الوَقفُ المَمنُوع

فِي القرآنِ الكَرِيم

مَوَاضِعُهُ وأَسرارُهُ البَلاغِيَّة

«الجزء الأول»

دكتور

إسماعيل صادق عبد الرحيم




الوقف الممنوع
في القرآن الكريم
مواضعه وأسراره البلاغية

الوقف الممنوع

في القرآن الكريم

مواضعه وأسراره البلاغية

المجلد الأول

دكتور

إسماعيل صادق عبد الرحيم

هذا الكتاب في الأصل رسالة تقدم فيها المؤلف إلى قسم البلا والنقد في كلية اللغة العربية بأسيوط - جامعة الأزهر للحصو على درجة العالمية -الدكتوراه- في البلاغة والنقد والتي ع مناقشتها في يوم الخميس غرة ربيع الآخر ١٤٢٥هـ ٢٠، ٢٠٠٤م الساعة العاشرة صباحًا بمدرج الإمام السيوطي بالكا

أمام اللجنة المكونة من السادة الأساتذة الدكاترة:

١- الأستاذ الدكتور/ يحيى محمد يحيى.
أستاذ البلاغة والنقد في الكلية - مشرفًا

٢- الأستاذ الدكتور/ عبدالقادر حسين.
أستاذ البلاغة والنقد - المتفرغ آنذاك

بكلية الدراسات العربية والإسلامية للبنات بالقاهرة - عضو

٣- الأستاذ الدكتور/ عبدالحافظ محمد عبدالحافظ.
الأستاذ البلاغة والنقد المساعد - آنذاك
بكلية اللغة العربية بأسيوط جامعة الأزهر - عضوًا.

وبعد مناقشة استمرت نحو خمس ساعات أعلنت اللجنة ، المؤلف درجة العالمية -الدكتوراه- في اللغة العربية (البلا والنقد) بمرتبة الشرف الأولى.



القاهرة - زهراء مدينة نصر.

محمول: ٠١٠٥٠٤٨٩٨٣ - ٠١٦٨٨٣٣٥٢٥

مركز التوزيع/ ٣ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر.

محمول: ٠١٠٢٤٣٦٢٦٢ - ٠١٦٨٨٣٣٥٢٤

الطبعة الأولى

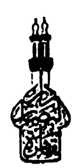
١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠٠٨/٢١٤٨٧

الترقيم الدولي

I.S.B.N. 978-977-6259-85-0



الوقف الممنوع

في القرآن الكريم

مواضعه وأسراره البلاغية

المجلد الأول

دكتور

إسماعيل صادق عبد الرحيم



إهـداء

أهدي كتابي هذا -الوقف الممنوع في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية- إلى روح أبي وأمي سائلاً المولى عز وجل أن يرحمهما كما ربياني صغيرًا وقد تمنيا أن أكون من سدنة هذا العلم الشريف الذي يقوم على خدمته الأزهر الشريف، كما أهدي هذا الكتاب -أيضًا- إلى زوجتي التي شاركتني السهر، وتحملت معي مشقة السفر إلى القاهرة والإقامة فيها من أجل هذا العمل، فلها مني كل التقدير والعرفان بالجميل.

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد:

فإنه ليسعدني أن أقدم لهذه الطبعة الأولى من هذا العمل العلمي - الوقف الممنوع في القرآن الكريم (مواضعه وأسراره البلاغية)- الذي تقدمت به إلى قسم البلاغة والنقد في كلية اللغة العربية بأسيوط - جامعة الأزهر للحصول على درجة العالمية - الدكتوراه - في البلاغة والنقد.

لقد استغرق هذا العمل - منذ الموافقة على تسجيله حتى تمت مناقشته - مدة تزيد على خمس سنوات ، ويعلم الله - وحده - ما عانيته في جمع مادته وترتيبه ليصل إلى المستوى الذي أرضى عنه ، وقد بلغ - بحمد الله - هذا الذي أردت. ولما رضي عنه شيخي الأستاذ الدكتور / يحيى محمد يحيى أستاذ البلاغة والنقد في الكلية الذي تحمل مسئولية الإشراف على هذا العمل.

تم تحديد اللجنة التي سوف تقوم بمناقشته والحكم عليه ، ثم تحدد موعد مناقشته ليكون يوم الخميس الموافق غرة ربيع الآخر عام ١٤٢٥ هـ - ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٤م الساعة العاشرة صباحاً أمام اللجنة المكونة من الأساتذة الدكاترة:

١ ـ أ . د / يحيى محمد يحيى أستاذ البلاغة والنقد فى الكلية مشرفًا.

٢ـ أ .د / عبدالقادر حسين . أستاذ البلاغة والنقد ـ المتفرغ آنذاك ـ بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة عضوًا.

٣ ـ أ . د / عبدالحافظ محمد عبدالحافظ . أستاذ البلاغة والنقد المساعد ـ آنذاك ـ فى الكلية عضوًا . وذلك بمدرج الإمام السيوطي في الكلية.

وبعد مناقشة استمرت نحو خمس ساعات أعلنت اللجنة الحكم على الرسالة وقررت منحي درجة العالمية ـ الدكتوراه ـ في اللغة العربية (البلاغة والنقد) بمرتبة الشرف الأولى .

فلله الحمد والمنة ، وله الثناء الحسن الجميل . ولا يسعني في مقامي هذا إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل ، والدعاء بالخير الوفير لكل من عاون في إخراج هذا البحث ـ منذ كان فكرة في رأسي إلى أن صار إلى ما هو عليه الآن ـ ليرى النور، وليسد فراغًا في مكتبة علوم القرآن الكريم وليكون مكملًا لكتابي الأول : " الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية " الذي نشرته دار البصائر بالقاهرة في طبعته الأولى من

عام ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

وها هي ذي إدارة " دار البصائر بالقاهرة " تتولى نشر هذا العمل الثاني ـ «الوقف الممنوع في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية» لتتم الفائدة به مع سابقه .

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل الإسلام والمسلمين وكل من يتلو كتاب الله تعالى، إنه ولي ذلك والقادر عليه ؛

المؤلف

د/ إسماعيل صادق عبدالرحيم

كلية البنات الإسلامية بأسيوط

جامعة الأزهر

أسيوط في يوم الثلاثاء ٢٧ من ذي القعدة ١٤٢٩ هـ

٢٥ من نوفمبر ٢٠٠٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ..

وبعد :

فكأن بحثي هذا كان استجابة لدعوات - بظهر الغيب - من كثيرين من الباحثين المحدثين الذين عرضوا لدراسة «الفصل والوصل» في البلاغة وتوقفوا عند اختصاص الواو - دون غيرها من أدوات العطف - لتكون أداة للوصل بين الجمل التي لامحل لها من الإعراب دون غيرها من الجمل أو المفردات، ورأوا أن في هذا تحكماً لا مبرر له، ودعوا أن يأتي أحد الباحثين؛ ليتناول قضية العطف بالأدوات الأخرى في باب «الفصل والوصل» فجاءت هذه الدراسة لتسد هذه الثغرة؛ ولتدرس هذه الأدوات في موضوع «الوقف الممنوع في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية»؛ ولتقف طويلاً مع هذه الأدوات التي تصل بين المفردات وبين الجمل التي لها محل من الإعراب، وبين الجمل التي لامحل لها من الإعراب.

وأحسب أن السكاكي (٦٢٦هـ) - رحمه الله - كان أول من خرج عن التيار المحافظ - الذي يقوده عبد القاهر الجرجاني ومن تبعه من البلاغيين - ؛

فهو الذي فتح الباب بدعوته إلى الوصل بكل أدوات العطف [١] دونما تمييز الواو - دون غيرها من أدوات العطف - بالوصل، ودون أن يكون ذلك بين الجمل التي لامحل لها من الإعراب فقط دون غيرها.

ثم توالى بعده الباحثون يطالبون ببحث هذه الأدوات وإطالة الوقوف معها، والموازنة بين الأساليب التي جاءت فيها لاستخلاص الآثار البلاغية التي تترتب على العطف بهذه الأدوات.

ومن هؤلاء العلماء - على سبيل المثال لا الحصر - الدكتور / تمام حسان حيث يقول[٢] : «... وأول ما ينتقد في موقف البلاغيين اقتصارهم في الوصل على (واو العطف)، فالجمل في اللغة العربية تترابط بغير الواو من الأدوات، وبغير مطلق الجمع من العلاقات، فالجملة الثانية قد تكون إضراباً عن الأولى أو استدراكاً منها أو استثناءً أو غير ذلك، ولكل معنى من هذه المعانى أدواته الدالة عليه، وكل هذه المعانى روابط بين الجملتين وإن كانت روابط على طريق السلب.

والعطف ذاته ليس مقصوراً على مطلق الجمع؛ إذ يكون أحياناً للترتيب والتعقيب، أو للترتيب والتراخي، فالاقتصار على (الواو) ومطلق الجمع لامبرر له ما دامت الاحتمالات الأخرى تمثل علاقات بين الجمل».

كما تحدث الدكتور / محمد محمد أبو موسى[٣] عن هذه القضية -

---

(١) انظر : خاتمة هذا البحث .

(٢) البيان في روائع القرآن : ١/٣٩٨.

(٣) دلالات التراكيب: ٣٤٨ وما بعدها .

أيضاً - مطالباً بدراسة هذه الأدوات حيث يقـول: «.. ويجب أن تتوفر جهود الباحـثين على هذا الجانب والتنقـيب عن تراث السلف فيـه، والذي ساقنا إلى القول في هذا هو ما وجدناه في هـذه الدراسة من فروق بين (الفاء والواو وثم) أردنا أن ننبه إليهـا؛ لنفتح الباب لدراستها فحـسب وكنت قد أشرت إلى بعض مواقع هذه الحروف في دراسـة الزمخشري، وحين تضـاف إلى ما نحن بصدده تتضح بعض المعالم التي نريدها في دراسة هذه الروابط».

ثم سرت هذه الدعوة إلى كـثير من الباحـثين فوجدنا الدكتور / مـحمد الأمين الخـضـري على يقـول - في أطروحـتـه الـتي تقـدم بهـا لنيل درجـة العالمـية[1]- : «نبـهت هذه الدراسة إلى حـاجة الـبحث البـلاغي إلى تناول حروف العطف الأخـرى بالدراسة التي تكشف عن وجـوه بلاغتهـا من خلال النظم القرآني، وتلمس الفروق البلاغية بينها في متشابهات القرآن الكريم».

ولذلك وجدناه يطبق هذه الدعـوة ويقدم لنا كتابه : (مـن أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم: الفاء وثم).

ثم جاء بعده الدكتور / صـباح عبيد دراز[2] فدعا إلى هذا المنهج الذي ينبغي اتباعه في دراسة حروف العطف الأخرى غير الواو .

هذه هي أمثلة لآراء العلماء الذين جـاءوا بعد السكاكي داعين إلى دراسة حروف العطف الأخرى - غير الواو - في «الفصل والوصل»؛ لأن في ذلك فوائد بلاغية تثرى الدرس البلاغي، ويحتاج إليها العلماء خصوصاً دراستها في النظم القرآني.

---

(١) الواو ومواقعها من النظم القرآني : ٤٩١.

(٢) انظر: أسرار الفصل والوصل : ١٧ وما بعدها.

أما الأقدمون من البلاغيين فإنهم قصروا الوصل - في باب الفصل والوصل - على «الواو» دون غيرها من حروف العطف وعلى الجمل التي لامحل لها من الإعراب فقط.

يقول الشيخ / عبد المتعال الصعيدي (١٣٩٥هـ)[١] : «.. جرى الخطيب في جعل كل من الوصل والفصل خاصاً بالجمل على ما جرى عليه عبد القاهر - في دلائل الإعجاز - والعلوي - في الطراز - وابن قيم الجوزية - في الفوائد - بل الذي جرى عليه علماء البلاغة أن كلاً منهما خاص بالعطف بالواو وتركه دون غيره من حروف العطف، وبالجمل التي لامحل لها من الإعراب؛ لأن دقة الوصل وا لفصل إنما تظهر في ذلك، أما عطف المفرد على المفرد فإنه يأتى للتشريك في الحكم فأمره سهل، وكذلك الجمل التي لها محل من الإعراب؛ لوقوعها موقع المفرد، ومثلها العطف بغير الواو».

هذا، ولقد كنت من الساعين - بفضل من الله وتوفيق - أن يكون بحثي متصلاً بهذا القرآن العظيم؛ لأنه خير ما تنفق في دراسته الأيام والأعوام.

وقد جاء اختياري لدراسة الوقف في القرآن الكريم لأهميته في فهم المعنى في الآية؛ لأن القارئ يقف حين يفيد معنى تاماً، ويصل حين يكون الوقف مفسداً للمعنى، ولذا وجدنا سيدنا عليًا - كرم الله وجهه - عندما سئل عن معنى الترتيل في قوله تعالى[٢] : ﴿ورتل القرآن ترتيلاً﴾ - يقول[٣] : «هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف».

---

(١) بغية الإيضاح : ٢/٦٢.

(٢) من الآية: ٤ المزمل .

(٣) منار الهدى: ٥.

فأنت ترى سيدنا علياً قد جعل معرفة الوقوف نصف الترتيل الذي يعتمد على ركنين هما: تجويد الحروف بمعنى معرفة الحق للحرف : من حيث نطقه من مخرجه المعتاد ومعرفة مستحقه: بمعنى مراعاة جيرانه من الحروف في النطق فهذه حقوق الحروف عند الترتيل أما حقوق المعانى فإن معرفة الوقوف هي التي تقوم بها وتؤديها كأحسن ما يكون الأداء.

ولقد أسعدنى قدري أن يكون بحثي الذي تقدمت به لنيل درجة التخصص - الماجستير - أن يكون تحت عنوان: «الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية». وقد كان بحمد الله - بحثاً موقفاً حاز إعجاب اللجنة الموقرة التي توفرت على قراءته والحكم عليه.

ولما أردت تسجيل رسالتي للحصول على درجة العالمية - الدكتوراه - أشار عليّ كثير من أساتذتي أن يكون بحثي متصلاً بذلك العمل الأول؛ حيث إنه مجال بِكْر لم يرتده الباحثون بعد، فلم تظهر دراسات مستوعبة شاملة للوقف في القرآن الكريم - قبل دراستي عن الوقف اللازم - تدرسه دراسة مستوعبة شاملة تطبيقية بلاغية قط، اللهم إلا ما كان من محاولات بعض الباحثين الذين عرضوا لبعض مواضع الوقف، وكانت دراساتهم[1] بعد تسجيلي لموضوعي الذي كان قد تم في قسم البلاغة والنقد بكلية اللغة العربية

---

(١) مثل: «من أسرار الوقف في القرآن الكريم. دراسة بلاغية» للدكتور / عبد الله عليوة - رحمه الله - الطبعة الأولى ١٩٩٣م. وبحث نشر بحولية كلية اللغة العربية بالقاهرة العدد ١٢ لعام ١٩٩٤ للدكتور حمدى عبد الفتاح مصطفى تحت عنوان: «الوقوف اللازمة في القرآن الكريم» وكان تناوله لبعض مواضع الوقف اللازم من الناحية النحوية لأن الباحث عضو في هيئة تدريس قسم اللغويات في الكلية المذكورة.

بالقاهرة في صيف عام (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

أما مـا نشر قـبل التسجـيل فقـد كان بحثـاً تحت عنوان[١] : «الوقوف القرآنية والمعاييـر البلاغية» للدكتور / صبحي رشـاد عبد الكريم، وينطبق عليه أنه بحث جزئي قام على التمثيل لبعض الوقوف، ولم يستوعبها استيعاباً شاملاً يجعل تناول الموضوع - بعده - تكراراً لاجديد فـيه.

هذا ما يتعلق ببحثي الأول الذي استـغرق إعداده أكثر من خمس سنوات عن «الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية».

ولذا وجدتُني راغباً في إتمام هذا العمل الخاص بمواضع الوقف في القرآن الكريم، ولكنه الان تحت عنوان: «الوقف الممنوع في القرآن الكريم: مـواضعه وأسراره البلاغية».

وهذان العملان مختلفان تمام الإختلاف :

فالـعمل الأول: يعلل للفـصل تعليلاً بلاغـياً بين مـواضع الوقف اللازم بخطة ومنهج مخـتلفين تمام الاختلاف عن عـملي هذا الذي نحن بصدده الآن والذي يعلل للوصل تعليلاً بلاغياً .

وعلى هذا فالعمل الثاني: عكس الأول، أضف إلى هذا أن العمل الأول قد درس ستة وستين موضعاً في القرآن الكريم أما هذا العمل الذي نحن بصدده الآن فقـد جاوزت دراسته أكـثر من المائتين وعشرة مـواضع من مواضع الوقف الممنوع في القرآن الكريم.

---

(١) مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية العدد: ٨ لعام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

ولما عرضت هذا العنوان: «الوقف الممنوع في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية» على أستاذي المشرف رحّب به وشجعني عليه، ووجدت منه - بعد الله تعالى - كل عون وتوجيه. وتم التسجيل في هذه الكلية في دورة مارس ١٩٩٩م. بتوفيق الله تعالى.

وقد جاءت خطة هذا البحث على:

مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة .

أ - المقدمة

أما المقدمة فقد اشتملت على أهمية الموضوع، وصلتي به وعن أهم الدوافع التي جعلتني أختار هذا البحث، ثم الدراسات السابقة في ميدان هذا البحث.

ب - التمهيد

وقد جاء في ثلاث وستين صفحة ، تحدثت فيه عن الوقف وأقسامه عند القراء، وأهميته، ثم تحدثت عن طبعات المصاحف الأربعة التي جعلت ميداناً لهذه الدراسة ثم قدمت سرداً إجمالياً لمواضع الوقف الممنوع في القرآن الكريم.

وقد نظرت في هذه المواضع فوجدتها تتطلب أن تدرس تحت ثلاثة أبواب:

جـ - الباب الأول

مااتُّفق على منع الوقف عليه في طبعات المصاحف الأربعة

ثم نظرت في هذه المواضع فجمعت الآيات التي تتحدث عن معنى واحد أو معاني متقاربة فجعلتها تحت عـنوان جعلته فصلاً، فجاءت فصول هذا الباب ثمانية :

الفصل الأول: من أخلاق المؤمنين وجزائهم في الآخـرة . وفيه : عشرة مواضع .

الفصل الثـاني: من أخلاق الكفار وجـزائهم في الآخرة. وفيه : تسـعة عشر موضعاً.

الفصل الثالث: من أخلاق اليهود والنصارى وفيه خمسة مواضع .

الفصل الرابع: من أخلاق المنافقين وفيه أربعة مواضع .

الفصل الخامس : النهي عن عبادة غير الله وفيه موضعان.

الفصل السادس: من نعم الله على عباده وفيه سبعة مواضع .

الفصل السابع: أنواع من الحرام والحلال وفيه ثلاثة مواضع .

الفصل الثامن : من مواقف الجهاد في سبيل الله وفيه أربعة مواضع .

وقد أشار عليّ شيخي أن أنظر إلى هذه المواضع التي يجـمعها كل فصل لأرى : هل فيهـا من سمات جامعة بين هذه المواضع فـأحصرها وأبرزها تحت عنوان: سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

ثم أعيد النظر في هذه المواضع نفسها التي يجمعها الفصل نفسه، لأتلمس الفروق التي تميز بين هذه المواضع فأبرزها تحت عنوان : **سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل**

وهكذا فعلت في كل فصل من فصول هذه الدراسة ولقد كانت هذه السمات الجامعة والفارقة مجالاً خصباً للنظر في وجوه إعجاز القرآن الكريم حيث يعبِّر عن المعنى الواحد بألفاظ مختلفة تناسب السياق والمقام.

وقد كان لدراسة المتشابهات فيها أثر عظيم في ثراء هذا البحث وعمقه .

د- الباب الثاني

ما اختُلف في منع الوقف عليه في طبعات المصاحف الأربعة

وقد جاء تحته فصول ثمانية - أيضاً - هي:

الفصل الأول: أسئلة وأجوبة وفيه: ثمانية عشر موضعاً .

الفصل الثاني: من وعد الله ووعيده في القرآن الكريم وفيه : ثلاثة وعشرون موضعاً.

الفصل الثالث: من طبائع أهل الكتاب والأمم السابقة، وفيه أحد عشر موضعاً.

الفصل الرابع: بين القرآن الكريم والكتب المقدسة وفيه ثمانية مواضع .

الفصل الخامس: من أوامر القرآن ونواهيه وفيه : ثلاثة مواضع .

الفصل السادس: من صفات المؤمنين وجزائهم في الآخرة وفيه عشرة مواضع .

الفصل السابع: بين الأنبياء وأقوامهم وفيه عشرون موضعاً .

الفصل الثامن: من الإخبار بالغيب في القرآن الكريم وفيه ثلاثة وعشرون موضعاً .

هـ - الباب الثالث

ما تفردت به بعض طبعات المصاحف الأربعة

وتحته ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: من حديث القرآن عن الرسل وفيه: تسعة عشر موضعاً.

الفصل الثاني: من صفات أصحاب الجنة وفيه : أربعة عشر موضعاً.

الفصل الثالث: من صفات أصحاب النار وفيه تسعة مواضع .

و - خاتمة

وقد سجلت تحت هذا العنوان النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة التي استمرت زهاء خمس سنوات في إيجاز .

أما المنهج الذي اتبعته في معالجة هذه المواضع فإنه يتخلص فيما يأتى:

١- أذكر الآية أو الآيات التي اشتملت على الموضع الذي مُنع الوقف عليه مشفوعاً بدراسة موجزة تشرح الألفاظ الصعبة وتقدم المعنى موجزاً، وقد جعلت ذلك كله تحت عنوان جانبي : (إضاءة)[١] .

---

(١) اقتبسته من : «منهاج البلغاء وسراج الأدباء» لحازم القرطاجني المطبوع بتونس . ط. دار الكتب الشرقية .

٢- أعرض الموضع - بعد ذلك تحت عنوان جانبي (شاهد هذا الموضع) - على القرّاء فأدرسه في بيئتهم فأستشير ابن الأنباري (٣٢٨هـ) في إيضاح الوقف والابتداء - وابن النحاس (٣٣٨هـ) - في القطع والائتناف - والداني (٤٤٤هـ) - في المكتفى في بيان الوقف والابتدا - والسجاوندي (٥٦٠هـ) - في علل الوقوف - وغيرهم.

٣- ثم أدرس الموضع في بيئة النحاة فأعرضه على الفراء (٢٠٧هـ) والزجاج (٣١١هـ) وابن النحاس (٣٣٨هـ) وأبي حيان (٧٤٥هـ) وغيرهم.

٤- وبعد هذه الجولة مع القراء والنحاة أعرضه على علماء البلاغة القدامي والمحدثين، وجعلت العمدة في هذا الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) - في أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز - ثم الخطيب القزويني (٧٣٩هـ) - في الإيضاح - والإمام ابن القيم (٧٥١هـ) - في بدائع الفوائد - وغيرهم.

٥- وقد حرصت دائماً على أن يكون لي رأي بعد عرض آراء هؤلاء العلماء في كل موضع وقد شجعني على ذلك شيخي؛ ليكون ذلك عاملاً من عوامل النضج في الشخصية لتستطيع بعد ذلك الموازنة والمقارنة ثم الحكم بعد ذلك حكماً صحيحاً .

وبعد :

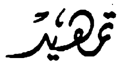
فإني أحمد الله تعالى أن يسر لي هذا البحث ويسرني له، كما أشكر لشيخي أياديه عليّ التي لايكافئه عليها إلا الله عز وجل، وأسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته، وأن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه تعالى .

ولعله من المهم قبل أن أترك مكاني هذا أن أنوِّه بأن هذا البحث - بعد أن صحبته نحو خمس سنوات أثقلت فيها على شيخي وقد وسعني صدره وبيته العامر - بإذن الله - كل ما فيه من صواب وسداد فمن الله ثم بفضل توجيه شيخي المشرف، وإن كان فيه من نقص أو خطأ فمني ومن الشيطان، أو من عدم استيعابي لتوجيهات أستاذي والله أسأل أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن ينفع به وبعلمه الإسلام والمسلمين .

كما أسأله تعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه إنه ولي ذلك والقادر عليه.

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

المؤلف



روى تميم [١] الطائى عن عـدي[٢] بن حـاتم قال: جـاء رجـلان إلى رسول الله ﷺ فتشهد أحدهما فـقال: «من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما» - وسكت - فقال رسول الله ﷺ : «قم - أو اذهب - بئس الخطيب أنت».

«قال الحافظ أبو عمرو[٣] - رحمه الله - فـفي هذا الخبر إيذان بكراهة القطع على المستبشع من اللفظ المتعلق بما يبين حقيـقته، ويدل على المراد منه؛ لأنه - عليه السـلام - إنما أقام الخطيب لما قطع - أى وقف - على مـا يقبح ؛ إذ جمع بقطعه بين حال من أطاع ومـن عصى ولم يفصل بين ذلك، وإنما كان ينبغى له أن يقطع عـلى قوله : «فقد رشـد» ثم يستأنف مـا بعد ذلك، ويصل كلامه إلى آخره فيقول : «ومن يعصهما فقد غوى»[٤] ».

(١) تميم بن طرفـة الطائى: محدث كـوفى وثقـه النسائي، وذكـره ابن حـبان في الـثقـات، توفى سنة ٩٣هـ/ ٧١١م (ابن حجر: التهذيب: ١/ ٥١٣).

(٢) عدي بن حاتم الطائي: صحـابي أمير محدث، كان رئيس بني طئ في الجـاهلية والإسـلام توفي سنة ٦٨هـ / ٦٨٧م (الذهبي : سير أعلام النبلاء ٣/ ١٦٢).

(٣) أبو عمرو هو الإمام المقرئ عثمان بن سعيد الداني الأندلسي المتوفى سنة ٤٤٤هـ.

(٤) المكتفي للداني بتحقـيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي ص ١٣٣ وما بعدها. وانظر مـعه: مقدمة تحقيق إيضاح الوقف والابتـداء لابن الأنباري للدكتور محي الدين رمضان ط. مجـمع اللغة العربية بدمشق ص ٢٢. والحديث : رواه مسلم في صحيحه: ٣/ ٤٢٠ حديث رقم ٨٧٠ط. دار الحديث بالقاهرة ١٩٩٤م.

وقال القـرطبي (٦٧١هـ)[١] : «إنما قـاله لأن الخطيب وقف على "ومن يعصهما" وسكت سكتة».

قلت : هذا الحديث يدل على عناية النبي ﷺ بالمعانى والمعنى - هنا - قد اختـل بسبب وقف الخطيب على قولـه : "ومن يعصهمـا" فقد وقف وقـفاً أفسـد المعنى؛ حيث إنه سوى بين من يطيع الله ورسـوله وبين من يعصهـما، والحق غير ذلك والسبب هو الوقف .

«لذا لم يكن غـريباً أن يكون "الـوقف والابتداء" في القـراءات هو أصل "الفصل والوصل" في البلاغة ثم اتشح بوشاحها، كما كان "العطف" في النحو هو القـاعدة التي انبـثق منها. "الوقف والابتـداء" هو "علامـات الترقـيم" في الإملاء - في الرسم الإمـلائى - هو "الفصل والوصل" في البـلاغة مضـمون واحد وأشكال متغيرة»[٢] .

بل إن الدكتـور منير سلطان يؤكـد أن "الفصل والوصل" قـد نشأ في علم القراءات، ذلك العلم الذي يرتبط بالبلاغـة ارتباطاً وثيقاً[٣] . ومن ثم يتضح لنا أن "الوقف" هو ذلك النظام الذي يقوم على تنسيق المعاني وترتيـبها وإيصالها إلى السـامع واضحة مـفهومة، وبدونه يصبح الكلام مشـوش المعنى ، لاوضوح فيه، ولا استقامة، ومن ثم يصبح "الوقف" في الكلام البليغ مما تقتضيه الحال، ومراعاة مواضع الوقف في الكلام - أيا كان هذا الكلام - مما تتطلبه بلاغة المتكلم.

---

(١) الجامع لاحكام القرآن: ١٤/ ٢٢٢ط. دار الحديث بالقاهرة.

(٢) الفصل والوصل في القرآن الكريم . د. منير سلطان ط. دار المعارف بالقاهرة : ١٠، ١١ .

(٣) السابق الموضع نفسه.

نقول هذا في كلام البشر، أما في كلام الله تعالى فإن الأمر يزداد أهمية وخطورة ونوضحها في الموضع الخاص بذلك [١] ، وقبل أن نخوض غمار هذا البحث، أحب أن أقف وقفة يسيرة مع القارئ الكريم لنلم معًا بما يجب أن يكون لنا زاداً علمياً نافعاً لنا في رحلتنا في هذا البحث ومن ذلك ما يأتي :

١ - تعريف الوقف :

قال الزمخشري[٢] (٥٣٨هـ): «وَقَفْتُه وَقْفًا فوقف وُقُوفًا، وَقَفَ وَقْفَةً، وله وقَفَات، وهذا موقف من مواقفك. . ووقف القارئ على الكلمة وُقُوفًا، ووقف الكلمة وقْفًا، ووقَّفْتُ القارئ علمته مواضع الوقوف».

وفي معجم ألفاظ القرآن الكريم[٣] : «وُقِفوا : أُمْسِكُوا وحُبِسوا» وقد جاء اللفظ مرتين في الأنعام ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾ ، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٠﴾﴾ «قفوهم» : أمسكوهم، وامنعوهم من مواصلة السير». وقد جاء بهذا اللفظ مرة واحدة ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الصافات : ٢٤] ، «موقوفون : محبوسون». وقد جاء مرة واحدة : ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ : من الآية ٣١]، ولهذا قال السيد الشريف الجرجاني[٤] (٨١٦هـ): «الوقف في اللغة :

---

(١) في الفقرة (٥) من هذا التمهيد ص : ٢٢.

(٢) أساس البلاغة: مادة (وقف).

(٣) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة مادة (وقف).

(٤) التعريفات : ص١٣٨.

الحبس . . . والوقف في القراءة قطع الكلمة عما بعدها».

أما في الحديث الشريف، فقد وردت كثيراً، فمن ذلك ما رواه الترمذي[١] في سننه: «ولايمر بآية عذاب إلا وقف يتعوذ بمعنى قطع القراءة».

والوقف اصطلاحاً : «قطع الصوت آخر الكلمة زمنًا ما، أو هو قطع الكلمة عما بعدها»[٢] «والوقف والقطع والسكت بمعنى، وقيل: القطع عبارة عن قطع القراءة رأسًا، والسكت: عبارة عن قطع الصوت زمناً ما دون زمن الوقف عادة من غير تنفس»[٣] .

أما الشيخ زكريا الأنصاري[٤] (٩٢٦هـ/ ١٥١٩م) - رحمه الله - فإن الوقف عنده يطلق على معنيين: «أحدهما: القطع الذي يسكت القارئ عنده. وثانيهما: المواضع التي نص عليها القراء، فكل موضع منها يسمى وقفاً، وإن لم يقف القارئ عنده، ومعنى قولنا : هذا وقف أى موضع يوقف عنده، وليس المراد أن كل موضع من ذلك يجب الوقوف عنده، بل المراد أنه يصلح عنده ذلك، وإن كان في نَفَس القارئ طول، ولو كان في وسع أحدنا أن يقرأ القرآن كله في نَفَس واحد ساغ له ذلك، والقارئ كالمسافر والمقاطع التي ينتهى

---

(١) كتاب المواقيت الباب (٧٩)، وأخرجه أحمد في مسنده: ٦/ ٢٤.

(٢) منار الهدى للأشموني ص : ٨.

(٣) السابق: الموضع نفسه .

(٤) هو شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري المصري والشافعي، وأبو يحيى القاضي، المفسر، المحدث (مقدمة تحقيق المكتفي للدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي ص ٧٠) والعبارة من : «المقصد التلخيص ما في المرشد ص ٤، ٥، والكتاب مطبوع مع «منار الهدى في الوقف والابتداء» للأشموني ط. مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة.

إليها القــارئ كالمنازل التي ينزلها المسافـر». ففي عبارة «المقصــد» أضاف الشيخ معنى آخـر للوقف وهو : المواضع التي يصلح الوقف عندها، وكم كـان رائعاً حين شبه القارئ بالمسافر، والمواضع التي يصلح الوقف عندها بالمنازل التي ينزل بها المســافر، وهذه المنازل كما تخـتلف في الخصب والماء والظل والكلأ والأمن ونحوها، كذلك تختلف المقاطع تمامًا وحسناً .. إلخ.

٢- موضوعه :

موضوع الوقف: هو القرآن الكريم، من حيث الأداء السليم لتلاوته وهو علم جليل، اهتم به العلماء قديماً مع نزول القرآن استجابة لأمر الله تعالى لنبيه ﷺ ثم لأمتــه من بعده ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾[١] ، وفي هذه الآية يقول علي بن أبي طالب - كـرم الله وجـهـه : «الترتيل : تجـويد الحـروف، ومـعرفـة الوقوف»[٢] وقال ابن الأنبارى[٣] (٣٢٨هـ): «من تمام معـرفة القرآن معـرفة الوقف والابتداء فيه».

٣- علاقته بسائر العلوم :

قال ابن مـجاهد[٤] (٣٢٤هـ): «لايقوم بالتمـام في الوقف إلا نحوي،

---

(١) المزمل : آية ٤.

(٢) الإتقان : ١/ ٢٣٠، وانظر معه: النشر : ١/ ٢٢٥، وانظر أيضاً، منار الهدى للأشموني: ص ٥ .

(٣) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشـار بن الحسن أبو بكر بن الأنباري البغدادي الإمام الكبير توفي سنة ٣٢٨هـ، ومن أهم مؤلفاته: إيضاح الوقف والابتدا وهو من أحسن ما ألف في هذا الفن، كما قال عنه ابن مجاهد (الغاية : لابن الجزري: ٢/ ٢٣٠، ٢٣١).

(٤) هو أحمد بن موسى أبو بكر بن مجاهد شيخ القراء في عصره، له كتاب «القراءات الكبير» و«السبعة» توفى سنة ٣٢٤هـ. (الغاية : ١/ ١٣٩).

عالم بالقراءات عالم بالتفسير والقصص وتلخيص بعضها من بعض عالم باللغة التي نزل بها القرآن»، وقـال غيره[١] : وكذا علم الفقـه؛ ولهذا من لم يقبل شهادة القـاذف، وإن تاب يقف عند قوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾[٢] فأما احتـياجه إلى علم النحـو وتقديراته، فـلأن من جعل ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾[٣] منصوباً على الإغراء وقف على ما قبله، أو أعمل فيه ما قبله فلا يقف.

وأما احتـياجه إلى القراءات فلـما تقدم[٤] من أن الوقف قد يكون تاماً على قراءة غير تام على أخرى، وأما احتياجه إلى التفسير، فلأنه إذا وقف على ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾[٥] كان المعنى: أنها محـرمة عليهم هذه المدة، وإذا وقف على ﴿عَلَيْهِمْ ﴾ كان المعـنى : أنها مـحرمة علـيهم أبداً، وأن التـية ﴿أَرْبَعِينَ﴾، فرجع إلى التفسـير. . وأما احتياجه إلى المعنى فضـرورة لأن معرفة مقاطع الكلام إنما تكـون بعد معرفة مـعناه كقوله : ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾[٦] ، فقـوله: ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ استـئناف لامقـو لهم[٧] يقول الـزركشي

---

(١) قال في الإتقان : ١/ ٢٤٢ «وممن صرح بذلك النكزاوي» وهو : عبد الله محمد بن عبد الله بن عمر النكزاوي، مقرئ من أهل الإسكندرية، وصـاحب كتاب : «الاقتضاء في مـعرفة الوقف والابتداء» توفي سنة ٦٨٣هـ (الغاية : لابن الجزري : ١/ ٤٥٢).

(٢) الإتقان : ١/ ٢٤١ وما بعدها، وانظر معه: البرهان: ١/ ٣٤٣، والآية ٤ النور.

(٣) سورة الحج: ٧٨.

(٤) أي في ص ٢٣٦ من جـ١ من الإتقـان، حيث ينقل السـيوطي عن ابن الجـزري قوله: (في النـشر: ١/ ٢٢٧، ٢٢٨) «وقد يكون الوقف تاماً في تفسير وإعـراب وقراءة غير تام على آخر نحو: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾. [٧ من آل عمران] تام إن كـان ما بعده مـستأنفاً، غيـر تام إن كان معطوفاً». وسيأتي الحديث عن التام وغيره في أقسام الوقف من هذا التمهيد.

(٥) سورة المائدة : ٢٦.

(٦) سورة يونس : ٦٥.

(٧) الإتقان : ١/ ٢٤٢.

(٧٩٤هـ): «واعلم أن أكثر القراء يبتغون في الوقف المعنى وإن لم يكن رأس آية، ونازعهم فيه بعض المتأخرين في ذلك، وقال: هذا خلاف السنة، فإن النبي ﷺ كان يقف عند كل آية فيقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[(١)] ، ويقف، ثم يقول: ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[(٢)] ويقف ثم يقول: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[(٣)] ، وهكذا روت أم سلمة[(٤)] - رضى الله عنها - «أن النبى ﷺ - كان يقطع قراءته آية آية، ومعنى هذا الوقف على رءوس الآي»، وأكثر أواخر الآي في القرآن تام أو كاف وأكثر ذلك في السور القصار الآي نحو : (الواقعة) قال: وهذا هو الأفضل أعنى الوقوف على رءوس الآي، وإن تعلقت بما بعدها، وذهب بعض القراء إلى تتبع الأغراض والمقاصد والوقف عند رءوس انتهائها، واتباع السنة أولى، وممن ذكر ذلك الحافظ أبو بكر البيهقي [(٥)] في كتاب (شعب الإيمان) وغيره، ورجح الوقف على رءوس الآى، وإن تعلقت بما بعدها»[(٦)] .

«وأما احتياجه إلى الفقه فقال النكزاوي (٦٨٣هـ) - في كتاب الوقف - «لابد للقارئ من معرفة بعض مذاهب الأئمة المشهورين في الفقه، لأن ذلك يعين على معرفة الوقف والابتداء، لأن في القرآن مواضع ينبغي الوقف فيها

(١، ٢، ٣) سورة الفاتحة: الآيات ٢، ٣، ٤.

(٤) هند بنت سهل أم سلمة زوج النبي ﷺ كانت من أكمل النساء عقلاً وخلقاً توفيت سنة ٦٢هـ/٦٨١م (ابن حجر: الإصابة ٤/٤٥٨) (هـ ص: ١٤٧ المكتفى). والحديث أخرجه أبو داود في السنن: ٤/٢٩٤.

(٥) هو أحمد بن الحسن، محدث فقيه، غلب عليه الحديث، توفى سنة ٤٥٨هـ/١٠٦٦م (السبكي طبقات الشافعية).

(٦) البرهان: ١/ ٣٥٠.

على مذهب بعضهم، ويمتنع على مذهب آخرين»[1] .

«ولهذا من لم يقبل شهادة القاذف وإن تاب يقف على هذا عند قوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾[2] .

قال القرطبي[3] (٦٧١هـ) : «هذا يقتضى مدة أعمارهم» أما من يقبل شهادة القاذف إن تاب، فإنه يصل بالقراءة إلى ما بعد الاستثناء .

يقول القرطبى[4] (٦٧١هـ): «والمعنى : ولاتقبلوا لهم شهادة أبداً إلا الذين تابوا وأصلحوا من بعد القذف (فإن الله غفور رحيم) فتضمنت الآية ثلاثة أحكام في القاذف: جلده، ورد شهادته أبداً، وفسقه فالاستثناء غير عامل في جلده بإجماع إلا ما روى عن الشعبى على ما يأتى، وعامل في فسقه بإجماع واختلف الناس في عمله في رد الشهادة فقال شريح القاضى وإبراهيم النخعي، والحسن البصري، وسفيان الثورى، وأبو حنيفة: لايعمل الاستثناء في رد شهادته ، وإنما يزول فسقه عند الله تعالى، وأما شهادة القاذف فلا تقبل البتة ولو تاب وأكذب نفسه، ولابحال من الأحوال، وقال الجمهور: الاستثناء عامل في رد الشهادة، فإذا زال بالتوبة قبلت شهادته مطلقاً قبل الحد وبعده، وهو قول عامة الفقهاء».

ومن كلام القرطبى السابق يتبين لنا أن القائل بعدم قبول شهادة القاذف

---

(١) الإتقان : ١/ ٢٤٢.

(٢) السابق: الموضع نفسه والآية من سورة النور : ٤ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ط. دار الشعب : ٥/ ٤٥٧٠.

(٤) المرجع السابق.

ولو تاب وأكذب نفسه بحال من الأحوال: شريح القاضى وإبراهيم النخعي، والحسن البصرى، وسفيان الثورى وابو حنيفة فمن يقول برأى هؤلاء أو يعتنق مذهبهم فإنه يقف على قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ .

أما من يرى أن القاذف إذا تاب قبلت شهادته، وهم جمهور الفقهاء فلا يقف الوقف السابق، وإنما يستمر في القراءة إلى ما بعد الاستثناء أى : ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (٤) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٥)﴾ . لأن الاستثناء - عند الجمهور - عامل في رد الشهادة، والرد معناه: الرفض وعدم القبول، ولعل الذي أدخل اللبس في القضية أن كلام الفقهاء في المسألة ينقسم إلى :

١- مذهب الجمهور، الذي يقضى بقبول شهادة القاذف إن تاب ورجع، وأكذب نفسه، وتعليلهم لقبولهم: أن توبته محت فسقه، فأصبح صالحاً لقبول شهادته.

٢- مذهب بعض الفقهاء، الذي يحكم عليه بالفسق أبداً تاب أو لم يتب فإنه يرد شهادته أبداً، ولايقبلها بحال، وعلى هذا فإن الرد هو عدم قبول الشهادة ورفضها.

وقبل أن أترك الحديث عن علاقة الوقف بالفقه، ثم علاقة الفقه بالقرآن احب أن أنبّه إلى نقطة هي على جانب كبير من الأهمية؛ ذلك أن المقصود بمن يتصدى للحديث عن الوقف لابد أن يكون محصلاً لأدوات هذا العلم، وأهم هذه الأدوات :

أن يكون عالماً بالنحو والقراءات، والتفسير والقصص، وعالماً باللغة التي

نزل بها القرآن، وعـالماً بالفقه أيضاً، وهذا لايعنى أن القـرآن يتبع هذه العلوم، وإنما هذه العلوم أدوات لمعرفة الوقف وفهم المعانى.

وهذا أيضـاً لايعنى أننا نحكّمـها في القـرآن، وإنما القـرآن دائماً حـاكم لامحكوم عليه فلا يخضع لأى علم ولا مذهب.

وما ذكرته - في هذا الصدد - آراء للعلماء، وقد أسندتها إليهم، حاولوا بها أن يـثبتـوا أهميـة الوقف، وأن له علاقـة بهذه العلوم التي ذكـروها وهذه العلاقـة لاترقى إلى أن تجعل القـرآن تابعاً لهـذه العلوم، وإنما هي التي تتبـعه وتخدمه، ويظل الفيصل في حكم الوقف احتمالات النص القرآنى دون غيره - والله أعلم .

أقسام الوقف :

يقول الداني[1] (٤٤٤هـ): «اعلم - أيدك الله بتـوفيـقه - أن علمـاءنا اختلفوا في ذلك، فـقال بعضهم[2] : الوقف على أربعة أقسـام: تام مختار، وكاف جائز، وصـالح مفهوم، وقبيح مـتروك. وأنكر آخرون[3] هذا التمـييز وقالوا : الوقف على ثلاثـة أقسام: قسـمان : أحدهمـا : مختـار وهو التام، والآخر: جائز وهو الكافى الذى ليس بتام، والقسـم الثالث: القبيح الذي ليس

---

(١) هو الإمام المقرئ أبو عمرو عثمـان بن سعيد الداني الأندلسي المتوفي سنة ٤٤٤هـ/١٠٥٢م في كتاب «المكتفى في الوقف والابتدا» بتحقيق: د. يوسـف عبد الرحمن المرعشلي ص ١٣٨ .

(٢) وهو قول لمي جعفر احمد بن إسماعيل النحاس المتوفي سنة ٣٣٨هـ (ابن النحاس: القطع والائتناف ص٤٧) هـ. ص. ١٣٨ المرجع السابق.

(٣) هو قول ابن الأنباري (إيضـاح الوقف والابتدا) : ١٠٨/١ والسخاوي : (الأشـموني : منار الهدى ص : ٩) هـ. ص: ١٣٨ المرجع السـابق.

بتام ولا كافٍ . وقال آخرون : الوقف على قسمين : تام وقبيح لاغير»[1] .

فهذه هي عبارة الداني، والتي عرض فيها أقسام الوقف، فابن النحاس (٣٣٨هـ) يرى أنها - أقسام الوقف - أربعة أقسام - الرأى الأول - وابن الأنبارى والسخاوي يقولان بأنها : ثلاثة تام وكاف وقبيح ولكن الداني (٤٤٤هـ) يختار القول بالرأى الأول؛ حيث يقول[2] : «والقول الأوَّل أعدل عندي، وبه أقول؛ لأن القارئ قد ينقطع نَفَسه دون التمام والكافي فلا يتهيآن له، وذلك عند طول القصة وتعلق الكلام بعضه ببعض، فينقطع حينئذ على الحسن المفهوم تيسيراً وسعة، إذ لاحرج في ذلك ولاضيق في سنَّة ولا عربية».

وهذا الاختيار من الداني لما قال به ابن النحاس (٣٣٨هـ) لم يأت اعتباطًا، وإنما جاء به معللاً؛ ولذا اختاره الزركشي[3] (٧٩٤هـ) حيث يقول: «والوقف عند أكثر القراء ينقسم إلى أربعة: تام مختار، وكافٍ جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك».

وقال السجاوندي[4] (٥٦٠هـ): «الوقف على خمس مراتب: لازم ومطلق وجائز ومجوز لوجه، ومرخص ضرورة»[5] .

---

(١) المكتفى : ١٣٩ .

(٢) السابق : ١٣٩ .

(٣) البرهان : ١/ ٣٥٠.

(٤) هو محمد بن طيفور، إمام مقرئ نحوي له كتاب : «إيضاح الوقف والابتدا» توفى سنة ٥٦٠هـ/ ١١٦٤م. (ابن الجزري: الغاية ٢/١٥٧).

(٥) الإتقان : ١/ ٢٣٤، وانظر معه: منار الهدى للأشموني ص : ٩.

ثم يقول السيوطي[1] (٩١١هـ): «وقال غيره: الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب: تام وشبيه به، وناقص وشبيه به، وحسن وشبيه به، وقبيح وشبيه به».

وقال ابن الجزري[2] (٨٣٣هـ): «أكثر ما ذكر الناس في أقسام الوقف غير منضبط ولا منحصر، وأقرب ما قلته في ضبطه إن الوقف ينقسم إلى: اختياري واضطراري، لأن الكلام إنما يتم أولاً، فإن تم كان اختيارياً، وكونه تاماً لايخلو إما ألا يكون له تعلق بما بعده البتة - أى لامن جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى فهو الوقف المسمى بالتام؛ لتمامه المطلق يوقف عليه ويبتدأ بما بعده، وإن كان له تعلق فلا يخلو هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو الوقف المصطلح عليه بـ (الكافي) للاكتفاء به عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده، وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه (بالحسن)؛ لأنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي إلا أن يكون رأس آية فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء.. ثم يقول: وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً، وهو المصطلح (بالقبيح) لايجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نَفَس ونحوه، لعدم الفائدة أو فساد المعنى».

ومصطلحات السجاوندي (٥٦٠هـ) أدق وأدخل في لغة العلم، وكلام

---

(١) الإتقان: ١/ ٢٣٦.

(٢) محمد بن محمد شمس الدين، شيخ القراء في زمانه، له كتاب: «الاهتداء في الوقف والابتداء» توفي سنة ٨٣٣هـ/ ١٤٢٩م (ابن العماد: شذرات الذهب: ٧/ ٢٠٤) هـ. ص: ٥٦ المكتفى.

ابن الجزري (٨٣٣هـ) أقرب لطبيعة الموضوع؛ حيث ينطلق من الكلام نفسه الذي يرد عليه الوقف لظاهرة موضوع البحث.

فابن الجزري (٨٣٣هـ) قسم الوقف على قسمين: اختياري وضروري والمتتبع لآراء أهل هذا الفن في تقسيمهم للوقف، واختلافهم في مراتبه يدرك الحقيقة القائلة «لامشاحة في الاصطلاح» فلكل رآية الخاص به، ما دام قادراً على تعليله وبسطه.

ولما كان هذا التمهيد قائماً على الإيجاز والاختصار، فإني سأشرح كل قسم مع التمثيل له بمثال أو أكثر من القرآن الكريم، مختاراً رأي «الزركشي» في «البرهان» - الذي أصله رأى «الداني» في «المكتفى في الوقف والابتدا» - فأقول وبالله التوفيق:

أولاً: الوقف التام

«هو الذي يحسن القطع عليه، والابتداء بما بعده، لأنه لايتعلق بشيء مما بعده، وذلك عند تمام القصص وانقضائهن موجود في الفواصل، ورءوس الآى كقوله: ﴿وأولئك هم المفلحون﴾[١] والابتداء بقوله: ﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾، وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة، كقوله: ﴿وجعلوا أعزة أهلها أذلة﴾[٢] هذا هو التمام؛ لأنه كلام بلقيس وقد انقضى، ثم قال الله عز وجل: ﴿وكذلك يفعلون﴾[٣]، وهو رأس الآية، وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة، كقوله: ﴿وإنكم لتمرون عليهم مصبحين ﴿١٣٧﴾

(١) سورة البقرة: ٥، ٦.

(٢)، (٣) سورة النمل: ٣٤.

وَبِاللَّيْلِ﴾[١] ، رأس الآية : ﴿مُصْبِحِينَ﴾ والتمام ﴿وَبِاللَّيْلِ﴾ ، لأنه معطوف على المعنى أي في الصبح وبالليل»[٢] .

والوقف التام مما تعلمه ﷺ عن جبريل - عليه السلام - ويتضح ذلك في الآيات التي تتحدث عن النار وأهلها، ثم يعقبها حديث عن الجنة وأهلها؛ فإن الفصل - هنا - بين سياق آيات النار وآيات الجنة حتم؛ حتى لايختلط المعنى عند السامع، ويحدث اللبس الذي يجب أن يتبرأ منه كلام الله تعالى .

روى الداني[٣] بسنده إلى أبيٍّ بن كعب[٤] (٢٢هـ) - رضي الله عنه - قال: أتينا رسول الله ﷺ فقال[٥] : «إن الملك كان معي فقال لي: اقرأ القرآن فعدَّ حتى بلغ سبعة أحرف فقال: ليس منها إلا شافٍ كافٍ مالم تختم آية عذاب برحمة أو تختم رحمة بعذاب».

قال الحافظ أبو عمرو[٦] : «فهذا تعليم التام من رسول الله ﷺ عن جبريل - عليه السلام - إذ ظاهره دال على أنه ينبغي أن يقطع[٧] على الآية

---

(١) سورة الصافات: ١٣٧، ١٣٨.

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا : ص ١٤٠، ١٤١، وانظر معه : النشر لابن الجزري : ١/٢٢٦.

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا: ص ١٣٢.

(٤) أبيّ بن كعب بن قيس الأنصاري، صحابي مقرئ، قرأ على النبي ﷺ وعليه جمع من الصحابة والتابعين، توفي سنة ٢٢هـ/ ٦٤٢م (الذهبي: التذكرة ١/١٦)هـ. المكتفى ص ١٣٢.

(٥) أخرج الحديث بهذا اللفظ أبو داود في كتاب «الوتر» باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (أبو داود : السنن ٢/ ١٦٠) وأخرجه أحمد عن أبي بن كعب بأسانيد مختلفة (ابن حنبل: المسند ٥/ ١١٤، ١١٢، ١٢٤).

(٦) هو الداني صاحب المكتفي، وقد عرفنا به من قبل.

(٧) أي يوقف، والقطع بمعنى الوقف.

التي فيها ذكر النار والعقاب، وتفصل مما بعدها إذا كان بعدها ذكر الجنة والثواب، وكذلك يلزم أن يقطع على الاية التي فيها ذكر الجنة والثواب، وتفصل مما بعدها أيضاً، إذا كان بعدها ذكر النار والعقاب، وذلك نحو قوله عز وجل: ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[1] هنا الوقف ولايجوز أن يوصل ذلك بقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾، ويقطع على ذلك وتختم به الآية[2].

وهذا الحديث - حديث الأحرف السبعة - قد راجعته في تفسير الطبري[3] (٣١٠هـ) الذي عُني به عناية فائقة - والحديث جدير بهذه العناية - ولذلك أفرد له الدكتور عبد الصبور شاهين ملحقاً خاصاً به في كتابه - تاريخ القرآن[4] - نقل روايات الطبرى لهذا الحديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» بإسنادها، ثم عرض نقداً اصطلاحياً لكل طريق من طرقه، معتمداً على تخريج الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - ثم بما فتح الله به عليه.

وأيضاً ممن عنى بهذا الحديث عناية فائقة تليق به الشيخ محمد بن على بن خلف الحسيني[5] شيخ القراء بالديار المصرية؛ حيث بدأ في ص (٣)

---

(١) سورة البقرة : ٨١، ٨٢.

(٢) المكتفى : ١٣٢.

(٣) جامع البيان : ١/ ٢١ وما بعدها بتحقيق : محمود شاكر ، وتخريج الشيخ أحمد محمد شاكر. ط. دار المعارف بمصر.

(٤) المطبوع سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. الصفحات من ٣٠٩- ٣٢٨ .

(٥) « الكواكب الدرية فيما ورد فى إنزال القرآن على سبعة أحرف» ط. مصطفى البابى الحلبى بمصر المحرم ١٣٤٤هـ .

يتحدث عن الحديث في الباب الأول وقسمه إلى ثمانية فصول، عرض في الفصل الأول لبيان طرق هذا الحديث، وفي الفصل الثاني - في بيان المراد بالأحرف السبعة - وهكذا حتى انتهى إلى الفصل الثامن[1] .

ثم بدا لي أن أبحث عنه فيما يتعلق بالتواتر وعدمه، فتأكد لي أن الحديث متواتر، كما نص على ذلك العلامة أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني[2] الذي ذكر أسماء من روى عنهم من الصحابة، حتى وصل بهم إلى أربعة وعشرين صحابياً.

بل «ذكر السيوطي - في شرحه لألفية العراقي - أنه رواه نحو الثلاثين» وقال أبو يعلى الموصلي - في مسنده الكبير - أن عثمان قام خطيباً على المنبر وقال : أنشد الله امرأ سمع النبي ﷺ يقول : «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف» ، فقام الصحابة من كل جانب حتى ما أحصى عددهم، وكل واحد يقول: أنا سمعته يقول ذلك فقال عثمان: وأنا سمعته يقول.

وممن نص على تواتره من غير أبي عبيد والسيوطي : الحاكم [انظر شرح الموطأ للزرقاني]، وقد أفرد الكلام على هذا الحديث بالتأليف جماعة كالحافظ أبي شامة وغيره»[3] .

أما سبب اختياري لرواية الداني (٤٤٤هـ) بهذا اللفظ المذكور، فلأنه جاء في لفظ الحديث ما يخدم قضية الوقف، حيث نصت الرواية على الأمر بقطع

---

(١) السابق من ص ٣-١٦

(٢) في كتابه: « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » ط ٢ دار الكتب السلفية بمصر ص : ١٧٣وما بعدها .

(٣) السابق نفس الصفحة .

الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، وفصلها عما بعدها إذا كان بعدها ذكر النار والعقاب، بالإضافة إلى أن الحديث أخرجه أبو داود وابن حنبل باللفظ المذكور.

ثانياً : الوقف الكافي

يقول الداني[1] (٤٤٤هـ) : «واعلم أن الوقف الكافي هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ». وسمي الكافي بهذه التسمية: «للاكتفاء به عما بعده واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده»[2] .

قلت: والفرق بينه وبين التام: أن ما بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ، بخلاف التام فإنه لايتعلق بشيء مما بعده، ومثاله قوله ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[3] ، الابتداء بما بعده ذلك في الآية كلها ؛ لأن ما بعد ﴿أُمَّهَاتُكُمْ﴾ متعلق بها في المعنى وهو التحريم «وكذلك القطع على الفواصل في سورة التكوير، والانفطار، والانشقاق وما أشبههن، والابتداء بما بعدهن، وكذلك فواصل سورة الجن والمدثر وشبهها»[4] .

ثالثاً : الوقف الحسن

«هو الذي يحسن الوقف عليه، ولايحسن الابتداء بما بعده، لتعلقه به من

---

(١) المكتفى: ١٤٣ ، ،انظر معه : النشر لابن الجزري : ١/٢٢٦ .

(٢) السابق نفس الموضع .

(٣) من الآية : ٢٣ النساء .

(٤) المكتفى : ١٤٣ .

جهة اللفظ والمعنى جميعاً»[١] ، واصطلح عليه بالحسن، «لأنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعليق اللفظي إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي ﷺ في حديث أم سلمة[٢] - رضي الله عنها- «أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، يقول: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾، ثم يقف، ثم يقول: ﴿الرحمن الرحيم﴾ ثم يقف»[٣] .

وروى الداني (٤٤٤هـ) بسنده الحديث المذكور سابقاً - عن أم سلمة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ وقال عنه[٤] : «ولهذا الحديث طرق كثيرة وهو أصل هذا الباب»، ويقول عنه ابن الجزري[٥] (٨٣٣هـ) : «هو حديث حسن وسنده صحيح»، كما روى الداني (٤٤٤هـ) بسنده إلى أبي عمرو بن العلاء: «أنه كان يسكت على رأس كل آية، وكان يقول: إنه أحبُّ إليَّ إذا كان رأس آية أن يسكت عندها، وقد وردت السنة - أيضاً - بذلك عن رسول الله ﷺ عند استعماله التقطيع»[٦] .

ويقول ابن قيم الجوزية[٧] (٧٥١هـ) : «وذكر الزهري أن قراءة رسول

---

(١) المكتفى : ١٤٥، وانظر معه : النشر : ١/٢٢٦ .

(٢) سبق التعريف بها ص ٥ من التمهيد .

(٣) النشر : ١/٢٢٦ ، والحديث أخرجه أبو داود حديث رقم (١٤٠٠) أبو داود السنن : ٤/٢٩٤ ، والترمذي : الحديث رقم (٢٩٢٣)- الترمذي : الجامع ٥/١٨٢ .

(٤) المكتفى : ١٤٧ .

(٥) النشر : ١/٢٢٦ .

(٦) المكتفى : ١٤٦.

(٧) زاد المعاد : ١/٣٣٧ .

الله ﷺ كانت آية آية، وهذا هو الأفضل الوقوف على رءوس الآيات، وإن تعلقت بما بعدها، وذهب بعض القراء إلى تتبع الأغراض والمقاصد، والوقوف عند انتهائها، واتباع هدى النبي ﷺ وسنته أولى».

هذا، وقد وقفت أمام هذه القضية طويلاً - قضية تقطيع القراءة والوقف على رءوس الآى وإن تعلقت بما بعدها - فلم أعثر على حديث يعارض حديث أم سلمة - رضى الله عنها - السابق، بل إن كل من عرض لهذه القضية استدل به وهو - كما ذكرنا رواية الداني من قبل - أصل في هذا الباب - ولذلك اقتصر عليه ابن الأنباري (٣٢٨هـ) - وهو الإمام الكبير، وصاحب كتاب «إيضاح الوقف والابتدا» والذي روى عنه استشهاده بهذا الحديث[١] - فلم يذكر غيره.

وكذلك فعل الداني[٢] (٤٤٤هـ) - وهو الإمام المقرئ المحدث - والزركشي[٣] (٧٩٤هـ) وهو الإمام المفسر المحدث - وابن الجزري[٤] (٨٣٣هـ) وهو شيخ القراء في عصره، ومحدث أيضاً- والسيوطي[٥] (٩١١هـ) وهو الإمام المفسر المحدث - والأشموني[٦] من علماء القرن الحادى عشر الهجري، والذي أطال النظر فيما تركه الأئمة المتقدمون في هذا الفن - فهؤلاء العلماء السابقون أجمعوا على أن الوقوف على رءوس الآي وإن تعلقت

---

(١) المكتفى : ١٤٧ .

(٢) السابق نفس الموضع .

(٣) البرهان : ١/ ٣٥٠ .

(٤) النشر : ١/ ٢٢٦,

(٥) الاتقان : ١/ ٢٤٣ .

(٦) منار الهدى : ١٢ .

بما بعدها سنة النبي ﷺ واتباع سنة النبى ﷺ أولى.

نعم وردت وقوف تسمى بوقف جبريل - عليه السلام - كان يعلمها للنبي ﷺ بمعنى أن يقرأ جبريل - عليه السلام - والنبى ﷺ يتبعه، وهذه الوقوف - أكثرها - في أوساط الآي.

يقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري- «قال السخاوي[2] (٦٤٣هـ) : ينبغى للقارئ أن يتعلم وقف جبريل - عليه السلام - فإنه كان يقف في سورة آل عمران عند قوله: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ﴾[3] ثم يبتدئ ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾، والنبى ﷺ يتبعه، وكان النبى ﷺ يقف في سورة البقرة والمائدة عند قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾[4] وكان يقف على قوله : ﴿سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾[5] ، وكان يقف على قوله : ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾[6] ثم يبتدئ ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، وكان يقف على قوله : ﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴾[7] ثم يبتدئ ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَىٰ﴾، وكان يقف على قوله : ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾[8] ثم يبتدئ ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾، وكان يقف على قوله: ﴿أَفَمَن كَانَ

---

(١) منار الهدى : ٨

(٢) السخاوى هو : على بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب ، الإمام العلامة علم الدين أبو الحسن الهمدانى السخاوى شيخ مشايخ الإقراء بدمشق . (الغاية : ٥٦٩/١) .

(٣) آل عمران ٩٥ .

(٤) البقرة ١٤٨، المائدة ٤٨ .

(٥) المائدة ١١٦ .

(٦) يوسف ١٠٨ .

(٧) الرعد ١٧، ١٨ .

(٨) النحل : ٥ .

مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾[1] ثم يبتدئ ﴿لاَّ يَسْتَوُونَ﴾ وكان يقف على قوله: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ ﴿٢٢﴾ فَحَشَرَ﴾[2] ثم يبتدئ: ﴿فَنَادَىٰ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ﴾، وكان يقف على قوله: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾[3] ثم يبتدئ ﴿تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ﴾، فكان ﷺ يتعمد الوقف على تلك الوقوف، وغالبها ليس رأس آية، وماذلك إلا لعلم لدني علمه من علمه وجهله من جهله فاتباعه سنة في جميع أقواله وأفعاله».

والإمام السخاوي (٦٤٣هـ) صاحب هذا الكلام - الذي نقله لنا الأشموني[4] يقول عنه ابن الجزري[5] (٨٣٣هـ): «كان إماماً علامة محققاً مقرئاً مجوداً، بصيراً بالقراءات وعللها، إماماً في النحو واللغة والتفسير والأدب، أتقن هذه العلوم إتقاناً بليغاً، وليس في عصره من يلحقه فيها، وكان عالماً بكثير من العلوم غير ذلك مفتياً أصولياً ومناظراً، وكان مع ذلك ديِّناً خيِّراً متواضعاً، مطرح التكلف، حلو المحاضرة، حسن النادرة، حاد القريحة من أذكياء بني آدم، وافر الحرمة كبير القدر، محبباً إلى الناس، ليس له شغل إلا العلم والإفادة أقرأ الناس نيفاً وأربعين سنة بجامع دمشق، عند رأس يحيى بن زكريا عليهما السلام».

ثم يقول عنه ابن الجزري[6] - أيضاً - «مع أن السخاوى لانشك في

---

(١) السجدة : ١٨

(٢) النازعات : ٢٢، ٢٣، ٢٤ .

(٣) القدر ٢، ٤ .

(٤) منار الهدى : ٨ .

(٥) « غاية النهاية فى طبقات القراء» : ١/٥٦٩ .

(٦) السابق : نفس الموضع.

ولايته» وكلام ابن الجزري (٨٣٣هـ) في وصف السخاوى (٦٤٣هـ) - رحمه الله عليهما - كلام علمى دقيق، يعطينا صورة واضحة عن منزلة الرجل وعلو قدره في هذه العلوم كلها - وبخاصة القراءات - مع دين، بل ولاية لايُشك فيها، وتواضع وخيرية مع ذكاء وقريحة حادة وانقطاع للعلم والإقراء. وشهادة ابن الجزري له - وهو من هو علماً وديناً وورعاً وتبحراً في علم القراءات - لها قيمة عالية عند أهل هذا الفن.

والآن - وقد وثق ابن الجزري السخاوى وشهد له بما شهد - أصبح أمامنا في هذه القضية - قضية الوقوف على رءوس الآي وإن تعلقت بما بعدها - حديث أم سلمة - رضي الله عنها - الذي يصف قراءة النبي ﷺ وأنه كان يقطع قراءته آية آية، والذي أخذ منه العلماء سنية الوقوف على رءوس الآى وإن تعلقت بما بعدها وكلام السخاوى الذي يسند إلى النبى ﷺ أنه كان يتعمد الوقف على هذه الوقوف - التى ذكرناها - وغالبها ليس رأس آية.

وللجمع بينهما نقف على رءوس الآى اتباعاً للسنة، فإن توقف تمام المعنى على ما بعد رأس الآية ابتدأنا بما يناسب من عجز الآية السابقة، ووصلنا باللاحقة حتي تمام المعنى.

ومع هذا، فكل شأن القرآن يجب فيه إخضاع العقل للنقل والاجتهاد للتوقيف، فأسرار كتاب الله لايعلمها إلا منزله، ولهذه المفارقات شأن عظيم في الدلالة، على أن هذا الكتاب وحي من عند الله ليس لرسول الله ﷺ فيه إلا التلقى ثم البلاغ والله أعلم.

هذا، وقد تسألني - أيها القارئ الكريم - فتقول:

ما معيار التعلق اللفظي عندك؟

والجواب : التعلق اللفظي يقصد به : اتصال اللفظ بما قبله اتصالاً يقع في دائرة علم النحو، كاتصال الصفة بالموصوف، فمثلاً عندما نقرأ الفاتحة نقول: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فلفظ الجلالة هو الموصوف وما بعده ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ صفات ولولا سنية الوقوف على رءوس الآي، وإن تعلقت بما بعدها لما جاز لنا الفصل بين الموصوف وصفته، ومثل ذلك في التعلق اللفظي الشرط وجوابه، والقسم وجوابه، والمبتدأ وخبره، والنواسخ وأخبارها... إلخ.

ولايعنى هذا أن التعلق اللفظي مفرغ من التعلق المعنوي، وإنما هو الطابع الذي يغلب عليه، فالعلاقات النحوية هي التي تحكم هذا التعلق، والمعنى تابع لها.

أما التعلق المعنوي: فإن السياق هو الفيصل فيه، كأن تتحدث الآية عن حكم من الأحكام، وهذا الحكم يقع على أكثر من صنف فإن المعنى لايتم إلا بذكر تمام الأصناف المعنية بهذا الحكم كآية المواريث وغيرها من آيات الأحكام.

رابعاً : الوقف القبيح

«هو الذي لايُعرف المراد منه، وذلك نحو الوقف على ﴿بِسْمِ﴾[1] و﴿مَالِكِ﴾ و﴿رَبِّ﴾ و﴿رُسُلُ﴾[2] ، وما أشبهه»[3] وعلى هذا فكل وقف

---

(١) من الآيات : ١، ٢، ٤ الفاتحة .

(٢) من الآية : ١٢٤ الأنعام .

(٣) المكتفى للداني ص ١٤٨ ، وانظر معه : البرهان : ٣٥٢/١ ، والنشر : ٢٢٩/١ ، والإتقان ٢٣٣/١ .

لايفهم منه المراد فهو قبيح.

«والجلة من القراء، وأهل الأداء ينهون عن الوقف على هذا الضرب وينكرونه، ويستحبون لمن انقطع نَفَسه، عليه أن يرجع إلى ما قبله حتى يصله بما بعده، فإن لم يفعل ذلك فلا حرج عليه»[1].

وكما يتفاوت التمام في الوقف التام، كذلك يتفاوت القبح في الوقف القبيح، فهناك القبيح كالوقف على ﴿الْحَمْدُ﴾ ، وأقبح منه الوقف على ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾[2] ويبتدئ: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ ، لأن المعنى مستحيل بهذا الابتداء، ومن تعمده وقصد معناه فقد كفر»[3]. فانظر إلى الوقف وأهميته في أداء المعنى، وكيف يتحول المعنى بسببه إلى خروج من يتعمد ذلك من الملة، ويصير - والعياذ بالله - كافراً.

وإذا كان الوقف القبيح يؤدى إلى الكفر والخروج من الدين، فإن هناك وقفاً يؤدى إلى ضياع الحقوق، وفساد المعنى، ويتحول صاحب الحق من درجة إلى درجة، يقول ابن الجزري[4] (٨٣٣هـ): «وقد يكون بعضه أقبح من بعض كالوقف على ما يحيل المعنى نحو : ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ ﴾[5] فإن المعنى يفسد بهذا الوقف؛ لأن المعنى أن البنت مشتركة في النصف مع أبويه، وإنما المعنى أن النصف للبنت دون الأبوين ثم استأنف الأبوين بما يجب

---

(١) السابق نفسه

(٢) المائدة : ١٧ .

(٣) الإتقان : ١/ ٢٣٤ ، وانظر معه : المكتفى : ص ١٤٩ ، والبرهان : ١/ ٣٥٣ .

(٤) النشر ١/ ٢٢٩ .

(٥) من الآية ١١ . النساء ، وانظر : المكتفى ص ١٥١ .

لهما مع الولد». وهذا هو القسم الأول.

القسم الثاني : فيما يوهم الوقف عليه أو الابتداء وصفاً لايليق به تعالى، أو يفهم منه معنى غير ما أراد الله تعالى كالوقف على قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾[1] و﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي ﴾[2] و﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ ﴾[3] و﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ﴾[4] وشبهه.

يقول الداني[5] (٤٤٤هـ) : «لأن المعنى يفسد بفصل ذلك مما بعده ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلاً﴾، ﴿ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، ﴿مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً﴾، ﴿ مَن يَمُوتُ ﴾، فمن انقطع نَفَسه على ذلك وجب عليه أن يرجع إلى ما قبله، ويصل الكلام بعضه ببعضه، فإن لم يفعل أثم، وكان ذلك من الخطأ العظيم الذي لو تعمده متعمد لخرج بذلك من دين الإسلام؛ لإفراده من القرآن ماهو متعلق بما قبله أو بما بعده وكون ذلك افتراء على الله - عز وجل - وجهلاً به». ثم يقول: (أيضاً) «ومن هذا النوع من القبيح - أيضاً - الوقف على الأسماء التي تبين نعوتها حقائقها نحو قوله: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾[6] وشبهه لأن المصلين اسم ممدوح محمود لايليق به (ويل)، وإنما خرج من جملة الممدوحين بنعته المتصل به، وهو قوله: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ ، وأقبح من هذا وأبشع الوقف على

(١) من الآية ٢٦ البقرة .

(٢) من الآية ٥١ المائدة .

(٣) من الآية ٣٦ النساء .

(٤) من الآية ٣٨ النحل .

(٥) المكتفى : ص ١٥٠ وما بعدها .

(٦) الماعون : ٤، ٥ .

المنفي الذي يأتي بعده حرف الإيجاب نحو قوله : ﴿لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ﴾[1] ، و ﴿مَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللَّهُ﴾[2] ، و﴿لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا﴾[3] وشبهه، ولو وقف واقف قبل حرف الإيجاب من غير عارض لكان ذنباً عظيماً؛ لأن المنفى في ذلك كل ما عبد غير الله عز وجل . . . ومن الوقف القبيح - أيضاً - الذي ورد التوقيف بالنهي عنه : الوقف على قوله : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ۝ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[4] ، وقوله : ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ﴾[5] ، وشبه ذلك مما هو خارج عن حكم الأول من جهة المعنى، لأنه متى قطع عليه دون ما يبين حقيقته ويوضح مراده لم يكن شيء أقبح منه؛ لاستواء حال من آمن ومن كفر ومن اهتدى ومن ضل، وفي ذلك بطلان الشريعة، والخروج من الملة فيلزم من انقطع نَفَسه عند ذلك أن يرجع حتى يصل الكلام بعضه ببعض و يقطع على آخر القصتين، أو على آخر القصة الثانية إن شاء ومتى لم يفعل ذلك فقد أثم واعتدى وجهل وافترى».

فهذه عبارة الداني (٤٤٤هـ) - رحمه الله - الذي آثرت أن أقف معه طويلاً، لأنه اهتم بهذا النوع من الوقف[6] ، كأنه يحذّر القارئ للقرآن الكريم

---

(١) الصافات : ٣٥ (٢) آل عمران : ٦٢ .

(٣) طه : ١٤ . (٤) سورة المائدة : ٩، ١٠ .

(٥) سورة إبراهيم : ٧

(٦) الوجه فى هذا الاهتمام أنه عرض لما لم يعرض له غيره ، واستقصى كثيرا من جوانبه ومواضعه ، حتى بلغ ما كتبه فيه ست صفحات من : [١٤٨- ١٥٣ (المكتفى)] بينما كتب عنه الزركشى - فى البرهان - صفحة واحدة (البرهان : ١/ ٣٥٢، ٣٥٣) ، وكذلك فعل ابن الجزرى - فى النشر - فقد كتب عنه صفحة واحدة(النشر : ١/ ٢٢٩) أما السيوطى - فى الإتقان - فقد كتب عنه سبعة أسطر فى (١/ ٢٣٣ ، ٢٣٤) ، وكتب ستة أسطر أخرى فى : (١/ ٢٣٢) ولهذا كان كل من جاء بعده عالة عليه .

من أن يهمل معرفة هذا النوع من الوقف، وليدله على الوقف الأمثل للقرآن الكريم؛ حتى يتجنب الوقوع في هذا الوقف وأيضا؛ لأن هذا الوقف هو أصل الوقف الممنوع في مصاحفنا التي بأيدينا، ولأن هذا الوقف هو الذي سيقتصر عليه حديثنا في هذا البحث الذي خصصناه له.

هذا، ويهمنى أن أنبه هنا إلى أن وصف القبح يقع على الوقف في حال تعمد الوقف على ما لا يفهم منه المراد، أما من انقطع نَفَسه ووقف على ما لايفهم منه المراد، فهذه ضرورة ويستحب له أن يرجع إلى ما قبله ثم يصل، ليتم المعنى.

وعلى هذا نقول: إن الوقف الممنوع هو : «الوقف على كلام لايفهم منه معنى لشدة تعلقه بما بعده لفظاً ومعنى، كالوقف على ﴿بسم﴾ من ﴿بسم الله﴾ ونحوه، أو ما يوهم الوقف عليه أو الابتداء وصفاً لايليق به تعالى، أو يفهم منه معنى غير ما أراده الله تعالى كالوقف على قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾[1]»[2].

وبعد أن انتهينا من الحديث عن أقسام الوقف الأربعة التي جاءت عند ابن النحاس والداني - وأيضاً ما قال به ابن الأنباري - نعرض لأقسامه عند السجاوندي[3] (٥٦٠هـ) وهي عنده على مراتب: لازم، ومطلق، وجائز ومجوز لوجه، ومرخص ضرورة .

---

(١) من الآية : ٢٦ البقرة .

(٢) النشر لابن الجزري : (١/٢٢٩-٢٣١) وانظر معه : نهاية القول المفيد ص ١٦٦ .

(٣) علل الوقوف : ١/١٠٨ ، وانظر معه : الإتقان : ١/٢٣٤ ، ومنار الهدى للأشمونى ص ٩ .

١- فالوقف اللازم هو : «ما لو وصل طرفاه غيَّر المراد نحو: ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[١] يلزم الوقف، إذ لو وصل بقوله: ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾توهم أن الجملة صفة لقوله : ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ فانتفى الخداع عنهم وتقرر الإيمان خالصاً عن الخداع، كما تقول: ما هو بمؤمن مخادع، وكما في قوله: ﴿لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾[٢] ، فإن جملة ﴿تُثِيرُ﴾ صفة لـ ﴿ذَلُولٌ﴾ داخله حيز النفي ، أي ليست ذلولاً مثيرة للأرض، والقصد في الآية السابقة - إثبات الخداع بعد نفي الإيمان، ونحو : ﴿سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ ، فلو وصلها بقوله: ﴿لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ لأوهم أنه صفة لـ ﴿وَلَدٌ﴾، وأن المنفي ولد موصوف بأن له ما في السموات، والمراد نفي الولد مطلقاً»[٣] .

وهذا المصطلح - الوقف اللازم - لم أره - فيما قرأت - لأحد قبل السجاوندي (٥٦٠هـ) من القراء وأهل هذا الفن، فأغلب الظن أنه من ابتكاره هو، وكل من جاء بعده - كابن الجزري[٤] (٨٣٣هـ)، والسيوطي[٥] (٩١١هـ)، والأشموني[٦] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - وغيرهم - عزاه إليه فأصبح المصطلح منسوباً إليه، وبذلك جزم الشيخ على محمد الضباع[٧] ؛ حيث يقول: «وأول من سماه اللازم هو الإمام السجاوندي،

---

(١) من الآية ٨، ٩ البقرة .

(٢) سورة البقرة : آية ٧١ .

(٣) علل الوقوف : ١/ ١١٢ ، وانظر معه : الإتقان : ١/ ٢٣٤ ، والآية ١٧١ النساء .

(٤) النشر : ١/ ٢٣٢ .

(٥) الإتقان : ١/ ٢٣٤ .

(٦) منار الهدى ص : ٩ .

(٧) هو شيخ المقارئ المصرية الأسبق (مجلة كنوز الفرقان عدد ٤ ربيع الأخر ١٣٦٨هـ) .

وتبعه جماعة منهم العلامة ابن الجزري والنكزاوي، وأبو السماح البقري والبحر الأجهوري، وسماه جماعة بالوقف الاتم، والآخرون الوقف الواجب».

والمقصود باللزوم - في الوقف اللازم - استحباب الوقف، كما يقول ابن الجزري[١] (٨٣٣هـ)، وليس المقصود اللزوم الفقهي.

وكأن ابن هشام (٧٦١هـ) حين قال[٢] : «والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب». إنما كان يرنو إلى هذا المعنى، وهو يقول هذا في مجال الرد على السخاوي (٦٤٣هـ) حين نقل قوله عنه - في جمال القراء[٣] : «إن الوقف على (قولهم) في الآيتين واجب»[٤] . والآيتان هما : قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾[٥] ، والثانية : قوله تعالى : ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾[٦] والآيتان من مواضع الوقف اللازم.

هذا ، وقد دافع ابن الجزري (٨٣٣هـ) عن السخاوي عندما أنكر عليه ابن هشام (٧٦١هـ) قوله بوجوب الوقف على ﴿قَوْلُهُمْ﴾ في الآيتين السابقتين حيث يقول[٧] :«من الأوقاف ما يتأكد استحبابه، لبيان المعنى المقصود وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه السجاوندي (لازم) وعبر عنه بعضهم[٨] بالواجب، وليس معناه الواجب عند الفقهاء - يعاقب على تركه - كما توهمه بعض الناس» فهذه العبارة تؤكد ما قلناه من قبل.

---

(١) النشر : ١/ ٢٣٢ .

(٢) المغنى : ٢/ ٣٨٤.

(٣) للسخاوي بتحقيق: د. على البواب.

(٤) المغنى : ٢/ ٣٨٤.

(٥) آية ٦٥ يونس.

(٦) آية ٧٦ يس.

(٧) النشر: ١/ ٢٣٢.

(٨) لعله يقصد بهذا البعض السخاوي.

والوقف اللازم لايعني أنه يطابق التام بمعنى أنه البديل للتام - عند القائلين به - بل ما يفهم من كلام أهل هذا الفن أن اللازم يجيء في التام، كما يجيء في الكافي، وربما يجيء في الحسن. يقول ابن الجزري[1] (٨٣٣هـ): «ويجيء هذا - اللازم في اصطلاح السجاوندي - في قسمي: التام والكافي، وربما يجيء في الحسن فمن التام قوله: ﴿ولا يحزنك قولهم﴾[2] والابتداء ﴿إن العزة لله جميعا﴾، لئلا يوهم أن ذلك من قولهم».

ثم يقول[3] : «ومن الكافي : الوقف على نحو: ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض﴾[4]، والابتداء ﴿منهم من كلم الله﴾؛ لئلا يوهم التبعيض للمفضل عليهم، والصواب: جعلها مستأنفة، فلا موضع لها من الإعراب». ولعل الأولى أن يقول: والأرجح ثم يقول - أيضاً[5] : «ومن الحسن: الوقف على نحو قوله: ﴿من بني إسرائيل من بعد موسى﴾[6] ، والابتداء ﴿إذ قالوا لنبي لهم﴾؛ لئلا يوهم أن العامل فيه ﴿ألم تر﴾».

فهذا يعني - كما قلنا - أن «اللازم» ليس بديلاً عن «التام» في تقسيمات القراء السابقين للوقف، وإنما هو يأتي في «التام» ويأتي في «الكافي» ويأتي في «الحسن».

٢- والمطلق[7] : «ما يحسن الابتداء بما بعده، كالاسم المبتدأ به نحو :

---

(١) النشر : ٢٣٢/١.
(٢) آية ٦٥ يونس.
(٣) النشر : ٢٣٢/١.
(٤) آية ٢٥٣ البقرة.
(٥) النشر : ١/ ٢٣٢.
(٦) من الآية ٢٤٦ البقرة .
(٧) علل الوقوف: ١١٦/١، وانظر معه: الإتقان : ٢٣٤/١.

﴿ اللهُ يَجتَبِي﴾[١]، والفعل المستأنف نحو: ﴿يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾[٢] و ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾[٣]، و﴿سَيَجْعَلُ اللهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾[٤].

٣- والجائز: «ما يجوز فيه الوصل والفصل؛ لتجاذب الموجبين من الطرفين نحو: ﴿وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾[٥]؛ فإن واو العطف تقتضي الوصل وتقديم المفعول على الفعل يقطع النظم، فإن التقدير «ويوقنون بالآخرة»[٦].

٤- والمجوز لوجه[٧]: «نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ﴾[٨] لأن الفاء في قوله: ﴿فَلا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ﴾[٩] تقتضي التسبب والجزاء وذلك يوجب الوصل، وكون نظم الفعل على الاستئناف يجعل للفصل وجهاً».

٥- والمرخص ضرورة[١٠]: «مالا يستغنى ما بعده عما قبله؛ لكنه يرخص لانقطاع النفس وطول الكلام، ولايلزمه الوصل بالعود؛ لأن ما بعده جمله مفهومة، كقوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾[١١]؛ لأن قوله: ﴿وَأَنزَلَ﴾ لايستغني عن سياق الكلام؛ فإن فاعله ضمير يعود إلى ما قبله غير أن الجملة مفهومة».

فهذه هي أقسام الوقف عند الإمام السجاوندي (٥٦٠هـ) عرضتها

---

(١) آية ١٣ الشورى.
(٢) آية ٥٥ النور.
(٣) آية ١٤٢ البقرة.
(٤) آية ٧ الطلاق.
(٥) آية ٤ البقرة.
(٦) علل الوقوف: ١/١١٦.
(٧) علل الوقوف: ١/١١٦، وانظر معه: الإتقان: ١/٢٣٤ وما بعدها.
(٨) آية: ٨٦ البقرة.
(٩) آية: ٨٦ البقرة.
(١٠) علل الوقوف: ١/١١٦، وانظر معه: الإتقان: ١/٢٣٤ وما بعدها.
(١١) آية: ٢٢ البقرة.

باختصار؛ لتتضح الصورة في ذهن القارئ عن أقسام الوقف عند القرّاء، ولنستطيع أن ننسب كل مصطلح منها إلى قائله.

٥- أهميته

إن قراءة كتاب الله تعالى عبادة من أسمى العبادات التي يحرص عليها المسلم ولا تأتي هذه العبادة كاملة إلا إذا عرفنا كيف يتلى كتاب الله التلاوة الصحيحة.

ولما كان من أهم أحكام تلاوته، وحسن ترتيله «تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف» - كما رويناه من قبل[١] عن على بن أبي طالب - رضى الله عنه - وجدنا عناية الصحابة بتعلم أحكام الوقوف، يأخذونها عن النبى ﷺ ثم يعلم بعضهم بعضاً هذه الأحكام، وظلوا يتداولون أحكامه مشافهة حتى جاء عصر التدوين، فألفت فيه الكتب المختلفة. يقول ابن عمر - رضي الله عنهما[٢]: «لقد عشنا برهة من دهرنا، وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ فيتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغى أن يوقف عنده منها، كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدرى ما آمره ولا زاجره، ولا ما ينبغى أن يوقف عنده منه».

«قال النحاس: فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون الأوقاف كما

---

(١) في ص ٤ من هذا التمهيد [الإتقان : ١/ ٢٣٠].

(٢) أخرجه ابن النحاس - في القطع والائتناف ٨٧ (هـ. المكتفى ص ١٣٤) وعزاه السيوطي للبيهقي في السنن (الاتقان: ١/ ٢٣٠).

كانوا يتعلمون القرآن»[1] .

«وقد حض الأئمة على تعلمه ومعرفتـه، والاعتناء به، واشترط كثير من العلماء على المجيز الا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء»[2] . «لأنه لايتأتى لأحد معـرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعـية منه إلا بمعرفة الفواصل»[3] .

بل إن الإمام الداني (٤٤٤هـ) - رحمه الله - يرقى بالفهم لهذا الحديث - حـديث ابن عمـر - فيـأخذ منه دليـلاً على أن تعليم هذا الفن توقـيف من رسول الله ﷺ وأنه إجماع من الصحـابة - رضى الله عنهم - حيث يقول[4] : «ففي قول ابن عـمر - رضي الله عنهمـا - دليل على أن تعليم ذلك توقيف من رسول الله ﷺ وأنه إجماع من الصحابة - رضي الله عنهم- ».

وتبع ابن الجـزري (٨٣٣هـ) الداني (٤٤٤هـ) في هذا الفهم لحـديث ابن عمر - رضي الله عنهما - والاستدلال به على أن تعلمه إجماع من الصحابة - رضي الله عنهم - بل واعـتناء من جاء بعـدهم فيـقول[5] : «وصح بل تواتر عندنا تعلمه، والاعـتناء به من السـلف الصالح، كأبي جـعفر يزيد بن القعـقاع إمام أهل المـدينة، الذي هو من أعيـان التابعين، وصـاحبه الإمـام نافع بن أبي

---

(١) الإتقان : ١/ ٢٣٠.

(٢) النشر لابن الجزري : ١/ ٢٢٥.

(٣) الإتقان : ١/ ٢٣٠.

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا ص ١٣٤، وانظر معه: النشر : ١/ ٢٢٥.

(٥) النشر : ١/ ٢٢٥، وانظر معه: غيث النفع للإمام الصـفاقسي ص ٤١ المطبوع مع سراج القارئ لابن القاصح.

نعيم، وأبي عـمرو بن العـلاء ويعقوب الحـضرمي، وعاصم بـن أبي النجود، وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف».

وإن نظرة سـريعة إلى كـتاب كـ «الفـهرست»[1] لابن النديم (٣٨٥هـ) ترينا إلى أي مدى بلغت عناية الـعلماء القدماء بهـذا الفن، والذي يعد بابا من أبواب علم القـراءات، حيث تحـدث تحت عنوان : «الكتب المؤلفـة في الوقف والابتداء» وذكر عشرة أسماء لعلماء كل واحد منهم ألف كتاباً فيه وهم:

١- الإمام خلف. ٢- الإمام ابن سعدان.

٣- الإمام ضرار بن صرد. ٤- أبو عمرو الدوري.

٥- الإمام هشام بن عبد الله. ٦- وابن عبد الرحمن اليزيدي

٧- وابن الأنباري. ٨- وابن كيسان.

٩- والجعد بن يحيى الضبي. ١٠- وأبو أيوب سليمان.

وأول من ألف في : «الوقف والابتـداء» شـيبـه بن نصـاح المدني الكوفي (١٣٠هـ) قال ابن الجزري (٨٣٣هـ)[2] : «وهو أول من ألف في الوقوف» ثم تتابع التأليف في هذا الفن حتى إن الدكتور يوسف[3] عبد الرحمن المرعشلي قد أحصى الكتب المؤلفة في «الوقف والابتداء» حـتى وصل بها إلى ثمانية وسبـعين كتاباً[4] ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أهمية هذا الفن، وعناية الأولين به.

---

(١) ص: ٥٤ط. دار المعرفة. بيروت.

(٢) «غاية النهاية في طبقات القراء» : ١/ ٣٣٠.

(٣) محقق كتاب: «المكتفى في الوقف والابتدا» للداني.

(٤) المكتفى : من ص : ٦٠ - ٧١.

طبعات المصاحف التي اختيرت ميداناً لهذه الدراسة

أولاً: مصحف الملك فؤاد (رحمه الله)

الطبعة الأولى :

الصادرة في ١٠ من ربيع الآخر سنة ١٣٣٧هـ، وقد جاء في قرار اللجنة التي أشرفت على إخراجه - فيما يخص الوقف - : «وأخذ بيان وقوفه وعلاماتها مما قرره الأستاذ محمد بن على بن خلف الحسيني، شيخ المقارئ المصرية الآن[١] ، على حسب ما اقتضته المعانى التي ترشد إليها أقوال أئمة التفسير».

الطبعة الثانية[٢]

وهي التي ظهرت في عهد شيخ الجامع الأزهر فضيلة الشيخ / عبد المجيد سليم حين ألف لجنة علمية لمراجعة الطبعة الأولى من مصحف الملك فؤاد بإشراف مشيخة الجامع الأزهر في ٧/ من ذي الحجة/ ١٣٤٢هـ.

الطبعة الثالثة

وهي التي ظهرت - أيضاً - بإشراف لجنة تصحيح المصاحف بالأزهر الشريف برياسة الشيخ عبد الفتاح القاضي، وعضوية السادة الأساتذة المذكورين في نهاية المصحف بهذه الطبعة في ربيع الآخر ١٣١٨هـ - سبتمبر ١٩٦١م.

---

(١) أي في ذلك التاريخ وهو ١٠ من ربيع الآخر سنة ١٣٣٧هـ.

(٢) انظر : ذيل المصحف ا لمذكور ص : (ر) وما بعدها.

ثانياً : طبعة مصحف الأزهر الشريف[1]

هذا المصحف قد طبع في عهد صاحب الفضيلة الإمام الأكبر الشيخ الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر، بتوجيه منه، وبتكليف من مجمع البحوث الإسلامية، وإشراف إدارة البحوث والنشر بالأزهر ، وقد اعتمدتُ على نسخة الطبعة الأولى من هذا المصحف.

ثالثاً : طبعة مصحف المدينة النبوية[2] (على ساكنها أفضل الصلاة والسلام)

طبع هذا المصحف في غرة جمادي الأولى من عام ١٤٠٥هـ، وقد أشرت إليه في البحث باسمه : «مصحف المدينة النبوية تيمنا بمدينة النبي ﷺ».

رابعاً : طبعة مصحف جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بليبيا

(برواية حفص عن عاصم) اختارت جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بليبيا مصحف الملك فؤاد - في طبعته الأولى والذي طبع في دمشق بمطبعة «دار قتيبة» سنة ١٩٨٩م، وهذا المصحف قد أشرت إليه بمصحف ليبيا اختصاراً .

الوقف الممنوع عند علماء القراءات

اصطلح علماء القراءات، ورسم المصاحف على وضع علامة (لا) على اللفظ المراد ترك الوقوف عليه، للتحذير من الوقوف عليه؛ لأن ذلك يحدث خللاً في المعنى وفساداً في النظم القراني - كما قلنا من قبل عندما تكلمنا على

---

(١) طبع في ١٥ من شعبان ١٣٩٦هـ الموافق ١١ من أغسطس ١٩٧٦م.

(٢) انظر ذيل المصحف المذكور.

الوقف القبيح[1] ؛ ولذا وضع علماء القراءات القواعد التي يجب على قارئ القرآن الكريم أن يتعلمها؛ حتى لايقع في الخطأ عندما يتلو كتاب الله تعالى .

وهذه القواعد هي المنطلق الذي ينطلق منه بحثنا هنا؛ لذا نتوقف عندها ذاكرين إيّاها؛ لنكون على دراية بها؛ ولنتجنب الوقوع في الخطأ عند قراءة كتاب الله تعالى.

وفي هذا يقول ابن الجزري (٨٣٣هـ) - رحمه الله تعالى-[2] : «قول الأئمة لايجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الفعل دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول، ولا على المبتدأ دون الخبر، ولا على نحو كان وأخواتها وإن وأخواتها دون أسمائها ولا على النعت دون المنعوت، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف ولا على القسم دون جوابه، ولا على حرف دون ما دخل عليه. إلى آخر ما ذكروه وبسطوه من ذلك، إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي، وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة ولايريدون بذلك أنه حرام ولا مكروه ولا مايؤثم، بل أرادوا بذلك الوقف الاختياري الذي يُبتدأ بما بعده، وكذلك لايريدون بذلك أنه لايوقف عليه البتة؛ فإنه حيث اضطر القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك باعتبار قطع نَفَس أو نحوه من تعليم أو اختبار جاز له الوقف بلا خلاف عند أحد منهم ثم يعتمد في الابتداء ما تقدم من العود إلى ماقبل فيبتدئ به اللهم إلا أن يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه وخلاف المعنى الذي أراده الله تعالى، فإنه والعياذ

(١) انظر : ص ١٦ من هذا التمهيد.

(٢) النشر في القراءات العشر: ١/ ٢٣١، وانظر معه: منار الهدى: ١٣. وما بعدها، و«النطق بالقرآن العظيم للدكتور : ضياء الدين الجماس: ١/ ٤٣٨.

بالله يحرم عليه ذلـك ويجب ردعه بحسبه على مـا تقتضيه الشـريعة المطهرة. والله تعالى أعلم».

وكلام ابن الجزري يفيد أن قول القراء : «لايجوز الوقف» لايقصد به أنه حرام ولا مكروه، كـما يُفهم من كلام الفـقهاء، ولكن المقصـود بعدم الجواز: ذلك الجواز الأدائى، الذي يحسـن في القراءة ويروق في التلاوة، أي أن القارئ عندما يقف - في الاختـيار - عليه أن يقف على معنى صحـيح، بحيث يفهم السـامع والقارئ مـا يتلى بغـيـر عناء؛ ولذلك حذر القـراء من الوقـوف على مايأتى:

- الوقف على «المضاف دون المضاف إليه».
- الوقف على «الفعل دون الفاعل».
- الوقف على «الفاعل دون المفعول».
- الوقف على «المبتدأ دون الخبر».
- الوقف على «كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها دون أسمائها».
- الوقف على «المنعوت دون نعته».
- الوقف على «المعطوف عليه دون المعطوف».
- الوقف على «القسم دون جوابه».
- الوقف على «حرف دون ما دخل عليه».

هذا ، وعبـارة الأشموني - من عـلماء القرن الحـادى عشر الهـجري -

أشمل من عبارة ابن الجزري (٨٣٣هـ) - لأن ابن الجزري عرض عبارته في معرض التمثيل ببعض المواضع التي يمنع الوقف فيها قاصداً بيان معنى عدم الجواز، وأنه لايتعلق بحل ولا حُرمة ولا إثم لذا جاءت عبارته خالية من بعض المواضع التى يمنع الوقف فيها حيث يقول[1] : «اعلم أن كل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تماما لايوقف عليها، كالمضاف دون المضاف إليه، ولا على المنعوت دون نعته ما لم يكن رأس آية، ولا على الشرط دون جوابه ولا على الموصوف دون صفته، ولا على الرافع دون مرفوعه ولا على الناصب دون منصوبه، ولا على المؤكد دون توكيده، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف، ولا على البدل دون المبدل منه، ولا على (أنَّ) أو (كان) أو (ظن) وأخواتهن دون اسمهن، ولا اسمهن دون خبرهن، ولا على المستثنى منه دون المستثنى، لكن إن كان الاستثناء منقطعاً فيه خلاف: المنع مطلقاً لاحتياجه إلى ما قبله لفظاً، والجواز مطلقاً؛ لأنه في معنى مبتدأ حذف خبره للدلالة عليه، الثالث: التفصيل: فإن صرح بالخبر جاز، وإن لم يصرح به فلا.. قاله ابن الحاجب في أماليه.

ولايوقف على الموصول دون صلته، ولا على الفعل دون مصدره ولا على حرف دون متعلقه، ولا على شرط دون جوابه سواء كان الجواب مقدماً أو مؤخراً، فالمقدم كقوله: ﴿قد افترينا على الله كذباً﴾ ، لأن قوله: ﴿إن عدنا﴾ متعلق بسياق الكلام، والافتراء مقيد بشرط العود والمؤخر كقوله: ﴿غير متجانف لإثم﴾، فإن قوله: ﴿فإن الله﴾ جزاء ﴿مَنْ﴾ في : ﴿فمن اضطر﴾،

---

(١) منار الهدى : ص ١٧.

ولا على الحال دون ذيها[١] ، ولا على المبتدأ دون خبره، ولا على المميِّز دون مميَّزه، ولا على القسم دون جوابه ولا على القول دون مقوله، لأنهما متلازمان كل واحد يطلب الآخر ولا على المفسَّر دون مفسِّره، لأن تفسير الشيء لاحق به ومتمم له وجارٍ مجرى بعض أجزائه . . .».

ومما تقدم يتضح لنا أن الوقف يمنع على هذه المواضع التي ذكرناها لأن الوقف عليها يُفسد المعنى، ويقطع أواصر العلاقات بين الجمل وبالجملة «فكل كلمة يكون ما بعدها ضروري لتمام معناها ومتعلق بها لايوقف عليها»[٢] .

هذا، وقد آثرت أن أذكر عبارة الأشموني (رحمه الله) بتمامها - على طولها - لوفائها بالغرض، ولاستغراقها لمواضع الوقف الممنوع؛ ولأنني سأشير إليها بعد ذلك كثيراً.

هذه نظرة القراء إلى الوقف الممنوع، وإلى مواضعه، وهي - كما ترى - واضحة لاتحتاج إلى تعليق، ولا إلى مزيد بيان.

لكن الذي أحب أن أقف عنده؛ أن هذه المواضع التي يمنع الوقف عليها إنما كان الوقف عليها لما يترتب عليه من فساد في المعنى، وخلل في الأداء القرآني، وهنا تأتي «البلاغة» - لأنها تبحث فيما يجعل الكلام مطابقاً لمقتضى الحال، مؤدياً للمعنى في وضوح وإبانة - لتعلل لهذا المنع في هذه المواضع.

---

(١) أي صاحبها (صاحب الحال).

(٢) المنطق بالقرآن العظيم: ١/٤٣٨.

التعليل البلاغي لمنع الوقف

نقول كثيراً : إن المعنى هو سيد الموقف عند علماء البلاغة، بمعنى أن البلاغة تعنى بكل ما يجعل المعنى واضحاً مفيداً تمام الفائدة، مراعياً لمقتضى الحال، بعيداً عن كل ما يعوق وضوحه وفصاحته في مفرداته من ناحية، في الكلام من ناحية أخرى.

كما تعنى عناية خاصة بوصل الجمل وفصلها، وبالعلاقات بينها، كعلاقة الخبر بالمبتدأ، وعلاقة الحال بصاحبها، وعلاقة الفعل بالفاعل وغير ذلك.

يقول عبد القاهر[1] (٤٧١هـ) : «اعلم أن «الخبر» ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لاتتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له.

فالأول: خبر المبتدأ كـ «منطلق» في قولك: «زيد منطلق» والفعل كقولك: (خرج زيد)، وكل واحد من هذين جزء من الجملة وهو الأصل في الفائدة.

والثاني: هو الحال كقولك: (جاءني زيد راكباً) وذاك لأن الحال خبر في الحقيقة، ومن حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: (جاءني زيد راكباً) لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢١٢.

ابتداءً، بل بدأت فأثبتَّ المجيء ثم وصلت به الركوب، فالتبس به الإثبات على سبيل التبع لغيره، وبشرط أن يكون في صلته، وأما في الخبر المطلق نحو: (زيد منطلق) و(خرج عمرو) فإنك أثبتَّ المعنى إثباتاً جرّدته له، وجعلته يباشره من غير واسطة، ومن غير أن يتسبَّب بغيره إليه».

وكلام الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) - رحمه الله - يدل على أهمية الخبر في الكلام فهو ركن الإسناد بالنسبة للمبتدأ، وعلى أهمية الفعل بالنسبة لـلفاعل، فلا يتم المعنى إلا بذكر خبر المبتدأ وفي الجملة الفعلية لايتم المعنى إلا بذكر الفاعل، فلا يوقف على الفعل وحده، كما أن المعنى لايتم في الحال إلا بذكر صاحبها معها؛ لأن الحال خبر في المعنى فهي بمثابة الخبر بالنسبة للمبتدأ فى إفادة المعنى، وهذا يدلنا على أهمية كلٍّ من الخبر للمبتدأ والفعل للفاعل والحال لصاحبها في إفادة المعنى.

هذا، ويتابع الإمام عبد القاهر هذه القضية فيزيدها وضوحاً، ويؤكد على أهمية الخبر في إفادة المعنى، وفي تمام فائدة الكلام فيقول[1] : «... فاعلم أن معانى الكلام كلها معانٍ لاتتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو «الخبر»، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع، ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لايكون خبر حتى يكون مخبَر به ومخبَر عنه، لأنه ينقسم إلى إثبات ونفى، والإثبات يقتضى مثبَتًا ومثبِتاً له، والنفي يقتضى منفياً ومنفياً عنه، فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من غير أن يكون هناك مثبت له، ومنفي عنه حاولت مالا يصح في عقل، ولايقع في وهم.

---

(١) دلائل الإعجاز : ٥٤١.

من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء ، وكنت إذا قلت: (ضرب) لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك من غير أن تريد الخبر به عن شيء مظهر أو مقدر وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوتاً تصوته سواء».

وعبد القاهر - هنا - يعلل تعليلاً منطقياً، تتضح فيه العلاقة الأكيدة القائمة بين معاني الكلام، فلا تقوم هذه العلاقة إلا بين شيئين، وهذا أمر ثابت في العقول قائم في النفوس فلا يكون خبر حتى يكون مخبَر به ومخبَر عنه، ومن ثم تتأكد أهمية الخبر في إفادة معنى الكلام، وعندما يذكر مبتدأ دون خبره يفسد المعنى، بل لايفيد شيئاً .

لذا يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «إذا ثبت ذلك فإنه مالايبقى معه لعاقل شك أن «الخبر» معنى لايتصور إلا بين شيئين يكون أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له، أو يكون أحدهما منفياً والآخر منفياً عنه، وأنه لايُتصور مثبت من غير مثبت له، ومنفي من دون منفي عنه، فلما كان الأمر كذلك أوجب ذلك أن لايعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا : (خرج زيد)، أو اسم واسم كقولنا : (زيد منطلق)، فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل، وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة، وحكم يجرى عليه الأمر في كل لسان ولغة».

هذا، ويقارن الخطيب القزويني (٩٣٧هـ) بين الحال والخبر من حيث إفادة كل منهما المعنى فيقول[٢] : «إن الحال في المعنى حكم على ذي الحال كالخبر

---

(١) دلائل الإعجاز : ٥٤٢ .

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة بتحقيق د. عبد القادر حسين : ١٩٨ .

بالنسبة إلى المبتدأ، إلا أن الفرق بينه وبينها أن الحكم به يحصل بالأصالة، لا في ضمن شيء آخر ، والحكم بها إنما يحصل في ضمن غيرها، فإن الركوب (مثلاً) في قولنا : (جاء زيد راكباً) محكوم به على زيد لكن لا بالأصالة بل بالتبعية بأن وصل بالمجيء وجعل قيداً له بخلافه في قولنا : (زيد راكب)».

وفي هذه المقارنة - بين الحال والخبر - يؤكد لنا الخطيب أهمية الحال بالنسبة لإفادة المعنى، كأهمية الخبر بالنسبة للمبتدأ، فكل منهما محكوم به على صاحبه، فالحال حكم في المعنى على صاحبه، كما أن الخبر حكم على المبتدأ، إلا أن الفرق بينهما أن إفادة الحال في الحكم إفادة تبعية، لأنها تأتى مغلفة في شيء آخر، أما إفادة الخبر الحكم على المبتدأ فهى أصيلة، كما يتضح ذلك مما مثل به الخطيب.

وبعد ..

فهذه بعض النماذج من كثير سيأتى - بعون الله تعالى فيما بعد - نعرض به للتعليل البلاغى في مواضع الوقف الممنوع، لنؤكد على أهمية بيان وجه المنع بلاغياً لهذه المواضع، والتى سيتضح فيها الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، وستظهر فيه حجة الله البالغة في الدقة التي لايصل إليها بشر مهما سما في دنيا البلاغة، ولو كان رسولاً وصدق الله حين يقول: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾[النساء: ٨٢] ﴿ قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ ﴾[الإسراء : ٨٨].

* * *

موازنة بين مواضع الوقف الممنوع في القرآن الكريم

أولاً : طبعات مصحف الملك فؤاد (رحمه الله)

السورة	الطبعة الأولى رقم الآية	الطبعة الثانية وما بعدها رقم الآية	ملاحظات
البقرة	١٢٠،١٤٥	٢٥،١٢٠،١٤٥،١٥٩، ١٧٤،٢١٩،٢٦٢	
آل عمران		٣	
النساء		١٥٠	
المائدة	٣، ٤، ٩، ١٣، ٥٣، ٨٤، ١٠٣، ١٠٦	٣، ٤، ٩، ٥٣، ٨٤، ١٠٣، ١٠٦	
الأنعام	٥٦	٥١، ٥٦	
الأعراف	٣٥، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٤	كالسابقة	
الأنفال	٣١، ٤٢، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤	كالسابقة	
التوبة	٢، ٣، ١٢، ٢٥ موضعان ٧٩	كالسابقة + ١٤، ٢٥ فيها موضع واحد	في الأولى ٢٥ فيها موضعان وفي الثانية فيها موضع واحد
يونس	١٣، ١٥، ٢٢	٧، ١٣، ٢٢، ٩٦.	
هود		٣٤، ٥٤، ٩٦، ١١٨	
الرعد		٢٥	
الحجر	٦٠	١٤، ٣٧، ٣٩، ٥٧، ٦١، ٩٢	
النحل	٢٤، ٢٥، ٣٢ موضعان، ٣٨، ٥٧، ٦٤، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ١٠١	السابقة+٤٣	

السورة	الطبعة الأولى رقم الآية	الطبعة الثانية وما بعدها رقم الآية	ملاحظات
الإسراء	٦٩، ٨٢	٦٩، ٨٢	
الكهف		٢٣، ٣٩	
طه		٢٧، ٩٢	
الحج		٧٨	
المؤمنون	٢٧	٥، ٤٥، ٥٥	
النور	٦، ٨، ٣٥، ٣٧	٦، ٨، ٣٦	
الفرقان	٧	٧، ٦٩	
الشعراء		٣٦، ٩٢، ٩٦، ١٧٠، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٨	
الروم		٢، ٣، ٤	
الأحزاب		١٩، ٣٥، ٧٠	
يس		٢٦، ٤٣	
الصافات		٩، ٢٢، ٥٨، ١٢٧، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٣، ١٥١، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٨	
ص		٨٠، ٨٢	
الزمر		١٧، ٣٣، ٣٩	
غافر		٢٣، ٥٦، ٧١، ٧٣	
الدخان		٢٥، ٣٤، ٤٣، ٤٥	
محمد ﷺ	٢٠	٢، ٢٠، ٢٥	
الواقعة		١٧، ٢٢، ٤٩، ٥١، ٦٠، ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٢	
الحديد		٢٩	

السورة	الطبعة الأولى رقم الآية	الطبعة الثانية وما بعدها رقم الآية	ملاحظات
الطلاق		٢، ١٢	
القلم		٢١، ٢٣، ٣٧، ٣٩	
الحاقة		٣٨، ٣٩، ٤٤	
المعارج		٢٤، ٢٩، ٤٠	
نوح		٣، ١٠، ١٩، ٢٨	
الجن		١٦، ٢٦	
المزمل	٢٠ موضعان	١، ٢٠ موضعان	
المدثر		١، ٨، ٣١ (ثلاثة مواضع)	
		٣٨، ٤٠، ٤١	
النازعات		٣٨، ٤٠	
عبس		١، ٥، ٨، ٩	
المطففين		٤	
الانشقاق		٧، ١٠	
الفجر		٢٧	
البلد		١٤	
العلق		٦، ٩	
الزلزلة		٤	
القارعة		١، ٦، ٨	
التكاثر		١	
الماعون		٤	
جملة المواضع ٥٣ موضعاً		جملة المواضع ١٦٩ موضعاً	

ثانياً : بقية المصاحف الأربعة

السورة	ط مصحف الأزهر الشريف الطبعة الأولى رقم الآية	ط مصحف المدينة النبوية رقم الآية	ط مصحف ليبيا رقم الآية
البقرة	٢٥،١٢٠،١٤٥،١٥٩،	٢٥،١٢٠،١٤٥،١٥٩،	٢٥،١٢٠،١٤٥،١٧٤،
	١٧٤،٢١٩،٢٦٢	١٧٤،٢٦٢	٢١٩،٢٦٢
آل عمران	٣،٧٧،١٣٥		٣
النساء	١٨،١٥٠		١٥٠
المائدة	٣،٤،٥٣،٨٤،١٠٣،	٣،٤،٩،١٣،٥٣،	٣،٤،٩،٥٣،٨٤،
	١٠٦	١٠٣،١٠٦	١٠٣،١٠٦
الأنعام	٥١،٥٦	٥١،٥٦	٥١،٥٦
الأعراف	٣٥،١٥٧،١٦٣،١٦٤	٣٥،١٥٧،١٦٣،١٦٤	٣٥،١٥٧،١٦٣،١٦٤
الأنفال	٣١،٤٢،٥٠،٥٢،٥٣،	٣١،٤٢،٥٠،٥٢،٥٣،	٣١،٤٢،٥٠،٥٢،٥٣،
	٥٤،٧٢،٧٤	٥٤	٥٤
التوبة	٢،٣،١٢،١٤،٢٤،	٢،٣،١٢،٢٥ موضعان،	٢،٣،١٢،١٤،٢٥،
	٢٥،٥٩،٧٩،١٠٩	٧٩	٧٩
يونس	٧ موضعان، ٢٢ موضعان،	١٣،١٥،٢٢	٧،١٣،٢٢،٩٦
	٢٤،٣٥،٥٩،٩٦،		
هود	٢٣،٢٨،٣٤،٥٤،٩٦،		٣٤،٥٤،٩٦،١١٨
	١١٨		
يوسف	٢٤		
الرعد	٢٥،٣٧،٤٣	٢٥	٢٥
إبراهيم	١		
الحجر	١٤،٣٧،٣٩،٥٩،٦٠،	٦٠	١٤،٣٧،٣٩،٥٧،٦٠،
	٦١،٩٢		٦١،٩٢

السورة	ط مصحف الأزهر الشريف الطبعة الأولى رقم الآية	ط مصحف المدينة النبوية رقم الآية	ط مصحف ليبيا رقم الآية
النحل	٢٤،٢٥،٣٢،٣٨،٤٣، ٥٧،٦٤،٧٦،٧٨،٨٠، ١٠١	٢٤،٢٥،٣٢،٣٨،٥٧، ٦٤،٧٦،٧٨،٨٠، ١٠١	٢٤،٢٥،٣٢موضعان ٣٨،٤٣،٥٧،٦٤،٧٦، ٧٨،٨٠،١٠١
الإسراء	٤٠،٦٨،٦٩	٦٩،٨٢	٦٩،٨٢
الكهف	٢٣،٣٩		٢٣،٣٩
طه	٢٧،٣٣،٩٢		٢٧،٩٢
الحج	١٧،٧٨		٧٨
المؤمنون	٢٧،٥٥	٢٧	٥،٢٧،٤٥،٥٥
النور	٦،٨،٣٦	٦،٨،٣٧	٦،٨،٣٦
الفرقان		٧	٧،٦٩
الشعراء	٣٦،٩٢،٩٦،١٧٠، ١٩٣،١٩٤،١٩٨		٣٦،٩٢،٩٦،١٩٣، ١٩٤،١٩٨
الروم	٢،٤		٢،٣،٤
الأحزاب	٣٥،٧٠،٧٣		١٩،٣٥،٧٠
سبأ	٧		
يس	٢٦		٢٦،٤٣
الصافات	١٢٧،١٣٤،١٣٧، ١٤٣،١٥١،١٦٢، ١٦٧،١٦٨		٩،٢٢،٥٨،١٢٧، ١٣٤،١٣٧،١٤٣، ١٥١،١٦٢،١٦٧، ١٦٨
ص	٨٠،٨٢		٨٠،٨٢
الزمر	٣٣،٣٩	٣٣	١٧،٣٣،٣٩

السورة	ط مصحف الأزهر الشريف الطبعة الأولى رقم الآية	ط مصحف المدينة النبوية رقم الآية	ط مصحف ليبيا رقم الآية
غافر	٢٣،٥٦،٧١،٧٣	٥٦	٢٣،٥٦،٧١،٧٣
الزخرف	٤٥		
الدخان	٣٤،٤٣،٤٥		٢٥،٣٤،٤٣،٤٥
محمد ﷺ	٢،٢٠،٢٥	٢،٢٠،٢٥	٢،٢٠،٢٥
الواقعة	١٧،٢٢،٤٩،٥١،٦٠،		١٧،٢٢،٤٩،٥١،٦٠،
	٨٦،٨٨،٩٠،٩٢		٨٦،٨٨،٩٠،٩٢
الحديد		٨،٢٩	٢٩
الممتحنة		١،١٢	
الطلاق	٢،١٢		٢،١٢
القلم	٣٧،٣٩	٣٩	٢١،٢٣،٣٧،٣٩
الحاقة	٣٥،٤٤		٧،٣٨،٣٩،٤٤
المعارج	٤٠		٢٤،٢٩،٤٠
نوح عليه السلام	٣،١٠،١٢		٣،١٠،١٩
الجن	٢٦		١٦،٢٦
المزمل	١،١٢،٢٠ ثلاثة مواضع	٢٠ موضعان	١،٢٠ موضعان
المدثر	١،٨،٣١ موضعان، ٤٠	٣١ ثلاثة مواضع	٨،٣١ ثلاثة مواضع،
			٣٨،٤٠
النازعات	٣٧،٣٨،٤٠		٤١،٤٢
عبس	١،٥،٩		١،٥،٨،٩
المطففين	٤،١٤		٤
الإنشقاق	٧،١٠		٧،١٠
الفجر	٢٧		٢٧

السورة	ط مصحف الأزهر الشريف الطبعة الأولى رقم الآية	ط مصحف المدينة النبوية رقم الآية	ط مصحف ليبيا رقم الآية
البلد	١٤		
الليل	٦، ٩		
العلق	٦، ٩		٦، ٩
الزلزلة			٤
القارعة	١، ٦، ٨		١، ٦، ٨
التكاثر	١		١
الماعون	٤		٤
جملة المواضع	١٨١	٦٨	١٧٣



سرد إجمالي بمواضع الوقف الممنوع في القرآن الكريم

تحدثت - فيما سبق - عن مواضع الوقف الممنوع في القرآن الكريم موازناً بين طبعات المصاحف الأربعة، التي اخترناها ميداناً لهذه الدراسة، والتي كان من نتيجتها أن توصلت إلى حصر هذه المواضع في تلك الطبعات فجاءت كالتالى :

١- مصحف الملك فؤاد - في طبعته الأولى : ٥٣ موضعاً .

٢- مصحف الملك فؤاد - في طبعته الثانية وما بعدها : ١٦٩ موضعاً .

٣- مصحف الأزهر الشريف - في طبعته الأولى : ١٨١ موضعاً .

٤- مصحف المدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام : ٦٨ موضعاً .

٥- مصحف جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بليبيا : ١٧٣ موضعاً .

وهنا سأتحدث - بعون الله وتوفيقه - عن مواضع الوقف الممنوع في القرآن الكريم، ذاكراً الآية التي ورد فيها المنع موضحاً قرين كل موضع - في الحاشية - من قال به من القراء، أو من طبعات المصاحف الأربعة فإذا كان الموضع مجمعاً عليه في منع الوقف في طبعات المصاحف الأربعة قلت : المصاحف الأربعة، وإذا كان ورد في طبعة دون أخرى منها ذكرتها محدداً إياها، وإذا كان قد تفرد بذكر المنع فيه أحد قلت: تفرد به فلان، أو طبعة المصحف التي تفردت به.

سورة البقرة : وفيها سبعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿... كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ...﴾[١] (آية ٢٥).

٢- قوله تعالى: ﴿... وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ...﴾[٢] (آية ١٢٠).

٣- قوله تعالى: ﴿... وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ..﴾[٣] (آية ١٤٥).

٤- قوله تعالى : ﴿... مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ...﴾[٤] (آية ١٥٩).

٥- قوله تعالى : ﴿... وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ...﴾[٥] (آية ١٧٤).

٦- قوله تعالى : ﴿... كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ...﴾[٦] (آية ٢١٩).

---

(١) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، وفى ط. المدينة ، وليبيا ، وعلل الوقوف.

(٢) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف .

(٣) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف .

(٤) ورد فى ط. الملك الثالثة وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، والمدينة وفى علل الوقوف.

(٥) ورد فى ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، والمدينة وفى ط. ليبيا، وفى علل الوقوف.

(٦) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، وليبياوفى علل الوقوف . ولم يرد فى ط. المدينة .

٧- قوله تـعالى : ﴿... ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى ...﴾[١] (آية ٢٦٢).

سورة آل عمران : وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿... وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ﴾[٢] (آية ٣)

٢- قـولة تعـالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ...﴾[٣] (آية ٧٧)

٣- قولة تعالى : ﴿... وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ...﴾[٤] (آية ١٣٥)

سورة النساء : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ ...﴾[٥] (آية ١٨).

٢- قـوله تعـالى : ﴿... وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾[٦] (آية ١٥٠).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي الأزهر والمدينة، وليبيا ، وفي علل الوقوف.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ،وفي ط. ليبيا ، ولم يرد في ط. المدينة .

(٣) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٤) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٥) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف .

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ، وليبيا ، فقط .

سورة المائدة : وفيها ثمانية مواضع

١- قوله تعالى : ﴿... فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ...﴾[١] (آية ٣).

٢- قوله تعالى : ﴿... قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ...﴾[٢] (آية ٤).

٣- قوله تعالى : ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ...﴾[٣] (آية ٩).

٤- قوله تعالى : ﴿... يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ...﴾[٤] (آية ١٣).

٥- قوله تعالى : ﴿... أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ...﴾[٥] (آية ٥٣).

٦- قوله تعالى : ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ ...﴾[٦] (آية ٨٤).

---

(١) ورد فى ط. للمصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف .

(٢) ورد فى ط. للمصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف .

(٣) ورد فى ط. الملك الأولى وما بعدها ، وفى ط. المدينة ، وفى ط. ليبيا ولم يرد فى ط. الأزهر ، وورد فى علل الوقوف.

(٤) ورد فى ط. الملك الأولى، وسقط من الثانية ، وورد فى ط. المدينة ، وفى علل الوقوف فقط.

(٥) ورد فى ط. للمصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٦) ورد فى ط. الملك الأولى وما بعدها، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وورد فى علل الوقوف فقط.

٧- قوله تعالى : ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ۙ ...﴾[١] (آية ١٠٣).

٨- قوله تعالى : ﴿... إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۙ ...﴾[٢] (آية ١٠٦).

سورة الأنعام : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ ...﴾[٣] (آية ٥١).

٢- قوله تعالى : ﴿... قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ ۙ ...﴾[٤] (آية ٥٦).

سورة الأعراف : وفيها ثمانية مواضع

١- قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى ۙ ...﴾[٥] (آية ٣٥).

٢- قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ ۖ ...﴾[٦] (آية ٤٢).

٣- قوله تعالى : ﴿وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ۖ﴾[٧] (آية ١١١).

---

(١) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٢) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٣) ورد فى ط. للملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، وفى ط. المدينة ، وليبيا فقط.

(٤) ورد فى ط. المصاحف الأربعة، وفى علل الوقوف.

(٥) ورد فى ط. المصاحف الأربعة، وفى علل الوقوف.

(٦) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف فلم يرد فى غيرها.

(٧) ورد فى ط. مصحف الأزهر الشريف، وفى علل الوقوف فقط.

٤- قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓا۟ ۙ ... ﴾[(١)] (آية ١٥٣).

٥- قوله تعالى : ﴿... وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ ...﴾[(٢)] (آية ١٥٧).

٦- قوله تعالى : ﴿... إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ ۙ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ ..﴾[(٣)] (آية ١٦٣).

٧- قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ ...﴾[(٤)] (آية ١٦٤).

٨- قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۙ ...﴾[(٥)] (آية ١٧٠).

سورة الأنفال : وفيها ثمانية مواضع

١- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ ..﴾[(٦)] (آية ٣١).

٢- قوله تعالى : ﴿.. وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِى ٱلْمِيعَٰدِ ۙ ..﴾[(٧)] (آية ٤٢).

---

(١) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف ، فلم يرد فى غيرها.

(٢) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٣) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٤) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٥) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف فلم يرد فى غيرها .

(٦) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٧) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

٣- قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ . . . ﴾[١] (آية ٥٠).

٤- قوله تعالى : ﴿ . . . كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ۙ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ . . ﴾[٢] (آية ٥٢).

٥- قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ . . . ﴾[٣] (آية ٥٣).

٦- قوله تعالى : ﴿ . . . كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ۙ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ . . . ﴾[٤] (آية ٥٤).

٧- قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ . . . ﴾[٥] (آية ٧٢).

٨- قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ . . . ﴾[٦] (آية ٧٤).

سورة التوبة : وفيها تسعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿ فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ

---

(١) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٢) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٣) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٤) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٥) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف فلم يرد فى غيرها .

(٦) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف فلم يرد فى غيرها .

مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۙ . . ﴾[1] (آية ٢).

٢- قوله تعالى : ﴿ . . . أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ . . . ﴾[2] (آية ٣).

٣- قوله تعالى : ﴿ . . . فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ . . . ﴾[3] (آية ١٢).

٤- قوله تعالى : ﴿ . . . وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ۝ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ . . ﴾[4] (آية ١٤-١٥).

٥- قوله تعالى : ﴿ . . . وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ ۙ . . . ﴾[5] (آية ٢٤).

٦- قوله تعالى : ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ . . ﴾[6] (آية ٢٥).

٧- قوله تعالى : ﴿ . . . وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ ۙ . . . ﴾[7] (آية ٥٩).

---

(١) ورد في ط. المصاحف الأربعة ، وفي علل الوقوف.

(٢) ورد في ط. المصاحف الأربعة ، وفي علل الوقوف.

(٣) ورد في ط. المصاحف الأربعة ، وفي علل الوقوف.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ، وفي ط، ليبيا ، وفي علل الوقوف.

(٥) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٦) ورد في ط. الملك الأولى، وفي ط. المدينة النبوية ، وفي علل الوقوف. في هذه الآية موضعان (كثيرة، ويوم حنين.) ، وفي ط.الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ، وفي ط. ليبيا موضع واحد(حنين).

(٧) ورد في ط. الأزهر ،وفي علل الوقوف فقط.

٨- قوله تعالى : ﴿ ... وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ ... ﴾[١] (آية ٧٩).

٩- قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ ... ﴾[٢] (آية ١٠٩).

سورة يونس - عليه السلام - وفيها تسعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ﴾[٣] (آية ٧).

٢- قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ... ﴾[٤] (آية ١٥).

٣- قوله تعالى : ﴿ ... وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ .. ﴾[٥] (آية ٢٢).

٤- قوله تعالى : ﴿ ... مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰ ... ﴾[٦] (آية ٢٤).

---

(١) ورد في ط. المصاحف الأربعة .

(٢) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها موضع واحد هو : (غافلون) ،وفي ط. الأزهر في موضعين هما : (واطمأنوا بها ، غافلون) ، وفي ط. ليبيا موضع واحد هو : (غافلون) ، وكذلك في علل الوقوف أيضًا.

(٤) ورد في ط. الملك الأولى، وسقط من الثانية وما بعدها ، وورد في ط. المدينة ، وفي علل الوقوف فقط.

(٥) ورد في ط. الملك الأولى وما بعدها موضع واحد (أحيط بهم) وفي ط. المدينه ، وفي ط. ليبيا ، وعلل الوقوف كذلك، وفي ط. الأزهر موضعان .

(٦) تفردت به ط. الأزهر الشريف.

٥- قـــوله تـعــالى : ﴿... أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ ۖ ...﴾[١] (آية ٣٥).

٦- قــوله تعــالى : ﴿... فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا ۖ ...﴾[٢] (آية ٥٩).

٧- قـوله تـعـالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۖ ...﴾[٣] (آية ٩٦).

سورة هود - عليه السلام - وفيها ستة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَخْبَتُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۖ ...﴾[٤] (آية ٢٣).

٢- قـــوله تعـــالى : ﴿... وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ۖ ...﴾[٥] (آية ٢٨).

٣- قـــوله تعـــالى : ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ ۖ ...﴾[٦] (آية ٣٤).

---

(١) تفردت به ط. الأزهر الشريف.

(٢) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ، وفي ط. ليبيا ، وفي علل الوقوف فقط .

(٤)ورد في ط. الأزهر ، وفي علل الوقوف فقط.

(٥) تفردت به ط. الأزهر الشريف.

(٦) ورد في ط، الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ، وفي ط. ليبيا فقط.

٤- قوله تعالى : ﴿ ... وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾[١] (آية ٥٤).

٥- قوله تعالى : ﴿ ... وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ... ﴾[٢] (آية ٩٦).

٦- قوله تعالى : ﴿ ... وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ... ﴾[٣] (آية ١١٨).

سورة يوسف : عليه السلام : وفيها موضع واحد

١- قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾[٤] (آية ٢٤) .

سورة الرعد : وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿ ... وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ... ﴾[٥] (آية ٢٥).

٢- قوله تعالى : ﴿ ... وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ... ﴾[٦] (آية ٣٧).

---

(١) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها وفى ط. الأزهر ، وفى ط. ليبيا ، وفى علل الوقوف فقط.

(٢) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، وفى ط. ليبيا وفى علل الوقوف فقط.

(٣) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، وفى ط. ليبيا وفى علل الوقوف فقط.

(٤) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف .

(٥) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، وفى ط. المدينة وفي ط. ليبيا ، وفى علل الوقوف فقط.

(٦) ورد فى ط. الأزهر ، وفى علل الوقوف.

٣- قوله تعالى: ﴿.. قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[١] (آية ٤٣).

سورة إبراهيم - عليه السلام - : وفيها موضع واحد

١- قوله تعالى : ﴿... لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾[٢] (آية ١).

سورة الحجر : وفيها ثمانية مواضع

١- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّوا۟ فِيهِ يَعْرُجُونَ ۝ لَقَالُوٓا۟﴾[٣] (آية ١٤)

٢- قوله تعالى : ﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ۝ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ۝﴾[٤] (آية ٣٧) .

٣- قوله تعالى : ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا عِبَادَكَ﴾[٥] (آية ٣٩).

٤- قوله تعالى : ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ۝﴾[٦] (آية ٥٧) .

٥- قوله تعالى : ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝﴾[٧] (آية ٥٩).

---

(١) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف .

(٢) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف .

(٣) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، وفى ط. ليبيا وفى علل الوقوف.

(٤) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، وفى ط. ليبيا وفى علل الوقوف.

(٥) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر ، وفى ط. ليبيا وفى علل الوقوف.

(٦) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. ليبيا فقط.

(٧) ورد فى ط. الأزهر الشريف، وفى علل الوقوف فقط.

٦- قوله تعالى : ﴿ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ۝ ﴾[(١)] (آية ٦٠).

٧- قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ ۝ ﴾[(٢)] (آية ٦١) .

٨- قوله تعالى : ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝﴾[(٣)] (آية ٩٢) .

سورة النحل : وفيها اثنا عشر موضعاً

١- قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ . . .﴾[(٤)] (آية ٢٤).

٢- قوله تعالى : ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ . . .﴾[(٥)] (آية ٢٥).

٣- قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ . . .﴾[(٦)] (آية ٣٢).

٤- قوله تعالى : ﴿. . . وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ . . .﴾[(٧)] (آية ٣٨).

٥- قوله تعالى: ﴿. . . فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ . . .﴾[(٨)] (آية ٤٣).

---

(١) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف .

(٢) ورد في ط. الملك الثانية ، وفي ط. الأزهر ، وفي ط.ليبيا وفي علل الوقوف.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ، وفي ط.ليبيا وفي علل الوقوف.

(٤) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف .

(٥) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف .

(٦) ورد في ط. الملك موضعان فيها (طيبين، عليكم) ، وفي ط . ليبيا كذلك وفي ط. الأزهر ، وفي ط. المدينة النبوية موضع واحد (طيبين) وورد في علل الوقوف الموضعان.

(٧) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف .

(٨) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر ، وفي ط.ليبيا وفي علل الوقوف فقط.

٦- قوله تعالى: ﴿... وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ...﴾[1] (آية ٥٧).

٧- قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ...﴾[2] (آية ٦٤).

٨- قوله تعالى: ﴿... هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ...﴾[3] (آية ٧٦).

٩- قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ...﴾[4] (آية ٧٨).

١٠- قوله تعالى: ﴿... بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ...﴾[5] (آية ٨٠).

١١- قوله تعالى: ﴿... وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ...﴾[6] (آية ١٠١).

سورة الإسراء: وفيها أربعة مواضع

١- قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾[7] (آية: ٤٠).

---

(١) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف.
(٢) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف.
(٣) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف.
(٤) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف.
(٥) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف.
(٦) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف.
(٧) تفردت به ط. الأزهر الشريف.

٢- قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾[١] (آية : ٦٨).

٣- قوله تعالى : ﴿ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ﴾[٢] (آية : ٦٩).

٤- قوله تعالى : ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾[٣] (آية : ٨٢).

سورة الكهف : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾﴾[٤] (آية ٢٣).

٢- قوله تعالى : ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ ﴾[٥] (آية ٣٩).

سورة طه : وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى ﴿٢٧﴾﴾[٦] (آية ٢٧) .

٢- قوله تعالى : ﴿كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾[٧] (آية ٣٣) .

---

(١) تفردت به ط. الأزهر الشريف .

(٢) ورد فى ط. للمصاحف الأربعة ، وفى علل الوقوف.

(٣) ورد فى ط. الملك الاولى وما بعدها، وفى ط. المدينة ، وليبيا ، وعلل الوقوف فقط.

(٤) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى الأزهر، وليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٥) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى الأزهر، وليبيا فقط.

(٦) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى الأزهر، وليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٧) ورد فى ط. الأزهر ، وفى علل الوقوف فقط.

٣- قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ ﴾[١] (آية ٩٢).

سورة الحج : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟﴾[٢] (آية ١٧).

٢- قوله تعالى : ﴿. . . مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ . . .﴾[٣] (آية ٧٨).

سورة المؤمنون : وفيها أربعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ . . .﴾[٤] (آية : ٥).

٢- قوله تعالى : ﴿. . فَإِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسْلُكْ ...﴾[٥] (آية : ٢٧).

٣- قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَٰرُونَ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴾[٦] (آية ٤٥).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي الأزهر، وليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي الأزهر، وليبيا فقط.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وليبيا فقط.

(٥) ورد في ط. المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف .

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وليبيا وعلل الوقوف فقط.

٤- قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝ ﴾[١] (آية ٥٥).

سورة النور : وفيها خمسة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿... فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝ ﴾[٢] (آية ٦).

٢- قوله تعالى : ﴿.. وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ .. ۝ ﴾[٣] (آية ٨).

٣- قوله تعالى : ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ...﴾[٤] (آية ٣٥).

٤- قوله تعالى : ﴿... يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝ ...﴾[٥] (آية ٣٦).

٥- قوله تعالى : ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ۙ يَخَافُونَ يَوْمًا . . ﴾[٦] (آية ٣٧).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي الأزهر، وليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد في ط. للمصاحف الأربعة وفي علل الوقوف .

(٣) ورد في ط. للمصاحف الأربعة .

(٤) ورد في ط. الملك الأولى ، وفي علل الوقوف فقط .

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي الأزهر، وليبيا فقط.

(٦) ورد في ط. الملك الأولى ، وفي ط.المدينة النبوية، وعلل الوقوف فقط.

سورة الفرقان : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ ﴾[1] (آية ٧)

٢- قوله تعالى : ﴿.. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ...﴾[2] (آية ٦٩).

سورة الشعراء : وفيها سبعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾[3] (آية ٣٦).

٢- قوله تعالى : ﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾[4] (آية ٩٢).

٣- قوله تعالى : ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾[5] (آية ٩٦).

٤- قوله تعالى : ﴿فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ﴾[6] (آية ١٧٠).

٥- قوله تعالى : ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾[7] (آية ١٩٣).

---

(١) ورد في ط. الملك الأولى وما بعدها ، وفي ط. المدينة النبوية، وفي ليبيا فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وليبيا فقط.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي علل الوقوف فقط.

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

٦- قوله تعالى : ﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾[1] (آية ١٩٤).

٧- قوله تعالى : ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ﴾[2] (آية ١٩٨).

سورة الروم : وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿.. غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ..﴾[3] (آية ٢).

٢- قوله تعالى : ﴿.. فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ..﴾[4] (آية ٣).

٣- قوله تعالى : ﴿.. لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ..﴾[5] (آية ٤).

سورة الأحزاب : وفيها أربعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ﴾[6] (آية ١٩).

٢- قوله تعالى : ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[7] (آية ٣٥).

---

(١) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٣) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٤) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٥) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا فقط.

(٦) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. ليبيا فقط.

(٧) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

٣- قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴾[١] (آية ٧٠).

٤- قوله تعالى : ﴿لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ﴾[٢] (آية ٧٣).

سورة سبأ : وفيها موضع واحد

١- قوله تعالى : ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[٣] (آية٧).

سورة يس : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿ قِيلَ ٱدۡخُلِ ٱلۡجَنَّةَۖ قَالَ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ﴾[٤] (آية ٢٦).

٢- قوله تعالى : ﴿وَإِن نَّشَأۡ نُغۡرِقۡهُمۡ فَلَا صَرِيخَ لَهُمۡ وَلَا هُمۡ يُنقَذُونَ ﴾[٥] (آية ٤٣).

سورة الصافات : وفيها أحد عشر موضعاً

١- قوله تعالى : ﴿ دُحُورٗاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ وَاصِبٌ﴾[٦] (آية ٩) .

---

(١) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وحلل الوقوف فقط.

(٢) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٣) ورد فى ط. الأزهر ، وفى حلل الوقوف فقط.

(٤) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وحلل الوقوف فقط.

(٥) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. ليبيا وحلل الوقوف فقط.

(٦) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. ليبيا وحلل الوقوف فقط.

٢- قوله تعالى : ﴿ ۞ احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ [١] (آية ٢٢) .

٣- قوله تعالى : ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ﴾ [٢] (آية ٥٨) .

٤- قوله تعالى : ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾ [٣] (آية ١٢٧) .

٥- قوله تعالى : ﴿ إِذْ نَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ ﴾ [٤] (آية ١٣٤) .

٦- قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴾ [٥] (آية ١٣٧) .

٧- قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ [٦] (آية ١٤٣) .

٨- قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴾ [٧] (آية ١٥١) .

٩- قوله تعالى : ﴿ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ ﴾ [٨] (آية ١٦٢) .

١٠- قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴾ [٩] (آية ١٦٧) .

١١- قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ ﴾ [١٠] (آية ١٦٨) .

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٨) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٩) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(١٠) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

سورة ص : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ﴾[١] (آية ٨٠).

٢- قوله تعالى : ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٢] (آية ٨٢).

سورة الزمر : وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾[٣] (آية ١٧).

٢- قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[٤] (آية ٣٣).

٣- قوله تعالى : ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[٥] (آية ٣٩).

سورة غافر : وفيها أربعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾[٦] (آية ٢٣).

---

(١) ورد فى ط. للملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد فى ط. للملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٣) ورد فى ط. للملك الثانية وما بعدها ، و في ط. ليبيا وفي علل الوقوف فقط.

(٤) ورد فى ط. للملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفي ط. للمدينة النبوية وفى ط. ليبيا فقط.

(٥) ورد فى ط. للملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) ورد فى ط. للملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

٢- قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ﴾[١] (آية : ٥٦).

٣- قوله تعالى : ﴿إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ﴾[٢] (آية : ٧١).

٤- قوله تعالى : ﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تُشۡرِكُونَ﴾[٣] (آية : ٧٣).

سورة الزخرف : وفيها موضع واحد

١- قوله تعالى : ﴿وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾[٤] (آية ٤٥).

سورة الدخان : وفيها أربعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿كَمۡ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ﴾[٥] (آية ٢٥).

٢- قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ﴾[٦] (آية ٣٤).

٣- قوله تعالى : ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾[٧] (آية ٤٣).

٤- قوله تعالى : ﴿كَٱلۡمُهۡلِ يَغۡلِي فِي ٱلۡبُطُونِ﴾[٨] (آية ٤٥).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. المدينة النبوية وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٤) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٨) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

سورة محمد ﷺ: وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾[1] (آية : ٢).

٢- قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ ﴾[2] (آية : ٢٠).

٣- قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى ﴾[3] (آية : ٢٥).

سورة الواقعة : وفيها تسعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾[4] (آية : ١٧).

٢- قوله تعالى : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[5] (آية : ٢٢).

٣- قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ﴾[6] (آية : ٤٩).

٤- قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ ﴾[7] (آية : ٥١).

---

(١) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفي ط. المدينة النبوية وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد فى ط. المصاحف الأربعة ، وفي علل الوقوف .

(٣) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر وفي ط. المدينة النبوية وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٤) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٥) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٧) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

٥- قوله تعالى : ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾[١] (آية: ٦٠).

٦- قوله تعالى : ﴿فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾[٢] (آية : ٨٦).

٧- قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾[٣] (آية : ٨٨).

٨- قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾[٤] (آية : ٩٠).

٩- قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ﴾[٥] (آية : ٩٢).

سورة الحديد : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ﴾[٦] (آية : ٨)

٢- قوله تعالى : ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ﴾[٧] (آية : ٢٩)

سورة الممتحنة : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) تفردت به ط. مصحف المدينة النبوية فلم يرد في غيرها .

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر وفي ط. المدينة النبوية وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾[1] (آية: ١).

٢- قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[2] (آية: ١٢) .

سورة الطلاق : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴾[3] (آية : ٢).

٢- قوله تعالى : ﴿ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴾[4] (آية : ١٢).

سورة القلم : وفيها أربعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿فَتَنَادَوْا۟ مُصْبِحِينَ ﴾[5] (آية : ٢١).

٢- قوله تعالى : ﴿ فَٱنطَلَقُوا۟ وَهُمْ يَتَخَٰفَتُونَ ﴾[6] (آية : ٢٣).

٣- قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ﴾[7] (آية : ٣٧).

---

(١) تفردت به ط. المدينة النبوية .

(٢) تفردت به ط. المدينة النبوية .

(٣) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا فقط.

(٤) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا فقط.

(٥) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. ليبيا وفي علل الوقوف فقط.

(٦) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. ليبيا ، وفي علل الوقوف فقط.

(٧) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

٤- قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴾(١) (آية : ٣٩).

سورة الحاقة : وفيها خمسة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾(٢) (آية : ٧).

٢- قوله تعالى : ﴿ فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ ﴾(٣) (آية : ٣٥).

٣- قوله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ﴾(٤) (آية : ٣٨).

٤- قوله تعالى : ﴿وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴾(٥) (آية : ٣٩).

٥- قوله تعالى : ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴾(٦) (آية : ٤٤).

سورة المعارج : وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ﴾(٧) (آية : ٢٤).

٢- قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾(٨) (آية : ٢٩).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، والمدينة ،و ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) تفردت به ط. ليبيا .

(٣) ورد في ط. الأزهر الشريف ، وفي علل الوقوف فقط .

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا فقط.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا فقط.

(٨) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

٣- قوله تعالى : ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ۙ ﴾[١] (آية : ٤٠).

سورة نوح - عليه السلام - : وفيها خمسة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۙ ﴾[٢] (آية : ٣).

٢- قوله تعالى : ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۙ ﴾[٣] (آية : ١٠).

٣- قوله تعالى : ﴿وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا﴾[٤] (آية : ١٢).

٤- قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ بِسَاطًا ۙ ﴾[٥] (آية : ١٩).

٥- قوله تعالى : ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارًۢا ﴾[٦] (آية : ٢٨).

سورة الجن : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ۙ ﴾[٧] (آية : ١٦).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٤) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) تفردت به ط. الملك الثالثة .

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا فقط.

٢- قوله تعالى : ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۙ﴾[١] (آية : ٢٦).

سورة المزمل : وفيها خمسة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۙ﴾[٢] (آية : ١).

٢- قوله تعالى : ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ۙ﴾[٣] (آية : ١٢).

٣- قوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ﴾[٤] (آية : ٢٠).

سورة المدثر : وفيها تسعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۙ﴾[٥] (آية : ١).

٢- قوله تعالى : ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ۙ﴾[٦] (آية : ٨).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٣) تفردت به ط. الأزهر الشريف.

(٤) ورد في ط. الملك الأولى وما بعدها وفيه موضعان : (مرضى ، من فضل الله) ، ووافقتها على ذلك ط. المدينة النبوية وفي ط. ليبيا ، وزادت ط. الأزهر موضعا ثالثا (عند الله) ، وفي علل الوقوف جاء الموضعان الأولان ، ثم زاد موضعا آخر (منه) .

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر فقط.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

٣- قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا ۙ وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۙ ﴾[1] (آية : ٣١).

٤- قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۙ ﴾[2] (آية : ٣٨).

٥- قوله تعالى : ﴿ فِى جَنَّٰتٍ يَتَسَآءَلُونَ ۙ ﴾[3] (آية : ٤٠).

٦- قوله تعالى : ﴿ عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ ۙ ﴾[4] (آية : ٤١).

٧- قوله تعالى : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴾[5] (آية : ٤٢).

سورة النازعات : وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ۙ ﴾[6] (آية : ٣٧).

٢- قوله تعالى : ﴿ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ۙ ﴾[7] (آية : ٣٨).

٣- قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴾[8] (آية : ٤٠).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ،وفيه ثلاثة مواضع (ملائكة ، إيمانا ، والمؤمنون) ووافقتها ط. المدينة ، وط. ليبيا وفي ط. الأزهر موضعان : (إيمانا ، والمؤمنون) وفي علل الوقوف موضعان (كفروا والمؤمنون فقط) .

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وط. ليبيا فقط.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا فقط.

(٥) تفردت به ط. ليبيا.

(٦) ورد في ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٨) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

سورة عبس : وفيها أربعة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴾[١] (آية : ١).

٢- قوله تعالى : ﴿أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ﴾[٢] (آية : ٥).

٣- قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ﴾[٣] (آية : ٨).

٤- قوله تعالى : ﴿وَهُوَ يَخْشَىٰ ﴾[٤] (آية : ٩).

سورة المطففين : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿أَلَا يَظُنُّ أُو۟لَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ﴾[٥] (آية : ٤).

٢- قوله تعالى : ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾[٦] (آية : ١٤).

سورة الانشقاق : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴾[٧] (آية : ٧).

٢- قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴾[٨] (آية : ١٠).

---

(١) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٢) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا فقط.

(٣) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٤) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٥) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف.

(٧) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا فقط.

(٨) ورد فى ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. الأزهر، وفى ط. ليبيا فقط.

سورة الفجر : وفيها موضع واحد

١- قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴾[١] (آية : ٢٧).

سورة البلد : وفيها موضع مواحد

١- قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴾[٢] (آية : ١٤).

سورة الليل : وفيها موضعان

١- قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴾[٣] (آية: ٥-٦).

٢- قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴾[٤] (آية: ٩).

سورة العلق : وفيها موضعان

١- قوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾[٥] (آية : ٦).

٢- قوله تعالى : ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ﴾[٦] (آية : ٩).

سورة الزلزلة : وفيها موضع مواحد

١- قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾[٧] (آية : ٤).

---

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثالثة وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، فقط.

(٣) تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف .

(٤) تفردت به ط. الأزهر .

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

(٦) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٧) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. ليبيا وعلل الوقوف فقط.

سورة القارعة : وفيها ثلاثة مواضع

١- قوله تعالى : ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۙ ﴾[1] (آية : ١).

٢- قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۙ ﴾[2] (آية : ٦).

٣- قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۙ ﴾[3] (آية : ٨).

سورة التكاثر : وفيها موضع واحد

١- قوله تعالى : ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۙ ﴾[4] (آية : ١).

سورة الماعون : وفيها موضع واحد

١- قوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۙ ﴾[5] (آية : ٤).

***

(١) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٢) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٣) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٤) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

(٥) ورد في ط. الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. الأزهر، وفي ط. ليبيا فقط.

الباب الأول

ما اتفق على منع الوقف عليه

* * *

الفصل الأول

من أخلاق المؤمنين وجزائهم في الآخرة

* * *

الموضع الأول :

يقول الله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [آية رقم ٢٥ البقرة].

إضاءة :

يأمر الله نبيه محمداً ﷺ بأن يبشر المؤمنين العاملين للصالحات بأن لهم جنات تجرى من تحتها الأنهار «والبشارة المطلقة لاتكون إلا بالخير، وإنما تكون بالشر إذا كانت مقيدة كقوله تعالى: ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾[1] . قال ابن سيدة : والتبشير : يكون بالخير والشر»[2] .

وقال الراغب : (٥٠٢هـ)[3] : ... وأبشرتُ الرجل وبشّرته وبَشَرْتُه : أخبرته بسار بسط بَشَرة وجهه، وذلك أن النفس إذا سُرّت انتشر الدم فيها انتشار الماء في الشجر» فهي إذن «الإخبار بالأمر المحبوب»[4] ، وعلى ذلك فهي: «أخص من الخبر»[4] . وبعض العلماء قيّدها بأن يكون للمخبَر - بفتح الباء - غير عالم بذلك الخبر»[5] .

ولكن ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[6] - رحمه الله - يرفض هذا القيد حيث

---

(١) من الآية ٣٤ البقرة.

(٢) لسان العرب لابن منظور: مادة (بشر).

(٣) المفردات للراغب الأصفهاني : مادة (بشر).

(٤) التحرير والتنوير لابن عاشور : ٣٥٢/١ .

(٥) السابق نفس الموضع.

(٦)التحرير والتنوير :٣٥٢/١ .

يقول: «والحق أنه يكفي عدم تحقق المخبر - بكسر الباء - علم المخبَر - بفتح الباء - فإن المخبر - بكسر الباء - لايلزمه البحث عن علم المخاطب، فإذا تحقق المخبِر - بكسر الباء - علم المخاطب لم يصح الإخبار إلا إذا استعمل الخبَر في لازم الفائدة أو في التوبيخ ونحوه».

والجنات : جمع جنة «والجنة : البستان من النخل والشجر المتكاثف المظل بالتفاف أغصانه، والتركيب دائر على معنى الستر كأنها فَعْلَة من جنَّهُ إذا ستره»[1] - موصوفة بأنها تجرى من تحت أشجارها الأنهار.

«والأنهار : جمع نهْر - بفتح الهاء وسكونها - والفتح أفصح والنهر : الأخدود الجارى فيه الماء على الأرض، وهو مشتق من مادة نهَر - بفتح الهاء - الدالة على الانشقاق والاتساع ويكون كبيراً وصغيراً، وأكمل محاسن الجنات جريان الماء في خلالها»[2] .

قوله تعالى : ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا هَٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ .

«في موضع نصب على الحال من الذين آمنوا تقديره : مرزوقين على الدوام، ويجوز أن تكون حالاً من الجنات، لأنها قد وصفت وفي الجملة ضمير يعود إليها وهو قوله : ﴿منها﴾»[3].

أما الزمخشري (٥٣٨هـ): - رحمه الله - فإنه يقول[4] : «وقوله :

---

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابورى: ١/ ٢١١ .

(٢) التحرير والتنوير : ١/ ٣٥٤ .

(٣) التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى: ١/ ٢٤ .

(٤) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ١/ ٢٥٩ ، وانظر معه : غرائب القرآن: ١/ ٢١١ .

﴿كلما رزقوا﴾ لايخلو من أن تكون صفة ثانية لجنات أو خبر[1] مبتدأ محذوف أو جملة مستأنفة؛ لأنه لما قيل - أن لها جنات - لم يخل خلد السامع أن يقع فيه : أثمار تلك الجنات أشباه ثمار جنات الدنيا أم أجناس أخر لاتشابه هذه الأجناس فقيل: إن ثمارها أشباه ثمار جنات الدنيا أى أجناسها أجناسها وإن تفاوتت إلى غاية لايعلمها إلا الله».

والرزق : «يقال للعطاء الجارى تارة - دنيوياً كان أم أخروياً - وللنصيب تارة، ولما يصل إلى الجوف ويتغذى به تارة يقال: أعطى السلطان رزق الجند، ورزقت علماً»[2] فهو بمعنى العطاء والخير، وقد ورد في القرآن الكريم ست عشرة مرة[3] .

يقول الطبري (٣١٠هـ)[4] : «يعني تعالى ذكره بقوله: ﴿كلما رزقوا منها﴾ من الجنات ، والهاء راجعة على الجنات، وإنما المعنىٌ أشجارها، فكأنه قال: كلما رزقوا من أشجار البساتين التي أعدها الله للذين آمنوا وعملوا الصالحات في جناته، من ثمرة رزقاً قالوا: هذا الذي رزقنا من قبل».

واختُلف في هذا المرزوق : أهو ثمر كثمار الدنيا أم ثمر مختلف لوناً وطعماً؟

---

(١) أى : «هم كلما رزقوا ».

(٢) المفردات : مادة (رزق).

(٣) معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وانظر معه المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي(مادة :رزق) .

(٤)جامع البيان عن تأويل آى القرآن :١/ ٣٨٥ .

يقول الطبري (٣١٠هـ)[١] : «ثم اختلف أهل التأويل فقال بعضهم في تأويل قولـه: ﴿هذا الذي رزقنا من قبل﴾ تأويل ذلك هذا الذي رزقنا مـن قبل هذا في الدنيا».

وقد قـال بهذا الرأي ابن كثير[٢] (٧٧٤هـ) وأبو السعود[٣] (٩٨٢هـ) وغيرهما.

ويرى بعضـهم أن المراد بقوله : ﴿هذا الذي رزقنا مـن قبل﴾ رزق الجنة من الثمار، وذلك لتشـابه ثمارها، فقد ورد في تفسير الجـلالين ما يفيد ذلك؛ حيث يقول الـسيوطي[٤] (٩١١هـ) : ﴿كلما رزقـوا منها﴾ أطعـموا من تلك الجنات ﴿من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقـنا﴾ أى مثل ما ﴿رزقنا من قبل﴾ أى قبله في الجنة لتشابه ثمارها بقرينة ﴿واتوا به﴾ أى جيئوا بالرزق ﴿متشابها﴾ يشبه بعضه بعضاً لوناً ويختلف طعماً».

أما النيـسابوري (٧٢٨هـ) فإنه يرى أن الرزق المذكور يعم مـا رزقوه في الدنيـا والآخرة؛ حيث يـقول[٥] : «ومعنى ﴿هذا الـذي﴾ أى مثل هذا الذى رزقناه من قبل، والضـمير في قوله: ﴿وأتـوا به﴾ يرجع إلى المرزوق في الدنيا والآخرة جـميعـاً؛ لأن قوله ﴿هذا الذي رزقنا من قـبل﴾ انطوى تحته ذكـر ما رزقـوه في الدارين، والغرض في تشـابه ثمـر الدنيا وثمـر الآخرة أن الإنسـان

---

(١) السابق نفس الموضع .

(٢) تفسير القرآن العظيم : ١/ ٦٢ .

(٣) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم :١/ ٥٥ .

(٤) حاشية الصاوى على الجلالين :١/ ١٦ .

(٥)غرائب القرآن :١/ ٢١١ .

بالمألوف آنس، وإلى المعهود أميل، ولأنه إذا ظفر بشيء من جنس ما سلف له به عهد، ورأى فيه مزية ظاهرة أفرط ابتهاجه، وطال استعجابه، وتبين كنه النعمة فيه».

هذا ، والرأي عندى ما قال به النيسابوري ؛ حيث إنه يعم ما يرزق به المؤمنون في الجنة ما يشبه ثمر الدنيا والآخرة «وقد جمع الله في الآية جوامع اللذات من المسكن وهو الجنات، ومن المطعم وهو الثمرات، ومن المنكح وهو الأزواج المطهرات، ثم زال عنهن نقص الزوال ﴿وهم فيها خالدون﴾ إتماماً للنعمة والحبور، وتكميلاً للبهجة والسرور»[1] قوله تعالى: ﴿وأتوا به متشابهاً﴾ «أي يشبه بعضه بعضاً وليس من الاشتباه عليك، ولا مما يشكل عليك»[2] .

أما الأخفش (٢١٥هـ) فإنه يرى عكس هذا القول السابق حيث يقول[3] : «فأما قوله: ﴿متشابهاً﴾ فليس أنه أشبه بعضه بعضاً، ولكنه متشابه في الفضل أى كل واحد له من الفضل في نحوه مثل الذي للآخر في نحوه».

وعبارة الأخفش (٢١٥هـ) - رحمه الله - تدل على التشابه والتماثل في الكمال والجودة، لا في الشكل والمنظر، ولكني أري أن التشابه في الشكل واللون، لا في الطعم والحقيقة.

قال الراغب (٥٠٢هـ)[4] : ﴿وأتوا به متشابهاً﴾ أى يشبه بعضه بعضاً

---

(١) غرائب القرآن : ١/ ٢١٠ .

(٢) مجاز القرآن لأبى عبيدة معمر بن المثنى : ١/ ٣٤ .

(٣) معانى القرآن : ١/ ٢١٤ .

(٤) المفردات : مادة (شبه).

لوناً، لا طعماً وحقيقة، وقيل : متماثلاً في الكمال والجودة».

قوله تعالى: ﴿ولهم فيها أزواجٌ مطهرة﴾ «واحدها زوج الذكر والأنثى فيه سواء ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[1] [البقرة ٣٥].

وأجاز الزجاج (٣١١هـ) أن يقال: زوجة أيضاً ؛ حيث يقول[2] : «ويجوز في الأزواج» أن يكون واحدتهن زوجاً وزوجة» ويستدل الزجاج على رأيه بقول الشاعر[3] :

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والطامعون إليَّ ثم تصدعوا

وأما ﴿مطهرة﴾ فمعناها : «أنهن لايحتجن إلى ما يحتاج نساء أهل الدنيا من الأكل والشرب، ولايحضن ولايحتجن إلى ما يتطهر منه، وهن على هذا طاهرات طهارة الأخلاق والعفة فمطهرة تجمع الطهارة كلها، لأن مطهَّرة أبلغ في الكلام من طاهرة، ولأن مطهَّرة إنما يكون للكثير»[4] .

وقوله : ﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ .

يقول الراغب (٥٠٢هـ): «والخلود في الجنة: بقاء الأشياء على الحالة

---

(١) مجاز القرآن : ١/ ٣٤ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه :١/ ١٠٢ .

(٣) البيت لعبدة بن الطبيب الشاعر المخضرم ، حارب مع المثنى بن حارثة الشيباني في فتح العراق ، وكان في جيش النعمان بن مقرن ، وله قصائد جيدة في الفتوحات الإسلامية كان عبدة قبل الإسلام من اللصوص ، ولكنه ترفع عن الهجاء ، وعينيته هذه أودعها نصائح أبنائه عند وفاته [هامش ص ٣ :١ من جـ١ من المرجع السابق] .

(٤) السابق نفس الموضع ، وانظر معه : المفردات : مادة (طهر) ، وانظر أيضا : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (٥٤٦) بتحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ١/ ١٠٨ .

التي عليها، ومن غير اعتراض الفساد عليها».

شاهد هذا الموضع :

الوقف على قوله تعالى : ﴿رزقًا﴾ ممنوع، وقد ورد هذا المنع في طبعة مصحف الملك فؤاد - الثانية - ، وفي طبعة مصحف الأزهر الشريف، وفي طبعة مصحف المدينة النبوية، وفي طبعة مصحف ليبيا، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا .

فابن الأنباري (٣٢٨هـ) يقول[١] : «والوقف على ﴿الأنهار﴾ حسن، وليس بتام، لأن قوله: ﴿كلما رزقوا منها من ثمرة﴾ من وصف الجنات والوقف على قوله : ﴿متشابهاً﴾ وعلى قوله : ﴿مطهرة﴾ بمنزلة الوقف على ﴿الأنهار﴾، والوقف على ﴿خالدون﴾ تام».

فأنت ترى أن ابن الأنباري لم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله : ﴿رزقاً﴾، وهذا يدل على المنع.

وأما ابن النحاس (٣٣٨هـ) فإنه يقول[٢] : «ليس بقطع كاف لأنه لم يأت الجواب، لأن ﴿كلما﴾ يقول النحويون هي بمعنى (إذا) في مثل هذا يحتاج إلى جواب».

ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)[٣] : « (رزقاً - ٢٥ - لا)؛ لأن ﴿قالوا﴾ جواب ﴿كلما﴾».

(١) إيضاح الوقف والابتدا: ١/٥٠٦ .

(٢) القطع والائتناف: ١٢٧ .

(٣) علل الوقوف : ١/ ١٩٢ .

وبهذا القول قال الأشموني[1] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - أيضاً .

ويقول السيوطي (٩١١هـ)[2] : «وأما مالايجوز الوقف عليه فكالشرط دون جزائه، والمبتدأ دون خبره، ونحو ذلك».

وبناءً على ما تقدم فإنه لايجوز الوقف على الشرط دون جوابه لأن المعنى لايتم إلا بذكر الجواب الذي هو ﴿قالوا﴾.

ولذا يقول الشهاب الخفاجي[3] (١٠٦٩هـ) مفصلاً لهذا :

«قال النحاة : إنها - أي كلما - منصوبة على الظرفية بالاتفاق وناصبها ﴿قالوا﴾ الذي هو جواب معنى، وجاءتها الظرفية من جهة ﴿ما﴾، فإنها : (ما مصدرية أو اسم نكرة بمعنى وقت وكونها شرطية ليس بالوضع، وإنما طرأ عليها في الاستعمال، لأن ﴿ما﴾ المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى؛ لذا احتاجت لجملتين مرتبة إحداهما على الأخرى».

وعلى هذا فإن ﴿كلما﴾ قد اشربت معنى الشرط، فاحتاجت إلى جملتين تترتب إحداهما على الأخرى ترتب الجزء على الشرط، وأما الكلمة التي لايجوز ا لوقف عليها وهي : ﴿رزقا﴾ فهي: «مفعول ثان لـ ﴿رزقوا﴾، لأنه يتعدى لمفعولين فيقال: رزقه الله مالا بمعنى أعطاه، وليس مفعولاً مطلقاً مؤكداً

---

(١) منار الهدى :٣٦ .

(٢) الإتقان فى علوم القرآن : ١/ ٢٣٦ .

(٣) حاشية الشهاب الخفاجى على تفسير البيضاوى : ٢/ ٦٨ ، وانظر معه التحرير والتنوير لابن عاشور: ١/ ٣٥٦ .

لعامله، لأنه بمعنى المرزوق أعرف، والتأسيس خير من التأكيد وتنكيره للتنويع، أو للتعظيم أي نوعاً لذيذاً غير ما تعرفونه وقد جوزوا فيه المصدرية، وكونه مفعولاً مطلقاً، والأول أرجح»[1].

والبلاغيون يزيدون منع الوقف على ﴿رزقاً﴾؛ لأن ما بعدها هو الجواب والجزاء للشرط، حيث إن جملة الشرط لايتم بها المعنى والوقف يأتي - دائماً - مع تمام المعنى، والمنع منه يأتي عندما لايتم المعنى ، وهذا ما يفهم من كلام الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ) - رحمه الله تعالى - حيث يقول[2] : - في معرض الحديث عن التمثيل الحاصل من جملتين أو جمل، ولايتم المعنى (معنى التمثيل) إلا بعد مجئ تمامه : «ووزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان، ولكنا نقول: إن حكمهما حكم جملة واحدة، من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة فلو قلت : «إن تأتني» وسكتَّ لم تفد، كما لاتفيد إذا قلت: «زيد» وسكت، فلم تذكر اسماً آخر ولا فعلاً، ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال».

وكلام الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ) - رحمه الله تعالى - هنا يفيد أن جملتي الشرط والجزاء جملتان في التركيب وفي الظاهر ولكنهما - في الحقيقة - بمثابة جملة واحدة بسبب المعنى الذي يربط بين الجملتين، ويجعل إحداهما مترتبة على الأخرى؛ فلا يفهم المعنى إلا بتمام مجيئ الجملتين، لذا كان المنع

(١) حاشية الشهاب الخفاجي : ٦٨/٢ ، وانظر معه: التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ٤٢/١ ، وغرائب القرآن : ٢١١/١

(٢) أسرار البلاغة بتحقيق: محمود شاكر (رحمه الله) ص ١١١ .

من الوقف هنا - في الاختيار - لهذه العلاقات النحوية، ومعلوم أن العلاقات النحوية - الصحيحة - تؤدى إلى الترابط المعنوى الذي تقوم عليه نظرية العلاقات بين الجمل أو «النظم» كما يسميه عبد القاهر (٤٧١هـ) في قوله[١] :

«اعلم أن ليس «النظم» إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشئ منها».

الموضع الثانى :

يقول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝﴾ (آية رقم ٢٦٢ البقرة).

إضاءة :

«نزلت هذه الآية في حق عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنهما - في غزوة تبوك؛ حيث جهز عثمان ألف بعير بأحلاسها وأقتابها ووضع بين يدى رسول الله ﷺ ألف دينار فصار رسول الله ﷺ يقلّبها ويقول : ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم.

وأتى عبد الرحمن النبى ﷺ بأربعة آلاف درهم أخبره بأنه أبقى لأهله نظيرها، فقال له : بارك الله لك فيما أمسكت وفيما أنفقت، فصار بعد ذلك ما له كالتراب»[٢] .

---

(١) دلائل الإعجاز بتحقيق محمود شاكر (رحمه الله) : ٨١ .

(٢) حاشية الصاوى على الجلالين : ١/ ١٢٥ ، وانظر معه : أسباب النزول للواحدى ٧٦ ، ومفاتيح الغيب : ٧/ ٤٠ ، وإرشاد العقل السليم : ١/ ١٩٥ .

فمناسبة النزول تدلنا على أن هذه الآية تثني على المنفقين أموالهم في سبيل الله - بشرط عدم اتباع ذلك بالمن والأذى - وتبشرهم بالأجر العظيم عند الله تعالى وبالأمن والسرور الدائم. والمنُّ هو : «أن يعتدَّ على من أحسن إليه بإحسانه، ويريه أنه اصطنعه وأوجب عليه حقاً له»[١] ، وهذا المنُّ بهذا المعنى يفسد الصدقة «وهو حرام محبط للعمل إلا من الوالد على ولده والشيخ على تلميذه، والسيد على عبده فليس بحرام»[٢] ، والأذى هو : «أن يتطاول عليه بسبب ما أسدى إليه»[٣] وإذا برئت الصدقة من هاتين الآفتين فإنها تكون مقبولة عند الله تعالى، ويترتب عليها ما وعد الله من جزاء في هذه الآية.

«فالمقصود الشرعي: أن يكون إنفاق المنفق في سبيل الله مراداً به نصر الدين، ولاحظٌ للنفس فيه، فذلك هو أعلى درجات الإنفاق وهو الموعود عليه بهذا الأجر الجزيل، ودون ذلك مراتب تتفاوت أحوالها»[٤] .

شاهد هذا الموضع

الوقف على قوله تعالى : ﴿ولا أذى﴾ ممنوع في طبعة مصحف الملك - الثانية وما بعدها، وفي طبعة مصحف الأزهر الشريف، وفي طبعة مصحف المدينة النبوية، وفي طبعة مصحف ليبيا والقراء يقولون بمنع الوقف هنا :

---

(١) الكشاف : ١/ ٣٩٣ ، وانظر معه : أساس البلاغة للزمخشري ، ولسان العرب لابن منظور ، والقاموس المحيط للفيروزابادي: مادة (منن).

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين : ١/ ١٢٥ .

(٣) الكشاف : ١/ ٣٩٤ ، وانظر معه : المفردات : مادة (أذى).

(٤) التحرير والتنوير : ٣/ ٤٢ .

فـابن النحاس (٣٣٨هـ) يقـول[١] : «قال نافع: تم وظاهـر هذا القول غلط؛ لأن ﴿الذين﴾ إذا كان في موضع رفع بالابتداء فلم يـأت خبره، ومحال أن يتم الكلام وقد بقي خبر الابتداء إلا أن فـيه حيلة يجوز أن يكون ﴿الذين﴾ بدلاً من ﴿الذين﴾ قـبله حسن، ثم تبـتدئ ﴿لهم اجـرهم﴾، وليس بوقف إن جعل ﴿لهم﴾ خبر ﴿الذين﴾».

ولذلك عاب ابن النحاس على «نافع» قوله بالتمام على هذا الموضع.

ويقـــول الـــسجـــاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «ولا أذى - ٢٦٢ - لا» لأن ﴿لهم﴾ خبر ﴿الذين﴾».

ويقول الأشـموني[٣] - من علمـاء القرن الحادى عـشر الهـجري - : «﴿عليم﴾ تام إن جعل ﴿الذين﴾ بـعد مبتـدأ وخبره ﴿لهم اجـرهم﴾ وجائز إن جعل بدلاً مما قبله ﴿ولاأذى﴾ حسن، ثم تبتدئ ﴿لهم اجرهم﴾ ، وليس بوقف إن جُعل ﴿لهم﴾ خبر ﴿الذين﴾.

والنحـاة يقـولون بمنع الـوقف - أيضـاً - كـالعكبـري (٦١٦هـ) الذي يقول[٤] : «قوله تـعالى: ﴿الذين ينفـقون أمـوالهم﴾ مبـتدأ، والخبـر ﴿لهم اجرهم﴾».

ويفهم من كـلام العكبري - رحمه الله - أن مـا بعد قوله : ﴿ولا أذى

---

(١) القطع والائتناف : ١٩٤ .

(٢) علل الوقوف: ٣٣٧/١ .

(٣) منار الهدى :٦٤ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن :٢١٣/١ .

هو خبر المبتدأ - ﴿الذين﴾ - وهو قوله : ﴿لهم أجرهم﴾ وهذا يعني أن الوقف هنا يفصل المبتدأ عن خبره والخبر - كما هو معلوم - هو الذي تتم به فائدة الكلام ويفيد المعنى المقصود، وبدونه الكلام ناقص مبتور المعنى .

والذي اعتمده أبو السعود (٩٨٢هـ) - طيب الله ثراه - أن «﴿الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله﴾ جملة مبتدأة جئ بها؛ لبيان كيفية الإنفاق الذي بين فضله بالتمثيل المذكور»[١] .

وعبارة الإمام أبي السعود تفيد أن الاسم الموصول وما بعده جملة مبتدأة، يراد بها كيفية الإنفاق - فهي منفصلة عما قبلها - حيث إنها تبين فضله بالتمثيل المذكور، ثم يقول أبو السعود (٩٨٢هـ) - رحمه الله - بعد ذلك:

«﴿لهم اجرهم﴾ أى حسبما وعد لهم في ضمن التمثيل وهو جملة من مبتدأ وخبر وقعت خبراً عن الموصول، وفي تكرير الإسناد، وتقييد الأجر بقوله: ﴿عند ربهم﴾ من التأكيد والتشريف ما لايخفى»[٢] .

وبناءً على ما سبق، فإن الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ولا اذى﴾ لأن خبر المبتدأ - الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله - هو قوله: ﴿لهم أجرهم﴾، والخبر هنا جملة مكونة من مبتدأ وهو ﴿اجرهم﴾، وخبر وهو الجار والمجرور، والجملة من هذا المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول - الذين - ولايجوز - في الاختيار - الوقف قبل مجيئ الخبر، وإلا كان المعنى ناقصاً مبتوراً.

---

(١) إرشاد العقل السليم : ١/١٩٥ .

(٢) السابق نفس الموضع .

هذا ، ويؤيد البلاغيون منع الوقف هنا على قوله : ﴿ولا أذى﴾ حيث يقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] - طيب الله ثراه - : «اعلم أن «الخبر» ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لاتتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له.

فالأول: خبر المبتدأ كـ «منطلق» في قولك : «زيد منطلق» والفعل كقولك : «خرج زيد»، وكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة.

والثاني : هو الحال كقولك: «جاءنى زيد راكباً» وذاك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: «جاءني زيد راكباً» لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب، ولم تباشره به ابتداءً، بل بدأت فأثبت المجيء، ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبع لغيره، وبشرط أن يكون في صلته.

وأما في الخبر المطلق نحو : «زيد منطلق» و«خرج عمرو» فإنك أثبت المعنى إثباتاً جردته له، وجعلته يباشره من غير واسطة ومن غير أن يتسبب بغيره إليه».

فالإمام عبد القاهر (٤٧١هـ) هنا يجعل الكلام ناقصاً مبتور المعنى بدون الإتيان بالخبر، فالخبر هو الذي تتم به فائدة الكلام حيث جعله جزءاً منها،

---

(١) دلائل الإعجاز بتحقيق : محمود شاكر - رحمه الله - ص . ٢١٢ .

وركناً لايستقيم المعنى بدون الإتيان به. كما نلحظ أنه جعل الفعل قائماً مقام الخبر في الجملة الإسمية لأن كلا من الخبر - في الاسمية - والفعل - في الجملة الفعلية - يؤدى وظيفة الإخبار، وإثبات حكم لكل من المبتدأ والفاعل ولايتم المعنى بدون الإتيان به.

كما أعطى هذا الحكم للحال فإنه جعله يؤدى وظيفة الخبر في الإثبات، إلا أن هناك فرقاً «وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئة، ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به ابتداءً بل بدأت فأثبت المجيئ، ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبع لغيره، وبشرط أن يكون في صلته»[١].

ومن ثم فقد ثبت أن المعنى لايتم بدون الخبر، ولذا لايُقبل الوقف - في الاختيار - قبل الإتيان به، وإلا أدّى ذلك إلى فساد المعنى.

وكلام الله تعالى أولى بمراعاة ذلك من أى كلام آخر. هذا، وقد عُنى الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[٢] - رحمه الله - بهذه القضية - قضية حتمية الإتيان بالخبر - فنراه يقول: «اعلم أن معاني الكلام كلها معانٍ لا تتصور إلا فيما بين شيئين، وا لأصل والأول هو «الخبر»، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفت في الجميع، ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لايكون خبر حتى يكون مخبّر به، ومخبَر عنه؛ لأنه ينقسم إلى إثبات ونفى، والإثبات يقتضى مثبتاً ومثبتاً له والنفى يقتضى منفياً ومنفياً عنه، فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من غير أن يكون هناك مثبت له، ومنفى عنه حاولت مالا

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢١٢ .

(٢) السابق : ٥٤١ .

يصح في عقل، ولايقع في وهم.

من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء، وكنت إذا قلت : (اضرب) لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك من غير أن تريد الخبر به عن شيء مظهر أو مقدر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك، وصوتاً تصوته سواء».

وهكذا يوضح لنا الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ) أهمية الإتيان بالخبر في الكلام إذ لايتصور مثبت من غير مثبت له، ومنفي من دون منفي عنه.

«فلما كان الأمر كذلك أوجب ذلك ألا يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا : «خرج زيد» أو اسم مع اسم كقولنا : «زيد منطلق» فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل، وبغير هذا الدليل وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة، وحكم يجرى عليه الأمر في كل لسان ولغة»[١] .

وإن من يطيل النظر في هذا السياق الكريم - في هذه الآية - يجد الألفاظ مترابطة كأنها قد حزمت بحزام يجعل المعنى فيها غير قابل للتجزئة، ولايتم الفهم الكامل لهذه الآية إلا بتمام الإتيان ببقية أجزاء هذه الحزمة اللفظية المختارة، فالآية تخبرنا عن الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كالجهاد دفاعاً عن بيضة الإسلام، والذود عن حرمات المسلمين، وحماية الثغور، وإقامة المشروعات الخيرية النافعة للمجتمع، لأن هذه العبارة - في سبيل الله - كلمة واسعة المدلول فهي تشمل كل ما فيه نفع للإسلام والمسلمين في دينهم

---

(١) دلائل الإعجاز : ٥٤٢ ، وانظر معه : الإيضاح فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى بتحقيق د/ عبد القادر حسين . ص ١٩٨ .

ودنياهم، ثم تضيف قيداً لابد منه لكي تقع النفقة في سبيل الله موقعها الصحيح، هذا القيد ﴿ثم لايتبعون ما أنفقوا مناً ولا أذى﴾ لأن المن والأذى - مجتمعين أو انفرد أحدهما - يحبطان - أو يحبط - العمل فتذهب بركته، ثم بعد هذا القيد إن تحقق يأتي الجزاء والثواب على هذا العمل فكأن الآية دعوة إلى إنفاق في سبيل الله مشروط بعدم المن والأذى ليتحقق الثواب وهو الأجر عند الله متمثلاً في رضاه في الدنيا والآخرة مع الأمن وعدم الحزن أي سعادة في الدنيا والآخرة، وأمان واطمئنان في كنف الله . يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «﴿لهم أجرهم﴾ حسبما وعدهم في ضمير التمثيل، وهو جملة من مبتدأ وخبر وقعت خبراً عن الموصول وفي تكرير الإسناد، وتقييد الأجر بقوله تعالى: ﴿لهم﴾ ﴿عند ربهم﴾ من التأكيد والتشريف مالايخفى، وكان مقتضى الظاهر أن يدخل الفاء في حيز الموصول، لتضمنه معنى الشرط، كما في قولك : «الذي يأتيني فله درهم» ، لكنه عدل عن ذلك إيهاماً بأن هؤلاء المنفقين مستحقون للأجر لذواتهم، وما ركز في نفوسهم من نية الخير لابوصف الإنفاق، فإن الاستحقاق به استحقاق وصفي، وفيه ترغيب دقيق لايهتدى إليه إلا بتوفيق، وجوز أن يكون تخلية الخبر عن الفاء المفيدة لسببية ما قبلها لما بعدها للإيذان بأن ترتيب الأجر على ما ذكر من الإنفاق، وترك إتباع المن والأذى أمر بين لايحتاج إلى التصريح بالسببية».

الموضع الثالث :

يقول الله تعالى : ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ

---

(١) روح المعاني للآلوسي : ٣/ ٣٣ .

ءَايَٰتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٥﴾ (آية ٣٥ الأعراف).

إضاءة:

في هذه الآية نداء من الله لبني آدم بأن يطيعوا الرسل ويتبعوهم ولايخالفوهم في أمر ولا نهى ، ومن يفعل ذلك منهم فجزاؤه الأمن من الخوف والنجاةج من الحزن يوم القيامة، فلا يلحقهم رعب ولا فزع، وفي قوله تعالى: ﴿إما يأتينكم رسل منكم... الآية﴾ هذا أسلوب شرط مكون من (إن) الشرطية أضيفت إليها (ما) التي أدغمت فيها، وإذا أدغمت (إنْ) في (ما) لزم الفعل النون الثقيلة أو الخفيفة، وجواب الشرط قوله : ﴿فمن اتقى وأصلح...﴾ وهذا الجواب مكون من جملة شرطية وجزائها، وعلى هذا فجواب الأولى - إما يأتينكم - الشرط وجزاؤه في قوله: ﴿فمن اتقى وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[1] : «وقوله : ﴿إما يأتينكم رسل منكم﴾ هذه (إن) التي للجزاء، ضمت إليها (ما) والأصل في اللفظ «إن ما» مفصولة ولكنها مدغمة، وكتبت على الإدغام، فإذا ضُمّت «إن» إلى «ما» لزم الفعل النون الثقيلة أو الخفيفة، وجواب الجزاء في الفاء أى في قوله: ﴿فمن اتقى وأصلح﴾ فإنما تلزم (ما) النون؛ لأن «ما» تدخل مؤكدة فتلزمها النون كما تلزم اللام النون في القسم إذا قلت: والله لتفعلن، فما توكيد، كما أن اللام توكيد فلزمت النون كما لزمت لام القسم».

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٣٣٤ ، وانظر معه : الكشاف : ٢/ ٧٧ ومفاتيح الغيب : ١٤/ ٥٧ ، وإرشاد العقل السليم : ٢/ ١٦٥ .

والآية : معناها العلامـة الظاهرة، يقول الراغب (٥٠٢هـ)[١] : «والآية هي العـلامة الظاهرة، وحـقـيقـته لكل شيء ظـاهر هو ملازم لشيء لايظهـر ظهوره، فمـتى أدرك مدرك الظاهر منهما علم أنـه أدرك الآخر الذي لم يدركه بذاته إذا كان حكمهما سواء . . . وقيل للبناء العالي آية نحو ﴿أتبنون بكل ريع آية تعبـثون﴾ (الشـعراء : آية ١٢٨)، ولكل جملة من القـرآن دالة على حكم آية».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿آياتي﴾ في طبعـة مصـحف الملك، وفي طبعـة مصحف الأزهر الـشريف ، وفي طبعـة مصحف المدينـة النبوية، وفي طبعة مصحف ليبيا ، والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

كالإمام الـسـجاوندي (٥٦٠هـ) الذي يقول[٢] : ﴿آياتي﴾ - ٣٥ - لا؛ لأن الفـاء جـواب (إن) الشـرطيـة في قـوله : ﴿إمـا يأتينكم﴾ وبقـوله - أى السجاوندي - قال النيسابوري[٣] (٧٢٨هـ).

والأشمـوني - من علماء القـرن الحادى عشـر الهجـري - يقول[٤] : «﴿آياتي﴾ ليس بوقف، لأن الفـاء في جـواب (إنْ) الشـرطية فـي قوله ﴿إمـا يأتينكم﴾».

---

(١) المفردات : مادة (أى) .

(٢) علل الوقوف : ٢/٤٩٩ .

(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان : ٨/١٠٩ .

(٤) منار الهدى : ١٤٥ .

وكذلك يفهم من كلام النحاة ما يفيد منع الوقف هنا:

فابن الأنباري (٥٧٧هـ) يقول[١] : «﴿إما﴾ أصلها (إنْ) الشرطية زيدت عليها (ما) للتأكيد، وتسمى المسلَّطة؛ لأنها سلَّطت نون التوكيد على الفعل بعدها، وهو مبنى لدخول نون التوكيد عليه؛ لأنها أكدت فيها الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء».

والعكبري (٦١٦هـ) يقول[٢] : « ﴿فإما﴾ : (إنْ) حرف شرط و«ما» حرف مؤكدٌ له، و﴿يأتينكم﴾ فعل الشرط مؤكدٌ بالنون الثقيلة، والفعل يصير بها مبنياً أبداً، وما جاء في القرآن من أفعال الشرط عقيب (إما) كله مؤكد بالنون، وهو القياس؛ لأن زيادة (ما) تؤذن بإرادة شدة التوكيد، وقد جاء في الشعر غير مؤكد بالنون وجواب الشرط «فمن تبع».

وكلام العكبري - رحمه الله - هنا في البقرة[٣] ، وما قاله هنا ينطبق على آية الأعراف التي معنا إلا أن جواب الشرط هنا - قياساً على كلامه - يكون (فمن اتقى).

وقد آثر التعبير القرآني القص - الذي هو تتبع الأثر - في قوله: ﴿يقصون عليكم آياتي﴾ لمناسبة المقصد العام من هذه السورة يقول البقاعي (٨٨٥هـ)[٤] «ولما كان الأغلب على مقصد هذه السورة العلم كما تقدم في

---

(١) البيان فى غريب إعراب القرآن : ١/٧٦ .

(٢) التبيان فى إعراب القرآن : ١/٥٤ .

(٣) آية ٣٨ .

(٤) نظم الدرر فى تناسب الآيات والسور : ٣/ ٣٠ .

قوله: ﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ ۝٧﴾ (الأعراف: ٧)، ويأتي في ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ (الأعراف : ٥٢) وغيرها كان التعبير بالقصّ. . . اليق.».

هذا، وقد خالف التعبير القرآني هنا ما يتوقعه السامع، حيث إنه يتوقع أن يكون (مثلاً) على هذه الصورة: إن جاءكم رسل منكم يبلغونكم فرائضي وشرائعي فأطيعوهم، لكن خالف القرآن هذا المتوقع وجاء على هذا النسق : ﴿فمن اتقى وأصلح . . . . الآية) ليقول لنا: إن المناسب بل الأفضل والأمثل عندما يأتي الرسول ليبلغنا شرائع الله ، وجب علينا المسارعة، وحسن الامتثال حتى لكأن ذلك - لسرعة الإجابة وحب الطاعة - كأنه ماض يخبر عنه بهذه الصورة ﴿فمن اتقى وأصلح . . الآية﴾ ، وهذا أدعى إلى حض المنادى - بنى آدم - بل دفعهم إلى سرعة الإجابة، وخصوصاً إذا كان هؤلاء الرسل منا نعرفهم، ونعرف أخلاقهم، وكلّ ما يتصل بهم من كريم الصفات وطيب السجايا، وأنهم لم يأتوا لمصلحة خاصة بهم، وإنما لمصلحتنا نحن.

وأسلوب الآية - هنا - جاء مبنياً على نداء بنى آدم، والمنادى هو الله تعالى، القصد من هذا النداء: إعلامهم بأن يتبعوا الرسل حين يبلغونهم شرع الله؛ لأن ذلك لنفعهم، ولنجاتهم من غضب الله وعقابة في الدنيا والآخرة، وقد جاء بهذا الخبر على صورة شرط وجوابه مكون من جملة شرطية وجواب شرطها، ليكون هذا الشرط الثاني وجزاؤه جواباً للشرط الأول».

والقارئ لهذه الآية لايُقبل منه أن يقف حتى يصل إلى نهايتها ليقع المعنى موقعه اللائق به من نفس السامع، وليكون المعنى كاملاً غير ناقص ولا مبتور.

هذا، والبلاغيون يزيدون منع الوقف هنا، وقد ذكرت حجتهم في الموضع الأول من الفصل الأول، فارجع إليه إن شئت[1] .

الموضع الرابع :

يقول الله تعالى : ﴿ وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ مُؤْمِنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝ ﴾ (الآيتان ١٥٦ ، ١٥٧ من الأعراف).

إضاءة :

في الآية الأولى يتحدث الله تعالى ممتنا على أمة محمد ﷺ بأنه سيكتب لهم رحمته التي وسعت كل شيء، والذين وصفهم بهذه الصفات :

١- ﴿لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ أي يخافون عذابه، ويجعلون بينهم وبين كل ما يغضب الله تعالى وقاية وحاجزاً .

٢- ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ أي يتصدقون ببعض أموالهم؛ لأن الزكاة لم تكن شرعت بعد؛ لأن السورة مكية[2] .

---

(١) انظر ص ٦٩ من هذا البحث .

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/ ٢٥١ .

٣- ﴿وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ أى يصدقون بآيات الله ، وتعريف الطرفين يفيد تأكيد اتصافهم بهذه الصفة، وتقديم الجار والمجرور مؤكد آخر يؤكد ذلك المعنى.

٤- ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ﴾ أى يؤمنون به من اليهود كعبد الله بن سلام وغيره، وقيل: ما يعمهم وغيرهم من أمته ﷺ؛ يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «والمراد من الموصول ا لمخبر عنه بهذه الجملة عند ابن عباس - رضي الله عنهما - اليهود الذين آمنوا برسول الله ﷺ، وقيل : ما يعمهم وغيرهم من أمته ﷺ المتصفين بعنوان الصلة إلى يوم القيامة» والرسول : ذكر حر من بني آدم أوحى الله إليه بشرع وأمره بتبليغه، أما النبى : فإنه ذكر حر من بني آدم أوحى الله إليه بشرع سواء أمره بتبليغه أو لم يأمره، فالنبى أعم من الرسول، فكل رسول نبى ولا عكس.

و﴿الأُمِّيّ﴾ : «بضم الهمزة نسبة إلى الأم كأنه باق على حالته التي ولد عليها من أمه، أو إلى أمة العرب، كما قال ﷺ: «إنا أمة أمية لانحسب ولا نكتب»[٢] .

٥- ﴿الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ﴾ والتوراة : كتاب موسى عليه السلام والإنجيل : كتاب عيسى عليه السلام.

«وهذا أبلغ في الاحتجاج عليهم؛ لأنه إخبار بما في كتبهم، والنبى ﷺ لم يكن يكتب ولا قرأ التوراة والإنجيل ولا عاشر أهلهما، فإتيانه بما فيهما من

---

(١) روح المعانى : ٨٢/٩ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ٢٠١/٢ .

آيات الله العظام، ومحال أن يجيء مدع إلى قوم فيقول لهم: ذكرى في كتابكم وليس ذلك فيه، وذكره قد أنبأ من آمن من أهل الكتاب به»[1].

٦- ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ﴾. و﴿المعروف﴾ : «اسم لكل فعل يعرف بالعقل أو الشرع حسنه و﴿المنكر﴾ ما ينكر بهما»[2].

٧- ﴿يُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾ أى يحل لهم ما حرم عليهم من طيبات الطعام «والطعام الطيب في الشرع: ما كان متناولاً من حيث ما يجوز وبقدر ما يجوز، ومن المكان الذي يجوز فإنه متى كان كذلك كان طيباً عاجلاً وآجلاً، لايستوخم، وإلا فإنه وإن كان طيباً عاجلاً لم يطب آجلاً»[3].

٨- ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ «أى مالا يوافق النفس من المحظورات»[4]، ذلك لأن «الخبيث: ما يكره رداءة وخساسة محسوساً كان أو معقولاً، وأصله الردىء الدخلة الجاري مجرى خبث الحديد»[5].

٩- ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ «أى الأمور التي تثبطهم وتقيدهم عن الخيرات، وعن الوصول إلى الثوابات، وعلى ذلك ﴿ولاتحمل علينا إصراً﴾ وقيل ثقلاً وتحقيقه ما ذكرت والإصر : العهد المؤكد الذي يثبط ناقضة عن الثواب والخيرات»[6].

﴿والأغلال﴾ : جمع مفرده (غُل) وهو القيد. «فالغُل مختص بما يقيد

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ٣٨١ .

(٢، ٣) المفردات : مادة (عرف) ومادة طيب).

(٤، ٥) السابق : مادة (خبث).

(٦) السابق : مادة (أصر) .

به، فيجعل الأعضاء وسطه، وجمعه أغلال وغُلَّ فلان قُيِّد به»[1] .

هذا، ويقصد بالأغلال تلك التكاليف الشاقة ؛ يقول الزجاج (٣١١هـ)[2] : «كان عليهم أن من قَتَلَ قُتِل، لايُقبل في ذلك دية وكان عليهم إذا أصاب جلودهم شيء من البول أن يقرضوه، وكان عليهم ألا يعملوا في السبت، فهذه الأغلال التي كانت عليهم».

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[3] : «الإصْر : الثقل الذي يأصر صاحبه أى يحبسه من الحراك لثقله، وهو مثل لثقل تكليفهم وصعوبته نحو اشتراط قتل الأنفس في صحة توبتهم، وكذلك الأغلال مثل لما كان في شرائعهم من الأشياء الشاقة نحو بت القضاء بالقصاص عمداً كان أو خطأ من غير شرع الدية، وقطع الأعضاء الخاطئة، وقرض موضع النجاسة من الجلد والثوب، وإحراق الغنائم، وتحريم العروق في اللحم ، وتحريم السبت».

ومن هذه الآراء السابقة يتضح لنا صعوبة القيام بهذه التكاليف الشاقة.
قوله تعالى : ﴿فالذين آمنوا به﴾ أى بمحمد ﷺ ﴿وعزروه﴾ أى نصروه ومنعوه حتى لايقوى عليه عدو، يقول الراغب (٥٠٢هـ)[4] : «التعزير : النُّصرة مع التعظيم».

قوله تعالى : ﴿وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ﴾ «وهو القرآن أى أنزل مع

(١) المفردات : مادة (غل) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٣٨١ .

(٣) الكشاف : ٢/ ١٢٢ .

(٤) المفردات : مادة (عزر).

نبوته؛ لأن نبـوته ظهرت مع ظهور القرآن، أو يتـعلق باتبعوا أى اتبعـوا القرآن المنزل مع اتباع النبي والعمل بسنته أو اتبعوا القرآن كـما اتبعه النبى مصاحبين له في اتباعه»[١] .

قوله تعالى : ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ﴿أولئك﴾ إشارة إلى المذكورين من حيث اتصافهم بما فصل من الصفات الفاضلة للإشعار بعليتها للحكم، وما فيه من معنى البـعد للإيذان بعلو درجتهم وسـمو طبقتهم في الـفضل والشرف أى أولئك المنعــوتون بتلك النعـوت الجـليلة ﴿هم المفلحـون﴾ أى هم الفـائزون بالمطلوب، الناجون عن الكروب لاغيرهم من الأمم»[٢] .

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله تعالى : ﴿أنزل معـه﴾ في طبعات المصاحف الأربعة.

والقرّاء يمنعـون الوقف هنا: فالإمام الـسجاوندي (٥٦٠هـ)[٣] يقول : «﴿أنزل مـعـه - ١٥٧ - لا﴾، لأن ﴿أولئك﴾ خـبـر ﴿فــالذين﴾». والإمــام النيـسـابوري[٤] (٧٢٨هـ) يقـول: «﴿أنزل مـعــه لا﴾؛ لأن مـا بعـده خـبـر ﴿فالذين﴾». وكذلك الأشموني[٥] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - يقول: «﴿أنزل معه﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿أولئك﴾ خبر قوله : ﴿فالذين﴾».

---

(١) غرائب القرآن : ٩/٦٤ ، وانظر معه : الكشاف : ٢/١٢٢ .

(٢) إرشاد العقل الـسليم : ٢/٢٠٢ .

(٣) علل الوقوف : ٢/٥١٨ .

(٤) غرائب القرآن : ٩/٥٨ .

(٥) منار الهدى : ١٥٢ .

ويفهم من كلام النحاة المنع أيضاً، حيث يقول العكبري[1] (٦١٦هـ): «قوله تعالى: ﴿الذين يتبعون﴾ في ﴿الذين﴾ ثلاثة أوجه: أحدها : هو جر على أنه صفة لـ ﴿الذين﴾ يتقون أو بدل منه. والثاني: نصب على إضمار أعنى، والثالث : رفع أى هم الذين يتبعون. ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر ﴿يامرهم﴾ أو ﴿أولئك هم المفلحون﴾». ومن كلام العكبري - رحمه الله- يفهم أن ﴿الذين﴾ في قوله: ﴿الذين يتبعون﴾ بدل من قوله : ﴿للذين يتقون﴾ أو مبتدأ خبره ﴿أولئك هم المفلحون﴾؛ لأن الخبر هنا جملة ﴿فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون﴾ على أن ﴿فالذين﴾ مبتدأ ثان. وجملة ﴿أولئك هم المفلحون﴾ خبر المبتدأ الثانى، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ﴿الذين يتبعون﴾، ودخلت الفاء في المبتدأ الثانى، لأن الاسم الموصول فيه معنى الشرط، وعلى هذا فإن ما بعد الفاء مرتبط بما قبلها ارتباط الخبر بالمبتدأ الذي يجعل الآية كلها متصلة المعنى، ولايصح الوقف على المبتدأ دون الخبر. وأما رأى أبي السعود[2] (٩٨٢هـ) الذي يقول فيه : «وأما جعله مبتدأ على أن خبره ﴿يامرهم﴾ أو ﴿أولئك هم المفلحون﴾ فغير سديد». فإنه مخالف لما عليه جمهور القراء والنحاة؛ حيث إنهم يقولون: بأن ﴿أولئك﴾ خبر ﴿فالذين﴾ الذي هو المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر ﴿الذين يتبعون﴾ وعلى هذا فإن رأى أبي السعود هو الذي جانبه الصواب، ويؤيد ما ذهبت إليه الآلوسي (١٢٧٠هـ) في تفسيره[3] .

---

(١) التبيان : ٥٩٨/١ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ٢٠١/٢ .

(٣) روح المعانى : ٨٢/٩ .

هذا، وعلماء البلاغة يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن ما بعد قوله : ﴿أنزل معه﴾ هو خبر المبتدأ - أولئك هم المفحون - كما قلنا سابقاً ولايتم المعنى إلا بذكر الخبر، وقد فصلت كلام البلاغيين في نظير هذا الموضع فارجع إليه إن شئت[1] .

الموضع الخامس :

يقول الله تعالى : ﴿۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ۝ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ كَذَٰلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝﴾ (الآيات من ٣٠ - ٣٢ من سورة النحل).

إضاءة :

حديثنا يتناول الآية الأخيرة -٣٢- حيث موضع الشاهد ﴿طيبين﴾ وفي الآية السابقة -٣١- يصف الله المتقين الذين ورد ذكرهم في قوله ﴿كذلك يجزى الله المتقين﴾ بأنهم ﴿الذين تتوفاهم الملائكة طيبين﴾ «وقد عبر عن الموت والنوم بالتوفى . .»[2] أى تقبض أرواحهم الملائكة حالة كونهم طيبين؛ يقول الراغب[3] (٥٠٢ هـ) : «والطيب من الإنسان : من تعرى من نجاسة الجهل والفسق وقبائح الأعمال، وتحلى بالعلم والإيمان ومحاسن الأعمال، وإياهم

---

(١) انظر : ص ٧٢ من هذا البحث .

(٢) المفردات : مادة (وفى) .

(٣) السابق : مادة (طيب) .

قصد بقوله : ﴿الذين تتوفاهم الملائكة طيبين. . .﴾».

قوله ﴿يقولون سلام عليكم﴾ أى قائلين لهم سلام عليكم، وهذه الجملة حال من الملائكة. «وهي حال مقارنة لـ (تتوفاهم) أى يتوفونهم مسلمين عليهم، وهو سلام تأنيس وإكرام حين مجيئهم ليتوفوهم؛ لأن فعل ﴿تتوفاهم﴾ يبتدئ من وقت حلول الملائكة إلى أن تنتزع الأرواح»[١].

ويقول القرطبي (٦٧١هـ)[٢] : «يحتمل وجهين: أحدهما : أن يكون السلام إنذاراً لهم بالوفاة. الثاني : أن يكون تبشيراً لهم بالجنة؛ لأن السلام أمان».

قوله : ﴿ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون﴾ «يحتمل وجهين :

أحدهما: أن يكون معناه أبشروا بدخول الجنة. الثاني: أن يقولوا لهم ذلك في الآخرة»[٣].

ومما تقدم يتبين لنا أن المتقين عندما تقبض الملائكة أرواحهم، تسلّم عليهم وتبشّرهم بالجنة التي جعلها الله لهم مقراً، وجزاء بما عملوا في الدنيا من أعمال صالحة.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿طيبين﴾ في طبعات المصاحف الأربعة، والقراء يقولون بمنع الوقف هنا :

---

(١) التحرير والتنوير : ١٤/ ١٤٤ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ١٠/ ١٠٧ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ١٠٧ .

فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] يقول : «﴿طيبين - ٣٢ - لا ﴾؛ لأن قوله : ﴿يقولون﴾ حال بعد حال أي طيبين قائلين».

أما الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فإنه يقول[٢] : «﴿طيبين﴾ جائز على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعل ما بعده متعلقاً بما قبله، و﴿طيبين﴾ حال من مفعول ﴿تتوفاهم﴾ . .».

وهذا القول من الأشموني - رحمه الله - يخالف ما أجمع عليه النحاة كالعكبري (٦١٦هـ) الذي يقول[٣] : «﴿طيبين﴾ حال من المفعول و﴿يقولون﴾ حال من ﴿الملائكة﴾». كما يخالف إجماع العلماء كأبي السعود (٩٨٢هـ) الذي يقول[٤] : ﴿يقولون﴾ حال من ﴿الملائكة﴾ أي قائلين لهم ﴿سلام عليكم﴾». وابن عاشور[٥] (١٣٩٤هـ) - أيضاً - الذي يقول: «وجملة ﴿يقولون سلام عليكم﴾ حال من ﴿الملائكة﴾».

وخلاصة أقوالهم أن ﴿طيبين﴾ و﴿يقولون﴾ كل منهما حال: الأولى : حال من الضمير الذي هو في موقع المفعول به في ﴿تتوفاهم﴾ والثانية : حال من ﴿الملائكة﴾ وهذه الكلمة في موقع الفاعل.

هذا، ولم أر من العلماء من يجوّز أن يكون قوله ﴿يقولون﴾ استئنافًا - سوى الأشموني كما ذكرت - لأن السياق يرفضه حيث إن الملائكة تقبل على

---

(١) علل الوقوف : ٢/٦٣٧ .

(٢) منار الهدى : ٢١٤ .

(٣) التبيان : ٢/٧٩٥ .

(٤) إرشاد العقل السليم : ٣/١٧٢ .

(٥) التحرير والتنوير : ١٤/١٤٤ .

المتقين لتتوفـاهم قائلة ﴿سلام عليكم﴾ وهذا فيه ما فيـه من إضفاء روح الأمان والبشر على هذا اللقاء الذي تظهر آثاره على وجوه المؤمنين في هذا الموقف.

وإذن فالقـول بجواز الاسـتئناف يذهب هذا كـله، ويكون كلامـاً جديداً فصل عن قائلة.

ولكن الأولى - رعاية لحق المقـام - أن تجعل القارئ ملزمـاً بذكر الكلام كله؛ حـتى لايحدث خلل في المعنى؛ ولئـلا تتقطع أواصـر الكلام الذي ينقل إلينا الموقف نابضا بالحياة.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن المعنى لايستقيم ولايتم إلا بذكر الحال مع صـاحبه، وقد فصّلـت هذا في موضع سابق[١] فارجع إليه إن شئت.

ويقول الأستاذ الدكـتور عبد العظيم المطعني[٢] : «وفي سبيل الوصول إلى لطائف منع الـوقف هنا نـسأل هذا السؤال: لـماذا يمتنع الوقف على كلمـة ﴿طيبين﴾ في هذه الآية؟

والجواب من وجهين:

الأول: أن كلا من كلمتي ﴿طيبين﴾ و﴿يـقولون﴾ التي بعدها حالان من حـيث الحكم الإعـرابي فـ ﴿طـيـبين﴾ حـال من الضـمـيـر ﴿هم﴾ في قـوله ﴿تتوفاهم﴾ و﴿يقولون﴾ حال من ﴿الملائكة﴾.

---

(١) انظر ص ٧٢ من هذا البحث.

(٢) مجلة منبر الإسلام السنة ٥٩ العدد ١٠شوال ١٤٢١هـ -يناير ٢٠٠١ ص ٥٤ .

الأولى: ﴿طيبين﴾ حال من المفعول وهم ﴿المتوفون﴾.

والثانية : ﴿يقولون﴾ حال من الفاعل وهم ﴿الملائكة﴾ والحال وصف في المعنى، ووصف الفاعل، والفاعل عمدة في الجملة إذا فصل عن صاحبه بالسكوت عقب ذكر وصف المفعول كان في ذلك نوع إخلال بكمال البيان؛ لذلك لايقال هنا ﴿الذين تتوفاهم الملائكة طيبين﴾، ثم يسكت القارئ ثم يقول بعد لحظة : ﴿يقولون سلام عليكم﴾ وإنما يواصل تلاوة الآية بلا فاصل زمني بين الموصوف ﴿الملائكة﴾ وبين وصفه ﴿يقولون﴾، وبقيت لطيفة أخرى في منع الوقف هنا وهي: الإسراع إلى ذكر البشرى التي يبشرها الملائكة لمن يتوفونهم من عباد الله الصالحين، وهذه البشرى تتكون من جزءين:

الأول : ﴿سلام عليكم﴾. والثاني ﴿ادخلوا الجنة﴾.

والوقف على ﴿طيبين﴾ يؤخر هذه البشريات بمقدار زمن الفصل السكوتي بين كلمتي ﴿طيبين﴾ و﴿يقولون﴾، وللزمن في علم البلاغة ميزان دقيق حساس ذو شأن عظيم».

هذه نظرة أستاذنا الدكتور المطعني في سر منع الوقف هنا، وهي نظرة صائبة - كما ترى - تتفق مع كل ما ذكرته آنفاً مدعماً بأدلة العلماء من القراء والنحاة والبلاغيين.

الموضع السادس :

يقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ۝ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ۝﴾ (الآيتان ٣٢، ٣٣ من الزمر).

إضاءة :

الآية الثانية «٣٣» - موضع الشاهد - تقابل الآية الأولى، حيث إن الثانية تثنى على النبي ﷺ الذي جاء بالصدق والمراد بالصدق: القران الكريم - كما توضحه الاية الأولى - وتثنى على من صدق به، وهو أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - أو على بن أبي طالب - كرم الله وجهه - أو المؤمنون.

وما الثناء ؟ إنه الإخبار بالتقوى فهي تصفهم بصفة جامعة لكل خصال الخير والبر.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[١] : «روى عن على - رحمه الله - أنه قال: ﴿الذي جاء بالصدق﴾ محمد ﷺ، والذي ﴿صدق به﴾ أبو بكر - رحمه الله - ، وروى أن ﴿الذي جاء بالصدق﴾ جبريل، والذي ﴿صدق به﴾ محمد ﷺ، وروى أن ﴿الذي جاء بالصدق﴾ محمد ﷺ والذي ﴿صدق به﴾ المؤمنون. وجميع هذه الوجوه صحيح.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿وصدق به﴾ في طبعة مصحف الملك - الثانية - وفي طبعة مصحف الأزهر الشريف، وفي طبعة مصحف المدينة النبوية، وفي طبعة مصحف ليبيا .

والقرّاء يمنعون الوقف هنا: كالأشموني - من علماء القرن الحادي عشر

(١) معاني القرآن : ٣٥٣/٤ ، ٣٥٤ . وانظر معه : الكشاف : ٣٩٨/٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢٤٥/١٥ ، وإرشاد العقل السليم : ٣٠٩/٤ ، والتحرير والتنوير : ٧/٢٤ .

الهجري - الذي يقول[1] : ﴿وصدّق به﴾ ليس بوقف، وذلك أن خبر ﴿والذي﴾ لم يأت وهو ﴿أولئك﴾».

وكذلك يفهم المنع من كلام النحاة كابن الأنباري[2] (٥٧٧هـ) الذي يقول: «﴿الذي﴾ مبتدأ وخبره ﴿أولئك﴾، وإنما جاز أن يقع ﴿أولئك﴾ خبراً لـ ﴿الذي﴾، و﴿أولئك﴾ جمع و﴿الذي﴾ واحد؛ لأن ﴿الذي﴾ يراد به الجنس، فلهذا جاز أن يقع خبره جمعاً».

فهذه العبارة تفيد أن ﴿الذي﴾ مبتدأ وخبره ﴿أولئك﴾، ولايصح الوقف إلا بعد الإتيان بالخبر حتى يتم المعنى.

وعلماء البلاغة يؤيدون منع الوقف هنا ؛ ذلك لأن المعنى لايتم إلا بعد مجئ الخبر في الكلام وهو ﴿أولئك هم المتقون﴾.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[3] : «وجملة ﴿أولئك هم المتقون﴾ خبر عن اسم الموصول، وجئ باسم الإشارة للعناية بتمييزهم أكمل تمييز، وضمير الفصل في قوله : ﴿هم المتقون﴾ يفيد قصر جنس المتقين على ﴿الذي جاء بالصدق وصدق به﴾ لأنه لامتقى يومئذ غير الرسول ﷺ وأصحابه، وكلهم متقون؛ لأن المؤمنين بالنبي ﷺ لما أشرقت على نفوسهم أنوار الرسول ﷺ تطهرت ضمائرهم من كل سيئة، فكانوا محفوظين من الله بالتقوى».

هذا، وقد فصّلت كلام البلاغيين[4] - في موضع سابق - الذين يمثلهم

---

(١) منار الهدى : ٣٣٤ .

(٢) البيان : ٢/٣٢٣ .

(٣) التحرير والتنوير : ٢٤/٨ .

(٤) انظر ص : ٧٢ من هذا البحث .

الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ) رحمه الله - فارجع إليه إن شئت.

الموضع السابع:

يقول اللـه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَـٰلَهُمْ ۝ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ۝﴾ (الآيتان: ١، ٢ من سورة القتال).

إضاءة:

في الآية الثانية - موضع الشاهد - حديث عن المؤمنين بالله والذين يعملون الصالحات، والذين يؤمنون بالقرآن المنزل على محمد ﷺ الذي هو الحق الثابت من ربهم الذي ربّاهم على موائد نعمه وفضله، ثم إخبار عن جزائهم الذي أعده الله لهم في الآخرة، وهو ستر السيئات وإخفاؤها بمغفرة الله ورضوانه، وفي الدنيا إصلاح حالهم.

يقول الراغب[١] (٥٠٢هـ): «الكفر في اللغة: ستر الشيء، ووصف الليل بالكافر لستره الأشخاص، والزرّاع لستره البذر في الأرض».

وإصلاح البال معناه إصلاح الحال؛ لذا يقول الراغب[٢] (٥٠٢هـ): «البال: الحال التي يكترث بها، ولذلك يقال: ما باليت بكذا بالة أى ما اكترثت به قال: ﴿كفر عنهم سيئاتهم وأصلح بالهم﴾ وقال: ﴿فما بال القرون الأولى﴾ أى حالهم وخبرهم، ويعبر بالبال عن الحال الذي ينطوى عليه الإنسان، فيقال: خطر ببالي كذا».

(١، ٢) المفردات: مادة (كفر) ومادة (بال).

يقول ابن عطية (٥٤٦هـ) - رحمه الله - [١] «﴿الذين كفروا﴾ الآية إشارة إلى أهل مكة الذين أخرجوا رسول الله ﷺ وقوله: ﴿والذين آمنوا﴾ الآية إشارة إلى الأنصار أهل المدينة الذين آووه، وفي الطائفتين نزلت الآيتان قاله ابن عباس ومجاهد ثم هي بعد تعم كل من دخل تحت ألفاظها».

ومعنى ﴿أضل أعمالهم﴾ أتلفها ولم يجعل لها فائدة؛ يقول ابن عطية[٢] (٥٤٦هـ): «روى أن هذه الآية نزلت بعد «بدر»، وأن الإشارة بقوله: ﴿أضل أعمالهم﴾ هي إلى الإنفاق الذي أنفقوه في سفرتهم إلى بدر، وقيل: المراد بالأعمال البرة في الجاهلية من صلة رحم ونحوه واللفظ يعم ذلك».

شاهد هذا الموضع :

الوقف هنا ممنوع على قوله : ﴿وهو الحق من ربهم﴾ في طبعة مصحف الملك - الثانية - ، وفي طبعة مصحف الأزهر الشريف، وفي طبعة مصحف المدينة النبوية، وفي طبعة مصحف ليبيا.

والقرّاء يمنعون الوقف هنا : كالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ)[٣] الذي يقول: «﴿الحق من ربهم - ٢- لا ﴾؛ لأن ﴿كفَّر﴾ خبر ﴿والذين﴾».

وكذلك الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - الذي يقول: «﴿وهو الحق من ربهم﴾ ليس بوقف ؛ لأن خبر ﴿والذين آمنوا﴾ لم

(١، ٢) المحرر الوجيز : ٥/١٠٩ .

(٣) علل الوقوف : ٣/٩٤٦ .

(٤) منار الهدى : ٣٦١ .

يات وهو ﴿كفَّر عنهم سيئاتهم..﴾.

وكذلك يُفهم المنع من كلام النحاة كالعكبري (٦١٦هـ) الذي يقول[١] : «قوله تعالى : ﴿الذين كفروا﴾ مبتدأ و﴿أضل أعمالهم﴾ خبره، ويجوز أن ينتصب بفعل دل عليه المذكور، أى أضل الذين كفروا، ومثله: ﴿والذين آمنوا﴾»، وعلماء البلاغة يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن المعنى لايتم إلا بذكر الخبر، وقد فصلّت القول في نظير هذا الموضع[٢] فارجع إليه إن شئت.

وهذه الآية - الثانية وقعت موقع المقابلة من الآية الأولى، فالأولى : حديث عن فريق الكافرين الموصوفين بالصد عن سبيل الله والذين أخبر عنهم بضلال الأعمال. «وإيراد الموصول وصلته، للإيماء إلى وجه بناء الخبر وعلته»[٣] كأنه قال: لأجل كفرهم وصدهم عن سبيل الله أضل أعمالهم، وفي الآية - الثانية - قابل بين هذه الصفات «وهي الإيمان مقابل الكفر، والإيمان بما نزل على محمد ﷺ مقابل الصد عن سبيل الله، وعمل الصالحات مقابل بعض ما تضمنه ﴿أضل أعمالهم﴾ و﴿كفر عنهم سيئاتهم﴾ مقابل بعض آخر مما تضمنه ﴿أضل أعمالهم﴾. ﴿وأصلح بالهم﴾ مقابل بقية ما تضمنه ﴿أضل أعمالهم﴾ وزيد في جانب المؤمنين التنويه بشأن القرآن بالجملة المعترضة - قوله: ﴿وهو الحق من ربهم﴾ - وهو نظير لوصفه بسبيل الله في قوله:

---

(١) التبيان فى إعراب القرآن : ٢/ ١١٦٠ .

(٢) انظر ص ٧٢ من هذا البحث .

(٣) التحرير والتنوير : ٢٦/ ٧٤ ،وانظر معه : الإيضاح للخطيب القزوينى بتحقيق د/ عبد القادر حسين: ٦٨ .

﴿وصدوا عن سبيل الله﴾[1] ». وهذه المقابلة - بين الآية الثانية والآية الأولى - تؤكد المعنى المقصود، وتبرزه بالتضاد؛ لأن الضد يظهره الضد؛ ولذا قيل « وبضدها تتميز الأشياء.

فهذا التميز الذي حدث إنما أبرز حقيقة الإيمان العام ﴿آمنوا وعملوا الصالحات﴾ ثم الإيمان الخاص بمحمد ﷺ حيث عطف الخاص على العام اعتناءً بشأنه واهتماماص بأمره، ليؤكد على أهمية الإيمان بمحمد ﷺ الذي نسخت شريعته الشرائع السابقة، وكأن الله تعالى يقول لأصحاب الكتب السابقة: لن يقبل منكم إيمان إلا بعد الإيمان بمحمد ﷺ ومن ثم تأتى أهمية الاعتراض بهذه الجملة - ﴿وهو الحق من ربهم﴾ - ويأتى بها معرفة الطرفين لمزيد من التأكيد؛ لإقناع السامع وحثه على الإيمان، وللإشعار بأنها الرسالة الناسخة الباقية العامة التي لاتتبدل ، ولا تتغير أبد الدهر.

الموضع الثامن :

الموضع التاسع :

يقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٠﴾ ﴾ (آية ٢٠ المزمل).

---

(١) التحرير والتنوير : ٢٦/ ٧٤ .

إضاءة :

هذه الآية تتحدث عن قيام الليل - وقد كان الله تعالى قد فرضه على النبي ﷺ فى أول هذه السورة، فكان النبى ﷺ يجتهد في أدائه هو وأصحابه، حتى كانت تتورم أقدامهم من ذلك الجهد، وظل الأمر على ذلك سنةً كاملة حتى نزلت هذه الاية وفيها التخفيف وأسبابه - يقول القرطبي (٦٧١هـ)[1] : «الثالث : قول عائشة وابن عباس أيضاً وهو الصحيح كما في صحيح مسلم عن زرارة بن أوفى أن سعد بن هشام بن عامر أراد أن يغزو في سبيل الله . . . الحديث وفيه: فقلت لعائشة: أنبئيني عن قيام رسول الله ﷺ- فقالت: ألست تقرأ ﴿ياأيها المزمل﴾؟ قلت : بلى. قالت : فإن الله عز وجل افترض قيام الليل في أول هذه السورة فقام ﷺ وأصحابه حولاً وأمسك الله عز وجل خاتمتها اثنى عشر شهراً في السماء، حتى أنزل الله عز وجل في آخر هذه السورة التخفيف فصار قيام الليل تطوعاً بعد فريضه . . . وقال سعيد بن جبير: مكث النبى ﷺ وأصحابه عشر سنين يقومون الليل فنزل بعد عشر سنين ﴿إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثى الليل﴾ فخفف الله عنهم».

ففى هذه الآية جاء التخفيف من الله تعالى عن النبى ﷺ وأصحابه، الذين كانوا يقومون من الليل حتى تورمت أقدامهم؛ لأنهم لم يكونوا يستطيعون تقدير الأوقات بالليل فكانوا يأخذون بالأحوط؛ لذا كانوا يقومون أكثر الليل، وفي ذلك ما فيه من معاناة نفسية وجسدية، فقال تعالى: ﴿علم أن

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٣٥/١٩ ، وانظر معه : تفسير القرآن العظيم : ٤٣٦/٤ وصحيح مسلم (كتاب صلاة المسافرين، باب جامع صلاة الليل) : ٥١٣/١ .

لن تحصوه﴾ ومعناه: (أن لن تحفظوا مواقيت الليل)»[1] .

قوله تعالى : ﴿فتاب عليكم﴾. يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[2] : «عبارة عن الترخيص في ترك القيام المقدر». وعلة هذا الترخيص في ترك قيام الليل عدم القدرة على معرفة مواقيت الليل معرفة دقيقة مما كان يسبب لهم المعاناة التي ذكرتها من قبل.

﴿فاقرءوا ما تيسر من القرآن﴾ أى «فصلوا ما تيسر لكم من صلاة الليل، عبر عن الصلاة بالقراءة، كما عبر عنها بسائر أركانها... وقيل: هي قراءة القرآن بعينها ، قالوا : من قرأ مائة آية من القرآن في ليلة لم يحاجه»[3] .

قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ ۙ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[4] : «هذه الجملة بدل اشتمال من جملة ﴿علم أن لن تحصوه﴾، وهذا تخفيف آخر لأجل أحوال أخرى اقتضت التخفيف، وهذه حكمة أخرى لنسخ تحديد الوقت في قيام الليل، وهي مراعاة أحوال طرأت على المسلمين» وهذه الأحوال كما حددتها الآية:

---

(١) معاني القرآن للفراء : ٣/ ١٩٩ .

(٢) الكشاف : ٤/ ١٧٨ .

(٣) إرشاد العقل السليم : ٥/ ٢٠٦ ، وانظر معه : الكشاف : ٤/ ١٧٩ ، حاشية الصاوى على الجلالين: ٤/ ٢٦٢ .

(٤) التحرير والتنوير : ٢٩/ ٢٨٥ .

١- حالة المرض: أى «الخروج عن الاعتدال الخاص بالإنسان»[١] .

٢- حالة الخروج لطلب الرزق وكسب القوت: ويشملها قوله تعالى: ﴿وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله﴾ ومعني الضرب: «الإسراع في السير»[٢] . والابتغاء: أى «الاجتهاد في الطلب فمتى كان الطلب لشيء محموداً كان الابتغاء محموداً»[٣] .

٣- حالة المجاهدين في سبيل الله الذين يدافعون عن المقدسات والحرمات ومن يعينهم على أداء هذه الواجبات.

فهذه الحالات الثلاث اقتضت التخفيف وترك قيام الليل.

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[٤] : «أى علم أن سيكون من هذه الأمة ذوو أعذار في ترك قيام الليل من مرضى لايستطيعون ذلك، ومسافرين في الأرض يبتغون من فضل الله في المكاسب والمتاجر، وآخرين مشغولين بما هو الأهم في حقهم من الغزو في سبيل الله».

قوله تعالى : ﴿فاقرءوا ما تيسر منه﴾ «أى قوموا بما تيسر عليكم منه»[٥] «وإنما كرره تأكيداً، ولكونه قرنه بحكم أخرى غير الأولى»[٦] .

قوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضاً حسناً﴾

---

(١) المفردات للراغب : مادة (مرض) .

(٢) بصائر ذوى التميز : ٣/ ٤٦٥ .

(٣) السابق : ٢/ ٢٦٣ .

(٤) تفسير القرآن العظيم : ٤/ ٤٣٩ .

(٥) السابق : نفس الموضع .

(٦) حاشية الصاوى على الجلالين : ٤/ ٢٦٢ .

أى أدوا الصلاة المفروضة، وآتوا الزكاة الواجبة، ﴿وأقرضوا الله قرضاً حسناً﴾ «القرض: ضرب من القطع ، قرضه يقرضه كضربه يضربه.. وأقرضه: قطع له قطعة من ماله بشرط أن يجازى عليها»[1] .

وهذا أمر بالإنفاق في سبيل الله في وجوه البر والخير جميعها.

قوله : ﴿وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجرا﴾.

وهذا عام في كل ما يقدمه الإنسان بين يديه من أوجه الخير والبر وهذا من ذكر العام بعد الخاص، تأكيداً على الأمر المطلوب، فقد ذكر فيما سبق أنواعاً من أوجه الإنفاق وصوره علي التخصيص ، ثم ذكر بعد ذلك في هذا الموضوع من الآية الحث على الإنفاق بصورة عامة، فقال مامعناه : وأى شيء تقدمونه من الخير أياً كان هذ الخير، صغيراً كان أو كبيراً، فإن الله يتقبله وينميه لأحدكم حتى إذا جاء يوم القيامة وجده عظيماً، وهذا فيه ما فيه من الترغيب والحث على الإنفاق في سبيل الله. ﴿واستغفروا الله﴾ في جميع أحوالكم فإن الإنسان كثير الخطأ، والله سبحانه يطلب إلينا أن نكثر من الاستغفار، وهو - سبحانه - يقبل ذلك ﴿إن الله غفور رحيم﴾.

شاهد هذه المواضع

في هذه الآية ثلاثة مواضع من الوقف الممنوع :

الأول: على قوله : ﴿مرضى﴾ . والثاني : على قوله: ﴿فضل الله﴾.

---

(١) بصائر ذوى التمييز : ٤/٢٥٨ .

وهذان الموضعان اتفق على المنع فيهما جميع طبعات المصاحف الأربعة ، أما الموضع الثالث: فقد تفردت به طبعة مصحف الأزهر الشريف على قوله: ﴿تجدوه عند الله﴾ .

وسوف أكتب عن الموضعين - الأول والثاني - اللذين اتفقت عليهما طبعات المصاحف المعتمدة لهذا البحث.

أما الثالث : فسوف أكتب عنه بعدهما، فأقول وبالله التوفيق .

اتفق القرّاء على منع الوقف على الموضعين - الأول والثاني - : فالإمام أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) يقول[١] : ﴿من الذين معك - ٢٠-﴾ كاف ومثله: ﴿... ما تيسر من القرآن﴾ - ٢٠- ومثله: ﴿في سبيل الله﴾ - ٢٠- ﴿فاقرءوا ماتيسر منه ...﴾ - ٢٠- تام، وقيل هو كاف ﴿... قرضاً حسناً ...﴾ - ٢٠- كاف ﴿وأعظم أجراً..﴾ - ٢٠- تام وقيل: كاف».

وعبارة الداني - رحمه الله - لم يرد فيها موضع واحد من هذين الموضعين، وهذا يدل على المنع فيهما.

أما السجاوندي (٥٦٠هـ) فإنه يقول: ﴿مرضى - ٢٠- لا﴾ للعطف، ﴿من فضل الله - ٢٠- لا كذلك»[٢] .

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري :

---

(١) المكتفى فى الوقف والابتدا: ٥٩٣ ، وانظر معه : إيضاح الوقف والابتدا لابن الأنبارى : ٢/ ٩٥٤، والقطع والائتناف لابن النحاس : ٧٤٨ .

(٢) علل الوقوف: ٣/١٠٥٨ .

(٣)منار الهدى : ٤٠٨ .

«﴿مرضى﴾ ليس بوقف؛ لعطف ما بعده على ما قبله ﴿من فضل الله﴾ حسن؛ للفصل بين الجملتين؛ لأن الضاربين في الأرض للتجارة غير المجاهدين في سبيل الله»..

ونلحظ هنا أن الأشموني وافق على المنع في الأول، ولم يوافق على المنع في الثاني، بل جعله حسناً، وعلّل بتعليل غير مقبول. ذلك لأنه يقول : «للفصل بين الجملتين؛ لأن الضاربين في الأرض للتجارة غير المجاهدين في سبيل الله ».

والأولى هو المنع؛ لأن السياق - هنا - حديث عن الحالات التي كانت سبباً لنسخ فرضية قيام الليل، فهي حالة المرضى، وحالة الضاربين في الأرض، وحالة المجاهدين في سبيل الله فلابد أن يذكر القارئ هذه الحالات جميعها، ولايتوقف بعد ذكر حالة واحدة، فقد يظن السامع أن علة النسخ هي حالة واحدة، بينما الآية تفيد أن علة النسخ مجتمعة في هذه الحالات الثلاث جميعها؛ لذا يمنع الوقف.

فإن جاء بها كلها صح الوقف بعد ذلك، وأيضاً فإن الأشموني - رحمه الله - يناقض نفسه، حين منع الوقف على ﴿مرضى﴾ لعطف ما بعده على ما قبله، فإن علة المنع في الحالتين الأخريين هي نفس العلة، فهذا اضطراب في التعليل وقع فيه الشيخ - رحمه الله - .

وخلاصة القول: إن علماء القراءات[1] قد أجمعوا على أنه لايجوز الوقف على المعطوف عليه دون المعطوف.

---

(١) تنظر : النشر في القراءات العشر لابن الجزري : ١/ ٢٣٠ ، وتنظر معه : منار الهدى : ١٧ .

هذا، وعلماء البلاغة يزيدون منع الوقف على المعطوف عليه، لأن المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، وكالكلمة الواحدة وذلك لأن المعنى لايكمل إلا بعد الإتيان بالمعطوف، وفي الحالة التي معنا يتحدث الله تعالى عن الحالات التي كانت سبباً في التخفيف ونسخ الأمر بفرضية قيام الليل على النبى ﷺ وأصحابه، وهي - كما ترى - أحوال ثلاث - ، فلا يقبل من القارئ أن يأتى بحالة واحدة منها ثم يقف؛ فإن ذلك يجعل السامع يظن أن هذه فقط هي الحالة الوحيدة التي كانت سبباً في نسخ هذا الحكم المذكور؛ ولأننا إذا أجزنا للقارئ أن يقف على قوله ﴿مرضى﴾ فإنه يجوز تبعاً لذلك أن يستأنف القارئ التلاوة بقوله: ﴿وآخرون يضربون في الأرض... الآية﴾ وبهذا يتغير حال الواو من عاطفة إلى استئنافية، وهي هنا عاطفة لاغير، لأنها جئ بها لإشراك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم - الإعرابى والمعنوى - ونقصد بالمعنوى - هنا - اشتراك هذه الحالات الثلاث في علة التخفيف، ونسخ هذا الحكم المذكور، ولو قلنا بجواز الوقف لحدث الخلط والخلل في المعنى الذي استهدفه القرآن الكريم.

يقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ) - في معرض الحديث عن عطف الجمل-[١] : «.. وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر مايجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته..».

---

(١)دلائل الإعجاز : ص ٢٤٤ .

الموضع العاشر :

وهذا الموضع من مـواضع المنع في هذه الآية، والذي تفـردت به طبعـة مصحف الأزهر الشريف؛ حيث قالت بمنع الوقف على قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ﴾، ولم يقل بالمنع غيرها.

هذا، وقد ذكرت المعنى أثناء الحديث عن الموضعين السابقين.

شاهد هذا الموضع :

قلنا إن هذا الموضع قد تفردت به طبعة مصحف الأزهر الشريف.

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمـام أبو عمـرو الداني[1] (٤٤٤هـ) - في عبـارته التي ذكرناها في ص٩٢ من هذا البحث - لم يذكر وقفاً هنا من أى نوع، وهذا يفيد المنع.

أما الإمام ابن الجـزري (٨٣٣هـ) فإنه يقول[2] : «قول الأئمة: لايجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليـه، ولا على الفعل دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول . . إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي. . ».

ويفهم مـن كلام ابن الجزري - رحـمه الله - منع الوقف علـى الفاعل حتى يؤتى بالمفعول به.

ويقول الأشـموني[3] - من علمـاء القرن الحادى عـشر الهـجري - :

(١) المكتفى فى الوقف والابتدا: ٥٩٣ ، وانظر معه : الإيضاح لابن الأنبـارى: ٢/٩٥٤ ، والقطع لابن النحاس : ٧٤٨ .

(٢) النشر فى القراءات العشر : ١/ ٢٣٠ .

(٣) منار الهدى : ١٧ .

«اعلم أن كل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تمامها لايوقف عليها، كالمضاف دون المضاف إليه، ولا على المنعوت دون نعته ما لم يكن رأس آية، ولا على الشرط دون جوابه ولا على الموصوف دون صفته، ولا على الرافع دون مرفوعه، ولا على الناصب دون منصوبه... إلخ».

هذا، ولم يلتزم الأشموني بما قال في كتابه حين طبّق هذه القواعد فقد سقط منه هذا الموضع، فلم يبين فيه الحكم، ولم يقل كما عوّدنا: «ليس بوقف»، وهذا مما يؤخذ عليه، كما أخذت عليه اضطرابه في تعليل الوقف على الموضع الثاني من هذه الآية ولعله سهو منه - رحمه الله- .

ويقول د. ضياء الدين الجماس[1] : «والقاعدة: أن كل كلمة يكون ما بعدها ضروري لتمام معناها، ومتعلق بها لايوقف عليها، ومن أمثلة هذا التعليق : ... الناصب دون المنصوب: ﴿نطوى السماء﴾ فلا يوقف على ﴿نطوى﴾».

أما النحاة فإنه يفهم من كلامهم منع الوقف هنا - أيضاً - كالزجاج (٣١١هـ) الذي يقول[2] : «... و﴿خيراً﴾ منصوب مفعول ثان لـ ﴿تجدوه﴾، ودخلت ﴿هو﴾ فصلاً - وقد فصلنا ذلك فيما سلف من الكتاب - ولو كان في غير القرآن لجاز ﴿تجدوه هو خيرٌ﴾ فكنت ترفع بـ ﴿هو﴾، ولكن النصب أجود في العربية ولايجوز في القرآن غيره».

وكلام الزجاج يفيد المنع؛ لأنه لايجوز في القرآن إلا النصب - نصب

(١) النطق بالقرآن العظيم : ١/ ٤٣٨ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٥/ ٢٤٤ .

﴿خيراً﴾ على أنه مفعول ثان لـ ﴿تجدوه﴾ - ولأنه الأجود في العربية.

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «﴿خيراً﴾ منصوب لأنه مفعول ثان لـ ﴿تجدوه﴾، والهاء هي المفعول الأول، و﴿هو﴾ فصل على قول البصريين ولا موضع له من الإعراب، ويسميه الكوفيون عماداً ويحكمون له بموضع من الإعراب، فمنهم من يحكم عليه بإعراب ما قبله ومنهم من يحكم عليه بإعراب ما بعده».

هذا، والبلاغيون يؤيدون المنع هنا - أيضاً - لأن المعنى لايتم إلا بذكر المفعول الثاني وهو ﴿خيراً﴾ وذلك لأن جملة ﴿تجدوه عند الله هو خيراً﴾ جميعها جواب الشرط وجزاؤه، والشرط هو ﴿ما﴾ وفعل الشرط وما يتعلق به هو قوله: ﴿تقدموا لأنفسكم من خير﴾ وتقديم الخير : هو فعله في الحياة الدنيا، وكلمة الخير كلمة جامعة لكل أنواع البر والطاعات، فالإنسان عندما يفعل هذه الطاعات في الحياة الدنيا إنما يفعلها استجابة لأمر الله تعالى له، وليلقى جزاءها في الآخرة، والله تعالى قد وعد - فضلاً منه وكرماً - أن يضاعف الجزاء في الآخرة ليكون خيراً مما قدم الإنسان في الدنيا مضاعفة ثواب، وعلو منزلة وسمو مكانة عند ربه، ولايفهم هذا إلا بذكر القارئ جملة الجزاء وما اشتملت عليه من فعل وفاعل ومفعوليه.

هذا ، والمفعول الثاني وهو ﴿خيراً﴾ اسم تفضيل ففي باطنه معنى يومئ إلى أن الجزاء من الله دائماً يكون أفضل مما يقدم الإنسان لأن الله أكرم من أن

(١) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٤٧٢ ،، وانظر معه : الإنصاف في مسائل الخلاف . المسألة ١٠٠ : ٢/٤١٥ .

يكافئ على الخير بمثله، فكأني بالقارئ لو وقف عند قوله : ﴿تجدوه عند الله﴾ إنما يكون كمن أساء الأدب مع الله تعالى؛ لأن الكريم لايكافئ بمثل العمل، فما بالك بالله تعالى الذي وعد بجزاء الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾﴾[١] وأيضاً لو أجزنا للقارئ أن يقف هنا لأجزنا له بالتبع أن يستأنف القراءة بقوله : ﴿هو خيراً﴾، وعندئذ سيكون ضمير الفصل مبتدأ ويكون ﴿خيراً﴾ هو الخبر، فيرفع بـ ﴿هو﴾ وعندئذ يفقد الفعل (وجد) أحد مفعوليه، وهو المفعول الثاني وذلك مخالف للقواعد النحوية، لذا يقول الزجاج (٣١١هـ): «ولكن النصب أجود في العربية، ولايجوز في القرآن غيره»[٢] .

وكلام الزجاج يدل على أن نصب ﴿خيراً﴾ هو الأجود على أنه مفعول ثان لـ ﴿تجدوه﴾ في العربية، هذا بالنسبة للغة العرب.

أما في القرآن فلا يجوز إلا النصب، ولايتأتى النصب إلا بمنع الوقف على لفظ الجلالة ﴿الله﴾.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[٣] : «حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عدّيته إلى المفعول

---

(١) آية رقم ٢٦١ من البقرة .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٥/ ٢٤٤ ، انظر معه : التحرير والتنوير : ٢٩/ ٢٨٨ .

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة بتحقيق د/ عبد القادر حسين ص : ١٣٥ .

كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه».

وعبارة الخطيب - رحمه الله - تفيد أن المفعول أثر من آثار الفعل يلتبس به فيقع عليه الحدث، كما أن الفاعل يلتبس بالفعل - أى يتصل به - فيقع منه الحدث، وإذن فاتصال الفعل بمفعوله أمر حيوي هام يكتمل به المعنى.

***

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

تمهيد :

تحت هذا العنوان سأحاول - بإذن الله تعالى - جهد الطاقة أن أنظر إلى هذه المواضع التي يشتمل عليها هذا الفصل - وكل فصل بعد ذلك - نظرة شاملة تستوعب الملامح المشتركة والجامعة بين هذه الآيات ليقوم بينها رباط ينظمها في قرن واحد، ويتمثل ذلك في مضمونها وموضوعها وما يمكن أن يجمع بينها من وجوه التشابه والتماثل، وأثر ذلك بلاغياً فأقول وبالله التوفيق.

في الموضع الأول : {آية ٢٥ البقرة}.

حديث عن بشارة المؤمنين الذين يعملون الصالحات بأن لهم في الآخرة جنات فيها من أصناف النعيم وألوانه ما يدخل السرور والسعادة لأهلها، فهذه أنهار جارية في الجنات التي يملكونها - أو هي خاصة بهم - والتي يقدم لهم من ثمرها ما يتشابه لوناً وشكلاً، ويختلف طعماً ومذاقاً، ولهم فيها أزواج خاصة بهم مطهرة من كل قذر وحيض ونفاس من أقذار النساء التي كانت في الدنيا، ففيها متعة المنظر والمطعم والمشرب والمنكح، فيها كل ما يُسعد المؤمن مع متعة الخلود السرمدى فيها.

وفي الموضع الثالث : {آية ٣٥ الأعراف}

حث أتباع الرسل على إجابتهم إلي ما يدعون إلى الله من شرائع وتعاليم، فيها سعادة الخلق جميعاً، وتبشر المستجيبين لهم بالأمن في الدنيا والآخرة، والسرور الدائم في الدنيا والآخرة.

فهذان الموضعان: يجمع بينهما بشارة المؤمنين برسالات الأنبياء العاملين بها بما ينتظرهم في الآخرة مع سعادة الدنيا ومنع الوقف فيهما بسبب عدم مجيء جواب الشرط.

أما المواضع الآتية :

الموضع الثاني : {آية ٢٦٢ البقرة}، الموضع الرابع : {١٥٧ الأعراف}.

الموضع السادس: {آية ٣٣ الزمر} ، الموضع السابع : {آية ٢ محمد}.

فإنها جميعاً بدأت بالاسم الموصول، وجاء المنع فيها بسبب عدم ذكر الخبر.

ففي للموضع الثاني: {٢٦٢ البقرة}.

دعوة إلي الإنفاق في سبيل الله، وبيان جزائه.

وفي الموضع الرابع : {١٥٧ الأعراف}.

دعوة اليهود والنصارى إلى اتباع النبى ﷺ الذي وصف بصفات هم يعرفونها جيداً، وبيان جزاء من آمن منهم به.

وفى للموضع السادس : {آية ٣٣ الزمر}.

ثناء على النبى ﷺ وعلى المؤمنين به، فهو الصادق الذي جاء بالصدق، وصدق به المؤمنون.

وفي الموضع السابع : {آية ٢ محمد}.

إخبار عن المؤمنين الذين يعملون الصالحات بتكفير سيئاتهم وإصلاح

بالهم .

أما الموضع الخامس : { آية ٣٢ النحل }.

فإنه يشترك مع المواضع السابقة في البدء باسم الموصول، والثناء علي المؤمنين المتقين وبشارتهم بالجنة، ولكنه يختلف عنهم في أن منع الوقف بسبب تأخر الحال، وفصله عن صاحبه.

وفي الموضع الثامن والتاسع : {آية ٢٠ المزمل}

بيان لعلة التخفيف بنسخ فرضية قيام الليل مع الثناء على النبى ﷺ وعلى المؤمنين معه، وهذه الأسباب هي : المرض ، أو الخروج لطلب الرزق في أرض الله، أو الخروج للجهاد في سبيل الله، ومنع الوقف هنا للعطف بين هذه الأصناف الثلاثة.

وفي الموضع العاشر : {آية ٢٠ المزمل}

حث على الإنفاق في سبيل الله، لما يكون في الآخرة من جزاء والمانع للوقف: عدم ذكر المفعول الثاني ﴿خيراً﴾.

***

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

تمهيد :

تحت هذا العنوان سوف أعالج - بتوفيق الله تعالى - الفروق اللفظية التي جاءت في هذه المواضع المتماثلة أو المتشابهة، والاختلافات بين كل آية وآية، لأبين أثر هذه الفروق وما توحى به من دلالات بلاغية في هذا الفصل، وفيما بعده من فصول البحث. فأقول وبالله التوفيق :

في الموضع الأول : [آية ٢٥ البقرة]

بدأت الآية بالأمر ﴿بشّر﴾ وهو يوحى بأن الخبر المبشّر به أمر محبوب، يعم جميع نواحي جسم المبشَّر، ليظهر أثر ذلك على بشرته وجلده في هيئة انبساط أسارير، وإشراقة وجه، والذين وقع عليهم الأمر هم المؤمنون العاملون بإيمانهم، والمبشَّر به جنات وصفت بما يليق بها، وهم في الجنة محاطون بكل أنواع الرعاية والخدمة، يدل على ذلك (رُزقوا - وأُتوا)، وكل ما في الجنة ملك لهم، يدل على ذلك لفظ ﴿لهم﴾، والتعبير بـ ﴿مطهرة﴾ يدل على المبالغة في طهارة الأزواج وجملة : ﴿وهم فيها خالدون﴾ تدل على أن أهل الجنة مستقرون فيها استقراراً دائماً؛ ولذا قدم الجار والمجرور (وحرف الجر - فى - يفيد الظرفيه) علي الخبر، لان ﴿هم﴾ مبتدأ والخبر ﴿خالدون﴾ و﴿فيها﴾ متعلق بـ ﴿خالدون﴾، لكنه قدم ليفيد تمام الاستقرار، وتمكن أهل الجنة منها مع الإخبار بدوام البقاء والخلود فيها، وذلك أدعى إلى شعورهم بتمام السعادة بهذا النعيم السرمدي.

أما الموضع الثالث : { آية ٣٥ الأعراف }

فقد بدأ بالنداء ﴿يابني آدم﴾، وهو نداء لكل البشر جميعاً المنحدرين من آدم - عليه السلام - وفي هذا النداء - بهذه الصورة - إيحاء بأن كل بني آدم إخوة بسبب بنوتهم لآدم - عليه السلام - ، وهذا أدعى إلى قيام الثقة بين الإخوة. وفي قوله : ﴿رسل منكم﴾ دليل على أن هؤلاء الرسل هم إخوانكم، يشتركون معكم في النسب لآدم، وهذا يوجب عليكم أن تصدقوهم، وأن تستجيبوا إلى دعوة الخير، لأن الرائد لايكذب أهله، ولذا كان تعبيراً لقرآن ﴿فمن اتقى وأصلح﴾ يدل على هذه الصلة وتلك الرابطة التي توجب الاتباع، وتدعو إلى الثقة، وكأن ذلك صار أمراً واقعاً يمكن أن يعبَّر عنه بلفظ الماضي دلالة على تحقق وقوعه.

ثم يأتي بالجزاء على ذلك في قوله: ﴿فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ بنفي الخوف ونفي الحزن، وتكرار ﴿لا﴾ يؤكد ذلك ويقوية. وهذا التأكيد مدعاة إلى المسارعة في الاتباع لهؤلاء الرسل.

أما المواضع :

الثاني : { آية ٢٦٢ البقرة }، والرابع : {١٥٧ الأعراف}.

والسادس: { آية ٣٣ الزمر} ، والسابع : {آية ٢ محمد}.

فإنها اتفقت جميعاً في البدء بالاسم الموصول، وفي منع الوقف قبل مجيء الخبر الذي يتم به الكلام مع المضمون والموضوع ولكنها اختلفت في أمور منها :

في الموضع الثاني {٢٦٢ البقرة}

يذكر الله تعالى المبتدأ مع إضافة قيود عليه، ليدل على أن المطلوب إنفاق للمال على وجه مخصوص : أن يكون ﴿في سبيل الله ﴾، وهذا يخرج أى إنفاق آخر للمال ليقع عليه الجزاء المذكور، وأن يكون هذا الإنفاق بلا منٌ ولا أذى، والتعبير بقوله ﴿يتبعون﴾ يوحى بأن المنفق غير الصادق في الإنفاق يلاحق المتصدَّق عليه ملاحظة تؤذية وتحرجه، فهو يذكِّره - دائماً - بفضله عليه، متعالياً عليه بسبب إنفاقه مؤذياً له، فلفظ ﴿يتبعون﴾ دقيق كل الدقة في تصوير حال المرائين، الذين يحاصرون من يتصدقون عليهم بإظهار الفضل عليهم وأذيتهم، ويأتى التعبير عن الجزاء على الإنفاق الذي اتصف بما ذكر مصدَّراً بقوله: ﴿لهم أجرهم﴾ وتقديم الخبر هنا يفيد القصر والتخصيص والحصر، واختيار «اللام» ليفيد الملكية لهذا الأجر - تفضلاً من الله وكرماً - وإسناد الأجر إلى ضمير المتصدقين في قوله ﴿أجرهم﴾ تأكيد آخر على أحقية هذا الأجر وملكيته للمتصدقين والمنفقين، والتعبير بقوله: ﴿عند ربهم﴾ يفيد أن هذا الأجر عند الله عِنْدية شرف وسمو مكانة، وإسناد ﴿عند﴾ إلى ﴿ربهم﴾ ذلك الذي ربى على موائد كرمه وجوده، فهو صاحب الفضل أولاً وآخراً.

ثم يتفضل الله أكثر وأكثر فيضيف إلى الجزاء أمنا في الدنيا والآخرة وسعادة كذلك بنفى المقابل، وتكرار ﴿لا﴾ لتأكيد هذا العطاء واستقراره.

وفي الموضع الرابع : {١٥٧ الأعراف}

نجد اتفاقاً في البدء بالاسم الموصول وفي غيره - كما قلت سابقاً - ولكننا نجد اختلافاً في أمور منها :

ذكر ﴿النبى﴾ بعد ذكـر ﴿الرسول﴾ وكان الإتيان بـ ﴿الرسول﴾ كـافياً ، لأن ﴿الرسول﴾ جمع بين النبوة والرسـالة، فكل رسول نبي ولا عكس - كما قلت سابقـاً - لكن النص الكريم جاء بلفظ ﴿النبى﴾ - فيـما أظن - زيادة في التأكيد على وصف ﴿الرسول﴾ بعد وصفه بالرسالة وصفه بالنبوة؛ وذلك لإلْف بني إسرائيل بذكـر الأنبياء؛ وذلك لكثـرة الأنبياء فـيهم، لذا نص على وصف «الرسول﴾ بـ «النبى» الذي ألفوه في مجتمعهم.

ولفظ ﴿يجدونه﴾ يوحي بذكـر نعته ﷺ في كتـبهم المقدسة كـالتوراة والإنجيل مـؤكداً، وكان يكفى - في غيـر القرآن - (المكتوب) مـثلاً، لكنه آثر ﴿يجـدونه﴾ ليـوحى إلينا كـأنه مـوجـود قائم فـيـهم ﴿يأمـرهـم﴾ بالمعـروف ﴿وينهـاهم﴾ عن المنكر ﴿ويحل﴾ لهم الطيـبات ﴿ويحـرم﴾ عليـهم الخبـائث ﴿ويضع﴾ عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم.

ولولا التوطئة بذكر ﴿يجدونه﴾ مـا ساغ للنص الكريم - فيما أظن - أن يأتى بهذه الأفـعال المضارعة التي تفـيد التجدد والحدوث وتـصور الحدث وقت وقوعه، كأنها تقول لنا : هاهو ذا رسول الله ﷺ موجود قائم في بني إسرائيل كأنه شـاخص للعيان يـفعل كذا وكـذا، وما دام النبى ﷺ له هذا الفضل كله على بني إسـرائيل فالواجب عليـهم أن يردوا الإحسـان بمثله؛ لذا تحثـهم على الإيمان به ﷺ وتغريهم بمسارعة إلى إيمان به ﷺ وتوقيره ونـصرته؛ لأن جزاء من يفعل ذلك هو الفلاح في الدنيا والآخرة.

ولفظ ﴿واتبـعوا - النور﴾ يوحى بأن القـرآن كالنور الذي يهـتدى به في ظلمات الحياة ودياجير الشرك، «فالنور» هنا استـعارة تصريحية للقرآن، واختيار

﴿اتبعوا﴾ يصور القرآن في هذه الحيـاة نوراً يستضيء به الناس، والعادة أن يتبع الناس النور فيـسيروا على ضوئه فلفظ ﴿اتبـعوا﴾ يوحى بأهمية النـور في حياة الناس المادية، ليـسهل عليهم تصوُّر أهميـة القرآن في حياتهم المعنوية والقـلبية والأخروية.

والتعبير بـ ﴿أولئك هم المفلحون﴾ يوحى بعلو منزلة المهتدين بنور القرآن وبسمو مكانهم عند الله تعالى .

وتعريف الطرفين يفـيد القصر، وا لإتيـان بضمير الفصـل ﴿هم﴾ ليؤكد معنى الحصر، ويفيد تقوية المعنى.

وفي للموضع السادس : {آية ٣٣ الزمر}

تفـرد هذا الموضـع بذكـر (الصِّـدْق)، ووصف من آمن بالـقـرآن بلفظ ﴿صدّق﴾؛ ليوحى لنا بأن القرآن حق من عند الله وهو (الصدق) الذي لايجوز أن تحول أدنى خاطرة شك في قلب أى مؤمـن به فهو ﴿الصدق﴾ المطلق؛ ولذا وصف بالمصدر مبالغة في كونه حقاً خالصاً، وصدقاً محضاً.

والمؤمنون مصدقون به؛ لذا استحقوا الجزاء المذكور.

وفي للموضع السابع : {آية ٢ محمد}

تفرد هذا الموضع بذكـر ﴿آمنوا بما نزل على محـمد﴾، والذي نزل على محمد ﷺ هو القرآن، وتكرير لفظ ﴿آمنوا﴾ يفيد التـأكيد على أهمية الإيمان، وتضعيف الفعل ﴿نُزّل﴾ وبناؤه للمجهول يوحى بقوة الإنزال ومشقته على النبي ﷺ وأنه من عند الله بلا شك في ذلك، فمصـدره هو الله ولذا لايحتاج إلى بنائه للمعلوم، فالمنَزّل معلوم وإن لم يُذكر .

ثم أكد ذلك بالاعتراض بقـوله : ﴿وهو الحق من ربهم﴾ لينزع أية شائبة من الشك في قلب أى مـؤمن به؛ ولذا جاء بـتعـريف الطرفين؛ ليؤكـد المعنى ويقويه في نفس السامع على طريق القصر الذي يدل على تأكيد المعنى، وتقويته في نفس السـامع، ونزع المعنى للمخـالف وإبطاله، ثم كان الجـزاء هنا ﴿كفّـر﴾ عنهم سـيئـاتهم أى سـتـرها بالمغفـرة ﴿وأصلح بالهم﴾ أى حـالهم في الدنيـا والآخرة.

وفى الموضع الخامس : [آية ٣٢ النحل]

تفرد هذا الموضع بالنص على ﴿الملائكة﴾ التي تتولى قبض أرواح المؤمنين الذين أخبر عنهم بأنهم ﴿طيبين﴾ إعلاناً بخيريتهم وطهرهم، والملائكة تبشرهم بأنهم يقـولون لهم ﴿سـلام عليكم﴾ وحين تسلم الملائكة علـى المؤمنين فهـذا يوحى بحسن المآل والرضا من الله تعالى ودخول الجنة.

وفي الموضع الثامن والتاسع [آية ٢٠ المزمل]

تكررت هـنا - في هذه الآيـة - مـادة (ع . ل. م) - (يعلـم، علم) ليستقبل النبى ﷺ وأصحابه التخفيف عنهم بنسخ فرضية قيام الليل من منطلق أن ذلك ناشئ عن علم الـله تعالـى الذي لايخفـى عليه اجـتـهـاد النبى ﷺ وأصـحابه وتحـريهم أوقات القـيـام بالليل، وليس لديهم مـا يحصـون به هذه الأوقات، فـهم يأخذون أنفسـهم بالمشقة حـتى تورمت أقدامهم، فـجاء النسخ رحمة بالنبى ﷺ وأمته نابعاً من العلم بالمصلحة لكل الطوائف التي قد يصيبها العنت والمشقـة في المستـقبل، وفي الإشارة إلى فـريق المقاتلين في سـبيل الله إعلام بغيب لـم يكن موجوداً حال نزول هذه السـورة لأنها نزلت قبل مشروعية

الجهاد في سبيل الله؛ فهي من إعجاز النبوة، وإعجاز القرآن الذي أخبر بهذا الغيب.

كذلك تكرار لفظ ﴿تيسر﴾ ليوحي بأن اليسر شعار أمة الإسلام وشعار هذا الدين ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[1] واختيار لفظ ﴿يضربون في الأرض﴾ يوحي بمشقة طلب الرزق وابتغاء الفضل من الله تعالى، وكأن الساعي على رزقه في التجارات والسفر إلى البلاد كأنه يعالج الأرض بضربها إعلاماً بالمشقة الحاصلة من السفر في التجارة، وطلب الكسب الحلال؛ ولذلك كان «الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله»[2] .

وفي الموضع العاشر : [آية ٢٠ المزمل]

تفرد هذا الموضع بذكر ﴿تُقَدِّمُوا﴾ فعل الشرط الذي جاء به على هيئة المضارع؛ ليفيد تجدد الحدث واستمراره، وتصوير الفاعل وقت إحداث الحدث، ومادة الفعل توحي بأن الذين يقدمون الخير في الحياة الدنيا سابقين به أهلٌ لأن ﴿يجدوا﴾ في الآخرة خيراً مما قدموا ؛ لأن الله أكرم من أن يجزيهم بمثل ما قدموا ولذلك قال : ﴿تجدوه﴾ كأنه أي الجزاء - شيء محسوس ملموس، والتعبير بضمير الفصل ﴿هو﴾ ليفيد التأكيد والإتيان بالمفعول الثاني على صورة اسم التفضيل ﴿خيراً﴾ ليومئ إلى أن الجزاء مضاعف أضعافاً كثيرة فضلاً من الله وكرماً. والله أعلم.

***

---

(١) من الآية ١٨٥ البقرة.

(٢) هذا جزء من حديث روى عن أبي هريرة - رضى الله عنه - وتمامه - كما رواه البخارى ومسلم (... وأحسبه قال: «وكالقائم لايفتر، وكالصائم لايفطر»). الترغيب والترهيب : ٣/ ٢٣٢.

الفَصْلُ الثَّانِي

من أخلاق الكفار وجزائهم في الآخرة

* * *

الموضع الأول :

يقول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [آية رقم ٣١ الأنفال]

إضاءة :

نزلت هذه الآية في النضر بن الحارث - لعنة الله - «كما قد نص على ذلك سعيد بن جبير والسدى وابن جريج وغيرهم.

فإنه - لعنه الله - كان قد ذهب إلى بلاد فارس، وتعلم من أخبار ملوكهم «رستم واسفنديار» ولما قدم وجد رسول الله ﷺ قد بعثه الله، وهو يتلو على الناس القرآن، فكان ﷺ إذا قام من مجلس جلس فيه النضر فحدثهم من أخبار أولئك ثم يقول: بالله أينا أحسن قصصاً أنا أو محمد ؟، ولهذا لما أمكن الله تعالى منه يوم «بدر» ووقع في الأسارى أمر رسول الله ﷺ أن تُضرب رقبته صبراً بين يديه ففُعِل ذلك ولله الحمد، وكان الذي أسره المقداد بن الأسود - رضى الله عنه - كما قال ابن جرير : حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال:

قتل النبي ﷺ يوم «بدر» صبراً «عقبة بن أبي معيط»، و«طعيمة بن عدى»، و«النضر بن الحارث»، وكان المقداد أسر النضر، فلما أُمِر بقتله قال المقداد : يارسول الله أسيري، فقال رسول الله ﷺ : إنه كان يقول في كتاب الله - عز وجل - ما يقول، فأمر رسول الله ﷺ بقتله، فقال المقداد: يارسول الله أسيري فقال رسول الله ﷺ: «اللهم أغن المقداد من فضلك». فقال

المقداد: هذا الذي أردت. قال: وفيه أنزلت هذه الآية»[١] .

هذا، وإن كان القائل واحداً وهو النضر بن الحارث، لكنه لما كان مسموع الكلمة فيهم ورئيسهم ا لذي يأخذون برأيه ويقولون بقوله صح الإسناد إلى الكل.

و﴿إذا﴾ هنا شرطية، وفعل الشرط ﴿تتلى﴾ والجواب هو ﴿قالوا﴾ وهو الفعل الماضي.

يقول أستاذنا الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[٢] - رحمه الله تعالى : «. . . فلم يقع من الأفعال المضارعة بعد ﴿إذا﴾ الشرطية في القرآن إلا فعل واحد هو مضارع ﴿تلا﴾ جاء بعد ﴿إذا﴾ الشرطية مبنياً للمجهول في ثلاث عشرة آية».

ثم يقول[٣] : «. . . جاء الشرط مضارعاً بعد ﴿إذا﴾ والجواب ماضياً في القرآن في إحدى عشرة آية، الشرط مضارعاً بعد ﴿إذا﴾ والجواب ماضياً في القرآن في إحدى عشرة اية، الشرط فيها كلها مضارع ﴿تلا﴾ مبنياً للمجهول. . .».

وقوله : ﴿تتلى﴾ يقول فيه الراغب (٥٠٢هـ)[٤] : «والتلاوة : تختص

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير : ٣٠٣/٢ ، وانظر معه : جامع البيان : ١٥٢/٩، والكشاف : ١٥٥/٢ ، والمحرر الوجيز : ٥٢٠/٢ ، ومفاتيح الغيب : ١٢٦/١٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣٨٠/٧ ، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان : ١٤٨/٩ ، وإرشاد العقل السليم ٢٣٧/٢ .

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول : ٧٨/١ .

(٣) السابق : ٧٩/١ .

(٤) المفردات : مادة (تلى) .

باتباع كتب الله المنزلة تارة بالقراءة، وتارة بالارتسام لما فيها من أمر ونهى، وترغيب وترهيب، أو ما يتوهم فيه ذلك. وهو أخص من القراءة، فكل تلاوة قراءة، وليس كل قراءة تلاوة؛ لايقال: تَلَوْتُ رقْعَتَكَ، وإنما يقال في القرآن في شيء إذا قرأته وجب عليك اتباعه».

ويفهم مما سبق أن التلاوة لفظ خاص بقراءة الكتب المنزلة من لدن الله تعالى بقصد الالتزام بما جاء فيها من أوامر ونواه وغير ذلك فهي - بهذه المثابة - أخص من القراءة؛ إذ القراءة عامة في كل ما يقرأ سواء كان كتباً مقدسة أو غير ذلك.

قوله : ﴿عليهم﴾ أى على كفار مكة.

وقوله: ﴿آياتنا﴾ جمع آية وهي[1] : «في أصل اللغة : بمعنى العجب، وبمعنى العلامة، وبمعنى الجماعة سميت آية القرآن (آية) لأنها علامة دالة على ما تضمنته من الأحكام وعلامة دالة على انقطاعة عما بعده وعما قبله، أو لأن فيها عجائب من القصص والأمثال، والتفصيل والإجمال، والتميز عن كلام المخلوقين؛ ولأن كل آية جماعة من الحروف وكلام متصل المعنى إلى أن ينقطع وينفرد بإفادة المعنى».

والآية من القرآن يقع عليها كل ما سبق من كلام أهل اللغة فهي علامة دالة على قدرة الله تعالى، وبديع أحكامه وإحكامه.

وهي - أيضاً - دليل على تميز القرآن بألفاظه وخصائصه البلاغية فالقارئ

---

(١) بصائر ذوى التمييز : ١/ ٨٥ .

يحس بالفرق بين كلام الله وكلام غيره عندما يُقصد الخلط بين كلام الله وكلام غيره، بالإضافة إلى ما فيها من عجائب القصص والأمثال، وغير ذلك مما يدل على تفرد كـلام الله، كما أنهـا جماعة من الحـروف تجمعت لتـدل على معنى خاص.

﴿قالوا قد سمعنا﴾ : وهـذا جواب الشرط ﴿إذا﴾ ، وهو - كما ترى - جاء فعـلاً ماضياً ﴿قالوا﴾، والقـائلون هم كفار مكة الذين اتبعـوا زعيم الكفر وهو «النضر بن الحارث» فقالوا بمثل ما قال.

وقوله : ﴿قد سمعنا﴾ أى سمعنا ما قاله النبى ﷺ من الوحي سماع من يسمع مـا يقال، لاسماع اتبـاع واهتداء وإيمان؛ ولذلك قالوا - مـسارعين - : ﴿لو نشاء لقلنا مثل هذا إن هذا إلا أساطير الأولين﴾.

و﴿لو﴾ «حرف لما كـان سيـقع لوقوع غـيره»[1] ، وقال ابن الحاجب: «هي لامتناع الأول لامتناع الثاني»[2]

و«ضعّـف أبو حيـان وابن هشام رأى من يقـول: ﴿لو﴾ لامتناع الثانى لامتناع الأول»[3] .

واختـار ابن هشام (٧٦١هـ) أن تكون[4] : «﴿لو﴾ حرف يقـتضى في الماضى امـتناع ما يليـه، واستلـزامه لتـاليه»، وعلق بقـوله: «كان ذلك أجـود العبارات».

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٢/٣٠٧ .

(٢) شرح الشافية لابن الحاجب : ٢/٣٦٣ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول : ٢/ ٦٤٠ .

(٤) معنى اللبيب: ١/ ٢٦٠ .

يقول الـزجاج (٣١١هـ)[١] : «وقوله: ﴿إن هذا إلا أسـاطير الأولين﴾ واحدتها أسطورة يعنون ما سطره الأولون من الأكاذيب».

والمعنى : عندما سمعوا ما تلاه النبى ﷺ من الوحي الصادق ﴿قالوا لو نشـاء﴾ القول لقلنا مـثل هذا القـول ثم أردفوا قـائلين: ﴿إن هذا إلا أساطيـر الأولين﴾ أى ما هذا إلا أكاذيب الأولين الأقدمين.

«وهذا - كـمـا ترى - غـاية في المكابرة ونـهايـة العناد، كـيف لا ولو استطاعوا شيئاً من ذلك فما الذي كان يمنعهم من المشيئة وقد تحدوا عشر سنين، وقرعوا علي العجز، وذاقوا من ذلك الأمـرين ثم قورعوا بالسيف فلم يعارضوا بما سواه مع أنفتهم وفرط استنكافهم أن يغلبوا، لاسيما في باب البيان»[٢] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مـثل هذا﴾ في جميع طبعـات المصاحف الأربعة .

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا؛ فإن الإمام أبا عمرو الداني (٤٤٤هـ) لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، وهذا يفهم منه المنع[٣] .

ويقول الـسـجاوندي (٥٦٠هـ)[٤] : ﴿مثل هذا - لا ﴾؛ لأن الابتداء بـ

(١) معانى القرآن : ٢/ ٤١١ وانظر معه : بصائر ذوى التمييز : ٣/ ٢٢٠ .

(٢) إرشـاد العقل السليـم : ٢/ ٢٣٧ ، وانظر معـه : الكشاف : ٢/ ١٥٥ ، ونـظم الدرر للبقـاعى : ٣/ ٢١١.

(٣) انظر المكتفى ص ٢٨٥ .

(٤) علل الوقوف : ٢/ ٥٣٥ .

﴿إن هذا إلا أساطير الأولين﴾ يقبح».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[١] : «﴿مثل هذا - لا ﴾؛ لأن الابتداء بـ ﴿إن هذا إلا أساطير الأولين﴾ قبيح».

هذا، وكلام القراء السابق يفهم منه منع الوقف هنا على قوله: ﴿مثل هذا﴾، ولم يخالف في المنع إلا الأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - حيث يقول[٢] : ﴿مثل هذا﴾ حسن، ولا بشاعة في الا بتداء بما بعده، لأنه حكاية عن قائلى ذلك».

فأنت ترى أن الأشموني يجعل الوقف حسناً على قوله: ﴿مثل هذا﴾ ولايرى قبحاً في البدء بقوله: ﴿إن هذا إلا أساطير الأولين﴾.

ورأى شيخنا الأشموني - رحمه الله - هنا جاوز الصواب وتخطاه حيث إن السياق ينعى على كفار مكة استهزاءهم بالقرآن الكريم ويقصصه الحق عندما يقولون بعد سماعه - سماع استهزاء وتهكم - لو أردنا أن نقول مثل هذا لقلناه، ولايعقل أن يؤذن للقارئ بالوقف هنا؛ لأن الوقوف هنا قد يوحى إلى السامع بقدرتهم على ذلك، وهذا محال فالوقف هنا قبيح لهذا، وإذا أجزنا الوقف أجزنا الابتداء بما بعده، والابتداء بما بعده قبيح، لأنك تبتدئ بـ ﴿إن هذا إلا أساطير الأولين﴾ الدالة على القصر والحصر والتخصيص، واسم الإشارة هنا يعود إلى المسموع، وهو آيات القرآن الكريم، وهذا البدء بهذا الأسلوب - أسلوب القصر - يؤكد أن القرآن الكريم أساطير الأولين، وهذا

---

(١) غرائب القرآن : ١٤٨/٩ .

(٢) منار الهدى : ص ١٥٨ .

لايقول به عاقل.

وإذن فقول الأشموني - رحمه الله - : «ولا بشاعة في الابتداء بما بعده، لأنه حكاية عن قائلي ذلك». مردود عليه بأن البشاعة في الابتداء بهذا قائمة وموجودة، لأن الابتداء بما بعده قطع الحكاية، وصار الكلام جديداً منفصلاً عما قبله، ولا صلة للحكاية به، كأنه يؤسس حكماً جديداً لذا نقول للأشموني: إن الوقف قبيح، والابتداء قبيح كما قال القراء.

هذا، والأشموني - رحمه الله - ناقض نفسه؛ لأنه قال[1] - في معرض الحديث عن الأنواع التي يمنع الوقف عليها لتعلق ما بعدها بما قبلها : «... ولا علي القول دون مقوله؛ لأنهما متلازمان، كل واحد يطلب الآخر».

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن الآية تتحدث عن موقف كفار مكة من القصص القرآني الحق، وادعائهم - كذباً ووقاحة - القدرة على الإتيان بمثله لو أرادوا ذلك.

وقد بدأت الآية بـ ﴿إذا﴾ الشرطية، وجاء فعل الشرط مضارعاً مبنياً للمجهول، وجاء الجواب فعلاً ماضياً ﴿قالوا﴾ ثم جيء بـ ﴿لو﴾ الشرطية - غير الجازمة - وفعل الشرط ﴿نشاء﴾، وجواب ﴿لو﴾ ﴿لقلنا مثل هذا﴾ فجواب ﴿لو﴾ هنا القول ومقوله، ومعلوم أن مقول القول والقول كالجملة الواحدة، والقول ومقوله وقع جواباً لـ ﴿لو﴾ الشرطية.

وقد أثبتنا - من قبل - أن الجملة الشرطية - بمكوناتها وهي الأداة

---

(١) منار الهدى : ص ١٨ .

وفعل الشرط وجواب الشرط - كالكلمة الواحدة كما هو رأى عبد القاهر[1] - رحمه الله تعالى -.

ونلحظ هنا أن الآية جاءت متصلة الألفاظ، فبدأت بالشرط وفعله، وجوابه الذي هو فعل القول ﴿قالوا﴾، ثم أسلمنا فعل القول إلى أسلوب شرط آخر هو : ﴿لو نشاء لقلنا مثل هذا إن هذا إلا أساطير الأولين﴾، فالأداة هنا ﴿لو﴾ وفعل الشرط ﴿نشاء﴾ والجواب ﴿لقلنا﴾ إلى آخر الآية هو مقول القول الذي لاينفصل عن القول بحال.

فالآية - هنا - قد اتصل أولها بآخرها بأسلوبي شرط، وكل من الشرطين جاء الجواب فيه مأخوذا من مادة القول - الأول ﴿قالوا﴾ والثاني ﴿قلنا﴾ ولكل منهما مقول قول الذي يُعَد جزءاً منه، ولايكمل معناه إلا بذكر مقول القول.

ومن ثم لايتم المعنى إلا بالانتهاء من الآية جميعها، لأنها ختمت بأسلوب قصر طريقه النفي ﴿إن﴾ والاستثناء ﴿إلا﴾ وكان المقصور ﴿هذا﴾ هو نفسه المضاف إلى ﴿مثل﴾ مفعول القول وهو : ﴿هذا﴾.

بل إن ابن عاشور (١٣٩٤هـ) - رحمه الله تعالى - يقول[2] : «ولايبعُد عندى في مثل هذا التركيب - ﴿لو نشاء لقلنا مثل هذا﴾ أن يكون احتباكاً قائماً مقام شرطين وجزاءين، فإحدى الجملتين مستقبلة، والأخرى ماضية، فالتقدير: لو نشاء أن نقول نقول، ولو شئنا القول في الماضي لقلنا

(١) أسرار البلاغة ص : ١١١ .

(٢) التحرير والتنوير : ٣٢٩/٩ .

فيه، فذلك أوعب للأزمان».

وكلام الإمام ابن عاشور يضيف زيادة على ما قلناه شرطين وجزاءين.

والاحتباك[1] هو : «أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول».

الموضع الثاني : آية ٥٠ الأنفال .

الموضع الثالث : آية ٥٢ الأنفال .

الرابع : آية ٥٣ الأنفال .

الموضع الخامس : آية ٥٤ الأنفال .

يقول الله تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ۝ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ۝ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ۝﴾ [الآيات من ٥٠ - ٥٤ الأنفال].

---

(١) التحبير في علم التفسير للسيوطي بتحقيق د. فتحي فريد : ٢٨٤ ، وانظر معه : حاشية الشهاب : ٥/٧ ، ومعجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم للدكتور / عبد الفتاح الحموز ص : ١٨ .

في هذه الآية - رقم ٥٠ الأنفـال - يخاطب الله تعـالى كل من يصلح للخطاب مصوراً حال كفـار قريش يوم «بدر» إذ يقتلهم المسلمون والملائكة تنزع أرواحهم نزعاً فيه عنف وشدة وألم مع إهانتهم، وذلك بضربهم على وجوههم وأدبارهم، وتبشيرهم بأن يذوقوا عذاب الحريق، وهي النار التي تحرق أجسامهم وتذيب الجلود.

يقول ابن عـاشور (١٣٩٤هـ - رحـمه الله - [١] : «وابتدئ الخـبر بـ ﴿ولو ترى﴾ مخاطباً به غير معين؛ ليعم كل مخاطب أي لو ترى أيها السامع؛ إذ ليس المقـصود بهـذا الخبـر خصـوص النبي ﷺ حتى يحـمل الخطاب على ظاهره، بل غير النبي ﷺ أولى به منه؛ لأن الله قادر أن يطلع نبيه على ذلك كمـا أراه الجنة في عرض الحائط، ثم إن كـان المراد بالذين كفروا مـشركي يوم «بدر»، وكان ذلك قد مضى يكن مـقتضى الظاهر أن يقال: ولو رأيت إذ توفى الذين كـفروا الملائكة فـالإتيان بالمضـارع في الموضـعين مكان الماضي؛ لقصـد استحضـار تلك الحالة العـجيبـة وهي حالة ضـرب الوجوه والأدبار، ليـخيل للسامع أنه يشاهد تلك الحالة، وإن كان المراد المشركين حيثـما كانوا كان التعبير بالمضارع على مقتضى الظاهر».

وفي الآية التالية يعلل الله تـعالى ما يحدث للكفار موضـحاً سبب هذا النكال والهوان فيقـول: ﴿ذلك﴾ أي بسبب ما قدمته أيديكم من أعـمال وفعال

---

(١) التحرير والتنوير : ١٠/ ٤٠ ، وانظر معه : الكشاف : ٢/ ١٦٣ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٨/ ٣١ ، نظم الدرر للبقاعي : ٣/ ٢٢٨ ، وحاشية الشهاب الخفاجي : ٤/ ٢٨٢ .

قبيحة، كإيذاء النبى ﷺ وأصحابه، ووضع العقبات في طريق نشر الدعوة المحمدية وغير ذلك لأن الله لايظلم أحداً من عباده أبداً .

ثم يقول الله تعالى - في الآية رقم (٥٢) الانفال - ﴿كدأب آل فرعون﴾ أى عادة هؤلاء الكفار الذين تحدثنا عنهم فيما سبق، كعادة آل فرعون في العناد والمكابرة، وترك الإيمان بالرسل، فكان جزاء كفار مكة بالقتل والسبي، وكان جزاء آل فرعون بالإغراق.

وأصل الدأب في اللغة - كما يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «هذا دأبك أى شأنك وعملك ﴿كدأب آل فرعون﴾ ، والليل والنهار يدأبان في اعتقابهما».

فالدأب هنا بمعنى العادة ا لتي يلزم الإنسان بها نفسه ويداوم عليها.

قال ابن منظور (٧١١هـ) - رحمه الله-[٢] : ﴿دأب﴾ الدَّأْبُ: العادة والملازمة يقال: مازال ذلك دينَك ودأبَك وديدَنَك وديْدَبونَك كله من العادة، دأب فلان فى عمله أى جد وتعب يدأبُ دأبًا ودأبا ودُءُوباً فهو دَئِب».

وقال الفيروزآبادي (٨١٧هـ)[٣] : «الدَّأْبُ والدَّأَبُ : الشأن والعادة، والسوق الشديد، والطرد، قال الله تعالى : ﴿كدأب آل فرعون﴾، ودأب في عمله - كمنَعَ - دأْبًا ودَأَبًا ودُءُوبًا جد وتعب، وأدْأبه الدائبان : الليل والنهار».

والمعنى : «عادة هؤلاء في كفرهم، كعادة آل فرعون في كفرهم فجوزى

---

(١) أساس البلاغة : مادة (دأب) ، وانظر معه : الكشاف ٢/ ١٦٤ ، واللسان : مادة (دأب).

(٢) لسان العرب : مادة (دأب) .

(٣) بصائر ذوى التمييز : ٢/ ٦١٣ ، وانظرمعه القاموس للمحيط مادة (دأب) .

هؤلاء بالقتل والسبى، كما جوزى آل فرعون بالإغراق والإهلاك»[١] .

هذا، ويعلل الله تعالى أخذهم بهذا العقاب على ذنوبهم، لأنه قوى لايغلبه شيء، شديد العقاب لمن عصاه.

واختيار لفظ (الدأب) هنا يدل على اجتهاد كفار مكة في كفرهم وتظاهرهم على النبى ﷺ كتظاهر آل فرعون على موسى - عليه السلام -

قال الأزهري (٣٧٠هـ)[٢] : «والقول عندى فيه - والله أعلم - أن (دأب) ههنا اجتهادهم في كفرهم، وتظاهرهم على النبى ﷺ كتظاهر آل فرعون على موسى - عليه السلام».

وفي الموضع الرابع - آية ٥٣ الأنفال - يخبر الله تعالى بطريق الاستئناف البياني «والإشارة إلى مضمون قوله : ﴿فأخذهم الله بذنوبهم إن الله قوى شديد العقاب﴾ .

أي ذلك المذكور بسبب أن الله لم يك مغيراً . . إلخ أى ذلك الأخذ بسبب أعمالهم التي تسببوا بها في زوال نعمتهم، والإشارة تفيد العناية بالمخبر عنه وبالخبر، والتسبيب يقتضى أن آل فرعون، والذين من قبلهم كانوا في نعمة، فغيرها الله عليهم بالنقمة، وأن ذلك جرى على سنة الله أنه لايسلب نعمة أنعمها على قوم، حتي يغيروا ذلك بأنفسهم، وأن قوم فرعون والذين من قبلهم كانوا من جملة الأقوام الذين أنعم الله عليهم، فتسببوا بأنفسهم في زوال

---

(١) معاني القرآن للزجاج : ٢/ ٤٢٠ ، وانظر معه : مفاتيح الغيب : ١٥/ ١٤٤ ، وغرائب القرآن : ١٠/ ١٤ ، وروح المعانى: ١٠/ ١٩ .

(٢) لسان العرب : مادة (دأب) .

النعمة»[1] .

ثم يخبـر الله تعالى عن نفسه بـأنه ﴿سميع﴾ للأقوال كلهـا أى لكل ما يقال سواء كان من فـرد، أو من جماعة، وسواء كان الصوت عاليـاً أو خفيضاً ولذا جاء بصيغة المبالغة، وقدم صفة ﴿سميع﴾ على صفة ﴿عليم﴾.

كما يقـول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2] : لـ «يومئ إلى أن التغـيير الذي أحدثه المعرض بهم متعلق بأقوالهم، وهو دعوتهم آلهة غير الله تعالى».

أما الموضع الخامس - وهو آية ٥٤ الأنفال - فـإن الله تعالى يؤكد المعنى الذي ذكـره في الآية التي سـبقت هذه الآية بـآية واحدة - آية ٥٢ الأنفـال - بذكره بأكثـر هذه الألفاظ مع الاختلاف في ذكر بـعضها مما سنذكره فـيما يأتي عندما نتحدث عن السـمات الجامـعة بين هذه الآيات والسـمات الفارقة في نهاية كل فصل.

والمعني بإجمـال : ينعي الله تعالى على كفـار مكة إنكارهم لدعوة الحق وتوحدهم ضد النبي ﷺ، واجتماعهم علي الباطـل وعبادة الأصنام، وسعيهم الحثيث لصد الناس عن الإيمان بمحمد ﷺ هم في هذا يشبهون آل فرعون ومن قبلهم حـين تحزبوا ضد مـوسى - عليه الـسلام - ودعـوته ، وآذوه بكل أنواع الإيذاء، فكذبوا بـآيات ربهم الذي رباهم على مـوائـد كـرمـه، فكان الجـزاء إهلاكهم غرقاً، ونجاة موسى - عليه السلام - ومن مـعه، كما كان جزاء كفار مكة القتل والسبى في «بدر» وغيرها، وذلك لأن جميعهم كانوا ظالمين لأنفسهم

---

(١) التحرير والتنوير : ١٠/ ٤٤ .

(٢) السابق نفس الموضع .

حين أبعدوها عن الإيمان، ولغيرهم حين زينوا لهم الكفر بعد أن شهدت الأدلة على بطلانه.

شاهد هذه المواضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿كفروا﴾ في الموضع الثاني [آية ٥٠ الأنفال] في طبعات المصاحف الأربعة.

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] يقول: «﴿كفروا - ٥٠-ˡ ﴾؛ لأن فاعل ﴿يتوفى﴾ ﴿الملائكة﴾ وما قيل إن المتوفى ههنا الله لايصح؛ إذ لااتصال للملائكة بالجملة إلا بإسناد الفعل إليهم، على أن الكفار لايستحقون أن يكون الله تعالى متوفيهم بلا واسطة».

والإمام النيسابوري (٧٢٨هـ) يقول[٢] : «﴿كفروا ˡ ﴾ لأن فاعل ﴿يتوفى﴾ ﴿الملائكة﴾، وما قيل إن المتوفى هنا الله غير صحيح لاختلال النظم وفساد المعنى؛ لأن الكفار لايستحقون أن يتوفاهم الله بلا واسطة».

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «... والأولى ألا يوقف على ﴿كفروا﴾، ولا على ﴿الملائكة﴾ بل على قوله: ﴿وأدبارهم﴾ أي حال الإدبار والإقبال».

ومما سبق يتضح لنا أن المعنى لايتم عند الوقوف على قوله: ﴿كفروا﴾؛ لأن الفاعل وهو ﴿الملائكة﴾ لم يأت بعد، وعندما يأتي الفاعل لابد أن نذكره

---

(١) علل الوقوف : ٥٣٩/٢ .

(٢) غرائب القرآن : ١٤/١٠ .

(٣) منار الهدى : ١٦٠ .

موصولاً بـ ﴿يضربون وجوههم وأدبارهم﴾، لأن هذا حال من ﴿الملائكة﴾، والحال تأتي موصولة بصاحبها، كما ذكرنا ذلك من قبل[1] .

والنحاة يؤيدون هذا المنع أيضاً : فابن الأنباري[2] (٥٧٧هـ) يقول: «﴿يضربون﴾ جملة فعلية في موضع نصب على الحال من ﴿الملائكة﴾ ولو جعل حالاً من ﴿الذين كفروا﴾ لكان جائزاً».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[3] : «قوله تعالى : ﴿يتوفى﴾ قرأ بالياء وفي الفاعل وجهان:

أحدهما : ﴿الملائكة﴾ ولم يؤنث للفصل بينهما، ولأن تأنيث ﴿الملائكة﴾ غير حقيقي فعلى هذا يكون ﴿يضربون وجوههم﴾ حالاً ﴿من الملائكة﴾ أو حال من ﴿الذين كفروا﴾ لأن فيها ضميراً يعود عليهما.

والثاني: أن يكون الفاعل مضمراً أى إذ يتوفى الله، والملائكة على هذا مبتدأ، ويضربون الخبر، والجملة حال، ولم يحتج إلى الواو لأجل الضمير أى يتوفاهم والملائكة يضربون وجوههم ويقرأ بالتاء والفاعل الملائكة».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[4] : «والظاهر أن ﴿الملائكة﴾ فاعل ﴿يتوفى﴾ ويدل عليه قراءة ابن عامر والأعرج ﴿تتوفى﴾ بالتاء وذكر في قراءة غيرهما؛ لأن تأنيث ﴿الملائكة﴾ مجاز وحسنه الفصل».

---

(١)انظر ص ٧٢ من هذا البحث .

(٢) البيان فى غريب إعراب القرآن : ٣٨٩/١ .

(٣) التبيان : ٦٢٧/٢ ، وانظر معه : حاشية الشهاب :٢٨٢/٤ .

(٤) البحر المحيط : ٥٠٦/٤ ، وانظر معه : الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى:٣٩٣/١ .

هذا، وكلام القـراء والنحاة يفـيد أن المعنى لايتم إلا بذكـر الفاعل وهو ﴿الملائكة﴾ والحـال التي جـاءت بعـده، وهـي جـملة ﴿يضـربون وجـوههم وأدبارهم﴾.

والبلاغيون يؤيدون المنع هنا أيضاً، فيقول عبد القاهر (٤٧١هـ) - رحمه الله - [١] : «اعلم أن «الخبر» ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لاتتم الفائدة دونه، و«خبر» ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له.

فـالأول : خبـر المبتـدأ كـ «منطلق» في قـولك: «زيد منطلق» والفـعل كقولك: «خرج زيد»، وكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة.

والثانى : هو الحال كقولك: «جاءني زيد راكباً» وذاك لأن الحال خبر في الحقـيقة من حـيث إنك تثبت بها المعني لذي الحـال، كما تثبت بخبر المبـتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل . . . إلخ».

ومن كلام عـبد القاهر (٤٧١هـ) - رحـمه الله - يتـضح لنا أن الفاعل وهو ﴿الملائكة﴾ ركن الإسناد، ولايتم المعنى إلا بذكره وعلى هذا فالوقف على قوله: ﴿كفروا﴾ يفسد المعنى، ويحدث الخلل في النظم القرآني؛ إذ يترتب على ذلك أن تبـدأ بقـولـه: ﴿والملائكة يضـربون وجـوههم وأدبـارهم﴾، فـيكون ﴿الملائكة﴾ مبتدأ والخبر جملة ﴿يضربون﴾ بعده، وهذا يفهم منه أن ﴿الملائكة﴾ يضربون وجوه أنفسـهم وأدبار أنفسهم؛ لأنك جعلت هذا كلاماً جديداً مقطوعاً عن سابقـه، وهذا مما لايخفى فسـاده، فوجب عندئذ اتصـال الكلام حتى يتم

(١)دلائل الإعجاز ص ٢١٢ ، وانظر معه : الإيضاح فى علوم البلاغة للقزوينى ص ١٩٨ .

عود الضمائر إلى أصحابها، ويتصل الفعل بفاعله، والحال بصاحبها وبذلك يستقيم المعنى، ويفيد الكلام فائدته المقصودة منه.

ويضاف إلى ذلك أن الآية تصور مشهد الكفار حين تتوفاهم ﴿الملائكة﴾ حالة كونهم يضربون وجوه الكفار وأدبارهم في موقف غاية الذلة والهوان قائلين لهم: ذوقوا عذاب الحريق والوقف على ﴿كفروا﴾ يقطع تصوير هذا المشهد ويفسد المعنى.

لذا يقول الزمخشري (٥٣٨هـ) رحمه الله[١] : «﴿ولو ترى﴾ ولو عاينت وشاهدت؛ لأن ﴿لو﴾ ترد المضارع إلى معنى الماضي كما ترد ﴿إن﴾ الماضي إلى معنى الاستقبال».

وفي الموضع الثالث : [آية ٥٢ الأنفال]

وفي الموضع الخامس: [آية ٥٤ الأنفال]

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿فرعون﴾ في طبعات المصاحف الأربعة.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ) يقول[٢]: «﴿فرعونۘ ﴾ للعطف».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٣] : «﴿فرعونۘ ﴾ للعطف».

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري- :

---

(١) الكشاف : ٢/١٦٣ .

(٢) علل الوقوف : ٢/ ٥٤٠ .

(٣) غرائب القرآن : ١٠/١٤ .

(٤) منار الهدى : ٧١ .

﴿كداب آل فـرعون﴾ تام إن جـعل ما بعـده مبـتدأ منقطعـاً عمـا قبله وخـبره ﴿كذبوا﴾ ، أو خبر مبتدأ، وليس بوقف إن عطف على ما قبله».

وعبارة الأشموني - رحمه الله - هنا تفيد أن ما بعد ﴿فرعون﴾ إن جعل منقطعاً عـما قبله، فـسيكون مبتـدأ وخبره جمـلة ﴿كذبوا﴾ يكون الوقف على ﴿فرعـون﴾ تاماً، وإن جـعل ما بعد ﴿فـرعون﴾ مـعطوفاً على ما قـبله يكون الوقف ممنوعاً، وقد رجح السجاوندي والنيسـابوري العطف.

وكلام النحاة يفهم منه المنع أيضاً، فيقول العكبري[1] (٦١٦هـ): «قوله تعالى: ﴿كـدأب﴾ الكاف في موضع نصب نعـتاً لمصدر مـحذوف، وفي ذلك المحذوف أقوال:

أحدها: تقديره كـفروا كفراً كعادة آل فرعـون، وليس الفعل المقدر ههنا هو الذي في صلة ﴿الذين﴾ لأن الفعل قـد انقطع تعلقه بالكاف لأجل استـيفاء ﴿الذين﴾ خبره، ولكن بفعل دل عليه ﴿كفروا﴾ التي هي صلته.

والثاني: تقـديره عذبوا عذاباً كدأب آل فرعـون، ودل عليه ﴿أولئك هم وقود النار﴾.

والثالث : تقديره بطل إنتفاعهم بالأموال والأولاد كعادة آل فرعون.

والرابع : تقـديره كذبـوا تكذيباً كـدأب آل فرعـون، فـعلي هذا يكون الضـمـيـر في ﴿كـذبوا﴾ لهم، وفي ذلك تخـويف لهم لـعلمـهم بما حل بآل فرعون، وفي أخذه لآل فرعـون ﴿والذين من قبلهم﴾ على هذا في موضع جر عطفاً على آل فرعون.

---

(١) التبيان : ١/٢٤١ .

وقيل: الكاف في موضع رفع خبر ابتداء محذوف تقديره : دأبهم في ذلك مثل دأب آل فرعون، فعلى هذا يجوز في ﴿والذين من قبلهم﴾ وجهان:

أحدهما : هو جره بالعطف أيضاً، وكذبوا في موضع الحال و﴿قد﴾ معه مراده، ويجوز أن يكون مستأنفاً لاموضع له ذكر لشرح حالهم.

والوجه الآخر: أن يكون الكلام تم على ﴿فرعون﴾، ﴿والذين من قبلهم﴾ مبتدأ، و﴿كذبوا﴾ خبره».

وكلام العكبري (٦١٦هـ) - رحمه الله - يفيد أن ما بعد ﴿فرعون﴾ يجوز فيه العطف على ما قبله سواء كانت الكاف في موضع نصب أو في موضع رفع.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ حيث إن النظرة الشاملة المستوعبة لمضمون الآية تدلنا على أن الله تعالى يشبه حال كفار مكة في تكذيبهم لرسول الله ﷺ وتعاهدهم ذلك، وانتظامهم في هذا العناد حتى صار ديدنا لهم وعادة مستمرة لهم بحال آل فرعون الذين تظاهروا على موسى عليه السلام، وتعودوا على إيذائه ومطاردته والكفر به وبدعوته، وليس الأمر قاصراً على كفار مكة وآل فرعون، بل هناك أمم من قبلهم كقوم نوح وعاد وثمود كذبوا رسلهم، فكان العقاب جزاءً وفاقاً لهم بما قدموا من الكفر، فالصورة التشبيهية هنا تلزم القارئ أن يستمر في القراءة حتى يأتي بمكونات الصورة التشبيهية.

ومكوناتها الأساسية :

١- كفار مكة ٢- آل فرعون

٣- الذين من قبلهم كقوم نوح وعاد وثمود.

وهؤلاء جميعاً اشتركوا في جريمة الكفر والتكذيب بايات الله فكان العقاب للجميع في الدنيا والآخرة بما ذكر.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ) - رحمه الله تعالى- [١] : «﴿كدأب آل فرعون﴾ في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة استئناف مسوق لبيان أن ما حل بهم من العذاب بسبب كفرهم لابشيء آخر من جهة غيرهم بتشبيه حالهم بحال المعروفين بالإهلاك بسبب جرائمهم، لزيادة تقبيح حالهم، وللتنبيه على أن ذلك سنة مطردة فيما بين الأمم المهلكة، أى شأنهم الذي استمروا عليه مما فعلوا وفعل بهم من الأخذ ﴿كدأب آل فرعون﴾ المشهورين بقباحة الأعمال، وفظاعة العذاب والنكال ﴿والذين من قبلهم﴾ أى من قبل آل فرعون من الأمم التي فعلوا من المعاصى ما فعلوا ، ولقوا من العذاب ما لقوا، كقوم نوح وعاد وأضرابهم من أهل الكفر والعناد».

وقد يقول قائل : من أين أخذت دأب قريش وكفار مكة؟

فيأتي الجواب من الإمام الآلوسي (١٢٧٠هـ) حيث يقول[٢] : «وأما دأب قريش فمستفاد مما ذكر بحكم التشبيه، فلله در التنزيل، حيث اكتفى في كل من التشبيهين بتفسير أحد الطرفين».

ومن المعلوم أن المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، وكالجملة الواحدة؛ فلا يجوز أن يوقف على المعطوف عليه دون ذكر المعطوف وخصوصاً

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٢/ ٢٤٢ ، وانظر معه : روح المعانى: ١٠/ ٢٠ .

(٢) روح المعانى: ١٠/ ٢٠ .

إذا كان العطف بالواو، لأنها - والحالة هذه - تأتي لإشـراك شيئين أو أكثر في حكم واحد، فالوقف على أحدهما دون الإتيان بالآخر يخل بالمعنى، لذا يقول عبد القاهر (٤٧١هـ) - في مـعرض الحديث عن عطف الجمل-[١] : «..وإذا كان كذلك كانـت مع الأولى كالشيء الواحد وكان منزلتها منهـا منزلة المفعول والظرف وسائر مايجيء بعـد تمام الجملة من معمـولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته..».

وفي الموضع الرابع [آية ٥٣ الأنفال]

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿مـا بأنفسـهم﴾ في طبـعات المصـاحف الأربعة.

والقـرّاء يقولـون بمنع الوقف هنا: فـالسجـاوندي[٢] (٥٦٠هـ) يقول: «﴿بأنفسـهم ٥٣ لا﴾ لعطف (أنَّ) على (بأنَّ)».

ويقـول النيسـابوري (٧٢٨هـ[٣]) : «﴿بأنفسـهم لا﴾ لعطف (أنَّ) على (أنَّ)».

ولـم يذكر فيه الأشموني[٤] وقفاً من اى نوع.

أمـا الداني (٤٤٤هـ) - رحـمـه الله - فـقـد قـال[٥] : «﴿... مـا

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤ .

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٥٤٠ .

(٣) غرائب القرآن : ١٠/ ١٤ .

(٤)منار الهدى : ١٦٠ .

(٥) المكتفى فى الوقف والابتدا: ٢٨٧ .

بأنفسهم﴾ كاف». ، والوقف الكافي عنده[1] - كما ذكرنا من قبل: «هو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً، والابتداء بما بعده غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ».

ومعلوم أن التعلق المعنوى يجعل المعنى متصلاً أوله بآخره والوقف دون الإتيان بآخر المعنى يفسد النظم؛ ولذا فما يراه الداني كافياً يراه غيره قبيحاً ممنوعاً؛ لأن المعنى غاية ما ينشده القارئ والسامع لكتاب الله تعالى.

أما النحاة فإنهم يؤيدون منع الوقف هنا أيضاً: كالعكبري[2] (٦١٦هـ) الذي يقول: «قوله تعالى : ﴿وأن الله سميع عليم﴾ يقرأ بفتح الهمزة تقديره: ذلك بأن الله لم يك مغيراً، وبأن الله سميع، ويقرأ بالكسر على الاستئناف».

وكلام العكبري - رحمه الله - يفيد أن ما بعد قوله : ﴿بأنفسهم﴾ مشترك مع ما قبله في التعليل.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في المعنى، ولايتم المعنى بذكر جزء من المعنى دون ذكر الجزء الآخر المكمل له، وقد ذكرنا عبارة عبد القاهر في الموضع السابق[3] .

وعندما نتأمل معنى الآية ندرك أنها تعليل لنزول العقاب والعذاب بكفار مكة، وبآل فرعون والذين من قبلهم في الآية السابقة بأن الله اقتضت حكمته ألا يغير النعمة بالنقمة إلا إذا غير الإنسان من نفسه فاستبدل الخير بالشر،

---

(١) المكتفى فى الوقف والابتدا: ١٤٣ .

(٢) التبيان : ٦٢٨/٢ .

(٣) دلائل الإعجاز: ٢٤٤ .

والصلاح بالفساد فيستحق عندئذ أن ينزل به العقاب والعذاب، فلا يغير الله النعمة ويبدلها بالنقمة إلا إذا غير الإنسان حاله، فيصير أهلا لذلك التغيير سنة الله في خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلاً، ولن تجد لسنة الله تحويلاً.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ) - رحمه الله-[١] : «﴿... وأن الله سميع عليم﴾ عطف على ﴿أن الله﴾ إلخ داخل معه في حيز التعليل أى وبسبب أنه تعالى سميع عليم، يسمع ويعلم جميع ما يأتون وما يذرون من الأقوال والأفعال السابقة واللاحقة، فيرتب على كل منها ما يليق بها من إبقاء النعمة وتغييرها».

وعبارة أبي السعود - رحمه الله - تفيد اشتراك ما بعد قوله ﴿ما بأنفسهم﴾ مع ما قبله في التعليل أى تعليل إهلاك كفار مكة وآل فرعون والذين من قبلهم كقوم عاد وثمود، وهذا قانون عام ينسحب على كل ذي نعمة لايحسن جوارها، فإن نعم الله تعالى يحافظ عليها بشكر الله عليها لتدوم، وردها إلى مصدرها وهو الله تعالى مع حسن التوجه إلى الله ودوام الشكر، واستعمال النعمة فيما خلقت له، لذا نجد المعنى لايكون تاماً كاملاً إلا إذا ذكرت التعليل كاملاً، والتعليل يبدأ ببيان أن الله لايغير نعمة أنعم بها على قوم حتى يحدثوا بأنفسهم ما يجعل الله ينحيها عنهم، ويبدلها بالنقم، لأن المنعم بها سميع للأقوال، عليم بالأفعال فلا يخفى عليه شيء.

لذا، فليحذر الذين يخالفون هذه النواميس الإلهية، ومن ثم وجب ذكر الآية كاملة بدون توقف ليتم المعنى. والله أعلم.

---

(١) إرشاد العقل السليم :٢/ ٢٤٣ ، وانظر معه : روح المعاني: ١٠/ ١٩ .

الموضع السادس : آية ٢ التوبة

الموضع السابع : آية ٣ التوبة

يقول الله تعالى: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ ۝ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝﴾ [الآيتان : ٢، ٣ التوبة] .

إضاءة

قال البيضاوي (٦٨٥هـ)[1] : « ﴿فسيحوا في الأرض أربعة أشهر﴾ شوال وذي العقدة وذي الحجة والمحرم، لأنها نزلت في شوال.

وقيل هي: عشرون من ذي الحجة والمحرم وصفر وربيع الأول وعشر من ربيع الآخر؛ لأن التبليغ كان يوم النحر؛ لما روى أنها لما نزلت أرسل رسول الله ﷺ علياً - رضي الله عنه - راكباً العضباء ليقرأها على أهل الموسم، فقيل له: لو بعثت بها إلى أبي بكر فقال: لايؤدي عني إلا رجل مني، فلما دنا على - رضي الله تعالى عنه - سمع أبو بكر - رضي الله عنه - الرغاء فوقف وقال: هذا رغاء ناقة رسول الله ﷺ فلما لحقه قال: أمير أو مأمور، قال : مأمور فلما كان قبل يوم التروية خطب أبو بكر - رضي الله عنه - وحدثهم عن مناسكهم، وقام على يوم النحر عند جمرة العقبة وقال: «أيها الناس إني رسول رسول الله إليكم، فقالوا : بماذا؟ فقرأ عليهم ثلاثين أو أربعين آية ثم قال: أمرت بأربع:

---

(١) حاشية الشهاب الخفاجي : ٤/٢٩٧.

* ألا يقرب البيت بعد هذا العام مشرك.

* ولا يطوف بالبيت عريان .

* ولايدخل الجنة إلا كل نفس مؤمنة.

* وأن يتم إلى كل ذي عهد عهده.

ومعنى قوله: ﴿فسيحوا في الأرض أربعة أشهر ﴾- كما يقول الفراء (٢٠٧هـ)[١] : «تفرقوا آمنين أربعة أشهر مدتكم». و«السياحة والسيح: الذهاب في الأرض والسير فيها بسهولة على مقتضى المشيئة»[٢] .

وفي لسان العرب : «السياحة : الذهاب في الأرض للعبادة والترهب وساح في الأرض يسيح سياحة، وسيوحاً وسيحا وسيحاناً أى ذهب»[٣] .

قوله: ﴿واعلموا أنكم غير معجزي الله﴾ أى : «لاتفوتونه وإن أمهلكم، وهو مخزيكم أى مذلكم في الدنيا بالقتل، وفي الآخرة بالعذاب»[٤] .

ومعنى ﴿معجزين﴾ كما يقول الراغب (٥٠٢هـ)[٥] : «وأعجزت فلاناً وعجّزته، وعاجزته: جعلته عاجزاً».

ومعنى الآية - في إيجار - : «قال المفسرون[٦] : هذا تأجيل من الله

---

(١) معاني القرآن: ١/ ٤٢٠ ، وانظر معه : مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى: ١/ ٢٥٢ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ٢/ ٢٥٢ .

(٣) لسان العرب: مادة (سيح) .

(٤) الكشاف : ٢/ ١٧٢ .

(٥) المفردات : مادة (عجز) .

(٦) غرائب القرآن : ١٠/ ٤٠ .

للمشركين ، فمن كانت مدة عهده أكثر من أربعة أشهر حطت إلى أربعة، ومن كانت مدته أقل رفعت إليها، والمقصود من هذا التأجيل: أن يتفكروا في أنفسهم، ويحتاطوا في الأمر، ويعلموا أنه ليس لهم بعد هذه المدة إلا أحد أمور ثلاثة:

الإسلام، أو قبول الجزية، أو السيف، فيصير ذلك حاملاً لهم على قبول الإسلام ظاهراً، وإلى هذا المعنى أشار بقوله: ﴿واعلموا أنكم غير معجزي الله﴾ أي اعلموا أن هذا الإمهال ليس لعجز، ولكن لمصلحة ولطف؛ ليتوب من تاب».

الموضع السابع : [آية ٣ التوبة]

في هذه الآية: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ اى إعلام أو إعلان من الله ورسوله «يقال: آذنته بالشيء إذا أعلمته به»[١] ، ﴿إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

ما المقصود بالحج الأكبر ؟

قيل : هو يوم عرفة، وقيل : هو يوم النحر. ومعلوم أنه سمى بهذا لأن من فاته الوقوف بعرفة فقد فاته الحج كله، وأصبح حجه باطلاً، وعليه الإعادة من عام قابل، ومن ثم صح قوله ﷺ: «الحج عرفة»[٢] ، لأنه أعظم أركان الحج.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ٤٢٩ .

(٢) رواه أحمد والأربعة عن عبد الرحمن بن يعمر، وهو متفق عليه .

قال الزجاج (٣١١هـ)[١] : «والحج الأكبر هو الوقـوف بعرفة» وقال الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : «يوم عرفة، وقيل : يوم النحر لأن فيه تمام الحج، ومعظم أفعاله من الطواف والنحر والحلق والرمي».

«والإجماع أنه من فاته الوقوف بعرفة فقد فاته الحج»[٣] .

«﴿فإن تبتم﴾ من الكفر والغدر ﴿فهو خير لكم وإن توليتم﴾ عن التوبة، أو تبـتم عن التولي والإعـراض عن الإسـلام والوفاء ﴿فـاعلمـوا أنكم غيـر﴾ سابقين الله تعالى، ولافائتين أخذه وعقابه»[٤] .

ثم تختم الآية ببـشارة الكفار بـعذاب أليم، وفي هذا الأمر سـخرية من الكفار؛ حيث استعمل البشارة - التـي هي خاصة بالخبر السار - في هذا الخبر بالعذاب سخرية واستهزاء بالكفار، فإن من يستمع إلى قوله: ﴿وبشر﴾ يظن أن الخبر سار، وعندما يفاجأ بذلك الخبـر الذي يفيد العذاب فإنه يصاب بالصدمة مرتين: مرة عندما توقع الخير بعد الأمر بالبشارة، ومرة أخرى عندما يذوق هذا العذاب، وليس العذاب مجرد عذاب، ولكنه موصوف بصيغة المبالغة ﴿أليم﴾، وتأمل حال الكفار وقت هذا الإخـبار فقد تعلقت قلوبهم بخبـر سار عند الأمر ﴿بشر﴾، ثم كانت خيبة الأمل عندما انقلبت البـشارة سخرية وتهكماً، ليعلموا بالعذاب، وهذا العذاب موصوف بالإيلام المبالغ فيه.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٢/٤٢٩ .

(٢) الكشاف : ٢/١٧٣ .

(٣) معاني القرآن للزجاج :٢/٤٣ .

(٤) الكشاف: ٢/ ١٧٤ .

شاهد هذين الموضعين

الموضع السادس : [آية ٢ التوبة]

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ لا﴾ في طبعات المصاحف الأربعة .

والقرّاء يقولون بمنع الوقف : فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ)[1] يقول: «﴿غير معجزي الله -٢- لا ﴾ لعطف أن».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[2] : «﴿معجزي الله - لا ﴾ للعطف».

ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿غير معجزي الله﴾ ليس بوقف، لعطف ﴿وأن الله﴾ علي ما قبله».

هذا، وكلام القراء السابق يفيد منع الوقف هنا بسبب العطف أى عطف جملة ﴿وأن الله مخزي الكافرين﴾ على قوله: ﴿أنكم غير معجزي الله﴾، وذلك لأن كليهما داخل في حيز الأمر في قوله : ﴿واعلموا﴾ .

والنحاة يؤيدون المنع أيضاً: فهذا الإمام الزجاج[4] (٣١١هـ) يقول: «﴿وأن الله مخزى الكافرين﴾ الأجود فتح ﴿أنَّ﴾ على معنى ﴿اعلموا أن الله مخزي الكافرين﴾».

---

(١) علل الوقوف: ٢/ ٥٤٤ .

(٢) غرائب القرآن : ١٠/ ٣٧ .

(٣) منار الهدى : ١٦٢ .

(٤)معانى القرآن واعرابه : ٢/ ٤٢٩ .

وهذا القول من الزجاج يفيد أن الأمـر في قوله ﴿واعلموا﴾ يشتمل على شيئين هما:

﴿أنكم غير معجزي الله﴾ والثـاني: ﴿وأن الله مخزى الكافرين﴾ فهذان داخلان في حـيز الأمر ﴿اعلمـوا﴾، وعلى هذا يمنع الوقف على قوله: ﴿غـير معجزي الله﴾؛ لأن بقية المأمـور به أن يكون معلوماً لم يأت به، فالوقف قبل مجيئه يفسد المعنى، ويحدث خللاً في النظم.

والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن المعنى يفـسد عند الوقف على قوله: ﴿غـير معـجزي الله﴾ قبل الإتيـان ببقيـة المعنى المقصود، لأن المقـصود بالعلم المأمور به - في قوله : ﴿واعلموا﴾ شيئان هما:

الأول : ﴿أنكم غـير مـعجـزي الله﴾ ، والثـاني : ﴿وأن الله مخـزى الكافرين﴾، والإتيان بواو العطف يفيد التشريك في الحكم كأنه تعالي قال:

واعلموا أنكم غير معجزي الله . واعلموا أن الله مخزي الكافرين.

لذا يقول ابن عـاشور[1] (١٣٩٤هـ) رحمـه الله : «وعطف قوله ﴿وأن الله مخـزى الكافرين﴾ على قوله: ﴿أنكم غيـر معجزي الله﴾ فـهو داخل في عمل ﴿واعلمـوا﴾، فمقـصود منه وعيـه العلم به كمـا تقدم آنفاً، وكـان ذكر ﴿الكافـرين﴾ إخراجاً عـلى خلاف مقـتضى الظاهر؛ لأن مـقتـضى الظاهر أن يقول: وأن الله مـخزيكم، ووجه تخريجـه على الإظهار: الدلالة على سبـبية الكفر في الخزي».

---

(١) التحرير والتنوير : ١٠/١٠٦ ، وانظر معـه: مفـاتيح الغيـب :١٥/١٧٦ وإرشاد العـقل السليم : ٢/٢٥٢، وروح المعاني: ١٠/٤٦ .

وعبارة ابن عاشور هنا تفيد ما قلناه من قبل، وهو الدلالة على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، وقد تم إيضاح ذلك بحمد الله، وهذا - أيضاً - مفهوم عبارة الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ - رحمه الله - التى ذكرناها من قبل»[١].

والمتأمل لهذه الآية - منذ بدايتها يدرك أن الأمر بالسياحة في الأرض هذه المدة المعلومة، مع الأخذ في العلم والاعتبار أنكم غير قادرين على الهرب من الله والإفلات من عقابه وأن الله مخزى الكافرين ومذلهم - يلحظ أمراً هاماً وهو عدم صحة الوقوف أثناءها بأى حال، لأن المعنى لايمكن تجزئته فيها. والله أعلم .

الموضع السابع : [آية ٣ التوبة]

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ۙ﴾ في طبعات المصاحف الأربعة.

والقرّاء يؤيدون منع الوقف هنا : فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ)يقول[٢] : «﴿من المشركين - ٣-ۙ ﴾ للعطف».

ويقول النيسابوري[٣] (٧٢٨هـ) : «﴿من المشركين -٣-ۙ ﴾ للعطف».

وكلام هذين العالمين الجليلين يفيد منع الوقف هنا بسبب العطف. والنحاة يؤيدون منع الوقف هنا : فيقول ابن الأنباري[٤] (٥٧٧هـ) :

---

(١)انظر دلائل الإعجاز: ٢٤٤ .

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٥٤٤ .

(٣) غرائب القرآن: ١٠/ ٣٧ .

(٤) البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٣٩٣ ، وانظر معه: التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى: ٢/ ٦٣٤ .

«﴿ورسوله﴾ قرئ بالرفع والنصب، فالـرفع من وجهين : أحدهما : أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وخبره محذوف وتقديره : ورسوله بريء فحذف لدلالة الأول عليه، ونظائره كثيرة.

والثانـي : أن يكون مرفوعـاً بالعطف على الضـمير المرفـوع في ﴿بريءٌ﴾ وجـار العطف علي الضـمـيـر المرفوع، وإن لـم يؤكد لوجـود الفـصل بالجـار والمجرور؛ لأنه يقـوم مقامه. وقـيل : إنه معطوف على مـوضـع اسم الله تعالى قبل دخول ﴿أنَّ﴾ وهو الابتـداء، وذلك غير جائز؛ لأن ﴿أنَّ﴾ قد غـيرت معنى الابتداء، لأنها مع ما بعـدها في تأويل المصدر، فليست كـ ﴿إنَّ﴾ المكسورة التي لاتدل على غير التأكيد، فلا يفيد دخولها معنى الابتداء. والنصب بالعطف على اللفظ، وهذا ظاهر».

ويقول العكبـري (٦١٦هـ) - رحمه الله -[1] : «ويقرأ بالنصب عطفاً على اسم أن، ويقـرأ بـالجـر شـاذاً، وهو على القـسم ولايكـون عطفـاً على المشركين؛ لأنه يؤدى إلى الكفر».

وقد نقل الأشـموني[2] - من علمـاء القرن الحادى عـشر الهـجري - إجماع القـراء على رفع ﴿ورسولُه﴾، وأما من قرأ بالنصب والجـر، فقد نسب كلا منهما إلى من قرأ بهما فقال:

«... وقد اجتـمعت القراء على رفع ﴿ورسوله﴾ إلا عيـسى بن عمر، وابن أبي إسحـاق فإنهـما كانا يـنصبان فـعلى مذهـبهما يحـسن الوقف على

---

(١) التبيان فى إعراب القرآن :٢/ ٦٣٤ .

(٢) منار الهدى: ١٦٢ .

﴿ورســوله﴾، ولايحســن على المشــركين لأن ﴿ورســوله﴾ عطـف على لفظ الجلالة، أو على أنه مفعول معه. وقرأ الحسن ﴿ورسوله﴾ بالجر على أنه مقسم به أي ورسوله إن الأمر كذلك، وحذف جـوابه لفهم المعنى وعليها يوقف على المشركين أيضاً، وهذه القـراءة يبعد صحتها عن الحـسن للإيهام حتى يحكي أن أعرابياً سمع رجلاً يقرأ ﴿ورسوله﴾ بالجـر، فقال: الأعرابي: إن كان الله بريئاً من رسوله فأنا برئ. فأنفذه القارئ إلى أمـير المؤمنين عمر بن الخطاب، فحكى الأعرابي الواقعـة، فحينئذ أمـر بتعليم العربية. ويحكى أيضـاً عن على - كرم الله وجهه - ، وعن أبي الأسود الدؤلى».

وبالنظر إلى أقوال العلماء السابقين، فـإننا نلحظ إجماع القراء على رفع ﴿ورســولُه﴾ ، والرفع على العطف هو الأصح، لاتســاقـه مع المعنى؛ حـيث تجتمع براءة الله وبراءه رسوله من المشركين ويؤيد هذاالمعنى قراءة النصب، ومن ثم فإن الذي تطمئن إليـه النفس هو القول بالرفع على العطف الذي يؤدى إلى منع الوقف على ﴿من المشركين﴾.

هذا، والبـلاغـيون يـؤيّدون منع الوقف هنا، فـيـقول ابن عـاشـور(١) (١٣٩٤هـ) رحـمه الله: «وعطف ﴿ورســولُه﴾ - بالرفع - عند القـراء كلهم؛ لأنه من عطف الجـملة؛ لأن الـسامع يعـلم من الرفع أن تقديره: ورسـولهُ برئ من المشـركين، فـفي هذا الرفع معنى بليغ من الإيضاح للمـعنى مع الإيجاز في اللفظ وهذه نكتة قرآنية بليغة، وقد اهتدى بها ضابئ بن الحارث في قوله:

ومن يك أمسى بالمدينة رحله ۝ فإني وقيار بها لغريب

---

(١) التحرير والتنوير: ١٠/١٠٩ .

برفع (قيار)، لأنه أراد أن يجعل غربة جَملَه المسمى (قياراً) غربة أخرى غير تابعة لغربته».

وسياق الآية - كما ترى - فيه أذان من الله ورسوله أى إعلام وإعلان مشترك من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر بماذا ؟

يقول ربنا بالبراءة من المشركين، وكما اشترك الرسول ﷺ مع الله في الأذان، اشترك في البراءة كذلك معه، وهذا هو الأوفق للسياق ولتمام المعنى؛ وليستقيم أول المعنى مع آخره.

ويقول الدكتور عبد العظيم المطعني[1] : «. . . أما سر أو لطيفة هذا المنع فلأن (رسول) معطوف على مضمون جملة ﴿أن الله برئ من المشركين﴾ أو الواو التي قبل ﴿رسوله﴾ للاستئناف، وإن كان التقدير فإن المعنى (ورسوله برئ منهم) فالبراءة من المشركين حاصلة من الله ورسوله، وكمال البيان هنا يتوقف على وصل ﴿ورسوله﴾ بما قبله، فإذا تم الوقوف على ﴿المشركين﴾ حدثت جفوة عارضة بين البراءتين؛ لذلك امتنع الوقف هنا؛ لئلا يقطع بين النظيرين: وهما براءة الله من المشركين، وبراءة رسوله منهم» والله أعلم .

الموضع الثامن : [آية ١٢ التوبة]

يقول الله تعالى: ﴿ وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ۝ ﴾.

---

(١) مجلة منبر الإسلام ص ٥٥ من العدد ١٠(شوال ١٤٢١هـ- يناير ٢٠٠١م) السنة ٥٩ .

هذه الآية «نزلت في أبي سفيان بن حرب، والحارث بن هشام وسهيل بن عمرو، وعكرمة بن أبي جهل، وسائر رؤساء قريش الذين نقضوا العهد، وهم الذين هموا بإخراج الرسول»[1] .

والصحيح - كما يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[2] : «أن الآية عامة وإن كان سبب نزولها مشركي قريش، فهي عامة لهم ولغيرهم والله أعلم» .

والنكث معناه : «نكث الأكسية والغزل قريب من النقض واستعير لنقض العهد، قال تعالى: ﴿وإن نكثوا أيمانهم. . .﴾ والنكث كالنقض»[3] .

والطعن معناه: «الضرب بالرمح وبالقرن وما يجرى مجراهما وتطاعنوا واطعنوا، واستعير للوقيعة قال: ﴿وطعنا في الدين - وطعنوا في دينكم﴾»[4] .

والمعنى: «يقول تعالى: وإن نكث هؤلاء المشركون الذين عاهدتموهم على مدة معينة أيمانهم، أى عهودهم ومواثيقهم ﴿وطعنوا في دينكم﴾ أى عابوه وانتقصوه»[5] فقد وجبت عليكم مقاتلتهم، لأنهم صاروا بذلك النقض والغدر قادة في الكفر، وزعماء للكفار، وقد كانوا كذلك إذا نظرنا إلى سبب النزول، ثم عللت الآية هذا الأمر بالقتال ﴿إنهم لاأيمان لهم﴾ «أى على الحقيقة؛ حيث لايراعونها ولايعدون نقضها محذوراً، وإن أجروها على ألسنتهم»[6] .

(١) أسباب النزول للواحدى: ٢٠٠ .

(٢) تفسير القرآن العظيم: ٢/٣٣٩ .

(٣) المفردات : مادة (نكث) .

(٤) المفردات : مادة (طعن).

(٥) تفسير القرآن العظيم: ٢/٣٣٩ .

(٦) إرشاد العقل السليم: ٢/٢٥٧ .

وإن كان بعض المفسرين كأبي السعود (٩٨٢هـ) يختار أن يجعل التعليل لمضمون جملة الشرط فيقول[١] : «ولعل الأولى جعلها تعليلاً لمضمون الشرط، كأنه قيل: وإن نكثوا وطعنوا كما هو ا لمتوقع منهم، إذ لاايمان لهم حقيقة حتى ينكثوها أو لاستمرار القتال المأمور به المستفاد من سياق الكلام كأنه قيل: فقاتلوهم إلى أن يؤمنوا إنهم لا ايمان لهم حتى يعقد معهم عهد آخر».

وهذا الرأى هو المختار عندى كذلك؛ لأن مشركي مكة حالهم قبل النكث والطعن، كحالهم بعد النكث والطعن، فهم لايفون بعهد، ولايلتزمون بيمين، فجعل التعليل خاصاً بمضمون الشرط أنسب للسياق والمقام.

وهذا الرأي يجعل الآية كلها من أولها إلى آخرها تدل على معنى متصل لايمكن تجزئته، كأنه تعالى يقول: المتوقع والمعهود في الكفار عدم الوفاء بعهد أو يمين ؛ ولذا فإن نقضوا العهد وخانوا، فقاتلوهم رجاء أن ينتهوا، لذا يقول أبو السعود (٩٨٢هـ) - رحمه الله[٢] : «وجعل الجملة تعليلاً للأمر بالقتال لايساعده تعليقه بالنكث والطعن، لأن حالهم في أن لاايمان لهم حقيقة بعد النكث والطعن كحالهم قبل ذلك وحمله على معنى عدم بقاء أيمانهم بعد النكث والطعن مع أنه لاحاجة إلى بيانه خلاف الظاهر».

هذا ، والقراءة التي أجمع عليها القراء - ما عدا ابن عامر - بفتح الهمزة؛ لذا يقول صاحب الكشف - مكي القيسي[٣] (٤٣٧هـ): «وقرأ

---

(١) السابق: نفس الموضع ،، وانظر معه: روح المعانى: ٥٨/١٠ .

(٢) إرشاد العقل السليم: ٢٥٧/٢ ، وانظر معه : روح المعانى: ٥٨/١٠ .

(٣) الكشف: ٥٠٠/١ .

الباقون بفتح الهمزة أى جعلوه جمع يمين، ودل على ذلك قوله قبل ذلك ﴿إلا الذين عاهدتم﴾ ، والمعاهدة بالأيمان تكون، ودل على ذلك قوله: ﴿ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم﴾ والفتح الاختيار؛ لأن المعنى عليه، ولأن الجماعة عليه».

وأما على القراءة بالكسر فإنه يكون مصدر أمنته من الأمان يقول مكي القيسي (٤٣٧هـ)[١] : «قرأه ابن عامر بكسر الهمزة جعله مصدر (أمنته) من الزمان أى لايؤمنون في أنفسهم وقيل: معناه لايوفون لأحد بأمان يعقدونه له».

وقوله: ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾ يقول الزمخشري[٢] (٥٣٨هـ) : «فقاتلوهم فوضع أئمة الكفر موضع ضميرهم إشعاراً بأنهم إذا نكثوا في حال الشرك تمرداً وطغياناً، وطرحاً لعادات الكرام الأوفياء من العرب، ثم آمنوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ، وصاروا إخوانا للمسلمين في الدين، ثم رجعوا فارتدوا عن الإسلام ونكثوا ما بايعوا عليه من الإيمان والوفاء بالعهود، وقعدوا يطعنون في دين الله ويقولون : ليس دين محمد بشيء فهم أئمة الكفر، وذووا الرياسة والتقدم فيه لايشق كافر غبارهم».

قوله: ﴿لعلهم ينتهون﴾ «متعلق بقوله: ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾ أى ليكن غرضكم في مقاتلتهم بعدما وجد منهم ماوجد من العظائم أن تكون المقاتلة سبباً في انتهائهم عما هم عليه وهذا من غاية كرمه وفضله وعوده على المسيء بالرحمة كلما عاد»[٣] .

---

(١) السابق نفس الموضع وانظر معه: معانى القرآن للفراء: ١/ ٤٢٥ ، ومعانى القرآن للزجاج: ٢/ ٤٣٥ .

(٢) الكشاف : ٢/ ١٧٧ ، وانظر معه: مفاتيح الغيب : ١٥/ ١٨٧ ، وغرائب القرآن: ١٠/ ٤٨ .

(٣) الكشاف: ٢/ ١٧٧، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٥/ ١٨٧، وغرائب القرآن: ١٠/ ٤٨، وإرشاد العقل السليم: ٢/ ٢٥٧، وروح المعانى: ١٠/ ٥٨ .

وعبارة الكشاف تفيد أن المقاتلة هدفهـا رجاء انتهاء الكفار عما هم عليه.

قال الزجاج (٣١١هـ)[١] : «أي ليرجى منهم الانتهاء».

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا عـلى قوله: ﴿أئـمة الكـفر﴾ في طبـعـات المصـاحف الأربعة.

والقرّاء يقولون بمنع الوقف كالإمام السجاوندي[٢] (٥٦٠هـ) الذي يقول ﴿أئمة الـكفر - ١٢- لا ﴾ لتعلق ﴿لعلـهم﴾ بقوله: ﴿فقـاتلوا﴾ وجملة ﴿إن﴾ معترضة».

والنيـسـابوري (٧٢٨هـ) الذي يقـول[٣] : «﴿أئمـة الكفـر لا ﴾ لتـعلق ﴿لعلهم﴾ بقوله: ﴿فقاتلوا﴾ وما بينهما اعتراض».

ومما سبق يتبين لنا أن الوقف ممنوع هنا؛ لأن ما بعد ﴿أئمة الكفر﴾ جملة معترضـة لامحل لها من الإعراب، وقوله: ﴿لعلهم ينتهـون﴾ من تتمة الكلام السابق وهو قوله: ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾، فهو متعلق به؛ لأن الغاية من القتال رجاء الانتهاء.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ) - رحمه الله[٤] : «﴿لعلهم ينتهون﴾ متعلق بقوله : ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾ أى ليكن غرضكم في مقاتلتهم بعدما وجد منهم ما وجد من العظائم أن تكون المقاتلة سبباً في انتهائهم عما هم عليه».

(١) معانى القرآن وإعرابه: ٢/ ٤٣٦ .

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٥٤٥ .

(٣) غرائب القرآن: ١٠/ ٣٧ .

(٣) الكشاف: ٢/ ١٧٧ .

والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ ذلك لأن الآية كلهـا من أولها إلى آخرها تدل على معنى متصل لايمكن تجزئته فقد بدأت بأداة الشرط ﴿إن﴾ التي تتطلب فعل شرط وهو قوله: ﴿نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم﴾ وما عطف عليه وهو قـوله: ﴿وطعنوا في دينكم﴾، ثـم يأتي جـواب الشرط ﴿فـقـاتلوا أئمـة الكفر﴾، ولو كـان هذا الجواب لامتعلق له لـتم المعنى هنا ولكنه - أي جواب الشرط - له تتـمة تتعلق به، بحيث لايتم مـعناه إلا بالإتيان بها، وهذه التـتمة ﴿لعلهم ينتهـون﴾ فهذه غاية الأمـر بالقتال، وأمـا قوله : ﴿إنهم لاأيمان لهم﴾ فهي جملة معترضة.

ولو أجزنا الـوقوف على قوله: ﴿أئمـة الكفر﴾ لأجـزنا تبعـاً له الابتداء بقوله: ﴿إنهم لاأيمان لهم﴾ التي جـيء بها اعتراضـاً - بين هذا المعنى المتصل، وهو الأمر بالقتال وغايته - لبيان التعليل لمضمون الشرط، كأنه قيل: وإن نكثوا وطعنوا كما هو المتوقع منهم؛ إذ لاأيمان لهم حقيقة حتى ينكثوها.

وعبـارة الزمخـشري - رحمـه الله - التي ذكرنـاها سابقاً تنـهض دليلاً للبلاغيين في تأييد منع الوقف، وهي عبارة سديدة تفيد ما نقصد إليه؛ ولذلك أخذها بحروفهـا كاملة من غير تبديل ولا تغيـير، ولازيادة ولا نقصان كل من الرازي[١] (٦٠٦هـ) ، والنيسابوري[٢] (٧٢٨هـ)، وأبي السعود[٣] (٩٨٢هـ) والألوسي[٤] (١٢٧٠هـ).

---

(١) مفاتيح الغيب: ١٨٧/١٥ .

(٢) غرائب القرآن: ٤٨/١٠ .

(٣) إرشاد العقل السليم : ٢٥٧/٢ .

(٤) روح المعاني: ٦٠/١٠

ونختار هنا عبارة أبي السعود - رحمه الله - حيث يقول[1] : «﴿لعلهم ينتهون﴾ متعلق بقوله تعالى : ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾ أى قاتلوهم إرادة أن ينتهوا أى ليكن غرضكم من القتال انتهاءهم عـما هم عليه من الكفر، وسائر العظائم التي يرتكبونها لإيصال الأذية بهم، كما هو ديدن المؤذين».

الموضع التاسع :

يقول الله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴿٢٥﴾﴾ [آية ٢٥ الرعد].

إضاءة

في هذه الآية حديث عن صفات أصنـاف من الناس يخالفون من تحدث القرآن عنهم من قبل في هذه الآيات: ﴿. . . إنما يتذكر أولوا الألباب ﴿١٩﴾ الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق ﴿٢٠﴾ والذين يصلون ما أمر الله به أن يوصل ويخشون ربهم ويخافون سوء الحساب ﴿٢١﴾ والذين صبروا ابتغاء وجه ربهم وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سرًا وعلانية ويدرءون بالحسنة السيئة أولئك لهم عقبى الدار ﴿٢٢﴾ جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم والملائكة يدخلون عليهم من كل باب ﴿٢٣﴾ سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار ﴿٢٤﴾﴾ (الآيات من ١٩ - ٢٤ الرعد).

فأولئك السابقون الموصوفون بصفات الكمال الإنساني يخالفهم ويعاندهم، ويضادهم أقوام من الـناس اتصفوا بهذه الصفـات المرذولة السيئة فـقال عز من قائل : ﴿والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه. . . الآية﴾.

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٢/٢٥٧ .

والمعنى : تصف لنا الآية أقواماً من الناس، اتصفوا بصفات مرذولة، فهم لايتمسكون بعهودهم مع الله تعالي بعدما أخذت عليهم موثقة ومؤكدة مثل ذلك العهد الذي أخذه الله علينا ونحن في عالم الذر ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ (١٧٢) أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ (١٧٣)﴾ (الآيتان ١٧٢، ١٧٣ الأعراف). فهذا عهد الذر المأخوذ على جميع من خلق الله من ذرية ذرأها من آدم - عليه السلام - فالكفار ستروا هذا العهد وتركوه وأنكروه، وكل من نقض العهد مع الله، فهو على نقض العهد مع غيره أكثر جرأة.

والنقض : «انتشار العَقْد من البناء والحَبْل والعِقْد وهو ضد الإبرام . . ومن نقض الحَبْل والعِقْد استعير نقض العهد»[١] والعهد هو : «حفظ الشيء ومراعاته حالاً بعد حال، وسمى الموثق الذي يلزم مراعاته عهداً»[٢] .

والميثاق : «عقد مؤكد بيمين وعهد. . .»[٣] وهذه هي الصفة الأولى من صفات هؤلاء الأقوام.

والصفة الثانية: أنهم يقطعون كل ما أمر الله به أن يوصل كقطع الأرحام، وإساءة معاملة أمهاتهم وآبائهم وذوي قراباتهم؛ لأنهم لايرعون حرمة لهذه الوشائج التي تجمع بين أولى الأرحام. يقول الراغب (٥٠٢هـ)[٤]:

---

(١) المفردات للراغب: مادة (نقض).

(٢) السابق: مادة (عهد).

(٣) السابق: مادة (وثق).

(٤) السابق: مادة (قطع).

«القطع : فصل الشيء مدركاً بالبصر كالأجسام، أو مدركاً بالبصيرة كالأشياء المعقولة . . وقطع الوصل هو الهجران، وقطع الرحم يكون بالهجران ومنع البر».

ويوضح الراغب (٥٠٢هـ) - أيضاً - معنى الوصل والاتصال فيقول[١] : «والاتصال: اتحاد الأشياء بعضها ببعض كاتحاد طرفي الدائرة، ويضاد الانفصال، ويستعمل الوصل في الأعيان وفي المعاني يقال: وصلت فلاناً، قال الله تعالى : ﴿ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل﴾».

والصفة الثالثة : أنهم يفسدون في الأرض، والفساد: «خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج أو كثيراً، ويضاده الإصلاح»[٢] وللفساد صور شتى لاتقع تحت حصر.

هؤلاء الموصوفون بهذه الصفات ما جزاؤهم؟ فقال تعالى : ﴿أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار﴾. هذا هوالجزاء الذي أعده الله تعالى لهؤلاء، والتعبير بـ ﴿أولئك﴾ يوحي بالبعد المستقبح المرذول، فهم مبعدون من رحمة الله تعالى وتقديم الجار والمجرور - الخبر - في قوله: ﴿لهم اللعنة ولهم سوء الدار﴾ على المبتدأ يفيد القصر والتخصيص فكأن اللعنة وسوء الدار مقصورتان عليهم لاتتعداهم إلى غيرهم والتعبير بلام الملكية يقوى هذا التخصيص وهذا القصر فكأن هاتين الصفتين صارتا مملوكتين لهم وملازمتين لهم كما يلازم المالكُ الشيء الذي يملكه.

---

(١) المفردات للراغب: مادة (وصل).

(٢) السابق: مادة (فسد).

واللعنة هي : «الطرد والإبعاد على سبيل السخط، وذلك من الله تعالى في الآخرة عقوبة، وفي الدنيا انقطاع من قبول رحمته وتوفيقه، ومن الإنسان دعاء على غيره»[١] .

والجزء الثاني من العقاب هو قوله: ﴿ولهم سوء الدار﴾ والسوء : «كل ما يغم الإنسان من الأمور الدنيوية والأخروية ومن الأحوال النفسية والبدنية والخارجة من فوات مال وجاه وفقد حميم»[٢] وسوء الدار هنا يعم الدنيا والآخرة.

شاهد هذا للوضع

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿ويفسدون في الأرضۖ ﴾ في طبعات المصاحف الأربعة.

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا كالإمام السجاوندي ـ ٥٦٠هـ) الذي يقول[٣] : ﴿في الأرض - ٢٥-ۖ ﴾؛ لأن قوله: ﴿أولئك﴾ خبر المبتدأ».

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - «﴿ويفسدون في الأرض﴾ ليس بوقف؛ لأن قوله: ﴿أولئك﴾ خبر ﴿والذين ينقضون﴾ فلا يفصل بين المبتدأ والخبر بالوقف».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ) - رحمه الله[٥] : «وجملة ﴿أولئك لهم

---

(١) المفردات: مادة (لعن).

(٢) السابق: مادة (سوأ).

(٣) علل الوقوف: ٢/ ٦١٦ .

(٤) منار الهدى: ٢٠٢

(٥) التحرير والتنوير: ١٣/ ١٣٣ .

اللعنة﴾ خبر عن ﴿والذين ينقضون﴾».

ومما تقدم يتبين لنا أن جملة ﴿أولئك لهم اللعنة﴾ خبر عن المبتدأ الذي بدأت به الآية، وهو الاسم الموصول - ﴿والذين ينقضون﴾.

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن الآية بدأت بالمبتدأ وهو الاسم الموصول - ﴿والذين﴾ - ثم بصلته وما يتعلق بها - ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه - ثم ما عطف على هذه الصلة وما تعلق بها - ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل - ثم تلت بعطف الصلة الثالثة وما تعلق بها - ويفسدون في الأرض - فهذه - كما ترى - جمل ثلاث وقعت صلة للموصول - والذين - وهو المبتدأ، وقد عطفت الجملتان - الثانية والثالثة - بالواو التي تفيد الاشتراك في الحكم الإعرابى والمعنوى من غير ترتيب ولا تعقيب، وهذا العطف يوحي بتكرار الاسم الموصول ﴿والذين﴾ فكأنه قال: ﴿والذين يقطعون ..﴾ ثم ﴿والذين يفسدون..﴾ فهذه الواو أفادت هذا.

والآية - هنا - تصور لنا هؤلاء الموصوفين بتلك الصفات تصويراً حياً نابضاً بالحياة، فهم قوم ﴿ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه﴾ كما ينقض صاحب الحبل المبرم حبله بعد قوة حبك، وكأنك تلمس المشهد، ثم - يقطعون ما أمر الله به أن يوصل - تشهد قطعاً يشبه القطع الحسى للأشياء المحسوسة، ثم تأمل هذا التقابل والتضاد بين (ينقضون - ميثاقه)، وبين (يقطعون - يوصل)، وكل ذلك يؤكد المعنى ويقويه، ثم تأتي الصفة الثالثة - ﴿ويفسدون في الأرض﴾، والتعبير بالمضارع - في هذه المشاهد الثلاثة - ينقلك إلى موضع الحدث، كأنك ترى هذه الأحداث رأى العين، وتكاد تعايشها بكل أدوات المعايشة، وهو إلى

جانب ذلك يفيد التكرار والتجدد والاستمرار، فكأن هذه الأفعال المضارعة - المذكورة - متجددة مستمرة، تكاد تشير إلى هؤلاء الذين يباشرون تلك الأحداث والأفعال المشينة.

وإلى هنا والكلام ما زال متصلاً بالمبتدأ - والذين - وما في حيز الصلة، ولم يأت الخبر، ولذا لايصح الوقف على قوله: ﴿ويفسدون في الأرض﴾، لأن هؤلاء المذكورين الذين تحدثنا عنهم، ووصفناهم بما وصفناهم به ما جزاؤهم؟ لأن السامع متشوف إلى الحكم المناسب لهؤلاء الموصوفين بتلك الصفات؛ لذا لايقبل السكوت والوقف حتى تأتى بالخبر الذي يدمغ هؤلاء باللعنة وسوء الدار، فالكلام ناقص قبل مجيء الخبر ﴿أولئك﴾ ؛ لذا يمنع الوقف على قوله: ﴿ويفسدون في الأرض﴾ لما ذكرنا؛ لأن الكلام لم يتم معناه، ولايتم المعنى إلا بالإتيان بالخبر.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «اعلم أن الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لاتتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له فالأول: خبر المبتدأ كـ«منطلق» في قولك : «زيد منطلق» والفعل كقولك: «خرج زيد»، وكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة . . . إلخ».

فالإتيان بالخبر ﴿أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار﴾ يتوقف عليه تمام المعنى. «أى أولئك الموصوفون بما ذكر من القبائح ﴿لهم﴾ بسبب ذلك ﴿اللعنة﴾ أى الإبعاد من رحمة الله تعالى ﴿ولهم﴾ مع ذلك ﴿سوء الدار﴾ أى

---

(١) دلائل الإعجاز :٢١٢ ، وانظر ص ٧٢ من هذا البحث.

سوء عاقبة الدنيا، وعذاب جهنم فإنها دارهم؛ لأن ترتيب الحكم على الموصول مشعر بعلّية الصلة له»[1] .

وعبارة أبي السعود (٩٨٢هـ) رحمه الله - تفيد أن الخبر هنا رتب حكما على الموصول الذي هو المبتدأ، وهذا الترتيب يشعر بكون الصلة علة، وهذا كله يوجب اتصال الآية أولها بآخرها؛ لئلا نفصل بين الحكم - الخبر - والمحكوم عليه وهو المبتدأ - الاسم الموصول وما فيه حيزه - والله أعلم .

الموضع العاشر :

يقول الله تعالى: ﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ۝ قَالُوٓا۟ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۝ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ۝﴾ [الآيات من ٥٧ - ٦٠ الحجر]

إضاءة

في هذه الآيات حوار بين سيدنا إبراهيم - عليه السلام - والملائكة - جبريل وميكائيل وإسرافيل - عليهم السلام - عندما نزلوا ضيوفاً عليه، وبشروه بغلام عليم، يولد له من سارة وهو سيدنا إسحاق - عليه السلام - ثم سألهم : ماشأنكم وما خبركم أيها المرسلون؟ قالوا إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين وهم سكان قرية سدوم وما حولها، ثم استثنى من المجرمين آل لوط - عليه السلام - ثم استثنى من آل لوط امرأته الكافرة ؛ فإنها من الباقين في العذاب.

---

(١) إرشاد العقل السليم :٣/١٠٧ ، وانظر معه :الكشاف : ٢/٣٥٨، والمحرر الوجيز:٣/ ٣١٠، ومفاتيح الغيب : ٣٨/١٩٠ والجامع لأحكام القرآن :٩/٣٢٢ ، وتفسير القرآن العظيم :٢/ ٥١١ .

يقول الراغب (٥٠٢هـ)[١] : «الغابر: الماكث بعد مضى ما هو معه قال: ﴿إلا عجوزاً في الغابرين﴾ يعنى فيمن طال أعمارهم، وقيل : فيمن بقى ولم يسر مع لوط، وقيل : فيمن بقى بعد في العذاب .. قال: ﴿قدرنا إنها لمن الغابرين﴾.

وقال الزجاج (٣١١هـ)[٢] : «المعنى : علمنا إنها لمن الغابرين وقيل: دبرنا إنها لمن الغابرين، و﴿قدرنا﴾ ههنا لايحتاج إلى تفسير. المعنى : إلا امرأته قدرنا إنها لمن الباقين في العذاب، والغابر: الباقي قال الشاعر[٣] :

فما ونيَ محمد مذ أن غفر ۝ له الإله ما مضى وما غبر

المعنى : وما بقى».

هذا، وقد توقف المفسرون عند هذه الاستثناءات المتعددة التي وقعت في هذه الآيات، التي تحدثنا عن معناها - في إيجاز - وكلهم قد تناقل عبارة الزمخشري[٤] (٥٣٨هـ) - رحمه الله - كابن الأنباري[٥] (٥٧٧هـ) ، والرازي[٦] (٦٠٦هـ) والعكبري[٧] (٦١٦هـ) ، والبيضاوي[٨] (٦٨٥هـ)،

---

(١) المفردات : مادة (غبر).

(٢) معانى القرآن وإعرابه: ٣/ ١٨١ .

(٣) العجاج والبيت فى الطبرى: ١١/ ١٩٨ ، ومجاز القرآن لأبى عبيدة: ١/ ٢١٩ .

(٤) الكشاف: ٢/ ٣٩٣ .

(٥) انظر البيان: ٢/ ٧١ .

(٦) انظر مفاتيح الغيب: ١٩/ ١٥٨ .

(٧) انظر التبيان فى إعراب القرآن : ٢/ ٧٨٥ .

(٨) حاشية الشهاب الخفاجى: ٥/ ٣٠٠ .

وأبي السعود[1] (٩٨٢هـ)، وابن عاشور[2] (١٣٩٤هـ).

ولكني اختار عبارة الإمام القرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله وذلك لوضوحها حيث يقول[3]: «لاخلاف بين أهل اللسان وغيرهم أن الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي فإذا قال رجل: له عشرة دراهم إلا أربعة إلا درهما ثبت الإقرار بسبعة؛ لأن الدرهم مستثنى من الأربعة وهو مثبت؛ لأنه مستثنى من منفى، وكانت الأربعة منفيه؛ لأنها مستثناة من موجب، وهو العشرة فعاد الدرهم إلى الستة فصارت سبعة، وكذلك لو قال: عليّ خمسة دراهم إلا ثلثيه كان عليه أربعة دراهم وثلث وكذلك إذا قال: «لفلان عليّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة» كان الاستثناء الثاني راجعاً إلى ما قبله والثالث إلى الثاني، فيكون عليه درهمان... ثم يقول: فقوله سبحانه: ﴿إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين ، إلا آل لوط﴾ فرجعت في التأويل إلى القوم المجرمين كما بينا».

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿إلا امرأته قدّرنا ۙ﴾ في طبعات المصاحف الأربعة.

والقرّاء يمنعون الوقف هنا كالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ) الذي يقول[4] : ﴿قدّرنا - ٦٠ ۙ﴾؛ لأن ﴿إنها﴾ وخبرها مفعول ﴿قدّرنا﴾، وإنما كسرت ألف ﴿إنها﴾ لدخول اللام في خبرها.

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٣/١٥٣ .

(٢) التحرير والتنوير: ١٤/٦١ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٠/٤٢

(٤) علل الوقوف: ٢/٦٣٢ .

ويقـول النيــسابوري (٧٢٨هـ)[١] : «﴿قـدّرناۖ﴾ ؛ لأن الجـملة بعـده مفعول، والكسر لدخول اللام في الخبر».

ويقـول الأشموني[٢] - من علمـاء القرن الحـادي عشـر الهجـري - «﴿قدرنا﴾ جائز، وقـيل: ليس بوقف؛ لأن ﴿إنها﴾ واسمها وخـبرها في محل نصب مـفعول ﴿قـدرنا﴾ وإنما كـسرت الهمـزة من ﴿إنها﴾ لدخـول اللام في خبرها».

وكلام القـراء هنا يفيـد منع الوقف؛ لأن مـا بعد ﴿قدّرنا﴾ فـي موضع المفعول به من الفعل ﴿قـدرنا﴾ فهو من تتمة الكلام أما قـول الأشموني بجواز الوقف على ﴿قدرنا﴾ فـقول مردود عليه بما قلناه سابـقاً، وأيضاً : لأن الوقف على ﴿قدرنا﴾ لو أجزناه لتبادر إلى ذهن الســامع والقارئ أن ﴿قدّرنا﴾ مقصود به تقدير امرأة ﴿لوط﴾ وتـكريمها؛ لأن من معاني هذا الفعل الـتقدير والتكريم وعلو المكانة، وهذا ما لم يقل به أحـد، ولايجوز أن يكون من مقـصود القرآن الكريم، بل هو على خلاف المقصود من الآية.

هذا، وكلام النحـاة يفيـد أنها - أي امرأة لوط - بعـيدة كل البـعد عن التقدير بمعنى التكريم، بل هي المُهانة الباقية في العذاب.

يقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٣] : «﴿إلا آل لوط﴾ منصوب لأنه استثناء منقطع؛ لأن قوم لوط ليـسوا من القوم المجرمين، وقولـه : ﴿امرأته﴾ منصوب

---

(١) غرائب القرآن: ١٤/ ٢٧ .

(٢) منار الهدى: ٢١٠ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٧١ ، وانظر مـعه: الكشاف: ٢/ ٣٩٣ ، ومفاتيح الغيب :/ ١٥٨ ١٩ ، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٨٥ .

علي الاستثناء من آل لوط وهذا الاستثناء ههنا يدل على أن الاستثناء من الإيجاب نفي ومن النفي إيجاب؛ لأنه استثنى آل لوط من المجرمين فلم يدخلوا في الإهلاك، ثم استثنى من آل لوط امرأته فدخلت في الهلك، ولو قيل: إن قوله: ﴿إلا امرأته﴾ ليس استثناء في اللفظ من قوم لوط، وإنما هو استثناء من الهاء والميم في ﴿لمنجوهم أجمعين إلا امرأته﴾ لكان وجهاً جائزاً».

وعلى هذا فامرأة لوط استثنيت من ﴿آل طول﴾ الناجين من العذاب، والمستثنى من الناجين من الهلاك يقع فيه.

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن الكلام لم يقع تام المعنى عند الوقوف على ﴿قدرنا﴾ لأن بقية الكلام لم تأت بعد فما بعد ﴿قدرنا﴾ في موضع المفعول به، كما ذكرنا من قبل.

وأيضاً ما ذكرناه في (التمهيد) من كلام الأشموني ما يفيد منع الوقف على الناصب دون منصوبه، حيث يقول[1] : «اعلم أن كل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تمامها لايوقف عليها كالمضاف دون المضاف إليه . . . ولا على الناصب دون منصوبه».

ومعلوم أن متعلقات الفعل من تمام المعنى، فلا يقبل الوقف علي الفعل دون فاعله ولا على الفاعل دون المفعول.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ[2]) : «حال الفعل مع المفعول كحاله مع

---

(١) منار الهدى: ١٧ .

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة : ١٣٥ ؛ وانظر معه: المطول على التلخيص ص ١٩٠، ١٩١ ، وشروح التلخيص : ٢/ ١٢٠، ١٢١ .

الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عدّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول، ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه».

وكلام الخطيب القزويني - رحمه الله - هنا يفيد أن تعلق الفعل بفاعله وبمفعوله، تعلق يرتبط بوقوع الحدث من الفاعل ويرتبط بالمفعول من حيث وقوعه عليه، وهذا الحدث جزء من معنى الفعل؛ لأن الفعل في لغة العرب يدل على حدث وقع في زمن وحين تسند هذا الفعل إلى فاعل، فهذا إسناد يفيد ملابسة هذا الفعل بالفاعل من حيث وقوعه منه، فهذا القياس أساسى في إفادة المعنى، وكذلك حين تسند الفعل وتعديه إلى مفعول به، فإنما تقصد إيصال أثر الفعل إلى المفعول لتفيد وقوعه عليه من الفاعل.

وعلى هذا فارتباط الفعل بمفعوله، واتصاله به من مكونات المعنى ؛ حيث لايتم المعنى إلابذكر هذا المفعول.

ونحن هنا في مقامنا هذا حين نقف على ﴿قدّرنا﴾ نقع في عدة محظورات :

الأول: الفصل بين الفعل ﴿قدّرنا﴾ وبين مفعوله وهو ﴿إنها لمن الغابرين﴾، وهذا الفصل يؤدى إلى تقطيع أوصال المعنى المقصود من النظم الكريم.

الثاني : ما يقع من إيحاء اللفظ ﴿قدّرنا﴾ على السامع والقارئ من معنى التقدير أو التكريم الذي قد يتبادر إلى الذهن حين نقف عليه مفصولاً عما بعده.

الثالث : مقدار هذا الفصل الزمني الذي يستغرقه الوقف يضر بتلاحم المعنى، وإيصال أثره إلى المتلقى حتى لانسمح بتوارد معنى مخالف للمعنى المقصود من السياق، وتقدير الزمن مما يراعيه البلاغيون في مثل هذا المقام.

لذا يقول الرازي (٦٠٦هـ)[١] : «قوله: ﴿إنها لمن الغابرين﴾ في موضع مفعول التقدير : قضينا أنها تتخلف وتبقى مع من يبقى حتى تهلك كما يهلكون، ولاتكون ممن يبقى مع لوط فتصل إلى النجاة. والله أعلم».

الموضع الحادي عشر : [آية ٢٤ النحل]

الموضع الثاني عشر : [آية ٢٥ النحل].

يقول الله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾ لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الآيتان ٢٤، ٢٥ النحل].

إضاءة

في الآية الأولى - ٢٤ النحل - حديث عن حوار دار بين المؤمنين والكفار؛ حيث قال المؤمنون للكفار - على سبيل الاختبار : ﴿ماذا أنزل ربكم﴾ وقيل: هو قول الكفار بعضهم لبعض، وقيل : هو قول المقتسمين

(١) مفاتيح الغيب : ١٩/١٥٩.

الذين اقتسموا مداخل مكة ينفرون عن رسول الله ﷺ إذا سألهم وفود الحجاج عما أنزل الله على رسوله ﷺ قالوا أساطير الأولين وأباطيلهم.

فالآية - كما ترى - تصف حواراً جرى بين المؤمنين والكفار، أو بين الكفار والكفار، أو بين المقتسمين ووفود الحجاج السائلين عما أُنزل على رسول الله ﷺ من الوحي.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «. . . وإذا قيل لمن تقدم ذكره ممن لايؤمن بالآخرة، وقلوبهم منكرة بالبعث ﴿ماذا أنزل ربكم﴾ قيل القائل النضر بن الحارث، وأن الآية نزلت فيه، وكان خرج إلى الحيرة فاشترى أحاديث (كليلة ودمنة)، فكان يقرأ على قريش ويقول: ما يقرأ محمد على أصحابه إلا أساطير الأولين، أى ليس هو من تنزيل ربنا وقيل إن المؤمنين هم القائلون لهم اختباراً فأجابوا بقولهم: ﴿أساطير الأولين﴾ فأقروا بإنكار شيء هو أساطير الأولين» ، والأساطير معناها: الأكاذيب والأباطيل.

يقول الراغب (٥٠٢هـ)[٢] : «وأما قوله : ﴿أساطير الأولين﴾ فقد قال المبرد: هي جمع أسطورة نحو أرجوحة وأراجيح، وأثفيه وأثافى، وأحدوثه وأحاديث، وقوله تعالى : ﴿وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين﴾ أى شيء كتبوه كذباً ومَيْناً فيما زعموا».

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٠/١٠١ ، وانظر معه : الكشاف: ٢/٤٠٦، ومفاتيح الغيب ٢٠/١٥، وغرائب القرآن : ١٤/٦٢ ، وإرشاد العقل السليم : ٣/١٦٩ ، والتحرير والتنوير ١٤/ ١٣٠.

(٢) المفردات : مادة (سطر) .

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أنزل ربكم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة.

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام السجاوندى (٥٦٠هـ) يقول[١]: «﴿أنزل ربكم - ٢٤-لا ﴾ ؛ لأن ﴿قالوا﴾ جواب ﴿إذا﴾».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٢] : «﴿ربكم لا ﴾ ؛ لأن ما بعده جواب ﴿إذا﴾».

أما الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - فإنه يقول: «﴿ماذا أنزل ربكم﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿قالوا﴾ جواب ﴿ماذا﴾ فلا يفصل بينهما بالوقف ، و﴿ما﴾ و﴿ذا﴾ كلمة واحدة استفهام، مفعول بأنزل، ويجوز أن تكون ﴿ما﴾ وحدها كلمة مبتدأ، و﴿ذا﴾ بمعنى الذي خبر ﴿ما﴾، وعائدها في ﴿أنزل﴾ محذوف أى : أى شيء أنزل ربكم ؟ فقيل: أنزل أساطير الأولين».

وكلام القرّاء هنا يفيد أن الوقف ممنوع هنا؛ لأن ما بعد ﴿أنزل ربكم﴾ جواب ﴿إذا﴾ المضمنة معنى الشرط، وبه قال السجاوندي والنيسابوري.

أما الأشموني فإنه يرى أن ما بعد ﴿أنزل ربكم﴾ جواب ﴿ماذا﴾ وهو قوله : ﴿قالوا﴾، فلا يفصل بينهما بالوقف فالأشموني يرى أن ﴿قالوا﴾ وما

---

(١) علل الوقوف: ٢/٦٣٧ .

(٢) غرائب القرآن : ١٤/٦١ .

(٣) منار الهدى: ٢١٣ .

بعدها جواب الاستفهام. والسجاوندي والنيسابوري يقولان بأن ﴿قالوا﴾ وما بعدها جواب ﴿إذا﴾ المضمنة معني الشرط.

ويفهم من كلام النحاة المنع أيضاً؛ حيث يقول الزجاج[1] (٣١١هـ): «﴿ما﴾ مبتدأ، و﴿ذا﴾ في موضع الذي .

المعنى : ما الذي أنزل ربكم؟ و﴿أساطير﴾ مرفوعة على الجواب كأنهم قالوا: الذي أنزل أساطير الأولين».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[2] : « ﴿ما﴾ استفهامية في موضع رفع لأنه مبتدأ، و﴿ذا﴾ بمعنى الذي وهو خبره و﴿أنزل ربكم﴾ صلته، والعائد محذوف، وتقديره: أنزله فحذف تخفيفاً ولما كان السؤال في موضع رفع، كان الجواب كذلك فرفع ﴿أساطير الأولين﴾ على تقدير مبتدأ محذوف وتقديره : هو أساطير الأولين».

وكلام النحاة هنا يفيد منع الوقف كذلك؛ لأنهم قالوا: ﴿ماذا﴾ جملة استفهامية مكونة من مبتدأ ﴿ما﴾ وخبر وهو ﴿ذا﴾ وصلته ﴿أنزل ربكم﴾ ، والعائد محذوف، وقوله: ﴿أساطير الأولين﴾ هو جواب الأستفهام على تقدير مبتدأ محذوف وتقديره: هو أساطير الأولين.

وسواء قلنا بأن ما بعد ﴿أنزل ربكم﴾ هو جواب ﴿إذا﴾ المضمنة معنى الشرط - كما قال السجاوندي وغيره - أو قلنا بما قال به النحاة فالوقف ممنوع؛ لأن ما بعد ﴿أنزل ربكم﴾ هو جواب الشرط. أو جواب الاستفهام باعتبار أنه

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ١٩٤ .

(٢) البيان : ٢/ ٧٧ ، وانظر معه : التبيان للعكبري: ٢/ ٧٩٣ .

مبتدأ وما بعده خبره، وكما هو معلوم : لايصح الوقف «على شرط دون جوابه . . . ولا على المبتدأ دون خبره»[1] .

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف كذلك؛ لأن المعنى هو سيد الموقف عندهم، ولايتم المعنى إلابذكر جواب الشرط في الجملة الشرطية، وفي الجملة المكونة من مبتدأ وخبر لايتم المعنى إلا بذكر الخبر، فالخبر هو : الجزء الذي تتم به فائدة الكلام وكذلك جواب الشرط في الجملة الشرطية.

يقول عبد القاهر[2] (٤٧١هـ) - رحمه الله - (في معرض الحديث عن التمثيل الحاصل من جملتين أو جمل، ولايتم معنى التمثيل إلا بعد مجيء تمامه) : «ووزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان ولكنا نقول: إن حكمهما حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة فلو قلت: «إن تأتني» وسكت لم تفد، كما لاتفيد إذا قلت : «زيد» وسكت، فلم تذكر اسماً آخر ولا فعلاً، ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال».

وكلام الإمام عبد القاهر هنا يفيد أن جملتي الشرط والجواب هما في الحقيقة كالجملة الواحدة؛ لذا لايصح السكوت على الشرط حتى يؤتى بالجواب، لأن المعنى لايتم إلا بذكر الجواب، وكذلك خبر المبتدأ لايتم المعنى إلا بذكره مع المبتدأ، فكأن جملتى الشرط والجزاء - وإن كانتا جملتين في الظاهر - بمثابة جملة واحدة، ولايعقل أن تسكت في أثناء الجملة الواحدة لأن

---

(١) منار الهدى: ١٧ .

(٢) أسرار البلاغة : ١١١ .

ذلك لايفيد معنى، وكذلك القول في جملة المبتدأ والخبر. وأنت - أيها القارئ الكريم - إذا تأملت الآية المباركة وجدتها تبدأ بـ ﴿إذا﴾ الظرفيه المضمنة معني الشرط، ثم يأتي بعدها القول ﴿قيل﴾ فهذا يشعر بقول قاله قائل ، وماذا قال هذا القائل؟ قال: ﴿ماذا أنزل ربكم﴾؟ وهذا يحتاج إلى جواب لقوله، وردّ على استفهامه، فتأتي الجملة التالية، وعلى هذا فإن المعنى لايتم إلا بذكر نهاية هذا الحوار، لكن إن توقفت قبل نهايته لم تفد شيئاً.

للموضع الثاني عشر : [الآية ٢٥ النحل]

إضاءة

في هذه الآية -٢٥ النحل - بيان لعاقبة القائلين بأن القرآن الكريم أساطير الأولين - في الآية السابقة - لأنهم بهذا القول قد ضلوا وأضلوا غيرهم، فهم يوم القيامة يحملون وزر ضلالهم لأنفسهم ووزر إضلالهم لغيرهم؛ فإن الله تعالى قد قضى بعدله أن يجازى المضلين لغيرهم بجزاءين:

جزاء خاص بضلالهم هم لأنفسهم .

وجزاء آخر هو أكبر وأشد وأعظم، وهو إضلالهم لغيرهم.

وفي هذا المعنى يقول النبي ﷺ[(١)] : «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من اتبعه، لاينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من اتبعه. لاينقص ذلك من آثامهم شيئاً».

ولذلك قال تعالى : ﴿ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة﴾ أى يكون

---

(١) رواه مسلم وغيره . [الترغيب والترهيب للمنذري: ١/ ٧٢] .

جزاؤهم يوم القيامة أن يحملوا آثامهـــم كاملة وهي الخاصة بضلال أنفسهم «لم يكفر منها شيء بنكبة أصابتهم في الدنيا كما يكفر بها أوزار المؤمنين»[1] .

وعلى هذا فاللام للعـاقبة في قـوله: ﴿ليحملوا﴾ كمـا يقول الرازي[2] (٦٠٦هـ): «وذلك لأنهم لم يصـفوا القرآن بكونه أسـاطير الأولين، لأجل أن يحملوا الأوزار، ولكن لما كانت عاقبتهم ذلك حسن ذكر هذه اللام».

ذلك الجزاء السابق خاص بضلالهم في أنفسهم.

وهناك جزاء آخر خاص بإضلالهم لغـيرهم؛ ولذلك قال - عز من قائل - ﴿ومن أوزار الذين يضلونهم بغـير علم﴾ أى أنهم سـيضاف إليـهم آثام من أضلوهم من غـير أن يـنقص ذلك من آثام المضلَّلين شـيئـاً - كـما ذكـرنا في الحديث الـسابق - ؛ ولذا فإن ﴿من﴾ هنا ليـسـت لـلتبعيض «ولكنها للجنس أى ليحملوا من جنس أوزار الأتباع»[3] .

«لأنها لو كـانت للتبعـيض لخف عن الأتباع بعض أوزارهم وذلك غـير جائز»[4] .

والوِزْر: «الثِّقْل تشبيهاً بوَزَر الجبل، ويُعـبَّر بذلك عن الإثم كما يُعبَّر عنه بالثقل»[5] .

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٣/ ١٧٠ .

(٢) مفاتيح الغيب: ٢٠/١٦، وانظر معه : للمحرر الوجيز: ٣/ ٣٨٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٠/ ١٠٢ .

(٣) مفاتيح الغيب : ٢٠/١٦ .

(٤) السابق نفس الموضع .

(٥) المفردات : مـادة (وزر) ، وانظر معه: بصـائرذوى التمييز: ٥/ ٢٠٢ ، وأساس البلاغـة : مادة (وزر) .

وفي اللسان[1] : «الوِزْر: الحمل الثقيل. والوِزْر: الذنب لثقله وجمعهما أوزار». ثم يأتي ختام الآية بهذا التذييل ﴿ألا ساء ما يزرون﴾ الذي يدل على قبح ما فعلوا، وعلى شناعة جرمهم، والمعنى: ألا بئس ما يحملون من أوزار وآثام .

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿يوم القيامة﴾ في طبعات المصاحف الأربعة . والقرّاء يمنعون الوقف هنا :

فالإمام أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) يقول[2] : «﴿بغير علم..﴾ (٢٥) كاف، ورأس الآية [وهي ما يزرون ٢٥] أكفى».

وكلام الداني - رحمه الله - يدل على أن هذه الآية ليس فيها وقف إلا ما ذكره، وأى وقف آخر في أى موضع منها ممنوع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[3] : «﴿يوم القيامة - ٢٥-ﻻ ﴾؛ لأن قوله : ﴿ومن أوزار الذين﴾ مفعول ﴿ليحملوا﴾ أيضاً».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[4] : «﴿يوم القيامةﻻ ﴾ ؛ لأن قوله: ﴿ومن أوزار﴾ مفعول ليحملوا».

ومما سبق يتضح لنا منع الوقف هنا؛ لأن ما بعد يوم القيامة مفعول

---

(١) لسان العرب : مادة (وزر) .

(٢) المكتفى: ٢٤٩ .، وانظر معه: القطع : ٤٢٧ .

(٣) علل الوقوف: ٢/٦٣٧ .

(٤) غرائب القرآن: ١٤ / ٦١، ٦٢ .

﴿ليحملوا﴾ أيضاً، وهذا معناه أن الحمل يقع منهم على أوزارهم ويقع أيضاً على أوزار من يضلونهم، ولو أجزنا للقارئ الوقف على ﴿يوم القيامة﴾ لفهم السامع أن الحمل يقع منهم على أوزارهم فقط، وهذا غير مراد، وإنما المراد - والله أعلم بمراده - أن الحمل يقع منهم على أوزارهم، وعلى أوزار من اضلوهم بغير علم.

أما الأشموني[1] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - فإنه يقول: «﴿يوم القيامة﴾ جائز بتقدير : ويحملون من أوزار الذين يضلونهم».

وهذا القول من الأشموني - رحمه الله - يرده ما ذكرناه من قبل، ولاوجه للقول بالجواز؛ لأنه لايقبل تقدير ما هو موجود بلفظه في الآية، وعلى هذا فالمنع هو الأصح.

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[2] : «﴿ليحملوا﴾ أى قالوا ذلك ليحملوا وهي لام العاقبة، ﴿ومن أوزار الذين﴾ أى وأوزار الذين» ومن كلام العكبري - رحمه الله - يفهم أن الواو عاطفة وأن الحمل يقع منهم على أوزارهم الخاصة بهم وعلى أوزار من أضلوهم فالوقف على قوله: ﴿يوم القيامة﴾ قد يوحي إلى السامع والقارئ أن الحمل يقع منهم على أوزارهم التي وقعت منهم فقط، وهذا غير المقصود من سياق الآية الكريمة.

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا أيضاً ؛ لقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[3] : «. . . وليس للواو معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه

---

(١) منار الهدى : ٢١٤ .

(٢) التبيان فى إعراب القرآن : ٢/ ٧٩٣ .

(٣) دلائل الإعجاز: ٢٢٤ .

الإعراب الذي أتبعت فيه الثاني الأول فإذا قلت: «جاءني زيد وعمرو» لم تفد بالواو شيئاً أكثر من إشراك عمرو في المجيء الذي أثبته لزيد، والجمع بينه وبينه ولايتصور إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه، وإذا كان ذلك كذلك، ولم يكن معنا في قولنا: «زيد قائم وعمرو قاعد» معنى تزعم أن الواو أشركت بين هاتين الجملتين فيه ثبت إشكال المسألة، ثم إن الذي يوجبه النظر والتأمل أن يقال في ذلك : إنا وإن كنا إذا قلنا: «زيد قائم، وعمرو قاعد» فإنا لانرى ههنا حكماً نزعم أن «الواو» جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإنا نرى أمراً آخر نحصل معه على معنى الجمع، وذلك أنا لانقول «زيد قائم، وعمرو قاعد» حتى يكون «عمرو» بسبب من «زيد» ، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني، يدلك على ذلك أنك إذا جئت فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب، ولا هو مما يذكر بذكره ، ويتصل حديثه بحديثه لم يستقم...».

وكلام الإمام عبد القاهر - رحمه الله - يفيد أن العطف بالواو يفيد اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الإعرابى والمعنوى وأيضاً لكي يصح العطف لابد أن يكون المعطوف والمعطوف عليه بينهما علاقة من أى نوع بحيث إذا ذكر المعطوف عليه احتاج السامع أن يعرف المعطوف؛ لأن هناك علاقة جامعة بينهما تجعل السامع مترقباً لأن يعرف حال المعطوف وعلاقته بالمعطوف عليه.

وفي حالتنا هذه تتحدث الآية عن عاقبة الكفار ومنكري البعث الذين قالوا في القرآن ما قالوا - في الآية السابقة - وأنهم يأتون يوم القيامة يحملون

أوزارهم كـاملة عن ضلالـهم الخاص بهم، وأيضـاً يأتون حـاملين أوزار الذين أضلوهم بغير علم.

وتكرار كلمة الأوزار، ومجيـئها جمعاً، والتعبيـر بالمضارع في ﴿ليحملوا - يضلونهم - يزرون﴾ كل ذلـك يوحى ببشـاعـة هذه الذنوب، وفـداحة مـا ارتكب هؤلاء الكفار، لأن اختيار كلمة «الوِزْر» هـنا - التي تفيد الحمل الثقيل - يدلنا على أن الكفار وقعوا في داهية دهياء، فليس الذنب ذنباً عادياً وإنما هو حمل ثقيل، ثم يأتى به على هيئة الجمع ليوحى بما قلناه مع تكرار هذا الجمع، واختيار هذه المادة بذاتها مع التعبير بالمضارع - في الصيغ التي ذكرناها سابقاً - ليصـور لنا حال هؤلاء الكفار وقـد جاءوا يحمـلون هذه الأحمال الثـقيلة من الذنوب والآثام، وليست هذه الذنوب جزاء على ضلال أنفسهم فقط، وإنما هي ذنوبهم وذنوب من كانوا سبباً في إضلالهم، وهكذا يتبين لنا أنه لكي يتم نقل الصورة التي سيأتي عليها الكفار يوم القيامة نقلاً معبراً تعبيراً تاماً ومفيداً الفائدة المرجوة يتعين على القـارئ ألا يقف حتى ينتهى من نقل المشهد كـاملاً؛ ليعلم السامع فداحة الجرم الذي اقترفه هؤلاء بما قالوا في حق القرآن الكريم فضلوا به في أنفـسهم، وأضلوا بـه غيـرهم، ولايتم هذا المعنى المراد إلا بالوقـوف على قوله: ﴿بغير علم﴾ والله أعلم.

الموضع الثالث عشر:

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝﴾ [آية ٣٨ النحل].

إضاءة

يقول السيوطي (٩١١هـ)[١] : «أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن أبي العالية قال: كان لرجل من المسلمين على رجل من المشركين دين فأتاه يتقاضاه، فكان فيما تكلم به : والذي أرجوه بعد الموت إنه كذا وكذا، فقال له المشرك: إنك لتزعم أنك تبعث من بعد الموت فأقسم بالله جهد يمينه : لايبعث الله من يموت. فنزلت».

فالآية تحكي حواراً بين أحد مشركي مكة وأحد المسلمين جعل هذا المشرك يحلف بالله حلفاً مؤكداً أن الله لايبعث الناس بعد الموت، ولما كانت هذه عقيدة كل مشركي مكة عبّر القرآن عن ذلك الحالف بضمير الجمع فقال: ﴿وأقسموا﴾.

والجَهْد معناه : الطاقة والمشقة؛ يقول الفيروزابادى[٢] (٨١٧هـ): «والجَهْدُ - بالفتح والضم - هو الطاقة والمشقة، وقيل: بالفتح المشقة، وبالضم الوُسع، وقيل: الجُهد: ما يجهد الإنسان قوله تعالى: ﴿لايجدون إلا جُهدهم﴾، و﴿أقسموا بالله جَهد أيمانهم..﴾ أى حلفوا واجتهدوا في الحلف أن يأتوا به على أبلغ ما في وُسعهم والاجتهاد: أخذ النفس ببذل الطاقة وتحمل المشقة في العبادة...».

والمعنى : لقد حلف الكفار، وبالغوا في الحلف أن الله تعالي لايبعث

---

(١) لباب النقول فى أسباب النزول: ٢٣٧ ، ولتنظر معه : جامع البيان: ٧٣/١٤ ، وأسباب النزول للواحدى: ٢٣٣ ، والمحرر الوجيز: ٣٩٣/٣

(٢) بصائر ذوي التمييز: ٤٠١/٢، وانظر معه: المفردات للراغب مادة (جهد).

الناس بعد الموت للحساب والجزاء ، وإنما اعتقدوا أن الحياة هي الدنيا فقط، ثم ينتهي الأمر فلا بعث ولا حساب ولاجزاء في الآخرة ولكن الله تعالى - الذي أقسموا به كذباً وزوراً - رد عليهم وأبطل حلفهم ووعد - سبحانه - وعداً مؤكداً عليه بأن البعث حق لاريب فيه، وهو آت لاشك فيه، ولكن أكثر الناس لايعلمون ذلك.

يقول الرازي (٦٠٦هـ)[1] : «قوله: ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم لايبعث الله من يموت﴾ معناه أنهم كانوا يدعون العلم الضروري بأن الشيء إذا فنى وصار عدماً محضاً، ونفياً صرفاً فإنه بعد هذا العدم الصرف لايعود بعينه، بل العائد يكون شيئاً آخر غيره».

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿جهد أيمانهم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة . والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا :

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول[2] : «﴿... لايبعث الله من يموت -٣٨-﴾ كافٍ». وكلام الداني - رحمه الله - يفهم منه أنه لاوقف في هذه الآية على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾، وإنما الوقف على قوله : ﴿لايبعث الله من يموت﴾، وهو كاف عند ابن الأنباري (٣٢٨هـ)[3] أيضاً، بل هو القائل به أولا، وهو تام عند الأخفش وابن أبي حاتم وأحمد بن جعفر كما قال بذلك

---

(١) مفاتيح الغيب: ٢٦/٢٠ .

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا: ٣٥١ .

(٣) إيضاح الوقف والابتدا: ٧٤٩/٢ .

ابن النحاس[1] (٣٣٨هـ) وقد رجح الأشموني[2] قول الداني.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[3] : «﴿أيمانهم -٣٨-لا ﴾؛ لأن جواب القسم ﴿لايبعث الله من يموت﴾».

ويقول الأشموني[4] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري: «﴿جهد أيمانهم﴾ ليس بوقف، لأن ما بعده جواب القسم، كأنه قال: قد حلفوا لايبعث الله من يموت».

ومما تقدم يتضح لنا أن الوقف ممنوع؛ لأن جواب القسم لم يأت بعد؛ لذا فإن المعنى يكون ناقصاً حين نقف على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾ .

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[5] : «﴿جهد أيمانهم﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنه حال وهو هنا معرفة والتقدير: وأقسموا بالله يجهدون جَهْد أيمانهم فالحال في الحقيقة مجتهدين، ثم أقيم الفعل المضارع مقامه، ثم أقيم المصدر مقام الفعل لدلالته عليه.

والثاني: أنه مصدر يعمل فيه أقسموا وهو من معناه لامن لفظه».

وكلام العكبري يفيد أن ﴿جهد أيمانهم﴾ حال أو مصدر يعمل فيه ﴿أقسموا﴾ ، وجواب القسم - كما هو معلوم - ما بعده وهو قوله: ﴿لايبعث

---

(١) القطع والائتناف: ٤٢٩ .

(٢) منار الهدى: ٢١٥ .

(٣) علل الوقوف : ٢/٦٣٨ .

(٤) منار الهدى: ٢١٥ .

(٥) التبيان فى إعراب القرآن: ١/٤٤٥ .

الله من يموت﴾ .

ويقـول ابن عـاشـور (١٣٩٤هـ)[١] : «وجـملة : ﴿لايبـعث الله من يموت﴾ عطف بيان لجـملة ﴿أقـسموا﴾، وهي مـا أقـسموا عليـه». وابن عاشور يرى أن جملة : ﴿لايبـعث الله من يموت﴾ بالنسبـة لما قبلهـا عطف بيان وهي المقسم عليه.

هذا ، والبلاغـيون يؤيدون منع الوقـف هنا؛ لأن جملة القـسم وجواب القـسـم - وإن كانتا جـملتين في ظاهر العـبارة - جمـلة واحدة، أو كالكـلمة الواحدة في المعنى.

والمعنى هو المعـول عليه عندهم، ولايتم المعنى عند الوقف عـلى قوله: ﴿جهـد أيمانهم﴾؛ لأن جـواب القسم لم يأت بعـد، وجواب القـسم فيـه تمام الكلام؛ لذا يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[٢] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

وكلام الزركشي - رحـمه الله - يفيد أن كل مـاله تعلق بما قبله لايصح الوقف عليـه حـتى يؤتى بما تعلق به، ليـتم المعنى كـالشـرط وجزائه والقـول ومقوله، والقسم وجوابه، وفي هذا يقول الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الـهجري-[٣] : «اعلم أن كل كلمـة تعلقت بما بعدها، ومـا بعدها من تمامـها لايوقف عليـها كـالمضاف دون المضـاف إليه . . ولا على القـسم دون

(١) التحرير والتنوير : ١٤/١٥٣ .

(٢) البرهان فى علوم القرآن: ١/٣٥٥ .

(٣) منار الهدى: ١٧ .

جوابه، ولاعلى القـول دون مقوله؛ لأنهما مـتلازمان كل واحد منهـما يطلب الآخر ».

هذا، ولو اجزنا الوقف على قـوله: ﴿جهد أيمانهم﴾ فـإننا نجيز - تبـعاً لذلك - الابتـداء بقوله: ﴿لايبعث الـله من يموت﴾، وهذا ابتداء قـبيح؛ لأنه يتعارض مع ما قرره القـرآن الكريم من ثبوت البعث بعد الموت، وأن هذا الأمر مجمع عليه، فهو معلوم من الدين بالضرورة ، وقد تواترت الآيات والأحاديث الصحيـحة بإثباته فأصبح مجـرد الابتداء بما يخالف ذلك كفراً صُـراحاً لايجوز النطق به، لذا كان الوقف ممنوعاً على قوله: ﴿جـهد أيمانهم﴾ وصار لزاماً على القارئ أن يـستمر في القـراءة إلى قوله: ﴿لايبعث اللـه من يموت﴾ حتى يأتى بالمقسم عليه - وهو جواب القـسم - ليتم المعنى.

أضف إلى هذا أن في القسم معنى القول، وهذا الجواب يُعد بمثابة مقول القول الذي يؤتى به ليتم المعنى.

هذا، وقـد وردت هذه الجملة - ﴿جَـهـد أيمانهم﴾- خمس مـرات في القرآن الكريم في هذه الآيات:

١- في الآية (٥٣) من المائدة. . يقـول الله تعـالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ. . . الآية﴾،

وهذه ورد فيها منع الوقف[1] بإجماع طبعات المصاحف الأربعة.

٢- في الآية ١٠٩ من الأنعام يقول الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ

---

(١) سيأتى شرح لهذه الآية فى ص : ٢٢٤ من هذا البحث .

﴿لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها . . . الآية﴾ .

وهذه الآية لم يرد فيها منع الوقف على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾ في جميع طبعات المصاحف، ولم يعرض لها بالحديث السجاوندي[1] (٥٦٠هـ) ولا الأشموني[2] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - ولا غيرهما ولم تعرض لها - أيضاً - طبعة مصحف العراق. وهي تستحق المنع.

٣- وهذه الآية التي معنا ٣٨ النحل ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ . . .﴾. وهذه ورد فيها المنع بإجماع - كما ذكرنا-.

٤- في الآية ٥٣ من سورة النور يقول الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ . . . الآية﴾.

وهذه الآية لم يرد فيها منع؛ فقد أهملها السجاوندي[3] -٥٦٠هـ) وكذلك الأشموني[4]، ولم تعرض لها طبعة مصحف العراق. وهذه الآية حقها - أيضاً - المنع.

٥- في الاية ٤٢ من سورة فاطر يقول الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ . . .﴾ .

وهذه الآية لم يرد فيها منع في طبعات المصاحف الأربعة، ولا في طبعة

---

(١) انظر : علل الوقوف : ٤٨٧ .

(٢) انظر : منار الهدى: ١٣٦ .

(٣) انظر : علل الوقوف: ٧٤٢ .

(٤) انظر : منار الهدى: ٢٧٠ .

مصحف العراق، وقد أهملها السجاوندي[١] (٥٦٠هـ)، والأشموني[٢]، وهذه الآية حقها منع الوقف على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾.

وعندما نتأمل الآيات الثلاث نجد أن المنع فيها حتم على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾، لأن جواب القسم لم يأت بعد، وهذه الآيات الثلاث جاء فيها جواب القسم قسماً آخر بما يتصل به من جواب.

فالأولى: ١٠٩ الأنعام - جاء فيها جواب القسم ﴿لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها﴾. وفي الثانية ٥٣ النور - جاء بها جواب القسم قسماً أيضاً وهو قوله تعالى: ﴿لئن أمرتهم ليخرجن﴾.

وفي الثالثة ٤٢ فاطر - جاء فيها جواب القسم قسماً وجوابه ومن هذا القسم وجوابه يكون جواب القسم الأول وهو قوله تعالى: ﴿لئن جاءهم نذير ليكونن أهدى من إحدى الأمم﴾.

فهذه الآيات الثلاث حقها المنع على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾، لأن المعنى لايتم إلا بعد مجيء جواب القسم - كما ذكرنا من قبل - .

الموضع الرابع عشر:

﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ۝﴾ [آية ٥٧ النحل]

إضاءة

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[٣]: «... نزلت في خزاعة وكنانة؛ فإنهم

---

(١) انظر: علل الوقوف: ٨٤١/٣.

(٢) انظر: منار الهدى: ٣١٧.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٢٢/١٠، وانظر معه: المحرر الوجيز: ٤٠١/٣.

زعموا أن الملائكة بنات الله، فكانوا يقولون: ألحقوا البنات بالبنات».

فهاتان القبيلتان كانتا تزعمان أن الله - سبحانه - له ولد، وأن أولاده بنات؛ لذلك نعى عليهم القرآن هذه الفرية، فقال: ﴿ويجعلون لله البنات﴾، وقد رد الله عليهم ذلك قائلاً: ﴿سبحانه﴾ تنزيها له عن أن يوصف بأن له ولداً مطلقاً، وتنزيها له أيضاً أن تكون الملائكة بناته، فإن الملائكة لايوصفون بذكورة ولا بأنوثة.

قال الرازي (٦٠٦هـ)[١] : «﴿سبحانه﴾ وفيه وجوه: الأول: أن يكون المراد تنزيه ذاته عن نسبة الولد إليه. الثاني: تعجيب الخلق من هذا الجهل القبيح، وهو وصف الملائكة بالأنوثة ثم نسبتها بالولدية إلى الله تعالى. والثالث: قيل في التفسير معناه: معاذ الله، وذلك مقارب للوجه الأول».

قوله: ﴿ولهم ما يشتهون﴾ أى إن هؤلاء الذين افتروا على الله الكذب بأن نسبوا إليه الولد، وجعلوه بنتا جعلوا لأنفسهم البنين، وهذه طبيعة العرب في جاهليتهم يفضلون البنين على البنات، ويرون البنات عاراً؛ ولذلك سجل الله عليهم هذا الخلق القبيح فقال[٢] : ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾﴾.

والمعنى : ينعى الله تعالى على هؤلاء الكفار الذين يفترون على الله

---

(١) مفاتيح الغيب : ٤٤/٢٠ . وانظر معه : تفسير القرآن العظيم : ٥٧٣/٢ ، وإرشاد العقل السليم : ١٧٩/٣ .

(٢) الآيتان : ٥٨، ٥٩ النحل .

الكذب، بأن نسبوا إليه الولد، ثم زادوا في الاجتراء فخصوه بالبنات التي يزعمون أنها لاتحمل سلاحاً، ولا تدافع عن العشيرة، وإنما «نصرها بكاءٌ وبرها سرقة»[1] ، لذا نفروا منها، وكرهوا أن تكون لهم، وأحبوا دائماً أن تكون لهم الذرية من الذكور.

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله ﴿سبحانه﴾ في طبعات المصاحف الأربعة ، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالسجاوندي (٥٦٠هـ) يقول [2] : «﴿سبحانه-٥٧-ˇ ﴾؛ لأن قوله: ﴿ولهم ما يشتهون﴾ مفعول ﴿ويجعلون﴾ و«سبحانه» تنزيه معترض».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[3] : «﴿سبحانهˇ ﴾؛ لأن ما بعده من جملة مفعول ﴿يجعلون﴾ و﴿سبحانه﴾ معترض للتنزيه».

ويقول الأشموني[4] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري- : «﴿سبحانه﴾ تام: على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن عطف ما بعده على ﴿لله البنات﴾ : أى ويجعلون لهم ما يشتهون، ويصير : ولهم ما يشتهون مفعول ﴿ويجعلون﴾ فلا يوقف على ﴿سبحانه﴾».

ومن كلام القرّاء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿سبحانه﴾ لأن

---

(١) شرح ابن عقيل : ٣/ ١٦١ .

(٢) علل الوقوف : ٢/ ٦٤٠ .

(٣) غرائب القرآن : ١٤/ ٧٠ .

(٤) منار الهدى : ٢١٦، وانظر معه: القطع لابن النحاس: ٤٣٠ .

ما بعده مفعول ﴿ويجعلون﴾ وسبحانه﴾ اعتراض للتنزيه.

أما الأشموني فقد قال بأن الوقف على ﴿سبحانه﴾ يجوز أن يكون تاماً على أن ما بعدها مستأنف - وبهذا قال ابن النحاس[1] (٣٣٨هـ)، وارتضاه الداني[2] (٤٤٤هـ) ويجوز أن يكون: ﴿ولهم ما يشتهون﴾ مفعولاً لقوله: ﴿ويجعلون﴾ فلا يوقف على ﴿سبحانه﴾.

ولكني أميل إلى أن يكون الوقف ممنوعاً على ﴿سبحانه﴾؛ لأن كلام الكفار لم يتم، وإنما جملة كلامهم أنهم يجعلون لله البنات ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون من البنين، فهذا هو تمام الكلام.

ولذا يقول الفراء (٢٠٧هـ)[3] : «وقوله: ﴿ولهم ما يشتهون﴾ ﴿ما﴾ في موضع رفع، ولو كانت نصباً على : ﴿ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون﴾ لكان ذلك صواباً، وإنما اخترت الرفع؛ لأن مثل ذا من الكلام يجعل مكان ﴿لهم﴾ لأنفسهم، ألا ترى أنك تقول قد جعلت لنفسك كذا وكذا، ولاتقول: قد جعلت لك».

ولكن الزجاج (٣١١هـ) اختار أن تكون ﴿ما﴾ في موضع رفع فقط وعلى هذا فإنه يخطئ الفرّاء في تجويزه أن تكون ﴿ما﴾ في موضع نصب مفعولاً لقوله: ﴿ويجعلون﴾؛ لأن العرب لاتقول : جعل فلان له كذا، وإنما تقول: جعل فلان لنفسه كذا وتلك عبارته[4] : «﴿..ولهم ما يشتهون﴾ في

(١) القطع : ٤٣٠ .

(٢) انظر : المكتفى للدانى : ٣٥٣ .

(٣) معانى القرآن : ١٠٥/٢ .

(٤) معانى القرآن وإعرابه : ٢٠٥/٣ .

موضع رفع لا غير المعنى: سبحانه ولهم الشيء الذي يشتهون، كما قال: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الطور : ٣٩] فإن قال قائل: لم لايكون المعنى: ويجعلون لهم ما يشتهون؟ قيل: العرب تستعمل في هذا الموضع: جعل لنفسه ما يشتهي ولا يقولون: جعل زيد له ما يشتهي، وهو يعني نفسه».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[1] : «﴿ما﴾ في موضعها وجهان: أحدهما : الرفع على أنه مبتدأ وخبره ﴿لهم﴾ مقدم عليه.

والثاني: أن يكون في موضع نصب، لأنه معطوف على قوله: ﴿البنات﴾ ، وقوله تعالى : ﴿سبحانه﴾ اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه».

ومن كلام النحاة يتضح لنا أن ﴿ما﴾ يجوز أن تكون في موضع رفع مبتدأ مؤخراً، وخبره ﴿لهم﴾ مقدم عليه، ويجوز أن تكون في موضع نصب عطفاً على قوله: ﴿البنات﴾.

والبلاغيون يقولون بمنع الوقف على ﴿سبحانه﴾؛ لأن ما بعده من تمام كلام الكفار؛ فهم يقسمون الذرية قسمة جائرة بينهم وبين الله؛ حيث يجعلون لله البنات منسوبة إليه كذرية وولد ويجعلون لأنفسهم ما يحبون ويشتهون من البنين ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿٢٢﴾﴾ [النجم: ٢٢].

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ) - رحمه الله[2] - : «﴿ولهم ما يشتهون﴾

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٧٨،٧٩ ، وانظر معه: مفاتيح الغيب : ٢٠/٤٤ ، والتبيان للعكبري : ٢/٧٩٨ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ٣/١٧٩ . ، وانظر معه : الكشاف : ٢/٤١٤ .

من البنين، و﴿مـا﴾ مرفـوعة المحل على أنه مـبتـدأ، والظرف ا لمقدم خـبره، والجملة حالية و﴿سبحانه﴾ اعتـراض في حاق موقعه وجعلها منصوبة بالعطف على «البنات» أى يجعلون لأنفسهم ما يشتهون من البنين يؤدى إلى جعل الجعل بمعنى يعم الزعم والاختيار».

وكلام أبي السعود يفيد أن جـملة : ﴿ولهم ما يشتهون﴾ من تمام الكلام على وجهي الإعراب اللذين ذكرهما في حـديثه، فعلى إعراب ﴿ما﴾ في محل رفع بالابتداء، وقوله: ﴿لهم﴾ خبر مقدم، فـإن الجملة حالية وجملة الحال من تمام الكلام؛ فهي بمثابة الخبر، كما قال عبد القاهر - وسنذكر عبارته بعد قليل.

وعلى الإعراب أنـها منصوبة بالعـطف على «البنات» أى تكون مفـعولاً لقوله: ﴿ويجـعلون﴾ أى يجعلون لأنفـسهم ما يشـتهون من البنين فـعلى كلا الإعرابين يكـون قوله: ﴿ولهم ما يشـتهـون﴾ من تمام كلام الكفـار، ولا يقبل الوقوف قبل تمام الكلام، فعلى أن الجملة حال فهي خبر، كما يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «. . . لأن الحال خـبر في الحقيـقة؛ من حيث إنك تثـبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت «الركوب» في قولك: «جاءني زيد راكـباً» لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهـذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به، بل ابتدأت فأثبت المجئ، ثم وصلت به الركوب، فالتبس به الإثبات على سـبيل التبع للمجئ، وبشرط أن يكون في صلته».

---

(١) دلائل الإعجاز : ١٧٣ .

وكلام عبد القاهر - رحمه الله - هنا يفهم منه أن الحال يأتي في الكلام ليتم به المعنى كالخبر الذي يؤتى به بعد المبتدأ، فبالحال يتم معنى الكلام، كما يتم المعنى بذكر خبر المبتدأ بعد المبتدأ .

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «فقوله: ﴿ولهم ما يشتهون﴾ جملة في موضع الحال، وتقديم الخبر في الجملة للاهتمام بهم في ذلك على طريق التهكم».

أما على الإعراب الثاني وهو أن ﴿ما﴾ في موضع نصب بالعطف على ﴿البنات﴾ مفعولاً لـ ﴿ويجعلون﴾ فإنه أيضاً يكون من تمام الكلام؛ حيث إن المفعول من متعلقات الفعل.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[٢] : «حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عدّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما، فعمل الرفع، في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه».

وكلام الخطيب - رحمه الله - يفيد قوة العلاقة التي تربط بين الفعل ومفعوله، كما تربط بين الفعل وفاعله، وهذه العلاقة هي التي تجعل الكلام

---

(١) التحرير والتنوير : ١٤/ ١٨٢ .

(٢) الإيضاح : ١٣٥ .

ناقصاً بدون ذكر المفعول.

ومن ثم يتضح لنا أن جملة : ﴿ولهم ما يشتهون﴾ من تمام الكلام ولايقبل الوقوف قبل المجئ بها؛ لأن كلام الكفار يقوم على دعامتين :

الأولى : أنهم يجعلون البنات منسوبة إلى الله تعالى.

والثانية : أنهم يجعلون لأنفسهم ما يشتهون من البنين ولايكمل المعنى إلا بذكر دعامتيه معاً. والله أعلم .

الموضع الخامس عشر :

يقول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [آية ١٠١ النحل].

إضاءة

يقول الواحدي (٤٦٨هـ)[١] : «... نزلت حين قال المشركون : إن محمداً ﷺ سخر بأصحابه يأمرهم اليوم بأمر ، وينهاهم عنه غداً، أو يأتيهم بما أهون عليهم، وما هو إلا مفتر تقوله من تلقاء نفسه، فأنزل الله تعالي هذه الآية والتي بعدها».

وروى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال[٢] : «كان إذا نزلت آية فيها شدة، ثم نزلت اية ألين منها يقول كفار قريش: والله ما محمد إلا يسخر بأصحابه اليوم يأمر بأمر وغداً ينهى عنه، وأنه لايقول هذه الأشياء إلا

---

(١) أسباب النزول : ٢٣٥ ، وانظر معه : معانى القرآن للفراء : ٢/١١٣ .

(٢) التحرير والتنوير : ١٤/٢١٨ .

من عند نفسه».

قال ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «وهذه الكلمة أحسن ما قاله المفسرون في حاصل معنى هذه الآية».

والمعنى : أن الله تعالى إذا نسخ آية بآية لحكمة يعلمها هو سبحانه بما فيه مصلحة الإنسان تقوّل المشركون على رسول الله ﷺ واتهموه بأنه يفترى هذا القرآن، ويأتي به من عند نفسه «ويتعلمه من عائش مملوك كان لحويطب بن عبد العزى، كان قد أسلم فحسن إسلامه وكان أعجم»[٢] .

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ينزل﴾ في طبعات المصاحف الأربعة، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) لم يذكر في هذا الموضع وقفاً من أى نوع وإنما قال[٣] : «﴿. . .إنما أنت مفتر. . . ١٠١﴾ كاف».

وهذا يدل على أن الآية ليس فيها من وقف إلا هذا، ويمنع الوقف قبل هذا في أى موضع منها.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٤] : «﴿مكان آية - ١٠١ ﴾ لا لأن جواب ﴿إذا﴾ منتظر وهو ﴿قالوا﴾، وقوله: ﴿والله أعلم بما ينزل﴾ جملة معترضة».

---

(١) السابق نفس الموضع .

(٢) معانى القرآن للفراء : ٢/١١٣ .

(٣) المكتفى فى الوقف والابتدا : ٣٥٦ .

(٤) علل الوقوف : ٢/٦٤٣ .

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[١] : «﴿مكان آية ﴾ ؛ لأن جواب ﴿إذا﴾ هو ﴿قالوا﴾ وقوله: ﴿والله أعلم بما ينزل﴾ جملة معترضة».

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري : «﴿مكان آية﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿قالوا﴾ جواب ﴿إذا﴾ فلا يفصل بين الشرط وجوابه، وقوله: ﴿والله أعلم بما ينزل﴾ جملة اعتراضية بين الشرط وجوابه».

والذي ورد في طبعات المصاحف ذكر علامة المنع على قوله: ﴿ينزل﴾ أما القراء فقد ذكروا المنع على ﴿مكان آية﴾، وكلاهما صحيح؛ لأن القرَّاء يرون أن قوله: ﴿والله أعلم بما ينزل﴾ جملة اعتراضية، فهي ليست مما يوقف عليه، وليست من أركان الآية وصُلبها، ولذا ذكروا المنع على ما قبلها وهو قوله: ﴿مكان آية﴾، وأما المشرفون على طبعات المصاحف الأربعة فقد ذكروا علامة المنع على آخر الجملة الاعتراضية كأنهم يقولون بمنع الوقف على الجملة الاعتراضية وعلى ما قبلها، لأن الآية بدئت بـ ﴿إذا﴾ الشرطية وفعل الشرط ﴿بدَّلنا﴾ وما تعلق به، ثم لم يأت الجواب بعد، وهو قوله: ﴿قالوا﴾، ولايصح الوقف قبل مجيء الجواب.

هذا، ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٣] : «قوله تعالى: ﴿والله أعلم بما ينزل﴾ الجملة فاصلة بين ﴿إذا﴾ وجوابها، فيجوز أن تكون حالاً، وإلا يكون لها موضع وهي مشدّدة».

---

(١) غرائب القرآن : ١٤/ ١٢٠.

(٢) منار الهدى: ٢١٩.

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٨٠٦.

ومن كلام القرّاء والنحاة يتضح لنا أن الآية بدئت بـ ﴿إذا﴾ الشرطية، ثم فعل الشرط ﴿بدّلنا﴾ وما تعلق به، ثم جيء بالجملة الاعتراضية - ﴿والله أعلم بما ينزل﴾، ثم يأتي الجواب بعد ذلك وهو ﴿قالوا﴾، ومن ثم فلا يصح الوقف في أي موضع من الآية قبل مجيء الجواب وهو ﴿قالوا﴾.

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا ؛ لأن المعنى لايتم إلا بالإتيان بجواب الشرط وهو ﴿قالوا﴾؛ لأنه لايُقبل الفصل بين الشرط وجوابه بفاصل، ولايصح الوقف قبل الإتيان بالجواب؛ لأن المعنى معلق به، ولايكمل إلاّ به.

لذا يقول عبد القاهر (٤٧١هـ) رحمه الله[١] : في معرض الحديث عن التمثيل الحاصل من جملتين أو جمل، ولايتم معنى التمثيل إلا بعد مجيء تمامه - «ووزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان، ولكنا نقول: إن حكمهما حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة، فلو قلت: (إن تأتني) وسكتَّ لم تفد، كما لا تفيد إذا قلت : «زيد» وسكتَّ، فلم تذكر اسماً آخر ولا فعلاً، ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال».

ومن كلام عبد القاهر يتبين لنا أن جملتي الشرط والجزاء - وإن كانتا في الكلام بمثابة جملتين في الظاهر - بمثابة جملة واحدة، أو كالكلمة الواحدة، أو الاسم المفرد بمعنى أن المعنى الذي يسرى بين الشرط وجزائه لايكمل إلا بالإتيان بالجواب أما قبل ذلك فلا يعتد به كلاماً يؤدى معنى صحيحاً، وأيّ وقف قبل ذلك فهو مفسد للمعنى وغير مقبول.

---

(١) أسرار البلاغة : ١١١ .

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «والله أعلم بما ينزل» أولاً وآخراً. . ثم يقول: والجملة إما معترضة لتوبيخ الكفرة والتنبيه على فساد رأيهم، وفي الالتفات إلى الغيبة مع إسناد الخبر إلى الاسم الجليل المستجمع للصفات ما لايخفى من تربية المهابة، وتحقيق معنى الاعتراض أو حالية».

وكلام أبي السعود - رحمه الله - يفيد أهمية الاعتراض بهذه الجملة وفائدتها في الكلام، حيث دلت على فساد رأى الكفار مع توبيخهم على قولهم، ثم هذا الالتفات في الآية من التكلم ﴿بدّلنا﴾ إلى الغيبة ﴿ينزّل﴾؛ ليوقظ السامع ويحرك ذهنه؛ ليعلم أن من يقوم بعملية تبديل الآيات ونسخها، والإتيان بغيرها إنما يفعل ذلك الله، الذي هو عالم بما ينزل، وعلمه محيط بكل صغيرة وكبيرة، ولايفوته شيء. **والله أعلم .**

الموضع السادس عشر :

يقول الله تعالى : ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا ۝ أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا۟ لَكُمْ وَكِيلًا ۝ أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا۟ لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا ۝﴾ [الآيات من الإسراء].

إضاءة :

يقول السيوطي (٩١١هـ)[٢] : «﴿وإذا مسكم الضر﴾ الشدة ﴿في

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٣/١٩٣ .

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين : ٣/٣٥٦ .

البحر﴾ خوف الغرق ﴿ضل﴾ غاب عنكم ﴿من تدعون﴾ تعبدون من الآلهة فلا تدعونه ﴿إلا إياه﴾ تعالى فإنكم تدعونه وحده؛ لأنكم في شدة لايكشفها إلا هو ﴿فلما نجاكم﴾ من الغرق، وأوصلكم ﴿إلى البر أعرضتم﴾ عن التوحيد ﴿وكان الإنسان كفورا﴾ جحوداً للنعم ﴿أفأمنتم أن يخسف بكم جانب البر﴾ أى الأرض كقارون ﴿أو يرسل عليكم حاصباً﴾ أى يرميكم بالحصباء كقوم لوط ﴿ثم لاتجدون لكم وكيلاً﴾ حافظاً منه».

في هاتين الآيتين حديث عن الإنسان وبيان لطبيعة فطر عليها وهي أنه إذا مسه ما يخاف منه دعا ربه منيباً إليه، وبخاصة في البحر حين يشرف على الغرق، فإذا نجاه الله من الغرق ووصل إلى البر نسى فضل الله عليه، وجحد النعمة، هل يظن الإنسان أن البر يحميه من عقاب ربه؟ ألم يخسف الله بقارون الأرض؟ ألم يرسل الله على قوم لوط حجارة من سجيل نزلت عليهم من السماء؟ فإذا نزل بالإنسان ذلك فمن يحميه؟

ثم هل يأمن الإنسان ألا يعيده الله إلى البحر مرة أخرى، ثم يرسل عليه ريحاً قاصفة تكسر المراكب والسفن، ثم تغرقه جزاء كفره، ثم لايجد له ناصراً ولا مطالباً بنصره والثأر له؟

يقول الراغب (٥٠٢هـ)[١] : «قال الله تعالى : ﴿فيرسل عليكم قاصفاً من الريح﴾ وهي التي تقصف ما مرت عليه من الشجر والبناء، ورعب قاصف في صوته تكسُّر».

ويقول أبو عبيدة (٢١٠هـ)[٢] : ﴿ثم لاتجدوا لكم علينا به تبيعاً﴾ أى

---

(١) المفردات : مادة (قصف) .

(٢) مجاز القرآن : ١/٣٨٥ .

من يتبعنا لكم تبيعة، ولا طالباً لنا بها».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿بما كفرتم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا :

فالداني (٤٤٤هـ) لم يذكر فيها وقفاً من أى نوع إلا على رأس الآية حيث يقول[١] : «﴿...به تبيعا -٦٩-﴾ تام». وعلى هذا فليس في الآية وقف قبل رأس الآية، وهذا يعنى منع الوقف.

أما السجاوندي (٥٦٠هـ) فإنه يقول[٢] : «﴿بما كفرتم - ٦٩-ٚ ﴾ للعطف».

أما الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فإنه يقول[٣]: «﴿بما كفرتم﴾ جائز».

ولست أدري على أى معنى يجوّز الوقف هنا ؟ مع أن العطف قائم وأداته ﴿ثم﴾، وهو يمنع العطف إن كان هناك عطف كما ذكر ذلك في الموضع[٤] الثالث من الفصل الثاني من هذا الباب [آية ٥٢ الأنفال] وفي الموضع الخامس من الفصل نفسه [آية ٥٤ الأنفال]، وهذا اضطراب من شيخنا الأشموني - رحمه الله - في التعليل والحكم فما يجعله ممنوعاً في موضع

---

(١) المكتفى : ٣٦٠ .

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٦٥٠ .

(٣) منار الهدى : ٢٢٥ .

(٤) السابق: ٧١ . وانظر معه: ١١٤ من هذا البحث .

يجعله جائزاً في موضع آخر مع الاتفاق في العلة.

ويقول ابن هشام (٧٦١هـ)[١] : «﴿ثم﴾ ... حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب والمهلة».

ويقول الشيخ عضيمة (رحمه الله)[٢] : «جاءت ﴿ثم﴾ في ٣٣٠ موضع من القرآن الكريم، وجاءت في هذه المواضع عاطفة للجملة، وللفعل المنصوب والمجزوم وللجار والمجرور، فلم تقع في القرآن عاطفة اسماً مفرداً على اسم مفرد».

ويقول أيضاً[٣] : تحت عنوان : عطف الفعل على الفعل «عطف فعل منصوب على آخر ... ١٧/ ٦٨، ٦٩..».

ومما سبق يتضح لنا أن ﴿ثُمَّ﴾ تأتي للعطف مقتضية التشريك في الحكم والترتيب والمهلة - التراخي - وقد جزم الشيخ عضيمة - رحمه الله - بأنها في هذه الآية عاطفة عطفت فعلاً مضارعاً منصوباً على آخر منصوب، وهي هنا «للترتيب الرتبي كشأنها في عطفها الجمل، وهو ارتقاء في التهديد بعدم وجود منقذ لهم بعد تهديدهم بالغرق، لأن الغريق قد يجد منقذاً»[٤] .

ومن كلام القرّاء والنحاة يتأكد لنا أن ﴿ثم﴾ هنا عاطفة، وأنها تفيد الترتيب الرتبي الذي هو - هنا - «ارتقاء في التهديد بعدم وجود منقذ لهم بعد

---

(١) المغنى: ١/ ١١٧

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول: ٢/ ١٠٢ .

(٣) السابق : ٢/ ١٣٣ .

(٤) التحرير والتنوير : ١٥/ ١٦٣ .

تهديدهم بالغرق، لأن الغريق قد يجد منقذاً»[١] .

وبناءً على ذلك فإن البلاغيين يقولون بمنع الوقف هنا؛ لأن الوقوف على قوله: ﴿بما كفرتم﴾ لايفيد المعنىٰ المقصود من الآية إذ المقصود - والله أعلم - أن يخاطب الله تعالى الكافرين الجاحدين المنكرين لوحدانيته، وتصرفه الكامل في هذا الكون فيقول لهم[٢] : ﴿أم أمنتم﴾ أيها المعرضون عنا بعدما اعترفوا بتوحيدنا في البحر ، وخرجوا إلى البر أن يعيدكم في البحر مرة ثانية فيرسل عليكم قاصفاً من الريح أن يقصف الصواري ويغرق المراكب». فيغرقكم بسبب كفركم، وحين نغرقكم فإنه لن ينقذكم أحد منا؛ لأننا لن نمكن احداً من إنقاذكم، ولن يوجد من أحد - مهما علا وعظم - أن يتبعنا لكم بتبيعة يطالبنا بالثأر لكم، وعلى هذا فإن الآية قد بدأت بـ ﴿أمْ﴾ العاطفة للاستفهام «وهي للإضراب الانتقالي أى بل آأمنتم فالاستفهام مقدر مع ﴿أمْ﴾؛ لأنها خاصة به أى أو هل كنتم آمنين من العود إلى ركوب البحر مرة أخرى فيرسل عليكم قاصفاً من الريح[٣] . فيغرقكم بسبب كفركم، وإذا أغرقكم الله فلن ينقذكم احد، بل ولن يوجد من يطالب بثأركم أو يتبعنا بشئ من ذلك.

فالمعنى الساري في الآية، والذي تصوره الأفعال المضارعة المتابعة - التي تنقلنا إلى مواقع الأحداث وتصور لنا ما يحدث كأننا نراه رأى العين - في قوله: ﴿يعيدكم - فيرسل - فيغرقكم - ثم لاتجدوا﴾ ، فهذه الأفعال المضارعة أفادت تجدد الحدث واستمراره وتصويره.

---

(١) السابق : نفس الموضع .

(٢) تفسير القرآن العظيم : ٥١/٣ .

(٣) التحرير والتنوير : ١٦٣/١٥ .

وتأمل إنساناً أعيد إلى البحر، فأرسِل إليه ريح عاصف قاصف فأُغرِق في البحر، من غير أمل في النجاة؛ لأن الله تعالى أراد إغراقه دون أن يكون له من يتبعه بإنقاذه والانتصار له.

ثم تأمل الفاء التي تفيد الترتيب والتعقيب في قوله: ﴿فيرسل عليكم﴾ - فيغرقكم - وهذا يُشعر بقدرته تعالى التي لايقف دونها شيء ولا يعجزها شيء، ثم تأتي ﴿ثم﴾ بعد ذلك عاطفة على هذه الأفعال المضارعة لتلقى الإحباط واليأس في قلوب الكافرين؛ حيث لن يوجد لهم مطالب بثأر، ولا منقذ ولا مدافع، ومن ذا الذي يستطيع أن يقف مدافعاً أمام الله القادر؟ لاأحد.

ومن هذا المنطلق في فهمنا لهذه الآية لايصح الوقف - عند البلاغيين - على قوله: ﴿بما كفرتم﴾؛ لأن تمام المعنى يقع بعد ﴿ثم﴾ العاطفة، التي أشركت ما بعدها مع ما قبلها في المعنى والحكم، ورتبت على الإعادة إلى البحر إرسال الريح القاصف الذي يكسِّر المراكب والصوارى، فيحدث الإغراق في البحر، وهذا الإغراق مقضى فيه بعدم النجاة - لأن بعض الغرقى قد يجدون منقذاً لهم - حيث لايوجد من يتبعنا بإنقاذكم أو نصركم أو الثأر لكم.

فأنت تلحظ أن ما بعد ﴿ثم﴾ يجب التعجيل بذكره، حتى يقع الإحباط واليأس في قلوب الكفار موقعه المراد من الآية.

ولو أجزنا الوقف على قوله : ﴿بما كفرتم﴾ لظن بعض الكفار أنه قد يقع إنقاذ لمن يغرق، فيتسرب الأمل في النجاة ثم في الحياة إلى نفوس الكفار، مع أن المقصود المسارعة إليهم بالنتيجة الحاسمة التي تقع على رءوسهم

كالصاعقة المدمرة، ولايتم ذلك إلا بمنع الوقف على أى لفظ فيها قبل بلوغ ختامها؛ لأن الوقف يستغرق زمناً، وهذا يؤخر وقت إنزال الحكم المطلوب على هؤلاء الكفار بمقدار زمن الفصل السكوتي «وللزمن في علم البلاغة ميزان دقيق حساس ذو شأن عظيم»[1] .

ويضاف إلى ذلك أن المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد وكالكلمة الواحدة، وقد ذكرت رأى عبد القاهر (٤٧١هـ) - رحمه الله - في موضع شبيه بهذا فارجع إليه إن شئت[2] . والله أعلم .

الموضع السابع عشر :

يقول الله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونِ ۝ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ۝ ﴾ [الآيتان من سورة المؤمنون].

إضاءة :

يخبر الله تعالى عن نوح - عليه السلام - أنه دعا الله تعالى أن ينصره فاستجاب الله دعاءه سريعاً، فأوحى إليه عن طريق جبريل - عليه السلام - أن يصنع السفينة، وعلمه كيفية صناعتها، وجميع ما يتصل بإحكامها وإتقانها، ثم أعلمه جبريل - عليه السلام - بعلامة البدء في ركوب السفينة ﴿فإذا جاء أمرنا

(١) من مقال الدكتور عبد العظيم المطعني بمجلة منبر الإسلام ص٥٤العدد ١٠ (شوال ١٤١٢هـ - يناير ٢٠٠١م) السنة ٥٩

(٢) انظر دلائل الإعجاز: ٢٤٤ . ، وانظر معه : ص ٩٤ من هذا البحث .

وفار التنور﴾ عنـدما يفور الماء في تنور الخـبز كإشـارة إلى ركوب السـفينة[1] وعليه أن يدخل فـيها من كل صنف من المخلوقـات: من حيوان ونبـات وثمار وغير ذلك زوجين - ذكر وأنثى - وأهله إلا ابنه وامرأته؛ فـإنه قد سبق القضاء فيهما أن يغرقا ويموتا كـافرين وعليه - أى على نوح -عليه السلام- الاَّ تأخذه شفقـة ولا رحمة بقومـه الكافرين حينما يأتيـهم الطوفان ويغرقون أمـام عينيه فذلك قوله تعالى: ﴿ولاتخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون﴾. وهكذا نجىً الله نوحاً - عليه السـلام - ومن معه من المؤمنين، وأغرق الكافرين[2] .

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنـا على قـوله: ﴿وفـار التنور﴾ في طبـعـات المصـاحف الأربعة، والقرَّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمـام الداني (٤٤٤هـ) يقول[3] : ﴿... ووحينا -٢٧-﴾ كاف[4] وقيل: تام، ومـثله ﴿... زوجين اثنين﴾[5] ، ومثله ﴿... وأهلك -٢٧-﴾

---

(١) انظر : الكشـاف : ٣/ ٣٠ ، والمحرر الوجيـز : ٤/١٤١ ، ومفـاتيح الغـيب : ٢٣/ ٨٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٢/ ١٢٥ ، وغـرائب القرآن : ١٨/ ١٥ ، وتفـسير القـرآن العظيم : ٣/ ٢٤٤ ، وحاشية الصاوى على الجلالين : ٣/ ١١٥

(٢) انظر : الكشاف : ٣/ ٣٠ ، والمحـرر الوجيز : ٤/ ١٤١ ، ومـفاتيح الغـيب : ٢٣/ ٨٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٢/ ١٢٥ وغرائب القرآن : ١٨/ ١٥ ، وتفسير القرآن العظيم : ٣/ ٢٤٤ وحاشية الصاوى على الجلالين : ٣/ ١١٥.

(٣) المكتفى فى الوقف والابتدا: ٤٠٠ .

(٤) يقـول محـقق كتـاب المكتـفى : « رجع الدانى قـول ابن الأنبارى (الإيضـاح : ٢/ ٧٩١) ، وابن النحاس : (القطع : ٤٩٩) »

(٥) فى حاشـية ٢ من هامش ص ٤٠٠ من كتاب المكتـفى: « قال الأشـمـونى « منهم من وقف عليه ثم قال : «(وأهلك) من الهلاك أى أهلك الله جـمـيع الخلائق . إلا من سبق عليه القـول منهم ، فما بعد الاستثناء خارج مما قبله يعنى ابليس (المنار : ١٦٦) .

كـاف[١]، ومـثله : ﴿القـول منـهـم. .﴾ -٢٧- وهو أتم منه، ورءوس الآى كافية».

ومن كلام الداني - رحمـه الله- يفهم أن الآية ليس فيها وقف غـير ما ذكر وأى وقف فيها عدا ذلك فهو ممنوع، وعلى هذا فالوقف على قوله: ﴿وفار التنور﴾ ممنوع لايجوز الوقف عليه - في الإختيار - .

ويقـول السجـاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿التنور-ﻻ ﴾، لأن ﴿فاسلك﴾ جواب ﴿فإذا﴾».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٣] : «﴿التنور -ﻻ ﴾؛ لأن ما بعده جواب ﴿فإذا﴾». ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عـشر الهجري - : «﴿التنور﴾ ليس بوقـف؛ لأن قوله: ﴿فـاسلك﴾ جـواب ﴿فـإذا﴾ وليس رأس آية».

ومن كلام القرّاء يفهم أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿التنور﴾ لأن ما بعده وهو ﴿فاسلك﴾ جواب ﴿فإذا﴾ ولايصح الوقف على الشرط دون جزائه.

يقول أستاذنا الشيخ عضيمة - رحمه الله[٥] - :

---

(١) حاشيـة ٣ وهوتام عند أبى حاتم ويعد عليه خطأ لأن بعـده استثناء خارجا مما قـبله (ابن النحاس : القطع : ٤٩٩) .

(٢) علل الوقوف : ٢/٧٠٧ .

(٣) غرائب القرآن : ١٨/٥ .

(٤) منار الهدى : ٢٦١ .

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول : ١/ ٧٠ .

١- الأصل في استعمال ﴿إذا﴾ أن تدخل على الذي تيقّن وقوعه أو رجح، والأصل في استعمال ﴿إنْ﴾ أن تدخل على المشكوك فيه، وقد يقع كل منهما موقع الآخر.

٢- ﴿إذا﴾ ظرف لما يستقبل من الزمان، وقد جاءت في بعض آيات من القرآن مستعملة استعمال ﴿إذْ﴾ في الزمن الماضي، كما جاءت للحال بعد القسم.

٣- ﴿إذا﴾ ظرف متضمن لمعنى الشرط غالباً فهو مختص بالجملة الفعلية».

ثم يقول - أيضاً - [(١)] : «كل ما جاء في القرآن من ﴿فإذا﴾ ﴿إذا﴾ فيه

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول : ١٠٦/١ ، ١٠٧ . وهذه المواضع الخمسة هي:

« ١- ﴿فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة﴾ ٧/١٧ . جواب (إذا) محذوف يدل عليه جواب (إذا) الأولى تقديره: بعثناهم عليكم. البحر ٦/ ١٠ .

٢- ﴿فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان﴾ ٣٧/٥٥. جواب (إذا) محذوف، أي فما أعظم الهول. البحر ١٩٥/٨، وانظر الجمل: ٢٥٦/٤، وأبو السعود ١٢٥/٥.

٣- ﴿فإذا النجوم طمست ● وإذا السماء فرجت ● وإذا الجبال نسفت ● وإذا الرسل أقتت ● لأي يوم أجلت●﴾ ٧٧/ ٨-١٢ . جواب (إذا) محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره: إذا كان كذا وكذا وقع ما توعدون. البحر ٤٠٥/٨.

٤- ﴿فإذا جاءت الطامة الكبرى ● يوم يتذكر الإنسان ما سعى﴾ ٧٩/ ٣٤-٣٥ . جواب (إذا) محذوف تقديره: فإن الأمر كذلك. الكشاف ١٨٣/٤ وفي البحر ٨/ ٤٢٣ : «وقيل: عاينوا وعلموا، ويحتمل أن يكون التقدير : انقسم الراءون قسمين. والأولى أن يكون الجواب (فأما) وما بعده كما تقول: إذا جاءك بنو تميم فأما العاصي فأهنه وأما الطائع فأكرمه».

٥- ﴿فإذا جاءت الصاخة ● يوم يفر المرء من أخيه ● وأمه وأبيه ● وصاحبته وبنيه●﴾ ٨٠/ ٣٢ - ٣٦. جواب (إذا) محذوف تقديره: اشتغل كل إنسان بنفسه يدل عليه ﴿لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه﴾ البحر ٤٢٩/٨».

شرطية ظرفية صرح بجوابها إلا في خمسة مواضع حذف فيها جوابها لدلالة المقام عليه».

ومن كلام شيخنا - رحمه الله - السابق يتضح لنا أن ما قاله النحاة في ﴿إذا﴾ ينطبق على التي معنا، فهي هنا قد تيقن وقوع مدخولها، فقد وقع بالفعل ، وهي ظرف لما يُستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، ولذلك اختصت بالجملة الفعلية؛ حيث جاء بعدها ﴿جاء أمرنا﴾، وقد دخلت الفاء في جوابها الذي صرح به وهو ﴿فاسلك﴾ وقد تحقق فيها هنا كونها شرطية، وكونها ظرفية.

ويقول الشيخ عضيمة - أيضاً-(١) : «بين النحويين خلاف في ناصب ﴿إذا﴾ الشرطية: الجمهور يرى أنه الجواب، والمحققون على أنه الشرط وجاء في القرآن جواب ﴿إذا﴾ مقترناً بالفاء الرابطة وبإذا الفجائية وبلام الابتداء. . . . إلخ وكل هذا يؤيد من يرى أن الناصب لإذا شرطها، ومن يرى أن الناصب جوابها يقدر جواباً محذوفاً يصلح للعمل في ﴿إذا﴾ دل عليه المذكور».

ومما تقدم يتبين لنا أن الذي عمل النصب في ﴿إذا﴾ الشرطية هو الجواب على رأى الجمهور، وعلى رأي المحققين أن العامل فيها هو شرطها، ومن أدلتهم على ذلك مجيء جوابها في القرآن مقترناً بالفاء الرابطة، وغير ذلك من الأدلة التي ذكرها المحققون أما على رأى الجمهور فإنهم يقدرون جواباً محذوفاً يصلح للعمل في ﴿إذا﴾ دل عليه المذكور.

وثمرة الخلاف تظهر فيما يأتي :

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول : ١/ ٧٢ .

على رأي الجمهور تصير جملتا الشرط والجواب جملة واحدة - كما يقول ابن هشام[1] (٧٦١هـ): «الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة؛ لأن الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامله».

وعلى رأي المحققين يكون كل منهما - أي الشرط والجزاء - جملة مستقلة.

ولكن الذي اعتمده عبد القاهر الجرجاني[2] (٤٧١هـ) أن جملتي الشرط والجزاء بمثابة جملة واحدة، فهما كالكلمة الواحدة، وكالاسم المفرد؛ لذا يقول - رحمه الله - في معرض الحديث عن التمثيل الحاصل من جملتين أو جمل، ولايتم المعنى (معنى التمثيل) إلا بعد مجيء تمامه - : «ووزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان ولكنا نقول: إن حكمهما حكم جملة واحدة من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى، حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة فلو قلت: «إن تأتني» وسكتّ لم تفد، كما لا تفيد إذا قلت: «زيد» وسكت فلم تذكر اسماً آخر ولا فعلاً ولا كان منويًا في النفس معلوماً من دليل الحال».

ومن كلام الإمام عبد القاهر يُفهم أن جملة الشرط وجملة الجواب دخل فيهما معنى يربط إحداهما بالأخرى، وهذا المعنى هو الذي جعل الجملتين جملة واحدة، وهذا المفهوم يسرى على رأى الجمهور، كما يسرى على رأى

(١) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب : ٩٦/١ .

(٢) أسرار البلاغة : ١١١ .

المحققين في العامل في ﴿إذا﴾؛ حيث إن المعنى الذي ربط بينهما جعل إحداهما مترتبة على الأخرى ، أى جعل الجواب مترتباً على الشرط؛ لذا صارت الجملتان جملة واحدة.

وحين نطبق هذا على الآية التي معنا نجد أن سيدنا نوحاً - عليه السلام - دعا ربه أن ينصره، فأسرع الله إليه بالإجابة حيث استعمل الفاء - التي هي للترتيب والتعقيب - مع الأفعال الرئيسة في الآية وهي قوله: ﴿فأوحينا - فإذا جاء - فاسلك﴾ ذلك لأن كل فعل من هذه الأفعال يمثل مرحلة مستقلة من مراحل الفعل الذي كان بصدده سيدنا نوح - عليه السلام -

المرحلة الأولى : أوحى الله إليه أن يصنع السفينة، وعلمه كيف يصنعها عن طريق جبريل - عليه السلام - .

والمرحلة الثانية : فإذا انتهيت من صنع السفينة ، وصارت صالحة للاستعمال فإن هناك علامة إذا رأيتها عليك أن تفعل ما يناسبها فقال: ﴿فإذا جاء أمرنا وفار التنور﴾ ثم تأتي:

المرحلة الثالثة : بعد أن يفور الماء في التنور عليك يانوح أن تفعل ما يناسبها فقال: ﴿فاسلك فيها من كل زوجين اثنين﴾ فجاء بالفاء مع هذا الفعل الرئيس الدال على هذه المرحلة أن يقوم بإدخال الأصناف التي أمره الله بأخذها معه في السفينة، فأنت تلحظ أن الأفعال التي اقترنت بها الفاء - في هذه الآية - كل فعل منها يمثل مرحلة من مراحل العمل الذي كان سيدنا نوح - عليه السلام - بصدده، والتعبير بالفاء يُلزم القارئ أن يستمر في القراءة ولايتوقف ؛ لأن المعنى مبنى على الموالاة والمتابعة والترتيب والإسراع بذكر ما ارتبطت به

الفاء الدالة على هذه المعانى المستفادة منها.

فلو أجزنا للقارئ أن يقف على قوله: ﴿التنور﴾ نكون قد أخرنا الجواب، وتأخير الجواب هنا يترتب عليه المخالفات الآتية :

١- المعنى يفسد؛ لأن الجواب مترتب على الشرط، فالسامع قد تعلق بالشرط عندما جيء به، لذا فإنه ينتظر له جواباً.

٢- الوقف يترتب عليه الإبطاء والتأخير، لأن الفاصل الزمنى الذي يستغرقه الوقف، ثم الابتداء بعد ذلك يكون فيه مخالفة من سيدنا نوح - عليه السلام - لأمر ربه؛ لأن ربه يأمره عندما يرى فوران الماء من التنور أن يسارع بإدخال الأصناف ا لمطلوب أن يأخذها معه في السفينة، وتصورٌ هنا آمراً وهو الله تعالى، ومأموراً وهو سيدنا نوح - عليه السلام - وشيئاً أمر به وهو إدخال المأمور بإدخاله في السفينة، وعامل الزمن هنا شيء ضروري، وله أثره الفعّال في الإتيان بالفعل على الوجه الأكمل.

٣- أضف إلى ذلك أن فوران الماء من الأرض، وهطول المطر من السماء لن يعطى لسيدنا نوح - عليه السلام - فرصة للإبطاء والتأخير، وإلا فإن هذه المخلوقات المأمور بأخذها معه في السفينة ستغرق لو تأخر قليلاً؛ لذا كان منع الوقف هنا مناسباً للمعنى تماماً، بل هو الإعجاز البلاغي الذي تميز به ذلك الكتاب الخالد المعجز بكل ما فيه.

وهذا كله أثر من آثار الإتيان بالفاء التي ربطت بين جواب الشرط وفعل الشرط. والله أعلم.

الموضع الثامن عشر :

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ٥٦﴾ (آية ٥٦ غافر).

إضاءة :

يقول ابن عطية (٥٤٦هـ)[١] : «ثم أخبر تعالى عن أولئك الكفار الذين يجادلون في آيات الله بغير حجة ولا برهان، وهم يريدون بذلك طمسها، والرد في وجهها أنهم ليسوا على شيء بل في صدورهم وضمائرهم كبر وأنفة عليك حسداً منهم على الفضل الذي آتاك الله، ثم نفى أن يكونوا يبلغون آمالهم بحسب ذلك الكبر فقال: ﴿ماهم ببالغيه﴾ وهنا حذف مضاف تقديره ببالغي إرادتهم فيه، وفي هذا النفي الذي تضمن أنهم لايبلغون أملاً تأنيس لمحمد ﷺ ثم أمره تعالى الاستعاذة بالله في كل أمره من كل مستعاذ منه؛ لأن الله يسمع أقواله وأقوال مخالفيه، وهو بصير بمقاصدهم ونياتهم، ويجازي كلا بما يستوجبه».

هذا، ويضيف الإمام الرازي[٢] (٦٠٦هـ) تعليلاً آخر لهذا الكبر وسبباً قوياً يجعلهم - أي كفار مكة - يجادلون في آيات الله بغير حجة ولا برهان، ألا وهو أن إسلامهم وإيمانهم برسول الله ﷺ يجعلهم - في نظرهم - تحت

---

(١) المحرر الوجيز : ٥٦٥/٤ ، وانظر معه : الكشاف : ٤٣٢/٣ ، ومفاتيح الغيب : ٦٩/٢٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣١١/١٥ ، وتفسير القرآن العظيم : ٨٤/٤ ، وحاشية الصاوى على الجلالين : ١٢/٤ .

(٢) مفاتيح الغيب : ٦٩/٢٧ .

أمره وسلطانه؛ لأن النبـوة تحتها كل ملك ورياسة وتـلك عبارته: «... وذلك الكبر هو أنهم لو سلموا نبوتك[1] لزمهم أن يكونوا تحت يدك وأمرك ونهيك، لأن النبوة تحتها كل ملك ورياسـة، وفي صدورهم كبر لايرضون أن يكونوا في خـدمتك فـهـذا هو الذي يحملهم عـلى هذه المجادلة البـاطلة والمخـاصمـات الفاسدة».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله ﴿أتاهمۘ﴾ في طبعات المصاحف الأربعة ، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمـام الداني (٤٤٤هـ) يقول[2] : «﴿... سوء الدار -٥٢-﴾ تام ، ومثله : ﴿...بالغية -٥٦-﴾».

ومن كلام الداني - رحمـه الله - نعلم أنه ليس في الآية وقف قبل هذا الوقف المذكـور، أى أن الوقف على قـوله: ﴿أتاهم﴾ ممنوع كـما هو مـفهـوم كلامه.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[3] : «﴿أتاهم - ٥٦- ۘ﴾؛ لأن ما بعده خبر ﴿إنَّ﴾».

ويقـول النيـسابوري (٧٢٨هـ)[4] : «﴿أتاهمۘ﴾؛ لأن ما بـعده خـبر

---

(١) هذا نص الكتاب ، لكنى اظن ان الصواب هو « لو سلموا بنبوتك ».

(٢) المكتفى فى الوقف والابتدا : ٤٩٥ .

(٣) علل الوقوف : ٣/٨٩٣ .

(٤) غرائب القرآن : ٢٤/٢٨ .

﴿إنَّ﴾».

أما الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فإنه يقول: ﴿بغير سلطان أتاهم﴾ ليس بوقف هنا اتفاقاً لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت، وهو ﴿إنْ في صدورهم﴾».

ومن كلام القرّاء السابق يتضح لنا أن الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أتاهم﴾؛ لأن ما بعده هو خبر ﴿إنَّ﴾، ولايصح الوقف قبل مجيء الخبر.

هذا، ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[2] : «وقوله تعالى: ﴿إن في صدورهم إلا كبر﴾ خبر لـ ﴿إنَّ﴾ أى ما في قلوبهم إلا تكبر عن الحق، وتعظم عن التفكر والتعلم».

ويقول الصاوي (١٢٤١هـ)[3] : «قوله: ﴿إن في صدورهم إلا كبر﴾ أى ما في صدورهم إلا كبر، وهذه الجملة هي خبر ﴿إنَّ﴾».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[4] : «و﴿إنْ﴾ في قوله: ﴿إن في صدورهم إلا كبر﴾ نافية والجار والمجرور خبر مقدم، والاستثناء مفرغ و﴿كبر﴾ مبتدأ مؤخر والجملة كلها خبر عن الذين يجادلون».

ومما تقدم يتضح لنا أن ما بعد قوله: ﴿أتاهم﴾ هو خبر ﴿إنَّ﴾ باتفاق آراء العلماء.

---

(١) منار الهدى: ٣٤٠ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ١٢/٥ .

(٣) حاشية الصاوى على الجلالين : ١٢/٤ .

(٤) التحرير والتنوير : ١٧٣/٢٤ .

هذا، والبلاغيـون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن المعنى لم يتم عند قوله: ﴿بغير سلطان آتـاهم﴾ حيث إن الخبر لم يأت بعد، ولا يتم المـعنى قبل مجيء الخبـر، لأن الآية بدأت بقوله: ﴿إنَّ﴾ وهي حرف ينصب الاسم ويرفع الخـبر، ودخولهـا على المبتدأ ينسـخ الابتداء به، أى يتحـول من مبتـدأ إلى اسم لها، ويتحول خـبره إلى خبر لهـا، واسم ﴿إنَّ﴾ هو ﴿الذين يجادلون في آيات الله بغيـر سلطان أتاهم﴾ الاسم الموصول وما في حـيزه ثم يأتى الخبـر بعد ذلك، وهو قولـه: ﴿إنْ في صدورهم إلا كـبر﴾ فـ ﴿إنْ﴾ نافـية بمعنى (مـا)، والجار والمجرور خبر مـقدم، و﴿إلاَّ﴾ أداة استثناء ملغاة لا عمل لها والاسـتثناء مفرغ و﴿كبر﴾ مبتدأ مؤخر، وهذه الجملة المكونة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر ﴿إنَّ﴾.

يقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «اعلم أن «الخبر» ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة ، لاتتم الفائدة دونه، وخـبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له.

فـالأول : خبـر المبتـدأ كـ «منطلق» في قـولك: «زيد منطلق» والفـعل كقـولك : «خرج زيد». وكل واحد من هذين جـزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة... إلخ».

ويقول - أيضـاً - (رحمه الله) في مـوضع آخر[٢] : «اعلم أن معاني الكلام كلها معـان لاتتصور إلا فيما بين شيـئين، والأصل والأول هو «الخبر»،

(١) دلائل الإعجاز : ٢١٢ .

(٢) دلائل الإعجاز : ٥٤١ .

وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع، ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لايكون خبر حتى يكون مخبَر به، ومخبَر عنه، لأنه ينقسم إلى : إثبات ونفي، والإثبات يقتضى مثبتاً ومثبتاً له، والنفى يقتضى منفياً ومنفياً عنه، فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من غير أن يكون هناك مثبت له ومنفى عنه حاولت مالايصح في عقل ولايقع في وهم.

من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء، وكنت إذا قلت: «اضرب» لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك من غير أن تريد الخبر به عن شيء مظهر أو مقدر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوتاً تصوته سواء».

ومن كلام الإمام عبد القاهر - السابق - يتبين لنا أن الخبر ركن الكلام، ولايتم المعنى بدونه، ولايعقل أن يكون هناك مبتدأ بدون خبر، لأن السامع يتعلق ذهنه بهذا الخبر بمجرد ذكر المبتدأ، وكل من المبتدأ والخبر ركن الإسناد ولايُقبل أن يُذكر ركن ويُترك الركن الثاني؛ لأن كلا منهما يشترك في إفادة المعنى، والمعنى لايتم إلا إذا جيء بركنى الإسناد.

«فلما كان الأمر كذلك أوجب ذلك ألاَّ يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا : «خرج زيد» ، أو اسم مع اسم كقولنا: «زيد منطلق»، فليس في الدنيا خبر يُعرف من غير هذا السبيل، وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة، وحكم يجرى عليه الأمر في كل لسان ولغة»[1] .

---

(١) دلائل الإعجاز: ٥٤٢ ، وانظر معه : الإيضاح فى علوم البلاغة للقزوينى : ١٩٨ .

وعندما نطبق كلام الإمام عبد القاهر على هذه الآية الكريمة نجد أنها بدأت بـ ﴿إنَّ﴾ التي تدخل على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ تحوله إلى اسم لها ، وخبر تجعله خبراً لها، وهي هنا إخبار مؤكد من الله تعالى عن الذين يجادلون في آيات الله بغير دليل يعتمدون عليه، ماذلك العمل إلا بسبب كبرهم وحقدهم على رسول الله ﷺ الذي لن يفيدهم شيئاً ولن يبلغهم آمالهم في وقف تيار الدعوة الإسلامية وانتشارها.

ولو أجزنا الوقف على قوله: ﴿أتاهم﴾ لأجزنا - تبعاً لذلك - الابتداء بقوله: ﴿إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه..﴾ وهذا يؤدى إلى أن يعود الضمير في قوله: ﴿صدورهم﴾ وفي قوله: ﴿ماهم﴾ إلى غير مرجع، ولايُقبل في الكلام العربي الفصيح فضلاً عن القرآن الكريم أن يقع الضمير على غير مرجع لذا امتنع الوقف على قوله: ﴿أتاهم﴾ لهذه المخالفات المذكورة، التي سوف تترتب على ذلك. والله أعلم .

الموضع التاسع عشر :

يقول الله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۝ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۝ أَمْ لَكُمْ كِتَـٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ۝ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ۝ أَمْ لَكُمْ أَيْمَـٰنٌ عَلَيْنَا بَـٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ۝﴾ [الآيات من سورة القلم].

إضاءة :

هذه الآيات تصور حال مشركي مكة، الذين كانوا يعتقدون أنهم سيكونون من العالين في الآخرة ومن المكرمين فيها قياساً على منزلتهم في الدنيا؛ ولذا لما نزلت هذه الآية ﴿إن للمتقين عند ربهم جنات النعيم﴾ «قالت

قـريش: إن كان ثم جنة فـلنا فيـها أكـثـر الحظ فنزلت : ﴿أفنجـعل المسلمين كالمجرمين﴾ وقال مقاتل: قالوا فضلنا الله عليكم في الدنيا، فهو يفضلنا عليكم في الآخرة، وإلا فـالمشاركة فأجـاب تعالى : ﴿أفنجعل﴾ أى لايتـساوى المطيع والعـاصى، هو استـفهـام فيـه توقيـف على خطأ ما قـالوا وتوبيخ»[1]. «أى أفنساوي بين هؤلاء وهؤلاء في الجزاء؟ كلا ورب الأرض والسماء؛ ولهذا قال: ﴿مـالكم كيف تحكمـون﴾ أى كيف تـظنون ذلك؟ ثم قال تعـالى : ﴿أم لكم كتاب فـيه تدرسون * إن لكم فيه لما تخـيرون﴾ يقول تعالى: أفبـأيديكم كتاب منزل من السماء تدرسونه وتحفظونه وتتداولونه بنقل الخلف عن السلف متضمن حكماً مؤكداً كما تدعـونه؟ ﴿إن لكم فيه لما تخيرون * أم لكم أيمان علينا بالغة إلى يوم القـيـامـة إن لكم لما تحكمـون﴾ أى إنه سـيـحـصل لكم مـا تريدون وتشتهون»[2].

فهذه الآيات تنعى على كفار مكة - وكل من اعتقد عقيدتهم - اعتقادهم الخاطئ، وظنهم أنهم سيكونون عند الله في منزلة رفـيعة ومكانة عالية؛ لأنهم في الدنيا كـذلك؛ ولذا أنكر الله عليهم اعتقـادهم هذا، وردهم إلى الصواب؛ حـيث إنه لامسـاواة بين المسلمين والمجـرمين في الآخـرة، وإنما المسلمـون هم الناجون، والكـافرون هم الهالكون، ثم يـأتى الاستفـهام الإنكاري التـوبيخي ﴿مالكم كيف تحكمون﴾؟ أى على أى أساس تحكمون هذا الحكم؟

ثم يأتى بـ ﴿أمْ﴾ المنقطعة التي تقدر ببل والهمزة، أى بل ألكم كتاب فيه تدرسون؟ أى هل بأيديـكم كتاب جـاءكم به نبى من قِبَل الله يقـول لكم قولاً

(١) البحر المحيط لأبي حيان : ١٠/٢٤٥.

(٢) تفسير القرآن العظيم : ٤/٤٠٧ .

مؤكداً ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ أى تشتهون وتختارون، ثم يسأل الله تعالى - أيضاً - سؤالاً آخر بـ ﴿أمْ﴾ المنقطعة التي تحمل في طياتها استفهاماً إنكارياً وتوبيخاً وتقريعاً: ﴿أم لكم أيمان . . الآية﴾.

أى بل أمعكم عهود موثقة من الله تحكّمكم وتحقق لكم ما تشتهون وتحبون وتريدون؟

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿يوم القيامة -٣٩- القلم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا :

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول[١] : ﴿. . .كيف تحكمون-٣٦﴾ كاف، ومثله ﴿. .لما تخيرون -٣٨-﴾ ومثله: ﴿. . .لما تحكمون -٣٩-﴾.

وكلام الإمام الداني - رحمه الله - لم يرد فيه وقف بأى وجه قبل قوله: ﴿لما تحكمون﴾، ومعنى هذا أن أى وقف قبل ما ذكره يعد ممنوعاً.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿يوم القيامة - ٣٩-لا ﴾ ؛ لأن ﴿إنّ﴾ جواب الأيمان، وقد قيل: المعنى ﴿أم لكم أيمان﴾ بأن لكم وإنما كسرت لدخول اللام في خبرها».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٣] : «﴿يوم القيامةلا ﴾ لأن ﴿إنّ﴾ جواب الأيمان».

---

(١) المكتفى : ٥٨٢ ، وانظر معه : الإيضاح لابن الأنبارى : ٢/ ٩٤٤ .

(٢) علل الوقوف : ٣/ ١٠٣٧ .

(٣) غرائب القرآن : ٢٩/ ١٧ .

ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «﴿يوم القيامة﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿إنَّ﴾ جواب الأيمان والمعنى: أم لكم أيمان بأن لكم، وإنما كُسرت ﴿أن﴾ لدخول اللام في خبرها».

وكلام القرّاء السابق يُفهم منه أن الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿يوم القيامة﴾؛ لأن قوله: ﴿إن لكم لما تحكمون﴾ هي جواب القسم، ولايُقبل الوقف - كما هو معلوم - على القسم دون جوابه.

أما النحاة فإنه - أى منع الوقف - يُفهم من كلامهم أيضاً : فيقول الزجاج (٣١١هـ)[2]: «﴿أم لكم أيمان علينا بالغة﴾ معناه مؤكدة ﴿إلى يوم القيامة إن لكم لما تحكمون﴾ أى حَلِفٌ على ما تدَّعون في حكمكم».

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[3] : «... ﴿إن لكم لما تحكمون﴾ جواب القسم؛ لأن معنى ﴿أم لكم أيمان علينا﴾ أم أقسمنا لكم».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[4] : «... قوله تعالى ﴿إن لكم لما تحكمون﴾ كسرت ﴿إنَّ﴾ لوجهين :

أحدهما : أن تكون كسرت لمكان اللام، كما كسرت فيما قبله.

والثاني: أن تكون كسرت، لأن ما قبله قسم، وهي تكسر في جواب القسم».

---

(١) منار الهدى : ٤٠١ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ٢٠٩/٥ .

(٣) الكشاف: ١٤٦/٤ .

(٤) البيان فى غريب إعراب القرآن : ٤٥٤/٢ .

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «... ﴿إن لكم لما تحكمون﴾ جواب القسم ؛ لأن معنى : أم لكم ايمان علينا﴾ أم أقسمنا لكم».

ومن كلام النحاة يتضح لنا أن قوله : ﴿إن لكم لما تحكمون﴾ جملة مكونة من ﴿إنَّ﴾ وخبرها ﴿لكم﴾ و﴿ما﴾ اسمها، وهذه الجملة وقعت في جواب القسم المفهوم من قوله: ﴿أم لكم أيمان علينا﴾ كأنه قال: بل أحلفنا لكم.

ولايفصل بين القسم وجوابه؛ لأن الفصل يؤدى إلى فساد المعنى.

ولهذا يقول البلاغيون بمنع الوقف هنا أيضاً؛ لأن الآية بدأت بقسم وانتهت بجوابه، ولايجوز - في الاختيار - الفصل بين القسم وجوابه؛ لأن هذا يفسد المعنى؛ ولهذا كانت عبارة الزجاج (٣١١هـ) - رحمه الله - صائبة كل الإصابة؛ حيث يقول[٢] : «اي حَلِفٌ على ما تدعون في حكمكم». اى أنه يقول : هذا حلف ويمين وقسم على دعواكم في حكمكم الذي تزعمونه.

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٣] : «.. لفلان على يمين بكذا، إذا ضمنته منه، وحلفت له على الوفاء به يعنى: أم ضمنا منكم وأقسمنا لكم بأيمان مغلظة متناهية في التوكيد.

فإن قلت: بم يتعلق ﴿إلى يوم القيامة﴾؟ قلت: بالمقدر في الظرف أى هي ثابتة لكم علينا إلى يوم القيامة لانخرج عن عهدتها إلى يومئذ إذا حكمناكم

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٥/١٨٦ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ٥/٢٠٩ .

(٣) الكشاف: ٤/١٤٦ ، وانظر معه : غرائب القرآن : ٢٩/٢٥ .

وأعطيناكم ما تحكمون، ويجوز أن يتعلق ببالغة على أنها تبلغ ذلكم اليوم وتنتهي إليه وافرة لم تبطل منها يمين إلى أن يحصل المقسم عليه من التحكيم».

وكلام الزمخشري - رحمه الله - يفيد أن الآية تدل على قسم مؤكد عبرت عنه الآية بـ ﴿أيمان﴾ الموصوفة بأنها ﴿علينا﴾ أى على الله وبأنها ﴿بالغة إلى يوم القيامة﴾ أى مؤكدة بل متناهية في التوكيد، وأنها ممتدة إلى يوم القيامة إلى أن يحصل المقسم عليه من التحكيم.

فهذا يدل على أن الآية بدأت بقسم موصوف بصفات تفيد تأكيده، ثم جواب لهذا القسم، والقسم وجوابه كالجملة الواحدة وكالاسم المفرد، لذا فإن الوقف على القسم فقط يفسد المعنى ؛ لأن المعنى لايتم إلا بذكر جواب القسم.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «... والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله ، كتعلق البدل بالمبدَل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

وكلام الزركشي - رحمه الله - يفيد أن أى جملة تتعلق بما قبلها تعلقاً قوياً لايجوز الوقف قبل الإتيان بهذه الجملة المتصلة بما قبلها اتصالاً قوياً فإن حدث وقف قبل الإتيان بهذه الجملة كان المعنى مبتوراً وناقصاً، وإن شئت فقل لايكون هناك ما يمكن أن يسمى معنى. والله أعلم .



(١) البرهان في علوم القرآن : ١/٣٥٥ .

سمات جامعة بين مواضع الفصل الثاني

تمهيد :

تحت هذا العنوان سأحاول - بإذن الله - أى أبحث السمات الجامعة بين مواضع هذا الفصل، والتي اتفقت في علة منع الوقف المشتركة بين هذه المواضع وما يتبع ذلك من ملامح الاتفاق الأخرى بين هذه المواضع، وأثر ذلك بلاغياً، وقد جعلت المانع للوقف في هذه المواضع هو الركن الأهم بين هذه المواضع، نظراً لكثرتها في هذا الفصل؛ لذا جعلته القطب الذي تدور حوله سمات الاتفاق الأخرى، وقد جاء اشتراك هذه المواضع في علة منع الوقف بحسب الكثرة والقلة مرتباً كالتالى :

أ - مواضع اتفقت في علة منع الوقف فيها، وكان المانع هو العطف أى عطف ما بعد اللفظ الممنوع الوقف عليه على ما قبله، وقد اشتركت في هذه العلة ثمانية مواضع هي :

١- الموضع الثالث (آية ٥٢ الأنفال).

٢- الموقع الرابع: (آية ٥٣ الأنفال).

٣- الموضع الخامس : (آية ٥٤ الأنفال).

٤- الموضع السادس : (آية ٢ التوبة).

٥- الموضع السابع: (آية ٣ التوبة).

٦- الموضع الثاني عشر : (آية ٢٥ النحل).

٧- الموضع الرابع عشر : (آية ٥٧ النحل).

٨- الموضع السادس عشر : (آية ٦٩ الإسراء).

ب- مواضع اتفقت في علة منع الوقف، وكان المانع هو : تأخير جواب الشرط وما تعلق به، وقد اشتركت في هذه العلة خمسة مواضع هي :

١- الموضع الأول : (آية ٣١ الأنفال).

٢- الموضع الثامن : (آية ١٢ التوبة).

٣- الموضع الحادى عشر : (آية ٢٤ النحل).

٤- الموضع الخامس عشر : (آية ١٠١ النحل).

٥- الموضع السابع عشر: (آية ٢٧ المؤمنون).

جـ- ما كان فيه المنع بسبب تأخير جواب القسم وفيه موضعان هما:

١- الموضع الثالث عشر : (آية ٣٨ النحل).

٢- الموضع التاسع عشر : (آية ٣٩ القلم).

د- ما كان المنع فيه بسبب تأخير الخبر، وفيه موضعان - أيضاً - وهما:

١- الموضع التاسع : (آية ٢٥ الرعد).

٢- الموضع الثامن عشر: (آية ٥٦ غافر).

هـ - ما كان المنع فيه بسبب تأخير الفاعل، وفيه موضع واحد هو :

- الموضع الثاني : (آية ٥٠ الأنفال).

و - ما كان المنع فيه بسبب الفصل بين الفعل ومفعوله، وفيه موضع واحد هو: الموضع العاشر : (آية ٦٠ الحجر).

وبعد: فهذا إحصاء إجمالي بمواضع الفصل الثاني تمت فهرستها بحسب علة منع الوقف فيها.

هذا، وسأبدأ - بعون الله تعالى - بالحديث عن السمات الجامعة بين هذه المواضع فأقول وبالله التوفيق :

أ - ما كان المنع فيه بسبب العطف، وقد جاء في ثمانية مواضع هي:

١- الموضع الثالث : (آية ٥٢ الأنفال) وهي قوله تعالى: ﴿ كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ ۙ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ... ﴾ الآية.

٢-الموضع الخامس[1] : (آية ٥٤ الأنفال) وهي قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ ۙ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ...﴾ الآية .

وهذان الموضعان قد اتفقا فيما يأتى :

- في البدء ؛ حيث بدأ كل منهما بقوله: ﴿كدأب آل فرعون والذين من قبلهم . . .﴾ أى بكاف التشبيه، والتشبيه له أربعة أركان هي : المشبه، والمشبه به، وأداة التشبيه، ووجه الشبه.

ولما كانت الكاف تدخل على المشبه به دل ذلك على أن هنا مشبهاً يفهم من سياق الكلام وهو : دأب قريش في تكذيب النبى ﷺ وتعنتهم معه وعنادهم كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كقوم نوح وعاد وثمود، مع التطابق في الألفاظ المذكورة ، ووجه الشبه - كما هو واضح - هو التكذيب والعناد والإصرار على الكفر وهذه هي الصفة الجامعة بين المشبه والمشبه به.

---

(١) هذا الموضع قدمته على الموضع الرابع ؛ لأن الموضع الثالث والخامس قد اتفقا بل تطابقا فى الاستهلال والموضوع وفى كثير من الألفاظ لذا لزم التنويه .

في الموضوع : فإن الآية الأولى تتحدث عن جزاء الكافرين بآيات الله من كفار مكة وآل فرعون ومن قبلهم.

والآية الثانية: تتحدث عن جزاء المكذبين بآيات ربهم، وكلا الفعلين يندرج تحت جريمة الكفر بالله وإنكار نبوة الأنبياء .

استغراق جميع المنكرين والمكذبين بآيات الله والكفار من قبل كفار قريش ومن يأتى من بعدهم إلى يوم القيامة، فماداموا قد اشتركوا في هذا الفعل الشنيع فإن الجزاء سيكون للجميع كما ذُكر، وهذه عادة القرآن العظيم أنه قد يذكر شيئاً يفهم منه أشياء، وهذه بلاغته التي تفرد بها فهو هنا قد أشار إلى كفار مكة في إنكارهم وتكذيبهم للنبى ﷺ وكفرهم برسالته وشبههم بكل من كان قبلهم والذين كان لهم الجزاء المذكور على أفعالهم، هذا ما صرح به، وأما ما يفهم من سياق الكلام - والذي لم يصرح به - أن كل من شارك المذكورين وفعل فعلهم في المستقبل إلى أن تقوم الساعة فإن الجزاء سيقع عليه كما وقع على من كان قبلهم.

فذكر هؤلاء - هنا - ليس تاريخاً يذكر مجرداً، بل هو - بجانب ذلك - درس لكل الناس إلى يوم القيامة؛ لنأخذ منه العبرة؛ وليكون درساً لكل من تسول له نفسه أن يفعل فعلهم.

هذا ، وقد وردت كلمة ﴿دأب﴾[١] في القرآن الكريم في أربعة مواضع هي :

---

(١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقى مادة : (دأب) وانظر معه معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

١- في سورة ال عمران : (آية ١١) وهي قوله تعالى : ﴿ كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ ۙ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١١﴾ ﴾ .

وهذا الموضع قد أغفلته جميع طبعات المصاحف فلم تذكره في مواضع الوقف الممنوع إلا طبعة مصحف العراق، فقد ذكرته في مواضع الوقف الممنوع، كما ذكره السجاوندي[1] (٥٦٠هـ) في علل الوقوف.

وهذا الموضع حقه أن يدرج في مواضع الوقف الممنوع؛ لأنه اشترك في الألفاظ مع الموضعين المذكورين في الوقف الممنوع اللذين ذكرتهما آنفاً وهما :

٢- آية (٥٢) الأنفال - وقد سبق الحديث عنها .

٣- اية (٥٤) الأنفال - وقد سبق الحديث عنها .

٤- قوله تعالي في سورة غافر (آية ٣١) : ﴿ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴿٣١﴾ ﴾ .

وهذه الآية حقها أن تكون في مواضع الوقف الممنوع، وأن يوضع على قوله: ﴿ثمود ۙ﴾ لأن الضابط الذي طبق على موضعي الأنفال (آية ٥٢، وآية ٥٤) ينطبق عليها تماماً، ولكنها سقطت من جميع طبعات المصاحف حتى طبعة مصحف العراق لم تذكرها في مواضع الوقف الممنوع، وأيضاً سقطت من علل الوقوف للسجاوندي[2] فلم يذكرها وحقها أن تكون في مواضع المنع؛ لأنها اشتركت مع موضعي الأنفال في حق المنع. والله أعلم .

---

(١) علل الوقوف : ١/ ٣٦٤ .

(٢) السابق : ٣/ ٨٩٠ .

٣- الموضع الرابع : (آية ٥٣ الأنفال) قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٣﴾﴾.

هذه الآية اتفقت مع آيات هذه المواضع في:

- علة منع الوقف وهي العطف أى عطف ﴿وأن الله سميع عليم﴾ على قوله: ﴿ما بأنفسهم﴾، وذلك لاشتراكهما في تعليل نزول العقاب والعذاب بكفار مكة وآل فرعون ومن قبلهم.

- في موضوع الآيات فإن الآية هنا تعليل للأخذ بالذنوب الذي أشار إليه الله تعالى في الآية السابقة ﴿... فأخذهم الله بذنوبهم إن الله قوى شديد العقاب﴾.

٤- الموضع السادس : (آية ٢ التوبة) قوله تعالى : ﴿ فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ۙ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ ﴿٢﴾﴾.

هذه الآية قد اتفقت مع آيات هذه المواضع فى :

- علة منع الوقف وهي : العطف أى عطف قوله: ﴿وأن الله مخزى الكافرين﴾ على ما قبله وهو ﴿... غير معجزي الله﴾، لأن الأمر بقوله: ﴿واعلموا﴾ يدل على شيئين هما:

الأول : ﴿أنكم غير معجزي الله﴾ والثاني: ﴿وأن الله مخزى الكافرين﴾ .

- تحذير الكافرين من الظن بأنهم قادرون على الهرب والإفلات من الله على الرغم من أمرهم بالسياحة في الأرض لمدة أربعة أشهر مع تبشيرهم بالخزى والنكال.

٥- الموضع السابع : (آية ٣ التوبة) قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣)﴾ .

اتفقت هذه الآية مع آيات هذه المواضع فيما يلي:

- في علة منع الوقف وهي العطف: أي عطف قوله : ﴿ورسوله﴾ على لفظ الجلالة ﴿الله﴾ على المحل قبل دخول ﴿أنَّ﴾ عليه، ويصير المعنى ورسوله برئ كذلك .

- في موضوع الايات فهي تتحدث عن إعلان البراءة من الله ورسوله من المشركين؛ حيث أعلنهم رسول الله ﷺ يوم الحج الأكبر بما أعلنهم به - كما ذكرنا ذلك من قبل - .

- عقاب المشركين في الآخرة العذاب الأليم وذلك جزاء كفرهم.

٦- الموضع الثاني عشر : (آية ٢٥ النحل) قوله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ (٢٥)﴾ .

هذه الآية قد اتفقت مع آيات هذه المجموعة في :

- علة منع الوقف وهي العطف: أى عطف قوله: ﴿ومن أوزار الذين يضلونهم . .﴾ على قوله: ﴿. . . أوزارهم كاملة يوم القيامة﴾ والعطف هنا عطف مفعول به علي مفعول به، والعطف بالواو يفيد تكرار العامل فكأنه قال: ﴿ليحملوا أوزارهم . . وليحملوا من أوزار الذين يضلونهم﴾ والمنع هنا - كما

قلنا سابقاً - حتي لايتبادر إلى ذهن السامع أن الكافرين الذين وصفوا القرآن بأنه ﴿أساطير الأولين﴾ يحملون أوزراهم بسبب هذا القول فقط بل ويحملون - بسبب رياستهم وزعامتهم وإضلالهم لغيرهم - من أوزرار الذين يضلونهم بغير علم، فالوزر بالنسبة لهم وزر مضاعف، ولايفهم هذا كله إلا بذكر ما بعد الواو .

في موضوع الآيات فهي بيان لعاقبة من ضل وأضل أى حدث له الضلالة في نفسه وأضل غيره.

٧- الموضع الرابع عشر : (آية ٥٧ النحل) قوله تعالى : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ (٥٧)﴾.

- هذه الآية تتفق مع آيات هذه المجموعة في :

- علة منع الوقف وهي العطف: أى عطف ما بعد الواو وهو قوله ﴿ولهم ما يشتهون﴾ على قوله: ﴿البنات﴾ و﴿سبحانه﴾ اعتراض والعطف بالواو يفيد تكرار العامل، فكأنه قال : ﴿ويجعلون لله البنات﴾ ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون ، فما بعد الواو في موضع النصب على المفعول بالعطف على ﴿البنات﴾.

- ذم الكفار وإبطال زعمهم نسبة البنات إلى الله وجعلهم البنين لأنفسهم، وهذا باطل من القول .

٨- الموضع السادس عشر (آية ٦٩ الإسراء) قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ الرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ ۙ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا (٦٩)﴾ .

- هذه الآية تتفق مع آيات هذه المجموعة في :

- علة منع الوقف وهي العطف : أى عطف قوله : ﴿ثم لاتجدوا لكم علينا به تبيعاً﴾ على قوله: ﴿فيغرقكم بما كفرتم﴾.

- فى موضوع هذه الآيات ففيها يتهدد الله الكفار وهو قادر على أن ينزل بهم ما يريد من غير أن يكون هناك من يطالبه بثأر لهم.

(ب) ما جاء فيه المنع بسبب تأخير جواب الشرط وما تعلق به، وقد اشتركت في هذه العلة خمسة مواضع وهي :

١- الموضع الأول : (آية ٣١ الأنفال) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا ۙ . .﴾ الآية .

٢- الموضع الثامن : (آية ١٢ التوبة) قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ ۙ ..﴾ الآية .

٣- الموضع الحادى عشر : (آية ٢٤ النحل) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾﴾.

٤- الموضع الخامس عشر: (آية ١٠١ النحل) قوله تعالى : ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ ۙ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾﴾.

٥- الموضع السابع عشر : (آية ٢٧ المؤمنون) قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ ۙ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ ۖ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا ۖ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴿٢٧﴾﴾.

فهذه الآيات قد اتفقت فيما يلي:

- كلها بدأت بـ ﴿إذا﴾ الظرفية المضمنة معنى الشرط والتي تفيد تحقق وقوع ما بعدها إلا الموضع الثاني منها - آية ١٢ - التوبة - فقد بدأ بـ ﴿إنْ﴾ الشرطية التي تفيد الشك في تحقيق وقوع مدخولها وهي شرطية جازمة تجزم فعلين.

- في موضوع الآيات : حيث تحدثت عن الكفار ومخالفاتهم وإنكارهم لآيات الله وتكذيبهم للرسل وإصرارهم على الباطل.

- اتفقت في علة منع الوقف بسبب تأخير جواب الشرط وما تعلق به مع مراعاة اعتبارات أخرى كقبح الوقف في الموضع الأول - آية ٣١ الأنفال - وقبح الابتداء فيه أيضاً؛ لأنه يؤدى إلى الكفر الصريح وفي الموضع الثامن - آية ١٢ التوبة - كانت علة المنع تأخير ما تعلق بجواب الشرط ﴿لعلهم ينتهون﴾.

(جـ) ما كان المنع فيه بسبب تأخير جواب القسم وفيه موضعان :

١- الموضع الثالث عشر (آية ٣٨ النحل) قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾﴾.

٢- الموضع التاسع عشر : (آية ٣٩ القلم) قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ۙ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴿٣٩﴾﴾.

وقد اتفقت هاتان الآيتان فيما يلي:

- بدأت كل منهما بقسم {وأقسموا - في الأولى - وأم لكم أيمان علينا - في الثانية}.

- تحدثت كلتاهما عن رأى الكفار واعتقادهم في البعث، وأنهم سيكون لهم الحكم فيما يشتهون في الآخرة.

جاء الحلف مؤكداً في كل منهما ليدل على ثقة الكفار فيما يحلفون عليه - من وجهة نظرهم - وليدل على الاستعلاء الذي سيطر عليهم.

(د) ما كان منع الوقف فيه بسبب تأخير الخبر، وقد تمثل هذا في موضعين هما :

١- الموضع التاسع : آية ٢٥ الرعد) قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ۙ أُولَٰئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ (٢٥)﴾.

٢- الموضع الثامن عشر : (آية ٥٦ غافر) قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ ۙ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ ۚ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ۖ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ (٥٦)﴾.

وقد اتفقت هاتان الآيتان فيما يلي:

- بدأت كل منهما بالاسم الموصول - الذين - في الأولى وقع مبتدأ وفي الثانية - أيضاً - كان مبتدأ قبل دخول ﴿إنَّ﴾ وجاءت صلة كل منهما مبدوءة بفعل مضارع ﴿ينقضون﴾ في الأولى وما عطف عليه) وفي الثانية ﴿يجادلون...﴾.

- في علة منع الوقف؛ حيث إن المنع كان بسبب تأخير الخبر في حال الوقف أى خبر المبتدأ - في الأولى -، وخبر ﴿إنَّ﴾ في الثانية، وهذا التأخير - كما قلتُ - يفسد المعنى.

- في الموضـوع ؛ حيث إن الأولى تحـدثت عن أخلاق الكفـار بما يمثله ذلك من نقض للعـهود . . . إلخ، ولايكـون ذلك إلا بسبب التـعالي والكِبْـر وعدم الإيمان، وفي الثانية: حديث عن الجدال في القرآن وآيات الله، ولايكون ذلك إلا بسبب الكِبْر والحسـد والتعالى أيضاً الناشىء عن الكفر . .

(هـ) ما كـان منع الوقف فيه بسـبب تأخير الفـاعل، وقد تمثل ذلك في الموضع الثاني فقط - آية ٥٠ الأنفـال - وذلك قوله تعالي: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ (٥٠)﴾.

وهذا الموضع قد اتفق مع آيات هذا الفـصل في الحديث عن الكفار وعن كيفية قبض أرواحهم مع إذلالهم وإهانتهم في الدنيا، ثم في الآخرة لهم عذاب الحريق.

(و) ما كان منع الوقف فـيه بسبب الفصل بين الفعل ومفـعوله وقد تمثل ذلك في الموضع العاشر : (آية ٦٠ الحـجر) وذلك قوله تعالى: ﴿. . .إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا ۙ إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ (٦٠)﴾.

ففي هذه الآية حديث عن امرأة لوط - عليه السلام - الكافرة والتي قدّر الله لها أن تبقى مع قوم لوط الهالكين بعذاب الله ويصيبها ما أصابهم.

وعلة المنع هنا هي : الفصل بين الفعل ﴿قدّرنا﴾ وبـين مفعوله ﴿إنها لمن الغابرين﴾ مع ملاحظة ما يوحى به لفظ ﴿قدرنا﴾ عند الوقوف عليه، فإنه يفيد عكس المقصود فمن معانية التقدير والتكريم.

* * *

سمات فارقة بين مواضع الفصل الثاني

تمهيد :

تحت هذا العنوان سوف أعالج - بإذن الله - الفروق التي ألحظها بين مواضع الفصل الثاني - والتي سبق أن تحدثت عنها تحت عنوان (سمات جامعة) - لنرى أثر هذه الفروق اللفظية بين هذه المواضع وإلى أى مدى أثرت في نقل المعنى إلينا، وما الأثر البلاغي لتلك الفروق ؟ فأقول وبالله التوفيق .

(أ) ما كان منع الوقف فيه بسبب العطف، وقد تمثل ذلك في ثمانية مواضع اشتركت في هذه العلة وهي:

١- الموضع الثالث : (آية ٥٢ الأنفال) قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ (٥٢)﴾ .

٢- الموضع الخامس[١] : (آية ٥٤ الأنفال) قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ (٥٤)﴾ .

ويضاف إليهما الموضع الذي لم يذكره أحد من علماء الوقف ولا القراء - سوى الإمام السجاوندي ٥٦٠هـ كما ذكرت ذلك من قبل - كما أنه سقط من جميع طبعات المصاحف الأربعة وغيرها - سوى طبعة مصحف العراق التي ذكرته ضمن مواضع الوقف الممنوع - ذلكم الموضع هو الآية رقم (١١) من سورة آل عمران، وقد ذكرتها هنا لتتم المقارنة بينها وبين نظيرتيها، ولنؤكد - أيضاً - على أحقية هذا الموضع في المنع من الوقف.

---

(١) قدمت الكلام على هذا الموضع نظرا لاشتراكه فى كثير من الألفاظ مع الموضع الثالث .

وهذه الآية هي : ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ .

وفي هذه الآيات الثلاث نجد اختلافاً في التعبير بينها، وألفاظاً جاءت في آية لم تأت في أخـرى، وهنا يقوم تسـاؤل في النفس: لم جاء بهـذا اللفظ أو بهـذه الجملة هنا، ولم يأت بـها في الأخـرى؟ مع أن المقام واحـد في الآيات الثـلاث، ومع ذلك خـالف في آية مـا التزمـه في آية أخـرى. فلم كـان هذا الاختلاف؟ وما غايته؟

أولاً : في الآية الأولى : (آية ١١ آل عمران) قال تعالى: ﴿كذبوا بآياتنا فأخذهم الله بذنوبهم﴾ أنت تلحظ هنا تغيراً في التعبير فقد جاء بضمير المتكلم المعظم نفسـه ﴿نا﴾، ثم عـدل عنه إلى الاسم المظهر وهو لفظ الجلالة ﴿الله﴾، وكان مقتضى السياق أن يقول : (فأخذناهم) فلم عدل؟ وما فائدة هذا العدول؟

يقول الخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ)[1] مجيبـاً عن هذا السؤال : «العدول عن المنهج الأول المستمر في الإخبار عن النفس إلى لفظ ظاهر هو لفائدة تضمنتها هذه اللفظة من الاحتـجاج وليـست هذه الفائدة في لفظة الإضـمار، وكانت الآية التي قبلهـا قد وقع العدول في هذا المكان إليه وهو قـوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴿٩﴾﴾ [آل عمران آية ٩].

فقوله: ﴿ربنا﴾ يقتضي أن يكون بعده ﴿إنك لاتخلف الميعاد﴾ كما قال : ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴿١٩٤﴾﴾ [آل عمران : آية ١٩٤].

---

(١) درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز : ص : ٤٥ .

فلمـا قال تعالـى في هذا الموضع: ﴿ربنا إنك جامع الناس ليـوم لاريب فيه﴾ فكان المعنى : إنك خلقت الدار الأولى للتكليف ومكنت العـباد فيها من الطاعة والعصـيان، ورغبت المطيع في الثواب، وخوفت العـاصى من العقاب، فوقع منك وعد ووعيـد فرغبت من الوفاء بهما بأنك تجـمع الخلائق ليوم الجزاء لأن من خلق وأنعم نعمـة حقت بها العبادة، ولزمت من أجـلها الطاعة، وهو معنى قولنا : إن الله إذا وعد صدق، فلا خلف في قوله، ولا تبديل لكلماته، فلما كـان معنى قولـنا: ﴿الله﴾ معنى الإله والإله مشـتق من أله يأله إلأهة أى عبد يعبد عبادة فالإله هو الذي حـقت عبادته لما عظمت نعمته كان العدول إلى هذه اللفظة للاحتـجاج بمعناها فائدة لم تكن لتحـصل لو قال: ﴿إنك لاتخلف الميعاد﴾ فلما تقدمت هذه الآية التي وقع العدول فيها عن لفظ إلى لفظ لما قصد من الاحتـجاج بمعناه، فكذلك بـنيت هذه الاية التي تليهـا عليها فـي مثل هذا الحكم لما ثبت من مثل هذا المعنى فـقال تعالى: ﴿كداب آل فـرعون والذين من قبلهم كـذبوا بآياتنا﴾ فأتى بالضـمير الفـاعل، وكان يعقل من قـوله: ﴿كذبوا بآياتنا﴾ أى إنا عـرضناهم للإيمان ومكناهم من الإسلام وأزحنا العلـة، ونصبنا الأدلة، فكذبوا بهـا فالذى حـقت له العـبادة، وعظمت منه النعـمة أخـذهم بذنوبهم، والله يعاقب الكفار عقوبة تشتد عليهم ولا تخفف عنهم لما قدموا من العصيان مـا استمر مثله، ولم ينقل عنه قدم ولا عقبـه بعد الإصرار عليه ندم، فهذه فائدة العدول إلى لفظة ﴿الله﴾ في قوله تعالى: ﴿فأخذهـم الله بذنوبهم﴾ دون قوله: ﴿فأخذناهم﴾».

هذا ما أجاب به الخطيب الإسكافي - رحمه الله - وهو جواب ملخصه أن الآية السابقة بنيت على إظهـار لفظ الجلالة الذي يوحى بالمهابة، فناسب هنا

أن يأتي بلفظ الجلالة مظهراً استمراراً لوتيرة الكلام.

وبجانب هذا فإن في الكلام التفاتاً؛ حيث عدل عن ضمير المتكلم في قوله: ﴿بآياتنا﴾ إلى لفظ الجلالة المظهر ﴿فأخذهم الله﴾، وكان السياق أن يقول: ﴿فأخذناهم﴾ والالتفات - كما عرفه ابن المعتز (٢٩٦هـ)(١) «انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار، وعن الإخبار إلي المخاطبة وما أشبه ذلك».

ويقول ابن الأثير (٦٣٧هـ)(٢) : «واعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لايكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لايتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة الذي اطلع على أسرارها، و فتش عن دفائنها، ولا تجد ذلك في كل كلام؛ فإنه من أشكل ضروب علم البيان وأدقها فهماً وأغمضها طريقاً».

وهذه الخصوصية التي يعنيها ابن الأثير أن السامع عندما يحدث الالتفات في الكلام يحدث له تنبيه، لأن وتيرة الكلام قد تغيرت فيثار انتباهه بما يطرد الملل والسأمة عنه، ويحدث له نشوة تجعله يتعلق ذهنه بما يلقى عليه من كلام، وقد رأينا في تعليل الخطيب (٤٢٠هـ) لهذا التغيير في الآية التي معنا ما يفسر كلام ابن الأثير، حيث دلنا على الخصوصية التي من أجلها تغير النسق في الآية.

ثانياً : في الآية ٥٢ الأنفال يقول الله: ﴿كفروا بآيات الله﴾ ولم يقل:

(١) معجم البلاغة العربية تأليف د/بدوى طبانة ط: ٣ ص ٦١٤ .وانظر معه : الإيضاح للخطيب القزويني ص: ١٠٣

(٢) المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر : ٢/ ١٨٠ ، وانظر معه : روح المعانى للآلوسي : ١٠/ ٣١.

﴿كـفروا بآياتنا﴾ كـمـا قال في الأولى: فـما سـر العـدول عن الإضمـار إلى الإظهار؟

يجيب الخطيب الإسكافـي (٤٢٠هـ) رحمه الله فيـقول[1] : «والجواب عن ذلك أن يقـال: إن الآية التي تقدمت هذه هي قـوله: ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰؤُلَاءِ دِينُهُمْ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٩﴾﴾ [الأنفال: ٤٩].

ثم جاء بعـدها : ﴿ولو ترى إذ يتوفى الذين كـفروا الملائكة . . .﴾ ولم يكن فـيـها خـبـر عن ﴿الله﴾ تعـالى: ، وجـاءت الآية التي هي ﴿كـدأب آل فرعون. . .﴾ وفيها إخبار عن الله فكان بناؤها على الاية التي قبلها أولى، كما كان في الاية الـتي في سورة آل عمـران يقتـضى بناؤها على الآية التي قـبلها العدول عن لفظ الإضـمار إلى لفظ الإظهـار، ثم كان لفظ الصـريح في معناه احتجاجـاً عليهم، كما كان في اللفظ الذي عدل إليـه في الآيتين المتقدمتين من قوله: ﴿إن الله لايخلف الميعاد﴾ وقوله: ﴿فأخذهم الله بذنوبهم﴾».

والخطيب (٤٢٠هـ) في عبـارته الـسابقة يقول لنا : إن الآية الـتـي سبقت هذه الآية بآية واحدة بنيت أيضـاً على اللفظ الظاهر وهو لفظ الجلالة ﴿الله﴾؛ لذا ناسب أن يأتى هنـا بالاسم الظاهر وليلفت إلى المهـابة التي يحـدثهـا لفظ الجلالة عندما يساق الكلام.

وهذه الآية ٥٢ الأنفال خالفت الآية الأولى ١١ آل عمـران في التعبير بـ ﴿كفروا﴾ بدلاً من ﴿كذبوا﴾ في الأولى والتعبـير بـ ﴿كفروا﴾ أظهر في القبح،

---

(١) درة التنزيل : ٤٦ .

وأدل على التكذيب ورفض كل ما جاء به الرسول، بل كل ماجاء به الرسل؛ لذا ناسب أن يأتي التذييل في هذه الآية مؤكداً بـ ﴿إن﴾ وبلفظ ﴿قوى﴾ إعلاناً لسخط الله وغضبه على هؤلاء الكفار الذين جاهروا بالكفر.

ثالثاً : خالف في الآية الثالثة - ٥٤ الأنفال- بأن قال: ﴿كذبوا بآيات ربهم﴾ ولم يقل ﴿كذبوا بآياتنا﴾ كما جاء في الأولى - ١١ سورة آل عمران، ولا قال : ﴿بآيات الله﴾ كما جاء في الثانية - آية ٥٢ الأنفال - فلم خالف هنا فقال: ﴿كذبوا بآيات ربهم﴾؟ وما سر العدول عن قوله: ﴿فأهلكهم﴾ الى قوله: ﴿فأهلكناهم﴾؟

يجيب الخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ) فيقول[١] : «لما أخبر عن نعمته على عباده وأن منهم من يغيرها بعصيانه فيستحق بذلك تغيير النعمة عليه، وهو معنى قوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٥٣)﴾[٢] .

والمنعم على عباده ربهم؛ لأنهم مربّون بنعمته كان القصد فى هذه الآية التي ذكر تنعيمهم في الدنيا وتغيير النعمة عليهم فيها إذا لم يقوموا بحقها بعقاب من عقاب الدنيا بما يفعله بعض الناس ببعض، فكذلك قال: ﴿فأهلكناهم بذنوبهم وأغرقنا آل فرعون﴾، فكأنه قال: كذبوا بآيات من أقام نفوسهم شواهد لربوبيته بتربيته إياهم بصنوف نعمته، ونقل الوليد عن أولى حاليه إلى غيرها مما يبلغ به غاية قوته».

---

(١) درة التنزيل وغرة التأويل: ٤٧ .

(٢) آية ٥٣ الأنفال .

وإجابة الخطيب هنا تدل على أن الآية مبنية على الاية السابقة حيث ذكر فيها حديثاً عن النعم، والحديث عن النعم يناسبه ذكر من يربى على موائد هذه النعم، وهو الرب، لذا ناسب أن يقول هنا ﴿كذبوا بآيات ربهم﴾.

وسر العدول هنا عن أهلكهم إلى قوله: ﴿فأهلكناهم بذنوبهم﴾ الالتفات من ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه ﴿نا﴾ ليدل على فداحة الجرم، وعظم الذنب وأن الله القوى الجبار حين يتولى الإهلاك يكون ذلك شيئاً فظيعاً مُريعاً؛ لذا يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «والالتفات إلي نون العظمة في ﴿أهلكنا﴾ جرياً على سنن الكبرياء لتهويل الخطب».

رابعاً: في الآية الثالثة - ٥٤ الأنفال - خالف النسق الذي اتبعه - في الآية الأولى والثانية - فزاد ﴿وأغرقنا آل فرعون﴾ ثم التذييل بقوله: ﴿وكل كانوا ظالمين﴾ فلم كانت هذه الزيادة؟

والجواب : لما قال الله تعالى : ﴿كذبوا بآيات ربهم﴾ فذكر لفظ (الرب) الذي يربى على موائد نعمه، وحقٌ على من يربيه بنعمه أن يعترف لله بالفضل عليه فيشكر نعمه، ويؤمن بالله رباً وبآياته وأنبيائه لذا لما خالفوا وجحدوا سارع الله بإهلاكهم وإغراق ال فرعون، ثم دمغ الجميع - كفار مكة وآل فرعون ومن لف لفهم - بهذا التذييل ﴿وكلٌ كانوا ظالمين﴾ وهذا يوحى بعدل الله تعالى فهو - سبحانه - لايظلم احداً، ولكن الناس بكفرهم يظلمون أنفسهم لذلك سجل عليهم ظلمهم لأنفسهم وظلمهم لغيرهم.

يقول الخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ)[٢] : «﴿كذبوا بآيات ربهم﴾ فذكر

---

(١) روح المعاني: ٣١/١٠ ، وانظر معه : المثل السائر لابن الأثير ٢/ ١٨٠ .

(٢) درة التنزيل وغرة التأويل : ٤٨ .

هذا الاسم دون غيره؛ لأنه فيه معنى أنه نعمهم وثبتهم ورباهم وقام بمصالحهم حتى بلغوا حد التكليف، والمبلغ الذي قدروا فيه على أداء حق الإنعام، فلما غيروا ما أنعم الله به عليهم من جهته وصرفوه إلى معصيته، وتقووا بنعمه على مخالفته سلبهم ذلك في الدنيا بأن عجل هلاكهم فأغرقهم».

خامساً : ما فائدة التكرار في سورة الأنفال في موضعين لايحجز بينهما إلا آية واحدة؟

ويجيب عن هذا السؤال الخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ) فيقول[1] :

«والجواب عندي : أنه أخبر في الأولى عما عاقبهم به من العذاب الذي لم يملك الناس إيقاعه، ولم يمكن بعضهم من أن يفعل ببعض مثله وهو ضرب الملائكة وجوههم وأدبارهم عند نزع أرواحهم وإخبارهم إياهم بمصيرهم إلى عذاب يحرقهم.

وفي الثانية: أخبر عما أنزله بهم من العذاب الذي مكن الناس من فعل مثله وهو الإهلاك والإغراق؛ لأن ذلك مما أقدر ا لله العباد عليه».

وبهذا الجواب لايكون هناك تكرار بين هاتين الآيتين، كما يفهم من جواب الخطيب - رحمه الله - .

٣- الموضع الرابع: (آية ٥٣ الانفال) : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٣﴾﴾.

هذه الاية تعليل لما قبلها، وهي بمثابة قانون عام يلزم الله به عباده مؤداه

---

(١) درة التنزيل: ٤٧، وانظر معه: البرهان فى متشابه القرآن للكرمانى : ٧١ .

أن نعم الله يحافظ عليها بالشكر ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾[1] وأنها تزول بعدم شكرها، وبعدم إحسان مجاورتها، ويكون ذلك بتغيير ما بأنفسهم من الشكر لله صاحب النعم، وعدم استعمالها فيما حرم استمالها فيه، فإن حدث التغيير زالت النعم، وما ذلك إلا لأن الله سميع عليم.

٤- الموضع السادس: (آية ٢ التوبة) ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ ﴿٢﴾﴾.

بدأت الآية بفعل الأمر ﴿فسيحوا﴾ ثم عطف عليه فعل الأمر ﴿واعلموا﴾، وأفادت الواو - الثانية - فعل أمر آخر مفهوماً من ذكر الواو - الثانية - كأنه قال: واعلموا أن الله مخزى الكافرين فهنا السمة الفارقة هي هذه الأفعال المعطوفة التي ربطت المعنى برباط وثيق.

٥- الموضع السابع : (آية ٣ التوبة) ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣﴾﴾.

بدأت الآية بقوله: ﴿وآذان﴾، وهذا يجعل السامع متشوقاً لسماع هذا الأذان - كما يتشوف السامع إلي الأذان للصلاة وغيرها من مهمات الأمور، ذلك لأن الأذان لايستعمل إلا في كبريات الأمور وما يجد من عظائمها.

وهذا البدء بقوله: ﴿وأذان﴾ لفت السامع إلى ما يؤذّن به، وبم يؤذن؟ إنه إعلام ببراء الله من المشركين، وإعلام ببراءة رسوله ﷺ من المشركين أيضاً.

---

(١) سورة إبراهيم من الآية (٧) .

وكما يشترك رسول الله ﷺ مع الله تعالى في الأذان الذي يؤذَّن به للصلاة يشترك معه في هذا الأذان أيضاً، وهذا تشريف من الله تعالى لرسوله ﷺ أن يقترن ذكره بذكره في مهمات الأمور.

٦- الموضع الثاني عشر : (آية ٢٥ النحل) ﴿ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾.

بدأت الآية بقوله : ﴿ليحملوا﴾، وهذا الفعل يفيد تصوير الذنوب والآثام كأنها شيء مادى محسوس يحمله الإنسان على عاتقه، كما يحمل الشيء من أشياء الحياة الدنيا - لأن الإنسان تعود أن يحمل أشياءه في حياته، فهذا تذكير بما له به إلف - ، وإذا كانت الشريعة قد علمتنا أن الإنسان يأتى يوم القيامة حاملاً أوزاره الخاصة به، لأنه لاتحمل وازرة وزر أخرى، فهذا خاص بذنوب الإنسان الخاصة به، لكن هناك صنفاً من الناس - قد دلتنا عليهم الشريعة أيضاً - قد اجرموا جرماً آخر بأن اضلوا غيرهم، فهم يحملون مع أوزارهم الخاصة بهم أوزار من أضلوهم، لأن جريمتهم قد تعدتهم إلى غيرهم، فهم قد ضلوا في أنفسهم وأضلوا غيرهم؛ لذا يتضاعف عليهم الحمل، والفعل - ليحملوا - هو الذي لفت إلى كل هذا، كما لفت - أيضاً - إلى التنفير من الذنوب كلها جليلها وحقيرها، لأن كل ما يحمله الإنسان من أوزار يوم القيامة هو فضيحة على رءوس الأشهاد؛ لأن الأشياء المحمولة يراها كل من في الموقف، وفي هذا ما فيه من تنفير من ذلك المشهد، ودعوة حثيثة إلى المؤمن أن يربأ بنفسه عن كل ما يشينه خصوصاً يوم القيامة حيث يحس الإنسان بفداحة الجرم.

٧- الموضع الرابع عشر : (آية ٥٧ النحل) ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ (٥٧)﴾ .

بدأت الآية بالفعل ﴿يجعلون﴾، والجعل هنا محض افتراء على الله تعالى بأن له البنات كذرية وولد؛ فإن بعض القبائل كانت تعتقد أن الملائكة بنات الله؛ لذا جاء التنزيه لله سريعاً بقوله: - سبحانه - وهذا اعتراض والاعتراض دائماً لامحل له من الإعراب، لأنه خارج عن أركان الجملة، فلا يصح الوقف عليه، مع ملاحظة أن بقية اعتقاد الكفار لم تأت بعد فإنهم يعتقدون أن لهم ما يختارون من الذرية، وهم يحبون إنجاب البنين، لأنهم الذين يحملون السلاح، ويدافعون عن القبيلة ويحمون الأموال والأعراض، آلا ساء ما يحكمون ويشتهون.

٨- الموضع السادس عشر : (اية ٦٩ الإسراء) ﴿ أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ الرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا (٦٩)﴾ .

بدأت الآية بـ ﴿أم﴾ المنقطعة التي بمعنى (بل)، والاستفهام بعدها استفهام إنكارى، كأن الله تعالى يقول للكفار منكراً عليهم أن يأمنوا - إذا نجوا من البحر - ألا يعيدهم الله تعالى مرة أخرى إليه، ثم يرسل إليهم الريح القاصف الذي يكسر المراكب فيغرقهم، ثم لايوجد من يستطيع أن يثأر لهم أو يمنع الغرق عنهم؛ لأن إرادة الله لايمنعها شيء.

وتأمل صياغة الآية لتجد هذه الأفعال المضارعة (يعيدكم - فيرسل - فيغرقكم - ثم لاتجدوا) التي تنقلك إلى مواضع الأحداث، فتفيد التجدد

والاستمرار، وتـريك الفعل كأنك تشاهده، وتأمل استعـمال (كاف الخطاب) - مع أنهم ليسوا أهلاً للخطاب - ليلقى الفزع والهلع في قلوبهم مع اتصال الفاء بهذه الأفعال المضارعة التي تفيد الترتيب والتعقيب (فيرسل - فيغرقكم)، وهذا يوحى بأن الله هو الفاعل ولايوجد من يقف دون إرادته؛ لذا استعمل (الفاء)، ثم تأمل استعـمال (ثم) - التي تفيد الترتيب والتـراخي - أى أن الحدث بعدها يستغـرق وقتاً بعد الأحداث الـسـابقة عليها، وهذا مناسب للأفـعال التي معنا، فإن الله تعـالى عندما يعيـدهم إلي البحر ويرسل عليـهم الريح القاصف الذي يغرقهم، وعندما يحدث الإغراق يحـاول الغريق أن يصارع الأمواج ليصل إلى الشاطىء ولينجو مما هو فيه، وعلى أمل أن يراه أحد، فيلقى إليه بطوق النجاة، فهذا الوقت الذي يستـغرقه الغريق باحثاً عن النجـاة ولايجدها جعل (ثم) تأتى مناسبة لموقعـها من السياق كما جاءت (الـفاء) فيما قبل مناسبـة لموقعها، وهذا لون من إعجاز القرآن الكريم الذي تفرد به، وصدق الله إذ يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ [من الآية ٨٢ النساء].

(ب) المجمـوعة الثـانية: وهي المواضع التى اتفـقت فى علة منع الوقف وهي : تأخير جواب الشرط وما تعلق به من قـول ومقوله - وقد اشتركت في هذا المانع خمسة مواضع وهي :

١- الموضع الأول : (آية ٣١ الأنفال) ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا ۙ إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٣١﴾﴾.

٢- الموضع الثامن : (آية ١٢ التوبة) ﴿ وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴿١٢﴾﴾.

٣- الموضع الحادى عشر : (آية ٢٤ النحل) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ (٢٤)﴾ .

٤- الموضع الخامس عشر : (آية ١٠١ النحل) ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (١٠١)﴾ .

٥- الموضع السابع عشر : (آية ٢٧ المؤمنون) ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ (٢٧) ﴾ .

هذه الآيات اختلفت فيما يأتى:

١- موضوع هذه الآيات لم يكن واحداً : فالموضع الأول آية ٣١ الأنفال ، والحادي عشر ٢٤ النحل ، والخامس عشر ١٠١ النحل، قد تناولوا قضية واحدة وهي : نظرة كفار قريش إلى القرآن الكريم.

أما الموضع الثامن آية ١٢ التوبة فإنه يتحدث عن الإجراء الذي يتخذه المسلمون إن نقض الكفار العهد وطعنوا في الدين.

أما الموضع السابع عشر : آية ٢٧ المؤمنون فقد تحدث عن أمر الله لنوح - عليه السلام - بأن يدخل في السفينة الأصناف التي أمره الله بإدخالها عندما يفور التنور.

٢- هذه المواضع الثلاثة التي تناولت قضية واحدة [٣١ الأنفال - آية ٢٤ النحل - ١٠١ النحل] اختلفت في طريقة التناول ؛ ففي الموضع الأول: قال الكفار ﴿لو نشاء لقلنا مثل هذا﴾ زيادة على وصف الكفار للقرآن بأنه ﴿أساطير

الأولين﴾ في الموضعين الأول (٣١ - الأنفال)، والحادي عشر ٢٤ النحل ، أما في الموضع الخامس عشر : آية ١٠١ النحل - فإن نوعية الموضوع قد اختلفت على الرغم من الاتفاق في العنوان العام - وهو نظرة الكفار إلى القرآن الكريم - إلا أن النوعية الخاصة هنا تتمثل في نسخ آية بآية أخرى، وتبديل حكم بحكم وكذلك قول الكفار عن النبى ﷺ ووصفه بالافتراء والكذب.

٣- اتفقت هذه المواضع الخمسة في الاستهلال بأداة الشرط ﴿إذا﴾ إلا في الموضع الثامن - آية ١٢ التوبة - فإنه بدأ بـ ﴿إنْ﴾ الشرطية - التي تفيد الشك في تحقق وقوع ما بعدها - وكأن الله تعالى يحث من أعطى عهداً أن يحافظ عليه وألا ينقضه بخلاف ﴿إذا﴾ التي هي لتحقق الوقوع.

٤- في الموضع السابع عشر (آية ٢٧ المؤمنون) اتصلت ﴿إذا﴾ الشرطية «بالفاء»، وجاء الجواب فعل أمر متصلاً بالفاء - أيضاً - ﴿فإذا جاء أمرنا - فاسلك﴾ ، وهذا يوحى بسرعة الفعل والحركة، حيث إن الطوفان لن يعطى فرصة للتأخير أو الإبطاء لذا كان الشرط (إذا) مقترناً بالفاء، وكان الجواب - أيضاً - متصلاً بالفاء التي تفيد الترتيب والتعقيب؛ لأن الموقف لايسمح بغير السرعة وتنفيذ الأمر على عجل؛ لأنه الطوفان بخلاف المواضع الأربعة السابقة [وهي: الأول ٣١ الأنفال - والثامن ١٢ التوبة، والحادي عشر ٢٤ النحل - والخامس عشر ١٠١ النحل] فإنها جاءت مبدوءة بأداة الشرط مقترنة بالواو (وإذا تتلى - وإن نكثوا - وإذا قيل - وإذا بدلنا). وذلك لأن المقام لايقتضى السرعة ولا التعجيل، وذلك الإعجاز البلاغي للنظم الكريم الذي يضع كل حرف في موضعه دون زيادة ولا نقصان.

٥- كانت (الفاء) - أيضاً - عنصراً أساسياً في الموضع السابع عشر - آية ٢٧ المؤمنون - ؛ حيث بدأت الآية بالفاء، ثم اتصلت «الفاء» بكل الأفعال الرئيسة في الآية (فأوحينا - فإذا جاء أمرنا - فاسلك)، كل هذه الفاءات لم تأت بدون قصد أو جاءت مصادفة، وإنما جاءت لأن الموقف يتعلق بالطوفان الذي سوف يغرق كل شيء على الأرض، وكان الجو العام للموقف هنا مشحوناً بالخوف والحذر والترقب، والمناسب لهذا كله «الفاء» التي تفيد السرعة والتنفيذ بدون إبطاء بمجرد سماع الأمر وذلك هو الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم.

(جـ) ما كان منع الوقف فيه بسبب تأخير جواب القسم وفيه موضعان :

١- الموضع الثالث عشر : آية ٣٨ النحل) ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾﴾.

٢- الموضع التاسع عشر : (آية ٣٩ القلم) ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ۙ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴿٣٩﴾﴾.

اختلفت هاتان الآيتان - على الرغم من مظاهر الاتفاق كما أشرت من قبل - ويتمثل ذلك فيما يلي :

- في الآية الأولى : جاء الحديث عن الكفار بضمير الغائبين، وفي الثانية: جاء الحديث عنهم بضمير المخاطبين.

- في الآية الأولى: أكد القسم بقوله: ﴿جهد أيمانهم﴾ وفي الثانية : أكد القسم بقوله: ﴿بالغة﴾.

- في الأولى : كان القسم على عدم البعث مطلقاً بعد الموت ﴿لايبعث الله من يموت﴾، وفي الثانية : كان القسم على أن الكفار يختارون يوم القيامة ما يشتهون. - بحسب زعمهم -.

(د) ما كان المنع فيه بسبب تأخير الخبر وفيه موضعان أيضاً :

١- الموضع التاسع : (آية ٢٥ الرعد) ﴿وَالَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ۙ أُولَٰئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ (٢٥)﴾.

٢- الموضع الثامن عشر : (آية ٥٦ غافر) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ (٥٦)﴾.

في هاتين الآيتين اختلاف يتمثل فيما يأتي :

- موضوع الآية الأولى خاص بالذين ينقضون عهد الله ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض، وفي الثانية: حديث عن المجادلين في آيات الله بدون دليل ولا برهان.

- في الآية الثانية : دخلت ﴿إنّ﴾ على المبتدأ، فأفادت التوكيد ولذلك جاء الخبر مؤكداً بأسلوب القصر - ﴿إن في صدورهم إلا كبر﴾ الذي طريقه النفي والاستثناء.

أما في الأولى : فقد جاء المبتدأ - الذين ينقضون - خالياً من أداة التأكيد، لذا جاء خبره ﴿أولئك﴾ بدون توكيد.

(هـ) ما كان المنع فيه بسبب تأخير الفاعل وفيه موضع واحد وهو :
الموضع الثاني : (آية ٥٠ الأنفال) ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا ۙ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ (٥٠) ﴾ .

هذا موضع فريد؛ لأن منع الوقف فيه كان بسبب تأخير الفاعل عن فعله لو حدث الوقف على قوله: ﴿كفروا﴾، وبسبب قبح الابتداء بما بعد ﴿كفروا﴾ لو أجزنا الوقف، لأنه يؤدى إلى أن يضرب الملائكة وجوه أنفسهم وأدبار أنفسهم وهذا يخالف مقصود الآية.

والتعبير بـ ﴿يضربون﴾ بصيغة المضارع يفيد تصور الحدث وتجدده واستمراره، ليؤكد بشاعة قبض الملائكة لأرواحهم وهذا خاص بالدنيا، وأما في الآخرة فالبشرى لهم من الملائكة - أيضاً - ﴿وذوقوا عذاب الحريق﴾.

(و) ما كان منع الوقف فيه بسبب الفصل بين الفعل ومفعوله وفيه موضع واحد وهو:

- الموضع العاشر : (آية ٦٠ الحجر) ﴿ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا ۙ إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ (٦٠) ﴾ .

وهذا موضع فريد - أيضاً - إذ جاء فيه المنع بسبب الفصل بين الفعل ومفعوله: ﴿قدّرنا إنها لمن الغابرين﴾، وأيضاً لو أجزنا الوقف لتبادر إلى ذهن السامع أن امرأة لوط - عليه السلام - مستثناة تقديراً لها وتكريماً، وهذا عكس المراد ونقيضه إذ المراد - والله أعلم - أنه قد سبق في علم الله تقدير أن امرأة لوط - عليه السلام - باقية في العذاب، كما بقى من كفر فهي ليست ناجية من العذاب، والوقف يوحى بعكس ذلك لذا منع الوقف على قوله: ﴿قدّرنا﴾

وتأكيداً على هذا المعنى جاء بعد هذا الفعل بما يفيد التأكيد على بقائها في العذاب وأكد بأكثر من مؤكد، فجاء بـ ﴿إنَّ﴾ واللام واسمية الجملة فقال: ﴿إنها لمن الغابرين﴾؛ لينزع من نفس السامع أي قدر من التكريم قد يتبادر من الفعل ﴿قدّرنا﴾.



الفصل الثالث

من أخلاق اليهود والنصارى

* * *

الموضع الأول :

يقول الله تعالى : ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [آية رقم ١٢٠ البقرة]

الموضع الثاني :

يقول الله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [آية رقم ١٤٥ البقرة]

إضاءة :

الموضع الأول (آية ١٢٠ البقرة)

يقول الواحدي (٤٦٨هـ)[١] : «قال المفسرون : إنهم كانوا يسألون النبي ﷺ الهدنة ويطمعون أنهم إذا هادنهم وأمهلهم اتبعوه ووافقوه، فأنزل الله تعالى هذه الآية ، قال ابن عباس - رضي الله عنهما - هذا في القبلة، وذلك أن يهود المدينة ونصارى نجران، كانوا يرجون أن يصلي النبي ﷺ إلى قبلتهم، فلما صرف الله القبلة إلي الكعبة شق عليهم ذلك، ويئسوا منه أن يوافقهم على دينهم، فأنزل الله هذه الآية».

فهؤلاء اليهود والنصارى كانوا يطلبون المسالمة والمهادنة من النبي ﷺ ، لكي يؤمنوا به ويتبعوه، لكن الله اطلع على قلوبهم فأعلم النبي ﷺ بطريق

(١) أسباب النزول: ٤٠ ، وانظر معه : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٢/ ١٠١ .

الوحي أنهم لن يَرضـوا عنه ولن يؤمنوا به، ثم يحـذره ربه من هؤلاء اليهـود والنصارى أن يتبع أهواءهم.

وقد بدأت الآية بـ ﴿لن﴾ التي تفيد النفى في المستقبل و﴿ترضى﴾ «يقال في مصدره : رَضِيَ - يْرضَى - رضاً ومرضاةً ورِضْواناً. ورُضْواناً. . والمصادر تأتى على فِعْلان وفُعْـلان فأما فِعْلان فقولك : عـرفته عِرفاناً وحسبتـه حِسباناً وأما فُعْلان كقولك: غُفْرانك لا كُفْرانك»[١] .

قوله : ﴿حتى تتبع ملـتهم﴾ قال القرطبي (٦٧١هـ)[٢] : «والمِلَّة اسم لما شرعه الله لعباده في كتبه وعلى ألسنة رسله، فكانت الملة والشريعة سواء، فأما الدين فقد فرق بينه وبين الملة والشريعة، فإن الملة والشريعة : ما دعا الله عباده إلي فعله والدين : ما فعله العباد عن أمره».

وعلى هذا فإن هناك فرقاً بين الدين والملة فإن الدين: فـعل العبد ما أمره الله به من صلاة وزكاة . . إلخ، وأما الملة والشريعة فهي: أمر الله لعباده بفعل الطاعات واجتناب المنهيات على ألسنة رسله في كتبه المقـدسة، وأفرد الملة لأن الكفر كله ملة واحدة ﴿ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم﴾ .

اللام موطئة للقسم و﴿إنْ﴾ شرطية و﴿اتبعت﴾ فعل الشرط و﴿أهواءهم﴾ مفعول به. . وما الهـوى ؟ يقول ابن عاشور[٣] (١٣٩٤هـ) : «الهوى : رأى ناشيء عن شهوة لا عن دليل».

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٢٠١ ، وانظر معه : الجامع لأحكام القرآن : ٢/ ١٠٠ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٢/ ١٠٠ .

(٣) التحرير والتنوير : ١/ ٦٩٤ .

ولم جمع الأهواء ؟ ولم أضافها إليهم ؟

يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «والأهواء : جمع هوى، وكان الجمع دليلاً على كثرة اختلافهم، إذ لو كانوا على حق لكان طريقاً واحداً ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[٢] ، وأضاف الأهواء إليهم، لأنها بدعهم وضلالاتهم، ولذلك سمى أصحاب البدع أرباب الأهواء».

والعلم هو : «إدراك الشيء بحقيقته، وذلك ضربان : أحدهما : إدراك ذات الشيء، والثاني: الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له، أو نفى شيء هو منفى عنه، فالأول : هو المتعدى إلى مفعول واحد نحو : ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[٣] والثانى: هو المتعدى إلى مفعولين نحو قوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾[٤] ».

هذه هي حقيقة العلم - كما عرّفه الراغب (٥٠٢هـ) - أما تفسير العلماء له في هذا الموضع من الآية، فإن أبا حيان (٧٤٥هـ) يقول[٥] : «وقد فسر العلم هنا بالقرآن وبالعلم بضلال القوم وبالبيان بأن دين الله هو الإسلام وبالتحول إلى الكعبة قاله ابن عباس - رضي الله عنهما».

وبهذا يتضح لنا مفهوم العلم لغة وموقعاً من الآية، وفي هذا الموضع من الآية تحذير للنبى ﷺ والمقصود أمته حتى لاينخدعوا بأهواء أهل الكتاب

---

(١) البحر المحيط : ١/ ٥٩٠، وانظر معه: الجامع لاحكام القرآن: ٢/ ١٠١ ، وروح المعانى: ١/ ٣٧٢.

(٢) من الآية ٨٢ النساء .

(٣) من الآية ٦٠ الأنفال .

(٤) من الآية ١٠ الممتحنة (المفردات : مادة علم).

(٥) البحر المحيط : ١/ ٥٩٠ .

المنحرفة، ويتركوا ما لديهم من العلم الحق، وهو القرآن وما فيه من هدى بيِّن.

قوله: ﴿مالك من الله من ولى ولا نصير﴾.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «﴿مالك من الله﴾ من جهته العزيزة ﴿من ولي﴾ يلي أمرك عموماً ﴿ولا نصير﴾ يدفع عنك عقابة».

«وهذا جواب القسم، وجواب الشرط محذوف دل عليه المذكور لتأخير الشرط عن القسم لقول ابن مالك :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرتَ فهو ملتزم

ولو كان جوابًا للشرط لاقترن بالفاء»[٢] .

«والوليُّ: القريب والحليف، والنصير: كل من يعين أحداً على من يريد به ضراً»[٣] .

ومعنى الآية باختصار: يخبر الله تعالى نبيه محمداً ﷺ بأن اليهود والنصارى لن يرضوا عنه أبداً إلا إذا ترك دينه واتبع دينهم، وهنا يأمره الله أن يجهر بالقول بأن الهدى الحق هو هدى الله سبحانه ثم يتدرج الله من الخبر إلي التحذير لأمته ﷺ في خطابه لشخصه بأنه إن اتبع أهواءهم الباطلة المنحرفة - بعد الذي جاءه من العلم المتمثل في القرآن وهديه - فلن يجد له من دون الله ولياً يلي أمره، ولا نصيراً ينصره.

---

(١) إرشاد العقل السليم : ١/١١٩ .

(٢) حاشية الصاوى على الجلالين : ١/٥٦ ، وانظر معه : حاشية الشهاب : ٢/٢٣٢ ، وروح المعانى: ١/٣٧٢ .

(٣) التحرير والتنوير : ١/٦٩٤ ، وانظر معه : أساس البلاغة للزمخشرى : مادة : (ولى) و (نصر) .

الموضع الثاني : (آية ١٤٥ البقرة)

إضاءة :

في هذه الآية يقسم الله تعالى لنبيه ﷺ مخاطباً إياه بأنك لو أتيت اليهود والنصارى بجميع الآيات الدالة على صدقك ونبوتك ورسالتك ما اتجهوا إلى قبلتك في صلاتهم وذلك لكفرهم وعنادهم وتمسكهم بهذا الباطل الذي ورثوه.

وأنت لن تصلى إلى قبلتهم بعد أن جاءك الحق من ربك عن طريق الوحي وتحولت من التوجه إلى بيت المقدس إلى الكعبة، وهم يعلمون ذلك مما عرفوه من صفات النبي ﷺ وهؤلاء اليهود والنصارى، لكل منهم قبلة فلليهود قبلتهم، وللنصارى قبلتهم فقبلة اليهود إلى بيت المقدس، وقبلة النصارى إلى الشرق.

يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «وذهب ابن القيم إلى أن قبلة الطائفتين الآن لم تكن قبلة بوحى وتوقيف من الله تعالى، بل بمشورة واجتهاد منهم. أما النصارى فاجتهدوا وجعلوا الشرق قبلة وكان عيسى قبل الرفع يصلى إلى الصخرة.

وأما اليهود فكانوا يصلون إلى التابوت الذي معهم إذا خرجوا وإذا قدموا بيت المقدس نصبوه إلى الصخرة، وصلوا إليه فلما رفع اجتهدوا فادى اجتهادهم إلى الصلاة إلى موضعه وهو الصخرة، وليس في التوراة الأمر بذلك».

---

(١) روح المعاني : ٢/ ١١ .

ثم يؤكد الله بقسم آخر على سبيل التهييج والإلهاب للثبات على الحق فيقول: ﴿ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذاً لمن الظالمين﴾.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «والأهواء: جمع هوى وهو الحب البليغ بحيث يقتضي طلب حصول الشيء المحبوب، ولو بحصوله ضر لمحصله، فلذلك غلب إطلاق الهوى على حب لايقتضيه الرشد ولا العقل، ومن ثم أطلق علي العشق، وشاع إطلاق الهوى في القرآن علي عقيدة الضلال، ومن ثم سمى علماء الإسلام أهل العقائد المنحرفة بأهل الأهواء».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «... وهذه الشرطية الفرضية واردة على منهاج التهييج والإلهاب للثبات على الحق، أى ﴿ولئن اتبعت أهواءهم﴾ فرضاً ﴿إنك إذا لمن الظالمين﴾. وفيه لطف للسامعين وتحذير لهم عن متابعة الهوى، فإن من ليس من شأنه ذلك إذا نهى عنه، ورتب على فرض وقوعه ما رتب من الانتظام في سلك الراسخين في الظلم فما ظن من ليس كذلك».

قلت: وحاشا لرسول الله ﷺ أن يتبع أهواء أهل الكتاب، وقد جاءه الحق الثابت بطريق الوحي الصادق عن الله تعالى لأنه ﷺ قدوة هذه الأمة في الالتزام بأوامر الله تعالى.

«والقبلة في الأصل : اسم للحالة التي عليها المُقَابِلُ نحو: الجِلْسَة والقِعدة، وفي التعارف صار اسماً للمكان المقابل المتوجه إليه للصلاة»[٣] .

---

(١) التحرير والتنوير : ٣٧/٢ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ١٣٦/١ .

(٣) المفردات للراغب : مادة (قبل) .

شاهد هذين الموضعين:

الوقف ممنوع على قوله: ﴿من العلم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة والقرَّاء يقولون بمنع الوقف هنا - في الموضعين - :

فعن الأول يقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿من العلم-١٢٠-لا ﴾، لأن نفى الولاية والنصرة متعلق بشرط اتباع أهوائهم فكان في الإطلاق خطر».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٢] : «﴿من العلملا ﴾ لأن نفى الولاية والنصرة يتعلق بشرط اتباع أهوائهم، فكان في الإطلاق خطر».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري[٣] :«﴿من العلم﴾ ليس بوقف، لأن نفي الولاية والنصرة متعلق بشرط اتباع أهوائهم، فكان في الإطلاق خطر، فلذلك جاء الجواب - ﴿مالك من الله من ولي ولا نصير﴾ - لأن اللام في ﴿ولئن اتبعت﴾ - مؤذنة بقسم مقدر قبلها، فلا يفصل بين القسم وجوابه بالوقف».

ومن كلام القرَّاء يتضح لنا أن الوقف ممنوع هنا؛ لأن جواب القسم لم يأت بعد، وهذا الجواب دليل على جواب الشرط المحذوف، فكأن هذا الجواب - جواب القسم - المذكور يقوم مقام جوابين - جواب الشرط المقدر ، وجواب القسم المذكور -؛ لذا منع الوقف على قوله: ﴿من العلم﴾، لأن الجواب لم يأت بعد.

---

(١) علل الوقوف: ١/ ٢٣٤ .

(٢) غرائب القرآن : ١/ ٤٣٠ .

(٣) منار الهدى: ٤٨ .

وعن الموضع الثاني:

يقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿من العلم -١٤٥- ﴾ لأن ﴿إنك﴾ جواب القسم في ﴿لئن﴾ فلو فصل كان وصف الظلم مطلقاً وفي الإطلاق خطر».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٢] : «﴿من العلم ﴾، لأن ﴿إنَّ﴾ جواب معنى القسم في ﴿لئن﴾، فلو فصل كان من الظالمين مطلقاً، وفي الإطلاق خطر».

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿من العلم﴾ ليس بوقف، لأن ﴿إنَّك﴾ جواب القسم ولا يفصل بين القسم وجوابه بالوقف».

وكلام القرَّاء يتضح منه المنع، وما قلته في الأول يقال هنا.

ومن كلام النحاة يفهم المنع أيضاً - في الموضعين - فمثلاً يقول أبو حيان (٧٤٥هـ) فيما يتعلق بالموضع الأول[٤] : «واللام في ﴿لئن﴾ تسمى الموطئة والمؤذنة، وهي تشعر بقسم مقدر قبلها؛ ولذلك يبنى ما بعد الشرط على القسم لا على الشرط إذ لو بنى علي الشرط لدخلت (الفاء) في قوله: ﴿مالك﴾».

وما يقوله أبو حيان - رحمه الله - قاعدة نحوية أصيلة ثابتة يشرحها ابن

---

(١) علل الوقوف : ١/ ٢٥١ .

(٢) غرائب القرآن : ٢/ ٥ .

(٣) منار الهدى ٥١ .

(٤) البحر المحيط : ١/ ٥٩٠ .

عقيل (٧٦٩هـ) فيقول[١] : «فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما، لدلالة جواب الأول عليه».

يقول ذلك ابن عقيل (٧٦٩هـ) رحمه الله عند شرحه لقول ابن مالك (٦٧٢هـ) في ألفيته:

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم

وعن الموضع الثاني :

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : «﴿ما تبعوا قبلتك﴾ جواب القسم المحذوف سد مسد جواب الشرط».

ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٣] : «﴿ما تبعوا قبلتك﴾ جواب القسم ساد مسد جواب الشرط لاجواب الشرط؛ لما تقرر أن الجواب إذا كان القسم مقدماً للقسم، لا للشرط..».

ومما تقدم يتبين لنا أن هذه الآية - الثانية - يكون فيها موضعان من مواضع الوقف الممنوع:

الأول : ما اتفقت عليه جميع طبعات المصاحف وهو قوله: ﴿من العلم﴾.

والثاني : على قوله: ﴿بكل آية﴾، لأنه ينطبق عليه جميع ما ينطبق على

---

(١) شرح ابن عقيل: ٤٣/٤ .

(٢) الكشاف: ١/ ٣٢٠ .

(٣) روح المعاني: ١١/٢ .

الموضع المذكور سابقاً؛ لأنه سبق بقوله: ﴿ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب...﴾، وقد بدئ باللام الموطئة للقسم ثم وليها أداة الشرط ﴿إنْ﴾ ثم فعل الشرط ﴿أتيت﴾ وما اتصل به من مفعول به ﴿الذين أوتوا الكتاب﴾ وما تعلق به من جار ومجرور ﴿بكل آية﴾، وهذا يمنع الوقف عليه، لأن ما بعده هو جواب القسم، كما قال الزمخشري وغيره.

وهذا الموضع قد أهملته جميع طبعات المصاحف، كما أهملته جميع كتب القراءات ، فلم يذكره السجاوندي ولا غيره، مع أنه تبعاً للقواعد المتبعة في منع الوقف على قوله: ﴿من العلم﴾ يكون هو أيضاً مما يمنع الوقف عليه، لأن جميع القواعد تنطبق عليه.

وفيما يتعلق بالموضع الثاني في الآية الثانية (١٤٥ البقرة) ﴿من العلم﴾ - والذي اتفق على منع الوقف عليه - يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «﴿إنك إذاً لمن الظالمين﴾ قد ذكرنا أن هذه الجملة هي جواب القسم المحذوف، الذي آذنت بتقديره (اللام) في ﴿لئن﴾ ودل على جواب الشرط».

ومن كلام أبي حيان - رحمه الله - يفهم أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿من العلم﴾؛ لأن ما بعده جواب القسم، ولايفصل بين القسم وجوابه بفاصل.

هذا، ومن المعلوم - نحوياً - أنه إذا اجتمع القسم والشرط وتقدم أحدهما يكون الجواب للمتقدم فقط، ولا يصح أن يكون الجواب لهما معاً.

---

(١) البحر المحيط : ٢/ ٣١ .

ولكن الآلوسي (١٢٧٠هـ) رحمه الله - نقل جواز أن يكون الجواب لهما معاً، وذلك قوله[1] : «. . .وقيل إنه جواب لكلا الأمرين القسم الدال عليه (اللام)، و﴿إنْ﴾ الشرطية لأحدهما لفظاً وللآخر معنى».

وقد منع أبو حيان (٧٤٥هـ) أن يكون الجواب لهما معاً؛ حيث يقول[2]: «. . لايقال: إنه يكون جواباً لهما، لامتناع ذلك لفظاً ومعنى أما المعنى: فلأن الاقتضاء مختلف، فاقتضاء القسم على أنه لاعمل له فيه؛ لأن القسم إنما جيء به توكيداً للجملة المقسم عليها، وما جاء على سبيل التوكيد لايناسب أن يكون عاملاً، واقتضاء الشرط على أنه عامل فيه فتكون الجملة في موضع جزم، وعمل الشرط لقوة طلبه له.

وأما اللفظ: فإن هذه الجملة إذا كانت جواب قسم لم يحتج إلى مزيد رابط، وإذا كانت جواب شرط احتاجت لمزيد رابط وهو «الفاء»، ولايجوز أن تكون خالية من «الفاء» موجودة فيها «الفاء»، فلذلك امتنع أن يقال: إن الجملة جواب للقسم والشرط معاً».

وحجة أبي حيان هنا مقنعة واضحة لاتحتاج إلى تعليق وهي رد واضح على شيخنا الألوسي (رحمة الله عليهما).

هذا، وقد تبين لنا من كلام القراء والنحاة أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿من العلم﴾ في الموضعين معاً ١٢٠ البقرة، و١٤٥ البقرة - وذلك لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين القسم وجوابه، والشرط وجزائه، وأيضاً لو أجزنا الوقف على قوله:

---

(١) روح المعانى : ١/ ٣٧٢ .

(٢) البحر المحيط : ٢/ ٣١ .

﴿من العلم﴾، لأجزنا تبعاً له الابتداء بما بعده، فنقول في الأولى : ﴿مالك من الله من ولى ولا نصير﴾ ونقول في الثانية : في الابتداء - ﴿إنك إذاً لمن الظالمين﴾. وهذا ابتداء قبيح؛ لذا يمنع الوقف هنا لقبح الوقف ولقبح الابتداء.

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا - في الموضعين - وذلك لاتصال المعنى بين القسم وجوابه، وبين الشرط وجزائه والمعنى - كما قلنا من قبل - هو سيد الموقف عند البلاغيين ذلك لأن جملتي الشرط والجزاء - وإن كانتا جملتين في الظاهر والتركيب، لكنهما - في الحقيقة - بمثابة جملة واحدة بسبب المعنى الذي يربط بينهما، ويجعل إحداهما مترتبة على الأخرى مع إضافة ارتباط جملتي القسم والمقسم عليه هنا .

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : - في معرض الحديث عن التمثيل الحاصل بين جملتين أو جمل، ولايتم المعنى (معنى التمثيل) إلا بعد مجيء تمامه- : «ووِزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان ولكنا نقول : إن حكمهما حكم جملة واحدة، من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى، حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة فلو قلت: «إن تأتني» وسكتَّ لم تفد، كما لاتفيد إذا قلت : «زيد» وسكتَّ، فلم تذكر اسماً آخر ولافعلاً ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال».

ويقول الإمام الزركشي (٧٩٤هـ)[٢] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله، كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

---

(١) أسرار البلاغة : ١١١ ، وانظر معه أيضا : البرهان في علوم القرآن للزركشي : ١/ ٣٥٥ .

(٢) البرهان في علوم القرآن : ١/ ٣٥٥ .

وحين نطبِّق كلام هذين الإمامين الجليلين على هذين الموضعين اللذين معناً يتضح لنا قوة ارتباط جواب القسم بما قبله، وجواب الشرط بما قبله، بحيث لايصح الوقف قبل الإتيان بهما وتفصيل ذلك:

في الموضع الأول: تجد قسماً وشرطاً ﴿ولئن﴾، وكل منهما يتطلب جواباً، والقارئ يستمر في قراءته حتى يصل إلى قوله: ﴿من العلم﴾، ولايكون قد أتى بجملة مفيدة.

فماذا يفيد قولك - وأنت تحلف : والله إن اتبعت أهواء اليهود والنصارى بعد الذي جاءك من العلم . .؟

لاشيء؛ لذلك يتحتم أن تأتي بالجواب حتى يكمل المعنى فتقول : ﴿مالك من الله من ولى ولا نصير﴾ أى إن اتبعت أهواءهم لاتجد لك ولياً يلي أمرك من دون الله ولا ناصراً ينصرك.

وفي الموضع الثاني: لو أنك حلفت فقلت: والله إن اتبعت أهواء اليهود والنصارى من بعد ما جاءك من العلم . . ثم تقف فماذا يفيد قولك هنا ؟

لاشيء؛ لأنك لم تأت بالجواب، لأن معنا في هذا الأسلوب قسم وشرط، وكل منهما يتطلب جواباً فإذا قلت: ﴿إنك إذا لمن الظالمين﴾ تم المعنى.

يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[1] : «﴿إنك إذاً لمن الظالمين﴾ أى المرتكبين

---

(١) روح المعاني : ١٢/٢ ، وانظر معه : إرشاد العقل السليم : ١٣٦/١ ، وحاشية الشهاب الخفاجي : ٢٥٤/٢ .

الظلم الفاحش، وهذه الجملة - أيضاً - تقرير لأمر القبلة، وفيها وجوه من التأكيد والمبالغة وهي :

القسم واللام الموطئة له ، وإن الفرضية ، وإنَّ التحقيقية واللام في حيزها، وتعريف الظالمين، والجملة الاسمية، وإذاً الجزائية وإيثار ﴿من الظالمين﴾ على ظالم أو الظالم، لإفادته أنه مقرر محقق، وأنه معدود في زمرتهم عريق فيهم، وإيقاع الاتباع على ما سماه هوى أى لايعضده برهان، ولانزل في شأنه بيان، والإجمال والتفصيل، وجعل الجائي نفس «العلم».

وهذه كلها مؤكدات وردت في جواب القسم الذي سد مسد جواب الشرط، والذي لايتم المعنى إلا به، لتدل على شناعة هذا الجرم الذي هو اتباع أهواء أهل الكتاب، ليقع التحذير موقعه المراد من نفوس المخاطبين.

الموضع الثالث :

يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آية ١٧٤ البقرة].

إضاءة :

يقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[١] : «عن ابن عباس - رضى الله عنهما : نزلت في رؤساء اليهود وعلمائهم كعب بن الأشرف وحيي بن أخطب

(١) غرائب القرآن : ٢/ ٧٥ ، وانظر معه : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٢٤٤ ، وأسباب النزول للواحدي : ٤٧ ، ومفاتيح الغيب للرازي: ٥/ ٢٣ ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير : ١/ ٢٠٦، ولباب النقول للسيوطي : ٣٦، وروح المعاني للألوسي : ٢/ ٤٣ .

ونحوهما، كانوا يصيبون من سفلتهم الهدايا والفضول وكانوا يرجون أن يكون النبي المبعوث منهم، فلما بعث من غيرهم خافوا ذهاب مأكلتهم، وزوال رياستهم فعمدوا إلى صفة رسول الله ﷺ فغيّروها، ثم أخرجوها إليهم وقالوا: هذا نعت نبي آخر الزمان، لايشبه نعت هذا النبي الذي بمكة، فإذا نظرت السفلة إلي هذا النعت المغيّر وجدوه مخالفاً لصفة النبي ﷺ فلا يتبعونه».

والآية تخبرنا بخبر اليهود الذين يخفون صفة النبي ﷺ التي جاءت في كتابهم - التوراة - لأنهم خافوا على زوال سلطانهم ورياستهم، وما يحصلون من وراء ذلك من أموال، هم بفعلهم هذا إنما يأكلون في بطونهم المال الحرام الذي يؤدى بهم إلى النار في الآخرة، ولايكلمهم الله يوم القيامة ولايزكيهم بسبب ما فعلوا من قبيح الأفعال ولهم عذاب أليم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ثمناً قليلاً﴾ في طبعات المصاحف الأربعة، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالداني[١] (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً في الآية كلها من أى نوع وهذا يفهم منه المنع هنا.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿قليلاً - ١٧٤ - لا﴾ لأن ما بعده خبر ﴿إنَّ﴾».

(١) المكتفى فى الوقف والابتدا : ١٧٩ .

(٢) علل الوقوف : ١/٢٦٦ .

ويقـول النيـسابوري (٧٢٨هـ)[١] : «﴿قليلاً ﴾ لأن مـا بعـده خبـر ﴿إنّ﴾». ويقول الأشـموني[٢] - من علمـاء القرن الحادى عـشر الهـجري- «﴿ثمناً قليلاً﴾ ليـس بوقف، لأن خبر ﴿إنّ﴾ لم يات بعد».

ومن كلام القرّاء يتضح لنا منع الوقف هنا على قوله: ﴿ثمناً قليلاً﴾ لأن ما بعده هو خـبر ﴿إنّ﴾، ولايتم المعنى إلا بذكر الخبـر، ولذا يمنع الوقف قبل مجيئه.

ومن كـلام النحـاة يفهم المـنع أيضاً إذ يقـول الزجـاج (٣١١هـ)[٣] : «و﴿الذين﴾ نصب بـ ﴿إنّ﴾ وخـبر إنّ جملة الكلام وهي: ﴿أولئـك ما يأكلون في بطونهم إلا النار﴾ و﴿أولئك﴾ رفع بالابتداء وخبر ﴿أولئك﴾ ﴿ماياكلون في بطونهم إلا النار﴾».

وعلى هذا فإن خبر ﴿إنّ﴾ هو الجـملة المكونة من ﴿أولئك﴾ وهي المبتدأ الثاني وخـبره وهو جملة : ﴿ما يأكلون في بطـونهم إلا النار﴾ والجملة المكونة من المبتدأ الثاني وخبره خبر ﴿إنّ﴾ وهذا يدل على أن ما بعد ﴿قليلاً﴾ هو خبر ﴿إنّ﴾، ولذا يمنع الوقف حتى يؤتى بالخبر ليتم المعنى.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا، لأن مـا بعد ﴿قليلاً﴾ هو خبر ﴿إنّ﴾، ولايصح الوقف قبل مجيء الخبر، لأنه الذي يتم به المعنى.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٤] : «﴿أولئك﴾ إشارة إلى الموصول باعتبار

---

(١) غرائب القرآن : ٢/٦٧ .

(٢) منار الهدى : ٥٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١/٢٤٥ .

(٤) إرشاد العقل السليم : ١/١٤٧ .

اتصافه بما في حيز الصلة من الوصفين الشنيعين المميزين لهم عمن عداهم أكمل تمييز الجاعلين إياهم بحيث كأنهم حُضَّار مشاهدون على ما هم عليه، وما فيه من معنى البعد للإيذان بغاية بُعد منزلتهم في الشر والفساد وهو مبتدأ خبره قوله تعالى: ﴿ما يأكلون في بطونهم إلا النار﴾ والجملة خبر لإنَّ».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «﴿أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار﴾ جيء باسم الإشارة لإشهارهم، لئلا يخفى أمرهم على الناس، وللتنبيه على أن ما يخبر به عن اسم الإشارة استحقوه بسبب ما ذكر قبل اسم الإشارة».

ومن كلام هذين العالمين الجليلين يتضح لنا أن الخبر هنا - فوق أنه ركن الإسناد - له مزيد تعلق بما قبله فهو اسم إشارة إلى الاسم الموصول ﴿الذين﴾ وما في حيزه من صلة، وهذه الصلة - يكتمون ما أنزل الله من الكتاب. ويشترون به ثمناً قليلاً - هي السبب المباشر لما أخبر به بعد اسم الإشارة من استحقاق لعذاب النار وإعراض الله عنهم يوم القيامة فلا يكلمهم ولايزكيهم ولهم عذاب أليم.

ومن ثم لايتم المعنى إلا بذكر الخبر وهو اسم الإشارة الذي يجسد المشهد، فيجعل المشار إليهم كأنهم حضار مشاهدون يشار إليهم على رءوس الأشهاد يوم القيامة، وفي هذا ما فيه من فضيحة لهؤلاء اليهود الذين فعلوا ما فعلوا.

وهناك دليل آخر للبلاغيين يؤكد منع الوقف هنا حيث إن الآية كلها

---

(١) التحرير والتنوير : ٢/ ١٢٣ .

استعارة تمثيلية، فقد شبه الهيئة الحاصلة من أكلهم ما يتلبس بالنار بالهيئة المنتزعة من أكلهم النار من حيث إنه يترتب على أكل كلٌ من تقطع الأمعاء والألم ما يترتب على الآخر فاستعمل لفظ المشبه به في المشبه.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «واختار عبد الحكيم أنه استعاة تمثيلية: شبهت الهيئة الحاصلة من أكلهم الرشا بالهيئة المنتزعة من أكلهم النار، وأطلق المركب الدال على الهيئة المشبه بها على الهيئة المشبهة.

قلت : ولايضر كون الهيئة المشبه بها غير محسوسة؛ لأنها هيئة متخيلة كقوله:

أعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد

فالمركب الذي من شأنه أن يدل على الهيئة المشبهة أن يقال: أولئك ما يأخذون إلا أخذا فظيعاً مهلكاً؛ فإن تناولها كتناول النار للأكل، فإنه كله هلاك من وقت تناولها باليد إلى حصولها في البطن».

وعبارة ابن عاشور التي يستشهد فيها برأى عبد الحكيم السيالكوتي تفيد أن الآية كلها استعارة تمثيلية، فهي كلها هيئة منتزعة من تشبيه الهيئة الحاصلة من أكلهم الرشا بالهيئة المنتزعة من أكلهم النار، وأطلق المركب الدال على الهيئة المشبه بها على الهيئة المشبهة ومعلوم أن أصل الاستعارة التشبيه، والتشبيه يعتمد على المشبه والمشبه به، ولايتم المعنى إلا بذكر المشبه به فيها.

---

(١) التحرير والتنوير : ١٢٣/٢ ، وانظر معه : روح المعانى للألوسى : ٤٣/٢ . وتلخيص البيان فى مجازات القرآن للشريف الرضى بتحقيق د/ على محمود مقلد : ٣٦ .

أما رأى عبد القاهر[1] (٤٧١هـ) الذي يفيد أن المعنى لايتم إلا بذكر الخبر فقد ذكرناه أكثر من مرة، وهو حجة في منع الوقف بسبب عدم ذكر الخبر، لأن المعنى لايتم إلا بذكره.

الموضع الرابع :

يقول الله تعالي: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٣﴾﴾ [آية ١٦٣ الأعراف].

إضاءة

بدأت الآية بأمر النبي ﷺ بأن يسأل اليهود المعاصرين له بقوله تعالى: ﴿واسألهم﴾ ﴿عن القرية﴾ والمراد أهلها ﴿التي كانت حاضرة البحر﴾ سؤال توبيخ وتقرير؛ لأن الله أعلمه بطريق الوحي ما كان يحدث منهم «وذكر أن بعض اليهود المعارضين للرسول ﷺ قالوا له: لم يكن من بني إسرائيل عصيان ولا معاندة لما أمروا به فنزلت هذه الآية موبخة لهم ومقررة كذبهم ومعلمة بما جرى على أسلافهم من الإهلاك والمسخ، وكانت اليهود تكتم هذه القصة، فهي مما لايُعلم إلا بكتاب أو وحي، فإذا أعلمهم بها من لم يقرأ كتابهم علم أنه من جهة الوحي»[2] .

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[3] : «وهذا السؤال معناه التقرير والتقريع

---

(١) انظر دلائل الإعجاز : ٢١٢ ، ٥٤٢ ، وانظر معه : الإيضاح للخطيب القزويني: ١٩٨ ,

(٢) البحر المحيط : ٢٠٢/٥ .

(٣) الكشاف : ١٢٥/٢ .

بقديم كفرهم وتجاوزهم حدود الله».

والقرية هي : «أيلة، وقيل : مدين، وقيل : طبرية والعرب تسمى المدينة قرية»[١] .

﴿حاضرة البحر﴾ أى «قريبة منه راكبة لشاطئه»[٢] .

قوله : ﴿إذ يعدون في السبت﴾ «أى إذ يظلمون في السبت يقال: عدا فلان يَعْدُو عُدْوَاناً، وعِـدَاءً، وعَدْوًا، وعُدُوًّا إذا ظلم»[٣] ، والمراد اصطيادهم في يوم السبت وقد نهوا عنه.

﴿إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعـاً﴾ والحيتان: جمع حوت «وأكثر ما تسمى العرب السمك الحيتان والنينان»[٤] .

والمعنى : اسألهم يامحمد عن أهل القرية المعروفة لديهم والمعهودة عندهم عن هذا الفعل القبيح؛ حيث كانوا يعتدون على حرمة السبت عندما كانت تأتيهم الحيتان ﴿شرعاً﴾ أى ظاهرة «وكانت الحيتان تأتى ظاهرة، فكانوا يحتالون بحبسها في يوم السبت، ثم يأخذونها في يوم الأحد، ويقال: إنهم جاهروا بأخذها في يوم السبت»[٥] .

---

(١) الكشاف : ٢/ ١٢٥ .

(٢) السابق نفس الموضع .

(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ٣٨٤ .

(٤) السابق نفس الموضع «والنينان : جمع نون وهو الحوت ، وبه سمى يونس - عليه السلام - «ذا النون» أى صاحب الحوت » هامش ص ٣٨٤ من نفس المرجع المذكور .

(٥) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ٣٨٤ .

﴿ويوم لايسبتون لاتأتيهم﴾ أى ويوم لايعظمون حرمة السبت - بأن يعدوا آلات الصيد، ويقع منهم قصد الاصطياد - لاتأتيهم أبداً، أو تأتى إتياناً قليلاً يتعب من أراد اصطياده، والقول الأول هو الأصح والأوضح.

«وهذا الإتيان من الحوت قد يكون بإرسال من الله كإرسال السحاب أو بوحي إلهام، كما أوحى إلى النحل أو بإشعار في ذلك اليوم على نحو ما يُشعر الله الدواب يوم الجمعة بأمر الساعة»[1] .

﴿كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون﴾ «أى مثل هذا الاختبارالشديد نختبرهم، وموضع الكاف نصب بقوله: ﴿نبلوهم بما كانوا يفسقون﴾ أي شددت عليهم المحنة بفسقهم»[2] .

قلت: وهذا يدل على ما انطوت عليه طبيعة اليهود من حب للمعصية، وعدم الوقوف عند حدود الله والالتزام بأوامره وذلك ديدنهم دائماً حيثما وجدوا لعنهم الله.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع على قوله: ﴿ويوم لايسبتون﴾ في طبعات المصاحف الأربعة والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) لم يذكر في هذه الآية وقفا إلا على قوله: ﴿لاتأتيهم﴾، حيث يقول[3] : «﴿... لاتأتيهم - ١٦٣-﴾ كاف وقيل: تام».

---

(١) البحر المحيط لأبى حيان : ٥/٢٠٤ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/٣٨٤ .

(٣) المكتفى فى الوقف والابتدا : ٢٧٧ ، وانظر معه : الإيضاح لابن الأنبارى : ٢/٦٦٧ ، والقطع والائتناف لابن النحاس: ٣٤٣ .

وهذا يدل على منع الوقف على ما قبل هذا في الآية.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿لايسبتون -١٦٣-ˡ﴾ لأن العامل في الظرف ﴿لاتأتيهم﴾ اى لاتأتيهم الحيتان يوم لايسبتون».

ويفهم المنع أيضاً من كلام النحاة؛ حيث يقول الفراء (٢٠٧هـ)[٢] : «﴿ويوم لايسبتون﴾ منصوب بقوله: ﴿لاتأتيهم﴾».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٣] : «﴿ويوم لايسبتون﴾ ظرف لقوله: ﴿لاتأتيهم﴾».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٤] : «والعامل في ﴿يوم﴾ قوله: ﴿لاتأتيهم﴾ وفيه دليل على أن ما بعد ﴿لا﴾ للنفي يعمل فيما قبلها».

ومما تقدم - من كلام القرّاء والنحاة - يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿لايستبون﴾، لأن ما بعده هو العامل فيه، وهو قوله: ﴿لاتأتيهم﴾ ولا يفصل بين العامل ومعموله.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن المعنى سيقع عكس المراد حين نقف؛ إذ سيكون المعنى عند الوقف: إذ تأتيهم حيتانهم شرعاً يوم يعظمون حرمة السبت فيمتنعون عن الصيد، ويوم لايعظمون حرمة السبت فيصيدون تأتيهم شرعاً كذلك.

---

(١) علل الوقوف : ٥١٩/٢ .

(٢) معانى القرآن : ٣٩٨/١ .

(٣) التبيان فى إعراب القرآن : ٦٠٠/١ .

(٤) البحر المحيط : ٢٠٤/٥ .

وهذا المعنى فاسد ولايستقيم مع السياق؛ إذ المراد - والله أعلم بمراده - أن الحيتان تأتي على وجه الماء بكثرة يفتتن بها اليهود، وتكون سهلة الاصطياد، ويحدث ذلك عندما يعظمون حرمة السبت، ويمتنعون عن الاصطياد، أما عندما لايعظمون حرمة السبت ويستعدون للصيد فإن الحيتان لاتأتي أبداً.

هذا هو المعنى الذي يستقيم مع السياق والتوبيخ والتقريع لليهود وعندما نقف على قوله ﴿ويوم لايسبتون﴾ يفسد المعنى ويختل السياق.

وإذا تأملت نظم الآية وجدته قد حُبك حبكاً خاصاً فجاء كالتالي: ﴿واسألهم عن القرية﴾ أى عن أهلها ﴿إذ يعدون في السبت﴾ هو بدل من القرية ﴿إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعاً﴾ بدل من قوله: ﴿إذ يعدون﴾ أو هو بدل بعد بدل من ﴿القرية﴾.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[1] : «فإن قلت (إذ يعدون، وإذ تأتيهم) ما محلهما من الإعراب؟ قلت: أما الأول: فمجرور بدل من القرية والمراد من القرية أهلها، كأنه قيل: واسألهم عن أهل القرية وقت عدوانهم في السبت، وهو من بدل الإشتمال ، ويجوز أن يكون منصوباً بـ ﴿كانت﴾ أو بـ ﴿حاضرة﴾ ، وأما الثاني: فمنصوب بـ ﴿يعدون﴾ ويجوز أن يكون بدلاً بعد بدل».

فالسؤال عن القرية الموصوفة بصفتها المعهودة لدى اليهود عندما كان أهلها يعتدون يوم السبت - فلا يلتزمون بحرمته والامتناع عن الصيد فيه - إذ تأتيهم الحيتان على وجه الماء بكثرة يسهل اصطيادها - يوم يعظمون حرمة

---

(١) الكشاف : ٢/١٢٥ .

السبت ولايصطادون - ويوم يقصدون انتهاك حرمة السبت ويستعدون للصيد فيه - لاتأتيهم أبداً .

فأنت أمام هذا المعنى الذي قُصد من سبك هذه الآية على هذا النمط فجاءت مترابطة متماسكة، فالقرية موصوفة بصفة معهودة لديهم - وهي مبدل منه - ثم جاء بعدها بدل ﴿إذ يعدون في السبت﴾ ثم بدل ثان ﴿إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعاً ويوم لايسبتون لاتأتيهم﴾ ولايتم المعنى إلا إذا قلت: ﴿لاتأتيهم﴾ ؛ لأنه بهذا الفعل المنفى يتم إظهار قبح فعالهم وفضح دخائل نفوسهم، لكنك إذا وقفت على قوله: ﴿ويوم لايسبتون﴾ فسد المعنى؛ لأن البدل والمبدل منه كالشيء الواحد وكالكلمة الواحدة.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه، أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

وبجانب هذا إن وقفت على قوله: ﴿ويوم لايسبتون﴾ تكون قد جئت بالظرف (يوم) بدون عامله - ﴿لاتأتيهم﴾ - ، وهذا إخلال بقواعد النظم، لأن قواعد النظم تلزمك أن تتبع قواعد النحو حين تصوغ كلامك، وتقف على الحدود المرسومة التي نهجها العلماء وتعارفوا عليها، لأن العامل في هذا الظرف (يوم) كما قلنا سابقاً هو الفعل المنفى - ﴿لاتأتيهم﴾ .

هذا، وقد كان المناسب لنسق الآية أن يقول: ولاتأتيهم يوم لايسبتون، لكنه خالف هذا النسق «لما أن الإخبار بإتيانها يوم سبتهم مظنة أن يقال: فماذا

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ١/ ٣٥٥ .

حالهم يوم لايسبتون؟ فقيل: يوم لايسبتون لاتأتيهم»[١] .

للوضع الخامس :

يقول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [آية ١٦٤ الأعراف].

إضاءة

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[٢] : «يخبر تعالى عن أهل هذه القرية أنهم صاروا إلى ثلاث فرق: فرقة ارتكبت المحذور، واحتالوا على اصطياد السمك يوم السبت - كما تقدم بيانه في سورة البقرة - وفرقة نهت عن ذلك واعتزلتهم ، وفرقة سكتت فلم تفعل ولم تنه ولكنها قالت للمنكرة: ﴿لم تعظون قوماً الله مهلكهم أو معذبهم عذاباً شديداً﴾ اى لم تنهون هؤلاء وقد علمتم أنهم قد هلكوا واستحقوا العقوبة من الله، فلا فائدة في نهيكم إياهم قالت لهم المنكرة: ﴿معذرة إلى ربكم﴾».

«والمعنى: قالوا موعظتنا إياهم معذرة إلى ربكم ولعلهم يتقون فالمعنى أنهم قالوا: الأمر بالمعروف واجب علينا فعلينا موعظة هؤلاء لعلهم يتقون أى وجائز عندنا أن ينتفعوا بالمعذرة»[٣] .

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٢/٢٠٥ .

(٢) تفسير القرآن العظيم : ٢/٢٥٧ ، وانظر معه : الكشاف : ٢/١٢٦ ومفاتيح الغيب : ١٥/٣٣ ، وغرائب القرآن : ٩/٧٣ ، والبحر المحيط : ٥/٢٠٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/٣٨٥.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿قوماً﴾ في طبعات المصاحف الأربعة والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول[١] : «﴿... عذاباً شديداً-١٦٤-﴾ كاف».

فهو لم يذكر فيها وقفاً من أى نوع قبل هذه، وهذا يدل على منع الوقف على أي لفظ قبل هذه الكلمة.

والسجاوندي (٥٦٠هـ) يقول[٢] : «﴿قوماً -١٦٤- لا ﴾؛ لأن الجملة بعده صفة لهم».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري[٣] : «﴿قوماً﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده صفة لقوله: ﴿قوماً﴾ كأنه قال: لم تعظون قوماً مهلكين».

ومن كلام القراء تفهم أن الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿قوماً﴾ لأن ما بعده صفة له، وهذه الكلمة نكرة، وحاجتها إلى الوصف شديدة؛ لذا يمنع الوقف قبل الإتيان بالصفة، وما بعدها لفظ الجلالة مبتدأ وقوله: ﴿مهلكهم﴾ خبره، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب صفة لقوله: ﴿قوماً﴾.

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا: ٢٧٧.

(٢) علل الوقوف : ٢/ ٥٢٠.

(٣) منار الهدى : ١٥٣.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن الوقف قبيح؛ لأنه لايؤدى إلى معنى صحيح، فكلمة (قوماً) - «الجماعة من الرجال والنساء معاً أو الرجال خاصة أو تدخله النساء على تبعية ويؤنث والجمع أقوام»[1] - نكرة وما بعدها صفة لها، وحاجة النكرة إلى الوصف شديدة، لأن النكرة شائعة في جنسها شيوعاً يجعل التعبير بها وحدها لايفيد معنى تاماً؛ لذا احتاجت إلى الوصف الذي يأتي بعدها، فحين نقف على ﴿قوماً﴾ لايدرى السامع من أى الأقوام هو ؟ أهو من المهلكين أم من الناجين من الهلاك؟ أم من المكرمين في الدنيا والآخرة؟

وهكذا فإن النفس تذهب في تفسير القوم كل مذهب، لذا لزم الوصف للتخصيص.

والابتداء - أيضاً - قبيح - على فرض صحة الوقف ، لأن الابتداء بقولنا : ﴿الله مهلكهم﴾ يقع على الاستئناف ، وهذا معناه قطع الصلة بما قبلها، وعلى هذا يقع الضمير بدون مرجع، وهذا مخالف لقواعد العربية، وللنظم العربي الفصيح، لذا كان الوقف ممنوعاً.

أضف إلى هذا أن قوله: ﴿لم تعظون قوماً الله مهلكهم أو معذبهم عذاباً شديداً﴾ هذا سؤال، أى هذه الجملة كلها سؤال : عن علة الوعظ لقوم موصوفين بأن الله مهلكهم أو معذبهم عذاباً شديداً.

ولايعقل أن يقف السائل دون أن يكمل سؤاله، وهذا السؤال مقول القول الذي هو : (وإذ قالت أمة منهم) والقواعد العربية تلزمنا بعدم الفصل بين القول ومقوله.

---

(١) القاموس المحيط : مادة (قوم).

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول، قاله الجويني في تفسيره».

ويقول أيضاً[٢] : «... وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

وكلام الزركشي - رحمه الله - يفيد أن مقول القول داخل في القول ففي الآية التي معنا قول: وهو ﴿وإذ قالت أمة منهم﴾ ومقول القول وهو السؤال: ﴿لم تعظون قوماً﴾ ولو وقفت هنا على جزء من السؤال لم تفد شيئاً، ولم يتم السؤال، وعليه فلا يقع جواب صحيح، لأن تمام الجواب يترتب على سؤال تام المعنى والمعنى لايتم إلا بذكر الوصف - وهو ﴿الله مهلكهم أو معذبهم عذاباً شديداً﴾ ، لأن النكرة حاجتها إلى الوصف شديدة.

ولو لم يذكر الوصف لكان لفظ ﴿قومًا﴾ لفظاً مجهولاً، تذهب النفس في معناه المقصود منه كل مذهب، لذا يلزم ذكر الوصف ليتم التخصيص.

يقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «اعلم أن كل كلمة تعلقت بما بعدها ، وما بعدها من تمامها لايوقف عليها كالمضاف دون المضاف إليه، ولا على المنعوت دون نعته ما لم يكن رأس آية، ولا على الشرط دون جوابه، ولا على الموصوف دون صفته».

وعبارة الأشموني - رحمه الله - واضحة لاتحتاج إلى تعليق إلا أني

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ٣٥٨/١.

(٢) السابق : ٣٦١/١.

(٣) منار الهدى : ١٧ ، وانظر معه : البرهان فى علوم القرآن للزركشى : ٣٥٥/١ .

توقفت عند ذكره «الموصوف دون صفته» لأنها تكرار لقوله: «ولا على المنعوت دون نعـته» إلا إذا قلنا : إنه أراد أن يرضى الكوفـيين والبصـريين مـعاً فـذكر العبارتين والمفهوم واحد.

* * *

سمات جامعة بين مواضع الفصل الثالث

مواضع هذا الفصل تجمع بينهـا سمات تجعلها متوافقة مـتجانسة، حيث إنها تتفق في الموضـوع العام لها ، فهي تتحدث عن أخـلاق اليهود والنصارى وإن اختلفت في نوعية القضية التي تتحدث عنها .

فالموضع الأول : (اية ١٢٠ البقرة)، والموضـع الثاني: (آية ١٤٥ البقرة) بينهما اتفاق في كثير من السـمات فوق ما تقدم لدرجة أن بعض العلماء درسهما - مع موضع ثالث هو الآية ٣٧ من الرعـد - في الآيات المتشابهـات كالخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ) وغيره، وآية الرعد هي : ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ (٣٧)﴾ (٣٧ الرعد).

فهذه الآيات الثلاث بينها اتفاق في هذه السـمات الآتية:

١- اتفـقت هذه المواضع في اللفظ الذي منع الوقف عـليه وهو قـوله: ﴿من العلم﴾.

٢- اتفقت في صيغـة القسم وأداة الشرط وفـعل الشرط والمفـعول به؛ حيث جاءت كلها بهذا التركيب : ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم﴾.

٣- في المقطع الذي ورد فـيه الوقف الممنوع جاء النص مـتفـقاً في هذه الآيات في البدء بالقسم ثم أداة الشـرط ثم فعل الشرط وكان الجواب للمـتقدم منهما، وحذف جواب المتأخر منهما، وصار الموجود دليلاً علي المحذوف، وفي هذا يقول ابن مالك (٦٧٢هـ) :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم

٤- هذه الآيات اتفقت في أن أعداء النبي ﷺ لن يرضوا عنه، ولا عن دينه ولا عن قبلتـه، ولا عن الذي جاءه من العلم حتى يتبع ملتـهم، ويترك ما جاءه من الوحي؛ ولذلك حذره الله تعالى منهم.

٥- اتفق الموضعان : (١٦٣ الأعـراف، ١٦٤ الأعراف) في الحديث عن أهل القرية التي كانت تعتـدى يوم السبت، فتصيد الحيتـان ولا تلتزم بحرمته، ونقلت الخلاف الذي حدث بين أهل الـقرية بسبب هذا العمل، ففـريق اشترك في الصيد، وفريق سكت لم يشتـرك ولـم ينه، وفريق رفض الصيد ولم يسكت وإنما أمر بالمعروف ونهى عن المنكر.

* * *

بين مواضع هذا الفصل سمات فارقة تميز هذه المواضع بعضها عن بعض على الرغم من أن الموضوع العام للآيات هو : (من أخلاق اليهود والنصارى) لكن لكل موضع منها سمة في التعبير عن هذه الأخلاق، وتتجمع هذه السمات؛ لتكون دليلاً قوياً على إعجاز القرآن الكريم في التعبير عن الشيء الواحد بألوان مختلفة من التعبير، وكلها تخدم الموضوع وتثرى جوانبه المختلفة.

ونبدأ ببيان هذه السمات الفارقة بين الموضعين - الأول والثاني - فنقول:

أ - في الموضع الأول : (١٢٠ البقرة) والموضع الثاني : (١٤٥ البقرة) ويضاف إليهما موضع ثالث وهو (٣٧ الرعد) سمات فارقة بين هذه المواضع على الرغم من التشابه التام في كثير من ألفاظ هذه الآيات ، ويتلخص ذلك فيما يأتي:

١- اتفقت هذه المواضع الثلاثة في منع الوقف على قوله: ﴿من العلم﴾ لكن «العلم» في الأولى معناه مختلف عن الثانى وعن الثالث، فإن «العلم» في الأول مقصود به العلم التام الشامل الذي جاء به الوحي «الذي ثبت به الإسلام وصح الإيمان، وكما أن هذا العلم مانع من الكفر الذي هو أكبر الذنوب، فالعلم الذي يمنع منه أفضل العلوم»[(١)] .

فهذا العلم الكامل الشامل هو الذي يمنع من الكفر، وهو المقابل للملة

---

(١) درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافى : ١٧ ، وانظر معه : البرهان فى توجيه متشابه القرآن للكرمانى : ٢٣ ، وبصائر ذوى التمييز: ١/١٤٦ .

عند اليهود والنصارى، وأما «العلم» في الموضع الثـاني فمقصود به بعض العلـم وهو الخاص بالقبلة التي تم تحويلها من بيت المقدس إلي الكعبة.

يقول الخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ)[١] : «... فمنع عز وجل عن اتباع أهوائهم في أمر القبلة، وهو بعض الشرع بما حصل له من العلم بأن القبلة هي التي أمر النبي ﷺ بالتوجه إليها، فإذا كان ذلك بعض الشرع كان العلم بصحته بعض علم الشـرع ولم يكن كالعلم في الآية الأولى الـذي هو محيط بـالشرع وكل الإيمان فلما كـان واقعاً على بعض مـا وقف عليه الأول لم يشهر شـهرته فعبر عنه باللفظ الأقصر[٢] لما خص الأول باللفظ الأشهر[٣] .

وأما «العلم» في المـوضع الثالث فهـو خاص ببعض الـعلم؛ حيث إن الآية السـابقـة لهذه الآية وهي : (٣٦ الرعد) وفـيها يقـول الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمِنَ الْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُ قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ إِلَيْهِ أَدْعُو وَإِلَيْهِ مَآبِ ﴿٣٦﴾ ﴾ «فنهي الله تعالى عن اتباع أهوائهم في البعض بما أنزل الله - عز وجل - إليه وهو الذي ينكره الأحـزاب بما ثبت له من العلم بصحة هذا البعض الذي ينكرونه ، كـما ثبت له بباقيه، فلمـا كان هذا العلم بعض العلم الذي عبّر عنه بلفظة (الذي) صار كالشائع في أبعاض هي مجموعة في الأول الذي عبّر عنه باللفظ الأشهر فكان العلم المانـع من اتباع أهوائهم فيه مثل العلم المانع من اتباع أهوائهم في أمر القبلة، فعبّر عنه بمثل ما عبّر به عن ذلك»[٤] .

---

(١) درة التنزيل : ١٧ .

(٢) أى: (ما) .

(٣) أى : (الذى) .

(٤) درة التنزيل للخطيب الإسكافى : ١٧ .

٢- استعمال ﴿الذي﴾ في الأولى ﴿بعد الذي جاءك من العلم﴾ واستعمال ﴿ما﴾ في الثاني ﴿من بعد ما جاءك من العلم﴾ واستعمال ﴿ما﴾ في الثالث : ﴿بعد ما جاءك من العلم﴾ هل هناك فرق ؟ وما السر فيه؟

نعم، هناك فرق، وأما عن السر في التعبير بـ ﴿الذي﴾ في الأولى وبـ ﴿ما﴾ في الآخرين فيقول الكرماني[1] (٥٠٥ هـ تقريباً): «... لأن العلم في الآية الأولى علم بالكمال، وليس وراءه علم، لأن معناه : بعد الذي جاءك من العلم بالله وصفاته، وبأن الهدى هدى الله، ومعناه: أن دين الله الإسلام، وأن القرآن كلام الله، فكان لفظ ﴿الذي﴾ أليق به من لفظ ﴿ما﴾؛ لأنه في التعريف أبلغ وفي الوصف أقعد؛ لأن ﴿الذي﴾ تعرفه صلته فلا يتنكر قط، وتتقدمه أسماء الإشارة نحو قوله: ﴿أمن هذا الذي هو جند لكم﴾ [الملك ٢٠]، ﴿أمن هذا الذي يرزقكم﴾[2] فيكتنف ﴿الذي﴾ بيانان هما:

الإشارة قبلها والصلة بعدها، ويلزمه الألف واللام ويثنى ويُجمع، وليس لـ ﴿ما﴾ شيء من ذلك؛ لأنه يتنكر مرة ويتعرف أخرى، ولايقع وصفاً لأسماء الإشارة، ولاتدخله الألف واللام، ولايثنى ولايجمع.

وخص الثاني بـ ﴿ما﴾؛ لأن المعنى: ﴿من بعد ما جاءك من العلم﴾ بأن قبلة الله هي الكعبة، وذلك قليل من كثير من العلم».

٣- لماذا جاء بـ ﴿مِن﴾ قبل ﴿بعد﴾ في الثاني دون الآخرين فقال: ﴿من

---

(١) البرهان فى توجيه متشابه القرآن : ٢٣ ، وانظر معه : درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافى: ١٧ ، وبصائر ذوى التمييز للفيروز ابادى ١٤٦/١ .

(٢) الملك : آية ٢١ .

بعد ما جاءك من العلم﴾ بينما قال في الأول : ﴿بعد الذي جاءك من العلم﴾، وقال في الثالث: ﴿بعد ما جاءك من العلم﴾؟

يقول الكرماني (٥٠٥هـ تقريباً)[١] : «... وزيدت معه[٢] ﴿مِن﴾ التي لابتداء الغاية، لأن تقديره: من الوقت الذي جاءك فيه العلم بالقبلة؛ لأن القبلة الأولى نسخت بهذه الآية وليست الأولى مؤقته بوقت، وقال في سورة الرعد : ﴿بعد ما جاءك -٣٧-﴾ فعبر بلفظ ﴿ما﴾ ولم يزد ﴿مِن﴾، لأن العلم هنا هو الحكم العربي أى القرآن، فكان بعضاً من الأول، ولم يزد فيه ﴿مِن﴾ لأنه غير مؤقت».

٤- اختلف جواب القسم في الثاني - ١٤٥ البقرة - عن الأول وعن الثالث فقال فيه : ﴿إنك إذاً لمن الظالمين﴾ بينما قال في الأول: ﴿مالك من الله من ولي ولا نصير﴾، وقال في الثالث : ﴿مالك من الله من ولى ولاواق﴾ فما سر هذا الاختلاف؟

قلت : إن سر هذا الاختلاف: أن الوعيد في الآية الأولى متعلق بالعلم الكامل الشامل الذي يشمل كل ما جاء به الإسلام فهذا العلم ينهى عن الكفر، والكفر عقابه أغلظ من العقاب على غيره؛ لذا يقال في الأولي ما قال.

أما في الثانية : فإن العلم المتعلق بها يتعلق ببعض الشرع، وهو تحويل القبلة، وهو قابل للنسخ، لذا كان العقاب عليها أخف من الأول ومن الثالث؛ لأن العلم به - أى الثالث - مانع من العمل بشطر من الدين، وترك شطر منه

(١) البرهان في توجيه متشابه القرآن : ٢٣.

(٢) الضمير يعود إلى العلم .

كان مثل الأول في استحقاق الوعيد، وكان مثله في الغلظة وهو قوله: ﴿مالك من الله من ولي ولا واق﴾.

يقول الخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ)[١] : «.. فالموضع الذي منعه بعلمه عن اتباع أهوائهم في قوله: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ...﴾ [١٢٠ البقرة] هو منع عن الأعظم الذي هو الكفر فكان الوعيد عليه أغلظ وهو قوله: ﴿مالك من الله من ولي ولا نصير﴾، والآية الأخيرة أيضاً لما كان العلم بها مانعاً من العمل بشطر من الدين وترك شطر منه كان مثل الأول في استحقاق الوعيد، وكان مثله في الغلظة، وهو قوله: ﴿مالك من الله من ولي ولا واق﴾ وأما اتباع أهوائهم في أمر القبلة فلأنه مما يجوز نسخه فكان الوعيد عليه أخف من الوعيد على ما هو الدين كله أو بعضه مما لايصح تبديله وتغييره، فصار الوعيد المقارن له دون الوعيد المقرون بالموضعين الآخرين وهو قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ (١٤٥)﴾ [١٤٥ البقرة] أي : إن فعلت ذلك وضعت الشيء غير موضعه، ونقصت الدين حقه».

ب- بدأت الآية (١٧٤ البقرة) بـ ﴿إنَّ﴾ التي تفيد التأكيد، لأن اليهود كانوا يكتمون ما أنزل الله من الكتاب، ويشترون به ثمناً قليلاً، فلما كانت القضية فيها كتمان وخفاء بدأت بالتوكيد وكان سر المنع فيها هو خبر ﴿إنَّ﴾ بخلاف بقية المواضع في هذا الفصل.

---

(١) درة التنزيل وغرة التأويل : ١٩، ٢٠.

جـ- في الموضع الرابع (١٦٣ الأعراف) جاء سر المنع من الوقـف متمثلاً في الفصل بين الظرف (يوم) وبين ا لعـامل فيه وهو قوله: ﴿لاتأتيـهم﴾ ، كما بدأت الآية بالأمر بالسـؤال عن أهل القرية ولم تبـدأ بهذا آية أخرى من مواضع هذا الفصل، وذلك لأن المسـئول عنه كان الـيهود يخفـونه، وينكرون أن يكون معروفاً عنهم.

د- في الموضع الخامس : (١٦٤ الأعـراف) جاء سر منع الوقف متـمثلاً في الفصل بين الموصـوف وصفته، ولم يكن ذلك في مـوضع آخر من مواضع هذا الفصل.

* * *

الفصل الرابع

من أخلاق المنافقين

* * *

الموضع الأول :

يقول الله تعالى : ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾ [آية ٥٣ المائدة].

إضاءة

قال أبو حيان (٧٤٥هـ)[1] : «قال المفسرون : لما أجلى بني النضير تأسف المنافقون على فراقهم، وجعل المنافق يقول لقريبه المؤمن إذا رآه جاداً في معاداة اليهود: هذا جزاؤهم منك، طال - والله - ما أشبعوا بطنك، فلما قتلت قريظة لم يطق أحد من المنافقين ستر ما في نفسه فجعلوا يقولون: أربعمائة حصدوا في ليلة؟ فلما رأى المؤمنون ما قد ظهر من المنافقين قالوا: أهؤلاء أي المنافقون الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم؟

والمعنى : يقول بعضهم لبعض تعجباً من حالهم إذ أغلظوا بالأيمان للمؤمنين إنهم معكم، وإنهم معا ضدكم على اليهود فلما حل باليهود ما حل ظهر من المنافقين ما كانوا يسرونه من موالاة اليهود والتمالؤ على المؤمنين، ويحتمل أن يقول المؤمنون ذلك لليهود ويكون الخطاب في قوله ﴿إنهم لمعكم﴾ لليهود، لأن المنافقين حلفوا لليهود بالمعاضدة والنصرة، كما قال تعالى : حكاية عنهم : ﴿وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ﴾ [الحشر : ١١] فقالوا ذلك لليهود يحسرونهم على موالاة المنافقين وأنهم لن يغنوا عنهم من الله شيئاً، ويغتبطون

---

(١) البحر المحيط : ٤/ ٢٩٤ ، وانظر معه : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ١٨١ ، ١٨٢ ، والكشاف : ١/ ٦٢٠ ، مفاتيح الغيب : ١٢/ ١٦ ، وروح المعاني : ٦/ ١٩٥ ، والتحرير والتنوير: ٦/ ٢٣٣ .

بما من الله عليهم من إخلاص الإيمان وموالاة اليهود».

ومعنى قوله: ﴿جـهد أيمانهم﴾ «أغلظها وهو في الأصل مصـدر ونصبه على الحال على تقدير : وأقسموا بالله يجـهدون جهد أيمانهم ، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقـامه، ولا يبالى بتعريفه لفظاً، لأنه مؤول بنكرة أى مـجتهدين في أيمانهم، أو على المصدر أى أقسموا إقسام اجتهاد في اليمين»[١] .

والأيمان : جمع يمين و«اليمين : أصله الجـارحة... واليمين في الحلف مستعار من اليد اعتباراً بما يفعله المعاهِد والمحالِف وغيره»[٢] .

قوله: ﴿حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين﴾.

«المعنى : بطلت أعـمالهم التي عملوها فـي شأن موالاتكم وسـعوا في ذلك سعـياً بليغـاً، حيث لم تكن لكم دولة فينتـفعوا بما صنعـوا من المساعي، وتحملوا من مكابدة المشاق، وفيه من الاستهزاء بالمنافقين والتقريع للمخاطبين ما لا يخفى، وقـيل: قاله بعض المؤمنين مـخاطبـاً لبعض تعجـباً من سـوء حال المنافقين، واغتباطاً بما منّ الله تعالي على أنفـسهم من التوفيق للإخلاص أهؤلاء الذين أقـسـموا لكم بأغلاظ الأيمان إنهم أوليـاؤكم ومعـاضدوكم علي الكـفار بطلت أعمالهم التي كانوا يتكلفونها في رأى أعين الناس»[٣] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿جـهد أيمانهم﴾ في طبـعات المصـاحف

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٢/ ٣٧ .

(٢) المفردات للراغب : مادة (يمن) .

(٣) إرشاد العقل السليم : ٢/ ٣٧ .

الأربعة، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمـام الداني (٤٤٤هـ) يقول[١] : «﴿... خاسرين. (٥٣) تام﴾».
فهو لم يذكر فيها وقـفاً قبل هذا، وهذا يدل على منع الوقف على ما قبل هذا في الآية.

ويقـول السجـاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿جهـد أيمانهم - ٥٣-ˇ ﴾ لأن قوله: ﴿إنهم﴾ جواب القسم».

ويقـول النيسـابوري (٧٢٨هـ)[٣] : «﴿جهـد أيمانهمˇ ﴾؛ لأن قوله: ﴿إنهم﴾ جواب القسـم».

ويقول الأشـموني - من علمـاء القرن الحادى عـشر الهـجري[٤] - : «﴿جهد أيمانهم﴾ ليس بوقف، لأن قوله: ﴿إنهم﴾ جواب القسم فلا يفصل بين القسم وجوابه بالوقف».

ومن كلام القـرّاء يفهم المنع من الوقف هنا، لأن قـوله: ﴿إنهم لمعكم﴾ جواب القسـم، ولايفصل بين القسـم وجوابه.

أما النحاة فإنهم يقولون: ﴿يقول﴾ فعل مضارع و﴿الذين﴾ اسم موصول فـاعل ﴿يقـول﴾، والفـعل ﴿آمنوا﴾ صلة الموصـول، وقـوله: ﴿أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم﴾ الهـمزة للإستفهام الإنكارى و﴿هؤلاء﴾

---

(١) المكتفى فى الوقف والابتدا: ٢٤٢ .

(٢) علل الوقوف : ٢/٤٥٧ .

(٣) غرائب القرآن : ٦/١٠٨ .

(٤) منار الهدى : ١٢١ .

«اسم الإشارة مبتدأ وما بعده خبره»[١] .

أى الاسم الموصول وما في حيزه من صلة، والصلة فيها قسم ﴿أقسموا﴾ والمقسم به لفظ الجلالة المجرور بحرف القسم وهو الباء ﴿بالله﴾، والمقسَم عليه وهو جواب القسم قوله : ﴿إنهم لمعكم﴾ .

ففي هذا المقطع من الآية ﴿أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم﴾ تجمَّع عدد من الأسباب التي توجب الوصل وتمنع الوقف على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾ منها:

١- أن ما بعد همزة الاستفهام جميعه مقول القول، ولا يُفصل بين القول ومقوله أبداً.

٢- العبارة كلها جاءت على طريق الاستفهام الإنكاري، فهي كلها سؤال يبدأ بالهمزة، وينتهي بقوله: ﴿إنهم لمعكم﴾، ولايُقبل أن يتجزأ السؤال إلى أجزاء ليقع السؤال تاماً، ليكون الجواب كذلك.

٣- في العبارة قسَم ومقسَم به ﴿أقسموا بالله جهد أيمانهم﴾ فلو أجزنا الوقف يكون المعنى ناقصاً، لأن جواب القسم لم يأت بعد وهو ﴿إنهم لمعكم﴾، ولايصح الوقف قبل مجيء الجواب.

٤- «وجملة : ﴿إنهم لمعكم لامحل لها من الإعراب؛ لأنها تفسير وحكاية لمعنى أقسموا، لكن لا بألفاظهم، وإلا لقيل: (إنا معكم)»[٢] .

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٢/ ٣٧ .

(٢) روح المعانى : ٦/ ١٦٠ ، وانظر معه : إرشاد العقل السليم: ٢/ ٣٧.

٥- ﴿هؤلاء﴾ اسم إشارة مبتدأ، والاسم الموصول ﴿الذين﴾ بعده ومافي حيزه من الصلة ومتعلقاتها خبره، ولايجوز الفصل بين المبتدأ وخبره بفاصل، لأن المعنى لايتم إلا بذكر الخبر.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن مقول القول من تمام القول، فلا يُفصل بين القول ومقوله بفاصل، وإلا فسد المعنى.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «... وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول قاله الجويني في تفسيره». ويقول الزركشي - أيضاً - «... وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه»[٢] .

وأيضاً جملة الاستفهام لايجوز الفصل بين أجزائها، لأن الاستفهام طلب الفهم - في الأصل-، وأنت عندما تطلب الفهم لابد أن تقدم الاستفهام كاملاً، ليفهم السامع سؤالك تاماً ليجيبك إجابة تامة، وتمام السؤال يتطلب منك أن تقول : ﴿أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم﴾ متصلة بلاتوقف أثناءها ليتم السؤال.

وأيضاً في العبارة أسلوب قسم والقسم وجوابه كالكلمة الواحدة فلا يجوز الفصل بينهما.

يقول الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري-[٣] : «اعلم

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ٣٥٨/١ .

(٢) السابق : ٣٦١/١ .

(٣) منار الهدى : ١٧ ، ١٨ ، وانظر معه : البرهان للزركشي : ٣٥٥/١ .

أن كل كلمة تعلقت بما بعدهـا، وما بعدها من تمامها لايوقف عليهـا كالمضاف دون المضاف إليه . . . ولا على المـبتدأ دون خبره، ولا على المـميز دون مميِّزه، ولا على القـسم دون جوابه ولا على الـقول دون مقوله، لأنهما مـتلازمان كل واحد يطلب الآخر، ولا على المفسَّر دون مـفسِّره، لأن تفـسير الشيء لاحق به ومتمم له، وجار مجرى بعض أجزائه».

ففي عبارة الأشموني السـابقة مـا يفيد منع الوقف على المبتدأ دون خبره، وفي الآية - التي معنا - مبـتدأ وهو : ﴿هؤلاء﴾ والجملة بعده بكل متـعلقاتها خبره، ولايصح الوقف على المبتدأ دون الخبر.

وفيها : «ولا على القـسم دون جوابه، ولا على القول دون مقوله لأنهما متلازمان كل واحد يطلب الآخر». وفي الآية قول والمقول كل ما جاء بعده إلى قوله: ﴿إنهم لمعكم﴾ وفيها قـسم وهو: ﴿أقـسموا﴾ ومقـسم به ﴿بالله﴾ ومقـسم عليه ﴿إنهم لمعكم﴾ فلا يوقف على القـسم دون جوابه، وإلا فـسد المعنى.

وفيها أيضاً : «ولا على المفـسَّر دون مـفسِّره؛ لأن تفـسير الشيء لاحق به ومتمم له، وجار مجرى بعض أجزائه».

وفى الآية التي مـعنا - كـما قـال الألوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «وجملة ﴿إنهم لمعكم﴾ لامحل لها من الإعراب، لأنها تفـسير وحكاية لمعنى ﴿أقـسموا﴾ لكن لا بألفاظهم، وإلا لقيل (إنا معكم)».

وعلى هذا فإن جملة : ﴿إنهم لمعكم﴾ جملة مفسِّرة لجملة القسم والمفسَّر

---

(١) روح المعاني : ٦/ ١٦٠ ، وانظر معه : إرشاد العقل السليم : ٢/ ٣٧ .

والمفسَّر كالشيء الواحد؛ لذا لايوقف على أحدهما دون الآخر.

وخلاصة القول: أن جملة ﴿أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم﴾ فيها:

١- مبتدأ ﴿هؤلاء﴾ خبره ما بعده إلى قوله: ﴿إنهم لمعكم﴾، والخبر ركن الإسناد، ولايصح الوقف دونه، وقد ذكرنا - من قبل - عبارة الإمام عبد القاهر الجرجاني[1] (٤٧١هـ) في تعليل منع الوقف بسبب عدم الإتيان بالخبر؛ لأن المعنى يفسد بعدم الإتيان به.

٢- وفيها أسلوب إنشائي نوعه الاستفهام، وغرضه البلاغي الإنكار، وهذا الاستفهام يبدأ من قوله : ﴿أهؤلاء﴾ إلي قوله: ﴿إنهم لمعكم﴾، فلا يصح الفصل بين أجزائه.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[2] : «لايتم الوقف على . . . المفسَّر عنه دون التفسير، ولا على المترجم عنه دون المترجم ولا على الموصول دون صلته، ولا علي حرف الاستفهام دون ما استفهم به عنه».

٣- وفيها أسلوب قسم وهو مكون من : أداة قسم، ومقسَم به ومقسَم عليه وهو جواب القسم، ولا يصح الوقف حتى يؤتى بجواب القسم وهو : ﴿إنهم لمعكم﴾ ، وإلا فسد المعنى.

٤- وفيها قول وهو : ﴿ويقول الذين آمنوا﴾ ومقول وهو قوله: ﴿أهؤلاء

(١) انظر دلائل الإعجاز : ٢١٢ ، ٥٤٢ ، وانظر معه : الإيضاح للخطيب القزويني : ١٩٨ ، وانظر : ص ٧٢ من هذا البحث .

(٢) البرهان في علوم القرآن : ١/ ٣٥٥ .

الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم﴾ ولايفصل بين القول ومقوله بفاصل، وإلا فسد المعنى.

٥- وفيها، جملة تفسيرية وهي : ﴿إنهم لمعكم﴾ فهي تفسّر القسم السابق، والمفسِّر والمفسَّر كالشيء الواحد، وكالكلمة الواحدة، فلا يجوز الفصل بينهما.

لكل ما سبق كان الوقف ممنوعاً على قوله: ﴿جهد أيمانهم﴾ والله أعلم.

الموضع الثاني :

يقول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝﴾ [آية ٧٩ التوبة]

إضاءة

يقول الواحدي (٤٦٨هـ)[١] : «قال قتادة وغيره: حث رسول الله ﷺ على الصدقة فجاء عبد الرحمن بن عوف بأربعة آلاف درهم، وقال: يارسول الله مالي ثمانية آلاف جئتك بنصفها، فاجعلها في سبيل الله ، وأمسكت نصفها لعيالي، فقال رسول الله ﷺ : «بارك الله لك فيما أعطيت وفيما أمسكت»، فبارك الله في مال عبد الرحمن بن عوف، حتى إنه خلف امرأتين يوم مات، فبلغ ثُمن مال لهما مائة وستين ألف درهم ، وتصدق يومئذ عاصم

(١) أسباب النزول : ٢١٠ ، وانظر معه : الجامع لأحكام القرآن : ٨/١٩٩ ، والبحر المحيط لأبي حيان: ٥/٤٦٨ ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير : ٢/٣٧٥ .

بن عدى بن العجلان بمائة وسق من تمر، وجاء أبو عقيل الأنصارى بصاع من تمر وقال يارسول الله : بت ليلتى أجر بالجرير[1] الماء حتى نلت صاعين من تمر فأمسكت أحدهما لأهلي، وآتيتك بالآخر، فأمره رسول الله ﷺ أن ينثره في الصدقات، فلمزه المنافقون وقالوا: ما أعطى عبد الرحمن بن عوف وعاصم بن عدى إلا رياء، وإن كان الله ورسوله غنيين عن صاع أبي عقيل، ولكنه احب أن يذكر نفسه، فأنزل الله تعالى هذه الاية».

ومعنى ﴿يلمزون﴾ أى يعيبون، وهذه الآية تحكى صفة من صفات المنافقين، قال الزجاج (٣١١هـ)[2] : «يلمِزون ، ويَلمُزون - بكسر الميم وضمها - يعيبون، وكانوا عابوا أصحاب رسول الله ﷺ في صدقات أتوا بها النبى ﷺ».

و﴿المطوعين﴾ : أى المتطوعين والمتبرعين «والتطوع : التنفل وهو الطاعة لله بما ليس بواجب»[3] .

و﴿الذين لايجدون إلا جهدهم﴾ «الجُهد : بالضم والفتح - شيء قليل يعيش به المقل قاله الليث، وقال الفراء: الضم لغة أهل الحجاز، والفتح لغيرهم، وفرق ابن السكيت بينهما. فقال : الجُهد - بالضم - الطاقة ، وبالفتح - المشقة، وقال الشعبي: الأول في العمل، والثاني في القوة»[4] .

---

(١) أجر بالجرير: «يريد أنه كان يستقى الماء بالحبل «اللسان » مادة : (جرر) .

(٢) معانى القرآن وإعرابه : ٢/ ٤٦٢ .

(٣) غرائب القرآن : ١٠/ ١٣٦ .

(٤) السابق : نفس الموضع ، وانظر معه : معانى القرآن للفراء : ١/ ٤٤٧ .

والسخرية معناها : الاستهزاء . يقول الراغب (٥٠٢هـ)[1] : «وسخرت منه واستسخرته للهزء منه».

والمعنى - باختصار - : تذكر الآية صفة من صفات المنافقين، وهي أنهم كانوا يذمون المتصدقين من المؤمنين سواء كانوا فقراء أو أغنياء فالأغنياء - في زعمهم - يتصدقون رياءً، والفقراء يتصدقون ليذكروا لينالوا من الغنائم، يقولون ذلك سخرية منهم فجازاهم الله سخرية بسخريتهم في الدنيا، ثم الجزاء المنتظر في الآخرة العذاب الأليم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿فيسخرون منهم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة ، والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني(٤٤٤هـ)[2] يقول: «﴿... سخر الله منهم..﴾ كاف». ولم يذكر في الآية قبل هذا وقفاً في أى موضع منها مما يدل على منع الوقف على قوله: ﴿فيسخرون منهم﴾.

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[3] : «والأحسن في الإعراب أن يكون ﴿الذين يلمزون﴾ مبتدأ و﴿في الصدقات﴾ متعلق بـ ﴿يلمزون﴾ و﴿الذين لايجدون﴾ معطوف على ﴿المطوعين﴾ كأنه قيل: يلمزون الأغنياء وغيرهم و ﴿فيسخرون﴾ معطوف على ﴿يلمزون﴾ و﴿سخر الله منهم﴾ وما بعده خبر عن

---

(١) المفردات : مادة (سخر) .

(٢) المكتفى : ٢٦٩ .

(٣) البحر المحيط: ٥/٤٦٩ .

﴿الذين يلمزون﴾».

ومن كـلام أبي حـيان - رحـمـه الله - يفـهم منع الوقف على قـوله: ﴿فيسخرون منهم﴾ لأن الخبر لم يأت بعد وهو قوله: ﴿سخر الله منهم﴾ .

ويقول الأشموني - من علماء القـرن الحادي عشر الهجري-[1] : «ولا وقف من قوله ﴿الذين يلمزون﴾ إلي قوله: ﴿سخر الله منهم﴾ فلا يوقف على : ﴿في الصدقـات﴾ ولا على ﴿جهدهم﴾ ولا عـلى ﴿فيسـخرون منهم﴾ لأن خبر المبتدأ لم يأت وهو ﴿سخر الله منهم﴾».

ومما تقدم يتـبين لنا أن الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿فيسـخرون منهم﴾ لأن الخبر لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿سخر الله منهم﴾ .

وكلام أبي حـيان (٧٤٥هـ - رحمه الله - ينهض دليـلاً يمثل آراء النحاة والقرَّاء مـعاً؛ لأنه من أئمة النحـو والقراءات، ويضاف إليـه رأى العكبري[2] (٦١٦هـ)، والشهاب الخفاجي[3] (١٠٧٩هـ).

وهكذا يبدو إجـماع القـراء والنحاة على منع الوقف هنا: لأن الخـبر لم يأت بعد .

هذا، والبلاغيـون يؤيِّدون منع الوقف هنا؛ لأن الخبر هو جـملة ﴿سخر الله منهم﴾، ولايصح الوقف قـبل مـجيء الخبـر، لأنه ركن الإسناد، وبدونه لايتم المعنى، لذا منع الوقف.

---

(١) منار الهدى : ١٦٨ .

(٢) التبيان : ٢/ ٦٥٢ ،وانظر معه : البيان لابن الأنبارى : ١/ ٤٠٣ .

(٣) حاشية الشهاب الخفاجى : ٤/ ٣٤٧ .

يقول الشهاب الخفاجي (١٠٧٩هـ)[١] : «... يعني أنه - أى قوله: ﴿سخر الله منهم﴾ خبر بمعنى جازاهم الله على سخريتهم، وعبّر به للمشاكلة وليست إنشائية للدعاء عليهم، بأن يصيروا ضحكة، لأن قوله ﴿ولهم عذاب أليم﴾ جملة خبرية معطوفة عليها، فلو كان دعاء لزم عطف الخبرية على الإنشائية، وإنما اختلفا فعليه واسمية؛ لأن السخرية في الدنيا وهي متجددة، والعذاب الأليم في الآخرة وهو ثابت دائم». «والتنوين في العذاب للتهويل والتفخيم»[٢] .

ومما سبق يتبين لنا أن الخبر هنا فيه - فوق أنه خبر وركن الإسناد - معنى المجازاة على سبيل المشاكلة، أى أن المنافقين يسخرون من المتصدقين، وهذه السخرية منهم تجعل الله تعالي يثأر لعباده المؤمنين، فيجاريهم بهذه السخرية سخرية مثلها، والمراد لازمها وهو فضح المنافقين في الدنيا، وعدم قبول أعمالهم التي يؤدونها من صلاة وصيام ... إلخ، ثم يوم القيامة لهم عذاب ثابت دائم مهول «أو المراد منه لازم السخرية، وهو إيقاع الذل والهوان بهم»[٣] .

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٤] : «... وإسناد ﴿سخر﴾ إلي الله تعالي على سبيل للمجار الذي حسنته المشاكلة لفعلهم، والمعنى : أن الله

---

(١) حاشية الشهاب الخفاجي : ٤/٣٤٧ .

(٢) إرشاد العقل السليم : ٢/٢٨٥ ، وانظر معه : روح المعاني: ١٠/١٤٦ .

(٣) غرائب القرآن : ١٠/١٣٦ .

(٤) التحرير والتنوير : ١٠/٢٧٥، وانظر معه : تلخيص البيان فى مجازات القرآن للشريف الرضى : ٤٥ .

عاملهم معاملة تشبه سخرية الساخر على طريقة التمثيل وذلك في أن أمر نبيه بإجراء أحكام المسلمين على ظاهرهم زمناً ثم أمره بفضحهم، ويجوز أن يكون إطلاق ﴿سخر الله منهم﴾ على طريقة المجاز المرسل أى احتقرهم ولعنهم، ولما كان كل ذلك حاصلاً من قبل عبر عنه بالماضى في ﴿سخر الله منهم﴾».

ففي هذا الخبر ﴿سخر الله منهم﴾ ردّ على سخرية المنافقين بطريق التمثيل، كأن الله تعالى شبه حال المنافقين وهيئتهم الحاصلة من استهزاءٍ بالمؤمنين وتهكمٍ بهم في حال تصدقهم بالهيئة الحاصلة من ستر الله على المنافقين، وتركهم زمناً بين المؤمنين ثم أمر نبيه ﷺ بفضحهم، فقد استعار هذا التركيب الدال على هذا المعنى على طريق الاستعارة التمثيلية وهذا الجزاء الذي جاء

على صورة الخبر لابد من المسارعة بذكره ليقع العقاب موقعه، كما أن الوقف - على فرض إجازته - يؤدى إلى الابتداء بقوله: ﴿سخر الله منهم﴾ على الاستئناف فيقع الضمير على غير موقع، فيكون ابتداءً قبيحاً، وذلك ممنوع.

ويجوز عند ابن عاشور أن يكون ﴿سخر الله منهم﴾ من قبيل المجاز المرسل فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[١] : «.. ومنها[٢] تسمية المسبب باسم السبب كقولهم: رعينا الغيث أي النبات الذي سببه الغيث، وعليه قوله عز وجل : ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ سمى جزاء

---

(١) الإيضاح : ٣١٣.

(٢) أي من علاقات للمجاز المرسل . والآية : ١٩٤ البقرة.

الاعتداء اعتداءً؛ لأنه مسبب عن الاعتداء».

وبناءً على ما تقدم يكون الإخبار في الآية عن صفة خاصة بالمنافقين وهي أنهم يعيبون المتصدقين من المؤمنين سواء كانوا أغنياء أو فقراء، ويسخرون منهم، كل ما تقدم مبتدأ وما اتصل به ، يبقى بعد ذلك الخبر الذي يتم به الكلام وهو جزاء هذه السخرية والرد عليها، ولابد من الإتيان به كخبر وردٌ لسخرية المنافقين وردع لوقاحتهم، ومن ثم يمنع الوقف، ويلزم اتصال الكلام ليتم المعنى.

يضاف إلي هذا رأى الإمام عبد القاهر[1] (٤٧١هـ) الذي ذكرناه كثيراً في حكم الإتيان بالخبر، وأهميته في المعنى، ونقصان المعنى بدون ذكره.

الموضع الثالث :

﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ۝ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ۝ ﴾. [الآيتان ٢٠، ٢١ من سورة القتال].

إضاءة

يقول الفراء (٢٠٧هـ)[2] : «كان المسلمون إذا نزلت الآية فيها القتال

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للخطيب القزويني: ١٩٨، وانظر: ص٧٢ من هذا البحث.

(٢) معاني القرآن : ٣/ ٦٢ .

وذكره شق عليهم، وتواقعوا[١] أن تنسخ فذلك قوله: ﴿لولا نزلت سورة﴾ أي هلا أنزلت سوى هذه، فإذا نزلت وقد أمروا فيها بالقتال كرهوها، قال الله ﴿فأولى لهم﴾ لمن كرهها ثم وصف قولهم قبل أن تنزل سمع وطاعة».

وعبارة الفراء - رحمه الله - تفيد أن المسلمين - على العموم - إذا نزلت السورة وفيها الأمر بالقتال شق عليهم ذلك وترقبوا أن تنسخ؛ لذا قالوا: ﴿لولا نزلت سورة﴾ «أي هلا أنزلت سوى هذه»، وهذا التعميم للمسلمين جميعاً من الفراء (٢٠٧هـ) يوحي بأن المسلمين كانوا ينفرون من القتال، وهذا غير صحيح؛ لأن الذي يكره القتال صنف واحد من الأمة وهم المنافقون.

ولذا كان الزجاج (٣١١هـ) أدق من الفراء في عبارته؛ حيث يقول[٢] : «كان المؤمنون - رحمهم الله - يأنسون بالوحي، ويستوحشون لإبطائه؛ فلذلك قالوا : ﴿لولا نزلت سورة﴾ ﴿فإذا أنزلت سورة محكمة وذكر فيها القتال﴾ ومعنى : ﴿محكمة﴾ غير منسوخة، فإذا ذكر فيها فرض القتال ﴿رأيت الذين في قلوبهم مرض﴾ يعني المنافقين ﴿ينظرون إليك نظر المغشي عليه من الموت﴾ لأنهم منافقون يكرهون القتال؛ ولأنهم إذا قعدوا عنه ظهر نفاقهم فخافوا على أنفسهم القتل ﴿فأولى لهم﴾ وعيد وتهديد المعنى: وليهم المكروه».

والمعنى : يقول المؤمنون الصادقون : هلا نزلت سورة يأمرنا الله فيها بالقتال فإذا أنزلت سورة محكمة (غير منسوخة) «وعن قتادة: كل سورة فيها ذكر القتال فهي محكمة، وهي أشد القرآن على المنافقين، وقيل لها محكمة

---

(١) هكذا لفظ الكتاب (تواقعوا) وهي بمعنى توقعوا بمعنى ترقبوا وانتظروا.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ١٢ .

لأن النسخ لايرد عليها من قِبَل أن القتال قد نسخ ما كان من الصفح والمهادنة وهو غير منسوخ إلى يوم القيامة»[١] - وذكر فيها الأمر بالقتال زلزل المنافقون من أعماقهم، وصاروا ينظرون إلى النبي ﷺ نظرًا كنظر الإنسان الذي حضره الموت؛ لأنهم جبناء يتعلقون بالحياة ويخافون الموت، فبعداً لهم وهلاكاً لهم، وكان الأجدر بهم أن يقولوا: أمرنا طاعة وسمع لله ولأمره وقول معروف «قال سيبويه والخليل: المعنى : طاعة وقول معروف أمثل ، وقيل : إنهم كان قولهم أولاً طاعة وقول معروف»[٢] ، والمعنى «الواجب عليهم أن يطيعوك ويخاطبوك بالقول الحسن»[٣] .

﴿فإذا عزم الأمر فلو صدقوا الله لكان خيراً لهم﴾ «المعنى : فإذا جد الأمر ولزم فرض القتال، فلو صدقوا الله فآمنوا بالنبي وعملوا بما نزل عليه، وما أمروا به من فرض القتال لكان خيراً لهم المعنى: لكان صدقهم الله بإيمانهم خيراً لهم»[٤] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿القتال﴾ في طبعات للمصاحف الأربعة. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالداني[٥] (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً فيه من أي نوع، ويقول السجاوندي

---

(١) الكشاف : ٣/٥٣٥، ولتظر معه : غرائب القرآن: ٢٦/ ٣٠ وإرشاد العقل السليم: ٥/ ٧٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ١٣ .

(٣) حاشية الصاوي على الجلالين: ٤/ ٩١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٥/ ١٣.

(٥) المكتفى : ٥٢٤ .

(٥٦٠هـ)[١] : «(القتال) - ٢٠-٧)؛ لأن رأيت جواب (فإذا)».

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولايوقف على ﴿محكمة﴾، ولا على ﴿القتال﴾؛ لأن جواب ﴿إذا﴾ لم يأت بعد وهو رأيت الذين)».

ومن كلام القرّاء يفهم أن الوقف ممنوع على ﴿القتال﴾؛ لأن جواب ﴿إذا﴾ لم يأت بعد.

أما النحاة فإن أستاذنا الشيخ عضيمة - رحمه الله - يلخص كلامهم فيقول[٣] : «كل ما جاء في القرآن من ﴿فإذا﴾ - ﴿إذا﴾ - فيه شرطية ظرفية صرح بجوابها إلا في خمسة مواضع حذف فيها جوابها لدلالة المقام عليه».

قلت: وهذا الموضع الذي معنا ليس من هذه المواضع الخمسة، وعلى هذا فقوله : ﴿رأيت الذين في قلوبهم مرض﴾ هو جواب ﴿إذا﴾ الشرطية الظرفية.

هذا، والبلاغيون يقولون بمنع الوقف أيضاً؛ لأن المعنى لايتم إلا بذكر جواب ﴿إذا﴾؛ حيث إن المعنى بدون ذكر الجواب يأتى ناقصاً بل لايفيد شيئاً.

وحين نتتبع السياق فإننا نلحص أن الآية بدأت بقولْ هو: ﴿ويقول الذين آمنوا﴾ ، ثم بمقول القول وهو : ﴿لولا نزلت سورة﴾ ثم بما عطف على مقول

---

(١) علل الوقوف : ٩٤٩/٣.

(٢) منار الهدى : ٣٦٢ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول : ١٠٦/١ وقد ذكرت هذه المواضع الخمسة في حاشية ص ١٦٧ من هذا البحث .

القول، وهو ﴿فـإذا أنزلت سورة محكمة وذكـر فيها القـتال﴾ كل هذا والمعنى ناقص لايستفيـد السامع منه شيئاً، فإذا ذكـرت قوله تعالى: ﴿رأيت الذين في قلوبهم مرض ينظرون إلـيك نظر المغشى عليه من الموت﴾ تم المعنى وأفـدت ما يحسن السكوت عليه.

وهذا الجواب - فـوق أنه يتم به المعنى - يصور حـال فريق من الناس - وهم المنافقـون - تصويراً يفـضح حالهم، ويبرز مـا انطوت عليه نفـوسهم من بغض للقـتال، وجبن وإعـراض عن طاعة الله ورسـوله، وتمسك بهذه الحـياة الفانية .

لذا يقـول أبو حيـان (٧٤٥هـ)[١] : «﴿رأيت الذين في قلوبهم مـرض ينظرون إليك﴾ أي تشخص أبصارهم جبناً وهلعاً ﴿نظر المغشي عليه﴾ أي نظراً كما ينظر من أصـابته الغشية من أجل حلول المـوت، وقيل: يفعلون ذلك وهو شخوص البصر إلى الرسول ﷺ من شدة العداوة، وقيل من خشـية الفضيحة فإنهم إن يخالفوا عن القتال: افتضحوا وبان نفاقهم».

وبناءً على مـا تقدم يتضـح لنا أن ﴿إذا﴾ الظرفيـة المضمنة معـنى الشرط المقـترنة بالفـاء قد وليـها فـعل الشرط وهو ﴿أنزلت﴾ - الفـعل الماضي المبنى للمجهول - كما يقـول النحاة - (ولكنه هنا معلوم؛ لأن الذي أنزل السـورة هو الله فهو معلوم لدرجة أنه من شدة ظهوره ذكره يقلل من روعة البيان عنه)، ثم فعل ماض آخر مبنى للمجهول مـعطوف على فعل الشرط وهو ﴿وذكر فيها﴾، ثم يأتى جـواب الشـرط لـيتم به المعـنى - وهو ﴿رأيت الذين في قـلوبهم

---

(١) البحر المحيط : ٩/ ٤٧٠ .

مـرض. . .﴾ - وقد ذكـرنا من قـبل أن الجـملة الشـرطيـة - المكونة من أداة الشرط، وفعل الشرط وجوابه - كالجملة الواحدة ، بل كالكلمة الواحدة لاتفيد معنى إلا بذكر جواب الشرط.

يقول عـبد القـاهر (٤٧١هـ)[١] - في مـعرض الحديث عـن التمثـيل الحاصل من جملتين أو جمل، ولايتم مـعنى إلا بعد مجيء تمامه: «ووزان هذا أن الشرط والجزاء جـملتان، ولكنا نقول: إن حكمهمـا حكم جملة واحدة من حيث دخـل في الكلام معنى يربط إحـداهما بالأخـرى، حتى صارت الجـملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة، فلو قلت: (إن تأتني) وسكت لم تفد، كما لاتفيد إذا قلت: (زيد) وسكت فلم تذكر اسماً آخر، ولا فعلاً ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال».

ويستفاد من قول عبد القاهر - رحمه الله - أن جملتي الشرط والجزاء - من حـيث المعنى - بمثـابة جملة واحـدة، أو بمثابـة الكلمة الواحـدة أو الاسم المفرد، فكما أن الاسم المفرد لايفيد شيئاً وحده، ولا الكلمة الواحدة تفيد شيئاً وحدها، فكذلك جملة الشرط وحدها لاتفيد مـعنى مستقلاً، ولا جملة الجزاء وحدها تفيد معنى تاماً، وإنما لابد من الإتيـان بجملتي الشرط والجزاء متصلتين غير مفصولتين بفاصل زمني؛ وذلك لأن المعنى الساري الذي يجمع بين الشرط وجزائه يحتم الإسراع بالإتيان بجـملة الجزاء - جزاء الشرط - حتى يتم المعنى في ذهن السـامع والقارئ.

وعندما نطبق هنا الـقول على هذه الآية - التي معنا - نجـدها قد بدأت

---

(١) أسرار البلاغة : ١١١.

يقول هو : ﴿ويقـول الذين آمنوا﴾، ومقول القـول وهو : ﴿لولا نزلت سورة محكمة وذكر فيها القتال﴾ والقول والمقول كالكلمة الواحدة، وكل منهما مرتبط بالآخر؛ لذا يقول الزركشي[1] (٧٩٤هـ): «..وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول. قاله الجويني في تفسيره».

ويقـول أيضـاً[2] : «... ومـا يكون داخـلاً في القـول لايتم الوقف دونه». ثم يأتي بعد القول أداة الشرط ﴿إذا﴾ المتصلة بالفاء وبعدها فعل الشرط ﴿أنزلت﴾، وما اتصل به، ثم يأتي الجـواب - جواب الشرط - وهو ﴿رأيت﴾ الفعل الماضي وما اتصل به ليتم المعـنى، وقبل المجيء بهذا الجواب يكون المعنى ناقصاً لايفيد شيئاً. والله أعلم.

الموضع الرابع :

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٥﴾﴾ [آية ٢٥ من سورة القتال].

إضاءة

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[3] : «قال قتادة: هم كفـار أهل الكتاب كفروا بالنبي ﷺ بعد ماعرفوا نعته عندهم قاله ابن جريج، وقال ابن عباس والضحاك والسدي: هم المنافـقون قعدوا عن القتـال بعد ما علموه في القـرآن ﴿الشيطان

(١) البرهان في علوم القرآن : ٣٥٨/١ .

(٢) السابق : ٣٦١/١ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٢٣٩/١٦، وانظر معه: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٣/٥، والكشاف: ٥٣٧/٣، والبحر المحيط: ٤٧٣/٩، وإرشاد العقل السليم: ٧٦/٥.

سوّل لهم﴾ أي زين لهم خطاياهم قاله الحسن.

﴿وأملى لهم﴾ أي مد لهم الشيطان في الأمل ووعدهم طول العمر عن الحسن أيضاً، وقال: إن الذي أملى لهم في الأمل ومد في آجالهم هو الله عز وجل قاله الفراء والمفضل.

وقال الكلبي ومقاتل: إن معنى ﴿أملِى لهم﴾ أمهلهم فعلى هذا يكون الله تعالى أملى لهم بالإمهال في عذابهم». ومعنى ﴿أرتدوا على أدبارهم﴾: «رجعوا بعد سماع الهدى وتبينه إلى الكفر»[1] .

ومعنى سوّل لهم: زين لهم وسهل لهم الوقوع في المعاصي.

يقول ابن جنى (٣٩٢هـ)[2] : «ومعنى سوّل لهم: أي دَلأَهُم وهو من السَّوَل وهو استرخاء البطن رجل أسْوَل وامرأة سَوْلآء إذا كانا مسترخيي البطون».

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[3] : «سوّل لهم: سهَّل لهم ركوب العظائم من السَّوَل وهو الاسترخاء».

والهدى : معناه الدلالة على الإيمان والإرشاد إليه.

يقول الراغب (٥٠٢هـ)[4] : «الهداية: دلالة بلطف، ومنه الهديَّة

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٥/ ١٣ .

(٢) المحتسب : ٢/ ٢٧٢.

(٣) الكشاف : ٣/ ٥٣٧، وانظر معه: أساس البلاغة، والقاموس المحيط: مادة (سول)، ومجاز القرآن : ٢/ ٢١٥.

(٤) المفردات: مادة (هدى).

وهوادى الوحش أي متقدماتها الهادية لغيرها، وخص ما كان دلالة بهديت، وما كان إعطاء بأهديت نحو: أهديت الهدية، وهديت إلى البيت. .».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الهدى﴾ في طبعات المصاحف الأربعة. والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالداني[1] «٤٤٤هـ» ، لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2]: (الهدى - ٢٥ - لا)؛ لأن الجملة بعده خبر ﴿إنَّ﴾، وكذلك قال النيسابوري[3] (٧٢٨هـ) بمثل قوله.

ويقول الأشموني[4] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿الهدى﴾ ليس بوقف؛ لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يات بعد وهو قوله : ﴿الشيطان سوّل لهم﴾ ».

ومن كلام القرّاء يفهم منع الوقف على قوله: ﴿الهدى﴾؛ لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت بعد.

والنحاة يقولون : ﴿إنَّ﴾ حرف توكيد ونصب، و﴿الذين﴾ اسم الموصول اسم ﴿إنَّ﴾ مبني على الفتح في محل نصب وخبرها جملة مكونة من «﴿الشيطان﴾ مبتدأ و﴿سول لهم﴾ خبره، والجملة خبر ﴿إنَّ﴾ و﴿أملى لهم﴾

---

(١) المكتفى: ٥٢٥.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ٩٥٠.

(٣) غرائب القرآن: ٢٩/١٦.

(٤) منار الهدى : ٣٦٢.

معطوف على الخبر»[1] .

ومن كلام النحاة يفهم منع الوقف أيضاً على ﴿الهدى﴾؛ لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت بعد.

هذا، والبلاغيون يقولون بمنع الوقف أيضاً؛ لأن المعنى لايتم إلا بعد الإتيان بالخبر؛ لأنه ركن الإسناد.

وتأمل قارئًا قرأ قوله تعالى : ﴿إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى﴾ ثم سكت. ماذا أفاد بهذا الوقف أو بهذه القراءة؟

لاشيء، ومن هنا كان الإتيان بالخبر أمراً ضرورياً؛ لأنه الركن الذي تتم به فائدة الكلام.

يقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[2] : «اعلم أن معاني الكلام كلها معانٍ لاتتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو «الخبر»، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع ومن الثابت في العقول، والقائم في النفوس أنه لايكون خبر حتى يكون مخبَّر به، ومخبَّر عنه؛ لأنه ينقسم إلى إثبات ونفى والإثبات يقتضى مثبتاً ومثبتاً له، والنفى يقتضى منفياً ومنفياً عنه، فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من غير أن يكون هناك مثبت له ومنفى عنه حاولت مالا يصح في عقل، ولايقع في وهم؛ من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء وكنت إذا قلت:

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٢/١١٦٣، وانظر معه: الكشاف: ٣/٥٣٧، والبيان لابن الأنباري: ٢/٣٧٦، وإرشاد العقل السليم ٥/٧٦.

(٢) دلائل الإعجاز : ٥٤١.

(اضرب) لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك من غير أن تريد الخبر به عن شيء مظهر أو مقدر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوتاً تصوِّته سواء».

هذه هي عبارة الإمام عبد القاهر - طيب الله ثراه - التي تدلنا على أهمية الإتيان بالخبر، وأنه ركن الإسناد الذي لايستغنى عنه بحال؛ لأنه لايكون خبر حتى يكون مخبَر به ومخبَر عنه؛ لذا يقول أيضاً «فلما كان الأمر كذلك أوجب ذلك ألا يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا : «خرج زيد»، أو اسم مع اسم كقولنا : «زيد منطلق»، فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة وحكم يجرى عليه الأمر في كل لسان ولغة» [1] .

* * *

(١) دلائل الإعجاز: ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

في هذا الفصل وردت أربعة مواضع: الأول - آية ٥٣ المائدة - والثاني: - آية ٧٩ التوبة - والثالث: - آية ٢٠ القتال - والموضع الرابع: - آية ٢٥ القتال - وقد اتفقت هذه المواضع الأربعة فيما يأتى :

أ - الموضوع: فقد جاءت كلها تتحدث عن بعض أخلاق المنافقين .

فالأول: يصور حالة المنافقين، وحزنهم على ماأصاب اليهود من بني النضير وبنى قريظة، وهذا يدل على كراهيتهم لرسول الله ﷺ، ويدل على محبتهم لليهود وموالاتهم لهم، وهذه الصفة تؤكد ما طبع عليه المنافقون من بغض للإيمان بالله ورسوله وحب للكفر وللكافرين، ولليهود ولكل من يخالف رسول الله ﷺ وعقيدة الإيمان.

والموضع الثاني: يؤكد على صفة أخرى من صفات المنافقين وهي أنهم يترصدون المؤمنين ليعيبوهم وليسخروا منهم، وهم هنا يلمزون المتطوعين بالصدقات، فيصفونهم بالرياء وحب الظهور إن كانوا من الأغنياء، أما إن كانوا من الفقراء. فإنهم يعيبونهم بأنهم ما أنفقوا إلا ليذكروا بأنهم متصدقون، ويذكروا عندما تأتى الغنائم أو أموال الصدقات إلى النبى ﷺ فيعطيهم منها، ولكن الله يرد عليهم سخرية بسخرية، ثم يتوعدهم بالعذاب الأليم في الأخرة.

وفي الموضع الثالث: يدمغهم الله بصفة الجبن والخوف من الموت وحب الحياة والحرص عليها أيًا كانت هذه الحياة ﴿ولتجدنهم أحرص الناس على حياة﴾ [من الآية ٩٦ البقرة]؛ ولذلك حين تنزل آيات القتال ينظرون إلى النبى

ﷺ نظراً كنظر الإنسان المحتضر الذي تحضره الوفاة؛ لأنهم سينكشف نفاقهم حين يقعدون عن الخروج للجهاد.

وفي الموضع الرابع: تأكيد على هذه الصفة السابقة، فهم قد قعدوا عن القتال بعدما علموه - كما قال ابن عباس فيما رويناه من قبل - وهذا يدلنا على أصالة هذه الصفة في نفوس المنافقين.

ب - اتفق الموضعان : -الثاني - آية ٧٩ التوبة - ، والرابع: - آية ٢٥ القتال - في علة منع الوقف، وهي تأخير الخبر.

جـ - اتفقت هذه المواضع الأربعة في التعبير عن المنافقين بالاسم الموصول الذين﴾؛ وذلك لأن الموصول يحتاج إلى جملة الصلة التي ستأتى بما يكشف حال الموصول، ويزيل إبهامه، ويكون هذا الكشف بمثابة المقدمات التى تسبق النتائج حتى إذا تم الكلام وقعت النتائج مسبوقة بحيثياتها، فيقع الكلام موقع القبول من نفس السامع.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

في هذه المواضع الأربعة المذكورة من السمات الفارقة ما يلي:

أ - في الموضع الأول : - آية ٥٣ المائدة - جاء هذا المقطع من الآية ﴿أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم﴾ وفيه من مسوغات الوصل مايأتى :

١- ما بعد همزة الاستفهام الإنكاري كله مقول ا لقول ولايفصل بين القول ومقوله بفاصل زمني، وإلا فسد المعنى.

٢- العبارة كلها جاءت سؤالاً، ولايقبل تقطيع ا لسؤال حتى يقع لدى المسئول تاماً ليفهم السؤال.

٣- اشتملت على أسلوب قسم وهو قوله: ﴿أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم﴾ بكل مكوناته، ولايقبل الفصل حتى يؤتى بجواب القسم ليتم المعنى.

٤- وجملة : ﴿إنهم لمعكم﴾ تفسير وحكاية لمعنى ﴿أقسموا﴾ والمفسِّر والمفسَّر متلازمان كل منهما يطلب الآخر ويتعلق به.

٥- في هذه العبارة المذكورة - ﴿أهؤلاء .....﴾ إلخ - مبتدأ وهو اسم الإشارة ﴿هؤلاء﴾، والاسم الموصول ﴿الذين﴾ بعده وما في حيِّزه من الصلة خبر المبتدأ، ولايفصل بين المبتدأ وخبره بالوقف، وإلا فسد المعنى.

٦- من طباع المنافقين كثرة الحلف ؛ لأنهم يدركون أنهم كاذبون والكاذب دائماً يرتاب في نفسه؛ لذا يؤكد كلامه بكثرة الحلف ظناً منه أن ذلك

يقوى من موقفه، ولذلك وردت في هذه العبارة مجموعة من الألفاظ تؤكد هذا فتجد: ﴿أقسموا - جهد أيمانهم - إنهم - لمعكم -﴾، وكل هذه المؤكدات توحي بما قلناه.

ب- وفي الموضع الثاني: - آية ٧٩ التوبة - جاء وصف المنافقين بصفة أخرى، وهي أنهم يلمزون ويعيبون المتطوعين بالصدقات من الأغنياء والفقراء، ولهم تعليل في لمزهم لكلٍّ من الفريقين ثم يضيفون إلى ذلك السخرية والاستهزاء بكل الفريقين لذا رد الله عليهم سخرية بسخرية - على طريق المشاكلة - واحتقاراً باحتقار، مع إثبات الجزاء والعذاب الأليم لهم في الآخرة.

جـ- وفي الموضع الثالث: - آية ٢٠ القتال - جاء الوصف للمنافقين بالجبن والخوف من الموت والتعلق بالحياة؛ لأنهم لم يؤمنوا إيماناً صادقاً بالله وبرسوله وبما أعد الله للمجاهدين في سبيله من النعيم المقيم في الآخرة .

هـ - وفي الموضع الرابع: آية ٢٥ القتال - بدأت الآية بـ (إنَّ) المؤكدة، وجيء بالاسم الموصول - ﴿الذين﴾ - ليقع في موقع المبتدأ؛ وليصير اسماً لها؛ ولأن الاسم الموصول لابدَّ له من صلة، وهذه الصلة تكون بمثابة حيثيات الحكم؛ ليأتي بعد ذلك الخبر؛ ليكون كالنتيجة المسبوقة بمقدماتها التي مهدت لها؛ لتقع أفضل موقع، وحين يكون الخبر جملة مكونة من مبتدأ وخبر يكون ذلك بمثابة التأكيد على هذه النتيجة لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى كأن الخبر يقول لنا : هؤلاء المنافقون قعدوا عن القتال؛ لأن الشيطان سول لهم وزين لهم القعود؛ ولعدم إيمانهم بما يجب عليهم نحو أمر الله ورسوله وقع ذلك من نفوسهم موقع الرضا والقبول.

الفصل الخامس

النهي عن عبادة غير الله

* * *

الموضع الأول :

﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ قُل لَّا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [آية ٥٦ الأنعام].

إضاءة :

يأمر الله تعالى نبيه محمداً ﷺ ان يعلن عن أنه نُهي وزُجر وصُرف عن عبادة غير الله من الأصنام وغيرها مما يُعبد من دون الله؛ وذلك بسبب ما ركب فيه من أدلة العقل، وما أوتي من الوحي.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «أمر عليه الصلاة والسلام بالرجوع إلى مخاطبة المصرين على الشرك إثر ما أمر بمعاملة من عداهم من أهل الإنذار والتبشير بما يليق بحالهم، أي قل لهم قطعاً لأطماعهم الفارغة عن ركونه - عليه الصلاة والسلام - إليهم، وبياناً لكون ما هم عليه من الدين هوى محضاً وضلالاً بحتًا إني صرفت وزجرت بما نصب لي من الأدلة، وأنزل عليّ من الآيات في أمر التوحيد».

ثم يأمره الله تعالي بأمر آخر وهو ﴿قل لاأتبع أهواءكم﴾ «أي ما تميل إليه أنفسكم من عبادة غير الله، ولما كانت أصنامهم مختلفة كان لكل عابد صنم هوى يخصه، فلذلك جمع»[٢].

والهوى - كما يقول الراغب (٥٠٢هـ)[٣] : «ميل النفس إلى الشهوة،

(١) إرشاد العقل السليم : ٢/ ١٠٤، وانظر معه: الكشاف : ٢/ ٢٣ ومفاتيح الغيب : ١٣/ ٧، وغرائب القرآن : ٧/ ١١٩، والجامع لأحكام القرآن : ٦/ ٤١١.

(٢) البحر المحيط : ٤/ ٥٣٠.

(٣) المفردات: مادة (هوى).

ويقال ذلك للنفس المائلة إلى الشهوة، وقيل: سمي بذلك؛ لأنه يهوى بصاحبه في الدنيا إلى كل داهية، وفي الآخرة إلى الهاوية».

﴿قد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين﴾ «المعنى: إن اتبع أهواءكم ضللت وما اهتديت»[١]، «والجملة من قوله: ﴿وما أنا من المهتدين﴾ مؤكدة لقوله: ﴿قد ضللت﴾ وجاءت تلك فعليه؛ لتدل على التجدد وهذه اسمية؛ لتدل على الثبوت، فحصل نفي تجدد الضلال وثبوته، وجاءت رأس آية»[٢].

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أهواءكم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة والقراء يقولون بمنع الوقف أيضاً .

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٣] لم يذكر في الآية كلها وقفاً من أى نوع .

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٤] : «أهواءكم - ٥٦ - لا»؛ لأن تعلق ﴿إذاً﴾ بقوله : ﴿لاأتبع﴾ أى قد ضللت إذا اتبعت».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٥] : «﴿أهواءكم - لا ﴾ لتعيين ﴿إذاً﴾ بما قبله، أي قد ضللت إذا اتبعت».

ويقول الأشموني[٦] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري :

---

(١) البحر المحيط : ٤/ ٥٣٠، وانظر معه: الكشاف : ٢/ ٢٣.

(٢) السابق: نفس الموضع.

(٣) المكتفى : ٢٥١.

(٤) علل الوقوف: ٢/ ٤٧٧.

(٥) غرائب القرآن: ٧/ ١١٤.

(٦) منار الهدى: ١٣١ .

«﴿أهواءكم﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿إذاً﴾ متعلقة بقوله: ﴿لا أتبع﴾ وإذاً معناها الجزاء أي قد ضللت إن اتبعت أهواءكم».

وكلام القراء هنا يفيد منع الوقف على ﴿أهواءكم﴾؛ لتعلق ما بعدها بما قبلها .

ويفهم من كلام النحاة المنع أيضاً؛ لأن الزمخشري[1] (٥٣٨هـ) يقول: «﴿قد ضللت إذاً﴾ أي إن اتبعت أهواءكم فأنا ضال وما أنا من الهدي في شيء، يعني أنكم كذلك».

ويوضح عبارة الزمخشري الإمامُ ابن عاشور (١٣٩٤هـ) فيقول[2] : «وجملة: ﴿قد ضللت إذاً﴾ جواب لشرط مقدر، أي إن اتبعت أهواءكم إذاً قد ضللت».

ومن كلام هذين الإمامين الجليلين يتضح لنا أن الجملة التي جاءت بعد قوله: ﴿أهواءكم﴾ متعلقة بقوله: ﴿لا أتبع﴾، وهي جملة : ﴿قد ضللت إذاً﴾ وهي جواب لشرط مقدر يفهم من السياق «أي إن اتبعت أهواءكم إذاً قد ضللت»[3] .

وعلى هذا فإن الوقف هنا - إن أجزناه - يؤدي إلى تقطيع المعنى والفصل بين أجزاء الكلام التي يترتب آخرها على أولها، ويتصل فيها اللاحق بالسابق اتصالاً وثيقاً، وأيضاً فإنه يترتب على إجارة الوقف هنا - لو أجزناه -

---

(١) الكشاف : ٢/ ٢٣.

(٢) التحرير والتنوير : ٧/ ٢٦٢.

(٣) السابق : نفس الموضع .

ابتـداء قبـيح وهو : ﴿قـد ضللت إذاً ومـا أنا من المهتـدين﴾ فـإنه يؤدى إلى استئناف كلام جـديد يَصف فيه النبى ﷺ نفسـه بالضـلال، وينفى الهداية عن نفسـه مع أن ذلك كله مـترتب على فرض كلام سابق لـو تحقق فإنه تكون تلك النتيجة مترتبة عليه.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن ما بعد ﴿أهوءكم﴾ جواب شرط مقدر أى إن اتبعت أهواءكم إذا قد ضللت وجواب الشرط المقدر كالمذكور في الكلام من حـيث الأثر، ومن ثم فـإن مـعنى الكلام يأتى ناقـصاً إذا ذكـر الشرط بدون الجـواب وقد عرضنا من قـبل لأهمية جـواب الشرط في الكلام، وأنه الذي يتم به المعنى؛ فلا يقبل الإتيان بشرط دون جوابه.

يقول السيوطي (٩١١هـ)[١] : «وأما مالا يجـوز الوقف عليه فكالشرط دون جزائه، والمبتدأ دون خبره، ونحو ذلك».

ويقـول الإمام عـبد القـاهر (٤٧١هـ)[٢] : - في مـعرض الحـديث عن التمـثيل الحاصل من جـملتين أو جمل، ولايتم المعنى (مـعنى التمثـيل) إلا بعد مجيء تمامه - «ووزان هذا أن الشرط والجزاء جملتـان ولكنا نقول: إن حكمهما حكم جملة واحـدة؛ من حيث دخل في الكلام مـعنى يربط إحداهمـا بالأخرى حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة، فلو قلت: (إن تأتني) وسكتَّ لم تفـد، كما لاتفيـد إذا قلت: (زيد) وسكتَّ، فلم تذكر اسماً آخر ولا فعلاً، ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال».

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ١/ ٢٣٦.

(٢) أسرار البلاغة : ١١١.

وكلام السيوطي - رحمه الله - يفيد أن الوقف ممنوع على الشرط دون جزائه، أى أن المعنى لايتم في أسلوب الشرط إلا بالإتيان بالجواب لأنه به يتم المعنى؛ لذا يمنع الوقف على الشرط قبل الإتيان بجوابه أما الإمام عبد القاهر فإنه يزيد الأمر بياناً فيقول: (ما خلاصته) إن الشرط والجزاء جملتان في الظاهر، ولكنهما في الحكم بمثابة جملة واحدة؛ لأنه قد دخل في الكلام معنى ربط بين الشرط وجزائه فكان الشرط وجزاؤه بسبب هذا المعنى الساري كالجملة الواحدة وقد ضرب الإمام مثالين يوضحان ذلك المعنى.

الموضع الثاني :

﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ ﴾ {آية ٧٦ النحل}.

إضاءة :

«نزلت هذه الآية ﴿وضرب الله مثلاً رجلين . . ﴾ الآية ، في عثمان بن عفان ومولى له كافر، وهو أسيد بن أبي العيص، كان يكره الإسلام وكان عثمان ينفق عليه، ويكفله ويكفيه المؤنة، وكان الآخر ينهاه عن الصدقة والمعروف فنزلت فيهما»[١] .

والمعنى : ضرب الله هذا المثل ؛ ليقرب المعاني لعباده ويزيل الخفاء والإبهام عن كثير من أمور العقيدة فهو - كما قال القرطبي (٦٧١هـ)[٢]:

(١) روح المعاني: ٨/ ٢٩٢، وانظر معه: أسباب النزول للواحدي: ٢٣٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ١٠/ ١٥٥، وانظر معه: البحر المحيط: ٦/ ٥٧٠.

«ضربه الله تعالى لنفسه وللوثن، فالأبكم الذي لايقدر على شيء هو الوثن، والذي يأمر بالعدل هو الله تعالى قاله قتادة وغيره».

لكن الرازي (٦٠٦هـ) لم يرتض هذا التفسير؛ لأن الله تعالى ضرب المثل برجلين: أحدهما عالة على سيده لايسمع ولا يبصر ولاينطق أينما يرسله في أمر لايحسنه ولايأت بخير ولا فائدة وهذه صورة الكافر، أما المؤمن فهو على النقيض من ذلك فهو سميع بصير قادر على الفهم والإفهام والإبلاغ والأمر بالعدل والاستقامة على منهج الله.

يقول الرازي (٦٠٦هـ)[١] : «... والقول الثالث: أن المقصود منه كل عبدٍ موصوف بهذه الصفات المذمومة، وكل حر موصوف بتلك الصفات الحميدة، وهذا القول أولى من القول الأول؛ لأن وصفه تعالى إياهما بكونهما رجلين يمنع من حمل ذلك علي الوثن، وكذلك بالبكم وبالكلّ وبالتوجه في جهات المنافع، وكذلك وصف الآخر بأنه على صراط مستقيم يمنع من حمله على الله تعالى».

كذلك لم يرتض أبو حيان (٧٤٥هـ) تحديد اسمي الرجلين فيقول[٢]: «وكما قلنا في المثل السابق[٣] لايحتاج إلى تعيين المضروب بهما المثل، فكذلك هنا، فتعيين الابكم بأبي جهل، والآمر بالعدل بعمار، أو بأبيّ بن خلف وعثمان بن مظعون، أو بهاشم بن عمرو بن الحرث، كان يعادي الرسول ﷺ لايصح إسناده».

(١) مفاتيح الغيب: ٢٠/ ٧٠.

(٢، ٣) يقصد قوله تعالى: ﴿ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً﴾ الآية، في الآية السابقة على هذه الآية، والعبارة من : البحر المحيط: ٦/ ٥٧٠.

وعبارة أبي حيان تفيد أن الأولى عدم تعيين أسماء المضروب بهما المثل؛ لأنه لم يصح إسناده عنده، وأيا ما كان الأمر فإن ما يقوله العلماء: «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» تخرجنا من هذه الدائرة، ويظل المثل مضروباً لكل من تنطبق عليهما صفات الرجلين.

والأبكم : «هو الذي يولد أخرس، فكل أبكم أخرس، وليس كل أخرس أبكم»(١) ، وفي اللسان(٢) : «البكَم: أن يولد الإنسان لاينطق ولايسمع ولا يبصر، بكِمَ ، بكَمًا، وبكَامةً وهو أبْكمٌ، وبكِيمٌ أي أخرس بيِّن الخرس».

«والكَلُّ: - بفتح الكاف - العالة على الناس»(٣) ، ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)(٤) : (وهو كل على مولاه) أي ثقل وعيال على من يلي أمره ويعوله».

والعدل : «هو الحق والصواب الموافق للواقع»(٥) ، والصراط المستقيم هو: «المحجة التي لاالتواء فيها»(٦) .

وخلاصة المعنى :

ضرب الله مثلاً رجلين: أحدهما تعطلت عنده كل وسائل الحس

---

(١) المفردات : مادة (بكم).

(٢) لسان العرب: مادة (بكم).

(٣) التحرير والتنوير : ١٤/ ٢٢٧.

(٤) الكشاف : ٢/ ٤٢١.

(٥) التحرير والتنوير: ١٤/ ٢٢٧.

(٦) السابق : نفس الموضع.

والإدراك والإبلاغ والتلقى، فهو إن أرسل في مهمة لايقوم بأدائها، ولايستطيع أن يقدم نفعاً أو يدفع ضراً. هذه صورة هذا الرجل تقابلها صورة رجل آخر فيه كل الصفات المؤهلة للحس والإدراك والبلاغ وتقديم الخير ودفع الضر والإلتزام بمنهج الله التزاماً كاملاً، فأيهما أجدى نفعاً، وأيهما أولى بأن يطلق عليه الإنسان النافع لدينه ولأمته، ومعلوم أن الرجل الأبكم هو الكافر ، والآخر هو المؤمن الذي سمع عن الله وبلّغ والتزم وأمر ونهى.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿بالعدل﴾ في طبعات المصاحف الأربعة والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا .

فالداني (٤٤٤هـ) يقول[١] : ﴿مستقيم ٧٦﴾ تام، وكذا رؤوس الآي بعد إلى قوله : ﴿.. البلاغ المبين ٨٢﴾.

فهو - أي الداني - لم يذكر وقفاً من أى نوع في الآية قبل رأس هذه الآية ﴿... وهو على صراط مستقيم﴾، وهذا يدلنا على منع الوقف في أي موضع منها قبل الموضع الذي حدده.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿بالعدل - ٧٦ - ﻻ ﴾؛ لأن ما بعده من صلة ﴿مَن﴾ على تقدير الحال».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري-[٣]:

---

(١) المكتفى : ٣٥٥.

(٢) علل الوقوف : ٢/ ٦٤٢.

(٣) منار الهدى: ٢١٨.

«﴿بالعدل﴾ صالح؛ لأن ما بعده يصلح مستأنفاً وحالاً».

وما قاله الأشموني - رحمه الله - هنا بصلاحية ما بعد قوله: ﴿بالعدل﴾ للاستئناف غير صحيح؛ لأنه معطوف على ما عطف عليه قوله: ﴿ومن يأمر بالعدل﴾ ، فإن قوله : ﴿ومن يأمر بالعدل﴾ معطوف على الضمير المرفوع المستكن في قوله: ﴿يستوى﴾، وجاء الضمير المنفصل المرفوع مؤكداً للضمير المرفوع المستتر في قوله: ﴿يستوي﴾ وقوله: ﴿هو﴾ تأكيد له.

يقول النحاس (٣٣٨هـ)[1] : «﴿هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل﴾ معطوف على المضمر في ﴿يستوى﴾، وهو توكيد وحسن العطف على المضمر المرفوع لما وكدته؛ لأنه التوكيد بعينه، فكأنه بارز من الفعل».

وهذا يدلنا على أن قوله: ﴿وهو على صراط مستقيم﴾ معطوف علي ما عطف عليه قوله: ﴿ومن يأمر بالعدل﴾ فإنه معطوف على الفاعل المستكن في قوله: ﴿يستوى﴾ المؤكدً بالضمير البارز للرفوع المتفصل وهو قوله: ﴿هو﴾ وعلى هذا فيكون المعنى: هل يستوى ذلك الأبكم الذي لايقدر على شيء، وهو عالة على سيده وثقل عليه والذي ﴿لايأت بخير﴾ أبداً، أينما يوجهه إلى شيء صغر أو كبر، عظم أو حقر هل يستوى ذلك الموصوف بهذه الصفات القبيحة بمن اتصف بصفات الكمال، فهو يأمر بالعدل وهو مستقيم على منهج الله.

فأنت - أيها القارئ - تلحظ أن معنا صورتين: صورة رجل أبكم لايقدرعلى شيء وهو كَل على مولاه أينما يوجهه لايأت بخير، هذه صورة

(١) إعراب القرآن: ٢/٤٠٤.

ذلك الرجل وهي التي ترمز إلى الكافر.

والصورة المقابلة لها صورة رجل اتصف بصفات كمال عكس صفات الرجل السابق، ثم هو يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم، ولايجوز الفصل بين هاتين الصفتين لأن كلا منهما ركن في هذه الصورة، ولايمكن الاستغناء عن أحدهما في رسم هذه الصورة؛ لذا كان كلام الأشموني غير دقيق هنا.

ولذا يقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[١] : «﴿بخير. ط﴾ ، ثم لاوقف إلى ﴿مستقيم﴾؛ لاتحاد الكلام».

وكلام النيسابوري يفهم منه أن الوقف على قوله: ﴿بخير﴾ مطلق والوقف المطلق[٢] معناه: «ما يحسن الابتداء بما بعده، كالاسم المبتدأ به نحو ﴿الله يجتبي﴾[٣] . وما بعده وهو قوله: ﴿هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾ لايجوز الوقف في أثنائه بناءً على قول النيسابوري؛ لأنه كلام واحد؛ ولذا قال في تعليل ذلك: «لاتحاد الكلام»[٤] . ومن كلام القراء والنحاة يفهم منع الوقف على قوله: ﴿بالعدل﴾؛ لأن ما بعده من تتمة الكلام.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا على قوله: ﴿بالعدل﴾ لأن ما بعده من تتمة الكلام، فهو كما قال النيسابوري[٥] (٧٢٨هـ): «﴿بخير. ط﴾

---

(١) غرائب القرآن: ٩٦/١٤.

(٢) علل الوقوف: ١١٦/١.

(٣) من الآية رقم ١٣ الشورى.

(٤) غرائب القرآن : ٩٦/١٤.

(٥) السابق : نفس الموضع .

ثم لاوقف إلى ﴿مستقيم﴾ لاتحاد الكلام».

وذلك لأن الآية بدأت بقـولـه: ﴿ضـرب الله مـثـلاً رجلين﴾ الأول: ﴿أحدهـما أبكم لايقـدر على شيء وهو كل على مولاه أينمـا يوجهـه لايأت بخير﴾ هذه صفات الرجل الأول الذي ضرب مثلاً للكافر.

أما الرجل الثانـي: فقد قال الله في شأنه ﴿هل يـستوى هو﴾ أي الرجل الأول ﴿ومن يأمر بالعـدل وهو على صراط مستـقيم﴾ فالرجل الثاني متصف بصفـات كمال؛ حيث أثبت القـرآن نقيض ما وصف به الأول ليكون صـفات كمال للثاني، ثم هو بعد ذلك يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم.

وعلى هذا فـأمامنا صـورتان: الأولى: صورة الكافـر بما صورة الـقرآن والصورة الثانية: صورة المؤمن بما صوره به القـرآن، فهنا تشبيه صورة بصورة، ولايقبل أن نعرض الصورة ناقصة؛ لأن لكل منهمـا أركاناً تعتمد عليها في نقل الصورة المقصودة، وهما أيضاً نقيضان لذا يلزم عندما ننقل الصورة أن نعبر عنها بكل أركانها ومقومـاتها حتى يـستقبلها السامع فتـقع من نفسه موقع الفهم، ثم نأتي له بالصورة الأخرى أيضاً كاملة.

يقول الرازي (٦٠٦هـ)[١]: «فالمقصود تشبيه صورة بصورة في أمر من الأمور، وذلك التشبيه لايتم إلا عند كون إحدى الصورتين مغايرة للأخرى».

فهذه الـصورة الثانية بدأت بـ ﴿هل﴾ التي هي للاسـتفهام وجـاء بعدها الفعل المضارع ﴿يـستوى﴾، والفاعل ضميـر مستتر فيـه تقديره ﴿هو﴾ ثم جاء ﴿هو﴾ ضمير رفع بارز منفـصل توكيداً للضمير المرفوع المستـتر في ﴿يستوى﴾

---

(١) مفاتيح الغيب: ٢٠/ ٧٠.

والواو هنا عاطفة على قول النحاس (٣٣٨هـ)[١]، وقوله: ﴿مَنْ﴾ اسم موصول بمعنى الذي وما بعده من صلة الموصول، وقوله: ﴿وهو على صراط مستقيم﴾ معطوف على ما عطف عليه الأول أو الواو للحال، والمعنى على هذا: هل يستوى هو - أي ذلك الموصوف بتلك الصفات القبيحة - والذي يأمر بالعدل، وهو على صراط مستقيم.

وخلاصة القول أن قوله: ﴿هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾ لايجوز الوقف في أثنائه لهذه الموانع:

١- الأسلوب هنا إنشائي نوعه الاستفهام غرضه البلاغي النفى كما قال الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة[٢] : «جاءت ﴿هل﴾ للنفى من غير أن تقع بعدها (إلا) في هذه المواضع .. قوله: ﴿هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾». فهذا الاستفهام سؤال ولابد للسائل أن يذكر سؤاله كاملاً؛ ليفهم السؤال ليأتي الجواب تاماً.

٢- هذه صورة تشبيهية مقابلة للصورة التشبيهية الأولى وهي ضدها، ولابد أن تذكر كاملة كما قال الرازي (٦٠٦هـ)[٣] حتى يتم التفاضل والتمايز بين الصورتين التشبيهيتين.

٣- يُمنع الوقف على قوله: ﴿بالعدل﴾؛ لأن قوله : ﴿وهو على صراط مستقيم﴾ من صلة ﴿مَن﴾ على تقدير الحال، فيكون المعنى : هل يستوى هو -

---

(١) انظر: إعراب القرآن: ٢/ ٤٠٤.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٣/ ٤٩٢.

(٣) مفاتيح الغيب: ٢٠/ ٧٠.

أي ذلك الموصوف بالصفات القبيحة - والذي يأمر بالعدل والحال أنه على صراط مستقيم، والحال كالخبر في المعنى، والخبر لايُستغنى عنه وكذلك الحال[1] لأنه خبر في المعنى.

٤- وإن قلنا إن الواو عاطفة - كما قال النحاس (٣٣٨هـ)[2] - فالوقف ممنوع كذلك؛ لأن القاعدة تمنع الوقف على المعطوف عليه حتى يؤتى بالمعطوف؛ لأنهما - أي المعطوف عليه والمعطوف - كالشيء الواحد وهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[3] : «.. وليس (للواو) معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي أتبعت فيه الثاني الأول فإذا قلت: (جاءني زيد وعمرو) لم تفد بالواو شيئاً أكثر من إشراك عمرو في المجيء الذي أثبته لزيد، والجمع بينه وبينه ولايتصور إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه».

وهذا الإشراك في الحكم إن انطبق عليه وصف البلاغيين للتوسط بين الكمالين - كمال الاتصال وكمال الانقطاع - فهو الوصل البلاغي وهو الذي عرّفه الخطيب[4] (٧٣٩هـ) بقوله:

«وهو ضربان : أحدهما: أن تتفقا خبراً أو إنشاءً لفظاً ومعنى كقوله

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢.

(٢) إعراب القرآن: ٢/ ٤٠٤.

(٣) دلائل الإعجاز: ٢٢٤.

(٤) الإيضاح : ١٩٢، وانظر معه: المطول بتحقيق د/ عبد الحميد هنداوي (٤٥٣).

تعالى: ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ⑬ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ⑭﴾[1] ، وقوله ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ⑲﴾[2] وقوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[3] وقوله: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا﴾[4] .

والثاني : أن تتفقا كـذلك معنى لا لفظاً كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا﴾[5] عطف قوله: ﴿قـولوا﴾ على قوله: ﴿لاتعـبدون﴾ ، لأنه بمعنى : ﴿لاتعبـدوا﴾ وأما قوله : ﴿وبالوالدين إحسـاناً﴾ فتقديره: إمـا وتحسنون بمعنى (وأحسـنوا) وإمـا (وأحسنوا)، وهذا أبلغ مـن صريح الأمر والنهـي، لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه».

وما عـبّر به الخطيب - رحـمه الله - مـأخوذ من قـول عبد الـقاهر[6] (٤٧١هـ) عندمـا تحدث عن الفصـل والوصل فقال: «وجـملة حالهـا مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسـمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليـه فيكون حقها العطف».

---

(١) الانفطار : ١٣، ١٤ .

(٢) الروم: آية ١٩ .

(٣) النساء: ١٤٢ .

(٤) الأعراف : ٣١.

(٥) البقرة: ٨٣.

(٦) دلائل الإعجاز: ٢٤٣ .

٥- وأيضاً هنا اتحد الكلام - كما قال النيسابوري[1] (٧٢٨هـ) - «﴿بخير. ط﴾ ثم لاوقف إلى ﴿مستقيم﴾ لاتحاد الكلام». والكلام الواحد لايجوز الفصل بين أجزائه؛ لئلا يؤدى ذلك إلى تقطيع أوصال المعنى. والله أعلم.

* * *

(١) غرائب القرآن : ١٤/٩٦.

سمات جامعة بين موضعي هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على موضعين هما: - أية ٥٦ الأنعام - والموضع الثاني: - آية ٧٦ النحل - ، وكان العنوان المناسب لهذا الفصل هو : النهي عن عبادة غير الله تعالى.

ومن السمات الجامعة بين موضعي هذا الفصل ما يأتي:

أ- اتفقت الآيتان في الموضوع، فكل منهما جاء ينهى عن عبادة غير الله تعالى من وثن وصنم .. إلخ.

ب- التنفير من هذا العمل وتقبيحه، وقد سلكت الآيتان في هذا التنفير مسلكاً يختلف في الأولى عن الثانية نوضحه في موضعه.

جـ - كل منهما سكلت مسلك الإيجاز فالأولى: فيها قوله: ﴿قد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين﴾ أي إن اتبعت أهواءكم قد ضللت وما أنا من الهدي في شيء فهذا الإيجاز بالحذف افادته ﴿إذاً﴾.

أما الثانية : فإن الإيجاز فيها يتمثل في الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، فقد صورت الآية الرجل الأول - الكافر - بصورة موصوفة بصفات حذفت نقيض هذه الصفات من صورة الرجل الثاني - المؤمن - ثم جاءت بما يؤكد كماله واستقامته؛ حيث قال تعالى : ﴿هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾ فقد اكتفى بهذا الاستفهام عن أن يعيد الصفات التي حذفها من الثاني دلالة على وجود ضدها في الأول، ثم زاد على أن وصف الثاني بأنه ﴿يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾ وهذا لون من ألوان الإعجاز البلاغي في النظم الكريم.

د - كل منهما سلكت مسلك التوكيـد في الإقناع بقضية النهي عن عبادة غير الله تعالى، وإن اختلفتا في أساليب هذا التوكيد كما سنوضحه فيما بعد.

* * *

سمات فارقة بين موضعي هذا الفصل

أما السمات الفارقة بين موضعي هذا الفصل فنجملها فيما يأتي :

أ - إن الآيتين - وإن كان موضوعهما واحداً - قد اختلفتا في التعبير عن النهي عن عبادة غير الله تعالى :

فإن الأولى : قد بدأت بالأمر (قل) وهذا يدل على أن النبى ﷺ يأمره ربه أن يقول للكفار بأن ربه ينهاه عن عبادة غيره، وهذا يوحى بأن ذلك هو الوحي الذي لاينطق عن الهوى بجانب ما ركب فيه من فطرة سليمة تنفر من هذا العمل، فنحن أمام أمر صادر من الله تعالى عن طريق الوحي، وأمر آخر صادر عن هذه الفطرة السوية التي تنفر من عبادة غير الله تعالى وقد اجتمعا عنده ﷺ .

ثم الأمر الثاني بـ ﴿قل﴾ جاء ليؤكد أن عبادة غير الله تعالى لاتصدر إلا عن الهوى الفاسد، ولا تصدر عن فطرة سليمة، ولا عن وحي صادق؛ لذلك كان التأكيد على أن من يتبع هواه في العبادة فهو ضال بعيد عن الهداية.

أما الثانية: فإنها سلكت في التعبير عن النهي عن عبادة غير الله تعالى مسلك ضرب المثل والتصوير فإن الله تعالى ؛ لينفر من عبادة غيره صور لنا حال الكافر بحال رجل ﴿أبكم لايقدر على شيء وهو كل على مولاه أينما يوجهه لايأت بخير﴾ فهذه صورة الكافر.

أما الرجل المؤمن فهو على النقيض من ذلك فهو ﴿يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾.

ولاشك أن المتأمل لصورتي الرجلين يبغض الأولى ويحب الثانية فإن الأولى صورة منفرة من حال الرجل الكافر، والصورة الثانية صورة مرغبة في الإيمان.

ب- استخدمت الآية الأولى أسلوب التوكيد بعد الأمر بـ ﴿قل﴾ لتؤكد هذا النهي عن عبادة غير الله، وأسندت الفعل ﴿نهيت﴾ إلى ما لم يسمّ فاعله؛ لأن الفاعل معلوم وهو الله تعالى وإن لم يذكر، ثم جاءت بهذه الأفعال مضارعة (أعبد - تدعون - أتبع)؛ لتدل على التجدد والاستمرار، وهذه حال الصراع دائماً بين العقائد الباطلة وعقيدة الإيمان بالله.

أما الثانية: فإنها استخدمت أسلوب التوكيد بذكر الشيء وضده فإن صورة الرجل الأول - الكافر - ضد الصورة الثانية وهي صورة الرجل المومن، وهذا لون من التوكيد؛ حيث قابل بين هاتين الصورتين مقابلة تبرز المعنى وتقويه فوق ما يفيده التصوير وضرب المثل.

جـ - لماذا جاء هذا الاختلاف في النهي عن عبادة غير الله تعالى في صياغة هاتين الآيتين؟

والجواب : لأن الآية الأولى أسبق نزولاً من الآية الثانية فإن سورة الأنعام - المكية نزلت قبل سورة النحل - المكية أيضاً - بأربع عشرة سورة[1]، وهذه الأسبقية في النزول جعلت صياغة الآية الأولى تختلف عن صياغة الآية الثانية.

---

(١) انظر : البرهان في علوم القرآن : ١/ ١٩٣.

فالأولى : جاءت مصدرة بالأمر ﴿قل﴾ في النهي عن عبادة غير الله تعالى، ومصدرة بالأمر ﴿قل﴾ في النهي عن اتباع الأهواء في العبادة؛ لتضع أساس العقيدة الصحيحة، وتبطل العقائد الفاسدة.

فلما جاءت الآية الثانية وجدت أساساً صحيحاً، قد ثبت في نفوس المأمورين بالدعوة؛ لذا سلكت مسلك التشبيه والتصوير والمقارنة بين صورتي الرجلين - الرجل الكافر والرجل المؤمن - وعلى صاحب الفطرة السليمة أن يختار ومن ثم فإن الآية الثانية قد رفعت البناء الذي أرسته الآية الأولى؛ لذا كان الاختلاف في التعبير.

د - اختلفت الآيتان في سر منع الوقف فالأولى : منع الوقف فيها على قوله: ﴿أهواءكم﴾ ؛ لأن ما بعده جواب لشرط مقدر يفهم من السياق؛ لأن ﴿إذاً﴾ متعلقة بقوله: ﴿لااتبع﴾.

أما الثانية : فإن المنع من الوقف على قوله: ﴿بالعدل﴾ بسبب العطف أو الحال، كما بينا من قبل.

* * *

الفصل السادس

من نعم الله على عباده

* * *

الموضع الأول :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِن بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الْآثِمِينَ ﴾ [آية ١٠٦ المائدة].

إضاءة :

روى الواحدي (٤٦٨هـ) بسنده إلى ابن عباس - رضي الله عنهما - قال[١] : «كان تميم الداري، وعدى بن بدّاء يختلفان إلى مكة فصحبهما رجل من قريش من بني سهم، فمات بأرض ليس بها أحد من المسلمين فأوصى إليهما بتركته، فلما قدما دفعاها إلى أهله، وكتما جاما كان معه من فضة كان مخوصاً بالذهب فقالا: لم نره بها، فأُتي بهما إلى النبي ﷺ - فاستحلفهما بالله ماكتما ولا أطلعا، وخلى سبيلهما، ثم إن الجام وجد عند قوم من أهل مكة فقالوا: ابتعناه من تميم الداري وعدى بن بدّاء فقام أولياء السهمي فأخذوا الجام، وحلف رجلان منهم بالله: إن هذا الجام جام صاحبنا، وشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا فنزلت هاتان الآيتان»[٢] .

ففي مناسبة النزول ما يشرح هذه الآية، ويوضح معناها.

---

(١) أسباب النزول : ١٧٥، وانظر معه: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٤، والكشاف : ١/ ٦٥٠، ومفاتيح الغيب: ١٢/ ٩٤، والبحر المحيط: ٤/ ٣٨٩، وتفسير القرآن العظيم: ٢/ ١١.

(٢) أي هذه والتي بعدها (١٠٦، ١٠٧).

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قولـه: ﴿قربى﴾ في طبعات المصـاحف الأربعة ، والقراء يقولون بمنع الوقف.

فالداني (٤٤٤هـ) يقول[1] : «﴿... مصيبة الموت﴾ ١٠٦» تام». وهو هنا لم يذكر وقفاً من أى نوع في الآية قبل نهايتها، وهذا يدل على منع الوقف على ﴿قربى﴾ .

ويقول السجاوندي ـ٥٦٠هـ)[2] : «﴿قربى - ١٠٦ - لا ﴾؛ لأن قوله : ﴿ولا نكتم شهادة﴾ من جواب القسم».

ويقول الأشموني - من علماء القـرن الحادى عشر الهجري[3] : «﴿من بعد الصـلاة - ولو كان ذا قربى﴾ ليسـا بوقف للعطف في الأول وفي الثاني؛ لأن ﴿ولانكتم شهادة الله﴾ عطف على قوله: ﴿لانشـترى﴾، فتكون من جملة المقسـم عليه، فلا يفصل بينهما بالوقف».

ومن كلام القراء يتضح أن الوقف ممنوع هنا؛ لأن ما بعد قوله: ﴿قربى﴾ من تتمة جواب القسـم، فهو من جملة المقسـم عليه، ولايجوز الفصل بين أجزاء جملة جواب القسـم.

وقد زاد الأشموني هنا موضـعاً يمنع الوقف عليه، وهو قوله: ﴿من بعد الصلاة﴾ لم يقـل به غيره من القـراء، ولا طبعـة من طبعات المصـاحف التي

---

(١) المكتفى : ٢٤٤.

(٢) علل الوقوف: ٤٦٧/٢.

(٣) منار الهدى : ١٢٥.

بأيدينا، ولم يرد عند السجاوندي ولا غيره.

أما النحـاة فإن منع الوقف يفهم من كلامـهم أيضاً؛ فيقـول النحاس[1] (٣٣٨هـ): «﴿إن ارتبتم﴾ معترض، والتقدير: فيقسمان بالله يقولان ﴿لانشترى به ثمناً﴾ أي بقسمنا ﴿ولو كان ذا قربى﴾ معترض أي ولو كان الميت ذا قربى ﴿ولانكتم شهادة الله﴾ متصل بقوله: ﴿ثمناً﴾. وهذا يفيد أن قوله: ﴿ولانكتم شهادة الله﴾ معطوف على قوله: ﴿لانشترى به ثمناً﴾، فهو من جواب القسم؛ لأن قوله: ﴿ولو كان ذا قربى﴾ معترض عنده.

ويقول الرازي (٦٠٦هـ)[2]: «ثم قال تعالى: ﴿ولا نكتم شهادة الله﴾ وفيه مسألتان: المسألة الأولى: هذا عطف على قوله: ﴿لانشترى به ثمناً﴾ يعني: أنهما يقسمان حال ما يقولان ﴿لانشترى به ثمناً﴾ ﴿ولانكتم شهادة الله﴾ أي الشهادة التي أمر الله بحفظها وإظهارها».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[3]: «﴿ولانكتم﴾ معطوف على ﴿لانشترى﴾ وأضاف الشهادة إلي الله؛ لأنه أمر بها فصارت له».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[4]: «والجملة من قوله: ﴿ولانكتم شهادة الله﴾ معطوفة على قوله: ﴿لانشترى به ثمناً﴾ فيكون من جملة المقسم عليه».

ومن كلام النحاة السابق يتضح لنا أن جملة: ﴿ولانكتم شهادة الله﴾

---

(١) إعراب القرآن: ٢/٤٦.

(٢) مفاتيح الغيب: ١٢/٩٨، وانظر معه: غرائب القرآن: ٧/٤٠.

(٣) التبيان: ١/٤٦٨.

(٤) البحر المحيط: ٤/٣٩٦.

معطوفة على قوله: ﴿لانشترى به ثمناً﴾، ومن مجموعة الجملتين يتكون جواب القسم.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿قربى﴾؛ لأن قوله: «﴿فيقسمان بالله﴾ الفاء فيه لعطف جملة على جملة.. وقوله تعالى: ﴿لانشترى به ثمناً﴾ جواب لقوله: ﴿فيقسمان﴾ لأن أقسم يجاب بما يجاب به القسم»[1].

فالفعل: ﴿يقسمان﴾ هو فعل القسم والمقسم به لفظ الجلالة المجرور بباء القسم ﴿بالله﴾، وقوله: ﴿إن ارتبتم﴾ معترضة بين القسم وجوابه، وجواب القسم ﴿لانشترى به ثمناً﴾، وقوله: «﴿ولو كان ذا قربى﴾ حال من قوله: ﴿ثمناً﴾ الذي هو بمعنى العوض أي ولو كان العوض ذا قربى أى ذا قربى منا»[2].

أما النحاس (٣٣٨هـ) فيقول[3]: «﴿ولو كان ذا قربى﴾ معترض، أي ولو كان الميت ذا قربى». وقوله: ﴿ولا نكتم شهادة الله﴾ معطوف على قوله: ﴿لانشترى به ثمناً﴾، الذي هو جواب القسم.

وعلى هذا فإن جواب القسم مكون من جملة ﴿لانشترى به ثمناً﴾ وجملة: ﴿ولانكتم شهادة الله﴾؛ ولذا يقول النحاس[4]: «﴿ولانكتم شهادة الله﴾ متصل بقوله: ﴿ثمناً﴾».

---

(١) البيان لابن الأنباري: ٣٠٨/١.

(٢) التحرير والتنوير: ٨٧/٧.

(٣) إعراب القرآن: ٤٦/٢.

(٤) إعراب القرآن: ٤٦/٢.

هذا، ولايجوز الفصل بين جواب القسم والمقسم به، ولا بين مكونات جملة جواب القسم أيضاً؛ لأن الوقف أثناء جملتي الجواب - جواب القسم - يمزق المعنى ويفسده؛ ولذا منع الوقف؛ حيث إن الشاهدين يقولان: «إن ارتبتم في شهادتنا فنحن نقسم بالله لانشترى به ثمناً ولو كان ذا قربى ولا نكتم الشهادة»[1] .

فالقسم يقع على هذا المعنى: لانشترى بحلفنا ثمناً أى ذا ثمن وهو العوض «يعنى لانستبدل بصحة القسم بالله عرضاً من الدنيا أي لانحلف بالله كاذبين لأجل المال، ولو كان من نقسم له قريباً منا»[2] ، ولانكتم شهادة الله التي أمر بها، فالجواب مكون من الجملتين معاً، ولايقبل تجزئة الجواب؛ لأن ذلك يفسد المعنى.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[3] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

وقول الزركشي هنا واضح في أن كل ما يتعلق بما قبله تعلقاً قوياً بحيث يتوقف فهم المعنى عليه لايصح الوقف دون الإتيان به.

وقوله تعالى هنا: ﴿ولا نكتم شهادة الله﴾ من تتمة الجواب، فلا يوقف حتى يؤتى به ليتم المعنى؛ وليقع جواب القسم تاماً.

---

(١) التحرير والتنوير: ٨٦/٧ .

(٢) الكشاف : ١/ ٦٥٠ .

(٣) البرهان: ١/ ٣٥٥.

الموضع الثاني :

﴿هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [آية رقم ٢٢ يونس].

إضاءة :

المفردات : ﴿الفلك﴾ أي السفن «يكون واحداً ويكون جمعاً كما أن فُعْلاً في قولك أُسْد جمع أسد وفُعْل وفَعَل من باب واحد جاز أن يكون جمع الفَلَك فُلْكًا»[١] . «ويذكر ويؤنث»[٢] ﴿وجرين بهم﴾ «الضمير في ﴿جرين﴾ للفلك لأنه جمع فَلَك»[٣] ﴿جاءتها﴾ «جاءت الريح الطيبة أى تلقتها وقيل الضمير للفلك»[٤] ﴿ريح عاصف﴾ «أى ذات عصف فهو من باب النسب كلابن وتامر ويستوى فيه المذكر والمؤنث كما صرحوا به؛ فلذا لم يقل عاصفة مع أن الريح مؤنثة لاتذكر بدون تأويل»[٥] ﴿احيط بهم﴾ «أى هلكوا جعل إحاطة العدو بالحي مثلاً في الهلاك»[٦] .

والمعنى : يمتن الله تعالى - في هذه الآية - على عباده بأنه هو بقدرته وحده الذي يحملهم في البر على الدواب ونحوها، ويحملهم في البحر على

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/١٣ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٥٠ .

(٣) الكشاف : ٢/ ٢٣١ .

(٤) السابق نفس الموضع .

(٥) روح المعاني: ١١/ ١٤٠ .

(٦) الكشاف : ٢/ ٢٣١ .

السفن، وأنه هو الـذي يتحكم في الريح التي تحرك هذه السفن على صفحة الماء، وهذه الريح إن كانت ليِّنة فـرح بها ركاب هذه السـفن أمـا إن جاءت هذه الريح شديدة الهبوب عاصفة قوية، وارتفعت أمواج البحر، وظن ركاب السفن أنهم مـغرقـون لامحالـة يلجأون إلى الله بالدعـاء والتضـرع قائلين مـخلصين مقـسـمين بأغلظ الأيمان وآكدها لئن أنجيتـنا ياربنا من هذا الموت المحقق لنكونن من المقيمين على شكرك على الدوام.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا عـلى قوله : ﴿أحـيط بهم﴾ في طـبعـات المصـاحف الأربعة وزادت طبعـة مصحف الأزهر الشريف موضـعاً آخر في هذه الآية يمنع الوقف عليه، وهو قوله: ﴿له الدين﴾، وسـأتحدث - بعون الله - عن الأول، ثم أتحدث عن الثاني الذي تفردت به طبعة مصحف الأزهر الشريف.

فعن الأول : يقول القـراء بمنع الوقف على قوله: ﴿أحيط بهم﴾ فـمثلاً الداني (٤٤٤هـ) لم يذكـر وقفـاً في هذه الآية إلا على قوله: ﴿... في الـبر والبحر﴾ فيقول[١] : «... ومثله[١] ﴿في البر والبحر﴾[٢٢]».

ويقـول السجـاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : ﴿احيط بهم﴾ - ٢٢ - لا)؛ لأن قوله: ﴿دعوا الله﴾ من بيان حـالهم، ووجه اتصاله - إن شاء الله - أن ﴿إذا﴾ كأنهـا كررت على تقدير: وإذا جـاءتها ريح عـاصف وجاءهم الموج ﴿من كل

---

(١) المكتفى: ٣٠٥ ومثله أى في التمام والضمير يعود إلى قوله: ﴿ما تمكرون﴾ في الآية الـسابقة وهو تام عند ابن النحاس (القطع والائتناف: ٣٧٤) ورجحه الأشموني (منار الهدى: ١٠٩).

(٢) علل الوقوف: ٥٦٧/٢.

مكان﴾، فكان ﴿دعـوا الله﴾ جواباً لهـما أو ﴿دعـوا﴾ كالبـدل لجاءتهـا فكان ﴿إذا﴾ لها جوابان والأول أرجه».

ويقـول النيسـابوري (٧٢٨هـ)[١] : «﴿أحيط بهـم﴾ . لا؛ لأن قوله: ﴿دعـوا الله﴾ بدل من ﴿ظنوا﴾ ؛ لأن دعـاءهم من لوازم ظنهم الهـلاك فهـو متلبس به».

ومن كلام القراء يفهم أن منع الوقف على قوله: ﴿أحيط بهم﴾؛ لأن ما بعده، وهو قوله: ﴿دعوا الله﴾ بدل اشتمال من قوله: ﴿وظنوا﴾ ولما كان البدل والمبدل منه كالشيء الواحد وكالكلمة الواحدة منع الوقف، حتى يؤتى بالبدل، لأنه كما يقول القراء: «لايوقف على المبدل منه حتى يؤتى بالبدل»[٢] .

ويفهم هذا المنع - أيضاً - من كلام النحاة.

فيقول الأخفش (٢١٥هـ)[٣] : «... وأما ﴿حتى إذا كنتم في الفلك﴾ فجـوابه قوله: ﴿جـاءتها ريح عـاصف﴾، وأما قـوله: ﴿دعوا الله﴾ فـجواب لقوله: ﴿وظنوا أنهم أحيط بهم﴾».

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٤] : «فإن قلت: ما جواب ﴿إذا﴾؟ قلت: ﴿جـاءتها﴾ ، فـإن قلت: فدعـوا؟ قلت: بدل من ﴿ظنوا﴾ لأن دعـاءهم من

---

(١) غرائب القرآن : ١١/٦٩.

(٢) منار الهدى: ١٧.

(٣) معاني القرآن: ٢/٥٦٦.

(٤) الكشاف: ٢/٢٣١، وانظر معه: مفـاتيح الغيب : ١٧/٥٦، وغرائب القـرآن: ١١/٦٩، وإرشاد العقل السـليم: ٢/٣١٩، وحاشية الشهاب الخفاجي: ٥/١٩.

لوازم ظنهم الهلاك فهو متلبس به».

وبقول الزمخشري: قال الرازي (٦٠٦هـ) في (مفاتيح الغيب)[١] والنيسابوري (٧٢٨هـ) في (غرائب القرآن)[٢]، وأبو حيان (٧٤٥هـ) في (البحر المحيط)[٣]، وأبو السعود (٩٨٢هـ) في: (إرشاد العقل السليم)[٤] والشهاب الخفاجي (١٠٦٩هـ) في حاشيته المسماة: (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)[٥] وغيرهم.

ومما تقدم يتبين لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿احيط بهم﴾؛ لأن ما بعده، وهو قوله: ﴿دعوا الله...﴾ بدل اشتمال من قوله: ﴿ظنوا أنهم أحيط بهم﴾؛ لأن دعاءهم من لوازم ظنهم الهلاك فهو متلبس به، أو لأنه جواب لقوله: ﴿وظنوا أنهم أحيط بهم﴾ كما قال الأخفش، وذلك على تكرار ﴿إذا﴾ «أو على معنى الشرط أى لما ظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله»[٦].

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿احيط بهم﴾؛ لأن ما بعده وهو قوله: ﴿دعوا الله﴾ بدل اشتمال من قوله: ﴿وظنوا أنهم أحيط بهم﴾، والبدل: هو المقصود بالحكم بلا واسطة - كما يقول النحاة - فهو الذي يتم به المعنى؛ لأنه المعنيُّ به المتكلم ولذا فلا يوقف على المبدل منه حتى يؤتى

---

(١) انظر: ١٧/٥٦.

(٢) انظر: ١١/٦٩.

(٣) انظر: ٦/٣٣.

(٤) انظر: ٢/٣١٩.

(٥) انظر: ٥/١٩.

(٦) روح المعاني: ١١/١٤١.

بالبدل؛ لأن المعنى لايتم إلا به، وهو ما يفهم من كلام الزمخشري الذي تحدثنا عنه آنفاً ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «﴿دعوا الله﴾ جعله غير واحد بدل اشتمال من ﴿ظنوا﴾؛ لأن دعاءهم من لوازم ظنهم الهلاك فبينهما ملابسة تصحح البدلية، وقيل: هو جواب ما اشتمل عليه المعنى من معنى الشرط أى لما ظنوا أنهم ﴿احيط بهم دعوا الله... إلخ».

وقد نقل الرازي (٦٠٦هـ) رأياً نسبة لبعض الأفاضل يفيد أن قوله: ﴿دعوا الله﴾ استئناف بياني قال[٢] : «وقال بعض الأفاضل: لو حمل قوله: ﴿دعوا الله﴾ على الاستئناف كان أوضح، كأنه لما قيل: ﴿جاءتها ريح عاصف وجاءهم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم﴾ قال قائل: فما صنعوا؟ فقيل: دعوا الله».

وهذا الرأى ذكره أبو حيان[٣] (٧٤٥هـ) في معرض الحديث عن هذه الآية، لكنه رجح عليه القول بالبدلية؛ لأن ذلك يؤدى إلى اتصال الكلام.

وقد صرح بهذا الترجيح الإمام الألوسى (١٢٧٠هـ) في قوله[٤] : «ورجح - أبو حيان- القول بالبدل عليه بأنه أدخل في اتصال الكلام والدلالة عن كونه المقصود مع إفادته ما يستفاد من الاستئناف مع الاستغناء عن تقدير السؤال، وأنت تعلم أن تقدير السؤال ليس تقديراً حقيقياً، بل أمر اعتباري».

وكلام الألوسي - رحمه الله - واضح في أن ترجيح أبي حيان للقول

---

(١) روح المعاني : نفس الموضع .

(٢) مفاتيح الغيب: ٥٦/١٧.

(٣) البحر المحيط : ٣٣/٦.

(٤) روح المعاني: ١٤١/١١.

بالبدلية يؤدي إلى اتصال الكلام؛ لأن البدل والمبدل منه متلازمان، فهما كالشيء الواحد؛ لأن كلاً منهما يطلب الآخر مع حصول الفائدة التي يفيدها الاستئناف البياني، ومن هنا كان الوقف على قوله: ﴿أحيط بهم﴾ ممنوعاً؛ لأن ما بعده من تمام المعنى فقوله : ﴿دعوا الله﴾ بدل من قوله: ﴿وظنوا﴾؛ لذا يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لا يجوز الوقف عليه».

وهذه الآية من أشهر الأمثلة على الالتفات؛ فلا تكاد تجد كتاباً[٢] من كتب البلاغة يتحدث عن الالتفات إلا ويذكر هذه الآية عندما يمثل للانتقال من التكلم إلى الغيبة...

وقد تحدث الزمخشري (٥٣٨هـ) عن سر الالتفات في هذه الآية فقال[٣]: «فإن قلت: ما فائدة صرف الكلام عن الخطاب إلى الغيبة؟

قلت: المبالغة، كأنه يذكر لغيرهم حالهم ليعجبهم منها، ويستدعي منهم الإنكار والتقبيح..».

---

(١) البرهان : ١/ ٣٥٥.

(٢) انظر مثلاً: «المثل السائر لابن الأثير: ٢/ ١٧٨»، و«الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: ١٠٤»، و«التبيان في علم المعاني والبديع والبيان للطيبي: ٢٨٥»، و«شرح التلخيص للبابرتي: ٢٥٩» و«المطول لسعد الدين التفتازاني: ٢٩١»، و«شروح التلخيص: ١/ ٤٧١». و«مختصر السعد على التلخيص: ١/ ١٥٩»، و«مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي: ١/ ١٥٩»، و«عقود الجمان للسيوطي بشرح المرشدي: ١/ ١٠٨».

(٣) الكشاف : ٢/ ٢٣١.

ثم جاء الرازي (٦٠٦هـ) فنقل كلام الزمخشري ثم زاد عليه فقال[١] :

«.. الثاني: قال أبو على الجبائي: إن مخاطبته تعالى لعباده هي على لسان الرسول ﷺ فهي بمنزلة الخبر عن الغائب وكل من أقام الغائب مقام المخاطب حسن منه أن يرده مرة أخرى إلى الغائب.

الثالث : وهو الذي خطر بالبال في الحال أن الانتقال في الكلام من لفظ الغيبة إلى لفظ الحضور فإنه يدل على مزيد التقرب والإكرام، وأما ضده وهو الانتقال من لفظ الحضور إلى الغيبة يدل على المقت والتبعيد.

أما الأول: فكما في سورة الفاتحة فإن قوله: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣﴾ [الفاتحة: ٢، ٣] كله مقام الغيبة.

ثم انتقل منها إلي قوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة : ٥] وهذا يدل على أن العبد كأنه انتقل من مقام الغيبة إلى مقام الحضور وهو يوجب علو الدرجة وكمال القرب من خدمة رب العالمين.

وأما الثاني، فكما في هذه الآية، لأن قوله: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك﴾ خطاب الحضور وقوله: ﴿وجرين بهم﴾ مقام الغيبة، فههنا انتقل من مقام الحضور إلى مقام الغيبة، وذلك يدل على المقت والتبعيد والطرد وهو اللائق بحال هؤلاء؛ لأن من كان صفته أنه يقابل إحسان الله تعالى بالكفران كان اللائق به ما ذكرنا».

ثم جاء أبو حيان (٧٤٥هـ) فذكر ما قاله الزمخشري ثم قال[٢] :

---

(١) مفاتيح الغيب: ١٧/٥٦.

(٢) البحر المحيط : ٦/٣٣.

«والذي يظهر - والله أعلم- أن حكمة الالتفات هنا هي: أن قوله: ﴿هو الذي يسيركم في البر والبحر﴾ خطاب فيه امتنان وإظهار نعمة للمخاطبين، والمسيرون في البر والبحر مؤمنون وكفار، والخطاب شامل فحسن خطابهم بذلك؛ ليستديم الصالح علي الشكر ، ولعل الطالح يتذكر هذه النعمة فيرجع، فلما ذكرت حالة آل الأمر في آخرها إلى أن المتلبس بها هو باغ في الأرض بغير الحق عدل عن الخطاب إلى الغيبة حتي لايكون المؤمنون يخاطبون بصدور مثل هذه الحالة التي آخرها البغي».

الموضع الثاني في هذه الآية :

تفردت به طبعة مصحف الأزهر الشريف؛ حيث قالت بمنع الوقف على قوله: ﴿لَهُ الدِّينَ﴾.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿له الدين﴾ في طبعة مصحف الأزهر الشريف فقط فلم يقل به من القراء أحد لا السجاوندي ولا غيره، إلا ما يفهم من كلام الداني (٤٤٤هـ) الذي رويته من قبل في الموضع الأول من هذه الآية؛ حيث لم يذكر فيها وقفاً إلا على قوله: ﴿في البر والبحر﴾، وهذا يفهم منه المنع.

أما النحاة فإنه يفهم من كلامهم المنع، فمثلاً يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[1] : «﴿لئن أنجيتنا﴾ على إرادة القول، أو لأن ﴿دعوا﴾ من جملة القول» فعلى هذا يكون قوله: ﴿لئن أنجيتنا﴾ مقول القول، والقول ومقوله

---

(١) الكشاف: ٢/ ٢٣١.

متلازمان كل منهما يطلب الآخر، فلا يفصل بين القول ومقوله بفاصل - أي زمني - أبدا، ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[1] : ﴿لئن أنجيتنا﴾ اللام موطئة للقسم على إرادة القول أي قائلين والله لئن أنجيتنا ﴿من هذه﴾ الورطة ﴿لنكونن﴾ البتة بعد ذلك أبداً ﴿من الشاكرين﴾ لنعمك التي من جملتها هذه النعمة المسئولة، وقيل: الجملة مفعول ﴿دعوا﴾؛ لأن الدعاء من قبيل القول، والأول هو الأولى لاستدعاء الثاني لاقتصار دعائهم على ذلك فقط».

ومن كلام أبي السعود - الذي يؤكد فيه ما قاله الزمخشري - يتضح لنا أن قوله: ﴿لئن أنجيتنا﴾ مقول القول المفهوم من السياق والقول ومقوله متلازمان، كل منهما يطلب الآخر، ولايتم المعنى إلا بذكر مقول القول؛ لذا لايوقف على القول حتى يؤتى بمقوله.

ويقول الشهاب الخفاجي (١٠٦٩هـ)[2] : «قوله: ﴿لئن أنجيتنا.. إلخ﴾ اللام موطئة لقسم مقدر، و﴿لنكونن﴾ جوابه، والقسم وجوابه في محل نصب بقول مقدر عند البصريين، وذلك القول حال. أي قائلين لئن أنجيتنا إلخ، ويجوز أن يجرى الدعاء مجرى القول لأنه من أنواعه فتحكى به الجملة، وهو مذهب الكوفيين».

وكلام الشهاب - رحمه الله - يلتقي مع قول الزمخشري السابق ومن جاء بعده، والذي يفهم منه أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿له الدين﴾ لأن ما بعده، وهو القسم وجوابه في محل نصب بقول مقدر عند البصريين، وذلك

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٣١٩/٢.

(٢) حاشية الشهاب الخفاجي: ١٨/٥.

القول حال أي قائلين لئن أنجيتنا أوان الدعاء جرى مجرى القول.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا على قوله: ﴿له الدين﴾ لأن ما بعده مقـول القول المقدر المفـهوم من السياق، والقـول ومقوله متـلازمان؛ فلا يوقف على القول حتى يؤتى بمقوله كما يفهم من كلام الزمخشري السابق وأبي السعود والشهاب الخفاجي.

هذا، ويقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «وجميع مـا في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول. قاله الجويني في تفسيره».

وكلام الزركشي هنا واضح في دلالتـه على منع الوقف على القول حتى يؤتى بمقوله؛ ولذا يقول[٢] أيضاً: «. وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه». والله أعلم .

المـوضع الثالث :

﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [آية رقم ٦٤ النحل].

إضاءة :

في هذه الآية يخاطب الله تعالى نبيه محمداً ﷺ بأسلوب القصر بأنه لم ينزل عليه الكتـاب - أي القرآن - إلا ليوضـح لهم - أى الناس - الأمور التي اختلفوا فـيها من البعث والجزاء وغيـر ذلك من الحلال والحرام، وهو مع ذلك

(١) البرهان: ١/٣٥٨.

(٢) السابق: ١/٣٦١.

هدى ورحمة للمؤمنين لأنهم الذين ينتفعون بآثاره.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[١] : «المعنى: وماأنزلنا عليك الكتاب إلا هدى ورحمة أى ما أنزلناه عليك إلا للهداية والرحمة فهو مفعول له، ويجوز: وهدى ورحمة في هذا الموضع المعنى، وما أنزلنا عليك الكتاب إلا للبيان وهو مع ذلك هدى ورحمة».

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿اختلفوا فيه﴾ في طبعات المصاحف الأربعة. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا.

فالداني[٢] (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً في هذه الاية إلا على رأسها فقط وهو قوله: ﴿يؤمنون﴾ ومعنى ذلك أن أى وقف على أى لفظ فيها قبل ذلك ممنوع.

والسجاوندي (٥٦٠هـ) يقول[٣] : ﴿اختلفوا - ٦٤- لا ﴾؛ لأن قوله: ﴿وهدى﴾ عطف على موضع ﴿لتبين﴾ تقديره: إلا تبياناً وهدى.

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٤] : «﴿فيه﴾. لا للعطف علي موضع ﴿لتبين﴾ تقديره: إلا تبياناً وهدى».

ويقول الأشموني[٥] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢٠٨/٣.

(٢) انظر: المكتفى: ٣٥٥.

(٣) علل الوقوف: ٦٤١/٢.

(٤) غرائب القرآن: ٨٢/١٤.

(٥) منار الهدى: ٢١٧.

«﴿اختلفوا فيه﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده نصب على أنه مفعول من أجله عطف على ﴿ليبين﴾ والناصب لهما ﴿أنزلنا﴾».

وكلام القراء هنا يفيد منع الوقف على قوله: ﴿اختلفوا فيه﴾، لأن ما بعده معطوف علي موضع ﴿لتبين﴾ وهما - أي هدى ورحمة - وقعا مفعولاً لأجله، والناصب لهما قوله: ﴿أنزلنا﴾، ويفهم المنع من كلام النحاة أيضاً:

فالإمام الزجاج (٣١١هـ)[١] يقول: «بنصب ﴿رحمة﴾ المعنى: وما أنزلنا عليك الكتاب إلا هدى ورحمة، أي ما أنزلناه عليك إلا للهداية والرحمة، فهو مفعول له».

ويقول النحاس (٣٣٨هـ)[٢]: «﴿.. وهدى ورحمة﴾ مفعول من أجله».

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٣]: ﴿وهدى ورحمة﴾ معطوفان على محل ﴿لتبين﴾ إلا أنهما انتصبا على أنهما مفعول لهما؛ لأنهما فعلا الذي أنزل الكتاب..».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٤]: «﴿هدى ورحمة﴾ منصوبان على المفعول له». وبهذا القول قال العكبري (٦١٦هـ)[٥] أيضاً: «﴿وهدى ورحمة﴾ معطوفان على ﴿لتبين﴾ أي للتبيين والهداية والرحمة».

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٣/٢٠٨.

(٢) إعراب القرآن: ٢/٤٠١.

(٣) الكشاف: ٢/٤١٦.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٧٩.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٠٠.

ومن كلام النحاة السابق يتضح لنا أن ما بعد قوله : ﴿اختلفوا فيه﴾ معطوف على ﴿لتبين﴾ لتفيد الآية أن الإنزال على النبى ﷺ لهذا القرآن لم يكن إلا للبيان والهداية والرحمة، وهذه الأمور الثلاثة هي علة الإنزال، ولا يقبل الوقف على واحد منها دون الآخرين وإلا أختل المعنى ونقص، والنقصان فساد.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن الآية جاءت بصيغة القصر، وطريقه النفي والاستثناء، وكأن الآية قد حصرت علة الإنزال لهذا الكتاب في التبيين والهداية والرحمة.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «والإتيان بصيغة القصر في قوله تعالى ﴿وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين﴾ لقصد الإحاطة بالأهم من غاية القرآن وفائدته التي أنزل لأجلها».

ثم يقول أيضاً[٢] : «... فنصب ﴿هدى ورحمة﴾؛ لأنهما من أفعال منزل القرآن فالله هو الهادى والراحم بالقرآن، وكل من البيان والهدى والرحمة حاصل بالقرآن فآلت الصفات الثلاث إلى أنها صفات للقرآن أيضاً».

وكلام ابن عاشور - رحمه الله - يفيد أن الإنزال للقرآن الكريم على النبي ﷺ جاء بطريق القصر؛ ليفيد أن كلاً من البيان والهدى والرحمة حاصل بالقرآن، وكون هذه الصفات الثلاث تتحقق بالقرآن في سياق القصر، لايقبل الوقف على بعض منها دون الآخر لأن مجيئها في سياق القصر يحتم على

---

(١) التحرير والتنوير: ١٤/١٩٦.

(٢) السابق. نفس الموضع.

القارئ أن يأتي بها جميعاً لأن القصر ربط بينها جميعاً في إفادة المعنى، ولو أجزنا الوقف على قوله: ﴿اختلفوا فيه﴾ نكون قد تخلينا عن هذه الرابطة التي جاء القصر من أجلها، وحينئذ نقدم بعض المعنى ونترك بعضه، وهذه مخالفة تؤدى إلى فساد المعنى.

أضف إلى ذلك أن قوله : ﴿وهدى ورحمة﴾ مفعولان من أجله لقوله: ﴿أنزلنا﴾، وهما بهذه المثابة أثر للفعل ﴿أنزل﴾ والقواعد المتفق عليها تقضى بعدم الوقف على الناصب قبل الإتيان بمنصوبه.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)(١) : «حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عدّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما، إنما كان ليعلم التباسه بهما فعمل الرفع في الفاعل؛ ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه والنصب في المفعول؛ ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه».

وقول الخطيب (رحمه الله): يفيد أن ارتباط الفعل بمفعوله أمر هام لأن هذا الارتباط قصد به أن يكون المفعول أثراً من آثار الفعل وملتبسا به؛ لأن الحدث يقع على المفعول به، ويزاد هنا - في هذا الموضع - أمر آخر، وهو أن المفعول لأجله علة الفعل، ولايفصل بين العلة ومعلولها؛ لذا يمنع الوقف هنا. والله أعلم.

---

(١) الإيضاح : ١٣٥، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ٣/ ١٨١ و«روح المعاني: ١٤/ ٢٥٨».

الموضع الرابع والخامس :

﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝ أَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَٰتٍ فِى جَوِّ ٱلسَّمَآءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَٰمِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ۙ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ ۝﴾ [الآيات من ٧٨ - ٨٠ النحل].

إضاءة :

معـانى المفردات : ﴿أمهـاتكم﴾ «الأصل في أُمَّهات: أمّـات ولكن الهاء زيدت مـؤكدة، كمـا زادوا هاءً في قـولهم: أهرقت الماء، وإنما أصله : أرقت الماء»[1] .

قوله: ﴿الأفـئدة﴾ جمع الفـؤاد «الفؤاد: القلب، وقـيل: وسطه وقيل: الفؤاد: غشاء القلب، والقلب: حـبته وسويداؤه»[2] ، وهو جمع قلة. يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[3] : «والأفئدة في فؤاد كـالأغربة في غراب، وهو من جمـوع القلة التي جرت مـجرى جمـوع الكثرة والقلة؛ إذ لم يرد في السـماع غيرها، كما جاء شـسوع في جمع شسـع لاغير فجرت ذلك المجرى».

وقد تعقبه أبو حيان (٧٤٥هـ)[4] : فقال: «إلا أن دعوى الزمخشري أنه

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/ ٢١٤، وانظر معه: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٠٤.

(٢) لسان العرب: مادة (فأد).

(٣) الكشاف: ٢/ ٤٢٢.

(٤) البحر المحيط: ٦/ ٥٧٤.

لم يجيء في جمع شمع إلا شموع لاغير ليس بصحيح، بل جاء فيه جمع القلة، قالوا: أشماع فكان ينبغى له أن يقول: غلب شموع».

قوله: ﴿مسخرات﴾ : «مذللات لأمر الله تعالى، قاله الكلبي وقيل: ﴿مسخرات﴾ مذللات لمنافعكم»[1] .

قوله : ﴿جو السماء﴾ : «الجو : ما بين السماء والأرض وأضاف الجو إلى السماء لارتفاعه عن الأرض»[2] .

قوله : ﴿ما يمسكهن إلا الله﴾ : «في حال القبض والبسط والاصطفاف»[3] .

قوله: ﴿سكنا﴾: «أي موضعاً تسكنون فيه»[4] .

و﴿الأنعام﴾ «اسم للإبل والبقر والغنم»[5] .

وقوله: ﴿بيوتاً﴾ : قال الفراء (٢٠٧هـ)[6] : «يعنى الفساطيط[6] للسفر، وبيوت العرب التي من الصوف والشعر».

وقوله: ﴿تستخفونها﴾: «أي يخف عليكم حملها في أسفاركم وإقامتكم»[7] .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١٠/١٥٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١٠/١٥٩.

(٣) السابق: نفس الموضع.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/٢١٥.

(٥) السابق: نفس الموضع .

(٦) معاني القرآن: ٢/ ١١١، الفساطيط: جمع الفسطاط: وهو بيت من الشعر.

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/٢١٥.

قـوله: ﴿يوم ظعنكم ويوم إقـامـتكم﴾: «أي يوم ترحلـون خف عليكم حملها وثقلها، ويوم تنزلون وتقيمون في مكان لم يثقل عليكم ضربها، أو هي خـفيـفـة عليكم في أوقـات السفـر والحـضر جـمـيعـاً على أن اليـوم بمعنى الوقت»[1].

قوله: ﴿ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين﴾ «الأوبار للإبل، والأصـواف للضأن، والأشـعـار للمعـز والأثاث : مـتاع البـيت»[2] «﴿ومتاعاً﴾ وشيئاً ينتفع به ﴿إلى حين﴾ إلى أن تقضوا منه أوطاركم، أو إلى أن يبلى ويفنى، أو إلى أن تموتوا»[3].

والمعنى :

في هذه الآيات يمتن الله تعالى على عبـاده: فهو الذي أخرجنا من بطون أمهـاتنا بعد أن خلقنا في الأرحام عـلى أطوار مختلفـة هو أعلم بكيفيـاتها ثم أخرجـنا إلى هذه الحيـاة لاندري من أمرنا شـيئـاً، وهيأ لنا الســمع ؛ لإدراك المســموعات؛ لنـسمع المواعظ والـعلم النافع الصـادر عن ا لوحي، وهيـأ لنا الأبصار؛ لإدراك المبصرات؛ لنبصـر بها آثار قدرة الله في هذا الكون العجيب، وجعل لنا القلوب لنعقل بها آثار قدرة الله المعنوية، فهذه وسائل الإدراك الحسية والمعنوية. وأفرد السـمع وجمع الأبصار «للإشـارة إلى أن مدركاتها نوع واحد، ومدركات الأبصار أكثر من ذلك»[4].

---

(١) الكشاف : ٢/ ٤٢٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٢١٥.

(٣) الكشاف : ٢/ ٤٢٢.

(٤) روح المعاني : ١٤/ ٢٩٩.

وقدم السمع على الأبصار: «لما أنه طريق تلقي الوحي، أو لأن إدراكه أقدم من إدراك البصر، وقيل: لأن مدركاته أقل من مدركاته»[1] .

وقدم السمع والأبصار على الأفئدة المشار بها إلي العقل: «التقدم الظاهر على الباطن، أو لأن لهما مدخلاً في إدراكه في الجملة بل هما من خدمه، والخدم تتقدم بين يدى السادة، وكثير من السنن أمر بتقديمه على فروض العبادة»[2] .

كل هذا جعله الله دليلاً عليه؛ حتى نؤدى شكره على هذه النعم. ولما تحدث عن وسائل الإدراك الحسية جاء باستفهام تقريري ليلفت الأذهان ووسائل الإدراك جميعها إلى هذه الطير تسبح في السماء، تعلو وتهبط، تبسط أجنحتها وتقبضها وتصطف في السماء باسطة أجنحتها في وضع تحار فيه العقول من الذي يمسكها، فلا تقع على الأرض؟

﴿ما يمسكهن إلا الله﴾ فهذا دليل حسى نشاهده كل لحظة على قدرة الله تعالى، وقد جعله الله آية ودليلاً وعبرة لقوم يؤمنون.

ثم يمتن سبحانه ببعض المنن الأخرى، فقد جعل لنا البيوت لنسكن فيها ونستقر بعد الحركة في هذه الحياة، وهذه البيوت منها الثابت المبني بالحجر والمدر، ومنها ما نتخذ من جلود الأنعام بيوتاً نستعملها في السفر والإقامة، سهلة الحمل والتركيب والنقض، ثم جعل لنا من أصواف الغنم وأوبار الإبل وشعر الماعز ما نصنع منه أثاث البيوت، وأمتعة نفيد منها إلى أن تبلى وتفنى.

---

(١) روح المعاني: نفس الموضع.

(٢) السابق: نفس الموضع.

شاهد الموضع الرابع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿والأفئدة﴾ في طبعات المصاحف الأربعة. والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا :

فالداني (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً في هذه الآية إلا على قوله: ﴿تشكرون﴾؛ حيث يقول[1] : «﴿... مستقيم ٧٦﴾ تام وكذا رءوس الآى بعد إلى قوله: ﴿... البلاغ المبين ٨٢﴾» وهو هنا يقصد قوله تعالى: ﴿... قدير ٧٧﴾، ﴿.. تشكرون ٧٨﴾ و﴿... يؤمنون ٧٩﴾ ، ﴿... حين ٨٠﴾، ﴿... تسلمون٨١﴾. وهذا يدلنا على أن الآية ليس فيها موضع للوقف قبل رأسها يصح أن نقف عليه.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] «﴿الأفئدة - ٧٨ - لا﴾ لتعلق ﴿لعل﴾».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[3] : ﴿والأفئدة. لا﴾ لتعلق ﴿لعلكم﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿والأفئدة﴾ لأن ما بعدها علة لما قبلها، فالله تعالى أخرجنا من بطون أمهاتنا وجعل لنا هذه النعم . لماذا؟

لنشكره، فهذا الشكر لله تعالى علة لما سبق من النعم ولا تنفصل العلة عن معلولها، ولا السبب عن المسبب.

---

(١) المكتفى : ٣٥٥.

(٢) علل الوقوف: ٢/٦٤٢.

(٣) غرائب القرآن : ١٤/٩٦، ١٠٢.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا على قوله: ﴿والأفئدة﴾ لأن ما بعدها علة لما قبلها؛ حيث إنه سبحانه قد أخرجنا من بطون أمهاتنا لانعلم شيئًا، ثم جعل لنا وسائل للإدراك لماذا؟ لعلنا ندرك هذه النعم الجليلة ، فنشكره عليها، فكأن الشكر هو الغاية والمقصود من الإخراج من بطون أمهاتنا لاعلم لنا بشيء وقد من علينا بوسائل الإدراك لعلة هي شكره سبحانه، فالوقف قبل الإتيان بالعلة والغاية يفسد المعنى.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «﴿لعلكم تشكرون﴾ فيه تأويلان: أحدهما: تشكرون نعمه. والثاني : يعني تبصرون آثار صنعته لأن إبصارها يؤدى إلى الشكر».

ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٢] : «﴿لعلكم تشكرون﴾ كي تعرفوا ما أنعم سبحانه به عليكم طوراً غب طور فتشكروه، وقيل: المعنى: جعل ذلك كي تشكروه تعالى باستعمال ماذكر فيما خلق لأجله».

ومما تقدم يتبين لنا أن علة الإخراج من بطون أمهاتنا على هذه الهيئة المذكورة، وما جعل لنا من وسائل الإدراك المذكورة، كل ذلك لعلة هي الشكر الواجب له سبحانه، وذلك نظير قوله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ [الذاريات: ٥٦] وعلى هذا فقوله: ﴿لعلكم تشكرون﴾ متعلق بقوله: ﴿أخرجكم﴾ أو بقوله: ﴿جعل﴾ أي أن المعنى : أخرجكم الله من بطون أمهاتكم ليس لكم من وسائل الإدراك شيء وجعل لكم ما تدركون به

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٥٨/١٠، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ١٨٧/٣.

(٢) روح المعاني: ٢٩٩/١٤.

على رجاء شكره.

يقول الآلوسي[1] (١٢٧٠هـ) - في نظير هذا الموضع من البقرة[2] : «ثم لايبعد أن يقال: إن المعنى في الآية على التعليل، إما لأن - لعل- تجيء بمعنى (كي)، كما ذهب إليه ابن الأنباري وغيره واستشهد بقوله:

فقلتم لنا كفوا الحروب لعلنا نكف ووثقتم لنا كل موثق

أو لأنها تجيء للإطماع فيكنى به بقرينة المقام عن تحقق ما بعدها على عادة الكبراء، ثم يتجوز به عن كل متحقق كتحقق العلة سواء كان معه إطماع أم لا على ما قيل».

ويفهم من كلام الآلوسي أن (لعل) تأتي بمعنى (كي) أي للتعليل، كما ذهب إلى ذلك ابن الأنباري، والشاهد في هذا البيت: (لعل) حيث جاءت بمعنى (كي) ومعنى البيت على هذا: فقلتم لنا كفوا الحروب أي امتنعوا عنها كي نكف نحن عنها «ووثقتم... إلخ يقتضى عدم التردد في الوقوع، كما في الترجي وبهذا يتعين أنها بمعنى (كي) فليفهم»[3] .

شاهد الموضع الخامس:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿إقامتكم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

---

(١) روح المعاني: ١/٢٩٩.

(٢) الآية ٢١ من البقرة ﴿لعلكم تتقون﴾.

(٣) انظر : هـ: ١/ ٣٠٠ من روح المعاني للآلوسي.

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً في هذه الآية إلا على رأسها ﴿... حين ٨٠﴾ ووصفه بالتمام[١]، وهذا يفيد أن الآية ليس بها موضع يصح الوقف عليه قبل تمامها، وعلى هذا فالوقف ممنوع قبل تمامها على أي موضع منها.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] ﴿إقامتكم - ٨٠ لا ﴾ لوقوع ﴿جعل﴾ على ﴿أثاثاً ومتاعاً﴾».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٣] «﴿إقامتكم. لا ﴾ لوقوع ﴿جعل﴾ على ﴿أثاثاً﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على ﴿إقامتكم﴾ لأن ما بعدها وهو قوله تعالى: ﴿ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها﴾ معطوف على قوله تعالي: ﴿ومن جلود﴾ «والضمير للأنعام على وجه التنويع، أي وجعل لكم من أصواف الضأن وأوبار الإبل وأشعار المعز ﴿أثاثاً﴾[٤].

ويفهم المنع - أيضاً - من كلام النحاة، حيث يقول العكبري[٥] (٦١٦هـ): «﴿أثاثاً﴾ معطوف على ﴿سكناً﴾ وقد فصل بينه وبين حرف العطف بالجار والمجرور، وهو قوله تعالى: ﴿ومن أصوافها﴾، وليس بفصل مستقبح،

---

(١) انظر: المكتفى : ٣٥٥.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٦٤٢.

(٣) غرائب القرآن : ١٤/ ٩٦، ١٠٢.

(٤) روح المعاني: ١٤/ ٣٠١.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٠٤.

كمـا زعم في الإيضاح؛ لأن الجـار والمجرور مفـعول، وتقـديم مفـعول على مفعول قياس».

فالعكبري هنا يرى أن قوله: ﴿أثاثاً﴾ قد عطف على ﴿سكناً﴾ و﴿سكناً﴾ مفـعول، وكذلك ﴿أثاثـاً﴾ فقد ربط حـرف العطف بين هذين المفعـولين، أما الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالجار والمجـرور ﴿من أصوافها..﴾ فليس بقـبيح، وهو هنا يرد على ابن الأنبـاري (٣٢٨هـ) - صاحـب كتاب إيـضاح الوقف والابتدا - ودليل العكبري على عدم القبح، وجواز هذا الفصل أن الجار والمجرور في موقع المفعول، وحين تقدم مفعولاً على مفعول فذلك أمر قياسي، ولاغبار عليه من حيث القواعد النحوية.

ويقول أبو حـيان (٧٤٥هـ)[1] : «... والظاهر أن ﴿أثاثاً﴾ مفـعول، والتـقدير: وجـعل من أصـوافهـا وأوبارها وأشعـارها أثاثاً، وقـيل: ﴿أثاثاً﴾ منصـوب على الحال على أن المعنى: جـعل من أصوافـها وأوبارها وأشـعارها بيوتاً، فيكون ذلك مـعطوفاً على ﴿من جلود الأنعام﴾ كمـا تقول: جعلت لك من الماء شراباً ومن اللبن».

هذا، وقد زاد أبو حيـان وجهاً آخر في قـوله: ﴿أثاثاً﴾؛ حيث جوز أن يكون حالاً.

واتصال العامل بمعموله - والعامل هنا الفعل ﴿جعل﴾ ومعموله ﴿أثاثاً﴾ - أمر ضروري، وكذلك اتصال الحال بصاحبها.

---

(١) البحر المحيط: ٦/٥٧٦.

وعلى هذا فإن النحاة يقرون قول القراء بمنع الوقف هنا على قوله: ﴿إقامتكم﴾.

والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن ذلك - أي الوقف - يؤدى إلى الفصل بين الفعل ومفعوله، أو الفصل بين الحال وصاحبها، وذلك يؤدى إلى فساد النظم.

ففيما يخص الفصل بين الفعل ومفعوله يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[١] «حال الفعل مع المفعول كحالة مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عدّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما، فعمل الرفع في الفاعل، ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول؛ ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه».

وعلى هذا فارتباط الفعل بمفعوله أمر ضروري؛ ليدل على قوة الصلة بين الفعل ومفعوله؛ حيث إن المفعول أثر للفعل وامتداد للمعنى الساري من الفعل إلي مفعوله.

وإن قلنا: إن ﴿أثاثاً﴾ حال فإن الحال خبر في المعنى؛ ولذا فإن المعنى يكون ناقصاً إذا فصلنا بين الحال وصاحبها.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[٢] : «اعلم أن (الخبر) ينقسم إلى خبر هو

---

(١) الإيضاح: ١٣٥.

(٢) دلائل الإعجاز : ٢١٢.

جزء من الجملة لاتتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له.

فالأول : خبر المبتدأ كـ (منطلق) في قولك: (زيد منطلق) والفعل كقولك: (خرج زيد)، وكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة.

والثاني: هو الحال كقولك: (جاءني زيد راكباً)، وذاك لأن الحال خبر في الحقيقة، من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: (جاءني زيد راكباً) لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جئت به؛ لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب، ولم تباشره به ابتداءً، بل بدأت فأثبت المجيء، ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبع لغيره، وبشرط أن يكون في صلته، وأما في الخبر المطلق نحو: (زيد منطلق)، و(خرج عمرو) فإنك أثبت المعنى إثباتاً جردته له، وجعلته يباشره من غير واسطة، ومن غير أن يتسبب بغيره إليه».

فالإمام عبد القاهر هنا قد جعل الحال خبراً في حقيقة الأمر في أهميته في إفادة المعنى الزائد الذي يقصد إليه المتكلم كما مثل في عبارته، لكني أرى أن المفعولية أوضح هنا وأظهر؛ وذلك لأن الفعل (جعل) ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وحاجة الفعل إلى مفعولية أقوى من حاجته إلى الحال. والله أعلم.

الموضع السادس والسابع :

﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝ وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝﴾ [الآيات من ٦ - ٩ النور].

إضاءة :

روى الواحدي (٤٦٨هـ) بسنده إلى ابن عباس - رضي الله عنهما - قال[١] : «لما نزلت ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء﴾ إلى قوله تعالى: ﴿الفاسقون﴾ قال سعد ابن عبادة - وهو سيد الأنصار - : أهكذا أنزلت يارسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : «الا تسمعون يامعشر الأنصار إلى ما يقول سيدكم؟ قالوا : يارسول الله إنه رجل غيور، والله ما تزوج امرأة قط إلا بكراً وما طلق امرأة قط فاجترأ رجل منا على أن يتزوجها من شدة غيرته فقال سعد: والله يارسول الله إني لأعلم أنها حق، وأنها من عند الله، ولكن قد تعجبت أن لو وجدت لكاع قد تفخذها رجل لم يكن لي أن أهيجه ولا أحركه، حتى آتى بأربعة شهداء، فوالله إني لا آتي بهم حتى يقضى حاجته، فما لبثوا إلا يسيراً، حتى جاء هلال بن أمية من أرضه عشية، فوجد عند أهله رجلاً فرأى بعينه وسمع بأذنه، فلم يهجه حتى أصبح، فغدا على رسول الله ﷺ فقال يارسول الله: إني جئت أهلى عشياً فوجدت عندها رجلاً، فرأيت

---

(١) أسباب النزول : ٢٦٤، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٢٣/١٤٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٢/١٨٧، وتفسير القرآن العظيم: ٣/٢٦٥ وروح المعاني : ١٨/١٥٤.

بعيني وسمعت بأذني، فكره رسول الله ﷺ ماجاء به واشتد عليه، فقال سعد ابن عبادة: الآن يضرب رسول الله ﷺ هلال بن أمية، ويبطل شهادته في المسلمين، فقال هلال: والله إني لأرجو أن يجعل الله لي منها مخرجاً، فقال هلال: يارسول الله إني قد أرى ما قد اشتد عليك مما جئتك به، والله يعلم أني لصادق، فوالله إن رسول الله ﷺ يريد أن يأمر بضربه إذ نزل عليه الوحي، وكان إذا نزل عليه الوحي عرفوا ذلك في تربُّد جلده، فأمسكوا عنه، حتى فرغ من الوحي فنزلت ﴿والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم﴾ الآيات كلها حتى سُرِّي عن رسول الله ﷺ فقال: أبشر ياهلال فقد جعل الله لك فرجاً ومخرجاً. فقال هلال: قد كنت أرجو ذلك من ربي، وذكر باقي الحديث».

فهذه الحادثة هي مناسبة النزول لهذه الآيات، وهي تصف لنا كيفية الملاعنة بين الزوجين، حيث يبدأ الزوج فيشهد أربع شهادات بالله أنه قد رأى زوجته تزني، وإنه لمن الصادقين فيما رماها به من الزنا، ويكرر هذه الشهادة أربع مرات، ثم يقول في المرة الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ثم ترد عليه زوجته فتشهد أربع شهادات بالله أنها ما زنت، وأنه كاذب فيما رماها به، وتكرر هذا أربع مرات، ثم تقول في الخامسة: غضب الله عليها إن كان من الصادقين، فإذا حلفت فرق بينهما وبانت منه فلا تحل له أبداً[(١)] .

ومعنى اللعنة: الطرد من رحمة الله. يقول الراغب[(٢)] (٥٠٢هـ):

---

(١) انظر: تفصيل ذلك في مظانه من كتب الفقه، وانظر أيضاً: مفاتيح الغيب: ١٤٣/٢٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٨٧/١٢، وتفسير القرآن العظيم: ٢٦٥/٣، وروح المعاني: ١٥٤/١٨.

(٢) المفردات: مادة: (لعن).

«اللعن: الطرد والإبعاد على سبيل السخط، وذلك من الله تعالى في الآخرة عقوبة، وفي الدنيا انقطاع من قبول رحمته وتوفيقه ومن الإنسان دعاء على غيره».

ومعنى قوله: ﴿ويدرأ عنها العذاب﴾ أي ويدفع عنها الحد ويمنعه يقول الراغب (٥٠٢هـ)[١] «الدرء: الميل إلى أحد الجانبين يقال: قومت درأه، ودرأتُ عنه دفعت عن جانبه، وفلان ذو تردٍّ أي قوى على دفع أعدائه».

شاهد هذين الموضعين:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أربع شهادات بالله﴾ في الموضعين في طبعات المصاحف الأربعة. والقرّاء يقولون بمنع الوقف في هذين الموضعين.

فالداني[٢] (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً في أى موضع من هذه الآيات قبل نهايتها.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٣] ﴿بالله - ٦ - ٧ ﴾ ، وكذا، ما بعدها ﴿بالله - ٨﴾؛ لأن ﴿إن﴾ جواب القسم».

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - « ﴿إلا أنفسهم﴾ ليس بوقف؛ لأن قوله: ﴿فشهادة أحدهم﴾ وما بعده خبر ﴿والذين﴾، ومثله في عدم الوقف ﴿أربع شهادات بالله﴾ لأن (إن) جواب القسم».

---

(١) السابق: مادة : (درأ).

(٢) المكتفى : ٤٠٧.

(٣) علل الوقوف: ٢/ ٧٣٥.

(٤) منار الهدى: ٢٦٥.

هذا، وقد زاد الأشموني هنا موضعاً لم يذكره غيره، وهو منع الوقف على قوله: ﴿إلا أنفسهم﴾ فلم يرد في طبعات المصاحف الأربعة، ولا في علل الوقوف.

ويفهم المنع من كلام النحاة أيضاً.

فيقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «﴿فشهادة﴾ مرفوع من وجهين أحدهما: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وخبره محذوف وتقديره: فعليهم شهادة أحدهم. والثاني: أن يكون مرفوعاً ، لأنه خبر مبتدأ محذوف وتقديره: فالحكم شهادة أحدهم أربع شهادات. و﴿أربع شهادات﴾ يقرأ بالنصب والرفع، فالنصب على أن يكون منصوباً على المصدر، والعامل فيه شهادة؛ لأنها فى تقدير: أن والفعل وتقديره: أن يشهد أربع شهادات بالله، و﴿بالله﴾ يتعلق بالثاني عند البصريين، وبالأول عند الكوفيين، والرفع على أن ﴿شهادة أحدهم﴾ مبتدأ و﴿أربع﴾ خبره، كما تقول: صلاة العصر أربع ركعات ويكون ﴿بالله﴾ متعلقاً بـ ﴿شهادات﴾، ولايجوز أن يتعلق بـ ﴿شهادة﴾ لأنه يؤدى إلى أن يفصل بين الصلة والموصول بخبر المبتدأ وهو ﴿أربع شهادات﴾، ويكون ﴿إنه لمن الصادقين﴾ متعلقاً بـ ﴿شهادات﴾، ولايجوز أن يتعلق بـ ﴿شهادة﴾ لما ذكرنا من الفصل بين الصلة والموصول».

هذا رأى ابن الأنباري في إعراب قوله: ﴿فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين﴾، وقد شاركه في القول بهذا الإعراب، واتفق معه كل

---

(١) البيان: ٢/١٩٢، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٢/٢٤٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/٣٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١٢٩، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٢/٩٦٥.

من الفـراء (٢٠٧هـ) والزجـاج (٣١١هـ)، والنحـاس (٣٣٨هـ)، والعكبـري (٦١٦هـ) وغيرهم، ثم تداوله المفسـرون من بعد كالقرطبي (٦٧١هـ)[١] وأبي حيان (٧٤٥هـ)[٢] ، وأبي السعود[٣] (٩٨٢هـ)، والألوسي (١٢٧٠هـ)[٤]. وغيرهم.

ويتضح لنا أن قـوله: ﴿بالله﴾ متعلق بـ ﴿شـهادات﴾، ويكون ﴿إنه لمن الصـادقين﴾ متـعلقاً بـ ﴿شـهادات﴾ ، ولايفـصل بين المتعلق والمتـعلق به بأي فاصل، سواء كـان هذا الفاصل زمنياً كـالسكوت والوقف، أو لفظياً بأن يؤتى بلفظ بينهما.

هذا، والبـلاغيون يؤيـدون منع الوقف هنا؛ لأن الآية (٦) بدأت بالاسم الموصول ﴿والذين﴾ وهو مبتدأ وما بعده جملة الصلة ﴿يرمون أزواجهم﴾ ، ثم قـوله: ﴿ولم يكن لهم شهـداء إلا أنفســهم﴾ جـملة حـالية في مـحل نصب (والمعنى: والذين يقذفون أزواجهم بتهمة الزنا، والحال أنه ليس لهم شهداء إلا أنفسـهم)، ثـم يأتي خبر المبتدأ ﴿فـشهادة أحدهم أربع شـهادات بالله﴾، وهذه الجملة مكونة من مبتدأ هو ﴿فشهادة أحدهم﴾ وخبره ﴿أربع شهادات﴾ والجملة من المبتـدأ وخبره في محل رفع خـبر المبتـدأ الأول وهو ﴿والذين﴾ ، وقوله: ﴿بالله﴾ متعلق بـ ﴿شهادات﴾ وقوله: ﴿إنه لمن الصادقين﴾ جواب القسـم.

يقـول الألوسي[٥] : (١٢٧٠هـ): «وجـوز أن تكون الجـملة ﴿إنه لمن

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٢/١٨٧.

(٢) البحر المحيط: ٨/١٦.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٤/٤٧.

(٤) روح المعاني: ١٨/ ١٥٤.

(٥) السابق: ١٨/١٥٦.

الصادقين﴾ جواباً للقسم بناءً على أن الشهادة هنا بمعنى القسم حتى قال الراغب: إنه يفهم منها ذلك، وإن لم يذكر ﴿بالله﴾».

وعلى هذا فإن قوله: ﴿إنه لمن الصادقين﴾، وقوله: ﴿إنه لمن الكاذبين﴾ كل منهما متعلق بقوله: ﴿شهادات﴾ تعلق جواب القسم بالقسم والقسم وجوابه - كما قلنا من قبل - كل منهما مرتبط بالآخر ارتباطاً وثيقاً؛ حيث إن جواب القسم هو المقسم عليه، فلو أجزنا الفصل بين القسم وجوابه نكون قد أفسدنا المعنى؛ لأن جواب القسم هو الذي يتم به معنى الكلام.

أضف إلى هذا أن القسم قول، والقول ومقوله متلازمان فلا يفصل بينهما بأي فاصل زمني كالسكوت أو الوقف، أو بفاصل لفظي.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه، لأن ما بعده حكاية القول».

ويقول أيضاً[٢] : «... وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

ويقول أيضاً[٣] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

ومما تقدم يتبين لنا أن كل ما كان تعلقه بما قبله تعلقاً قوياً، كتعلق جواب القسم بما قبله من القسم، وتعلق القول بمقوله ونحو ذلك مما يتوقف على الإتيان به صحة المعنى وتمامه فإنه يمنع الوقف قبل الإتيان به.

---

(١) البرهان: ١/ ٣٥٨.

(٢) السابق : ١/ ٣٦١.

(٣) السابق: ١/ ٣٥٥.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على سبعة مواضع، قد اتُّفق عليها في طبعات المصاحف الأربعة ثم زادت طبعة مصحف الأزهر الشريف موضعاً (في آية ٢٢ من سورة يونس عليه السلام) فأصبحت المواضع به ثمانية.

وهذه المواضع قد اتفقت في الجوانب الآتية :

أ - في الموضوع: حيث اتفقت كلها في موضوعها العام، وهو إبراز نعم الله تعالى على عباده، وهذه النعم منها ما هو معنوى ومنها ما هو حسي.

١- فأما النعم المعنوية فقد تكفل بالحديث عنها الموضع الأول والموضع الثالث، والموضعان: السادس والسابع.

ففي الموضع الأول: حديث عن تركة ميت مسلم في سفر ومعه رفيقان غير مسلمَين، يقومان بسرقة بعض تركته، فيعطى الله الحق للنبي ﷺ أن يحبسهما بعد صلاة العصر، ويحلفا أنهما ما سرقا ولا كتما شيئاً، ثم يعطى لأولياء الميت الحق أن يحلفوا ويستردوا ما سرق من تركة ميتهم فهذا الحلف هنا شرع لاسترداد مال مغتصب، ولولا ذلك لضاع هذا الحق، فهذا وجه النعمة في ذلك، وقد تكفلت ببيان ذلك الآية ١٠٧ من المائدة - أي التالية لهذه مباشرة - وقد استعملت ألفاظ تدل على موضوع الآية وتناسب السياق مثل: ﴿شهادة بينكم - اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم - تحبسونهما من بعد الصلاة - فيقسمان بالله - ولانكتم شهادة الله﴾. هذه الألفاظ تصور جانب الحلف لاسترداد هذا المال المغصوب، وأما الألفاظ التي تصور حال السفر والموت أثناءه فيمثلها قوله: ﴿حضر أحدكم الموت - حين الوصية - إن

أنتم ضربتم في الأرض، فأصابتكم مصيبة الموت).

ولأن السفر هو السابق للحلف والشهادة استعمل القرآن الكريم في حقه الفعل الماضي - كما ترى في الألفاظ التي تمثله - وفيما يمثل جانب الحلف - لأنه حق ثابت - استعمل الاسم ليدل على الثبوت والاستمرار، وفيما يتعلق باستعمال هذا الحق والمطالبة به استعمل الفعل المضارع الذي يفيد التحدد والاستمرار وتصوير الحدث: ﴿تحبسونهما - فيقسمان - لانشتري - ولانكتم﴾.

وفي الموضع الثالث: يمتن الله على عباده بهذه النعمة المعنوية التامة، وهي نعمة إنزال القرآن الكريم على النبي ﷺ لبيان ما اختلفوا فيه من أمور دينهم ودنياهم وللهداية والرحمة لقوم يؤمنون.

ففي جانب البيان استعمل المضارع ﴿لتبين﴾ ليدل على أن ذلك متجدد مستمر، في شأن تبليغ هذا الكتاب، فإذا تم البلاغ كانت الهداية والرحمة للمؤمنين، وقد عبر عنهما بالمصدر ﴿هدى - ورحمة﴾ ليدل على الثبات والاستمرار.

وفي الموضعين : السادس والسابع حديث عن نعمة معنوية أخرى هي إزالة الحرج عن المؤمنين وطهارة بيوتهم وأعراضهم مما قد يحدث لأحدهم، فيرى زوجته تزني، وليس له شاهد إلا نفسه فهو بين أمرين أحلاهما مر:

إما أن يصبر على ذلك ولايرمي زوجته بهذه الفاحشة، وفي ذلك كل الغيظ والحنق، وإما أن يقذف زوجته ويرميها بالزنا ولاشاهد معه فيكون حده حد القذف ثمانين جلدة، لذا كان الفرج، وكانت النعمة أن أزال الله هذا

الحرج فكانت مشـروعية الملاعنة طهارة للصدور وللبيـوت وللأعراض. وكانت الشهادات أربعاً لتقوم كل شهادة مقام شاهد في جريمة القذف بالزنا.

٢- وأما النعم الحسية : فـقد تكفل بالحديث عنهـا الموضع الثاني - آية ٢٢ سورة يونس - وفيها الموضع الذي أضافته طبعة مصحف الأزهر الشريف، والموضع الرابع، والموضع الخامس. فأما الموضع الثاني: فـفيه حديث عن نعمة التسيـير في البر والبحر حيث يحـملنا في البر على الدواب وما يقوم مقـامها، وفي البحـر يحملنا على السفن ونحوها؛ ولأن ركـوب البحر تحيط به مـخاطر كثـيرة لذلك إذا سـارت السفن سـيرها، وكـانت الريح هينة لينة سعـد الناس بذلك، فإذا فاجأت الجميع ريح شـديدة الهبوب، وارتفع الموج كأنه يحيط بهم من كل جهة، وأيقنوا بالهلاك لجأوا إلى الله بالدعاء ضـارعين متذللين مقـسمين على أنفسهم بالله ﴿لئن أنجيتنا﴾ من هذا الكرب ﴿لنكونن من الشاكرين﴾ لك، ولنعمـة الإنجاء، ولكنه لما نجاهم تنكروا لـهذا الحلف، وانقلبوا على أنفـسهم، فإذا هم يبغون في الأرض بغير الحق، وهكذا الإنسان إلا من رحم ربك.

وفي الموضع الرابع: حديث عن نعم حسية خاصة بالإنسان تتعلق بذاته، فالله هو الذي أخرجنا مـن بطون أمهاتنا لاندري من أمرنا شيـئاً، ولا من أمور ما حولنا، ثم تكرم علينا فجعل لنا سمعاً نسمع به ما ينفعنا، وأبصاراً نبصر بها دلائل قـدرة الله ، وأفئـدة نعقل بهـا دلائل قدرة اللـه، لعلنا نصل إلى شكره تعالى.

وفي الموضع الخامس: حديث عن نعم حسية خارج الإنسان حيث جعل لنا بيوتـاً نـسكن فيهـا، ونـستريـح من عناء الحياة، وجـعل هذه البيـوت أنواعاً

مختلفة منها الثابت المبنى بالحجر والمدر ومنها الذي نأخذه من جلود الأنعام كبيوت الصوف والشعر نحملها، فتكون سهلة الحمل والتركيب والنقض في حال الإقامة والسفر.

ب- الاتفاق في علة منع الوقف، فقد اشترك في هذه العلة - علة العطف - ثلاثة مواضع هي:

١- الموضع الأول : حيث جاء المنع فيه بسبب عطف ﴿ولانكتم﴾ على ما قبله وهو ﴿لانشتري﴾، وهما من جملة جواب القسم.

٢- الموضع الثالث: جاء المنع فيه بسبب عطف قوله: ﴿وهدى﴾ - المنصوب على أنه مفعول لأجله - على ﴿لتبين﴾ والناصب لهما ﴿أنزلنا﴾ .

٣- الموضع الخامس: جاء المنع فيه بسبب عطف ﴿أثاثا﴾ على قوله: ﴿سكنا﴾ ، وكلاهما مفعول لـ ﴿جعل﴾.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

قلنا إن هناك مواضع قد اتفقت في النعم المعنوية وهي:

الموضع الأول: (آية ١٠٦ المائدة) والموضع الثالث: (آية ٦٤ النحل) ، والموضعان السادس والسابع (٦ ، ٨ النور)، وعلى الرغم من هذا الاتفاق في الموضوع إلا أن هناك سمات فارقة نسجلها فيما يلي:

أ - ١- الموضع الأول: كان الحلف من أجل دفع تهمة السرقة عن السارقين، أي أنه كان الحق مالاً، ثم كان حلف أولياء الميت لرد المال المسروق - كما تفيده ا لآية (١٠٧) التالية لهذه الآية.

وأما الموضعان (السادس والسابع) فقد كانا حديثاً عن الملاعنة وهي زوج يرمي زوجته بجريمة الزنا، ويحلف على ذلك، وهي تدفع عن نفسها ذلك وتحلف، فالحلف هنا خاص بالأعراض والأول خاص بالأموال.

٢- في الموضع الثالث: كان أسلوب القصر هو البارز ؛ ليوحي بانحصار الهدف من إنزال القرآن في هذه الثلاث: البيان والهداية والرحمة للمؤمنين، والتي آلت إلى أن تكون صفات للقرآن على سبيل التوكيد.

وأما المواضع التي اختصت بالنعم الحسية - وهي: الموضع الثاني (آية ٢٢ يونس)، والموضع الرابع: (آية ٧٨ النحل) والخامس: (آية ٨٠ النحل - فقد وجدت فيها هذه السمات الفارقة متمثلة فيما يأتي:

٣- في الموضع الثاني: تصور - الآية - الإنسان وهو ينعم بالأمان والدعة والهدوء، منصرفاً عن الله مشغولاً بالنعم تاركاً حق المنعم عليه، فإذا

فاجأه ما يخيفه لجأ إلى الله ضارعاً ذليلاً مستعملاً كل وسائل التأكيد لربه إن أنجاه الله ليكونن من الشاكرين.

فإذا استجاب الله له نسي ما كان منه وسار في الأرض باغياً متجبراً، فهذه نعم خاصة بحركته في الحياة براً وبحراً، وخص البحر لكونه عرضة لهذه الأخطار.

٤- أما الموضع الرابع: فإن النعم فيه خاصة بذات الإنسان وبكيانه ونفسه وإعداده ليكون صالحاً للتعامل مع هذه الحياة؛ ليتوصل إلى شكر صاحب هذه النعم.

٥- وفي الموضع الخامس : النعمة خاصة بسكنى البيوت في الإقامة والسفر، فالإنسان مقيماً يسكن في بيوت من الحجر أو المدر أو ما يتخذه من جلود الأنعام، وإذا سافر اتخذ من جلود الأنعام بيوتاً خفيفة الحمل والتركيب والنقض فهذه نعم تدور حول أمنه وأمانه في البر والبحر مقيماً أو مسافراً، فسكنى البيوت الغاية منها الأمن على النفس والمال والذرية، وإذا أمن على نفسه انتفع بحواسه الخاصة به، فاستعملها فيما خلقت له؛ ليتوصل إلى شكر ربه.

ب- اختلاف علة منع الوقف: فالموضع الثاني جاءت فيه علة المنع للوقف على ﴿أحيط بهم﴾ الفصل بين البدل والمبدل منه أى أن الوقف يؤدى إلى هذا الفصل المذكور.

وفي قوله: ﴿له الدين﴾ يؤدى الوقف إلى الفصل بين القول ومقوله، لذا منع الوقف .

وفي الموضع الرابع: جـاءت علة منـع الوقف تعلق ﴿لعل﴾ بما قـبلهـا، ولايفصل بين العلة ومعلولها.

أما الخامس فقـد ذكرنا علة المنع فيه في السمات الجامـعة المذكورة آنفاً. والله أعلم.

* * *

الفصل السابع

أنواع من الحرام والحلال

* * *

الموضع الأول :

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ ﴾ [آية ٣ المائدة].

إضاءة :

المفردات : ﴿المَيْتة﴾ «بالتخفيف هي في أصل اللغة الذات التي أصابها الموت فمخففها ومشددها سواء كالمَيْت والمَيِّت ثم خص المخفف مع التأنيث بالدابة التي تقصد ذكاتها إذا ماتت بدون ذكاة»[١] .

و﴿الدم﴾ أي المسفوح أي السائل «وأما غير المسفوح كالكبد والطحال، والدم الباقي في القرون فهو طاهر ويجوز أكله»[٢] .

﴿ولحم الخنزير﴾ : «هو لحم الحيوان المعروف بهذا الاسم»[٣] .

﴿وما أهل لغير الله به﴾ : «أي ما أعلن به أو نودى عليه بغير اسم الله تعالى، وهو مأخوذ من (أهَلَّ) إذا رفع صوته بالكلام ومثله: (استهل)[٤] » .

---

(١) التحرير والتنوير : ٢/١١٥.

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين : ١/٢٦٥.

(٣) التحرير والتنوير : ٢/١١٨.

(٤) التحرير والتنوير: ٢/١١٩.

﴿والمنخنقة﴾ : «ما اختنقت فماتت ولم تدرك»[1] ، ﴿والموقوذة﴾ : «المضروبة حتى تموت ولم تذكَّ»[2] ، ﴿والمتردية﴾ : «ما تردّى من فوق جبل أو في بئر، فلم تدرك ذكاته»[3] ﴿والنطيحة﴾ : «ما نطحت حتى تموت، كل ذلك محرم إذا لم تدرك ذكاته»[4] .

﴿وما أكل السبع﴾ : «كانوا في الجاهلية إذا جرح السبع شيئاً منه أكلوا ما بقي، والسبع: اسم لكل ما يفترس من ذي الناب كالأسد والذئب»[5] ، ﴿إلا ما ذكيتم﴾: أي إلا ما أدركتموه حيا حياة مستقرة فذبحتموه فإنه يؤكل «ومذهب مالك: لابد من استقرار الحياة مع عدم إنفاذ المقاتل، فما أدرك بذكاة وهو مستقر الحياة، وكان قبل إنفاذ مقتله أكل، وإلا فلا يؤكل ولو ثبتت له حياة مستقرة»[6] ، ﴿وما ذبح على النصب﴾: «قال مجاهد وقتادة وغيرهما: هي حجارة كان أهل الجاهلية يذبحون عليها قال ابن عباس: ويحلون عليها»[7] ، ﴿وأن تستقسموا بالأزلام﴾: قال أبو عبيدة (٢١٠هـ)[8] : «وهو من استفعلت من قسمت أمرى بأن أجيل القداح لتقسم لي أمري: أأسافر أم أقيم أم أغزو أو لا أغزو ونحو ذلك، فتكون هي التي تأمرني وتنهاني ولكل ذلك قِدْح معروف».

---

(١) معاني القرآن للفراء: ١/٣٠١.

(٢) ، (٣) ، (٤) السابق: نفس الموضع.

(٥) حاشية الصاوي على الجلالين : ١/٢٦٦.

(٦) السابق: نفس الموضع.

(٧) البحر المحيط : ٤/١٧٢.

(٨) مجاز القرآن: ١/١٥٢.

وقال النحاس (٣٣٨هـ)[١] : «وحقيقته - أي الاستقسام - في اللغة: تستدعوا القسم بالقداح، قال الأخفش وأبو عبيدة: واحد الأزلام، زُلَم، وزَلَم».

وقال الفراء (٢٠٧هـ)[٢] : «والاستقسام: أن سهاماً كانت تكون في الكعبة في بعضها (أمرني ربي)، وفي بعضها (نهاني ربي) ، فكان أحدهم إذا أراد سفراً أخرج سهمين فأجالهما، فإن خرج الذي فيه (أمرني ربي) خرج، وإن خرج الذي فيه (نهاني ربي) قعد وأمسك عن الخروج».

هذا، وقد أخرت رأى الفراء (٢٠٧هـ) - على الرغم من تقدمه في الزمن (في بيان ماهية الاستقسام) - لأن من بعده عرضوا لبيان ماهيته اللغوية، أما هو فقد تحدث عن ماهيته الاصطلاحية؛ لذا لزم التنويه.

﴿ذلكم فسق﴾ : «أي كفر»[٣] ، قال الزمخشري[٤] (٥٣٨هـ): «الإشارة إلى الاستقسام، وإلى تناول ما حرم عليهم لأن المعنى: حرم عليكم تناول الميتة وكذا وكذا».

وقال أبو حيان (٧٤٥هـ)[٥] : «الظاهر أن الإشارة إلى الاستقسام خاصة».

---

(١) إعراب القرآن: ٢/ ٧، وانظر معه: مجاز القرآن: ١/ ١٥٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٦٠.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٣٠١، وانظر معه: البحر المحيط: ٤/ ١٧٣.

(٣) مجاز القرآن: ١/ ١٥٣.

(٤) الكشاف: ١/ ٥٩٣.

(٥) البحر المحيط: ٤/ ١٧٣.

﴿اليوم يئس الذين كفروا من دينكم﴾ «الألف واللام فيه للعهد وهو يوم عرفة، قاله مجاهد وابن زيد، وهو يوم نزولها بعد العصر في حجة الوداع يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ في الموقف على ناقته، وليس في الموقف مشرك»[1] ، والمعنى: «اليوم يئس الذين كفروا من تغيير دينكم وردكم عنه لما رأوا من استبصاركم بصحته واغتباطكم به»[2] .

﴿فلا تخشوهم واخشون﴾: «الظاهر أنه نهى عن خشيتهم إياهم، وأنهم لايخشون إلا الله تعالى»[3] .

﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾: «كفيتكم أمر عدوكم، وجعلت اليد العليا لكم، كما تقول الملوك: اليوم كمل لنا الملك وكمل لنا ما نريد، إذا كفوا من ينازعهم الملك ووصلوا إلى أغراضهم ومباغيهم»[4] .

﴿وأتممت عليكم نعمتي﴾ : «بفتح مكة ودخولها آمنين ظاهرين وهدم منار الجاهلية ومناسكهم وأن لم يحج معكم مشرك ولم يطف بالبيت عريان، وأتممت نعمتي عليكم بإكمال أمر الدين والشرائع»[5] .

﴿ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ : «يعني اخترته لكم من بين الأديان، وآذنتكم بأنه هو الدين المرضي وحده»[6] .

---

(١) السابق: ٤/ ١٧٤.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٧.

(٣) البحر المحيط: ٤/ ١٧٤.

(٤) الكشاف: ١/ ٥٩٣.

(٥) ، (٦) الكشاف : ١/ ٥٩٣.

﴿فمن اضطر في مخمصة﴾ : «معناه : فمن اضطر إلى الميتة أو غيرها ﴿في مخمصة﴾ في مجاعة ﴿غير متجانف لإثم﴾ غير منحرف إليه كقوله: ﴿غير باغ ولا عاد﴾[1] ، ﴿فإن الله غفور رحيم﴾ لايؤاخذ بذلك»[2] .

والمعنى: في هذه الآية ذكر الله تعالى أحد عشر نوعاً من المحرمات منها عشرة أنواع من المطعومات هي: الميتة، والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة، والمتردية، والنطيحة، وما أكل السبع منها بعض أجزائها، ولم يدرك ذكاة واحد من هذه المذكورات وقيل: هو راجع إلى ماكولة السبع فقط، وما ذبح على النصب.

قال أبو حيان (٧٤٥هـ)[3] : «... كانت العرب تذبح بمكة وينضحون بالدم ما أقبل من البيت، ويشرحون اللحم ويضعونه على الحجارة، فلما جاء الإسلام قال المسلمون: نحن أحق أن نعظم هذا البيت بهذه الأفعال، فكره ذلك الرسول ﷺ فنزلت ﴿وما ذبح على النصب﴾» هذه هي الأنواع العشرة من المطعومات المحرمة.

أما النوع الحادي عشر فإنه ليس مطعوما، وإنما هو الاستقسام بالأزلام، وقد بينا معاني هذه الأنواع آنفاً ثم تشير الآية إلى هذه المذكورات السابقة بأنها فسق قال أبو عبيدة (٢١٠هـ)[4] : «أي كفر».

---

(١) من الآية : ١٧٣ البقرة.

(٢) الكشاف: ١/ ٥٩٤.

(٣) البحر المحيط: ٤/ ١٧٢.

(٤) مجاز القرآن : ١/ ١٥٣.

هذا، ولما فتحت مكة، وحج النبي ﷺ حجة الوداع، وثبتت أركان هذا الدين، ودخل الناس فيه أفواجاً، ولم يحج في هذا العام مشرك، ولم يطف حول البيت عريان، بشر الله المؤمنين بأن الكفار قد أيقنوا أن هذا الدين ثابت الأركان، عظيم البنيان، ولن ينال منه أحد شيئاً وكان تعبير القرآن بإعلان يأس الكفار من أن ينالوا من هذا الدين كافياً لبث الطمأنينة في نفوس المؤمنين، فعليكم ألا تخافوهم، وإنما اجعلوا خوفكم كله من الله الذي آمنكم ثم جاءت البشارة التامة؛ حيث أكمل الله هذا الدين بإكمال أمر الشرائع، وأتم النعمة بفتح مكة، وأصبحت لهذا الدين الكلمة العليا في الجزيرة العربية كلها، ثم تأتي تزكية الله لهذا الدين بأنه قد اختاره؛ ليكون الدين الوحيد المرضي عنده ﴿ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾[١] ثم يعلن الله بعض مظاهر التيسير على عباده ﴿فمن اضطر﴾ أي وقع في حالة اضطرار تفضي به إلى الهلاك لا محالة كأن يشرف على الموت بسبب الجوع (مثلاً) فعليه أن يأكل من الأصناف المحرمة المذكورة سلفاً بشرط ألا يزيد على حد دفع الضرر وألا يعتدى على حق مضطر آخر، فإن ذلك الأكل جائز لأن الله ﴿غفور﴾ يغفر الذنب ويستره بقبول التوبة و﴿رحيم﴾ بعباده، مطلع على ضروراتهم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿لإثم﴾ في طبعات المصاحف الأربعة والقراء يقولون بمنع الوقف هنا.

---

(١) آية ٨٥ آل عمران.

فالداني (٤٤٤هـ) يقول[١] : «﴿... شديد العقاب (٢)﴾ تام ومثله : ﴿.. ذلكم فسق (٣)﴾، ﴿... واخشون (٣)﴾ كاف[٢] ، ومثله : ﴿... الإسلام دينا﴾».

فهذه هي مواضع الوقف في هذه الآية عند الداني، مع إضافة رأس الآية ﴿غفور رحيم﴾، وما عدا ذلك فهو ممنوع لايجوز الوقف عليه.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٣] : «﴿لإثم - ٣ - لا﴾ لاتصال الجزاء بالشرط».

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «﴿لإثم﴾ ليس يوقف لإتصال الجزاء بالشرط».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿لإثم﴾ لأن ما بعده جواب الشرط - فمن اضطر - وهو قوله: ﴿فإن الله غفور رحيم﴾، وذلك لوجوب اتصال الجزاء بالشرط لأن تمام المعنى لايحدث إلا باتصال جواب الشرط بفعل الشرط وأداته ويفهم المنع أيضاً من كلام النحاة:

فيقول النحاس (٣٣٨هـ)[٥] : «﴿فمن اضطر في مخمصة﴾ ﴿مَنْ﴾ في موضع رفع بالابتداء، والتقدير: فإن الله له غفور رحيم ثم حذف (له)».

---

(١) المكتفى : ٢٣٤.

(٢) وهو تام عند نافع نص عليه ابن النحاس (القطع : ٢٨١) (هـ. المكتفى) .

(٣) علل الوقوف: ٢/ ٤٤٥.

(٤) منار الهدى : ١١٥.

(٥) إعراب القرآن: ٢/ ٧.

ويفهم من كـلام النحاس أن ﴿مَن﴾ اسم شرط جـازم، وهو في موضع رفع على أنه مبتدأ، وقوله: «﴿اضطـر﴾ في موضع جزم بالشرط، إلا أنه فعل ماض لايعمل فيه عامل»[1] .

أي أن فـعل الشرط هو ﴿اضطر﴾، وجـواب الشرط ﴿فـإن الله غفـور رحيم﴾ .

ويقول ابن الأنـباري (٥٧٧هـ)[2] : «قـوله تعالى : ﴿فـمن اضطر في مخمصة غـير متجانف لإثم فإن الله غفـور رحيم﴾ ﴿فمن اضطر﴾ في موضع رفع بالابتداء، وهـي شرطية والجـواب: ﴿فإن الله غفـور رحيم﴾، وهو خـبر المبتدأ ومعه مضمر محذوف، وتقديره: فإن الله له غفور رحيم».

ويقول العـكبري (٦١٦هـ)[3] : «﴿فمن اضـطر﴾ شرط[4] في موضع رفع بالابتداء و﴿غـير﴾ حال . . ﴿لإثم﴾ متـعلق بـ ﴿متجـانف﴾ وقيل: اللام بمعنى إلى أي مائل إلى إثم ﴿فإن الله غفـور رحيم﴾ أي له فحذف العائد على المبتدأ».

ومن كلام النحاة السـابق يفهم أن قوله: ﴿فمن اضطر في مخمـصة غير متـجانف لإثم فإن الله غـفور رحيم﴾ الفـاء عاطفة و﴿مَنْ﴾ اسم شـرط جازم يجزم فـعلين في موضع رفع مـبتدأ، و﴿اضطر﴾ فـعل ماض فـعل الشرط في

---

(١) إعراب القرآن: ٢/ ٧.

(٢) البيان : ١/ ٢٨٣، ٢٨٤.

(٣) التبيان : ١/ ٤١٩.

(٤) «وجوابه: ﴿فإن الله غفور رحيم﴾، حاشية السابق: نفس الموضع.

محل جزم بـ ﴿مَنْ﴾ ، ﴿في مخمصة﴾ جار ومجرور متعلق بالفعل، ﴿غَيرَ﴾ حال[1] ، وهو مضاف، و﴿متجانف﴾ مضاف إليه و﴿لإثم﴾ جار ومجرور «متعلق بـ ﴿متجانف﴾[2] »، وقوله: ﴿فإن الله غفور رحيم﴾ (الفاء) واقعة في جواب الشرط و﴿إنّ﴾ حرف توكيد ونصب، ولفظ الجلالة اسم ﴿إن﴾ منصوب وقوله: ﴿غفور﴾ خبر ﴿إن﴾ مرفوع، وقوله: ﴿رحيم﴾ صفة لخبر ﴿إنّ﴾ وجملة جواب الشرط في محل رفع خبر المبتدأ، وهو ﴿فمن﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا - أيضاً - ؛ لأن ما بعد قوله: ﴿لإثم﴾ جواب الشرط - كما ذكرنا، وهو في نفس الوقت في موضع رفع خبر المبتدأ - كما أشرنا .

وقد قررت من قبل أن الوقف يكون ممنوعاً قبل الإتيان بجواب الشرط في الجملة الشرطية، كما يكون ممنوعاً قبل الإتيان بالخبر في الجملة المكونة من مبتدأ وخبر، وقد اجتمع في هذا الموضع مانعان من موانع الوقف.

الأول: كون ما بعد قوله: ﴿لإثم﴾ جواب الشرط؛ لأن قوله: ﴿فمن اضطر﴾ جملة الشرط، ولايصح الفصل بين الشرط وجزائه بفاصل زمني كالوقف أو السكوت.

والمانع الثاني: أن ما بعد قوله: ﴿لإثم﴾ في موضع رفع خبر المبتدأ - الذي هو ﴿فمن﴾ - فهنا الجملة المكونة من ﴿إنّ﴾ واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ، وهي في نفس الوقت جواب الشرط وجزاؤه، ولايصح

---

(١) التبيان : ١/٤١٩.

(٢) السابق: نفس الموضع.

الفصل بين المبتدأ وخبره، لأن معنى الجملة لايتم إلا بالإتيان بالخبر في الجملة الخبرية، كما لايتم إلا بالإتيان بجواب الشرط في الجملة الشرطية.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «والأحسن - عندي - أن يكون موضع ﴿فمن اضطر في مخمصة﴾ متصلاً بقوله: ﴿ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ اتصال المعطوف بالمعطوف عليه، والفاء للتفريع تفريع مِنَّة جزئية على مِنَّة كلية، وذلك أن الله امتنَّ في هذه الجمل الثلاث بالإسلام ثلاث مرات: مرة بوصفه في قوله: ﴿دينكم﴾ ومرة بالعموم الشامل له في قوله: ﴿نعمتي﴾، ومرة باسمه في قوله: ﴿الإسلام﴾، فقد تقرر بينهم أن الإسلام أفضل صفاته السماحة والرفق من آيات كثيرة قبل هذه الآية، فلما علمهم يوجسون خيفة الحاجة في الأزمات بعد تحريم ما حرم عليهم من المطعومات، وأعقب ذلك بالمِنَّة، ثم أزال عقب ذلك ماأوجسوه من نفوسهم بقوله: ﴿فمن اضطر﴾ إلخ فناسب أن تعطف هاته التوسعة، وتفرع على قوله: ﴿ورضيت لكم الإسلام دينا﴾، وتعقب المِنَّة العامة بالمِنَّة الخاصة، ووقع قوله: ﴿فإن الله غفور رحيم﴾ مغنياً عن جواب الشرط؛ لأنه كالعلة له، وهي دليل عليه، والاستغناء بمثله كثير في كلام العرب وفي القرآن، والتقدير: فمن اضطر في مخمصة غير متجانف فله تناول ذلك إن الله غفور، كما قال في الآية نظيرتها: ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم﴾[٢] ».

وكلام ابن عاشور - رحمه الله - يفيد أن قوله: ﴿فمن اضطر في

---

(١) التحرير والتنوير : ٦/١٠٩، ١١٠.

(٢) آية رقم ١٧٣ البقرة.

مخمصـــة﴾ متصل بما قبله على العطف بالفاء التي هي للتـفريع، أي تفريع مِنَّة جزئية على مِنَّة كلية، والمِنَّة الكلية هي الإسلام، الذي ذكره ثلاث مرات - من قبل - ، ولما علم الله تعالى حاجة الخلق إلى التوسـعة والتيسير عند الأزمات، وخصـوصاً بعـد ذكر هذه المحـرمات السـابقـة ناسب أن يعطف قـوله: ﴿فمن اضطر﴾. إلخ عـلى مـا قـبله: ﴿ورضــيت لكم الإسـلام دينـاً﴾، ولما ذكـر ﴿سبحانه﴾ هذا التـيسير، جاء قوله ﴿فإن الله غفـور رحيم﴾ بمثابة التعليل مع إفـادته الجزاء لـلشرط فـهـو بذلك قـد أغنى عن جواب الشـرط؛ لذلك كـان التقدير: فمن اضـطر في مخمصة غير مـتجانف لإثم، فله تناول ذلك إن الله غـفور، ومن ثم يتـضح مـعنى التـعليل في جواب الـشرط؛ لأن الذي يبـيح للمضطر في المجـاعة أن يأكل من هذه المحرمات بمقـدار ما يحفظ حيـاته فقط دون زيادة، لابد أن يكون مـتصفـاً بصفة المغـفرة والرحـمة فالمعنـى قائم على الاتصال من قوله: ﴿فمن اضطر...﴾ إلى آخر الآية..

وخلاصة القـول: أن التعليل البلاغي - فوق مـا تقدم - لمنع الوقف هنا يتلخص في أمرين:

الأول : أن ما بعـد قوله: ﴿لإثم﴾ - الممنوع الوقف عليـه - يقع جواباً للشرط، وجملة الشرط والجواب - كما قلت من قبل - كالكلمة الواحدة؛ لذا يمنع الوقف قبل الإتيان بجملة الجواب حتى يتم المعنى.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] في معرض الحديث عن التـمثيل الحاصل من جملتـين أو جمل، ولايتم المعنى (معـنى التمثـيل) إلا بعد مـجيء تمامه:

---

(١) أسرار البلاغة : ١١١.

«ووزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان، ولكنا نقـول: إن حكمهما حكم جملة واحـدة، من حـيث دخل في الكلام مـعنى يربط إحـداهما بالأخـرى، حـتى صارت الجـملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد فـي امتناع أن تحصل به الفـائدة، فلو قلت: (إن تأتني) وسكتّ لم تفد، كما لاتفيد إذا قلت : (زيد) وسكت، فلم تذكر اسماً آخر ولا فعلاً، ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال».

ومن كلام الإمام عبد القاهر يتبين لنا أن جملتي الشرط والجزاء وإن كانتا في الظاهر بمثابة جملتين، إلا أنهما في الحقيقة بمثابة جملة واحدة بسبب المعنى الذي يربط بينهما، ويجعل إحداهما مترتبة على الأخرى، فلا يفهم المعنى إلا بعد الإتيان بالجملتين.

والأمر الثاني : أن قولـه: ﴿فإن الله غفور رحيم﴾ في موقع خـبر المبتدأ الذي هو اسم الشـرط: ﴿فمن اضطر﴾، ومـعلوم أن الخبـر هو ركن الإسناد، ولايتم المعنى إلا بذكره؛ لذا يمنع الوقف قبل الإتيان به، وإلا فسد المعنى.

يقول الإمـام عبـد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «اعلم أن معـاني الكلام كلها معان لاتتـصور إلا فيما بين شيـئين، والأصل والأول هو (الخبر) وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع.

ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس: أنه لايكون خبر حتى يكون مخبَّـر به، ومخبَر عنه، لأنه ينقسم إلى إثبـات ونفي، والإثبات يقتضي مثـبتاً ومثبتاً له، والنفي يقتضي منفيـاً ومنفياً عنه، فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيـه من غير أن يكون هناك مـثبت له، ومنفي عنه حـاولت مالا يصح في

---

(١) دلائل الإعجاز : ٥٤١.

عقل ولايقع في وهم. من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلي فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء، وكنت إذا قلت: (اضرب) لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك من غير أن تريد الخبر به عن شيء مظهر أو مقدر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوتاً تصوِّته سواء».

ومن كلام الإمام عبد القاهر يتضح لنا أهمية الإتيان بالخبر في الكلام إذ يتوقف على ذلك فهم المعنى وتمامه، فلا يتصور مثبت من غير مثبت له، ومنفي من دون منفي عنه؛ لذا يقول[1] (رحمه الله) : «... فلما كان الأمر كذلك أوجب ذلك ألا يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا: (خرج زيد)، أو اسم مع اسم كقولنا: (زيد منطلق): فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل، وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة، وحكم يجرى عليه الأمر في كل لسان ولغة».

الموضع الثاني :

﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ۝٤﴾ [آية رقم ٤ المائدة].

إضاءة :

روى الواحدي (٤٦٨هـ) بسنده إلى أبي رافع (رضى الله عنه) قال[2] : «أمرني رسول الله ﷺ بقتل الكلاب فقال الناس: يارسول الله: ما أحل لنا

---

(١) دلائل الإعجاز: ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٩٨.

(٢) أسباب النزول : ١٥٧.

من هذه الأمة التي أمرت بقتلها؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية ﴿يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين . . . الآية﴾ .

ثم يقول الواحدي[1] : « . . وذكر المفسرون شرح هذه القصة قالوا: قال أبو رافع: «جاء جبريل - عليه السلام - إلى النبي ﷺ واستأذن عليه فأذن له فلم يدخل فخرج رسول الله ﷺ فقال: قد أذنا لك يارسول الله فقال: أجل يارسول الله، ولكنا لاندخل بيتاً فيه صورة ولا كلب» فنظروا فإذا في بعض بيوتهم جرو.

قال أبو رافع: فأمرني الا أدع كلباً بالمدينة إلا قتلته حتى بلغت (العوالي)، فإذا امرأة عندها كلب يحرسها فرحمتها فتركته فأتيت النبي ﷺ فأخبرته فأمرني بقتله، فرجعت إلى الكلب فقتلته، فلما أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب جاء ناس فقالوا: يارسول الله : ما يحل لنا من هذه الأمة التي تقتلها؟ فسكت رسول الله ﷺ فأنزل الله تعالى هذه الآية، فلما نزلت أذن رسول الله ﷺ في اقتناء الكلام التي ينتفع بها، ونهى عن إمساك مالا نفع فيه منها، وأمر بقتل الكلب الكلْب والعقور، ومايضر ويؤذى ودفع القتل عما سواهما ومالا ضرر فيه».

ففي هذه الآية سؤال لرسول الله ﷺ عن الأشياء التي أحلها الله لعباده من المطعومات - بعد أن ذكر في الآية السابقة أصناف المحرمات من المطعومات وغيرها - فكان الجواب: ﴿قل أحل لكم الطيبات﴾ وهي: «كل شيء لم يأت تحريمه في كتاب ولا سنة»[2] .

---

(١) أسباب النزول : ١٥٧.

(٢) معانى القرآن واعرابه للزجاج: ٢/١٤٩.

وقال الراغب (٥٠٢هـ)[١] : «وأصل الطيب: ما تستلذه الحواس، وما تستلذه النفس، والطعام الطيب في الشرع: ماكان متناولاً من حيث مايجوز، وبقدر مايجوز، ومن المكان الذي يجوز، فإنه متى كان كذلك كان طيباً عاجلاً وآجلاً لايستوخم، وإلا فإنه وإن كان طيباً عاجلاً لم يطب آجلاً، وعلى ذلك قوله: ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم﴾[٢] .

وكذلك أحل لكم صيد ماعلمتم من الجوارح وهي: «الكواسب من سباع البهائم والطير كالكلب والفهد والنمر والعقاب والصقر والباز والشاهين، وسميت بذلك، لأنها تجرح ماتصيد غالباً أو لأنها تكتسب يقال: امرأة لاجارح لها أي لاكاسب، ومنه ﴿ويعلم ماجرحتم بالنهار﴾[٣] أى ماكسبتم، ويقال: جرح واجترح بمعنى اكتسب»[٤] .

وقوله: ﴿مكلبين﴾ «المكلِّب: معلم الكلاب ومضريها على الصيد»[٥] .

وقوله: ﴿تعلمونهن﴾ : «تؤدبونهن الا يأكلن صيدهن»[٦] .

وقوله : ﴿فكلوا مما أمسكن عليكم﴾ أي فكلوا من الصيد الذي أرسلتموه إليه فصاده من غير أن يأكل منه، يقول الفراء (٢٠٧هـ)[٧] :

---

(١) المفردات : مادة (طيب).

(٢) من الآية : ٨١ سورة طه.

(٣) من الآية : ٦٠ سورة الأنعام.

(٤) البحر المحيط: ١٧٦/٤.

(٥) السابق : نفس الموضع، وانظر معه: معانى القرآن للفراء: ٣٠٢/١.

(٦) معانى القرآن للفراء: ٣٠٢/١.

(٧) السابق: نفس الموضع.

«﴿فكلوا مما أمسكن عليكم﴾ مما لم يأكلن منه، فإن أكل فليس بحلال؛ لأنه إنما أمسك على نفسه».

قوله: ﴿واذكروا اسم الله عليه﴾ أي عند الإرسال لتلك الكلاب أو غيرها إلى الصيد وجب أن يذكر الصائد اسم الله ليقع الأكل بعد ذلك حلالاً.

قوله: ﴿إن الله سريع الحساب﴾ «أي سريع إتيان حسابه أو سريع إتمامه إذا شرع فيه، فقد جاء أنه سيحاسب الخلق كلهم في نصف يوم»[1].

والمعنى: بعد أن ذكر الله تعالى في الآية السابقة أصناف المحرمات من المطعومات كان من الطبيعي أن يسأل الناس رسول الله ﷺ عن الحلال من هذه المطعومات فجاء الجواب: أحل لكم ماطاب من الطعام بأن كان مستلذا تشتهيه النفس وكان حلالاً من جهة الشرع، ثم زاد في الإجابة عن أصل السؤال بأن ذكر حل صيد هذه الحيوانات التي تدرب وتعلم على الصيد مماعرفه العرب، حيث أباح لنا أكل ما صادته بشرط الا يأكل منه، وأن يذكر الصائد اسم الله تعالى عند إرسال الكلب ونحوه إلي الصيد.

ولعل مناسبة النزول هي التي أوحت بهذه الزيادة في الإجابة لتأصيل حل أكل هذا الصيد الذي اعتادوا عليه.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الطيبات﴾ في طبعات المصاحف الأربعة . والقراء يقولون بمنع الوقف هنا.

---

(١) روح المعاني : ٦/ ٦٤.

فالإمام الداني[1] (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً في هذه الآية على ﴿الطيبات﴾ وإنما ذكر فيها الوقف على قوله: ﴿... من الجوارح مكلبين﴾، ﴿... مما علمكم الله﴾، ﴿اسم الله عليه﴾، ﴿سريع الحساب﴾ فقط.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] «﴿الطيبات-٤-لا﴾ للعطف فإن التقدير: وصيد ما علمتم بحذف المضاف».

ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «﴿الطيبات﴾ ليس بوقف للعطف، فإن التقدير: وصيد ماعلمتم بحذف المضاف».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله ﴿الطيبات﴾؛ لأن ما بعده معطوف عليه.

ويفهم المنع - أيضاً من كلام النحاة، فيقول الزمخشري[4] (٥٣٨هـ): «﴿وماعلمتم من الجوارح﴾ عطف على ﴿الطيبات﴾ : أي أحل لكم الطيبات وصيد ماعلمتم فحذف المضاف».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[5] : «(قوله تعالى: ﴿وماعلمتم من الجوارح مكلبين﴾ (ماعلمتم) في موضع رفع بالعطف على ﴿الطيبات﴾ وهو

---

(١) المكتفى : ٢٣٤.

(٢) علل الوقوف: ٢/٤٤٥.

(٣) منار الهدى: ١١٥.

(٤) الكشاف : ١/ ٥٩٤.

(٥) البيان: ١/ ٢٨٤.

مرفوع؛ لأنه مفعـول مالم يسم فاعله، وهو (أحِل) و﴿مكلبين﴾ منصوب على الحال من التاء والميم في ﴿علمتم﴾».

ويقـول العكبـري (٦١٦هـ)[١] : «﴿ومـاعلمـتم﴾ ﴿مـا﴾ بمعنى الذي والتقدير: صـيد ماعلمتم، أو تعليم ما علمتم و﴿من الجـوارح﴾ حال من الهاء المحذوفة أو من ﴿ما﴾.

ومن كلام النحـاة يفهم المنع كذلك؛ لأن مـا بعد ﴿الطيبـات﴾ معطوف عليهـا، وعلى هذا يكون المعنى: قل أحل لكم الطيـبات وصـيد ماعلـمتم من الجوارح، ويكون الجـواب عن السؤال قد شمل الطيـبات، وأضاف شيـئاً زائداً استدعـاه الجو المحيط بالسؤال لأن مناسبة النزول تـلبست بسؤالهم عن الكلاب وعن صيدها، فكان الجواب شاملاً للطيبات، ولصيد ما صادته الكلاب المسئول عن حالها وعن صيدها؛ لذا كان الجواب يقـع ناقصاً لو اكتفى القارئ بالوقوف على قوله: ﴿الطيبات﴾.

هذا، والبلاغيـون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد وكالكلمة الواحدة فهمـا متلازمان والإجابة هنا تقتضى أن نذكر الحكم كاملاً فالله تعالى يقول: ﴿قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين.. الآية﴾ أي أحل لكم الطيبات وصيد ما علمتم من الجوارح فلو أجزنا للقارئ الوقف على ﴿الطيـبات﴾ لفهم السامع والقـارئ - أيضاً - أن هذه هي إجابة الـسؤال كاملـة، وليس الأمر كذلـك بل هي إجابة ناقـصة؛ لأن تمامـها ﴿وماعلمتم من الجوارح﴾ .. الآية.

---

(١) التبيان : ٤١٩/١، وانظر معه: إرشاد العقل السليم : ٦/٢.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] - في معرض الحديث عن عطف الجمل - : «. . . وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته».

والمعنى الذي وقع الإشراك فيه هنا - بالواو - الجمع في إجابة السؤال بين حل الطيبات وصيد الجوارح المدربة على ذلك.

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : «في السؤال معنى القول فلذلك وقع بعده ﴿ماذا أحل لهم﴾ كأنه قيل: يقولون لك ماذا أحل لهم، وإنما لم يقل: ماذا أحل لنا حكاية لما قالوه لأن يسألونك بلفظ الغيبة كما تقول: أقسم زيد ليفعلن ولو قيل: لأفعلن، وأحل لنا لكان صواباً و﴿ماذا﴾ مبتدأ و﴿أحل لهم﴾ خبره كقولك: أي شيء أحل لهم؟ ومعناه : ماذا أحل لهم من المطاعم؟ كأنه حين تلا عليهم ما حرم عليهم من خبيثات المآكل سألوا عما أحل لهم منها فقيل: ﴿أحل لكم الطيبات﴾.

ومن كلام الزمخشري يتضح لنا أن الآية بدأت بقول هو : السؤال ﴿يسألونك﴾ ثم تلاه سؤال آخر: ﴿ماذا أحل لهم﴾ ثم جاء الجواب بـ ﴿قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح. . . الآية﴾ فالآية كلها قول ومقوله: السؤال قول والجواب قول ومقوله والقول ومقوله متلازمان، كل منهما يطلب

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

(٢) الكشاف : ١/ ٥٩٤ ، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ٢/ ٦، وحاشية الشهاب الخفاجي: ٣/ ٢١٧.

الآخر، وجواب السؤال مكون من ﴿أحل لكم الطيبات﴾ وما عطف عليه من عطف الخاص على العام، ولو أجزنا الوقف على ﴿الطيبات﴾ لحدث نقص في الإجابة؛ لأن السؤال يطلب الحكم في كل المسئول عنه، والمسئول عنه الحلال من المطعومات مع معرفة حكم ما يصيده الكلب المعلم ونحوه، لأن مناسبة النزول توحي بهذا، ولذا جاءت معطوفة على ﴿الطيبات﴾ لتوحي لنا أنها جزء من الإجابة، ولايصح تقديم الإجابة عن السؤال بدونها؛ لذا منع الوقف.

ويقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول. قاله الجويني في تفسيره».

ويقول أيضاً[٢] : «... وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه». والله أعلم .

الموضع الثالث :

﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [آية رقم ١٠٣ المائدة].

إضاءة :

عن مفردات هذه الآية : (بحيرة، سائبة، وصيلة ، حام).

يقول الزجاج (٣١١هـ)[٣] : «أثبت ما رويناه في تفسير هذه الأسماء

---

(١) البرهان: ١/٣٥٨.

(٢) السابق : ١/٣٦١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢/٢١٣، وانظر معه: معاني القرآن للفراء : ١/٣٢٢، ومجاز القرآن : ١/١٧٧ - ١٨١، والكشاف ١/٦٤٩، والبحر المحيط: ٤/٣٧٨، ٣٧٩.

عن أهل اللغة ما أذكره ههنا:

قال أهل اللغـة : البحيـرة: ناقة كانت إذا نتـجت خمســة أبطن، وكان آخرها ذكراً بحروا أذنها - أي شقوها - وامتنعوا من ركوبها وذبحها، ولاتطرد عن ماء ولاتمنع من مرعى، وإذا لقيها المعيي[1] لم يركبها.

والسائبـة : كان الرجل إذا نذر لقدوم من سفـر، أو برء من علة، أو ما أشبه ذلك قال: ناقتي هذه سائبة فكانت كـالبحيرة في ألا ينتفع بها، وألا تجلى عن ماء ولاتمنع من مـرعى، وكان الرجل إذا أعتق عـبداً قال: هو سائبـة؛ فلا عقل بينهما و لا ميراث.

وأما الوصـيلة : ففي الغنم كانت الشـاة إذا ولدت أنثى فهي لهم، وإذا ولدت ذكـراً وأنثى قالوا: وصلت أخـاها فلم يذبحـوا الذكر لآلهـتهم، وأمـا الحامي: فالذكر من الإبل كانت العرب إذا نُتجت من صلب الفحل عشرة أبطن حُمي ظهره فلا يحمل عليه ولايمنع من ماء ولا مرعى».

والمعنى: مـاشرع الله من بحـيرة ولا سائـبة ولا وصيلة ولا حـام ولكن الذين كفـروا اختلقوا هذا الكذب وافتـروه على الله سبحانه من غـير دليل من شرع وأكثرهم - أي عامتهم - لايعقلون الحق من الكذب.

يقول الرازي (٦٠٦هـ)[2] : «قال المفسـرون: إن عمرو بن لحي الخزاعي كان ملك مـكة، وكان أول من غيـر دين إسمـاعيل، فاتخـذ الأصنام ونصب الأوثان، وشرع البحيرة والســائبة والوصيلة والحام قال النبي ﷺ: «فلقد رأيته

---

(١) المعيى : المتعب.

(٢) مفاتيح الغيب: ١٢/ ٩٢، وانظر معه: غرائب القرآن: ٧/ ٤٥، وا لبحر المحيط : ٤/ ٣٨٤.

في النار يؤذى أهل النار بريح قصبه». والقُصْب: المعى وجمعه الأقصاب ويروى يجر قصبه في النار. قال ابن عباس: قوله: ﴿ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب﴾ يريد عمرو بن لحى وأصحابه يقولون على الله هذه الأكاذيب والأباطيل في تحريمهم هذه الأنعام.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ولا حام﴾ في طبعات المصاحف الأربعة. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا.

فالإمام الداني[1] (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً في هذه الآية إلا على رأسها ﴿. . . يعقلون (١٠٣)﴾، وهذا يعني أن الوقف على أي موضع من هذه الآية قبل رأسها ممنوع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿. . . ولاحام-١٠٣-لا ﴾ لأن ﴿ولكن﴾ للاستدراك».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[3] : «﴿ولاحام.لا ﴾ للاستدراك».

ويقول الأشموني[4] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري: «﴿ولاحام﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده استدراك بعد نفي . والمعنى: ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب، يجعلون البحيرة وما بعدها من جعل

---

(١) المكتفى: ٢٤٤.

(٢) علل الوقوف: ٤٦٦/٢.

(٣) غرائب القرآن: ٧/ ٤٠.

(٤) منار الهدى: ١٢٥.

الله، نسبوا ذلك الجعل لله تعالى افتراء على الله».

ومن كلام القـراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿ولا حـام﴾ لأن ما بعده استدراك بعد نفي «والاستـدراك: رفع توهـم يتولد من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء»[1].

ويفهم المنع - أيضاً - من كلام النحاة:

فيقول ابن هشام (٧٦١هـ)[2]: «﴿لكنّ﴾ مشددة النون - حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر - وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو المشهور أنه واحد وهو الاستدراك وفسر بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفـاً لحكم ما قبلها؛ ولذلك لابد أن يتقدمـها كلام مناقض لما بعدها نحو: (ماهذا سـاكناً لكنه متحرك) أو ضد له نحـو: (ماهذا أبيض لكنه أسود) قيل: أو خلافه نحو: ﴿مازيد قائماً لكنه شارب﴾ وقيل: لايجوز ذلك.

والثاني: أنـها ترد تارة للاستـدراك وتارة للتوكـيد قـاله جماعـة منهم صاحب البسيط، وفسروا الاستدراك برفع مـا يتوهم ثبوته نحو: (مازيد شجاعاً لكنه كريم)؛ لأن الشجاعة والكرم لايكادان يفترقان، فنفى أحدهما يوهم انتفاء الآخر، و(مـاقام زيد لكن عـمراً قام)، وذلك إذا كـان بين الرجلين تلابس أو تماثل في الطريقة، ومـثلوا للتوكيد بـنحو: (لو جاءني أكرمـته لكنه لم يجيء) فأكدت ما أفادته (لو) من الامتناع.

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٢/ ٥٨٣.

(٢) مغنى اللبيب: ١/ ٢٩٠، وانظر معـه: تحرير التحبير: ٣٣١ و(أساليب التـوكيد في القرآن الكريم): ٢٢٥.

والثالث: أنها للتوكيد دائماً مثل إنَّ، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن عصفور. قال في المقرب: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ ومعناها التوكيد ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى (لكنَّ) التوكيد، وتعطى مع ذلك الاستدراك».

هذه عبارة صاحب المغنى - رحمه الله - آثرت أن أنقلها كاملة حتى يتبين لنا معنى (لكنّ) وما تفيده في الكلام من ذكر للمعنى وضده أو نقيضه؛ فلابد في الكلام الذي تأتى فيه من نفي وإثبات إن كان قبله نفي كان بعده إيجاب، وإن كان قبله إيجاب كان بعده نفي. وقد اختار القرطبي[(١)] (٦٧١هـ) أن تكون (لكنّ) مفيدة للتأكيد والاستدراك معاً .

ومن كلام النحاة يتبين لنا منع الوقف هنا؛ لأن الاستدراك هنا أفاد أن عقيدة الكفار في البحيرة وما بعدها عقيدة باطلة فقد سبقه نفي ثم جاء الإثبات بـ (لكنّ) ليؤكد كذب عمرو بن لحي وأصحابه فيما اختلقوا من الكذب على الله فهنا إثبات ونفى ولابد من ذكرهما معاً ليتم البيان، ومن ثم كان منع الوقف على قوله: ﴿ولاحام﴾ .

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن سياق الكلام يفيد نفي حل هذه العادات التي اعتادوا عليها، وجعلوها من نظام حياتهم، وألبسوها ثوب الحل والشرع، والحقيقة أنها ليست من الحل ولا من الشرع في شيء.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[(٢)] : «وقوله: ﴿ولكن الذين كفروا يفترون

---

(١) الجامع لاحكام القرآن: ١/ ٢٠٤ ط. دار الكتب المصرية عام ١٩٥٢م.

(٢) التحرير والتنوير: ٧/ ٧١.

على الله الكذب﴾ الاستدراك لرفع ما يتوهمه المشركون من اعتقاد أنها من شرع الله؛ لتقادم العمل بها منذ قرون».

ومن كلام النحاة عن هذا الحرف ﴿لكنّ﴾ يتبين لنا أنه يأتي في كلام يجمع بين النفي والإثبات، فإن كان ما قبله منفياً - كما هنا - كان ما بعده مثبتاً، والإثبات والنفي نقيضان والجمع بينهما في كلام يبرزه مؤكداً؛ لذا منع الوقف هنا على قوله: ﴿ولا حام﴾؛ ليقع الكلام مؤكداً فكأن نفي حل البحيرة وما بعدها ذكر مرتين:

الأولى : عندما عرض في سياق النفي، فقد أبطلت (ما) النافية ماقاله كفار مكة، وماشرعوه من البحيرة وما بعدها .

الثانية : عندما ذكر إبطال هذه العادات وتحريمها، ولكن بصورة الإثبات؛ حيث جاءت (لكن) لتثبت أن الكفار هم الذين افتروا هذا الكذب على الله من غير ما شرع ولا دليل فالمعنى الذي قصدته الآية تكرر فيها مرتين: مرة بصورة النفي، ومرة بصورة الإثبات، وما ذلك إلا لأن الأمر يتصل بصحة العقيدة؛ لذا ذكر المعنى مؤكداً لاقتلاع هذه العادات الباطلة وإرساء مبادئ الشرع الحكيم.

ولهذه الفائدة عد العلماء الاستدراك من البديع كما ذكر ذلك ابن أبي الإصبع المصري[1] (٦٥٤هـ) في كتابه «تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن».

---

(١) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ٣٣١، ٣٣٤.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على ثلاثة مواضع هي:

الأول: (آية ٣ المائدة)، والثاني: (آية ٤ المائدة)، والثالث: (آية ١٠٣ المائدة) وهذه المواضع الثلاثة قد اتفقت فيما يأتي:

(أ) في الموضوع؛ حيث جاءت كلها مندرجة تحت عنوان: (أنواع من الحرام والحلال)، وأيضاً كلها من سورة واحدة هي المائدة سورة العقود والأحكام.

١- ففي الموضع الأول: حديث عن المحرمات من المطعومات وغيرها.

وبدأت الآية بالفعل ﴿حرمت﴾ المبنى لما لم يسم فاعله إعلاناً بأن الفاعل معلوم وهو الله تعالى، فهو الذي من شأنه أن يحلل وأن يحرم، وعطفت هذه المحرمات بالواو التي هي لمطلق الجمع فلا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً.

٢- وفي الموضع الثاني: حديث عن الحلال من المطعومات؛ ولذلك بدئت الآية بالسؤال عن الحلال من الطعام فقال الله تعالى: ﴿يسألونك﴾ وجاء الجواب بـ ﴿قل احل لكم الطيبات﴾ وجاء بالفعل ﴿احل﴾ مبيناً لما لم يسم فاعله، كما جاء بالفعل ﴿حرّم﴾ - في الآية السابقة - كذلك، للعلة التي ذكرتها، وأضاف إلى الإجابة شيئاً زائداً اقتضاه الجو المحيط بالسؤال، الا وهو الحديث عن الصيد وحكمه.

٣- وفي الموضع الثالث: حديث عن المحرمات التي تتصل بعادات المجتمع وعقائده الباطله، التي ظنوها مشروعة، وأضفوا عليها صفة القداسة،

فكان الحديث عنها مصدّراً بـ (ما) النافية التي سلطت على الفعل ﴿جعل﴾، لتهدم هذه العادات وتبطلها ثم جاء بالاستدراك، الذي يفيد التأكيد على تجريم هذه العادات وتحريمها وتثبت الكذب على من ادعى حل هذه الأشياء.

(ب) أما علة منع الوقف فقد اتفق فيها الموضعان : الثاني، والثالث وهي: العطف بالواو، إلا أن الثالث جاء مع الواو بـ ﴿لكنّ﴾ التي تفيد الاستدراك، والتي أفادت شيئاً زائداً على العطف.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة بين مواضع هذا الفصل فنجملها فيما يلي:

(أ) هذه المواضع وإن اتفقت في الموضوع العام، وفي أنها من سورة واحدة، فإنها قد اختلفت فيما يأتي :

١- في الموضع الأول: حديث عن المحرمات من الطعام مع زيادة محرم ليس بمطعوم وهو: الاستقسام بالأزلام، ثم زاد على الوصف بالتحريم الوصف بالفسق، والإعلان عن يأس الكفار أن ينالوا من هذا الدين شيئاً، فلا خوف على الدين، وعلى المسلمين أن يطمئنوا لهذا فلا يخشوا أحداً إلا الله، وهذا يعالج مرضاً استشرى في نفوس كثير من المسلمين ، الا وهو الخوف من غير المسلمين ممن لديهم المال أو الجاه أو التقدم العلمي الدنيوي، ثم الإعلان عن كمال الدين وتمامه، وأنه رضى لنا هذا الإسلام ديناً فعلينا أن نعض على مارضيه الله لنا من الدين بالنواجذ، وأن نحرص عليه الحرص كله ثم فتحت باب اليسر لمن وقع في مجاعة (ونحوها) تكاد تقضى عليه أن يذهب هذا الجوع بما يحافظ على حياته بدون تجاوز لحد رفع الضرر، لأن الله غفور رحيم.

٢- وفي الموضع الثاني: بدأت الآية بسؤال ﴿يسألونك﴾ ثم بسؤال ثان: ﴿ماذا أحل لهم﴾؟ من الحلال من الطعام. فكان الجواب عن الحلال من الطعام، مع زيادة خاصة بظروف السؤال والسائلين؛ لذا تحدث عن الصيد وعن الصائد. وعن الآداب التي يجب مراعاتها أثناء ذلك، حتى يقع الأكل حلالاً من هذا الصيد مع الأمر بالتقوى، والتخويف من الله لأنه سريع الحساب.

٣- وفي الموضع الثالث: كانت المحرمات عادات وسلوكاً جانب الشرع،

وخلا من الحكمـة والفكر المستـقيم لذا جاء بهـذه المحرمات نكرات في سـياق النفي؛ ليفيد العـموم، ثم جاء بـ ﴿لكنّ﴾ التي تفيد الاستـدراك؛ ليثبت ضلال من جاء بهذا الكذب وألبسه ثوب الحق.

(ب) اختلـفت علة منع الوقف في الموضع الأول؛ حيث جـاء المنع على قـوله: ﴿لإثم﴾؛ لأن مـا بعده جـواب الشـرط، ولايصح الوقف حـتى يؤتى بجواب الشرط؛ ليتم المعنى.

* * *

الفصل الثامن

من مواقف الجهاد في سبيل الله

* * *

الموضع الأول :

﴿إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَٰكِن لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آية ٤٢ الأنفال].

إضاءة :

المفردات : ﴿العدوة﴾ «شاطئ الوادي»[١] ، ﴿الدنيا﴾ : أي القريبة مما يلي المدينة، ﴿العدوة القصوى﴾ «بشفير الوادى الذي يلى مكة»[٢] ، أي جانب الوادى البعيد من المدينة، ﴿والركب أسفل منكم﴾ : «العير التي كان فيها أبو سفيان على شاطئ البحر»[٣] ، قال النحاس (٣٣٨هـ)[٤] : «والركب : جمع راكب، ولاتقول العرب: ركب إلا للجماعة الراكبي الإبل وحكى ابن السكيت وأكثر أهل اللغة أنه لايقال: راكب وركب إلا للذين على الإبل خاصة، ولايقال لمن كان على فرس أو غيرها راكب».

قوله: ﴿ولو تواعدتم﴾ أي : «أنتم وأهل مكة على موعد تلتقون فيه للقتال لخالف بعضكم بعضاً، فثبطكم قلتكم وكثرتهم عن الوفاء بالموعد، وثبطهم ما في قلوبهم من تهيب رسول الله ﷺ والمسلمين، فلم يتفق لكم من التلاقى ما وفقه الله وسبب له»[٥] .

---

(١) معاني القرآن للفراء : ١/ ٤١١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٤١٧.

(٣) السابق: نفس الموضع.

(٤) إعراب القرآن: ٢/ ١٨٨.

(٥) الكشاف: ٢/ ١٥٩.

قوله : ﴿ولكن ليقضى الله أمراً كان مفعولاً﴾ «إذ التقدير: ولكن لم تتواعدوا وجئتم على غير اتعاد ﴿ليقضى الله﴾ أي ليحقق وينجز ماأراده من نصركم على المشركين»[1] .

﴿ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيّ عن بينة﴾ أي: «لأن الأمر هو نصر المسلمين وقهر المشركين، وذلك قد اشتمل على إهلاك المهزومين، وإحياء المنصورين، وحفّه من الأحوال الدالة على عناية الله بالمسلمين، وإهانته المشركين مافيه بينة للفريقين تقطع عذر الهالكين، وتقتضى شكر الأحياء»[2] .

﴿وإن الله لسميع﴾ لما يقوله المشركون والمؤمنون ﴿عليم﴾ بأفعال كل من الفريقين الباطنة والظاهرة.

والمعنى: واذكروا أيها المؤمنون إذ كنتم يوم (بدر) بجانب الوادى القريب من المدينة المنورة، والمشركون بجانب الوادى البعيد منها، وعير أبي سفيان أسفل منكم على ساحل البحر الأحمر، وقد قدر الله التقاءكم في هذا المكان على غير موعد ليقضى أمراً قد قدره أزلاً وهو نصر المؤمنين، وإذلال المشركين وقد ظهرت قدرة الله تعالي فجمع بين الفريقين لينصر المسلمين مع قلة عددهم وعُدَّتهم، ويهزم المشركين على كثرة عددهم وعتادهم؛ ليكون في ذلك العبرة، فيدرك المؤمنون عون الله لهم وقدرته، ويدرك المشركون ذل عصيانهم لله وبُعدهم من نصره.

---

(١) التحرير والتنوير: ١٠/١٩.

(٢) السابق: ١٠/ ٢٠.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿في الميعاد﴾ في طبعات المصاحف الأربعة، والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول[1] : «وقال ابن عبد الرزاق: ﴿...من هلك عن بينة [٤٢]﴾ تام، وليس كذلك؛ لأن ﴿... ويحيا من حيى عن بينة [٤٢]﴾ نسق على ذلك وهو التمام».

وهو هنا لم يذكر وقفاً في هذه الآية إلا على قوله: ﴿ويحيا من حيى عن بينة﴾ وهذا يعنى أن الوقف ممنوع عنده على قوله: ﴿في الميعاد﴾. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿...الميعاد - ٤٢-ۙ ﴾ لعطف ﴿لكنْ﴾».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[3] : «﴿في الميعادۙ ﴾ لعطف ﴿لكنْ﴾».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجرى -[4] : «﴿في الميعاد﴾ وصله أحسن لحرف الاستدراك، وقيل: يجوز بتقدير: ولكن جمعكم هنا، والأول أوْلى».

وخلاصة القول أن القراء يمنعون الوقف هنا على قوله: ﴿في الميعاد﴾؛ للعطف بـ (لكنّ) التي تفيد الاستدراك، بل إن الأشموني لم يتوقف عند القول بمنع الوقف بل قال: «وصله أحسن لحرف الاستدراك».

---

(١) المكتفى: ٢٨٦.

(٢) علل الوقوف: ٢/٥٣٧.

(٣) غرائب القرآن: ١٠/ ٤ .

(٤) منار الهدى: ١٥٩.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً، وقد ذكرت لك رأى صاحب المغنى في الموضع السابق[1] ، وهنا أذكر لك رأى المبرد (٢٨٥هـ) في «المقتضب» حيث يقول[2] : «و(لكنّ) للاستدراك وإن كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها وهي مخففة - كما ذكرت لك في باب العطف[3] - وإنما يستدرك بها بعد النفى نحو قولك: (ماجاءني زيد لكنْ عمرو) وبقول القائل: (ماذهب زيد فتقول: (لكنَّ عمراً قد ذهب) ويجوز في الثقيلة والخفيفة أن يستدرك بهما بعد الإيجاب ما كان مستغنياً نحو قولك: (جاء زيد فأقول: لكنّ عمراً لم يأت، وتكلم عمرو لكنْ خالد سكت)، فأما الخفيفة إذا كانت عاطفة اسماً على اسم لم يجز أن يستدرك بها إلا بعد النفي، لايجوز أن تقول: (جاءني عمر ولكن زيد، ولكن: ماجاءني عمرو لكنْ زيد) فإن عطفت بها جملة - وهي الكلام المستغنى - جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب، كما ذكرت لك تقول: (قد جاءني زيد لكنْ عمرو لم يأتني).

هذه عبارة المبرد - رحمه الله - آثرت أن أنقلها كاملة - على الرغم من طولها - لأنها تلقى الضوء على (لكنْ) حال كونها ثقيلة أو خفيفة وهي تفيد الاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء، وقد شرحت ذلك في الموضع السابق[4] والاستدراك هنا يفيد تذكير المسلمين بنعمة الله عليهم؛ حيث جمعهم مع المشركين على غير موعد؛ ليحقق نصر المؤمنين،

---

(١) مغنى اللبيب لابن هشام : ١/ ٢٩٠ في الموضع الثالث من الفصل السابع .

(٢) المقتضب: ٤/١٠٧، وانظر معه: لسان العرب : (مادة لكن).

(٣) انظر: المقتضب : ١/ ١٥٠.

(٤) آية ١٠٣ المائدة .

وهزيمة الكافرين .

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن ما بعده عطف بـ (لكنّ) التي تفيد الاستدراك على ما قبله، فكان المعنى متصلاً لايجوز الوقف دون الإتيان ببقيته وتمامه.

يقول البقاعي (٨٨٥هـ)[1] : «(ولكنْ) أي دبر ذلك سبحانه حتى توافيتم إلى موطن اللقاء كلكم في يوم واحد من غير ميعاد ولم يختلفوا في موافاة ذلك الموضع مع خروج ذلك عن العادة لكونه أتقن أسبابه، فأطمعكم في العير أولاً مع ما أنتم فيه من الحاجة ثم وعدكم إحدى الطائفتين مبهماً، وأخرج قريشاً لحماية عيرهم إخراجاً لم يجدوا منه بدأ، ولما نجت عيرهم أوردهم الرياء والسمعة والبطر بما هم فيه من الكثرة والقوة كما قال أبو جهل: لانرجع حتى نرد بدراً فننحر بها الجزور ، ونشرب الخمور وتعزف علينا القيان، ونطعم من حضرنا من العرب فلا يزالون يهابوننا مدى الزمان».

هذا جانب من تصوير الآية للموقف يوم (بدر) أبرزه الاستدراك بـ (لكنْ)؛ لذا فإن الوقف قبلها يحرم السامع والقارئ من إيضاح هذه الجوانب التي أفادها الاستدراك.

لذا يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2] : «وقد ظهر موقع الاستدراك في قوله: ﴿ولكن ليقضي الله أمراً كان مفعولاً﴾؛ إذ التقدير: ولكن لم تتواعدوا

---

(١) نظم الدرر : ٣/ ٢٢١، وانظر معه: الكشاف: ٢/ ١٦٠، ومفاتيح الغيب : ١٥/ ١٣٤، وغرائب القرآن : ١٠/ ٧، وإرشاد العقل السليم ٢/ ٢٤٠، وحاشية الشهاب الخفاجي : ٤/ ٢٧٨.

(٢) التحرير والتنوير: ١٠/ ٢٠.

وجئتم على غير اتعاد، ليقضى الله أي ليحقق وينجز ما أراده من نصركم على المشركين، ولما كان تعليل الاستدراك المفاد بـ(لكنْ) قد وقع بفعل مسند إلى الله كان مفيداً أن مجيئهم إلي العدوتين على غير تواعد كان بتقدير من الله عناية بالمسلمين».

وبناء على ما تقدم فإن هذه الآية تصور جانباً من جوانب غزوة بدر الكبرى، فتصور حال المسلمين، وقد نزلوا بجانب الوادى القريب من المدينة، ونزل الكفار بجانب الوادى البعيد منها القريب من مكة، وعير أبي سفيان الأربعين على ساحل البحر الأحمر، وقد نجت القافلة، وخرج الكفار لنجدة أبي سفيان فلما نجا بالعير أخذهم الغرور والكبر، وأصروا على الخروج لملاقاة محمد ﷺ.

وعلى هذا فكل هذه المعانى التي ذكِرَتْ، وتصوير حال الفريقين في ميدان المعركة أفاده اتصال ألفاظ الآية وتعانقها مع الوصل بـ (لكنْ) التي تفيد الاستدراك؛ فلا تتم الصورة بكل جوانبها إلا بالوصل بعطف (لكنْ) على ما قبلها لتتم المعاني التي قصدت.

الموضع الثاني:

﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [آية رقم ٢٥ التوبة].

إضاءة :

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[١] : «قال ابن جريج عن مجاهد: هذه أول آية نزلت من (براءة) يذكر تعالى للمؤمنين فضله عليهم وإحسانه لديهم في نصره إياهم في مواطن كثيرة من غزواتهم مع رسوله..».

وقد بدأت الآية بقوله: ﴿لقد﴾ التي تفيد التوكيد - اللام موطئة للقسم[٢] ، و﴿قد﴾ تفيد التحقيق، وإذا دخلت على الماضي أفادت التوكيد .

يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٣] : «اللام في ﴿لقد﴾ هي لام توكيد، وتسمى لام الإبتداء... ويحتمل أن تكون جواباً لقسم محذوف».

فهنا يمتن الله على عباده بأنه نصرهم في مواطن كثيرة، والمواطن جمع موطن: «والموطن[٤] أصله مكان التوطن أي الإقامة، ويطلق على مقام الحرب وموقفها، أى نصركم في مواقع حروب كثيرة».

وكذلك نصركم في ﴿يوم حنين﴾ أي في غزوة حنين، و﴿حنين﴾: «اسم واد بين مكة والطائف»[٥] .

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٦] : «كانت فيه الوقعة بين المسلمين وهم

(١) تفسير القرآن العظيم : ٢/٣٤٣.

(٢) انظر : حاشية الصاوي على الجلالين ١/١٩٣.

(٣) البحر المحيط: ١/٣٩٦، وانظر معه: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول: ٢/٣٢٢.

(٥) التحرير والتنوير : ١٠/١٥٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/٤٣٩، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ١/٤٢٩.

(٦) الكشاف: ٢/١٨١، وانظر معه: البحر المحيط: ٥/٣٩٣.

اثنا عشر ألفاً، الذين حضروا فتح مكة منضماً إليهم ألفان من الطلقاء، وبين هوازن وثقيف وهم أربعة آلاف فيمن ضامهم من أمداد سائر العرب، فكانوا الجم الغفير، فلما التقوا قال رجل من المسلمين: «لن نغلب اليوم من قلة».

فساءت رسول الله ﷺ: . . وذلك قوله: ﴿إذ أعجبتكم كثرتكم﴾ فاقتتلوا قتالاً شديداً، وأدركت المسلمين كلمة الإعجاب بالكثرة، وزل عنهم أن الله هو الناصر لا كثرة الجنود، فانهزموا حتى بلغ فلُّهم مكة، وبقى رسول الله ﷺ وحده ثابت لايتحلحل، ليس معه إلا عمه العباس - رضى الله عنه - آخذ بلجام دابته، وأبو سفيان بن الحرث ابن عمه، وناهيك بهذه الواحدة شهادة صدق على تناهى شجاعته ورباطة جأشه ﷺ وماهي إلا آية من آيات النبوة، وقال: يارب أئتني بما وعدتني، وقال ﷺ للعباس - وكان صيِّتا - صيِّح بالناس فنادي الأنصار فخذاً فخذاً ، ثم نادى: ياأصحاب الشجرة ياأصحاب البقرة، فكروا عنَقاً واحداً وهم يقولون: لبيك لبيك ونزلت الملائكة عليهم البياض على خيول بُلْق، فنظر رسول الله ﷺ إلي قتال المسلمين، فقال(١) : هذا حين حمى الوطيس، ثم أخذ كفا من تراب فرماهم به ثم قال: انهزموا ورب الكعبة فانهزموا، قال العباس: لكأنى أنظر إلى رسول الله ﷺ يركض خلفهم على بغلته».

وتم النصر لرسول الله ﷺ، على أعدائه يوم حنين، وغنم المسلمون غنائم كثيرة في هذه الحرب، واستقرت دعوة الإسلام في هذه المنطقة وماحولها من بلاد العرب.

---

(١) هكذا نص الكتاب، وصحته - كما جاء في لسان العرب - «وقال النبي ﷺ في حنين : «الآن حمي الوطيس» وهي كلمة لم تسمع إلا منه، وهو من فصيح الكلام، عبر به عن اشتباك الحرب وقيامها على ساق» [اللسان : مادة (وطس)].

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ويوم حنين﴾ في طبعات المصاحف الأربعة، والقراء يقولون بمنع الوقف هنا .

فالإمام الداني[1] (٤٤٤هـ) لم يذكر في هذه الآية وقفاً من أى نوع على أي لفظ منها.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿حنين-٢٥-لا ﴾؛ لأن ﴿إذ﴾ ظرف ﴿نصركم الله﴾».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[3] : «﴿حنين - لا ﴾؛ لأن ﴿إذ﴾ ظرف نصركم».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن قوله: ﴿ويوم حنين﴾ لايصح الوقف عليه؛ لأن ما بعده ظرف لقوله: ﴿نصركم الله﴾، وهذا معناه أن ﴿إذ﴾ بدل من قوله: ﴿يوم حنين﴾.

ويفهم المنع - أيضاً - من كلام النحاة فيقول العكبري[4] (٦١٦هـ) «قوله تعالى: ﴿ويوم حنين﴾ هو معطوف علي موضع (في مواطن) و﴿إذ﴾ بدل من ﴿يوم﴾».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[5] : «... وقال ابن عطية: ﴿ويوم﴾ عطف

---

(١) المكتفى : ٢٩٢.

(٢) علل الوقوف: ٢/٥٤٨.

(٣) غرائب القرآن : ١٠/٥٥.

(٤) التبيان : ٢/٦٣٩.

(٥) البحر المحيط: ٥/٣٩٢.

على موضع قوله: ﴿في مواطن﴾ أو على لفظه بتقدير: وفي يوم فحذف حرف الخفض أ. هـ، و﴿إذ﴾ بدل من ﴿يوم﴾».

ويقول أبو السعود[1] (٩٨٢هـ) بمثل ما قال به العكبري وكلام النحاة يفيد أن قوله: ﴿ويوم حنين﴾ معطوف على موضع قوله: ﴿في مواطن﴾ أو على لفظه بتقدير: وفي يوم فحذف حرف الجر. وما بعده - وهو قوله: ﴿إذ أعجبتكم كثرتكم﴾ - بدل من ﴿يوم حنين﴾، ولايفصل بين البدل والمبدل منه بأى فاصل سواء كان زمنياً - كالوقف أو السكوت - أو لفظياً لأن البدل هو المقصود بالحكم.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا ؛ لأن ما بعد قوله: ﴿ويوم حنين﴾ - وهو قوله: ﴿إذ أعجبتكم كثرتكم﴾ - بدل من ﴿يوم حنين﴾.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[2] : «فإن قلت: كيف عطف الزمان على المكان، وهو ﴿يوم حنين﴾ على المواطن؟ قلت: معناه وموطن يوم حنين، أو في أيام مواطن كثيرة، ويوم حنين ويجوز أن يراد بالموطن الوقت، كمقتل الحسين، على أن الواجب أن يكون ﴿يوم حنين﴾ منصوباً بفعل مضمر لا بهذا الظاهر وموجب ذلك أن قوله : ﴿إذْ أعجبتكم﴾ بدل من ﴿يوم حنين﴾ فلو جعلت ناصبة هذا الظاهر لم يصح؛ لأن كثرتهم لم تعجبهم في جميع تلك المواطن، ولم يكونوا كثيراً في جميعها ، فبقى أن يكون ناصبه فعلاً خاصاً به إلا إذا نصبت ﴿إذ﴾ بإضمار اذكر».

---

(١) انظر: إرشاد العقل السليم : ٢/ ٢٦٢.

(٢) الكشاف : ٢/ ١٨١، وانظر معه: غرائب القرآن : ١٠/ ٦١، والتحرير والتنوير : ١٠/ ١٥٥.

وعبارة الزمخشري - رحمه الله - تفيد أن ما بعد قوله: ﴿ويوم حنين﴾ وهو قوله: ﴿إذْ أعجبتكم كثرتكم﴾ بدل منه، وهذا يفيد منع الوقف على المبدل منه دون البدل - كما ذكرنا من قبل - لأن البدل هو المقصود بالحكم، ومعنى هذا أن الوقف على قوله : ﴿ويوم حنين﴾ يمنع حصول الفائدة المرجوة من تخصيص ﴿يوم حنين﴾ بالذكر؛ لأن الله تعالى خص ﴿يوم حنين﴾ بالذكر هنا لما فيه من العبرة؛ حيث هُزم المسلمون في أول الأمر لأنهم أعجبوا بكثرتهم التي لم يعهدوها من قبل في حرب من الحروب فلما رأوا هذه الكثرة قال بعضهم: «لن نغلب اليوم من قلة» فلما قالوا هذا وَكلهم الله إلى كثرتهم فانهزموا، ثم لما التزموا بأمر الله ورسوله، وعادوا إلى القتال تحت لوائه ﷺ جاءهم النصر.

فهنا مزية ظاهرة لذكر هذا البدل، ولابد من ذكره رديفاً لقوله: ﴿ويوم حنين﴾ حتى يتم المعنى وتقع العبرة من هذا الدرس موقعها المقصود، لذا منع الوقف.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

موضع آخر للوقف الممنوع :

وفي هذه الآية منعت طبعة بعض المصاحف الوقف على قوله: ﴿مواطن كثيرة﴾ ؛ حيث قالت بذلك طبعة مصحف الملك الأولى وطبعة مصحف المدينة النبوية، وورد في علل الوقوف أيضاً، والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

---

(١) البرهان: ١/ ٣٥٥.

فالإمام الداني[1] (٤٤٤هـ) لم يذكر وقفاً في هذه الآية على أى لفظ منها.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿كثيرة - ٢٥-ۙ ﴾؛ لأن ﴿ويوم﴾ عطف على موضع ﴿في مواطن﴾».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[3] «﴿كثيرة.ۙ ﴾؛ لعطف الظرف على الظرف».

ويقول الأشموني[4] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «﴿كثيرة﴾ حسن، وقيل: كاف على إضمار فعل تقديره : - ونصركم يوم حنين - ، وليس بوقف إن جعل ﴿ويوم حنين﴾ معطوفاً على قوله: ﴿في مواطن﴾، ومنهم من وقف على ﴿حنين﴾ ؛ لأن ﴿ويوم﴾ عطف على محل ﴿مواطن﴾ عطف ظرف زمان على ظرف مكان، وذلك جائز تقول: مررت أمامك ويوم الجمعة وهو جيد».

وكلام القراء هنا يفيد منع الوقف على قوله: ﴿كثيرة﴾؛ لأن ما بعده معطوف على قوله: ﴿في مواطن﴾، والمعطوف والمعطوف عليه متلازمان.

والتفصيل الوارد في عبارة الأشموني - رحمه الله - نرد عليه بما يأتي:

أولاً: وصف الوقف بالحسن على قوله: ﴿كثيرة﴾ يوحي بأن الواو في

---

(١) المكتفى : ٢٩٢.

(٢) علل الوقوف: ٢/٥٤٧.

(٣) غرائب القرآن: ١٠/٥٥.

(٤) منار الهدى: ١٦٣.

﴿ويوم حنين﴾ للاستئناف، ولم يقل به أحد وإنما كل النحاة يقولون - كما سنبين بعد قليل - : إن الواو عاطفة وحيث قيل بالعطف فلا مجال لحسن الوقف، كذلك وصفه بأنه كاف على إضمار فعل - تقديره: ونصركم يوم حنين - أيضاً مرده للعطف؛ ولذا يقول الأشموني : «وليس بوقف إن جعل ﴿ويوم حنين﴾ معطوفاً على قوله: ﴿في مواطن﴾».

وعلى هذا ، فالواضح فيها هو العطف، أي عطف قوله: ﴿ويوم حنين﴾ على قوله: ﴿في مواطن﴾.

ثانياً: سياق الآية قائم على تعداد نعم الله تعالي على عباده المؤمنين بالنصر في مواطن كثيرة، وهي الغزوات والسرايا التي كان يحارب فيها رسول الله ﷺ أعداءه، أو يرسل فيها بعض أصحابه، ومن أجل نعمه تعالى النصر الذي منحه الله لرسوله والمؤمنين في غزوة حنين بعد أن واجهوا الهزيمة بسبب فتنتهم بكثرتهم، ولكن الله ردهم إلى رسوله حين ناداهم: «أنا النبى لاكذب، أنا ابن عبد المطلب»، فاجتمع شملهم وحاربوا تحت راية رسول الله ﷺ فكان النصر حليفاً لهم، لذا فإن عدم الوقف أثناء هذه الآية هو الذي يجلى هذه النعم، ويظهر الفائدة من ذكرها.

ويفهم المنع - أيضاً - من كلام النحاة فيقول ابن الأنباري[1] (٥٧٧هـ): «﴿يوم﴾ منصوب بالعطف على موضع ﴿في مواطن﴾ وتقديره: ونصركم يوم حنين».

---

(١) البيان: ١/٣٩٦.

ويقـول العكبـري (٦١٦هـ)[١] : «قـوله تعـالـى: ﴿ويوم حنين﴾ هو معطوف على موضع ﴿في مواطن﴾، و﴿إذ﴾ بدل من ﴿يوم﴾».

وقال أبو حـيان (٧٤٥هـ)[٢] : «.. وقال ابن عطيـة: ﴿ويوم﴾ عطف على مـوضع قوله: ﴿في مـواطن﴾ أو على لفظه بتقـدير : وفي يوم فـحذف حرف الخفض أ. هـ، و﴿إذ﴾ بدل من ﴿يوم﴾».

ومن كلام الـنحاة يتـضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿في مـواطن كثيرة﴾؛ لأن مـا بعدها معطوف على قوله: ﴿في مواطن﴾ أو علـى موضعه، والمعطوف والمعطوف عليـه متلازمان كـل منهما يطلب الآخـر؛ لذا فلا يوقف على المعطوف عليه حتى يؤتى بالمعطوف.

هذا، والبلاغيـون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿في مواطن كـثيرة﴾ لأن مـا بعدهـا معطوف علـى ما قـبلهـا، والعطف[٣] يوجب ذكـر المعطوف والمعطوف عليه في الكلام، فلا يوقف على أحدهما دون الآخر، وتزداد أهمية الإتيان بالمعطوف عندما يكون العطف جاء لمزية خـاصة - كما هنا - يقول ابن عاشـور (١٣٩٤هـ)[٤] : «... فلمـا أضـيف اليوم إلـى اسم مكان علم أنه موطن من مـواطن النصر، ولذلك عطف بالواو؛ لأنه لو لم يـعطف لتوهم أن المواطن كلها في ﴿يوم حنين﴾، وليـس هذا المراد ولهذا فالتقـدير: في مواطن كثيـرة، وأيام كثيرة منها موطن حنـين، ويوم حنين، وتخصيص ﴿يوم حنين﴾

---

(١) التبيان: ٢/ ٦٣٩.

(٢) البحر المحيط: ٥/ ٣٩٢.

(٣) انظر : دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٤) التحرير والتنوير : ١٠/ ١٥٥ .

بالذكر من بين أيام الحروب، لأن المسلمين هُزموا في أثناء النصر، ثم عاد إليهم النصر، فتخصيصه بالذكر لما فيه من العبرة بحصول النصر عند امتثال أمر الله ورسوله ﷺ وحصول الهزيمة عند إيثار الحظوظ العاجلة على الامتثال».

ومن كلام الإمام ابن عاشور - رحمه الله - يتضح لنا أن العطف هنا جاء بالواو - التي لاتفيد ترتيباً ولا تعقيباً - ليرفع توهماً قد يتوهمه السامع - في حال عدم الإتيان به - أن المواطن كلها في ﴿يوم حنين﴾، وليس الأمر كذلك، وإنما يوم حنين من هذه الأيام وتلك المواطن، وإنما خصص بالذكر لما فيه من مزية خاصة به، ألا وهي حدوث الهزيمة في أول المعركة بسبب الفتنة التي ذكرناها من قبل.

فالعطف إذاً جاء لهدف خاص، ولابد من ذكر هذا المعطوف حتى يتم المعنى، ويحصل الغرض من الإتيان بذلك المعطوف لتتبين الدرس، ونأخذ العبرة، ولايتم ذلك عند الوقف على قوله: ﴿في مواطن كثيرة﴾ لذا لزم الوصل ومنع الوقف.

الموضع الثالث والرابع:

﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ﴿٣١﴾﴾ [آية ٣١ المدثر].

إضاءة :

أول ما يتبادر إلى الذهن هذا السؤال : ماعلاقة هذه الآية بعنوان هذا الفصل؟ ثم بالآية السابقة؟

والجواب: العلاقة قوية بينهما، فالآية تتحدث عن الملائكة ومن الملائكة قد اتخذ الله جنداً يمد بهم أنبياءه وأولياءه في شتى أمورهم، وعلى رأسها المشاركة في جهاد الأعداء وتثبيت قلوب المؤمنين في ميادين القتال.

وأيضاً العلاقة قوية بين هذه الآية والآية السابقة، ففي الآية السابقة حديث عن جنود الله وهم الملائكة الذين أمد الله بهم رسوله ﷺ في غزوة حنين وفي هذه الآية حديث عن جنود الله الذين لايعلمهم إلا هو .

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[(١)] : «روى أنه لما نزلت ﴿عليها تسعة عشر﴾ قال أبو جهل لقريش : ثكلتكم أمهاتكم أسمع ابن أبي كبشة يخبركم أن خزنة النار تسعة عشر، وأنتم الدُّهْم[(٢)] أيعجز كل عشرة منكم أن يبطشوا برجل منهم؟ فقال أبو الأشد بن أسَيْد ابن كَلدة الجمحي - وكان شديد البطش - أنا أكفيكم سبعة عشر فاكفوني أنتم اثنين فأنزل الله: ﴿وماجعلنا أصحاب النار إلا ملائكة﴾ أي ماجعلناهم رجالاً من جنسكم يطاقون».

ففي هذه الآية رد على الكفار الذين ظنوا أن خزنة جهنم من جنس الرجال يمكنهم التغلب عليهم، لكن هؤلاء الخزنة من الملائكة الذين أمدهم الله بقوة لايصل إلي حقيقتها خيال الإنسان.

---

(١) الكشاف: ٤/ ١٨٤ . وانظر معه: الجامع لاحكام القرآن: ١٩/ ٧٩.

(٢) الدُّهْم: العدد الكثير والجماعة من الناس (القاموس المحيط).

﴿ومـا جعلنا عـدتهم إلا فتنة لـلذين كفـروا﴾ أي أن الله تعالى جـعل عددهم ﴿تسعـة عشر﴾ فتنة أي بلاء ومـحنة للكفار «لأن بعضهم قـال: بعضنا يكفي هؤلاء»[١] وقوله: ﴿ليستيقن الذين أوتوا الكتاب﴾ أي يعلمون أن ما أتى به النبي - عليه السـلام - موافـقاً لما في كتبهم»[٢] ؛ لأنهم يعلمون أن رسول الله ﷺ أمي فلم يقرأ كتـبهم ولم يقرأها له أحد، فإذا أخبرهـم بما في كتبهم تيقنوا من صـدقه ﷺ ومن صدق مـا في كتبـهم ﴿ويزداد الذين آمنوا إيماناً﴾ «لأنهم كلمـا صـدقـوا بما يأتى فـي كـتاب الـله عـز وجل زاد إيمانهم»[٣] . فالمؤمنـون - لأنهم يعلمون أن نبـيهم - ﷺ لم يقـرأ الكتب السابقـة - يزيد إيمانهم عندما يخبرهم رسولهم بما يـوافق ما جاء في الكتب السابقة ﴿ولايرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون﴾ فأما الذين أوتوا الكتـاب فلا يشكون في صحة ماجاء في كـتابهم بسبب تطابق ما أخبـر به القرآن لما عندهم، وكذلك لايشك المؤمنون عندما يطابق ما أخـبر به القرآن ما في الكتب السابقـة ﴿وليقول الذين في قلوبهم مـرض﴾ «شك أو نفاق فـيكون إخبـاراً بما سيكون في المدينة بـعد الهجرة ﴿والكافرون﴾ المصرون على التكذيب ﴿ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾ أي أيّ شيء أراد بهذا العدد المسـتغرب استغراب المثل، وقيل: لما استبـعدوه حسبوا أنه مثل مضروب»[٤] .

فعلى القـول بأن السـورة مكية يكون المراد بمـرض القلوب هو الشك وقد

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٤٨/٥.

(٢) السابق: نفس الموضع .

(٣) السابق: نفس الموضع، وانظر معه : معاني القرآن للفراء: ٢٠٤/٣.

(٤) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢١٠، وانظر معه: البحر المحيط : ٣٣٣/١٠، وروح المعاني: ٢١٦/٢٩.

كان مشـركو مكة كذلك، وإن أريد به النفاق تكن الآية إخبـاراً بغيب يظهر في المدينة بعد الهجرة، فيكون هذا إعجازا ويكون المراد بالكافرين على القول الأول هم مـشركـو مكة، وقـد كـانوا شـاكين، وعلى القـول الثاني يكـون اليهـود والنصارى.

﴿كذلك يضل الله من يشـاء ويهدى من يشاء﴾ أي كإضـلال أبي جهل وأمثاله ﴿يضل الله﴾ «أي يعمي ويخـزى ﴿من يشاء ويهدى﴾ أي ويرشد ﴿من يشاء﴾ كإرشاد أصحاب محمد ﷺ»[1] .

﴿وما يعلم جـنود ربك إلا هو﴾ أي وما يدري عدد مـلائكة ربك الذين خلقهم لتعـذيب أهل النار ﴿إلا هو﴾ أي إلا الله جل ثناؤه، وهذا جواب لأبي جهل حين قال: أما لمحمد من الجنود إلا تسعة عشر»؟[2] .

﴿ومـا هي إلا ذكـرى للبـشـر﴾، يقـول أبو السـعـود (٩٨٢هـ)[3] : «﴿وماهي﴾ أي سقـر، أو عدة خزنتها أو الآيات الناطقة بأحـوالها ﴿إلا ذكرى للبشر﴾ إلا تذكرة لهم».

وخلاصـة معنى هذه الآية: أن الله تعالي يـخبر عن خزنـة جهنم بأنهم ملائكة حـتى لايظن أحد من أشداء الرجـال أنهم رجال مثلهم يصـرعونهم إذا شاءوا، كلا بل إنهم ملائكة، لايتصور قوتهم إنسان عاقل، وكونهم تسعة عشر هذه فتنة وبلاء ومـحنة للكفار ليظنوا ماشـاءوا من الظنون، وليكون ذلك دليلاً

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٩/ ٨٠.

(٢) السابق: نفس الموضع.

(٣) إرشاد العقل السليم : ٥/ ٢١٠.

يوقن به أهل الكتاب من صحة إخبار النبى ﷺ بعددهم كما هو مذكور في كتبهم، أما المؤمنون فإنهم يزدادون إيماناً وتصديقاً بنبيهم وصحة ماجاء به، ولايشك أهل الكتاب والمؤمنون في شيء بعد ذلك مما يأتى به النبى ﷺ وليُظهر الذين في قلوبهم شك أو نفاق والكافرون - من مشركي مكة أو اليهود والنصارى - عجبهم من ذكر عدد خزنة جهنم، كما يعجب الإنسان من مثل عجيب فيُظهر استغرابه وعجبه.

هذا الإضلال الذي حدث لمشركي مكة كأبي جهل وغيره مثله يفعله الله لمن يشاء، وفي شأن الهداية يهدى الله من يشاء كأصحاب محمد ﷺ والمؤمنين، فهذه طلاقة القدرة لله تعالى، وما يعلم جنود ربك الذي أعدهم لتعذيب أهل النار إلا هو سبحانه، وما هي - أي سقر - إلا موعظة وعبرة لكل الناس.

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع في هذه الآية على قوله: ﴿إيماناً - والمؤمنون﴾ في طبعات المصاحف الأربعة فالمتفق عليه هنا موضعان: ﴿إيماناً - والمؤمنون﴾ .

أما قوله: ﴿ملائكة﴾ فالوقف ممنوع عليه في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي طبعة المدينة النبوية، وفي طبعة ليبيا.

وفيها موضع لم يرد في طبعة من طبعات المصاحف الأربعة، وإنما قال به بعض القراء كالسجاوندي والنيسابوري والأشموني وذلك الموضع هو قوله: ﴿كفروا﴾ .

وسأتحدث - بعون الله تعالي - عنها جميعاً في سياق واحد.

فالقراء يقولون بمنع الوقف على هذه المواضع السابقة كالداني (٤٤٤هـ)[1] الذي يقول: «﴿تسعة عشر [٣٠]﴾ كاف ومثله: ﴿.. بهذا مثلاً ..[٣١]﴾ ومثله: ﴿.. ويهدى من يشاء [٣١]﴾ ﴿.. إلا هو .. [٣١]﴾ تام ومثله: ﴿.. ذكرى للبشر [٣١]﴾ فالداني - رحمه الله - لم يذكر وقفاً من أى نوع على هذه الألفاظ ﴿ملائكة - كفروا - إيماناً - المؤمنون﴾، وهذا يفهم منه المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿كفروا - ٣١-ˇ) لتعلق اللام ﴿والمؤمنون - ٣١-ˇ ﴾ كذلك».

ويقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[3] : «﴿كفروا-ˇ ﴾ لتعلق اللام ﴿والمؤمنون.ˇ ﴾ لذلك».

ويقول الأشموني[4] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - «﴿إلا ملائكة﴾ حسن «للذين كفروا» ليس بوقف لأن بعده لام كي، وهكذا لايوقف على شيء إلا ﴿مثلاً﴾ فلا يوقف على ﴿إيماناً﴾، ولا على : ﴿والمؤمنون﴾».

فكلام القراء - خصوصاً الداني - يتضح منه منع الوقف على هذه المواضع كلها، فالداني يمنع الوقف - في هذه الآية - على كل ما قبل قوله

---

(١) المكتفى : ٥٩٤.

(٢) علل الوقوف: ١٠٦٢/٣.

(٣) غرائب القرآن: ٨٥/٢٩.

(٤) منار الهدى: ٤٠٩.

﴿مثلاً﴾، وقد وافقه الأشموني في كل ما قال، ولم يخالفه إلا في موضع واحد وهو ﴿ملائكة﴾ حيث قال بأن الوقف عليه حسن.

والرأى - عندي - ماقال به الداني؛ لأن الآية كلها رد على قول أبي جهل وأمثاله من كفار مكة «أفيعجز كل مائة منكم أن يبطشوا بواحد منهم ثم تخرجون من النار؟»[1] فقال لهم الله : إن هؤلاء ليسوا رجالاً مثلكم ولكنهم ملائكة فلا وقف فيها إلى قوله: ﴿مثلاً﴾.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً فيقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[2] «ليستيقن الذين أوتوا الكتاب) لام كي وأصلها أنها لام الخفض؛ لأن المعنى: لاستيقان الذين أوتوا الكتاب ﴿ويزداد الذين آمنوا إيماناً﴾ عطف علي الأول وكذا (ولايرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون﴾ ثم أعيدت اللام، ولو لم يؤت بها لجاز».

ومن كلام ابن النحاس يفهم منع الوقف على قوله: ﴿كفروا﴾ لأن ما بعده لام كي - أي لام التعليل - فما بعده علة له ولايوقف على المعلول دون علته، وقوله: ﴿ويزداد الذين آمنوا إيماناً﴾ معطوف على الأول - ﴿ليستيقن﴾ - وقوله: ﴿ولايرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون﴾ معطوف كذلك على الأول، وكذلك قوله: ﴿وليقول الذين في قلوبهم مرض﴾ معطوف على الأول.

وعلى هذا، فالآيةكلها قائمة علي العطف، فقوله: ﴿وما جعلنا أصحاب

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٩/٧٩.

(٢) إعراب القرآن: ٥/ ٧٠، وانظر معه: الكشاف: ٤/ ١٨٥، وإرشاد العقل السليم: ٥/ ٢١٠.

النار إلا ملائكة﴾ فـ ﴿ملائكة﴾ مفعول ثان لـ ﴿جعل﴾ وقد منع الوقف عليه؛ لأن ما بعده معطوف على العامل فيه، وهو ﴿جعل﴾ الأولى، فقوله: ﴿وما جعلنا عدتهم إلا فتنة للذين كفروا﴾ معطوف على ﴿جعل﴾ الأولى، ثم ما جاء بعد ﴿ليستيقن﴾ متعلق بالجعل.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[1] : «﴿ليستيقن الذين أوتوا الكتاب﴾ متعلق بالجعل على المعنى المذكور، أي ليكتسبوا اليقين بنبوته - ﷺ».

وعلى هذا، فالوقف ممنوع على قوله: ﴿ملائكة﴾ ؛ لعطف ما بعده على العامل في ﴿ملائكة﴾ النصب، وهو الفعل ﴿جعل﴾، والوقف ممنوع على قوله: ﴿كفروا﴾، لأن ما بعده علة لما قبله، والوقف ممنوع على قوله: ﴿إيماناً﴾؛ لأن ما بعده وهو قوله ﴿ولا يرتاب﴾ معطوف على ﴿ليستيقن﴾، والوقف ممنوع على قوله: ﴿المؤمنون﴾؛ لأن ما بعده معطوف - وهو ﴿وليقول﴾ - على ﴿ليستيقن﴾ أيضاً؛ لأن كل هذه الأفعال: ﴿ليستيقن - ويزداد - ولا يرتاب - وليقول﴾ مكونات تعليل جَعْل عِدّة خزنة جهنم فتنة، فلا يجوز الوقف من أول الآية حتى قوله: ﴿مثلاً﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على هذه المواضع جميعها حيث إن الآية كلها جاءت رداً على ما قاله أبو جهل وأمثاله حين نزل قوله: ﴿عليها تسعة عشر﴾ - كما ذكرنا من قبل - وقد بدأت الآية بأسلوب القصر ﴿وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة﴾ «وصيغة القصر تفيد قلب اعتقاد أبي جهل وغيره ما توهموه، وتظاهروا بتوهمه أن المراد تسعة عشر رجلاً، فطمع أن

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢١٠.

يخلص منهم هو وأصحابه بالقوة، فقد قال أبو الأشد بن أسيد الجمحي: لايبلغون ثوبي حتى أجهضهم عن جهنم أي أنحيهم»[1] .

فهذا قصر طريقة النفي والاستثناء، ليفيد التأكيد، وليناسب المقام لأن المقام مقام إنكار من قريش وتحدٍّ لما جاء به القرآن، ثم عطف على هذا القصر قصراً آخر مثله، وهو : ﴿وماجعلنا عدتهم إلا فتنة للذين كفروا﴾، يقول ابن عاشور[2] (١٣٩٤هـ): «فقوله: ﴿وما جعلنا عدتهم﴾ تقديره: وما جعلنا ذكر عدتهم إلا فتنة، ولاستيقان الذين أوتوا الكتاب، وازدياد الذين آمنوا إيماناً، واضطراب الذين في قلوبهم مرض، فيظهر ضلال الضالين، واهتداء المهتدين، فالله جعل عدة خزنة النار تسعة عشر لحكمة أخرى غير ما ذكر هنا اقتضت ذلك الجعل يعلمها الله».

فالله تعالى جعل عدة خزنة جهنم تسعة عشر فتنة للذين كفروا لعلة مكوناتها: استيقان الذين أوتوا الكتاب، وازدياد إيمان المؤمنين، وانتفاء الارتياب الذي قد يحدث من الفريقين، وقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون ماذا أراد الله بهذا مثلاً .

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[3] : «فإن قلت: قد علل جعلهم تسعة عشر بالاستيقان، وانتفاء الارتياب، وقول المنافقين والكافرين ماقالوا، فهب أن الاستيقان وانتفاء الارتياب يصح أن يكونا غرضين، فكيف صح أن يكون قول

(١) التحرير والتنوير : ٢٩/ ٣١٤.
(٢) السابق : نفس الموضع .
(٣) الكشاف : ٤/ ١٨٥.

المنافقين والكافرين غرضاً؟ قلت: أفادت اللام معنى العلة والسبب، ولايجب في العلة أن تكون غرضاً، الا ترى إلى قولك: خرجت من البلد لمخافة الشر، فقد جعلت المخافة علة لخروجك وماهي بغرضك».

فقول الزمخشري السابق يفهم منه أن القرآن قد علل جعلهم تسعة عشر بالاستيقان وما بعده، ليفيد أن قوله: ﴿ليستيقن﴾ وما عطف عليه مشترك في العلة وفي تكوينها أي أن العلة مكونة من الاستيقان وما بعده وهذا يجعل الوقف ممنوعاً من بداية الآية حتى قوله: ﴿مثلاً﴾ ليتم المعنى ويفهم المقصود. والله أعلم .

* * *

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على سبعة مواضع للوقف الممنوع، منها المتفق عليه والمختلف فيه، وقد ذكرت ذلك في موضعه؛ والآن نتحدث - بعون من الله - عن السمات الجامعة بين هذه المواضع ونجملها فيما يأتي :

(أ) الاتفاق في الموضوع: فهذه الآيات تتحدث عن الجهاد في سبيل الله، وإمداد الله تعالى لنبيه بالملائكة ليتحقق النصر.

١- ففي الآية الأولى : حديث عن غزوة بدر الكبرى، وكيف أعد الله اللقاء بين الفريقين، لينصر دينه - على قلة في العدد والعدة - ويهزم الشرك وأهله - على كثرة في العدد والعدة - ، فالالتقاء بين الفريقين على غير موعد لم يكن ليحدث لولا أن الله أراده ودبره.

٢- وفي الآية الثانية: حديث عن غزوة حنين، التي نصر الله فيها نبيه ﷺ بعد أن هزموا في أول المعركة بسبب الإعجاب بالكثرة التي لم يعهدها المسلمون في حروبهم السابقة.

٣- وفي الآية الثالثة : حديث عن الملائكة الذين كانوا من عوامل النصر حيث يمد الله بهم أنبياءه وأولياءه في معاركهم، كما حدث في (بدر) و(حنين) فهم جند الله ﴿وما يعلم جنود ربك إلا هو﴾ .

(ب) اتفقت هذه المواضع في علة منع الوقف: ففي الآية الأولى منع الوقف لعلة العطف بـ (لكن) - التي تفيد الاستدراك - .

وفي الثانية : كان المنع من الوقف على ﴿كثيرة﴾ لعله العطف أيضاً.

وفي الآية الثالثة : منع الوقف على : ﴿ملائكة﴾، وعلى ﴿إيماناً﴾ وعلى ﴿المؤمنون﴾ لعلة العطف كذلك - كما بينا ذلك في وضعه - .

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة بين مواضع هذا الفصل فإني أجملها فيما يلي:

(أ) مع الاتفاق في الموضوع والحديث عن الملائكة ، في هذه الآيات لكن هنا اختلافاً وقع في نظم هذه الآيات نجمله فيما يأتي:

١- في الاية الأولى : بدئ الحديث بـ ﴿إذْ﴾ التي تدل على أن الله يذكرهم بنعمه عليهم؛ إذ المعنى : ﴿واذكروا أذ أنتم﴾ أي تذكروا هذه النعمة التي أنعم الله بها عليكم ﴿إذ﴾ جمع بينكم وبين عدوكم على غير موعد في مكان واحد، وأنتم على جانب الوادى القريب من المدينة وهم على جانب الوادى البعيد منها، ولو تواعدتم على هذا اللقاء في هذا المكان لاختلفتم في الميعاد، ولكن الله دبر هذا اللقاء بينكم لامر قدره أزلاً، وهو نصر النبى ﷺ وأصحابه وهزيمة الكفار وتأمل هذه الألفاظ :﴿إذ - أنتم بالعدوة الدنيا - وهم بالعدوة القصوى - والركب أسفل منكم - ولو تواعدتم لاختلفتم في الميعاد﴾.

٢- وفي الآية الثانية : كان البدء بقوله: ﴿لقد نصركم الله﴾ باللام الموطئة للقسم، و﴿قد﴾ التي تفيد التوكيد عند دخولها على الفعل الماضى.. لم هذا التوكيد ؟

والجواب : لأنه تعالى يتحدث عن معركة هزم فيها المسلمون أولاً بسبب الإعجاب بالكثرة، فكان البدء هكذا، ليقول الله لنا : إنه هو الذي أعطى النصر للمسلمين في معارك كثيرة، وفي المعركة التي هزم فيها المسلمون أولا وهي: (حنين) لم يترك المسلمين وإنما أمدهم بالنصر بعد أن استوعبوا الدرس، ورجعوا إلى الله ورسوله؛ لأن نصر الله لعباده المؤمنين لايأتى بسبب كثرة

سلاح ولا عدد، وإنما بحسن الثقة في الله والاعتماد عليه مع الأخذ بالأسباب وتأمل هذه الألفاظ : ﴿لقد - نصركم الله - في مواطن كثيرة - ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم - فلم تغن عنكم شيئاً﴾.

٣- وفي الآية الثالثة: كان البدء بأسلوب القصر بطريق النفي والاستثناء؛ لأن الآية ترد على إنكار المنكرين وتحدى المتحدِّين لله ولرسوله عندما نزل قوله تعالى: ﴿عليها تسعة عشر﴾ فقال المشركون ما قالوا، فجاءت الآية - ردا لما توهموه - مبتدئة بالقصر الذي يقلب اعتقاد الكفار ويبطله؛ ليثبت ضده، ثم يتحدث عن الملائكة، وعن الحكمة في هذا العدد الذي كان سبباً في قول المشركين ما قالوا. وتأمل هذه الألفاظ: ﴿وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة - وما جعلنا عدتهم إلا فتنة للذين كفروا - ليستيقن الذين أوتوا الكتاب - ويزداد الذين آمنوا إيماناً - ولايرتاب . . - وليقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون - وما يعلم جنود ربك إلا هو﴾.

(ب) اختلفت علة منع الوقف في بعض هذه المواضع فيما يأتي:

١- في الآية الثانية : جاءت علة المنع من الوقف على (حنين) لأن قوله: (إذ) بدل من يوم، ولايوقف على المبدل منه حتى يؤتى بالبدل.

٢- في الآية الثالثة: جاء المنع من الوقف على قوله: ﴿كفروا﴾ لأن ما بعده علة لما قبله؛ لأن اللام لام التعليل.

* * *

الباب الثاني

ما اختُلف في منع الوقف عليه في طبعات المصاحف الأربعة

* * *

الفصل الأول

أسئلة وأجوبة

* * *

الموضع الأول :

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَـٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ۝ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۗ ﴾ [البقرة].

إضاءة :

المفردات : الخمر : «ما أسكر من عصير العنب؛ لأنها خامرت العقل، والتخمير: التغطية يقال: خَمَّر وجهه، وخمِّر إناءك والمخامرة: المخالطة»[1] . فالمادة تدور حول التغطية والستر.

الميسر : «اللعب بالقداح .. وفي التنزيل العزيز: ﴿يسألونك عن الخمر والميسر﴾ قال مجاهد : كل شيء فيه قمار فهو من الميسر حتى لعب الصبيان بالجوز»[2] .

الإثم: «الذنب، وقيل: هو أن يعمل ما لا يحل له»[3] .

العفو: «وقوله تعالي: ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾ قال أبو إسحاق: العفو: الكثرة والفضل، فأمروا أن ينفقوا الفضل إلى أن فرضت الزكاة»[4] .

والمعنى : روى الواحدي: (٤٦٨هـ) بسنده إلى عمر بن الخطاب - رضي

---

(١) لسان العرب : مادة (خمر).

(٢) السابق: مادة (يسر).

(٣) السابق: مادة : (اثم).

(٤) السابق: مادة (عفا).

الله عنه - قال[1] : «اللهم بيِّن لنا في الخمر بيـاناً شافياً فنزلت الآية التي في البقرة ﴿يسـألونك عن الخمر والميـسر﴾ فـدعى عمر فقرئت عليـه، فقال: اللهم بين لنا في الخـمر بياناً شـافيـاً فنزلت الآية التي في النساء ﴿ياأيهـا الذين آمنوا لاتقربوا الصـلاة وأنتم سكارى. .[2] الآية﴾ فكان منادى رسـول الله ﷺ إذا أقام الصلاة ينادى: لايقـربن الصلاة سكران، فدعى عمر فقرئـت عليه فقال: اللهم بين لنا في الخمـر بياناً شافـياً، فنزلت هذه الآية: ﴿إنما الخمر والميـسر﴾ فدعى عمر فقرئت عليه، فلما بلغ ﴿فهل أنتم منتهون﴾[3] قال عمر: انتهينا».

فهذا الحـديث يدل على أن الخمر قد حرمت على مـراحل؛ لأنها كانت شائعة في الجاهلية قبل الإسلام، يشربها الكبير والصغير وكل طوائف المجتمع؛ فهي عادة مألوفـة لكل طبقات المجتمع ولم ينج منها إلا نفـر قليل؛ لذا عالجها الإسلام معـالجة تربوية تقتلعها من جـذورها بدون تمرد من المجتمع؛ لذلك لما نزل التحريم النهـائى بآية المائدة قال المسلمون : ا نتهـينا يارب وألقى الناس بها في طرقات المدينة.

وأما المنافع فهي : الأرباح التـجارية من البيع و الشراء بالنسبـة للخمر، وأما الميسر فإن المنفعة فيه فإنهـا تتمثل في انتفاع الفقراء بلحم الناقة التي تذبح، فكانت الفائدة عـائدة على المجتمع وعلـى اللاعبين الفائزين؛ حـيث يحصلون على المال بدون عناء ولا تعب.

أما السـؤال عن الإنفاق فقد جاء على لسـان معاذ بن جبل وثعلبة - كما

---

(١) أسباب النزول: ١٧٠، وانظر معه: تفسير القرآن العظيم: ١/ ٢٥٦.

(٢) النساء: آية ٤٣.

(٣) المائدة : آية ٩٠.

يروى ابن كثير (٧٧٤هـ)[١] : «أنهما أتيـا رسول الله - ﷺ فقالا: يارسول الله إن لنا أرقاء وأهلين [فماذا ننفق][٢] من أموالنا فأنزل الله ﴿ويسألونك ماذا ينفقون﴾».

فقد بين الله تعالى كيفية الإنفـاق بقوله: ﴿قل العفو﴾ أي أنفقوا الفضل أى مـا زاد على حـاجاتكم الـضرورية ﴿كـذلك يبين الله لـكم الآيات لعلكم تـتفكرون في الدنـيا والآخـرة﴾ «أي كـمـا فـصل لكم هـذه الأحكام وبينهـا وأوضحـها كذلك يبين لكم سـائر الآيات في أحكامه ووعده ووعـيده، لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة» .

والتفكر يكون في الـدنيا من حيث الفناء والزوال، وفي الآخـرة. حيث البقاء والنعيم المقيم أو العذاب الأليم، ونحو ذلك.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿تتفكرون﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالداني (٤٤٤هـ) يقول[٣] : «﴿.. أكبر من نفعهما﴾ [٢١٩] تام وقيل: كاف[٤] ، وكذلك: ﴿.. قل العـفو..﴾ [٢١٩]، وكـذلك: ﴿.. في الدنيا

(١) تفسير القرآن العظيم: ١/ ٢٥٦.

(٢) ما بين القوسين زيادة.

(٣) المكتفى : ١٨٤.

(٤) هو كاف عند ابن الأنباري (الإيضاح ١/ ٥٥٠) وصالح عند ابن النحاس: (القطع: ١٨٦).

والآخرة... {٢٢٠}﴾.

ويفهم من كلام الداني منع الوقف على قوله: ﴿تتفكرون﴾.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١]: «﴿تتفكرون - ٢١٩ ﴾ لتعلق الجار». أي أن قوله ﴿في الدنيا والآخرة﴾ متعلق بقوله: ﴿تتفكرون﴾؛ لذا منع الوقف عليه.

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجري-[٢]: «﴿تتفكرون﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده متعلق به؛ لأنه في موضع نصب بما قبله وهو ﴿تتفكرون﴾ أو متعلق بقوله: ﴿يبين الله﴾، فعلى هذين الوجهين لايوقف على ﴿تتفكرون﴾؛ لأن في الوقف عليه فصلاً بين العامل والمعمول ﴿والآخرة﴾ تام».

ومن كلام الأشموني - رحمه الله - يفهم المنع من الوقف علي قوله: ﴿تتفكرون﴾؛ لأن في ذلك فصلاً بين العامل ﴿تتفكرون﴾ وبين المعمول ﴿في الدنيا والآخرة﴾؛ لذا يقول: إن الوقف على قوله: ﴿والآخرة﴾ تام، وبهذا قال الداني[٣]، والأنصاري[٤] أما ابن الأنباري (٣٢٨هـ) فإن الوقف عنده على قوله: ﴿والآخرة﴾ حسن[٥].

---

(١) علل الوقوف: ١/٣٠١.

(٢) منار الهدى: ٥٩.

(٣) المكتفى: ١٨٤.

(٤) انظر: المقصد لتلخيص مافي المرشد: ٥٩.

(٥) انظر: الإيضاح: ١/ ٥٥٠.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً فيقول الزجاج[1] (٣١١هـ): «يجـوز أن يكون ﴿في الدنيا والآخـرة﴾ من صلة ﴿تتـفكرون﴾ المعنى: لعلكم تتفكرون في أمر الدنيا وأمر الآخرة، ويجوز أن يكون ﴿في الدنيا والآخرة﴾ من صلة ﴿كذلك يبـين الله لكم الآيات﴾ أي يبين لكم الآيات في أمر الدنيـا وأمر الآخرة لعلكم تتفكرون﴾.

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[2] : «﴿في الدنيا والآخرة﴾ جار ومجرور في موضـع نصب، وفي الفـعل الذي يتعلق به وجهان: أحدهمـا: أنه يتعلق بـ ﴿تتفكرون﴾. والثـاني : أنه يتعلق بـ﴿يبين﴾، وتقـديره: يبين الله لكم الآيات في الدنيا والآخرة لعلكم تتفكرون».

ويقول العـكبري (٦١٦هـ)[3] : «قوله تـعالى: ﴿في الدنيـا والآخرة﴾ ﴿في﴾ متعلقة بـ ﴿تتفكرون﴾، ويجوز أن يتعلق بـ ﴿يبين﴾».

ويقـول أبو حيـان (٧٤٥هـ)[4] : «﴿في الدنيـا والآخرة﴾ الأحـسن أن يكون ظرفاً للتـفكر ومتعلقـاً به، ويكون توضيح الآيات لرجاء التـفكر في أمر الدنيا والآخرة مطلقـاً لابالنسبة إلى شيء مخصوص من أحوالـها، بل ليحصل التفكر فيما يعن من أمرهما».

هذا ، وكلام النحاة يفيد أن قوله: ﴿في الـدنيا والآخرة﴾ متعلق بقوله:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٩٤.

(٢) البيان : ١/ ١٥٤ وانظر معه: الكشاف : ١/ ٣٦٠ وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣١٠.

(٣) التبيان: ١/ ١٧٧.

(٤) البحر المحيط: ٢/ ٤٠٩.

﴿تتفكرون﴾؛ لأنه العامل في الجار والمجرور، والوقف علي قوله: ﴿تتفكرون﴾ يؤدى إلي الفصل بين العامل ومعموله - كما قلت من قبل - .

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿تتفكرون﴾ لأن الوقف عليه لايفيد المعنى المطلوب؛ لأن الفعل يحتاج إلى شيء يقع عليه، وقوله: ﴿في الدنيا والآخرة﴾ معمول لهذا الفعل، وهذا المعمول في محل نصب - كما يقول ابن الأنباري[١] (٥٧٧هـ)، والأشموني[٢] وغيرهما - فالوقف على هذا الفعل يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله، وهذا يفسد المعنى.

أضف إلى هذا أننا لو أجزنا الوقف على هذا الفعل ﴿تتفكرون﴾ نجيز تبعاً لذلك البدء بالجار والمجرور، والبدء بهما قبيح؛ لأنهما لابد لهما من متعلَّق يتعلقان به، وا لبدء بهما لايتيح لهما ذلك.

يقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[٣] : - في معرض الحديث عن عطف الجمل، وأهمية توخى المعنى في هذا العطف - : «.. وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات ا لفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

وعبارة الإمام عبد القاهر - رحمه الله - تدلنا على أن المفعول والظرف

---

(١) البيان: ١/ ١٥٤.

(٢) منار الهدى: ٥٩.

(٣) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

وسائر معمـولات الفعل التي تأتي بعده لايمكن فصلها عن الجـملة وأن تجعلها كلاماً مستقلاً يمكن البدء به، وهذا يوجب الوصل.

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿في الدنيا والآخرة﴾ إما أن يتعلق بـ ﴿تتفكرون﴾ فيكون المعنى: لعلكم تتفكرون فيما يتعلق بالدارين فتأخذون بما هو أصلح لكم، كـما بينت لكـم أن العفـو أصلح من الجهـد في النفقـة، أو تتفكرون في الدارين فتؤثرون أبقاهمـا وأكثرهما منافع، ويجوز أن يكون إشارة إلى قوله: ﴿وإثمهـما أكبر من نفعـهما﴾ لتتفكروا في عـقاب الإثم في الآخرة والنفع في الدنيا حـتى لاتختاروا النفع العاجل على النجاة مـن العقاب العظيم وإما أن يتعلـق بـ (يبين) على معنى: يبين لكم الآيات في أمر الدارين، وفـيما يتعلق بهما لعلكم تتفكرون».

وكلام الزمـخشري - رحـمه الله - يفـيد تعلق ﴿في الدنيـا والآخرة﴾ بقوله: ﴿تتفكرون﴾ وهذا التعلق به يتم المعنى، وبدونه يكون المعنى ناقصاً.

ولكن ابن عاشور (١٣٩٤هـ) - رحمـه الله - يؤكد على تعلق قوله: ﴿في الدنيا والآخرة﴾ بقوله ﴿تتفكرون﴾ وحده دون غيره، حيث إن التفكر مظروف ﴿في الدنيا والآخرة﴾، وقوله: ﴿في الدنيـاوالآخرة﴾ ظرف له، وذلك أليق بالمعنى، وقد علل ابن عاشور لاختياره هذا بقوله[٢] : «وقوله: ﴿في الدنيا والآخرة﴾ يتعلق بـ ﴿تتفكرون﴾ لا بـ ﴿يبين﴾؛ لأن البـيان واقع في الدنيا فقط والمعنى: ليـحصل لكم فكر أي علم في شئون الدنيا والآخرة وما سوى هذا تكلف».

---

(١) الكشاف: ١/ ٣٦٠. وانظر معه إرشاد العقل السليم: ١/ ١٦٨.

(٢) التحرير والتنوير : ٢/ ٣٥٣.

والرأى عندى ما قاله ابن عاشور ، حيث إن التعلق بأقرب مذكور أولى وأقرب مذكور يتعلق به قوله: ﴿في الدنيا والآخرة﴾ هو قوله ﴿تتفكرون﴾، والتفكر صالح لأن يكون في أمر الدنيا وأمر الآخرة بخلاف البيان فلا يكون إلا في الدنيا. هذا ، وقد سبق ابن عاشور إلى القول بهذا : الإمام أبو حيان[1] (٧٤٥هـ) (رحمه الله).

الموضع الثاني والثالث:

﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۝ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ ۝ إِلَىٰ يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ۝ قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ۝﴾[الآيات من ٣٦ - ٤٠ الحجر].

الموضع الثالث والرابع :

﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۝ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ ۝ إِلَىٰ يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ۝ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ۝﴾ [الآيات من ٧٩ - ٨٣ من سورة ص].

إضاءة :

هذه المواضع الأربعة تصور موقف إبليس اللعين، وهو يسأل ربه أن يمهله ليقوم بإغواء بنى آدم بعد أن صدر الحكم عليه من الله تعالى باللعن والطرد من رحمته، فأجابه الله تعالى بإمهاله ﴿إلى يوم الوقت المعلوم﴾، وهذه المواضع لما كانت تتحدث عن موقف واحد جمعت بينها في الدراسة، وإن كان بينها

---

(١) البحر المحيط: ٤٠٩/٢.

اختلاف في ترتيب ورودها في القرآن الكريم، فالموضعان الأولان: (الثاني والثالث) من الحجر، والموضعان الآخران: (الثالث عشر والرابع عشر) من سورة (ص)، وقد احتفظت للموضعين الآخرين (الثالث عشر والرابع عشر) بنفس ترقيمهما وترتيبهما في الفصل الأول؛ حتى لايحدث لبس في الحصر والترقيم اللذين اتبعا في حصر وترقيم هذه المواضع.

المفردات:

﴿أنظرني﴾ : أخرني، وفي القاموس[1] : «وأنظره: أخره». ﴿يوم يبعثون﴾: البعث: الإحياء بعد الموت، ﴿أغويتني﴾: أضللتني «غوَى : يَغْوِي، وغَوِي غَوَايَة.. ضل»[2] ، فالإغواء: الإضلال. ﴿لأزينن﴾ التزيين : التحسين «الزَّين: خلاف الشين»[3] .

والمراد : لأحسنن لهم الفاحشة والمعصية.

والمعنى: هذه الآيات تصور موقف إبليس أمام ربه، بعد أن أصدر الله عليه حكمه باللعنة والطرد من رحمته سأل ربه قائلاً: رب أمهلني وأخرني ولاتمتني إلى يوم البعث، وهو في سؤاله هنا يريد الهروب من الموت مطلقاً، فأجابه الله دون أن يستجيب له، وإنما الإجابة هنا من قبيل الإخبار بأنه سبق في علم الله الأزلي أنه من المؤخرين ﴿إلى يوم الوقت المعلوم﴾ وهو يوم النفخة الأولى، فلما أخبره الله تعالى بما سبق في علمه قال اللعين: رب بسبب

---

(١) القاموس المحيط: مادة (نظر).

(٢) السابق: مادة (غوى).

(٣) لسان العرب: مادة (زين).

ماخيبتني عند رفضى السجود لآدم لأحسنن لذريته الفاحشة ولأضلنهم أجمعين إلا من أخترته من عبادك المخلصين الذين أخلصتهم لعبادتك ، فصاروا في كنفك وحفظك فلن أصل إليهم بغواية ولا إضلال.

شاهد هذه المواضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿من المنظرين، أجمعين﴾ [الحجر: ٣٧، ٣٩]، [ص: ٨٠، ٨٢] في ط، مصحف الملك الثانية وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف أيضاً.

فالسجاوندي ـ٥٦٠هـ) يقول[1] : ﴿من المنظرين -٣٧-لا ﴾ لتعلق إلى». ويقول أيضاً[1] : ﴿أجمعين - ٣٩-لا ﴾ للاستثناء».

هذا فيما يتعلق بالموضعين الأولين، أما فيما يتعلق بالموضعين الآخرين فيقول[2] : «﴿المنظرين - ٨٠-لا ﴾؛ لتعلق إلى»، ويقول[2] : «﴿أجمعين - ٨٢-لا) للاستثناء».

ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - «﴿من المنظرين - ٣٧- ليس بوقف؛ لتعلق إلى بما قبلها».

ويقول أيضاً[3] : ﴿أجمعين - ٣٩- ﴾ ليس بوقف، وإن كان رأس آية للاستثناء بعده، ولايفصل بين المستثنى، والمستثنى منه بفاصل». وهذا ينطبق على الموضعين الآخرين .

(١) علل الوقوف : ٢/ ٦٣١.

(٢) السابق: ٣/ ٨٧٦.

(٣) منار الهدى: ٢٠٩.

أما النحاة فلم يعرضوا لهـذين الموضعين نظراً لوضوح تعلق الجار بما قبله في الأول ﴿من المنظرين - إلى﴾. والاستثناء في الثاني: ﴿أجمعين - إلا﴾، وقد رجعت في هذا إلى الفراء (٢٠٧هـ)[١]، والزجاج[٢] (٣١١هـ)، وابن النحاس[٣] (٣٣٨هـ)، وابن الأنباري[٤] (٥٧٧هـ) والعكبري[٥] (٦١٦هـ) فلم أجد شيئاً، اللهم إلا ما قاله الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - حيث يقول[٦]: «جمهور النحويين على أن ما قبل ﴿إلا﴾ يعمل فيما بعدها إذا كان ما بعدها واحداً من ثلاثة: مستثنى، ومستثنى منه، تابعاً للمستثنى منه».

وبناءً على هذا فإن المستثنى معمول، والعامل في المستثنى منه عامل فيه، وهو قوله: ﴿لأزينن لهم ولأغوينهم﴾ في الأول. [الحجر: ٣٩]، والثاني: ﴿لأغوينهم [ص: ٨٢]. ولايفصل بين العامل ومعموله.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا: أما في الأول: ﴿من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم﴾؛ فذلك لتعلق الجار والمجرور ﴿إلي يوم الوقت المعلوم﴾ بما قبله ﴿من المنظرين﴾، وذلك لحاجة الجار والمجرور إلى ما قبله، وحاجة ما قبله إليه، ليتم المعنى.

---

(١) انظر: معاني القرآن: ٢/٨٩، ٢/٤١٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٣/٨١، ٤/٣٤١.

(٣) انظر: إعراب القرآن: ١/٣٨١، ٣/٤٧٣.

(٤) انظر: البيان: ٢/٦٩، ٢/٣١٩.

(٥) انظر: التبيان: ٢/٧٨١، ٢/١١٠٧.

(٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ١/ ٢٣٠.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : في معرض الحديث عن عطف الجمل، وأهميـة توخي المعنى في هذا العطف - : «.. وإذا كـان كـذلك كـانت مع الأولى كالشيء الواحـد، وكان منزلتها منـها منزلة المفعول والظرف وسـائر ما يجيء بعد تمام الجـملة من معمولات الفعل مما لايمكـن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

وكلام الإمام عبد القاهر يدلنا على أن متعلقات الفعل وما يشبهه من جار ومـجرور وظرف ونحـو ذلك، لايمكن إفـراده عن الجـملة وأن تجـعله كلامـاً جديداً، وهذا يوجب الوصل ويمنع الوقف.

أما في الثاني: ﴿لأغـوينهم أجمعين * إلا عبادك منهم المخلصين﴾ فإن ابن عاشور (١٣٩٤هـ) يقول[٢] : «وجعل المغْوَيْن هم الأصل واسـتثنى منهم عباد الله المخلصين؛ لأن عـزيمته منصرفة إلى الإغواء فهـو الملحوظ ابتداء عنده على أن المغْوَيْن هم الأكثر، وعكسه قوله تعالى : ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك﴾[٣] والاستثناء لايُشعر بقلة المستثنى بالنسبة للمستثنى منه ولا العكس».

وعبارة ابن عاشور - رحمه الله - تفيد أن المستثنى منه هم الذين وقعت عليهم غـواية إبليس، وهم الأصل عنده؛ ولذا بدأ بهم ثم اسـتثنى منهم عـباد الله المخلصين، وأهميـة الاستثناء تأتي هنا في إنقـاذ السامع من أن يتطرق إلى

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٢) التحرير والتنوير : ٤٩/١٤.

(٣) من الآية : ٤٢. الحجر.

نفسه أن غـواية إبليس سوف تشمل الناس جمـيعاً، فلما نسارع بهـذا الاستثناء ندخل الأمن في نفس المؤمن، ونتقذه مما قد يتطرق إليها من ذلك العموم الذي يفيده قوله: ﴿أجمعين﴾، وإبليس - عليه اللعنة - قد أقسم في الآيتين: - في الأولى ﴿لأزينن لهم في الأرض ولأغـوينهم﴾، وفي الشـانيـة: ﴿فـبـعـزتك لأغوينهم﴾ - ليغـوين جميع بنى آدم، والتعبيـر بـ ﴿أجمعين﴾ يدخل في نفس السامع مـا ذكرته آنفـاً؛ لذا كانت المسارعـة بذكر المستثنى بـ ﴿إلا﴾ مخـرجة للسامع والقـارئ من هذه المحنة. لذا كان منع الوقف على قوله: ﴿أجـمعين﴾ إنقاذا للمؤمن مما قد يتطرق إلى نفسه، ومسـارعة إلى تقديم البشارة إليه بالنجاة من وسوسة الشيطان وإغوائه.

ومـعلوم أن المستـثنى يُعـد معـمولاً لـما قبل ﴿إلا﴾ ؛ لذا يلزم الإتيـان بالمعـمـول مع العـامل فـيـه؛ حـتى يتم المعنى، لكـن في حـالة الوقف على ﴿أجمعين﴾ نكون قـد فصلنا بين المستثنى وهو قوله: ﴿عبـادك﴾ وبين المستثنى منه وهو الضمـير في قـوله: ﴿لأزينن لهم ولأغوينهم﴾ في الأولى: [الحـجر: ٣٩] وفي الثـانيـة: ﴿لأغـوينهم﴾: [ص: ٨٢]، وهذا الـفـصل الزمني الذي يسـتغـرقـه الوقف على ﴿أجـمعين﴾ يلقى فـي روع المؤمن أن الإغواء سـوف يدركه؛ لذا كان الوقف على ﴿أجمعين﴾ يؤخر هذه البشرى بمقدار زمن الفصل السكوتي بين كلمتي ﴿أجمعين﴾ وقوله: ﴿إلا عبادك...﴾، «وللزمن في علم البلاغة ميزان دقيق حساس، ذو شأن عظيم»[1] .

---

(١) من مقال للأستاذ الدكتور : عبـد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة ٥٩ العدد ١٠ (شوال ١٤٢١هـ/يناير ٢٠٠١م ص: ٥٤).

الموضع الرابع والخامس :

﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ ۝ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مُجْرِمِينَ ۝ إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ۝ فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ ۝ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ۝﴾ [الآيات من ٥٧ - ٦٢ الحجر].

إضاءة :

المفردات : (الخطب): «الشأن أو الأمر صغر أو عظم، وقيل: هو سبب الأمر يقال: ما خطبك؟ أي ما أمرك؟ وتقول: هذا خطب جليل وخطب يسير، والخطب: الأمر الذي تقع فيه المخاطبة والشأن والحال»[١] ﴿من الغابرين﴾: أي الباقين في العذاب، قال ابن منظور[٢] (٧١١هـ) «غَبَر الشيءُ يَغْبُر غُبُوراً: مكث وذهب، وغبّر الشيء يغبُر أي بقي، والغابر: الباقي، والغابر: الماضي، وهو من الأضداد».

والمعنى: في هذه الآيات حوار دار بين سيدنا إبراهيم - عليه السلام - والملائكة الذين أرسلهم الله تعالى لإهلاك قوم لوط - عليه السلام - فقد سأل سيدنا إبراهيم عليه السلام - الملائكة: ما شأنكم أيها الملائكة المرسلون؟ قال الملائكة : إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين، وهم قوم لوط - عليه السلام - وهؤلاء القوم المجرمون قد اشتهروا بالشذوذ الجنسي، ومخالفة الطبيعة السوية؛ لذا فإن الله تعالى أرسل هؤلاء الملائكة لينفذوا عقاب الله تعالى فيهم، ثم استثنى

---

(١) لسان العرب : مادة (خطب).

(٢) السابق: مادة (غبر).

الملائكة آل لوط - عليـه السـلام - وهم لوط وبنتاه، ثم استـثنى الملائكة من الناجين من آله زوجته؛ فإنها من الباقين في العذاب ثم انتقل الملائكة إلى سيدنا لوط - عليه السـلام - في قريته التي تبعـد عن قرية عمه أربعة فـراسخ، فلما جاءه الملائكة قال لهم سيدنا لوط - عليـه السلام - إنكم قوم منكرون أي غير معروفين لنا ولسـتم من القبائل القريبة منا، أو التي تمر بنا، فلمـا أجابوه عرف أنهم من الملائكة، وعرف بعد ذلك ما جاءوا من أجله.

شاهد هذين الموضعين :

في هذه الآيات خـمسـة مواضع يمنع الـوقف عليهـا وهي: ﴿المرسلون ٥٧﴾، ﴿مجرمين ٥٨﴾ ، و﴿واجمعين: ٥٩﴾، ﴿قدرنا - ٦٠-﴾ و﴿المرسلون ٦١﴾.

ومن هذه المواضع ما اتفق علـى منع الوقف عليه في طبعـات المصاحف الأربعة وهو قـوله: ﴿قدرنا - ٦٠﴾، وقد تمت دراسـته[1] سابقاً ومـوضعان اختلف في منع الوقـف عليهما وهـما : ﴿المرسلون ٥٧﴾ و﴿المرسلون ٦١﴾، وهما المقصودان بهذا العنوان (شاهد هذين الموضعين).

وموضع تفـردت به ط. مصـحف الأزهر الشريف - وسـيدرس هنا في سياقه - وهو قوله : ﴿اجمعين -٥٩ - ﴾.

وموضع ذكـره السجاوندي والأشـموني ولم يرد في طبعـات المصاحف الأربعة وحقه أن يكون موجوداً - كما سأذكره بعد - .

---

(١) انظر : ص: ١٣٦ من هذا البحث.

فالموضعان اللذان اختلف في منع الوقف عليهما فيهما :

الأول - الرابع في الترتيب -: قوله: ﴿أيها المرسلون ٥٧﴾ فقد ورد منع الوقف عليه في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف ليبيا فقط. وهذا المنع لم يقل به أحد من القراء، فلم يقل به الداني[١] ولاالسجاوندي[٢]، ولا الأشموني[٣].

ولم أر في كتب النحاة ما يفهم منه المنع[٤]، بل جاء ما يدل على الفصل في قول ابن النحاس[٥] (٣٣٨هـ): «﴿قال فما خطبكم﴾ - ٥٧ - ابتداء وخبر».

أما البلاغيون فلا يقولون بمنع الوقف هنا، بل يقولون بالفصل في هذا الموضع، وذلك لأن قوله: ﴿فما خطبكم أيها المرسلون﴾ هذا أسلوب إنشائي، نوعه الاستفهام، وما بعده جواب عنه وهذا يسميه علماء البلاغة بالاستئناف البياني، وهو المعروف بـ (شبه كمال الاتصال) وهو : «أن تكون الجملة الثانية جواباً عن سؤال اقتضته الجملة الأولى، فتنزل منزلته، فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال»[٦].

---

(١) انظر: المكتفى : ٣٤٥.

(٢) انظر: علل الوقوف: ٢/ ٦٣٣.

(٣) انظر: منار الهدى: ٢١٠.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء : ٢/ ٩٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/١٨١، والبيان لابن الأنباري: ٢/١٧، والتبيان للعكبري: ٢/ ٧٨٥.

(٥) إعراب القرآن : ٢/ ٣٨٤.

(٦) الإيضاح للقزويني بشرح د/ خفاجي: ٣/١١٩، وانظر معه: بغية الإيضاح للصعيدي ٢/٧٩، والمصباح لابن الناظم: ٥٩، والتبيان للطيبي: ١٣٤، وشرح التلخيص للبابرتي: ٣٨٦ بتحقيق د. محمد مصطفى صوفية، وتجريد البناني على السعد: ٢/٤٥، والمواهب لابن يعقوب المغربي مع مختصر السعد : ١/٣٤١.

والآية هنا سؤال: جوابه: ﴿قالوا إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين﴾ وعلى هذا فوضع علامة (لا) على قوله: ﴿المرسلون (٥٧)﴾ خطأ حيث إن الموضع للفصل، وليس للوصل كما قلنا.

الموضع الثاني: [الخامس في الترتيب]

ورد المنع من الوقف على قوله: ﴿المرسلون (٦١)﴾ في هذه الآيات في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا، فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ) يقول[1]: «﴿المرسلون -٦١- ﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿قال﴾ بعده جواب ﴿لما﴾».

ويقول الأشموني[2] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «﴿فلما جاء آل لوط المرسلون -٦١-﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿قال﴾ بعده جواب ﴿لما﴾».

ومما تقدم يتبين لنا أن قوله: ﴿قال﴾ جواب الشرط المفهوم من ﴿لما﴾، ولايفصل بين الشرط وجوابه كما ذكرنا ذلك من قبل.

هذا، ويفهم من كلام النحاة المنع - أيضاً - فقد عقد الشيخ عضيمة فصلاً في كتابه[3] تحت عنوان ﴿لما﴾ الحينية قال: «قال ابن مالك في التسهيل:

---

(١) علل الوقوف: ٢/ ٦٣٢.

(٢) منار الهدى: ٢١٠.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٢/ ٦٢٤.

٢٤١: «إذا ولي ﴿لما﴾ فعل ماض لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب».

وعن جوابها يقول أيضاً[(١)] : «في التسهيل: ٢٤١: «وجوابها فعل ماض لفظاً ومعنى، أو جملة إسمية مع (إذا) المفاجأة أو الفاء وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء، وقد يكون مضارعاً».

ومما تقدم يتبين لنا أن ﴿لَمَّا﴾ هنا ظرف بمعنى ﴿إذْ﴾ فيه معنى الشرط، وقد وليها هنا فعل ماض لفظاً ومعنى، وقد وقع جوابها فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى، فهي ﴿لَمَّا﴾ الحينية، ومعنى الشرط هنا هو الذي يجعل الجواب مرتبطاً بالشرط ارتباطاً به يتم المعنى والوقف قبل مجيء الجواب يؤدى إلى فساد المعنى.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا، وقد ذكرت في الموضع الأول من الفصل الأول في الباب الأول ماعلل به الإمام عبد القاهر الجرجاني[(٢)] لمنع الوقف على الشرط حتى يؤتى بجواب الشرط فارجع إليه إن شئت، وسأكتفي هنا بتعليل الأستاذ الدكتور/ عبد العظيم المطعني[(٣)] حيث يقول: «.. الأصل في أساليب الشرط هو ترتب الجواب على فعل الشرط في الوجود؛ لأن بين الشرط وجوابه رابطة السببية...».

---

(١) السابق : القسم الأول: ٢/ ٦٢٦.

(٢) انظر : أسرار البلاغة: ١١١.

(٣) مجلة منبر الإسلام السنة ٦٠ العدد: ٥ (جمادى الأخرة ١٤٢٢هـ/ يوليو/ أغسطس ٢٠٠١م) ص: ١٣.

وهذا القول ينطبق على قوله تعالى: ﴿فلما جاء آل لوط المرسلون (٦١) قال إنكم قوم منكرون (٦٢)﴾ فأداة الشرط هي (لما) وفعل الشرط (جاء)، وجواب الشرط (قال)، وهنا قد ترتب الجواب على الشرط في الوجود، وهذا الترتب يجعل بين الشرط وجوابه علاقة السببية، ولكي نقدم المعنى تاماً إلى السامع لانقف حتى نأتي بجواب الشرط، فإن وقفنا قبل ذلك نكون قد أفسدنا المعنى؛ لذا مُنع الوقف..

أما الموضع الذي تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف فهو قوله: ﴿أجمعين -٥٩-﴾ فقد ورد فيها فقط دون غيرها من طبعات المصاحف الأربعة، وهذا الموضع قد قال به القراء كالسجاوندي (٥٦٠هـ) الذي يقول[1]: «﴿أجمعين -٥٩-لا ﴾ للاستثناء» والأشموني[2] الذي يقول: «﴿إنا لمنجوهم أجمعين -٥٩-﴾ ليس بوقف للاستثناء».

هذا، وقد سبقت دراسة مثل هذا الموضع، وقد عللت لمنع الوقف في موضعين سابقين[3] في هذا الفصل.

أما الموضع الأخير في هذه الآيات وهو الذي ذكره السجاوندي والأشموني ولم يرد في طبعة من طبعات المصاحف الأربعة، فهو منع الوقف على قوله : ﴿قالوا إنا أرسلنا إلى قوم مجرمينلا ٥٨﴾.

يقول السجاوندي[4] : «﴿مجرمين -٥٨-لا ﴾ للاستثناء». ويقول

(١) علل الوقوف: ٢/ ٦٣٢.

(٢) منار الهدى: ٢١٠.

(٣) انظر: ص ٣٣٣ من هذا البحث.

(٤) علل الوقوف: ٢/ ٦٣٢.

الأشموني[1] : «﴿مجرمين﴾ ليس بوقف للاستثناء».

وقد سبق أن درسنا أمثال هذا الموضع وحقه أن يكون موجوداً في طبعات المصاحف الأربعة وذلك للاشتراك في العلة التي من أجلها يُمنع الوقف، وقد ذكرت العلة التي من أجلها مُنع الوقف على أمثال هذا الموضع نحوياً وبلاغياً فارجع إليها إن شئت»[2] .

الموضع السادس :

﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ ۝ كَمَا أَنزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ ۝ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ۝ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ۝﴾ [الآيات من ٨٩-٩٣ الحجر].

إضاءة :

المفردات : ﴿المقتسمين﴾ : «تحالفوا على عَضْهه - عليه السلام - أي تكذيبه، وقيل: اقتسم بعض المشركين الطرق، وقالوا : تفرقوا علي عقاب مكة[3] ، حيث يمر أهل الموسم، فإذا سألوكم عن محمد ﷺ فليقل بعضكم: ساحر، وبعضكم: كاهن، وبعضكم: شاعر، وبعضكم: مجنون، فمضوا فأهلكوا»[4] ﴿عضين﴾ : «عَضَّوْهُ أعضاءً: فرقوه آمنوا ببعضه وكفروا بالباقي، فأحبط

(١) منار الهدى: ٢١٠.

(٢) انظر: حاشية ٣ من هذا الهامش.

(٣) العقبة : واحدة عقبات الجبال، والعقبة طريق في الجبل وعر والجمع عُقَب وعِقاب (لسان العرب: مادة عقب).

(٤) بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب لابن التركماني بتحقيق: مرزوق على إبراهيم ط. الهيئة : ٢٣٢.

كفرُهم إيمانهم، وقيل: فرقوا القول فيه ما بين شعر وسحر وكهانة وأساطير الأولين»[1] .

والمعنى: يقول الصاوي (١٢٤١هـ)[2] : ﴿وقل إنى أنا النذير﴾ لكم بالعذاب كالعذاب الذي أنزلته على المقتسمين». الذين اقتسموا طرق مكة يقفون على أبوابها يصدون الناس عن النبى ﷺ وعن دعوته بما يقولون من الباطل الذي أملاه عليهم كبيرهم الوليد بن المغيرة من أنه ساحر أو كاهن وغير ذلك، ثم يقسم الله تعالى برب النبى ﷺ ليسألن هؤلاء وغيرهم عما كانوا يعملون من الخير والشر.

أو ليسألن هؤلاء المقتسمين عما كانوا يقومون به ضد النبى ﷺ وقد عاقبهم الله جميعاً في الدنيا بالإهلاك ولهم في الآخرة العذاب المقيم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أجمعين -٩٢-﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول[3] : «﴿عما كانوا يعملون (٩٣) تام» ولم يذكر وقفاً على قوله: ﴿أجمعين﴾ مما يدل على منع الوقف عليه.

---

(١) هجة الأريب. نفس الموضع.

(٢) حاشية الصاوي علي الجلالين: ٣٠٢/٢ وانظر معه: تفسير القرآن العظيم: ٥٥٨/٢.

(٣) المكتفى: ٣٤٦.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] «﴿أجمعين -٩٢-ٚ ﴾ : «لأن ﴿عما كانوا﴾ مفعول ثان لقوله: ﴿لنسألنهم﴾».

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري: «﴿أجمعين (٩٢) ليس بوقف؛ لأن ما بعده مفعول ثان لقوله ﴿لنسألنهم﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن قوله: ﴿أجمعين﴾ مُنع الوقف عليه لأن ما بعده مفعول ثان لقوله: ﴿لنسألنهم﴾، ومعنى هذا أن ما بعده من تتمة معمولات ﴿لنسألنهم﴾، ولا يوقف على العامل دون معموله - كما ذكرت ذلك في التمهيد.

والآية هنا - ﴿فوربك لنسألنهم أجمعين﴾ - تبدأ بالفاء التي تدل على التفريع، والواو للقسم و﴿رب﴾ مقسم به وهو مضاف إلى كاف الخطاب، والمخاطب هو النبى ﷺ واللام من ﴿لنسألنهم﴾ واقعة في جواب القسم. والفعل ﴿نسأل﴾ ينصب مفعولين: الأول قوله ﴿هم﴾ الضمير وقوله: ﴿أجمعين﴾ توكيد لهذا الضمير[٣] ، والمفعول الثاني قوله: ﴿عما كانوا يعملون﴾ فهو في موضع نصب.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿أجمعين﴾ لأن ما بعده في موضع المفعول الثاني لقوله: ﴿لنسألنهم﴾ يقول ابن عاشور

---

(١) علل الوقوف: ٢/ ٦٣٣.

(٢) منار الهدى: ٢١١.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٣٨٩. وانظر معه: الكشاف : ٢/ ٣٩٩. والتحرير والتنوير: ١٤/ ٨٧.

(١٣٩٤هـ)[١] : «الفاء للتفريع... والواو للقسم، فالمفرع هو القسم وجوابه، والمقصود بالقسم تأكيد الخبر، وليس الرسول - عليه الصلاة والسلام - ممن يشك في صدق هذا الوعيد، ولكن التأكيد متسلط على ما في الخبر من تهديد معاد ضمير النصب في ﴿لنسألنهم﴾ ووصف الرب مضافاً إلى ضمير النبي ﷺ إيماء إلى أن في السؤال المقسم عليه حظاً من التنويه به، وهو سؤال الله المكذبين عن تكذيبهم إياه سؤال رب يغضب لرسوله ﷺ والسؤال مستعمل في لازم معناه، وهو عقاب المسئول».

وكلام ابن عاشور - رحمه الله - يفيد أن القسم قصد به تأكيد الخبر وهذا التأكيد متسلط على ما في الخبر من تهديد معاد ضمير النصب في ﴿لنسألنهم﴾، وليس المقصود به أن النبي ﷺ يشك في صدق هذا الوعيد، ثم إن وصف الرب مضافاً إلى ضمير النبي ﷺ إيماء إلى أن في السؤال المُقسم عليه حظاً من التنويه به، وهو سؤال الله المكذبين عن تكذيبهم إياه سؤال رب يغضب لرسوله ﷺ والسؤال مستعمل في لازم معناه، وهو عقاب المسئول، فالسؤال واقع على ما كانوا يعملون، فالوقف على ﴿أجمعين﴾ لايؤدي تمام المعنى؛ لذا مُنع الوقف.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[٢] - في معرض الحديث عن عطف الجمل - : «... وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما

(١) التحرير والتنوير : ١٤/ ٨٧.

(٢) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته».

وعبارة الإمام عد القاهر تفيد أن معمول الفعل - وهو هنا المفعول الثاني ﴿عمـا كانوا يعـملون﴾ - تابع له، به يكمل المعنى، ولايُقبل أن يـصير كـلاماً جديداً على حدته؛ لذا منع الوقف، وصار الوصل حـتماً يتم المعنى به وتحسن الفائدة.

الموضع السابع:

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِيٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝﴾ [الآيتان : ٤٣، ٤٤ من سورة النحل].

إضاءة :

يقول الـواحدي (٤٦٨هـ)[١] : «نزلت في مـشركي مكة أنكروا نبـوة الرسول ﷺ وقالوا: الله أعظم أن يكون رسوله بشراً، فهلا بعث إلينا ملكاً». فرد الله عليهم هذا القول، وجاء بأسلوب القـصر الذي يؤكد أن جميع الرسل كـانوا رجـالاً من جنس البـشر مـثل الرسـول الذي ارسل إلى أهل مكة ومـا حولها، وإن كـانوا شاكين في هذه الحقيـقة أو جاهلين فعليـهم أن يسألوا أهل الذكر - من أصحاب الكتب السـابقة كاليهود والنصارى أهل التوراة وا لإنجيل - إن كانوا لايعلمون ﴿بالبينات والزبر﴾ .

يقول الـزجاج (٣١١هـ)[٢] : «أي بالآيات والحـجج، والزبر: الكتب

---

(١) أسباب النزول : ٢٣٤، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن ١٠/١١٣، والبحر المحيط: ٦/٥٣٣.

(٢) معانى القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٠٠، وانظر معه: روح المعاني : ١٤/ ٢٢٠.

واحدها زبور». ثم يتحدث الله تعالى عن وظيفة النبى ﷺ التي أناطها الله به، ألا وهي أن يبين للناس ما نزل إليهم من القرآن بما يوحى إليه من السنة، فهي الموضحة لمبهمه والمفصلة لمجمله، لعل الناس يتفكرون في هذا القرآن وفي أوامره ونواهيه؛ ليهتدوا إلى طريق الهدى والرشاد.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿لاتعلمون. (٤٣)﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول[1] : «﴿يتوكلون -٤٢- تام﴾، ﴿بالبينات والزبر -٤٤-﴾ كاف وقيل: تام»[2] .

ويقول السجاوندي[3] (٥٦٠هـ): «﴿لاتعلمون -٤٣- لا﴾ لتعلق الباء».

ويقول الأشموني[4] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري -: «﴿إليهم -٤٣-النحل﴾ جائز، ومثله: ﴿لاتعلمون-٤٣-﴾ إن جعل ﴿بالبينات والزبر﴾ متعلقاً بمحذوف صفة لـ ﴿رجالاً﴾؛ لأن إلاّ لايستثنى بها شيئان دون عطف أو بدلية وما ظن غير ذلك معمولاً لما قبل ﴿إلا﴾ قدر له عامل، أو أنه

(١) المكتفى : ٣٥٣.

(٢) التمام قال به نافع (ابن النحاس. القطع ٤٣٠) وقد رجح الداني قول أبي حاتم إنه كاف وهو اختيار ابن الأنباري (الإيضاح ٢/٧٤٩).

(٣) علل الوقوف: ٢/٦٣٨.

(٤) منار الهدى : ٢١٥.

متعلق بمحذوف جـواباً لسؤال مقدر يدل عليه ما قـبله، كأنه قيل: بم أرسلوا؟ فقيل: أرسلوا بالبينات والزبر، فـ ﴿بالبينات﴾ متعلق بأرسلنا داخلاً تحت حكم الاستـثناء مع ﴿رجالاً﴾: أي ومـا أرسلنا إلا رجالاً بـالبينات فـقد استـثنى بـ ﴿إلا﴾ شيـئان: أحدهمـا: ﴿رجالاً﴾ والآخر: ﴿بالبـينات﴾، وليس بوقف إن علق بـ ﴿نوحى﴾ لأن ما بعـد ﴿إلا﴾ لايتعلق بما قبلها، وكـذا إن علق بقوله: ﴿لاتعلمـون﴾ على أن الشرط في مـعنى التبكيت والإلزام كـقول الأجـير: إن كنت عملت لك فاعطني حقي».

وكـلام الفراء يفـيد أن الوقف ممنوع هنـا على قوله: ﴿لاتعلمـون﴾ فلم يذكر الداني عليه وقـفاً من أي نوع، وكذلك السجـاوندي، وذلك لتعلق الجار والمجرور ﴿بالبينات﴾ بما قـبله، وهذا التعلق يجعل المعنى متصـلاً بما قبله فيلزم وصله به.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً:

فـيقـول الزمـخـشـري (٥٣٨هـ)[١] : «فـإن قلت: بم تعلق قـوله: ﴿بالبينات﴾؟ قلت: له متـعلقات شتى، فإما أن يتـعلق بـ ﴿ما أرسلنا﴾ داخلاً تحت حكم الاستثناء مع ﴿رجالاً﴾ أي وما أرسـلنا إلا رجالاً بالبينات كقولك: ما ضربت إلا زيداً بالسوط. لأن أصله: ضربت زيداً بالسوط.

وإمـا بـ ﴿رجالاً﴾ صـفـة له، أي رجـالاً ملتبـسين بالبـينات. وإمـا بـ ﴿أرسلنا﴾ مضمـراً كأنما قيل: بم أرسلوا؟ فقلت: بالبينات فـهو على كلامين،

(١) الكشاف: ٢/٤١١. وانظر معه البحر المحيط: ٦/٥٣٣.

والأول على كلام واحـد. وإما بـ ﴿نوحي﴾.. وإما بــ ﴿لاتعلمون﴾ على أن الشرط في معنى التبكيت والإلزام كقـول الأجير: إن كنت عملت لك فأعطني حقي».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[1] : «قوله تعـالى: ﴿بالبينات﴾ فيمـا يتعلق الباء به ثلاثة أوجه: .

أحدها: بـ ﴿نوحي﴾ كما تقول: أوحى إليه بحق، ويجوز أن تكون الباء زائدة، ويجوز أن تكون حالاً من القائم مقام الفاعل وهو إليهم.

والوجـه الثـاني: أن تـعلق بـ ﴿أرسلنا﴾ أي أرسلناهم بالـبينات وفـيـه ضعف، لأن ما قبل ﴿إلا﴾ لايعمل فـيما بعدها إذا تم الكلام على ﴿إلا﴾ وما يليـها.. والوجـه الثالث: أن يتـعلق بمحـذوف تقديره: بعـثوا بالبـينات والله أعلم».

ومما تقدم يتـبين لنا أن قوله: ﴿بالبيـنات والزبر﴾ يجوز أن يكون متـعلقاً بقوله: ﴿نوحي﴾، أو بقوله: ﴿أرسلنا﴾ وقد ضعف هذا الوجه العكبري، لأن ما قـبل ﴿إلا﴾ لايعمل فيمـا بعدها، أو يتعلق بمحـذوف تقديره : بم أرسلوا؟ فقيل: بالبينات والزبر.

هذه خلاصة آراء النحاة، وكلها تقول بتعلق ﴿بالبينات والزبر﴾ بما قبله، وهذا التعلق يجعل وصل الكلام بما قبله أولى؛ لذا منع الوقف.

يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[2] : «وجوز أن يتـعلق بـ ﴿تعلمـون﴾ فلا

---

(١) التبيان : ٢/ ٧٩٦.

(٢) روح المعاني: ١٤/ ٢٢١.

اعتراض وفي الشرط معنى التبكيت والإلزام، كما في قول الأجير: إن كنت عملت لك فأعطني حقي. . والباء على هذا التقدير سببية، والمفعول محذوف عند بعض وزعم آخر أنها زائدة والبينات هي المفعول».

هذا، وقد رجح أبو حيان[1] (٧٤٥هـ)، والصاوي[2] (١٢٤١هـ)، وابن عاشور[3] (١٣٩٤هـ) القول بأن قوله: ﴿بالبينات﴾ متعلق بمحذوف تقديره : بم أرسلوا؟ فقيل: بالبينات.

وبعد عرض آراء العلماء في المسألة: - ومع كل التقدير لهم- أقول : إن القارئ للآية الكريمة عندما يقرأ: ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحى إليهم﴾ المعنى هنا تم، أي أننا لم نرسل من قبلك يامحمد رسلاً إلا من جنس البشر فهم رجال يوحى إليهم، فلما أنكر مشركو مكة أن يكون الرسول بشراً بكتهم الله، وسخر منهم ومن جهلهم فقال: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون بالبينات والزبر﴾ أي فاسألوا أهل العلم من أصحاب الكتب السابقة كاليهود والنصارى؛ ليقولوا لكم: إن موسى - عليه السلام - كان رجلاً وإن عيسى - عليه السلام - كان رجلاً، فالواضح أن قوله: ﴿بالبينات﴾ متعلق بأقرب مذكور، وهو الفعل المضارع ﴿تعلمون﴾ المنفى بـ ﴿لا﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿لاتعلمون﴾ لأن ما بعده متعلق بما قبله، أي أن قوله: ﴿بالبينات والزبر﴾ متعلق بقوله:

---

(١) انظر : البحر المحيط : ٦/٥٣٣.

(٢) انظر: حاشية الصاوي على الجلالين : ٢/٣١٣.

(٣) انظر: التحرير والتنوير : ١٤/١٦١.

﴿لاتعلمون﴾، وهذا التعلق يجعل المعنى متصلاً؛ فلا يصح الوقف على العامل حتى يؤتى بمعموله وقد ذكرت رأى الزمخشري - وغيره - الذي يجيز أن يتعلق الجار والمجرور ﴿بالبينات﴾ بالفعل المضارع المنفى ﴿لاتعلمون﴾، فأصبح الجار والمجرور معمولاً لهذا الفعل، ولذا صار من تمام المعنى ألا نقف على الفعل، وإنما نقف على ما بعده، وهو الجار والمجرور.

يقول عبد القاهر[1] (٤٧١هـ): - في معرض الحديث عن عطف الجمل -: «... وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف، وسائر ما يجئ بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

وبناءً على ما تقدم فإننا لو وقفنا على قوله: ﴿لاتعلمون﴾ فإننا سنبدأ التلاوة بعد ذلك بقوله: ﴿بالبينات والزبر﴾ فيقع الجار والمجرور علي غير متعلق، وهذا مخالف للقواعد العربية وهذه المخالفة تخل بفصاحة الكلام، والقرآن منزه عما يخل ببلاغته.

الموضع الثامن:

﴿ قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ ۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى ﴿٩٣﴾ ﴾ [٩٢، ٩٣ من سورة طه].

إضاءة:

هاتان الآيتان تسجلان حواراً دار بين سيدنا موسى وأخيه هارون -

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

عليهما السلام - عقب اتخاذ قوم موسى العجل إلهاً لهم، فأخذوا يعبدونه، فلما جاء سيدنا موسى من ميقات ربه، ووجد ما وجد ألقى الألواح وأخذ برأس أخيه يجره إليه، وفي هذه الحال قال له - مؤنباً ومنكراً عليه ما حدث وهو بينهم: «﴿ياهرون ما منعك إذ رأيتهم ضلوا﴾ بعبادة العجل وبلغوا من المكابرة إلى أن شافهوك بتلك المقالة الشنعاء ﴿ألا تبعن﴾ أي أن تتبعني»[1] في الغضب لله تعالي.

«والمعنى، ما منعك أن تتبعني في الغضب لله، وشدة الزجر عن الكفر والمعاصى»[2] ، «وقيل: مامنعك أن تلحقني وتخبرني بضلالهم، فتكون مفارقتك مزجرة لهم»[3] .

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ضلوا﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية وفي طبعة مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني[4] (٤٤٤هـ) لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، ويقول السجاوندي[5] (٥٦٠هـ): «ضلوا -٩٢- لا ».

ويقول الأشموني[6] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - :

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٣/ ٣٢١.

(٢) الكشاف : ٢/ ٥٥٠.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٣/ ٣٢١.

(٤) المكتفى: ٣٨٣.

(٥) علل الوقوف: ٢/ ٦٩٩.

(٦) منار الهدى : ٢٤٥.

«﴿ألا تتبعني﴾ جائز، و﴿أن﴾ هي الناصبة للمضارع، ويسبك مصدراً أي ما منعك من اتباعي، أي أي شيء منعك فموضع ﴿أن﴾ نصب مفعول ثان لـ (منع)، و(لا) زائدة أي ما منعك أن تتبعني».

ومن كلام الفراء يتضح لنا أن قوله: ﴿ضلوا﴾ منع الوقف عليه؛ لأن ما بعده هو المفعول الثاني للفعل (منع)، ولا يفصل بين العامل ومعموله بفاصل؛ لأن الوقف على قوله: ﴿ضلوا﴾ يفسد المعنى، ولو أجزنا - فرضا - الوقف عليه، لأجزنا الابتداء بما بعده، ولو ابتدأنا بما بعده لكان ابتداءً قبيحاً وأصل المعنى المقصود التعبير عنه - والله أعلم - قال ياهارون ما منعك أن تتبعني إذ رأيتهم ضلوا أفعصيت أمرى؟ ولكن النظم الكريم جاء على هذا النحو - ﴿مامنعك إذ رأيتهم ضلوا﴾ - ليسجل على بنى إسرائيل بشاعة جرمهم، وفظاعة ما ارتكبوه.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً.

فيقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «والاستفهام في قوله: ﴿مامنعك﴾ إنكاري أي لامانع لك من اللحاق بي».

و(منع) فعل ماض ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر و(الكاف) مفعول أول «وقوله: ﴿إذ رأيتهم﴾ ظرف منصوب بمنعك، والمعنى: أي شيء منعك وقت رؤيتك ضلالهم»[٢] .

---

(١) التحرير والتنوير: ١٦/ ٢٩١.

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين : ٣/ ٦٣.

«و﴿أنْ﴾ مصدرية و﴿لا﴾ حرف نفي، وهي مؤذنة بفعل محذوف يناسب معنى النفي، والمصدر الذي تقتضيه ﴿أن﴾ هو مفعول الفعل المحذوف، وأما مفعول ﴿منعك﴾ فمحذوف يدل عليه ﴿منعك﴾، ويدل عليه المذكور والتقدير: ما منعك أن تتبعني واضطرك إلى ألا تتبعني فيكون في الكلام شبه احتباك[1]، والمقصود: تأكيد وتشديد التوبيخ بإنكار أن يكون لهارون مانع حينئذ من اللحاق بموسى ومقتض لعدم اللحاق بموسى، كما يقال: وجد السبب وانتفى المانع»[2].

والذي أختاره أن تكون (لا) نافية أصليه، وليست زائدة؛ لأن القول بالزيادة في القرآن أمر لايليق «قال على بن عيسى: إن ﴿لا﴾ ليست مزيدة، والمعنى: ماحملك على عدم الاتباع؛ فإن المنع عن الشيء مستلزم للحمل على مقابلة»[3].

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿ضلوا﴾؛ لأن ما بعده هو المفعول الثاني لقوله: ﴿منع﴾، فالوقف عندئذ سيكون على العامل دون بقية معمولاته، وذلك أمر مرفوض؛ لأنك تقدم بعض المعنى وتحجب بعضه، أضف إلى ذلك أنك لو وقفت عليه - فرضاً - لكان لك أن تبدأ بما بعده وهو قوله: ﴿ألا تتبعن... الآية﴾ وذلك بدء قبيح، فكما يكون الوقف قبيحاً يكون الابتداء قبيحاً.

---

(١) الاحتباك: «هو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول» (التحبير في علم التفسير للسيوطي: ٢٨٤).

(٢) التحرير والتنوير: ١٦/ ٢٩١.

(٣) روح المعاني: ١٦/ ٣٦٦، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٢٥٢، والبحر المحيط: ٧/ ٣٧٥.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : في معرض الحديث عن عطف الجمل:
«. . وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف، وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته».

وبناءً على كلام الإمام عبد القاهر - رحمه الله - يكون قوله: ﴿ألا تتبعن﴾ مما لايمكن فصله عن قوله: ﴿ما منعك. . .﴾ وأن يصير كلاماً جديداً مستقلاً عن الأول.

الموضع التاسع:

﴿وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا ۝ أَوْ يُلْقَىٰ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ۝﴾ [الآيتان : ٧، ٨ من الفرقان].

إضاءة :

هاتان الآيتان تصوران موقفاً من مواقف كفار قريش مع النبي ﷺ عندما قالوا: لاينبغي أن يكون الرسول حاله كحالنا وشأنه كشأننا، يأكل الطعام كما نأكل، ويذهب إلى الأسواق لطلب الكسب كما نفعل فهلا أنزل إليه ملك يكون معه شاهداً على صدقه فيما يقول: «يعنون أنه كان يجب أن يكون ملكاً مستغنياً عن الأكل والتعيش، ثم نزلوا عن اقتراحهم أن يكون ملكاً إلى اقتراح أن يكون إنساناً معه ملك، حتى يتساندا في الإنذار والتخويف»[٢] ، ثم

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

(٢) الكشاف : ٣/ ٨٢٠، وانظر معه: أسباب النزول للواحدي ٢٧٨، والجامع لأحكام القرآن : ٩/١٣، وتفسير القرآن العظيم : ٣/ ٣١٠.

تدرجوا في النزول إلى أن يلقى إليه كنز ينفق منه، أو تكون له حديقة يأكل من ثمارها ثم كشفوا عن طويتهم الخبيثة، فقالوا للمؤمنين: ما تتبعون إلا رجلاً غلب على عقله بالسحر، فهو لايدرك ما يقول.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿في الأسواق﴾ في طبعة مصحف الملك الأولى، وفي طبعة مصحف المدينة النبوية، وفي طبعة مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالداني[1] (٤٤٤هـ) لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿في الأسواق -٧-لا ﴾».

ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - «ويمشى في الأسواق -٧- حسن.. وقيل: لايحسن الوقف على الأسواق؛ لأن ما بعده من تمام الحكاية إلى ﴿يأكل منها﴾ فلا يوقف على ﴿الأسواق﴾، ولا على ﴿نذيراً﴾ للعطف بـ ﴿أو﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله : ﴿في الأسواق﴾ لأن ما بعده من مقول القول، ولايوقف على القول دون مقوله.

وما قاله الأشموني - رحمه الله - بأن الوقف حسن لم يقل به غيره لأن معنى الكلام لم يتم بعد، والصواب ما ذكره بعد ذلك.

---

(١) المكتفى: ٤١٤.

(٢) علل الوقوف: ٢/٤٧٦.

(٣) منار الهدى: ٢٧٢.

أما النحـاة فإن المنع يفـهـم من كلامـهـم أيضاً: فـيقول ابـن النحاس[1] (٣٣٨هـ): «قال أبو إسـحاق: ﴿ما﴾ منفصلة والمعنى: أي شيء لهـذا الرسول في حال مشـيه وأكله؟ ﴿لولا أنزل إليه ملك﴾، أي هلا ﴿فيـكون معه نذيراً﴾ جواب الاستفهام».

ومن كـلام النحاة يفـهـم أن ﴿قالوا﴾ فـعل ماض و﴿الواو﴾ فـاعل وهو ضمير يعود على كفار قريش، وما بعده مقول القول إلى قوله: ﴿يأكل منها﴾، و﴿ما﴾ استـفهامية للإنكار في مـحل رفع مبتدأ والجار والمجـرور بعدها ﴿لهذا الرسـول﴾ في مـحل رفع خـبـرها وقـوله: ﴿يأكل الطعـام﴾، و﴿ويمشي في الأسواق﴾ جـملتـان كل منهمـا في محل نصب حـال من الرسول، وقـوله: ﴿لولا﴾ حـرف تحـضـيض بمعنى (هلا) «وتأويل هلا الاسـتـفـهـام وانتـصب ﴿فيكون﴾ على الجواب بالفاء للاستفهام»[2].

فالآية كلهـا من قوله: ﴿مال هذا الرسـول﴾ إلى قوله: ﴿نذيراً﴾ ثم في الاية التي تليها إلى قوله: ﴿يأكل منها﴾ كل ذلك مقول القول، ولايوقف على القول دون مقوله - كما ذكرت ذلك في التمهيد -.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿في الأسواق﴾ لأن ما بعده تتـمة الكلام، وهو مـقول القـول؛ لأن حكاية قول الكفار بـدأت بقوله: ﴿وقـالوا مال هذا الـرسول...﴾ إلى قـوله: ﴿يأكل منهـا﴾ .. الآية، وهذه

---

(١) إعـراب القرآن : ٣/ ١٥٢، وانظر مـعـه: معـاني القرآن وإعـرابه للزجـاج: ٤/ ٥٨، والبيـان لابن الأنباري: ٢/ ٢٠٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤/ ٥٨، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٦٢.

الحكاية لابد أن تقدم للسامع كاملة؛ لذا يقول الزركشي[1] (٧٩٤هـ): «. . . وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه لأن ما بعده حكاية القول، قاله الجوْبني في تفسيره».

ويقول أيضاً[2] : «. . . وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

الموضع العاشر:

﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ ۝ وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ ۝ وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۝ مِن دُونِ ٱللَّهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ ۝ ﴾ [الآيات من ٩٠ - ٩٣ الشعراء].

إضاءة :

في هذه الآيات حديث عن جزاء المؤمنين والكافرين في الآخرة فالمؤمنون يقرب الله لهم الجنة مزينة مزخرفة تسر الناظر إليها أما الكفار فإن النار تبرز لهم ويظهر لهبها.

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[3] : «.. وبدت منها عنق فزفرت زفرة بلغت منها القلوب الحناجر، وقيل لأهلها: تقريعاً وتوبيخاً ﴿أين ما كنتم تعبدون من دون الله هل ينصرونكم أو ينتصرون﴾ أي ليست الآلهة التي عبدتموها من دون

---

(١) البرهان: ٣٥٨/١.

(٢) السابق: ٣٦١/١.

(٣) تفسير القرآن العظيم : ٣٣٩/٣، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٣١/٢٤، والجامع لأحكام القرآن : ١٢٤/١٣.

الله من تلك الأصنام والأنداد تغنى عنكم اليوم شيئاً، ولاتدفع عن أنفسها فإنكم وإياها اليوم حصب جهنم أنتم لها واردون».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿تعبدون -٩٢-﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. ليبيا . والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني[١] (٤٤٤هـ) لم يذكر فيها وقفاً، ويقول السجاوندي[٢] (٥٦٠هـ) : «﴿تعبدون -٩٢- لا﴾ .

ويقول شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿تعبدون﴾ رأس آية ولايوقف عليه ﴿من دون الله﴾ حسن.» .

ويقول الأشموني[٤] : «﴿تعبدون -٩٢-﴾ رأس آية ويوقف عليه بناء على أن الجار والمجرور والذي بعده متعلق بمحذوف أى هل ينصرونكم من دون الله، أو يكون في الكلام تقديم وتأخير، وإن جعل متعلقاً بما قبله لم يوقف عليه» .

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿تعبدون﴾ لأن ما بعده متعلق به وهو الجار والمجرور ﴿من دون الله﴾ وبه يتم المعنى؛ ولذا كان شيخ الإسلام الأنصاري واضحاً في رأية؛ حيث قال: «رأس آية ولايوقف

---

(١) المكتفى : ٤٢٣.

(٢) علل الوقوف: ٢/٧٥٧.

(٣) المقصد لتلخيص ما في المرشد: ٢٧٩.

(٤) منار الهدى: ٢٧٩.

عليه» بخلاف ما قاله الأشموني الذي ذكر تأويلاً ليجيز به الوقف على قوله: ﴿تعبدون﴾ ، وهو تأويل بعيد، لكن الواضح في الآية أن قوله: ﴿تعبدون﴾ فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل، وما بعده ﴿من دون الله﴾ جار ومجرور ومضاف إليه متعلق به؛ لأن الجار والمجرور يتعلق بأقرب مذكور، وهو الفعل هنا.

هذا، وإني أكتفي هنا بذكر إعراب الصاوي (١٢٤١هـ) لهذا الموضع كمثال لآراء النحاة[١]؛ حيث يقول[٢] : «قوله: ﴿أين ما كنتم تعبدون﴾ : ﴿أين﴾ خبر مقدم و﴿ما﴾ مبتدأ مؤخر، و﴿كنتم تعبدون﴾ صلة ﴿ما﴾ ، والعائد محذوف تقديره: تعبدونه، وقوله: ﴿من دون الله﴾ حال».

وإعراب الصاوي - رحمه الله - يفيد أن قوله: ﴿من دون الله﴾ جار ومجرور في محل نصب حال شبه جملة، وهذا الاستفهام كما يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٣] : «.. وهذا سؤال تقريع وتبكيت لايتوقع له جواب».

ومما تقدم يتبين شدة احتياج الفعل : ﴿تعبدون﴾ إلى الجار والمجرور الذي بعده؛ لأنه هو الذي وقع عليه الفعل أو هو الذي يصف حال عباد الأصنام حال عبادتهم ما يعبدون من دون الله.

---

(١) رجعت إلى هذه الكتب في هذا الموضع فلم أجد شيئاً: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٨١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٩٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٨٤، والبيان لابن الأنباري: ٢/ ٢١٥، والتبيان للعكبري : ٢/ ٩٨٨ ولعل السبب شدة وضوح تعلق الجار والمجرور بالفعل المضارع السابق له.

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين: ٣/ ١٧٦ .

(٣) إرشاد العقل السليم ٤/ ١١١ .

هذا والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا على قوله: ﴿تعبدون﴾ وذلك لحاجة الفعل إلى شبه الجملة التي بعده، وحاجة صاحب الحال إلى الحال التي توضح هيئته حال إتيانه بالفعل ومعالجته للحدث، وكما قلنا من قبل حاجة صاحب الحال إلى الحال كحاجة المبتدأ إلى الخبر، فكما أن الخبر به تتم فائدة الكلام كذلك الحال مع صاحبها تتم بها فائدة الكلام.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)(١) : «اعلم أن الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة، لاتتم فائدة الكلام دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له. فالأول : خبر المبتدأ كـ (منطلق) في قولك: (زيد منطلق) ، والفعل : كقولك (خرج زيد)، وكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة، والثاني : هو الحال كقولك: (جاءني زيد راكباً)، وذاك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: (جاءني زيد راكباً) لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به ابتداءً، بل بدأت فأثبت المجيء، ثم وصلت به الركوب، فالتبس به الإثبات على سبيل التبع لغيره، وبشرط أن يكون في صلته. وأما في الخبر المطلق نحو: (زيد منطلق)، و(خرج عمرو) فإنك أثبت المعنى إثباتاً جردته له، وجعلته يباشره من غير واسطة، ومن غير أن يتسبب بغيره إليه».

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢١٢.

وعبارة الإمام عبد القاهر - طيب الله ثراه - تدلنا على أن الحال خبر في المعنى، وهنا قوله تعالي: ﴿من دون الله﴾ شبه جملة في موضع الحال، والحال تصف صاحبها حال مزاولته الحدث فهؤلاء الكفار يُسألون - من قبل الملائكة - سؤال تقريع وتوبيخ ﴿اين ما كنتم تعبدون﴾، فلو وقفنا هنا لكان المعنى ناقصاً؛ لأن حيثية التقريع والتوبيخ سببها أنهم يعبدون شيئاً من دون الله، فقوله: ﴿من دون الله﴾ بها تتم الفائدة ويكمل المعنى. أضف إلى ذلك أنك لو وقفت على قوله: ﴿تعبدون﴾ - فرضاً - لجاز لك أن تبدأ بقوله: ﴿من دون الله﴾ وهذا يحتاج إلي متعلَّق يتعلق به، ولا وجود له في حال البدء به، وهذا مخالف للقواعد العربية؛ ولذا كان الأنصاري (٩٢٦هـ) - رحمه الله - مصيباً في[(١)] قوله: «﴿تعبدون﴾ رأس آية، ولايوقف عليه».

الموضع الحادي عشر:

﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ۝ إِلَّا مَوْتَتَنَا ٱلْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ۝ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝ ﴾ [الآيات من ٥٨ - ٦٠ الصافات].

إضاءة:

هذه الآيات جاءت على لسان المؤمن بالبعث، وهو يسعد بنعيم الجنة، وقد اطلع من كُوَّة في الجنة ليرى قريناً له كان في الدنيا ينكر البعث ، ويكفر بالآخرة وما فيها فرآه في وسط الجحيم يتعذب بالنار، فقال متحدثاً بنعمة الله عليه ﴿.. تالله إن كدت لتردين﴾ أي لتهلكني ﴿ولولا نعمة ربي لكنت من المحضرين﴾ أي الذين أحضروا للعذاب، ثم يتجه إلى رفاقه في الجنة ليشاركهم

---

(١) المقصد : ٢٧٩.

السعادة بالنعيم قائلا: «لسنا أهل الجنة بميتين لكن الموتة الأولى كانت لنا في الدنيا، بخلاف أهل النار فإنهم في كل ساعة يتمنون فيها الموت ﴿وما نحن بمعذبين﴾ كحال أهل النار ، بل نحن منعمون دائماً»[1] ، ثم يقول المؤمن فرحاً بنعمة الله عليه وعلى المؤمنين في الجنة ﴿إن هذا لهو الفوز العظيم﴾.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿بميتين - ٥٨ -﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف ليبيا فقط.

والقراء يقولون بمنع الوقف: فالداني (٤٤٤هـ)[2] لم يذكر في الآية وقفاً من أي نوع، ويقول السجاوندي[3] (٥٦٠هـ): «﴿بميتين -٥٨-﴾ لا للاستثناء». ويقول الأشموني[4] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿بميتين﴾ ليس بوقف لأن قوله: ﴿إلا موتتنا الأولى﴾ منصوب على الاستثناء» ومن كلام القراء يتبين لنا منع الوقف هنا للاستثناء الذي سنوضحه بعد قليل.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[5] : «﴿موتتنا﴾ منصوب على المصدر، كأنه قال: ما نحن نموت إلا موتتنا الأولى، كما تقول: ماضربت إلا ضربة واحدة».

---

(١) البحر المحيط: ٩/١٠٥، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ١٥/٨٥، وتفسير القرآن العظيم: ٤/٨ والتحرير والتنوير: ٢٣/١١٩.

(٢) المكتفى: ٤٧٨.

(٣) علل الوقوف: ٣/٨٥٦.

(٤) منار الهدى: ٣٢٤.

(٥) البيان: ٢/٣٠٥.

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[١] : «قوله تعالى: ﴿إلا مـوتتنا﴾ هو مصدر من اسم الفاعل، وقيل: هو استثناء».

ويقول الصاوي (١٢٤١هـ)[٢] «قوله : ﴿أفما نحن بميتين﴾ الهمزة داخلة على محذوف، والفاء عـاطفة عليه تقديره: أنحن مخلدون منعـمون فما نحن بميـتين. إلخ (قـوله: ﴿إلا موتتـنا الأولى﴾ : ﴿إلا﴾ أداة حصـر و﴿مـوتتنا﴾ منصوب على المصدر، والعامل فيه قوله: ﴿ميتين﴾ ويكون استثناء مفرغا، وهو بمعنى قوله تعالى: ﴿لايذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى﴾[٣] .

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن قوله: ﴿بميتين﴾ هو العامل في قوله: ﴿إلا مـوتتنا الأولى﴾ ولايُفصل بـين العامل ومـعمـوله لذا منع الوقف على قـوله: ﴿بميتين﴾.

هذا ، والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف هنا على قوله: ﴿بميـتين﴾ لأن ما بعده، وهو قوله: ﴿إلا موتتنا الأولى﴾ - معمول له فهو «منصوب على المصدر كأنه قـال: ما نحن نموت إلا موتتنا الأولى كـما تقول : ما ضـربت إلا ضربة واحدة»[٤] .

ويقـول الزمـخشـري (٥٣٨هـ)[٥] : «والمعنى: أن هذه حـال المؤمنين

---

(١) التبيان: ٢/ ١٠٩٠، وانظر معه: إعراب القرآن: ٣/ ٤٢٤.

(٢) حاشيـة الصاوي على الجلالين: ٣/٣٣٨، وانظر معه: الكشـاف: ٣/ ٣٤١، وإرشاد العقل السـليم: ٤/ ٢٧٠.

(٣) من الآية: ٥٦ (الدخان).

(٤) البيان : ٢/٣٠٥.

(٥) الكشاف: ٣/ ٣٤١.

وصفتهم، وما قضى الله به لهم للعلم بأعمالهم أن لايذوقوا إلا الموتة الأولى».

ومما تقدم نعلم أن قوله: ﴿إلا موتتنا الأولى﴾ منصوب على المصدر، والعامل فيه قوله: ﴿ميتين﴾ ويكون استثناء مفرغاً، والاستثناء المفرغ: هو ما حذف فيه المستثنى منه والمثال الذي مثل به ابن الأنباري لو أعربناه نقول: (ما) نافية و(ضربت) فعل ماض والتاء فاعل و(إلا) أداة استثناء ملغاة و(ضربة) مفعول مطلق منصوب وهو مصد وهو مبين للعدد بدليل (واحدة) التي وصف بها المصدر.

فعلى أنه - أي إلا موتتنا الأولي - معمول لقوله: ﴿بميتين﴾ فهو تابع في المعنى له، فلا يوقف على ﴿بميتين﴾ حتى يؤتى بمعموله. يقول القرطبي (٦٧١هـ)[1] : «﴿إلا موتتنا الأولى﴾ يكون استثناء ليس من الأول، ويكون مصدراً، لأنه منعوت وهو من قول أهل الجنة للملائكة».

يضاف إلى ما تقدم أنه من قول أهل الجنة للملائكة، فلا يوقف على قوله: ﴿بميتين﴾ حتى يؤتى بتمام القول حتى يفهم المعنى كاملاً، أو هو من قول المؤمن - كما قلنا من قبل - إعلاناً بسعادته بما هو فيه من النعيم.

يقول عبد القاهر (٤٧١)[2] : «في معرض الحديث عن عطف الجمل وأهمية توخى المعنى في هذا العطف : «.. وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف، وسائر ما يجئ بعد

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٥/ ٨٥.

(٢) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاما على حدته».

وكلام عبد القاهر - رحمه الله - هنا حين نطبقه على ما معنا في هذه الآية نجد أن قوله: ﴿إلا موتتنا الاولى﴾ وقع معمولاً لقوله: ﴿بميتين﴾ فهو مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يصير كلاماً مستقلاً جديداً على حدته، وذلك لارتباطه الوثيق بما قبله.

الموضع الثاني عشر:

﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ۝ أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ ۝ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ۝ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ۝﴾ [الآيات من ١٤٩ - ١٥٢ الصافات].

إضاءة:

في هذه الآيات يأمر الله تعالى نبيه محمداً ﷺ أن يسأل أهل مكة سؤال توبيخ وتقريع وإنكار عليهم ما يقولونه من أن الملائكة بنات الله - كما كانت تقول: «جهينة، وخزاعة وبنو مليح، وبنو سلمة وعبد الدار»[1] .

أي سلهم: ﴿ألربك البنات ولهم البنون﴾ أي أتجعلون الجنس الذي تحقرون في جانب الله، وتجعلون الجنس الأعلى - في زعمكم - في جانبكم ﴿تلك إذاً قسمة ضيزى﴾[2] أي جائرة ظالمة، بل هو منطق باطل من أصله، ولايقول به عاقل، ثم تنتقل الآية التالية لتسأل بعد الإضراب ببل - لأن ﴿أم﴾

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٥/١٢٨، وانظر معه: روح المعاني: ٢٣/٢١٨.

(٢) الآية ٢٢ النجم.

المنقطعة تقدر ببل والهمزة - أي بل أخلقنا الملائكة إناثاً والحال أنهم شاهدون لعملية الخلق، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴿١٩﴾ ﴾[1] وهذا لم يحدث، ولايستطيع أن يقول به أحد من الكفار، ثم تستأنف الآية التالية حكماً مؤكداً بـ ﴿ألا﴾ الاستفتاحية، و﴿إنَّ﴾ واللام في خبرها، واسمية الجملة ﴿ألا إنهم من إفكهم ليقولون ولد الله﴾ أي إنهم من إفكهم - والإفك أشد الكذب - ليقولون الكذب على الله بأنه له ولد، واختاروا له أن يكون الولد أنثى ﴿وإنهم لكاذبون﴾ في نسبة الولد إليه سبحانه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فهو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾ ﴾[2] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ليقولونَ ۛ -١٥١﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالداني[3] (٤٤٤هـ) لم يذكر فيه وقفاً، ويقول السجاوندي[4] (٥٦٠هـ) «﴿ليقولون -١٥١- ۛ) لئلا يفصل بين القول والمقول ولايبتدأ بكفر صريح». وأيضاً لم يذكر فيه الأنصاري (٩٢٦هـ) وقفاً، وإنما ذكر الوقف على

---

(١) الزخرف : آية ١٩.

(٢) الإخلاص : آية ٣، ٤.

(٣) المكتفى: ٤٧٨.

(٤) علل الوقوف: ٣/ ٨٦٠.

قوله: ﴿لكاذبون﴾ فقال[1] : «حسن» ويقول الأشموني[2] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿ولد الله﴾ جائز، لأنه آخر كلامهم وما بعده من مقول الله».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿ليقولون﴾ لأن ما بعده مقول القول وهو : ﴿ولد الله﴾، وقد حكى القرآن كلام الكفار وهو : ﴿يقولون ولد الله﴾، ولابد للقارئ ان يذكر كلام هؤلاء منسوباً إليهم كاملاً، ولو فرضنا جواز الوقف على ﴿يقولون﴾ بوصفه رأس آية لجاز لنا أن نبدأ بقوله: ﴿ولد الله﴾ وهذا كفر صريح - لمن تعمده - لايجوز البدء به؛ لأن فيه نسبة الولد إلى الله.

هذا، ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[3] : في قوله تعالى: ﴿الا إنهم من إفكهم ليقولون. ولد الله﴾ - : «استئناف من جهته تعالى غير داخل تحت الأمر بالاستفتاء، مسوق لإبطال اصل مذهبهم الفاسد ببيان أن مبناه ليس إلا الإفك الصريح والافتراء القبيح، من غير أن يكون لهم دليل أو شبهة قطعاً».

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿ليقولون﴾؛ لأن ما بعده من تمام معناه، وهو مقول القول، وهو من تمام كلام الكفار، وهو قولهم: ﴿ولد الله﴾، والقول ومقوله متلازمان كل منهما يطلب الآخر - كما قلنا من قبل في التمهيد - ، وايضاً لو أجزنا الوقف عليه - فرضاً - أي على

---

(١) المقصد: ٣٢٦.

(٢) منار الهدى: ٣٢٦.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٧٨/٤، وانظر معه: حاشية الصاوي على الجلالين: ٣٤٧/٣.

قوله: ﴿ليقولون﴾ لأجزنا تبعاً لذلك البدء بقوله : ﴿ولد الله﴾ وهذا بدء قبيح كما قلت من قبل؛ لذا يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «.. وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول قاله الجويني في تفسيره».

ويقول أيضاً[٢] : «.. وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

الموضع الخامس عشر :

الموضع السادس عشر :

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ ۝ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ۝ فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ ۝ ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ۝ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُوا۟ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝ ﴾ [الآيات من ٦٩ - ٧٤ غافر].

إضاءة :

تنبيه : قد تحدثت عن الموضع الثالث عشر والرابع عشر فيما سبق بعد حديثي عن الموضعين: الثاني والثالث؛ وذلك لاتحاد الموضوع.

المفردات : ﴿الأغلال﴾: جمع غُل (بضم الغين): «مختص بما يُقيد به فيجعل الأعضاء وسطه.. وغُلَّ فلان قيد به»[٣] ، وقد شرح هذا المعنى ابن

---

(١) البرهان: ١/٣٥٨.

(٢) السابق: ١/٣٦١.

(٣) المفردات للراغب : مادة (غل).

عاشور (١٣٩٤هـ) فقال[١] : «هو حلقة من قِدّ أو حديد تحيط بالعنق تناط بها سلسلة من حديد، أو سير من قد يمسك بها المجرم والأسير». ﴿السلاسل﴾: «جمع سلسلة: وهي مجموع حلق غليظة من حديد متصل بعضها ببعض»[٢]، ﴿يُسحبون﴾ : «أصل السحب: الجر كسحب الذيل والإنسان على الوجه»[٣]. ﴿الحميم﴾ : «الماء الشديد الحرارة»[٤] . ﴿يُسجرون﴾: «السَّجر: تهييج النار يقال : سجرت التنور»[٥] ، وقد شرح هذا المعنى ابن التركماني (٧٥٠هـ) فقال[٦] : «يسجرون: تملأ بها أجوافهم من سجر التنور ملأه بالوقود». ﴿ضلوا عنا﴾ : «أي هلكوا وذهبوا عنا وتركونا في العذاب من ضل الماء في اللبن أي خفي»[٧] .

والمعنى: يخاطب الله تعالى نبيه محمداً ﷺ في هذه الايات على طريقة الاستفهام التقريري عن الذين يجادلون - أي يشككون - في آيات الله (القرآن) كيف يصرفون عن الإيمان بالله، والمقصود كفار مكة، فهم الذين كذبوا بالقرآن وبالبعث، وبكل ما أرسل به الرسل السابقون علي النبي ﷺ ﴿فسوف يعلمون﴾ عاقبة تكذيبهم يوم القيامة إذ القيود في أعناقهم، والسلاسل يسحبون بها أي يجرون في نار جهنم على وجوههم؛ ليكونوا وقوداً لها، ثم - وهم

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٠٢/٢٤، والقد: الجلد.

(٢) السابق : نفس الوضع.

(٣) المفردات : مادة (سحب).

(٤) السابق: مادة (حم).

(٥) السابق: مادة : (سجر).

(٦) بهجة الأريب : ٣٤٦.

(٧) الجامع لأحكام القرآن : ٣١٩/١٥.

على هذه الحال - يقال لهم - على سبيل التبكيت والتوبيخ - ﴿أين ما كنتم تشركون من دون الله﴾ في العبادة؟ لماذا لم يأتوا لينقذوكم من هذا العذاب، فيقولون: ﴿ضلوا عنا﴾ أي غابوا فلم نعد نراهم، وعندئذ يرون الحقيقة، فينطقون بها ﴿بل لم نكن ندعوا من قبل شيئاً﴾؛ لأن هؤلاء الآلهة لاينفعون ولايضرون بل يجمعهم الله بهم في النار ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ (٩٨) لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلِهَةً مَّا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ (٩٩)﴾ [الأنبياء: ٩٨، ٩٩]، ﴿كذلك يضل الله الكافرين﴾ أي كما فعل الله بالمكذبين بآيات الله من العذاب في جهنم يفعل بالكافرين.

شاهد هذين الموضعين:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿يُسحبونَ ۙ -٧١-﴾، وعلى قوله: ﴿تشركونَ ۙ -٧٣-﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي طبعة مصحف الأزهر الشريف، وفي طبعة مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني[1] (٤٤٤هـ) لم يذكر فيهما وقفاً، ويقول السجاوندي[2] (٥٦٠هـ): «﴿يسحبون -٧١ ۙ﴾ ويقول[3] أيضاً: «﴿تشركون -٧٣- ۙ﴾، ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[4]: «﴿والسلاسل﴾ تام، وقال أبو عمرو: كاف، وقيل: تام ويبتدئ: بـ ﴿يُسحبون﴾: بمعنى وهم يسحبون، ﴿يسجرون﴾ جائز ﴿من دون الله﴾ كاف».

(١) المكتفى: ٤٩٥.

(٢) علل الوقوف: ٣/٨٩٥.

(٣) السابق: ٣/٨٩٦.

(٤) المقصد: ٣٤١.

ويقول الأشموني[١] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿والسلاسل﴾ تام لمن رفع السلاسل بالعطف على ﴿الأغلال﴾ ثم يبتدئ ﴿يسحبون﴾ : أي هم يسحبون ، وهي قراءة العامة، وكذا يوقف على السلاسل علي قراءة ابن عباس: والسلاسل بالجر.

قال ابن الأنباري : والأغلال مرفوعة لفظاً مجرورة محلاً؛ إذ التقدير: إذ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل، لكن ضعف تقدير حرف الجر وإعماله، وقد جاء في أشعار العرب وكلامهم، وقرأ ابن عباس بنصب السلاسل ويسحبون - بفتح الياء مبنياً على الفاعل - فتكون السلاسل مفعولاً مقدماً، وعليها فالوقف على في أعناقهم؛ لأن السلاسل تسحب على إسناد ا لفعل للفاعل، فكأنه قال: ويسحبون بالسلاسل، وهو أشد عليهم إلا أنه لما حذف الباء وصل الفعل إليه فنصبه، فعلى هذا لايوقف على السلاسل، ولا على يسحبون لأن ما بعده ظرف للسحب، وهذا غاية في بيان هذا الوقف ولله الحمد».

ويقول أيضاً[٢] «﴿من دون الله﴾ حسن».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿يسحبون﴾؛ لأن ما بعده جار ومجرور متعلق به، وكذلك منع الوقف على قوله: ﴿تشركون﴾ للعلة نفسها.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً:

---

(١) منار الهدى: ٣٤١.

(٢) السابق .

فيقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «﴿السلاسل﴾ مرفوع لأنه معطوف على ﴿الأغلال﴾ وتقديره: إذ الأغلال والسلاسل في أعناقهم ومنهم من وقف على ﴿أعناقهم﴾، وابتدأ ﴿والسلاسل يسحبون في الحميم﴾ وتقديره: والسلاسل يسحبون بها في الحميم، فحذف الجار والمجرور، وقرئ والسلاسل يسحبون - بنصب اللام وفتح الياء من يسحبون - على أنه مفعول ﴿يسحبون﴾ وتقديره: يسحبون السلاسل».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٢] : «.. ﴿والسلاسل﴾ بالرفع يجوز أن يكون معطوفاً علي الأغلال، والخبر في أعناقهم، وأن يكون مبتدأ والخبر محذوف، أي السلاسل في أعناقهم وحذف لدلالة الأول عليه و﴿يسحبون﴾ على هذا حال من الضمير في الجار أو مستأنفاً، وأن يكون الخبر ﴿يسحبون﴾ والعائد محذوف أي يسحبون بها وقرئ بالنصب و﴿يسحبون﴾ بفتح الياء، والمفعول هنا مقدم على الفاعل».

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن قوله: ﴿يُسحبون -٧١-﴾ قد منع الوقف عليه لأن ما بعده متعلق به، وهو : ﴿في الحميم﴾؛ لأن السحب يقع فيه فهو ظرف للسحب، وكذلك قوله: ﴿تشركون -٧٣-﴾، لأن قوله: ﴿من دون الله﴾ بعده جار ومجرور متعلق به.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على هذين الموضعين؛ لأن

---

(١) البيان : ٢/ ٣٣٤، وانظر معه: معاني القرآن للفراء : ٣/ ١١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٣٧٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٤٢.

(٢) التبيان: ٢/ ١١٢٢.

مابعدهما من تمام المعنى: ففي الأول: قوله: ﴿في الحميم﴾ جار ومجرور متعلق بقوله : ﴿يسحبون -٧١-﴾ فإن السحب يقع في الحميم فلو وقفنا على قوله: ﴿يسحبون﴾ لوقع المعنى ناقصاً، لأن السحب لابد له من محل يقع فيه، فحين نقول: في الحميم﴾ يتم المعنى. أضف إلى هذا لو أجزنا الوقف - فرضاً - لكان لنا أن نبدأ بقوله: ﴿في الحميم﴾، وعندئذ يكون الجار والمجرور لامتعلق له وهذا مخالف لقواعد العربية.

وأما الثاني : فإن قوله: ﴿تشركون -٧٣-﴾ قد منع الوقف عليه لأن بقية السؤال لم تأت بعد وهي قوله: ﴿من دون الله﴾ فالآية تقول: ﴿ثم قيل لهم أين ما كنتم تشركون * من دون الله﴾؟ فالسؤال الذي توجهه ملائكة العذاب لهؤلاء الكفار وهم يصلون عذاب جهنم: أين ما كنتم تشركون من دون الله؟ يعني: أين الآلهة التي كنتم تعبدونها؟ لماذا لم تأت لتنقذكم من العذاب؟ وهذا سؤال تبكيت وتقريع . فلو أجزنا الوقف على قوله: ﴿تشركون﴾ نكون قد قدمنا جزءاً من السؤال، وتركنا جزءاً آخر منه مهما، والسؤال لابد أن يلقى على المسئول تاماً ليفهمه، ثم يجيب عليه؛ إذ كيف يجيب المسئول عن سؤال ناقص .. ثم لو وقفنا ثم بدأنا بقوله ﴿من دون الله﴾ نكون قد بدأنا بالجار والمجرور الذي يحتاج إلى ما يتعلق به، وذلك مخالف للقواعد العربية.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : - في معرض الحديث عن عطف الجمل - «.. وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيئ بعد تمام الجملة من معمولات الفعل

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

وحين نطبق قول الإمـام عبد القاهر على هذين الموضـعين نجد أن الأول ﴿يسحبـون في الحميم﴾ الفعل : ﴿يســحبون﴾ جاء بعده متعلق به وهو الجار والمجرور ﴿في الحميم﴾، و﴿في﴾ تفيد الظرفية وفعل السحب يقع في الحميم، فما بعـد الفعل ﴿يسحبون﴾ من مـعمولاته التي لايمكن فصلهـا عنه، وجعلها كلاماً جديداً مستقلاً.

وكذلك الموضع الثاني: ﴿تشركون * من دون الله﴾ فالفعل ﴿تشركون﴾ بعده ﴿من دون الله﴾ جار ومجرور متعلق به، فهو تابع له إذ هو من معمولاته التي لايمكن فصلها عن جملة الفعل، وإيرادها على هيئة كلام جديد مستقل.

الموضع السابع عشر :

﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٣٤﴾ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ﴿٣٧﴾ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الآيات من ٣٤-٣٨ من سورة القلم].

إضاءة :

يخبر الله تعالي بما وعد المتقين في الآخرة بما أعده لهم من جنات النعيم حيث الكرامة والسعادة الدائمة، فلما نزلت هذه الآية قال كفار مكة - كما قال ابن عباس وغيره(١) - «إنا نُعطى في الآخرة خيراً مما تعطون فنزلت ﴿أفنجعل المسلمين كالمجـرمين﴾» أي أن الله يقول للكفـار مستـهزئاً بهم ومـوبخاً لهم :

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٢٣٦.

كيف تظنون أنـا نـسوى بينكم وبين المسلمين في الآخـرة؟ كيف يسـتوى مؤمن وكافر؟ وطائع وعاص؟ لايكون هذا في منطق العقلاء، فكيف بالعدل الإلهي؟ ﴿مالكم كيف تحكمون﴾. ماذا حـدث لكم فجعلكم تـسوون بين الكافر والمؤمن في الجزاء؟ أتقولون هذا من عند أنفسكم؟ أم لكم كتاب خاص بكم نزل عليكم من الـسماء تدرسون فيه أن من حقكم أن تختاروا ما تشتهى أنفسكم؟

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا عـلى قوله: ﴿تـدرسون - ٣٧-﴾ في ط. مـصـحف الملك الثانية وفي طبعة مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول[١] : «﴿.. كيف تحكمون -٣٦- كاف﴾ ومثله: ﴿لما تخيرون -٣٨-﴾.

قلت: لم يذكر الداني وقفاً على قوله: ﴿تدرسون -٣٧-﴾ مع أنه رأس آية، وهذا يدل على منع الوقف.

ويقول الـسجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿تدرسون -٣٧-لا ﴾ لأن ﴿إنَّ﴾ في معنى ﴿أنَّ﴾ المفتوحة الواقع عليـها ﴿تدرسون﴾، وإنما كسرت لدخول اللام في خبرها».

ويقول الأشمـوني - من علماء القرن الحادي عشـر الهجري-[٣] : «ثم

---

(١) المكتفى: ٥٨٢.

(٢) علل الوقوف: ٣/١٠٣٦.

(٣) منار الهدى: ٤٠١.

بكتهم فقال: ﴿أم لكم كتاب﴾ وهو استفهام ثالث على سبيل الإنكار عليهم أيضاً ﴿تدرسون (٣٧)﴾ ليس بوقف، لأن ﴿إنَّ﴾ في معنى ﴿أنَّ﴾ المفتوحة، وهي من صلة ما قبلها، وإنما كسرت لدخول اللام في خبرها، والعامة على كسر ﴿إنَّ﴾ معمولة لتدرسون أي تدرسون في الكتاب أن لكم ما تختارون، فلما دخلت اللام كسرت الهمزة ﴿لما تخيرون﴾ جواب الاستفهام».

ومن كلام القراء يتبين لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿تدرسون﴾ لأن ما بعده من صلته؛ فهو في موقع المفعول به.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الزجاج[1] (٣١١هـ): «أي أعندكم كتاب من الله عز وجل أن لكم لما تخيرون».

ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[2] : «أي هل لكم كتاب جاءكم من عند الله تدرسون فيه ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ أي لأنفسكم علينا، وكسرت ﴿إنَّ﴾ لمجئ اللام بعدها، ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[3] : «إنما كسرت ﴿إنَّ﴾ لمكان اللام في ﴿لما﴾ ولولا دخول اللام في ﴿لما﴾ لكانت مفتوحة؛ لأنها مفعول ﴿تدرسون﴾، وهو كقولهم : (علمت أن في الدار لزيداً).

ومن كلام النحاة يتضح لنا أن قوله: ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ في موقع المفعول به لقوله: ﴿تدرسون﴾ ، وكما هو معلوم لايفصل بين العامل ومعموله بفاصل زمني كالوقف أو السكوت.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٥/ ٢٠٩.

(٢) إعراب القرآن : ٥/ ١٣.

(٣) البيان: ٢/ ٤٥٤.

هذا ما أجمع عليه القراء والنحاة من منع الوقف على قوله: ﴿تدرسون﴾ لكن القرطبي (٦٧١هـ) خالف هذا الإجماع، فنقل جواز الوقف على ﴿تدرسون﴾ حيث يقول[١] : «وقيل: ثم الكلام عند قوله: ﴿تدرسون﴾ ثم ابتدأ فقال: ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ أي إن لكم في هذا الكتاب إذاً ما تخيرون أي ليس لكم ذلك».

وكذلك قال الألوسي (١٢٧٠هـ)[٢] : «وجوز الوقف على (تدرسون) على أن قوله تعالى: ﴿إن لكم﴾ إلخ استئناف على معنى : إن كان لكم كتاب فلكم فيه ما تتخيرون، وهو كما ترى».

ومن كلام القرطبي والألوسي نفهم جواز الوقف على قوله: ﴿تدرسون﴾ لأن ما بعده «استئناف على معنى: إن كان لكم كتاب فلكم فيه ما تتخيرون»[٣] .

ولكن الذي أراه هو منع الوقف على قوله: ﴿تدرسون﴾ وليس الجواز لما يأتي:

أولاً : لإجماع القراء على منع الوقف هنا، وقد ذكرت آراءهم آنفاً.

ثانياً: لإجماع النحاة على أن قوله: ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ في موضع المفعول به ومن هؤلاء النحاة: الزجاج[٤] (٣١١هـ)، وابن

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٢٣٦.

(٢) روح المعاني: ٢٩/ ٥٧.

(٣) السابق: نفس الموضع.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٢٠٩.

النحاس[١] (٣٣٨هـ) والزمخشري[٢] (٥٣٨هـ)، وابن الأنباري[٣] (٥٧٧هـ)، ثم تابعهم على هذا الإجماع: أبو السعود[٤] (٩٨٢هـ)، والصاوي[٥] (١٢٤١هـ)، وابن عاشور[٦] (١٣٩٤هـ)، هؤلاء العلماء أجمعوا على أن قوله: ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ في موقع المفعول به لـ ﴿تدرسون﴾.

ثالثاً: لأن المعنى لايستقيم إلا على هذا الفهم؛ لأن سياق الكلام يفيد أن هذه الآية هي الاستفهام الثالث في هذه الآيات: كان الأول : ﴿أفنجعل المسلمين كالمجرمين﴾، والثاني: ﴿مالكم كيف تحكمون﴾، والاستفهام الثالث: ﴿أم لكم كتاب فيه تدرسون إن لكم فيه لما تخيرون﴾. أي بل ألكم كتاب فيه تدرسون أنكم تختارون ما تشاءون.

وهذه الاستفهامات غرضها البلاغي التوبيخ والتقريع، ولذلك رجع الألوسي (١٢٧٠هـ) عن القول بجواز الوقف علي ﴿تدرسون﴾، حيث يقول[٧] : «.. والظاهر أن ﴿أم لكم﴾ إلخ مقابل لما قبله نظراً لحاصل المعنى؛ إذ محصله: أفسد عقلكم حتى حكمتم بهذا أم جاءكم كتاب فيه تخييركم وتفويض الأمر إليكم».

---

(١) إعراب القرآن: ٥/ ١٣.

(٢) انظر الكشاف: ٤/ ١٤٦.

(٣) انظر: البيان : ٢/ ٤٥٤.

(٤) انظر: إرشاد العقل السليم: ٥/ ١٨٦.

(٥) حاشية الصاوي على الجلالين : ٤/ ٢٣٥.

(٦) انظر: التحرير والتنوير: ٢٩/ ٩٣.

(٧) روح المعاني: ٢٩/ ٥٧.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الـوقف على قوله: ﴿تدرسون﴾؛ لأن ما بعده- قوله: ﴿إن لكم فيه لما تخيـرون﴾ - في موقع المفعول به لـ ﴿تدرسون﴾ فـهـو تـابع له في المعنـى؛ ولأن المعنى لايتـم عند الوقـوف على قـوله : ﴿تدرسون﴾ لأن الآيتين كلتيهما سؤال واحد فيجب أن نقدم السؤال كله كاملاً؛ ليقع المعنى تاماً لدى المسئول، ومعنى هذا السـؤال كما قلت آنـفاً: بل ألكم كتاب فيه تدرسون أنكم تختارون ماتشاءون ؟

هذا هو السؤال كـاملاً، فـهل يُعقل أن نقدم نصف السـؤال ثم نقف ثم نأتي ببقـية السؤال ، هذا لايقـع في كلام العقـلاء فضلاً عن كـلام الله تعالى الذي هو في أعلى درجات البلاغة.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[١] : «حال الفعل مع المفـعول كحاله مع الفـاعل، فكما أنك إذا أسندت الفـعل إلي الفاعل كـان غرضك أن تفـيد وقوعه منه، لا أن تفـيد وجوده في نفـسه فقط، كذلك إذا عدّيتـه إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفـعل فيهما إنما كان ليعلم التباسـه بهما، فعمل الرفع في الفاعل؛ ليعلم التـباسه به من جهة وقوعـه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه».

وحين نطبق قول الخطيب - رحـمه الله - على الفعل ﴿تدرسـون﴾ وما بعـده ندرك أن الفـعل قـد تعدى أثره إلـى المفعـول به وهو ﴿إن لكم فـيـه لما تخيرون﴾ فالتبس به التباساً يفيد وقوعه عليه، وهذا الالتباس يجعل الفصل بين الفعل ومفعوله يؤدى إلى فـساد المعنى؛ لذا منع الوقف.

---

(١) الإيضـاح: ١٣٥، وانظر معه: دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

الموضع الثامن عشر :

﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ۝ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ۝ فَكُّ رَقَبَةٍ ۝ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۝ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ۝ ﴾ [الآيات : من ١١ - ١٦ البلد].

إضاءة :

المفردات : ﴿فلا اقتحم﴾ «لم يتجاوز العقبة الشاقة في الطاعة و﴿لا﴾ مع الماضي كـ (لم) مع المستقبل»[١] ثم يقول[١] : «.. وعن الحسن: عقبة والله شديدة: مجاهدة الإنسان نفسه وهواه وعدوه الشيطان، وقيل: عقبة بين الجنة والنار».

﴿فك رقبة﴾: «من الرق[١] »، «وسَغِب: يسغَب، سغُوباً و﴿مسغَبة﴾: جاع»[١] ، ﴿مقربة﴾ : «قرابة»[١] وهو مصدر ميمي، وما بعده مثله. ﴿متربة﴾: «فقر كأنه لصق بالتراب»[١] .

والمعنى : يقول القرطبي (٦٧١هـ)[٢] : «فهلا أنفق ماله الذي يزعم أنه أنفقه في عداوة محمد ﷺ هلا أنفقه في اقتحام العقبة فيأمن، والاقتحام: الرمي بالنفس في شيء من غير روية». ولعل المقصود بهذا الذي أنفق ماله في عداوة محمد ﷺ هو أبو الأشدين الجمحي - كما يقول ابن عباس رضي الله عنهما[٣] - أو غيره والعقبة : «هي في الأصل الطريق الصعب في الجبل،

---

(١) بهجة الأريب: ٤٦٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٢٠/٦٦.

(٣) السابق: ٢٠/٦٥.

واقتحامها : مجاوزتها ثم أطلق على مجاهدة النفس في فعل الطاعات، وترك المحرمات والمراد باقتحامها: فعلها وتحصيلها والتلبس بها»[1] .

﴿وما أدراك ما العقبة﴾ أي شيء أعلمك حقيقة العقبة.

«قال سفيان بن عيينة: كل شيء قال فيه ﴿وما أدراك﴾؟ فإنه أخبر به، وكل شيء قال فيه: ﴿وما يدريك﴾؟ فإنه لم يخبر به»[2] .

ثم فسرها بقوله : ﴿فك رقبة * أو إطعام في يوم ذي مسغبة * يتيماً ذا مقربة * أو مسكيناً ذا متربة*﴾. «يقول : هلا أنفق ماله في فك الرقاب وإطعام السغبان ليجوز به العقبة فيكون خيراً له من إنفاقه في عداوة محمد ﷺ»[3] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿مسغبة (١٤)﴾ في طبعة مصحف الملك الثالثة، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف فقط.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني[4] (٤٤٤هـ) لم يذكر فيه وقفاً، ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري -[5] : «.. ثم فسر اقتحام العقبة فقال: فك رقبة أو إطعام، ولا وقف من قوله: ﴿فك

(١) حاشية الصاوي على الجلالين : ٤/ ٣٢٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ٦٧.

(٣) السابق: نفس الموضع.

(٤) المكتفى: ٦٢٠.

(٥) منار الهدى: ٤٢٧.

رقبة ﴾ . . إلي ﴿متربة﴾».

ومما تقدم نفهم أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿مسغبة﴾، لأن ما بعده من تتمة الكلام فإن الله يشرح العقبة بأنها : ﴿فك رقبة﴾ . . إلى قوله: ﴿متربة﴾، فما بين قوله: ﴿فك رقبة﴾ إلى قوله ﴿متربة﴾ بيان لحقيقة العقبة فهي إجابة لسؤال.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً، فمثلاً يقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[1] : «﴿ما العقبة﴾ تقديره: ما اقتحام العقبة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، و﴿فك رقبة﴾ مرفوع؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره : اقتحامها فك رقبة أو إطعام عطف عليه، ويتيماً منصوب لأنه معمول ﴿إطعام﴾ وهو مصدر (اطعم)».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[2] : «. . ومن قرأ ﴿فك رقبة أو إطعام﴾ كان التقدير: هو فك رقبة، والمصدر مضاف إلى المفعول وإطعام غير مضاف، ولا ضمير فيهما؛ لأن المصدر لايتحمل الضمير ، وذهب بعض البصريين إلى أن المصدر إذا عمل في المفعول كان فيه ضمير كالضمير في اسم الفاعل، و﴿يتيماً﴾ مفعول ﴿إطعام﴾».

ومما تقدم يتبين لنا أن قوله: ﴿يتيماً﴾ مفعول به لقوله: ﴿إطعام﴾ المصدر المنوّن، ولايفصل بين العامل ومعموله بفاصل زمني كالوقف أو السكوت.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿مسغبة (١٤)﴾ لأن ما بعده مفعول - وهو قوله ﴿يتيماً﴾- لقوله: ﴿أو إطعام﴾ المصدر المنوّن،

---

(١) البيان : ٢/ ٥١٤، وانظر معه: شرح ابن عقيل: ٣/ ٩٤.

(٢) التبيان: ٢/ ١٢٨٩.

ولايفصل بين العـامل ومعـموله بفاصل - كـما قلت من قـبل - وحين نتأمل سياق الايات نجد أن الآيات - من ١٣-١٦ تشرح حقيـقة العقبة، وتقدم جواباً لسؤال هو : ﴿وما أدراك ما العقبة﴾؟ فتـقول : هي - أي العقبة - ﴿فك رقبة * أو إطعام في يوم ذي مسغبة * يتيماً ذا مقربة * أو مسكيناً ذا متربة*﴾ فهذه الآيات الثلاث إجابة عن السؤال المذكور، والإجـابة تقدم كاملة، وخصوصاً إذا كانت مكونة من جزئـيات عُطف بعضها على بعض، حـتى لايظن السامع عند التوقف على إحدى هذه الجزئيات دون بقيتها أن الإجابة قد تمت، وفي الحقيقة هي لم تتم، لان تمامها يكون بذكر كل جزئيات الإجابة، والتي تبدأ من قوله: ﴿فك رقبة﴾ إلى قولـه : ﴿متربة﴾ اضف إلى هذا أن قوله: ﴿يتيمـاً﴾ مفعول لقولـه: ﴿أو إطعام﴾ فلا يوقـف على ما قبـل ﴿يتيمـاً﴾؛ لان ذلك يؤدى إلى الفصل بين العامل ﴿إطعام﴾، وبين معموله ﴿يتيماً﴾ وذلك ممنوع.

يقول عـبد القـاهر (٤٧١هـ)[1] : - في مـعرض الحـديث عن عطف الجـمل - : «.. وإذا كان كـذلك كانت مع الأولى كـالشيء الواحد، وكـان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر مايجيئ بعد تمام الجملة من معمولات الفعل، مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

وحين نطبق قول عـبد القاهر - رحمه الله - على هذا المـوضع فإننا نجد قوله : ﴿يتـيماً﴾ مـفعـول لقوله: ﴿أو إطعام﴾ المصـدر المنون الذي عمل فـيه النصب وهذا المـفـعـول ذكـرُه من تمام المعنى؛ لأنك إذا وقـفـت على قـوله: ﴿مسغبة﴾ فعلام يـقع هذا الإطعام إذاً، فإذا قلت: ﴿يتيماً﴾ تم المعنى، وبدون

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٣٥.

ذكره لايفيد الكلام شيئاً. أيضاً إذا أردت أن تبدأ به الكلام وتجعله كلاماً جديداً مستقلاً عن السابق فإن ذلك غير ممكن - كما يقول عبد القاهر- .

* * *

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على ثمانية عشر موضعاً وُجدت بينها سمات تجمع بين هذه المواضع نجملها فيما يأتي :

للمجموعة الأولى وتشتمل على المواضع الآتية :

١- الموضع الأول . ٢- الموضع الثاني .٣- الموضع الثالث عشر .٤- الموضع السابع . ٥ : الموضع العاشر . ٦ الموضع الخامس عشر. ٧ - الموضع السادس عشر .

هذه المواضع قد جمعت بينها علة منع الوقف، وهي : تعلق الجار والمجرور بما قبله مع الاتفاق في الموضوع، فكلها يجمع بينها الأسئلة والأجوبة، وفوق هذا الاتفاق فقد اجتمعت في بعضها سمات نجملها فيما يأتي:

أ - في الموضعين الأول [البقرة: ٢١٩] والثاني : [غافر : ٧١] اتفق الموضعان في حرف الجر، وهو (في) الذي يفيد الظرفية، ولكنه في الأول دخل على الدنيا، وفي الثاني: دخل على الحميم، وكان المتعلق به في الأول: ﴿تتفكرون﴾ ، وكان المتعلق به في الثاني: ﴿يسحبون﴾ وقد ألقى المتعلق به بظلاله على ألفاظ الآية فكانت الأولى حديثاً - في صورة أسئلة - عن الخمر والميسر، وعن الإنفاق والصدقة، وكانت الثانية: حديثاً عن الأغلال التي في الأعناق والسلاسل التي يسحبون بها في نار جهنم، ولعلك تلحظ معي أن نوع حرف الجر، ومادة المتعلق به كانا عاملين مهمين في تكوين ألفاظ آيتيهما، فكان المسئول عنه في الآية الأولى موضعاً للتفكير والتأمل والنظر، وكان المتعلق به

في الثانيـة مظهراً من مظاهر الرهبـة من الآخرة ؛ حـيث الأغلال في الأعناق والسلاسل التي يُجَرُّون بها في نار جهنم على وجوههم، وكان المتعلق به فيهما مضارعاً ﴿تتفكرون - يسحبون﴾ متصلاً بواو الجماعة؛ ليفيد التجدد والحدوث وتصـوير الحدث وتجـسيمه كأنـك ترى هؤلاء وهم يتفكرون في الدنيـا وترى الآخرين وهم يسحبون في النار، وجاء المضارع في الأولى مبنياً للمعلوم مقروناً بواو الجماعة في صورة للخاطبين ليلائم الدنيا، وجاء المضارع في الثانية مبنياً لما لم يسم فاعله مـقروناً بواو الجماعـة في صورة الغائبين؛ ليلائـم حال الآخرة؛ فهم يُصنع بهم ولايصنعون شيئاً، ويُفـعل بهم ولايَفعلون، فقد انتقلوا إلى دار ليس فيها إرادة ولا عمل، بخلاف المتعـلق به الأول فأصحابه في دار فيها إرادة وعمل وقدرة على ذلك.

ب- وفي الموضـعين : الثاني [الحـجر: ٣٧]، والثـالث عشـر : [ص: ٨٠] اتفق الموضـعان في حـرف الجر وهو : ﴿إلى﴾ الذي يفـيد الانتـهاء وفي مدخوله وهـو : ﴿يوم الوقت المعلوم﴾ وفي سياق الآيات التي اتفقت ألـفاظها في الآيات الثلاث في الموضع الثـاني: [الحجر: ٣٦، ٣٧، ٣٨]، وفي الآيات الثـلاث في الموضع الثالث عـشر: [ص: ٨٩، ٨٠، ٨١]، وذلك لأن المقـام واحـد، فهـذا إبليس - عليـه اللعنة - يطلب من ربه أن يـبقيـه حيـاً إلى يوم البعث، فيجيبه الله تعـالى، ولايستجيب له؛ لأنه قد سبق في علمه الأزلي أن يـبقـيـه إلى وقت النفـخـة الأولي؛ ولذلـك نجـد الآيات الثـلاث في كل من السورتين: [الحجر: ٣٦، ٣٧، ٣٨] و[ص: ٧٩، ٨٠، ٨١] متفقة في جميع الحروف؛ لأنها تنقل مـشهداً واحد، وهو مـوقف إبليس - عليه ا للعنة - بين يدي ربه يسأله الإنظار والإمهال.

جـ - في الموضعين: العاشر : [الشعراء: ٩٢]، والسادس عشر: [غافر: ٧٣] اتفق الموضعان في حرف الجر، وهو ﴿من﴾ التي تفيد ابتداء الغاية، وقد دخلت على قوله: ﴿دون الله﴾ في الآيتين وقد جاءت في الآية الأولى: ﴿من دون الله﴾ متعلقة بالفعل ﴿تعبدون﴾ وفي الآية الثانية متعلقة بالفعل ﴿تشركون﴾، والآيتان تصوران موقفاً واحداً هو موقف الكفار في الآخرة؛ فلم خالف بين الفعلين فجاء ﴿تعبدون﴾ في الأولى، وجاء ﴿تشركون﴾ في الثانية؟ والجواب: - والله أعلم - أن الأولى يحدث فيها قول الملائكة للكفار قبل دخولهم النار، وقبل بداية العذاب؛ لأن السياق يُفهم منه هذا ﴿وأزلفت الجنة للمتقين ، وبرزت الجحيم للغاوين﴾ ففي هذا الوقت الذي تبرز فيه النار يقال للكفار : ﴿أين ما كنتم تعبدون من دون الله﴾؛ لأن العبادة لفظ أعم من الشرك فناسب هذا اللفظ ذلك الموقف، وأيضاً هذه السورة نزلت قبل سورة غافر[1] ، وأما في الثانية فيقال لهم: ﴿أين ما كنتم تشركون من دون الله﴾ لأن الموقف يقتضي هذا، فهم في النار يسحبون على وجوههم والأغلال في أعناقهم، والسلاسل، فتقول لهم الملائكة وهم على هذه الحال، ﴿أين ما كنتم تشركون من دون الله﴾ لأن الشرك أخص من العبادة؛ لذا جاء مناسباً للموقف.

د- وفي الموضع السابع : [النحل: ٤٣] جاء حرف الجر (الباء) التي تفيد السببية، كما يقول الألوسي - كما ذكرت من قبل - و(الباء) معانيها كثيرة، وأصل معانيها الإلصاق[2] ، ومعنى السببية فرع الاستعانة[3] وجاءت (الباء)

---

(١) انظر: البرهان: ١/١٩٣، وبصائر ذوي التمييز : ١/٩٨.

(٢) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول : ٢/٣.

(٣) السابق: ٢/٦.

هنا؛ لأنها الحرف الذي يناسب الفعل (علم) الذي تتعلق به (الباء) وما دخلت عليه ﴿بالبينات والزبر﴾.

المجموعة الثانية: وتشتمل على الموضع الثالث: {الحجر: ٣٩، ٥٩} والرابع عشر: {ص: ٨٢}، وقد اتفقت هذه الآيات في علة منع الوقف، وهو الاستثناء أي أن ما بعد قوله: ﴿اجمعين﴾ {الحجر: ٣٩، ٥٩} و{ص: ٨٢} مستثنى بـ ﴿إلا﴾ مما قبلها، ومعنى الاستثناء: إخراج حكم خاص من حكم عام بإلا أو إحدى أخواتها، وأصل أدوات الاستثناء ﴿إلا﴾ فقد أخرج بها من الحكم العام ﴿عبادك منهم المخلصين﴾ في الثالث والرابع عشر، وأخرج بها {في الآية ٥٩ الحجر} ﴿إلا امرأته﴾ أي امرأة لوط - عليه السلام - فقد أخرجها بإلا من الناجين وأثبتها في الباقين للعذاب والهلاك، وفائدة هذا الإخراج من ذلك الحكم العام؛ المسارعة في نفي تعميم هذ الحكم العام على جميع أفراده حتى لايظن السامع استغراقه لكل الأفراد لذا كان الإتيان بالاستثناء لنفى استغراق جميع الأفراد وإخراج بعض من أفراده لاينطبق عليهم هذا الحكم العام.

المجموعة الثالثة وتشتمل على : الموضع السادس : {الحجر: ٩٢} والثامن: {طه: ٩٢}، والحادي عشر: {الصافات: ٥٨} والسابع عشر : {القلم: ٣٧}، والثامن عشر: {البلد ١٤} اتفقت هذه المواضع في علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف في هذه المواضع يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله. ففي الأول: يؤدى الوقف إلى الفصل بين الفعل ﴿لنسألنهم﴾ ومفعوله الثاني وهو: ﴿عما كانوا يعملون﴾، وفي الثاني: يؤدى الوقف إلى

الفصل بين المفعول الثاني ﴿ألا تتبعن﴾ وبين الفعل العامل فيه النصب وهو : (منع). وفي الثالث: يؤدي الوقف إلى الفصل بين المفعول ﴿إلا موتتنا الأولى﴾، وبين العامل فيه ﴿ميتين﴾، وفي الرابع يؤدى الوقف إلى الفصل بين الفعل ﴿تدرسون﴾ وبين مفعوله: ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ ، في الخامس: يؤدى الوقف إلي الفصل بين المفعول ﴿يتيماً﴾ والعامل فيه وهو ﴿إطعام﴾.

المجموعة الرابعة وتشتمل على : الموضع التاسع : [الفرقان: ٧] والثاني عشر : [الصافات: ١٥١]، اتفق الموضعان في علة المنع وهي أن ما بعد الموضع فيهما مقول القول، ولايفصل بين القول ومقوله بفاصل، ففي الأول: تحكى الآية قولاً قاله الكفار في حق الرسول ﷺ، ولايتم المعنى إلا بذكر قولهم كاملاً، وفي الثاني: تحكى قول الكفار أن لله ولداً، ولايتم المعنى إلا بذكر إفكهم منسوباً إليهم.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

وأما السمات الفارقة بين هذه المواضع فإني أسوقها - باختصار - فيما يلي:

المجموعة الأولى : وتشتمل على المواضع الآتية:

١- الموضع الأول ، ٢- للموضع الثاني، ٣- الموضع الثالث عشر، ٤- الموضع السابع، ٥-الموضع العاشر، ٦- الموضع الخامس عشر، ٧- الموضع السادس عشر.

هذه المواضع قد جمعت بينها علة منع الوقف، وهي : تعلق الجار والمجرور بما قبله، مع الاتفاق في الموضوع العام (أسئلة وأجوبة) لكنا نجد فيها سمات فارقة نجملها فيما يأتي :

أ - اختلف حرف الجر في هذه المواضع، فجاء - في الموضع الأول: [البقرة: ٢١٩]، والخامس عشر: [غافر: ٧١] - بحرف الجر ﴿في﴾ وجاء في الموضعين : الثاني [الحجر: ٣٧]، والثالث عشر: [ص: ٨٠] بحرف الجر ﴿إلى﴾، وجاء في الموضعين: العاشر [الشعراء : ٩٢] والسادس عشر: [غافر: ٧٣] بحرف الجر ﴿من﴾ وجاء في الموضع السابع: [النحل: ٤٣] بحرف الجر (الباء).

ب- وقد اختلف المتعلق به في هذه المواضع: فجاء الحرف ﴿في﴾ في الأول متعلقاً بالفعل ﴿تتفكرون﴾ وجاء في الخامس عشر متعلقاً بالفعل ﴿يُسحبون﴾ ، وجاء بالأول مضارعاً مبنياً للمعلوم؛ ليدل على إرادة المتفكرين

وحريتهم في الدنيا، وجاء بالثاني: مضارعاً مبنياً لما لم يسم فاعله ﴿يسحبون﴾؛ ليدل على أن ذلك في الآخرة وهم يُفعل بهم ولايفعلون؛ لأن الآخرة لا إرادة فيها لأحد، وإنما الكل مقهور بسلطان القهار.

وهذا المتعلق به في الأول: ناسبه أن يكون الحوار عن الخمر والميسر وعن الإنفاق والصدقة، أما المتعلق به الثاني: ﴿يُسحبون﴾ فقد ناسبه الأغلال في الأعناق والسلاسل؛ لأن الحديث عن جهنم.

وفي الموضع الثاني والثالث عشر جاء المتعلق به واحداً وهو قوله: ﴿المنظرين﴾، واتحاد المتعلق به دليل على اتحاد الموقف أو المقام؛ لأن إبليس - عليه اللعنة - طلب من ربه الإمهال والإنظار فأجابه الله ﴿إلى يوم الوقت المعلوم﴾ ، وعندئذ رد إبليس - عليه اللعنة - بقوله في (ص): ﴿قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين﴾، ثم قال في سورة (الأعراف) التي نزلت بعدها مباشرة ﴿قال فبما أغوتيني لأقعدن لهم صراطك المستقيم﴾ [١٦]، ثم قال في سورة الحجر التي نزلت بعدها بأربع عشرة سورة[١] : ﴿قال رب بما أغويتني لأزينن لهم في الأرض ولأغوينهم أجمعين﴾ ولعل سبب الاختلاف في التعبير عن هذا الموقف الواحد هو اختلاف السياق في هذه السور الثلاث.

يقول الكرماني (٥٠٥هـ تقريبا)[٢] : «قوله: ﴿فبما أغويتني﴾ [١٦] في هذه السورة[٣] وفي (ص) ﴿فبعزتك لأغوينهم أجمعين﴾ [٨٢]، وفي الحجر:

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ١/١٩٣.

(٢) البرهان في توجيه متشابه القرآن:٥٩، وانظر معه: درة التنزيل: ١٠٦، وفتح الرحمن: ١٠٩.

(٣) أي الأعراف .

﴿رب بما أغـويتني﴾ [٣٩]؛ لأن مـا في هذه الســورة[١] مـوافق لما قـبله في الاقتـصار على الخطاب دون النداء ومـا في الحجـر موافق لما قبله فـي مطابقة النداء، وزاد في هذه السـورة[٢] (الفاء) التي هي للعطف؛ ليكون الثاني مربوطاً بالأول. ولـم تدخل في الحجر، فاكـتفى بمطابقة النداء؛ لامتناع النداء منه؛ لأنه ليس بالذي يستـدعيه النداء؛ فإن ذلك يقع مع الســؤال والطلب وهذا قـسم عند أكثـرهم بدليل ما في [ص]، وخبـر عند بعضهم والذي في [ص] على قـياس مافي الأعراف [١٦، ١٧] دون الحجر: [٣٩، ٤٠]؛ لأن موافقـتهما أكثر على ما سبق».

قلت: المقام واحد، ولكن السياق مختلف. ففي سورة [ص] التي نزلت أولاً[٣] السيـاق للنداء لذا كان رد إبليس ﴿فبـعزتك لأغوينهم أجمـعين﴾ جاء بالفاء والقسم على الإغواء، أما في الإعراف - التي نزلت[٣] بعدها مباشرة - فالسياق للخطاب؛ ولذا قـال: ﴿فبما أغويتني لأقعدن لهم صـراطك المستقيم﴾ بالفاء والقسم أيضاً، أمـا في الحجر - التي نزلت بعدها[٣] بأربع عشرة سورة - ﴿قال رب بما أغويتني لأزينن لهم في الأرض ولأغوينهم أجـمعين﴾ فقد زاد لفظ ﴿رب﴾ لمناسـبة النداء، ثـم زاد عن سورة [ص] قـوله: ﴿لأزينن لهم في الأرض﴾ ولـم يأت بالفـاء هنا - وجاء بهـا في سورة [ص] - لأنها ليـست مما يستدعيه النداء، وزادها في سورة [ص]؛ ليكون الثاني مربوطاً بالأول.

---

(١) أي الأعراف.

(٢) أي سورة (ص).

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١/١٩٣.

أما زيادة ﴿لأزينن لـهم في الأرض﴾ فلعله - والله أعلم - أراد أن يزيد في التشفي من آدم وذريته فزاد التزيين في هذه السورة المتأخرة نزولاً.

وجاء المتـعلق به في الموضعين: العـاشر [الشـعراء ٩٢] والسادس عـشر [غـافر ٧٣] مـختلفـاً. فـفي الأول : ﴿تعبـدون﴾ وفي الثـاني: جاء الفـعل ﴿تشركـون﴾، وقد اتفق المتـعلق فيـهما في جـميع حـروفه ﴿من دون الله﴾، واختلاف المتعلق به في الأول عن الثـاني اقتضاه سبق[1] سورة الشعراء نزولاً عن سـورة غافـر، فجاء فـي الأولى باللفظ العام بخـلاف الثانيـة، هذا أولاً، وثانياً: إن المقـام قد اقتضى هذا الـفعل ﴿تعبدون﴾، لأن المشـركين وقت قول الملائكة لهم ذلك لم يدخلوا النار، وإنما برزت لهم ورأوها وأما في الثـانية فهم في النار فعلاً، والأغلال فـي أعناقهم والسلاسل يسحبون، فـاقتضى أن تقول الملائكة لهم: ﴿أين ما كنتم تشركون﴾ أي لماذا لم يأت من أشركتموهم مع الله في العبادة لينقذوكم.

وجاء المـتعلق به - في الموضع السـابع : [النحل: ٤٣] الفعل المـضارع المنفي بـ ﴿لا﴾ - ﴿لاتعلمـون﴾ - مشتـقاً من مـادة العلم، لأن المقام يقـتضى ذلك، فالحـديث عن إرسال الرسل، وعن سؤال أهـل الذكر - أي أهل العلم بالكتب المقدسـة السـابقة - ثم بعد ذلك الجار والمجـرور ﴿بالبينات والزبر﴾ ثم قوله بعـد ذلك ﴿الذكر﴾ - ﴿لتـبين﴾ ﴿مانزل إليـهم﴾ فالجو العـام للآية كله حـديث عن العلم؛ لذا ناسـب أن يكون المتـعلق به ﴿لاتعلمـون﴾ لأن المقـام يقتضيه.

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ١/ ١٩٣.

المجموعة الثانية: وتشتمل على الموضع الثالث : {الحجر: ٣٩، ٥٩} والرابع عشر: {ص: ٨٢}، وقد اتفقت في علة المنع وهي الاستثناء، وقد عرضت لها حين تحدثت عن السمات الفارقة في الموضع الثاني: {الحجر ٣٧}، والثالث عشر: {ص: ٨٠} في الفقرة (ب) من المجموعة الأولى.

المجموعة الثالثة: وتشتمل على الموضع السادس : {الحجر: ٩٢} والثامن: {طه: ٩٢}، والحادي عشر: {الصافات: ٥٨} والسابع عشر: {القلم: ٣٧}، والثامن عشر {البلد: ١٤} وقد اتفقت هذه المواضع فيما ذكرته من قبل، لكنا نجد اختلافاً فيها نجمله فيما يأتي:

أ - الاختلاف في العامل فيها: ففي الأول: العامل : ﴿لنسألنهم﴾ وهو ينصب مفعولين أولهما الضمير ﴿هم﴾ والمفعول الثاني ﴿عما كانوا يعملون﴾ وفي الثاني: العامل (منع) وهو ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، والمفعول الأول له هو (الكاف)، والمفعول الثاني: ﴿ألا تتبعن﴾، وفي الثالث: العامل هو اسم الفاعل ﴿ميتين﴾ والمعمول هنا المفعول المطلق ﴿موتتنا الأولى﴾، وقد اعتمد اسم الفاعل على الاستفهام ﴿أفما﴾ وفي الرابع: العامل ﴿تدرسون﴾ ومعموله هو ﴿إن لكم فيه لما تخيرون﴾ وهو في موقع المفعول به وفي الخامس: العامل هو المصدر المنون ﴿إطعامٌ﴾ ومعموله ﴿يتيماً﴾ مفعول به لإطعام.

ب- تنوع العامل فيها، ففي الأول: كان العامل فعلاً مضارعاً مؤكداً بالنون متصلاً باللام واقعاً في جواب القسم، لأن المقام يقتضى ذلك التأكيد، فالحديث عن المقتسمين الذين كادوا لرسول الله ﷺ ولدعوته، فكان الوعيد

لهم على هذه الهيئة من التهديد بالمضارع الذي يفيد التجدد والحدوث والاستمرار واستحضار صورة الحدث مع الاقتران باللام حالة كونه جواب القسم.

وفي الثاني: جاء العامل فعلاً ماضياً (منع) في سياق الاستفهام الإنكاري، والسائل هو سيدنا موسى - عليه السلام - والمسئول هو سيدنا هارون - عليه السلام - والمسئول عنه عدم الاتباع واللحاق به.

وفي الثالث: جاء العامل اسم فاعل ﴿ميتين﴾ معتمداً على الاستفهام التقريري ﴿أفما﴾ وجاء المعمول مفعولاً مطلقاً مبنياً للعدد.

وفي الرابع : جاء العامل فعلاً مضارعاً ﴿تدرسون﴾ في سياق ﴿أم﴾ المنقطعة التي تقدر ببل والهمزة.

وفي الخامس: جاء العامل مصدراً منوناً واقعاً في مكونات جواب الاستفهام وهو قوله: ﴿أو إطعام﴾ وكان المعمول ﴿يتيماً﴾ المفعول به .

جـ - هذه المواضع كلها جاءت في سياق الاستفهام، لكن الخلاف وقع في بعضها من حيث أداة الاستفهام. ففي الأول: جاء الاستفهام بالفعل (نسأل)، وفي الثاني: جاء الاستفهام بـ (ما) وفي الثالث: جاء الاستفهام بـ (أم) المنقطعة، التي تقدر ببل والهمزة، وفي الخامس: جاء الاستفهام بـ (ما).

المجموعة الرابعة : وتشتمل على الموضع الخامس : [الحجر: ٦١] والموضع التاسع: [الفرقان: ٧]، والثاني عشر: [الصافات: ١٥١] وفيها من السمات الفارقة ما نجمله فيما يلي:

أ - في الموضع الخامس: [الحجر: ٦١] جاءت علة المنع من الوقف مخالفة لجميع علل منع الوقف في هذا الفصل؛ حيث منع الوقف لأن ما بعد قوله: ﴿المرسلون﴾ ٦١ الحجر، جواب (لما) الشرطية والفصل بين الشرط وجوابه ممنوع، وقد جاء جواب الشرط ماضياً ﴿قال﴾ وجاء فعل الشرط ماضياً كذلك (جاء)، وذلك لأن القرآن يحكي قصة حدثت بين لوط - عليه السلام - والملائكة ، فيناسبها الماضي في جميع أحداثها.

ب- أما الموضع التاسع والثاني عشر: فقد اتفقا في علة منع الوقف، وفي غيرها، ولكنهما اختلفا فيما يلي:

١- اختلفت حكاية قول الكفار: ففي الأول: يعيبون على الرسول ﷺ أن يأكل الطعام كما يأكل البشر، ويخرج إلى الأسواق ليكسب رزقه كما يفعل البشر. . إلخ، فهذه حكايتهم ولابد أن تذكر كاملة؛ لأن الوقف على بعضها يلقى في ذهن السامع أن حكايتهم قد انتهت بينما هي لم تنته بعد.

وفي الثاني: كانت حكاية قول الكفار من نوع آخر؛ إنهم ينسبون إلي الله الولد، وقولهم هذا - أيضاً - لابد أن يحكى كاملاً منسوباً إليهم.

٢- اختلفت أداة الاستفهام بين الموضعين : فالأول: أداة الاستفهام فيه (ما)، وأما الثاني: فقد جاء الاستفهام فيه بـ (أم) المنقطعة التي تقدر ببل والهمزة.

٣- فعل القول في الأول جاء ماضياً ﴿قالوا﴾ وفي الثاني جاء مضارعاً مؤكداً باللام ﴿ليقولون﴾.

* * *

الفصل الثاني

من وعد الله ووعيده فى القرآن الكريم

* * *

الموضع الأول :

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ (البقرة : آية ١٥٩).

إضاءة :

هذه الآية نزلت - كما يقول الواحدي[١] (٤٦٨هـ) : «في علماء أهل الكتاب، وكتمانهم آية الرجم، وأمر محمد ﷺ».

وكتمان العلم: عدم نشره وإذاعته لمن يسأل عنه أو يطلبه، ولقد كتم أحبار اليهود أمر النبي ﷺ المنزل في التوراة عندما سئلوا عنه، ثم هي بعد ذلك عامة في كل كتمان للعلم الذي يحتاجه الناس في بيان أمر دينهم.

و﴿البينات﴾ هي: «الآيات الشاهدة على أمر محمد ﷺ . و﴿الهدي﴾: الهداية بوصفه إلى أتباعه والإيمان به»[٢] .

والمراد بالكتاب - على هذا التفسير - التوراة، وبعض العلماء يرى أنه القرآن[٣] . واللعن: الطرد والإبعاد من رحمة الله تعالى واللاعنون: كل من يتأتى منه اللعن.

ويقول الزجاج (٣١١هـ)[٤] : «فيه غير قول، أما ما يروي عن ابن

---

(١) أسباب النزول : ٤٦، وانظر معه: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٢٣٥، والجامع لأحكام القرآن: ٢/ ١٨٩.

(٢) الكشاف: ١/ ٣٢٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٣٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٣٥ .

عباس فقال: اللاعنون: كل شيء في الأرض إلا الثقلين، ويروى عن ابن مسعود أنه قال: اللاعنون: الاثنان إذا تلاعنا لحقت اللعنة بمستحقها منهما، فإن لم يستحقها واحد منهما رجعت على اليهود، وقيل: اللاعنون: هم المؤمنون فكل من آمن بالله من الإنس والجن والملائكة فهم اللاعنون لليهود وجميع الكفرة».

والمعنى: هذه الآية وعيد من الله تعالى للذين يكتمون ما أنزله في التوراة والإنجيل من أحبار اليهود وعلماء النصارى خاصاً بأمر النبي ﷺ لحاجة في نفوسهم الخبيثة، ثم هي وعيد بعد ذلك لكل ذي علم يسأل عنه فيكتمه أو يحتاج إليه الناس في أمور دينهم ودنياهم فيكتمه عنهم هؤلاء يكون جزاؤهم الطرد من رحمة الله تعالى، ثم يلعنهم كل من يتأتى منه اللعن.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الكتاب﴾ في طبعة مصحف الملك الثالثة وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف المدينة النبوية. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني[1] (٤٤٤هـ) لم يذكر فيه وقفاً، وإنما قال: «... ﴿شاكر عليم (١٥٨) تام، ومثله: ﴿.. التواب الرحيم (١٦٠)﴾.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2]: «﴿في الكتاب - ١٥٩-لا﴾ لأن

---

(١) المكتفى: ١٧٨.

(٢) علل الوقوف: ١/ ٢٦٠.

﴿أولئك﴾ خبر (إنّ)»، ويقـول الأشموني[1] - من علماء القرن الحـادي عشر الهـجري - : «(في الكتـاب) ليـس بوقف؛ لأن ﴿أولئك﴾ خـبر ﴿إنّ﴾، فـلا يفصل بين اسمها وخبرها بالوقف».

ومن كلام القـراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قـوله: ﴿في الكتاب﴾ لأن ما بعده خبر ﴿إنّ﴾، ولايفصل بين اسم ﴿إنّ﴾ وخبرها بفاصل.

ويفهم المنع من كـلام النحاة أيضاً: فيقـول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[2] : «﴿إن الذين﴾ اسم ﴿إنّ﴾. . ﴿أولئك﴾ مبتدأ ﴿يلعنهم الله﴾ في موضع الخبر، والجملة خـبر ﴿إنّ﴾». وكلام ابن النـحاس يفيـد أن قوله: ﴿أولئك﴾ مبـتدأ، وجملة ﴿يلعنهم الله﴾ خـبر المبتـدأ، والجملة المكونة من هذا المبتدأ وخـبره في محل رفع خبر ﴿إنّ﴾.

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[3] : «. . ﴿في الكتاب﴾ ﴿في﴾ متعلقة ببينا وكذلك اللام[4] ، ولم يمنع تعلق الجارين به لاخـتلاف معناهمـا، ويجوز أن يكون ﴿في﴾ حالا أي كائنـاً في الكتاب ﴿أولئك يلعنهم الله﴾ مبتـدأ وخبر في موضع خبر ﴿إنّ﴾».

ومما تقدم يتبين لنا أن ما بعـد ﴿الكتاب﴾ هو خبر ﴿إنّ﴾، ولايفصل بين اسم ﴿إنّ﴾ وخبرها بفاصل.

---

(١) منار الهدى: ٥٢.

(٢) إعراب القرآن : ١/ ٢٧٤.

(٣) التبيان : ١/ ١٣١، وانظر معه: البحر المحيط: ٢/ ٦٩.

(٤) أي التي في قوله: ﴿للناس﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن المعنى لم يتم بعد حيث إن تمام المعنى يكون بعد ذكر الخبر؛ لأنه ركن الإسناد ولو أن قارئاً قرأ: ﴿إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب﴾ ثم وقف: ماذا يفيد هذا الكلام؟ لايفيد شيئاً؛ لأن تمام المعنى لم يأت بعد، وهو : ﴿أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون﴾.

يقول عبد القاهر الجرجاني (٤٧١)[١] : «اعلم أن معاني الكلام كلها معان لاتتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو (الخبر)، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع، ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لايكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه؛ لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له، والنفي يقتضي منفياً ومنفياً عنه؛ فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من غير أن يكون هناك مثبت له ومنفى عنه حاولت مالا يصح في عقل ولايقع في وهم.

من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء، وكنت إذا قلت: (اضرب) لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك من غير أن تريد الخبر به عن شيء مظهر أو مقدر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوتاً تصوته سواء».

ثم يقول أيضاً[٢] : «فلما كان الأمر كذلك أوجب ذلك ألا يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا: (خرج زيد)، أو اسم مع اسم كقولنا :

(١) دلائل الإعجاز: ٥٤١.

(٢) دلائل الإعجاز: ٥٤٢ وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

(زيد منطلق)، فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة وحكم يجرى عليه الأمر في كل لسان ولغة».

ومن كلام الإمام عبد القاهر يتضح لنا أن المعانى لاتتصور إلا فيما بين شيئين؛ لأن الألفاظ المفردة ليست مما يعرض له علم البلاغة وإنما لكي تفيد معنى من المعاني لابد أن تضم فعلاً إلى اسم أو تضم اسماً إلى اسم، كما مثل عبد القاهر - والأصل الأصيل هنا هو الخبر؛ لأنه به يتم المعنى، وتحصل الفائدة؛ ولذلك جعله عبد القاهر «الأصل والأول»، وحين نقول: (خبر) فإن ذلك يقتضى مخبراً به ومخبراً عنه في حالة الإثبات، كما يقتضى في حالة النفي منفياً ومنفياً عنه، وهذه من أصول لكلام في كل اللغات.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «وقوله: ﴿أولئك﴾ إشارة إلى الذين يكتمون وسط اسم الإشارة بين اسم (إنَّ) وخبرها للتنبيه على أن الحكم الوارد بعد ذلك قد صاروا أحرياء به؛ لأجل تلك الصفات التي ذكرت قبله بحيث إن تلك الصفات جعلتهم كالمشاهدين للسامع فأشير إليهم، وهو في الحقيقة إشارة إلى أوصافهم فمن أجل ذلك أفادت الإشارة التنبيه على أن تلك الأوصاف هي سبب الحكم، وهو إيماء للعلة على حد ﴿أولئك على هدى من ربهم﴾[٢] .

وكلام ابن عاشور - رحمه الله - يؤكد على وصل الكلام بعد قوله:

---

(١) التحرير والتنوير: ٢/ ٦٧، وانظر معه: والجامع لأحكام القرآن: ٢/ ١٨٩، إرشاد العقل السليم ١/ ١٤١.

(٢) البقرة: آية (٥).

﴿في الكتاب﴾، لأن ﴿أولئك﴾ اسم إشارة يشـار به إلى ﴿الذين يكتمون﴾ وقد وقع اسم الإشارة بين اسم (إنَّ) وخبرها؛ لينبـه إلى أن الوعيد الوارد بعد ذلك يسـتحقه أولئك الموصـوفون بما ذكر؛ ولـتدل الإشارة إلى تلك الأوصـاف أنها سبب الوعيـد المذكور الذي يستحقـونه وكل هذا يجعل الكلام مترابطاً متصلاً لايحسـن الوقف أثناءه وإلا أدى ذلك إلى فساد المعنى .

الموضع الثاني :

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۝ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ۝﴾ (الآيتان : ١٥٠، ١٥١ النساء).

إضاءة

هاتان الآيتـان تتوعدان من كـفر بالله ورسله بأن أنكر وجـود الله إنكاراً تامـاً أو آمن بوجـوده وكفـر برسله، أو أراد أن يفـرق بين الله ورسله بحيث يؤمنون ببعضهم ويكفرون ببعض، وهم بذلك يظنون أنهم يتخذون ديناً وسطاً، وما دروا أن ذلك هو الكفر بعينه، لأنه ليس وراء الإيمان إلا الكفر.

يقـول أبو حيـان (٧٤٥هـ)[١] : «نزلت في اليـهود والنصـارى، آمنت اليهـود بموسى والتوراة، وكفرت بعـيسى ومحـمد - عليهمـا السـلام - وآمنت النصارى بعـيسى والإنجـيل، وكفرت بمحـمد ﷺ والقرآن. وقيل: نزلت في اليهود خاصـة آمنوا بموسى وعزيراً والتوراة ، وكفروا بعيسى والإنجـيل ومحمد

---

(١) البحر المحيط : ٤/١١٩، وانظر معه: مفـاتيح الغيب: ١١/ ٧٣، وتفسير القرآن العظيم: ١/ ٥٧٢، وروح المعاني: ٦/ ٧.

ﷺ والقرآن».

ثم يأتي الحكم من اللـه تعالى على أولـئك الموصوفين بتـلك الصفـات القبيحة بأنهم هم الكافرون كفراً ثابتاً لاشك فيه، وقد أعد الله لهم في الآخرة عذاباً مهيناً يلقون فيه الذل والهوان.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿سبيلاً - ١٥٠- في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقـولون بمنع الوقف هنا : فـالسجاونـدي (٥٦٠هـ) يقول[1] : «﴿سبيلاً - ١٥٠ ﻻ﴾؛ لأن ﴿أولئك﴾ خبر ﴿إن الذين﴾».

ويقول الأنصاري[2] (٩٢٦هـ): «...﴿حقاً﴾ كـاف، ﴿مهيناً﴾ تام». ولم يذكر وقـفاً في الآية (١٥٠) كلهـا، وإنما جعل الوقف كـافياً عـلى قوله: ﴿أولئك هم الكافرون حقاً﴾ في الآية التالية.

ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «ولا وقف من قـوله: ﴿إن الذين يكفـرون﴾ إلى : ﴿حـقـاً﴾؛ فـلا يوقف على : ﴿ورسله﴾ ، ولا على : ﴿ببعض﴾ ، ولا عـلـى : ﴿سبيلاً﴾ لأن خـبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت وهو ﴿أولئك﴾».

---

(١) علل الوقوف: ٢/٤٣٨.

(٢) المقصد: ١١١.

(٣) منار الهدى: ١١١.

ومن كلام القـراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع علـى قوله: ﴿سبـيلاً﴾ لأن خبـر ﴿إنَّ﴾ لم يأت بعد، وهو ﴿أولئك﴾ ولايوقف على اسم إن قـبل الإتيان بخبرها.

ويُفهم المنع من كـلام النحاة أيضـاً: فيقـول ابن النحاس[1] (٣٣٨هـ): «﴿إن الذين يكفـرون بالله ورسله (١٥٠)﴾ اسم ﴿إنّ﴾ والجـمـلة الخبـر.. ﴿أولئك هم الكافرون حقاً (١٥١)﴾».

وقد قـال بهذا من جاء بعـده كالآلوسي[2] (١٢٧٠هـ)، وابن عاشور[3] (١٣٩٤هـ) ولوضوحـها - حسب ظني - لم يذكـرها الفراء[4] (٢٠٧هـ)، ولا الزجاج(٣١١هـ)[5]، ولاابن الأنباري(٥٧٧هـ)[6]، ولا العكبري (٦١٦هـ)[7].

ومما تقدم يتبين لنا أن قوله تعالى: ﴿إن الذين يكفرون .. الآية﴾ جاءت ﴿إنَّ﴾ في أول الآية، وهذه تقتضي اسماً هو ﴿الذين يكفرون ...﴾ أي الاسم الموصول وجـملة الصلة، ثم جاء بمعطـوفات على جملة الصـلة، وهي قوله: ﴿ويريدون أن يفـرقـوا...﴾ وقوله: ﴿ويقـولون نؤمن ببـعض..﴾ وقـوله: ﴿ويريدون أن يتخـذوا ...﴾ فهذه ثلاث جـمل معطوفات علـى جملة الصلة

---

(١) إعراب القرآن: ١/ ٥٠٠.

(٢) انظر: روح المعاني: ٦/٧.

(٣) انظر: التحرير والتنوير: ٦/ ١١.

(٤) انظر: معاني القرآن: ١/ ٢٩٤.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٢٦.

(٦) انظر: البيان: ١/ ٢٧٢.

(٧) انظر: التبيان: ١/ ٤٠٢.

الأولى ثم جاء بعد ذلك بالخبر وهو قوله: ﴿أولئك هم الكافرون..﴾ وذلك الخبر جملة مكونة من مبتدأ - ﴿أولئك﴾ - ثم ﴿هم﴾ ضمير فصل ثم قوله: ﴿الكافرون﴾ خبر المبتدأ، والجملة المكونة من هذا المبتدأ وخبره في محل رفع خبر ﴿إنَّ﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون المنع هنا؛ لأن الخبر لم يأت بعد، وهو ركن الإسناد، ولاتتم الفائدة إلا بذكره.

يقول عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)[١] : «اعلم أن الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لاتتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، فالأول: خبر المبتدأ كـ (منطلق) في قولك: (زيد منطلق)، والفعل كقولك: (خرج زيد) وكل واحد من هذين جزء من الجملة ، وهو الأصل في الفائدة.

والثاني : هو الحال كقولك : (جاءني زيد راكباً) وذاك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك : (جاءني زيد راكباً) لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به ابتداءً، بل بدأت فأثبت المجيء ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبع لغيره، وبشرط أن يكون في صلته وأما في الخبر المطلق نحو : (زيد منطلق)، و(خرج عمرو) فإنك أثبت المعنى إثباتاً جردته له، وجعلته يباشره من

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤١.

غير واسطة ومن غير أن يتسبب بغيره إليه».

وحين نطبق قول الإمام عبد القاهر - طيب الله ثراه - على هذه الآية فإننا نجد الخبر هنا - وهو قوله: ﴿أولئك هم الكافرون حقاً﴾ - جزءاً أصيلاً في الجملة، لاتتم الفائدة دونه، ولايصح الوقف قبله، لأننا لو وقفنا قبله نكون قد قدمنا معنى ناقصاً؛ إذ ماذا يفهم السامع من قولنا: ﴿إن الذين يكفرون بالله ورسله ...﴾ إلى قوله ﴿سبيلاً﴾ ثم نقف.. لايفهم شيئاً إلا هذه الصفات التي جئت بها بعد الاسم الموصول معطوفاً بعضها على بعض... فليست إلا مسوغات للحكم الذي سيأتي بعد ذلك وأيضاً فإن الوقف قد يعطي فرصة لأصحاب هذه الصفات أن يؤمّلوا خيراً، فإذا سارعنا بإلقاء الحكم نكون قد جئنا به مناسباً لمقتضى الحال، فإن وعيد الكفار بهذا الجزاء هو الأهم لذا يجب أن نسارع بإلقائه.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «وقوله: ﴿أولئك هم الكافرون حقاً﴾ الجملة خبر ﴿إنّ﴾، والإشارة إلى أصحاب تلك الصلة الماضية، وموقع الإشارة هنا لقصد التنبيه على أن المشار إليهم لاستحضارهم بتلك الأوصاف أحرياء بما سيحكم عليهم من الحكم المعاقب لاسم الإشارة».

وابن عاشور - هنا - يجعل الخبر كأنه يستحضر هؤلاء الكفار الموصوفين بتلك الصفات القبيحة كأنهم مشاهدون يشار إليهم ليستحضرهم السامع في ذهنه جاعلاً هذه الصفات ماثلة أمامه؛ ليكون كل منهم جديراً بالحكم الذي سيقع عليه .

---

(١) التحرير والتنوير: ٦/ ١١.

الموضع الثالث

﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ۙ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ۝٩﴾ (آية ٩ المائدة).

إضاءة :

هذه الآية وعد من الله تعالى للذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم مغفرة لذنوبهم بأن يسترها بقبول التوبة، أو بما يعملون من الصالحات لأن الحسنات يذهبن السيئات، ومع المغفرة لجر عظيم، وذلك الثواب الموصوف بالعظم إذا وعد الله به فهو مما لايستطيع أن يتصوره مخلوق، ووعد الله لايتخلف؛ لأنه وعد ممن لايقف دون إرادته شيء.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الصالحات﴾ في طبعة مصحف الملك الأولى وفي ط. مصحف المدينة النبوية، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول : «﴿وأجر عظيم﴾ تام». ولم يذكر في هذه الآية وقفاً أثناءها مما يدل على منع الوقف على أي لفظ فيها قبل الوصول إلى نهايتها.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿الصالحات -٩- لا﴾؛ لأن الوعد

(١) المكتفى: ٢٣٥.

(٢) علل الوقوف: ٢/٤٤٧.

واقع على المغفرة والأجر وتقديره: ﴿أن لهم﴾».

ومما سبق يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿الصالحات﴾؛ لأن الوعد واقع على المغفرة، ولايتم ا لمعنى إلا بذكر هذا الموعود به.

أما الأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - فإنه قد خالف من قال بمنع الوقف هنا حيث يقول[1] : «﴿بما تعملون عليم﴾ تام، ومثله: ﴿الصالحات﴾ وإنما كان تاماً؛ لأن قوله: ﴿لهم مغفرة﴾ بيان وتفسير للوعد، كأنه قدم لهم وعداً فقيل: أي شيء وعده لهم؟ فقيل: ﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾ قاله الزمخشري. وقال أبو حيان: الجملة مفسرة لاموضع لها من الإعراب، و﴿وعد﴾ يتعدى لمفعولين: أولهما الموصول، وثانيهما محذوف تقديره: الجنة والجملة مفسرة لذلك المحذوف تفسير السبب للمسبب؛ لأن الجنة مترتبة على الغفران وحصول الأجر، وكونها بياناً أولى لأن تفسير الملفوظ به أولى من ادعاء تفسير شيء محذوف وهذا غاية في بيان هذا الوقف ولله الحمد».

فالأشموني - رحمه الله - يرى أن الوقف هنا على قوله: ﴿الصالحات﴾ تام؛ لأن ما بعده استئناف بياني، وأن المعنى قد تم على قوله: ﴿الصالحات﴾ في نظره، وقول الأشموني بالتمام سوف نرد عليه بعد عرض آراء النحاة في الموضع.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[2] : «﴿وعد الله الذين آمنوا وعملوا

---

(١) منار الهدى: ١١٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٥٦، وانظر معه: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٠.

الصالحات﴾ فدل على الخير، ثم بين ذلك الخير فقال: ﴿لهم مغفرة﴾ أي تغطية على ذنوبهم ﴿وأجر عظيم﴾ جزاء على إيمانهم».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «﴿وعد﴾ يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما، وههنا لم يذكر إلا مفعولاً واحداً وهو ﴿الذين﴾، وحذف المفعول الآخر ثم فسره بقوله: ﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾».

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن قوله: ﴿وعد﴾ يفيد الخير، وهو ينصب مفعولين ذكر الأول وحذف الثاني، ثم فسره بقوله: ﴿لهم مغفرة..﴾، فهذه الجملة : ﴿لهم مغفرة﴾ المكونة من مبتدأ وخبر لا محل لها من الإعراب، لأنها مفسرة للمفعول الثاني لـ ﴿وعد﴾ المحذوف، ولايفصل بين المفسِّر والمفسَّر وبعد عرض آراء القراء والنحاة نطمئن إلى القول بمنع الوقف على قوله: ﴿الصالحات﴾ وأن ما بعده مفسر للمفعول الثاني لـ ﴿وعد﴾ الذي هو الجنة، والجملة المفسِّرة لامحل لها من الإعراب فهي المبينة لما قبلها؛ لذا لايفصل بينها وبين ما قبلها بالوقف لذا قال أبوحيان (٧٤٥هـ)[٢] : «... والأول أوجهها» ويقصد بذلك قوله[٣] : «.. والجملة من قوله: ﴿لهم مغفرة﴾ مفسِّرة لذلك المحذوف تفسير السبب للمسبب، لأن الجنة مترتبة على الغفران وحصول الأجر».

وفي هذا ردٌّ على الأشموني الذي يقول بتمام الوقف على ﴿الصالحات﴾

---

(١) البيان: ١/ ٢٨٥، وانظر معه: التبيان للعكبري: ١/ ٤٢٥.

(٢) البحر المحيط: ٤/ ١٩٧.

(٣) السابق: نفس الموضع.

حيث إن آراء القراء والنحاة تجعل ما بعد ﴿الصالحات﴾ في موضع المفعول الثاني لـ ﴿وعد﴾؛ لأن الوعد يقع عليها، وإذا كان الأمر كذلك فإن الوقف يمنع قبل الإتيان بالموعود به وهو : ﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾.

هذا، ويزيد البلاغيون منع الوقف على قوله: ﴿الصالحات﴾ لأن ما بعده هو الذي يقع عليه ﴿وعد﴾، ولايتم المعنى إلا بذكر الموعود به.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾ بيان للوعد بعد تمام الكلام قبله، كأنه قال: قدم لهم وعداً فقيل: فى أي شيء وعده لهم؟ فقيل: ﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾.

أو يكون على إرادة القول بمعنى : وعدهم وقال: ﴿لهم مغفرة﴾ أو على إجراء وعد مجرى قال؛ لأنه ضرب من القول أو يجعل وعداً واقعاً على الجملة التي هي ﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾ كما وقع تركنا على قوله: ﴿سلام على نوح﴾ [الصافات : ٧٩]. كأنه قيل: وعدهم هذا القول، وإذا وعدهم من لايخلف الميعاد هذا القول، فقد وعدهم مضمونه من المغفرة والأجر العظيم».

ويفهم من كلام الزمخشري - رحمه الله - جواز أن تكون جملة: ﴿لهم مغفرة وأجر عظيم﴾ بياناً للوعد بعد تمام الكلام قبله، أو يكون على إرادة القول، أو على إجراء (وعد) مجرى (قال) أو يجعل وعداً واقعاً على الجملة التي هي ﴿لهم مغفرة﴾، وعلى هذه التأويلات يكون الوقف ممنوعاً على قوله: ﴿الصالحات﴾ [ماعدا الأول الذي يفهم منه تمام الكلام على ﴿الصالحات﴾] وما بعده استئناف بياني، وآراء القراء والنحاة التي قدمناها تأبى هذا التأويل،

---

(١) الكشاف: ١/٥٩٨.

وتؤيد بقية التـأويلات التي ذكرها الزمخشري والتي يتـرتب عليها وصل الكلام وعدم الوقف؛ ولذا اختار القرطبي[1] (٦٧١هـ) أن يكون الوعد بمعنى القول؛ حيث يقول: «.. ولما كان الوعد من قبـيل القول حسن إدخال اللام في قوله: ﴿لهم مغفرة﴾، وهو في مـوضع نصب؛ لأنه وقع موقع الموعود به على معنى وعدهم أن لهم مغفرة، أو وعدهم مغفـرة إلا أن الجملة وقعت موقع المفرد كما قال الشاعر[2] :

وجدنا الصالحين لهم جزاءً وجناتٍ وعينا سلسبيلاً

وموضع الجملة نصب، ولذلك عطف عليها بالنصب ....».

فـفي قول القـرطبي دليل على أن ﴿وعـد﴾ بمعنى قال فـعلى هذا يكون ﴿لهم مغفرة﴾ مقول القول، ولايفصل بين القول ومقوله بفاصل.

يقول الزركـشي (٧٩٤هـ)[3] : «.. وما يكون داخـلاً في القول لايتم الوقف دونه».

الموضع الرابع :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ ۝ أُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۝﴾ (الآيتان ٧، ٨ من سورة يونس).

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٦/ ١١٠ وانظر معه: التحرير والتنوير: ٦/١٣٦.

(٢) الشاعر هو: عبد العزيز الكلابي، والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب ١/ ١٤٦.

(٣) البرهان: ١/ ٣٦١.

إضاءة :

في هاتين الآيتين[1] وعيد من الله تعالى للكفار - الموصوفين بأنهم لايؤملون في لقاء الله وفي ثوابه، وجعلوا الحياة الدنيا غايتهم، وعملوا لها وحدها وسكنوا إليها سكون المحب للشيء قاصراً نفسه عليه وهم مع ذلك عن آيات القرآن أو دلائل قدرة الله في الكون غافلون لايتوقفون عند آية يمرون عليها، ولا يلتفتون إلى ما نصبه الله في الكون من دلائل على وجوده - بأن يجعل مأواهم ومستقرهم النار جزاء بما كانوا يكسبون ويعملون.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿غافلون﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية وفي ط. مصحف ليبيا، أما ط. مصحف الأزهر الشريف فقد زادت على هذا الموضع موضعاً آخر منعت الوقف عليه وهو قوله: ﴿واطمأنوا بها﴾ والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني[2] (٤٤٤هـ)، تجاوزها ، فلم يذكر فيها وقفاً على أي لفظ منها، ويقول السجاوندي[3] (٥٦٠هـ): «﴿غافلون -٧-لا﴾ لأن ﴿أولئك﴾ خبر ﴿إن﴾». ويقول شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)[4] : «﴿يعلمون﴾ تام، وكذا ﴿يتقون﴾ و﴿يكسبون﴾ فلم يذكر الشيخ الأنصاري وقفاً

---

(١) انظر : الكشاف: ٢/٢٢٦. والبحر المحيط: ٦/١٦.

(٢) المكتفى : ٣٠٤.

(٣) علل الوقوف: ٢/٥٦٥.

(٤) المقصد: ١٧٣.

في هاتين الآيتين إلا على ﴿يكسبون﴾ ووصفه بالتمام. ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «.. ولا وقف من قوله: ﴿إن الذين لايرجون - إلى يكسبون﴾ فلا يوقف على ﴿الدنيا﴾ لاتساق ما بعده على ما قبله، ولا على: ﴿واطمأنوا بها﴾ كذلك، ولا على ﴿غافلون﴾ لأن ﴿أولئك﴾ خبر ﴿إن﴾، فلا يفصل بين اسمها وخبرها بالوقف وكثيراً ماتكون آية تامة، وهي متعلقة بآية أخرى في المعنى؛ لكونها استثناء والأخرى مستثنى منها أو حالاً مما قبلها، وإن جعل ﴿أولئك﴾ مبتدأ و﴿مأواهم﴾ مبتدأ ثانياً، و﴿النار﴾ خبر الثاني والثاني وخبره خبر ﴿أولئك﴾ كان الوقف على ﴿غافلون﴾ كافياً».

ومن كلام القراء يتبين لنا أن الوقف ممنوع على ألفاظ الآيتين فلا يقف القارئ لهما إلا على ﴿يكسبون﴾؛ وذلك لأن الآية الأولى بدأت بـ ﴿إن الذين﴾ و﴿إن﴾ حرف توكيد ونصب و﴿الذين﴾ اسم الموصول اسمها، وقوله: ﴿لايرجون لقاءنا﴾ جملة الصلة ﴿ورضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها﴾ معطوف على جملة الصلة ﴿والذين هم عن آياتنا غافلون﴾ معطوف على ما قبله من جملة الصلة، وخبر ﴿إنّ﴾ قوله: ﴿أولئك مأواهم النار﴾ فقوله: ﴿أولئك﴾ مبتدأ وقوله: ﴿مأواهم﴾ مبتدأ ثانٍ ﴿النار﴾ خبر الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، وهذه الجملة كلها في محل رفع خبر ﴿إنّ﴾.

هذا، وقد جانبَ الصوابُ الأشموني حين جعل الوقف على ﴿غافلون﴾ كافياً؛ لأنه سيترتب على إعرابه الذي قال به أن تكون ﴿إنّ﴾ لاخبر لها، وهذا لم يقل به أحد وكل من عرض لهذه الآية قال ﴿أولئك﴾ خبر ﴿إنّ﴾ وإذاً فلا

---

(1) منار الهدى: ١٧٣.

وقف من قوله: ﴿ن الذين﴾ إلى قوله: ﴿يكسبون﴾.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً:

فيقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[١]: «﴿إن الذين لايرجون لقاءنا - ٧- اسم ﴿إنَّ﴾ والخبر ﴿أولئك مأواهم النار﴾ (٨)».

وبمثل قوله قال العكبري[٢] (٦١٦هـ)، والصاوي[٣] (١٢٤١هـ) والألوسي[٤] (١٢٧٠هـ).

ومن كلام ابن النحاس - وغيره - يتأكد لنا أن خبر ﴿إنَّ﴾ هو قوله: ﴿أولئك مأواهم النار﴾؛ ولهذا لايتم المعنى إلا بذكر الخبر.

هذا، ويؤيد البلاغيون منع الوقف على قوله: ﴿واطمأنوا بها﴾ للعطف على ما قبله، وعلى قوله: ﴿غافلون﴾ لأن الخبر لم يأت بعد، وهو: ﴿أولئك مأواهم النار﴾.

وحين نتأمل سياق الآيتين فإننا نجد الآية الأولى تبدأ بقوله: ﴿إن الذين لايرجون لقاءنا﴾ ﴿إنَّ﴾ واسمها ﴿الذين﴾ وجملة الصلة ﴿لايرجون لقاءنا﴾، ثم ما عطف عليها وهو قوله: ﴿ورضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها﴾ ثم ما عطف عليها وهو قوله: ﴿والذين هم عن آياتنا غافلون﴾، فهذه المعطوفات كلها صفات لاسم الموصول ﴿الذين﴾ وقد أعيد للموصول في قوله: ﴿والذين

---

(١) إعراب القرآن: ٢/٢٤٦.

(٢) انظر: التبيان: ٢/٦٦٦.

(٣) انظر: حاشية الصاوي على الجلالين: ٢/١٧٩.

(٤) انظر: روح المعاني: ١١/١٠٦.

هم عن آياتنا غافلون﴾ - كما يقول ابن عاشور[١] «للاهتمام بالصلة والإيماء إلى أنها وحدها كافية في استحقاق ما سيذكر بعدها من الخبر، وإنما لم يُعد الموصول في قوله: ﴿ورضوا بالحياة الدنيا﴾؛ لأن الرضا بالحياة الدنيا من تكملة معنى الصلة التي في قوله: ﴿إن الذين لايرجون لقاءنا﴾».

فهذه الصفات توضح الموصوف؛ ليقع الحكم عليه مناسباً لهذه الصفات المؤهلة لذلك الحكم. كل هذا الكلام والسامع مترقب لما يأتي بعد ذلك؛ لأن المعنى لم يتم ، لأن السامع عندما يسمع الآية الأولى كاملة ثم تقف يقول لك: ماذا تريد أن تقول عن هؤلاء الموصوفين بهذه الصفات؟ فيأتي الحكم ﴿أولئك مأواهم النار بما كانوا يكسبون﴾ لذا يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «... وأعقب ذلك باسم الإشارة؛ لزيادة إحضار صفاتهم في أذهان السامعين ولما يؤذن به مجيء اسم الإشارة مبتدأ عقب أوصاف من التنبيه على أن المشار إليه جدير بالخبر من أجل تلك الصفات».

فالموضع الأول: قوله: ﴿واطمأنوا بها﴾ مُنع الوقف عليه للعطف لأن العطف يفيد اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم. ما بعده، وهو : ﴿والذين ... إلخ﴾ معطوف فهذه المعطوفات صفات لاسم الموصول تؤهله للحكم الذي سيأتي بعد فلا يوقف على بعض الصفات قبل أن يؤتى بالحكم، وكما قلنا - في التمهيد - : «لايوقف على المعطوف عليه دون المعطوف[٣] »، لأنهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر.

---

(١) التحرير والتنوير : ١١/ ١٠٠.

(٢) السابق : نفس الموضع.

(٣) منار الهدى: ١٧ وانظر معه: دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

وأما الموضع الثاني: وهو قوله: ﴿غافلون﴾ فلأن ما بعده هو خبر ﴿إنّ﴾، ولايتم المعنى إلا بذكر الخبر؛ لأنه ركن الإسناد، وبه تتم فائدة الكلام[1].

الموضع الخامس:

﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۝ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ۝﴾ (الآيتان: ٩٦، ٩٧ من سورة يونس).

إضاءة:

في هاتين الآيتين وعيد من الله تعالى لمن حقت - أي ثبتت - عليهم كلمة ربك «والكلمة التي حقت عليهم: قال قتادة: هي اللعنة والغضب، وقيل: وعيده أنهم يصيرون إلى العذاب»[2].

وقد جاء هذا الوعيد في صورة الإخبار بالجملة الاسمية؛ ليفيد الثبوت والدوام، فهذا الحكم الذي قضاه الله تعالى أزلا عليهم بأنهم لايؤمنون على كل حال، ولو كانت هذه الحال مجيء كل الآيات الدالة على وجود الله، والتي لو رأى بعضها من لم تسبق عليه الشقاوة فإنه يؤمن، لكن هؤلاء لاتنفع معهم هذه الآيات الكثيرة، لأن قضاء الله سبق عليهم، وسوف يستمرون على الكفر حتى يموتوا فتكون النار جزاء لهم على كفرهم، ﴿وماظلمهم الله، ولكن كانوا أنفسهم يظلمون﴾ [الآية ٣٣. النحل]؛ لأن الله علم أزلاً اختيارهم للكفر فيسره لهم.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢.

(٢) البحر المحيط: ١٠٧/٦، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٣١/١٧، وروح المعاني: ٢٧٩/١١.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿لايؤمنون -٩٦-﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا :

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر في هذه الآية وقفاً على أي لفظ منها، وإنما قال: «﴿الأليم﴾ تام».

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿لايؤمنون -٩٦-لا ﴾، لأن (لو) تعلقها بما قبلها أي لو جاءتهم كل آية لايؤمنون».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : ﴿من الخاسرين﴾ تام، ﴿الأليم﴾ كاف، وقال أبو عمرو: تام».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري[٤] - «﴿لايؤمنون﴾ ليس بوقف؛ لأن (لو) تعلقها بما قبلها أي لوجاءتهم كل آية لايؤمنون».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿لايؤمنون﴾ لأن ما بعده متعلق به؛ لأن المعنى: لو جاءتهم كل آية لايؤمنون ويُفهم المنع من كلام النحاة أيضاً:

---

(١) المكتفى : ٣١٢.

(٢) علل الوقوف: ٢/٥٧٧.

(٣) المقصد: ١٨١.

(٤) منار الهدى: ١٨٠.

فيقول العكبري (٦١٦هـ)[١] : «في نظير هذا الموضع[٢] : ﴿ولو أعجبتكم﴾ (لو) ههنا بمعنى (إنْ)، وكذا في كل موضع وقع بعد (لو) الفعل الماضي، وكان جوابها متقدماً عليها».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٣] : «(لو) هذه بمعنى (إنْ) الشرطية نحو: (ردوا السائل ولو بظلف شاة محرق) والواو في (ولو) للعطف على حال محذوفة التقدير: خير من مشركة على كل حال، ولو في هذه الحال، وقد ذكرنا أن هذا يكون لاستقصاء الأحوال، وأن ما بعد (لو) هذه إنما يأتى وهو منافٍ لما قبله بوجه ما».

ويقول - أيضاً - في موضع آخر[٤] : «التحقيق فيه أن الواو للعطف على محذوف، وذلك المحذوف في موضع الحال، والمعطوف على الحال حال، ومثلنا ذلك بقوله: (اعطوا السائل ولو جاء على فرس) على كل حال، ولو على هذه الحال التي تنافى الصدقة على السائل ، وأن (ولو) هذه تأتى لاستقصاء مابطن؛ لأنه لايندرج في عموم ما قبله لملاقاة التي بين هذه الحال وبين المسند الذي قبلهما».

هذا، وقد تحدث الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه[٥] تحت

---

(١) التبيان: ١/١٧٧.

(٢) من الآية: ٢٢١. البقرة ﴿ولاتنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم.. الآية﴾.

(٣) البحر المحيط: ٢/٤١٨، وانظر معه: مغنى اللبيب: ١/٢٦٤.

(٤) البحر المحيط: ٥/٢٧٨ في تفسير الآية ٨ من الأنفال.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٢/٦٦٧ وقد ذكر تحت هذا العنوان : [(لو) بمعنى (إنْ) الشرطية]، إحدى وثلاثين آية جاءت فيها (لو) بمعنى (إن) الشرطية.

عنوان: (لو) التي تأتي بمعنى (إنْ) الشرطيـة، وجاء بهذه الآية -٩٦- يونس - كمثال لما تقع فيه (لو) بمعنى (إنْ) الشرطية مع أمثلة غيرها.

ومن كلام النحـاة يتضح لنا أن (لو) تأتي بمعنى (إنْ) الشرطيـة إذا وليها الفعل المـاضي وسبقـها جـوابها، وتكون الواو عـاطفة على مـحذوف، وهذا المحذوف في موضع الحال، والمعطوف على الحال حال وعلى هذا يكون المعنى: إن الذين حقت عليهم كلمـة ربك لايؤمنون على كل حال ولو على هذه الحال التي تأتيهم فيها كل آية تدل على وجود الله أي أنهم لن يؤمنوا أبداً.

هذا، والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف على قـوله: ﴿لايؤمنون﴾ لأن ما بعده متعلق به، لأن المعنى: إن جاءتهم كل آية لايؤمنون، فكأن المعنى المقصود - والله أعلم - إن الذين حقت عليهــم كلمة ربك لايؤمنون أبداً، وإن جاءتهم كل آية يمكن أن يؤمن ببعضها غيرهم؛ لأنهم سبقت عليهم الشقاوة، فلا تجدي معهم كل الآيات الدالة على وجود الله.

فأسلوب الآية قـد صِيغ صيـاغة تجعل المعنى لايفـهم أو يكون تاماً عند الوقوف علـى قوله: ﴿لايؤمنون﴾؛ لأنه قـد يتبادر إلى ذهن الـسامع أن هؤلاء القوم لو جاءتهم آية أو أكثر قد يؤمنون أو يُطمع في إيمانهم، لكن المقصود غير ذلك، إن المقـصود أن هؤلاء الـذين عبـر عنهم بالاسم الموصـول - ﴿الذين﴾ مسبوقـاً بـ ﴿إنّ﴾ التي تفيد التوكيـد هم قوم مخصوصون بأن الشـقاء قد كتب عليهم أزلاً، فهم ليـسو من أهل الإيمان أبداً، وإن جاءتهم كل الآيات التي يمكن أن تكون سبـباً في إيمان غـيرهم، لكنهم لاتنفع مـعهم هذه الايات، فـهم قد حُكم عليهم بالكفر أزلاً؛ لأنهم اختاروا ذلك.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «.. ﴿لايؤمنون﴾ أبداً؛ إذ لاكذب لكلامه ولا انتقاض لقضائه، أي لايؤمنون إيماناً نافعاً واقعاً في أوانه.. ﴿ولو جاءتهم كل آية﴾ واضحة المدلول مقبولة لدى العقول؛ لأن سبب إيمانهم، وهو تعلق إرادته تعالى به مفقود، لكن فقدانه ليس لمنع منه سبحانه مع استحقاقهم له، بل لسوء اختيارهم المتفرع على عدم استعدادهم لذلك».

فهم إذاً قوم مخصوصون، وهذه الخصوصية هي التي تجعل الوقف على قوله: ﴿لايؤمنون﴾ ممنوعاً؛ لأن الشرط المفهوم من ﴿لو﴾ وما بعدها يجعل المعنى غير تام في حال الوقف؛ لأنك عندما تقف فإنك ستقف على جواب الشرط المقدم بينما أداة الشرط وفعل الشرط لم يأتيا بعد، والمعنى لايتم إلا بذكر أسلوب الشرط كاملاً : أداته - أى (لو) التي بمعنى (إنْ) الشرطية - وفعل الشرط - وهو ﴿جاءتهم﴾ ثم جواب الشرط وهو قوله: ﴿لايؤمنون﴾.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «و﴿لو وصلية للمبالغة أي لايؤمنون ولو جاءتهم كل آية فكيف إذا لم تجئهم إلا بعض الآيات».

وماقاله ابن عاشور - رحمه الله - يفيد أن (لو) هي التي وصلت الآية الثانية بالآية الأولى، وذلك لمعنى الشرط المفهوم منها؛ لأن المعنى الساري بين الشرط وجوابه يجعل بينهما رابطة معنوية ترتب الجواب على فعل الشرط، وهي رابطة السببية، كما يقول الدكتور عبد العظيم المطعني[٣]: «والأصل في

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٣٤٩/٢، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٧/ ١٣١.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٨٧/١١.

(٣) مجلة منبر الإسلام: السنة: ٦٠ العدد: ٥، جمادى الأخرة ١٤٢٢هـ/ يوليو-أغسطس ٢٠٠١م ص: (١٣).

أساليب الشرط هو ترتب الجواب على فعل الشرط في الوجود لأن بين الشرط وجوابه رابطة السببية».

فهذه الرابطة تعنى أن فعل الشرط سبب في جوابه بواسطة الأداة التي تربط بينهما، وترتب أحدهما على الآخر، فعندما أقول: (إن تذاكر تنجح) فإني قد جعلت المذاكرة سبباً للنجاح بواسطة أداة الشرط، وهي التي ربطت بين السبب والمسبب وتلك علاقة قوية تجعل أحدهما مترتباً على الآخر ، بحيث لايغنى أحدهما عن صاحبه، لذا يُمنع الوقف على أحدهما دون الآخر، وإنما لابد من الإتيان بهما معاً، ليتم المعنى.

الموضع السادس :

﴿قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ۝ قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللَّهُ إِن شَاءَ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ۝ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝﴾ (الآيات من ٣٢ - ٣٤ من سورة هود).

إضاءة :

هذه الآيات تصور لنا موقفاً من مواقف قوم سيدنا نوح - عليه السلام - معه عندما كان يدعوهم إلى عبادة الله وحده، ونبذ عبادة الأصنام فقالوا له : ﴿يانوح قد جادلتنا﴾ «أي خاصمتنا فأكثرت خصومتنا وبالغت فيها، والجدل في كلام العرب: المبالغة في الخصومة مشتق من الجدل، وهو شدة الفتل، ويقال للصقر أجدل لشدته في الطير»[1] .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٩/ ٣١.

وفي القاموس[1] : «الجدل - محركة - اللدد في الخصومة والقدرة عليها، جادلة فهوجدل، ومِجْدَل كمِنْبر ومحراب».

﴿فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين﴾ يقولون لسيدنا نوح - عليه السلام- إن كنت صادقاً فيما تخوفنا به من العذاب فعجِّل بما تتوعدنا به، فرد عليهم قائلاً: لست أنا الذي يأتى بالعذاب وليس في مقدوري ذلك، وإنما ﴿يأتيكم به الله إن شاء﴾ في أي وقت وفي أى مكان؛ لأنكم لن تستطيعو الهروب من عقابة ﴿وما أنتم بمعجزين﴾ أى لستم بقادرين على الهروب منه. ﴿ولاينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم﴾ قال أبو السعود (٩٨٢هـ)[2] : «النصح : كلمة جامعة لكل ما يدور عليه الخير من القول أو الفعل، وحقيقته: إمحاض إرادة الخير والدلالة عليه، ونقيضه: الغش، وقيل: هو إعلام بموقع الغي ليتقى، وموضع الرشد ليقتفى».

أى لاينفعكم إعلامي لكم بمواقع الغي لتجتنبوها ومواضع الرشد لتقتفوها وتبحثوا عنها إن تعلقت مشيئة الله بغوايتكم وضلالكم إن أردت النصح لكم ﴿هو ربكم وإليه ترجعون﴾ أي إن الله تعالى بيده الهداية والإضلال؛ لأنه هو المربى لكم، ومالك أمركم كله في الدنيا، وإليه مرجعكم في الآخرة؛ فيجازيكم على أعمالكم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿إن أنصح لكم - ٣٤ -﴾ في طبعة

---

(١) القاموس المحيط: مادة (جدل).

(٢) ارشاد العقل السليم: ١٩/٣.

مصحف الملك الثانية، وفي ط. مـصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا :

فـالإمـام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقـول: «﴿.. به الله إن شـاء﴾ -٣٣- كافٍ، ومثله: ﴿. أن يغويكم.. -٣٤-) أي يـضلكم، ﴿... وإليه ترجعون -٣٤-﴾ تام».

فالـداني - رحمـه الله - لم يذكر وقـفاً في الآية إلا على قـوله: ﴿أن يغويكم﴾ وهو كـافٍ عنده، ورأس الآية الوقف عليه تام عنـده ويفهم من هذا منع الوقف عنده على قوله: ﴿أنصح لكم﴾ ويـقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿إن شـاء -٣٣-﴾ كافٍ وكـذا ﴿بمعـجزين ٣٣﴾ و﴿أن يغـويكم﴾ -٣٤-، ﴿وإليه ترجعون(٣٤)﴾ حسن، وقال أبو عمرو : تام».

أما الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فإنه يقول: «.. والوقف على ﴿أن أنصح لكم﴾ على أن في الآية تقديماً وتأخيراً .

وتقدير الكلام: إن كان الله يريد أن يغـويكم لاينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم، فجـواب الشرط الأول محذوف، أو الشرط الـثاني هو جواب الشرط الأول».

هذا، هو رأى الأشموني، وسأرد عليه بعد أن أعرض آراء النحاة في هذا الموضع.

---

(١) المكتفى: ٣١٥.

(٢) المقصد: ١٨٥، ١٨٦ .

(٣) منار الهدى: ١٨٤ .

ومن كلام القـراء - إلا الأشموني - يتضح لـنا منع الوقف على قوله: ﴿أن أنصح لكم﴾؛ لأن المعـنى لايتم إلاً بذكـر قـوله: ﴿إن كـان الله يريد أن يغويكم﴾.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً :

فيـقول الزمخـشري (٥٣٨هـ)[١] : «فإن قلت: مـا وجه ترادف هذين الشـرطين؟ قلت: قوله: ﴿إن كـان الله يريد أن يغويكم﴾ جـزاؤه مادل علـيه قـوله: ﴿ولاينفـعكم نصحي﴾، وهـذا الدال في حكم ما دل عـليه، فـوصل بشرط، كما وصل الجزاء بالشرط في قولك: إن أحـسنت إليَّ أحـسنت إليك إن أمكنتني».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٢] : «حكم الشرط إذا دخل على الشرط أن يكون الشرط الثاني وجوابه جواباً للشـرط الأول كقولك: إن أتيتني إن كلمتني أكرمتك. فقولك: إن كلمتني أكـرمتك جواب إن أتيتني، وإذا كان كذلك صار الشـرط الأول في الذكـر مؤخـراً فى المعنى، حـتى لو أتاه ثم كلمـه لم يجب الإكرام ولكن إن كلمه ثم أتاه وجب إكرامه، وعلة ذلك أن الجواب صار متعلقاً بالشرط الثاني».

ويقول ابن هـشام (٧٦١هـ)[٣] : «. . إذ الآية الكريمة لم يذكـر فيـها جواب، وإنما تقدم على الشرطين ما هو جـواب في المعنى للشرط الأول فينبغى

---

(١) الكشاف : ٢/ ٢٦٧.

(٢) التبيان : ٢/ ٦٩٦.

(٣) مغـني اللبيب: ٢/ ٦١٤، وانظر مـعه: البـحر المحـيط : ٦/ ١٤٧ والبرهـان: ٢/ ٣٧٠، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم القـسم الأول: ٣/ ٢٦٨.

أن يقدر إلى جانبه، ويكون الأصل: إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحى إن كان الله يريد أن يغويكم، وأما أن يقدر الجواب بعدهما، ثم يقدر بعد ذلك مقدماً إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له».

ومما تقدم يتبين لنا أن في الآية شرطين، وأنه قد تقدم قبل الشرط الأول ما هو جواب في المعنى للشرط الأول، فيذكر إلى جانبه وتقدير الكلام - كما قال ابن هشام - : «إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحى إن كان الله يريد أن يغويكم».

وعلى هذا يكون الرد على الأشموني - الذي أجاز الوقف على قوله : ﴿أن أنصح لكم﴾، واستدل بالتقديم والتأخير - بأن الأوْلى - ما دام التعبير مشتملاً على شرطين - أن يُذكر الشرطان معاً ولا يوقف على أحدهما دون الآخر؛ لأن الشرطين جاءا بدون جواب بارز واضح، وإنما المذكور هنا دليل جواب، وهو قوله: ﴿ولاينفعكم نصحي﴾؛ لذا كان الوقف ممنوعاً على قوله: ﴿أن أنصح لكم﴾؛ لأن المعنى لايتم إلا بذكر الشرط الثاني: ﴿إن كان الله يريد أن يغويكم﴾؛ لأنه قيد في الشرط الأول، ولأن الجواب صار معلقاً بالشرط الثاني - كما يقول العكبري في عبارته السابقة.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿أن أنصح لكم﴾ لأن المعنى لايتم إلا بذكر الشرط الثاني، وهو قوله: ﴿إن كان الله يريد أن يغويكم﴾؛ لأن هذا الشرط هو الغاية من الكلام؛ لذا يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «.. وجملة الشرط في قوله: ﴿إن كان الله يريد أن

(١) التحرير والتنوير : ١٢/ ٦٢.

يغـويكم﴾ هي المقصـود من الكلام، فـجوابهـا في معـنى قوله: ﴿لاينفـعكم نصحي﴾ ولكن نظم الكلام بنى على الإخبار بعـدم نفع النصح اهتماماً بذلك، فجُعل مـعطوفاً على ما قبلـه، وأُتِي بالشرط قيداً له فـأما قوله: ﴿إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم﴾ فكل من الشرطين مقصود التعلق به، وقد حـذف جواب أحدهما لدلالة جـواب الآخر عليه، والتـعليق بالشرط في قوله: ﴿إن أردت أن أنصح لكم﴾ مؤذن بعزمه على تجديد النصح في المستقبل؛ لأن واجبه هو البلاغ، وإن كرهوا ذلك».

فعبـارة ابن عاشور - طيب الله ثراه - تفيد أن جـملة الشرط: ﴿إن كان الله يريد أن يغـويكم﴾ هي الهدف من ردّ سـيدنا نوح - عليه الـسلام - على قـومه؛ لأنه يريد أن يقـول لهم: إنه مكلف بدعـوتهم إلى دين الله، وسـيظل يدعوهم إلى الله مـا وسعه الجهـد؛ لكنه لايضمن هدايتهم، فـالهداية من الله ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وعلى هذا فإن نصحـه لاينفعهم إن كان الله يريد أن يغويهم ، فـهذان الشرطان لابد من ذكرهمـا معاً لأن أصل المعنى - كمـا قلنا من قبل - : إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم.

وجواب الشرط مترتب على الشرط، لأن بين فعل الشرط وجوابه رابطة ا لسببية، كـما ذكرنا من قبل[١] ، ولأن الجواب صار معلقاً بالـشرط الثاني كما يقول العكبري[٢] والله أعلم.

---

(١) انظر: مجلة منبر الإسـلام . السنة : ٦٠ العدد : ٥ جمادى الأخـرة /١٤٢٢هـ - يوليو/ أغسطس ٢٠٠١م ص: ١٣ مقال للدكتور / عبد العظيم المطعني.

(٢) التبيان : ٢/٦٩٦.

الموضع السابع :

﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ۝﴾ (الآيتان : ١١٨، ١١٩. هود).

إضاءة :

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[1] : «يخبر تعالى أنه قادر على جعل الناس كلهم أمة واحدة من إيمان أو كفر، كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ۝ ﴾ (يونس : ٩٩)، وقوله : ﴿ولا يزالون مختلفين . إلا من رحم ربك﴾ أي ولايزال الخلف بين الناس في أديانهم واعتقادات مللهم ونحلهم ومذاهبهم وآرائهم». وهذا يعنى أن الله تعالى لو تعلقت مشيئته أن يجعل الناس جميعاً مؤمنين به لكان له ذلك، ولكن اقتضت مشيئته أن يجعل الناس مختارين ﴿ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ (الكهف: ٢٩)؛ ليكون هذا الاختيار سبباً في الحكم، ودليلاً على طاعة الطائع ومعصية العاصى، ومن ثم يقع الجزاء المناسب، وسيظل هذا الاختلاف حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[2] : «﴿ولايزالون مختلفين . إلا من رحم ربك﴾ ﴿مَن﴾ استثناء على معنى لكن من رحم ربك فإنه غير مخالف ﴿ولذلك خلقهم﴾ أى خلقهم للسعادة والشقاء، فاختلافهم في الدين يؤدى

---

(١) تفسير القرآن العظيم : ٢/ ٤٦٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٨٣، وانظر معه: معاني القرآن للفراء : ٢/ ٣١.

بهم إلى سعادة أو شقاء، وقيل: ولذلك خلقهم أى لرحمته خلقهم لقوله: ﴿إلا من رحم ربك﴾ والقول الأول يدل عليه».

قوله تعالى : ﴿وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾ «أى نفذ قضاؤه، وحق أمره، واللام في ﴿لأملأن﴾ هي التي يتلقى بها القسم. أو الجملة قبلها ضمنت معنى القسم كقوله: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ ﴾ (آل عمران: ٨١﴾ ثم قال: ﴿لتؤمنن به﴾ والجِنَّة والجِنّ بمعنى واحد، قال ابن عطية: والهاء فيه للمبالغة، وإن كان الجن يقع على الواحد فالجنة جمعه»[١] .

وهنا يتوعد الله تعالى عصاة الجن والإنس بأن يملأ جهنم منهم أجمعين، وهذا الوعيد جاء في سياق القسم تأكيداً من الله تعالى حتى يكون العصاة على وجل من هذا العقاب الأكيد.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مختلفين -١١٨-﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٢] يقول: «﴿. . أمة واحدة ١١٨﴾ كاف، ومثله: ﴿ولذلك خلقهم . . ١١٩﴾ أي للاختلاف وقيل: للرحمة».

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٣] : «﴿مختلفين -١١٨- لا ﴾.

(١) البحر المحيط: ٦/٢٢٨، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ٩/١١٩، وروح المعاني: ١٢/٢٤٨.

(٢) المكتفى : ٣٢١.

(٣) علل الوقوف: ٢/٥٩١.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿أمة واحدة﴾ حسن وقال أبو عمر: كاف، ﴿خلقهم﴾ تام، وكذا ﴿أجمعين﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿مختلفين﴾ لأن الوقف يفيد أن الاختلاف على إطلاقه لكن هذا الاختلاف ليس على الإطلاق المفهوم من الوقف، ولكن هناك فئة مستثناة من هذا الاختلاف، وهم المرحومون بالاستثناء.

ولذلك لم يذكر الداني هنا وقفاً من أى نوع على ﴿مختلفين﴾ وكذلك من جاء من بعده.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً:

فيقول الفراء (٢٠٧هـ)[٢] : «وقوله: ﴿ولايزالون مختلفين (١١٨) إلا من رحم ربك (١١٩)﴾ يقول : ﴿لايزالون﴾ يعنى أهل الباطل ﴿إلا من رحم ربك﴾ أهل الحق».

ويقول الزجاج (٣١١هـ)[٣] : «﴿ولايزالون مختلفين - إلا من رحم ربك﴾ (من) استثناء على معنى لكن من رحم ربك فإنه غير مخالف».

ويقول النحاس (٣٣٨هـ)[٤] : «﴿ولايزالون مختلفين -١١٨- خبر يزال ﴿إلا من رحم ربك -١١٩- استثناء».

---

(١) المقصد: ١٩١.

(٢) معاني القرآن : ٢/ ٣١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٨٣.

(٤) إعراب القرآن : ٢/ ٣٠٨.

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن قوله: ﴿مختلفين﴾ خبر يزال واسمها ضمير الجماعة الذي يعود على الناس، و﴿إلا﴾ أداة استثناء، والمعنى: لو تعلقت مشيئة الله تعالى أن يجعل الناس على ملة واحدة لكان له ذلك، لكنه لم يفعل؛ ولذا فهم سيظلون على هذا الاختلاف من الإيمان والكفر إلاقوماً هداهم الله، ونجاهم من هذا الاختلاف عن الدين الحق.

فالوقف على : ﴿مختلفين﴾ يلقى في روع السامع أن الناس جميعاً وقع عليهم حكم الاختلاف، وليس الأمر كذلك، فهناك من رحمهم الله، ولطف بهم فنجاهم من هذا الاختلاف، ولايتم المعنى عندئذ إلا بذكر هذا الاستثناء.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿مختلفين -١١٨-﴾ لأن المعنى لايتم بهذا الوقف؛ لأن للحكم بقية لم تأت بعد وبقية الحكم هي الاستثناء، وما بعده والإستثناء سوف يُخرج من هذا العموم - المفهوم من قوله: ﴿ولايزالون مختلفين﴾ قوماً هداهم الله وأخرجهم من هذه الدائرة ، فرحمهم وهداهم إلى الحق بإذنه، فهم الناجون.

وحينئذ فإن الوقف على : ﴿مختلفين﴾ سوف يُفسد المعنى ويؤخر بقية الحكم، والمطلوب: هو تعجيل البشرى بذكر من استثناهم من هذا الحكم العام، حتى يطمئن أهل الإيمان، ويسعدوا بنجاتهم من هذا الاختلاف الذي قد يُفهم منه الشمول والعموم.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)(١) : «.. ﴿ولايزالون مختلفين﴾ في الحق أى مخالفين له كقوله تعالى: ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ

(١) إرشاد العقل السليم: ٣/ ٥٠.

الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾[1] ، ﴿إلا من رحم ربك﴾ إلا قوماً قد هداهم الله تعالى بفضله إلى الحق، فاتفقوا عليه ولم يختلفوا فيه أى لم يخالفوه».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2] : «.. ولما اشعر الاختلاف بأنه اختلاف في الدين، وأن معناه العدول عن الحق إلى الباطل؛ لأن الحق لايقبل التعدد والاختلاف عقَّب عموم ﴿ولايزالون مختلفين﴾ باستثناء من ثبتوا على الدين الحق، ولم يخالفوه بقوله: ﴿إلا من رحم ربك﴾ أي فعصمهم من الاختلاف».

ومما تقدم يتبين لنا أن الاستثناء أخرج المرحومين من هذا الاختلاف بأداة الاستثناء، وهي : ﴿إلاَّ﴾ فألقى المسرة بسرعة في نفوس المؤمنين المهديين إلى الحق، وهذا لايتأتى مع الوقف على ﴿مختلفين﴾.

أضف إلى هذا أن الوقف لو أجزناه فإننا نجيز - تبعاً لذلك - الابتداء بقوله: ﴿إلاَّ من رحم ربك﴾، وفي هذا الابتداء فصل بين المستثنى منه - وهو الضمير في قوله: ﴿ولايزالون﴾ - والمستثنى - وهو ﴿مَنْ﴾ - وهذا الفصل غير جائز.

والاستثناء هنا منقطع - كما يقول القرطبي (٦٧١هـ)[3] : «﴿إلا من رحم ربك﴾ استثناء منقطع أى لكن من رحم ربك بالإيمان والهدى فإنه لم يختلف».

---

(١) البقرة : ٢١٣.

(٢) التحرير والتنوير: ١٢/١٨٩.

(٣) الجامع لاحكام القرآن : ٩/١١٩.

هذا، وقد عرض الزركشي (٧٩٤هـ) - في البرهان[١] - لقضية الوقف على الاستثناء المنقطع فقال[١] : «فمنهم من يجوزه مطلقاً، ومنهم من يمنعه مطلقاً، وفصَّل ابن الحاجب في أماليه فقال: يجوز إن صُرح بالخبر، ولايجوز إن لم يصرح به، لأنه إذا صرح بالخبر استقلت الجملة، واستغنت عما قبلها، وإذا لم يصرح به كانت مفتقرة إلى ما قبلها.. إلخ».

ثم يقول[١] : «ووجه من قال بالمنع ما رأى من احتياج الاستثناء المنقطع إلى ما قبله لفظاً ومعنى، أما اللفظ: فلأنه لم يعهد استعمال ﴿إلاَّ﴾ وما في معناها إلا متصلاً بما قبلها لفظاً.

ألا ترى أنك إذا قلت: (ما في الدار أحد غير حمار) فوقفت على ما قبل (غير)، وابتدأت به كان قبيحاً فكذلك هذا.

وأما المعنى: فلأن ما قبله مشعر بتمام الكلام في المعنى فإن : (ما في الدار أحد إلا الحمار) هو الذي صحح قولك: إلا الحمار.. ألا ترى أنك لو قلت: إلا الحمار على انفراده كان خطأ».

فهذه عبارة الزركشي - رحمه الله - وهي تطلعنا على آراء القائلين بمنع الوقف - على ما قبل ﴿إلاَّ﴾ ، أو إحدى أخواتها - في الاستثناء المنقطع مطلقاً، ومن أجاز الوقف مطلقاً، ومن فصَّل كابن الحاجب ولكن الذي تطمئن إليه النفس هو القول بالمنع مطلقاً، وما قلته قبل عرضي لرأى الزركشي ينهض دليلاً على تأييدي لرأى من قال بالمنع مطلقاً، وفهمنا الذي عرضناه للآية المذكورة يرشح هذا التأييد ويقويه.

---

(١) البرهان : ٣٥٦/١، ٣٥٧.

الموضع الثامن :

﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ۝ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ ۝ وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ۝ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ ۝ ﴾ (الآيات من ٤١ - ٤٤ من سورة يس).

إضاءة :

يتحدث الله تعالى - في هذه الآيات - ممتناً على العباد، أو على أهل مكة بأنه هو الذي حمل آباءهم وأجدادهم حين كانوا نطفاً في أصلاب من حملهم نوح - عليه السلام - معه في السفينة المملوءة ونجا بهم من الغرق.

وقال النحاس (٣٣٨هـ)[١] : «والمعنى: وآية لأهل مكة أنا حملنا ذريات قوم نوح في الفلك..».

﴿وخلقنا لهم من مثله ما يركبون﴾ أى ومن النعم أو من الدلائل على قدرتنا أننا علمناهم كيف يصنعون السفن، كما علمنا نوحاً - عليه السلام - «قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : خلق لهم سفناً أمثالها يركبون فيها»[٢] ، ثم يضيف الحق تعالى نعمة ثالثة وهي أنه تعالى قادر - إن شاء - أن يغرقهم في البحر مع أنهم يركبون وسيلة النجاة وهي السفن، وإن صرخوا مستغيثين طالبين الإنقاذ فلا يجدون مغيثاً ينقذهم «ولا ينجيهم إلا رحمتنا لهم وتمتيعنا إياهم بلذاتهم إلى انقضاء آجالهم»[٣] .

(١) إعراب القرآن: ٣/٣٩٦، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن : ١٥/٣٧.

(٢) السابق: نفس الموضع .

(٣) حاشية الصاوي على الجلالين : ٣/٣٢٦، وانظر معها: البحر المحيط: ٧/ ٧٠.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ولاهم ينقذون -٤٣-﴾ في طبعة الملك الثانية، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام السجاوندي[١] (٥٦٠هـ) يقول: «﴿ينقذون -٤٣-ˡ ﴾ للاستثناء، وقيل: اى لكن رحمناهم رحمة ومع ذلك الوصل أحسن». ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] «﴿يركبون -٤٢-﴾ كاف، ﴿إلى حين -٤٤-﴾ حسن».

فلم يذكر وقفاً على هذه الآية، وإنما تجاوزها، وهذا يدل على منع الوقف عليها؛ حيث ذكر حكم ما قبلها، وحكم الآية التي بعدها وأما هي فلم يذكر فيها وقفاً.

وأما الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فإنه يقول[٣]: «﴿ولاهم ينقذون﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده حرف استثناء».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف هنا على قوله: ﴿ولاهم ينقذون -٤٣-﴾ لأن ما بعده استثناء ولايتم المعنى إلا بذكر ما بعده.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً:

فيقول الزجاج (٣١١هـ)[٤] : «أي فلا مغيث لهم ﴿إلا رحمة منا﴾

---

(١) علل الوقوف: ٣/٨٤٨.

(٢) المقصد: ٣٢٠.

(٣) منار الهدى : ٣٢٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣/٢٨٨، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٢/٣٧٩.

منصوبة مفعول لها. المعنى: ولاينقذون إلا لرحمة منا ولمتاع إلى حين إلى انقضاء الأجل».

ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[١] : «﴿إلا رحمة منا -٤٤-﴾ قال الكسائي: هو نصب على الاستثناء، وقال أبو إسحاق: نصب لأنه مفعول له أى للرحمة ﴿ومتاعاً﴾ معطوف عليه».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٢] : «قوله تعالى: ﴿إلا رحمة﴾ هو مفعول له أو مصدر، وقيل: التقدير: إلا برحمة، وقيل: هو استثناء منقطع».

ومن كلام النحاة يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿ولاهم ينقذون﴾ لأن ما بعده منصوب على الاستثناء، أو مفعول له، ومن ثم فلا يتم المعنى إلا بذكر ما بعده.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿ولا هم ينقذون﴾ لأن ما بعده استثناء منقطع، والاستثناء يفيد أن هناك كلاماً يشتمل على مستثنى منه، وأداة استثناء، ومستثنى ولايتم المعنى إلا بذكر المستثنى، لأنه هو المقصود إخراجه من الحكم العام السابق له.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٣] : «وقوله تعالى : ﴿إلا رحمة منا ومتاعاً﴾ استثناء مفرغ من أعم العلل الشاملة للباعث المتقدم والغاية المتأخرة،

---

(١) إعراب القرآن : ٣/٣٩٧، وانظر معه: البيان : ٢/٢٩٦.

(٢) التبيان : ٢/١٠٨٣، وانظر معه: البحر المحيط: ٧/٧٠.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٤/٢٥٥، وانظر معه: حاشية الصاوي على الجلالين: ٣/٣٢٦، وروح المعاني: ٢٣/٤١.

أى لايغاثون ولاينقذون لشيء من الأشياء إلا لرحمة عظيمة من قبلنا داعية إلى الإغاثة والإنقاذ وتمتيع الحياة مترتب عليهما، ويجوز أن يراد بالرحمة ما يقارن التمتيع من الرحمة الدنيوية، فيكون كلاهما غاية للإغاثة والإنقاذ أى لنوع الرحمة وتمتيع إلي حين».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «... والاستثناء في قوله: ﴿إلا رحمة﴾ منقطع؛ فإن الرحمة ليست من الصريخ ولا من المنقذ، وإنما هي إسعاف الله تعالى إياهم بسكون البحر، وتمكينهم من السبح على أعواد الفلك».

ومن كلام الإمامين الجليلين - وغيرهما - يتضح لنا أن قوله: ﴿ولاهم ينقذون﴾ معطوف على قوله: ﴿فلا صريخ لهم﴾ الذي هو جواب الشرط في قوله: ﴿وإن نشأ نغرقهم﴾ ويكون المعنى: وإن نشأ إغراقهم فلا مغيث لهم ولا منقذ لهم إلا رحمة - وهي إسعاف الله تعالى إياهم بسكون البحر، وتمكينهم من السبح على أعواد الفلك - .

وعلى هذا التفسير يكون الاستثناء منقطعاً؛ لأن المستثنى - وهو الرحمة - ليس من جنس المستثنى منه وهو الصريخ أو المنقذ ولكى يتم المعنى يلزم الإتيان بأسلوب الاستثناء كاملاً وهو قوله: ﴿فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون . إلا رحمة منا ومتاعاً إلى حين﴾[٢] .

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٣/٢٩.

(٢) وانظر : الموضع السابع من هذا الفصل - ففي التعليل البلاغي للوصل فيه مزيد بيان رأينا عدم تكراره.

الموضع التاسع :

﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ۝ إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ۝﴾ (الآيات من ٦ - ١٠ من سورة الصافات).

إضاءة :

المفردات : ﴿شيطان﴾: «قال أبو عبيدة: الشيطان اسم لكل عاتٍ متمرد من الجن والإنس والدواب»[١] ، ﴿مارد﴾ : «المارد والمريد من شياطين الجن والإنس المتعرى من الخيرات من قولهم: شجر أمرد إذا تعرى من الورق»[٢] ، ﴿يقذفون﴾ : «القذف: الرمي البعيد»[٣] ، ﴿دحوراً﴾: «إبعاداً ودحره دحراً ودحوراً: دفعه»[٤] ، ﴿واصب﴾: قال الزجاج (٣١١هـ)[٥] : «قيل دائم وقيل: موجع»، ﴿خطف﴾ : «الخطف والاختطاف : الاختلاس بالسرعة يقال: خَطِفَ، يَخطَف، وخَطَّف يَخطِّف وقرئ بهما قال: ﴿إلا من خطف الخطفة﴾، وذلك وصف للشياطين المسترقة للسمع»[٦] .

(الشهاب «الشعلة الساطعة من النار الموقدة، ومن العارض في الجو

---

(١) مجاز القرآن: ١/٣٢.

(٢) المفردات : مادة (مرد).

(٣) السابق: مادة (قذف).

(٤) بهجة الأريب لابن التركماني : ٣٢٩.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣/٢٩٨.

(٦) المفردات : مادة (خطف).

نحـو: ﴿فأتبعـه شهـاب ثاقب﴾[1]»، (الثاقب : «المضئ الـذي يثقب بنوره وإصابته ما يقع عليه، قال تعالى: ﴿فأتبعه شهاب ثاقب﴾»[2].

والمعنى: يقول ابن كـثير (٧٧٤هـ)[3] : «يخبـر تعالى أنه زيَّن السـماء الدنيا للناظرين إليها من أهل الأرض بزينة الكـواكب، قرئ بالإضافة وبالبدل، وكلاهما بمعنى واحد، فالكواكب السيـارة والثوابت يثقب ضوؤها جرم السماء الشفاف، فتضئ لأهل الأرض» وكذلك حفظها من كل شيطان متعرٍّ من الخير، متـمرِّد على أوامر الله، فهـم لايستطيعون التـسمع إلى الملائكة، أو إلى كتـبة الملائكة، وقد كانوا يفعلون ذلك قبل بعثة النبي ﷺ فكان الواحد منهم يسترق السمع، فَتـصِلِ إلى الكلمة فيضـيف إليها تسعـاً، ثم يلقى ذلك إلى الكهان، فيـقولون به للناس؛ ليعلو شـأنهم بينهم ادعاء للعلم بالغـيب، فلما بُعث ﷺ مُنعوا من ذلك؛ لذا يقول الله تعالى : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا ۝ ﴾ (الجن: ٩) فقد حفظ الله السماء من ذلك التـسمع إكراماً للنبي ﷺ وصوناً للوحي.

يروى ابن كثـير (٧٧٤هـ) بسنده إلى ابن عـباس - رضى الله عنهـما - قال[4] : «كان للشيـاطين مقاعد في السـماء قال: فكانوا يستـمعون الوحي، قال: وكانت الـنجوم لاتجرى ، وكانت الشـياطين لاتُرمى، قال: فإذا سـمعوا الوحي نزلوا إلى الأرض، فزادوا في الكلمـة تسعاً قال: فلمـا بُعث رسول الله

---

(١) المفردات : مادة (شهب).

(٢) السـابق: مادة (ثقب).

(٣) تفـسير الـقرآن العظيم: ٢/٤، وانظر مـعه: الجـامع لأحكام القرآن : ٦٧/١٥، والبـحر المحـيط: ٩٣/٩.

(٤) تفسير القرآن العظيم : ٣/٤.

ﷺ جعل الشيطان إذا قعد مقعده جاءه شهاب فلم يخطئه حتى يحرقه، قال: فشكوا ذلك إلى إبليس - لعنه الله - فقال: ماهو إلا من أمر حدث قال: فبعث جنوده فإذا رسول الله ﷺ قائم يصلي بين جبلي نخلة، قال وكيع: يعني بطن نخلة، قال: فرجعوا إلى إبليس فأخبروه فقال: هذا الذي حدث».

فهذا الحفظ للسماء كان حفظاً للوحي من أن يحاول الكهان أن يتكلموا بشيء يشبهه؛ لأن الكهان كان مصدرهم في ذلك ما يسترقه الشيطان من السمع إلى الملائكة، فلما مُنعوا صار الوعيد حقاً لكل من يحاول ذلك أن يُرمى بشهاب يحرقه، وهذا عذاب الدنيا، أما في الآخرة فلهم عذاب دائم موجع لاينقطع.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿واصب -٩-﴾ في طبعة مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ) لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع بل جاء عنه ما يفيد المنع من الوقف؛ وذلك حيث يقول[١] : «﴿دحوراً -٩-﴾ كاف، وهو مصدر معناه طرداً أو إبعاداً وقال القتيبي: هو تام، ﴿ثاقب -١٠-﴾ تمام القصة» ، فقد ذكر الوقف على : ﴿دحوراً﴾، وجعله كافياً، ثم تجاوز رأس الآية ﴿واصب -٩-﴾ فلم يذكر فيها وقفاً من أى نوع، ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿واصب -٩- ۷﴾ للاستثناء».

---

(١) المكتفى : ٤٧٧.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ٨٥٣.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿الكواكب﴾ كاف، وكذا: ﴿مارد﴾، و﴿من كل جانب﴾، وقال قوم: إن الوقف على ﴿دحوراً﴾ أحسن، وإن كان ﴿من كل جانب﴾ آخر آية وهو حسن ﴿شهاب ثاقب﴾ حسن».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري-[٢] : «﴿واصب﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده حرف الاستثناء والواصب: الدائم».

ومن كلام القراء يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿واصب﴾ لأن ما بعده أداة استثناء، وهي تفيد أن قبلها مستثنى منه وبعدها مستثنى لم يأت بعد؛ لذا يُمنع الوقف.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً :

فيقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٣] : «﴿مَنْ﴾ في محل الرفع بدل من الواو في : ﴿لايسمعون﴾ أي لايسمع الشياطين إلا الشيطان الذي خطف الخطفة».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٤] : «﴿إلاَّ مَنْ﴾ استثناء من الجنس أي لايستمعون الملائكة إلا مخالسة، ثم يتبعون بالشهب».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٥] : «﴿إلا من خطف الخطفة﴾ ﴿مَنْ﴾ بدل

---

(١) المقصد: ٣٢٢، ٣٢٣.

(٢) منار الهدى: ٣٢٣.

(٣) الكشاف: ٣/٣٣٦.

(٤) التبيان: ٢/١٠٨٨.

(٥) البحر المحيط: ٩/٩٣، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن : ١٥/٦٧، وإرشاد العقل السليم: ٤/٢٦٦.

من الضمير في ﴿لايسمعون﴾ ويجوز أن يكون منصوباً على الاستثناء أى لايسمع الشياطين إلا الشيطان الذي خطف».

ومن كلام النحاة يتضح لنا أن قوله: ﴿إلا من خطف الخطفة﴾ استثناء بإلا والمستثنى قوله: ﴿مَنْ﴾ وهو بدل والمستثنى منه الواو في قوله: ﴿لايسمعون﴾وهو المبدَل منه، وهذا يدل على أن الكلام متصل من أول قوله: ﴿لايسمعون. . .﴾ إلى قوله: ﴿إلا من خطف الخطفة فأتبعه شهاب ثاقب﴾.

هذا، ويؤيد البلاغيون منع الوقف على قوله: ﴿واصب﴾ لأن ما بعده ﴿إلا﴾ وهي أداة الاستثناء، و﴿مَنْ﴾ مستثنى وهو بدل من الواو في قوله: ﴿لايسمعون﴾، وهذا يوحى باتصال الكلام من قوله: ﴿لايسمعون إلى الملأ الأعلى﴾ إلى قوله: ﴿إلا من خطف الخطفة فأتبعه شهاب ثاقب﴾ والبدل والمبدَل منه متلازمان، كل منهما يطلب الآخر يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)(١) : «﴿مَنْ﴾ في محل الرفع بدل من الواو في ﴿لايسَّمَّعون﴾ أي لايسمع الشياطين إلا الشيطان الذي خطف الخطفة».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)(٢) : «وجملة: ﴿ولهم عذاب واصب﴾ معترضة بين الجملة المشتملة على المستثنى منه، وهي جملة: ﴿لايسمعون إلى الملأ الأعلى﴾ وبين الاستثناء: ﴿إلا من خطف الخطفة﴾ مستثنى من ضمير ﴿لايسمعون﴾ فهو في محل رفع على البدليَّة منه».

هذا ، وإننا حين نقرأ الآية ﴿لايسمعون .. إلخ﴾ فإننا نجد استئنافاً

---

(١) الكشاف : ٣/ ٣٣٦.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٣/ ٩٣.

نحوياً وهو : ﴿لايسمعون إلي الملأ الأعلى﴾ وهذا إخبار من الله تعالى بأن الشياطين ممنوعون من التسمع إلي الملائكة، ﴿ويقذفون من كل جانب دحوراً﴾ أي أنهم يُرمون بالشهب من كل ناحية من السماء يتجهون إلى التسمع منها مدحورين مبعدين مطرودين.

﴿ولهم عذاب واصب﴾ وهذا وعيد للشياطين بالعذاب الدائم في الآخرة بعد هذا العذاب الدنيوي بالرجم بالشهب والاحتراق بها، ثم يأتى الاستثناء ﴿إلا من خطف الخطفة .. إلخ﴾ ليقول لنا: إن المنع عام للشياطين من التسمع، أما من يجترئ علي محاولة التسمع فإنه لاينجو بما يختطفه أو يختلسه، فإن هناك شهاباً يتبعه فيخترقه ويحرقه ومن ثم يصير المعنى متصلاً مترابطاً يتصل فيه البدل بالمبَدل منه.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبَدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

الموضع العاشر

الموضع الحادى عشر

﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ۝ كَٱلْمُهْلِ يَغْلِي فِي ٱلْبُطُونِ ۝ كَغَلْيِ ٱلْحَمِيمِ ۝﴾ (الآيات من : ٤٣ - ٤٦ من سورة الدخان).

إضاءة:

المفردات : ﴿الزقوم﴾ : قال الراغب (٥٠٢هـ)[٢] : «﴿إن شجرت

(١) البرهان : ١/ ٣٥٥.

(٢) المفردات : مادة (زقم).

الزقوم﴾ عبارة عن أطعمة كريهة في النار، ومنه استعير: زقم فلان وتزقم إذا ابتلع شيئاً كريهاً».

﴿الأثيم﴾ : «هو الفاجر الكثير الآثام»[1] .

﴿المهل﴾ : «اسم يجمع معدنيات الجواهر كالفضة والحديد ونحوهما، والقَطِران الرقيق كالمُـهْلة وماذاب من صُفْر أو حديد والزيت أو دُرْدِيُّهُ أو رقيقه وما يتحاتُّ عن الخُبزة من الرماد والجمر، والسُّمُّ والقيح وصَديدُ الميِّت كالمهْلِ - بالفتح وبالتحريك-»[2] .

﴿الحميم﴾ : «الماء الحار ومنه سمى الحمام»[3] .

والمعنى : يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[4] : «روى أنه لما نزل : ﴿أذلك خير نزلاً أم شجرة الزقوم﴾[4] ؟ قال ابن الزِّبَعْرَي: إن أهل اليمن يدْعُون أكل الزبد والتمر التزقُّم، فدعا أبو جهل بتمر وزبد فقال: تزقَّمُوا فإن هذا هو الذي يخوفكم به محمد فنزلت: ﴿إن شجرت الزقوم طعام الأثيم﴾».

ففي هذه الآيات وعيد من الله تعالى للكفار أمثال أبي جهل - عليه اللعنة - وغيره بأن طعامهم في جهنم سيكون من ثمار هذه الشجرة الملعونة التي تخرج في أصل الجحيم، وهم حين يأكلون منها إنما يأكلون شيئاً كريهاً يزدردونه بصعوبة، وحين يصل إلى بطونهم فإنه يغلى فيها غلياناً كما يغلى الماء

---

(١) الكشاف: ٣/ ٥٠٦.

(٢) القاموس المحيط: مادة (المهل).

(٣) ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري: مادة (الحميم).

(٤) الكشاف: ٣/ ٥٠٦ والآية من الصافات: ٦٢.

الحار الذي بلغ أعلى درجة الغليان، فهذا طعام أهل النار، فالنار تحيط بهم من خارج أبدانهم ومن داخل أجوافهم، نسأل الله النجاة منها.

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الزقوم - ٤٣-﴾، وعلى قوله: ﴿في البطون -٤٥-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر وقفاً من الآية (٤٣ حتى الآية ٤٦).

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿كالمهل﴾ جائز لمن قرأ تغلى بالتاء أى الشجرة، وليس بوقف لمن قرأه بالياء ﴿الحميم﴾ كاف».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجري-[٣] «ولا وقف من قوله: ﴿إن شجرت الزقوم﴾ إلى ﴿كالمهل﴾، فلا يوقف على ﴿الزقوم﴾؛ لأن خبر ﴿إنّ﴾ لم يأت، ولا على ﴿الأثيم﴾؛ لأن ما بعده كاف التشبيه».

وعن الثاني يقول[٤] : «﴿في البطون﴾ ليس بوقف لأن بعده كاف التشبيه».

---

(١) المكتفى: ٥١٤.

(٢) المقصد: ٣٥٥.

(٣) منار الهدى: ٣٥٥.

(٤) منار الهدى: ٣٥٥.

ومن كلام القراء يتضح لنا أن الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الزقوم﴾ لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿طعام الأثيم﴾، وكذلك على قوله: ﴿في البطون﴾؛ لأن ما بعده كاف التشبيه التي يأتى معها المشبه به.

أما النحاة فإن شدة ظهور إعراب هذه الآيات جعلهم يعرضون عن ذكر ذلك الإعراب كالفراء (٢٠٧هـ)[١]، والزجاج (٣١١هـ)[٢]، وابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣]، وابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٤]، والعكبري (٦١٦هـ)[٥]، وهي كما ترى: ﴿إنَّ﴾ حرف توكيد ونصب ﴿شجرت الزقوم﴾ اسم ﴿إنَّ﴾ منصوب و﴿شجرت﴾ مضاف و﴿الزقوم﴾ مضاف إليه، ﴿طعام الأثيم﴾ خبر ﴿إنَّ﴾ ﴿كالمهل﴾ جار ومجرور في محل رفع خبر ثاني[٦] لـ ﴿إنَّ﴾. ﴿يغلى في البطون﴾ حال من المهل[٧] قاله الجلال المحلي (٨٦٤هـ) وتعقبه الصاوي (١٢٤١هـ) بقوله[٨]: «والأظهر أنه حال من طعام؛ لأن المراد وصف الطعام المشبه بالمهل بالغليان لاوصف ﴿المهل﴾؛ لأنه لايتصف بذلك... ﴿كغلى الحميم﴾ صفة لمصدر محذوف أى تغلى غلياً مثل غَلْى الحميم».

ولعلك تلاحظ أن الآيات بدأت بـ ﴿إنَّ﴾، ثم جاء بعدها الاسم

---

(١) معاني القرآن: ٣/٤٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٣/٤٢٧.

(٣) إعراب القرآن: ٤/١٣٤.

(٤) البيان: ٢/ ٣٦٠.

(٥) التبيان: ٢/١١٤٨.

(٦) حاشية الصاوي على الجلالين: ٤/٦٥.

(٧) السابق: نفس الموضع.

(٨) السابق: نفس الموضع.

﴿شجرت الزقوم﴾ ، ثم الخبر الأول ﴿طعام الأثيم﴾ ثم الخبر الثاني ﴿كالمهل﴾ ثم الحال وهو قوله: ﴿يغلى في البطون﴾ ثم كاف التشبيه التي تربط بين المشبه الذي هو غَلْي الطعام في البطون، والمشبه به هو غلى الحميم، ولاتستطيع أن تقف من أول قوله : ﴿إن شجرت الزقوم﴾ إلى قوله: ﴿الحميم﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿الزقوم﴾ لأن ما بعده خبر ﴿إنَّ﴾ الأوَّل، وهو قوله: ﴿طعام الأثيم﴾ الذي به يتم المعنى، فهو ركن الإسناد الذي تتم به فائدة الكلام[1] ؛ إذ لامعنى لقولك: ﴿إنَّ شجرت الزقوم﴾ وتقف . . ماذا أفدت؟ لاشيء فإن جئت بالخبر ﴿طعام الأثيم﴾ تم المعنى في حالة عدم الإخبار عنه بخبر آخر، لكنه هنا أراد الإخبار عن ﴿شجرة الزقوم﴾ بخبر ثان وهو قوله: ﴿كالمهل﴾، وأردف هذا الخبر بالحال في قوله: ﴿يغلى في البطون﴾، والحال خبر في المعنى[2] ، فكأنه خبر ثالث، ثم إن هذا الغليان لهذا الطعام في البطون قد يفهم منه أى غليان، فأراد الله تعالى أن يصف هذا الغليان بطريق التشبيه، فقال: ﴿كغلى الحميم﴾ أي الماء الذي تناهت حرارته من شدة غليانه.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[3] : «﴿إن شجرت الزقوم﴾ كل ما في كتاب الله تعالي من ذكر الشجرة فالوقف عليه بالهاء إلا حرفاً واحداً في سورة الدخان ﴿إن شجرت الزقوم طعام الأثيم﴾ قاله ابن الأنباري».

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢.

(٢) انظر: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ١٤٦/١٦.

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «وكتبت كلمة ﴿شجرت﴾ في المصاحف بتاء مفتوحة مراعاة لحالة الوصل، وكان الشائع في رسم أواخر الكلم أن تراعي فيه حالة الوقف فهذا مما جاء على خلاف الأصل».

فلله در هذا الكتاب المعجز حتى رسم هذه الكلمة ﴿شجرت﴾ بتاء مفتوحة جاء هنا هكذا؛ لأن الكلام مبني على الاتصال من أول قوله: ﴿إن شجرت الزقوم﴾ إلى قوله : ﴿الحميم﴾.

وأما تعليل الوصل البلاغي للثاني - وهو قوله: ﴿كالمهل يغلي في البطون كغلي الحميم﴾ - فيتضح من ذلك الارتباط القائم بين الآيتين على العلاقة التشبيهية التي دلت عليها كاف التشبيه، فهناك مشبَّه - وهو غَلْي الطعام في البطون كما قال الصاوي[٢] (١٢٤١هـ) - ومشبه به وهو ما بعد كاف التشبيه - وهو قوله: ﴿غَلْي الحميم﴾ - لأن المعنى لايتم إلا بذكر ركني التشبيه، والتشبيه - كما يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[٣] : «الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى».

وهذا يعني أن هناك طرفين اشتركا في معنى جمع بينهما وهو وجه الشبه، وحين نعبر عن هذا الاشتراك فلا يقبل الإتيان بأحدهما دون الآخر في حالة إرادة التشبيه الاصطلاحي البلاغي الذي يقوم على مشبه ومشبه به وأداة تشبيه - كما هنا - ووجه الشبه يفهم من السياق ويقول عبد القاهر

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٥/ ٣١٤.

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين: ٤/ ٦٥.

(٣) الإيضاح: ٢٤٨، وانظر معه: المطول: ٥١٦.

(٤٧١هـ)[١] : «... مدار التشبيه على أنه يقتضي ضرباً من الاشتراك، ومعلوم أن الاشتراك في نفس الصفة أسبق في التصور من الاشتراك في مقتضى الصفة...» ثم يقول أيضاً[٢]: «... وإذا تأمَّلنا متصرَّف تركيبه وجدناه يقتضي أن يكون الشيئان من الاتفاق والاشتراك في الوصف بحيث يجوز أن يتوهم أن أحدهما الآخر، وهكذا تراه في العرف والمعقول فإن العقلاء يؤكدون أبدا أمر المشابهة بأن يقولوا: «لايمكنك أن تفرق بينهما»، ولو رأيت هذا بعد أن رأيت ذاك لم تعلم أنك رأيت شيئاً غير الأول حتى تستدل بأمر خارج عن الصورة».

فالإمام عبد القاهر هنا يؤكد أهمية ارتباط أركان العلاقة التشبيهية لأنها تقتضي نوعاً من الاشتراك في نفس الصفة، ويتأكد هذا الاشتراك في الوصف بحيث يجوز أن يقع في الوهم أن أحدهما هو الآخر بحيث لو رأيت أحدهما بعد الآخر لايقع في نفسك أنك رأيت شيئاً غير الأول حتى تستدل بأمر خارج عن الصورة، وذلك لأن مبنى التشبيه على أن المشبه صار أحد أفراد المشبه به ثم يقوى هذا الادعاء على حسب تركيب الصورة التشبيهية التي يجنح إليها المتكلم والتي يقتضيها المقام.

الموضع الثاني عشر

الموضع الثالث عشر

﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَوَّلِينَ وَٱلْآخِرِينَ ۝ لَمَجْمُوعُونَ إِلَىٰ مِيقَٰتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ۝

(١) أسرار البلاغة : ٩٩.

(٢) أسرار البلاغة : ٩٩.

﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ ۝ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝﴾ (الآيات من: ٤٩ - ٥٢ الواقعة).

إضاءة :

في هذه الآيات ردٌّ على منكري البعث؛ لذا أمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يقول لهؤلاء المنكرين للبعث - وهم كفار مكة ومن على شاكلتهم - إن جميع الموتى سوف يبعثون ويساقون إلى أرض المحشر ويجمعون يوم القيامة للحساب، وهذا اليوم معلوم عند الله تعالي وسوف تجزى كل نفس بما قدمت، وأنتم أيها الضالون عن الحق المكذبون بهذا اليوم لمعذبون يوم القيامة في النار تأكلون من هذه الشجرة الملعونة ذات الثمر المر الكريه الرائحة فهي كما وصفت من قبل ﴿كالمهل يغلى في البطون. كغلى الحميم﴾ (الدخان: ٤٥، ٤٦).

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿والآخرين -٤٩-﴾ وعلى قوله: ﴿المكذبون -٥١-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط، مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر وقفاً من أى نوع على هذين الموضعين : (٤٩، ٥١).

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿والآخرين -٤٩- لا﴾، ﴿المكذبون-٥١- لا﴾.

(١) المكتفى : ٥٥٣.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ٩٩٤.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿لمجموعـون﴾ ليس بوقف وإن كان رأس آية ﴿يوم معلوم﴾ كاف».

ويقول الأشـموني[٢] - من علمـاء القرن الحـادى عشـر الهجـري- : «﴿لمجموعون﴾ ليس يوقف وإن كـان رأس آية، وقال يعقوب: تام، وغلطة أبو جعـفر وهو أن حرف الجر لابد وأن يتـعلق بشيء وتعلقه هنا بما قـبله، ثم قال تعـالى: ﴿إلى ميـقات﴾ أي يجمـعهم لميـقات يوم مـعلوم ﴿معلـوم﴾ كاف، ولاوقف من قوله: ﴿ثم إنكم أيهـا الضالون﴾ إلى ﴿شرب الهـيم﴾ فلا يوقف على : ﴿المكذبون﴾؛ لأن خبره لم يأت بعد».

ومن كلام القـراء يتضح لنا منع الوقف على قـوله: ﴿والآخرين﴾ وعلى قوله: ﴿المكذبون﴾؛ لأن خبر ﴿إنَّ﴾ فيهما لـم يأت بعد.

وأما قول الأنصـاري والأشموني بأن: ﴿لمجموعـون﴾ رأس آية فهذا خطأ؛ لأن رأس الآية (٤٩): ﴿والآخرين﴾ وقوله: ﴿لمجموعون﴾ أول الآية رقم (٥٠).

أما النحاة فقد أعرضوا عن الحديث عن هذين الموضعين نظرًا لوضوحهما فـقـد تركهـمـا الفـراء (٢٠٧هـ)[٣] ، والزجاج (٣١١هـ)[٤] ، والنحاس (٣٣٨هـ)[٥] ، وابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٦] ، والعكبري (٦١٦هـ)[٧] ، فلم

---

(١) المقصد: ٣٨٢.

(٢) منار الهدى: ٣٨٢.

(٣) معانى القرآن : ٣/٢٢٧.

(٤) معانى القرآن وإعرابه: ٥/١١٣.

(٥) إعراب القرآن : ٤/٣٣٥.

(٦) البيان: ٢/٤١٧.

(٧) التبيان: ٢/١٢٠٥.

يعرضوا لهما؛ لأن الحكم فيهما واضح، فالوقف ممنوع فيهما لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين ﴿إنَّ﴾ وخبرها عند الوقف على قوله: ﴿والآخرين -٤٩-﴾، وعلى قوله: ﴿المكذبون -٥١-﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين القول: (قل) - ومقوله: ﴿إن الأولين والآخرين لمجموعون إلى ميقات يوم معلوم﴾، كما يؤدى الوقف إلى الفصل بين ﴿إنَّ﴾ وخبرها - ﴿لمجموعون﴾ في الأول وقوله: ﴿لآكلون﴾ في الثاني.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[1] : «... ﴿ثم إنكم أيها الضالون﴾ عطف على ﴿إن الأولين﴾ داخل تحت القول، و﴿ثم﴾ للتراخي زماناً أو رتبة».

ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[2] : «.. ﴿ثم إنكم أيها الضالون﴾ عطف على ﴿إن الأولين﴾ داخل في حيز القول، و﴿ثم﴾ للتراخي الزماني أو الرتبي».

ومن كلام هذين الإمامين الجليلين يتبين لنا أن الآيات بدأت بالأمر ﴿قل﴾ وما بعده مقول القول، ثم إن مقول القول قد تكوَّن من ﴿إنَّ﴾ وهي حرف توكيد ونصب، و﴿الأولين﴾ اسمها و﴿الآخرين﴾ معطوف على اسم ﴿إنَّ﴾، والخبر ﴿لمجموعون﴾ وقوله: ﴿إلى ميقات يوم معلوم﴾ متعلق بالخبر، ﴿ثم﴾ حرف عطف عطفت ما بعدها - وهو قوله: ﴿إنكم أيها الضالون المكذبون لآكلون .. إلخ الآية﴾ - على قوله: ﴿إن الأولين والآخرين

(١) إرشاد العقل السليم: ٥/ ١٣٢.

(٢) روح المعاني: ٢٧/ ٢٢٢.

لمجموعون . . . إلخ الآية﴾، وما قبل ﴿ثم﴾ وما بعدها داخل في حيز القول، ولايوقف على القول دون مقوله.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول».

ويقول أيضاً[٢] : «. . وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

هذا فيما يخص القول ومقوله. أما ما يخص منع الوقف على اسم ﴿إنّ﴾ دون خبرها فقد قررنا أكثر من مرة أن الخبر ركن الإسناد، ولايتم المعنى إلا بذكره[٣] .

الموضع الرابع عشر

﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ۝﴾ (الآيتان : ٢، ٣ الطلاق).

إضاءة:

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[٤] : «يقول تعالى: فإذا بلغت المعتدات أجلهن

---

(١) البرهان: ١/٣٥٨.

(٢) السابق: ١/٣٦١.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢.

(٤) تفسير القرآن العظيم : ٤/٣٧٩.

أي شارفن علـى انقضاء العـدة، وقاربن ذلك، ولكن لم تـفرغ العدة بالكـلية فحـينئذ إما أن يعزم الزوج عـلى إمساكهـا وهو رجعتـها إلى عصمـة نكاحه، والاستـمرار بهـا على ماكـانت عليه عنـده ﴿بمعروف﴾ أي محـسناً إليـها في صحبتها، وإمـا أن يعزم على مفارقتها بمعروف أي من غير مـقابحة ولا مشاتمة ولا تعنيف، بل يطلقها على وجه جميل وسبيل حسن».

قوله: ﴿وأشهدوا ذوي عـدل منكم﴾ : «... قال ابن جريج كان عطاء يقول: ﴿وأشـهدوا ذوي عـدل منكم﴾ قال: لايجـوز في نكاح ولا طلاق ولا رجاع إلا شاهدا عدل كما قال الله عز وجل إلا أن يكون من عذر»[1] .

﴿وأقيمـوا الشهادة لله﴾ هذا معطوف على قوله: ﴿وأشـهدوا ذوي عدل منكم﴾: «ومعنى إقـامة الشهادة: إيقاعـها مستقـيمة لاعوج فيـها... وقوله: ﴿لله﴾ أي لأجل الله وامتـثال أمره لا لأجـل المشهود له، ولا لأجل المشـهود عليه، ولا لأجل منفعة الشاهد والإبقاء على راحته»[2] .

﴿ذلكم يوعظ بـه من كـان يؤمن بالله واليـوم الآخـر﴾ «أي هذا الذي أمـرناكم به من الإشهـاد وإقـامة الشـهـادة إنما يأتمر به من يؤمن بالله واليـوم الآخر»[3] .

﴿ومن يتق الله يجعل له مـخرجاً ويرزقه من حيـث لايحتسب﴾ أي من يخاف الله تعالى فلا يقع في محارمه، بل يتوقى ما يغضب الله فإن الله يجعل

---

(١) تفسـير القرآن العظيم : نفس الموضع .

(٢) التحرير والتنوير : ٢٨/ ٣١٠.

(٣) تفسير القرآن العظيم: ٤/ ٣٧٩.

له مخرجاً من كل كـرب، ومن كل ضيق، فيفرج همه، وييـسر له أمره ويفتح له من أبواب الرزق مـالا يخطر له ببال فـقد قال رسـول الله ﷺ: «إن العبد ليحرم الرزق بالذنب يـصيبه، ولايرد القدر إلا الدعـاء، ولايزيد في العمر إلا البر»[1].

﴿ومن يتوكل على الله فـهو حسبه إن الله بالغ أمـره قد جعل الله لكل شيء قدراً﴾ أي أن من يفوض أمره إلي الله تعـالى مع الأخذ بالأسباب في ثقة أن الله بيده مقاليد أمـور هذا الكون يعطى من يشاء ويمنع من يشاء، لأن الأمر بيده وهو بالغ هذا الأمر فلا يعجزه شيء، ولايقف دون إرادته شيء، فكل أمر عنده بمقدار، فقـد جعل لكل شيء في هذا الوجود حالاً يكون عليه، وكـيفية يظهره بها، ومقداراً يكون عليه ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[2] ﴿.. وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ ﴿٨﴾﴾[3].

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قولـه: ﴿مخرجا -٢-﴾ في ط. مـصحف الملك الثانية، وفي ط. مـصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليـبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف:

فالإمـام الداني (٤٤٤هـ) يقول[4]: «﴿... فقد ظلـم نفسه..(١)﴾

---

(١) رواه ابن كثير في تفسيره: ٤/ ٣٨٠.

(٢) القمر: آية ٤٩.

(٣) الرعد: من الآية: ٨.

(٤) المكتفى: ٥٧٣.

تام، ومثله: ﴿.. أمراً (١)﴾، ومثله: ﴿... واليوم الآخر..(٢)﴾ وهو رأس آية في الشامي، ﴿.. من حيث لايحتسب ..(٣)﴾ كاف».

فهو لم يذكر وقفاً في هذا الموضع من أى نوع .

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[1] : «﴿.. لله-٢-ط﴾، ﴿الآخر -٢- ط﴾، ﴿لايحتسب -٣-ط﴾.».

ثم يقول محقق علل الوقوف في حاشية الصفحة المذكورة[1] :

«(٤) -د: ورد بعدها: ﴿مخرجاً -ط﴾ لتمام جواب الشرط مع أنه آية»، ويظهر أنه من الناسخ؛ حيث إنه على منهج المؤلف لاوقف على : ﴿مخرجاً﴾؛ لعطف: ﴿ويرزقه﴾ على جواب الشرط، ولكن من حيث كونه رأس آية يجوز. والله أعلم. ولم أجد من ذكر وقفاً على ﴿مخرجاً﴾. انظر: الإيضاح: ٩٣٨/٢، والقطع: (٧٣٠)، والمقصد: ٣٩٦، ومنار الهدى: ٣٩٦».

هذا كلام المحقق يذكره تعليقاً على كلام السجاوندي، وهو - كما ترى - يذكر ماجاء في النسخة (د) من نسخ الكتاب المخطوطة والتي ذُكر فيها هذا الحكم، أما النسخة التي أثبتها في صلب الكتاب فلم تذكر وقفاً على هذا الموضع.

ثم ذكر المحقق منهج المؤلف في مثل هذا الموضع، وهو منع الوقف على: ﴿مخرجاً﴾ لعطف: ﴿ويرزقه﴾ على جواب الشرط.

---

(١) علل الوقوف : ١٠٢٣/٣.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : ﴿ذوي عدل منكم﴾ كاف، وكذا: ﴿لله﴾، ﴿واليوم الآخر﴾ تام، ﴿يحتسب﴾ حسن، وكذا: ﴿فهو حسبه﴾، ﴿أمره﴾ كاف، ﴿قدراً﴾ تام».

ويقول الأشموني - من علماء القرن الحادى عشر الهجري -[٢] : «﴿أمراً﴾ كاف، ومثله: ﴿بمعروف﴾ الثاني ﴿منكم﴾ كاف ومثله: ﴿لله﴾، وكذا: ﴿واليوم الآخر﴾، ﴿لايحتسب﴾ حسن».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿مخرجاً﴾؛ لأن ما بعده وهو قوله: ﴿ويرزقه من حيث لايحتسب﴾ معطوف على جواب الشرط.

أما النحاة فلم يذكروا حكماً خاصاً بهذا الموضع؛ نظراً لوضوحه كما ظهر لي من استطلاع رأى الفراء (٢٠٧هـ)[٣] ، والزجاج (٣١١هـ)[٤] ، والنحاس (٣٣٨هـ)[٥] ، وابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٦] ، والعكبري (٦١٦هـ)[٧] ، والحكم هنا واضح في أن منع الوقف على : ﴿مخرجاً﴾ لأن ما بعده جملة معطوفة على جواب الشرط، والمعطوف والمعطوف عليه متلازمان كل منهما يطلب الآخر.

---

(١) المقصد : ٣٩٦.

(٢) منار الهدى: ٣٩٦.

(٣) معانى القرآن : ٣/١٦٣.

(٤) معانى القرآن وإعرابه: ٥/ ١٨٤.

(٥) إعراب القرآن : ٤/ ٤٥١.

(٦) البيان : ٢/ ٤٤٤.

(٧) التبيان : ٢/ ١٢٢٧.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿مخرجاً﴾؛ لأن ما بعده جملة معطوفة على جملة جواب الشرط؛ ولتفصيل ذلك أقول:

﴿مَنْ﴾ : اسم شرط جازم، ﴿يتق الله﴾ جملة فعل الشرط، ﴿يجعل له مخرجاً﴾ جملة جواب الشرط، ﴿ويرزقه من حيث لايحتسب﴾ جملة معطوفة على جملة جواب الشرط المذكور.

وقوله: ﴿ومن يتق الله.. إلى قوله: يحتسب﴾ جملة اعتراضية يقول عنها الزمخشري (٥٣٨هـ)(١) : «﴿ومن يتق الله﴾ يجوز أن تكون جملة اعراضية مؤكدة لما سبق من إجراء أمر الطلاق على السنة وطريقة الأحسن والأبعد من الندم، ويكون المعنى: ومن يتق الله فطلق للسنة ولم يضار المعتدة، ولم يخرجها من مسكنها، واحتاط فأشهد ﴿يجعل﴾ الله ﴿له مخرجاً﴾ مما شأن الأزواج من الغموم والوقوع في المضايق ويفرج عنه وينفس ويعطيه الخلاص ﴿ويرزقه﴾ من وجه لايخطر بباله ولايحتسبه.. ويجوز أن يجاء بها على سبيل الاستطراد عند ذكر قوله: ﴿ذلكم يوعظ به﴾».

وقد اختار الألوسي (١٢٧٠هـ) أن يكون قوله: ﴿ومن يتق الله﴾ إلخ على سبيل الاستطراد فيقول(٢) : «وجُوِّز أن يكون اعتراضا جيء به على نهج الاستطراد عند ذكر قوله تعالى: ﴿ذلكم يوعظ به﴾ إلخ فالمعنى: ومن يتق الله تعالى في كل ما يأتي ومايذر يجعل له مخرجاً من غموم الدنيا والآخرة، وهو أولى لعموم الفائدة، وتناوله لما نحن فيه تناولاً أولياً، ولاقتضاء أخبار في سبب النزول وغيره له».

---

(١) الكشاف : ٤/ ١٢٠.

(٢) روح المعاني : ٢٨/ ٢٠٠.

وعلى الرغم من تعليل الآلوسي لاختياره أن يكون الاعتراض هنا للاستطراد، وهو تعليل وجيه إلا أني لاأميل إليه ولكني أميل إلي أن يكون الاعتراض مقصوداً به التوكيد؛ لأن الطلاق وما يحيط به من ظروف نفسية خاصة بكل من الزوجين تستدعى بعضاً من الخلاف والشقاق والعناد، وقد يتطرق الأمر إلى إنكار بعض الحقوق الثابتة، أو الإدعاء الظالم ببعض الحقوق من أحد الزوجين تجاه الآخر؛ لذا كان الاعتراض - وهو كما قال الخطيب (٧٣٩هـ)[١] : «أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لامحل لها من الإعراب لنكتة سوى ما ذكر في تعريف التكميل»[٢] - بهذا الأسلوب الذي يرد كلا من الزوجين إلى رحاب الله تعالى بالتزام جانب العدل والصفح في حال إساءة أحد الزوجين إلى الآخر والتزام الزوج بالإمساك بالمعروف، أو المفارقة بالمعروف فلا يخرج المعتدة من سكنها، أو يلحق الضرر بها في عدتها وأشهد علي الرجعة لعل الله تعالي يجعل له مخرجاً من كل ضيق وييسر له شأنه كله من حيث لايحتسب أو يخطر له ببال؛ وذلك وعد الله الذي لايتخلف، ومن ثم فإن الموقف هنا - والحالة هذه - يتطلب التذكير بالتقوى، والاتجاه إلى الله والنظر إلى مرضاته تعالى والتزام شرعه، وذلك أليق بهذا الموقف وأدعى إلى القول به دون القول بالاستطراد[٣] ، فالعطف هنا يجعل جملة الشرط وما بعدها وما عطف عليها بمثابة الجملة الواحدة التي لايتم الكلام إلا بذكرها كاملة؛ حتى يؤتى الاعتراض بها ثمرته المرجوة فضلاً عن

---

(١) الإيضاح : ٢٣٩، وانظر معه: معجم البلاغة د. طبانة: ٢٠٨.

(٢) التكميل هو : «أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه» (الإيضاح : ٢٣٥).

(٣) الاستطراد هو : «الانتقال من معنى إلى معنى آخر متصل به لم يقصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثاني». (الإيضاح: ٣٩٧)، وانظر معه: معجم البلاغة د. طبانة: ٣٧٢.

الالتزام بين المعطوف والمعطوف عليه الذي يجعل كلا منهما يطلب الآخر.

الموضع الخامس عشر:

﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ۝ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ۝﴾ (الآيتان: ٤٠، ٤١ المعارج).

إضاءة:

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[1]: «.. والمعنى: إذا كان الأمر كما ذكر من أنا خلقناهم مما يعلمون، فأقسم برب المشارق والمغارب ﴿إنا لقادرون على أن نبدل خيراً منهم﴾ أي نهلكهم بالمرة حسبما تقتضيه جناياتهم، ونأتى بدلهم بخلق آخرين ليسوا على صفتهم». مع قدرتنا عليهم فلا يعجزوننا ولايفوتوننا ولايهربون منا.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿لقادرون -٤٠-﴾ فى ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[2] لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[3]: «﴿لقادرون -٤٠- لا﴾ لتعلق الجار».

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٥/ ١٩٥.

(٢) المكتفى: ٥٨٧.

(٣) علل الوقوف: ٣/ ١٠٥٠.

ويقـول الأنصـاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿عما يعلمـون﴾ حسـن ، وكـذا: ﴿بمسـبوقين﴾». فلم يذكر وقفـاً على قوله: ﴿لقادرون﴾ من أى نوع، وإنما ذكر ما قبلها، وذكر ما بعدها وهذا يدل على المنع.

ويقـول الأشمـوني[٢] - من علمـاء القرن الحـادي عشـر الهجـري - «﴿لقـادرون﴾ ليس بوقف. لتـعلق الجار». ومـن كلام القـراء يتـضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿لقادرون﴾؛ لأن الجار والمجرور بعده متعلق به.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً:

فيقـول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣] : «وجواب القسم ﴿إنا لقادرون على أن نبدل خيراً منهم... الآية».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٤] : «﴿إنا لقادرون -٤٠- على أن نبدل خيراً منهم -٤١-﴾ ﴿على﴾ في موضع نصب؛ لأنه يتعلق بـ ﴿قادرون﴾».

ومن كـلام النحـاة يتبين لـنا أن الآيتين جاءتا عـلى أسلوب قـسم: فقـوله: ﴿أقـسم﴾ فعل قـسم، والمقسم بـه ﴿رب المشارق والمغـارب﴾ وجواب القـسم ﴿إنا لقادرون على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسـبوقين﴾ فقوله: ﴿إنا لقادرون﴾ جواب القسم وهو رأس آية، وقـوله: ﴿على أن نبدل خيـراً منهم﴾ جار ومجرور مـتعلق بـ ﴿لقادرون﴾، وقوله: ﴿وما نحن بمسبوقين﴾ «هذا من جملة المقسم عليه»[٥] .

(١) المقصد : ٤٠٤.

(٢) منار الهدى : ٤٠٤.

(٣) إعراب القرآن : ٥/ ٣٤.

(٤) البيان: ٢/ ٤٦٢.

(٥) حاشية الصاوي على الجلالين : ٤/ ٢٤٨.

فالآيتان أسلوب قسم مكون من فعل القسم والمقسم به وجواب القسم، ولايجوز الوقف على القسم دون جوابه ومتعلَّق الجواب من الجواب؛ لذا منع الوقف.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿لقادرون﴾ لأنه وإن كان جواب القسم إلا أن ما بعده متعلِّق به، وهو قوله: ﴿على أن نبدل خيراً منهم﴾ وقوله: ﴿وما نحن بمسبوقين﴾ الواو للحال، وهكذا ترى أن جواب القسم لم يتم به المعنى لأن ما بعده متعلق بالجواب، وما تعلق بالجواب فهو في منزلة الجواب؛ لذا لايتم المعنى إلا بذكر ما تعلق بهذا الجواب.

ولو أنك وقفت على قوله: ﴿لقادرون﴾ تكون قد أتيت ببعض الجواب، ولم تأت بالجواب كله؛ لأن قوله: ﴿على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين﴾ متعلِّق بالجواب فهو من تتمة الجواب، ولو فرضنا - جدلاً - جواز الوقف على قوله: ﴿لقادرون﴾ لأجزنا - تبعاً لذلك - الابتداء بقوله: ﴿على أن نبدل خيراً منهم. .﴾ إلخ وهذا ابتداء قبيح؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به، وهذا الفصل يؤدى إلى فساد المعنى.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[1] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

وهنا تعلُّق الجار والمجرور بما قبله تعلُّقا يجعل معنى الجواب - جواب القسم - متوقفاً فهمه على هذا المتعلق بما قبله - وهو قوله: ﴿على أن نبدل خيراً منهم. .﴾ إلخ؛ لذا منع الوقف وتعين الوصل لأن: «المفعول والظرف

---

(١) البرهان : ١/ ٣٥٥.

وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته»[١] .

وكلام عبد القاهر - رحمه الله - هنا يفهم منه أن متعلقات الجملة التي تأتي بعدها كالمفعول والظرف وسائر المعمولات لايمكن فصلها عن الجمل التي قبلها؛ لأن معنى ما قبلها مرتبط بها ارتباطاً وثيقاً يجعل معنى هذه الجمل ناقصاً، ولايتم إلا بذكر هذه المعمولات كما أنها - أى هذه المعمولات - لايعتد بها كلاماً على حدته بحيث يُبدأ بها الكلام، بل لابد من ذكرها موصولة بما قبلها.

أضف إلى هذا أن النحاة - كما ذكرت من قبل - عندما يذكرون جواب القسم يقولون هو: ﴿إنا لقادرون على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين﴾ فيذكرون الجواب وما تعلق به ويعدون الآية -(٤١)- كلها من الجواب.

الموضع السادس عشر :

﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا ۝ وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ۝ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَـٰهُم مَّآءً غَدَقًا ۝ لِّنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا ۝﴾ (الآيات من : ١٤ - ١٧ الجن).

إضاءة :

المفردات : ﴿القاسطون﴾: «الجائرون»[٢] أى الظالمون ﴿تحروا رشدا﴾:

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

(٢) بهجة الأريب: ٤٢٢.

«توخوا وعمدوا»[1] أى قصدوا إلى طريق الهدى: ﴿ماء غدقاً﴾: «الغدق: الكثير»[2] ، ﴿لنفتنهم فيه﴾ : «أى لنختبرهم فيه كيف يشكرون ما خولوا منه»[3] ، ﴿عذاباً صعداً﴾: «مصدر الصعود وهو أشد العذاب»[4] أى شاقاً شديداً.

والمعنى : في هذه الآيات حديث الجن عن أنفسهم بعد أن استمعوا إلى القرآن من رسول الله ﷺ فقالوا : وأنا منا من أسلم واتبع ما جاء به الرسول ﷺ ومنا الجائرون الظالمون الذين تركوا الهدى فمن أسلم فأولئك الذين توخوا وقصدوا طريق الهدى فجزاؤهم الجنة، وأما الجائرون الظالمون المنحرفون عن الهدى فكانوا وقوداً للنار.

«قوله : ﴿وأن لو استقاموا﴾ ﴿أنْ﴾ مخففة من الثقيلة، وهو من جملة الموحى. والمعنى: وأوحى إليَّ أن الشأن والحديث لو استقام الجن على الطريقة المثلى، أى لو ثبت أبوهم الجان على ما كان عليه من عبادة الله والطاعة، ولم يستكبر عن السجود لآدم ولم يكفر وتبعه ولده على الإسلام لأنعمنا عليهم ولوسعنا رزقهم»[5] ثم ذكر سبحانه الماء الغدق أى الكثير للرمز إلى أن الماء هو المصدر للحياة ولكل النعم ثم للرفاهية.

---

(١) مجاز القرآن: ٢/ ٢٧٢.

(٢) السابق: نفس الموضع.

(٣) الكشاف: ٤/ ١٧٠.

(٤) مجاز القرآن : ٢/ ٢٧٢.

(٥) الكشاف : ٤/ ١٧٠، وانظر معه: معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ٢٣٥، والجامع لأحكام القرآن: ١٩/١٩، والبحر المحيط: ١٠/ ٣٠٠.

وما نفعل ذلك إلا لنختبرهم كيف يشكرون الله على ما أولاهم من النعم حتى يتبين لنا الطائع ليكون مأواه الجنة أما من يعرض عن ذكر ربه ولم يعرف لصاحب النعم حقه وكفر به فإنه يلقى جزاءه في جهنم عذاباً شديداً شاقاً جزاء كفره.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿غدقاً﴾ (١٦) فى ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف ليبيا فقط.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، وإنما ذكر الوقف على قوله: ﴿لنفتنهم فيه﴾ حيث قال: «﴿لنفتنهم فيه -١٧-﴾ تام».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿حطبا (١٥)﴾ صالح، ﴿لنفتنهم فيه -١٧-﴾ تام، وكذا: ﴿صعدا -١٧-﴾» . فلم يذكر فيه وقفاً من أي نوع أيضاً. يقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «﴿غدقاً﴾ ليس بوقف لتعلق اللام».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿غدقاً﴾؛ لأن ما بعدها علة لما قبلها.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً:

---

(١) المكتفى: ٥٨٩.

(٢) المقصد: ٤٠٦.

(٣) منار الهدى: ٤٠٦.

فيقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿لنفتنهم فيه﴾ لنختبرهم فيه كيف يشكرون ما خولوا منه»، ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٢] : «﴿لنفتنهم فيه﴾ أي لنختبرهم كيف يشكرون ما أنعم عليهم به أو لنمتحنهم ونستدرجهم»، ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٣] : «﴿لنفتنهم فيه﴾ لنختبرهم كيف يشكرون».

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن اللام هنا في قوله: ﴿لنفتنهم فيه﴾ هي لام التعليل، وما بعد قوله: ﴿غدقاً﴾ تعليل لما قبله.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿غدقاً﴾ لأن ما بعده تعليل لما قبله وقع موقع الحال.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٤] : «وقوله: ﴿لأسقيناهم ماءً غدقاً﴾ وعد بجزاء على الاستقامة في الدين جزاء حسناً في الدنيا يكون عنواناً على رضى الله تعالى، وبشارة بثواب الآخرة قال تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾ [النحل: ٩٧]، وفي هذا إنذار بأنه يوشك أن يمسك عنهم المطر، فيقعوا في القحط والجوع، وهو ما حدث عليهم بعد هجرة النبي ﷺ إلي المدينة ودعائه عليهم بسنين كسني يوسف... ففي هذا إنذار بأنهم إن استمروا على اعوجاج الطريقة أمسك عنهم الماء ، وبذلك يتناسب التعليل بالإفتان في قوله: ﴿لنفتنهم فيه﴾ مع الجملة السابقة إذ يكون تعليلاً لما تضمنه معنى إدامة

---

(١) الكشاف: ٤/ ١٧٠.

(٢) البحر المحيط : ١٠/ ٣٠٠.

(٣) إرشاد العقل السليم : ٥/ ٢٠١.

(٤) التحرير والتنوير: ٢٩/ ٢٣٨.

الإسقاء؛ فإنه تعليل للإسقاء الموجود حين نزول الآية.. فلام التعليل في قوله: ﴿لنفتنهم فيه﴾ ظرف مستقر في موضع الحال من ﴿ماء غدقاً﴾ وهو الماء الجاري لهم في العيون ومن السماء تحت جناتهم وفي زروعهم فهي حال مقارنة».

ومما تقدم يتبين لنا أن قوله: ﴿لنفتنهم فيه﴾ تعليل لما قبله ولام التعليل ظرف مستقر في موضع الحال من ﴿ماء غدقاً﴾ وكما قلنا من قبل: الحال كالخبر في المعنى، فهي من تمام المعنى.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[١] : «الحال في المعنى حكم علي ذي الحال، كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، إلا أن الفرق بينه وبينها أن الحكم به يحصل بالأصالة لا في ضمن شيء آخر.

والحكم بها إنما يحصل في ضمن غيرها؛ فإن الركوب - مثلاً - في قولنا : (جاء زيد راكباً) محكوم به على (زيد) لكن لا بالأصالة بل بالتبعية بأن وصل بالمجيء، وجعل قيداً له بخلافه في قولنا : (زيد راكب)».

وبناءً على ما تقدم فإنك لو وقفت على قوله: ﴿غدقاً﴾ تكون قد فصلت بين الحال وصاحبها؛ فإن الحال - كما يرى ابن عاشور - : في قوله: ﴿لنفتنهم فيه﴾ وصاحب الحال قوله: ﴿ماءً غدقاً﴾؛ لأنه وقع نكرة[٢] موصوفة، والفصل بين الحال وصاحبها ممنوع كما قال الأشموني[٣] : «ولا يوقف على الحال دون ذيها»[٤] .

---

(١) الإيضاح: ١٩٨.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢٥٨.

(٣) منار الهدى: ١٧.

(٤) ذيها: أي صاحبها.

الموضع السابع عشر:

الموضع الثامن عشر:

الموضع التاسع عشر:

﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ۝ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ۝ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝﴾ (الآيات من ٣٧ - ٤١ من سورة النازعات).

إضاءة:

قال القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «والآيتان نزلتا في مصعب بن عمير وأخيه عامر بن عمير، فروى الضحاك عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: أما من طغى فهو أخ لمصعب بن عمير أسر يوم بدر، فأخذته الأنصار فقالوا: من أنت؟ قال: أنا أخو مصعب بن عمير، فلم يشدوه في الوثاق وأكرموه وبيتوه عندهم، فلما أصبحوا حدثوا مصعب بن عمير حديثه فقال: ما هو لي بأخ شدوا أسيركم؛ فإن أمه أكثر أهل البطحاء حُليًا ومالاً، فأوثقوه حتى بعثت أمه في فدائه ﴿وأما من خاف مقام ربه﴾ فهو مصعب بن عمير وقى رسول الله ﷺ بنفسه يوم أحد حين تفرق الناس عنه حتى نفذت المشاقص في جوفه وهي السهام، فلما رآه رسول الله ﷺ متشحطاً[٢] في دمه قال: «عند الله أحتسبك»، وقال لأصحابه: «لقد رأيته وعليه بُردان ما تعرف قيمتهما، وإن

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٩/١٩٩، وانظر معه: الكشاف: ٤/٢١٥، والبحر المحيط: ١٠/٤٠٢، وروح المعاني: ٣٠/٦٤.

(٢) يتشحط في دمه: أي يتخبط فيه ويتمرغ. النهاية: ٢/٤٩٩.

شراك نعليه من ذهب».

قلت : والآيات بعد ذلك عامة في كل طاغية عاتٍ متمردٍ على أوامر الله تعالى محب للدنيا مفضل لها على الآخرة، فالجزاء له نار جهنم هي منزله ومستقره، وأما من خاف مقام ربه يوم القيامة فانزجر عن المعاصي، ونهى نفسه عن المنكرات وخالف هواها، فجزاؤه الجنة منزلاً ومستقراً.

شاهد هذه المواضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿طغى -٣٧-﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا فقط.

وعلى قوله: ﴿الدنيا -٣٨-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

وعلى قوله: ﴿الهوى -٤٠-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا :

ففي الأول: مُنع الوقف على قوله: ﴿طغى﴾؛ حيث إن الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر وقفاً عليه من أى نوع .

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿المأوى﴾ الأولى كافٍ والثانية: تام». فلم يذكر وقفاً هنا من أى نوع، وهذا يدل على المنع.

---

(١) المكتفى : ٦٠٨.

(٢) المقصد: ٤١٨.

وفي الموضع الثاني: ﴿الدنيا -٣٨-﴾ لم يذكر الداني (٤٤٤هـ)[١] فيه وقفاً من أى نوع، وهذا دليل المنع، وكذلك الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري - : «﴿وآثر الحياة الدنيا﴾ ليس بوقف؛ لأن ما بعده جواب ﴿فأمَّا﴾».

أما الموضع الثالث : ﴿الهوى -٤٠-﴾ فإن الداني (٤٤٤هـ)[٤] - أيضاً - لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، وكذلك الأنصاري (٩٢٦هـ)[٥] لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، أما الأشموني[٦] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فقد ترك القول فيه بالمنع؛ لأنه قال في نظيره - ﴿الدنيا -٣٨-﴾ بمنع الوقف فكذلك ماهنا؛ لأن ما بعده جواب ﴿أمَّا﴾.

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على الأول ﴿طغى -٣٧-﴾ لأن ما بعده معطوف على ما قبله؛ ولأن الجواب لم يأت بعد.

وفي الثاني: ﴿الدنيا -٣٨-﴾، والثالث: ﴿الهوى (٤٠)﴾ مُنع الوقف عليهما؛ لأن ما بعد كل منهما جواب ﴿أمَّا﴾ أي وقع ما بعد كل منهما جواباً للشرط ﴿أمَّا﴾، وأيضاً هذا الجواب في موقع خبر المبتدأ - ﴿مَنْ﴾-.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً:

---

(١) المكتفى : ٦٠٨.

(٢) المقصد: ٤١٨.

(٣) منار الهدى: ٤١٨.

(٤) المكتفى: ٦٠٨.

(٥) المقصد: ٤١٨.

(٦) منار الهدى: ٤١٨.

فيقول الفراء (٢٠٧هـ)[١] : «﴿فإن الجحيم هي المأوى -٣٩-﴾ مأوى أهل هذه الصفة، وكذلك قوله: ﴿فإن الجنة هي المأوى (٤١)﴾ مأوى من وصفناه بما وصفناه به من خوف ربه ونهيه نفسه عن هواها».

ويفهم من كلام الفراء أن الوقف لايصح إلا بنهاية ذكر وصف الفريق الأول وبيان جزائه، وهم أهل الجحيم، وكذلك بالنسبة لأصحاب الفريق الثاني فإن المعنى لايتم إلا بذكر وصف الفريق الثاني وبيان جزائه.

ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٢] : «﴿فأما من طغى -٣٧-﴾ ﴿مَنْ﴾ في موضع رفع بالابتداء وخبره ﴿فإن الجحيم هي المأوى (٣٩) والتقدير عند الكوفيين : فهي مأواه، والألف بدل من الضمير، والتقدير عند البصريين هي المأوى له. ﴿وأما من خاف مقام ربه -٤٠-﴾ أي مقام الحساب على معاصيه ﴿ونهى النفس عن الهوى﴾ وهو الميل إلى ما لايحسن ﴿فإن الجنة هي المأوى -٤١-﴾ كالذي تقدم».

ومن كلام ابن النحاس نفهم أن : ﴿مَنْ﴾ في موضع رفع بالابتداء والخبر هو قوله: ﴿فإن الجحيم هي المأوى﴾؛ لذا لايوقف على ﴿طغى﴾؛ لأن الخبر لم يأت بعد، وكذلك في قوله: ﴿وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى﴾ فإن الوقف ممنوع على قوله: ﴿الهوى (٤٠)﴾؛ لأن خبر المبتدأ -﴿مَنْ﴾- لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿فإن الجنة هي المأوى﴾.

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٣] : «... و﴿أمَّا﴾ حرف تفصيل

(١) معاني القرآن: ٣/ ٢٣٤. وانظر معه: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ٢٨١.

(٢) إعراب القرآن: ٥/ ١٤٧.

(٣) التحرير والتنوير : ٣٠/ ٩١.

وشرط؛ لأنها في معنى: مهما يكن شيء».

وعلى هذا فإن خبر ﴿مَنْ﴾ في قوله: ﴿فأما من طغى﴾ هو جواب الشرط لقوله: ﴿فأمَّا﴾، وكذلك في قوله: ﴿وأما من خاف مقام ربه﴾؛ لذا يمنع الوقف على قوله: ﴿طغى -٣٧-﴾ وعلى قوله : ﴿الدنيا -٣٨-﴾، لأن خبر المبتدأ - ﴿مَنْ﴾ الذي هو جواب الشرط لقوله: ﴿فأمَّا﴾ - لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿فإن الجحيم هي المأوى﴾ وكذلك يُمنع الوقف على قوله: ﴿الهوى (٤٠)﴾ ؛ لأن خبر المبتدأ - ﴿مَنْ﴾ الذي هو جواب الشرط لقوله: ﴿وأما﴾ - لم يأت بعد وهو قوله: ﴿فإن الجنة هي المأوى﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿طغى -٣٧-﴾، وعلى قوله: ﴿الدنيا -٣٨-﴾ وعلى قوله: ﴿الهوى -٤٠-﴾ لما تقدم ؛ حيث إن الشرط يتطلب جواباً، والمبتدأ يتطلب خبراً، ولايتم المعنى إلا بذكر كل من الجواب بالنسبة للشرط، والخبر بالنسبة للمبتدأ.

يقول ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)[١] : «الشرط والجزاء جملتان قد صارتا بأداة الشرط جملة واحدة، وصارت الجملتان بالأداة كأنهما مفردان فأشبها الفردين في باب الابتداء والخبر، فكما لايمتنع تقديم الخبر على المبتدأ، فكذلك تقديم الجزاء وأيضاً فالجزاء هو المقصود، والشرط قيد فيه وتابع له فهو من هذا الوجه رتبته التقديم طبعاً..».

وكلام ابن القيم - رحمه الله - هنا يفيد أن جملتي الشرط والجزاء قد صارتا بسبب أداة الشرط جملة واحدة؛ لذا يمنع الوقف على الشرط دون جزائه

---

(١) بدائع الفوائد: ١/ ٤٤، وانظر معه: أسرار البلاغة: ١١١.

وجوابه؛ لأن الجواب هو المقصود في الكلام وبه يتم المعنى.

هذا فيما يتعلق بأهمية الإتيان بجواب الشرط؛ ليتم المعنى أما ما يتعلق بأهمية الإتيان بالخبر في الكلام؛ ليتم المعنى فهو ما يعبر عنه عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)[١] بقوله: «اعلم أن معاني الكلام كلها معانٍ لاتتصور إلا فيما بين شيئين والأصل والأول هو (الخبر)، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع، ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لايكون خبر حتى يكون مخبَر به ومخبَر عنه؛ لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له والنفي يقتضي منفياً ومنفياً عنه، فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من غير أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه حاولت مالا يصح في عقل ولايقع في وهم.

من أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء، وكنت إذا قلت: ﴿اضرب﴾ لم تستطع أن تريد منه معنى في نفسك من غير أن تريد الخبر به عن شيء مظهر أو مقدر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوتاً تصوته سواء».

فهذا القول من عبد القاهر - رحمه الله - يُفهم منه أن العلاقة بين المبتدأ وخبره هي علاقة السببية؛ فلا يوجد خبر حتى يكون هناك مخبَر به ومخبَر عنه؛ لأن المسألة قائمة على إثبات ونفي والإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له، والنفي يقتضي منفياً ومنفياً عنه، وإذا حاولنا إثبات معنى أو نفيه من غير أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه نكون قد حاولنا مالايصح في عقل ولايقع في

---

(١) دلائل الإعجاز: ٥٤١، وانظر معه: الإيضاح للخطيب القزويني: ١٩٨.

وهم ومن ثَمَّ تأتي أهمية الإتيان بالخبر في الكلام ليتم المعنى، وبدونه لاتحدث الفائدة ولايتم المعنى لذا كان الوقف قبل مجيئه ممنوعاً.

الموضع العشرون :

﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝ أَلَا يَظُنُّ أُو۟لَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ۝ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۝ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ﴾ (الآيات من: ١-٦ من سورة المطففين).

إضاءة :

المفردات : ﴿ويل﴾ «أي شدة عذاب في الآخرة، وقال ابن عباس: إنه واد في جهنم يسيل فيه صديد أهل النار»[١] .

﴿للمطففين﴾ : «التطفيف: البخس في الكيل والوزن ونقص المكيال وهو ألا تملأه إلى أصباره[٢] . . . قال أبو إسحاق: المطففون: الذين ينقصون المكيال والميزان»[٣] .

والمعنى: قال القرطبي (٦٧١هـ)[٤] : «عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: هي أول سورة نزلت على رسول الله ﷺ ساعة نزل المدينة، وكان هذا فيهم كانوا إذا اشتروا استوفوا بكيل راجح، فإذا باعوا بخسوا المكيال والميزان فلما نزلت هذه السورة انتهوا فهم أوفى الناس كيلاً إلى يومهم هذا».

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٩/٢٣٩.

(٢) أصباره: أي رأسه قاله في القاموس المحيط: مادة : (صبره).

(٣) لسان العرب: مادة (طفف).

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ١٩/٢٣٩، وانظر معه : أسباب النزول للواحدي: ٣٨٨.

فهذه الآيات تتوعد بالويل والهلاك وشدة العذاب في الآخرة صنفاً من الناس وهم المطففون ﴿الذين إذا اكتالوا علي الناس يستوفون﴾ أي يأخذون أكثر من حقهم خيانة وعدواناً، وإذا كالوا لهم أى باعوا للناس مايكال أو يوزن فإنهم ينقصونهم حقهم خيانة أيضاً، وهم حين يفعلون ذلك أشبه حالهم حال من ينكر البعث يوم يقوم الناس لرب العالمين؛ ليحاسبهم على ما قدموا في حياتهم الدنيا ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ⑦ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ⑧﴾[1].

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مبعوثون -٤-﴾ فى ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[2] يقول: «﴿. . يخسرون (٣)﴾ تام ومثله: ﴿لرب العالمين -٦-﴾». ولم يذكر وقفاً علي هذه الآية من أى نوع ولا على التي بعدها. أى أن القارئ عليه أن يقرأ من قوله: ﴿ألا يظن﴾ ولايقف إلا على قوله: ﴿لرب العالمين﴾.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[3] : «﴿مبعوثون -٤- لا﴾ لتعلق اللام» .

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[4] : «﴿يخسرون -٣-﴾ تام وكذا: ﴿لرب

---

(١) من سورة الزلزلة: ٧، ٨.

(٢) المكتفى : ٦١١.

(٣) علل الوقوف: ٣/١١٠٤.

(٤) المقصد: ٤٢١.

العالمين -٦﴾» فهو هنا قد وافق الداني؛ حيث لم يذكر وقفاً على هذه الآية من أى نوع.

ويقول الأشموني[١] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري -: «ولاوقف من قوله: ﴿ألا يظن﴾ إلى ﴿العالمين﴾ فلا يوقف على: ﴿مبعوثون﴾؛ لتعلق اللام».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿مبعوثون﴾ لأن ما بعده متعلق به.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً:

فيقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٢]: «قوله تعالى: ﴿ليوم عظيم. يوم يقوم الناس لرب العالمين﴾. ﴿يوم﴾ الثاني فيه وجهان: أحدهما: أن يكون منصوباً بفعل مقدر دل عليه ﴿مبعوثون﴾ وتقديره: مبعوثون يوم يقوم الناس. والثاني: أن يكون بدلاً من موضع الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿ليوم عظيم﴾».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٣]: «﴿ليوم عظيم﴾ وهو يوم القيامة و﴿يوم﴾ ظرف العامل فيه مقدر أى يبعثون يوم يقوم الناس، ويجوز أن يعمل فيه ﴿مبعوثون﴾ ويكون معنى ﴿ليوم﴾ اى لحساب يوم، وقال الفراء: هو بدل من ﴿يوم عظيم﴾ لكنه بنى».

---

(١) منار الهدى: ٤٢١.

(٢) البيان: ٢/ ٥٠٠ وانظر معه: الكشاف: ٤/ ٢٣١، والجامع لأحكام القرآن: ١٩/ ٢٤٣.

(٣) البحر المحيط: ١٠/ ٤٢٧.

ومن كلام النحاة الذين يمثلهم الزمخشري وابن الأنباري وأبو حيان يتضح لنا أن قوله: ﴿ليوم عظيم﴾ متعلق بقوله: ﴿مبعوثون﴾، ولايفصل بين الجار والمجرور وبين ماتعلق به.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿مبعوثون﴾ لأن ما بعده وهو قوله: ﴿ليوم عظيم﴾ متعلق به، والجار والمجرور وما تعلق به كالشيء الواحد؛ لذا لايفصل بينها بالوقف؛ لأن المعمولات التي تأتي بعد الجملة تعد من تمامها، وليست شيئاً خارجاً عنها، كما أن هذه المعمولات لايجوز الاستقلال بها عن طريق ابتداء الكلام بها، لأن معناها متعلق بما قبلها، فإن «المفعول والظرف وسائر مايجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته»[1].

وكلام عبد القاهر - رحمه الله - هنا يفيد أن ما تعلق بالجملة يُعد من تمام معناها؛ فلا تذكر الجملة إلا موصولة بما تعلق بها؛ لأن معناها موصول بما بعدها، كما أن هذه المعمولات لايصح البدء بها استقلالاً على أنها كلام - على حدته - مستقل عما قبله.

أضف إلى ذلك أن الألوسي (١٢٧٠هـ) - رحمه الله - يجعل قوله تعالى: ﴿ليوم عظيم﴾ علة للبعث باعتبار ما فيه فيقول[2]: «.. أي لايظن أولئك الموصوفون بذلك الوصف الشنيع الهائل أنهم ﴿مبعوثون﴾ ﴿ليوم عظيم﴾ لايقادر قدر عظمه؛ فإن من يظن ذلك، وإن كان ظناً ضعيفاً لايكاد

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ٢٤٣/١٩، والبحر المحيط: ٤٢٧/١٠، وإرشاد العقل السليم: ٢٤٦/٥.

(٢) روح المعاني: ١٢٥/٣٠.

يتجاسر على أمثال هذه النتائج، فكيف بمن يتيقنه؟

ووصف اليوم بالعظم لعظم ما فيه، كما أن جعله علة للبعث باعتبار ما فيه، وقدر بعضهم مضافاً أى لحساب يوم..».

وكلام الألوسي هنا يفيد أن قوله: ﴿ليوم عظيم﴾ علة للبعث باعتبار ما فيه، والعلة ومعلولها متلازمان.

وقوله: ﴿يوم يقوم الناس لرب العالمين﴾ «بدل من : ﴿ليوم عظيم﴾ بدلاً مطابقاً وفتحته فتحة بناء».

وعلى هذا يكون قوله: ﴿يوم يقوم .. الآية﴾ بدلا مطابقا من قوله: ﴿ليوم عظيم﴾ والمبدَل منه - ليوم عظيم - معمول لقوله: ﴿مبعوثون﴾ فيكون - أيضاً - قوله: ﴿يوم يقوم الناس لرب العالمين﴾ معمولاً[1] لقوله: ﴿مبعوثون﴾، ومن ثم نفهم منع الوقف على قوله: ﴿مبعوثون﴾ ، لأن ماجاء بعده معمول له. أي أن القارئ يقرأ من قوله: ﴿ألا يظن﴾ ويستمر في القراءة ولايقف إلا على قوله: ﴿لرب العالمين﴾.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[2] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدَل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

---

(١) انظر : البيان لابن الأنباري: ٢/ ٥٠٠، والبحر المحيط: ١٠/ ٤٢٧.

(٢) البرهان: ١/ ٣٥٥.

الموضع الحادي والعشرون :

الموضع الثاني والعشرون :

﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۝ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ۝ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ۝ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ۝ إِنَّهُۥ كَانَ فِىٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۝ ﴾ (الآيات من : ٧-١٣ من سورة الانشقاق).

إضاءة :

في هذه الآيات حديث عن مشهد من مشاهد يوم القيامة عندما تتطاير صحائف الأعمال من خزائن تحت العرش فمن الناس من يعطى صحيفة أعماله بيمينه، وهذا بشير السعادة والنجاة؛ لأن اليد اليمنى تتعامل مع كرائم الأفعال؛ ولذلك رمز بها إلى الفلاح، فهذا الصنف من الناس سيكون حسابه يسيراً لامناقشة فيه - لأن «من نُوقش الحساب عُذِّب»[1] - ويرجع إلى أهله - من الحور العين، أو أهله الذين كانوا معه في الدنيا من الصالحين ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾[2] مسروراً ، أما الصنف الثاني فهم الكفرة الذين يُعطون صحائف أعمالهم من وراء ظهورهم فقد «قال ابن عباس: يمد يده اليمنى ليأخذ كتابه فيجذبه ملك فيخلع يمينه فيأخذ كتابه بشماله من وراء ظهره، وقال قتادة ومقاتل: يفك ألواح صدره وعظامه ثم تدخل يده، وتخرج من ظهره فيأخذ كتابه كذلك»[3] .

---

(١) رواه البخاري ومسلم: اللؤلؤ والمرجان: ٢/٤٤١.

(٢) الطور: ٢١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٩/ ٢٦٠، وانظر معه: البحر المحيط: ١٠/٤٣٨ وروح المعاني : ٣٠/١٤٣.

وهؤلاء عندما يأخذون كتبهم بهذه الكيفية فإنهم يصيحون قائلين: واثبوراه - والثبور: الهلاك - وعندئذ الجزاء هو النار يعذبون فيها جزاء بما كانوا يعملون، فقد كانوا فرحين في الدنيا بطرين أشرين متكبرين على المؤمنين كافرين بربهم.

شاهد هذين الموضعين:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿بيمينه -٧-﴾، وعلى قوله: ﴿وراء ظهره -١٠-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر فيهما وقفاً من أى نوع وإنما قال: «﴿... وحقت -٥-﴾ الثانية تام، ﴿... مسروراً -٩-﴾ تام وقيل: كافٍ، ﴿.. أن لن يحور -١٤- ﴿بلى.. -١٥﴾ كافٍ».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿فملاقيه -٦-﴾ تام، ﴿مسروراً -٩-﴾ كافٍ، وكذا: ﴿سعيراً -١٢-﴾، ﴿.. مسروراً -١٣-﴾».

ومما تقدم يتبين لنا أن القراء يمنعون الوقف على قوله: ﴿بيمينه -٧-﴾ وعلى قوله: ﴿وراء ظهره -١٠-﴾، لأن ما بعد كل منهما جواب الشرط، وهو قوله: ﴿أمَّا﴾.

---

(١) المكتفى: ٦١٤.

(٢) المقصد: ٤٢٣.

أما النحاة فـإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فـيقول الشيخ محمـد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله -[1] : «﴿أمَّا﴾ حرف يتضمن معنى الشرط بدليل لزوم الفاء لجوابهـا، وفسرها سيـبويه بمهما يكن من شيء» فـهي إذن شرطية، وقوله: ﴿فسـوف﴾ في كل منهما جواب الشرط، وعلى هذا لا وقف من قوله: ﴿وأما من أوتـى كتابه بـيمينه﴾ إلـى قوله: ﴿مسـروراً﴾ الأولى، وفي الثـانية لاوقف من قوله: ﴿وأمـا من أوتي كتـابه وراء ظهره﴾ إلى قوله: ﴿مسـروراً﴾ الثانية.

هذا، وقـد ذكرت رأى كل من الفـراء[2] (٢٠٧هـ)، وابن النحاس[3] (٣٣٨هـ) في المواضع: السـابع عـشر، والثامن عـشر، والتاسع عـشر من هذا الفصل[4] ؛ فلا داعي للإعادة، ولكن خـلاصة رأى الفراء أن المعنى لايتم إلا بذكر وصف الفريق الأول كاملاً وبيان جزائه، وكذلك بالنسبة لأصحاب الفريق الثاني.

وأما خـلاصة رأى ابن النحاس فـإن ﴿مَنْ﴾ في قوله: ﴿فـأما من أوتى كتـابه بيمـينه﴾ في موضع رفع بالابتـداء، وخبـره ﴿فســوف يحاسب حـساباً يـسيراً﴾، وكذلك يقال: في قوله: ﴿وأما من أوتي كتابه وراء ظهره﴾ فإن الخبر هو : ﴿فسـوف يدعو ثبـورا﴾ وعلى هذا فإن المنع من الوقف هنا عـلى قوله: ﴿يمـينه -٧-﴾ وعلى قوله: ﴿وراء ظهره -١٠-﴾ فوق أنه جـواب الشرط لـ

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ١/ ٣٢٨.

(٢) انظر: معاني القرآن : ٣/ ٢٣٤.

(٣) انظر: إعراب القرآن : ٥/ ١٤٧.

(٤) انظر : ص ٤٣٣ من هذا البحث.

﴿أمَّا﴾ كذلك يقع الجواب موقع خبر ﴿مَنْ﴾ في الموضعين، فالمنع من الوقف هنا في هذين الموضعين لعلتين:

الأولى : لكون جواب الشرط لم يأت في الموضعين بعد.

والثانية : لأن خبر المبتدأ - مَنْ - في الموضعين لم يأت بعد وهو : ﴿فسوف يحاسب .. الآية﴾، وفي الثانية: ﴿فسوف يدعو ثبوراً﴾ .

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن الجملة الشرطية لايتم معناها إلا بذكر جواب الشرط، وقد عرفنا - من قبل - أنه لايوقف على الشرط حتى يؤتى بجوابه.

وقد ذكرت التعليل البلاغي لمنع الوقف بسبب تأخير جواب الشرط في المواضع: السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر من هذا الفصل[1] فراجعة هناك، وأضيف هنا ما قاله الأستاذ الدكتور : عبد العظيم المطعنى[2] - في مثل هذه المواضع التي يمنع فيها الوقف بسبب تأخير جواب الشرط - :

«.. الأصل في أساليب الشرط هو ترتب الجواب على فعل الشرط في الوجود؛ لأن بين الشرط وجوابه رابطة السببية».

هذا فيما يتعلق بأهمية الإتيان بجواب الشرط؛ ليتم المعنى، أما فيما يتعلق بأهمية الإتيان بالخبر فقد ذكرت التعليل البلاغي لذلك في المواضع:

(١) انظر : ص ٤٣٣ من هذا البحث.

(٢) مجلة منبر الإسلام : السنة (٦٠) العدد: (٥) جمادى الأخرة ١٤٢٢هـ - يوليو/ أغسطس ٢٠٠١م ص١٣.

السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر من هذا الفصل[1] ، فلا داعي للإعادة.

الموضع الثالث والعشرون :

﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ۝ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ۝﴾ (الآيات من : ٤-٧ من سورة الماعون).

إضاءة :

المفردات : ﴿ويل﴾ سبق الحديث عنه[2] ، ﴿يراءون﴾: «الرياء: ترك الإخلاص في العمل بملاحظة غير الله فيه»[3] ﴿الماعون﴾: «في الجاهلية: كل منفعة، وفي الإسلام: الزكاة وعن ابن مسعود: مايُتعاور عادة من فأس وقدر ودلو ونحوها»[4] .

والمعنى: في هذه الآيات وعيد بالويل والهلاك والعذاب الشديد في جهنم للمصلين الموصوفين بهذه الصفات: ﴿الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ «قال ابن عباس: هو المصلى الذي إن صلى لم يرج لها ثواباً، وإن تركها لم يخش عليها عقاباً وعنه أيضاً: الذين يؤخرونها عن وقتها»[5] .

والصفة الثانية لهؤلاء المصلين أنهم يراءون الناس بها فلا يجعلونها

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٥٤١، والإيضاح للخطيب القزويني: ١٩٨.

(٢) انظر : ص ٤٣٦ من هذا البحث.

(٣) التعريفات للجرجاني: ١١٣.

(٤) بهجة الأريب: ٤٨٥.

(٥) الجامع لأحكام القرآن: ٢٠/٢٠٩.

خالصة لله تعالى، وإنما يعنيهم أن يراهم الناس وهم يصلون، فإذا خلوا إلى أنفسهم تركوها.

والصفة الثالثة: أنهم بخلاء أشحاء بالأشياء التي في حوزتهم ويمكن أن ينتفع بها غيرهم، فإذا طلبها أحد بخلوا بها ومنعوها كالفأس والدلو وغير ذلك، أو منعوا إخراج الزكاة. أي أنهم يمنعون الخير عن غيرهم سواء كان مالاً أو غيره لتمكن البخل من أنفسهم.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿للمصلين -٤-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، و في ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر فيها وقفاً وإنما قال: «﴿.. عن صلاتهم ساهون -٥-﴾ كافٍ أي يؤخرونها عن وقتها».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿طعام المسكين﴾ تام، ﴿ساهون -٥-﴾ كافٍ إن لم يجعل ما بعده صفة لما قبله».

فهو قد تجاوز هذه الآية فلم يذكر فيها وقفاً من أى نوع وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجري- «والوقف

(١) المكتفى: ٦٣٠.

(٢) المقصد: ٤٣٥.

(٣) منار الهدى: ٤٣٥.

على المصلين قبيح فإنه يوهم غير ما أراده الله تعالى، وهو أن الوعيد الشديد بالويل للفريقين الطائع والعاصي، والحال أنه لطائفة موصوفة مذكورين بعده، ومثله في القبح ﴿لاتقربوا الصلاة﴾[1] فإنه يوهم إباحة ترك الصلاة بالكلية».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿للمصلين﴾ لأنه يوهم خلاف المراد؛ إذ الوقف هنا يوحي للقارئ والسامع أن الويل شامل لكل المصلين على اختلاف أنواعهم، وهذا خلاف المراد؛ لأن المراد - كما هو واضح من سياق الآيات - أن الويل خاص بمصلين مخصوصين بأوصاف معينة تأتي بعد ذلك، ولابد من ذكرها موصولة بهؤلاء المصلين، حتى يندفع هذا الوهم.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً :

فيقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[2] : «﴿فويل﴾ مبتدأ و﴿للمصلين﴾ خبره، و﴿الذين﴾ صفة الخبر، وهم ﴿عن صلاتهم ساهون﴾ صلته، ومعتمد الفائدة لم تحصل بالخبر، بل بما وقع في صلة الصفة، وهو قوله: ﴿ساهون﴾، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿فويل للمصلين﴾ غير محمول على ظاهره، وإنما حصلت الفائدة بقوله: ﴿ساهون﴾، ونظيره قوله تعالى: ﴿بل أنتم قوم تجهلون﴾ (النمل: ٥٥)، فإن قوله: ﴿أنتم﴾ مبتدأ و﴿قوم﴾ خبره، ومعتمد الفائدة على صفة الخبر لاعليه. ألا ترى أن قوله : ﴿بل أنتم قوم﴾ لم تحصل به الفائدة لإحاطة العلم بأنهم قوم، وإنما حصلت الفائدة بقوله: ﴿تجهلون﴾ فبان أن معتمد الفائدة إنما كان بصفة الخبر لا بالخبر وكذلك ههنا، وهذا يسمى الخبر الموطئ. والله أعلم».

---

(١) من الآية: ٤٣ - النساء.

(٢) البيان: ٥٣٨/٢، وانظر معه: حاشية الصاوي على الجلالين: ٣٥٧/٤.

ويقول ابن عـاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «وقوله: ﴿الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ صفة للمصلين مقيدة لحكم الموصوف فإن الويل للمصلي السـاهي عن صلاته لا للمصلى على الإطلاق».

ومما تقـدم يتبين لنا أن الوقف على قـوله: ﴿للمصلين﴾ لايـصح لأن ما بعده من صفات هي قيود في هذا الموصوف، وهذه القيود لابد من ذكرها حتى يرتفع الإيهـام الذي قد يحـدث عند القـارئ أو السامع في حـال الوقف على قوله: ﴿للمـصلين﴾ فالفائدة هنا لـم تحصل بالخبـر، وإنما حصلت بما وقع في صلة الصفة.

هذا، والبـلاغـيـون يؤيدون منع الـوقف هنا؛ لأن مـا بعـد قـوله: ﴿للمصلين﴾ يقـيد وصف هؤلاء المصلين بهذا الوصف فـهم مصلون لكن لهم أوصاف تقيـد هذا الوصف فتجعلهم مصـلين موصوفين بصفات خـاصة ينبغي ذكرها موصولة بالموصوفين حـتى يكون القارئ والسامع مدركاً لعلة هذا الحكم بالويل والهلاك، ويؤدى ذلك إلى رفع الإيهام الذي قد يتطرق إلى ذهن السامع والقارئ في حال الوقف.

وهذا الإيهام يناقض مراد الله تعالى؛ فإن الله لايحكم على كل المصلين بالويل، وإنما يتوعد بهذا الويل صنفاً خاصاً من المصلين عينهم بهذه الأوصاف؛ لذا يلزم الوصل ويُـمنع الوقف فـإن تصـدير إسناد الويل إلـي المصلين يجـعل السامع لايكتـفي بهذا الإسناد على إطلاقه؛ لأن المعلوم شـرعاً أن لفظ المصلين على إطلاقه يفيد أنهم قد استجابوا لأمر الله، فأقاموا الصلاة التي هي ركن من

---

(١) التحرير والتنوير: ٥٦٧/٣٠.

أركان الإسلام، فهم طائعون يستحقون الثواب والجنة لا الويل، لذا فإن (الخبر) هنا - كما يقول ابن الأنباري[1] (٥٧٧هـ) - لم تحصل به الفائدة، وإنما حصلت الفائدة بما وقع في صلة الصفة وهو قوله: ﴿ساهون﴾.

فهذا الخبر هو الذي يسميه النحاة: (الخبر الموطئ) أي أنه خبر يمهد للفائدة المقصودة من الخبر، والتي لاتتم إلا بذكر ما مهد له الخبر وعند البلاغيين تسمى هذه العلاقة (علاقة السببية) أي أن سبب الويل هو ما يأتى بعد الخبر من صفات داخلة فى صلة الصفة .

* * *

(١) انظر: البيان: ٥٣٨/٢، وانظر معه: التحرير والتنوير: ٥٦٧/٣٠.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على ثلاثة وعشرين موضعاً، وُجِدت بينها سمات تجمع بين هذه المواضع نجملها فيما يلي:

١- الموضع الخامس . ٢- الموضع السادس . ٣- الموضع الرابع عشر .
٤- الموضع السابع عشر. ٥- الموضع الثامن عشر . ٦- الموضع التاسع عشر .
٧- الموضع الحادى والعشرون. ٨- الموضع الثاني والعشرون.

هذه المواضع قد جمعت بينها علة منع الوقف، وهي : تأخير أداة الشرط وفعله، أو تأخير الشرط الثاني، أو بعض جواب الشرط أو جواب الشرط كله، مع الاتفاق في الموضوع فكلها يجمع بينها وعد الله ووعيده في القرآن الكريم، وفوق هذا الاتفاق فقد اجتمعت فيها سمات جامعة نجملها فيما يأتى :

(أ) في المواضع: الخامس : [يونس : آية٩٦] والسادس: [هود: آية ٣٤] والسابع عشر والثامن عشر: [النازعات: ٣٧، ٣٨]، والثاني والعشرين: [الانشقاق: ١٠] اتفقت هذه المواضع في مجيئها في سياق الوعيد .

فالموضع الخامس: [يونس : ٩٦، ٩٧] حديث عن الذين أصروا على الكفر والضلال، وقد توعدهم الله تعالى، فهم قد وجبت عليهم كلمة الله بأنهم لايؤمنون إيماناً نافعاً واقعاً في أوانه ولو جاءتهم كل آية دالة على وجود الله تعالى؛ لأن الله علم سوء اختيارهم، فقضى عليهم بناء على اختيارهم فقد تأخرت هنا أداة الشرط، وهي: ﴿لو﴾ التي بمعنى ﴿إنْ﴾ وفعل الشرط الذي هو ﴿جاءتهم﴾، وتقدم جواب الشرط وهو قوله: ﴿لايؤمنون﴾ أي: لو جاءتهم كل آية لايؤمنون وقد تصدرت الآية ﴿إنّ﴾ التي تفيد التوكيد، وتقدم جواب

الشـرط، ليقطع الأمل في نفـوس بعض الذين يؤملون في إيمان هؤلاء الكفـار خيراً، فهم قد ثبتت ووجبت عليهم مشـيئة الله في عدم الإيمان.

وفي الموضع السـادس : [هود : ٣٤] حـديث عن سيـدنا نوح - عليـه السلام - مع قومه، فهو يقـول لهم: - مامعناه - إن كان الله يريد أن يغويكم لاينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لكم. ولكن نظم الـقرآن جاء على تقديم نفي نفع النصح لقوم نوح؛ لأن الله علم أزلاً إصرارهم على الكفر فصدَّر الآية بالنفي؛ ليـقطع الأمل في إيمان قوم اخـتاروا الكفر علـى الإيمان، مع الإصرار على ذلك، كـما وصـفهم الله في حـالة دعـوة نوح - عليه الـسلام - لهم: ﴿وإنى كلما دعوتهـم لتغفر لهم جعلوا أصـابعهم في آذانهم واستغـشوا ثيابهم وأصروا واستكبروا استكباراً﴾[1] إلخ الآيات فهذا وعيد مـشابه للوعيد السابق في الموضع الخامس؛ لأن موقف الكفار واحد هنا وهناك.

فـعلة المنع هـنا من الوقف: أن الشـرط الثـاني ﴿إنْ كـان الله يريد أن يغويكم﴾ حقـه التقديم؛ لأنه المقصود من الكلام، لـذا يمنع الوقف قبل الإتيان به.

أما الموضع السـابع عشر، والثامن عـشر: [النازعات: ٣٧، ٣٨] فقد جاءا في صورة أسلوب الشـرط ﴿فأما من طغـى، وآثر الحياة الدنيـا﴾ هنا أداة الشرط وفعل الشرط وما عطف على فـعل الشرط، ومُنع الوقف؛ لأن جواب الشرط لـم يأت بعد وهو: ﴿فإن الجـحيم هي المأوى﴾ فهذا وعيد لـلطاغين المعتدين المؤثرين للحياة الدنيا على الآخرة بأن يكون جزاؤهم الجحيم مأوى لهم ومستقراً.

---

(١) الآية رقم ٧ من سورة نوح - عليه السلام -.

وفي الموضع الثاني والعشرين: {الانشقاق : ١٠} وعيد من الله تعالى لمن يُعطى كتابه وراء ظهره، وهم الكفرة؛ حيث يقولون: واثبوراه، ويكون جزاؤهم جهنم التي تسعَّر بهم، وعلة المنع من الوقف هنا أنه يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجزائه.

فهذه المواضع اتفقت في مجيئها للوعيد، ويقابل هذا الوعيد وعد الله تعالى لأحبائه، ويمثل ذلك المواضع الآتية في هذه المجموعة:

(ب) ١- الموضع الرابع عشر : {الطلاق: آية ٢} وفيه وعد الله تعالى لـ ﴿من يتق الله﴾ في معاملته لزوجته - في حال إمساكها أو في حال طلاقها - فإن الله يكافئه بأن يجعل له مخرجاً من كل أزمة، ومن كل ضيق ويرزقه رزقاً لاينتظره ولايتوقعه من أى مصدر.

فهذا الموضع مُنع الوقف عليه، لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين بعض جواب الشرط، بمعنى أن يحدث فصل بين أجزاء جواب الشرط وهذا ممنوع.

٢- الموضع التاسع عشر : {النازعات: آية ٤٠} وفيه وعد من الله تعالى لمن خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجزاء هو ا لجنة، وهذا جزاء الله لمن يقدم ثمن الجنة سلعة الله الغالية.

٣- الموضع الحادى والعشرون: {الانشقاق: ٧} وفيه وعد الله لمن يؤتى كتابه بيمينه، فإن الله يحاسبه حساباً يسيراً وينقلب إلى أهله مسروراً، وذلك هو السرور الأبدى، بخلاف السرور الدنيوي الذي كان للذي يؤتى كتابه من وراء ظهره.

فهذا الموضع - والذي قبله - مُنع الوقف عليهما، لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين فعل الشرط وجوابه وهذا ممنوع.

(ج) ١- في المواضع : السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر ، يوجد تقابل بين صورتين: الصورة الأولى: صورة الطاغين المؤثرين للحياة الدنيا على الباقية، وهؤلاء جزاؤهم الجحيم مأوى لهم، فهذه الصورة تقابل الصورة الثانية وهي صورة المؤمنين الخائفين من الله اللائذين بجنابه تعالى وهؤلاء جزاؤهم الجنة مأوي لهم، فهذه مقابلة تؤكدا لمعنى وتبرزه بالتضاد، وقد قدم هناك صفات الفريق الهالك الطاغي الذي يئول إلى الجحيم، ليلقى الرهبة في نفوس الضالين، لعلهم يثوبون إلى رشدهم ويرجعون إلى ربهم، وهذا التقديم ليس تكريماً لهم، وإنما هو لفت لأنظار الضالين إلى ضلالهم، لعلهم يسارعون إلى التوبة التي لن يغلق بابها إلا في وجه من حقت عليهم الضلالة، ثم أردف بصفات الفريق الناجي؛ ليحفز الهمم إلى المسارعة إلى الجنة؛ وليسوق البشرى إلى أهل الإيمان ليسعدوا بما قدموا .

٢- في الموضعين : الحادى والعشرين، والثاني والعشرين (أيضاً) صورتان متقابلتان: الأولى: صورة من يأخذون صحائف أعمالهم بأيمانهم، وهؤلاء سوف يحاسبون حساباً يسيراً وينقلبون إلى إهلهم مسرورين؛ لأنهم أحسنوا الاستعداد لهذا اليوم.

وفى الصورة المقابلة: فريق من الناس يؤتون صحائف أعمالهم من وراء ظهورهم - لأنهم لم يعملوا عملاً صالحاً في حياتهم الدنيا - وهؤلاء سوف يصيحون قائلين: واثبوراه؛ لأنهم سوف يصلون سعيراً؛ لأنهم كانوا مسرورين

في الدنيا سعداء بها مكتفين بها عن العمل لآخرتهم.

المجموعة الثانية: وتشتمل على المواضع الآتية:

١- الموضع الأول . ٢- الموضع الثاني . ٣- الموضع الرابع . ٤- الموضع العاشر . ٥- الموضع الحادى عشر. ٦- الموضع الثاني عشر . ٧- الموضع الثالث عشر .

فهذه المواضع السبعة قد اتفقت في علة منع الوقف وهي: أن الوقف يؤدى إلى الفصل بين ﴿إنَّ﴾ وخبرها وهذا ممنوع لأنه يؤدى إلى فساد المعنى.

١- ففي الأول: [البقرة: ١٥٩] بدأت الآية بـ ﴿إنَّ﴾ التي تفيد التوكيد، وجاء بعدها اسمها - ﴿الذين﴾ - ثم جاءت جملة الصلة - ﴿يكتمون ماأنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب﴾ - ثم يأتى الخبر - ﴿أولئك﴾ - ليتم المعنى، وبدونه لايفيد الكلام شيئاً؛ ولذا مُنع الوقف على قوله: ﴿في الكتاب﴾؛ لأن ما بعده خبر ﴿إنَّ﴾.

٢- وفي الثاني: [النساء : ١٥٠] بدأت الآية بـ ﴿إنَّ﴾ وجاء بعدها اسمها - الذين -، ثم جاءت جملة الصلة - ﴿يكفرون بالله ورسله﴾ وماعطف عليه -، ثم يأتى الخبر في أول الآية التالية - ﴿أولئك﴾ وبه يتم المعنى.

٣- وفي الموضع الرابع : [يونس : ٧] بدأت الآية بـ ﴿إنَّ﴾ التي تفيد التوكيد، ثم جاء بعدها الاسم وهو -الذين-، ثم جملة الصلة - ﴿لايرجون ...﴾ وما عطف عليها - ثم يأتى الخبر في الآية التالية - كما سبق في الآية

السابقة - وهو قوله : ﴿أولئك﴾ ولذا مُنع الوقف على قوله: ﴿غافلون﴾؛ لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين اسم ﴿إنَّ﴾ وخبرها، وذلك ممنوع.

وهناك موضع آخر زادته ط. مصحف الأزهر الشريف وهو الوقف على : ﴿واطمأنوا بها﴾ وذلك للعطف، أي لعطف ما بعده على ماقبله، لأن المعنى مشترك بين هذه المعطوفات ولايصح الوقف حتى يؤتى بها جميعاً، لأن ما بعد ﴿إنَّ﴾ قد وصفوا بصفات:

الأولى: ﴿الذين لايرجون لقاءنا﴾، والصفة الثانية : ﴿ورضوا بالحياة الدنيا﴾، والصفة الثالثة: ﴿واطمأنوا بها﴾ والصفة الرابعة : ﴿والذين هم عن آياتنا غافلون﴾، أصحاب هذه الصفات قد حُكم عليهم بحكم واحد، وأخبر عنهم بخبر واحد، وهو قوله: ﴿أولئك مأواهم النار بما كانوا يكسبون﴾ وعلى هذا فإن القارئ مطالب أن يذكر هذه الحيثيات كلها لأنها كلها بمثابة المقدمات تأتى بعدها النتيجة، وفي الخبر إشارة إلي هؤلاء المذكورين جميعاً بأوصافهم المذكورة، فلو حدث وقف أثناء ذكر هؤلاء ربما تحيَّر السامع والقارئ على أيها يقع اسم الإشارة؟

٤ ، ٥ : وفي الموضع العاشر: [الدخان: ٤٣] والحادى عشر: [الدخان: ٤٥] بدأت الآية أيضاً بـ ﴿إنَّ﴾، وجاء بعدها اسمها ﴿شجرت الزقوم﴾ فلو وقفت هنا تكون قد وقفت على اسم ﴿إنَّ﴾ دون خبرها، وهذا ممنوع وهو قوله: ﴿طعام الأثيم﴾ والذي به يتم المعنى، ثم إن هذا الخبر قد وقع مشبهاً وجاء بعده المشبه به ﴿كالمهل . . ﴾ ثم إن ضمير هذا المشبه به قد وقع مشبهاً، وما بعده: ﴿كغلى الحميم﴾ مشبه به.

فهذه الآيات قد ربطت بـ ﴿إنَّ﴾، ثم جاء اسمها ﴿شجرت الزقوم﴾ ثم الخبر ﴿طعام الأثيم﴾ وهذا الخبر قد وقع مشبهاً، وجاء بعده مشبه به ﴿كالمهل﴾ ثم تولد من هذا التشبيه تشبيه آخر، وهو قوله: ﴿.. يغلي في البطون كغلي الحميم﴾ فهنا تشبيهان: الأول: ﴿طعام الأثيم كالمهل ..﴾ والثاني: ﴿.. يغلي في البطون كغلي الحميم﴾، وعلى القارئ أن يقرأ فلا يتوقف إلا على قوله: ﴿الحميم﴾؛ لأن هذه الايات قد ربطت بـ ﴿إنَّ﴾، ثم جاء اسمها وخبرها، ثم رُبط هذا الخبر برباطي تشبيه: ﴿طعام الأثيم كالمهل يغلي في البطون كغلي الحميم﴾، ولايُفصل بين المشبه والمشبه به بفاصل زمني كالوقف أو السكوت؛ لأن السامع عندما تذكر مشبهاً يتعلق ذهنه بالمشبه به، لذا لزم الوصل ومُنع الوقف.

٦- وفي الموضع الثاني عشر [الواقعة: ٤٩] تأتي الآية رداً على سؤال منكري البعث بعد الموت، ولذا بدأت بـ ﴿إنَّ﴾ التي تفيد التوكيد، ثم جاء اسمها مقترناً بـأل لاستغراق الأولين أى الذين سبقوا، ثم عطف عليه ﴿الآخرين﴾ - أي الذين سيموتون من بعد إلي يوم القيامة - ولو وقفت هنا لاتفيد معنى لذا يلزم الإتيان بالخبر ﴿لمجموعون..﴾ وقد جاء الخبر مقترناً بـ (لام التوكيد).

ففي الرد على سؤال المنكرين للبعث استعمل القرآن الكريم هذه المؤكدات؛ ليؤكد إجابة هذا السؤال بـ ﴿إنَّ﴾ واسمية الجملة، واستعمال (آل) التي تفيد استغراق جميع الأفراد ثم تأكيد الخبر باللام .

٧- وفي الموضع الثالث عشر: [الواقعة: ٥١] استمرت إجابة هؤلاء

السائلين المنكرين، فعطف هذه الإجابة على السالفة بـ ﴿ثم﴾ التي هي للتراخي زماناً أو رتبة - ثم زادت الإجابة هنا الانتقال إلى خطاب هؤلاء السائلين - بعد أن كان الجواب السابق في صورة الغيبة - تواجههم بوصفهم بالضلال، وتصفهم بالتكذيب لتمهد بذلك إلى النتيجة الملائمة لما وصفوا به وهي : ﴿لآكلون من شجر من زقوم..﴾.

ولعلك تلاحظ معي أن الرد على المنكرين للبعث قد تدرج فتحدث عنهم بصيغة الغيبة، ثم كانت المواجهة بالخطاب والنداء بـ ﴿أيها﴾، ليُحضرهم فيدمغهم بالضلال والتكذيب؛ ليرتب على ذلك جزاءهم المذكور.

المجموعة الثالثة: وتشتمل على المواضع التالية:

١- الموضع السابع . ٢- الموضع الثامن . ٣- الموضع التاسع.

وهذه المواضع قد اتفقت في علة منع الوقف وهي الاستثناء :

١- ففي الموضع الأول : [هود: ١١٨] يخبر الله تعالى أنه لو اقتضت مشيئته أن يجعل الناس أمة واحدة في الكفر أو الإيمان لكان له ذلك، لكنه جعلهم مختلفين إلا من رحم ربك، فهذا الاستثناء على معنى : لكن من رحم ربك فإنه غير مخالف أى فعصمهم من الاختلاف، فالوقف مُنع على قوله: ﴿مختلفين﴾ لأن الاستثناء بعده يمنع إطلاق الاختلاف، بل يقيده باستثناء المرحومين من هذا الاختلاف؛ لذا فإن الوصل يمنع من استطراق هذا الاختلاف وعمومه، فيخرج قوماً اختصهم الله برحمته فنجاهم من الاختلاف.

٢- وفي الموضع الثامن: [يس: ٤٣] يخبر الله تعالى أنه لو شاء أغرقهم

في البحر فلا مغيث لهم ولا منقذ لهم «أي لايغاثون ولاينقذون لشيء من الأشياء إلا لرحمة عظيمة من قبلنا داعية إلى الإغاثة والإنقاذ وتمتيع الحياة مترتب عليهما»[1] .

فالوقف قد مُنع على قوله: ﴿ينقذون﴾؛ لأن ما بعد ذلك استثناء من ذلك العموم المذكور أى أن الصريخ والمنقذ من الغرق منفي إلا في حالة واحدة، وهي أن يتغمدهم الله برحمة منه تنقذهم فالوقف على ما قبل الاستثناء يفيد النفي العام لكل المغيثين والمنقذين، بينما مَنّ الله ببارقة أمل بهذا الاستثناء فالوقف على ما بعد الاستثناء يأتى بهذا الأمل، والوقف على ما قبل ﴿إلا﴾ يفيد ضده، والله تعالى يحب لعباده الخير دائماً لذا مُنع الوقف على ﴿ينقذون﴾.

٣- أما الموضع التاسع : [الصافات: آية ٩] فإن الوقف قد مُنع على قوله: ﴿واصب﴾؛ لأن الحديث عن الشياطين الذين يحاولون استراق السمع، فقد توعدهم الله بالعذاب الدائم، فهذا الوعيد عام لكل من يحاول استراق السمع، أما من يخطف شيئاً من كلام الله للملائكة؛ ليلقيه إلى الكهنة فإن هناك شهاباً حارقاً ينتظره ليدمره.

فالوقف على قوله: ﴿واصب﴾ يؤخر تهديد الله للخاطفين بإحراقهم بالشهب، لذا لزم الوصل حتى يؤدى التهديد الهدف منه.

المجموعة الرابعة: وتشتمل على موضعين هما :

---

(١) إرشاد العقل السليم : ٤/٢٥٥.

١- الموضع الخامس عشر : {المعارج : ٤٠}.

٢- الموضع العشرون: {المطففين: ٤}.

وقد اتفق الموضعان فى علة منع الوقف، وفي الموضوع العام وفي مجيء كل منهما على أسلوب الوعيد، ففي الموضع الخامس عشر وعيد في صورة قسم من الله بقدرته على أن يبدل خيراً منهم، وفي الموضع العشرين : تهديد المطففين بأنهم مبعوثون ليوم عظيم هو يوم القيامة.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

وأما السمات الفارقة بين مواضع هذا الفصل فإني أسوقها - باختصار - فيما يلي:

المجموعة الأولى : وتشتمل على المواضع الآتية:

١- الموضع الخامس. ٢- الموضع السادس .٣- الموضع الرابع عشر .
٤- الموضع السابع عشر. ٥- الموضع الثامن عشر . ٦- الموضع التاسع عشر.
٧- الموضع الحادى والعشرون . ٨- الموضع الثاني والعشرون.

وهذه المواضع قد جمعت بينها علة منع الوقف، مع الاتفاق في الموضوع - من وعد الله ووعيده في القرآن الكريم - لكنا نجد فيها سمات فارقة نجملها فيما يأتي :

(أ) جاء الموضع الخامس: [يونس : ٩٦] وحده مبدوءاً بـ ﴿إنَّ﴾ التي تفيد التوكيد؛ لأن الآية تخبر - في سياق الشرط - عن الكفرة الذين سدُّوا عن أنفسهم جميع منافذ الهداية، فحكم الله عليهم بعدم الإيمان؛ ولكي تنقل الاية هذا الحكم مؤكداً جاءت هذه الألفاظ : ﴿حقت عليهم﴾، ﴿كلمة ربك﴾، و﴿ولو جاءتهم كل آية﴾.

وفي الموضع السادس: [هود: ٣٤] جاءت الآية مخالفة لنسق هذه المواضع، فجاء فيها أسلوبان للشرط قد تداخلا، وتقدير الكلام: إن كان الله يريد أن يغويكم لاينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم.

لكن الآية جاءت مصدرة بـ ﴿لا﴾ النافية؛ لتنفى فائدة النصح الموجه من

نوح - عليه السلام - إلى قومه؛ لأن القوم قد أصروا على الكفر، فناسب ذلك أن يلقى في روعهم اليأس من فائدة النصح؛ لأنهم قدموا ما يستوجبه، لعل ذلك يلهب حماسهم، ومع ذلك لايمنع نفسه من نصحهم، وهو يلتزم الأدب في جانب الله تعالى، فيأتى بـ ﴿إنْ﴾ التي تفيد الشك ولم يقتحم على الله علمه، فلم يأت بـ ﴿إذا﴾ (مثلاً) التي تدل على تيقن ما يأتى بعدها؛ ليجعل الباب مفتوحاً أمام رحمة الله تعالى لهم، وقد استعمل كاف الخطاب؛ لأن سياق الآيات يحكى حواراً بين نوح - عليه السلام - مع قومه بخلاف الموضع السابق فقد جاء مستعملاً ضمير الغائبين.

أما الموضع الرابع عشر: [الطلاق: ٢] فقد جاء أسلوب الشرط في نهاية الآية (٢)، وعطف بالواو ﴿ويرزقه من حيث لايحتسب﴾ على جواب الشرط، فصار ذلك من الجواب، فكأن الجواب مكون من شقين: الأول: ﴿يجعل له مخرجا﴾ ، والثاني : ﴿ويرزقه من حيث لايحتسب﴾، وقد استعملت (الواو) في الآيتين ست مرات؛ لأن المقام مقام تشريع، وبيان أحكام خاصة بالمطلقات.

وفي المواضع : السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر: [النازعات: ٣٧، ٣٨، ٤٠] حديث عن فريقين: الأول فريق الطغاة وبيان جزائهم، والثاني: فريق المؤمنين وبيان جزائهم، وذلك وارد في مقام الإخبار من الله للناس في الدنيا، حتى يعلم كل فريق إلى أين يصير ؟

وفي الموضعين: الحادى والعشرين، والثاني والعشرين [الإنشقاق: ٧، ١٠] تنقل لنا الآيات مشهداً من مشاهد يوم القيامة، وقد عبر عنه القرآن بالفعل الماضي في قوله: ﴿أوتى كتابه﴾ مع الفريقين، لتحقق الوقوع، وأسند

فعل الإيتاء للكتاب لما لم يسم فاعله مع الفريقين للعلم به؛ لأن يوم القيامة ينادي ربنا ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾[1] ، فلا يجيب أحد عندئذ يجيب الله عن نفسه فيقول: ﴿لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾.

(ب) هذه المواضع في هذه المجموعة - جاءت على أسلوب ا لشرط ولكنها اختلفت في أداة الشرط، فجاءت:

في الموضع الخامس: ﴿لو﴾ التي بمعنى ﴿إنْ﴾ الشرطية، وجاءت في السادس: ﴿إنْ﴾ الشرطية، وجاءت في الرابع عشر ﴿مَنْ﴾ اسم الشرط الجازم، وجاءت أداة الشرط في المواضع: السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر، والحادى والعشرين والثاني والعشرين: ﴿أمَّا﴾ التي تفيد التفصيل لمناسبة السياق لذلك.

فهذه الآيات جاء فيها التفصيل لحال الطغاة ولحال المؤمنين ولبيان حال من يؤتى كتابه بيمينه، ومن يؤتى كتابه من وراء ظهره، وجزاء كل من الفريقين.

(ج) هذه المواضع الثمانية: منها ما جاء على طريقة الوعيد وهي: الموضع الخامس والسادس والسابع عشر والثامن عشر، والثاني والعشرين، ومنها ما جاء على طريقة الوعد كالموضع الرابع عشر والتاسع عشر والحادى والعشرين.

(د) في المواضع التي جاءت أداة الشرط فيها ﴿أمَّا﴾ وهي: [السابع

---

(١) من الآية : ١٦ من سورة غافر.

عشر، والثامن عشر والتاسع عشـر والحادى والعشرين والثاني والعشرين} نقلت الآيات صفات فريقين متقابلين - كما قلت من قبل - إلا أن الفريقين الأولين - في سورة النازعات - كان الحديث عنهما في الدنيا، أما الفريقان الآخران - في سورة الانشقاق - فقد كان الحديث عنهما في الآخرة.

المجموعة الثانية: وتشتمل على المواضع الآتية :

١- الموضع الأول. ٢- الموضع الثـاني. ٣- الموضع الرابع. ٤- الموضع العاشـر . ٥- الموضع الحادي عـشر . ٦- الموضع الثاني عشـر. ٧- الموضع الثالث عشر.

فهذه المواضع السبعة قد اتفقت في علة منع الوقف وفي الموضوع العام، ولكننا نجد فيها سمات فارقة نجملها فيما يلي:

(أ) اختلف خـبر ﴿إنّ﴾ في هذه المواضع، فقد جـاء في ثلاثة منها على هيئة واحـدة ولفظ واحد، وهو قوله: ﴿أولئك﴾ - اسم إشارة للجمـيع، كما في الموضع الأول والثاني والموضع الرابع - والمشار إليه في الثلاثة مستحق للعن وهم اليهود كما في الأول، أو جدير بوصف الكفر حقاً كما في الثاني، أو هو من أهل النار جزاء بما كسب كما في الرابع.

أما في الموضعين : العاشر والحادى عشر: فقد جاء الخبر في الأول اسماً مضافاً ﴿طـعام الأثيم﴾، وفي الثاني: جاراً ومجروراً ﴿كـغلى الحميم﴾، وفي الموضعين: الثاني عشر والثالث عشر فقـد جاء الخبر في الأول اسماً مقترناً بلام التوكيد - ﴿لمجمـوعون﴾ - وفي الثاني: اسمـاً مقتـرناً بلام التوكيـد أيضاً - ﴿لآكلون﴾.

(ب) وكذلك اختلف خبر ﴿أولئك﴾ في المواضع الثلاثة الأولى فجاء في الموضع الأول جملة فعلية فعلها فعل مضارع؛ ليفيد التجدد والحدوث والاستمرار ؛ لأن الخبر خاص باليهود فاللعن متجدد مستمر لهم جزاء كتمانهم ما أنزل الله.

أما في الموضع الثاني: فقد جاء خبر ﴿أولئك﴾ جملة اسمية مكونة من ضمير الفصل ﴿هم﴾، وخبره المعرّف بأل، وهو ﴿الكافرون﴾ ليفيد القصر وطريقة تعريف الطرفين، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر ﴿أولئك﴾؛ والإتيان بالخبر جملة اسمية للدلالة على الثبوت والدوام، ليناسب ذلك الكفر الذي استقر في نفوسهم؛ ولذلك جاء بقوله: ﴿حقاً﴾ بعد قوله: ﴿الكافرون﴾، ليؤكد ثبوت ذلك في نفوسهم.

وفي الموضع الرابع: جاء خبر ﴿أولئك﴾ أيضاً جملة اسمية مكونة من مبتدأ ﴿مأواهم﴾، وخبر هو - النار - والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر ﴿أولئك﴾، ليفيد الثبوت والاستمرار جزاء لما استقر في نفوسهم من إعراض عن الله وركون إلى الدنيا، واطمئنان بها، وغفلة تامة عن آيات الله؛ ولذا لاغرابة أن يكون مستقرهم النار ومسكنهم الدائم.

المجموعة الثالثة : وتشتمل على المواضع التالية:

١- الموضع السابع. ٢- الموضع الثامن. ٣- الموضع التاسع.

هذه المواضع قد اتفقت في علة منع الوقف مع الاتفاق في الموضوع إلا أننا نجد فيها سمات فارقة لجملها فيما يأتي:

أ - بدأت الآية - في الموضع السابع - بـ ﴿لو﴾ داخلة على فعل المشيئة ﴿شاء﴾ الماضي، وأسند فعل المشيئة إلى لفظ الرب المضاف إلى كاف الخطاب تشريفاً للنبي ﷺ أي لو شاء الله أن يجعل الناس أمة واحدة على الإيمان أو الكفر لفعل، ولكنه جعلهم مختلفين، واستثنى من رحمهم من هذا الاختلاف.

أما في الموضع الثامن: فإن الآية بدأت بـ ﴿إنْ﴾ الشرطية التي تدل على رحمة الله تعالى بعباده، فلم يحقق ذلك، ولو أراد لأتى بما يدل عليه، وجاء بفعل المشيئة مضارعاً؛ ليدل على استمرار هذه المشيئة التي تناسب إرادته سبحانه في أي وقت يشاء وجاء بالجواب فعلاً مضارعاً أيضاً ﴿نغرقهم﴾ يعني إن شئنا فعلنا، وهذا غاية في التهديد والوعيد، ثم أكد ذلك فقال: ﴿فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون﴾، ثم استثنى من يرحمهم برحمة منه.

وفي الموضع التاسع: حديث عن الجن الذين يسترقون السمع فقد أكدت الايات حماية السماء من تسمُّع الشياطين وأنهم يُقذفون ويُرجمون بالشهب، وتوعدهم الله بالعذاب الدائم، ثم استثنى من يجرؤ على خطف كلمة أو أمر مما يلقيه الله إلى الملائكة في الملأ الأعلى فإن له شهاباً محرقاً يخترقه فيهلكه.

(ب) جاء في المواضع الثلاثة بأداة الاستثناء ﴿إلا﴾ التي هي أم الباب، ثم جاء بعدها بـ ﴿مَنْ﴾ التي هي اسم الموصول - في الموضع السابع والتاسع - ليتسنى وصف الموصول بجملة الصلة، أما الموضع الثامن فقد جاء بالمستثنى مفعولاً لأجله؛ ليناسب المقام؛ حيث تكرر النفي من الله بـ ﴿لا﴾ في المغيث والمنقذ؛ ليدل على شدة قبضته سبحانه وتمكنه من ملكه، لكنه شاء أن يفتح باب الأمل برحمة منه فقال: ﴿إلا رحمة منا﴾؛ لذا لم يأت باسم موصول؛

ليصفه بجملة الصلة، وجاء بالمفعول له؛ ليؤكد رحمته بعباده.

ا لمجموعة الرابعة: وتشتمل على الموضعين الآتيين :

١- الموضع الخامس عشر: [المعارج: ٤٠] وقد جاءت علة منع الوقف فيه تعلق الجار والمجرور بما قبله، فالوقف على قوله: ﴿لقادرون﴾ يؤدي إلى الفصل بين جواب القسم وما تعلق به وهنا قد ذكر فعل القسم وهو ﴿أقسم﴾ والمقسم به وجواب القسم، لكن جواب القسم قد تعلق به الجار والمجرور بعده فأصبح من تتمة معناه ذكر ما تعلق به .

٢- الموضع العشرون : [المطففين: ٤] وقد جاءت علة منع الوقف فيه على قوله: ﴿مبعوثون﴾؛ لأن ما بعده متعلق به فقوله: ﴿ليوم عظيم﴾ متعلق بقوله: ﴿مبعوثون﴾ فهو معمول له.

للمجموعة الخامسة: وتشتمل على المواضع الآتية:

(أ) ١- الموضع الثالث : [المائدة: ٩] وقد جاءت علة منع الوقف فيه أنه يؤدي إلى الفصل بين القول ومقوله، أو بين المفسَّر والمفسِّر، وذلك ممنوع؛ لأنه يؤدي إلى تأخير البيان المطلوب؛ لأن الوعد واقع على المغفرة والأجر.

قال أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «فإن الوعد ضرب من القول فكأنه قيل: وعدهم هذا القول».

٢- الموضع السادس عشر: [الجن: ١٦] وقد جاءت علة منع الوقف فيه على قوله: ﴿غدقاً﴾؛ لأن ما بعده تعليل لما قبله وقع موقع الحال «فلام التعليل

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٢/٩.

في قوله: ﴿لنفتنهم فيه﴾ ظرف مستقر في موضع الحال من ﴿ماء غدقاً﴾»[1].

٣- الموضع الثالث والعشرون : [الماعـون : ٤] وقد جاءت علة المنع فيه على قوله: [للمصلين]؛ لأن ما بعده قد حصلت به الفائدة، ولم تحصل بالخبر بل بما وقع في صلة الصفة وهو قوله: ﴿ساهون﴾.

(ب) الموضع الثالث: جاء على طريقة الوعد من الله للذين آمنوا وعملوا الصالحات، أمـا الموضع الـسادس عشر: فهـو صالح لأن يكون وعداً وأن يكون وعيداً على حـسـب المعنى المفهوم من ﴿الطريقة﴾ كما ذكـرنا من قبل عند شرح هذا الموضع، وهو الموضع الوحـيد في هذه كلها في هذا الفـصل الذي يصلح لأن يراد به الوعيد وأن يراد به الوعد.

أما الموضع الثالث والعشرون: فهو من قبيـل الوعيد والتهديد لفئة معينة من المصلين الموصوفين بصفات خاصة.

* * *

(١) التحرير والتنوير: ٢٣٨/٢٩.

الفصل الثالث

من طبائع أهل الكتاب والأمم السابقة

* * *

الموضع الأول :

﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (الآية ١٣ ا المائدة).

إضاءة :

المفردات : ﴿نقضهم﴾: «النقض: في البناء والحبل وغيره ضد الإبرام كالانتقاض والتناقض»[١] .

﴿ميثاقهم﴾: «الميثاق والموثق - كمجلس - العهد»[٢] .

﴿لعناهم﴾: «أي باعدناهم من الرحمة»[٣] .

﴿وجعلنا قلوبهم قاسية﴾ «أي يابسة... القاسي في اللغة والقاسح - بالحاء - «الشديد الصلابة»[٤] .

﴿يحرفون الكلم عن مواضعه﴾ : «الكلم: جمع كلمة وتأويل يحرفون: يغيرونه على غير ما أنزل»[٥] .

﴿ونسوا حظاً مما ذكروا به﴾: «معنى نسوا: تركوا نصيباً مما ذكروا به»[٦] .

---

(١) القاموس المحيط: مادة (نقض).

(٢) السابق: مادة (وثق).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ١٥٩.

(٤) السابق: نفس الموضع.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ١٥٩.

(٦) السابق: نفس الموضع.

﴿خائنة﴾ : «فى معنى خيانة المعنى: لاتزال تطلع على خيانة منهم، وفاعلة فى أسماء المصادر كثيرة نحو: عافاه الله عافية»[1] .

﴿فاعف عنهم واصفح﴾: «أمر وفى معناه قولان: أحدهما: فاعف عنهم واصفح ما دام بينك وبينهم عهد وهم أهل الذمة والقول الآخر: أنه منسوخ بقوله: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [٥٨ الأنفال][2] ».

والمعنى : تتحدث الآية عن طبيعة اليهود وعن أخلاقهم فتقول - ما معناه : فبسبب نقضهم العهد المأخوذ عليهم - فى الاية السابقة - لعنهم الله وأبعدهم من رحمته، وجعل قلوبهم قاسية يابسة لاتلين بالرحمة لشيء؛ فهم يغيرون كلام الله ويبدلونه على غير الجهة التى أرادها الله سبحانه، كما غيروا نعت النبى ﷺ وأنكروه، وهو الثابت عندهم وكفروا به، وتركوا نصيباً مما ذكروا به، وهم قد طُبعوا على الخيانة منذ عهدهم الأول مع سيدنا موسى - عليه السلام - ومن جاء بعده؛ فلا تزال تطلع - يامحمد - على خيانة منهم، فقد خانوا عهدك فى المدينة وتحالفوا ضدك مع أعدائك - كما حدث فى غزوة الأحزاب وغيرها - بل كلما وجدوا فرصة يكيدون بها لك اهتبلوها؛ فهذه هى الصفة الغالبة عليهم جميعاً، إلا من أكرمهم الله بالإسلام فاستثناهم من هذه الصفات كابن سلام وغيره.

﴿فاعف عنهم واصفح﴾ أى مادام بينك وبينهم عهد، وهم أهل الذمة، أو أن الآية منسوخة بقوله: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [٥٨ : الأنفال].

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/١٥٩.

(٢) إعراب القرآن: لابن النحاس: ٢/١١.

﴿إن الله يحب المحسنين﴾ أى إن الله يحب الذين يحسنون إلى غيرهم ولايقابلون الإساءة بمثلها، وإنما يصفحون ويغفرون وهذا من شيمة النبى ﷺ.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿عن مواضعه -١٣-﴾ فى ط. مصحف الملك الأولى، ولم يرد فى طبعته الثانية وما بعدها، وورد فى ط. مصحف المدينة النبوية فقط.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الدانى (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، وهذا يدل على المنع، وإنما قال فى هذه الآية: «﴿لعناهم -١٣-﴾ حسن، ومثله: ﴿قاسية -١٣-﴾، ﴿إلا قليلاً منهم -١٣-﴾ كاف، ﴿المحسنين -١٣-﴾ تام».

ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿عن مواضعه -١٣-ﻻ﴾؛ لأن قوله: ﴿ونسوا﴾ حال بعد حال، أى وقد نسوا».

ومما تقدم يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿عن مواضعه﴾؛ لأن ما بعده حال بعد حال.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً :

فيقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣] : «﴿يحرفون﴾ فى موضع نصب أى

---

(١) المكتفى: ٢٣٥.

(٢) علل الوقوف: ٢/٤٤٨.

(٣) إعراب القرآن : ٢/١١.

جعلنا قلوبهم قاسية محرفين».

ويقول ابن الأنبارى (٥٧٧هـ)[١] : «﴿يحرفون﴾ جملة فعلية فى موضع نصب على الحال من أصحاب القلوب». ويقول العكبرى (٦١٦هـ)[٢] : «﴿يحرفون﴾ مستأنف، ويجوز أن يكون حالا من المفعول فى ﴿لعناهم﴾، وأن يكون حالاً من الضمير فى قاسية..».

ويقول - أيضاً - فى موضع آخر[٣] : «﴿عن مواضعه﴾ متعلق بـ ﴿يحرفون﴾، وذكر الضمير المضاف إليه حملاً على معنى الكلم لأنها جنس».

ومما تقدم يتبين لنا أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿عن مواضعه﴾ لأن ما بعده حال بعد حال، والحال خبر فى المعنى ولايتم المعنى إلا بذكره.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن ما بعده حال بعد حال، فالحال الأولى قوله: ﴿يحرفون الكلم عن مواضعه﴾، والحال الثانية: ﴿ونسوا حظاً مما ذكروا به﴾ فهذان حالان من قوله: ﴿لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية﴾.

يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٤] : «﴿ونسوا حظاً مما ذكروا به﴾ وهذا أيضاً من قسوة قلوبهم وسوء فعلهم بأنفسهم..».

وعلى هذا فإن قسوة قلوبهم تتمثل فى هذين الشيئين: الأول : تحريفهم الكلم عن مواضعه، والثاني: ﴿ونسوا حظاً مما ذكروا به﴾، فهم محرفون

---

(١) البيان: ١/٢٨٦.

(٢) التبيان: ١/٤٢٦.

(٣) السابق: ١/٣٦٣.

(٤) البحر المحيط: ٤/٢٠٥.

للكلم عن مواضعه، وقد نسوا حظاً مما ذكروا به فالوقف على أحدهما دون ا لآخر يوهم السامع أن قسوة قلوبهم تتمثل فى تحريف الكلم عن مواضعه فقط، وليس هذا هو المراد - والله أعلم بمراده - بل المراد أن قسوة قلوبهم متمثلة فى الشيئين المذكورين فى الآية، ولابد من ذكرهما معاً ليتم المعنى.

هذا، والحال خبر فى المعنى - كما ذكرنا من قبل - وحيث إن المعنى لايتم إلا بذكر الخبر بعد المتبدأ، فكذلك الحال بالنسبة لصاحب الحال؛ ولذا يقول عبد القاهر «٤٧١هـ»[١] : «اعلم أن (الخبر) ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لاتتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة فى خبر آخر سابق له.

فالأول: خبر المبتدأ كـ (منطلق) فى قولك: (زيد منطلق) والفعل كقولك: (خرج زيد)، وكل واحد من هذين جزء من الجملة وهو الأصل فى الفائدة، والثاني: هو الحال كقولك: (جاءنى زيد راكباً)، وذاك لأن الحال خبر فى الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذى الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب فى قولك: (جاءنى زيد راكباً) لزيد؟ إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى فى إخبارك عنه بالمجىء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة فى مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به ابتداءً بل بدأت فأثبتَّ للمجيء، ثم وصلت به الركوب، فالتبس به الإثبات على سبيل التبع لغيره، وبشرط أن يكون فى صلبة..».

فالحال - كما يُفهم من كلام عبد القاهر (رحمه الله) - ركن الإسناد وبه

(١) دلائل الإعجاز: ٢١٢.

يتم المعنى، كـمـا يتم المعنى بالخـبر، فكلاهـما يُؤتى بهـمـا فى الكلام لإتمام الفـائدة، وبدونهمـا يكون الكلام ناقصـاً مبـتور المعنى؛ لذا لزم وصل قـوله: ﴿ونـسوا حظاً مما ذكروا به﴾ بما قبله؛ لأنه حال بعد حال.

الموضع الثانى :

﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٤﴾﴾ (الآية ٨٤ المائدة)

إضاءة :

هذه الآية امتداد لحديث القسيسين و الرهبـان عندما يستمعون إلى القرآن : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [الآية ٨٣ المائدة] ثم يقولون لأنفسهم أو لمن حولهم من اليهود الذين لاموهم على الإيمان بمحمد ﷺ نبياً، وبالله رباً، وبالقرآن كتاباً من عند الله: ومالنا لانؤمن بالله وما جاءنا من الحق وهو القرآن، ونحن نطمع ونرجو أن يدخلنا ربنا فـى زمرة القوم الصالحين؛ لذا كان الجواب سريعاً من الله؛ حيث قال: ﴿فَأَثَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا . . . الآية﴾.

شاهد هذا للموضع :

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿من الحق -٨٤-﴾ فى ط. مصـحف الملك الأولى وما بعدها، وفى ط. مصحف الأزهر الشريف، وفى ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الدانى (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر فيه

(١) المكتفى : ٢٤٣.

وقفاً من أى نوع إلا على قوله: ﴿الصالحين﴾ وجعله كافياً.

ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)[1] : «﴿من الحق -٨٤-ﻻ﴾؛ لأن الواو للحال تقديره: ونحن نطمع».

ويقول الأشموني[2] - من علماء القرن الحادى عشر الهجرى -: «﴿الحق﴾ الأول حسن؛ لأن يقولون يصلح حالاً لقوله: ﴿عرفوا﴾ ويصلح مستأنفاً، و﴿الحق﴾ الثانى ليس بوقف لأن الواو للحال، أى ونحن نطمع، وإن جعلت للإستئناف حسن الوقف على الثانى أيضاً».

ومن كلام القرّاء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿من الحق -٨٤-﴾؛ لأن ما بعده حال مما قبله.

ويُفهم المنع من كلام النحاة أيضاً:

فيقول الزجاج (٣١١هـ)[3] : «﴿ومالنا لانؤمن بالله﴾: موضع ﴿لانؤمن بالله﴾ نصب على الحال، المعنى: أى شيء لنا تاركين للإيمان، أى فى حال تركنا للإيمان، وذلك أن قومهم عنفوهم على إيمانهم فأجابوهم بأن قالوا: مالنا لانؤمن بالله».

ويقول العكبرى (٦١٦هـ) : «﴿ومالنا﴾: ﴿ما﴾ فى موضع رفع بالابتداء و﴿لنا﴾ الخبر و﴿لانؤمن﴾ حال من الضمير فى الخبر والعامل فيه

---

(١) علل الوقوف: ٢/ ٤٦٤.

(٢) منار الهدى: ١٢٤.

(٣) معانى القرآن وإعرابه: ٢/ ٢٠٠، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٣٧/٢. والبيان لابن الانبارى ٣٠٣/١.

الجار، أى مالنا غير مؤمنين، كما تقول: مالك قائماً ﴿وجاءنا﴾ يجوز أن يكون فى موضع جر أى وبما جاءنا ﴿من الحق﴾ حال من ضـمير الفاعل، ويجوز أن تكون لابتداء الغـاية أى ولما جاءنا من عند الله، ويجوز أن تكون مبـتدأ [يريد ﴿ما﴾] و﴿من الحق﴾ الخـبر، والجملة فى موضع الحـال ﴿ونطمع﴾: يجوز أن يكون معطـوفاً على ﴿نؤمن﴾ أى ومالنـا لانطمع؟، ويجوز أن يكون التـقدير: ونحن نطمع فتكون الجملة حالاً من ضمير الفاعل فى ﴿نؤمن﴾».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[1] : «... ﴿ونطمع﴾ فالواو عـاطفة جملة على جملة..».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2] : «وجملة ﴿ونطمع﴾ يجوز أن تكون معطوفة على جملة ﴿ومالنا لانؤمن﴾، ويحتمل أن تكون الواو للحال أى كيف نترك الإيمان بالحق، وقد كنا من قبل طامعين أن يجعلنا ربنا مع القوم الصالحين مـثل الحواريين فكيف نُفْلت مـاعَنَّ لنا من وسـائل الحصـول على هذه المنقبـة الجليلة».

ومن كلام النحاة يتـضح لنا منْع الوقف على قوله: ﴿من الحق﴾ لأن ما بعده فى مـوقع الحال مما قـبله، أو معطوف على جملة ﴿ومـالنا لانؤمن﴾ من عطف الجملة على الجـملة، وعلى كلا التـقديرين فإن المعنى مـتصل بين هاتين الجـملتين، ولايصح الفـصل بينهـما بالوقـف أو السكوت، وفى هذا ردٌّ على الأشـمونى الذى جـوَّز أن تكون الواو للاسـتئناف، فأجـاز الوقف بل جـعله حسناً، ولم يقل بجواز جعل الواو للاستئناف غيره.

---

(١) البحر المحيط: ٣٤٧/٤.

(٢) التحرير والتنوير: ١٢/٧.

أضف إلى هذا أن سياق الآيات يرفض القول بالاستئناف، ولايُجيز إلا أن تكون الواو عاطفة جملة على جملة، أو للحال؛ لأن هذه الآية كلها مقول قول القسيسين والرهبان فى الآية السابقة حيث : ﴿يقولون ربنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين * ومالنا لانؤمن . . الآية﴾ ثم جاء الجواب بعدها من الله: ﴿فأثابهم الله بما قالوا . . الآية﴾.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن ما بعد قوله: ﴿من الحق﴾ فى موقع الحال مما قبله، والحال خبر فى المعنى - كما قلنا فى الموضع السابق-[1] أو الواو للعطف عطفت جملة على جملة، أو عطفت قوله: ﴿ونطمع﴾ على جملة ﴿ومالنا لانؤمن بالله﴾، والعطف اشتراك بين جملتين فى معنى يربط بينهما، ولايُفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بفاصل زمنى كالوقف أو السكوت؛ لأنهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر - كما ذكرنا ذلك فى التمهيد-[2] .

أضف إلى هذا أن الآية كلها وقعت مقول القول فى الآية السابقة لها؛ حيث يقول الله تعالى على لسان القسيسين والرهبان: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨٣﴾ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ﴿٨٤﴾ فَأَثَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا ... الآية﴾، ولايوقف على القول دون مقوله: - كما يقول الزركشى (٧٩٤هـ)[3] : «وجميع ما فى القرآن من القول

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز : ٢١٢.

(٢) وانظر أيضاً: منار الهدى: ١٧.

(٣) البرهان: ١/٣٥٨.

لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول. قاله الجوينى فى تفسيره».

ويقول أيضاً[١] : «وما يكون داخلاً فى القول لايتم الوقف دونه».

الموضع الثالث :

﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١٣﴾﴾ (آية ١٣ يونس).

إضاءة :

المفردات : ﴿أهلكنا﴾: «الإهلاك: الاستئصال والإفناء»[٢] .

﴿القرون﴾: «جمع قرن وأصله مدة طويلة من الزمان والمراد به هنا أهل القرون»[٣] .

﴿لمّا﴾: «اسم زمان بمعنى حين على التحقيق، وتضاف إلى الجملة»[٤] .

﴿البينات﴾: «جمع بينة وهى الحجة على الصدق»[٥] .

والمعنى: هذه الآية تخاطب أهل مكة - ومن فعل مثل فعلهم - على سبيل الإخبار بأن الله تعالى قد أهلك الأمم السابقة التى فعلت مثل ما فعلتم - ياكفار مكة - وهم قوم نوح وقوم هود وقوم صالح وغيرهم - ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٣٨﴾﴾[٦] - اهلكناهم بسبب كفرهم

---

(١) البرهان : ٣٦١/١.

(٢) التحرير والتنوير : ١١٣/١١.

(٣) السابق: نفس الموضع.

(٤) ، (٥) التحرير والتنوير : ١١٣/١١.

(٦) الصافات : ١٣٧، ١٣٨.

وظلمهم على الرغم من مجيء الرسل لهم بالآيات الدالة على صدقهم والمعجزات الواضحة لكنهم صدوا عن الإيمان مجرمين فى حق أنفسهم. لقد كان هذا جزاؤنا لهم، وسيظل هذا الجزاء معداً لكل مجرم يأتى من بعدهم على شاكلتهم وعليكم أن تختاروا.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿لما ظلموا -١٣-﴾ فى ط. مصحف الملك الأولى، ولم يرد فى الثانية وما بعدها، وورد فى ط. مصحف المدينة النبوية، وورد فى ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الدانى (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، وهذا يدل على المنع، ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿ظلموا -١٣-لا ﴾؛ لأن الواو للحال أى وقد جاءتهم».

ويقول الأنصارى (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿وماكانوا ليؤمنوا﴾ كاف وكذا: ﴿المجرمين﴾». ولم يذكر وقفاً فى هذا الموضع من أى نوع، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادى عشر الهجرى - : «عند

---

(١) المكتفى: ٣٠٤.

(٢) علل الوقوف: ٢/٥٦٦.

(٣) المقصد : ١٧٤.

(٤) منار الهدى: ١٧٤.

أبى عمرو[1] ﴿لما ظلموا﴾ ليس بوقف لعطف ﴿وجاءتهم﴾ على ﴿ظلموا﴾ أى لما حصل لهم هذان الأمران: مجىء الرسل بالبينات وظلمهم أهلكوا».

ومن كلام القراء السابق يتضح لنا منْع الوقف على قوله: ﴿لما ظلموا﴾؛ لأن ما بعده فى موقع الحال من فاعل ﴿ظلموا﴾.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً:

فيقول الزمخشرى (٥٣٨هـ)[2]: «والواو فى ﴿وجاءتهم﴾ للحال، أى ظلموا بالتكذيب، وقد جاءتهم رسلهم بالحجج والشواهد على صدقهم وهى المعجزات..».

ويقول العكبرى (٦١٦هـ)[3]: «﴿وجاءتهم رسلهم﴾ يجوز أن يكون حالاً أى وقد جاءتهم، ويجوز أن يكون معطوفاً على ظلموا».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[4]: «﴿وجاءتهم رسلهم﴾ حال من ضمير ﴿ظلموا﴾ بإضمار ﴿قد﴾ .. أى ظلموا بالتكذيب وقد جاءتهم رسلهم بالآيات البينة الدالة على صدقهم أو ملتبسين بها حين لامجال للتكذيب، وقد جُوز أن يكون قوله تعالى: ﴿وجاءتهم﴾ عطفاً على ﴿ظلموا﴾ فلا محل له من الإعراب عند سيبويه. وعند غيره محله الجر لأنه معطوف على ما هو مجرور بإضافة الظرف إليه».

---

(١) يقصد (الداني) المذكور سلفاً.

(٢) الكشاف: ٢/٢٢٨، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٧/٤٤.

(٣) التبيان: ٢/٦٦٨.

(٤) إرشاد العقل السليم: ٢/٣١٣.

ومن كلام النحاة السابق يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿لما ظلموا﴾؛ لأن ما بعده حال من فاعل ﴿ظلموا﴾ أو معطوف على قوله: ﴿ظلموا﴾ وكلاهما يمنع الوقف.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿لما ظلموا﴾؛ لأن ما بعده وهو قوله: ﴿وجاءتهم﴾ حال من فاعل ﴿ظلموا﴾، ولايجوز الوقف على صاحب الحال إلا بعد الإتيان بالحال؛ لأن الحال خبر فى المعنى - كما قلت فى الموضع السابق والذى قبله[1] - ولايصح الوقف قبل الإتيان بالخبر؛ لأنه به تتم فائدة الكلام، وكذلك الحال، وعلى القول بأنه - أى ﴿وجاءتهم﴾ - معطوف على قوله: ﴿ظلموا﴾ فكذلك يُمنع الوقف على ﴿ظلموا﴾؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه متلازمان كل منهما يطلب الآخر[2] ؛ لأن المعنى: «لما حصل لهم هذان الأمران: مجيء الرسل بالبينات وظلمهم أهلكوا»[3] .

وهذا يدلنا على أن الإهلاك حدث بسبب شيئين : الأول: ظلم أهل هذه القرون. والثاني: مجيء الرسل بالبينات والمعجزات ومع ذلك لم يؤمنوا . فهذان الأمران هما سبب الإهلاك، ولو أجزنا الوقف على قوله: ﴿ظلموا﴾ لأوهمنا السامع أن الإهلاك كان بسبب ظلمهم فقط، وهذا خلاف المقصود؛ إذ المراد - والله أعلم بمراده - ماذكرناه وهذا الوقف سيؤدى إلى أن نجيز الابتداء بقوله: ﴿وجاءتهم﴾ وهذا يؤدى إلى أن تكون الواو للاستئناف، ولم يقل بهذا أحد، وهو مخالف لقواعد العربية فجميع علماء القراءات والنحو والمفسرين

---

(١) وانظر أيضاً: دلائل الإعجاز: ٢١٢.

(٢) انظر: منار الهدى: ١٧.

(٣) منار الهدى: ١٧٤ وانظر معه أيضاً: البحر المحيط: ٦/ ٢٢.

قالوا: إن الواو فى ﴿وجاءتهم﴾ للحال أو عاطفة، ولم يقل أحد إنها للاستئناف؛ لهذا مُنع الوقف.

الموضع الرابع:

﴿ قَالُواْ يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ۝ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ۝ مِن دُونِهِۦ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ۝ ﴾(الآيات من : ٥٣ - ٥٥ هود).

إضاءة :

هذه الآيات تحكى حواراً دار بين سيدنا هود - عليه السلام - وقومه حين دعاهم إلى عبادة الله وحده، وترك عبادة الأصنام فردوا عليه دعوته، وقالوا له: ماجئتنا ببينة أى بحجة واضحة وما نحن بمبتعدين عن عبادة آلهتنا بسبب قولك ودعوتك، ومانحن لك بمصدقين ما تقول. ما نقول إلا أصابك بعض آلهتنا بسوء فى عقلك، فجعلك تهذى أو مسك بعض آلهتنا بجنون.

ويأتى الرد من سيدنا هود - عليه السلام - إنى أشهد الله على صحة قولى وما أدعوكم به، واشهدوا أنتم أنى برئ مما تشركون به من دون الله مما تعبدونه من هذه الأصنام، وعليكم أن تجتمعوا أنتم وأصنامكم جميعاً لكيدى وإلحاق الضر بى سريعاً من غير إبطاء ولا انتظار أو إمهال، وهذا غاية فى الثقة بنصر الله وتأييده، وهو الفرد الواحد الذى يتحدى أمة مجتمعة قوية وصفت بالشدة والصلابة.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿مما تشركـون -٥٤-﴾ فى ط. مصـحف الملك الثانية وما بعدها، وفى ط. مـصحف الأزهر الشريف وفى ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الدانى (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، وهذا يدل على منع الـوقف وإنما قال : «﴿... بعض آلهتنا بسوء .. ٥٤﴾ كاف؛ لأنه آخر كلامهم، ومثله : ﴿.. بناصيتها.. ٥٦﴾».

ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿تشركون -٥٤-ۖ ﴾.

ويقول الأنـصارى (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿بمؤمنين -٥٣-﴾ حـسـن ﴿بسـوء -٥٤-﴾ كاف، ﴿ثم لاتنظرون -٥٥﴾ تام».

ويقـول الأشمـوني[٤] - من علمـاء القرن الحـادى عشـر الهجـرى - «﴿بمؤمنين -٥٣-﴾ كـاف، ومـثله : ﴿بسوء -٥٤-﴾ وقـيل: تام؛ لأنه آخـر كلامهم، ﴿من دونه -٥٥-﴾ جائز، ﴿ثم لاتنظرون -٥٥-﴾ كاف».

ومن كلام القراء يتضح لنا منـع الوقف على قوله: ﴿مما تشركون﴾. لأن ما بعده متعلق به ويقع فعل الإشراك عليه.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً :

---

(١) المكتفى : ٣١٧.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٥٨٥.

(٣) المقصد : ١٨٦.

(٤) منار الهدى: ١٨٦.

فيقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿مما تشركون من دونه﴾ من إشراككم آلهة من دونه، أو مما تشركونه من آلهة من دونه أي أنتم تجعلونها شركاء له ولم يجعلها هو شركاء، ولم ينزل بذلك سلطاناً».

وكلام الزمخشري - رحمه الله - يوضحه ابن عاشور (١٣٩٤هـ) فيقول[٢] : ﴿ما﴾ في قوله: ﴿مما تشركون﴾ موصولة والعائد محذوف، والتقدير: مما تشركونه».

أو تكون ﴿ما﴾ مصدرية؛ ولذلك قدر الزمخشري الآية على التأويلين، وتبعه كذلك أبو السعود (٩٨٢هـ)[٣] فقال بقوله.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿مما تشركون﴾ لأن ما بعده متعلق به، لأن الجار والمجرور، وهو قوله: ﴿من دونه﴾ متعلق بقوله: ﴿تشركون﴾، وهو الفعل المضارع حيث إن فعل الإشراك واقع على قوله: ﴿من دونه﴾ فهو معمول للفعل وتابع له، ولايوقف على العامل دون معموله. لأن : «المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته»[٤] .

وكلام عبد القاهر - رحمه الله - هنا يفهم منه أن معمول الفعل تابع له في المعنى؛ فلا يصح فصله عنه؛ لأن معنى الفعل متصل بما عمل فيه الفعل، كما أن المعمول لايصح النطق به ابتداءً على أنه كلام جديد مستقل؛ لأنه لو

---

(١) الكشاف: ٢/ ٢٧٦.

(٢) التحرير والتنوير: ١٢/ ٩٩.

(٣) انظر: إرشاد العقل السليم: ٣/ ٢٨.

(٤) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

صح الوقف هنا لأجزنا الابتداء بقوله: ﴿من دونه﴾. وهذا يؤدى إلى أن يقع الضمير فى قوله: ﴿دونه﴾ على غير مرجع، وهذا ممنوع فى اللغة.

أضف إلى هذا أن كل من عرض للآية من النحاة والمفسرين يصل بين الفعل: ﴿تشركون﴾ وبين الجار والمجرور: ﴿من دونه﴾ فتراهم يقولون: ﴿مما تشركون من دونه﴾، كما فعل الزمخشرى والرازي[1] وابو السعود[2] ؛ ولذا يقول الزركشى (٧٩٤هـ)[3] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

الموضع الخامس :

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ۝ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ۝﴾ (الآيتان : ٩٦، ٩٧ هود).

إضاءة :

يخبرنا الله تعالى خبراً مؤكداً بالقسم بأنه أرسل سيدنا موسى عليه السلام بالآيات الدالة على صدقه «وهى الآيات التسع المفصلات التى هى العصا واليد البيضاء والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم ونقص الثمرات والأنفس»[4] .

﴿وسلطان مبين﴾ يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[5]: «والسلطان المبين هو

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب: ١١/١٨.

(٢) انظر: إرشاد العقل السليم: ٢٨/٣.

(٣) البرهان: ١/ ٣٥٥.

(٤) إرشاد العقل السليم : ٤٣/٣. وانظر معه: البحر المحيط: ٢٠٤/٦، وروح المعاني: ١٩٨/١٢.

(٥) البحر المحيط : ٢٠٤/٦ .

الحجج الواضحة، ويحتمل أن يريد بقوله: ﴿وسلطان مبين﴾ فيها أى الآيات وهي دالة على صدق موسى - عليه السلام - ويحتمل أن يريد بها العصا؛ لأنها أبهر تلك الآيات فنص عليها كما نص على جبريل وميكائيل بعد ذكر الملائكة على سبيل التشريف بالذكر». أرسله بكل ذلك ﴿إلى فرعون وملئه﴾ أى أشراف قومه الذين يتبعهم غيرهم فكفروا به، واتبعوا فرعون فى ضلاله وغيه ﴿وما أمر فرعون برشيد﴾ يقول الزمخشرى (٥٣٨هـ)[١] : «.. تجهيل لمتبعيه؛ حيث شايعوه على أمره وهو ضلال مبين لايخفى على من فيه أدنى مسكة من العقل، وذلك أنه ادعى الإلهية وهو بشر مثلهم، وجاهر بالعسف والظلم والشر الذى لايأتى إلا من شيطان مارد، ومثله بمعزل من الإلهية».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مبين -٩٦-﴾ فى ط. مصحف الملك الثانية، وفى ط. مصحف الأزهر الشريف، وفى ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الدانى (٤٤٤هـ)[٢] لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع، وإنما قال: «﴿كأن لم يغنوا فيها.. -٩٥ -﴾ تام، ﴿فاتبعوا أمر فرعون -٩٧-﴾ كاف وقيل: تام، ﴿برشيد -٩٧-﴾ أكفى منه».

فلم يذكر فى الآية -٩٦- كلها وقفاً، وإنما جعل الوقف فى الآية التى تليها.

ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)[٣] : «﴿مبين -٩٦- لا ﴾ لتعلق الجار».

(١) الكشاف : ٢/ ٢٩١.

(٢) المكتفى: ٣٢٠.

(٣) علل الوقوف: ٢/ ٥٨٩.

ويقول الأنصارى (٩٢٦هـ)[١] : «﴿بعدت ثمود -٩٥-﴾ تام، ﴿أمر فرعون -٩٧-﴾ حسن، وكذا: ﴿برشيد -٩٧-﴾ وقال أبو عمرو فيهما كاف»، وكذلك -أيضا- تجاوز الأنصارى هذا الموضع فلم يذكر فيه وقفاً.

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادى عشر الهجرى - : «﴿وسلطان مبين -٩٦-﴾ ليس بوقف؛ لأن حرف الجر وما بعده موضعه نصب بـ ﴿أرسلنا﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿مبين﴾؛ لأن ما بعده جار ومجرور متعلق بقوله: ﴿أرسلنا﴾.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الآلوسى (١٢٧٠هـ)[٣] - الذى سأكتفى بذكر رأيه هنا كمثال لآراء النحاة - «﴿إلى فرعون﴾ يجوز أن يتعلق بالإرسال المطلق لا المقيد بكونه بالتوراة، وأما ثانياً فبأن يقال: إن موسى - عليه السلام - كما أرسل إلى الفراعنة أرسل إلى بنى إسرائيل أيضاً فيجب أن يحمل ملأ فرعون على ما يشملهم، فيجىء الكلام على التوزيع على معنى أرسلناه إلى فرعون بسلطان مبين، وإلى ملئه بالتوراة، فيكون لفاً ونشراً غير مرتب».

ثم يقول أيضاً[٤] : «وقيل: لو جعل ﴿إلى فرعون﴾ متعلقاً ﴿بسلطان

---

(١) المقصد: ١٨٩.

(٢) منار الهدى: ١٨٩.

(٣) روح المعانى: ١٢/١٩٨.

(٤) روح المعانى: ١٢/١٩٨.

مبين﴾ لفظاً أو معنى على تقدير: وسلطان مرسل به إلى فرعون لم يبعد مع المناسبة بينه وبين السلطان وفيه مالا يخفى فتأمل».

ومما تقدم يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿مبين﴾؛ لأن ما بعده جار ومجرور متعلق بقوله: ﴿أرسلنا﴾، أو متعلق بقوله: ﴿بسلطان مبين﴾، وهذا التعلق يجعل المعنى متصلاً بين المتعلِّق والمتعلَّق به، واتصال المعنى يلزم بالوصل ويمنع الوقف، والذى يظهر لى تعلقه بـ ﴿أرسلنا﴾ أقوى لأن الفعل: ﴿أرسل﴾ يقتضى مرسلاً إليه ووجود ﴿إلى﴾ يقوى هذا عندى.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن قوله: ﴿إلى فرعون وملئه﴾ متعلق بقوله: ﴿أرسلنا﴾؛ لأن الفعل: (أرسل) يقتضي مرسِلا، ومرسَلا ومرسَلا به ومرسَلا إليه، فالمرسِل هو الله تعالى ﴿أرسلنا﴾ والمرسَل هو سيدنا موسى - عليه السلام - والمرسَل به هو الآيات والمعجزات ﴿بآياتنا وسلطان مبين﴾، والمرسَل إليه وهو فرعون وملؤه ﴿إلى فرعون وملئه﴾، فهذه أربعة لابد من تواجدها والإتيان بها مرة واحدة؛ لأنها مأخوذة من الفعل الذي تصدرت به الآية ﴿أرسلنا﴾، وهي حتمية الوجود في السياق؛ لذا يلزم الإتيان بها متصلة حتى يكتمل المعنى في ذهن السامع.

هذا، والإرسال واقع على ﴿فرعون وملئه﴾ فالاتصال لازم وفاءً بحق المعنى؛ ولأن هذا الجار والمجرور من معمولات الفعل: ﴿أرسلنا﴾ وأثر له، فهو في موضع نصب بـ ﴿أرسلنا﴾ لأن: «المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته»[1].

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

وعلى هذا فلو أجزنا الوقف على قوله: ﴿مبين﴾ لأجزنا - تبعاً لذلك - الابتداء بقوله: ﴿إلى فرعون وملئه﴾، وهذا يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور وما تعلق به، وهذا الفصل يؤدى إلى فساد المعنى؛ لأن المعنى قد تحدد عند قوله: ﴿أرسلنا﴾؛ حيث أفاد الفعل وجود أربعة أركان في السياق:

الركن الأول: المرسِل وهو الله تعالى المعبر عنه بالضمير ﴿نا﴾ الدال على المتكلم المعظم نفسه وهو الله. والركن الثاني: المرسَل وهو سيدنا موسى - عليه السلام - ، والركن الثالث: المرسَل به وهو الايات والمعجزات ﴿بآياتنا وسلطان مبين﴾، والركن الرابع: وهو المرسَل إليه: والمعبَّر عنه بقوله: ﴿إلى فرعون وملئه﴾ لذا يلزم - وفاءً بحق المعنى - الإتيان بهذه الأركان الأربعة التي أفادها الفعل (ارسل)، وتأمل قراءة الآية بعد هذا العرض تطمئن إلى الحق فيما قلتُه. والله أعلم.

الموضع السادس:

﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ ۝ لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ۝﴾ (الآيتان : ١٤، ١٥ الحجر).

إضاءة:

المفردات: ﴿فظلوا﴾ : «ظل تدل على الكون في النهار، أى وكان ذلك في وضح النهار، وتبيُّن الأشباح، وعدم التردد في المرئى»[١] .

﴿يعرجون﴾: «أى يصعدون ويذهبون ويجيئون»[٢] .

(١) التحرير والتنوير: ٢٦/١٤.

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ١٧٤.

﴿سُكِّرَت﴾: يقول الزجاج (٣١١هـ)[1] : «فسروا سُكِّرَت: أغشيت وسكِرَتْ: تحيرت وسكنت عن أن تنظر والعرب تقول: سكِرَت الريحُ تسكَرُ إذا سكنت، وكذلك سكِرَ الحرُّ يَسْكَرُ».

والمعنى: يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[2] : «إن هؤلاء المشركين بلغ من غلوهم في العناد أن لو فُتح لهم باب من أبواب السماء ويُسِّر لهم معراج يصعدون فيه إليها، ورأوا من العيان ما رأوا لقالوا: هو شيء نتخايله لا حقيقة له، ولقالوا: قد سحرنا محمد بذلك، وقيل: الضمير للملائكة: أي لو أريناهم الملائكة يصعدون في السماء عياناً لقالوا ذلك».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿يعرجون -١٤-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[3] لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[4] : «﴿يعرجون -١٤-لا ﴾؛ لأن ﴿لقالوا﴾ جواب ﴿لو﴾».

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ١٧٤.

(٢) الكشاف: ٢/٣٨٩، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٢/٣٧٧، وإرشاد العقل السليم: ٣/ ١٤٤.

(٣) المكتفى: ٣٤٤.

(٤) علل الوقوف: ٢/ ٦٣٠.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿يستهزئون -١١-﴾ كاف وكذا: ﴿في قلوب المجرمين -١٢-﴾ عند بعضهم، ﴿لايؤمنون به -١٣-﴾ و﴿سنة الأولين -١٣-﴾، ﴿مسحورون -١٥-﴾ تام».

والأنصاري هنا لم يذكر في هذا الموضع وقفاً من أى نوع وهذا يدل على منع الوقف على قوله: ﴿يعرجون﴾.

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿يعرجون﴾ ليس بوقف؛ لأن قوله: ﴿لقالوا﴾ جواب ﴿لو﴾ وإن كان رأس آية».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿يعرجون﴾﴾؛ لأن ما بعده جواب ﴿لو﴾، والمعنى لايتم إلا بذكره.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً: فيقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٣] : «.. وجاء جواب ﴿ولو﴾ قوله: ﴿لقالوا﴾ أى أنهم يشاهدون ما يشاهدون، ولايشكون في رؤية للمحسوس ولكنهم يقولون مالا يعتقدون مواطأة على العناد ودفع الحجة».

والذي يفهم من كلام أبي حيان - رحمه الله - أن قوله: ﴿لقالوا﴾ جواب قوله: ﴿ولو﴾، وهذا الجواب يتوقف عليه فهم المعنى والوقف على ما قبل الجواب يؤدى إلى الفصل بين ﴿لو﴾ وجوابها وهذا الفصل يؤدى إلى فساد المعنى.

---

(١) المقصد: ٢٠٩.

(٢) منار الهدى: ٢٠٩.

(٣) البحر المحيط: ٦/ ٤٧١.

هذا، وقد تحدثنا مـن قبل عن ﴿لو﴾ وقلنا : إنها «حرف لما كـان سيقع لوقوع غيره»[1] ، وقد نقل الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة[2] -رحمه الله- قول ابن الحـاجب: «هي لامتناع الأول لامـتناع الثاني وذلـك لأن الأول سبب والثـاني مـسبب، والمسبب قـد يكون أعم من الـسبب والشرط ملزوم والجـزاء لازم».

ومما تقدم يتـبين لنا أن ﴿لو﴾ حرف شـرط يقتضى امـتناع الأول لامتناع الثـاني، والشرط سـبب وملزوم، والجـزاء مـسبب ولازم وهذا يجعل الإتيـان بالجزاء حتماً؛ لإتمام الفائدة والمعنى.

وهذا ما يُفهم من كلام النحاة؛ ولذا مُنع الوقف هنا.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا؛ لأن ما بعد قوله: ﴿يعرجون﴾ هو جواب ﴿لو﴾ الشرطية وهو قوله: ﴿لقالـوا﴾ والمفهوم من السياق هنا امتناع قولـهم ﴿إنما سكرت أبصارنا بل نحن قـوم مـسحورون﴾ لامـتناع فتح الـباب عليهم من الـسماء لعلمه تعالى عـدم إيمانهم، وكما قلنا من قبل: المعنى الـساري بين الشرط وجزائه يجعل الإتيان بالجواب أمراً حتماً لإتمام فائدة الكلام.

يقـول ابن قيم الجـوزية (٧٥١هـ)[3] : «﴿لو﴾ يؤتى بها للـربط لتعلق مـاض بماض كـقولك: لو زرتـني لأكرمـتك ولهـذا لم تجـزم إذا دخلت على مضارع؛ لأن الوضع للمـاضى لفظاً ومعنى كقولك: لو يزورني زيد لأكـرمته،

(١) الكتاب لسيبويه: ٢/٣٠٧.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٢/٦٤٢.

(٣) بدائع الفوائد: ١/٤٤.

فـهي في الشـرط نظيـر ﴿إن﴾ في الربط بين الجـملتين لا في العـمل ولا في الاستقبال».

ويُفهم من كـلام ابن القيم - رحـمه الله - أن ﴿لو﴾ جـاءت لتربط بين ماضيين - كمـا هنا ﴿فتحنا - لقالوا﴾- وهذا الربط يجعل الأول سـبباً والثاني مسبباً، والشرط ملزوماً والجزاء لازماً، وما دام الجزاء بهذه المثابة فمن الضروري الإتيان به؛ لإتمام فـائدة الكلام، والوقف قبل الإتيـان به يجعل الكلام ناقـصاً مبتور المعنى؛ إذ «لايوقف على الشـرط دون جزائه»[1] ؛ لأن بينهـما رابطة السببية التي ترتب الجـواب على فعل الشـرط في الوجود[2] ؛ لذا كان الوصل لازماً والفصل ممنوعاً.

الموضع السابع :

﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَٰرُونَ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ۝ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا عَالِينَ ۝ ﴾ (الآيتان : ٤٥، ٤٦ المؤمنون).

إضاءة :

في هاتين الآيتين يخـبرنا الله تعـالى بأنه أرسل موسى وأخـاه هارون - عليهمـا السلام - بالآيات الدالة على صدقهما «وهي الآيات التـسع المفصلات التي هي: العـصا واليد البـيضـاء والطوفان والجـراد والقمل والضـفادع والدم ونقص الثمرات والأنفس»[3] ، أما السلطـان المبين، فيقـول عنه الزمخـشري

(١) منار الهدى: ١٧.

(٢) انظر: مقال الدكتور / عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو/ أغسطس ٢٠٠١م ص ١٣.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٣/ ٢٨.

(٥٣٨هـ)[١] : «يجوز أن تراد العصا؛ لأنها كانت أم آيات موسى وأولاها، وقد تعلقت بها معجزات شتى: من انقلابها حية وتلقفها ما أفكته السحرة وانفلاق البحر وانفجار العيون من الحجر يضربهما بها وكونها حارساً وشمعة وشجرة خضراء مثمرة ودلواً ورشاءً جعلت كأنها ليست بعضها؛ لما استبدت به من الفضل؛ فلذلك عطفت عليها، كقوله تعالى: ﴿وجبريل وميكال﴾».

أرسلهما - سبحانه - إلى فرعون وملئه، وهم أشراف قومه وعلماء دينه، وهم السحرة، فلم يؤمنوا بما جاء به موسى وهارون - عليهما السلام - ولكنهم أعرضوا مستكبرين قاهرين لغيرهم بالظلم[٢] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مبين -٤٥-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا فقط.

وقد سقط هذا الموضع من ط. مصحف الأزهر الشريف مع أن الموضع الخامس من هذا الفصل - آية ٩٦ هود - قد ورد فيه المنع في تلك الطبعة المذكورة وهو صنوه فلا أدرى ما السبب؟ مع أن العلة هي العلة المانعة هنا وهناك، اللهم إلا أن يكون حدث ذلك سهوا، ولايقبل السهو في شأن إخراج كتاب الله.

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٣] لم يذكر فيه

---

(١) الكشاف: ٣/ ٣٣.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٢/ ١٣٣، والبحر المحيط: ٧/ ٣٦٤، وروح المعاني: ١٨/ ٥٣، والتحرير والتنوير: ١٨/ ٦٣.

(٣) المكتفى : ٤٠١ .

وقفاً من أى نوع، وإنما قال: «﴿لايؤمنون -٤٤-﴾ تام ومثله: ﴿ذات قرار ومعين -٥٠-﴾».

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿مبين -٤٥-ˡ ﴾ لتعلق الجار».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿لايؤمنون -٤٤-﴾ حسن، ﴿عالين -٤٦-﴾ كاف». فلم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله: ﴿مبين﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿مبين﴾ ليس بوقف؛ لأن حرف الجر وما بعده موضعه نصب بأرسلنا فهو متصل به».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف هنا للعلة المذكورة.

أما النحاة فقد ذكرت رأيهم في الموضع الخامس من هذا الفصل - آية رقم ٩٦ هود - فإن هذا الموضع نظير ذاك.

وأما رأى البلاغيين وتعليلهم لمنع الوقف فقد بسطته هناك - أي في الموضع الخامس من هذا الفصل - فراجعه هناك[٤] .

أما السمات الفارقة بين الموضعين فسوف نعالجها في السمات الفارقة بين مواضع هذا لفصل في نهاية الفصل.

---

(١) علل الوقوف: ٢/ ٧٢٩.

(٢) المقصد: ٢٦٢.

(٣) منار الهدى: ٢٦٢.

(٤) انظر : ص ٤٧٢ من هذا البحث.

الموضع الثامن :

﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ بَل لَّا يَشْعُرُونَ ۝﴾ (الآيتان: ٥٥، ٥٦ المؤمنون)

إضاءة :

هاتان الآيتان جاءتا في معرض الإنكار والرد على كفار مكة وأمثالهم الذين ظنوا أن النعم التي بين أيديهم من المال والبنين هي من قبيل المسارعة في الإكرام والرعاية لهم، ولإعلاء شأنهم في الدنيا لمزيّة لهم عند الله، وما داموا مكرمين في الدنيا فهم في الآخرة كذلك، وهذا ظن باطل، بل هم مستدرجون قد مكر بهم ولكنهم لايشعرون ﴿أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾[1] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وبنين﴾ في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فيقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿وبنين -٥٥- لا﴾ لأن ﴿نسارع﴾ مفعول ثان للحسبان تقديره: أيحسبون إمدادنا لهم بالمال والبنين مسارعة في الخيرات لهم».

(١) من الآية : ١٧٩ الأعراف.

(٢) علل الوقوف: ٧٢٩/٢.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١]: «﴿حتى حين -٥٤-﴾ حسن، ﴿في الخيرات -٥٦﴾ كاف».

ولم يذكر وقفاً على قوله: ﴿وبنين -٥٥-﴾ من أي نوع، وهذا يدل على المنع.

أما الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فإنه يقول: «وقد اختلف في ﴿ما﴾ من ﴿أنما﴾ هل هي مصدرية حرف واحد أو موصولة فهي حرفان، فعلى أنها مصدرية حرف واحد هو مذهب الكسائي[٣] رواه خلف عنه، وعليه يوقف على ﴿بنين﴾؛ لأنه قد حصل بعد فعل الحسبان نسبة من مسند ومسند إليه نحو: حسبت إنما ينطلق زيد، وإنما يضرب بكر، فينسبك منها ومما بعدها مصدر هو اسم ﴿أنَّ﴾ والجملة خبر ﴿أنَّ﴾، وقيل: لايوقف على ﴿بنين﴾؛ لأن نسارع خبر ﴿أنَّ﴾ على أن ﴿أنما﴾ حرفان و﴿ما﴾ بمعنى الذي بدليل عود الضمير من ﴿به﴾ إليها، وهي اسم ﴿أنَّ﴾ وصلتها ﴿نمدهم﴾ و﴿من مال﴾ حال من الموصول أو بيان له و﴿نسارع﴾ خبر ﴿أنَّ﴾ والعائد محذوف أي نسارع لهم به أو فيه. قال أبو إسحاق وهشام بن معاوية عن الضرير، كما يقول أبو سعيد رويت عن الخدري تريد رويت عنه، فأظهرت الهاء فقلت عن الخدري قال الشاعر:

لاأرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

---

(١) المقصد: ٢٦٢.

(٢) منار الهدى: ٢٦٢.

(٣) لم يرد هذا في معاني القرآن للكسائي بتحقيق د. عيسى شحاته عيسى. ط. دار قباء ص: ٢٠١.

أى لاارى الموت يسبقه شيء، فأظهر الهاء، وقول من قال: إن ﴿يحسبون﴾ يتعدى لمفعولين، وأن ﴿نسارع لهم﴾ المفعول الثاني، والتقدير: أيحسبون أن إمدادنا لهم بالمال والبنين مسارعة منا لهم في الخيرات فغلط ومخالفة لقول أبى حاتم: إن ﴿أنَّ﴾ إذا وقعت بعد حسب وأخواتها لم تحتج إلى مفعول ثان قال تعالى: ﴿يحسب أن ماله أخلده﴾[1] وهنا قد نابت ﴿أنَّ﴾ عن المفعولين فـ ﴿أنَّ﴾ كافية عن اسم يحسبون وخبرها، فلا يؤتى بمفعول ثان بعد ﴿أنَّ﴾ وقرئ ﴿إنَّما﴾ - بكسر الهمزة - على الاستئناف، وعليها فمفعولاً (حسب) محذوفان اقتصاراً أو اختصاراً . . والحذف اختصاراً ما كان لدليل، والحذف اقتصاراً ماكان لغير دليل».

ومن كلام الفراء يتضح لنا أن ﴿ما﴾ فيها قولان: الأول: أنها مصدرية تنسبك مع ما بعدها بمصدر، وهو مذهب الكسائى (١٨٩هـ)[2] - كما قال الأشموني وسنرد عليه فيما بعد - وعليه يجوز الوقف على قوله: ﴿وبنين﴾، وهذا معارض لما سيذكره أبو حيان فيما بعد عند عرضه لرأي من قال : إنها مصدرية.

والثاني: أن ﴿ما﴾ اسم موصول بمعنى الذي، وهي اسم ﴿أنَّ﴾ وصلتها ﴿نمدهم﴾ و﴿من مال﴾ حال أو بيان له، و﴿نسارع﴾ خبر ﴿أنَّ﴾، والعائد محذوف أى نسارع لهم به أو فيه وعلى ذلك فلا يوقف على قوله: ﴿وبنين﴾؛ لأن خبر ﴿أنَّ﴾ لم يأت بعد، وسأعود - بمشيئة الله - بعد عرض آراء النحاة

---

(١) الهمزة : آية رقم ٣.

(٢) لم يرد هذا القول في معانى القرآن للكسائي: ١٠٢.

في الموضع إلى ترجيح أحد القولين على الآخر لنكون على بينة مما نقول، وبالله التوفيق.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً:

فيقول الفراء (٢٠٧هـ)[١] : «﴿ما﴾ في موضع الذي وليست بحرف واحد[٢] ، وقوله: ﴿نسارع لهم -٥٦-﴾ يقول : أيحسبون أنما نعطيهم في هذه الدنيا من الأموال والبنين أنا جعلناه لهم ثواباً، ثم قال: ﴿بل لايشعرون﴾ إنما هو استدراج منا لهم».

والفراء هنا لم ير إلا أن ﴿ما﴾ موصولة[٣] فقط، وليست مصدرية.

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٤] : «﴿ما﴾ بمعنى الذي في موضع نصب؛ لأنها اسم ﴿أنَّ﴾، وخبرها (نسارع لهم به) فحذف به».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٥] «قوله تعالى: ﴿أنَّ ما﴾ بمعنى الذي وخبر ﴿أنَّ﴾ ﴿نسارع لهم﴾، والعائد محذوف أى نسارع لهم أى فيه، ولايجوز أن يكون الخبر ﴿من مال﴾؛ لأنه إذا كان ﴿من مال﴾ فلا يعاب عليهم ذلك، وإنما يعاب عليهم اعتقادهم أن تلك الأموال خير لهم».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٦] : «و﴿ما﴾ في ﴿أنما﴾ إما بمعنى الذي، أو

---

(١) معانى القرآن للفراء: ٢/٢٣٨.

(٢) أى ليست مصدرية، وهو هنا يرد على من جعلها مصدرية.

(٣) وانظر أيضاً: معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/١٦، وإعراب القرآن لابن النحاس: ٣/١١٦.

(٤) البيان: ٢/١٨٦.

(٥) التبيان: ٢/٩٥٧.

(٦) البحر المحيط: ٧/٥٦٧.

مصدرية، أو كافة مهيئة.

إن كانت بمعنى الذي فصلتها ما بعدها، وخبر ﴿أنَّ﴾ هي الجملة من قوله: ﴿نسارع لهم في الخيرات﴾، والرابط لهذه الجملة ضمير محذوف لفهم المعنى تقديره: نسارع لهم به في الخيرات، وحسن حذفه استطالة الكلام مع أمن اللَّبس..

وإن كانت ﴿ما﴾ مصدرية فالمسبوك منها ومما بعدها هو مصدر اسم ﴿أنَّ﴾ وخبر ﴿أنَّ﴾ هو نسارع على تقدير مسارعة، فيكون الأصل أن نسارع فحذفت ﴿أنّ﴾ وارتفع الفعل، والتقدير: أيحسبون أن إمدادنا لهم بالمال والبنين مسارعة لهم في الخيرات.

وإن كانت ﴿ما﴾ كافة مهيئة فهو مذهب الكسائي[1] فيها هنا فلا تحتاج إلى ضمير ولاحذف، ويجوز الوقف على ﴿وبنين﴾ كما تقول: حسبت أنما يقوم زيد، وحسبت أنك منطلق وجاز ذلك؛ لأن ما بعد حسبت قد انتظم مسنداً ومسند إليه من حيث المعنى، وإن كان في ﴿ما﴾ يقدر مفرداً؛ لأنه ينسبك من ﴿أنَّ﴾ وما بعدها مصدر».

ومن كلام أبي حيان - رحمه الله - يتضح لنا ما يلي:

أولاً: القول بأن (ما) مصدرية ليس قول الكسائي[1] - كما نسبه إليه الأشموني في عبارته السابقة -.

ثانياً: يرى أبو حيان على القول بأنها - أي (ما)- مصدرية أن قوله:

---

(١) لم يردا في معاني القرآن للكسائي: ٢٠١.

﴿نسارع﴾ خبر ﴿أنَّ﴾، وعليه فإن الوقف ممنوع على قوله: ﴿وبنين﴾ لا كما قال الأشموني في عرضه لهذا الوجه.

ثالثاً: نسب أبو حيان القول بأن ﴿ما﴾ كافة إلى الكسائي[1] وقال: إن الوقف جائز على قوله: ﴿وبنين﴾، وهذا القول قد اختاره ابن الأنباري (٣٢٨هـ)[2] ، الداني (٤٤٤هـ)[3] ، ومما تقدم من آراء النحاة يتضح لنا أن القول بأن (ما) موصولة هو الرأى الذي عليه جمهور النحاة، بل إن منهم من أنكر القول بأنها مصدرية كالفراء، ومنهم من أعرض عنه فلم يذكره مطلقاً كابن الأنباري (٥٧٧هـ)[4] ، والعكبري (٦١٦هـ)[5] ، وهكذا نرى أن النحاة - جمهورهم - قالوا بأن (ما) موصولة، وخبر (أنَّ) هو جملة ﴿نسارع لهم في الخيرات﴾ وعلى هذا فالوقف ممنوع على قوله: ﴿وبنين﴾ وهو الذي نرجحه لما سبق؛ ولما سيأتى أيضاً؛ ولذا وجدنا من المفسرين من يستظهر القول بأن (ما) موصولة، ويرى القول بغير ذلك عدم توفية القرآن الكريم حقه؛ فيقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[6] : «.. وما ذكرنا من كون (ما) موصولة هو الظاهر، ومن جوَّز كونها مصدرية، وجعل المصدر الحاصل بعد السبك اسم (أنَّ) وخبرها ﴿نسارع﴾ على تقدير مسارعة بناءً على أن الأصل أن نسارع، فحذفت ﴿أنْ﴾ وارتفع الفعل لم يوفِّ القرآن الكريم حقه وكذا من جعلها كافة

(١) لم يردا في معاني القرآن للكسائي: ٢٠١.

(٢) انظر: الإيضاح: ٢/٧٩١، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ١٣٨/١٢.

(٣) انظر: المكتفى: ٤٠١.

(٤) انظر: البيان: ١٨٦/٢.

(٥) انظر: التبيان: ٩٥٧/٢.

(٦) روح المعانى: ٦٤/١٨.

كالكسائي[1] . . .».

هذا، والبلاغيون يـؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿وبنين﴾ لأن (ما) في قوله: ﴿أنما﴾ هنا عـلى الرأى الأرجح موصولة بمعنى الـذي، وقوله: ﴿نمدهم به﴾ صلة الموصـول، وقوله: ﴿من مال وبنين﴾ بيـان للموصـول أو حال منه، وجملة : ﴿نسـارع لهم في الخيرات﴾ خـبر ﴿أنّ﴾، والعائد محذوف أى نسـارع لهم به أو فيه، وأيضـاً على القول بأن (ما) مصدرية فالمسبـوك منها ومما بعدها هو مـصدر اسم ﴿أنّ﴾، وخـبر ﴿أنّ﴾ هو ﴿نسـارع﴾ على تقدير مـسارعـة، والتقدير: أيحسبون أن إمدادنا لهم بالمال والبنين مسارعة لهم في الخيرت.

وعلى ذلك فالـوقف ممنوع على قوله: ﴿وبنين﴾؛ لأن خـبر ﴿أنّ﴾ لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿نســارع لهم في الخيرات﴾، والمعنى يتوقف فـهمه على الإتيـان بالخبـر وقد ذكـرنا من قـبل أهميـة الإتيـان بالخبـر وفـائدته بالنسبـة للمعنى[2]، إذ هو ركن الإسناد.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[3] : «﴿أيحسبون أنما نمدهم به﴾ أي نعطيهم إياه، ونجعله مدداً لهم فـ (ما) موصـولة، وقوله تعالى: ﴿من مال وبنين﴾ بيان لها. . لاخـبر لأن وإنما الخـبر قوله تعـالى: ﴿نسارع لهم في الخـيرات﴾ على حـذف الراجع إلى الاسم، أى أيحســبون أن الذي نمدهـم به من المال والبنين نسـارع به لهم فيـمـا فيـه خيـرهم وإكـرامهم على أن الـهمـزة لإنكار الواقع واستقباحه».

---

(١) لم يرد في معاني القرآن للكسائي: ٢٠١.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٤/٣٥، وانظر معه أيضاً: روح المعاني: ١٨/ ٦٤.

ومما تقدم نعلم أن المعنى لايتم إلا عند قوله: ﴿في الخيرات﴾ لأن قوله: ﴿أيحسبون﴾ قد قدر بالاستفهام الإنكاري التوبيخي الذي لايتم معناه إذا قلت: ﴿أيحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين﴾ وتسكت؛ فإنك لاتفيد معنى لأن ما يقع عليه الحسبان والظن لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿نسارع لهم في الخيرات﴾؛ لأن الآية تنكر على الكفار ظنهم أن المال والبنين إكرام من الله لهم ومسارعة في إرضائهم، وليس الأمر كذلك؛ لذا لايتم المعنى إلا بذكر قوله: ﴿نسارع لهم في الخيرات﴾، وهو الذي يقع عليه الحسبان، وبه يتم الاستفهام الإنكاري التوبيخي؛ والفعل (حسب) ينصب مفعولين قد سد مسدهما قوله: ﴿أنما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات﴾؛ فتحصل مما قدمناه أن فائدة الكلام وغرضه منوطان بقوله: ﴿نسارع لهم في الخيرات﴾ لذا منع الوقف. والله أعلم.

الموضع التاسع :

﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَٱبْعَثْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿٣٦﴾ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴿٣٧﴾﴾ (الآيتان : ٣٦، ٣٧ الشعراء)

إضاءة :

هاتان الآيتان تصوران موقف الملأ من قوم فرعون، عندما ألقى موسى عصاه فصارت ثعباناً عظيماً ارتفع إلى السماء قدر ميل، ثم عاد إلى الأرض فاغراً فاه، يقول لموسى - عليه السلام - بم تأمرني؟ عندئذ قال فرعون ﴿لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿٣٥﴾ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿٣٦﴾﴾[1] . أي قال الملأ من

---

(١) الآيات من : ٣٤-٣٦ الشعراء.

قوم فرعون - وهم جلساؤه من الأشراف والعلماء والأمراء : أخره وأمهله وأخاه - أي هارون عليهما السلام- وأرسل إلى البلاد والمدن رجال الشرطة ليجمعوا لك كل سحار أى ماهر في فن السحر متقن لهذا العلم، وأن يكون ذلك في مكان وزمان معلوم حددهما سيدنا موسى - عليه السلام - عندما ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى ﴿٥٩﴾﴾ [طه: ٥٩].

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿حاشرين -٣٦-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ)[1] يقول: «﴿حاشرين -٣٦-لا ﴾؛ لأن الجملة جواب الأمر». أي الجملة المكونة من الفعل المضارع والفاعل والمفعول - يأتوك - هي جواب الأمر .

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[2] : «﴿فماذا تأمرون -٣٥-﴾ كافٍ ﴿وأخاه -٣٦- جائز، ﴿سحار عليم -٣٧-﴾ كافٍ». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله: ﴿حاشرين -٣٦-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿فماذا

---

(١) علل الوقوف: ٢/ ٧٥٤.

(٢) المقصد: ٢٧٨.

(٣) منار الهدى: ٢٧٨.

تأمرون -٣٥-﴾ كاف، ﴿وأخاه -٣٦-﴾ جائز للابتـداء بعده بالأمر ﴿حاشرين -٣٦-﴾ ليس بوقف؛ لأن قـوله: ﴿يأتوك﴾ جـواب الأمـر ، ولذلك كـان مجزوماً، وأصله يأتونك فحذفت النون للجازم، ولايفصل بين الأمر وجوابه».

ومن كلام القـراء السابق يتضح لنا منع الوقف على قولـه: ﴿حاشرين﴾ لأن ما بعـده - وهي جملة ﴿يأتوك﴾ - جـواب الأمر وفعل الأمـر هو قوله: ﴿ابعث﴾، والأمر وجوابه متلازمان؛ فلا يُفـصل بينهما؛ لأن كلا منهما يطلب الآخر.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً :

فيقـول الصاوي (١٢٤١هـ)[١] : «قوله: ﴿يأتوك﴾ مـجزوم في جواب الأمر»، ويقـول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[٢] : «﴿وابعث في المدائن حـاشـرين﴾ شرطاء يحـشرون السـحرة ويجـمعونـهم عندك ﴿يأتوك﴾ مجـزوم في جواب الأمر، أي إن تبعثهم يأتوك».

ويقول الدكتـور تمام حسان[٣] : «.. ويخرج نمط الأمر بـصورتيه عن الأمر إلى مـعاني أخرى منها: الشـرط: ومن ثم يجزم المضارع في جـوابه قال تعالى: ﴿ادعوني أستجب لكم..﴾ [غافر : ٦٠].

ومما تقدم من كلام القراء والنحاة يتبين لنا أن قوله تعالى: ﴿يأتوك﴾ فعل مضارع من الأفعـال الخمسة مجزوم بحذف النـون، والواو فاعل، وجُزم الفعل

---

(١) حاشية الصاوي على الجلالين: ٣/ ١٧١.

(٢) روح المعاني: ١٩/ ١١٤.

(٣) البيان في روائع القرآن: ط. الهيئة العامة للكتاب مكتبة الأسرة ٢٠٠٢م: ١/ ٣٤١.

هنا؛ لأنه وقع في جواب الأمر وهو قوله: ﴿ابعث﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿حاشرين﴾ لأن ما بعده جواب الأمر، والأمر - هنا - فيه معنى الشرط كأنه قال: إن تبعثهم يأتوك، كما قال الآلوسي[1] - أى في عبارته السابقة - ومعلوم مما قدمناه - فيما سبق - العلاقة بين الأمر وجوابه، والشرط وجزائه؛ لأن الجزاء مترتب على الشرط بسبب العلاقة التي تجمع بين الشرط وجزائه، وهي رابطة السببية التي ترتب الجزاء على الشرط - كما يقول الدكتور عبد العظيم المطعني[2] -.

وتأمل قوله تعالى: ﴿وابعث في المدائن حاشرين * يأتوك ..﴾ فإن السامع حين يسمع فعل الأمر - ابعث - يتوقع مبعوثاً - وهم رجال الشرطة الحاشرين - ومبعوثاً إليهم - وهم السحرة المطلوب الإتيان بهم - ومبعوثاً من أجله - وهي المناظرة التي ستقع بين موسى - عليه السلام - والسحرة بأمر فرعون (عليه اللعنة) -.

فالوقف على الأمر دون جوابه يفسد المعنى ؛ لأنه يقدمه ناقصاً لأن فعل الأمر ﴿ابعث﴾ غايته ومغزاه الإتيان بهؤلاء السحّارين فإن موقف فرعون يستدعي الإسراع بالجواب، إذ هو في حالة الهلع التي هزّته هزاً عنيفاً، والتي جعلته يتنزل من عليائه ليقول لمن حوله : ﴿فماذا تأمرون؟﴾ أي بم تشيرون عليّ؟ أو بم تأمروني أن أفعل ؟ وهنا قد جعل نفسه مأموراً لمن كان يدعى الإلهية عليهم من قبل هذا الموقف - يتطلب المقام الإسراع بالجواب، فتأخيره -

---

(١) روح المعاني: ١٩/ ١١٤.

(٢) انظر: المقال في مجلة منبر الإسلام. السنة ٦٠ العدد: ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو / اغسطس ٢٠٠١م ص١٣.

بسبب الوقف - يؤخر المعنى المراد، والذي قُصد منه إرجاء موسى وأخيه وتأخيرهما حتى يُحضِر فرعون السحرة الذين كان يظنهم طوق النجاة له.

ومن هنا كان السياق يستدعي الإسراع بالجواب؛ لأن فيه طمأنه فرعون وتثبيته، وإدخال الأنس على نفسه بما يتوقع من قدرة السحرة على إبطال سحر موسى - عليه السلام - كما زعم.

لذا كان الوصل أولى بالمقام وأليق لهذه المعانى التي تفهم من السياق ويقتضيها المقام.

أضف إلى هذا، أن الأمر - ابعث - جاء معطوفاً على أمر آخر - ﴿أرجه وأخاه﴾ في الآية - مسبوقاً بقول هو : ﴿قالوا أرجه وأخاه...﴾ فهو مقول القول ولا يُفصل بين القول ومقوله بفاصل - كما ذكرنا من قبل - لأن هذا الفصل يُفسد المعنى.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول. قاله الجويني في تفسيره».

ويقول أيضاً[٢] : «.. وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

الموضع العاشر:

﴿قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ۝ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝﴾ (الآيتان: ٩٦، ٩٧ الشعراء).

---

(١) البرهان : ١/٣٥٨.

(٢) السابق: ١/٣٦١.

إضاءة :

هاتان الأيتان تصوران مشهداً من مشاهد يوم القيامة؛ حيث تبرز الجحيم للغاوين، فيقول الغاوون: وهم في جهنم يختصمون «أى يخاصمون من معهم من الأصنام والشياطين، والجملة في موضع الحال، والمراد قالوا معترفين بخطئهم وانهماكهم في الضلالة متحسرين معيرين لأنفسهم، والحال أنهم بصدد مخاصمة من معهم مخاطبين لآلهتهم؛ حيث يجعلها الله تعالى أهلاً للخطاب»[1] - مقسمين قسماً يدل على التعجب ﴿تالله إن كنا لفى ضلال مبين﴾ «أي في خسار وتبار وحيرة عن الحق بينه إذ اتخذنا مع الله آلهة فعبدناها كما يُعبد»[2] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿يختصمون -٩٦-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[3] لم يذكر فيه وقفاً من أى نوع وهذا يدل على المنع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[4] : «﴿يختصمون -٩٦- لا﴾؛ لأن

(١) روح المعانى: ١٩/ ١٥٤، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ١٢٤، وإرشاد العقل السليم: ٤/ ١١٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ١٢٤.

(٣) المكتفى: ٤٢٣.

(٤) علل الوقوف: ٢/ ٧٥٨.

قوله: ﴿تالله﴾ مقولهم».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)(١) : «﴿أجمعون -٩٥-﴾ كاف، ﴿برب العالمين -٩٨-﴾ صالح». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله: ﴿يختصمون -٩٦-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني(٢) - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولاوقف من قوله: ﴿قالوا وهم فيها..﴾ إلى ﴿رب العالمين﴾؛ فلا يوقف على: ﴿يختصمون﴾؛ لأن فيه الفصل بين القول والمقول؛ لأن قوله: ﴿تالله﴾ مقولهم».

ومن كلام القرّاء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿يختصمون﴾ لأن ما بعده - تالله ..- مقول القول وهو - ﴿قالوا﴾ ولايفصل بين القول ومقوله.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الصاوي (١٢٤١هـ)(٣) : «قوله: ﴿وهم فيها يختصمون﴾ الجملة حالية، ومقول القول: ﴿تالله﴾».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)(٤) : «وأما جملة: ﴿وهم فيها يختصمون﴾ فهي في موضع الحال، وجملة ﴿تالله﴾ مقول القول، وجملة: ﴿إن كنا لفي ضلال مبين﴾ جواب القسم، و﴿إن﴾ مخففة من إن الثقيلة وقد

---

(١) المقصد : ٢٧٩.

(٢) منار الهدى: ٢٧٩.

(٣) حاشية الصاوى على الجلالين: ٣/ ١٧٦.

(٤) التحرير والتنوير : ١٩/ ١٥٣. وانظر معه: روح المعانى: ١٩/ ١٥٤.

أهملت عن العمل بسبب التخفيف؛ فإنه مجوزٌ للإهمال والجملة بعدها سادةً مسد اسمها وخبرها، واقتران خبر ﴿كان﴾ باللام في الجملة التي بعدها للفرق بين ﴿إنْ﴾ المخففة المؤكدة وبين ﴿إنْ﴾ النافية، والغالب ألا تخلو الجملة التي بعد ﴿إنْ﴾ للمخففة عن فعل من باب ﴿كان﴾».

ومن كلام النحاة يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿يختصمون﴾ لأن قوله تعالى: ﴿تالله﴾ مقول القول، ولايفصل بين القول ومقوله؛ لأنهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿يختصمون﴾ لأن المعنى لايتم عند الوقف عليها؛ لأن مقول القول - تالله - لم يأت بعد، ومقول القول هنا أسلوب قسم مكون من أداة القسم - التاء - ومقسم به - لفظ الجلالة - ومقسم عليه - ﴿إن كنا لفي ضلال مبين﴾ - فالآيتان قد اتصلتا اتصالاً وثيقاً؛ لأن القول لابد من الإتيان بمقوله؛ ليتم المعنى لأنه لايوقف على القول دون مقوله، كما قال الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - كما أن القسم ﴿تالله﴾- لابد من الإتيان بجوابه -﴿إن كنا لفى ضلال مبين﴾- ليتم المعنى؛ إذ لايوقف على القسم حتى يؤتى بجوابه[1] .

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[2] : «وجميع مافي القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول. قاله الجويني في تفسيره». ويقول أيضاً:[3] : «. . . وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

---

(١) انظر: منار الهدى: ١٧.

(٢) البرهان: ١/٣٥٨.

(٣) السابق: ١/٣٦١.

وتأمل حين يقرأ قارئ قوله تعالى: ﴿قالوا وهم فيها يختصمون﴾ ثم يسكت، هل يستفيد السامع شيئاً؟ لا. لأن المعنى لم يقدَّم إليه كاملاً؛ لأنه سوف يسأل: فماذا قالوا ؟

هذا، وكلام العقلاء لابد أن يأتي مفيداً فضلاً عن أن يكون المتكلم هو الله تعالى؛ لذا لزم الوصل حتى تتم الفائدة .

الموضع الحادى عشر:

﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ۝ مِن فِرْعَوْنَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ۝ وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ وَءَاتَيْنَٰهُم مِّنَ ٱلْءَايَٰتِ مَا فِيهِ بَلَٰٓؤٌا۟ مُّبِينٌ ۝ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ ۝ إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ ۝﴾ (الآيات : من ٣٠ - ٣٥ الدخان).

إضاءة :

في هذه الآيات يمتن الله تعالى على بنى إسرائيل بأن انجاهم من العذاب المهين، من عذاب فرعون؛ حيث كان يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم، ويكلفهم بالاعمال الشاقة المهينة دون استراحة أثناء العمل مع إذلالهم بشتى صنوف الإذلال؛ لأنه كان قاسي القلب مسرفاً في قساوة قلبه، متجبراً متكبراً لاتأخذه بهم أدنى شفقة. ثم يمتن عليهم بمنة ثانية وهي أن اختارهم على غيرهم من عالمي زمانهم، وفضلهم مع علمه بما سيكون منهم، ثم يمتن عليهم بمنة ثالثة وهي أن أعطاهم من الآيات والمعجزات التي اظهرها على يد رسولهم - موسى عليه السلام - كفلق البحر وإنزال المن وا لسلوى وغيرها ليكون ذلك اختباراً لهم هل يشكرون أو يكفرون ؟؛ لأن الله يبتلى بالنعم، كما يبتلى بالنقم

﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾[1] ، وهذه المحن قد ذكرها الله تعالى ليسلى بها قلب النبي ﷺ وليربط بها على قلبه المبارك؛ فإنه أكرم على الله من موسى - عليه السلام - والمؤمنون معه أكرم عند الله من المؤمنين مع موسى - عليه السلام - أما هؤلاء الكفار - أي كفار مكة - فإنهم يقولون: ماهي إلا موتتنا السابقة التي نموتها في الدنيا ولا حياة بعدها ولا نشور ولا بعث.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ليقولون -٣٤-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف وفي ط. مصحف ليبيا .

والقرّاء يقولون بمنع الوقف هنا :

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[2] يقول: «﴿... بلاء مبين -٣٣-﴾ تام، ﴿... أم قوم تبع ..-٣٧- ﴾كاف». ولم يذكر وقفاً على قوله: ﴿ليقولون -٣٤-﴾، وهذا يدل على المنع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[3] : «﴿ليقولون -٣٤-ؙ﴾.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[4] : «﴿بلاء مبين -٣٣-﴾ حسن وكذا: ﴿صادقين -٣٦-﴾. ولم يذكر وقفاً على قوله: «﴿ليقولون -٣٤-﴾ وهذا يدل

---

(١) من الآية: ٣٥ الأنبياء.

(٢) المكتفى : ٥١٤.

(٣) علل الوقوف: ٩٢٩/٣.

(٤) المقصد: ٣٥٤.

على المنع. ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿بلاء مبين -٣٣-﴾ كافٍ ﴿. . بمنشرين -٣٥-﴾ أحسن مما قبله». ولم يذكر وقفاً على قوله: ﴿ليقولون -٣٤-﴾ وهذا يدل على المنع.

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿ليقولون﴾ لأن ما بعده مقول القول، ولايفصل بين القول ومقوله - كما قلنا في الموضع السابق .

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً :

فيقول الزجاج (٣١١هـ)[2] : «﴿إن هؤلاء ليقولون. إن هي إلا موتتنا الأولى وما نحن بمنشرين﴾ هذا قاله الكفار من قريش. معنى : ﴿إن هي﴾ ماهي، ومعنى : ﴿بمنشرين﴾ بمبعوثين. يقال، أنشر الله الموتى».

ويُفهم من كلام الزجاج أن قوله: ﴿إن هي إلا موتتنا الأولى﴾ هو كلام كفار قريش، فهو مقولهم الذي قالوه.

ويقول النحاس (٣٣٨هـ)[3] : «﴿إن هؤلاء ليقولون. إن هي إلا موتتنا الأولى . .﴾ (٣٥) أي يقولون هذا علي العادة بغير حجة، وقد تبينت لهم البراهين، وظهرت الحجج لهم».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[4] : «﴿إن هؤلاء﴾ يعنى قريشاً وفي إسم الإشارة تحقير لهم ﴿ليقولون إن هي إلا موتتنا الأولى أى ما الموتة إلا محصورة

---

(١) منار الهدى: ٣٥٤.

(٢) معانى القرآن وإعرابه: ٤/ ٤٢٧.

(٣) إعراب القرآن : ٤/ ١٣٢.

(٤) البحر المحيط: ٩/ ٤٠٥.

في موتتنا الأولى وكان قد قال تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾[1] فذكر موتتين : أولى وثانية، فأنكروا هم أن يكون لهم موتة ثانية».

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن قوله: ﴿ليقولون﴾ قد منع الوقف عليه؛ لأنه قول لايتم معناه إلا بذكر مقولهم وهو: ﴿إن هي إلا موتتنا الأولى وما نحن بمنشرين﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا على قوله: ﴿ليقولون﴾ لأن الوقف عليه لايفيد معنى يحسن السكوت عليه؛ وذلك لأن القول ومقوله متلازمان كل منهما يطلب الآخر.

هذا، وما قلناه في الموضع السابق ينطبق على هذا الموضع لأنه نظيره؛ لذا نكتفي بما ذكرناه آنفاً. والله أعلم.

* * *

(١) البقرة: آية ٢٨.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على أحد عشر موضعاً ، قد اتفقت في موضوعها العام وهو: (من طبائع أهل الكتاب والأمم السابقة) لكنها توزعت على مجموعات اتفقت في علة منع الوقف جاءت كما يلي:

المجموعة الأولى: وتشتمل على المواضع الآتية:

١- الموضع الرابع: (هود : ٥٤) ،٢- الموضع الخامس: (هود : ٩٦)
٣- الموضع السابع: (المؤمنون: ٤٥)، ٤- الموضع الثامن : (المؤمنون: ٥٥).

وهذه المواضع الأربعة قد اتفقت في علة منع الوقف فيها؛ ذلك أن الوقف يؤدى فيها إلى الفصل بين الفعل ومعموله، فقد اتفقت المواضع الثلاثة الأولى منها - الموضع الرابع، والخامس، والسابع في أن مُنِع الوقفُ فيها بسبب أنه يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور وما تعلق به وهو الفعل أي بين الفعل ومعموله أما الموضع الأخير منها (المؤمنون: ٥٥) فإن الوقف فيها يؤدى إلي الفصل بين الفعل ومفعوله.

هذا، وقد اتفق الموضعان: (الخامس والسابع) في الموضوع الخاص بهما؛ حيث أفادتا إرسال سيدنا موسى - عليه السلام - بالمعجزات الدالة على صدقه إلى فرعون وملئه، فكفروا بموسى - عليه السلام - وبما جاء به.

أما الموضعان: (الرابع والخامس) فقد اختلفا في الموضوع الخاص حيث جاء الحديث في الموضع الرابع في سياق حوار بين هود - عليه السلام وقومه إذ قالوا له: لم تأتنا بمعجزة دالة على صدقك؛ ولذا فلن نؤمن بك، ولكنا نقول: أصابك بعض آلهتنا بمس من جنون فقال لهم تحدياً: ﴿أشهد الله واشهدوا أنى

بريئ مما تشركون من دونه﴾ أي من دون الله في العبادة، وعليكم أن تكيدوني أنتم وآلهتكم جميعاً ولا تمهلون إن كنتم قادرين على فعل شيء.

أما الموضع الثامن فإن موضوعه الخاص قد جاء على صورة الأسلوب الإنشائي - (استفهام إنكارى توبيخي) - لينزع من عقول مشركي مكة أن ماهم فيه من نعمة المال وا لبنين مسارعة لهم في الخيرات إرضاءً لهم أو رضى بكفرهم . لا، وإنما هو استدراج لهم لكنهم لايشعرون.

المجموعة الثانية وتشتمل على المواضع الآتية :

١- الموضع الأول: (المائدة : ١٣)، ٢- الموضع الثاني: (المائدة: ٨٤).

٣- الموضع الثالث: (يونس: ١٣).

وقد جاءت علة منع الوقف فيها أنه يؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبها، وذلك ممنوع.

ففي الموضع الأول: حديث عن اليهود ونقضهم للعهود وتحريفهم للكلم عن مواضعه ونسوا حظاً مما ذكروا به بسبب قسوة قلوبهم.

أما الثاني: فإن الحديث جاء فيه على لسان القسيسين والرهبان حيث قالوا: كيف نترك الإيمان بالحق وقد كنا من قبل طامعين أن يجعلنا ربنا مع القوم الصالحين مثل الحواريين فكيف نُغلت ماعَنٌ لنا من وسائل الحصول على هذه المنقبة الجليلة؟

وفي الثالث: إخبار من الله تعالى عن إهلاك الأمم السابقة جاء في صورة التهديد لكفار مكة؛ ليعلموا مصيرهم.

المجموعة الثالثة وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع العاشر: (الشعراء: ٩٦).

٢- الموضع الحادي عشر: (الدخان: ٣٤).

وقد اشترك الموضعان في علة منع الوقف فيهما أنه يؤدي إلى الفصل بين القول ومقوله.

ففي الموضع العاشر: حديث الغاوين عباد الأصنام والشياطين حيث قالوا وهم يخاصمون من معهم من الأصنام والشياطين في جهنم: ﴿تالله إن كنا لفي ضلال مبين﴾ فهذا قول الغاوين.

أما الموضع الحادى عشر: ففيه حديث عن كفار مكة القائلين ماهي إلا موتتنا السابقة وما نحن بمبعوثين بعد الموت.

هذه هي المجموعات الثلاث، وقد وجدت بينها تلك السمات الجامعة في علة منع الوقف، وفي الموضوع الخاص بسياق الآيات أما الموضعان الباقيان: (السادس والتاسع) فسندرسهما في السمات الفارقة بإذن الله تعالى.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة بين مواضع هذا الفصل فإننانجملها فيما يأتى:

المجموعة الأولى: وتشتمل على المواضع الآتية:

١- الموضع الرابع: (هـود: ٥٤)، ٢- الموضع الخـامس: (هود: ٩٦).
٣- الموضع السابع: (المؤمنون: ٤٥)، ٤- الموضع الثامن: (المؤمنون: ٥٥).

وهذه المواضع قد اختلفت فيما يأتى:

(أ) المواضع : «الرابع والخامس والسابع» اتفـقت في أن منْع الوقف فيها يؤدى إلى الفصل بين الجـار والمجرور وما تعـلق به أي بين العامل ومعـموله، ولكنها اختلفت في نوعية حـرف الجر: ففي الرابع كان حرف الجر (مِنْ)، وفي الخامس والسابع كان حرف الجر (إلى) لمناسبة الفعل (أرسل) بخلاف (تشركون) في الرابع فإنه يناسبه (مِنْ).

(ب) العامل الذي سيحدث الفصل بينه وبين مـعموله فيها كان في الرابع الفعل المضارع: (تشـركون)، أما في الآخَرَيْن فكان الفعل فـيهما فعلاً مـاضياً هو: ﴿أرسلنا﴾.

(ج) في الموضـعين : (الخـامس والسـابع) كـان الاتفـاق في الموضـوع الخاص، لكن الآيتين جاءتا مختلفتين في هذه الألفاظ الآتية:

١- في الخامس: بدأت الآية بواو العطف - التي لاتفيد ترتيباً ولا تعقيباً - وفي الآخر بـ (ثم) التـي تفيد التـرتيب مع التراخي؛ ليناسب ذلك الفـترات الفاصلة بين إرسال الرسل .

٢- في الخامس: جاء بعد حرف العطف بـ (لقد)، وكل منهما - اللام، وقد - يفيد التوكيد، فاللام موطئة للقسم وهو يفيد التوكيد، و(قد) حرف تحقيق يفيد التوكيد إذا دخل على الفعل الماضي (كما هنا).

٣- في الموضعين اتفقت الآيتان في المرسَل به - ﴿بآياتنا وسلطان مبين﴾ - والمرسَل إليه - ﴿إلى فرعون وملئه﴾ ولكن زاد في الموضع السابع قوله: ﴿وأخاه هارون﴾ فما سر هذه الزيادة ؟

والجواب: لعل السر في هذه الزيادة - والله أعلم - أن سورة هود - التي خلت من هذه الزيادة - قد نزلت قبل سورة (المؤمنون) - التي وردت فيها هذه الزيادة - باثنتين وعشرين سورة؛ حيث إن سورة هود - عليه السلام - كان ترتيبها في النزول الحادية والخمسين من السور المكية أما سورة المؤمنون فكان ترتيبها في النزول الثالثة والسبعين[1] من السور المكية ولعل الزيادة قد ناسبت التأخر في النزول، أو لعل ذكر الاستكبار في الآية والعلو من فرعون وملئه ناسب هذه الزيادة. والله أعلم.

٥ - في الموضع الثامن: مُنع الوقف على قوله: ﴿وبنين﴾؛ لأنه يؤدي إلى الفصل بين اسم ﴿أنَّ﴾ وخبرها - ﴿نسارع لهم في الخيرات﴾ و﴿أنَّ﴾ واسمها وخبرها قد سدَّت مسد مفعولي الحسبان.

المجموعة الثانية: وتشتمل على المواضع الآتية:

١- الموضع الأول : (المائدة: ١٣)، ٢- الموضع الثاني: (المائدة: ٨٤).

---

(١) انظر : بصائر ذوي التمييز: ١/ ٩٨، ٩٩.

٣- الموضع الثالث: (يونس: ١٣)، وقد اتفقت هذه المواضع الثلاثة فيما أشرنا، لكنها اختلفت في أمور نجملها فيما يأتي:

(أ) الموضوع الخاص بكل موضع من هذه المواضع يخالف الآخر فالأول: خاص بطبيعة اليهود؛ حيث درجوا على نقض العهود؛ ولذلك لعنهم الله وأبعدهم من رحمته وجعل قلوبهم قاسية.

أما الموضع الثاني: فإنه خاص بحديث القسيسين والرهبان عن أنفسهم عندما سمعوا ما أنزل إلى الرسول ﷺ فآمنوا به وردُّوا على اليهود ما عيَّروهم به من الإيمان ولاموهم عليه.

وفي الثالث: إخبار من الله تعالى عن إهلاكه القرون الظالمة من قبل أهل مكة كقوم عاد وثمود، فهو خبر في صورة وعيد وتهديد لأهل مكة إن استمروا في كفرهم فإن الجزاء سيكون، كما حدث للأمم التي فعلت مثل ما فعلوا.

(ب) توزعت هذه المواضع الثلاثة بين اليهود والنصارى وكفار مكة.

(ج) بدأت الآية الأولى بالفاء التي تدل على أن اللعنة كانت مترتبة ترتيباً سريعاً على نقضهم الميثاق، أما الأخريان فقد بدأتا بالواو.

(د) مُنِع الوقف في هذه المواضع الثلاثة؛ لأن ما بعدها حال مما قبلها، وجاءت الواو دليلاً على هذه الحال، وكان مدخول الواو في الأول فعلاً ماضياً - ﴿ونسوا﴾. وفي الثاني: فعلاً مضارعاً ﴿ونطمع﴾، وفي الثالث: فعلاً ماضياً ﴿وجاءتهم﴾.

المجموعة الثالثة: وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع العاشر: (الشعراء: ٩٦).

٢- الموضع الحادي عشر: (الدخان: ٣٤).

وفيهما من السمات الفارقة ما نجمله فيما يأتي:

(أ) بدأ الموضع العاشر بالفعل ﴿قالوا﴾ وجاء به ماضياً، أما فعل القول في الموضع الحادى عشر فقد جاء به مضارعاً.

(ب) جاء كلٌ من الموضعين على نمط خاص به في توكيد المضمون ليناسب المقام؛ حيث جاء مقول القول في الموضع العاشر مؤكداً بالقسم المبدوء بالتاء التي «تختص بالقسم في شيء متعجب منه»[1] وجاء جواب هذا القسم مؤكداً بأسلوب القصر ا لمفهوم من قوله: ﴿إن كنا لفى ضلال مبين﴾ على ما ذهب إليه الكوفيون؛ حيث قالوا: «﴿إنْ﴾ نافية، واللام بمعنى ﴿إلا﴾ أي ماكنا إلا في ضلال واضح»[2] . واختيار ﴿في﴾ ليدل على إحاطة الضلال بهم إحاصة الظرف بالمظروف، ووصف الضلال بالوضوح؛ ليدل على مدى جهلهم وغبائهم الذي ساقهم هذا المساق.

أما في الموضع الحادي عشر فقد جاء مقول القول مؤكداً بأسلوب القصر أيضاً ﴿إن هي إلا موتتنا الأولى وما نحن بمنشرين﴾ ليبرز لنا حقيقة ما يجرى في نفوس كفار مكة ليؤكد لنا التماثل بينهم وبين فرعون وقومه؛ ليكونوا جديرين بعقاب يماثل العقاب الذي نزل بهم.

---

(١) التحرير والتنوير : ١٩/١٥٣.

(٢) روح المعانى: ١٩/ ١٥٤.

(ج) سلك كلٌّ من الموضعين مسلكاً يُحضر لنا المتحدث عنهم حتى لكأننا نراهم رأى العين، وهم على حالهم تلك فيقول في الموضع العاشر: ﴿قالوا وهم فيها يختصمون﴾ فجاء بالجملة الحالية (وهم فيها يختصمون﴾ ليلفت نظرنا إلى أن هناك جدلاً يصل إلى حدّ الاختصام والعِراك في جهنم بين العُبَّاد والمعبودين؛ ليواجهوا الحقيقة التي جاءتهم على ألسِنَة الرسل ولكنهم أعرضوا عنها.

أما في الموضع الحادى عشر فإنه جاء باسم الإشارة ﴿هؤلاء﴾ مسبوقاً بـ ﴿إنَّ﴾ التي تفيد التوكيد؛ ليحدد المقصودين بالإشارة كأنه يقول: انظروا إليهم، فهاهم أولاء أصحاب القول الشنيع ثم جاء بفعل القول مؤكداً باللام وجاء به علي صورة المضارع ﴿ليقولون﴾ ليفيد التجدد والحدوث وتصوير الحدث كأنه يقول لنا: استمعوا كأنهم لايزالون يقولون ما قالوا.

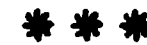
المجموعة الرابعة: وتشتمل على موضع واحد هو:

الموضع السادس: (الحجر: ١٤)؛ حيث مُنِع الوقف ؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين (لو) وجوابها (لقالوا) والوقف هنا على ﴿يعرجون﴾ يؤدى إلى تقديم المعنى ناقصاً؛ لأن الجواب هو غرض الكلام وفائدته، وبدون تقديم هذه الفائدة متصلة بـ ﴿لو﴾ يصبح الكلام عبثاً، وكلام الله تعالى يجب أن ينزه عن مثل ذلك وأيضاً يؤدى الفصل إلى أن يقع الضمير في ﴿لقالوا﴾ على غير مرجع، وهذا مخالف لقواعد العربية.

والخلاصة: أن الآيتين ترسمان صورة - على فرض وقوعها وحدوثها - باب من السماء مفتوح والكفار المعاندون يصعدون فيه؛ ليروا عجاب قدرة

الله، وهم على هذه الحـال من الصعود ورؤيـة العجائب التي تـدل على قدرة الله، نفاجأ بقـولهم: - ما خلاصته - إنما سكرت أبصارنا وسـحرنا حتى رأينا الشيء على غـير ما هو عليـه، وهذا دليل على تمكن الكفر من قـلوبهم وعدم الفـائدة من دعـوتهم، وعلى ذلك فـإن الوقف عـلى رأس الآية الأولى - لو حدث - يفسد المعنى.

المجمـوعة الخامسـة : وتشتمل على موضع واحـد أيضاً وهو : الموضع التاسع: (الشـعراء: ٣٦) حيث مُنع الـوقف فيه على ﴿حـاشرين﴾ لأنه - أي الوقف - يؤدي إلى الفصل بين الأمـر وجوابه، وهذا يفسـد المعنى؛ لأن المقام يقتضي سـرعة الإتيان بهؤلاء السحرة؛ ليـبطلوا سحر موسى عليه السـلام كما زعم فرعون - عليه اللعنة -؛ ولينقذوا فرعون مما هو فيه من الفزع الذي حدث له عندما رأى العصـا وقد صارت ثعباناً عظيماً، فـالإسراع بالجواب هو الأليق بالمقام؛ ليؤدى الكلام فائدته المقصودة.



فهرس الموضوعات

تمهيد

الباب الأول
ما اتفق على منع الوقف عليه

الفصل الأول
من أخلاق المؤمنين وجزائهم في الآخرة

الفصل الثاني

من أخلاق الكفار وجزائهم في الآخرة

الفصل الثالث

من أخلاق اليهود والنصارى

الفصل الرابع

من أخلاق المنافقين

الفصل الخامس

النهي عن عبادة غير الله

الفصل السادس

من نعم الله على عباده

الفصل السابع

أنواع من الحرام والحلال

الفصل الثامن

من مواقف الجهاد في سبيل الله

الباب الثاني
ما اختلف في منع الوقف عليه في ط. المصاحف الأربعة

الفصل الأول
أسئلة وأجوبة

الفصل الثاني

من وعد الله ووعيده في القرآن الكريم

الفصل الثالث

من طبائع أهل الكتاب والأمم السابقة

الوَقفُ المَمنوع

في القرآنِ الكريم

مَواضِعُهُ وأسرارُهُ البلاغية

«الجزء الثاني»

دكتور

إسماعيل صادق عبد الرحيم




الوقف الممنوع
في القرآن الكريم
مواضعه وأسراره البلاغية





في القرآن الكريم

مواضعه وأسراره البلاغية

المجلد الثاني

دكتور

إسماعيل صادق عبد الرحيم



القاهرة - زهراء مدينة نصر.

محمول: ٠١٠٥٠٤٨٩٨٢ - ٠١٦٨٨٢٢٥٢٥

مركز التوزيع/ ٢٢درب الأتراك خلف الجامع الأزهر.

محمول: ٠١٠٢٤٣٦٢٦٢ - ٠١٦٨٨٢٢٥٢٤

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢١٤٨٧/٢٠٠٨

الترقيم الدولي

I.S.B.N. 978-977-6259-85-0

المؤلف مسئول مسئولية كاملة عن أفكار وأسلوب ولغة هذا الكتاب وتقتصر مسئولية الدار على الإخراج الفني فقط





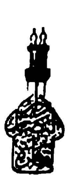
في القرآن الكريم

مواضعه وأسراره البلاغية

المجلد الثاني

دكتور

إسماعيل صادق عبد الرحيم




بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الرابع

حديث القرآن الكريم عن الكتب المقدسة

***

الموضع الأول :

﴿ الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ۝ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ۝ ﴾ (الآيات من : ١ - ٤ . آل عمران).

إضاءة :

هذه الآيات قد استُهلت بها سورة آل عمران، وقد جاء الافتتاح بـ ﴿الم﴾ التي حار العلماء في فهم معناها ولم يستقروا فيها على رأي بل قالوا فيها - وفي الحروف المقطعة التى بدئت بها بعض السور - كلامًا كثيراً، فمثلاً يقول ابن قتيبة (٢٧٦هـ)(١) : «قد اختلف المفسرون في الحروف المقطعة: فكان بعضهم يجعلها أسماء للسور تعرف كل سورة بما افتتحت به منها، وكان بعضهم يجعلها أقساماً، وكان بعضهم يجعلها حروفاً مأخوذة من صفات الله تعالى يجتمع بها في المفتتح الواحد صفات كثيرة. كقول ابن عباس: في ﴿كهيعص﴾ إن ﴿الكاف﴾ من كافٍ و﴿الهاء﴾ من هادٍ، و﴿الياء﴾ من حكيم، و﴿العين﴾ من عليم، و﴿الصاد﴾ من صادقٍ، وقال الكلبي هو: كتابٌ كافٍ هادٍ حكيمٌ عالمٌ صادقٌ. ولكل مذهب من هذه المذاهب وجه حسن، ونرجو الا يكون ما أريد بالحروف خارجاً منها إن شاء الله».

---

(١) تأويل مشكل القرآن بتحقيق السيد احمد صقر ط. دار التراث بالقاهرة ط: ٢ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م. : ٢٢٩، وانظر معه: الكشاف : ٧٦/١، وبهجة الأريب: ٨٧، وإرشاد العقل السليم : ١٥/١.

قلت: والمختار عندي أنها من المتشابه ا لذي استأثر الله بعلمه.

ومعنى : ﴿الحي﴾ أي الذي حياته حياة ذاتية لاتقوم على غيره أما حياة المخلوقين فحياتهم غير ذاتية؛ لأنها يعرض لها الموت والفناء. ومعنى : ﴿القيوم﴾: «القائم بتدبير جميع ما خلق من إحياء وإنشاء.. إلخ»[1] .

ومعنى: ﴿مصدقاً لما بين يديه﴾ «اى للكتب التي تقدمته والرسل التي أتت بها»[2] . و﴿وأنزل التوراة﴾ اي على موسى - عليه السلام - ليكون كتاباً لليهود، و﴿والإنجيل﴾ أي أنزله على عيسى - عليه السلام - ليكون كتاباً للنصارى. ﴿من قبل﴾ أي من قبل نزول القرآن أي أن نزولهما كان سابقاً لنزول القرآن ﴿هدى للناس﴾ أي الناس الذين خوطبوا بهذين الكتابين «ولايدخل في العموم الناس الذين دعاهم محمد ﷺ لأن القرآن أبطل أحكام الكتابين»[3] .

﴿وأنزل الفرقان﴾ «الفرقان في الأصل مصدر كالغفران أطلق على الفاعل مبالغة، والمراد به ههنا إما جنس الكتب الإلهية.. وإما الزبور .. وإما القرآن نفسه ذكر بنعت مادح له بعد ماذكر باسم الجنس تعظيماً لشأنه ورفعاً لمكانه»[4] وقوله: ﴿إن الذين كفروا بآيات الله لهم عذاب شديد﴾ إخبار مؤكد من الله تعالى عن الذين يجحدون بآيات الله بعد ما جاءتهم على أيدى الرسل لهم عذاب شديد في الدنيا كالإهلاك بالصيحة أو الخسف أو الإغراق، وغير ذلك كما كان يحدث للأمم السابقة عن أمة محمد ﷺ ﴿فكلاً أخذنا بذنبه فمنهم

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٣٧٤.

(٢) السابق: نفس الموضع.

(٣) التحرير والتنوير: ٣/ ١٤٩.

(٤) إرشاد العقل السليم: ١/ ٢١٣.

من أرسلنا عليه حاصباً ومنهم من أخذته الصيحة ومنهم من خسفنا به الأرض ومنهم من أغرقنا وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون﴾[1] أما بعد بعثته ﷺ فكان الإكرام والرحمة للإنسانية كلها، بل لكل المخلوقات ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾[2] ، ﴿والله عزيز﴾ قوى لايُغْلَب ﴿ذو انتقام﴾ ممن عصاه وتمرد على شرعه وكفر به وبرسله وبالكتب التي جاءوا بها من عنده.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿والإنجيلۙ -٣-﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا فقط.

والقرَّاء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[3] يقول: «﴿.. لما بين يديه -٣-﴾ كافٍ، ﴿.. هدى للناس .. -٤-﴾كافٍ، وقال أبو حاتم: تام، وليس كذلك؛ لأن ما بعده نسق عليه». ولم يذكر وقفاً على قوله: ﴿والإنجيل﴾ وهذا يدل على المنع.

أما السجاوندي (٥٦٠هـ)[4] فإنه لم يذكر وقفاً في هذا الموضع من أى نوع. ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[5] : «﴿مصدقاً لما بين يديه -٣-﴾ كافٍ، وكذا: ﴿هدى للناس -٤-﴾. ولم يذكر وقفاً على قوله: ﴿والإنجيل﴾ من أى

---

(١) العنكبوت: ٤٠.

(٢) الأنبياء: ١٠٧.

(٣) المكتفى: ١٩٤.

(٤) علل الوقوف: ٣٦١/١.

(٥) المقصد: ٦٩.

نوع وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿والإنجيل من قبل﴾ ليس بوقف، قال أبو حاتم السجستاني ولاينظر إلى ما قاله بعضهم: إن ﴿من قبل﴾ تام ويبتدئ ﴿هدى للناس﴾، أي وأنزل الفرقان هدى للناس. وضعف هذا التقدير؛ لأنه يؤدى إلى تقديم المعمول على حرف النسق، وهو ممتنع لو قلت: (قام زيد مكتوفاً وضربت هنداً) يعنى مكتوفة لم يصح فكذلك هذا، والمراد بالمعمول الذي قدم على النسق هو قوله: ﴿هدى للناس﴾؛ والمراد بالنسق هو واو قوله: ﴿وأنزل الفرقان﴾ الذي هو صاحب الحال فتقدير الكلام: وأنزل الفرقان هدى : أى هادياً..».

وكلام الأشموني - رحمه الله - يدل على منع الوقف على قوله: ﴿والإنجيل﴾؛ لأنه لم يذكر وقفاً عليه من أى نوع، وعلى قوله: ﴿من قبل﴾.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول العكبري (٦١٦هـ)[2]: «﴿من قبل﴾ يتعلق بـ ﴿انزل﴾، وبنيت ﴿قبل﴾ لقطعها عن الإضافة، والأصل من قبل ذلك، و﴿قبلُ﴾ في حكم بعض الاسم، وبعض الاسم لايستحق إعراباً».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[3] : «وتعلق ﴿من قبلُ﴾ بقوله: ﴿وانزل﴾ والمضاف إليه المحذوف هو الكتاب المذكور، أي من قبل الكتاب المنزل عليك،

---

(١) منار الهدى: ٦٩.

(٢) التبيان: ١/٢٣٦، وانظر معه: البيان: ١/١٩١.

(٣) البحر المحيط: ٣/١٦.

وقيل التقدير: من قبلك، فيكون المحذوف ضمير الرسول».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «﴿من قبل﴾ متعلق بـ ﴿أنزل﴾ أي أنزلهما من قبل تنزيل الكتاب».

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن قوله: ﴿من قبل﴾ متعلق بقوله: ﴿وأنزل﴾، وهذا يتطلب اتصالاً بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به، وهو الفعل ﴿أنزل﴾؛ لذا يمنع الوقف على قوله: ﴿والإنجيل﴾.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿والإنجيل﴾ لأن ما بعده - ﴿من قبلُ﴾ - وهو الجار والمجرور متعلق بما قبله وهو الفعل ﴿أنزل﴾، وهذا التعلُّق يوجب اتصالاً بين المتعلِّق والمتعلَّق به.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «و﴿من قبلُ﴾ يتعلق بـ﴿أنزل﴾ والأحسن أن يكون حالاً أولى من التوراة والإنجيل، و﴿هدى﴾ حال ثانية، والمضاف إليه ﴿قبل﴾ محذوف مَنْوِيٌّ معنى كما اقتضاه بناء ﴿قبل﴾ على الضم، والتقدير: من قبل هذا الزمان، وهو زمان نزول القرآن، وتقديم ﴿من قبل﴾ على ﴿هدى للناس﴾ للاهتمام به، وأما ذكر هذا القيد فلكيلا يُتوهم أن هدى التوراة والإنجيل مستمر بعد نزول القرآن، وفيه إشارة إلى أنها كالمقدمات لنزول القرآن الذي هو تمام مراد الله من البشر ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلَامُ﴾[٣] فالهُدى الذي سبقه غير تام».

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٢١٣/١، وانظر معه: روح المعاني: ١٢٥/٣، والتحرير و التنوير: ١٤٩/٣.

(٢) التحرير والتنوير: ١٤٩/٣.

(٣) من الآية: ١٩ آل عمران.

وابن عاشور - رحمه الله - هنا يرجح أن يكون قوله: ﴿من قبل﴾ حالاً أولى من التوراة والإنجيل، و﴿هدى﴾ حال ثانية، وعلى هذا فإن منع الوقف هنا على قوله: ﴿والإنجيل﴾ يرجع لسببين:

الأول: أنه - أى الوقف - يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به، وهو الفعل ﴿أنزل﴾، وقد قلنا من قبل: إن الفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به يؤدى إلى فساد المعنى؛ لأن الفعل هنا ﴿أنزل﴾ يحتاج إلى هذا القيد الذي يفيد أن إنزال التوراة والإنجيل كان من قبل نزول القرآن بزمان طويل، وأيضاً «ذكر هذا القيد لكيلا يُتوهم أن هُدى التوراة والإنجيل مستمر بعد نزول القرآن ، وفيه إشارة إلى أنها كالمقدمات لنزول القرآن الذي هو تمام مراد الله من البشر ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ ﴾[1] فالهُدى الذي سبقه غير تام»[1] .

هذا، ولو أجزنا - فرضاً - الوقف على قوله: ﴿والإنجيل﴾ لأجزنا - تبعاً لذلك - الابتداء بقوله: ﴿من قبل هدى للناس﴾. وهذا ابتداء قبيح؛ لأنه يؤدى إلى أن يقع الجار والمجرور خالياً من شيء يتعلق به، لأن معمولات الفعل يقبح الفصل بينها وبينه، كما يقبح أن يُنطق بها على أنها جمل جديدة مستقلة عنه.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[2] : «... المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد

---

(١) التحرير والتنوير: ٣/١٤٩. وما ذكر في العبارة هو جزء من الآية رقم ١٩ من سورة آل عمران.

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

كلاماً على حدته».

والسبب الثاني: لمنع الوقف على قوله: ﴿والإنجيل﴾ أنه - أي الوقف - يؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبها - على الرأى القائل بأن قوله: ﴿من قبل﴾ حال أولى من التوراة والإنجيل، و﴿هدى﴾ حال ثانية - وهذا الفصل يؤدى إلى فساد المعنى؛ لأن الحال خبر[1] في المعنى، والخبر ركن الإسناد؛ لأن المعنى لايتم إلا بذكره؛ لذا لزم الوصل ومُنع الوقف. والله أعلم.

الموضع الثاني :

﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ۝﴾ (الآية ٨٢ الإسراء).

إضاءة :

في هذه الآية إخبار من الله تعالى بأنه ينزل القرآن، فيقع في نفوس من لم تطمئن قلوبهم بالإيمان موقع الدواء الشافي لجميع أسقام النفس من الشك والريب والحيرة والقلق وغير ذلك، وأما المؤمنون الذين صدقوا في إيمانهم بالله واطمأنت قلوبهم بذلك فهو رحمة لهم؛ لأن الأدلة قامت عندهم على صدقه فيما جاءهم به فالتزموا بهديه، فأصابتهم رحمة الله بسببه.

أما الكافرون فإن القرآن لايزيدهم إلا هلاكاً؛ لأنهم أغلقوا قلوبهم عن الاستماع لهديه، وكلما نزلت آية منه كفروا بها فيزدادون بذلك الكفر خساراً يؤدى بهم إلى الهلاك، فالقرآن شفاء ورحمة ودواء لمن آمن، وهو في نفس

---

(١) انظر المرجع السابق: ٢١٢.

الأمر هلاك وخسران لمن كفر به.

وهذه الآية إحدى آيات القرآن الست[1] التي وردت في شأن الاستشفاء بالقرآن الكريم.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿للمؤمنين﴾ في ط. مصحف الملك الأولى والثانية، وفي ط. مصحف المدينة النبوية وفي ط. مصحف ليبيا.

أما القـراء: فمنهم من جعل الوقف عليه كافياً كالداني (٤٤٤هـ)[2] والأنصاري (٩٢٦هـ)[3]، ومنهم من جعل الوقف عليه حسناً كالأشموني[4] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري -، ومنهم من قال بمنع الوقف عليه كالسجاوندي (٥٦٠هـ)[5] الذي يقول: «﴿للمؤمنين -٨٢- لا﴾؛ لأن ما بعده من صلة ﴿ما﴾ أيضاً».

---

(١) بقية الآيات هي: (آية ١٤ التوبة) ﴿قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين ⑭﴾، والثالثة: ﴿يا أيها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين ⑤⑦﴾ (يونس: ٥٧)، الرابعة: ﴿ثم كلي من كل الثمرات فاسلكي سبل ربك ذللا يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس إن في ذلك لآية لقوم يتفكرون ⑥⑨﴾ (النحل: ٦٩)، الخامسة ﴿وإذا مرضت فهو يشفين ⑧⓪﴾ (الشعراء: ٨٠)، السادسة: ﴿... قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمى أولئك ينادون من مكان بعيد ④④﴾ (فصلت: ٤٤).

(٢) انظر: المكتفى: ٣٦٣.

(٣) انظر: المقصد: ٢٢٦.

(٤) انظر: منار الهدى: ٢٢٦.

(٥) علل الوقوف: ٢/ ٦٥٠.

وسوف يتضح لنا - بعد قليل - صحة رأى من قال بمنع الوقف وضعف رأى القائلين بحسن الوقف أو أنه كاف.

ومن كلام النحاة يتضح لنا منع الوقف أيضاً فيقول الرازي (٦٠٦هـ)[١] «. . . واعلم أنه تعالى لما بين كون القرآن شفاء ورحمة للمؤمنين بين كونه سبباً للخسار والضلال في حق الظالمين والمراد به المشركون».

ويفهم من هذا القول أن القرآن فيه شفاء ورحمة للمؤمنين وفيه ضد ذلك للكافرين المعاندين، فمفهوم الآية أن الله ينزل القرآن؛ ليكون سبباً لنجاة المؤمنين وهلاك الكافرين وكلا المعنيين مقصود من التنزيل، فالوقف على الجزء الخاص بالمؤمنين يقدم نصف المعنى المراد، ويؤخر النصف الآخر مع أن المقصود إفادة المعنى كاملاً، وذلك أنه شفاء ورحمة للمؤمنين، وهلاك للكافرين المكذبين فالمعنيان المتقابلان هنا مطلوبان؛ لإفادة المعنى، وبهذا قال أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] ، وابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٣] أيضاً.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿للمؤمنين﴾ حيث إن المعنى المفهوم من تنزيل القرآن أن يكون سبباً في شفاء مرضى المؤمنين بدنيًا ومعنوياً أي لشفاء الأمراض البدنية وذلك بالرقى القرآنية الثابتة عن رسول الله ﷺ، ولشفاء الأمراض المعنوية كالشك والريب وغير ذلك، وهو أيضاً رحمة للمؤمنين، ويكون ذلك كما قال القرطبي (٦٧١هـ)[٤] : «بتفريج الكروب

---

(١) مفاتيح الغيب: ٢١/ ٢٩.

(٢) انظر: إرشاد العقل السليم: ٣/ ٢٢٩.

(٣) انظر: التحرير والتنوير: ١٥/ ١٨٩.

(٤) الجامع لأحكام القرآن : ١٠/ ٣٢٦.

وتطهير العيوب وتكفير الذنوب، مع ما تفضل به تعالي من الثواب في تلاوته» أما الكافرون: فإن القرآن يكون سببأ في هلاكهم؛ حيث يزدادون بنزول القرآن كراهية له وإنكاراً لصدقه فيزدادون بذلك خسراناً يؤدى بهم إلى الهلاك، وعلى هذا فالمعنى المقصود - والله أعلم - أن القرآن ينزل ليكون سبباً في نجاة المؤمنين، وسبباً في هلاك الكافرين، وهذان المعنيان المتقابلان هما الغاية والهدف من نزول القرآن فلا يقبل بل ولايصح الاكتفاء بأحدهما دون الآخر.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[1] : «والمعنى: إن القرآن كله شفاء ورحمة للمؤمنين ويزيد خسارة للكافرين؛ لأن كل آية من القرآن من أمره ونهيه ومواعظه وقصصه وأمثاله ووعده ووعيده كل آية من ذلك مشتملة على هدى وصلاح حال للمؤمنين المتبعينه، ومشتملة بضد ذلك على ما يزيد غيظ المستمرين على الظلم أي الشرك فيزدادون بالغيظ كراهية للقرآن فيزدادون بذلك خساراً بزيادة آثامهم».

ويُفهم من هذا أن قوله: ﴿ولايزيد الظالمين إلا خساراً﴾ معطوف على قوله: ﴿شفاء ورحمة للمؤمنين﴾ وذلك لأن المعطوف والمعطوف عليه قد أشتركا في بيان الإبهام الحاصل في قوله: ﴿ما﴾ من قوله: ﴿ما هو شفاء﴾، وذلك البيان يتمثل في قوله: ﴿شفاء ورحمة للمؤمنين ولايزيد الظالمين إلا خسارا﴾.

وقوله: ﴿ماهو شفاء﴾ «مفعول ﴿ننزل﴾[2] » وما بعده معطوف عليه، وعلى هذا فقوله: ﴿ماهو شفاء ورحمة للمؤمنين ولايزيد الظالمين إلا خسارا﴾

---

(١) التحرير والتنوير : ١٥/١٨٩.

(٢) السابق.

في موقع المفعول به لقــوله: ﴿ونتزل﴾ ولايُفصل بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأنهمـا متلازمان كل منـهما يطلب الآخر؛ حـيث إن مجمـوع هذه المعطوفات يكوِّن البيـان لـ﴿ما﴾ الموصولة الـتي تقع مفعـولاً لقوله: ﴿وننزل﴾ يقول عـبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «.. المفعول والظرف وسائر مايجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلامًا على حدته».

أضف إلى هذا أن الوصل يجمـع بين المتقابلين، وهذا يؤدى إلى توكـيد المعنى وإبرازه بالتضاد؛ لأن الضد يظهر حسـنه الضد. وبناءً على ما تقدم يصير الوصل أمراً مطلوباً لصـحة المعنى أى أن الوقف يمنع على قـوله: ﴿للمؤمنين﴾ «لأن ما بعده من صلة ﴿ما﴾ أيضاً»[٢] .

هذا، ولو أجزنا الوقف لأجزنا - تبعاً لذلك - الابتداء بقوله: ﴿ولايزيد الظالمين إلا خساراً﴾، وعندئذ سيكون الكلام مستأنفاً، والاستئناف كلام جديد مستقل عما قبله بينما الكلام - هنا - متصل بما قبله؛ إذ فيه ضمير يعود على الكلام السابق في قوله: ﴿ولايزيد﴾ وجعْل الكلام استئنافاً يجعل هذا الضمير لامرجع له، وهذا مخالف لقوعد العربية؛ لذا يلزم الوصل ويُمنع الوقف.

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٦٥٠.

الموضع الثالث:

الموضع الرابع :

الموضع الخامس :

﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝ وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ۝ وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ۝ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ ۝﴾ (الآيات من : ١٩٢ - ١٩٩ الشعراء).

إضاءة :

في هذه الآيات حديث عن القرآن الكريم، ومصدر نزوله وكيفية ذلك، وعن الذي نزل به، واللسان الحامل لمعانيه ومبانيه، وعن صلته بما قبله من الكتب، وعن الدليل على ذلك، فيقول عز من قائل:

﴿وإنه﴾ أي القرآن الكريم ﴿لتنزيل رب العالمين﴾ «والتنزيل مصدر بمعنى المفعول للمبالغة في الوصف حتى كأن المنزل نفس التنزيل»[١] .

﴿نزل به الروح الأمين﴾ أي نزل به جبريل - عليه السلام - «وسمى روحاً؛ لأن الملائكة من عالم الروحانيات وهي المجردات»[٢] ، ووصفه بالأمين؛ لأن الله قد ائتمنه على الوحي المنزل على جميع الرسل، فهو الملك المختص بأن يكون سفيراً بالوحي من الله إلى الرسل - عليهم جميعاً الصلاة والسلام -.

(١) التحرير والتنوير: ١٩/ ١٨٨ .

(٢) السابق: نفس الموضع .

﴿على قلبك﴾ «معناه نزل عليك فوعاه قلبك وثبت فلا تنساه أبداً ولاشيئاً منه»[1] .

﴿لتكون من المنذرين﴾ أي لتكون من الذين ينذرون أي يخوفون العباد من معصية الله تعالى، وخصه بهذا الوصف هنا؛ لمناسبة مطلع السورة؛ فهي تنعى على الكفار إعراضهم عن القرآن وتكذيبهم به ﴿بلسان عربي مبين﴾ . قال أبو حيان (٧٤٥هـ)[2] : «والظاهر تعلق ﴿بلسان﴾ بنزل، فكان يسمع من جبريل حروفاً عربية قال ابن عطية: وهو القول الصحيح، وتكون صلصلة الجرس صفة لشدة الصوت، وتداخل حروفه وعجلة مورده وإغلاظه..».

وهذا يعنى أن القرآن العظيم، قد نزل بهذه اللغة العربية بألفاظها ومعانيها التي يتحدث بها العرب.

﴿وإنه لفي زبر الأولين﴾ أي وإن هذا القرآن أو بعضه لفي كتب الأولين كالتوراة وغيرها . قال الفراء (٢٠٧هـ)[3] : «وإن هذا القرآن لفى بعض زبر الأولين وكتبهم فقال: ﴿في زبر﴾ وإنما هو في بعضها وذلك واسع».

﴿أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بنى إسرائيل﴾ أي أليس من الدليل على صدقه وكونه معجزة أن يكون علماء بنى إسرئيل كعبد الله بن سلام وغيره يعلمون شيئاً عن مافي هذا القرآن من احكام، أو يعلمون شيئاً من صفات النبى ﷺ ونعته، كما ذكرت ذلك التوراة وغيرها؟

---

(١) معانى القرآن واعرابه للزجاج: ٤/ ١٠٠.

(٢) البحر المحيط: ٨/١٨٨.

(٣) معانى القرآن : ٢/ ٢٨٤.

وقد كان كفار مكة يذهبون إلى أحبار اليهود في المدينة يسألونهم عن أشياء مما يقوله لهم محمد ﷺ ويطلبون منهم أن يدلوهم على أشياء يسألون عنها النبي ﷺ بقصد إحراجه، وزعزعة ثقة أصحابه فيه، فكان الله يجرى على لسانه إجابتهم عما سألوا.

﴿ولو نزلناه على بعض الأعجمين * فقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين﴾ قال النحاس (٣٣٨هـ)[1] : «قال أبو جعفر: يقال : رجل أعجم وأعجمي إذا كان غير فصيح وإن كان عربياً، ورجل عجمي أصله من العجم، وإن كان فصيحاً ينسب إلى أصله، إلا أن الفراء أجاز أن يقال: رجل عجمي».

ومعنى هذا أن العجمة تعنى عدم الفصاحة وإن كان الموصوف رجلاً عربياً خالصاً، أما العجمي فهو المنسوب إلى العجم أصلاً وإن كان فصيحاً .

يقول الرازى (٦٠٦هـ)[2] : ﴿.. فلو نزلناه على بعض الأعجمين﴾ الذي لايحسن العربية لكفروا به أيضاً، ولتمحلوا لجحودهم عذراً».

أى أن كفار مكة قد بلغ بهم العناد أن لو فرضنا نزول القرآن على من لايحسن العربية، ولايفهمها؛ لأنه أعجمي لكفروا به أيضاً؛ لأنهم قد أغلقوا قلوبهم عن هذا القرآن إمعاناً في الكفر، فهم لايجدى معهم أن يكون القرآن عربياً أنزل على عربى منهم، أو أنزل على من لايحسن العربية، فهم إذاً مكابرون معاندون أعماهم العناد عن الحق والحقيقة.

---

(١) إعراب القرآن : ٣/ ١٩٢.

(٢) مفاتيح الغيب: ٢٤/ ١٤٦.

شاهد هذه المواضع:

الوقف ممنوع هنا على قولـه: ﴿الأمين -١٩٣﴾، وعلى قوله: ﴿المنذرين -١٩٤-﴾ وعلى قوله: ﴿الأعجمين -١٩٨-﴾، في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقـراء يقولون بمنع الوقـف هنا: فالإمـام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: ﴿... والجـبلة الأولين ١٨٤﴾ تام، ومـثله : ﴿.. لفى زبر الأولين ١٩٦﴾. فهو هنا لم يذكـر وقفاً من أى نوع على هذه المواضع جمـيعاً، وهذا يدل على المنع.

ويقـول الســجـاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿الأمين -١٩٣-لا ﴾ لتـعلق ﴿على﴾، ﴿المنذرين -١٩٤-لا ﴾ لتـعلق الـبـاء، ﴿الأعـجـمين -١٩٨-لا ﴾ للعطف».

ويقول الأنـصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿رب ا لعالـمين -١٩٢- صالح﴾، ﴿عـربى مـبين -١٩٥- حـسن﴾، ﴿الأولين -١٩٦- تام﴾ ﴿بني إسـرائيل -١٩٧- حـسن﴾، ﴿به مؤمنين -١٩٩- كاف﴾ فلم يذكر وقفاً على هذه المواضع - التي نتحدث عنها - من أي نوع وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشـموني[٤] - من علمـاء القرن الحادي عـشر الهـجري - :

---

(١) المكتفى: ٤٢٣، ٤٢٤.

(٢) علل الوقوف : ٢/٧٦٢.

(٣) المقصد: ٢٨١.

(٤) منار الهدى: ٢٨١.

«﴿الأمين -١٩٣-﴾ ليس بوقف؛ لأن الذي بعده ظرف للتنزيل، وكذا لايوقف على ﴿قلبك﴾ لأن ما بعده علة في التنزيل، وكذا لايوقف على ﴿المنذرين -١٩٤-﴾ لأن ما بعده في موضع نصب لأنه منذر بلسانه ﴿... على بعض الأعجمين ١٩٨﴾ ليس بوقف لشيئين: للعطف بالفاء، ولأن جواب ﴿لو﴾ لم يأت بعد، وهو : ﴿ماكانوا به مؤمنين﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على هذه المواضع مع التعليل لهذا المنع.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم ايضاً :

فيقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «والظاهر تعلق ﴿على قلبك﴾ و﴿لتكون﴾ بـ ﴿نزل﴾..». وعلى هذا فإن الوقف ممنوع على قوله: ﴿الأمين﴾؛ لأن ما بعده - ﴿على قلبك﴾ - متعلق بالفعل (نزل)، ولايفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

أما الموضع الرابع: فيقول فيه الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : «﴿بلسان عربي﴾ إما أن يتعلق بـ ﴿المنذرين﴾ فيكون المعنى: لتكون من الذين أنذروا بهذا اللسان وهم خمسة: هود وصالح وشعيب وإسماعيل ومحمد - عليهم جميعاً الصلاة والسلام ، وإما أن يتعلق بـ ﴿نزل﴾ فيكون المعنى: نزله باللسان العربي لتنذر به..».

وعلى هذا فالوقف ممنوع على قوله: ﴿المنذرين -١٩٤-﴾ لأن ما بعده

---

(١) البحر المحيط: ١٨٨/٨.، وانظر معه: الكشاف: ١٢٧/٣، وروح المعاني: ١٨١/١٨.

(٢) الكشاف : ١٢٧/٣، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ١١٧/٣،وروح المعاني: ١٨٨/١٩.

متعلق بما قبله - ﴿المنذرين﴾ أو ﴿نزل﴾ - ولايفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

وفي الموضع الخامس: يقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿على بعض الأعجمين -١٩٨-﴾ ليس بوقف لشيئين: للعطف بالفاء، ولأن جواب ﴿لو﴾ لم يأت بعد وهو: ﴿ماكانوا به مؤمنين﴾».

ومن كلام النحاة السابق يفهم سر منع الوقف على هذه المواضع الثلاثة؛ حيث إن الوقف على الموضعين - الثالث والرابع - يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به وهو الفعل (نزل).

أما الخامس: فإن الوقف منع عليه؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وذلك ممنوع، كما يؤدى إلى الفصل بين ﴿لو﴾ وجوابها وذلك ممنوع أيضاً.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على هذه المواضع الثلاثة حيث إن الوقف على الموضعين - الثالث والرابع - يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به وذلك ممنوع.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[2]: «.. المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

---

(١) منار الهدى: ٢٨١، ولتنظر معه: علل الوقوف: ٢/ ٧٦٢.

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٤٤، ولتنظر معه: الإيضاح للقزويني ١٣٥.

ولأن الجار والمجرور - ﴿على قلبك﴾، ﴿بلسان عربي﴾ - من معمولات الفعل ﴿نزل﴾ يلزم وصلها بهذا الفعل ولايقبل إبتداء النطق بها أي جعلها كلاماً مستقلاً على حدته.

أما الموضع الخامس: فإنه قد جمع بين علتين لمنع الوقف.

الأولى : الاشتراك في المعنى بسبب فاء العطف التي ربطت بين الفعل؛ ﴿نزلناه﴾ والفعل: ﴿قرأ﴾ والمعطوف والمعطوف عليه متلازمان كل منهما يطلب الآخر، لذا لزم الوصل.

والعلة الثانية: أن الوقف على قوله: ﴿الاعجمين﴾ يؤدى إلى الفصل بين ﴿لو﴾ وجوابها، وذلك ممنوع.

يقول ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)[١] : «.. ﴿لو﴾ يؤتى بها للربط؛ لتعلق ماض بماض، كقولك: لو زرتني لأكرمتك ولهذا لم تجزم إذا دخلت على مضارع؛ لأن الوضع للماضي لفظاً ومعنى، كقولك: لو يزروني زيد لأكرمته، فهي في الشرط نظير (إن) في الربط بين الجملتين لا في العمل ولا في الاستقبال».

وكلام ابن القيم - رحمه الله - يفهم منه أن لو﴾ جاءت لتربط بين جملتين فعل كل منهما، كما هنا ﴿نزلناه - ماكانوا﴾ وهذا الربط يجعل الأول سبباً والثاني مسبباً، والشرط ملزوماً والجزاء لازماً، وما دام الجزاء بهذه المثابة فقد لزم الإتيان به؛ لتمام المعنى؛ إذ «لايوقف على الشرط دون جزائه»[٢] ،

---

(١) بدائع الفوائد: ١/ ٤٤.

(٢) منار الهدى: ١٧.

لأن بينهما رابطة السببية التي ترتب الجواب على فعل الشرط في الوجود[1] ، وعلى هذا فالوقف قبل مجيئه يفسد المعنى، وتأمل قارئاً يقرأ قوله تعالى: ﴿ولو نزلنا على بعض الأعجمين﴾ ووقف. ماذا يفيد هذا الكلام؟ لاشيء، لذا لزم الوصل ومنع الوقف ؛ حتى يتم المعنى.

الموضع السادس :

الموضع السابع :

﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ۝ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ۝ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝ ﴾
(الآيات من : ٣٨ - ٤٠ الحاقة).

إضاءة :

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[2] : «.. قال مقاتل: سبب ذلك أن الوليد بن المغيرة قال: إن محمداً ساحر، وقال أبو جهل: شاعر، وقال عقبة: كاهن. فقال الله عز وجل: ﴿فلا أقسم﴾ أي أقسم، وقيل: ﴿لا﴾ ههنا نفي للقسم أي لايحتاج في هذا إلى قسم، لوضوح الحق في ذلك، وعلى هذا فجوابه كجواب القسم».

فهذه الآيات حديث عن انتصار الله تعالي لنبيه محمد ﷺ حين قال الكفار ما قالوا في شأنه وشأن القرآن ولذا جاء الرد في سياق القسم؛ ليدل

---

(١) انظر: مقال أ. د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الأخرة/١٤٢٢هـ - يوليو/ اغسطس ٢٠٠١م ص: ١٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٢٦٢ وانظر معه: روح المعاني: ٢٩/ ٨٩، والتحرير والتنوير: ٢٩/ ١٤٢.

على تأكيـد صدق الرسول ﷺ في البلاغ عن ربه، وأن هذا القـرآن كلام الله بلّغه رسول كريم على الله.

والمعنى: أقسـم بالأشيـاء كلهـا، ما ترون منهـا وما لاترون المشـاهدات والمغيبـات، بكل ما عرفتم حقـيقته، وبكل ما لم تدركـوا سره: إن هذا القرآن قول رسول كـريم تلقاه عن ربه فبلغه ، كمـا أخذه عن الوحي الصادق، ولعل المقصود بالرسول الكريم هنا هو محمد ﷺ ويؤكد ذلك بقية الآيات التي ردت مقولة الكفار التي رددوها عنه ﷺ بأنه شاعر أو كاهن. وقيل: المراد جبريل - عليه السـلام - .

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع هنا عـلى قوله: ﴿بما تـبصـرون ٣٨﴾، وعلى قـوله: ﴿بما لاتبصرون ٣٩﴾ في ط. مصحف الملك الثـانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقـراء يقولون بمنع الوقـف هنا: فالإمـام الداني (٤٤٤هـ)[1] يقول: «﴿.. إلا الخاطئون ٣٧﴾ تام، ﴿بقول شاعـر -٤١-﴾ كافٍ». ولم يذكر وقفاً على هاتين الآيتين من أى نوع، وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿.. لاتبصرون -٣٩-لا ﴾ لجواب القسم». وكلام السجاوندي يفـيد منع الوقف على قوله: ﴿لاتبصرون -٣٩-﴾؛ لأن جواب القسـم لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾ .

---

(١) المكتفى : ٥٨٥.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ١٠٤١.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿الخاطئون -٣٧-﴾ حسن، وكذا ﴿كريم -٤٠-﴾»، ولم يذكر وقفاً على هاتين الآيتين -٣٨، ٣٩- من أي نوع، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «.. ولايوقف على : ﴿ومالاتبصرون -٣٩-﴾؛ لأن جواب القسم لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾ (٤٠)».

ومن كلام القرآء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿ماتبصرون -٣٨-﴾ وقوله: ﴿ومالا تبصرون -٣٩-﴾؛ لأن جواب القسم لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً:

فيقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٣] : «هو إقسام بالأشياء كلها على الشمول والإحاطة».

ويقول الرازي (٦٠٦هـ)[٤] : «... منهم من قال: المراد (أقسم) و(لا) صلة، أو يكون رداً لكلام سابق. ومنهم من قال ﴿لا﴾ ههنا نافية للقسم، كأنه قال: لاأقسم علي أن هذا القرآن قول رسول كريم، يعني: أنه لوضوحه يستغني عن القسم».

---

(١) المقصد: ٤٠٣.

(٢) منار الهدى: ٤٠٣.

(٣) الكشاف: ٤/ ١٥٤.

(٤) مفاتيح الغيب: ٣٠/ ١٠٣، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٢٦٢.

ويقول ابن عاشور(١٣٩٤هـ)[١] : «﴿لاأقسم﴾ صيغة تحقيق قسم، وأصلها : أنهـا امتناع من القسم امتنـاع تحرج من أن يُحلَف بالمقسَم به خشية الحنث، فشـاع استعمال ذلك في كل قسم يراد تحقيقه، واعتبر حرف (لا) كالمزيد..».

ومما تقدم يتبين لنا أن هذه الآيات اشتملت على أسلوب قسم مكون من فعل القسم وهو ﴿أقسم﴾، ومقسَم به وهو قوله: ﴿بما تبصرون ومالا تبصرون﴾ ومقسَم عليه وهو : ﴿إنه لقول رسول كريم﴾ جواب القسم وعلى هذا فإن الوقف ممنوع على قوله: ﴿بما تبصرون ومالاتبصرون﴾ لأن جواب القسم - الذي يتم به المعنى، وهو قوله: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾ - لم يأت بعد.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿بما تبصرون ومالا تبصرون﴾؛ لأن المعنى لم يكتمل بعد، واكتماله يحدث بالإتيان بجواب القسم، لأنك لو سمعت قارئاً يقرأ قوله تعالى: ﴿فلا أقسم بما تبصرون* وما لاتبصرون﴾ ثم وقف: ماذا يفيد هذا الوقف؟ لاشيء، لأن المقسم عليه وهو جواب القسم لم يأت بعد وهو قوله: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «وابتدئ الكلام بالقسم تحقيقاً لمضمونه على طريقة الأقسام الواردة في القرآن.. وضمير ﴿أقسم﴾ عائد إلى الله تعالى جمع الله في هذا القسم كل ما الشأن أن يقسم به من الأمور

(١) التحرير والتنوير : ١٤٧/٢٩.

(٢) السابق : ١٤١/٢٩.

العظيمة من صفات الله تعالى ومن مخلوقاته الدالة على عظم قدرته؛ إذ يجمع ذلك كله الصِّلتان ﴿بما تبصرون ومالا تبصرون﴾..».

وكلام ابن عاشور - رحمه الله - يفيد أن الكلام جاء على طريقة القسم لتحقيق مضمونه؛ لأن القسم يفيد التوكيد ويزداد هذا التوكيد حين يكون المقسم هو الله تعالي، ولله أن يقسم بما شاء على ما شاء، وعلى من شاء، وجاء بالمقسم به اسماً موصولاً وصلته؛ ليفيد العموم والشمول لكل ما يبصرونه من المرئيات، ولكل ما لايبصرونه من عالم الغيبيات هذا هو المقسَم به، فأين الجواب؟ إن الجواب هو قوله: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾.

ومعلوم أن أسلوب القسم - المكون من فعل القسم والمقسم به وجواب القسم - كالكلمة الواحدة، لابد أن يكون مذكوراً كله مرة واحدة؛ ليفيد المعنى المقصود.

أضف إلى هذا أن الوقف على قوله: ﴿بما تبصرون ٣٨﴾ يؤدى إلى الفصل بين جملتي المقسَم به ؛ لأنه مكون من قوله: ﴿بما تبصرون ٣٨﴾ وقوله: ﴿ومالا تبصرون ٣٩﴾، وهذا يؤدى إلى أن نقدم جزء المعنى ونؤخر جزأه الآخر، وهذا غير مقبول.

وأيضاً: في الوصل يحدث طباق السلب وهو محسِّن بديعي وهو: «الجمع بين فعلي مصدر واحد مثبت ومنفي أو أمر ونهي»[1] كما هنا في قوله: ﴿بما تبصرون ومالا تبصرون﴾، والطباق بمعناه العام هو : «الجمع بين

---

(١) الإيضاح للقزويني بتحقيق. د. عبد القادر حسين: ٣٨٥ وانظر معه: شرح التلخيص للبابرتي بتحقيق د. محمد صوفيه: ٦١٦.

المتضادين»[1] ومعلوم أن الأشياء تتميز بأضدادها؛ ذلك أن الضد يظهر حسنه الضد بما يحرك في الذهن من آثاره، وذلك يؤكد المعنى ويبرزه بالتضاد وفي ذلك تقوية له.

وأيضاً في القسم معنى القول، ولايصح الوقف على القول دون مقوله؛ لأنهما متلازمان كل واحد منهما يطلب الآخر. يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[2] : «... وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه»، وعلى هذا فجواب القسم - وهو قوله: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾ يُعد بمثابة مقول القول الذي يؤتى به ليتم المعنى.

يقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «اعلم أن كل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تمامها لايوقف عليها كالمضاف دون المضاف إليه.. ولا على القسم دون جوابه ولا على القول دون مقوله لأنهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر».

الموضع الثامن :

﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۝ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ۝ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ۝﴾ (الآيات من : ٤٤ - ٤٧ الحاقة).

---

(١) الإيضاح : ٣٨٣.

(٢) البرهان: ١/ ٣٦١.

(٣) منار الهدى: ١٧ .

إضاءة:

المفـردات: ﴿تقـوّل﴾ «أي بتكلف وأتـى بقـول من قـبل نفـسـه»[1] .

﴿الأقاويل﴾ «جمع أقوال الذي هو جمع قـول أي بعضاً من جنس الأقوال التي هي كثيرة فلكثرتها جـيء بها بجمع الجمع الدال على الكثرة.. يعني: لو نسب إلينا شيئاً قليلاً من القرآن لم ننزله، لأخذنا منه باليمين»[2] .

﴿باليمين﴾ : «القوة والقدرة، وقيل: أخذنا بيمينه فمعناه التصرف»[3].

﴿الوتين﴾ : «نياط القلب، وهو حبل الوريد إذا قطع مات صاحبه»[4].

﴿حاجزين﴾ : «حائلين بينه وبين القتل»[5] .

والمعنى: في هذه الآيات حديث عن إقـامة دليل آخر - بعد مـا تقدم - على صدق الرسول ﷺ فيـما يبلغه عن ربه، وأن محـمداً ﷺ وهو الصادق المصدوق لايجرؤ على أن يقول شـيئًا عن الله لم ينزل به الوحي عليه، ولو أنه تجـرأ وفعـلها فـإن الله تهـدده بأن يأخـذه بعنف وقـوة، يقـول الزمـخشـري (٥٣٨هـ)[6] : «ولو ادعى علينا شيئاً لم نقله لقتلناه صبراً كما يفعل الملوك بمن يتكذب عليهم معـاجلة بالسخط والانتقام، فصور قتل الصـبر بصورته، ليكون أهول، وهو أن يؤخـذ بيده وتضرب رقـبتـه، وخص اليمين على اليـسار؛ لأن

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٨/ ٢٦٤، وانظر معه: الكشاف ٤/ ١٥٤، والبحر المحيط : ١٠/ ٢٦٥.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٩/ ١٤٥.

(٣) بهجة الأريب: ٤١٥.

(٤) الكشاف: ٤/ ١٥٥، وانظر معه: التحرير والتنوير: ٢٩/ ١٤٦.

(٥) بهجة الأريب: ٤١٥.

(٦) الكشاف: ٤/ ١٥٥.

القتّـال إذا أراد أن يوقع الضرب في قفـاه أخذ بيساره، وإذا أراد أن يوقـعه في جيـده، وأن يكفحه بالـسـيف وهو أشد على المصـبور لنظره إلى السـيف أخذ بيمينه».

ثم بعد هذا الأخـذ باليمين نعاجله بقطع وتـينه، ليكون ذلك أسرع إلى قتله.

قال ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «ولم أقف على أن العرب كانوا يكنُّون عن الإهلاك بقطع الوتين، فهذا من مبتكرات القرآن».

ثم يزيد القرآن صورة القتل والإهلاك بشاعة فيصوره - مخاطباً المشركين - ﴿فما منكم من أحد عنه حاجـزين﴾ أي فلو حاول منكم أحد - على فرض القدرة على هذه المحاولة أو الرغـبة فيها - أن يدفع عـنه أو يحول بينه وبين ما سيتزل به فلن يستطيع ذلك.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الأقاويل -٤٤-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعده، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمـام الداني (٤٤٤هـ)[٢] يقول: «﴿... من رب الـعالمين -٤٣-﴾ تام، ومثله: ﴿..عنه حاجزين -٤٧-﴾» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله:

---

(١) التحرير والتنوير : ٢٩/١٤٦.

(٢) المكتفى : ٥٨٥.

﴿الأقاويل -٤٤-﴾ وقـوله: ﴿باليمين -٤٥﴾ وقـوله: ﴿الوتين -٤٦-﴾، ولم يذكر وقفاً إلا على قوله: ﴿حاجزين -٤٧-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السـجاوندي (٥٦٠هـ)[1] : «﴿الأقاويل -٤٤-ﻻ ﴾ للعطف»، وقد سـها الإمام السـجاوندي - رحـمه الله - فجـعل علة المنع هنا العطف، وليس كذلك فليس هـنا أداة عطف، وإنما المنع سببـه أن جواب ﴿لو﴾ لم يأت بعد.

ويقـول الأنصـاري (٩٢٦هـ)[2] : «﴿... من رب العـالمين -٤٣-﴾ حسن، وكذا ﴿..حاجزين -٤٧-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿الأقاويل﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقـول الأشمـوني[3] - من علمـاء القرن الحـادي عشـر الهجـري - «﴿الأقـــاويل -٤٤-﴾ ليـس بوقف؛ لأن جــــواب ﴿لو﴾ لم يـأت وهو : ﴿لأخذنا﴾، ومثله: في عدم الوقف ﴿باليمين ٤٥﴾لاتساقه على ما قبله».

ومن كـلام القراء يتـضح لنا منع الوقف على قوله : ﴿الأقـاويل﴾ لأن جواب ﴿لو﴾ لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿لأخذنا منه باليمين﴾. أما آراء النحاة في مثل هذا الموضع فقد ذكرتها فيما سبق[4] ويفهم المنع من كلامهم أيضاً.

هذا، والبـلاغيـون يؤيدون منع الوقف هنا، لأن جـواب ﴿لو﴾ لم يأت

---

(١) علل الوقوف : ١٠٤٢/٣.

(٢) المقصد: ٤٠٣.

(٣) منار الهدى: ٤٠٣.

(٤) انظر : ص ٤٧٤ وما بعدها من هذا البحث.

بعد، يقول ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)[١] : «﴿لو﴾ يؤتى بها للربط، لتعلق ماض بماض، كقولك: لو زرتني لأكرمتك؛ ولهذا لم تجزم إذا دخلت على مضارع؛ لأن الوضع للماضي لفظاً ومعنى، كقولك: لو يزورني زيد لأكرمته، فهي في الشرط نظير ﴿إنْ﴾ في الربط بين الجملتين لا في العمل ولا في الاستقبال».

وكلام ابن القيم - رحمه الله - يفيد أن ﴿لو﴾ يؤتى بها؛ لتكون أداة للربط بين ماضيين - كما هنا (تقوَّل - أخذنا)، ووظيفتها في الكلام كوظيفة (إنْ) الشرطية في الربط فقط، أى أنها ليست جازمة مثل (إنْ) ، ولا دالة على الاستقبال. وهي في هذا الربط تجعل الجواب مترتباً على الشرط بمعنى أن يكون الأول - فعل الشرط - سبباً والثاني - جواب الشرط - مسبباً، والشرط ملزوماً، والجزاء لازماً، وما دام الجزاء بهذه المثابة، فقد لزم الإتيان به؛ لتمام المعنى؛ إذ «لايوقف علي الشرط دون جزائه»[٢] ؛ لأن بينهما رابطة السببية التي ترتب الجواب على فعل الشرط في الوجود[٣] .

وتأمل قارئاً قرأ قوله تعالى : ﴿ولو تقول علينا بعض الأقاويل﴾ ثم وقف. ماذا أفاد بهذا الوقف؟ لاشيء لأن السامع تعلق ذهنه بـ ﴿لو﴾ التي «تقتضي انتفاء مضمون شرطها؛ لانتفاء مضمون جوابها»[٤] فهو ينتظر جواب

---

(١) بدائع الفوائد: ١/ ٤٤.

(٢) منار الهدى : ١٧.

(٣) انظر: مقال أ. د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الآخرة/ ١٤٢٢هـ - يوليو/ اغسطس ٢٠٠١م ص: ١٣.

(٤) التحرير والتنوير: ٢٩/ ١٤٥.

﴿لو﴾ الذي به يتم المعنى، والذي تتأكد الحاجة إليـه لأن المقام مقام استدلال ، كما يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] «فمفاد هذه الجـملة استدلال ثان على أن القرآن منزل من عند الله تعالي على طريقة المذهب الكلامي[٢] بعد الاستدلال الأول[٣] المستند إلى القسم والمؤكدات على طريقة الاستدلال الخطابي».

فهذا الاستدلال يوجب أن يتصل الشرط بالجزاء، ليتضح المعنى المقصود ا لاستـدلال عليه، بل إن نسق هذه الايات يحتـم على القارئ ألا يقف من أول الابتداء بـ ﴿لو﴾ إلى نهاية جـوابها، وجوابها مكوّن من صـورة غاية في الفزع والهول؛ حيث تصور الجزاء - على فرض وقوع الشرط، وهو التقوّل على الله بما لم يقل ولم ينزل به وحي - أخذٌ بقـوة وشدة كما يأخـذ الملوك العظماء من يكذب عليهم، فيـقتلوه صبراً - كما ذكرنا - ثم زيادة في الـهول تتم المسارعة إلى قطع حبل الوريد الذي إذا قُطع مـات صاحبه في لحظتـه، ثم إن المشهد لم ينته بعـد، وإنما ذلك المأخوذ بجرمه، وقـد فُعِل به ما فُعِل لايجـرؤ أحد على الدفاع عنه، أو منع ما يقع عليه من الإهلاك والتعذيب.

هذه صورة متكاملة ينقلها إلينا جواب ﴿لو﴾، وهي قد تعانقت واتسقت فجاء الحـرف ﴿ثم﴾ - الذي يفيد الترتيب مع التـراخي؛ ليدلك على أن الأخذ باليمين قد تم، كما يتناسب مع قوة الآخذ وهو الله تعالي - ليعطف على ذلك

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٩/ ١٤٤.

(٢) المذهب الكلامي: «هو أن يورد المتكلم حجة لما يدعـيه على طريق أهل الكلام» (الإيضاح للقزويني: ٤١٤).

(٣) يقصـد ابن عاشور بـهذا الاستـدلال الأول ما جاء في قـوله تعالى: ﴿فلا أقـسم بما تبصـرون ومالا تبصرون إنه لقول رسول كريم﴾ ٠ الآيات : من ٣٨- ٤٠ سورة الحاقة).

قطع الوتين؛ ليسارع في الإهلاك، ثم تأتى الفاء - التي تفيد الترتيب مع التعقيب - ، لأن قطع الوتين يفضى إلى موت محقق سريع؛ لذا كانت (الفاء) عاطفة مناسبة لموقعها، حيث لايصلح غيرها من حروف العطف، وقبل أن يتم قطع الوتين الذي يحدث في سرعة مذهلة لايستطيع أحد من المشركين أن يتقدم إلى ذلك المأخوذ بتلك الشدة، وذلك العنف؛ ليمنع ما وقع له.

وهكذا فنحن أمام مشهد يصور عقوبة يتوعد بها الله تعالى نبيه ﷺ على فرض أن لو تقوَّل على الله مالم يقله - فإ ن الجزاء سيكون هكذا. وهذا دليل على صدق رسول الله ﷺ فيما يبلغه عن ربه بدليل بقائه على قيد الحياة حتى انتهى من إبلاغ كلمه الله، حتى جاء نصر الله والفتح ﴿.. وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً ..﴾[1] .

* * *

(١) الأنعام : من الآية : ١١٥ .

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

جاء هذا الفصل تحت عنوان : (بين القرآن الكريم والكتب المقدسة) مشتملاً على ثمانية مواضع توزعت على أربع مجموعات .

المجموعة الأولى: وتشتمل على المواضع الآتية :

١- الموضع الأول : (آية ٣ آل عمران).

٢- الموضع الثالث: (آية ١٩٣ الشعراء).

٣- الموضع الرابع : (آية ١٩٤ الشعراء).

وهذه المواضع تشترك في العنوان العام لهذا الفصل مع الاشتراك في علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف على هذه المواضع يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور، وبين ما تعلق به، وهذا الفصل يؤدى إلى فساد المعنى؛ فقد جاء قوله تعالى: ﴿من قبل﴾ - في الموضع الأول - متعلقاً بقوله: ﴿وأنزل﴾ ؛ ليفيد اسبقية نزول التوراة والإنجيل في الزمان على نزول القرآن، وأن هديهما للناس كان من قبل نزول القرآن.

أما بعد نزول القرآن فقد نُسخت هذه الهداية المستفادة من التوراة والإنجيل، وأصبح القرآن هو الكلمة الأخيرة من الوحي الإلهى إلى البشرية كلها، وعلى أهل الكتاب - من يهود ونصارى - أن يستمعوا إلى كلمة الله النازلة في القرآن وأن يؤمنوا به كتاباً ناسخاً لما قبله من الكتب المقدسة وليعلموا أن ما أنزل ﴿من قبل﴾ من الكتب إنما كان بمثابة المقدمات التي تسبق الكلمة الأخيرة الفاصلة، فاتصال الجار والمجرور بما قبله؛ ليوحى إلى السامع أهمية

الأسبقية الزمنية لهذين الكتابين على نزول القـرآن، وأنهما قد أصبحا منسوخين بالقـرآن، وأن على اليهـود والنصاري - ليكونوا من الناجين فـي الآخرة - أن يؤمنوا بالقرآن باعتباره الكلمة الأخيرة من الله تعالى لهداية الإنسانية كلها.

وفي الموضع الثالث: ﴿على قلبك﴾ متعلق بقوله: ﴿نَزَّل﴾ أيضاً والنزول على القلب يوحى بالـتثبيت والاطمـئنان إلى عـدم النسـيان، فـاتصال الجـار والمجرور بالفـعل هنا؛ ليفـيد هذه المزية، وكذلك في الموضـع الرابع: ﴿بلسـان عربى مـبين﴾ فهو مـتعلق بالفـعل ﴿نزل﴾؛ ليدل على أن النزول حـدث بهذا اللسـان العربي المبين ليـفيد شرف هذه اللغة، وشـرف ا لمنزَّل عليه، وليردَّ على من كذّبوا وقالوا: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ (النحل: ١٠٣) فكان الرد ﴿... لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ (١٠٣)﴾ (النحل : ١٠٣) فقد اشتركت هذه المواضع الثلاثة في أن الجـار والمجرور فيها جميعـاً متعلق بالفعل ﴿أنزل﴾ - في الأول - وفي الآخرين بالفعل ﴿نزل﴾.

أما المجموعة الثانية: فقد اشتملت على:

١- الموضع الثاني: (الإسراء : ٨٢).

٢- الموضع الخامس: (الشعراء: ١٩٨).

وقـد اشتـركا في الموضـوع العـام لهذا الفـصل، وكـذلك في علة منع الوقف؛ حيث جاء المنع فيهما بسبب العطف.

ففي الموضـع الثاني: جاء عطـف قوله: ﴿ولايزيد الظالمين إلا خسـاراً﴾ على قوله: ﴿ماهو شفاء ورحمة للمؤمنين﴾ أي أن القرآن كان من مقاصد نزوله

أن يجمع بين هذين الهدفين أن يكون سبباً في نجاة المؤمنين، وسبباً في هلاك الكافرين. فالعطف قد جمع بين هذين الهدفين، لذا لزم الوصل حتى لانقدم بعض المعنى ونؤخر بعضه.

وفي الموضع الخامس: جاء العطف بالفاء في قوله: ﴿فقرأه﴾ على الفعل ﴿نزَّلناه﴾ الواقع في حيز ﴿لو﴾، فكان هذا العطف مانعاً من الوقف على قوله: ﴿الأعجمين﴾ ؛ ليفيد الاشتراك في الحدث مع ترتيب القراءة على الإنزال، وأنهما - أي الفعلان ﴿نزلناه، فقرأه﴾ مجتمعان - في موضع الشرط للأداة ﴿لو﴾ الشرطية، والجواب قوله: ﴿ماكانوا به مؤمنين﴾.

والمجموعة الثالثة: قد اشتملت على:

١- الموضع الخامس : (الشعراء: ١٩٨).

٢- الموضع الثامن: (الحاقة: ٤٤).

وقد اشتركا في الموضوع العام لهذا الفصل، كما اشتركا في علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف فيهما يؤدي إلى الفصل بين ﴿لو﴾ وجوابها، وذلك ممنوع؛ لأنه يؤدى إلى فساد المعنى كما بينا ذلك سابقاً.

فقد مُنع الوقف - في الخامس - على قوله: ﴿الأعجمين﴾؛ لأن ما بعده جواب ﴿لو﴾، ولايُفصل بين ﴿لو﴾ وجوابها، وهو قوله: ﴿ماكانوا به مؤمنين﴾.

وفي الموضع الثامن: مُنع الوقف على قوله: ﴿الأقاويل﴾ لأن ذلك يؤدى إلى الفصل بين ﴿لو﴾ وجوابها وهو قوله: ﴿لأخذنا منه باليمين﴾، كما اشترك

الموضعان في مجيء فعلي الشرط ماضياً مضعفاً في كل منهما - ﴿نزلناه﴾ - في الخامس و(تقوّل) - في الثامن والتضعيف يفيد تقوية الفعل لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، كما اشترك الفعلان: ﴿نزّلناه، تقوّل﴾ - في إسنادهما إلى حرف الجر (على) فقال: ﴿نزّلناه على﴾ - في الخامس - و﴿تقول علينا﴾ - في الثامن - وهذا الإسناد - في الخامس - يوحى باستعلاء المنزّل وسموه وتمكنه من قلب المنزَّل عليه وفي الآخر - الثامن - يوحى بفداحة جرم التقوّل على الله، ونسبة ما لم يقله إليه؛ لتنزه ساحته سبحانه عن مثل ذلك.

والمجموعة الرابعة : قد اشتملت على :

١- الموضع السادس: (الحاقة : ٣٨).

٢- الموضع السابع : (الحاقة : ٣٩).

وقد اشتركا في الموضوع العام لهذا الفصل، وفي علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف على قوله: ﴿بما تبصرون﴾ في السادس - وعلى قوله: ﴿وما لا تبصرون﴾ - في السابع - يؤدي إلى الفصل بين القسم وجوابه، وهو قوله: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾، وذلك ممنوع؛ لذا لزم الوصل؛ لأن فيه الجمع بين الجملتين المكوّن منهما المقسَم به، والوقف على قوله: ﴿بما تبصرون﴾ يؤدى إلى أن نقدم بعض المعنى ونؤخر بعضه، كما أن الوصل يؤدى إلى طباق السلب وهو محسّن بديعي يقوّي المعنى ويبرزه بالتضاد - كما ذكرنا - ، كما اشتركت الجملتان في جميع الحروف إلا في زيادة حرف واحد هو ﴿لا﴾ النافية في الجملة الثانية، كما أن الجملتين اشتركتا في أنهما يتكون منهما المقسَم به.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة التي تميزت بها بعض مواضع هذا الفصل فإننا نجملها فيما يأتي:

المجموعة الأولى: اختلف حرف الجر في هذه المواضع الثلاثة حيث جاء حرف الجر - في الموضع الأول (آية ٣ آل عمران) - ﴿مِنْ﴾ - التي تفيد ابتداء الغاية - ليناسب ذلك أقدمية نزول التورلة والإنجيل على القرآن.

أما في الثالث: (الشعراء: ١٩٣) فقد كان الحرف (على) في قوله: ﴿على قلبك﴾؛ ليفيد علو المنزِّل وتمكنه من قلب النبي ﷺ واطمئنانه ﷺ على ثباته في قلبه وعدم نسيانه؛ ولذا قيل له: ﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧)﴾ (القيامة: ١٦، ١٧).

أما في الموضع الرابع: (الشعراء: ١٩٤) فقد كان الحرف هو «الباء» في قوله: ﴿بلسان عربي مبين﴾، ليناسب مادخلت عليه فإن اللسان وسيلة البيان، وأداة البلاغ وإن كان اللفظ يقع على الجارحة المعروفة عند الإنسان، لكن المقصود به هنا اللغة العربية، والباء من معانيها الاستعانة لصلة اللسان بالنطق، فهو وسيلة الكلام والتعبير.

كما اختلف الموضع الأول عن الموضعين الآخرين في أن الأول جمع بين إنزال القران والتوراة والإنجيل في سياق واحد ليؤكد اتحاد المصدر الذي جاءت منه هذه الكتب المقدسة. أما في الموضعين الآخرين فقد كان الحديث عن القرآن وحده.

وفي المجموعة الثانية: اختلفت أداة العطف في الموضعين فقد جاءت في

الموضع الثاني : (الإسراء: ٨٢) أداة العطف واواً لتفيد مطلق الجمع من غير إفادة ترتيب.

أما في الموضع الخامس: (الشعراء: ١٩٨) فقد جاءت الفاء - التي تفيد الترتيب مع التعقيب - لتدل على أن ﴿قرأه﴾ يأتي بعد الفعل ﴿نزّلناه﴾؛ لأن التنزيل يكون أولاً، ثم تأتي بعده القراءة على الناس المخاطبين به.

أما المجموعة الثالثة: فقد اختلف فيها جواب ﴿لو﴾ حيث جاء الجواب - في الموضع الخامس (الشعراء : ١٩٨) - منفياً بـ ﴿ما﴾ في قوله: ﴿ماكانوا به مؤمنين﴾.

أما في الثامن ـالحاقة ٤٤ - فقد جاء الجواب مثبتاً مؤكداً باللام في قوله: ﴿لأخذنا منه باليمين﴾، كما اختلف الموضعان في إسناد فعلي الشرط إلى الضمير؛ حيث أُسند الفعل ﴿نزلناه﴾ - في الخامس - إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه وهو الله تعالى؛ لأن ذلك يناسب الإنزال للقرآن الكريم، فهو القول الثقيل - كما وصفه الله تعالى في قوله: ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً ﴿٥﴾ (المزمل : ٥) ثم عدَّاه إلى ضمير القرآن الكريم وهو الهاء الواقعة موقع المفعول به في ﴿نزّلناه﴾.

وأما الموضع الثامن: فإن الفعل قد أسند إلى ضمير الغائب إكراماً للنبى ﷺ حتى لايواجه بما لا يتناسب مع منزلته عند ربه، ولكيلا يخاطب بما يدل على التهديد والوعيد فقال: ﴿تقوّل﴾ مسنداً إلى ضمير الغائب.

وفي المجموعة الرابعة: اختلفت الجملتان في الإثبات والنفي حيث جاءت الآية (٣٨ : الحاقة) مثبته، وجاءت الآية (٣٩ الحاقة) منفية؛ ليكون في ذلك تقوية للمعنى وتوكيده بإبرازه في صورة التضاد (طباق السلب).

الفصل الخامس

من أوامر القرآن ونواهيه

* * *

الموضع الأول:

﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ۝﴾ (آية ٥١ الأنعام).

إضاءة:

فى هذه الآية يأمر الله تعالى نبيه محمداً ﷺ أن ينذر «والإنذار: الإعلام»[١] - بالقرآن هؤلاء الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم يوم القيامة، والحال أنه لاولي يتولى أمرهم، ولاناصر لهم من دونه تعالى، ولاشفيع يشفع لهم؛ لأنه في ذلك اليوم لاأمر إلا له ولاشفاعة لأحد إلا بإذنه، أما غير المؤمنين الذين ظنوا أن هناك من ينقذهم أو يشفع لهم من دونه تعالى فهم واهمون؛ ولذا فلا أمل في تقواهم، أما الذين يرجى تقواهم وجدوى الإنذار فيهم فهم الذين يخافون ذلك الحشر[٢].

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف المدينة النبوية، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٣] يقول:

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٦/٤٠٤.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/٢٥١، والبحر المحيط: ٤/٥١٩، وإرشاد العقل السليم: ٢/١٠٢، وروح المعاني: ٧/٢٣٠، والتحرير و التنوير: ٧/٢٤٤.

(٣) المكتفى: ٢٥٠.

«﴿.. أفلا تتفكرون -٥٠-﴾ تام، ومثله: ﴿لعلهم يتقون-٥١-﴾. ولم يذكر وقفاً من أى نوع أثناء هذه الآية (٥١) على أي لفظ منها، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[1]: «﴿.. تتفكرون -٥٠-﴾ تام ﴿.. لعلهم يتقون -٥١-﴾ حسن». ولم يذكر وقفاً من أى نوع أثناء هذه الآية -٥١- على أي لفظ منها وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[2] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿.. تتفكرون -٥٠﴾ تام، ﴿إلى ربهم، ولاشفيع) ليسا بوقف؛ لأن ﴿ليس لهم﴾ في موضع الحال، وذو الحال (الواو) في ﴿يحشرون﴾، والعلة في الثاني: الابتداء بحرف الترجي، وهو في التعلق كلام (كي) أي وأنذرهم رجاء أن تحصل لهم التقوى ﴿يتقون﴾ تام».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ لأن ما بعده في موضع الحال من «الواو» في قوله: ﴿أن يحشروا﴾ والوقف يؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبها وذلك ممنوع لأنه يفسد المعنى.

وزاد الأشموني موضعاً آخر، وهو منع الوقف على قوله: ﴿ولاشفيع﴾؛ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الابتداء بحرف الترجي ﴿لعل﴾ وهو في التعلق كلام (كي) وهذا ابتداء قبيح لأن (لعل) شديدة التعلق بما قبلها، فهي بمثابة التعليل لما قبلها ولايصح فصل ما يقع موقع التعليل عما يعلل له.

---

(١) المقصد: ١٣١.

(٢) منار الهدى: ١٣١.

أمـا النحاة فـإن المنع يفـهم من كـلامهم أيضـاً: فـيقـول الزمـخشـري (٥٣٨هـ)[١] : ﴿ليس لهم من دونه ولي ولا شـفـيع﴾ في موضع الحـال من ﴿يحشروا﴾ بمعنى يخافون أن يحشروا غير منصورين ولا مشفوعاً لهم».

وبهذا القول قـال أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] ، والآلوسي (١٢٧٠هـ)[٣] وابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٤] .

ومن كلام النحاة يتـبين لنا علة منع الوقف على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ لأن ما بعده في موضع الحال من الواو في قـوله: ﴿أن يحشروا﴾ وهذه الحال بمثابة القيد الواجب ذكـره؛ لأن كل الناس محشورون، ولكن الحـشر المراد هنا لقوم يخافون أن يحشروا غير منصورين ولا مـشفوعاً لهم؛ فذكر هذه الحال ضروري لحاجة المعنى إليه؛ لذا منع الوقف على قوله: ﴿إلى ربهم﴾.

هذا، والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف على قـوله: ﴿إلى ربهم﴾ لأن ما بعده - وهو قـوله: ﴿ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع﴾ في مـوقع الحال من (الواو) في قـوله: ﴿أن يحشـروا﴾، والحال خـبر في المعنى، وكـما لايجـوز الفصـل بين الخبر والمبـتدأ لايجـوز الفصل بين الحـال وصاحـبها؛ ولـذا يقول الزمخـشري (٥٣٨هـ)[٥] : «... ولابد من هذه الحال؛ لأن كـلا محـشور فالمخوف إنما هو الحشر على هذه الحال..». فذكر الحال هنا أمر ضروري؛ لأن

---

(١) الكشاف: ٢/ ٢١.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٢/ ١٠٢.

(٣) انظر: روح المعاني: ٧/ ٢٣٠.

(٤) انظر: التحرير وا لتنوير: ٧/ ٢٤٤.

(٥) انظر: الكشاف: ٢/ ٢١.

الخوف من الحشر ليس على إطلاقه، وإنما الخوف من حشر خاص موصوف بأن المحشورين غير منصورين، وغير مشفوع لهم، فهذا الوصف الخاص بهؤلاء المحشورين جعل هذين القيدين يحتاجهما المعنى والوقف قبل الإتيان بهما يؤدى إلى فساد المعنى.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «وقوله: ﴿ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع﴾ في حيز النصب على الحالية من ضمير ﴿يحشروا﴾ و﴿مِن﴾ متعلقة بمحذوف وقع حالاً من اسم ليس؛ لأنه في الأصل صفة له، فلما قدم عليه انتصب حالاً خلا أن الحال الأولى لإخراج الحشر الذي لم يقيد بها عن حيز الخوف، وتحقيق أن ما نيط به الخوف هو الحشر على تلك الحالة لا الحشر كيفما كان..».

وكلام أبي السعود[٢] - رحمه الله - يفيد أن قوله: ﴿ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع﴾ حال كما قال الزمخشري وغيره، وأن هذه الحال تصف المحشورين وصفاً خاصاً بهم، فهم يخافون حشراً إلى ربهم غير منصورين فيه، وغير مشفوع لهم لا حشراً مطلقاً؛ لذا كان ذكر هذه الحال أمراً ضرورياً لتمام المعنى.

هذا، وقد عرضنا من قبل لرأى الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ) في أهمية الإتيان بالحال في الكلام لتمام المعنى؛ لأنه يصف صاحب الحال أثناء مزاولته القيام بالحدث[٣] ، ولأنه خبر في المعنى، وأهميته في الكلام كأهمية خبر المبتدأ للمبتدأ تماماً.

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٢/ ١٠٢.

(٢) ومثله ماقاله الألوسي في : (روح المعاني: ٧/ ٢٣٠).

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢.

الموضع الثاني :

﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ۝ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝ ﴾
(الآيتان : ١٤، ١٥ التوبة).

إضاءة :

في هاتين الآيتين يأمر الله تعـالى المؤمنين - من خلال رسوله ﷺ - أن يقاتلوا الكفار، ووعدهم الله تعالى: أن يثبت قلوبهم علي الإيمان، وأن يعذب الكفار بأيدى المؤمنين فيقتلوهم ويذيقوهم ألوان الذل والهوان بالأسر؛ ليتم لهم النصر والظفر عـلى هؤلاء الكفار، وعندئذ يكون الشفاء لصـدرور قوم مؤمنين وهم خزاعة الذين كانوا حلفاء لرسول الله ﷺ فاعتدى عليهم بنو بكر بمعونة قريش، فأعملوا فيهم القتل وهم يصلون، فلما شكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ قال لعـمرو بن سـالم الخزاعي: «نُصرتَ يـاعمرو بن سـالم» يقول أبو حـيان (٧٤٥هـ)[١] : «ووجه تخصـيصهم أنهم هم الذين نقض فيهم العـهد ونالتهم الحرب، وكـان يومئـذ في خزاعة مـؤمنون كثـير، ألا ترى إلى قـول الخزاعي المستنصر بالنبي ﷺ: ثمت أسلمنا فلم ننزع يدا .

وفي آخر الرجز : وقتلونا ركعاً وسجداً .

وإذهاب الغيظ بما نـال الكفار من المكروه، وهذه الجملة كـالتأكـيد للتى قبلها؛ لأن شفاء الصدور من آلة الغيظ هو إذهاب الغيظ».

---

(١) البحر المحيط : ٥/٣٨٣، وانظر معه: الكشاف: ٢/١٧٨، وإرشاد العقل السليم: ٢/٢٥٨، وروح المعاني: ١٠/ ٩٠، والتحرير والتنوير: ١٠/١٣٥ .

﴿ويتوب الله على من يشاء﴾ وهذا استئناف يفيد أن بعض هؤلاء الكفار الذين أمروا بقتالهم منهم من يتوب من كفره ويدخل الإيمان، وقد كان فأسلم ناس كثيرون وحسن إسلامهم كأبي سفيان وغيره. ﴿والله عليم﴾ بكل شيء لايخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ﴿حكيم﴾ يتصرف بحكمه ويضع الأمور في نصابها الصحيح.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿قوم مؤمنين﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] يقول: «﴿قوم مؤمنين -١٤- لا﴾؛ لعطف ﴿ويذهب﴾ على : ﴿ويشف﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿مؤمنين -١٣-﴾ تام، وكذا: ﴿غيظ قلوبهم -١٥-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على أى لفظ في الآية - ١٤- كلها - موضع الشاهد - وهذا يدل على المنع، ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿مؤمنين -١٣-﴾ كاف، ﴿قلوبهم -١٥-﴾ حسن». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على أي لفظ في الآية الرابعة عشرة كلها - موضع الشاهد - وهذا يدل على المنع.

---

(١) علل الوقوف : ٢/٥٤٦.

(٢) المقصد: ١٦٣.

(٣) منار الهدى: ١٦٣.

ومن كلام الفراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿قوم مؤمنين -١٤﴾ لعطف ﴿ويذهب﴾ على ﴿ويشف﴾ وهذا العطف يؤدى إلى الاشتراك في المعنى الذي يُلزم بذكر المعطوف والمعطوف عليه.

ويُفهم المنع من كلام النحاة أيضاً: فيقول النحاس (٣٣٨هـ)[١] : «﴿قاتلوهم..﴾ (١٤، ١٥) أمر ﴿يعذبهم الله﴾ جوابه، وهو جزم بمعنى المجازاة، والتقدير : إن تقاتلوهم يعذبهم الله ﴿بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين﴾، ﴿ويذهب غيظ قلوبهم﴾ (١٥) كله عطف».

وكلام النحاس هنا يفيد أن فعل الأمر ﴿قاتلوهم﴾ جوابه ﴿يعذبهم الله﴾ وماعُطف عليه من أفعال مجزومة، وهي قوله: ﴿ويخزهم﴾ ﴿وينصركم عليهم﴾، ﴿ويشف﴾ ، ﴿ويذهب﴾ فهذه كلها أفعال مجزومة واقعة في جواب الأمر. وبهذا قال الفراء[٢] (٢٠٧هـ) والقرطبي[٣] (٦٧١هـ)، وأبو حيان[٤] (٧٤٥هـ) وغيرهم.

ثم يقول النحاس (٣٣٨هـ)[٥] : «.. ﴿ويتوب الله على من يشاء﴾ القراءة بالرفع؛ لأنه ليس من جنس الأول؛ لأن القتال غير موجب لهم التوبة من الله عز وجل، وهو موجب لهم العذاب والخزى وشفاء صدور المؤمنين،

---

(١) إعراب القرآن: ٢/ ٢٠٥.

(٢) انظر : معانى القرآن : ١/ ٤٢٦.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٨٤.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٥/ ٣٨٣.

(٥) إعراب القرآن: ٢/ ٢٠٥.

وذهاب غيظ قلوبهم، ونظيره: ﴿فإن يشأ الله يختم على قلبك﴾[1] ثم الكلام، ثم قال: ﴿ويمح الله الباطل﴾» .

ومن كلام النحاة يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿قوم مؤمنين ١٤﴾ لأن ما بعده معطوف عليه، وهذه المعطوفات الأربعة على جواب الأمر - ﴿يعذبهم الله بأيديكم﴾ - من الجواب، ولايتم المعنى إلا بذكرها جميعاً؛ ولذلك جاء قوله: ﴿ويتوب الله على من يشاء﴾ مرفوعاً؛ «لأنه ليس من جنس الأول لأن القتال غير موجب لهم التوبة من الله عز وجل، وهو موجب لهم العذاب والخزى وشفاء صدور المؤمنين وذهاب غيظ قلوبهم»[2] .

وعلى هذا فقوله: ﴿ويتوب﴾ بالرفع دل على استئناف كلام جديد يخالف الأول؛ لأنه يؤسس حكماً مستقلاً عن الحكم الأول؛ حيث إن الحكم الجديد يفيد أن الله يتوب على من يشاء من كفار مكة، فيدخل الإسلام ويحسن إسلامه كأبي سفيان وغيره، وهذا حكم مخالف للحكم السابق كما ترى.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿قوم مؤمنين﴾ لأن ما بعده من تتمة الجواب؛ لأن هذا الأمر ﴿قاتلوهم﴾ ذكر في جوابه خمسة أمور - كما يقول الصاوي[3] (١٢٤١هـ) - وهي قوله: ﴿يعذبهم الله﴾ ، ﴿ويخزهم﴾، ﴿وينصركم﴾، ﴿ويشف﴾، ﴿ويذهب﴾، فهذه الأمور الخمسة

---

(١) من الآية: ٢٤ (الشورى) يقول المحقق لمعاني القرآن للفراء في حاشية ص : ٤٢٦ من ج١ مانصه: «وقد رسم (يمح) دون واو في المصحف مع نيتها، وقد دل على هذا قوله: ﴿ويحق﴾ بالرفع».

(٢) إعراب القرآن: ٢/٢٠٥.

(٣) انظر : حاشية الصاوي علي الجلالين : ٢/ ١٤٠.

كلها جواب، ولايتم الجواب بذكر بعضهـا دون بقيتها؛ لأنك عندما تقف دون الإتيان بها جميعاً تكون قد قدمت بعض المعنى وأخرت بعضه وذلك يؤدى إلى نقصان الفائدة المقصودة من الكلام.

يقول ابن عـاشور (١٣٩٤هـ)[1] : «.. وجزم ﴿يعـذبهم﴾ وما عطف عليه في جـواب الأمر، وفي جعله جـواباً وجزاءً أن الله ضمن لـلمسلمين من تلك المقاتلة خمس فوائد..». فهذه الفوائد الخمس لابد من ذكرها كلها عقيب فعل الأمر ليتم الحكم الخاص بهؤلاء الذين أمر الله بقتلهم، أما الذين لم يُقتلوا فإن لهم حـكماً خاصـاً بهم جاء مـستأنفـاً وهو قوله: ﴿ويتـوب الله على من يشاء﴾ يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2] عنه «جملة ابتدائية مستأنفة؛ لأنه ابتداء كلام ليس مما يترتـب على الأمر بالقتال، بل لذكر من لم يُـقتلوا، ولذلك جاء الفعل فيها مرفوعاً، فدل هذا النظم على أنها راجعة إلى قوم آخرين».

وعلى هذا فإن القـارئ مطالب بأن يقف حيث يتم المعنى ويبـتدئ حيث يحسن الابتداء، وذلك يتطلب من القارئ أن يحسن تدبـر معانى ما يقرأ؛ حتى يؤدى المعنى تاماً غـير منقوص، ثم يبـتدئ حيث يكون الابتـداء مفيـداً حكماً جديداً.

هذا، وقد ذكرنا - من قبل - أن المعطوف عليـه والمعطوف متلازمان كل منهما يطلب الآخر، وهما كالكلمة الواحدة. ذلك أن أداة العطف تقوم بإشراك المعطوفين في المعنى وفي الحكم الإعرابي، وهذا يتطلب ذكر ما تم الاشتراك فيه

(١) التحرير و التنوير : ١٠/١٣٥.

(٢) السابق: ١٠/١٣٧.

بأداة العطف، أو بأدوات العطف إن كثرت المعطوفات. يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] - في معرض الحديث عن عطف الجمل -: «.. وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر مايجيئ بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته».

الموضع الثالث:

﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّى لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا ۝﴾ (الآيتان: ٢٣، ٢٤ الكهف).

إضاءة:

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[٢]: «قال العلماء: عاتب الله تعالى نبيه ﷺ على قوله للكفار حين سألوه عن الروح والفتية وذي القرنين: غداً أخبركم بجواب أسئلتكم ولم يستثن في ذلك فاحتبس الوحي عنه خمسة عشر يوماً حتى شق ذلك عليه وأرجف الكفار به، فنزلت عليه هذه السورة مفرجة، وأمر في هذه الآية ألا يقول في أمر من الأمور إني أفعل غداً كذا، وكذا إلا أن يعلق ذلك بمشيئة الله عز وجل».

ففي هذه الآية تأديب لنبيه ﷺ وللأمة من خلاله ﷺ ألا يقول لأجل

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ٣٩٤، ولنظر معه: الكشاف: ٢/ ٤٧٩، وغرائب القرآن: ١٥/ ١٢٠، وروح المعاني: ١٥/ ٢٥٧، والتحرير والتنوير: ١٥/ ٢٩٥.

شيء يريد أن يفعله إني فاعل هذا الشيء غداً في حال من الأحوال إلا في حال كون القول ملتبساً بذكر إلا أن يشاء الله ﴿واذكر ربك﴾ «تعالى أي مشيئة ربك، فالكلام على حذف مضاف»[1] .

﴿إذا نسيت﴾ «أي إذا فرط منك نسيان ذلك ثم تذكرته فإنه مادام ناسياً لايؤمر بالذكر، وهو أمر بالتدارك عند التذكر سواء قصر الفصل أم طال»[2] .

﴿وقل عسى أن يهدين ربى﴾ «أي يوفقني ﴿لأقرب من هذا﴾ أي لشيء أقرب وأظهر من نبأ أصحاب الكهف من الآيات والدلائل الدالة على نبوتي ﴿رشداً﴾ إرشاد للناس ودلالة على ذلك»[3] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿غدا -٢٣-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[4] يقول: «﴿.. إلا قليل -٢٢﴾ كاف ورأس آية في المدني الأخير، ومثله: ﴿.. إلا أن يشاء الله -٢٤-﴾ ﴿.. رشدا -٢٤-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله : ﴿غدا -٢٣-﴾ ، وهذا يدل على المنع.

---

(١) روح المعاني: ١٥/ ٣٦٠.

(٢) السابق: نفس الموضع .

(٣) السابق: ١٥/ ٣٦٢.

(٤) المكتفى: ٣٦٨.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿غدا -٢٣-﴾ ﻻ».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿منهم أحداً -٢٢-﴾ كاف ﴿.. إلا أن يشاء الله -٢٤-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على رأس الآية (٢٣) أو أثناءها على أي لفظ منها، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿ذلك غدا -٢٣-﴾ ليس بوقف لوجود الاستثناء بعده، ﴿إلا أن يشاء الله -٢٤-﴾ تام. اعلم أنه لايصح رجوع الاستثناء لقوله: ﴿إني فاعل ذلك غدا﴾؛ لأن مفعول ﴿يشاء﴾ إما الفعل وإما الترك فإن كان الفعل فالمعنى: إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله فعله فلا أفعله، ولايخفى فساده؛ إذ ما يشاء الله وقوعه وجب وقوعه، وإن كان الترك فهو فاسد أيضاً من حيث تعلق النهي به؛ إذ قوله: إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله تركه صحيح، لكن تعلق النهي بهذا فاسد؛ إذ يفيد أن الله نهي عن قول القائل: إني فاعل ذلك إلا أن يشاء الله تركه، مع أنه لاينهى عن ذلك فتعين أن يرجع الاستثناء للنهي: أي لاتقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً في حال من الأحوال إلا في حال كون القول ملتبساً بذكر إلا أن يشاء الله فهو استثناء مفرغ وفيه حذف الباء، وحذف المضاف قاله شيخ مشايخنا الأجهوري تغمده الله برحمته ورضوانه».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿غداً﴾ لأن الاستثناء

---

(١) علل الوقوف : ٦٥٩/٢.

(٢) المقصد: ٢٣٠.

(٣) منار الهدى: ٢٣٠.

بعده راجع إلى النهي في قوله: ﴿ولاتقولن﴾ وأسلوب الاستثناء - من المستثنى منه والمستثنى وأداة الاستثناء - كالكلام الواحد. وسنزيد هذا الكلام وضوحاً فيما بعد - إن شاء الله تعالى - .

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الفراء (٢٠٧هـ)[١] : «... إلا أن تقول إن شاء الله، ويكون مع القول ولاتقولنه إلا أن يشاء الله أي إلا ما يريد الله».

ويُفهم من كلام الفراء ضرورة اتصال ﴿إلا أن يشاء الله﴾ بالقول وهو: ﴿ولاتقولن﴾.

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : ﴿إلا أن يشاء الله﴾ متعلق بالنهى لابقوله: ﴿إني فاعل﴾؛ لأنه لو قال: إني فاعل كذا إلا أن يشاء الله كانّ معناه: إلا أن تعترض مشيئة الله دون فعله، وذلك مما لامدخل فيه للنهى، وتعلقه بالنهي على وجهين:

أحدهما: ولاتقولن ذلك القول إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه. والثاني: ولاتقولنه إلا بأن يشاء الله أي إلا بمشيئة الله وهو في موضع الحال، يعنى إلا ملتبساً بمشيئة الله قائلاً إن شاء الله. وفيه وجه ثالث: وهو: أن يكون ﴿إن شاء الله﴾ في معنى كلمة تأبيد، كأنه قيل: ولا تقولنه أبداً».

ويُفهم من كلام الزمخشري - رحمه الله - أن الاستثناء في قوله: ﴿إلا أن يشاء الله﴾ متعلق بالنهى في قوله : ﴿ولاتقولن﴾ وتعلقه بهذا النهي يجعله

---

(١) معاني القرآن: ٢/١٣٨. وانظر معه : معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/٢٧٨.

(٢) الكشاف: ٢/٤٧٩، وانظر معه: البيان: ٢/١٠٥ والتبيان: ٢/٨٤٣.

مرتبطاً به ارتباطاً وثيقاً، بحيث لايصح الفصل بينهما بالوقف.

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[١] : « وموضع ﴿أن يشاء الله﴾ نصب على وجهين :

أحدهما : على الاستثناء، والتقدير: لاتقولن ذلك في وقت إلا وقت أن يشاء الله أي يأذن فحذف ا لوقت وهو مراد.

والثاني : هو حال والتقدير: لاتقـولن أفعل غداً إلا قائلاً: إن شاء الله، فحذف القول وهو كثير، وجعل قوله: ﴿أن يشاء﴾ في معنى: إن شاء وهو مما حمل على المعنى، وقـيل: التقدير إلا بأن يشـاء الله أي متلبـاً بقـول إن شاء الله».

وكـلام العكبري - رحـمه الله - يـفيـد أن قوله: ﴿أن يشـاء الله﴾ في موضع نصب على الاستثناء أو على الحال.

والاستثناء : - كما ذكـرنا من قبل - إخراج حكم خاص من حكم عام بأداة استـثـناء، وهذا يدل على اتصـال المعاني فـي أسلوب الاسـتـثناء بحـيث لايُفصـل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل حفاظاً على اتصال المعنى.

أما الحـال فإنه خبر فـي المعنى، والخبر ركن الإسناد فكمـا لايُفصل بين المبتدأ وخبره، كذلك لايُفصل بين الحال وصاحبها.

هذا ، والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿غداً﴾ لأن مـا بعده استثناء مما قبله، وهذا الاستثناء يجـعل المعنى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً أي أن المعنى

---

(١) التبيان : ٢/٨٤٣، وانظر معه: البحر المحيط : ٧/١٦٢.

المستثني منه والمعنى المستثنى يصير كالكلام الواحد الذي تعذر الفصل بين أجزائه؛ لئلا يفسد المعنى. يقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[١] : «.. بناء على أن المستثنى منه مع الاستثناء وأداته كالكلام الواحد».

وعلى هذا فلو أن قارئاً قرأ: ﴿ولاتقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً﴾ ووقف فإن المعنى المتبادر هو النهى عن أن تقول لفعل شيء إني فاعل ذلك في المستقبل. وهذا ليس بشيء إذ لايفيد معنى يحسن السكوت عليه، وإذاً فلابد من ا لإتيان بقوله: ﴿إلا أن يشاء الله﴾ موصولاً بقوله: ﴿غداً﴾ لذا يقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٢] : «.. فالصواب أن يقال: إنه من تمام قوله: ﴿ولاتقولن﴾ ثم إن قدر المراد إلا أن يشاء الله أن تقول: إني فاعل ذلك غداً أي فيما يستقبل من الزمان ولم يرد الغد بعينه، وقوله: ﴿إلا أن يشاء الله﴾ أن تقوله بأن يؤذن لك في ذلك الإخبار كان معنى صحيحاً، ولكنه لايكون موافقاً لسبب النزول فالمعنى الموافق هو أن يكون قوله هذا في موضع الحال أي لاتقولنه إلا ملتبساً بأن يشاء الله يعني: قائلاً إن شاء الله ...». فالنيسابوري يرى - كما يرى الزمخشري وغيره - أن قوله: ﴿إلا أن يشاء الله﴾ من تمام قوله: ﴿ولاتقولن﴾ أي أن المعنى لايتم إلا بذكر الاستثناء؛ لأنه به يتم المعنى، ويفيد الكلام معنى يحسن السكوت عليه.

وللنيسابوري - رحمه الله - هنا فهم راقٍ للمعنى المراد هنا - والله أعلم بمراده - حيث يفضل أن يكون قوله: ﴿إلا أن يشاء الله﴾ في موضع النصب

(١) غرائب القرآن: ١٥/ ١٢١، وانظر معه: إرشاد العقل السليم : ٣/ ٢٤٨.

(٢) غرائب القرآن: ١٥/ ١٢٠.

على الحال؛ ليكون المعنى المفهوم مناسباً لسبب النزول الذي ذكرناه من قبل «أي لا تقولنه إلا ملتبساً بأن يشاء الله يعنى: قائلاً: إن شاء الله». وإن كان المعنى الآخر الذي يترتب على القول بأن النصب على الاستثناء يفيد معنى صحيحاً، والذي قدره بقوله: «وقوله: ﴿إلا أن يشاء الله﴾ أن تقوله بأن يؤذن لك في ذلك الإخبار».

أو كما قدَّره العكبري[1] : «لاتقولن ذلك في وقت إلا وقت أن يشاء الله أي يأذن، فحذف الوقت، وهو مراد».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2] : «.. وقوله: ﴿إلا أن يشاء الله استثناء حقيقى من الكلام الذي قبله، وفي كيفية نظمه اختلاف للمفسرين، فمقتضي كلام الزمخشري أنه من بقية جملة النهي أي هو استثناء من حكم النهي أى لاتقولن: إني فاعل.. إلخ إلا أن يشاء الله أن تقوله، ومشيئة الله تُعلم من إذنه بذلك فصار المعنى: إلا أن يأذن الله لك بأن تقوله، وعليه فالمصدر المنسبك من ﴿أن يشاء الله﴾ مستثنى من عموم المنهيات، وهو من كلام الله تعالى، ومفعول : ﴿يشاء الله﴾ محذوف دل عليه ما قبله، كما هو شأن فعل المشيئة والتقدير إلا قولاً شاءه الله فأنت غير منهى عن أن تقوله..».

فابن عاشور - رحمه الله - يرى أن قوله: ﴿إلا أن يشاء الله﴾ - كما فهم من كلام الزمخشري - من بقية جملة النهي أي هو استثناء من حكم النهي.

---

(١) التبيان : ٢/٨٤٣، وانظر معه: الكشاف: ٢/٤٧٩.

(٢) التحرير والتنوير: ١٥/٢٩٥.

وكما قلنا من قبل: الاستثناء - أي المستثنى منه والمستثنى والأداة - كالكلام الواحد. والكلام الواحد لايصح الفصل بين أجزائه، أو يوقف على بعض منه دون بعضه الآخر حتى نقدم معنى مفيداً يحسن السكوت عليه؛ لذا منع الوقف هنا على قوله: ﴿غداً﴾، فتحصل من آراء العلماء السابقة أن هذا الموضع قد منع الوقف عليه للاستثناء وللحال[1].

الموضع الرابع:

﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ۝ أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبًا ۝ ﴾ [الآيات من: ٣٩ - ٤١ الكهف].

إضاءة:

هذه الآيات جزء من حوار دار بين مؤمن وكافر.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2]: «.. وعن ابن عباس: هما أخوان من بني إسرائيل مات أبوهما، وترك لهما مالاً فاشترى أحدهما أرضاً وجعل فيها جنتين، وتصدق الآخر بماله، فكان من أمرهما في الدنيا ما قصه الله تعالى في هذه السورة، وحكي مصيرهما في الآخرة بما حكاه الله في سورة الصافات في قوله: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ۝ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّى كَانَ

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

(٢) التحرير والتنوير: ٣١٦/١٥، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ٤٠٨/١٠، والبحر المحيط: ١٧٣/٧، وروح المعاني: ٣٩٤/١٥.

لي قرين ﴿٥١﴾ يقول أئنك لمن المصدقين ﴿٥٢﴾﴾ الآيات[١] فتكون قصتهما معلومة بما نزل فيها من القرآن في سورة الصافات قبل سورة الكهف».

وفي هذه الجزء من الحوار يقول المؤمن لأخيه الكافر: هلا إذا دخلت بستانك أو حديقتك، ورأيت نعم الله عليك فيها - أو في الجنتين - متحدثاً بنعمة الله عليك عارفاً بفضله ناسباً الفضل إليه: ﴿ماشاء الله لاقوة إلا بالله﴾.

قال القرطبي (٦٧١هـ)[٢] : «قال أنس بن مالك: قال النبي ﷺ :«من رأى شيئاً فأعجبه فقال: ماشاء الله لاقوة إلا بالله لم يضره عين»[٣] - أما أنا فقد تراني أقل منك مالاً وولداً، ولكن ربي قادر على أن يبدل حالي، فيجعلني أكثر منك مالاً وولداً، ويرسل على جنتك عذاباً من السماء أو صاعقة تحرق مافيها من شجر وثمر وتجعلها «أرضاً بيضا يزلق عليها لملاستها»[٤] أو يجعل عيون الماء التي تروى هذه الحديقة تغيض في الأرض وتغور فيها، فلا يستطيع أحد أن يطلب هذا الماء لبعد غوره في الأرض، فهذه قدرة الله التي لايردها شيء.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ولدا -٣٩-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف وفي ط. مصحف ليبيا.

أما القراء فقد اختلفوا في القول بمنع الوقف هنا :

---

(١) الآيات: من ٥٠ - ٦١ الصافات .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٤١٧/١٠.

(٣) ذكره السيوطي في الجامع الكبير: ٨١٥/٤، وفي الصغير برقم ٨٦٨٤ من رواية ابن السني عن أنس بن مالك.

(٤) الكشاف : ٤٨٥/٢.

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] : «.. ﴿بربي أحداً -٣٨-﴾ تام، ومثله: ﴿.. طلباً -٤١-﴾».

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿ولدا -٣٩-﴾ ولا على ﴿زلقا -٤٠-﴾، وهذا يدل على المنع.

أما السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] فقد أجاز الوقف هنا حيث يقول : «﴿ولدا -٣٩- ج﴾؛ لاحتمال الفاء جواب ﴿إن ترن﴾، ولإتمام المقصود، أي إن تحتقرني لقلة المال فأرجو أن يجعلني ربي خيراً منك مالاً في المآل. ﴿زلقاً -٤٠-ˇ ﴾ للعطف بأو».

وبمثل قوله قال الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري : «﴿... ولدا -٣٩-﴾ جائز، وجواب ﴿إن﴾ محذوف تقديره: إن ترن أنا أقل منك مالاً وولدا تحتقرني لقلة المال مع اتحاد القائل والمقول له، ولا وقف من قوله: ﴿فعسى ربي..﴾ إلى : ﴿طلباً﴾».

فهذان قولان بجواز الوقف على قوله: ﴿ولدا﴾ قال بهما كل من السجاوندي والأشموني، وسأعود إليهما - إن شاء الله تعالى - بعد عرض آراء النحاة في الموضع حتى يتبين لنا وجه الحق فيه، ونختار من هؤلاء النحاة الإمام ابن الأنباري (٥٧٧هـ) الذي يقول[٤] : «قوله تعالى: ﴿إن ترن أنا أقل

---

(١) المكتفى : ٣٦٩.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٦٦٣.

(٣) منار الهدى: ٢٣٢.

(٤) البيان: ٢/ ١٠٨.

منك مـالاً . . (٣٩)﴾ ﴿إن﴾ شـرطيـة وجوابهـا في قـوله: ﴿فعـسى ربي أن يؤتين﴾ - في الآية التي بعدها - تقديره : ترني أقل منك مالاً، و﴿أنا﴾ فصل ولا موضع له من الإعـراب، وجاز أن يكون ههنا فصلاً؛ لأنه وقع بين مـعرفة ونكرة تقارب المعـرفة، فالمعرفـة الياء في ﴿ترني﴾ والنكرة التي تقارب المعـرفة ﴿أقل منك﴾؛ لأنه قـرب من المعـرفة لتـعلق ﴿منك﴾ به وهو منصـوب؛ لأنه المفعول الثاني ﴿لترني﴾ والمفعول الأول هو الياء في ﴿ترني﴾».

فإن ابن الأنباري - فـيما سبق - يرى أن قـوله: ﴿فعسى ربي . .﴾ هو جـواب الشرط في قـوله: ﴿إن ترن﴾ فـأداة الشـرط ﴿إنْ﴾ وفعل الشـرط هو ﴿ترن﴾ المجزوم بحذف الياء ولذا كان ابن الأنبـاري مصيباً في قوله: «في الآية التي تليها» أي أن الجواب هنا ليس محذوفاً كـما قال السجاوندي والأشموني؛ ذلك لأن مقول القول قد تم بقوله: ﴿مـاشاء الله لاقوة إلا بالله﴾، ثم استأنف كـلاماً آخـر يرد به على ذلك الكافـر استـئنافـاً ابتدائيـاً - يقـول ابن عاشـور (١٣٩٤هـ)[1] : «جملة ابتدائية رجع بها إلى مـجاوبة صاحبه عن قوله: ﴿أنا أكـثـر منك مالاً وأعـز نفـراً﴾» - ﴿إن ترن أنا أقل منـك مالاً وولداً فـعـسى ربي . .﴾ فجـواب الشرط هو قوله: ﴿فعـسى ربي أن يؤتين . . الاية﴾، وبهذا القـول قال القـرطبي (٦٧١هـ)[2] ، وأبو السـعود (٩٨٢هـ)[3] ، والصاوي (١٢٤١هـ)[4] وغيرهم، ونخلص من هذا إلى القول بأن آراء النحاة يُفهم منها

---

(١) التحرير والتنوير : ١٥/ ٣٢٤.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٤١٧.

(٣) انظر: إرشاد العقل السليم : ٣/ ٢٥٢.

(٤) انظر: حاشية الصاوي على الجلالين : ٣/ ١٤.

منع الوقف على قوله: ﴿ولدا﴾؛ لأن ما بعـدها هو جواب الشرط الذي به يتم المعنى.

وآراء النحاة هنا تنهض دليـلاً للرد على ما قاله السجـاوندي والأشموني والأنصاري[1] بجواز الوقف على قوله: ﴿ولدا﴾، ومن ثم يكون الداني مصيباً في رأيه القـائل بمنع الوقف على قـوله: ﴿ولدا﴾ لأن آراء النحـاة قـامت على صحته وصوابه؛ ولذا فإني أراه صواباً لما ذكرته.

هذا، والبلاغيون يؤيدون القول بمنع الوقف على قوله: ﴿ولدا﴾؛ لأن ما بعده وهو قـوله: ﴿فعـسى ربي ..﴾ إلخ .. هو جواب الشـرط الذي به يتم المعنى، ولايصح الوقف على الشـرط دون جزائه وجـوابه كما ذكـرنا ذلك من قبل.

يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[2] : «والشـرط وما في مـعناه يفيـد توقف وجود الجزاء على ما في حيِّزه، فيفيد عدمه عند عدمه».

وكلام الألوسي - رحمه الله - يفيد أن الجزاء مترتب على الشرط أي أن كلا منهما مترتب على الآخر وجوداً وعـدماً، وهذا يوضح قوة العلاقة بينهما، وتلازم كل منهما للآخر، ومن ثم يمنع الفصل بينهما.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[3] : «﴿.. فعسى ربي أن يـؤتين خيراً من جنتك﴾ هو جواب الشرط. والمعنى: إن ترن أفقر منك فأنا أتوقع من صنع الله

(١) المقصد: ٢٣٢.

(٢) روح المعاني: ١٥/٤٠٣.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٣/٢٥٢.

سبحانه أن يقلب ما بى وما بك من الفقر والغنى فيرزقني لإيماني جنة خيراً من جنتك، ويسلبك - لكفرك - نعمته ويخرب جنتك».

ومما تقدم يتبين لنا قوة العلاقة التي تربط بين قوله: ﴿إن ترن﴾ وبين قوله: ﴿فعسى ربي أن يؤتين خيراً..﴾ وهي علاقة الشرط بجوابه وجزائه التي يسميها علماء البلاغة رابطة السببية[1] .

يقول ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)[2] : «الشرط والجزاء جملتان قد صارتا بأداة الشرط جملة واحدة، وصارت الجملتان بالأداة كأنهما مفردان فأشبها الفردين في باب الابتداء والخبر، فكما لايمتنع تقديم الخبر على المبتدأ، فكذلك تقديم الجزاء، وأيضاً فالجزاء هو المقصود والشرط قيد فيه وتابع له فهو من هذا الوجه رتبته التقديم طبعاً، ولهذا كثيراً مايجيء الشرط متأخراً عن المشروط؛ لأن المشروط هو المقصود وهو الغاية، والشرط وسيلة، فتقديم المشروط هو تقديم الغايات على وسائلها ورتبتها التقديم ذهناً، وإن تقدمت الوسيلة وجوداً فكل منهما له التقدم بوجه، وتقدم الغاية أقوى، فإذا وقعت في مرتبتها فأي حاجة إلى أن نقدرها متأخرة، وإذا انكشف الصواب فالصواب أن تدور معه حيثما دار».

فابن القيم - رحمه الله - يرى أن الشرط والجزاء جملتان في الظاهر، ولكن الحقيقة أنهما بمثابة جملة واحدة؛ لأن أداة الشرط ربطت بينهما فصارتا

---

(١) انظر: مقال أ. د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة ٦٠ عدد جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو/اغسطس ٢٠٠١م ص ١٣.

(٢) بدائع الفوائد: ١/٤٤، وانظر معه: أسرار البلاغة: ١١١.

جملة واحدة، وجملة الجزاء هي الغاية والهدف من أسلوب الشرط، وإن كان الشرط قيداً في هذا الجزاء؛ لذا فإن تقديم المعنى تاماً يحتم أن نقدم الجزاء وشرطه معاً بدون فصل بينهما؛ لأن المعاني هنا مترابطة متآخية؛ ولذا منع الوقف هنا.

الموضع الخامس:

﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [آية ٧٨ من سورة الحج].

إضاءة:

في هذه الآية يأمر الله تعالى عباده المؤمنين في كل زمان ومكان أن يجاهدوا في سبيل الله خالص الجهاد - «والجهاد: بصيغة المفاعلة حقيقة عرفية في قتال أعداء المسلمين في الدين؛ لأجل إعلاء كلمة الإسلام أو للدفع عنه»[١] - ؛ لأن الله اصطفاكم واختاركم من بين سائر الأمم؛ لتحملوا أمانة هذا الدين الذي جعله ميسراً لا حرج فيه ولا مشقة ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[٢] ؛ لأن هذه الملة - أي الدين - ملة أبيكم إبراهيم - عليه السلام - وهي الحنيفية السمحة، وأبوة إبراهيم عليه السلام - لنا جاءت عن طريق سيدنا إسماعيل - عليه السلام - الذي هو جد سيدنا محمد ﷺ ولأن

(٢) التحرير والتنوير : ٣٤٧/١٧.

(١) من الآية (١٨٥) البقرة .

الله الذي اصطفاكم لحمل هذه الأمانة، هو الذي سماكم المسلمين (من قبل) أي في الكتب السابقة التي جاء بها الأنبياء السابقون ثم ﴿في هذا﴾ أي القرآن. كل هذا التفضيل وحسن الاختيار لهذه الأمة ورسولها؛ لأن رسولنا ﷺ سيكون شهيداً على أمته وعلى من سبقه من الرسل بأنهم بلغوا رسالات ربهم إلى أقوامهم، ثم تأتي شهادة أمة محمد ﷺ على سائر الأمم السابقة بأن رسلهم قد بلغتهم رسالات ربهم، وإذا كان الأمر كذلك فأقيموا الصلاة - أدُّوها في أوقاتها كاملة بشروطها المعلومة - وآتوا الزكاة بأنواعها المختلفة تطهيراً لأموالكم، وشكراً لربكم واعترافاً بحق الفقير الذي فرضه الله في هذه الأموال.

﴿واعتصموا بالله﴾ «والاعتصام: افتعال من العَصْم وهو المنع من الضر والنجاة .. والمعنى: اجعلوا الله ملجأكم ومنجاكم»[1] فهو سيدكم الراعي لشئونكم، فنعم السيد المعين لكم، ونعم النصير لكم بنصركم على أعدائكم من الإنس والجن والنفس والهوى - إن لجأتم إليه واحتميتم به، فهو حقاً نعم المولى ونعم النصير.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿من قبل﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[2] يقول:

---

(١) التحرير والتنوير : ١٧/ ٣٥٢.

(٢) المكتفى : ٣٩٧ وما بعدها.

﴿.. من حرج ٧٨﴾ كاف، وتنتصب الـ ﴿.. ملة ٧٨﴾ بتقدير: اتبعوا ملة أبيكم إبراهيم إذا جعل الضمير في: ﴿هو سماكم ٧٨﴾ لله تعالى بتقدير: ا لله سماكم المسلمين ﴿من قبل﴾ يعنى: في الكتاب الأول ﴿.. وفي هذا ٧٨﴾ يعنى: في القرآن، وهذا قول عامة المفسرين: ابن عباس[١] ومجاهد[٢] وغيرهما، وعليه يكون الوقف على : ﴿.. وفي هذا ٧٨﴾. حدثنا محمد بن عبد الله قال: حدثنا أبي قال: حدثنا على قال: حدثنا أحمد قال: حدثنا يحيى بن سلام في قوله: ﴿.. هو سماكم المسلمين ٧٨﴾ يقول : الله تعالى سماكم المسلمين ﴿من قبل﴾ أي من قبل هذا القرآن في الكتب كلها وفي الذكر وفي هذا القرآن. وقال الحسن[٣] : الضمير في ﴿..هو.. ٧٨﴾ لإبراهيم - عليه السلام - والتقدير: إبراهيم سماكم المسلمين ﴿من قبل﴾ يريد في قوله: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ...﴾ [١٢٨ : البقرة]، وعلى هذا لايتم الوقف على ﴿.. ملة أبيكم إبراهيم -٧٨-﴾ ولايكفى وعليه يكون الوقف على : ﴿.. من قبل .. ٧٨﴾. قال أبو عمرو[٤] - رضى الله عنه - والأول هو ا لاختيار من جهتين: إحداهما: أن قوله عز وجل: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [١٢٨ : البقرة] وما بعده ليس بتسمية، وإنما هو دعاء. والثانية ورد الخبر عن رسول الله ﷺ بأن الله تعالى سمانا المسلمين حدثنا محمد بن عبد الله المرى[٥] قال: حدثنا وهب بن

---

(١) عبد الله بن عباس الصحابي الجليل.

(٢) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي المفسر.

(٣) الحسن بن يسار أبو سعيد التابعي البصري المفسر.

(٤) أي الداني.

(٥) محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين المرى الفقيه الأندلسي.

مسرة[١] قال: حدثنا ابن وضاح[٢] عن الصمادحي[٣] عن ابن مهدي[٤] عن أبان بن يزيد[٥] عن يحيى بن كثير[٦] عن زيد بن سلام[٧] عن أبي سلام[٨] أن الحارث الأشعري[٩] حدثه أن رسول الله ﷺ قال: «تداعوا بدعوى الله الذي سماكم المسلمين المؤمنين عباد الله»[١٠] .

فهذا هو رأى الداني الذي يرجح الوقف على قوله: ﴿وفي هذا﴾، ويمنع

---

(١) وهب بن مسرة: محدث أندلسى روى عن ابن وضاح وعنه ابن جبرون وسعيد بن نصر (الحميدى: جذوة المقتبس ٣٦٠).

(٢) محمد بن وضاح أبو عبد الله القرطبي المحدث الحافظ.

(٣) موسى بن معاوية أبو جعفر الصمادحي: محدث مغربي أدرك وكيع روى عنه محمد بن وضاح وابن سحنون (الذهبي: السير: ١٢/١٠٨).

(٤) عبد الرحمن بن مهدى بن حسان أبو سعيد المحدث البصري.

(٥) أبان بن يزيد العطار أبو يزيد: محدث بصرى روى عن يحيى بن أبي كثير وعنه ابن المبارك، وثقه أحمد (ابن حجر: التهذيب: ١/١٠١).

(٦) يحيى بن أبي كثير صالح بن المتوكل: محدث روى عن أنس، وعنه أبان توفى سنة ١٢٩هـ/٧٤٦م (المصدر نفسه: ١١/٢٦٨).

(٧) زيد بن سلام: محدث دمشقى روى عن جده ممطور أبي سلام وعنه ابن أبي كثير، وثقه النسائي. (المصدر نفسه: ٣/٤١٥).

(٨) ممطور أبو سلام الحبشي الدمشقي: تابعي محدث روى عن الحارث الأشعري، وعنه حفيده زيد وثقه الدارقطني (المصدر نفسه ١٠/٢٩٦).

(٩) الحارث بن الحارث الأشعري: صحابي محدث شامي روى عن النبي ﷺ وعنه أبو سلام، وتفرد بالرواية عنه (المصدر نفسه: ٢/١٣٧).

(١٠) حديث حسن صحيح غريب أخرجه الترمذي في كتاب الأمثال (٤٥) الباب (٣) الحديث رقم (٢٨٦٣) الجامع الصحيح: ٥/١٤٨). وبعد : فإن كل هذه الترجمات السابقة، والخاصة بهذا الإسناد الذي ذكره الداني مأخوذة عن محقق كتاب: المكتفى وهو د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي (ص ٣٩٧ وما بعدها).

الوقف على قوله: ﴿من قبل﴾ ؛ لأن الضمير في قوله : ﴿هو سماكم..﴾ يعود على الله تعالى؛ فهو الذي سمانا المسلمين، ويستدل على ذلك بأن ما احتج به الحسن - بأن الضمير ﴿هو﴾ يعود على سيدنا إبراهيم (عليه السلام) مستدلاً بالآية المذكورة - لاينهض دليلاً على ما قال؛ لأن الآية دعاء من سيدنا إبراهيم (عليه السلام) وليست بتسمية. والدليل الثاني: الحديث المروى عن رسول الله ﷺ، والذي يفيد أن الله هو الذي سمانا المسلمين.

وعلى هذا فالوقف يكون على قوله: ﴿وفي هذا﴾ تاماً، وقد قال بهذا الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - ، ونقل رأى الداني بالحرف ووافقه عليه، وزاد في نقد وتضعيف رأى الحسن قوله[1] : «.. وفي كون إبراهيم دعا الله فاستجاب له وسمانا المسلمين ضعف؛ إذ قوله: ﴿وفي هذا﴾ عطف على ﴿من قبل﴾، وهذا إشارة إلى القرآن، فيلزم أن إبراهيم سمّانا المسلمين في القرآن، وهو غير واضح؛ لأن القرآن نزل بعد إبراهيم بمدد؛ فلذلك ضعف رجوع الضمير إلى إبراهيم، والمختار رجوعه إلى الله تعالى، ويدل له قراءة ﴿أبي﴾ : الله سماكم المسلمين بصريح الجلالة أي : سماكم في الكتب السابقة، وفي هذا القرآن أيضاً..». ومما تقدم يتضح لنا منع الوقف على قوله، ﴿من قبل﴾ ؛ لأن الضمير في قوله: ﴿هو﴾ يعود إلى الله تعالى، وليس على سيدنا إبراهيم (عليه السلام)؛ لأن سيدنا إبراهيم قد دعا ولم يسمنا بالمسلمين؛ ولأن عطف قوله: ﴿وفي هذا﴾ على ﴿من قبل﴾ يفيد أن إبراهيم قد سمانا بالمسلمين في القرآن وهذا مخالف لحقائق التاريخ؛ لأنه قد سبق نزول القرآن بأزمنة بعيدة.

---

(١) منار الهدى: ٢٦٠.

وأيضاً هناك الحديث الذي ذكره الداني، وهو يؤيد أن المسمى هو الله، وكذلك قراءة (أبي بن كعب) التي تنص على أن الله هو الذي سمانا المسلمين.

لكل هذه الأدلة يكون الوقف على قوله: ﴿وفي هذا﴾ تاماً ويكون ممنوعاً على قوله: ﴿من قبل﴾.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿هو﴾ يرجع إلى الله تعالى، وقيل: إلى إبراهيم ويشهد للقول الأول قراءة أبي بن كعب: الله سماكم ﴿من قبل وفي هذا﴾ أي من قبل القرآن في سائر الكتب وفي القرآن: أي فضلكم على الأمم وسماكم بهذا الاسم الأكرم».

وكلام الزمخشري (رحمه الله) يفيد ترجيح القول بأن الضمير ﴿هو﴾ راجع إلى الله تعالى بدليل قراءة أبي بن كعب - رضي الله عنه - ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٢] : «﴿هو﴾ أي الله تعالى كما روى عن ابن عباس ومجاهد والضحاك وقتادة وسفيان، ويدل عليه ما سيأتي بعد في الآية، وقراءة (أبي) - رضي الله عنه - : ﴿الله سماكم المسلمين من قبل﴾ أي من قبل نزول القرآن، وذلك في الكتب السماوية كالتوراة والإنجيل ﴿وفي هذا﴾ أي في القرآن. والجملة مستأنفة، وقيل: إنها كالبدل من قوله تعالى: ﴿هو اجتباكم﴾؛ ولذا لم تعطف».

---

(١) الكشاف: ٣/ ٢٤، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٣/ ١٠٦، والبيان لابن الأنباري: ٢/ ١٧٩، والتبيان: ٢/ ٢٤٩.

(٢) روح المعاني : ١٧/ ٢١١، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٢٣/ ٦٥، وغرائب القرآن : ١٧/ ١٢٥، و البحر المحيط : ٧/ ٥٤٠.

ومما تقدم يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿من قبل﴾؛ لأن قوله: ﴿وفي هذا﴾ معطوف على قوله: ﴿من قبل﴾؛ لأن ا لضمير في ﴿هو﴾ يعود إلى الله تعالى، وتمام المعنى يُلزمنا بالوقف على قوله: ﴿وفي هذا﴾؛ لأن المعنى: الله سماكم المسلمين من قبل نزول القرآن - أي في الكتب المقدسة السابقة على نزول القرآن كالتوراة والإنجيل - ﴿وفي هذا﴾ القرآن.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿من قبل﴾ لأن ما بعده معطوف عليه، وهو قوله: ﴿وفي هذا﴾؛ لأنه به يتم المعنى، إذ المعطوف والمعطوف عليه متلازمان كل منهما يطلب الآخر؛ وذلك لأن المعطوفين هنا كل منهما شبه جملة جار ومجرور، وكلاهما يتعلق بقوله: ﴿سماكم﴾ الذي أُسند ضميره إلى الله تعالى كما رجحنا من قبل؛ ولكي يتم المعنى لانقف إلا على قوله: ﴿وفي هذا﴾.

يقول الرازي (٦٠٦هـ)[(١)] : «السؤال الثالث: ما معنى قوله تعالى: ﴿هو سماكم المسلمين من قبل﴾؟ الجواب: فيه قولان: أحدهما : أن الكناية راجعة إلى إبراهيم (عليه السلام) فإن لكل نبي دعوة مستجابة، وهو قول إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨] فاستجاب الله تعالى له فجعلها أمة محمد ﷺ وروى أنه (عليه الصلاة والسلام) أخبر بأن الله تعالى سيبعث محمداً بمثل ملته وأنه ستسمى أمته بالمسلمين.

والثاني: أن الكناية راجعة إلى الله تعالى في قوله: ﴿هو اجتباكم﴾

---

(١) مفاتيح الغيب: ٢٣/ ٦٥، وانظر معه: غرائب القرآن : ١٧/ ١٢٥.

فـروى عطاء عن ابن عـباس (رضي الله عنـهمـا) أنه قـال: (إن الله سمـاكم المسلمين من قبل) أي في كل الكتب ﴿وفي هذا﴾ أي فـي القرآن، وهذا الوجه أقرب؛ لأنه تعالى قـال: ﴿ليكون الرسول شهيداً عليـكم وتكونوا شهداء على الناس﴾ فبين أنه سماهم بذلك لهذا الغرض، وهذا لايليق إلا بالله».

وكلام الرازي - رحـمه الله - يفيد أن ﴿هـو﴾ راجع إلى الله تعالى في كل الآية في قـوله: ﴿هو اجتـباكم﴾، وفـي قوله: ﴿هو سـماكم﴾ بدليل مـا ذكره.

هذا، وقد رجح ابن كثير (٧٧٤هـ) - أيضاً - ا لقول بأن الضمير ﴿هو﴾ عـائد إلى الله تـعـالى، وليس إلى إبراهيم - عليـه السـلام - بل جـعله هو الصواب الذي لايصح غـيره؛ حـيث يقول[١] : «قلت: وهذا هو الصواب؛ لأنه تعـالى قال: ﴿هو اجتـباكم ومـا جعل عليكم في الدين مـن حرج﴾، ثم حثهم وأغراهم علـى ما جاء به الرسول ﷺ بأنه ملة أبيهم إبراهيم الخليل، ثم ذكر منته تعـالى على هذه الأمة بما نوه به من ذكرها، والثناء عليـها في سالف الدهر وقديم الزمان في كـتب الأنبياء يتلى على الأحبار والرهبـان فقال: ﴿هو سماكم المسلمين من قبل﴾ أي من قبل هذا القرآن ﴿وفي هذا﴾».

وابن كثير (رحمه الله) - بدقته المعهودة فيه - يجعل القول بعود الضمير في قوله: ﴿هو سـماكم﴾ إلى الله تعالي هو الصـواب لاغير؛ لأنه تعـالى قد قال: ﴿هو اجتـباكم﴾ ثم قال: ﴿هو سمـاكم المسلمين من قبل وفي هذا﴾ أي الله سمـاكم المسلمين من قبل نزول القـرآن - أي في الكتب المقدسة السـابقة

---

(١) تفسير القرآن العظيم: ٣/ ٢٣٦.

كالتوراة والإنجيل - وفي هذا القرآن ولايستقيم المعنى مع جعل الضمير لإبراهيم - عليه السلام - .

وقد جزم ابن عاشور (١٣٩٤هـ) - رحمه الله - هنا بأن الضمير ﴿هو﴾ في الآية كلها عائد إلى الله تعالى، ولايعود إلى إبراهيم - عليه السلام - في قوله: ﴿هو سماكم﴾ وتلك عبارته حيث يقول[١] : "والضمير في : ﴿هو سماكم المسلمين﴾ عائد إلى الجلالة، كضمير : ﴿هو اجتباكم﴾، فتكون الجملة استئنافاً ثانياً أي هو اجتباكم وخصكم بهذا الاسم الجليل، فلم يعطه غيركم ولايعود إلى إبراهيم".

وتأمل قارئاً قرأ: ﴿وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وماجعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل﴾، ثم وقف على قوله: ﴿من قبل﴾ فإن السامع يفهم أن التسمية بالمسلمين قد وقعت في الكتب السابقة وهي ا لتوراة والإنجيل ونحوها وانتهى الأمر. ولو أجزنا الوقف - في الاختيار - لأجزنا تبعاً له الابتداء بقوله: ﴿وفي هذا ليكون الرسول شهيداً عليكم . . الآية﴾ وهذا ابتداء قبيح؛ لأن الجار والمجرور سيقع ولامتعلق له والإشارة في قوله: ﴿هذا﴾ لاتقع على شيء، وهذا يُفسد المعنى. أضف إلى هذا أن قوله: ﴿من قبل﴾ متعلق بقوله: ﴿سماكم﴾، وقوله: ﴿وفي هذا﴾ معطوف عليه، وكلاهما معمول لقوله : ﴿سماكم﴾ المسند ضميره إلى الله.

والإمام عبد القاهر (٤٧١هـ) لايجيز الفصل بين الجمل المعطوفة ولافصل

---

(١) التحرير والتنوير: ١٧/ ٣٥١.

المعمول عن عامله حيث يقول[1] - في معرض الحديث عن عطف الجمل - :
«. . وإذا كان كـذلك كانت مع الأولى كـالشيء الواحد، وكـان منزلتهـا منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعـد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

والإمام عـبدم القـاهر - رحمـه الله - هنا لايجيـز الفصل بـين الجمل المعطوفة على بعضها؛ لأنها أصبحت بالعطف كالشيء الواحد، وأصبحت بمثابة المعمول مع عامله، ولايجوز فصل المعمول عن عامله كما هنا إذ الجار والمجرور هنا وهو قوله: ﴿وفي هذا﴾ معطوف على قوله: ﴿من قبل﴾، وكلاهما معمول للفعل ﴿سماكم﴾ المسند ضميره إلى الله تعالى.

الموضع السادس :

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۝ ﴾ [الآيتان : ٧٠، ٧١ من سورة الأحزاب].

إضاءة:

في هاتين الآيتين: ينادى الله عباده المؤمنين بأن يتقوا الله أى يجعلوا بينهم وبين ما يغضبه تعالى حاجزاً ووقاية، بمعنى أن يلتزموا بتنفيذ أوامره واجتناب نواهيه ، وأن يقولوا القول السديد الصائب .

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿قولاً سديداً﴾ قاصداً إلى الحق. والسداد : القصد إلى الحق، والقول بالعدل يقال: سدد السهم نحو الرَّمِيَّة: إذا لم يعدل به عن سمتها، كما قالوا: سهم قاصد والمراد: نهيهم عما خاضوا فيه من حديث زينب من غير قصد وعدل في القول والبعث على أن يسد قولهم في كل باب لأن حفظ اللسان وسداد القول رأس الخير كله.

والمعنى : راقبوا الله في حفظ ألستكم وتسديد قولكم فإنكم إن فعلتم ذلك أعطاكم الله ماهو غاية الطِّلبة من تقبل حسناتكم والإثابة عليها، ومن مغفرة سيئاتكم وتكفيرها».

ثم يَعِدُ الله تعالى وعداً قاطعاً صيغ في أسلوب الشرط والجزاء - إلهابا لحماس المؤمنين، ودعوة إلى المسارعة في فعل الطاعات واجتناب المنهيات - : ﴿ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾ أي من استجاب لأمر الله ورسوله فقد فاز في الدنيا برضاء ربه، وسعادة نفسه، وفي الآخرة بالجنة ونعيمها وذلك هو الفوز العظيم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿سديداً﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٢] يقول:

---

(١) الكشاف : ٣/٢٧٦، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٢٥/٢٠٢ والجامع لأحكام القرآن : ١٤/ ٢٤١، وتفسير القرآن العظيم: ٣/ ٥٢١، وإرشاد العقل السليم: ٤/ ٢٢١.

(٢) المكتفى : ٤٦٢.

«﴿.. كبيراً -٦٨-﴾ تام، ومثله ﴿وجيها -٦٩-﴾، ﴿ويغفر لكم ذنوبكم ٧١﴾ كاف، ﴿عظيماً -٧١﴾ تام».

فلم يذكر وقفاً من أى نوع على أى لفظ في الآية (٧٠) كلها وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿سديداً -٧٠-لا﴾ ؛ لأن قوله: ﴿يصلح﴾ جواب الأمر». ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿وجيها -٦٩-﴾ تام، ﴿ذنوبكم -٧١﴾ حسن، ﴿عظيماً -٧١-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على أى لفظ في الآية (٧٠) كلها، وهذا يدل على المنع. ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿سديداً -٧٠-﴾ ليس بوقف؛ لأن قوله: ﴿يصلح﴾ جواب الأمر».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿سديدا﴾؛ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿يصلح﴾ - جواب الأمر ، ولايصح الوقف على الأمر دون جوابه.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الدكتور / تمام حسان[٤] : «..ويخرج نمط الأمر بصورتيه عن الأمر إلى معانى أخرى منها: الشرط، ومن ثم يجزم المضارع في جوابه قال تعالى : ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي

(١) علل الوقوف: ٣/ ٨٢٤.

(٢) المقصد: ٣١٠.

(٣) منار الهدى: ٣١٠.

(٤) البيان في روائع القرآن: ١/ ٣٤١.

أستجبْ لَكُمْ...﴾ [غافر: ٦٠] فالأمر هنا قد خرج إلى معنى الشرط، فكأن المعنى في الآية التي استشهد بها الدكتور تمام: إن تدعونى أستجب لكم.

وفي الآية التي نحن بصدد الحديث عن الشاهد فيها يصبح المعنى كأنه يقول: إن تتقوا الله وتقولوا قولاً سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم، فجُزِم الجواب لأنه مترتب على الأمر وهو كالنتيجة له، وبمثل هذا قال الآلوسي (١٢٧٠هـ)[1] في قوله: ﴿..وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ (٣٦) يَأْتُوكَ ..﴾ [الشعراء: ٣٦، ٣٧]، وقال النحاس (٣٣٨هـ)[2] في قوله: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ... إلخ﴾ [التوبة: ١٤، ١٥].

ففى الآية - موضع الشاهد الذى معنا - الأمر بالتقوى في قوله: ﴿اتقوا الله﴾، والأمر بالقول السديد في قوله: ﴿وقولوا قولاً سديدا﴾ جاء الجواب لهما ﴿يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم﴾، فالعلاقة هنا بين الأمر وجوابه كالعلاقة بين الشرط وجوابه؛ لذا لزم الوصل ومُنع الوقف.

ومن كلام النحاة يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿سديداً﴾ لأن ما بعده جواب الأمر، ولايُفصل بين الأمر وجوابه كما لايُفصل بين الشرط وجزائه.

هذا، والبلاغيون يزيدون منع الوقف على قوله: ﴿سديدا﴾ لأن ما بعده هو جواب الأمر، ولايُفصل بين الأمر وجوابه لأن الجواب مترتب على الأمر، والأمر - هنا - فيه معنى الشرط كأنه قال: إن تتقوا الله وتقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم. ومعلوم مما قدمناه - فيما سبق -

---

(١) انظر : روح المعاني: ١٩/ ١١٤.

(٢) انظر: إعراب القرآن : ٢/ ٢٠٥.

العلاقة بين الأمر وجوابه، والشرط وجزائه لأن الجزاء مترتب على الشرط بسبب العلاقة التي تجمع بين الشرط وجزائه، وهي رابطة السببية التي ترتب الجزاء على الشرط، كما يقول الدكتور / عبد العظيم المطعني[1] .

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2] : «ولما في التقوى والقول السديد من وسائل الصلاح جُعل للآتي بهما جزاء بإصلاح الأعمال ومغفرة الذنوب، وهو نشر على عكس اللف[3] فإصلاح الأعمال جزاء على القول السديد؛ لأن أكثر ما يفيده القول السديد إرشاد الناس إلى الصلاح أو اقتداء الناس بصاحب القول السديد، وغفران الذنوب جزاء على التقوى؛ لأن عمود التقوى اجتناب الكبائر، وقد غفر الله للناس الصغائر باجتناب الكبائر ، وغفر لهم الكبائر بالتوبة والتحول عن المعاصي بعد الهمّ بها ضرب من مغفرتها».

وكلام ابن عاشور - رحمه الله - يفيد أن الآية قد اشتملت على فعلي أمر وهما : ﴿اتقوا الله﴾، و﴿وقولوا. .﴾ وقد جعل الله لكل منهما جزاء فجعل - سبحانه - جزاء القول السديد إصلاح الأعمال، وجعل جزاء التقوى: غفران الذنوب وهذا نشر على عكس اللف؛ إذ اللف: أمر بالتقوى وبعده أمر بالقول السديد، ولو كان النشر مرتباً لجاء بالجزاء المناسب للتقوى أولاً، ثم أردفه بالجزاء المناسب للقول السديد ثانياً، ولكنه - سبحانه لحكمة يعلمها -

---

(١) انظر : المقال في مجلة منبر الإسلام . السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو / اغسطس ٢٠٠١م) ص: ١٣ .

(٢) التحرير والتنوير: ٢٢/١٢٣ .

(٣) اللف والنشر: «وهو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه». وهو من المحسنات المعنوية [الإيضاح للقزويني : ٤٠٣].

جاء بالنشر علـى عكس اللف؛ ليلفت إلى أهمية القول السـديد لأنه يشيع في المجتمع الصلاح، وبإشاعـته ينتشر الخير في المجتمع، فتـحدث القدوة الصالحة بالقول السـديد أو بصاحـبه أو بهما معاً، فيحـدث صلاح الأعمال، وذلك أمر ظاهر للعيـان بخلاف الغفـران المترتب على التـقوى، فكلاهما أمـر معنوي - التقوى وجزاؤها، وهو غفران الذنوب - أمـا القول السـديد فأمر ظاهر حسي، وصلاح الأعـمال جزاء ظاهر حسي والمجـتمع حاجـته ماسة إلى نشـر القدوة الصالحة في القول السـديد وفي إشاعة الجـزاء بصلاح أعمال أصحابه عليه؛ لذا قدم قـوله ﴿يصلح لكم أعمـالكم﴾ على قوله: ﴿ويغفـر لكم ذنوبكم﴾ وتأمل قارئاً قرأ: ﴿ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدا﴾ ثم وقف: ماذا أفاد بهذا الوقف؟

أفاد أنه نادى المؤمنين وأمرهم بأمرين. وانتـهى الأمر، لكن السامع تعوّد - على حسب قواعد اللغة العربية - أن يكون الأمر مصحوباً بجزائه؛ حتى يتم المعنى؛ لأن الجـزاء هو الغرض المقصـود - في الحقـيقة - مـن الكلام، وكلام يُساق بدون هدف كـلام مبتـور، وحاشا لكلام الله أن يـكون كذلك، لذا منع الوقف. والله أعلم .

المواضع السابع :

﴿۞ ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ۝ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ ۝﴾ [الآيتان : ٢٢، ٢٣ من سورة الصافات].

إضاءة :

في هاتين الآيتين: تصوير لمشهـد من مشاهد يوم القيامـة حيث يأمر الله

تعالى ملائكته بأن يحشروا - أي يجمعوا - المشركين بعد تفرقهم في مقامهم، ويسوقوهم مع أزواجهم - قرنائهم[1] - الزاني مع الزاني وشارب الخمر مع شارب الخمر، وصاحب السرقة مع صاحب السرقة. يجمعون مع الأصنام والأوثان التي كانوا يعبدونها من دون الله، وحينئذ يقال للملائكة: ﴿اهدوهم﴾ أي دلوهم وأرشدوهم إلى طريق جهنم. «يقال: هديته إلى الطريق وهديته الطريق أي دللته عليه»[2] وهذا كلام قُصد به التهكم والسخرية بهم. يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[3] : «﴿فاهدوهم﴾ فعرفوهم طريق النار حتى يسلكوها، هذا تهكم بهم وتوبيخ لهم».

وهذا جزاء كل من يكفر بالله، ويتخذ معه آلهة يعبدها يجمعه الله بها في جهنم؛ حتى يرى معبوده فتزداد حسرته.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿يعبدون -٢٢-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالسجاوندي (٥٦٠هـ)[4] «﴿يعبدون -

---

(١) إعراب القرآن لابن النحاس: ٣/ ٤١٥، والحديث رواه شريك عن سماك عن النعمان قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: في قول الله جل وعز: ﴿احشروا الذين ظلموا وأزواجهم﴾ قال : «الزاني مع الزاني وشارب الخمر مع شارب الخمر، وصاحب السرقة مع صاحب السرقة».

(٢) إعراب القرآن لابن النحاس: ٣/ ٤١٥.

(٣) الكشاف: ٣/ ٣٣٨. وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٢٦/ ١١٥، وغرائب القرآن: ٢٢/ ٤٥، والبحر المحيط: ٩/ ٩٧، وروح المعاني: ٢٣/ ١١٧.

(٤) علل الوقوف: ٣/ ٨٥٤.

٢٢-لا ﴾»، ويقـول الأنصـاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿تكذبون -٢١-﴾ حسن، ﴿الجحيم -٢٣-﴾ كاف». ولـم يذكر وقفاً من أي نوع على أي لفظ في الآية -٢٢- كلها وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشـموني[٢] - من علمـاء القرن الحادي عـشر الهـجري - : «﴿تكذبون -٢١-﴾ حسن، ﴿وأزواجهم -٢٢-﴾ ليس بوقف لأن قوله: ﴿وما كـانوا يعبـدون﴾ موضـعه نصب بالـعطف على ﴿وأزواجهم﴾ أي أصنامـهم، ولايوقف على: ﴿يعبـدون﴾ لتعلق ما بـعده به، ولا على : ﴿من دون الله﴾؛ لأن المراد بالأمـر ما بعد الفـاء، وذلك أنه تعالى أمـر الملائكة أن يلقوا الـكفار وأصنامهم في النار».

ومن كلام القـراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿يعـبدون﴾؛ لأن ما بعده مـتعلق به، ولايُفصل بين المتـعلَّق والمتعلِّق به، فـالفعل ﴿يعبـدون﴾ فعل مضارع مرفوع بثبـوت النون والواو فاعل، وهذه الجملة صلة الموصول ﴿ما﴾، والعائد محـذوف تقديره : ﴿الهاء﴾ أي يعبـدونه وقوله: ﴿من دون الله﴾ جار ومجرور ومضـاف إليه متعلق بقوله ﴿يعبـدون﴾، ولايُفصل بين الجار والمجرور وما تعلق به كما ذكرنا من قبل[٣] .

هذا، والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف على قـوله: ﴿يعبـدون﴾؛ لأن ما بعده جار ومجـرور متعلق به، وحاجة الفعل إلى مـا بعده قوية لأن الفعل يدل

---

(١) المقصد: ٣٢٣.

(٢) منار الهدى: ٣٢٣.

(٣) انظر: ص ٣٤٦ من هذا البحث.

على حدث وقع في زمن، وهذا الحدث لابدَّ له من شيء يقع عليه، والعبادة هنا وقعت على قوله: ﴿من دون الله﴾ فالوقف على الفعل هنا يحجب عنا الجار والمجرور الذي تعلق بهذا الفعل، ولو أجزنا الوقف - فرضاً - على الفعل ﴿يعبدون﴾ لأجزنا - تبعاً لذلك - الابتداء بقوله: ﴿من دون الله﴾، وهذا ابتداء قبيح؛ لأنه يؤدي إلى أن يقع الجار والمجرور ولا متعلق له، وهذا مخالف لقواعد العربية.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «... المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

فالإمام عبد القاهر - طيَّب الله ثراه - هنا - يمنع الفصل بين الفعل ومعمولاته كالمفعول والظرف والجار والمجرور وغير ذلك، وأن يعتد به كلاماً جديداً مستقلاً؛ لأن ذلك يفسد المعنى.

هذا، والمتأمل لهاتين الآيتين يلحظ أنهما بدأتا بالأمر ﴿احشروا﴾ الذي وقع على المفعول به - ﴿الذين ظلموا﴾ وما عطف عليه وهو قوله: ﴿وأزواجهم وماكانوا يعبدون من دون الله﴾ ثم عَطف على الأمر السابق - بحرف الفاء التي تفيد الترتيب مع التعقيب - أمراً آخر، وهو ﴿اهدوهم﴾، وما تعلق به - ﴿إلى صراط الجحيم﴾ -.

ففي هذا المشهد أمر من الله تعالى للملائكة بأن يجمعوا الكفار وقرناءهم

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

وأصنامهم، وأن يلقوهم جميعاً في النار، وهذه صورة ينبغي أن تلقى على السامع كاملة من غير وقف أثناءها لتفيد المعنى المقصود الذي يُلقى الفزع في قلب كل من يتخذ مع الله إلهاً آخر.

الموضع الثامن:

﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ۝﴾ [الآيتان: ٣٩، ٤٠ الزمر].

إضاءة:

يأمر الله تعالى نبيه ﷺ (في هاتين الآيتين) أن ينادي قومه بهذا النداء الرقيق، فيضيفهم إلى نفسه، ليوحي إليهم بحدَبه عليهم وحبِّه لهم - وهذا يجعل الرسول ﷺ مخلصاً في النصح لهم - فيأمرهم بأن يعملوا على حالتهم التي هم عليها من العداوة له ﷺ التي تمكنت من نفوسهم، فإني عامل على نشر ديني، والعمل على أن يكون ظاهراً فوق كل الأديان ثم يتهددهم ويتوعدهم بأنهم سوف يعلمون من الذي يأتيه عذاب ﴿يخزيه﴾ أي يذله في الدنيا، كذلك العذاب الذي وقع عليهم يوم ﴿بدر﴾.

يقول الراغب (٥٠٢هـ)[١]: «خَزِي الرجل لحقه انكسار إما من نفسه، وإما من غيره، فالذي يلحقه من نفسه هو الحياء المفرط ومصدره الخَزَاية، ورجل خَزْيانٌ وامرأة خَزْيى وجمعه خزايا.. والذي يلحقه من غيره يقال: هو ضرب من الاستخفاف، ومصدره الخِزى، ورجل خِزْيٌ قال تعالى: ﴿ذلك لهم

(١) المفردات: مادة (خزى).

خزى في الدنيا﴾[1] ... وأخرى من الخَزَابة والخِزْى جميعاً .. ﴿من يأتيه عذاب يخزيه﴾ فمن الخَزَاية ويجوز أن يكون من الخِزْى».

ثم يوم القيامة يحل عليه عذاب دائم في الآخرة في نار جهنم، فهذا هو التهديد والوعيد لهؤلاء الكفار إن لم يرجعوا عن تماديهم في عداوته ﷺ وإصرارهم على الكفر.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿تعلمون -٣٩-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[2] يقول: «﴿.. إني عامل -٣٩-﴾ كاف ، ثم تبتدئ بالتهديد[3] ﴿.. مقيم -٤٠-﴾ تام». فلم يذكر وقفاً على قوله: ﴿تعلمون﴾ من أى نوع وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[4] : «﴿عامل -٣٩-ج﴾ لابتداء التهديد مع فاء التعقيب، ﴿تعلمون -٣٩- لا﴾ ؛ لأن جملة الاستفهام مفعول ﴿تعلمون﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[5] : «﴿المتوكلون -٣٨-﴾ تام، وكذا

(١) من الآية رقم : ٣٣ المائدة.

(٢) المكتفى: ٤٨٩ .

(٣) أي بقوله: ﴿فسوف تعلمون﴾.

(٤) علل الوقوف: ٣/ ٨٨٣.

(٥) المقصد: ٣٣٤.

﴿مقيم - ٤٠﴾». ولم يذكر وقفاً من اى نوع على أي لفظ في الآية -٣٩- كلها، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[١] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿مكانتكم -٣٩-﴾ حسن، ﴿إني عامل -٣٩-﴾ أحسن منه للابتداء بالتهديد مع الفاء، ﴿تعلمون -٣٩-﴾ ليس بوقف؛ لأن جملة الاستفهام مفعول ﴿تعلمون﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿تعلمون﴾؛ لأن ما بعده وهو جملة الاستفهام - ﴿من يأتيه عذاب يخزيه﴾ - في محل نصب مفعول ﴿تعلمون﴾.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : «﴿من يأتيه﴾ في محل نصب بـ ﴿تعلمون﴾ اى فسوف تعلمون الذي يأتيه».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٣] : ﴿مَنْ﴾ تحتمل وجهين: أحدهما: أن تكون استفهامية، فتكون في موضع رفع؛ لأنها مبتدأ وما بعدها خبره، والجملة في موضع نصب بـ﴿تعلمون﴾. والثاني: أن تكون بمعنى الذي خبرا فتكون في موضع نصب بـ ﴿تعلمون﴾.

ومما تقدم يتبين لنا أن الفعل ﴿تعلمون﴾ قد عمل النصب فيما بعده وهو

---

(١) منار الهدى : ٣٣٤.

(٢) الكشاف: ٢/ ٢٦٩.

(٣) البيان: ١/ ٣٤٢.

قوله: ﴿من يأتيه عذاب يخزيه..﴾ فجملة الاستفهام في موضع النصب لهذا الفعل فهي إذن مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿تعلمون﴾؛ لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين الفعل ومعموله وذلك ممنوع.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[١] : «حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عدّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما، فعمل الرفع في الفاعل؛ ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول؛ ليُعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه».

وبناءً على ما تقدم فإنِ المفعول يُعدّ أثراً للفعل؛ لأن الفعل يقع على المفعول، وهذه العلاقة بينهما تجعل المعنى متصلاً بين الفعل والمفعول، والوقف - أو الفصل بينهما - يقطع هذا الاتصال المعنوى القائم بينهما.

وتأمل قارئاً قرأ قوله تعالى : ﴿قل ياقوم اعملوا على مكانتكم إني عامل فسوف تعلمون﴾ ثم وقف: ماذا أفاد بهذا الوقف؟ الجواب: أفاد أن الله تعالى يأمر نبيه ﷺ أن يقول لقومه اعملوا على حالتكم من العداوة التي اخترتموها لي، وأنا عامل على نشر ديني، ثم يبدأ النبى ﷺ في تهديدهم وتوعدهم، فيقول: ﴿فسوف تعلمون﴾ فالوقف هنا أفسد المعنى؛ حيث قطع التهديد

---

(١) الإيضاح: ١٣٥.

والوعيد - الذي يتوعد به النبي ﷺ قومه في حال استمرارهم في عداوته وإصرارهم على الكفر - وهو جملة الاستفهام التي وقعت موقع المفعول به لقوله : ﴿تعلمون﴾ فالوقف هنا يؤدي إلى فساد المعنى بقطع التهديد والوعيد.

أضف إلى هذا أننا لو أجزنا الوقف - فرضاً - على قوله: ﴿تعلمون﴾ لأجزنا - تبعاً له - الابتداء بقوله: ﴿من يأتيه عذاب يخزيه ويحل عليه عذاب مقيم﴾ وهذا ابتداء قبيح؛ لأنه يؤدي إلى أن تكون هذه جملة جديدة مستقلة، واستقلالها عما قبلها يُفسدها؛ لأنها تصبح عديمة الفائدة.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[1] : - في معرض الحديث عن عطف الجمل - : «وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته».

فالإمام عبد القاهر - رحمه الله - يجعل المفعول وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مع الفعل كالشيء الواحد الذي لايمكن إفراد بعضه عن بعض، ولايمكن الاستقلال ببعض معمولات الفعل وجعلها كلاماً جديداً مستقلاً .

الموضع التاسع :

﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِي لَيْلًا إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ ۝ وَاتْرُكِ الْبَحْرَ رَهْوًا إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ ۝ كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ۝ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ۝ وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ ۝﴾ [الآيات : من ٢٣ - ٢٧ من سورة الدخان]

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

إضاءة :

في هذه الآيات حديث عن مشهد خروج سيدنا موسى - عليه السلام - بنى إسرائيل من مصر بعدما دعا ربه قائلاً «اللهم عجل لهم ما يستحقونه بإجرامهم، ويحتمل أن يكون الدعاء هو ما في (يونس) ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾﴾[١] [يونس: ٨٨] فاستجاب الله دعاءه»، وامره أن يسير بهم ليلاً؛ لأن المصريين سيخرجون في طلبهم؛ ليمنعوهم من الخروج إلى الأرض المقدسة وخرج بهم سيدنا موسى - عليه السلام - ، وعندما وصل إلى البحر - بحر القلزم (البحر الاحمر)[٢] - أمره الله أن يضرب البحر بعصاه ﴿... فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾﴾ عندئذ سار سيدنا موسى - عليه السلام- ومن معه في البحر في طرق يابسة، فلما نجا هو وقومه، وعبر البحر أراد أن يضرب البحر بعصاه؛ ليعود إلى طبيعته الأولى؛ حتى لايدركه فرعون وقومه أمره الله تعالى أن يترك البحر على حالته ﴿رهواً﴾ «مفتوحاً ذا فجوة واسعة، أو ساكناً على هيئته بعدما جاوزته ولاتضربه بعصاك، لينطبق ولايتغير عن حاله ليدخله القبط»[٣] فإذا دخلوه عاد البحر إلى طبيعته الأولى من السيولة فأغرقهم ﴿إنهم جند مغرقون﴾ لهذه الجملة الاسمية المصدرة بحرف التوكيد، والتي هي في موقع التعليل للأمر بترك البحر رهواً لتربط على قلب موسى - عليه السلام - وليعلم أنه ناجٍ ومنصور على عدوه، وأن عدوّه هالك في ماء البحر لامحالة، وتلك قدرة الله

---

(١) غرائب القرآن: ٢٥/ ٦٧.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٥/ ٣٠٠.

(٣) إرشاد العقل السليم : ٥/ ٥٤.

تعالى ينجي ويهلك بالشيء الواحـد، ثم أخبر عنهم تعالى - بعـد إغراقهم - بأنهم تركوا وراءهم (في مصر) كثيراً من الجنات - وهي البساتين - والعيون - وهي الأنهار والآبار - وغيـرها من النعم. يقول الرازي (٦٠٦هـ)[١] : «... وبين تعـالى أنهم تركوا هذه الأشياء الخـمسـة وهي الجنات والعيـون والزروع والمقـام الكريم - والمراد بالمقـام الـكريم : مـا كان لـهم من المجـالس والمنازل الحسنة، وقيل: المنابـر التي كانوا يمدحون فرعون عليـها - ﴿ونعمة كانوا فـيها فاكهين﴾ قال علماء اللغة: نعمة العيش (بفتح النون) : حسنه ونضارته، ونِعْمةُ الله: إحسانه وعطاؤه».

ويقول القـرطبي (٦٧١هـ)[٢] : «النَّعمـة - بالفتح - التنعـيم ، يقال: نَعَّمه الله وناعَمَه فتنعَّم، وامرأة مُنعَّمة ومُنَاعَمَة بمعنى، والنِّعْمة - بالكسر: اليد والصنيعة والمِنَّة، وما أُنعِم به عليك وكذلك النُّعْمَى».

ومـعنى ﴿فاكـهين﴾ : أي ناعمين. يقـول ابن عاشـور (١٣٩٤هـ)[٣] : «و﴿فاكـهين﴾ متصـفين بالفكاهة - بضم الفاء - وهي الـلعب والمزح، أي كانوا مغمورين في النعمة لاعبين في تلك النعـمة» وكأن الله تعالى بعد أن أغرق القبط ينعى عليهم سوء صنيعهم حيث لم يحسنوا شكر الـنعم التي كانوا فيها، فقد كان الأوْلى بهم أن يتجـهوا إلى ربهم فـيشكروه، ويُقبلوا على نبـي الله الذي جاءهم بالحق فيصدقوه، لكنهم تنعـموا بالنعم وتلذذوا بها منكرين رب هذه النعم كافرين به.

---

(١) مفاتيح الغيب: ٢٧/ ٢١١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٦/ ١٣٦.

(٣) التحرير والتنوير : ٢٥/ ٣٠٢.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿وعيون -٢٥-﴾ في ط. مـصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقـراء يقولون بمنع الوقـف هنا: فالإمـام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: «﴿.. إنا منتـقمـون -١٦﴾ تام، ومثله: ﴿قـوم مجـرمون -٢٢-﴾، ومـثله: ﴿متظرين -٢٩-﴾». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على هذه الآيات (من ٢٣ - ٢٨)، وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿متبعون -٢٣-[لا] ﴾ للعطف ... ﴿وعيون -٢٥-[لا] ﴾، ﴿كريم -٢٦-[لا] ﴾ للعطف».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿مغرقون -٢٤-﴾ تام، ﴿فاكهين - ٢٧-﴾ كاف». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على أي لفظ في الآية -٢٥- كلها، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا وقف من قوله: ﴿كم تركوا﴾ حتى ﴿فاكهين﴾ ، فلا يوقف على ﴿عيون﴾ ولا على ﴿كريم﴾؛ لأن العطف يصيِّر الأشياء كلها كالشيء الواحد».

ومن كلام القـراء يتضح لنا منع الوقف علـى قوله: ﴿عيـون﴾؛ لأن ما

---

(١) المكتفى : ٥١٣.

(٢) علل الوقوف: ٩٢٨/٣.

(٣) المقصد: ٣٥٤.

(٤) منار الهدى: ٣٥٤.

بعده معطوف عليه، والمعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿وعيون﴾؛ لأن المقام مقام تعداد هذه النعم التي أنعم الله بها على القبط، فهي نعم كثيرة؛ ولذلك عبر عنها بـ ﴿كم﴾ التي تفيد التكثير، بل إن النعمة الواحدة ذكرها - سبحانه - بصورة الجمع نكرة؛ لتفيد العموم والشمول بعد الكثرة، واستعمل أداة العطف (الواو) التي تفيد الاشتراك في الحكم المعنوى والإعرابي.

وقد ذكر هنا في هذا المشهد خمس نعم ذكرها على سبيل إقامة الحجة على الكفار؛ حيث عميت أبصارهم وبصائرهم عنها، فلم يعرفوا حق الله فيها، ولم ينظروا إليها نظرة اعتبار، بل اتخذوها ملهاة فكهين بها معجبين. وهذه النعم هي : الجنات أي البساتين الكثيرة، والعيون: أى الأنهار والآبار، والزروع والمقام الكريم - وقد بيّناه - والنعمة التي كانوا فيها متنعمين وتأمل استعمال ﴿فى﴾ التي تفيد الظرفية، كأن النعمة ظرف وهم مظروفون فيها، فهي كالوعاء الذي يحيط بهم من كل جانب فهم في هذه النعمة فاكهين ناعمين.

يقول الرازى (٦٠٦هـ)(١) : «... وبين تعالى أنهم تركوا هذه الأشياء الخمسة وهي الجنات والعيون والزروع والمقام الكريم - والمراد بالمقام الكريم : ما كان لهم من المجالس والمنازل الحسنة، وقيل: المنابر التي كانوا يمدحون فرعون عليها - ﴿ونعمة كانوا فيها فاكهين﴾».

فهذه النعم الخمس قد ذكرت في هذا السياق لهدف - يعلمه الله - وقد ذكرنا ما استنبطناه على قدر فهمنا القاصر؛ لتعداد هذه النعم هنا، فلابد من

---

(١) مفاتيح الغيب : ٢١١/٢٧.

ذكرها متتابعة بدون فصل بينها، حتى يؤتى تعدادها الهدف منه، لكن إذا حدث فصل بينها قد يوهم السامع أن النعم قد انتهت، وحين يبدأ - القارئ - بذكر نعم جديدة قد لايلحقها السامع بسياقها ، فيحدث اللبس.

والنظم ا لكريم قد جعلها خمساً؛ لتذكر بعددها في هذا المقام، ليتم الهدف من الذكر؛ ولتقام الحجة على القبط؛ ولتعظم الحسرة والندامة عليهم؛ ولتعظم العبرة من كفار مكة - ومن غيرهم - بهذا الدرس لان صور الأمم الهالكة وما حدث لها إنما هو تذكير ودرس يقدمه القرآن لكل المؤمنين به إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وللكفار أيضاً في كل زمان ومكان إلى نهاية هذا الكون.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «... وليس للواو معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي اتبعت فيه الثاني الأول فإذا قلت: (جاءني زيد وعمرو) لم تفد بالواو شيئاً أكثر من إشراك عمرو في المجيء الذي أثبته لزيد والجمع بينه وبينه، ولايتصور إشراك بين شيئين، حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه».

وكلام عبد القاهر - رحمه الله - يفيد أن اشتراك المعطوفين أو المعطوفات فيما بينها بالواو يدل على معنى وقع الاشتراك فيه، وهذه الرابطة لابد من وجودها، وقد وجدت هذه الرابطة في الآيات التي معنا؛ لذا مُنع الوقف ولزم الوصل.

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٢٤.

الموضع العاشر :

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ۝﴾ [الآيتان : ٢٨، ٢٩ من سورة الحديد].

إضاءة :

يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[(١)] : «الظاهر أنه نداء لمن آمن من أمة محمد ﷺ فمعنى ﴿آمنُوا﴾ : دوموا واثبتوا، وهكذا المعنى في كل أمر يكون المأمور ملتبساً بما أُمر به». فقد استظهر أبو حيان - رحمه الله - أن النداء للمؤمنين من أمة محمد ﷺ فقد ناداهم ليأمرهم بالتقوى أى أن يجعلوا بينهم وبين ما يُغضب الله تعالى وقاية وحاجزاً ومانعاً؛ وليأمرهم بالثبات على الإيمان بمحمد ﷺ؛ ليكون جزاؤهم عندئذ: ﴿يؤتكم كفلين من رحمته﴾ . قال الفراء (٢٠٧هـ)[(٢)] : «والكفل: الحظ وهو في الأصل: ما يكتفل به الراكب فيحبسه ويحفظه عن السقوط. يقول: يحصنكم الكفل من عذاب الله كما يحصن هذا الراكب الكفلُ من السقوط».

ويقول ابن الشجري (٥٤٢هـ)[(٣)] : «الكفل: كساء يُجعل حول سنام

---

(١) البحر المحيط: ١٠/١١٦، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٤/٣٦٨، والكشاف: ٤/٦٨، ومفاتيح الغيب: ٢٩/٢١٥، وروح المعاني: ٢٧/٢٩٥.

(٢) معاني القرآن: ٣/١٣٧.

(٣) ما اتفق لفظه واختلف معناه: ٣٦٠، وانظر معه: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/١٣١، والمفردات: مادة (كفل).

البعير ويركب، وقيل: هو كساء يعقد طرفاه على عجز البعير؛ ليركبه الرديف، والكفل: الضّعف من الأجر ومن الإثم، ومنه في التنزيل: ﴿يؤتكم كفلين من رحمته﴾ أي ضعفين، والكفل: النصيب».

وعلى هذا فإن الكفل معناه: الضعف من الأجر - كما هنا - أي ضعفين من الأجر والثواب، ويؤيد هذا ما قاله أبو موسى الأشعري - رضى الله عنه - : «كفلين: ضعفين بلسان الحبشة»[١].

أو هو النصيب من الأجر والثواب، فمعناه على هذا ﴿كفلين﴾ أي نصيبين من الأجر والثواب.

يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٢]: «والمعنى: أنه يؤتكم مثل ما وعد من آمن من أهل الكتاب من الكفلين في قوله: ﴿أُولَٰئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ ...﴾ [القصص: ٥٤] إذ أنتم مثلهم في الإيمانين لاتفرقوا بين أحد من رسله، وروى أن مؤمني أهل الكتاب افتخروا على غيرهم من المؤمنين بأنهم يؤتون أجرهم مرتين، وادعوا الفضل عليهم فنزلت».

فما تقدم يفيد أن النداء في الآية خاص بمؤمني أمة محمد ﷺ يبين لهم فضلهم على سائر الأمم؛ لأنهم آمنوا بنبيهم ﷺ وآمنوا بمن جاء قبله من الأنبياء ولذا استحقوا ضعفين من الأجر والثواب.

ويجوز أن يكون النداء لمؤمني أهل الكتاب من اليهود والنصارى ويكون

---

(١) روح المعاني: ٢٧/ ٢٩٦.

(٢) البحر المحيط: ١٠/ ١١٦، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ١٧/ ٢٥٥.

المعنى: أيها المؤمنون من أهل الكتاب - يهوداً أو نصارى - آمنوا بمحمد ﷺ كما آمنتم بموسى وعيسى - عليهما السلام - يؤتكم ضعفين من الأجر والثواب، أو نصيبين: نصيباً على إيمانكم بما آمنتم به أولاً، ونصيباً على إيمانكم بمحمد ﷺ آخراً.

يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «ليعلم الذين لم يؤمنوا من أهل الكتاب أنهم لاينالون شيئاً مما يناله المؤمنون منهم، ولايتمكنون من نيله؛ حيث لم يأتوا بشرطه الذي هو الإيمان برسوله ﷺ».

﴿ويجعل لكم نوراً تمشون به﴾ «يوم القيامة وهو النور المذكور في قوله: ﴿... نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ...﴾ [التحريم: ٨] ﴿ويغفر لكم﴾ ما سلف منكم ﴿والله غفور رحيم﴾ أي مبالغ في المغفرة والرحمة؛ فلا بدع إذا فعل سبحانه ما فعل»[٢] .

قوله: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله...﴾ يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٣] : «﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ متعلق بمضمون الجملة الطلبية المتضمنة لمعنى الشرط؛ إذ التقدير: إن تتقوا الله وتؤمنوا برسوله يؤتكم كذا، وكذا، لئلا يعلم الذين لم يسلموا من أهل الكتاب، أي ليعلموا ، و﴿لا﴾ مزيدة كما ينبئ عنه قراءة ليعلم ولكي يعلم ولأن يعلم بإدغام النون في الياء، و﴿أن﴾ في قوله تعالى: ﴿ألا يقدرون على شيء من

---

(١) روح المعاني : ٢٧/٢٩٧.

(٢) السابق: ٢٧/٢٩٦.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٥/١٤٢.

فضل الله﴾ مخففة من الثقيلة، واسمها الذي هو ضمير الشأن محذوف والجملة في حيز النصب على أنها مفعول ﴿يعلم﴾ أي ليعلموا أنه لاينالون شيئاً مما ذكر من فضله من الكفلين و النور والمغفرة ولايتمكنون من نيله؛ حيث لم يأتوا بشرطه».

وجمهور المفسرين على أن ﴿لا﴾ هنا زائدة، وأن المعنى على الإثبات أي لأن يعلم، وهذا قول الفراء (٢٠٧هـ)[١] ، وابن النحاس (٣٣٨هـ)[٢] والزمخشري (٥٣٨هـ)[٣] وغيرهم.

ويرى بعض المفسرين أن ﴿لا﴾ ليست زائدة، ولكنها نافية. يقول ا بن عاشور (١٣٩٤هـ)[٤] : «وذهب أبو مسلم الأصفهاني وتبعه جماعة إلى أن ﴿لا﴾ نافية، وقرره الفخر بأن ضمير ﴿يقدرون﴾ عائد إلى رسول الله ﷺ والذين آمنوا به (أي على طريق الالتفات من الخطاب إلى الغيبة وأصله أن لاتقدروا)، وإذا انتفى علم أهل الكتاب بأن الرسول ﷺ والمسلمين لايقدرون على شيء من فضل الله ثبت ضد ذلك في علمهم، أي كيف أن الرسول ﷺ والمسلمين يقدرون على فضل الله ويكون (يقدرون) مستعار المعنى: ينالون وأن الفضل بيد الله فهو الذي فضلهم، ويكون ذلك كناية عن انتفاء الفضل عن أهل الكتاب - الذين لم يؤمنوا بالرسول ﷺ».

هذا ، وقد اختار ابن عاشور القول بعدم زيادة ﴿لا﴾، وأنها باقية على

---

(١) انظر: معاني القرآن : ١٣٧/٣.

(٢) انظر: إعراب القرآن: ٣٦٨/٤.

(٣) انظر: الكشاف : ٦٨/٤.

(٤) التحرير والتنوير : ٤٣١/٢٧.

أصل معناها وهو النفي، وجعل اللام للعاقبة فيكون المعنى على هذا الاختيار[1] : «.. أي أعطيناكم هذا الفضل وحرم منه أهل الكتاب. فبقي أهل الكتاب في جهلهم وغرورهم بأن لهم الفضل المستمر ولايحصل لهم علم بانتفاء أن يكونوا يملكون فضل الله، ولا أن الله قد أعطى الفضل قوماً آخرين، وحرمهم إياه فينسون أن الفضل بيد الله، وليس أحد يستحقه بالذات، وبهذا الغرور استمروا على التمسك بدينهم القديم».

وبهذا القول - أي بقاء ﴿لا﴾ على أصل معناها وهو النفي - قالت بنت الشاطىء[2] : «والآية كما لاحظ (ابن هشام) في سياق النفي الصريح، وكذلك كل الشواهد الشعرية التي ذكروها في سياق النفي الصريح».

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[3] : «والمعنى: لاتكترثوا بعدم علم أهل الكتاب بأنهم لايقدرون على شيء من فضل الله وبأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء أي لاتكترثوا بجهلهم المركب في استمرارهم على الاغترار بأن لهم منزلة عند الله تعالى فإن الله عالم بذلك وهو خلقهم فهم لايقلعون عنه».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿من فضل الله -٢٩-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف المدينة النبوية، وفي ط. مصحف ليبيا.

---

(١) التحرير والتنوير : ٢٧/ ٤٣٢.

(٢) الإعجاز البياني للقرآن : ٢٨١ وانظر معه: مغني اللبيب : ١/ ٢٤٩.

(٣) التحرير والتنوير : ٢٧/ ٤٣٢.

ومن القراء من يقول بمنع الـوقف هنا كالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] الذي يقول: «﴿..ويغفر لكم -٢٨-﴾ كـاف، ومثله: ﴿يؤتيه من يشاء -٢٩-﴾». فلم يذكر وقفـاً من أى نوع في ا لآية -٢٩- قبل الموضع المذكور فـيها، وهذا يدل على المنع، والأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] الذي يقـول: «﴿.. ويغفـر لكم -٢٨-﴾ كاف، وكذا ﴿من يـشاء -٢٩-﴾، آخر السورة. تام». فلم يذكـر وقفاً من أي نوع على قـوله: ﴿من فـضل الله﴾. وهذا يدل على المنع. ومن كـلام هذين العـالمين الجليلين يتضح لنـا منع الوقف على قوله: ﴿من فـضل الله﴾، لعطف ما بعده على ما قبله.

أمـا النحاة فـإن المنع يُفـهم من كلامـهم أيضـاً، فيـقول ابن الأنبـارى (٥٧٧هـ)[٣] : «وفي ﴿لا﴾ وجهان:

أحدهما: أن تكون زائدة والثاني: أن تكون غير زائدة؛ لأن قوله تعالى: ﴿يؤتكم كفلين من رحمـته ويجعل لكم نوراً تمشون به ويغـفر لكم﴾ لئلا يعلم أهل الكتاب أن يفعل بكم هذه الأشياء ليبين جهل أهل الكتاب، وأن ما يؤتيكم الله من فضله لايقدرون على إزالته وتغييره».

ويقول الصاوي (١٢٤١هـ)[٤] «﴿وأن الفضل بيـد الله﴾ معطوف على قوله: ﴿ألا يقدرون﴾».

---

(١) المكتفى: ٥٥٨.

(٢) المقصد: ٣٨٥.

(٣) البيان : ٢/٤٢٥، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٣٦٨/٤ والتبيان: ١٢١١/٢.

(٤) حاشية الصاوي على الجلالين: ١٧٨/٤.

ويقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «﴿وأن الفضل بيد الله﴾ عطف على ﴿أن لايقدرون﴾ داخل معه في حيز العلم». هذا على تقدير ﴿لا﴾ زائدة عند الآلوسي، وأما على تقدير أن ﴿لا﴾ نافية أصلية غير زائدة فيقول هو أيضاً[٢]: «.. فيكون قوله سبحانه ﴿وأن الفضل﴾ إلخ معطوفاً على - أن لايعلم - داخلاً معه في حيز التعليل دون الأ يقدر، فكأنه قيل: فعلنا ما فعلناه لئلا يعتقدوا كذا، ولأن الفضل بيد الله، فيكون من عطف الغاية على الغاية بناء على المشهور».

ومما تقدم يتبين لنا أن قوله: ﴿وأن الفضل بيد الله﴾ معطوف على قوله: ﴿أن لايقدرون﴾ داخل في حيز العلم على القول بأن ﴿لا﴾ زائدة، أما على القول بأن ﴿لا﴾ نافية أصلية وليست زائدة فيكون قوله: ﴿وأن الفضل بيد الله﴾ معطوفاً على ﴿أن لايعلم﴾ داخلاً في حيز التعليل، فكأنه قيل: فعلنا ما فعلنا؛ لئلا يعتقدوا كذا ولأن الفضل بيد الله، فيكون من عطف الغاية على الغاية.

هذا، والبلاغيون يزيدون منع الوقف على قوله: ﴿من فضل الله﴾ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿وأن الفضل بيد الله﴾ - معطوف على قوله: ﴿أن لايقدرون على شيء من فضل الله﴾ الواقع في حيز النصب مفعولاً به لـ ﴿يعلم﴾، فما بعده - وهو ﴿أن الفضل بيد الله﴾ - في محل نصب في موقع المفعول به لـ ﴿يعلم﴾ بالعطف، وكما قلنا من قبل: المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، وهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر[٣] .

(١) روح المعاني: ٢٧/٢٩٧.

(٢) السابق: ٢٧/٢٩٨.

(٣) انظر : دلائل الإعجاز : ٢٢٤، وانظر معه: الموضع السابق من هذا الفصل.

وأيضاً قـوله: ﴿أن لايقدرون على شيء مـن فضل الله وأن الفـضل بيد الله﴾ هاتان الجملتان المعطوفـتان كلتاهما في موقع المفـعول به للفعل ﴿يعلم﴾ فـالأولى : ﴿أن لايقدرون على شيء من فـضل الله﴾ في مـوقع المفعـول به، والثانيـة كذلك؛ لأنها مـعطوفة عليهـا وكلتاهما مـعمولتـان للفعل ﴿يعلم﴾، ولايفصل بين الفعل وبين معموله بفاصل.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : في معرض الحديث عن عطف الجمل - «.. وإذا كان كذلك كـانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتـها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعـد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته».

فهذا القول ينطبق على الموضع الذي معنا بشـقيه، فأما شق العطف فهنا معطوف ومعطوف عليه، وهما كالشيء الواحـد. وثانياً: تشبيه الجملتين - في قوة الصلة بينهما - بمعمول الفعل في قـوة ارتباطه بالفعل، فهذا موجود أيضاً؛ فإن كلـتا الجملـتين المعطوفتين بواو العطف همـا في موقع المفـعول به للـفعل ﴿يعلم﴾ ولايصح الفـصل بينهـما وبين الفـعل بفاصل، ولو أجـزنا الوقف - فرضاً - على قـوله: ﴿من فضل الله﴾ لأجزنا - تبعـاً لذلك - الابتداء بقوله: ﴿وأن الفضل بيد الله﴾، وهذا ابـتداء قبيح؛ لأن هذه الجملة مـعطوفة على ما قبلهـا الواقعـة مفعـولاً للفعل ﴿يعلم﴾ فـهي شريكة لما قبلهـا في الحكم وفي الإعراب وهي: «مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته»[٢].

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

(٢) السابق : ٢٤٤.

يضاف إلى هذا العلاقة التعليلية القائمة بين التعليل والمعلل الموجودة هنا.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «فاللام في قوله: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ يحتمل أن تكون تعليلية، فيكون ما بعدها معلولا بما قبلها، وعليه فحرف (لا) يجوز أن يكون زائداً للتأكيد والتقوية، والمعلل هو ما يرجع إلى فضل الله لامحالة وذلك ما تضمنه قوله: ﴿يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نوراً تمشون به ويغفر لكم﴾ أو قوله: ﴿فآتينا الذين آمنوا منهم أجرهم﴾ إلى ﴿غفور رحيم﴾ .. والمعنى على هذا الوجه أن المعلَّل هو تبليغ هذا الخبر إلى أهل الكتاب ليعلموا أن فضل الله أعطى غيرهم؛ فلا يتبجحوا بأنهم على فضل لاينقص عن فضل غيرهم إذا كان لغيرهم فضل، وهذا الموافق لتفسير مجاهد وقتادة».

وعلى هذا فإن قوله: ﴿وأن الفضل بيد الله﴾ فوق ما تقدم: - من قوة ارتباطها بما قبلها بالعطف وكونها مفعولاً للفعل ﴿يعلم﴾ تعد غاية لهذا التعليل ولذلك الإخبار في هذه الآية والتى قبلها، فهي جملة يمكن أن يقال عنها : إنها «جملة محورية» إن صح هذا التعبير.

هذا على اعتبار أن (لا) زائدة، أما على القول بأن (لا) نافية وهى أصلية وليست زائدة- كما اختار ابن عاشور وبنت الشاطئ وغيرهما- فإن اللام عندئذ تكون للعاقبة كما قال ابن عاشور[٢] : «ومعلوم أن لام العاقبة أصلها التعليل المجازي». ويكون المعنى على هذا الاختيار كما يقول ابن عاشور

(١) التحرير والتنوير : ٢٧/ ٤٣٠.

(٢) السابق : ٢٧/ ٤٣٢ .

(١٣٩٤هـ)[1] : «أى أعطيناكم هذا الفضل وحرم منه أهل الكتاب، فبقى أهل الكتاب فى جهلهم وغرورهم بأن لهم الفضل المستمر ولا يحصل لهم علم بانتفاء أن يكونوا يملكون فضل الله، ولا أن الله قد أعطى الفضل قومًا آخرين وحرمهم إياه فينسون أن الفضل بيد الله وليس أحد يستحقه بالذات وبهذا الغرور استمروا على التمسك بدينهم القديم».

وخلاصة القول : إن لهذا الموضع أكثر من علة تمنع الوقف.

فالأولى: العطف والعطف هنا وقع بين جملتين لكل منهما محل من الإعراب وهو النصب؛ لأن كلا منهما مفعول به لـ (يعلم).

والثانية: أن الجملتين معمولتان للفعل (يعلم).

والثالثة: العلاقة التعليلية التى اتضح منها أن جملة : (وأن الفضل بيد الله) تعد غاية لهذا التعليل ولذلك الإخبار.

الموضع الحادى عشر:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ۝ ﴾ [الآيات من : ١ - ٤ المزمل].

إضاءة :

فى هذه الآيات نداء للنبى - ﷺ - بصفته التى لابسته حالة النداء؛ حيث تلفف بردائه عقب عودته من غار حراء عندما جاءه الملك، وعاد إلى زوجه خديجة (رضى الله عنها) يرجف فؤاده ويقول : «زملونى ..

---

(١) التحرير والتنوير : ٢٧/ ٤٣٢.

زملونى»[1] ، فهذا نداء فيه تأنيس وملاطفة من الله تعالى لنبيه ﷺ «كقوله - ﷺ - لعلى حين غاضب فاطمة - رضى الله تعالى عنهما - فأتاه وهو نائم، وقد لصق بجنبه التراب فقال له : «قم يا أبا تراب»[2] إشعار له أنه غير عاتب عليه وملاطفة له[3] .

و(المزّمّل): صفة والأصل المتزمل أدغمت التاء فى الزاى. يقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[4]: «وفى معناه ثلاثة أقوال: فمذهب الزهرى أنه تزمل من فَزَع أصابه أول ما رأى الملك، ومذهب قتادة أنه تزمل متأهبًا للصلاة تأولا على قتادة وليس بنص قوله، ومذهب عكرمة أن المعنى: يأيها المتزمل النبوة والرسالة مجازًا، وتأولا على عكرمة، ونص قوله: قد زُمِّلتَ هذا الأمر فقم به».

وهذا النداء قُصد به تهيئته - ﷺ - لاستقبال الأمر الآتى بعد وهو : ﴿قم الليل إلا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه﴾. فالأمر هنا بقيام الليل - «أى من غروب الشمس إلى طلوع الفجر»[5] - معناه كما يقول الزجاج (٣١١هـ)[6] «قم نصف الليل إلا قليلا أو انقص من النصف أو زد على النصف، وذَكَر (أو انقص منه قليلا) بمعنى إلا قليلا، ولكنه ذُكِر مع الزيادة فالمعنى قم نصف الليل أو انقص من نصف الليل أو زد على نصف،

---

(١) انظر : البحر المحيط : ٣١١/١٠ ، وانظر معه : حاشية الصاوى على الجلالين : ٢٥٨/٤ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة باب نوم الرجال فى المسجد: ٨٨/١ ، ومسلم فى فضائل الصحابة باب من فضائل على ابن أبى طالب رضى الله عنه.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٣٤/١٩ .

(٤) إعراب القرآن : ٥٥/٥ ، وانظر معه : البيان : ٤٦٩/٢ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن : ٣٤/١٩ .

(٦) معانى القرآن وإعرابه: ٢٣٩/٥ ، وانظر معه: الكشاف : ١٧٣/٤، ومفاتيح الغيب: ١٥١/٣٠ .

وهذا - والله أعلم - قبل أن يقع فرض الصلوات الخمس».

قوله : ﴿ورتل القرآن ترتيلا﴾ : يقول الراغب [1] (٥٠٢هـ): «الرَّتَلِ : اتساق الشيء وانتظامه على استقامة يقال: رجل رَتِل الأسنان. والترتيل : إرسال الكلمة من الفم بسهولة واستقامة».

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ) [2] : «ترتيل القرآن: قراءته على ترسل وتؤدة بتبيين الحروف، وإشباع الحركات حتى يجيء المتلو منه شبيهًا بالثغر المرتل وهو المفلج المشبه بنَوْر الأقحوان [3]، وأن لا يهذَّه [4] هَذًا، ولا يسرده سردًا».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿المزَّمِّل﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ) يقول [5] : «قال نافع: (أو زد عليه - ٤-) تام. وهو صالح. ». فقد وصف الداني هذا الوقف بأنه صالح بعد أن نقل قول نافع [6] بأنه : تام، ولم يذكر - أي الداني - وقفا من أي نوع على أي لفظ في الآيات قبل هذا الموضع وهذا يدل على المنع.

---

(١) المفردات : مادة : (رتل).

(٢) الكشاف: ٤/١٧٣ .

(٣) النَّوْر : الزهر الابيض. الأقحوان: نبت زهره اصفر او ابيض ورقه كأسنان المنشار. [المعجم الوجيز]

(٤) الهذُّ : الإسراع في القراءة كهذِّ الشعر.

(٥) المكتفى : ٥٩١ .

(٦) أخرج قوله ابن النحاس [القطع : ٧٤٧]

ويقول الأنصارى (٩٢٦هـ) [١] : «(أو زد عليه -٤- تام نقله أبو عمرو عن نافع، ثم قال: وهو صالح.». ولم يذكر - أى ا لأنصارى - وقفا من أى نوع على أى لفظ فى الآيات قبل هذا الموضع، وهذا يدل على المنع. وبنفس القول قال الأشمونى فى منار الهدى[٢] . ومن كلام القراء يتضح لنا منْع الوقف على قوله: ﴿المزمل﴾؛ لأنه منادى، ولا يوقف على المنادى؛ لأن ما بعده هو الغاية من الخطاب. وهذه السورة واحدة من عشْر سور [٣] فى القرآن الكريم بدئت بالنداء.

والنداء - كما يقول السيوطى [٤] (٩١١هـ) - : «هو طلب إقبال المدعو على الداعى بحرف نائب مناب (ادعو)، ويصحب فى الأكثر الأمر والنهى ، والغالب تقدمه [٥] نحو : .... ﴿يأيها المزمل قم الليل﴾».

ثم يقول أيضًا [٦] : «(يا) حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكمًا، وهى أكثر أحرفه استعمالا؛ ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها ... قال الزمخشرى: وتفيد التأكيد المؤذن بأن الخطاب الذى يتلوه معتنى به جدًا».

فقول الزمخشرى هنا : يدلنا على أهمية ما بعد النداء، فهو أمر هام معنِيٌّ به، بل هو الغاية من النداء، وكأن النداء «قنطرة» جىء بها للعبور إلى ما

---

(١) المقصد : ٤٠٧ .

(٢) منار الهدى : ٤٠٧ .

(٣) انظر : البرهان للزركشى : ١/١٧٨ .

(٤) الإتقان : ٣/٢٤٦ .

(٥) أى النداء على الأمر أو النهى.

(٦) الإتقان : ٢/٢٥٩ .

بعده وهو: الأمْر بقيام الليل، وحين ننظر فى صيغ النداء التى وردت فى القرآن الكريم على هذه الهيئة - أيّها - فإننا نجدها قد وردت في مائة وخمسين [١] موضعًا مصحوبة في الغالب بأمر أو نهى بمعنى أن الخطاب فى هذا الأسلوب جاء ليأمر بشيء أو ينهى عن شيء، وكان النداء جيء به ليتوصل إلى الأمر أو النهى الواقع بعد المنادى إذ هو الغاية من النداء والخطاب جميعًا.

هذا ، والبلاغيون يزيدون منع الوقف هنا على قوله ﴿المزمل﴾ لأن ما بعده هو الغاية من النداء والخطاب؛ لذا لا يوقف قبل الإتيان بالغاية من النداء والخطاب.

يقول محمد بن على الجرجانى (٧٢٩هـ)[٢] : «النداء : وهو إنشاء نسبة النداء بحرف يقوم مقامها؛ ليقبل المخاطب به إلى المتكلم به بقلبه، وليس مقصودًا بذاته، وإنما ينادى ليبدأ بكلام بعده، أو ليعلم حضوره أو غيبته، أو لنسبة صفة إليه فيكتفى بإطلاق مشتق منها عليه».

فالجرجاني - رحمه الله- يؤكد لنا أن إنشاء نسبة النداء بحرف يقوم مقامها؛ ليكون سببًا فى إقبال المخاطب إلى من يناديه وليس الهدف من هذا النداء هو إقبال المخاطب فقط، وإنما تتم عملية النداء؛ ليبدأ بكلام بعدها، وهذا الكلام الذى يأتى بعدها هو الغاية فى حد ذاته سواء كان أمرًا أو نهيًا أو غير ذلك، وهذا الكلام - بما أنه هو الغاية والهدف من النداء- لا يتم المعنى قبل الإتيان به؛ لذا لا يوقف على المنادى قبل الإتيان بذلك الكلام المقصود

---

(١) انظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقى - رحمه الله- مادة (أيُها).

(٢) الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة لمحمد بن على الجرجانى بتحقيق د/ عبد القادر حسين ط. نهضة مصر ص : ١٢٠ .

الذى يُعدُّ هدف النداء، أىْ أن النداء ليس هو الغـاية ، وإنما هو وسيلة يُتوصل بها إلى ما هو هدف وغاية.

يقول السيوطى (٩١١هـ)[(١)] : «قال الزمخشرى وغيره: كثُر فى القرآن النداء بـ (يأيها) دون غيره؛ لأن فيه أوْجُهًا من التأكيد وأسبابًا من البلاغة منها: ما فى (يا) من التـأكيد والتنبـيه وما فى (هـا) من التنبيه، ومـا فى التدرج من الإبهام فى (أىّ) إلى التـوضيح، والمقـام يناسب المبالغـة والتأكيـد؛ لأن كل ما نادى له عـباده مـن أوامره ونواهيـه وعظاته وزواجـره ووعـده ووعيـده، ومن اقتصاص أخبار الأمم الماضية وغير ذلك.

ومما أنطق الله به كـتابه أمـور عظام، وخطوب جسـام، ومعـانٍ واجب عليهم أن يتيقظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائـرهم إليها؛ وهم غافلون فاقتضى الحال أن ينادوا بالأكد الأبلغ».

فالسيوطي - طيب الله ثراه - هنا يذكـر السرَّ فى كثرة النداء بـ ﴿يأيها﴾ في القرآن الكريم الا وهو وجود التـأكيد والمبالغة فيـها؛ لأن المقام يناسـب ذلك التأكيـد، وتلك المبالغة؛ لأن الله تعالى نادى عـباده ليأمرهم أو لينهـاهم وغير ذلك مما يعنيـهم من أمور ذات بال، والواجب عليهم أن يكـونوا متيـقظين لها مـائلين بقلوبهم وبصـائرهم إليهـا؛ لذا كان النـداء بذلك الأكد الأبلغ؛ لتـتم المواءمة بين ما بعد النداء والنداء، وهذا يدلنا على أهمية ما بعد النداء، وأنه هو الغاية دون النداء.

---

(١) الإتقان : ٣/ ٢٤٧ .

يقـول ابن عاشـور (١٣٩٤هـ)[١] : «... فـإذا نودى المنادى بوصف هيئته من لِبْسة أو جِلْسة أو ضِجْعة كان المقصود فى الغـالب التلطف به، والتحبب إلـيه ولهيئتـه، ومنه قول النبى - ﷺ - لعلى بن أبى طالب - رضى الله عنه - وقد وجده مضطجعًا فى المسجد، وقد علق تراب المسجد بجبنبه (قم أبا تراب) [٢] ... فنداء النبى - ﷺ - بـ ﴿يـأيهـا المـزمل﴾ نداء تلـطف وارتفاق».

ثم يقول [٣] : «.... أنزل عليه التلطف به على تزمله بثيابه لما اعتراه من الحزن من قول المشركين، فأمره الله بأن يدفع ذلك عنه بقيام الليل».

وعلى هذا فالنداء بذلك الوصف الذى يفـيد التلطف والإيناس والارتفاق؛ ليكون تمهيـدًا لأمره بقيام الليل؛ لذا كـان الوقف ممنوعًا قبل الإتيان بالأمـر بقيام الليل؛ لأنه الغاية من ذلك النداء والخطاب، ولا يتم المعنى إلا بذكره.

الموضع الثانى عشر :

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝ قُمْ فَأَنذِرْ ۝﴾ [الآيتان: ١، ٢ من سورة المدثر].

إضاءة :

روى الواحدى (٤٦٨هـ) بسـنـده إلى رسول الله - ﷺ - أنه قال [٤] :

---

(١)، (٢) التحرير والتنوير : ٢٩/٢٥٥، والحديث سبق تخريجه.

(٣) السابق: ٢٩/٢٥٧.

(٤) أسباب النزول : ٣٨١، وأخرجه البخاري في كتاب التفسير: ٣/٢٠٩ ومسلم في الإيمان باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ : ١/١٤٣. والترمذي في التفسير : ٥/٤٢٨ رقم ٣٣٢٥. ولباب النقول للسيوطي: ٤٣٢.

«جاورت بحراء شهراً فلما قضيت جوارى نزلت فاستبطنت بطن الوادى، فنوديت فنظرت أمامى وخلفى، وعن يمينى وعن شمالى فلم أر أحدًا ثم نوديت فرفعت رأسى فإذا هو على العرش فى الهواء - يعنى جبريل عليه السلام- فقلت: دثرونى دثرونى فصبُّوا علىَّ ماءً فأنزل الله عز وجل: ﴿يأيها المدثر . قم فأنذر . . .﴾».

فقد بدئت هذه السورة بهذا النداء للنبى - ﷺ- بصفته التى لابسته حالَ النداء؛ حيث تدثر بثيابه- أى تلفف بها - بعد أن رأى المَلَك، ورجع إلى بيته، وقال : (دثرونى دثرونى). يقول ابن الأنبارى (٥٧٧هـ) [١] : «(المدثر) صفة أى وأصله المتدثر [٢] إلا أنه ابدلت التاء دالا لقرب مخرجهما وأدغمت الدال فى الدال- وأدغمت التاء فى الدال ولم تدغم الدال فى التاء؛ لأن التاء مهموسة والدال مجهورة، والمجهور أقوى من المهموس، والمهموس أضعف، فكان إدغام الأضعف فى الأقوى أولى من إدغام الأقوى فى الأضعف».

فهذا نداء للنبى - ﷺ- من الله تعالى فيه إيناس له وترفق به، وملاطفة له تمهيدًا لأمره بأن يقوم بالإنذار والبلاغ عنه تعالى. يقول الفراء (٢٠٧هـ)[٣]: «﴿قم فأنذر﴾ يريد : قم فصل ومر بالصلاة».

فالأمر بالإنذار هنا - على رأى الفراء- : أن يقوم للصلاة وأن يأمر بها، وهى شعار الإسلام وعماده.

---

(١) البيان: ٢/ ٤٧٣. وانظر معه: التبيان: ٢/١٢٤٩.

(٢) «تدثر: لبس الدثار وهو الثوب الذي فوق الشعار. والشعار: الثوب الذي يلي الجسد» [البحر المحيط: ١٠/٣٢٣].

(٣) معانى القرآن : ٣/ ٢٠٠.

أما القـرطبى (٦٧١هـ) فيـقول [١] : ﴿قم فأنذر﴾ أى خوف أهل مكة وحذرهم العذاب إن لم يسلموا، وقيل: الإنذار هنا إعلامهم بنبوته لأنه مقدمة الرسالة، وقيل: دعاؤهم إلى التوحيد؛ لأنه المقصود بها».

والمعنى : يأيهـا المتدثر بـثيـابه المتلفف بهـا قم فأعلن دعـوتك إلى الله تعالى، وادع أهـل مكة وماجاورها على اتـساع المعمـورة، وخوفـهم وحذرهم عاقبة كفرهم وادعهم إلى توحيد الله تعالى، ونبذ عبادة الأصنام، وقم للصلاة داعيًا إليها فإنها شعار هذا الدين وعماده.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿المدثر﴾ فى ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفى ط. مصحف الأزهر الشريف، وسقط من ط. مصحف ليبيا على الرغم من أنهـا منَعت الوقف على نظيـره فى سورة المزمل فى الموضع السـابق ومنعته فى الموضع التالى لهـذا الموضع- ﴿يأيتها النفس المطمئنة﴾- مع أن العلة واحـدة، وهذا خطأ- ولا شك- وقـعت فـيه هذه الطبـعـة حـيث منعت فى الموضعيْن المذكوريْن ولم تمنع هنا.

والقراء يقـولون بمنع الوقف هنا: فالإمـام الدانى (٤٤٤هـ) يقول [٢] : «﴿قم فأنذر﴾-٢- كاف». ولم يذكر وقـفاً من أى نوع على قوله : ﴿المدثر﴾، وهذا يدل على المنع.

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٩/٥٩.

(٢) المكتفى: ٥٩٤.

أما السجاوندى (٥٦٠هـ) فإنه يقول [١] : «لا وقف إلى قوله: ﴿فاصبر﴾ -٧- ط.». ويقول الأنصارى (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿قم فأنذر﴾ -٢- كاف، وكذا فكبر، فطهر ، فاهجر، تستكثر، فاصبر)». ولم يذكر وقفا من أى نوع على قوله: ﴿المدثر﴾، وهذا يدل على المنع. ويقول الأشمونى [٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجرى: «﴿فأنذر﴾ -٢- كاف، ثم كل آية بعدها كذلك إلى : ﴿فاصبر﴾ - ٧- وهو التام». ولم يذكر وقفًا من أى نوع على قوله: ﴿المدثر﴾ وهذا يدل على المنع.

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿المدثر﴾؛ لأن ما بعده هو الغاية والمقصود من النداء والخطاب جميعًا وهو قوله ﴿قم فأنذر﴾ ... الآيات.

أمّا التوجيه النحوى والبلاغى لهذا الموضع فإنك تجده فى الموضع السابق؛ فإن هذا الموضع صنوه ونظيره؛ لذا فإنى أكتفى بما قلته هناك . وبالله التوفيق.

الموضع الثالث عشر:

﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ۝ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ۝ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ۝﴾ [الآيات: من ٢٧ - ٣٠ الفجر].

---

(١) علل الوقوف: ٣/ ١٠٦٠.

(٢) المقصد: ٤٠٨.

(٣) منار الهدى: ٤٠٨.

إضاءة:

فى هذه الآيات يسوق الله تعالى البشارة لعباده المؤمنين - عقب حديث الإنذار للكافر الذى يوثق وثاقًا لا يوثقه أحد حيث تسعر به جهنم- فينادى ﴿النفس المطمئنة﴾ و«هى النفس المؤمنة المطمئنة إلى الحق الواصلة إلى ثلج اليقين بحيث لا يخالجها شك ما، وقيل: هى الآمنة التى لا يستفزها خوف ولا حزن»[1] .

﴿ارجعى إلى ربك﴾ يقول لهم الله تعالى كما كلم سيدنا موسى - عليه السلام- كفاحًا، أى بدون حجاب، أو يكون ذلك على لسان الملائكة، كما قال الفراء (٢٠٧هـ)[2] «تقول لهم الملائكة إذا أعطوا كتبهم بأيمانهم ﴿ارجعى إلى ربك﴾ إلى ما أعد الله لك من الثواب، وقد يكون أن يقولوا لهم هذا القول ينوون: ارجعوا من الدنيا إلى هذا المرجع».

فهذه البشارة تقع من الملائكة للمؤمن عند احتضاره، وعند قيامه من القبر يوم القيامة تبشره بأن يرجع إلى ثواب ربه الذى أعده له ﴿راضية﴾ أى فى نفسها ﴿مرضية﴾ أى قد رضيت عن الله، ورضى عنها وأرضاها. ﴿فادخلى فى عبادى وادخلى جنتى﴾ «والمعنى: فادخلى أجساد عبادى التى فارقت عنها وادخلى دار ثوابى.»[3] .

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٦٣، وانظر معه: الكشاف: ٤/ ٢٥٤ ومفاتيح الغيب: ٣١/ ١٦٠، وغرائب القرآن: ٣٠/ ٩٦، وروح المعاني : ٣٠/ ٢٣٣.

(٢) معانى القرآن: ٣/ ٢٦٢.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٦٣، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن : ٢٠/ ٥٩، وتفسير القرآن العظيم: ٤/ ٥١٠.

فذلك فضل الله قد خص به المؤمنين من عباده؛ لأنهم آمنوا به ووثقوا بما عنده من الخير الذى أعده لهم فهم يرجعون إلى ثواب الله راضية أنفسهم بعطاء الله مرضيًا عنها من الله، فهذه بشرى الله لعباده، ولهذه النفس أن تدخل فى أجساد عباده وأن تدخل جنته التى وعدهم بها.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿المطمئنة﴾ فى ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفى ط. مصحف الأزهر الشريف، وفى ط. مصحف ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الدانى (٤٤٤هـ) يقول [١] : «(وثاقه أحد - ٢٦-) تام». ولم يذكر وقفًا من أى نوع على أى لفظ فى هذه الآية من أى نوع، وهذا يدل على منع الوقف على قوله: ﴿المطمئنة﴾.

ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)[٢] : (المطمئنة - ٢٧- ق) قد قيل: والوصل أوجه؛ لاتصال مقصود النداء».

فالسجاوندى هنا يرى أن الوصل أفضل؛ لاتصال مقصود النداء. ويقول الأنصارى (٩٢٦هـ)[٣] : «(وثاقه أحد -٢٦-) تام، وكذا آخر السورة». ولم يذكر وقفًا من أى نوع على أى لفظ فى هذه الآية - ٢٧- وهذا يدل على المنع.

(١) المكتفى: ٦١٩.

(٢) علل الوقوف : ١١٢٨/٣.

(٣) المقصد: ٤٢٧.

ويقول الأشمونى من علماء القرن الحادى عشر الهجرى [١] : «(أحد - ٢٦) الثانى: تام . . . (مرضية -٢٨-) حسن، ومثله: (فى عبادى -٢٩)، آخر السورة : تام». ولم يذكر وقفًا على قوله ﴿المطمئنة﴾ من أى نوع، وهذا يدل على المنع.

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله : ﴿المطمئنة﴾ لأن ما بعدها هو المقصود من النداء والخطاب جميعًا، والوقف يؤدى إلى الفصل بين النداء والمقصود منه وغايته، وذلك مما يفسد المعنى، ويخل بالقصد من النداء، كما ذكرنا من قبل.

أما التوجيه النحوى والبلاغى لمنع الوقف على هذا الموضع فإنى أكتفى بما ذكرته فى الموضع الحادى عشر من هذا الفصل[٢] فإن هذا نظيره، لكن هذا الموضع يختلف عن الموضعين السابقين له مباشرة فى أن المنادى هنا مؤنث؛ ولذلك أنثت (أىّ) فقيل: ﴿أيّه﴾، وتصير (يا) حرف نداء كما ذكرنا، و﴿أيتها﴾ منادى مبنى على الضم، و(ها) حرف تنبيه، و(النفس) صفة (أيّه)، و(المطمئنة) صفة النفس. يقول الزجاج[٣] (٣١١هـ): «(أى) تؤنث إذا دعوت بها مؤنثًا، وتذكّر تقول: يأيتها المرأة، وإن شئت يأيها المرأة فمن ذكّره فلأن (أيًا) مبهمة، ومن أنّث فلأنها مع إبهامها قد لزمها الإعراب والإضافة».

---

(١) منار الهدى: ٤٢٧.

(٢) انظر : ص ٥٦٧ من هذا البحث.

(٣) معانى القرآن وإعرابه: ٥/ ٣٢٤، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٥/ ٢٢٥.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على ثلاثة عشر موضعًا قد اتفقت فى موضوعها العام وهو: (من أوامر القرآن ونواهيه)، وتوزعت على المجموعات الآتية:

المجموعة الأولى: وتشتمل على المواضع الآتية:

١- الموضع الثانى: {آية ١٤، ١٥ : التوبة}

٢- الموضع الخامس: { آية ٧٨ : الحج}

٣- الموضع التاسع : { آية ٢٥ : الدخان}

٤- الموضع العاشر : {آية ٢٩ : الحديد}

هذه المواضع الأربعة قد اشتركت فى الموضوع العام لهذا الفصل، كما اشتركت فى علة منع الوقف ألا وهى: العطف، أى أن الوقف يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد اتفقت هذه المواضع الأربعة فى مجيء أداة العطف حرفا واحدًا فيها جميعًا وهو حرف الواو، الذى لا يفيد ترتيبًا ولا تعقيبًا بل هو لمطلق الجمع.

ففى الموضع الثانى: - آية ١٤، ١٥ : التوبة - جاء الأمر بقتال الكفار، وكان جواب الأمر فعلا مضارعًا مجزومًا هو ﴿يعذبهم الله﴾ ثم عطف على هذا الجواب أربعة أفعال مضارعة مجزومة معطوفة كلها بحرف الواو وهى: (ويخزهم ، وينصركم، ويشف، ويذهب) وهذه الأفعال المضارعة معطوفة على الجواب فهى من الجواب، وقد جاءت بصورة المضارع؛ لتفيد تجدد الحدث واستمراره.

أما فى الموضع الخامس: - آية ٧٨ : الحج - فقد جاء الأمر بالجهاد حق الجهاد؛ لأن الله اختار هذه الأمة، ورفع عنها الحرج فى الدين لأنها ملة إبراهيم - وهى الحنيفية السمحة - وهو - أى الله - الذى سمانا المسلمين فى الكتب المقدسة من قبل، وسمانا فى هذا القرآن، ولذا عطف قوله: ﴿وفى هذا﴾ على قوله : ﴿من قبل﴾ بالواو، فالإتيان بالواو هنا يفيد أن الله سمانا بالمسلمين فى الكتب السابقة، وفى هذا القرآن.

وفى الموضع التاسع : - آية ٢٥ : الدخان - صُدرت الآيات بالأمر (فاسر)، ثم عطفت أمرًا آخر (واترك) ثم عددت خمس نِعَم ذُكرت معطوفة بالواو وهى: (جنات، وعيون، وزروع، ومقام كريم، ونعمة . .) فهذه كلها معطوفة بالواو وهى مذكورة فى مقام تعداد النعم؛ لأن العطف يصيّر الأشياء كلها كالشىء الواحد.

أما الموضع العاشر : - آية ٢٩ : الحديد - فقد جاءت الواو عاطفة قوله: ﴿وأن الفضل بيد الله﴾ على قوله: ﴿أن لا يقدرون على شىء من فضل الله﴾، وجملة: ﴿أن لا يقدرون . . .﴾ فى محل نصب مفعول به للفعل: (يعلم)، والجملة المعطوفة قد أخذت هذا الحكم فصارت - أيضًا- فى موضع المفعول به للفعل : (يعلم) بالعطف بالواو.

والمجموعة الثانية: تشتمل على ثلاثة مواضع هى:

١- الموضع الحادى عشر : [آية ١ : المزمل]

٢- الموضع الثانى عشر : [آية ١ : المدثر]

٣- الموضع الثالث عشر : [آية ٢٧ : الفجر]

وهذه المواضع الثلاثة قد اتفقت فى علة منع الوقف؛ حيث جاء بأسلوب النداء- المكون من حرف النداء (يا) والمنادى (أيها وأيتها)، وصفة المنادى (المزمل، المدثر، النفس المطمئنة) - ثم أعقبه بالأمر - (قم الليل)، (قم فأنذر) و(ارجعى)- وهذا المأمور به هو مقصود النداء وغايته ولذا لا يوقف على المنادى حتى يؤتى بالغرض من النداء وهو المأمور به بعد ذلك.

والمجموعة الثالثة: تشتمل على موضعين هما :

١- الموضع السابع : { آية ٢٢ : الصافات}

٢- الموضع الثامن : {آية ٣٩ : الزمر }

وقد اتفق هذان الموضعان فى علة منع الوقف؛ حيث مُنع الوقف فى الموضع السابع؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين الفعل : (يعبدون) وبين ما تعلق به، وهو الجار والمجرور - (من دون الله)- وفى الموضع الثامن لأنه يؤدى إلى الفصل بين الفعل: (تعلمون) وبين مفعوله - وهو جملة الاستفهام (من يأتيه عذاب . . . الخ)- وقد اتفق الموضعان فى مجىء العامل فى كل منهما فعلا مضارعًا: - فى السابع: (يعبدون)، وفى الثامن : (تعلمون)، وقد جاء الفعلان فى سياق الأمر (احشروا) فى السابع، و(اعملوا) فى الثامن.

أما المجموعة الرابعة: فقد جاءت مشتملة على موضعين هما :

١- الموضع الرابع : { آية ٣٩ : الكهف}

٢- الموضع السادس : { آية ٧٠ : الأحزاب}

وقد اتفق هذان الموضعان فى علة منع الوقف فيهما؛ حيث يؤدى الوقف

إلى الفصل بين الشرط وجـوابه- كما فى الرابع- وبين الأمر- الذى فـيه معنى الشرط- وجـوابه- كما فى الســادس-، كما اتـفقا فى أنهـما جاءا فى سـياق الأمر، فقـد جاء الأول مـسبوقًا بأداة التـحضيض (لولا)، والثانى جاء مـســبوقًا بالأمر : (اتقوا الله وقولو . . .)

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة التى تميزت بها مواضع هذا الفصل فإننا نجملها فيما يأتى :

المجموعة الأولى : وقد اشتملت على المواضع الآتية :

١- الموضع الثانى : {آية ١٤، ١٥ : التوبة}

٢- الموضع الخامس : {آية ٧٨ : الحج}

٣- الموضع التاسع : {آية ٢٥ : الدخان}

٤- الموضع العاشر : {آية ٢٩ : الحديد}

فقد اختلفت هذه المواضع فى الموضوع الخاص بكل موضع منها:

- وإن اتفقت فى الموضوع العام؛ إذ إنها كلها مندرجة تحت (أوامر القرآن ونواهيه)- ففى الموضع الثانى: حديث عن فوائد قتال المسلمين لأعدائهم المشركين، فالأمر بقتال المشركين ينتج عنه عذابهم بأيدى المؤمنين وخزيهم والنصر عليهم وشفاء صدور المؤمنين وإذهاب غيظ قلوبهم؛ ليكون ذلك سببًا فى إيمان من آمن منهم.

وفى الموضع الخامس : - آية ٧٨ الحج- الأمر بجهاد الأعداء حق الجهاد، وقد جاء التعليل لهذا الأمر، فهو الذى اختارنا لنحمل شرف المسئولية عن هذا الدين، ويسّره لنا برفع الحرج لأنه الملة السمحة، والله هو الذى سمانا بالمسلمين فى الكتب السابقة، وفى هذا القرآن؛ لأنه جعل الرسول شهيداً على أمته، وجعل أمته شهداء على الناس بمقتضى وسطية هذا الدين واعتداله ويسره.

وفى الموضع التاسع - آية ٢٥ : الدخان - حديث عن تعداد نعم الله على فرعون وقومه، وقد أهلكهم الله بالغرق؛ ليكون ذلك عبرة لكل طاغية جبار متكبر، ولكل الذين ذلوا وخضعوا لقهر الجبابرة فإن الهلاك يحيق بالكل، ولا ينجو منه أحد.

ولو أن الناس فى كل عصر ومصر رفعوا راية النصح والإرشاد للجبابرة والطغاة، ثم تمردوا عليهم - إن هم سدروا فى غيهم ورفضوا النصح والإرشاد - واتبعوا الحق ورفضوا باطلهم لتغير وجه الحياة.

وفى الموضع العاشر : - آية ٢٩ : الحديد - يخاطب الله المؤمنين من أمة محمد ﷺ بأن يثبتوا على الإيمان بالله وبرسوله؛ ليؤتيهم ضعفين من الأجر والثواب أو نصيبين: نصيب على الإيمان بالرسل السابقين، ونصيب على الإيمان برسولهم ﷺ ، كما أعطى أهل الكتاب الذين آمنوا بموسى وعيسى - عليهما السلام- وآمنوا بمحمد ﷺ نصيبين من الأجر والثواب ليعلموا أن إيمانهم بأنبيائهم فقط - بعد بعثة محمد ﷺ - غير كاف لنجاتهم؛ فإن شريعة محمد ﷺ ناسخة لما قبلها؛ فلكى يكونوا من الناجين عليهم أن يؤمنوا به كما آمنوا بموسى وعيسى- عليهما السلام- لأنهم لا يقدرون على شىء من فضل الله؛ لأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء.

أما المجموعة الثانية فقد اشتملت على ثلاثة مواضع هى :

١- الموضع الحادى عشر : {آية ١ : المزمل}

٢- الموضع الثانى عشر : {آية ١ : المدثر}

٣- الموضع الثالث عشر : {آية ٢٧ : الفجر}

فهذه المواضع الثلاثة قد اختلفت فى الغاية من النداء والخطاب حيث جاء الأول بالأمر بقيام الليل، وجاء الثانى بالأمر بالإنذار والإعلان بالنبوة، وجاء الثالث بالأمر للنفس المطمئنة بأن ترجع إلى ربها أى إلى ثوابه فى الآخرة راضية مرضية.

كما اتفق الموضعان الأولان فى اختصاصهما بالنبى ﷺ وتفرد الثالث بمخاطبة النفس المطمئنة عامة، كما تفرد الثالث - أيضاً - بأن جاء المنادى مؤنثاً ليناسب النفس، وجاء المنادى فى الأوَّلَيْن مذكرا (أيُّها).

والمجموعة الثالثة قد اشتملت على موضعين هما :

١- الموضع السابع : { آية ٢٢ : الصافات}

٢- الموضع الثامن : {آية ٣٩ : الزمر}

حيث اتفق الموضعان فى علة منع الوقف فيهما؛ لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين الفعل ومعموله، لكن اختلف الموضعان فى نوعية ذلك المعمول؛ حيث كان المعمول فى الأول جارا ومجرورا متعلقًا بالفعل (يعبدون)، وكان الثانى فى موضع المفعول به للفعل (تعلمون)، كما اختلف الموضعان فى زمن حدوث كل منهما، فالأول: يقع زمنه فى الآخرة؛ حيث يأمر الله بحشر الكفار وآلهتهم التى كانوا يعبدونها من دون الله، وأن يجمعوهم جميعًا فى جهنم.

أما الثانى : فإن زمن وقوعه فى الدنيا؛ حيث يأمر الله نبيه ﷺ أن يهدد الكفار ويتوعدهم بالعذاب المخزى فى الدنيا (يوم بدر) ثم بالعذاب المقيم فى الآخرة، فهذا الموضع زمنه الدنيا، والأول زمنه الآخرة.

أما المجموعة الرابعة فقد اشتملت على موضعين هما :

١- الموضع الرابع : {آية ٣٩ : الكهف}

٢- الموضع السادس : {آية ٧٠ : الأحزاب}

وقد اتفق هذان الموضعان فى علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف يؤدى فيهما إلى الفصل بين الشرط وجوابه، وبين الأمر - الذى هو فى معنى الشرط- وجوابه، إلا أن الأول أسلوب شرط صريح وجوابه المقترن بالفاء- (إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى . . .) - أما الثانى : فهو أمر (اتقوا الله وقولوا . . .) وجوابه (يصلح . . .)، كذلك اختلف الموضعان فى هيئة الجواب؛ حيث جاء الجواب فى الأول ماضيا مقترنا بالفاء وفى الثانى مضارعًا.

هذه المواضع السابقة فى مجموعاتها التى توزعت عليها ووجدت بينها سمات جامعة- والتى يعد من أهمها الاتفاق فى علة منع الوقف- أما فى الموضعين التاليين فقد اختلفت علة منع الوقف فيهما، وفى الموضوع الخاص بكل منهما: فقد جاء فى الموضع الأول: {آية ٥١ : الأنعام}- الأمر للنبى ﷺ أن ينذر بالقرآن قوما يخافون أن يحشروا إلى ربهم يوم القيامة غير منصورين وغير مشفوع لهم. فعلة منع الوقف على قوله : (إلى ربهم) ؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبها، وذلك ممنوع؛ لأنه يفسد المعنى، وقد تم عرض هذه القضية فى سياق الأمر.

أمَّا الموضع الثالث: {آية ٢٣ : الكهف} فإنه حديث عن نهى النبى ﷺ أن يقول إنى سأفعل كذا غدا بدون تعليق ذلك على مشيئة الله تعالى، وجاءت علة منع الوقف أنه - أى الوقف- يؤدى إلى الفصل بين المستثنى والمستثنى منه

وذلك ممنوع؛ لأنه يفسد المعنى، كما تميز هذا الموضع بعرض القضية فى سياق النهى - فى قوله: (ولا تقولن) - وهو الموضع الوحيد فى هذا الفصل الذى جاء فيه عرض القضية فى أسلوب النهى.



الفصل السادس

من صفات المؤمنين وجزائهم فى الآخرة

* * *

الموضع الأول :

﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ۝﴾ [الآيات : من ١-٧ المؤمنون].

إضاءة :

في هذه الآيات - مطلع سورة المؤمنون - حديث عن المؤمنين وأوصافهم والثناء عليهم. يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «... وقد مدح النبي ﷺ العشر الأول منها، فقد أخرج أحمد والترمذي والنسائي والحاكم وصححه والضياء في المختارة، وغيرهم عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قال: كان إذا نزل على رسول الله ﷺ الوحي نسمع عند وجهه كدوي النحل، فأنزل عليه يوماً فمكثنا ساعة فسُرِّي عنه، فاستقبل القبلة فرفع يديه فقال: «اللهم زدنا ولا تنقصنا، وأكرمنا ولا تهنا، وأعطنا ولا تحرمنا، وآثرنا ولا تؤثر علينا، وارض عنا وأرضنا» ثم قال: «لقد أنزلت عليّ عشر آيات من أقامهن دخل الجنة» ثم قرأ: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾ حتى ختم العشر».

فهذا ثناء النبي ﷺ على هذه الآيات الأولى من سورة (المؤمنون)، وقد بدئت بالخبر المؤكد من الله تعالى على لسان نبيه ﷺ بفلاح المؤمنين وفوزهم - «وظفرهم بالمطلوب»[٢] - في حال اتصافهم بهذه الصفات المذكورة في هذه

---

(١) روح المعاني : ١٨/٣، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن : ١٢/١٠٩.

(٢) الكشاف : ٣/٢٥.

السورة ومنها : ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ أي الذين سكنت جوارحهم في صلاتهم، فلم يحدثوا حركات تخالف وقار الصلاة ومراقبة الله تعالي، وقيل: «الخشوع: خوف يوجب تعظيم المخوف منه»[1] .

﴿والذين هم عن اللغو معرضون﴾ واللغو: «مالا يعنيك من قول أو فعل كاللعب والهزل، وما توجب المروءة إلغاءه واطراحه يعنى: أن بهم من الجد ما يشغلهم عن الهزل»[2] أي أنهم شغلوا أنفسهم بكل جد وحق، وأعرضوا عن كل هزل وما يخالف المروءة .

﴿والذين هم للزكاة فاعلون﴾ يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[3] : «... وعن أبي مسلم أن الزكاة هنا بمعنى العمل الصالح كما في قوله: ﴿خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً﴾ [الكهف : ٨١]، واختار الراغب: أن الزكاة بمعنى الطهارة، واللام للتعليل والمعنى. والذين يفعلون ما يفعلون من العبادة، ليزكيهم الله تعالى، أو ليزكوا أنفسهم».

﴿والذين هم لفروجهم حافظون * إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين * فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون *﴾.

أى ومن الصفات التي اتصفوا بها: أنهم يحفظون فروجهم - أي يصونونها ويمسكونها - عن كل ما حرم الله تعالى إلا صنفين أباحهما الله لهم وهما: الزوجات، وما ملكت أيمانهم من الجوارى أسرى الحروب. فهذان

---

(١) التحرير والتنوير: ٩/١٨.

(٢) الكشاف: ٢٥/٣.

(٣) روح المعاني : ٨/١٨.

الصنفان لالوم عليهم في معاشرتهن جنسياً وليس هناك سبيل آخر لقضاء شهوة الجنس من غير هذين الصنفين المذكورين؛ فمن رغب في شيء بعدهما فقد اعتدى وجاوز الحق والصواب ووقع في الإثم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿حافظون﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ)[1] يقول: «﴿المؤمنون -١-لا ﴾إلى قوله: ﴿ملومين -٦- ج﴾ لاتصال الأوصاف، وجاز الوقف ههنا - أى على ملومين - لاعتراض الاستثناء، ولاستحقاق الشرط الابتداء به، ولطول الكلام، وإلا فالآيتان من أوصاف المؤمنين».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[2] : «﴿قد أفلح المؤمنون -١-﴾ تام إن جعل ﴿الذين﴾ مبتدأ خبره ﴿أولئك هم الوارثون﴾، وإلا فجائز».

ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿قد أفلح المؤمنون-١﴾ تام. إن جعل ﴿الذين﴾ مبتدأ خبره ﴿أولئك هم الوارثون﴾ وكذا إن جعل خبر مبتدأ محذوف تقديره: هم الذين، وكذا إن نصب بتقدير أعنى، وعلى الأول لاوقف من قوله: ﴿خاشعون﴾ إلى ﴿الوارثون﴾ ومن حيث كونها رءوس آيات يجوز، ولا يؤثر فيها كون كل منها معطوفاً أو نعتاً أو

---

(١) علل الوقوف : ٢/ ٧٢٤.

(٢) المقصد: ٢٦٠.

(٣) منار الهدى: ٢٦٠.

بدلاً؛ لأن الوقف على رءوس الآيات سنة متبعة».

ومما تقدم يتبين لنا أن قوله: ﴿المؤمنون﴾ موصوف وما بعده صفات متصلة بالموصوف، وإن جعل ﴿الذين﴾ في قوله: ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ مبتدأ خبره ﴿أولئك هم الوارثون﴾ كان الوقف ممنوعاً حتى يؤتى بالخبر؛ إذ لايفصل بين المبتدأ وخبره بفاصل، وجاز الوقف هنا على رءوس الآى. لأنه سنة متبعة، ولذا كان الأولى بعد الإتيان بالسنة أن يؤتى بهذه الصفات متصلة متتابعة، حتى يؤتى بالخبر ليتم المعنى وتحصل الفائدة.

ويتأكد ذلك بصفة خاصة في الآية الخامسة؛ لأنها تتحدث عن حكم خاص متفرد في هذه الآيات؛ لذا كان لابد من الإتيان بالآيتين معاً، كما سنوضح ذلك لاحقاً .

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿على أزواجهم﴾ في موضع الحال أي إلاّ والين على أزواجهم أو قوامين عليهن. . . والمعنى: أنهم لفروجهم حافظون في كافة الأحوال إلا في حال تزوجهم أو تسرّيهم أو تعلق ﴿على﴾ بمحذوف يدل عليه ﴿غير ملومين﴾، كأنه قيل: يلامون إلا على أزواجهم، أي يلامون على كل مباشر إلا على ماأطلق لهم، فإنهم غير ملومين عليه، أو تجعل صلة لـ ﴿حافظين﴾ من قولك: احفظ عليّ عنان فرسي. على تضمينه بمعنى النفى، كما ضمن قولهم: نشدتك بالله إلا فعلت معنى ما طلبت منك إلا فعلك».

---

(١) الكشاف: ٣/ ٢٥، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٢٣/ ٦٨.

ويقــول العكبــري (٦١٦هـ)[١] : «. . . قــوله تعــالي: ﴿إلا على أزواجهم﴾ في موضع نصب بـ ﴿حافظون﴾ على المعنى؛ لأن ا لمعنى: صانوها عن كل فـرج إلا عن فروج أزواجـهم، وقيـل: هو حال أي حـفظوها في كل حال إلا في هذه الحال، ولايجوز أن يتـعلق بـ ﴿ملومين﴾ لأمرين: أحدهما : أن ما بعـد ﴿إنَّ﴾ لايعمل فيمـا قبله، والثاني: أن المضـاف إليه لايعمل فيـما قبله، وإنما تعلقت ﴿على﴾ بـ ﴿حافظون﴾ على المعنى، ويجوز أن تتعلق بفعل دل عليه ﴿ملومين﴾ أي إلا على أزواجهم لايلامون».

ويفهم من كلام الزمخشري والعكـبري ومن تابعهما أن قوله: ﴿إلا على أزواجهم﴾ فـي موضع الحال، أي حـفظوها في كل حال إلا فـي هذه الحال. ويجوز أن يكون في موضع نصب بـ﴿حافظون﴾ أي معمولاً له في المعنى؛ لأن المعنى: صانوها عن كل فرج إلا عن فروج أزواجهم.

هذا، وقد تعقب أبو حـيان (٧٤٥هـ) صاحب الكشاف وجـعل قوله تكلفا ظاهراً فيـه العُجمة؛ حـيث يقول[٢] : «. . وحفظ لايتعـدى بـ ﴿على﴾ فقيل: ﴿على﴾ بمعنى (من) أي إلا من أزواجهم، كما استعملت (مِن) بمعنى (على) في قوله: ﴿ونصرناه من القـوم﴾ [الأنبياء: ٧٧] أي علي القوم قاله الفـراء وتبعه ابن مالك وغـيره، والأولى أن يكون مـن باب التضمين ضـمن معنى: ﴿حـافظون﴾ معنى ممسكون أو قـاصرون، وكلاهما يتـعدى بـ (على) كقـوله: ﴿أمسك عليك زوجك﴾ [الأحزاب ٣٧]، وتكلف الزمخشري هنا وجوها. . .».

---

(١) التبـيان: ٢/ ٩٥٠، وانظر معه: مـعاني القرآن للفـراء : ٢/ ٢٣١ ومعاني القرآن وإعـرابه للزجاج: ٤/ ٦.

(٢) البحر المحيط : ٧/ ٥٤٨، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٣١.

وعلى هذا فإن أبا حيان يختار أن يكون قوله: ﴿حافظون﴾ متضمناً معنى ممسكون أو قاصرون؛ لأن كـلا منهما يتعدى بـــ ﴿على﴾ بخلاف (حفظ) الذى لايتعـدى بـ (على)، وقد وافقـه على رأيه الإمام أبو السـعود (٩٨٢هـ)[١] ، والآلوسي (١٢٧٠هـ)[٢] - رحمة الله عليهما- .

وآراء النحاة هنا تفيد شدة اتصـال قوله: ﴿حافظون﴾ بما بعده سواء على القـول بأن ما بعـده حـال أو في موضع نصب مـعـمولاً لـ ﴿حـا فظون﴾ في المعنى، أو على تضمين ﴿حافظون﴾ معنى ممسكون.

وبناءً على ما تقدم يتضح لنا اتصـال ﴿حافظون﴾ بما بعدها اتصالاً يجعل ما بعدها موضحاً لها؛ لأنه متعلق بها علي النحو الذي ذكرناه.

هذا، والبلاغـيون يؤيدون منع الـوقف على قوله: ﴿حـافظون﴾ لأن ما بعده شديد الاتصال به: فهو إما حال أو معمول لـ ﴿حافظون﴾ أو ﴿حافظون﴾ تضمن معنى ممـسكون، وعلي كل حال فما بعـده مرتبط به معنى كارتباط الحال بصاحبها أو المفعول بالعامل فـيه، أو المستثنى بالمـستثنى منه أو الجار والمجرور بما تعلق به - في حال التـضمين - ، وكل هذه العلاقات يقـوى الرابطة، ويجعل فهم السابق متوقفاً على اللاحق.

يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[٣] : «... و (على) متعلق بـ ﴿حافظون﴾ لتضمينه معنى ممسكون على ما اختاره أبو حيان، والإمساك يتعدى بـ ﴿على﴾،

---

(١) انظر: إرشاد العقل الـسليم: ٤/ ٢٥.

(٢) انظر: روح المعانى: ٩/١٨.

(٣) الـسابق: ٩/١٨.

كما في قوله: ﴿أمسك عليك زوجك﴾ [الاحزاب: ٣٧]».

وعلى هذا فما بعد قوله: ﴿حافظون﴾ متعلق به على معنى التضمين ولايصح الفصل بين المتعلق والمتعلق به، وقد مرَّ مثله كثيراً .

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[1] : «والاستثناء في قوله: ﴿إلا على أزواجهم﴾ إلخ استثناء من عموم متعلقات الحفظ التي دل عليها حرف ﴿على﴾ أى حافظونها على كل ما يُحفظ عليه إلا المتعلق الذي هو أزواجهم أو ماملكت أيمانهم، فضمن معنى ﴿حافظون﴾ معنى عدم البذل يقال: احفظ عليَّ عنان فرسي، كما يقال: أمسك عليّ، كما في آية ﴿أمسك عليك زوجك﴾ [الأحزاب : ٣٧] والمراد حِلُّ الصنفين من بين بقية أصناف النساء».

فهذا الاستثناء الذي أخرج الأزواج، وما ملكت الأيمان من الحفظ جعل الرابطة قوية بين المستثنى والمستثنى منه، فهما كالكلام الواحد كما قلنا من قبل[2] .

وأما على القول بأن ما بعد ﴿حافظون﴾ في موضع الحال، فهذا أيضاً عامل قوى من عوامل الاتصال والارتباط؛ لأن الوقف على ﴿حافظون﴾ يؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبها، وكما قلنا من قبل: الحال خبر في المعنى، وكما لايجوز الفصل بين المبتدأ وخبره، كذلك لايُفصل بين الحال وصاحبها[3]؛ لأن ذلك يفسد المعنى .

---

(١) التحرير والتنوير : ١٨/١٣.

(٢) انظر : غرائب القرآن : ١٥/ ١٢١، وانظر: ص ٥٣٤ من هذا البحث.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨، وانظر أيضاً: منار الهدى: ١٧.

أما على القول بأن قوله: ﴿إلا على أزواجهم﴾ في موضع نصب بـ ﴿حافظون﴾ على المعنى، فالوقف على ﴿حافظون﴾ يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله، وذلك أيضاً ممنوع؛ لأنه يقطع الصلة بين العامل ومعموله[1].

وتأمل قارئاً لقوله: ﴿والذين هم لفروجهم حافظون﴾ ثم وقف. . ماذا يفيد هذا الوقف؟. يفيد أن من صفات المؤمنين أنهم يحفظون فروجهم دائماً ومطلقاً عن جميع التصرفات الجنسية في كل حال، وعن كل الأصناف، وهذا مخالف لفطرة الإنسان، وقد خلقه الله ليعمر هذا الكون بالذرية والنسل، وقد أودع فيه هذه الغريزة الجنسية التي تحمل عنصر البقاء للجنس البشري.

أضف إلى هذا أن هاتين الآيتين - الخامسة والسادسة - تحملان حكماً خاصاً انفردتا به عن بقية الآيات العشر؛ حيث إن كل الآيات العشر بأحكامها تنطبق على المرأة والرجل ماعدا هاتين الآيتين فإن الحكم فيهما خاص بالرجال فقط لذا استدعى الأمر أن يؤتى بهما معاً موصولتين بدون وقف بينهما؛ ليتضح الحكم الخاص المقصود منهما.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[2] : «قال ابن العربي[3] : من غريب القرآن أن هذه الايات العشر عامة في الرجال والنساء كسائر ألفاظ القرآن التي هي محتملة لهم فإنها عامة فيهم إلا قوله: ﴿والذين هم لفروجهم حافظون﴾ فإنما

---

(١) انظر: الإيضاح للقزويني: ١٣٥، وانظر معه : ص ٥٥٤ من هذا البحث.

(٢) الجامع لاحكام القرآن : ١١٢/١٢.

(٣) انظر: احكام القرآن : ١٣١٠/٣.

خاطب بها الـرجال خاصة دون الزوجات بدليل قـوله: ﴿إلا على أزواجهم أو ماملكت أيمانهم﴾ وإنما عرف حـفظ المرأة فرجها من أدلة أخر كـآيات الإحصان عموماً وخصوصاً، وغير ذلك من الأدلة».

الموضع الثاني:

الموضع الثالث:

﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۝ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ۝﴾ [الآيتان : ٣٦ ، ٣٧ النور].

إضاءة :

في هاتين الآيتين بيان لمنزلة بيوت الله في الأرض وهي المساجد؛ فهي التي أمر الله ببنائها ورفـعها، والإحسان في بنائهـا؛ لتكون أجل من بيوت الناس التي يسكنون فيها؛ لأنها ستكون محلاً لذكره حيث يعـبد الله فيها، ويقرأ القرآن فيها في كل الأوقات رجالٌ لاتشغلهم تجارة ولا بيع ﴿عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخـافون يوماً تتقلب فـيه القلوب والأبصار﴾ فـهؤلاء الرجال موصـوفون بصفات الكمال، فهم مرتبطون بالمسجـد، وقلوبهم معلقة به، فهم حين يـسمعون النداء للصلاة يتركون تجارتهم وبيعهم وشـراءهم، ويسرعون إلى المسجد؛ ليذكروا الله تعالى ويؤدوا الفرائض، ويسبحوا الـله ويمجدوه قارئين للقرآن مؤدين للزكاة؛ لأنهم يخافون يوم الـقيامة؛ حيث تضطرب القلوب، وتـخاف هذا اليوم؛ لأنهم يظنون - مهما أحسنوا العبـادة - أنهم على خطر عظيم، فقد لاتُقبل منهم وهكذا شأن المؤمن على وجل من ربه لايدري أيُقبل أم يطرد من رحمة مولاه؟

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿والآصال﴾ - في الموضع الثاني - في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها. وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

وفي الموضع الثالث: الوقف ممنوع على قوله: ﴿الزكاة﴾ في ط. مصحف الملك الأولى، وفي ط. مصحف المدينة النبوية. و القراء يقولون بمنع الوقف هنا:

ففي الموضع الثاني: يقول الإمام الداني (٤٤٤هـ)[1] : «ومن قرأ : ﴿يسبَّح له فيها - ٣٦-﴾ بفتح الباء وأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وقف على ﴿والآصال﴾ وهو رأس آية.. وابتدأ بقوله: ﴿رجال -٣٧-﴾ هذا إذا رفعهم بفعل مقدر كأنه قال: تسبح له فيها رجال أو رفعهم بإضمار مبتدأ بتقدير: هم رجال، فإن رفعهم بالظرف الذي هو قوله: ﴿في بيوت -٣٦﴾ لم يقف على ما قبلهم[2] ، ومن قرأ بكسر الباء لم يبتدئ بهم أيضاً لأنهم فاعلون لـ ﴿يُسبِّح﴾ -٣٦-» .

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[3] «﴿والآصال -٣٦-ط﴾ لمن قرأ ﴿يسبَّح﴾ - بفتح الباء - كأنه قيل: من المسبح؟ فقيل : رجال أي هم رجال لاتلهيهم».

---

(١) المكتفى : ٤٠٩.

(٢) أي إن كان التقدير: في بيوت رجال كان متصلاً بما قبله، وهو ﴿والآصال﴾.

(٣) علل الوقوف: ٢/٧٣٨.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿فيها اسمه -٣٦-﴾ كاف إن لم يتعلق قوله: ﴿في بيوت﴾ يسبح، وإلا فليس بوقف ﴿والآصال﴾ حسن لمن قرأ ﴿يسبَّح﴾ - بفتح الباء - وليس بوقف لمن قرأه بكسرها للفصل بين الفاعل وفعله».

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿والآصال -٣٦-﴾ حسن لمن قرأ ﴿يسبَّح﴾ - بفتح الموحدة - وبها قرأ ابن عامر وأبو بكر، وليس بوقف لمن كسرها والفاعل ﴿رجال﴾، وعلى قراءة ابن عامر ففيها نائب الفاعل، و﴿رجال﴾ في جواب سؤال مقدر فاعل بفعل مقدر، كأنه قيل: من المسبح؟ فقيل: يسبحه رجال، وعلى قراءة الباقين ﴿يُسبِّح﴾ - بكسر الموحدة - فوقفه على ﴿رجال﴾، ولايوقف على ﴿الآصال﴾ للفصل بين الفعل وفاعله، ثم يبتدئ ﴿لاتلهيهم تجارة﴾ ومن فتح الباء وقف على ﴿الاصال﴾ ثم يبتدئ ﴿رجال﴾».

ومن كلام القراء يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿الآصال﴾ لأن جمهور القراء على قراءة قوله: ﴿يُسبِّح﴾ - بكسر الباء - فيكون الفاعل قوله: ﴿رجال﴾، ولايُفصل بين الفعل وفاعله وعلى هذا يمنع الوقف على قوله: ﴿الآصال﴾؛ لأن فاعل ﴿يُسبِّح﴾ - بالكسر - لم يأت بعد وهو : ﴿رجال﴾ ، أما على قراءة ابن عامر وأبي بكر ﴿يُسبَّح﴾ - بفتح الباء - فيكون الفعل قد بني لما لم يسم فاعله، فيكون نائب الفاعل الجار والمجرور وهو قوله: ﴿له﴾، و﴿رجال﴾ في جواب سؤال مقدر فاعل بفعل مقدر، كأنه قيل: من المسبح؟

---

(١) المقصد: ١٦٨.

(٢) منار الهدى: ١٦٨.

فقيل: يسبحه رجال.

أما الموضع الثاني : فإن القراء يقولون بمنع الوقف على قوله: ﴿الزكاة﴾ فيقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[1] : «﴿الزكاة -٣٧-ﻻ ﴾. إلا ضرورة، لأن ما بعدها صفة ﴿رجال﴾. أيضاً».

ويقول الأشموني[2] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿وإيتاء الزكاة﴾ جائز إن جعل ﴿يخافون﴾ مستأنفاً وليس بوقف إن جعل نعتاً ثانياً لـ ﴿رجال﴾ أو حالاً من مفعول : ﴿لاتلهيهم﴾».

ومن كلام السجاوندي والأشموني يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿الزكاة -٣٧-﴾؛ لأن ما بعده صفة ثانية لـ ﴿رجال﴾ ولايوقف على الموصوف دون صفته، وسيأتي من كلام النحاة ما يؤكد أن قوله: ﴿يخافون يوماً﴾ صفة ثانية لـ ﴿رجال﴾ وليست مستأنفة كما زعم الأشموني.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم في الموضعين أيضاً فيقول الفراء (٢٠٧هـ)[3] : - في الموضع الثاني: «قوله ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال﴾ قرأ الناس[4] (بكسر الباء) وقرأ عاصم ﴿يُسَبَّح﴾ - بفتح الباء - فمن قال : ﴿يُسبَّح﴾ رفع الرجال بنية فعل مجدد كأنه قال: يسبح له رجال لاتلهيهم تجارة ومن قال : ﴿يسبِّح﴾ - بالكسر - جعله فعلاً للرجال ولم يضمر سواه».

---

(١) علل الوقوف: ٧٣٨/٢.

(٢) منار الهدى: ١٦٨.

(٣) معاني القرآن: ٢٥٣/٢ وانظر معه: الكشاف: ٦٨/٣.

(٤) هم غير ابن عامر وأبي بكر، أما هما فقراءتهما بالفتح وقراءة أبي بكر هي المرادة بقوله: (وقرأها عاصم). [حاشية الموضع المذكور من معاني القرآن للفراء للمحقق].

وقول الفراء - رحمه الله - هنا : يفيد أن جمهور القراء يقرأ ﴿يُسبِّح﴾ - بكسر الباء - فيكون الفاعل قوله: ﴿رجال﴾ أما قراءة عاصم - التي يقصد أنها قراءة ابن عامر وأبي بكر وهي قراءة سبعية أيضاً - فهي بفتح الباء من ﴿يُسبَّح﴾ على البناء لما لم يسم فاعله، ويكون نائب الفاعل الجار والمجرور ﴿له﴾ و﴿رجال﴾ في جواب سؤال مقدر كأنه قيل: من يسبحه؟

فقال: يسبحه رجال. ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[1] : «﴿في بيوت﴾ الجار والمجرور يحتمل وجهين: أحدهما: أن تكون صفة مشكاة في قوله تعالى: ﴿كمشكاة فيها مصباح﴾ وتقديره : كمشكاة كائنة في بيوت . والثاني: أن يكون متعلقاً بقوله تعالى: ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال﴾ إلخ ﴿يسبح﴾ يقرأ بضم الياء وكسر الباء وفتحها. فمن قرأ بضم الياء وكسر الباء كان ﴿رجال﴾ مرفوعاً، لأنه فاعل، ومن قرأ بضم الياء وفتح الباء كان ﴿رجال﴾ مرفوعاً بفعل مقدر دل عليه يسبح، كأنه قيل: من يسبحه؟ فقال: رجال أي يسبحه رجال».

ومن كلام النحاة يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿الآصال﴾؛ لأن ما بعده هو الفاعل، وهو قوله: ﴿رجال﴾ على قراءة الجمهور ﴿يسبح﴾ بكسر الباء .

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[2] : «ومن قرأ من القراء ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال﴾ - بفتح الباء - من ﴿يسبح﴾ على أنه مبنى لما لم يسم فاعله

(١) البيان : ٢/١٩٦.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ٣/ ٢٩٤.

وقف على قوله: ﴿والآصال﴾ وقفاً تاماً وابتدأ بقوله: ﴿رجال لاتلهيهم تجارة ولابيع عن ذكر الله﴾ وكأنه مفسر للفاعل المحذوف كما قال الشاعر:

ليُبك يزيدُ ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح[1]

كأنه قال: من يبكيه؟ قال: هذا يبكيه، وكأنه قيل: من يسبح له فيها ؟ قال: رجال. وأما على قراءة من قرأ ﴿يُسبِّح﴾ - بكسر الباء - فجعله فعلاً وفاعله ﴿رجال﴾ فلا يحسن الوقف إلا على الفاعل؛ لأنه تمام الكلام».

وعلى قول ابن كثير - رحمه الله - هنا يُمنع الوقف على قراءة الجمهور بكسر الباء في ﴿يسبِّح﴾ - على قوله: ﴿الآصال﴾؛ لأن الفاعل وهو قوله: ﴿رجال﴾ لم يأت بعد.

أما الموضع الثالث: - آية ٣٧- فإن منع الوقف يفهم من كلام النحاة أيضاً: فيقول العكبري (٦١٦هـ)[2] : «﴿يخافون﴾ حال من الضمير في ﴿تلهيهم﴾، ويجوز أن تكون صفة أخرى لـ﴿رجال﴾».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[3] : «والظاهر أن قوله: ﴿يخافون﴾ صفة لـ ﴿رجال﴾ كما أن ﴿لاتلهيهم﴾ كذلك». ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[4] : «.. ﴿يخافون﴾ فإنه صفة ثانية لـ ﴿رجال﴾ أو حال من مفعول ﴿لاتلهيهم﴾».

---

(١) البيت لنهشل بن حَرِيّ ولغيره، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ١/١٤٥، ١٨٣، ١٩٦. والمقتضب للمبرد : ٣/٢٨٢، والمغني لابن هشام : ٢/ ٦٢٠. قوله: (ضارع) من الضراعة وهي: التذلل والخضوع، والمختبط: المحتاج. وتطيح: تذهب. والطوائح: القواذف.

(٢) التبيان: ٢/ ٩٧٠.

(٣) البحر المحيط: ٨/ ٥٠، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٦/٢٤.

(٤) إرشاد العقل السليم : ٤/٦٢ .

ومن كلام النحاة يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿الزكاة﴾ لأن ما بعده وهو قوله: ﴿يخافون يوماً﴾ صفة ثانية لـ ﴿رجال﴾ ولايوقف على الموصوف دون صفته أو صفاته؛ لأن من تتمة المعنى أن تذكر صفات الموصوف كلها؛ لأن هذه الصفات مقصودة في بيان الموصوف وإظهار كماله كما هنا.

هذا، ويتضح لنا من أقوال أئمة النحاة - كالعكبري[1] وأبي حيان[2]، وأبي السعود[3]، وابن عاشور[4]، وغيرهم - أن منع الوقف على قوله: ﴿الزكاة﴾ هو الأرجح؛ لأن مابعده - وهو قوله: ﴿يخافون يوماً﴾ - صفة ثانية لـ ﴿رجال﴾ أو حال من مفعول ﴿لاتلهيهم﴾، وليس مستأنفاً كما زعم الأشموني. والله أعلم.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿والآصال﴾ - في الموضع الثاني - ؛ لأن ما بعده وهو قوله ﴿رجال﴾ فاعل للفعل ﴿يسبِّح﴾ - بكسر الباء - ، وهي قراءة جمهور القراء وهي التي عليها طبعات المصاحف الأربعة ميدان هذه الدراسة لأن الوقف على قوله: ﴿الآصال﴾ على هذه القراءة يؤدى إلى الفصل بين الفعل وفاعله، وهذا لايجوز؛ لأنه يفسد المعنى.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[5]: «حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد

---

(١) انظر: التبيان: ٢/ ٩٧٠.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٨/ ٥٠.

(٣) انظر: إرشاد العقل السليم: ٤/ ٦٢.

(٤) انظر: التحرير والتنوير: ١٨/ ٢٤٩.

(٥) الإيضاح: ١٣٥.

وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عديته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليُعلم التباسه بهما، فعمل الرفع في الفاعل؛ ليُعلم التباسه به من جهة وقوعه منه، وا لنصب في المفعول ليُعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه».

وتطبيقاً لقول الخطيب على قوله: ﴿يُسبِّح له فيها بالغدو والآصال رجال﴾ نجد أن الوقف على قوله: ﴿والآصال﴾ يقطع الصلة بين الفعل ﴿يُسبِّح﴾ وبين فاعله ﴿رجال﴾ وهذا يفسد المعنى؛ لإن إسناد الفعل ﴿يُسبِّح﴾ إلى ﴿رجال﴾ إنما وقع ليفيد حدوث التسبيح من الرجال في بيوت الله وحين نقف على ﴿الآصال﴾ يحدث قطع لهذه الصلة التي قُصِدت من إسناد الفعل إلى الفاعل.

ثم يأتي ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) فيزيد الأمر وضوحاً وتأكيداً فيقول(١): «ثم دلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالته على المفعول به من وجهين: أحدهما: أنه يدل علي الفاعل بعمومه وخصوصه نحو: فعل زيد وعمل عمرو، وأما الخصوص فنحو: ضرب زيد عمراً، ولاتقول: فعل زيد عمراً إلا أن يكون الله هو الفاعل سبحانه.

والوجه الآخر: أن الفعل هو حركة الفاعل، والحركة لاتقوم بنفسها، وإنما هي متصلة بمحلها، فوجب أن يكون الفعل متصلاً بفاعله لابمفعوله ومن ثم قالوا: ضرب زيد لعمرو، وضرب زيد عمراً، فأضافوه إلى المفعول باللام

---

(١) بدائع الفوائد: ٢/ ٢٧٠.

تارة، وبغير لام أخرى، ولم يضيفوه إلى الفاعل باللام أصلاً؛ لأن اللام تؤذن بالانفصال، ولايصح انفصال الفعل عن الفاعل لفظاً، كما لاينفصل عنه معنى».

فابن القيم - طيب الله ثراه - يؤكد على قوة اتصال الفعل بالفاعل؛ لأن الفعل حركة الفاعل؛ إذ الفعل يدل على حدث وقع في زمن، والفاعل يدل على ذات وقع منها حدث فالفاعل هو صاحب الفعل ومنشئه؛ لذا كان الفصل بين الفعل وفاعله مخالفًا لطبيعة الأشياء التي تحتم اتصال الفعل بفاعله ولا ينفصل عنه لفظاً ولا معنى، ومن ثم كان ارتباط قوله: ﴿رجال﴾ بالفعل ﴿يُسبِّح﴾ قوياً؛ لأن الرجال هم الذين يحدثون التسبيح في بيوت الله .

أما الموضع الثالث فإن البلاغيين يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿الزكاة﴾ أيضاً؛ لأن ما بعده وهو قوله: ﴿يخافون يوماً..﴾ صفة ثانية لـ ﴿رجال﴾، أو حال من مفعول ﴿لاتلهيهم تجارة..﴾ ؛ لأن الوقف على بعض صفات الموصوف يؤدى إلى أن نقدم المعنى المقصود ناقصاً، وذلك لأن الوصف قُصد به بيان الموصوف، وكثرة صفات الموصوف دليل على أهميته؛ لأن ماهيته لا تتضح إلا بذكر كل الصفات التى قُصد وصفه بها، وحين نقدم بعضها ونؤخر بعضها فإننا عندئذ نكون قد خالفنا القصد من وصفه بتلك الصفات المتعددة.

وقد اتفق النحاة على أن قوله : ﴿يخافون يوماً ..﴾ صفة ثانية لـ ﴿رجال﴾ أو حال من مفعول ﴿لاتلهيهم تجارة ...﴾.

يقول الرازي (٦٠٦هـ)[1] : «... إنه سبحانه بين أن هؤلاء الرجال

---

(١) مفاتيح الغيب: ٦/٢٤، وانظر معه: حاشية الصاوي على الجلالين ١٤١/٣.

وإن تعبدوا بذكر الله والطاعات فإنهم مع ذلك موصوفون بالوجل والخوف فقال: ﴿يخافون يوماً . .﴾ وذلك الخوف إنما كان لعلمهم بأنهم ما عبدوا الله حق عبادته».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] «وجملة : ﴿لاتلهيهم تجارة﴾، وجملة : ﴿يخافون﴾ صفتان لـ ﴿لرجال﴾ أي لايشغلهم ذلك عن أداء ما وجب عليهم من خوف الله».

فهاتان صفتان قد وصف بهما الرجال، ولايقبل أن نقدم صفة ونحجب الأخرى، لأن الصفتين كلتيهما مقصودتان معاً في بيان الموصوف، وتقديم إحداهما دون الأخرى ينقض المقصود، ويجعلنا كمن حجب الوصف من أساسه ونحن نعلم أن الوقف لايصح على المنعوت دون نعته[٢] .

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[٣] : «فصَّل بعضهم في الصفة بين أن تكون للاختصاص فيمتنع الوقف على موصوفها دونها وبين أن تكون للمدح فيجوز، وجرى عليه الرماني في الكلام على قوله تعالي:﴿وبشر الصابرين﴾[٤] قال: ويجوز الوقف عليه خلافاً لبعضهم، وعامل الصفة في المدح غير عامل الموصوف، فلهذا جاز قطعها عما قبلها بخلاف الاختصاص؛ فإن عاملها عامل الموصوف».

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٤٩/١٨.

(٢) انظر : منار الهدى: ١٧.

(٣) البرهان: ٣٥٦/١.

(٤) البقرة: ١٥٥ .

فهاتان الصفتان اللتان تحدثنا عنهما قد صارتا للرجال من صفات الاختصاص التي تميز بها هؤلاء الرجال عن غيرهم مما يجعل الوقف على الموصوف دونهما - أو دون إحداهما - أمراً مناقضاً للغاية من الوصف بهما.

وإذا قدَّرنا أن قوله: ﴿يخافون﴾ حال من مفعول ﴿لاتلهيهم تجارة..﴾ فإن الحال خبر في المعنى، وهو ركن الإسناد لايتم المعنى إلا به شأنه شأن خبر[1] المبتدأ.

الموضع الرابع :

﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [الآيات من ٦٨ - ٧٠ الفرقان].

إضاءة :

في هذه الآيات بيان لبعض صفات عباد الرحمن التي تحدثت عن بعضها الآيات السابقة، والتي تتحدث عن بعضها الأخر الآيات اللاحقة حتى نهاية السورة .

ففي هذه الآيات وصف لعباد الرحمن بأنهم حققوا مبدأ الإيمان بإله واحد لايشركون معه غيره في العبادة، وأنهم لايقتلون النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق - وهذا الحق هو «الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه

(١) انظر: دلائل الإعجاز : ٢١٢.

المفارق للجماعة» كما جاء بذلك الحديث الصحيح[1] - فهم لايئدون البنات، كما كان يفعل بعض القبائل في الجاهلية، وأنهم لايقعون في جريمة الزنى فلا يطأون فرجاً لايحل لهم، فقد أخرج مسلم[2] في صحيحه عن عبد الله بن مسعود (رضى الله عنه) قال: قلت يارسول الله : أي الذنب أكبر عند الله ؟ قال: أن تدعو لله نداً وهو خلقك، قلت : ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك. قلت : ثم أي؟ قال: أن تزاني حليلة جارك». فأنزل الله تصديقها: ﴿والذين لايدعون مع الله إلهاً آخر . . . ﴾ الآية .

﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً﴾ أي من يفعل هذه الكبائر المذكورة أو واحدة منها فإنه يجد جزاء هذا الإثم ، وقال الحسن: الأثام : اسم من أسماء جهنم، وقال مجاهد: أثاماً : واد في جهنم»[3] ﴿يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً﴾.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[4] : «فإن قلت: ما معنى مضاعفة العذاب وإبدال السيئات حسنات ؟ قلت: إذا ارتكب المشرك معاصى مع الشرك عذب على الشرك وعلى المعاصي جميعاً فتضاعف العقوبة لمضاعفة المعاقب عليه، وإبدال السيئات حسنات أنه يمحوها بالتوبة، ويثبت مكانها الحسنات: الإيمان

---

(١) الترغيب والترهيب : ٣/ ١٩٠ وقال الحافظ المنذري : «رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي».

(٢) في كتاب الإيمان: باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده ١/ ٩١.

(٣) مفاتيح الغيب: ٢٤/ ٩٧.

(٤) الكشاف : ٣/ ١٠١، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ٨٣.

والطاعة والتقوى، وقيل: يبدلهم بالشرك إيماناً، وبقتل المسلمين قتل المشركين، وبالزنى عفة وإحصاناً».

فمضاعفة العذاب معناها: أن يرتكب الكافر معصية فيعاقب على هذه المعصية مع عقابة على الكفر، فذلك معنى المضاعفة كما يرى الزمخشري، أما إبدال السيئات حسنات: فيكون بمحو السيئات وإثبات الحسنات بدلها، أو يبدلهم بالشرك إيماناً، وبقتل المسلمين قتل المشركين، وبالزنى عفة وإحصاناً.

وقال النحاس (٣٣٨هـ)[1]: «من أحسن ماقيل فيه: أنه يكتب موضع كافر مؤمن، وموضع عاص مطيع».

وكان الله كثير المغفرة للذنوب، وهي ستر الذنوب بقبول التوبة رحيماً بعباده يقبل توبتهم، ويغسل حوبتهم، ويقبلهم إن تابوا ورجعوا إليه مهما بالغوا في العصيان.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مهاناً -٦٩-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا.

أما القراء فإنهم يرجحون منع الوقف هنا: فيقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2]: «﴿مهانا -٦٩-ق﴾ قد قيل على جعل ﴿إلا﴾ بمعنى (لكن)، والوصل أولى؛ لأن (لكن) يقتضي الوصل أيضاً».

---

(١) إعراب القرآن: ٣/ ١٦٩.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٧٥٢.

ويقول الأشموني[١] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿مهاناً -٦٩-﴾ جائز، والوصل أولى؛ لأن (إلا) لا يبتدأ بها».

ومما تقدم يتبين لنا أن الوصل أولى من الوقف، وذلك لأن ما بعدها مستثنى مما قبلها، والاستثناء يجعل المستثنى منه والمستثنى كالكلام الواحد، وما دامت (إلاّ) لايبتدأ بها فلا يوقف على ما قبلها.

يقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿إلاّ﴾ حرف استدراك يستدرك بها الإثبات بعد النفى، أو النفى بعد الإثبات؛ فهي متعلقة بما قبلها في جميع الأحوال». ٥

ومما تقدم يتضح لنا أن الكلام متصل بعضه ببعض بسبب ذلك الحرف الذي يفيد الاستدراك - إلاّ- ؛ لأن ذلك يعنى أن هناك معنى متصلاً يربط بين أجزاء الجملة.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً : فيقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣] : «﴿إلا من تاب﴾ في موضع نصب على الاستثناء».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٤] : «﴿إلا من تاب﴾ استثناء من الجنس في موضع نصب». ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٥] : «﴿إلا من تاب﴾ استثناء

---

(١) منار الهدى: ٢٧٦.

(٢) منار الهدى : ٧٣.

(٣) إعراب القرآن : ٣/١٦٩.

(٤) التبيان : ٢/٩٩١.

(٥) البحر المحيط: ٨/١٣١. وانظر معه: روح المعاني: ١٩/٧٣.

متصل من الجنس ولايظهر؛ لأن المستثنى منه محكوم عليه بأنه ﴿يضاعف له العذاب﴾، فيصير التقدير: ﴿إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً﴾ فلا يضاعف له العذاب ولايلزم من انتفاء التضعيف انتفاء العذاب غير المضعف فالأولى عندي أن يكون استثناء منقطعاً أي لكن من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً ﴿فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات﴾ وإذا كان كذلك فلا يلقى عذاباً البتة».

وسواء كان الاستثناء متصلاً أم منقطعاً فإن أصل المعنى الذي يربط بين المستثنى منه والمستثنى موجود وهو الرابط الذي يربط بين أجزاء هذا الأسلوب ولذا يمنع الوقف هنا لوجود هذا الرابط.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿مهاناً﴾ لأن ما بعده في موضع نصب على الاستثناء من العموم الذي أفادته ﴿مَنْ﴾ الشرطية في قوله: ﴿ومن يفعل ذلك﴾ وتأمل قارئاً قرأ: ﴿والذين لايدعون مع الله إلهاً آخر...﴾ إلى قوله: ﴿ومن يفعل ذلك﴾ والمشار إليه كل ما سبق أو بعضه؛ لأن كل واحدة منها كبيرة من الكبائر، و﴿مَنْ﴾ : اسم شرط جازم، و﴿يفعلْ﴾ فعل الشرط، وجواب الشرط : ﴿يلق أثاماً﴾، وقوله: ﴿يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً﴾ فقوله: ﴿يضاعف﴾ بدل من ﴿يلق﴾ بدل كل من كل أو بدل اشتمال»[1] .

﴿ويخلد﴾ معطوف على ﴿يضاعف﴾ و﴿مهاناً﴾ حال.. ثم وقف على قوله: ﴿مهاناً﴾ فماذا يفهم السامع ؟ الجواب: يفهم أن كل من فعل هذه

---

(١) روح المعاني: ١٩/ ٧٢.

الكبائر المذكورة كلها أو بعضها فإنه ﴿يلق﴾ جزاء هذا الإثم، حيث يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً ذليلاً وانتهى الأمر، لكن الله الرءوف الرحيم لم يغلق باب التوبة فاستثنى من هذا الحكم العام السابق قوماً أنار الله بصائرهم، فرجعوا إلى الله وتابوا وأنابوا فأخرجهم من هذا الحكم العام، ومن هذا العذاب المضاعف فقال: ﴿إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً.. الآية﴾ فهذا الاستثناء قد أخرج حكماً خاصاً بهؤلاء التائبين الذين يبدل الله سيئاتهم حسنات من حكم عام في قوله: ﴿ومن يفعل ذلك...﴾.

فنحن هنا أمام حُكمين: حكم عام أطلقه الله عقاباً لمن فعل هذه الكبائر أو واحدة منها مَنْطُوقه: ﴿.. من يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب..﴾ ومفهومه: أنه ينطبق على كل من ارتكب هذه الكبائر أو واحدة منها. وحين نقف على قوله: ﴿مهاناً﴾ يظل هذا الحكم عاماً يقع على كل من فعل هذه الكبائر أو واحدة منها لايخرج منه أحد، ثم يأتي الحكم الخاص فيُخرج بأداة الاستثناء ﴿إلا﴾ قوماً تابوا وآمنوا وعملوا عملاً صالحاً... يخرجهم من هذا الحكم العام السابق ويثبت لهم حكماً خاصاً بهم هو: ﴿فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات﴾، ولو أن قارئاً قرأ هذه الآيات ثم وقف على قوله: ﴿مهاناً﴾ وانهى القراءة عندها سيكون شأنه شأن من أنهى قراءته على قوله: ﴿ثم رددناه أسفل سافلين﴾[1]، أو على قوله: ﴿فويل للمصلين﴾[2] وقد حدث بالفعل أن قارئاً قرأ في حفل عام في سهرة من سهرات رمضان سورة (التين) فلما انتهى إلى قوله: ﴿ثم رددناه أسفل سافلين﴾ قال: صدق الله العظيم ثار عليه

---

(١) سورة التين : آية ٥.

(٢) سورة الماعون : آية ٤.

عامة الحاضـرين، وأغلبهم من العامة الذين لـم يعرفوا شيـئاً عن البلاغة، وإنما هو الحس الفطري الموجود في نـفوس المؤمنين فكانت سقطة لهـذا القارئ وقع فيها، وكانت شيئاً يتندر به الناس في مجالسهم.

يقول ابن عـاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «الاستـثناء من العمـوم الذي أفادته ﴿مَنْ﴾ الشـرطية في قـوله: ﴿ومن يفـعل ذلك﴾ والتـقدير: إلا من تاب فـلا يضاعف له العذاب ولايخلد فيـه، وهذا تطمين لنفوس فريق من المؤمنين الذين كانوا قد تلبـسوا بخصال أهل الشرك، ثم تابوا عنها بـسـبب توبتهم من الشرك وإلا فليس في دعوتهم مع الله إلهاً آخر بعـد العنوان عنهم بأنهم عباد الرحمن ثناء زائد».

فهـذا الاستـثناء يفيد في الإسـراع بطمأنة هؤلاء المؤمنين التـائبين الذين أخرجوا من هذا الحكم العـام، فوُصِل الكلام بأداة الاستثناء مسـارعةً في إلقاء المسرة في قـلوب هؤلاء التائبين، والوقف على قـوله: ﴿مهانـاً﴾ يعارض هذه الغاية من اتصال الكلام.

ويضاف إلى هذا التـعليل البلاغي لوصل هذا الموضع ما قلتـه في نظيره فيما سبق[٢] .

الموضع الخامس :

﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ

---

(١) التحرير والتنوير : ١٩/٧٥.

(٢) انظر: ص ٥٣٤ من هذا البحث.

﴿وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾ [الآية : ٣٥ الاحزاب].

إضاءة :

يقول الواحدي (٤٦٨هـ)[1] : «قال مقاتل بن حيان: بلغني أن أسماء بنت عميس لما رجعت من الحبشة معها زوجها جعفر بن أبي طالب دخلت على نساء النبي ﷺ فقالت: هل نزل فينا شيء من القرآن؟ قلن: لا فأتت النبي ﷺ فقالت: يارسول الله إن النساء لفي خيبة وخسار. قال: ومم ذلك؟ قالت: لأنهن لايذكرن بالخير، كما يذكر الرجال فأنزل الله تعالى: ﴿إن المسلمين والمسلمات . . . إلى آخرها﴾.

فهذه الآية إخبار مؤكد من الله تعالى لأصحاب الصفات العشر بأن الله تعالى أعد لهم مغفرة لذنوبهم وأجراً عظيماً وهو الجنة وهذه الصفات هي:

﴿المسلمين والمسلمات﴾ أي من اتصف بهذا المعنى المعروف شرعاً فمن شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأقام الصلاة، وآتى الزكاة، وصام رمضان، وحج البيت إن استطاع إليه سبيلاً فهو مسلم.

﴿والمؤمنين والمؤمنات﴾ أي من آمن بقلبه بمعنى صدق تصديقاً قلبياً بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره فهو مؤمن. ﴿والقانتين

---

(١) أسباب النزول: ٣٠٠، وانظر معه: الكشاف : ٣/٢٦١، الجامع لأحكام القرآن: ١٤/ ٨٠، وإرشاد العقل السليم : ٤/٢١١، وروح المعاني: ٢٢/ ٣٠، والتحرير والتنوير: ٢٢/ ٢٠.

والقانتات﴾ أي الطائعين والطائعـات لله تعالى. يقول الراغب (٥٠٢هـ)[١] : «والقنوت: لزوم الطاعـة مع الخـضوع». ﴿والصـادقين والصادقـات﴾ أي من اتصف بصفة الصـدق وهي ضد الكذب، والصدق يشمل صـدق النيه وصدق القول وصدق الفعل. ﴿والصابرين والصـابرات﴾ «والصبر : محمود في ذاته، لدلالته على قوة العزيمة، ولكن المقـصود هنا هو تحمل المشاق في أمور الدين، وتحمل المكاره في الذب عن الحوزة الإسلامية»[٢] ﴿والخاشعين والخاشعات﴾: «والخاشع: المتواضع لله بقلبه وجوارحه»[٣] أي الخاضع لله تعالي الخائف منه، وهو الذي يثـمـر ثمـرة الإخـلاص المطلق لـله تعـالي في كل قـول وعـمل. ﴿والمتصـدقين والمتصدقـات﴾ أي من يزكي ماله، ويتـصدق على الفقـراء بعد ذلك.

قال الزمخشري (٥٣٨هـ)[٤] : «والمتصدق: الذي يزكـي ماله ولايبخل بالنوافل، وقـيل: مـن تصـدق في أسبـوع بدرهم فـهـو من المتـصـدقين». ﴿والصـائمين والصائمـات﴾ أي الذين يصومـون الفرض، ويتطوعـون بصيام النوافل «ومن صام البيض من كل شهر فهو من الصائمين»[٥].

﴿والحافظين فروجهم والحافظات﴾ أي الذين صانوها عن الحرام واستعملوها في الحلال عن طريق الزواج أو ملك اليمين - عندما كان موجوداً أما الآن فلا -.

---

(١) المفردات : مادة : (قنت).

(٢) التحرير والتنوير : ٢٢/٢٢.

(٣) الكشاف: ٣/ ٢٦١.

(٤) السابق: نفس الموضع .

(٥) السابق: نفس الموضع.

﴿والذاكـرين الله كثيـراً والذاكرات﴾ أي الذين يذكـرونه بألسنتـهم زو بقلوبهم أو بهمـا معاً بأى نوع من أنواع الذكر، فـالتسبيح ذكر والتـهليل ذكر، والتكبير ذكـر، وقراءة القرآن ذكر، والاشـتغال بتحصـيل العلم النافع ذكر .. إلخ. كل هؤلاء قد أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿والذاكرات﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقـراء يقولون بمنع الوقـف هنا: فالإمـام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: «﴿لطيـفاً خـبيـراً -٣٤﴾ تام، وكـذا رءوس الآى إلى قـوله: ﴿اجرا كـريماً -٤٤﴾». وعلي هذا فلم يذكـر وقفـاً من أي نوع على أي لفظ في الآية -٣٥- إلا على آخرها وهذا يدل على المنع.

ويقـول السـجـاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿والذاكـرات -٣٥- لا ﴾؛ لأن ﴿أعد﴾ خـبر ﴿إنَّ﴾». ويقـول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿خبـيراً -٣٤-﴾ تام، وكذا : ﴿عظيـماً -٣٥﴾». ولم يذكر وقـفاً من أي نوع على أي لفظ في الآية -٣٥- إلا على آخرها وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا

---

(١) المكتفى: ٤٥٩ .

(٢) علل الوقوف: ٣/ ٨٢١.

(٣) المقصد: ٣٠٨.

(٤) منار الهدى: ٣٠٨.

وقف من قوله: ﴿إن المسلمين . .﴾ إلى قوله: ﴿عظيما﴾ و﴿عظيما﴾ تام».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿والذاكرات﴾ لأن ما بعده خبر ﴿إنَّ﴾، ولايصح الوقف على اسم ﴿إنَّ﴾ قبل الإتيان بخبرها، وإلا فسد المعنى.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[١] : «﴿إن المسلمين﴾ اسم ﴿إنَّ﴾ ، ﴿والمسلمات﴾ عطف عليه»، ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٢] : «كله منصوب بالعطف على اسم ﴿إنَّ﴾، وخبرها : ﴿أعد الله لهم مغفرة﴾». ويقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[٣] : «أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً﴾ خبر عن هؤلاء المذكورين كلهم أي أن الله تعالى قد أعد لهم أي هيأ لهم مغفرة منه لذنوبهم وأجراً عظيماً وهو الجنة».

ومن كلام النحاة يتبين السر في منع الوقف على قوله : ﴿والذاكرات﴾؛ لأن ما بعده خبر ﴿إنَّ﴾، ولايوقف على اسم ﴿إنَّ﴾ قبل مجيء خبرها.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿والذاكرات﴾ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين اسم ﴿إنَّ﴾ وهو قوله: ﴿المسلمين﴾ وما عطف عليه، وبين خبرها وهو قوله: ﴿أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً﴾، وهذا الفصل بين اسم ﴿إنَّ﴾ وخبرها يؤدى إلى فساد المعنى.

وتأمل قارئاً قرأ : ﴿إن المسلمين والمسلمات . .﴾ إلى قوله:

---

(١) إعراب القرآن: ٣/ ٣١٥.

(٢) البيان: ٢/ ٢٦٩.

(٣) تفسير القرآن العظيم: ٣/ ٤٨٩.

﴿والذاكرات﴾ ثم وقف. فماذا يفيد؟ يفيد أنه ذكر أصنافاً من الناس اتصفوا بصفات وانتهى الأمر لكن السامع يريد أن يعرف: مافائدة الاتصاف بهذه الصفات؟ أو ما جزاء أصحابها؟ ولايتم المعنى إلا بذكر الخبر وهو قوله: ﴿أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً﴾. يؤيد ذلك قول ابن كثير السابق، ويؤكده قول ابن عاشور (١٣٩٤هـ) حيث يقول[1] : «.. واعلم أن عطف الصفات بالواو المفيد مجرد التشريك في الحكم دون حرفي الترتيب: (الفاء، ثم) شأنه أن يكون الحكم المذكور معه ثابتاً لكل واحد اتصف بوصف من الأوصاف المشتق منها موصوفه؛ لأن أصل العطف بالواو أن يدل على مغايرة المعطوفات في الذات.. ولهذا فحق جملة: ﴿أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً﴾ أن تكون خبراً في المعنى عن كل واحد من المتعاطفات، فكأنه قيل: إن المسلمين أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً، إن المسلمات أعد الله لهن مغفرة وأجرا عظيماً وهكذا والفعل الواقع في جملة الخبر وهو فعل ﴿أعد﴾ قد تعدى إلى مفعول ومعطوف على المفعول فصحة الإخبار به عن كل واحد من الموصوفات المتعاطفات باعتبار المعطوف على مفعوله واضحة؛ لأن الأجر العظيم يصلح لأن يُعطى لكل واحد، ويقبل التفاوت فيكون لكل من أصحاب تلك الأوصاف أجره على اتصافه به، ويكون أجر بعضهم أوفر من أجر بعض آخر».

فابن عاشور - رحمه الله - يؤكد على أهمية الإتيان بالخبر هنا؛ ليتم المعنى؛ لأن هذه المعطوفات قد عُطفت على اسم (إنَّ) بالواو التي تفيد مجرد التشريك في الحكم، وهذا يجعل الحكم المذكور ثابتًا لكل واحد اتصف بوصف

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٢/ ٢٤.

من الأوصاف التى اشتُق منها موصوفه؛ لأن أصل العطف بالواو:

أن يدل على مغايرة المعطوفات فـى الذات؛ ولذا فحق جملة: ﴿أعد الله لهم مـغـفرة وأجـراً عظيـمًـا﴾ أن تكون خـبـرًا فى المعنى عن كل واحـد من المتعاطفـات، فكأنه قيل: إن المسلمين أعد الله لهم مغـفرة . . . وإن المسلمات أعد الله لهن مغفرة. . . لكن النظم الكريم عدل عن هذا التكرار بالإتيان بالواو العاطفة، وهذا إيجاز يدل على إعجـاز القرآن الكريم هذا، وقد ذكرت من قبل كثـيرًا تأكيـد الإمام عبـد القاهر على أهمـية الإتيان بالخبر قبـل الوقف؛ ليتم المعنى[1] لأن الخبر هو ركن الإسناد وبدونه يفسد المعنى.

الموضع السادس :

﴿ وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ ۚ فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝﴾ [الآيتان: ١٧ ، ١٨ . الزمر]

إضاءة:

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[2] : «قال عبـد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه ﴿والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها﴾: نزلت فى زيد بن عمرو بن نفيل وأبى ذر وسلمـان الفـارسى (رضى الله عنهم) والصـحـيح أنهـا شـاملة لهم ولغيـرهم ممن اجتنب عـبادة الأوثان، وأناب إلى عبـادة الرحمن، فـهؤلاء هم

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للخطيب القزويني: ١٩٨.

(٢) تفـسير القرآن العظيم: ٤/٤٨، وانظر معـه: الجامع لأحكام القرآن : ١٥/٢٣٣، والبحـر المحيط : ٩/١٩٢.

الذين لهم البشرى فى الحياة الدنيا وفى الآخرة».

أما الطاغوت فمعناه - كما يقول الراغب (٥٠٢هـ)[١] : «عبارة عن كل متعدٍّ وكل معبود من دون الله، ويستعمل فى الواحد والجمع . . . ولما تقدم سمى الساحر والكاهن والمارد من الجن والصارف عن طريق الخير طاغوتًا ووزنه فيما قيل: فَعَلوت نحو : جبروت وملكوت».

فكل من ترك عبادة الأصنام واتجه إلى عبادة الله تعالى الواحد الأحد فقد استحق هذه البشرى على لسان الملائكة عند احتضارهم أوفى قبورهم أو يوم القيامة عند البعث والحشر وهذه البشرى لعباد الله الذين وصفوا زيادة على ما تقدم بأنهم يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[٢] : «. . . وهذا فيه - والله أعلم- وجهان : أحدهما: أن يكون يستمعون القرآن وغيره فيتبعون القرآن. وجائز أن يكونوا يستمعون جميع ما أمر الله به فيتبعون أحسن ذلك نحو: القصاص والعفو؛ فإن من عفا وترك ما يجب له أعظم ثوابًا ممن اقتص».

وقد كان جزاء هؤلاء الموصوفين بما تقدم أن هداهم الله إلى طريقه وعرفهم كيفية الوصول إلى مرضاته، وأنهم أصحاب العقول التى استنارت بهذه الهداية.

---

(١) المفردات : مادة (طغى) وانظر معه: التحرير والتنوير: ٢٣/ ٣٦٤.

(٢) معانى القرآن وإعرابه: ٤/ ٣٤٩.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: (عـباد) فى ط. مصحف الملك الثـانية وما بعدها، وفى ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا على إعراب، ويقولون بتمام الوقف على إعراب آخر. فيقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)(١):

«(فـبشـر عبـاد - ١٧-) تام إذا رفع (الذين) - ١٨- بالابتداء، وجـعل الخبـر فى قوله: (أولئك- ١٨) قـاله أحمـد بن جعفـر وأبو حاتم وأصـحاب التمام، ولو جعلت: (الذين) من نعت (عباد) لكان الوقف (أحسنه)».

ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)(٢): «(البشرى - ١٧ - ج) لانقطاع النظم مع فاء التعقيب (عباد - ١٧- لا)».

ويقول الأنصارى (٩٢٦هـ)(٣): «(فاتقون - ١٦-) تام، وكذا: (لهم البشرى -١٧-)، (فبشر عبـادى - ١٧-) تام: إن جعل ما بعده مبتدأ، وليس بوقف إن جعل نعتًا لعبادى وعليـه يوقف على: (فيتبعون أحسنه - ١٨-) دون الأول؛ لئلا يفصل بين المبتدأ وخبره».

ويقول الأشمونى(٤) - من علماء القرن الحادى عـشر الهجرى: «(لهم البشرى- ١٧-) حـسن، (عبادى- ١٧-) تام: إن جعل (الذين) مبتـدأ والخبر

---

(١) القطع والائتناف: ٦٢٠، وانظر معه: المكتفى: ٤٨٨.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ٨٧٩.

(٣) المقصد: ٣٣٣.

(٤) منار الهدى: ٣٣٣.

(أولئك الذين هداهم اللـه) وهو رأس آية، وليس بوقف إن جـعل (الذين) فى موضـع نصب نعتـاد لـ (عبـادى)، أو بدلا منهم، أو بيانا لهم، وكـان الوقف على: (فيتبعون أحسنه) كافيا».

ومن كـلام القراء يـتضح لنا أن الحكـم فى الوقف على قـوله: (عبـاد) يتوقف على إعـراب ما بعده وهـو: (الذين) فإن أعرب على أنه مـبتدأ خـبره (أولئك الذين هداهم الله) كان الوقف علـى قوله : (عباد) تامـا وإن أعرب ما بعده نعـتاد لـ (عـباد) كان الوقف ممنوعًـا على قوله: (عـباد)؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين النعت ومنعوته.

وسيأتى مـزيد بيان لهذا الكلام بعد عرض آراء النحـاة، وسأرجح القول الذى يؤيده كلام العلماء ويتفق مع السياق وتؤكده دلالة الألفاظ.

هذا، ويقـول الزمـخشـرى (٥٣٨هـ)[١] : «. . . وأراد بعبـاده (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) الذين اجتنبوا وأنابوا لا غيرهم، وإنما أراد بهم أن يكونوا مع الاجتناب والإنابة على هذه الصفة فـوضع الظاهر موضع الضمير ومن الوَقَفَة من يقف على: (فبـشر عبادى)، ويبتدئ (الذين يستمـعون) يرفعه على الابتداء، وخبره (أولئك)».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٢] : «(فبشر عبـاد) هم المجتنبون الطاغوت إلى الله وضع الظاهر مـوضع المضمـر؛ ليـدل على أنهم هم؛ وليتـرتب على الظاهر الوصف وهو: (الذين يسـتمـعون القول) وهو عـام فى جمـيع الأقوال

(١) الكشاف : ٣/ ٣٩٣.

(٢) البحر المحيط : ٩/ ١٩٢.

(فيتبعون أحسنه) ثناء عليهم بنفوذ بصائرهم وتمييزهم الأحسن فإذا سمعوا قولا تبصروه. . . و(الذين) وصف لعباد وقيل: الوقف على (عباد)، و(الذين) مبتدأ خبره (أولئك) وما بعده».

ففى كلام هذين الإمامين الجليلين- نيابة عن النحاة- تقديم لوصف العباد بأنهم الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وهذا يوحى بأن قوله: (الذين يستمعون القول) نعت لـ (عباد)، وهذا يدل على منع الوقف على قوله: (عباد)؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين المنعوت ونعته. وعندما عرض كل منهما القول بجواز الوقف على قوله: (عباد) على اعتبار أن (الذين) مبتدأ خبره (أولئك) عرضه كل منهما بصيغة التضعيف أو التقليل، فقال الزمخشرى: «ومن الوقَفَة من يقف على: (فبشر عباد)»، وقال أبو حيان: «وقيل: الوقف على (عباد) و(الذين) مبتدأ خبره (أولئك) وما بعده».

أما الإمام الرازى[1] (٦٠٦هـ) فلم يذكر فيه إلا الوصف وكذلك أبو السعود[2] (٩٨٢هـ)، وابن عاشور[3] (١٣٩٤هـ).

أما الألوسى (١٢٧٠هـ) فقد صرح بترجيح القول بالوصف الذى يؤدى إلى منع الوقف على قوله: (عباد) على القول بجواز أن يكون (الذين) مبتدأ خبره (أولئك)، والذى يؤدى القول به إلى جواز الوقف على قوله: (عباد)؛ حيث يقول[4] : «ووضَع الظاهر موضع الضمير؛ ليشرِّفهم تعالى بالإضافة

(١) مفاتيح الغيب: ٢٢٧/٢٦.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٣٠٥/٤.

(٣) التحرير والتنوير : ٣٦٥/٢٣.

(٤) روح المعانى: ٣٧٣/٢٣.

إليه؛ ولتكرير بيان الاستحقاق؛ وليدل على أنهم نقّادون حرصًا على إيثار الطاعة، ومزيد القرب عند الله تعالى وفيه تحقيق للإنابة وتتميم حسن. وقيل: الوقف على (عبادى)، فيكون (الذين) مبتدأ خبره جملة قوله تعالى: (أولئك الذين هداهم الله) أى لدينه، والكلام استئناف بإعادة صفة من استؤنف عنه الحديث، وما تقدم أرجح لما سلف من الفوائد من إقامة الظاهر مقام المضمر والتتميم[1] فإن ذلك دون الوصف لا يتم».

والألوسى - رحمه الله- هنا يرجح القول بالوصف على القول بالاستئناف؛ لأن القول بالوصف يقدم فوائد جمّةً للمعنى - قد ذكرها- وهذا يقوّى المعنى، ويؤكد الوصف للعباد بما وُصفوا به عن استحقاق وجدارة.

وبناءً على ما تقدم فإن القول بمنع الوقف هو المناسب للمقام وللسياق.

هذا، والبلاغيون يؤيدون القول بمنع الوقف على قوله: (عباد)؛ لأن ما بعده، وهو (الذين) صفة لهم، والوقف على (عباد) يؤدى إلى الفصل بين النعت ومنعوته وذلك يفسد المعنى.

يقول الرازى (٦٠٦هـ)[2] : «واعلم أنه تعالى لما قال: (لهم البشرى) وكان هذا كالمجمل أردفه بكلام يجرى مجرى التفسير والشرح له فقال تعالى: (فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه)، وأراد بعباده الذين يستمعون

---

(١) التتميم: «عبارة عن الإتيان في النظم أو النثر بكلمة أو جملة إذا زيدت في الكلام التام أفادته حسناً آخر متمماً لحسنه» [شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع لصفى الدين الحلي: ١١٩].

(٢) مفاتيح الغيب: ٢٦/٢٢٧.

القول فيتبعون أحسنه: الذين اجتنبوا وأنابوا لا غيرهم، وهذا يدل على أن رأس السعادات ومركز الخيرات، ومعدن الكرامات هو الإعراض عن غير الله تعالى، والإقبال بالكلية على طاعة الله، والمقصود من هذا اللفظ: التنبيه على أن الذين اجتنبوا الطاغوت وأنابوا هم الموصوفون بأنهم هم الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، فوضع الظاهر موضع المضمر تنبيهًا على هذا الحرف».

فالإمام الرازى- طيب الله ثراه- هنا يؤكد على أن الوصف هو الركن الأساس فى هاتين الآيتين؛ حيث جاء قوله: (لهم البشرى) مجملا أتبعه بكلام يوضحه ويفسره ويبينه فأتى بهذه البشرى، وأوقعها على الاسم الظاهر (عباد) الذى كان حقه أن يكون مضمراً، وإنما أظهره؛ ليوقع عليه الصفة المميزة له، فكأن العباد قد وصفوا مرتين: الأولى: بأنهم الذين اجتنبوا الطاغوت وأنابوا إلى الله. والثانية وصفوا بأنهم الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

فالوصف هنا هو الأساس فى بناء هاتين الآيتين.

ويقول الزركشى (٧٩٤هـ)[١] : «فصَّل بعضهم فى الصفة بين أن تكون للاختصاص؛ فيمتنع الوقف على موصوفها دونها وبين أن تكون للمدح فيجوز».

هذا، ومن العرض السابق لآراء العلماء يتبين لنا أن الصفة هنا جاءت لتميز الموصوف فهى مختصة به، ويتأكد هذا المعنى إذا أضفنا إليه مناسبة النزول لهاتين الآيتين كما ذكرنا. وليس هذا الموضع - (الذين)- من المواضع السبعة:

---

(١) البرهان : ١/٣٥٦.

التى يتعين الابتداء بها فى القرآن، كما ذكر ذلك الزركشى[1] فى قاعدة «الذى والذين فى القرآن».

الموضع السابع:

الموضع الثامن:

﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ۝ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ۝ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝ وَحُورٌ عِينٌ ۝ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ۝ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝ ﴾ [الآيات: من ١٧ - ٢٤ الواقعة].

إضاءة:

فى هذه الآيات حديث عن بعض ألوان النعيم التى يلقاها أصحاب الجنة فيها، فبينما هم يجلسون على سرر متقابلين زيادة فى الأنس والمودة ﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون﴾، «والطواف: المشى المكرر حول شىء، وهو يقتضى الملازمة للشىء[2]».

والولدان المخلدون - كما يقول الفراء (٢٠٧هـ)[3] : «يقال: إنهم على سن واحدة لا يتغيرون». فهم لا يهرمون ولا يصلون إلى الشيخوخة. (بأكواب وأباريق وكأس من معين).

---

(١) السابق : ٣٥٧/١، والمواضع السبعة هي: ١- البقرة: ١٢١، ٢- البقرة : ١٤٦، ٣- البقرة: ٢٧٥. ٤- الأنعام: ٢٠. ٥- التوبة: ٢٠، ٦- الفرقان: ٣٤، ٧- غافر: ٧.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٩٣/٢٧.

(٣) معانى القرآن: ١٢٢/٣.

«الكـوب: مـا لا أذن له، ولا عـــروة له، والأباريق : ذوات الآذان والعرا[1] ». والكأس: هو الإناء فيه الخمر. «قال الضحاك: كل كأس فى القرآن فهى الخمر، وقال قتادة: (منِ معين) من خمر تُرى بالعيون[2] ».

﴿لايصدعـون عنها ولا ينزفون﴾ أى أنها ليست كـخمر الدنيـا تصيب شاربها بالصداع وذهاب العقل. قال الفراء (٢٠٧هـ)[3] : «يقال للرجل: إذا سكر قد نُزِف عقله، وإذا ذهب دمه وغُـشِى عليه أو مات قيل: منزوف، ومن قرأ: (يُنزِفون) يقول : لا تفنى خمـرهم، والعرب تقول للقوم إذا فَنِىَ زادهم: قد أنزَفُوا وأقتروا وأنفضوا وأرملوا وأملقوا».

﴿وفاكـهة مما يتخيـرون. ولحم طير مما يشتـهون﴾ أى ومما يتنعم به أهل الجنة أنهم إذا خطر ببال أحـدهم أى نوع من أنواع الفاكهة جىء به إليـه فصار بين يديه، وإذا اشـتـهى أى لحم من أنواع الطيـور كـان بين يديه، وخص لحم الطير؛ لأنه أجود أنواع اللحوم. ﴿وحور عين. كـأمثال اللؤلؤ المكنون﴾. يقول الزجاج (٣١١هـ)[4] : «ومعنى الحور: الشديدات البـياض والعين: الكبيرات العيون حسانها، ومعنى ﴿كأمثال اللؤلؤ المكنون﴾ أى كأمثال الدرحين يخرج من صَدفِه وكِنِّه لم يغيرْه الزمان واختلاف أحوال الاستعمال، وإنما يعنى بقوله:

﴿كأمثال اللؤلؤ﴾ أى فى صفائهن وتلألئـهن كصفاء الدر وتلألئه». فهذه من صـفات نسـاء الجنة، وقـد جـمع الله فى هذه الآيات لأهل الجنة أنسـهم

---

(١) السابق: ٣/ ١٢٣.

(٢) إعراب القرآن لابن النحاس: ٤/ ٣٢٥.

(٣) معانى القرآن : ٣/ ١٢٣.

(٤) معانى القرآن وإعرابه: ٥/ ١١١.

بإخوانهم، وأنهم مَخْدومون بالوِلدان الذين يلازمون سن الولدان، فلا شيب ولا كهولة ولا هرم، ومعهم أكواب وأباريق وخمر لذة للشاربين مبرأة من عيوب خمر الدنيا مع التنعم بلذة الطعام، فهذه فواكه مما يختارون ولحم طير مما يشتهون.

هذه ملذات الطعام والشراب، ثم يضيف إليهم ملذة الزواج بالحور العين اللائى يختلفن عن نساء الدنيا، كل ذلك كان (جزاء بما كانوا يعملون). أى كان هذا العطاء تفضلا من الله على عباده بسبب عملهم الصالح فى الدنيا.

شاهد هذين الموضعين:

الوقف ممنوع هنا على قوله: (مخلدون (١٧)، وعلى قوله: (وحور عين (٢٢)) فى ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها وفى ط. مصحف الأزهر الشريف، وفى ط. مصحف ليبيا والقراء يقولون بمنع الوقف على هذين الموضعين: فالإمام الدانى (٤٤٤هـ) لم يذكر فيهما وقفا من أى نوع[١] . ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)[٢] : «(مخلدون (١٧)) لا؛ لتعلق الباء»، ويقول أيضًا[٣] : «(عين - ٢٢- لا)».

أما الأنصارى[٤] (٩٢٦هـ) فلم يذكر وقفا على هذين الموضعين من أى نوع وهذا يدل على المنع.

---

(١) انظر: المكتفى : ٥٥٢.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ٩٩١.

(٣) السابق: ٣/ ٩٩٢.

(٤) المقصد: ٣٨١.

ويقول الأشمونى[1] - من علماء القرن الحادى عشر الهجرى-: «ولا وقف من قوله: (يطوف) إلى (يشتهون) فلا يوقف على : (مخلدون)؛ لتعلق الباء . . . ولا يوقف على : (عين)؛ لأن قوله: (كأمثال) من نعت (عين)».

ومن كلام القرّاء يتضح لنا منع الوقف على قوله: (مخلدون) لأن ما بعده - وهو الجار والمجرور- يتعلق بقوله: (يطوف). وعلى قوله: (عين)؛ لأن ما بعده- وهو قوله: (كأمثال اللؤلؤ)- نعت لقوله: (عين).

هذا، ويقول العكبرى (٦١٦هـ)[2] : «(بأكواب) يتعلق بـ (يطوف)، ولا يُفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

أما الموضع الثامن: - (وحور عين) - فيقول فيه أبو السعود[3] (٩٨٢هـ): «(وحور عين) بالرفع عطف على : (ولدان) أو مبتدأ محذوف الخبر اى فيها أو لهم حور . . . (كأمثال اللؤلؤ المكنون) صفة لحور أو حال».

وعلى هذا فإن الوقف ممنوع على قوله: (عين)؛ لأن ما بعده- وهو: (كأمثال اللؤلؤ المكنون)- صفة له أو حال، ولا يوقف على الموصوف دون صفته، ولا على الحال دون صاحبها.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على هذين الموضعين:

أما الأول: فلأن قوله: (مخلدون) جاء بعده جار ومجرور - (بأكواب)- يتعلق بقوله: (يطوف) ولا يُفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به، كما لا

---

(١) منار الهدى: ٣٨١.

(٢) التبيان : ٢/ ١٢٠٤.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٥/ ١٣٠.

يجوز أن يكون الجار والمجرور مبدوءًا به في جملة مستقلة؛ لأن معناه مرتبط بما تعلق به. يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «... المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لا يمكن إفراده عن الجملة، وأن يُعتد كلاما على حدته».

فالجار والمجرور هنا: - (بأكواب)... الخ- متعلق بالفعل (يطوف)؛ لأن الطواف يكون بالأكواب والأباريق... الخ فلو وقفنا على قوله: (مخلدون) نكون قد فصلنا بين الجملة ومعمولها الذى يُعَد من تمام معناها، وهذا ممنوع كما يمنع أن نبدأ بهذا المعمول- الجار والمجرور- على أنه كلام مستقل جديد؛ لأنه لا يمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاما على حدته على حد قول عبد القاهر- المذكور سابقا-.

أما الثاني: فإن الوقف ممنوع على قوله: (عين)؛ لأن ما بعده صفة له، ولا يُفصل بين الموصوف وصفته كما قلت من قبل[٢] .

وعلى القول بأن ما بعد قوله: (عين) حال فإن الوقف ممنوع أيضًا؛ لأن الفصل بين الحال وصاحبها ممنوع؛ حيث إن الحال خبر في المعنى، وهو ركن الإسناد، فكما لا يُفصل بين الخبر والمبتدأ لا يفصل بين الحال وصاحبها. وقد ذكرتُ من قبل رأى الإمام عبد القاهر[٣] في هذه القضية.

ويضاف إلى ما تقدم من تأكيد منع الوقف على : (عين) ما يؤخذ من

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤، وانظر معه: الإيضاح للقزويني : ١٣٥.

(٢) انظر: ص ٥٩٠ من هذا البحث.

(٣) انظر : دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢. وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

التشـبيـه المسـتـفاد من الآية التى بعـدها؛ حيث يقـول الرازى (٦٠٦هـ)[١] : «(كأمثال اللؤلؤ المكنون) فـيه مباحث: الأول: الكاف للتشبيه والمثل حقـيقة فيه فلو قال: أمـثال اللؤلؤ المكنون لم يكن إلى الكاف حـاجة فما وجـه الجمع بين كلمتى التـشبيه؟ نقـول: الجواب المشهور: أن كلمـتى التشبيـه تفيدان التـوكيد والزيادة فى التشبيه». فالإمام الرازى هنا: يرى أن قوله (حور عين) مشبه، وأن المشبه به هو اللؤلؤ المكنون، وهذا يعنى أن العلاقة التشبيهية هنا هى التى كانت سببًا فى منع الوقف؛ لأنه لا يُفـصل بين المشبه والمشـبه به بفاصل وإلا فـسد المعنى.

الموضع التاسع والعاشر:

﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۝ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ۝ وَالَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ ۝ وَالَّذِينَ هُم مِّنْ عَذَابِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ۝ إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ ۝ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝﴾ [الآيات: من ٢٤ - ٣٠ المعارج].

إضاءة:

هذه الآيات ورد فيها ذكر بعض صفات المصلين التى منها:

﴿والذين فى أموالهم حق مـعلوم للسائل والمحروم﴾ أى أنهم يخـرجون زكـاة أموالهم «وقـال بعضـهم: لا بل سوى الزكـاة»[٢] ويقـول الزمخـشرى

(١) مفاتيح الغيب : ٢٩/ ١٣٥.

(٢) معانى القرآن للفراء: ٣/ ١٨٥.

(٥٣٨هـ)[١] : «(حق معلوم) هو الزكاة؛ لأنها مقدرة معلومة أو صدقة يوظفها الرجل على نفسه يؤديها فى أوقات معلومة. السائل الذى يسأل والمحروم: الذى يتعفف عن السؤال فيحسب غنيا فيحرم».

فهذه هى الصفة الثانية فى ترتيب صفات المصلين. أما الصفة الثالثة فهى : أنهم يؤمنون ويصدقون بيوم الجزاء وهو البعث وما بعده. والصفة الرابعة: أنهم من عذاب ربهم خائفون على الرغم من دوامهم على فعل الطاعات والقربات؛ لأن عذاب ربهم غير مأمون؛ إذ كلما ارتقى المؤمن فى الطاعات اعتقد أنه مقصر فى جنب الله؛ لأنه يعلم أن حقوق الله تعالى عليه كثيرة، وهو مهما بذل فى سبيل مرضاة ربه فلن يأمن مكر الله. أما الصفة الخامسة: فهى أنهم لفروجهم حافظون أى أنهم لا يستعملون فروجهم إلا فيما أحل الله لهم من الزوجات أو ملك اليمين- عندما كان موجودًا أما الآن فلا-، أما ما وراء ذلك فهم بعيدون منه؛ لأنهم وقّافون على حدود الله، فهذه خمس صفات من ثمانٍ وُصف بها المصلون فى هذه السورة.

شاهد هذين الموضعين:

الوقف ممنوع هنا على قوله: (معلوم - ٢٤ـ) وعلى قوله: (حافظون- ٢٩-) فى ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. مصحف ليبيا.

أما القراء: فمنهم من جعل الوقف كافيا على رءوس هذه الآيات كالدانى[٢] ، ومنهم من قال بمنع الوقف على هاتين الآيتين: فالسجاوندى

(١) الكشاف: ٤/١٥٩.

(٢) المكتفى: ٥٨٦.

(٥٦٠هـ) يقول[١] : «(حافظون- ٢٩- لا) للاستثناء». ويقول الأنصارى[٢] (٩٢٦هـ): «(دائمون -٢٣-) كاف، وكذا: (والمحروم- ٢٥-) و(يوم الدين- ٢٦-، مشفقون- ٢٧-) حسن، وكذا (غير مأمون-٢٨-)، و(غير ملومين- ٣٠).».

فالأنصارى - رحمه الله- لم يذكر وقفا من أى نوع على قوله: (معلوم) ولا على قوله: (حافظون) وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشمونى[٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجرى: «ولا يوقف على (منوعا- ٢١-) للاستثناء، ولا على (المصلين)؛ لأن ما بعده صفة له، (دائمون- ٢٣-) كاف ومثله: (والمحروم- ٢٥)». ولم يذكر وقفا على قوله (معلوم- ٢٤-) من أى نوع، وهذا يدل على المنع، ثم يقول[٤] : «ولا يوقف على : (حافظون- ٢٩-) للاستثناء».

ومما تقدم يتبين لنا منْع الوقف على قوله: (معلوم) لتعلق ما بعده به- وهو الجار والمجرور-؛ إذ الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور، وبين ما تعلق به، وذلك ممنوع. وكذلك منع الوقف على قوله: (حافظون) للاستثناء. هذا ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ[٥]): (إلا المصلين) نصب على الاستثناء، (الذين هم على صلاتهم دائمون) نعت (والذين فى أموالهم حق

---

(١) علل الوقوف: ٣/ ١٠٤٩.

(٢) المقصد: ٤٠٤.

(٣) منار الهدى: ٤٠٤.

(٤) السابق: نفس الموضع.

(٥) إعراب القرآن : ٥/ ٣١.

معلوم) عطف عليه».

وهكذا بقية الصفات الثمانية نعوت للمصلين، عُطفت بعضها على بعض بالواو، فالمنعوت قوله: (المصلين) وهو منصوب على الاستثناء، وهذه النعوت التي بعده في محل نصب؛ لأن النعت يتبع المنعوت في الإعراب - كما هو معلوم-، وهذه النعوت قصد بها بيان حقيقة المنعوت. واتصالها يؤدى إلى ذلك.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: (معلوم) لأن ما بعده- وهو الجار والمجرور- متعلق به، والوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور، وبين ما تعلق به، وذلك ممنوع؛ لأن ذلك الحق المعلوم خاص بالسائل والمحروم ومن كان على شاكلتهما؛ لأننا لو فرضنا جواز الوقف على قوله: (معلوم) لأجزنا - تبعا لذلك- الابتداء بذلك الجار والمجرور، وهذا ابتداء قبيح؛ لأنه يؤدى إلى أن يقع الجار والمجرور ولا متعلَّق له، وذلك مخالف لقواعد العربية. يقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «. . . . المفعول والظرف وسائر ما يجىء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لا يمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاما على حدته».

وقد عرضت لهذه العبارة أكثر من مرة، وفصَّلت القول فى القصد من الاستدلال بها مما لا داعى لإعادته. أما قوله: (حافظون) فقد منع الوقف عليه؛ لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين المستثنى والمستثنى منه، وذلك لا يجوز لأنه يؤدى إلى تقطيع أوصال الكلام، والفصل بين أجزائه التي يتكون منها،

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

لأن الاستثناء يجعل المعنى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً، أي أن المعنى المستثنى منه والمعنى المستثنى يصير كالكلام الواحد الذي يتعذر الفصل بين أجزائه، لئلا يفسد المعنى. يقول النيسابوري (٧٢٨هـ)(١) : «... بناءً على أن المستثنى منه مع الاستثناء وأداته كالكلام الواحد».

هذا، ولو أجزنا الوقف - فرضاً - على قوله: ﴿حافظون﴾ فإن السامع يفهم أن المعنى المقصود هو أن من صفات المصلين: حفظ فروجهم حفظاً مطلقاً عن الأزواج وعن غيرهم، وهذا مخالف لما خلق الإنسان له؛ فإن الله قد خلقه ليعمر هذا الكون، ولايتم ذلك إلا بالتناسل والتكاثر، وقد خلق الله الفروج لهذه المهمة، فحين نقف على : ﴿حا فظون﴾ نكون قد ناقضنا الفطرة؛ لذا لايتم المعنى إلا بالوصل والإتيان بأداة الاستثناء؛ ليفهم أن استعمال الفروج يقع على الأزواج، وعلى الإماء بملك اليمين فقط ولايجوز غير ذلك؛ لذا كان الوصل هو المفيد للمقصود.

هذا، وقد بسطت القول في نظير هذا الموضع فيما سبق(٢) ولا أحب التكرار.

* * *

---

(١) غرائب القرآن : ١٥/ ١٢١، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ٣/ ٢٤٨.

(٢) انظر: ص ٥٨٣ من هذا البحث.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على عشرة مواضع جمع بينها هذا العنوان: (من صفات المؤمنين وجزائهم في الآخرة) توزعت على هذه المجموعات الآتية:

المجموعة الأولى: وقد اشتملت على ثلاثة مواضع هي :

١- الموضع الأول: (آية ٥ المؤمنون).

٢- الموضع الرابع: (آية ٦٩ الفرقان).

٣- الموضع العاشر: (آية ٢٩ المعارج).

وقد اشتركت هذه المواضع الثلاثة في علة منع الوقف وهي: أن الوقف يؤدى إلى الفصل بين المستثنى منه والمستثنى وهذا ممنوع؛ لأن أسلوب الاستثناء كالكلام المتصل.

ففي الموضع الأول: (آية ٥ المؤمنون) والموضع العاشر: (آية ٢٩ المعارج) حديث عن وصف المؤمنين والمصلين بأنهم ﴿لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ماملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين﴾ فقد اتفق الموضعان في جميع الألفاظ؛ لأن الموضوع الخاص بهما واحد.

أما الموضع الرابع: (آية ٦٩ الفرقان) فقد جاء في سياق الشرط والجزاء ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً . . . إلا من تاب . . .﴾ حيث جاء الاستثناء من العموم الذي أفادته ﴿مَنْ﴾ الشرطية في قوله: ﴿ومن يفعل ذلك﴾ وجوابها : ﴿يلق أثاماً . . . إلخ﴾ وجيء بهذا الاستثناء للإسراع بطمأنة هؤلاء المؤمنين التائبين الذين أخرجوا من هذا الحكم العام مسارعة في إلقاء المسرة في قلوب

هؤلاء التائبين، وهذه هي الغاية من اتصال الكلام.

أما المجموعة الثانية: فقد اشتملت على ثلاثة مواضع هي:

١- الموضع الثالث: (آية ٣٧ النور).

٢- الموضع السادس: (آية ١٧ الزمر).

٣- الموضع الثامن : (اية ٢٢ الواقعة).

وقد اشتركت هذه المواضع في علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف على أيٍّ منها يؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبها أو الفصل بين الصفة وموصوفها.

ففي الموضع الثالث: حديث عن الرجال الذين يعمرون بيوت الله وهي المساجد، فقد وصفوا بأنهم ﴿لاتلهيهم تجارة ولابيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً..﴾ فقوله: ﴿يخافون يوماً ..﴾ صفة ثانية لـ ﴿رجال﴾ أو حال من مفعول ﴿لاتلهيهم تجارة﴾، فالوقف على قوله: ﴿الزكاة﴾ يؤدى إلى حجب الصفة الثانية للرجال، وهي: ﴿يخافون﴾ أو يؤدى إلى الفصل بين الحال - ﴿يخافون﴾ - وصاحبها - وهو مفعول ﴿لاتلهيهم﴾ - وكلاهما ممنوع كما ذكرنا من قبل، وقد اشترك هذا الموضع مع الذي يليه - الموضع السادس - (آية ١٧ الزمر)- في الموضع الخاص، فكل منهما يصف عباد الله الذاكرين العابدين إلا أن آية (النور) خصت الرجال الذاكرين بأنهم يفعلون ذلك في المساجد.

أما آية (الزمر) فإنها وصفت عباد الله بأنهم اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها

وأنابوا إلى الله، وأنهم الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه. فقد اتفق الموضعان في وصف الرجال والعباد في كل من الموضعين بصفتين إلا أن الأول: خص الرجال بالوصف؛ لأنهم الذين يقومون بعمارة المساجد في الغالب، أما النساء فهن تبع وإن كانت بيوتهن أفضل لهن في العبادة.

وفي الثاني: أجرى الوصف علي العباد، والنساء تبع للرجال أيضاً. والوقف على ﴿عباد﴾ يؤدى إلى الفصل بين الموصوف وصفته، وذلك ممنوع كما ذكرنا.

أما الموضع الثامن : (آية ٢٢ الواقعة) فهو حديث عن الحور العين - زوجات المؤمنين في الجنة - فقد وصفوا بأنهن ﴿كأمثال اللؤلؤ المكنون﴾، وقد مُنع الوقف على قوله: ﴿عين﴾ لأنه يؤدى إلى الفصل بين الموصوف وصفته، أو بين الحال وصاحبها وكلاهما ممنوع؛ لأنه يفسد المعنى، وفي هذا الموضع بيان لجزاء المؤمنين في الجنة؛ حيث يزوجون بالحور العين.

والمجموعة الثالثة : وتشتمل على موضعين هما :

١- الموضع السابع : (آية ١٧ الواقعة).

٢- الموضع التاسع: (آية ٢٤ المعارج).

فهذان الموضعان قد اشتركا في علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف على أيٍّ منهما يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

ففي الموضع السابع: حديث عن نعيم أهل الجنة؛ حيث ﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق ... إلخ﴾ فهذا يتعلق بجزاء المؤمنين في الآخرة.

أمـا الموضع التـاسع: فإنه حـديث عن المصلين بأن من صـفـاتهم أنهم يخرجون زكاة أموالهم أو يتصدقون بشيء زائد عن الزكاة، وذلك في الدنيا.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة بين مواضع هذا الفصل فإني أوجزها فيما يلي:

المجموعة الأولى: (وهي نفسها المذكورة في السمات الجامعة) وقد اختلفت هذه المواضع فيما يلي:

(أ) جاء الحديث في الموضعين (الأول) و(العاشر) متفقاً في الموضوع الخاص، وفي جميع الألفاظ والحروف.

أما الموضع الرابع: فقد جاء الحديث فيه عن استثناء التائبين من العصاة .

(ب) المستثنى منه العموم المفهوم من قوله: ﴿مَنْ﴾ في : ﴿ومن يفعل ذلك...﴾ - في الموضع الرابع - أما في الموضعين : (الأول) و(العاشر) فإنه المستثنى منه ضمير الجماعة في قوله: ﴿حافظون﴾.

(جـ) في الموضع الرابع: وَلِي أداة الاستثناء ﴿مَنْ﴾ وهي بمعنى (الذي) اسم موصول، أما في الموضعين : (الأول، والعاشر) فقد ولي أداة الاستثناء حرف الجر (على).

والمجموعة الثانية: (وهي المذكورة في السمات الجامعة) قد اختلفت فيما يلي:

(أ) جاءت الصفة أو الحال - في الموضع الثالث - جملة فعلية فعلها مضارع - ﴿يخافون﴾ - أما في السادس : فقد جاءت الصفة اسماً موصولاً هو : ﴿الذين يستمعون القول..﴾. أما الثامن: فقد جاءت الصفة (جاراً ومجروراً) وهي قوله: ﴿كأمثال اللؤلؤ المكنون﴾ وهي في موقع المشبه به.

(ب) جاء الموصــوف - في الموضع الثالث: نكرة موصوفـة ﴿رجال﴾ ، أما الموضع السادس: فقد جاء الموصوف (عباد أو عبادي) أما الثامن: فقد جاء الموصوف نكرة موصوفة ﴿حور عين﴾.

(ج) في الموضع الثالث: جـاء الوصف لـ ﴿رجال﴾ يعمرون المسـاجد - في الدنيـا - ، وفي السادس: جـاء الوصف لـ (عـباد) أيضـاً في الدنيا، أمـا الثامن : فقد جاء الوصف لـ ﴿حور عين﴾ في الجنة أي في الآخرة.

وللمجموعة الثالثة: (وهي نفسها المذكورة في السمات الجامعة) قد اختلف فيها الموضعان كما يلى:

(أ) في الموضع السابع: حديث عن نعيم أهل الجنة في الجنة أما الموضع التاسع فإنه حديث عن وصف من أوصاف المصلين في الحياة الدنيا.

(ب) الجـار والمجرور - في المـوضع السابع - يتـعلق بالفـعل المضـارع ﴿يطوف﴾، أما الموضـع التـاسع: فإن الجار والمجرور فـيه يتعلق باسم المفـعول ﴿معلوم﴾.

(ج) حرف الجر - في الموضع الســابع - كان (الباء) التي تناسب ما يطاف به، أما حرف الجر - في الموضع التاسع - فقد كان (اللام) لأنه يفيد التملك أو الاختصاص وذلك يتناسب مع الأموال.

أما الموضعان الأخيران وهما:

١- الموضع الثاني : (آية ٣٦ النور).

٢- الموضع الخامس: (آية ٣٥ الأحزاب).

فقـد اختلفا عن المواضع الســابقة في أن علة منع الوقف فـيهمـا جاءت مختلفة ؛ حيث إن المنع في الموضع الثاني يؤدى إلي الفصل بين الفعل وفاعله، وفي الموضع الخامس: منع الوقف لأنه يؤدى إلى الفصل بين اسم إن وخبرها، وإن اتفقا في أن اللفظ الـذي منع الوقف عليه في كل منها متـصل بالذكر ففي الثـاني (آية ٣٦ النور) منع الوقف على : ﴿والآصـال﴾ وهو مـتعلق بقـوله: ﴿يسـبح﴾ وهو ذكـر، وفي الخـامس: (آية ٣٥ الأحـزاب) - منع الوقف على قوله: ﴿والذاكرات﴾ وكل منهما عبادة في الدنيا، وكذلك اتفقا في أن كلا من اللفظين اللذين منع الوقف عليهما جاءا بلفظ الجمع ففي الثاني : ﴿والآصال﴾ وفي الخامس: ﴿والذاكرات﴾.



الفصل السابع

بين الأنبياء وأقوامهم

* * *

الموضع الأول :

﴿ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ۝ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ۝ ﴾ [الآيتـان : ٢٧، ٢٨ من سورة طه].

إضاءة :

هاتان الآيتان بعض من دعــاء سيدنا موسى - عليـه السلام - حين أمره الله تعالى أن يبلغ الرسالة إلى فرعـون، عندئذ ﴿قال رب اشرح لي صدري * ويسري لي أمري * واحلل عقدة من لساني * يفقهوا قولي.. الآيات﴾.

فسيـدنا موسى - عليه الســلام - هنا يدعو ربه أن يحل عقدة مـن عقد لسانه «روى أنه كان في لسانه رُتَّة[١] من جمرة أدخلهـا فاه في صغره؛ وذلك أن فرعون حملـه ذات يوم فأخذ لحيته فنتـفها لما كان فيها من الجـواهر فغضب وأمر بقتله فـقالت آسية: إنه صبي لايفـرق بين الجمر والياقوت، فـأحضرا بين يديه، فأخذ الجمرة فوضعها في فيه..»[٢].

فهو - عليه السلام - يطلب من ربه حل عقدة من عقد لسانه التي ذكرنا سببـها، وقد أجـابه الله إلى ما طلب؛ لأنه يريد بذلك أن يفـهم الناس عنه ما يدعوهم إليه؛ ولذا قـال: ﴿يفقهوا قولي﴾. قـال الفيروزآبادي (٨١٧هـ)[٣] : «الفقه: - بالكســر - العلم بالشيء والفهم له والفطنة، وغلب على علم الدين

---

(١) رُتَّة: أي حُبْسة.

(٢) فيه: أي فمـه، والعبارة من : إرشاد العقل السليم: ٣/ ٣٠٣، وانظر معه: الكشاف: ٢/ ٥٣٥، و البحر المحيط: ٧/ ٣٢٨، وروح المعاني: ١٦/ ٢٦٧.

(٣) القاموس المحيط: مادة : (فقه).

لشرفه». والمعنى: ليفهموا عني ما أدعوهم إليه.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿من لساني﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف وفي ط. مصحف ليبيا. والقراء: أكثرهم قال بمنع الوقف كالسجاوندي (٥٦٠هـ)[١] الذي يقول: «﴿لساني -٢٧-لا ﴾. والأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] الذي يقول: «﴿طغى -٢٤- حسن﴾ وقال أبو عمرو: كافٍ، ﴿يفقهوا قولي -٢٨- صالح». ولم يذكر وقفاً بينهما من أي نوع على أي آية منها وهذا يدل على المنع، ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿من لساني -٢٧﴾ ليس بوقف لأن قوله: ﴿يفقهوا قولي﴾ جواب قوله: ﴿واحلل عقدة﴾».

أما بعض القراء فقد قال: إن ا لوقف عليه كافٍ كالداني[٤] ومن كلام أكثر القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿لساني﴾ لأن ما بعده جواب الأمر في قوله: ﴿واحلل﴾.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٥]: «﴿يفقهوا قولي﴾ مجزوم؛ لأنه جواب الطلب».

---

(١) علل الوقوف: ٢/ ٦٩٢.

(٢) المقصد: ٢٤٢.

(٣) منار الهدى: ٢٤٢.

(٤) انظر: المكتفى: ٣٧٩.

(٥) إعراب القرآن: ٣/ ٣٧.

ويقول الصاوي (١٢٤١هـ)[١] : «﴿يفقهوا قولي﴾ مجزوم في جواب الدعاء». ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٢] «﴿يفقهوا قولي -٢٨-﴾ جواب الطلب، وغرضا من الدعاء فبحلها في الجملة يتحقق إيتاء سؤله - عليه السلام».

ومن كلام النحاة يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿لساني﴾ لأن ما بعده جواب الطلب، ولايتم المعنى إلا بذكره.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿لساني﴾ لأن ما بعده جواب الطلب، ولايتم المعنى إلا بذكر الجواب؛ لأن الجواب مترتب على الأمر، وهو الغاية من هذا الدعاء؛ لأن قوله: ﴿يفقهوا قولي﴾ هو الغاية من هذا الدعاء والغرض منه.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٣] : «وفعل ﴿يفقهوا﴾ مجزوم في جواب الأمر على الطريقة المتبعة في القرآن من جعل الشيء المطلوب بمنزلة الحاصل عقب الشرط، كقوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾[٤] أي إن تقل لهم غضوا يغضوا أي شأنهم الامتثال».

فابن عاشور - رحمه الله - يرى أن هذا الجواب ﴿يفقهوا﴾ بمنزلة الحاصل عقب الشرط، وهذا الأمر الحاصل يتوقف فهم المعنى عليه؛ لأن الأمر يقتضي آمراً ومأموراً به وغرضاً لهذا الأمر أو هدفا، فهذه أمور لابد منها جميعاً.

---

(١) حاشية الصاوي على الجلالين: ٥٣/٣.

(٢) روح المعاني: ٢٦٧/١٦.

(٣) التحرير والتنوير: ٢١٢/١٦.

(٤) من الآية ٣٠ سورة النور.

هذا، وقد بسطت القول في نظير هذا الموضع[1]، ولا احب التكرار.

الموضع الثاني:

﴿قَالُوا لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَا لُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُخْرَجِينَ ۝ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ ۝ رَبِّ نَجِّنِي وَأَهْلِي مِمَّا يَعْمَلُونَ ۝ فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ ۝ ثُمَّ دَمَّرْنَا الْآخَرِينَ ۝﴾ [الآيات: من ١٦٧ - ١٧١ الشعراء].

إضاءة:

هذه الآيات جزء من حوار سيدنا لوط - عليه السلام - مع أهل قرية (سدوم) حين دعاهم إلى ترك هذه الفاحشة التي يفعلونها من دون الناس، وهي أنهم كانوا يتركون ما خلق الله لهم من أزواجهم من الفروج التي جعلها الله موضع الحرث ويذهبون إلى الذكران؛ ليأتوهم في أدبارهم فردوا عليه بهذا الرد الذي يحمل التهديد والوعيد قائلين: ﴿لئن لم تنته يالوط لتكونن من المخرجين﴾، وقد بلغ التهديد أشده حين جاء مؤكدا بأسلوب القسم، وجوابه المؤكد كذلك باللام ا لواقعة في جواب القسم، ونون التوكيد المشددة بأنهم سوف يخرجونه من قريتهم؛ لأنه لم يكن منها، وإنما جاء مهاجراً إليهم وأقام بينهم لمصاهرته لهم، فأرسله الله إليهم ليعالجهم من هذا المرض الخبيث.

والتهديد بالإخراج يدل على أن من كان يُخرج من قريته يحدث به ذلك على هيئة مهينة ذليلة مع الاعتداء على أمواله وحرماته. عندئذ قال لهم لوط: ﴿إني لعملكم من القالين﴾ قال أبو السعود (٩٨٢هـ)[2]: «أي من

---

(١) انظر: ص ٥٢٩ من هذا البحث.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٤/١١٥، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ١٣/١٤٢، و البحر المحيط: ٨/١٨٥.

المبغضين غاية البغض كأنه يقلى الفؤاد والكبد لشدته، وهو أبلغ من أن يقال: إني لعملكم قال؛ لدلالته على أنه - عليه الصلاة والسلام - من زمرة الراسخين في بغضه المشهورين في قلاه».

ثم اتجه إلى ربه بالدعاء قائلاً: ﴿رب نجني وأهلي مما يعملون﴾ فكانت الإجابة سريعة؛ حيث قال الله تعالى: ﴿فنجيناه وأهله أجمعين * إلا عجوزاً في الغابرين﴾ يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] «فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿فنجيناه وأهله أجمعين * إلا عجوزاً؟﴾ قلت: معناه: أنه عصمه وأهله من ذلك إلا العجوز فإنها كانت غير معصومة منه لكونها راضية ومعينة عليه».

والمعنى: عندما دعا سيدنا لوط - عليه السلام - بالنجاة من هؤلاء القوم، ومن عاقبة فعلهم كانت الإجابة سريعة بفاء التعقيب «أي كانت نجاته عقب دعائه حسبما يقتضي ذلك من أسرع مدة بين الدعاء وأمر الله إياه بالخروج بأهله إلى قرية (صوغر)»[٢] .

لقد نجاه الله وبنتيه ، وأهلك امرأته؛ لأنها كانت كافرة تعين قومها على الفاحشة يقول القرطبي (٦٧١هـ)[٣] «﴿إلا عجوزاً في الغابرين﴾ روى سعيد عن قتادة قال: غبرت في عذاب الله عز وجل أي بقيت، وأبو عبيدة[٤] يذهب إلى أن المعنى: من الباقين في الهَرَم، أي بقيت حتى هرِمت».

(١) الكشاف: ٣/ ١٢٥.

(٢) التحرير والتنوير : ١٩/ ١٨١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ١٤٢.

(٤) مجاز القرآن: ٢/ ٨٩.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أجمعين -١٧٠-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف.

والقراء يقولون بمنع الوقف: فالداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: «﴿مما يعملون -١٦٩-﴾ تام، ﴿عليهم مطراً -١٧٣-﴾ كافٍ». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أجمعين -١٧٠-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿أجمعين -١٧٠-ﻻ ﴾ للاستثناء».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿مما يعملون -١٦٩-﴾ صالح، وكذا: ﴿في الغابرين -١٧١-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أجمعين -١٧٠-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿أجمعين-١٧٠-﴾ ليس بوقف للاستثناء بعده».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿أجمعين﴾؛ لأن ما بعده أداة الاستثناء وهي ﴿إلا﴾ وهي تربط المستثنى منه والمستثنى فيصير كالكلام الواحد؛ لذا منع الوقف.

---

(١) المكتفى: ٤٢٣.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٧٦١.

(٣) المقصد: ٢٨١.

(٤) منار الهدى: ٢٨١.

هذا، ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «فإن قلت: كان أهله مؤمنين، ولولا ذلك لما طلب لهم النجاة، فكيف استثنيت الكافرة منهم؟ قلت: الاستثناء إنما وقع من الأهل، وفي هذا الاسم لـها مـعهم شـركـة بحق الزواج وإن لم تشاركهم في الإيمان».

والزمخشري - رحمه الله - هنا يقول: إن الاستثناء وقع من الأهل، وهي ينطبق عليها أنها من أهله؛ لأنها زوجة لوط - عليه السلام - فحين يطلق لفظ النجاة على أهل لوط فإنه يعمها ويشملها؛ لذا كان من المهم جداً لتمام المعنى أن يؤتى بأداة الاستثناء وما بعدها؛ ليتم إخراج هذه الكافرة من زمرة الناجين؛ ولينسحب عليها عقاب الكافرين، ولكن حين نقف على قوله: ﴿اجمعين﴾ فإن السامع يقع في ذهنه أنها من جملة الناجين؛ لأنها من جملة أهله، مع أن الحقيقة غير ذلك؛ لذا كان وصل الكلام أمراً ضرورياً؛ لدفع هذا الإيهام، ولتعجيل المساءة لها حتى يكون ذلك رادعاً لكل كافر، وأن صلة النبى لاتفيد الكافرين في شيء، كما ضرب الله بذلك المثل في آخر سورة التحريم[٢] .

هذا، وإني أكتفى بقول الزمخشري هنا عن آراء النحويين والبلاغيين في هذا الموضع، مع ملاحظة أني بسطت القول في نظائره[٣] فيما سبق.

---

(١) الكشاف: ٣/ ١٢٥.

(٢) الأيتان: ١٠، ١١ منها.

(٣) انظر: - مثلاً - ص ٣٣٦، ٣٣٧ من هذا البحث.

الموضع الثالث:

﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَلَا تَتَّقُونَ ۝ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ۝ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝ فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ۝ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ۝﴾ [الآيات : من ١٢٣ - ١٢٨ الصافات].

إضاءة :

في هذه الآيات حديث عن حوار دار بين سيدنا إلياس - عليه السلام - وقومه، وسيدنا إلياس - كما يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] عنه - «هو إلياس بن ياسين من ولد هارون أخي موسى - عليهما السلام . . .». فهو من أنبياء بني إسرائيل، وقد وُجد في مدينة (بك) بالشام، وكان فيها صنم يسمى (بعلا) سميت المدينة باسمه فقيل لها: (بعلبك)، وكان أهل هذه المدينة يعبدون هذا الصنم الذي يقول عنه الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : «كان لهم كمناة وهُبل، وقيل: كان من ذهب وكان طوله عشرين ذراعاً، له أربعة أوجه فتنوا به وعظموه حتى أخدموه أربعمائة سادن وجعلوهم أنبياءه. .». فلما رآهم إلياس - عليه السلام - على هذه الحال نهاهم عن عبادة هذا الصنم، ودعاهم إلى توحيد الله وترك عبادة هذا الصنم قائلاً لهم : ﴿ألا تتقون﴾ الله وتخافون عذابه، أتعبدون (بعلا) وتتركون الله أحسن الخالقين. الله ربكم ورب آبائكم

---

(١) الكشاف: ٣/٣٥٢، وانظر معه: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩١، ومفاتيح الغيب: ٢٦/ ١٤٠، وإرشاد العقل السليم: ٤/٢٧٦، وروح المعاني: ٢٣/٢٠٣.

(٢) الكشاف: ٣/٣٥٢.

الأولين. فكانت ثمرة هذه الدعوة إلى الله أن آمن به بعض وكفر بعض آخر لكن الذي يُفهم من السياق أن من كذّب كان أكثرهم؛ ولذا قال: ﴿فكذبوه﴾، وكان الفريق الذي آمن هم الأقل ولذا قال: ﴿إلا عباد الله المخلصين﴾ ، وهكذا شأن الدعاة إلي الله دائماً.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿لمحضرون -١٢٧-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿لمحضرون﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : ﴿لمحضرون -١٢٧- لا﴾ للاستثناء».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿الأولين -١٢٦-﴾ حسن، ﴿المخلصين -١٢٨-﴾ كاف». ولم يذكر وقفاً على : ﴿لمحضرون﴾ من أي نوع، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿لمحضرون -١٢٧-﴾ ليس بوقف لحرف الاستثناء».

---

(١) المكتفى: ٤٧٩.

(٢) علل الوقوف: ٣/٨٥٩.

(٣) المقصد: ٣٢٦.

(٤) منار الهدى: ٣٢٦.

ومن كلام ا لقراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿لمحضرون﴾ لأن ما بعده أداة الاستثناء - إلا - وهي تدل على اتصال الكلام، لأن المستثنى منه والمستثنى كالكلام الواحد؛ لذا مُنع الوقف.

هذا، ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «﴿إلا عباد الله المخلصين﴾ استثناء يدل على أن من قومه مخلصين لم يكذبوه، فهو استثناء متصل من ضمير ﴿فكذبوه﴾».

وقال أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «استثناء من ضمير ﴿محضرون﴾».

وقد رجح أبو حيان أن يكون الاستثناء من ضمير ﴿فكذبوه﴾ دون قوله: ﴿لمحضرون﴾ فقال[٣] : «... ولايجوز أن يكون استثناء من ﴿فإنهم لمحضرون﴾ ؛ لأنهم كانوا يكونون مندرجين فيمن كذب، ويكونون عباد الله المخلصين، وذلك لايمكن».

وقد انتهى الألوسي (١٢٧٠هـ) إلى تأييد ترجيح أبي حيان بعد عرض الآراء المختلفة فقال[٤] : «... استثناء متصل من الواو في كذبوه فيدل على أن من قومه مخلصين لم يكذبوه.

ومن كلام النحاة يظهر لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿لمحضرون﴾؛ لأن ما بعده أداة الاستثناء - إلا - التي تدل على أن ما بعدها

---

(١) البحر المحيط: ٩/ ١٢٢.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٤/ ٢٧٦.

(٣) البحر المحيط: ٩/ ١٢٢.

(٤) روح المعاني: ٢٣/ ٢٠٦.

مستثنى وما قبلها مستثنى منه، وأسلوب الاستثناء كالكلام الواحد؛ وذلك لاتصال المعنى بين المستثنى منه والمستثنى.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿لمحضرون﴾ لأن ما بعده أداة الاستثناء التي تدل على وجود المستثنى منه وهو (الواو) في قوله: ﴿فكذبوه﴾، والمستثنى وهو قوله: ﴿عباد الله المخلصين﴾، وهذا يدل على أن قوم إلياس - عليه السلام - حين دعاهم: فريق كذب وفريق آمن. والوقف على قوله: ﴿لمحضرون﴾ يدل على أن الكل كذّب فاستحق أن يحضر للعذاب، ولايفهم غير هذا؛ وذلك خلاف الحقيقة؛ إذ الحقيقة ما ذكرناها، واتصال الكلام هو الذي ينقل الحقيقة كاملة. يقول النيسابوري (٧٢٨هـ)(١) : «.. بناء على أن المستثنى منه مع الاستثناء وأداته كالكلام الواحد».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)(٢) : «واستُثني من ذلك عبادُ الله المخلصون وهم الذين اتبعوا إلياس وأعانوه على قتل سدنة (بعل)». فهؤلاء الذين وقع عليهم الاستثناء وهم أتباع إلياس - عليه السلام - لابد من ذكرهم؛ ليتم المعنى.

هذا، وقد بسطت القول في نظائره(٣) فلا حاجة إلى التكرار.

---

(١) غرائب القرآن: ١٥/ ١٢١.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٣/١٦٩.

(٣) انظر - مثلاً - : ص ٥٣٤، ٥٣٥ من هذا البحث.

الموضع الرابع :

الموضع الخامس:

﴿ وَإِنَّ لُوطًا لَّمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ إِذْ نَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا عَجُوزًا فِى ٱلْغَٰبِرِينَ ۝ ثُمَّ دَمَّرْنَا ٱلْءَاخَرِينَ ۝ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝ وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝﴾ [الآيات : من ١٣٣ - ١٣٨ الصافات].

إضاءة :

هذه الآيات تتحدث عن جانب من جوانب قصة لوط - عليه السلام - مع قومه، وقد تكرر حديثنا عن آيات تتفق مع هذه الآيات في موضوعها وألفاظها؛ لذا نوجز الحديث عنها فنقول: يتحدث الله تعالى عن سيدنا لوط - عليه السلام - فيخبر عنه بأنه من المرسلين، ويمتن الله عليه بأنه نجاه وبنتيه من العذاب الذي وقع بأهل سدوم، واستثنى من الناجين امرأته؛ لأنها كانت كافرة، ثم دمر بقية أهل القرية عقوبة على ما كانوا يفعلون، ثم يتجه الله بالخطاب لأهل مكة فيقول لهم، وأنتم في طريق تجارتكم إلى الشام تمرون بأرض لوط صباحاً ومساءً أفلا تعتبرون بنهايتهم وما آلوا إليه حين كذبوا نبيهم؟

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع هنا علي قوله : ﴿اجمعين (١٣٤)﴾ وعلى قوله: ﴿مصبحين -١٣٧-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

وقد تمت دراسة الموضع الرابع ﴿أجمعين -١٣٤-﴾ في الموضع الثاني من

هذا الفصل؛ فلا داعي لإعادة القول فيه ونتفرغ للموضع الخامس فنقول فيه - وبالله التوفيق: يُفهم المنع من كلام القراء عن هذا الموضع إلا الأشموني الذي أجاز الوقف عليه.

يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿وبالليل -١٣٨-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿مصبحين -١٣٧-﴾ وهذا يدل علي المنع، ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿مصبحين -١٣٧- لا﴾ لمكان العطف».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿الآخرين -١٣٦-﴾ تام، وكذا: ﴿وبالليل -١٣٨-﴾».

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿مصبحين﴾ وهذا يدل على المنع.

فهؤلاء القراء يُفهم المنع من كلامهم، أما الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فقد خالف ما ذهب إليه هؤلاء الأئمة من القول بالمنع عندما قال بجوار الوقف وهذه عبارته «﴿مصبحين -١٣٧-﴾ جائز ورأس آية، وله تعلق بما بعده من جهة المعنى؛ لأنه معطوف علي المعنى: أي تمرون عليهم في الصبح وبالليل والوقف على : ﴿وبالليل﴾ تام».

فالأشموني هنا: قد خالف القواعد التي أعلنها في صدر كتابه[٥] ؛

---

(١) المكتفى : ٤٧٩ .

(٢) علل الوقوف: ٣/ ٨٥٩.

(٣) المقصد: ٣٢٦.

(٤) منار الهدى: ٣٢٦.

(٥) السابق: ١٧ .

حيث أقر بمنع الوقف الذي يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه خصوصاً إذا كان له تعلق بما بعده من جهة المعنى؛ لأنه معطوف على المعنى.

فهذا العطف يمنع الوقف، ويحتم الوصل، لكن قد نلتمس العذر للأشموني هنا؛ لأن الموضع رأس آية، والوقف على رءوس الآى سنة متبعة علماً بأن هناك مواضع كثيرة وقعت رءوس آي وقال فيها بالمنع، وهذا يُعد أضطراباً منه في التعليل؛ لأننا قرَّرنا في بداية هذا البحث أن الوقف الممنوع إذا جاء على رأس آية فإننا نقف التزاماً بالسنة، ثم نعود إلى ما قبل رأس الآية ونصله بما بعدها وفاءً بحق المعنى، ونكون بذلك قد فعلنا السنة وقدمنا المعنى تاماً.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[١] : «﴿مصبحين -١٣٧﴾ نصب على الحال، ﴿وبالليل -١٣٨-﴾ عطف علي المعنى أي في الصبح وفي الليل».

ويقول الصاوي (١٢٤١هـ)[٢] : «قوله: ﴿وبالليل﴾ عطف على ﴿مصبحين﴾، وهو حال أخرى».

وبناءً على قول هذين العالمين الجليلين يكون قوله: ﴿مصبحين﴾ حالاً، وقوله: ﴿وبالليل﴾ معطوفاً على: ﴿مصبحين﴾ في موقع حال أخرى أي أن الجار والمجرور في محل نصب حال بالعطف على ا لحال الأولى، وهي ﴿مصبحين﴾ فيكون معنا حالان هنا تم الربط بينهما بالواو العاطفة.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿مصبحين﴾ لأنها

---

(١) إعراب القرآن : ٤٣٨/٣.

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين : ٣٤٦/٤.

وقعت حالاً عُطفت عليها حال أخرى بالواو التي ربطت بينهما، فأصبح تمام المعنى مرتبطاً بهما معاً.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١]: «﴿وإنكم لتمرون عليهم مصبحين﴾ خاطب العرب: أي تمرون على منازلهم وآثارهم ﴿مصبحين﴾ وقت الصباح ﴿وبالليل﴾ تمرون عليهم أيضاً، وتم الكلام». فقول القرطبي - طيَّب الله ثراه - هنا: «وتم الكلام» يدل على أن تمام المعنى يأتي بعد الجمع بين الحالين اللذين يدلان على المتقابلين - الصباح والمساء - .

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢]: «... فإن سدوم في طريق الشام ﴿مصبحين﴾ داخلين في الصباح ﴿وبالليل﴾ أي ومساءً أو نهاراً وليلاً، ولعلها وقعت بقرب منزل يمر بها المرتحل عنه صباحاً، والقاصد له مساءً».

فبالجمع بين الحالين يتم المعنى؛ لأن الحال خبر في المعنى فكما أن تمام المعنى في الجملة المكونة من مبتدأ وخبر يتوقف على الإتيان بالخبر، كذلك الأمر بالنسبة للحال فهو كالخبر في تمام الفائدة، وقد تكرر ذلك الحديث كثيراً فيما قبل[٣].

الموضع السادس

﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ إِذْ أَبَقَ إِلَى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ۝ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُدْحَضِينَ ۝ فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ۝ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ۝

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٥/١١٨.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٤/٢٧٦، ولتنظر معه: روح المعاني: ٢٣/٢٠٩.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤١، ٥٤٢، والإيضاح للقزويني: ١٩٨.

﴿لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الآيات من ١٣٩ - ١٤٤ الصافات].

إضاءة:

يقول الزجاج (٣١١هـ)[1] : «﴿أبق﴾ : هرب إلي الفلك المشحون والمشحون: المملوء. ﴿فساهم﴾: فقارع، و﴿والمدحضين﴾ : المغلوبين.. ﴿فالتقمه الحوت﴾: وهو السمكة، ﴿وهو مليم﴾ قد أتى بما يلام عليه يقال: قد الام الرجل فهو مليم: إذا أتي بما يجب أن يلام عليه... ﴿من المسبحين﴾ من المصلين، ﴿للبث في بطنه إلى يوم يبعثون﴾ جاء في التفسير أنه لبث أربعين يوماً وقال الحسن: لم يلبث إلا قليلاً وأخرج من بطنه بُعَيْد الوقت الذي التقم فيه».

فهذه الآيات تحكي جانباً من قصة سيدنا يونس - عليه السلام - مع قومه، فتؤكد الآية الأولى أنه من المرسلين من قبل الله تعالى إلى أهل نينوي بالموصل - واسمه يونس بن متى من بنى إسرائيل بفلسطين - فدعاهم إلى عبادة الله وترك عبادة الأصنام فلما كفروا توعدهم أن يقع بهم عذاب الله بعد ثلاثة أيام وقبل أن تنتهى المدة المحددة التي حددها لهم تركهم، فلما رأوه ترك القرية أدركوا أن العذاب نازل بهم لا محالة، فأجمعوا أمرهم على التضرع إلي الله، وخرجوا إلى الصحراء ومعهم دوابهم، وفرقوا بين كل والدة وولدها، فضج الناس بالدعاء، وصاحت البهائم بأصواتها المختلفة فاطلع الله عليهم ورحمهم، وتقبل منهم التوبة وعفا عنهم، فلما لم ير يونس - عليه السلام - نزول العذاب استحيا أن يرجع إليهم، وقال: لاأرجع إليهم كذّابا أبداً، ومضى

(١) معانى القرآن واعرابه: ٤/ ٣١٢.

على وجهه فأتى سفينة مملوءة بالركاب فركبها، فلما تحركت إلى وسط اللُّجة توقفت عن السير، فقال صاحبها : ما يمنعها أن تسير إلا أن فيكم رجلاً مشئوماً فاقترعوا على من نلقى به في البحر فاقترعوا فجاءت على سيدنا يونس ثلاث مرات فألقى بنفسه فابتلعه الحوت فلما صار في جوفه «نودى الحوت : إنا لم نجعل يونس لك رزقاً إنما جعلناك له حرزاً ومسجداً»[1] فلما نادى في بطن الحوت ﴿لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين﴾[2] قال الله: ﴿فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين﴾[3] . وكان هذا الدعاء سبباً في نجاته: ﴿فلولا أنه كان من المسبحين للبث في بطنه إلى يوم يبعثون﴾ فألقاه الحوت على الشاطئ، وأنبت الله عليه شجرة من يقطين، وأرسله إلى أهل نينوي أو إلى غيرهم ليؤدي رسالة ربه.

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿من المسبحين -١٤٣-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا؛ فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[4] لم يذكر وقفاً على هذه الآية من أى نوع وهذا يدل على المنع، ويقول السجاوندي

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٥/ ١٢٣، وانظر معه: الكشاف: ٣/ ٣٥٣ ومفاتيح الغيب: ٢٦/ ١٤٣، والبحر المحيط: ٩/ ١٢٣، وإرشاد العقل السليم: ٤/ ٢٧٦.

(٢) الأنبياء: ٨٧.

(٣) الأنبياء: آية ٨٨.

(٤) المكتفى : ٤٧٩.

(٥٦٠هـ)[١] : «﴿من المسبحين -١٤٣-٧ ﴾؛ لأن ا للام جواب ﴿لولا﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿مليم -١٤٢﴾ كاف، ﴿يبعثون -١٤٤-﴾ كذلك». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿من المسبحين -١٤٣-﴾ وهذا يدل على المنع، ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿المدحضين -١٤١-﴾ كاف، ومثله : ﴿مليم -١٤٢-﴾، وكذا: ﴿يبعثون -١٤٤-﴾ ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿من المسبحين﴾ وهذا يدل على المنع.

ومن كلام القراء يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿من المسبحين﴾ لأن ما بعده جواب ﴿لولا﴾.

هذا، ويقول القرطبي (٦٧١هـ)[٤] : «﴿فلولا أنه كان من المسبحين﴾ قال الكسائي: لم تكسر ﴿أن﴾ لدخول اللام؛ لأن اللام ليست لها. النحاس: والأمر كما قال: إنما اللام في جواب ﴿لولا﴾».

فقول القرطبي - رحمه الله - يدل على قوله: ﴿للبث﴾ جواب لقوله: ﴿لولا﴾، فهذه اللام واقعة في جواب ﴿لولا﴾ وليست اللام التي تكسر ﴿أن﴾ من أجلها.

ويأتى الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - ليزيد الأمر

---

(١) علل الوقوف: ٣/ ٨٦٠.

(٢) المقصد: ٣٢٦.

(٣) منار الهدى: ٣٢٦.

(٤) الجامع لأحكام القرآن : ١٥/ ١٢٠.

وضوحاً فيقول[1] : «﴿لولا﴾ تدخل على جملتين: إحداهما: مبتدأ وخبر، والأخرى: فعل وفاعل فتعلّق إحداهما بالأخرى وتربطها بها، كما يدخل حرف الشرط على جملتين».

ثم يقول[2] : «جاء جواب ﴿لولا﴾ الامتناعية الماضي المثبت مقروناً باللام في جميع مواقعه».

وقد استشهد الشيخ عضيمة بآيات من القرآن الكريم تطبيقاً على هذه القاعدة؛ وليستدل بها على صحة ما يقول، وكان الموضع الذي معنا رقمه (٦) في تلك الآيات[3] .

ومن كلام الشيخ عضيمة يتبين لنا أن ﴿لولا﴾ الامتناعية يأتي جوابها ماضياً مثبتاً مقروناً باللام في جميع المواضع التي ورد بها في القرآن الكريم؛ لأن ﴿لولا﴾ تدخل على جملتين؛ الأولى مكونة من مبتدأ وخبر، والثانية مكونة من فعل وفاعل، فالأولى : هنا مكونة من ﴿أن﴾ واسمها وخبرها، والثانية: مكونة من الفعل الماضي المثبت ﴿لبث﴾ المقترن باللام، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى يونس عليه السلام، وهذه اللام واقعة في جواب ﴿لولا﴾ التي تعلق الجواب بالشرط، كما يدخل حرف الشرط على جملتين؛ ليربط بينهما فيرتب الجزاء علي الشرط، لذا منع الوقف على قوله: ﴿المسبحين﴾؛ لأن ما بعده جواب ﴿لولا﴾ الذي يتوقف فهم المعنى على الإتيان به.

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول: ٢/ ٦٨٠ .

(٢) السابق: نفس الموضع.

(٣) السابق: ٢/ ٦٨٢ .

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿المسبحين﴾ لأن ما بعده جواب ﴿لولا﴾ الامتناعية التي ربطت بين الجملتين كما تربط أداة الشرط بين فعل الشرط وجوابه، وهاتان الجملتان - جملة فعل الشرط وجوابه - وإن كانتا جملتين في الظاهر إلا أنهما في الحقيقة بمثابة جملة واحدة؛ وذلك لترتب الجزاء على الشرط، كما قال عبد القاهر[1] - وقد ذكرناه أكثر من مرة - ولايقبل أن يقف المتكلم أثناء الجملة الواحدة يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[2] : «والشرط وما في معناه يفيد توقف وجود الجزاء على ما في حيِّزه، فيفيد عدمه عند عدمه».

فهذا التعلق المعنوى بين الجزاء والشرط يوجب اتصال كل منهما بالآخر في الكلام؛ ليتم المعنى المراد. يقول الدكتور/ عبد العظيم المطعني[3] : «الأصل في أساليب الشرط هو: ترتب الجواب على فعل الشرط في الوجود؛ لأن بين الشرط وجوابه رابطة السببية».

فهذه الرابطة تعنى أن الشرط سبب في جوابه بواسطة الأداة التي تربط بينهما، وترتب أحدهما على الآخر[4] ، وهذا الترتب يقتضى استلزام أحدهما للآخر بحيث لايتم المعنى إلا بذكرهما معاً. وكذلك جواب ﴿لولا﴾ لأنه مترتب على ما في حيزها.

---

(١) انظر : أسرار البلاغة: ١١١، وانظر معه: ص ٢٣٦ من هذا البحث.

(٢) روح المعاني: ٤٠٣/١٥.

(٣) مجلة منبر الإسلام : السنة ٦٠ العدد: ٥ جمادي الأخرة/١٤٢٢هـ - يوليو / أغسطس: ٢٠٠١م ص: ١٣.

(٤) انظر : بدائع الفوائد: ٣٧/١.

الموضع السابع

﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ۝ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ ۝ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ ۝﴾ [الآيات من ١٦١ - ١٦٣ الصافات].

إضاءة:

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «والمعنى : فإنكم ومعبوديكم أيها المشركون لستم بفاتنين عليه تعالى بإفساد عباده وإضلالهم ﴿إلا من هو صال الجحيم﴾ منهم أي داخلها لعلمه تعالى بأنه يصير على الكفر بسوء اختياره، ويصير من أهل النار لا محالة، وأما المخلصون منهم فأنتم بمعزل من إفسادهم وإضلالهم، فهم لاجرم برآء من أن يفتتنوا بكم ويسلكوا مسلككم في وصفه تعالى بما وصفتموه به».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿بفاتنين -١٦٢-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٢] لم يذكر وقفاً على هذه الآية من أي نوع وهذا يدل على المنع.

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٢٧٩/٤، وانظر معه: الكشاف: ٣٥٥/٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٣٠/١٥، والبحر المحيط: ١٢٨/٩، وروح المعاني: ٢٢٤/٢٣.

(٢) المكتفى: ٤٨٠.

أمـا الـسـجـاوندي (٥٦٠هـ)[١] فـإنه يقـول: «﴿بفـاتنين -١٦٢-﴾ للاسـتثناء». ويـقول الأنصـاري (٩٢٦هـ)[٢] «﴿المخلصين -١٦٠-كـاف﴾، ﴿صال الجحيم -١٦٣- تام﴾. ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿بفاتنين -١٦٢-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقـول الأشمـوني[٣] - من علمـاء القرن الحـادي عشـر الهجـري - «﴿بفاتنين -١٦٢-﴾ ليس بوقف للاستثناء».

ومن كلام القـراء يتضح لنا منع الـوقف على قوله: ﴿بفـاتنين﴾ لأن ما بعده أداة الاستثناء التي تدل على اتصال الكلام معنى.

هذا، ويقول أبو حـيان (٧٤٥هـ)[٤] : «﴿بفاتنين﴾ أي بحـاملين بالفتنة عباده إلا من قـدر الله في سابق علمه أنه من أهل النار والضمـير في ﴿عليه﴾ عـائد على ﴿ما﴾ علـى حذف مـضاف كـمـا قلنا أي على عـبادته، وضـمن ﴿فاتنين﴾ مـعنى حاملين بالفتنة و﴿مَنْ﴾ مـفعولة بفاتنين فـرغ له العامل إذ لم يكن ﴿بفـاتنين﴾ مفـعولاً، وقـيل: ﴿عليه﴾ بمعنى أي مـا أنتم بالذي تعـبدون بفاتنين، وبه متعلق بفاتنين. المعـنى: ما أنتم فاتنين بذلك الذي عبدتموه إلا من سبق عليه القدر أنه يدخل النار».

ويقول الألوسي ـ١٢٧٠هـ)[٥] : «والاستثناء مفرغ من مفعول ﴿فاتنين﴾

---

(١) علل الوقوف: ٣/ ٨٦٢.

(٢) المقصد: ٣٢٧.

(٣) منار الهدى: ٣٢٧.

(٤) البحر المحيط: ٩/ ١٢٨.

(٥) روح المعاني: ٢٣/ ٢٢٤.

المقدر و﴿أنتم﴾ خطاب للكفرة ومعبوديهم على سبيل التغليب».

وقد استظهر أبو حيان أن يكون الواو في قوله: ﴿وما تعبدون﴾ واو العطف، عطفت ﴿ماتعبدون﴾ على اسم ﴿إن﴾، وليست واو المعية التي في مثل قولنا: كل رجل وضيعته.

ويقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[1] : «واستظهر أبو حيان العطف وكون الضمير للعبادة وتضمين ﴿فاتنين﴾ معنى الحمل وتغليب المخاطب على الغائب في ﴿أنتم﴾ وكون الجملة المنفية خبر ﴿إنَّ﴾».

ومما تقدم يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿بفاتنين﴾ ذلك لأن ما بعده أداة الاستثناء ﴿إلا﴾، وقوله: ﴿مَنْ﴾ مفعولة بفاتنين فرغ له العامل إذ لم يكن بـ ﴿فاتنين﴾ مفعولاً، كما قال أبو حيان، وعلى هذا فإن ما بعد قوله: ﴿بفاتنين﴾ متصل بما قبله بأداة الاستثناء وبوجود ﴿مَنْ﴾ مفعولة بفاتنين؛ فالاتصال هنا لازم لارتباط العامل بمعموله مع وجود الاستثناء.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿بفاتنين﴾ لوجود الاستثناء، ولوجود المفعول به ﴿مَنْ﴾ - في الآية التالية - لقوله: ﴿بفاتنين﴾، واتصال العامل بمعموله أمر ضروري؛ لحاجة المعنى إلى ذلك.

ولو تأملنا الآيات الثلاث لوجدنا الاتصال قائماً بينها جميعاً؛ حيث يقول سبحانه: ﴿فإنكم وما تعبدون﴾ يخاطب الكفار فيقول لهم: فإنكم أيها الكفار والذين تعبدونهم من دون الله ﴿ما أنتم عليه بفاتنين * إلا من هو صال

---

(١) روح المعاني: ٢٣/ ٢٢٤.

الجحيم﴾ «ماأنتم وهم جميعاً بفاتنين على الله إلا أصحاب النار الذين سبق في علمه أنهم لسوء أعمالهم يستوجبون أن يصلوها»[1] .

فالمخاطبـون هم الكفار عطف عليهم معـبوديهم، ثم أخبر عنهم جمـيعاً بأنهم لايقدرون على فتنة أحد على الله من خلقه إلا من سبق في علمه الأزلي أنه من أهل النار.

فنحن أمام قوم مخاطبين بقضية لايتم المعنى إلا بالانتهاء منها؛ لذا يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[2] : «. . . وكون الواو في ﴿وما تعبدون﴾ واو (مع) غير متبـادر إلى الذهن، وقطع ﴿ما أنتم عليه بفاتنين﴾ عن : ﴿إنكم ومـا تعبدون﴾ ليس بجيـد؛ لأن اتصافه به هو السـابق إلى الـفهم مع صحة المعنى فـلا ينبغي العدول عنه».

وأيضاً اتـصال ما بعـد قوله: ﴿بفـاتنين﴾ بما قـبله أمر ضـروري لوجود معمول ﴿فاتنين﴾ وهو المفعول به - ﴿مَنْ﴾ الواقعة بعد أداة الاستثناء.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[3] - في معرض الحديث عن عطف الجمل - : «. . . وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسـائر ما يجئ بعد تمام الجملة من معـمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

فالإمـام عبـد القاهر - طيَّب الله ثراه - يسـتدل على قـوة الاتصال بين

---

(١) الكشاف: ٣/ ٣٥٥.

(٢) البحر المحيط: ٩/ ١٢٨.

(٣) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

الجمل المعطوفة بقوة الاتصال بين الفعل ومفعوله، وكل ما يجئ بعد تمام الجملة من معمولات لايمكن فصلها عن الجملة الأصلية، وأن تصير كلاماً جديداً مستقلاً.

أما المنع للاستثناء فقد تحدثت عنه كثيراً في مواضع سابقة[1] وأني أكتفى بما ذكرته هناك فارجع إليه إن شئت.

الموضع الثامن

الموضع التاسع

﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ۝ وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ ۝ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ۝ لَكُنَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ۝ فَكَفَرُوا۟ بِهِۦ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝﴾ [الآيات من ١٦٥ - ١٧٠ الصافات].

إضاءة:

في الآيتين الأوليين حديث الملائكة عن أنفسهم بأنهم هم الذين يصطفون في صلاتهم، أو يصفون أجنحتهم في السماء، وأنهم هم المسبحون أي المنزهون لله تعالى. يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[2] : «نصُفُّ أقدامنا في الصلاة، أو أجنحتنا في الهواء منتظرين مانؤمر به، وقيل: نصف أجنحتنا حول العرش داعين للمؤمنين».

---

(١) انظر - مثلاً - :ص ٥٣٤، ٥٣٥ من هذا البحث.

(٢) الكشاف : ٣/٣٥٦، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٢٦/١٤٩، وغرائب القرآن : ٢٣/٧١، والبحر المحيط: ٩/ ١٣٠، وإرشاد العقل السليم: ٤/٢٧٩، وروح المعاني: ٢٣/٢٢٧.

ثم تأتي الآيات التالية (من ١٦٧-١٧٠) لتحكى قول كفار مكة حين تمنوا أن يكون لديهم كتاب، كما كان للأمم السابقة كاليهود والنصارى، عندئذ سيكونون من عباد الله الطائعين المخلصين فلما جاءهم القرآن وهو أعظم الذكر كفروا به، بل وحاربوه.

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ليقولون -١٦٧-﴾، وعلى قوله: ﴿الأولين -١٦٨-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[1] لم يذكر فيهما وقفاً من أي نوع، وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿ليقولون -١٦٧-ˇ ﴾ لأن ما بعده مقوله. ﴿الأولين -١٦٨-ˇ ﴾ لأن ما بعده جواب ﴿لو﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[3] : «﴿معلوم -١٦٤-﴾ كاف، وكذا: ﴿الصافون -١٦٥-﴾، و﴿المسبحون -١٦٦-﴾، و﴿المخلصين -١٦٩-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿ليقولون -١٦٧-﴾، ولا على قوله : ﴿الأولين -١٦٨-﴾ وهذا يدل على المنع، وبمثل قوله قال الأشموني[4] - من

---

(١) المكتفى: ٤٨٠.

(٢) علل الوقوف: ٣/٨٦٢.

(٣) المقصد: ٣٢٧.

(٤) انظر: منار الهدى: ٣٢٧.

علماء القرن الحادي عشر الهجري - .

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿ليقولون -١٦٧-﴾ لأن ما بعده مقول القول، ولايوقف على القول دون مقوله. وكذلك منع الوقف على قوله: ﴿الأولين -١٦٨-﴾؛ لأن ما بعده جواب ﴿لو﴾.

هذا، وقد ذكرت في مواضع كثيرة من قبل[١] تعليل منع الوقف - لأنه يؤدي إلى الفصل بين القول ومقوله نحويا وبلاغيا - فلا داعي إلي التكرار.

أما تعليل منع الوقف على قوله: ﴿الأولين﴾ - لأنه يؤدى إلى الفصل بين ﴿لو﴾ وجوابها نحوياً وبلاغياً - فقد ذكرته من قبل[٢] ايضاً، واضيف هنا ما قاله ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣] : «أي لو جاءنا ذكر كما جاء الأولين لأخلصنا العبادة»، ومعنى هذا القول: أن إخلاص العبادة مترتب على مجئ الذكر أي أن الجواب مترتب على الشرط؛ لأن ﴿لو﴾ - كما يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٤] : «شرطية وسدَّت ﴿أنَّ﴾ وصلتها مسدَّ فعل الشرط، وهو كثير في الكلام . . . فذكر في جواب ﴿لو﴾ ما هو أخص من الإيمان؛ ليفيد معني الإيمان بدلالة الفحوى.

فقوله :﴿لو﴾ شرطية أي أنها أفادت معنى الشرط، والشرط يفيد تعلق شيء على حصول شيء آخر، أي أن هناك فعلاً يترتب عليه جزاء، وهذه

---

(١) انظر - مثلاً : ص ٤٨٨ من هذا البحث.

(٢) انظر -مثلاً- :ص ٥١٧، ٥١٨ من هذا البحث.

(٣) إعراب القرآن: ٣/٤٤٦.

(٤) التحرير والتنوير: ٢٣/١٩٣.

العلاقة تجعل المعنى مترتباً بعضه على بعض، وهي التي يسميها البلاغيون[1] : (رابطة السببية)، وفعل الشرط هنا سد مسدّه قوله: ﴿أن لنا ذكراً من الأولين﴾ أي ﴿أنَّ﴾ وصلتها والمقصود اسمها ﴿ذكرا﴾ وخبرها ﴿لنا﴾، أما جواب ﴿لو﴾ فقوله: ﴿لكنا عباد الله المخلصين﴾ وهو الذي به يتم المعنى، والفصل بينه وبين الشرط - بسبب الوقف - يفسد المعنى؛ لذا منع الوقف.

الموضع العاشر

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ۝ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ۝﴾ [الآيتان : ٢٣، ٢٤ من سورة غافر].

إضاءة :

في هاتين الآيتين يخبر الحق تبارك وتعالى نبيه محمداً ﷺ بأنه أرسل سيدنا موسى عليه السلام بالآيات وهي المعجزات الدالة على صدقه، كالعصا وغيرها، وقد ذكرتها من قبل[2] .

يقول الزجاج (٣١١هـ)[3] : «﴿... بآياتنا﴾ أي بعلاماتنا التي تدل على صحة نبوته من العصا، وإخراج يده بيضاء من غير سوء وأشباه ذلك ﴿وسلطان مبين﴾ أي حجة ظاهرة».

---

(١) انظر: مقال د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام . السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو / اغسطس ٢٠٠١م ص ١٣.

(٢) انظر : الموضع الخامس (٩٦، ٩٧: هود) ص ٤٧٠ من هذا البحث.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٣٧٠، وانظر معه: الكشاف: ٣/ ٤٢٢، والبحر المحيط: ٢٤٩/٩.

أرسله إلى فرعون - الملك المصري الذي ادعى الإلهية-[1] وهامان - لقب وزيره - ، وقارون - وقد كان من بني إسرائيل ولكنه كذّب موسى، وهو صاحب الأموال الكثيرة الذي جاء ذكره في سورة القصص - فقالوا: - بعد أن رأوا هذه المعجزات - ساحر كذاب.

وقد ساق القرآن هذه الأخبار إلى النبي ﷺ تسليه له، وتثبيتاً أمام تكذيب قريش؛ وليعلم المؤمنون أن الحق هو صاحب النصر في النهاية، وأن الباطن مهزوم وإن علا في الأرض.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مبين -٢٣-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[2] يقول: «﴿لايقضون بشيء -٢٠-﴾ تام، ﴿البصير -٢٠-﴾ أتم، ومثله: ﴿شديد العقاب -٢٢-﴾ ومثله: ﴿واستحيوا نساءهم -٢٥-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿مبين (٢٣)﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[3] : «﴿مبين -٢٣-ˇ ﴾ لتعلق إلى.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[4] : «﴿العقاب -٢٢-﴾ تام، ﴿كذاب -

---

(١) انظر: التحرير والتنوير: ٢٤/١٢٢.

(٢) المكتفى : ٤٩٢.

(٣) علل الوقوف: ٣/٨٨٩.

(٤) المقصد: ٣٣٨.

٢٤-﴾ كاف». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿مبين -٢٣-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[١] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - :
«ولاوقف من قوله : ﴿ولقد أرسلنا موسى﴾ إلى ﴿كذاب﴾ لاتصال الكلام بعضه ببعض؛ فلا يوقف على: ﴿مبين -٢٣-﴾ لأن الذي بعده متصل به. . . .».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿مبين﴾؛ لأن ما بعده جار ومجرور متعلق بالفعل: ﴿أرسلنا﴾، ولايفصل بين الجار والمجرور، وبين ما تعلق به.

هذا، وقد تحدثت في الموضع الخامس (آية ٩٦، ٩٧ هود) - من الفصل الثالث[٢] من الباب الثاني من هذا البحث عن التعليل النحوي والبلاغي لمنع الوقف على قوله ﴿مبين﴾؛ وحيث أن هذا الموضع نظير ذاك فلا داعي إلى التكرار.

الموضع الحادي عشر

﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ ۖ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ ﴾ [الآيات : من ١-٤ من سورة نوح].

---

(١) منار الهدى: ٣٣٨.

(٢) انظر: ص ٤٧١ وما بعدها من هذا البحث .

إضاءة :

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[١] : «يقول تعالى : مخبراً عن نوح - عليه السلام - أنه أرسله إلى قومه آمراً له أن ينذرهم بأس الله قبل حلوله بهم، فإن تابوا وأنابوا رفع عنهم». وقد امتثل سيدنا نوح - عليه السلام - أمر ربه ﴿قال ياقوم إني لكم نذير مبين﴾ أي نادى قومه؛ لأنهم لم يعرفوا باسم غير النسبة إليه وأضافهم إليه؛ ليعلن خوفه عليهم من عاقبة التكذيب، وحدبه عليهم، ورحمته بهم، وأعلنهم بالإخبار المؤكد أنه منذر لهم ومخوف من عذاب الله، وهو منذر بين النذارة، وقد فسر هذه المهمة بقوله: ﴿أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون يغفر لكم من ذنوبكم ويؤخركم إلى أجل مسمى﴾ أي أعلنهم بمضمون رسالته إليهم فأمرهم بعبادة الله وحده أي أن يوحدوه بالعبادة، فلا يشركوا معه هذه الأصنام التي لاتضر ولا تنفع، وأن يتقوه أي يخافوه فلا يقعوا في محارمه، وأن يطيعوا أمر رسولهم فيما يأمرهم به فإن فعلوا ذلك غفر الله لهم ذنوبهم وأخرهم إلى أجل مسمى، يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[٢] : «﴿ويؤخركم إلى أجل﴾ أي يمد في أعماركم، ويدرأ عنكم العذاب الذي إن لم تجتنبوا ما نهاكم عنه أوقعه بكم».

﴿إن أجل الله إذا جاء لايؤخر لو كنتم تعلمون﴾. أي إن الأجل الذي قدره الله تعالى إذا جاء وحان وقته لايؤخر؛ لأن لكل نفس أجلاً معلوماً محدداً تم تحديده وقت نفخ الروح فيها فإذا جاء هذا الأجل انتهت حياة الإنسان.

---

(١) تفسير القرآن العظيم: ٤/ ٤٢٤.

(٢) السابق ، نفس الموضع.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «﴿إن أجل الله إذا جاء لايؤخر﴾ أي إذا جاء الموت لايؤخر بعذاب كان أو بغير عذاب، وأضاف الأجل إليه - سبحانه -؛ لأنه الذي أثبته».

ومعني ﴿لو كنتم تعلمون﴾: «قال الحسن: معناه: لو كنتم تعلمون لعلمتم أن أجل الله إذا جاءكم لم يؤخر»[٢] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وأطيعون -٣-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٣] يقول: «﴿... إلى أجل مسمى -٤-﴾ كاف، وقيل: تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿وأطيعون -٣-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٤] : «﴿وأطيعون -٣-[لا] ﴾ لجواب الأمر». ويقول الانصاري (٩٢٦هـ)[٥] : «﴿أليم -١-﴾ كاف، ﴿إلي أجل مسمى -٤-﴾ حسن». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿وأطيعون -

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٢٨٧.

(٢) السابق: نفس الموضع.

(٣) المكتفى: ٥٨٨.

(٤) علل الوقوف: ٣/ ١٠٥١.

(٥) المقصد: ٤٠٥.

٣-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقـول الأشمـوني[١] - من علمـاء القرن الحـادي عشـر الهجـري - «ولايوقف على: ﴿وأطيعون -٣-﴾؛ لأن ﴿يغفـر﴾ بعده مجزوم؛ لأنه جواب الأمر».

ومن كلام القـراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿وأطيـعون﴾ لأن ما بعده - ﴿يغفر لكم من ذنوبكم . . . إلخ﴾ - جـواب الأمر الذي هو ﴿اعبدوا الله. . .﴾، ولايوقف على الأمـر دون جـوابه؛ لأن الجـواب هو الذي يتم به المعنى.

هذا، ويقول الزجاج (٣١١هـ)[٢] : «﴿يغفر لكم﴾ جـزم جواب الأمر ﴿اعبـدوا الله واتقـوه وأطيعـون يغفـر لكم من ذنوبكم . . معناه: اتقـوا الله وأطيعـون يؤخركم عن العـذاب أي يؤخركم فتـموتوا غـير ميـتة المسـتأصلين بالعذاب».

ويقول النـحاس (٣٣٨هـ)[٣] : «﴿يغـفر لكم من ذنوبكم﴾ جـزم لأنه جواب الأمر ﴿ويؤخركم إلى أجل مسمى﴾ عطف عليه».

ويقول ابن عـاشور (١٣٩٤هـ)[٤] : «وجزم ﴿يغـفر لكم من ذنوبكم﴾ في جواب الأوامـر الثلاثة ﴿اعبـدوا الله واتقوه وأطيعـون﴾ أي إن تفعلوا ذلك

---

(١) منار الهدى: ٤٠٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٥/٢٢٧. وانظر معه: روح المعاني: ٢٩/١١٩.

(٣) إعراب القرآن: ٥/٣٧.

(٤) التحرير والتنوير: ٢٩/١٨٩.

يغفر الله لكم من ذنوبكم وهذا وعد بخير الآخرة».

ومن كلام النحاة يتبين السر في منع الوقف على قوله: ﴿وأطيعون﴾ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿يغفر لكم﴾ - جواب هذه الأوامر الثلاثة، ولايوقف على الأمر دون جوابه.

أما التعليل البلاغي لمنع الوقف في هذا الموضع فقد تحدثت عن نظائره كثيراً فيما سبق[1] ، فلا داعي إلى التكرار.

وتأمل قارئاً قرأ قوله تعالى :﴿أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون﴾ وسكت فماذا يفيد بهذا الوقف؟ يفيد أن هناك أوامر ألقيت فقط لكن : ماذا يترتب على هذه الأوامر ؟ إن السامع يحتاج إجابة عن ذلك لذا لايتم المعنى إلا بذكر الجواب؛ لأن هناك رابطة قوية بين الأمر وجوابه.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2] : «... لأن الربط بين الأمر وجوابه يعطي بمفهومه معنى: إن لاتعبدوا الله ولاتتقوه ولاتطيعون لايغفر لكم ولايؤخركم إلى أجل مسمى فعلل هذا الربط والتلازم بين هذا الشرط المقدر وبين جزائه بجملة : ﴿إن أجل الله إذا جاء لايؤخر...﴾».

الموضع الثاني عشر:

﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۝ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ۝ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا ۝﴾ [الآيات من ١٠-١٢ من سورة نوح].

---

(١) انظر - مثلاً - ص ٥٤٨، ٥٤٩ من هذا البحث.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٩/ ١٩٠.

إضاءة :

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[1] : «قال مقاتل : لما كذبوا نوحاً زماناً طويلا حبس الله عنهم المطر، وأعقم أرحام نسائهم أربعين سنة، ، فهلكت مواشيهم وزروعهم، فصاروا إلى نوح - عليه السلام - واستغاثوا به فقال: ﴿استغفروا ربكم إنه كان غفاراً﴾ أي لم يزل كذلك لمن أناب إليه، ثم قال: - ترغيباً في الإيمان - : ﴿يرسل السماء عليكم مدراراً ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً﴾ قال قتادة: علم نبي الله - عليه السلام - أنهم أهل حرص على الدنيا فقال: (هلموا إلى طاعة الله؛ فإن في طاعة الله درك الدنيا والآخرة)».

والمدرار : معناه - كما يقول الرازي (٦٠٦هـ)[2] : «الكثير الدرور ومفعال: مما يستوى فيه المذكر والمؤنث كقوله: رجل أو امرأة معطار».

ففي هذه الآيات دليل على أهمية الاستغفار في حياة الأفراد والجماعات وعلاج من الفقر وقلة المطر ومن العقم كما أنه - أي الاستغفار - سبيل إلى سعة الرزق.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿غفارا -١٠-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٢٨٩/١٨ وانظر معه: الكشاف: ١٦٢/٤، ومفاتيح الغيب: ١٢٢/٣٠، وإرشاد العقل السليم: ١٩٧/٥، وروح المعاني: ١٢٥/٢٩.

(٢) مفاتيح الغيب: ١٢٣/٣٠.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿غفاراً﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿غفاراً -١٠-ˡ ﴾ لجواب الأمر». ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿جهاراً -٨-﴾ صالح، وكذا: ﴿أنهاراً -١٢-﴾» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿غفاراً -١٠-﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿جهاراً -٨-﴾ جائز و﴿إسراراً -٩-﴾ ليس بوقف لعطف ما بعده على ما قبله، ومثله في عدم الوقف ﴿غفاراً -١٠﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿غفاراً﴾ لأن ما بعده جواب الأمر، ولايوقف على الأمر دون جوابه.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٥] : «﴿يرسل السماء عليكم﴾ جواب الأمر». ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٦] : «﴿يرسل السماء عليكم مدراراً﴾ يرسل السماء : مجزوم على جواب الأمر بتقدير: ﴿إنْ﴾ الشرطية وتقديره: إن تستغفروا يرسل السماء عليكم مدراراً».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٧] : «.. وهذا وعد بخير الآخرة،

---

(١) المكتفى: ٥٨٨.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ١٠٥١.

(٣) المقصد: ٤٠٥.

(٤) منار الهدى: ٤٠٥.

(٥) إعراب القرآن: ٥/ ٣٨.

(٦) البيان: ٢/ ٤٦٤.

(٧) التحرير والتنوير: ٢٩/ ١٩٨.

ورتب عليه وعداً بخير الدنيا بطريق جواب الأمر وهو ﴿يرسل السماء عليكم﴾ الآية».

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿غفاراً﴾ لأن ما بعده جواب الأمر، ولايوقف على الأمر دون جوابه لأن المعنى لايتم إلا بذكر الجواب.

أما التعليل البلاغي لمنع الوقف على هذا الموضع فقد سبق[1] الحديث عن نظائره كثيراً فلا داعي إلى التكرار.

الموضع الثالث عشر

﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ بِسَاطًا ۝ لِّتَسْلُكُوا۟ مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا ۝﴾

[الآيتان: ١٩، ٢٠ من سورة نوح].

إضاءة:

يخبر سيدنا نوح - عليه السلام - قومه بمنة الله تعالي عليهم؛ حيث جعل لهم الأرض كالبساط ممهدة «مبسوطة يتقلبون عليها كما يتقلب الرجل على بساطه»[2]. وقد بين (سبحانه) علة ذلك فقال: ﴿لتسلكوا منها سبلاً فجاجاً﴾ والسبل: جمع سبيل وهي الطريق. والفجاج - كما يقول الفراء (٢٠٧هـ)[3]: «﴿فجاجاً﴾ طرقاً واحدها فج وهي الطريق الواسعة».

---

(١) انظر - مثلاً - ص ٥٤٨، ٥٤٩ من هذا البحث.

(٢) الكشاف: ٤/١٦٣.

(٣) معاني القرآن: ٣/١٨٨، وانظر معه: الجامع لاحكام القرآن ١٨/٢٩٣، تفسير القرآن العظيم: ٤/٤٢٦.

والمعنى: فعل الله ذلك؛ لكي يتمكن الإنسان من الانتفاع بهذه الأرض، فيستفيد من خيراتها ونعمها حين يسويها ويحرثها ويزرعها، ثم يكون ثمرة ذلك ما يأكله الإنسان والحيوان من الزروع والثمار، وغير ذلك مما يفيده منها.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿بساطاً -١٩-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[1] يقول: «ومثله - أي في التمام - : ﴿إخراجاً -١٨-﴾ ومثله : - كذلك في التمام ﴿فجاجاً -٢٠-﴾»، ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿بساطاً -١٩-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿بساطاً -١٩- لا ﴾ لتعلق اللام». ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[3] : «﴿إخراجاً -١٨-﴾ تام، وكذا : ﴿فجاجاً -٢٠-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿بساطاً -١٩-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[4] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿بساطاً -١٩-﴾ ليس بوقف؛ لتعلق اللام».

---

(١) المكتفى: ٥٨٨.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ١٠٥٢.

(٣) المقصد: ٤٠٥.

(٤) منار الهدى: ٤٠٥.

ومن كلام الفراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿بساطاً﴾ لأن ما بعده علة لما قبله.

هذا، واللام في قوله: ﴿لتسلكوا منها سبلاً فجاجاً﴾ هي لام التعليل أو لام العلة - كما يقول العلماء في نظائرها من ذلك ما قاله أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] في قوله تعالى: ﴿وجعل لله أنداداً ليضل عن سبيله﴾[٢] : «فاللام لام العلة، وقيل: لام العاقبة» - فهذه اللام هي التي ربطت بين قوله: ﴿جعل لكم الأرض﴾ وبين قوله: ﴿لتسلكوا منها﴾ فلام التعليل هي الرابط الذي ربط بين الفعلين: ﴿جعل - ، تسلكوا﴾ ولايوقف على أحدهما دون الآخر.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿بساطاً﴾ لأن الفعل: ﴿تسلكوا﴾ علة جعل الأرض بساطاً ولايوقف على ما قبل العلة، لأن المعنى لايتم إلا بذكرها يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٣] : «هذا استدلال وامتنان ولذلك عُلِّق بفعل ﴿جعل﴾ مجرورٌ بلام التعليل وهو ﴿لكم﴾ أي لأجلكم... وقد نبه على ذلك بالعلة الباعثة في قوله: ﴿لكم﴾ والعلة الغائبة في قوله: ﴿لتسلكوا منها سبلاً فجاجاً﴾، وحصل من مجموع العلتين الإشارة إلى جميع النعم التي تحصل للناس من تسوية سطح الأرض مثل الحرث والزرع، وإلى نعمة خاصة، وهي السير في الأرض وخصت بالذكر؛ لأنها أهم لاشتراك كل الناس في الاستفادة منها».

---

(١) البحر المحيط : ١٨٨/٩.

(٢) من الآية: ٨ من سورة الزمر.

(٣) التحرير والتنوير: ٢٠٥/٢٩.

وعلى هذا فقوله: ﴿والـله جعل لكم الأرض بساطاً لتسلكوا منهـا سبلاً فجـاجاً﴾ جمع الله فيـه علتين: الأولى: علة باعثة أي أن البـاعث على جعل الأرض بسـاطاً أي مـبسـوطة: أنتم أيها الناس - (لكم) أي لأجلـكم - فلأجل الناس كانت الأرض بساطاً.

العلة الثانية : وهي العلة الغائية أي التي تأتى متأخرة بعد الأولى، وهي علة السير في الأرض واسـتعمالها والاستفـادة منها ومن كونها مبسـوطة مهيأة للاستفادة منهـا، فهاتان علتان مقصودتان من جـعل الأرض مبسوطة ولابد من ذكرهما معاً؛ ليتم المعنى المقصود.

أضف إلى ذلك أن العلة الثانية ﴿لتسلكوا منها . .﴾ - هي التي خصت بالذكر؛ لأنها أهم لاشـتراك كل الناس في الاستفادة منها، فـهي كأنها الهدف الأهم من جعل الأرض بسـاطاً؛ لذا كان الإتيان بها ضرورياً لتمام المعنى.

الموضع الرابع عشر

الموضع الخامس عشر

الموضع السادس عشر

الموضع السابع عشر

﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ۝ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ۝ أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ۝ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ۝ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ۝ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ۝ وَهُوَ يَخْشَىٰ ۝ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ۝ ﴾ [الآيات من ١ - ١٠ من سورة عبس].

إضاءة :

هذه الآيات من سورة (عبس) نزلت في ابن أم مكتوم وهو - كما يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] - : «قيل : اسمه عبد الله وقيل: اسمه عمرو، وهو الذي اعتمده في (الإصابة)[٢] - وهو ابن قيس ابن زائدة من بني عامر بن لؤي من قريش، وأمه عاتكة، وكنيت أم مكتوم؛ لأن ابنها عبد الله ولد أعمى والأعمى يكنى عنه بمكتوم».

وقد جاء ابن أم مكتوم إلى النبي ﷺ ليعلمه وقد كان عند النبي ﷺ وفد من صناديد قريش فأعرض عنه النبي ﷺ فنزلت.

يقول الواحدي (٤٦٨هـ)[٣] «وذلك أنه أتى النبي ﷺ وهو يناجي عتبة بن ربيعة وأبا جهل بن هشام، وعباس بن عبد المطلب، وأبيًا وأمية ابني خلف ويدعوهم إلى الله تعالى، ويرجو إسلامهم، فقام ابن أم مكتوم وقال: يارسول الله علمني مما علمك الله، وجعل يناديه وكرر النداء، ولايدري أنه مشتغل مقبل على غيره حتى ظهرت الكراهية في وجه رسول الله ﷺ لقطعه كلامه، وقال في نفسه: يقول هؤلاء الصناديد: إنما أتباعه العميان والسفلة والعبيد، فعبس رسول الله ﷺ وأعرض عنه، وأقبل على القوم الذين يكلمهم فأنزل الله تعالى هذه الآيات، فكان رسول الله ﷺ بعد ذلك يكرمه، وإذا رآه يقول: (مرحباً بمن عاتبني فيه ربي)».

---

(١) التحرير والتنوير: ١٠٣/٣٠.

(٢) هذا كتاب لابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) وهو المعروف بـ (الإصابة في تمييز الصحابة) أربعة أجزاء في أربعة مجلدات . ط. مطبعة السعادة بالقاهرة ا لطبعة الأولى سنة ١٩١٠م.

(٣) أسباب النزول : ٣٨٥، وانظر معه: لباب النقول للسيوطي المطبوع ذيلاً للمصحف الشريف: ٤٦٠ .

والمعنى الإجمالي لهذه الايات: عـاتب الله تعالى نبيه ﷺ حين (عبس) أي قطب وجهـه (وتولى) أي أعرض عن ابن أم مكتوم الذي جـاء طالباً العلم والمعرفة من النبى ﷺ الذي كان مشغولاً بدعوة سادة قريش الذين استغنوا عن الإيمان بكفرهم وعبـادة الأصنام، وقد كان النبى ﷺ يرجو إسلامـهم حباً في نشر دعوة الله وإعلاء كلمـته، وقد كان النبى ﷺ في هذا مكلفاً نفسـه جهداً زائداً لكن الله قـال له :﴿وما عليك الا يـزكى﴾ يعنى: لسـت إلا مبلغـاً ﴿إن عليك إلا البلاغ﴾[1] ، أما الذي يأتيك مسرعاً وهو يخشى الكبوة؛ لأنه ليـس له قائد فأنت عنه تتشاغل بغيره ﴿كلا إنها تذكرة﴾.

شاهد هذه الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿تولى -١-﴾، وعلى قـوله: ﴿استغنى -٥-﴾ ، وعلى قوله: ﴿وهو يخشى -٩-﴾ في ط. مصـحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا .

وكذلك الوقف ممنوع هنـا على قوله: ﴿يسعى -٨-﴾ في ط. مـصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقـراء يقولون بمنع الوقـف هنا : فالإمـام الداني (٤٤٤هـ)[2] يقول: «﴿... فتنفعه الذكرى (٤) كاف، ومثله: ﴿... عنه تلهى (١٠)﴾، ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿تولى -١-﴾، ﴿استغنى -٥-﴾، و﴿يسعى -٨-﴾، ﴿يخشى -٩-﴾ وهذا يدل على المنع.

(١) من الآية : ٤٨ سورة الشورى.

(٢) المكتفى : ٦٠٨.

ويقـول السجـاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿وتولى -١-ۖ ﴾ لتعلق ﴿أنْ﴾ تقديره: بـأن ، أو لأن، ﴿يسعى -٨-ۖ ﴾؛ لأن الواو للحـال، ﴿يخشى -٩-ۖ﴾؛ لأن الفاء جواب ﴿أما﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿الأعمى -٢-﴾ حسن، ﴿الذكرى -٤-﴾ أحسن منـه، ﴿تصدى -٦-﴾ حسن وكـذا: ﴿يزكى -٧-﴾، ﴿تلهى -١٠-﴾ تام».

ولم يذكر وقـفاً من أي نوع على قولـه: ﴿تولى -١-﴾ ولا على قوله: ﴿استغنى -٥-﴾، ولا على قوله: ﴿يسعى -٨-﴾ ولا على قوله: ﴿يخشى -٩-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشـموني[٣] - من علمـاء القرن الحادي عـشر الهـجري - : «﴿تولى -١-﴾ ليس بوقف؛ لتعلق (أن) بـ (تولى) على مختار البـصريين في الإعمـال، وبـ ﴿عبس﴾ على مخـتار أهل الكوفة والمخـتار مذهب البـصريين؛ لعدم الإضـمار في الثاني، والتـقدير: لأن جـاءه الأعمى . . ولايوقف على: ﴿يسـعى -٨-﴾ ولا على: ﴿يخـشـى -٩-﴾ لأن الفـاء في : ﴿فـأنت﴾ في جواب ﴿أمَّا﴾».

ومن كـلام القراء يتـضح لنا منع الوقف على قـوله: ﴿تولى (١)﴾ لأن قولـه: ﴿أن جاءه﴾ مـفعول مـن أجله أي لأن جاءه ويتـعلق بـ ﴿تولى﴾ على مختار البصريين في الإعمال، ويتعلق بـ ﴿عبس﴾ على مختار أهل الكوفة.

---

(١) علل الوقوف: ٣/ ١٠٩٢.

(٢) المقصد: ٤١٨.

(٣) منار الهدى: ٤١٨.

وعلى قوله: ﴿استغنى -٥-﴾؛ لأن ما بعده جواب ﴿أمّا﴾ الشرطية.

وعلى قوله: ﴿يسعى-٨-﴾؛ لأن الواو للحال؛ ولأن جواب الشرط لم يأت بعد، وهو : ﴿فأنت عنه تلهى﴾. وعلى قوله: ﴿يخشى -٩-﴾ لأن جواب الشرط -(أما)- لم يأت بعد وهو قوله: ﴿فأنت عنه تلهى﴾.

هذا، ويقول الزجاج (٣١١هـ)[١] : «﴿أنْ﴾ في موضع نصب مفعول له. والمعنى: لأن جاءه الأعمى».

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : «﴿أن جاءه﴾ منصوب بـ ﴿تولى﴾، أو بـ ﴿عبس﴾ على اختلاف المذهبين ومعناه: عبس لأن جاءه الأعمى أو أعرض لذلك».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٣] : «﴿أن جاءه﴾ مفعول من أجله أي لأن جاءه، ويتعلق بـ ﴿تولى﴾ على مختار البصريين في الإعمال، وبـ ﴿عبس﴾ على مختار لأهل الكوفة».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٤] : «﴿أن جاءه﴾ علة لـ ﴿تولى﴾ أو ﴿عبس﴾ على اختلاف الرأيين، أي لأن جاءه الأعمى».

ومن كلام النحاة يتبين لنا منع الوقف على ﴿تولى﴾؛ لأن ما بعده - ﴿أن جاءه﴾ - في موضع نصب؛ لأنه مفعول له ولا يفصل بين العامل

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٢٨٣.

(٢) الكشاف: ٤/٢١٧.

(٣) البحر المحيط: ١٠/٤٠٦.

(٤) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٣٦.

ومعموله كما قلنا من قبل.

أما التعليل البلاغي لمنع الوقف على هذا الموضع فقد ذكرته في نظائره الكثيرة من قبل(١) فلا داعي إلى التكرار.

أما الموضع الخامس عشر: ﴿استغنى -٥-﴾ - فإنه قد مُنع الوقف عليه؛ لأن جواب الشرط لم يأت بعد؛ لأن ﴿أمَّا﴾ أداة شرط وتفصيل، وفعل الشرط ﴿استغنى﴾ - وجواب الشرط - ﴿فأنت له تصدى﴾ ولايوقف على الشرط دون جوابه كما قلنا من قبل(٢).

أما الموضع السادس عشر: ﴿يسعى -٨-﴾ فقد مُنع الوقف عليه، لأن قوله: ﴿وهو يخشى﴾ «حال من فاعل ﴿يسعى﴾، كما أن جملة ﴿يسعى﴾ حال من فاعل ﴿جاءك﴾»(٣) ولايفصل بين الحال وصاحبها؛ لأن الحال خبر في المعنى. أما التعليل البلاغي لمنع الوقف على هذا الموضع فقد ذكرته في نظائره الكثيرة من قبل(٤) فلا داعي إلى التكرار.

أما الموضع السابع عشر: ﴿وهو يخشى -٩-﴾ فقد مُنع الوقف عليه؛ لأن جواب الشرط - ﴿فأنت عنه تلهى﴾ - لم يأت بعد، وكما هو معلوم لايصح الفصل بين الشرط وجوابه؛ لأن ذلك يفسد المعنى.

أما التعليل البلاغي لمنع الوقف على هذا الموضع وعلى نظيره - الموضع

---

(١) انظر - مثلاً - : ص ٥٤٤ ، ٥٥٥ من هذا البحث.

(٢) انظر - مثلاً - : ص ٥٣٨، ٥٣٩ من هذا البحث.

(٣) روح المعاني: ٦٩/٣٠، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ٢٣٦/٥.

(٤) انظر - مثلاً - : ص ٥٢٦، ٥٢٧ من هذا البحث.

الخامس عشر - من هذه المجموعة فقد تحدثت عن نظائرهما كثيراً من قبل[1] فلا داعي إلى التكرار.

الموضع الثامن عشر:

الموضع التاسع عشر:

﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ۝ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝﴾ [الآيات: من ٦-١٠ سورة العلق].

إضاءة:

يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[2] : «أخرج أحمد ومسلم والنسائي وغيرهم عن أبي هريرة أن أبا جهل حلف باللات والعزى لئن رأى رسول الله ﷺ يصلي ليطأن على رقبته، وليعفرنَّ وجهه، فأتى رسول الله ﷺ وهو يصلي ليفعل، فما فجأهم منه إلا وهو ينكص على عقبيه ويتقي بيده، فقيل له: مالك؟ فقال: إن بيني وبينه لخندقاً من نار وهولا وأجنحة، فقال رسول ﷺ : «لو دنا مني لاختطفته الملائكة عضواً عضواً». وأنزل الله تعالى: ﴿كلا إن الإنسان﴾ إلى آخر السورة».

ففي هذه الآيات حديث عن طغيان الإنسان وتجاوزه الحد - عموماً وخصوصاً - أما عموماً فإن طبيعة الإنسان - غير المؤمن - إذا كان ذا غنى وجاه طغى وبغى واستكبر على خلق الله، وأنسته النعمة ربه، أما المؤمن فهو مع ربه

(١) انظر - مثلاً - : ص ٥٣٨، ٥٣٩ من هذا البحث.

(٢) روح المعاني: ٣٢٨/٣٠، وانظر معه: تفسير القرآن العظيم: ٥٢٨/٤، والتحرير والتنوير: ٤٤٢/٣٠.

ولاتزيده النعمة من ربه إلا قرباً بالشكر، وأما خصوصاً: فإن الإنسان هنا أبو جهل - عليه اللعنة - قد كان من أغنياء مكة ا لذين استغنوا بالنعمة عن المنعِم فطغوا وتجاوزوا الحد في الإعتداء علي حرمات الله، وما درى الإنسان - عموماً وخصوصاً - أن إلى الله المرجع والمآب، ولديه يكون الحساب ثم تسأل الآية سؤال تعجب وتوبيخ وتقريع: ﴿أرايت الذي ينهى * عبداً إذا صلى﴾؟.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «وجملة : ﴿أرايت الذي ينهى * عبداً إذا صلى﴾ إلى آخرها هي المقصود من الردع الذي أفاده حرف ﴿كلا﴾؛ فهذه الجملة مستأنفة استئنافاً ابتدائياً متصلا باستئناف جملة: ﴿إن الإنسان ليطغى﴾ . . . والمعنى: أعجب ما حصل لك من العلم قال: الذي ينهى عبداً إذا صلى».

فالأمر هنا غاية في الغرابة والعجب أن ينهى رجل كافر عبداً عن الصلاة؛ لأن العكس هو المنطق المفهوم المقبول: أن ينهى العبد المصلى غيره عن ترك الصلاة بل عن الكفر.

شاهد هذين الموضعين:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ليطغى -٦-﴾ وعلى قوله : ﴿ينهى -٩-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٢] يقول:

---

(١) التحرير والتنوير : ٦/٣٠ ٤٤ .

(٢) المكتفى: ٦٢٤ .

«﴿من علق -٢-﴾ تام، ومثله: ﴿مالم يعلم -٥-﴾ و﴿استغنى -٧-﴾ تام، ومثله: ﴿الرجعى -٨-﴾، ومثله: ﴿بأن الله يرى -١٤-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿ليطغى -٦-﴾، ولا على قوله: ﴿ينهى -٩-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[1] : «﴿ليطغى -٦-ˡ ﴾؛ لتعلق ﴿أنْ﴾». وسقط منه الموضع الثاني، ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[2] : «﴿مالم يعلم -٥-﴾ تام، ﴿استغنى -٧-﴾ حسن وقال أبو عمرو : تام، ﴿الرجعى -٨-﴾ تام، ﴿إذا صلى -١٠-﴾ كاف». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿ليطغى -٦-﴾، ولا على قوله: ﴿ينهى -٩-﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿ليطغى -٦-﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿أنْ﴾ موضعها نصب بما قبلها». وسقط منه الموضع الثاني مع أن علة المنع مشتركة.

ومن كلام القراء يتبين لنا منع الوقف على قوله : ﴿ليطغى -٦-﴾ لأن ما بعده في موقع المفعول من أجله، ولا يفصل بين العامل ومعموله بفاصل، أما الموضع الثاني: - ﴿ينهى-٩-﴾ فقد فُهم منع الوقف عليه من كلام الداني وكلام الأنصاري ولعل عدم ذكر كل من السجاوندي والأشموني له بسبب السهو والنسيان، وإلا فنظائر هذا الموضع كثيرة؛ لأن المنع هنا سببه أنه يؤدى

---

(١) علل الوقوف: ٣/ ١١٤٠.

(٢) المقصد: ٤٣٠.

(٣) منار الهدى: ٤٣٠.

إلى الفصل بين العامل - ينهى - وبين معموله - عبداً - المفعول به.

هذا ، ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «﴿أن رآه﴾ في موضع نصب على أنه مفعول له، وتقديره: لأن رآه».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «﴿أن رآه استغنى﴾ مفعول له، أي يطغى لأن رأى نفسه مستغنياً على أن استغنى مفعول ثان لـ ﴿رأى﴾؛ لأنه بمعنى (علم)، ولذلك ساغ كون فاعله ومفعوله ضميري واحد».

ويقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[٣] : «أن رآه استغنى﴾ مفعولاً من أجله، أي يطغى لأن رأى نفسه مستغنياً..».

ومن كلام النحاة يتضح لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿ليطغى﴾ حيث إنه - أي الوقف - يؤدى إلى الفصل بين الفعل ومفعوله وكذلك قوله: ﴿ينهى﴾ فإن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين الفعل ومفعوله.

أما التعليل البلاغى لمنع الوقف على هذين الموضعين فإنك تجده في الموضع الثامن[٤] من الفصل الخامس من الباب الثاني من هذا البحث؛ لأنهما نظيره.

---

(١) البيان: ٢/ ٥٢٢.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٧٤.

(٣) روح المعانى: ٣٠/ ٣٢٦.

(٤) انظر : ص ٥٥٤، ٥٥٥ من هذا البحث.

الموضع العشرون :

﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ۝﴾ [الآيتان : ١، ٢ من سورة التكاثر].

إضاءة :

يقول الواحدي (٤٦٨هـ)[١] : «... نزلت في حيّين من قريش - بني عبد مناف وبني سهم - كان بينهما لحاء[٢] فتعادّوا السادة والأشراف أيهم أكثر؟ فقال بنو عبد مناف: نحن أكثر سيداً، وأعز عزيزاً، وأعظم نفراً، وقال بنو سهم: مثل ذلك فكثرهم بنو عبد مناف، ثم قالوا: نعد موتانا حتى زاروا القبور فعدّوا موتاهم، فكثرهم بنو سهم لأنهم كانوا أكثر عدداً في الجاهلية».

والمعنى : «اشغلكم التكاثر بالأموال والأولاد عن طاعة الله ﴿حتى زرتم المقابر﴾ أي حتى أدرككم الموت على تلك الحال»[٣] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿التكاثر -١-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٤] يقول:

---

(١) أسباب النزول: ٤٠٠، وانظر معه: الكشاف: ٤/ ٢٨٠، ومفاتيح الغيب: ٣٢/٧٢، والجامع لأحكام القرآن: ٢٠/١٦٨، والبحر المحيط: ١٠/ ٥٣٥، وإرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٨٢.

(٢) أي عداوة .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/٣٥٧. وانظر معه: إعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٢٨٣.

(٤) المكتفى : ٦٢٧.

«﴿حتى زرتم المقابر -٢-﴾ كاف، وقيل: تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿التكاثر -١-﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[1] : «﴿المقابر -٢-﴾ ط.» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿التكاثر﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[2] : «﴿المقابر -٢-﴾ تام: ويبتدئ بـ ﴿كلا﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله : ﴿التكاثر-١-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «ولا وقف من أولها إلى ﴿المقابر﴾ فلا يوقف على ﴿التكاثر﴾؛ لأن ما بعده غاية لما قبله».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿التكاثر -١-﴾ لأن ما بعده غاية لما قبله، ولايوقف على بعض الكلام قبل الإتيان بالغاية منه.

هذا، ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[4] : «.. أصل ﴿حتى﴾ أن تكون غاية، وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني القوم حتى زيدٌ) كان زيد داخلاً في المجيء».

ويقول الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[5] : «﴿حتى﴾ الابتدائية تقع

---

(١) علل الوقوف: ٣/ ١١٥٤.

(٢) المقصد: ٤٣٣.

(٣) منار الهدى: ٤٣٣.

(٤) أسرار العربية: ٢٦٦.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٢/ ١٥٤، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ١/ ١٣٢، والبيان لابن الأنباري: ١/ ١٥٠.

بعدها الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ولكن في القرآن وقع بعدها الجملة الفعلية، ولم تقع بعدها الاسمية والجملة الفعلية التي وقعت بعد ﴿حتى﴾ في القرآن كان فعلها ماضياً في خمس عشرة آية، وجاء الفعل مضارعاً في قراءة نافع: ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول﴾[1] قال الأندلسي: - في شرح المفصل : «وتقع بعد ﴿حتى﴾ الجملة الاسمية والفعلية، وتسمى حرف ابتداء، وتفيد معناها الذي هو الغاية في التحقير أو في التعظيم».

هذا، وما تقدم يفيدنا في : بيان حقيقة ﴿حتى﴾، فهي - في الأصل - غاية لما قبلها، وعندما تكون غاية لما قبلها فإن ما بعدها يكون داخلاً في حكم ما قبلها، وضرب لذلك ابن الأنباري بمثال: (جاءني القوم حتى زيدٌ) فقد اشترك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم وهو المجئ، وهذا يدلنا على اشتراك ما بعدها مع ما قبلها في المعنى؛ لذا لايوقف على ما قبلها؛ لأن ما بعدها هو ا لغاية والهدف من الكلام.

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على : ﴿التكاثر﴾ لأن ما بعده غاية لما قبله.

هذا، والبلاغيون يزيدون منع الوقف على قوله: ﴿التكاثر﴾ لأن ما بعده غاية لما قبله، لأن: «﴿حتى﴾ موضوعة لإفادة تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية»[2] وهذا يدلنا على أن الإلهاء الذي وقع بين القبيلتين المذكورتين والشغل بالتكاثر والمفاخرة بكثرة الأموال والأولاد وبعدد السادة والأشراف حتى

(١) من الآية : ٢١٤ البقرة.

(٢) مغني اللبيب: ١/ ١٢٤.

وصل الأمر إلي حصر الموتى في القبور، فهذا قد تم بالتدرج في هذا الأمر حتى وصل إلى الغاية، وهذه الغاية لايوقف دون الإتيان بها، ليتم المعنى.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[١] : «.. وأما العطف فلتفصيل المسند إليه مع اختصار نحو: (جاء زيد وعمر وخالد) أو لتفصيل المسند مع اختصار نحو: (جاء زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاء القوم حتى خالد)، ولابد في : ﴿حتى﴾ من تدريج، كما ينبئ عنه قوله[٢] :

وكنت فتى من جند إبليس فارتقى بي الحال حتى صار إبليس من جندي

هذه عبارة الخطيب - رحمه الله - ثم جاء سعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ) - رحمه الله - ليشرح تفصيل المسند في ﴿حتى﴾ فيقول[٣] : ... فمعنى تفصيل المسند في ﴿حتى﴾: أنه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع أولاً وبالتابع ثانياً باعتبار أنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها.

فإن قلت: العطف على المسند إليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند إليه أيضاً، فكان الأحسن أن يقول: أو لتفصيلهما معاً. قلت: ذكر الشيخ في دلائل الإعجاز: أن النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه إلى ذلك التقييد، وكذا الإثبات.

وجملة الأمر: أنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه، إلا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام، وهذا مما

---

(١) الإيضاح : ٨٣.

(٢) البيت للحسن بن هانئ الشهير بأبي نواس.

(٣) المطول: ٢٤٧.

لاسبيل إلي الشك فيه. انتهى كلامه».

فتحصل مما تقدم أنه إذا كان في الكلام أمر زائد على مجرد إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه، فإن ذلك الأمر الزائد يُعد غرضاً خاصاً، وهدفاً مقصوداً من الكلام لايتم المعنى إلا بذكره كما هو الشأن في ﴿حتى﴾ هنا.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)(١) : «وقوله: ﴿حتى زرتم المقابر﴾ غاية فيحتمل أن يكون غاية لفعل ﴿ألهاكم﴾، كما في قوله تعالى(٢) : ﴿قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى﴾ أي دام إلهاء التكاثر إلى أن زرتم المقابر، أي استمر بكم طول حياتكم فالغاية مستعملة في الإحاطة بأزمان المغيا لا في تنهيته وحصول ضده؛ لأنهم إذا صاروا إلى المقابر انقطعت أعمالهم كلها».

* * *

(١) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٥٢٠.

(٢) آية: ٩١ من سورة طه.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على عشرين موضعاً اتفقت في الموضوع العام لهذا الفصل: (بين الأنبياء وأقوامهم) ثم توزعت على هذه المجموعات الآتية:

المجموعة الأولى: وتشتمل على:

١- الموضع الثاني: {آية ١٧٠ الشعراء}.

٢- ا لموضع الثالث: {اية ١٢٧ الصافات}.

٣- الموضع الرابع : {آية ١٣٤ الصافات}.

٤- الموضع السابع: {آية ١٦٢ الصافات}.

وقد اتفقت هذه المواضع الأربعة في علة منع الوقف، وهي: أن الوقف على هذه المواضع يؤدى إلى الفصل بين المستثنى منه والمستثنى، كما اتفق الموضع الثاني، والموضع الرابع في الموضوع الخاص؛ حيث إن الموضع الثاني: يتحدث عن سيدنا لوط - عليه السلام - وموقفه من قومه، وموقف قومه منه وعاقبة امرأته؛ حيث أصابها ما أصاب قومه، وكذلك الموضع الرابع.

أما الموضع ا لثالث: ففيه حديث عن إلياس - عليه السلام - ودعوته قومه إلى توحيد الله، وترك عبادة (بعل) ذلك الصنم الذي كانوا يعبدونه من دون الله.

وفي الموضع السابع: جاء الحوار على لسان خاتم الرسل ﷺ مع كفار مكة؛ ليؤكد لهم أنهم والذين يعبدونهم من دون الله لايقدرون على فتنة أحد على الله إلا من سبق في علمه أنه من أهل النار.

جاءت أداة الاستثناء في جميع المواضع ﴿إلا﴾، وجاء المستثنى متفقاً في موضعين هنا وهما: الثاني، والرابع: ﴿عجوزاً﴾ وكان ا لمستثنى في جميعها هالكاً أو من أهل العذاب إلا في الموضع الثالث ﴿عباد الله المخلصين﴾ فكانوا من أهل الجنة.

المجموعة الثانية: وتشتمل على:

١- الموضع الأول: {آية ٢٧ : طه}.

٢- الموضع الحادى عشر: {آية ٣ : نوح}.

٣- الموضع الثاني عشر: {آية ١٠: نوح}.

وقد اتفقت هذه المواضع الثلاثة في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على هذه المواضع يؤدى إلى الفصل بين الأمر وجوابه، ففي الموضع الأول: حديث عن بعض دعاء سيدنا موسى - عليه السلام - حين أمره الله أن يبلغ الدعوة إلى فرعون، واللسان هو السلاح الخاص بهذا العمل، وهو قد حدث له ما يجعل في لسانه (رُتّة) لذلك كان هذا الدعاء.

أما الموضعان: (الحادى عشر، والثاني عشر) فقد جاءا على لسان سيدنا نوح - عليه السلام - حيث أعلن قومه بنبوته ورسالته وأمرهم أن يعبدوا الله وأن يتقوه وأن يطيعوه، ووعدهم - على إجابته إلى ما طلب - المغفرة من الله لذنوبهم فلما خالفوه وكذبوه عاقبهم الله على ذلك بأن منع عنهم المطر فهلكت زروعهم وثمارهم ودوابهم، وأعقم الله أرحام نسائهم أربعين سنة عندئذ لجأوا إليه فوصف لهم العلاج وهو الاستغفار.

كما اتفقت هذه المجموعة في مجيئ جواب الأمر فعلاً مضارعاً مسنداً إلى الغائب (يفقهوا - يغفر لكم - يرسل السماء) كما اتفق الموضعان : (الحادي عشر والثاني عشر) بأن جاءا على لسان نوح - عليه السلام - أما الأول فقد جاء على لسان سيدنا موسى عليه السلام، كما جاء الجواب في كل منها مناسباً للأمر: (احلل - يفقهوا)، (اعبدوا الله - يغفر لكم)، (استغفروا - يرسل السماء).

أما المجموعة الثالثة: فإنها تشتمل على:

١- الموضع الرابع عشر : {آية : ١ عبس}.

٢- الموضع الثامن عشر: {آية: ٦ العلق}.

٣- الموضع التاسع عشر: {آية: ٩ العلق}.

وقد اتفقت هذه المواضع الثلاثة في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أي موضع منها يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله، ففي الموضع الرابع عشر: حديث عن إعراض النبي ﷺ وعبوسه في وجه (ابن أم مكتوم) حين ألحّ على النبي ﷺ أن يعلّمه، ولم يدر أنه مشغول بدعوة زعماء قريش، لكن الله علم نبيه أن الهدى هدى الله ﴿إنك لاتهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء﴾[1] .

وفي الموضعين: (الثامن عشر، والتاسع عشر) : حديث عن طغيان الإنسان عندما يسوق الله إليه النعم، فينسى ربه ويظن أنه هو صاحب هذه

---

(١) القصص: آية ٥٦.

النعم فلا يشكر الله تعالى، بل يتعالى على خلق الله ثم يزداد شره، فينهى عبداً كملت عبوديته لله تعالى عن الصلاة كما حدث من أبي جهل - عليه اللعنة - حين نهى النبى ﷺ عن الصلاة عند الكعبة - كما ذكرت من قبل -.

المجموعة الرابعة: وتشتمل على:

١- الموضع الخامس عشر : {آية : ٥ عبس}.

٢- الموضع السابع عشر: {آية: ٩ عبس}.

وقد اتفق هذان الموضعان في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أي واحد منهما يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجوابه.

كما أنهما ينقلان لنا موقفاً من حياة النبى ﷺ وهو يدعو إلى الله. ففي الموضع الخامس عشر: يعتب الله تعالى على نبيه ﷺ أن يتصدى لدعوة من استغنى بعبادة الأصنام عن عبادة الله تعالى؛ لأن هؤلاء لن تجدى معهم الدعوة إلى الله شيئاً؛ لأنهم صموا آذانهم وأغلقوا قلوبهم، واستحبوا الكفر على الإيمان.

وفي الموضع السابع عشر: حديث عن الصورة المقابلة لتلك الصورة السابقة. إنها صورة ابن أم مكتوم ذلك الأعمى الذي جاء ساعياً إلى العلم والاستزادة منه وهو يخشى الكبوة؛ لأنه لاقائد له، ومع ذلك أنت تتشاغل عنه بدعوة هؤلاء الكفار، ﴿كلا إنها تذكرة﴾.

كما اتفقا - أيضاً - في أداة الشرط: ﴿أمَّا﴾، وفي مجيء فعل الشرط فيهما ماضياً (استغنى - جاءك)، واتفقا أيضاً في مجيء الجواب جملة اسمية

متـصلة بالفاء ﴿فأنت له تصـدى - فأنت عنه تلهى﴾، كمـا اتفقا في الضمـير نفســه المتصل بالفاء ﴿أنت﴾، وأيـضاً: في مجيء خـبر المبتـدأ في هذه الجملة الإسمية جملة فعلية فعلها ماض (تصدى - تلهى).

أما المجموعة الخامسة: فإنها تشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الثالث عشر: [آية: ١٩ نوح].

٢- الموضع العشرون: [آية: ١ التكاثر].

وهذان الموضعان قد اتـفقا في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أيّ واحد منهما يؤدى إلى الفصل بين العلة ومعلولها.

كما اتفقا في مجيـئهما على صورة الخطاب: وإن كان الغرض من الأول التذكير بنعمة الله على عباده؛ ليشكروه.

أما الثـاني: فقد كان الخطاب تـوبيخاً وتبكيتـاً للمخاطبين وسـخرية من فعلهم حتى يتركوه ويشعروا بدناءة هذا الفعل وخسته.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة التي تميزت بها بعض مواضع هذا الفصل فإننا نجملها فيما يأتي:

المجموعة الأولى: وتشتمل على :

١- الموضع الثاني: {آية : ١٧٠ الشعراء}.

٢- الموضع الثالث: {آية: ١٢٧ الصافات}.

٣- الموضع الرابع: {آية : ١٣٤ الصافات}.

٤- الموضع السابع: {آية: ١٦٢ الصافات}.

فقد اتفق الموضعان: (الثاني والرابع) في الموضوع الخاص وهو الحديث عن موقف لوط - عليه السلام - من قومه، وموقف قومه منه واختلفا فيما يأتي:

الموضع الثاني: جاء في سياق التهديد والوعيد اللذين توعد بهما قوم لوط لوطاً - عليه السلام - ولذلك جاءت هذه الألفاظ: ﴿لئن لم تنته﴾، ﴿يالوط﴾، ﴿لتكونن من المخرجين﴾ فهم يحلفون ويؤكدون الحلف أنهم قادرون على طرده من القرية ، وهو - عليه السلام - بإزاء هذا التهديد يعلن براءته من عملهم، وكراهته له، ويدعو ربه أن ينجيه وأهله مما يعملون، فتأتى الإجابة من الله سريعاً ﴿فنجيناه وأهله أجمعين﴾ ويستثنى امرأته الكافرة من الناجين لتبقى مع الهالكين.

وتأمل : ﴿لئن لم تنته﴾ وما فيها من الوعيد. ﴿يالوط﴾ بمواجهته بهذا

التـهديـد، وعدم ندائه بلـفظ التكريم مـثل: يانبي الله أو يارســول الله. وهم يقـصدون إهانتـه ﷺ ﴿لتكونن من المخـرجين﴾ جاء الأسلوب مـؤكداً باللام الواقعة في جـواب القسم، والفعل المضارع المؤكد بالنون الثـقيلة وقوله: ﴿من المخرجين﴾ آكـد من قولنـا ﴿مخرجـاً﴾؛ لأن الأول يدل على ثبوت كـونه من المخرجين لا محالة وهذا غاية في التهديد.

وفي الموضع الرابع: يختلف السياق فتأتى الآيات هادئة تخبر خبراً مؤكداً أن لوطاً - عليـه السلام - من جـملة الرسل ثم تذكـر مِنَّة الله عليه بأن نجـاه وأهله من العذاب الذي نزل بقرية «سدوم» إلا امرأته، لأنهـا كانت كافرة، فقد عُرض الموضع من خلال خـبر هادئ؛ لأن الحديث في سورة الصــافات عرض لأخبـار بعض الرسل - عليـهم الســلام - بهذا الســيـاق: ﴿وإن إليـاس لمن المرسـلين﴾[1] ثم ﴿وإن لـوطاً لمـن المرسـلين﴾ وبعـــــده ﴿وإن يونـس لمن المرسلين﴾[2].

وفي الموضع الثالث: خالف النظم الكريم ما اتبعه مع أنبياء الله السابقين واللاحقين؛ إذ خص إلياس - عليه السلام - بأنه هو الوحيد الذي أعلن الحرب على معبـود قومه معلناً باسـمه دون تعميم فقـال: ﴿أتدعون بعلاً﴾؟ لأن هذا الصنم كان المعـبود في منطقة الشـام حتى سميت المنطقـة باسمه الآن فيـقال: (بعلبك)، وكان لهذا الصنم شأن عظيم عندهم - سبق الحديث عنه - .

اختلف هذا الموضع عن أقرانه بأن جاء المستثنى في جميعها هالكاً أو من

---

(١) الصافات : ١٢٣.

(٢) الصافات : ١٣٩.

أهل العذاب إلا هذا الموضع - أي الثالث - ﴿عباد الله المخلصين﴾ فكانوا من أهل الجنة.

أما الموضع السابع: فقد اختلف فيه النظم الكريم؛ حيث صيغت الآيات في ثوب درس وعبرة يبلغها رسول الله ﷺ عن ربه (بعد عرض أحوال الأمم مع أنبيائهم) فيقول لكفار مكة - ومن على شاكلتهم - إنكم والذين تعبدونهم لن تستطيعوا فتنة أحد على الله لم يسبق في علمه أنه من أهل النار، وهذا يؤكد أن كل ما يقع في ملك الله هو مراد الله.

أما المجموعة الثانية فقد اشتملت على ثلاثة مواضع هي:

١- الموضع الأول : {آية: ٢٧ طه}.

٢- الموضع الحادي عشر: {آية: ٣ نوح}.

٣- الموضع الثاني عشر: {آية: ١٠ نوح}.

اختلفت هذه المواضع الثلاثة ووجدت بينها سمات فارقة نجملها فيما يأتي:

جاء الموضع الأول جزءاً من دعاء سيدنا موسى عليه السلام، أما الموضعان الآخران فقد جاءا على لسان سيدنا نوح - عليه السلام - .

جاء قوله: ﴿يفقهوا قولى﴾ في الموضع الأول - جواباً لثلاثة أوامر جاءت على صورة الدعاء: ﴿اشرح لي .. ويسر لي... واحلل..﴾ أما الموضع الثاني عشر: فقد جاء قوله: ﴿استغفروا ربكم..﴾ أمراً واحداً أجيب عنه بأربعة أفعال مضارعة وقعت جواباً عن هذا الأمر : ﴿يرسل السماء -

ويمددكم بأموال - ويجعل لكم جنات - ويجعل لكم أنهاراً﴾. أما في الموضع الحادي عشر: فقد جاءت ثلاثة أوامر هي : ﴿اعبدوا الله - واتقوه - واطيعون﴾ أجيبت بفعلين مضارعين وقعا جواباً عنها : ﴿يغفر لكم . . . - ويؤخركم إلى أجل مسمى﴾.

جاءت أفعال الجواب كلها على صورة المضارع؛ لتدل على التجدد والحدوث والاستمرار، وفي ذلك دلالة على أن من ينفذ منهج الله يتجدد عطاء الله له.

المجموعة الثالثة: وتشتمل على:

١- ا لموضع الرابع عشر : {آية : ١ عبس}.

٢- الموضع الثامن عشر: {آية: ٦ العلق}.

٣- الموضع التاسع: عشر: {آية: ٩ العلق}.

هذه المواضع الثلاثة قد اختلفت فيما يأتى:

جاء المعمول مفعولاً لأجله في موضعين : الرابع عشر والثامن عشر ﴿أن جاءه - أن رآه﴾، وجاء المعمول في التاسع عشر: مفعولاً به ﴿عبداً﴾.

جاء العامل في هذه المواضع على الترتيب :

﴿تولى - يطغى - ينهى﴾ ماضياً في الأول ومضارعاً في الآخيرين.

الضمير في الفعل الأول: ﴿تولى﴾ يعود إلي النبي ﷺ وفي كل من الفعلين الأخيرين: ﴿يطغى - ينهى﴾ يعود إلى أبي جهل - عليه اللعنة - .

المجموعة الرابعة: وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الخامس عشر : {اية: ٥ عبس}.

٢- الموضع السابع عشر: {اية: ٩ عبس}.

وهذان الموضعان يمثلان صورتين متقابلتين:

الصورة الأولى: يمثلها النبي ﷺ وهو يتصدى لصناديد قريش يبلغهم دعوة الله وهم معرضون عنه قد استغنوا بكفرهم وبأصنامهم عن الله الحق مع أنه ﷺ غير مسئول عن هدايتهم؛ لأنه ليس إلا مبلغاً فقط.

الصورة الثانية: تقابل الصورة الأولى - صورة ابن أم مكتوم الأعمى - وقد جاء يسرع في مشيته وهو يخشى الكبوة والسقوط؛ لأنه لاقائد له - الذي يريد أن يزداد علماً وهداية حباً في الله وفي رسوله، والنبي ﷺ مشغول عنه بزعماء قريش طمعاً في هدايتهم، وهذا التقابل يؤكد المعنى ويبرزه بالتضاد.

المجموعة الخامسة : وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الثالث عشر: {آية : ١٩ نوح}.

٢- الموضع العشرون: {اية : ١ التكاثر}.

وهذان الموضعان : قد اتفقا في علة منع الوقف، ولكن اختلفا في أن جاءت (لام العلة) أو العاقبة في الأول التي تدل على أن جَعْل الأرض بساطا؛ ليتخذ الإنسان فيها الطرق الواسعة، أما في الثاني: فقد جاءت ﴿حتى﴾ لتدل على أن زيارة المقابر كانت غاية الإلهاء بالتكاثر أو علته لكن ﴿حتى﴾ هنا تفيد حصول الفعل شيئاً فشيئاً وبالتدريج أما الأول: فإن الجعل حدث مرة واحدة

وليس فيه ما يوحى بذلك التـدريج، وإن كانت آيات (سورة فصلت) تدل على أن هناك تدرجـاً حــدث لأن الفـعل لم يتم في لحـظة واحـدة ، وإنما تم في أربعة[1] أيام، وعلى هذا الفـهم الثـاني فإن الفـعلين ﴿جـعل لكم الأرض - ألهاكم﴾ قد حدثا بالتدريج. والله أعلم.

ولعل الفـعل : ﴿تسلكوا﴾ يدل على هذا التدريج ويـقويه وقد اخـتلف الموضعـان في نوع الفعل الذي دخل عليـه الحرف في كل منهـما، فـقد دخل الحـرف في الأول على الفـعل المضـارع؛ ليدل ذلـك على التـجدد والحـدوث والاستمرار أما في الثاني: فقد دخلت ﴿حتى﴾ على الفعل الماضي، ولعل هذا يوحى بأن ذلك كان ماضياً يجب الا يعود والا يتكرر وإنما يُدفن مع الموتى، أما الفعل: ﴿تسلكوا﴾ في الأول فهو فعل مستمر إلي يوم القيامة.

أما المجموعة السادسة: فقد اشتملت على ستة مواضع هي:

١- الموضع الخامس : {آية : ١٣٧ الصافات}.

٢- الموضع السادس: {آية: ١٤٣ الصافات}.

٣- الموضع الثامن: {آية: ١٦٧ الصافات}.

٤- الموضع التاسع: {آية: ١٦٨ الصافات}.

٥- الموضع العاشر: {آية: ٢٣ غافر}.

٦- الموضع السادس عشر: {آية: ٨ عبس}.

فهذه المواضع الستة قد جمع بينها العنوان العام لهذا الفصل (بين ا لأنبياء

---

(١) اقرأ الآيات : من ٩ - ١٢ من سورة فصلت .

وأقوامهم)، ولكن اختلفت في علة منع الوقف؛ حيث إن لكل واحد من هذه المواضع علة تختلف عن الآخرين.

ففي الموضع الخامس : {آية : ١٣٧ الصافات} منع الوقف على (مصبحين)؛ لأن ما بعده معطوف عليه وهو قوله: (وبالليل)، ولايفصل بين المعطوف والمعطوف عليه لأنهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر، وهما حالان (مصبحين) حال، و(بالليل) في موقع الحال - عطفت بينهما الواو فأصبح تمام المعنى مرتبطاً بهما معاً.

وفي الموضع السادس: {آية: ١٤٣ الصافات} كانت علة منع الوقف على قوله: ﴿المسبحين﴾ أنه يؤدى إلى الفصل بين (لولا) وجوابها، وذلك ممنوع لرابطة السببية التي ذكرناها؛ حيث إن الجواب مترتب على الشرط، ولتمام المعنى يجب الإتيان بالجواب.

وفي الموضع الثامن : {آية: ١٦٧ الصافات} مُنع الوقف لأنه يؤدى إلى الفصل بين القول ومقوله: ﴿ليقولون * لو أن عندنا . . .﴾. وذلك ممنوع وقد تكرر ذلك من قبل.

وفي الموضع التاسع: {آية: ١٦٨ الصافات} مُنع الوقف لأنه يؤدى إلى الفصل بين (لو) وجوابها، وذلك ممنوع لأن الجواب مترتب على الشرط، يقول سعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ)[١]: «. . ففي الجملة هي لامتناع الثاني أعنى: الجزاء لامتناع الأول أعنى: الشرط سواء كان الشرط والجزاء إثباتاً أو نفياً، أو أحدهما إثباتاً والآخر نفياً فامتناع النفي إثبات وبالعكس هو في نحو: (لو لم

---

(١) المطول : ٣٣٣.

تأتني لم أكرمك) لامتناع عدم الإكرام لامتناع عدم الإتيان أعنى: ثبوت الإكرام لثبوت الإتيان. هذا هو المشهور بين الجمهور».

وفي الموضع العاشر : {آية: ٢٣ غافر} مُنع الوقف لأنه يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور (إلى فرعون) وبين ما تعلق به: (أرسلنا موسى)، وهذا الفصل يؤدى إلى فساد المعنى في حال الوقف، ويؤدى إلى مخالفة قواعد العربية في حال الابتداء.

أما الموضع السادس عشر: {آية: ٨ عبس} فقد منع الوقف عليه؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبها، وذلك ممنوع؛ لأن قوله: ﴿وهو يخشي﴾ حال من فاعل (يسعى)، كما أن جملة: (يسعى) حال من فاعل (جاءك)، والحال خبر في المعنى، فكما لايفصل بين المبتدأ والخبر، كذلك لايفصل بين الحال وصاحبها.

* * *

الفصل الثامن

من الإخبار بالغيب في القرآن الكريم

❊ ❊ ❊

الموضع الأول والثاني والثالث:

﴿الٓمٓ ۝ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝﴾ [الآيتان : ١، ٥ من سورة الروم].

إضاءة :

يقول الواحدي (٤٦٨هـ)[1] : «قال المفسرون: بعث كسرى جيشاً إلى الروم، واستعمل عليهم رجلاً يسمى شهريراز فسار إلى الروم بأهل فارس وظهر عليهم، فقتلهم وخرب مدائنهم وقطع زيتونهم، وقد كان قيصر بعث رجلاً يدعى يُحنّس مع شهريراز بأذرعات وبصرى وهي أدنى الشام إلى أرض العرب، فغلب فارسُ رومَ، وبلغ ذلك النبي ﷺ وأصحابه بمكة فشق ذلك عليهم، وكان النبي ﷺ يكره أن يظهر الأميون من أهل المجوس على أهل الكتاب من الروم وفرح كفار مكة وشمتوا، فلقوا أصحاب النبي ﷺ فقالوا: إنكم أهل كتاب والنصارى أهل كتاب، ونحن أمّيون وقد ظهر إخواننا من أهل فارس على إخوانكم من الروم، وإنكم إن قاتلتمونا لنظهرن عليكم، فأنزل الله تعالى هذه الآيات».

ففي هذه الآيات إخبار بغيب تولى الله الحديث عنه على لسان نبيه ﷺ، ليطمئن المؤمنون أنهم منصورون على أعدائهم، ولئن كانت الفرس قد غلبت

(١) أسباب النزول : ٢٨٨، وانظر معه: لباب النقول: ٣١١، المطبوع ذيلاً على المصحف الشريف، والكشاف: ٣/٢١٣، ومفاتيح الغيب: ٢٥/٨٤، والبحر المحيط: ٨/٣٧٣، وإرشاد العقل السليم: ٤/١٧٦.

الروم فإن الدائرة سوف تدور عليهم في بضع سنين وتكون الغلبة للروم.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[١] : «. . . ﴿في أدنى الأرض﴾ قيل: في أطراف الشام وتأويله: أدنى الأرض من العرب. . والبضع: ما بين الثلاث إلى التسع».

فلما نزلت هذه الآيات صاح بها سيدنا أبو بكر (رضى الله عنه) في طرقات مكة، وراهن أبيٌّ بن خلف على تحقق ذلك، وقد فاز بالرهان، وكان ذلك قبل تحريم الميسر، فلما جاء به إلى النبى ﷺ أمره أن يتصدق به.

شاهد هذه المواضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الروم -٢-﴾ - في الموضع الأول ، وعلى قوله: ﴿المؤمنون -٤-﴾ الموضع الثالث، في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا، وعلى قوله: ﴿سيغلبون -٣-﴾ - الموضع الثاني - في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٢] يقول: «﴿آلم -١-﴾ تام، وقيل: كاف، ﴿في بضع سنين -٤-﴾ تام ورأس آية في غير المدنى الأول والكوفى ومثله: ﴿. . . ومن بعد -٤-﴾، ﴿بنصر الله -٥-﴾ كاف، ﴿ينصر من يشاء -٥-﴾ تام، ورأس الآية أتم».

---

(١) معانى القرآن وإعرابه: ٤/ ١٧٥ .

(٢) المكتفى: ٤٤٧ .

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله؛ ﴿الروم -٢-﴾، ولا على قوله: ﴿سيغلبون -٣﴾، ولا على قوله: ﴿المؤمنون -٤-﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[1]: «﴿غلبت الروم -٢-ˇ﴾ ﴿سيغلبون -٣-ˇ﴾؛ لتعلق الظرف».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[2]: «﴿في أدنى الأرض -٣-﴾ كافٍ ﴿في بضع سنين -٤-﴾ تام، ﴿من بعد -٤-﴾ كافٍ، وكذا: ﴿بنصر الله -٥-﴾، ﴿من يشاء -٥-﴾ صالح، ﴿الرحيم -٥-﴾ كافٍ» ولم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله: ﴿الروم -٢-﴾ ولا على قوله: ﴿سيغلبون -٣-﴾، ولا على قوله: ﴿المؤمنون -٤-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿في أدنى الأرض -٣﴾ حسن، ﴿سيغلبون -٣-﴾ ليس بوقف لأن قوله: ﴿في بضع سنين -٤-﴾ ظرف لما قبله، ﴿في بضع سنين-٤-﴾ تام عند أبي حاتم، ﴿ومن بعد -٤-﴾ كافٍ عند الأخفش، ونافع وأبي حاتم إن لم يجعل ما بعده منصوباً بما قبله ﴿بنصر الله -٥-﴾ حسن، ﴿من يشاء -٥-﴾ أحسن مما قبله».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿الروم -٢-﴾ لأن ما بعده متعلق بقوله: ﴿غلبت الروم﴾، وعلى قوله: ﴿سيغلبون -٣-﴾؛ لأن قوله: ﴿في بضع سنين﴾ ظرف لما قبله، وعلى قوله: ﴿المؤمنون -٤-﴾؛ لأن

(١) علل الوقوف: ٢/٧٩٧.

(٢) المقصد: ٢٩٨.

(٣) منار الهدى: ٢٩٨.

ما بعده ﴿بنصر الله -٥-﴾ - متعلق بالفعل - ﴿يفرح﴾ - ولايُفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

هذا، ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[1] : "و﴿بنصر الله﴾ في موضع نصب؛ لأنه يتعلق بقوله تعالى: ﴿يفرح﴾".

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[2] : "﴿في بضع﴾ يتعلق بـ ﴿يغلبون﴾، ﴿ويومئذ﴾ منصوب بـ ﴿يفرح﴾، و﴿بنصر الله﴾ يتعلق به أيضاً ويجوز أن يتعلق بـ ﴿ينصر﴾".

ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[3] : "﴿في بضع سنين﴾ متعلق بـ ﴿سيغلبون﴾ أيضاً..".

ومن كلام النحاة يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿الروم -٢-﴾ وعلى قوله: ﴿سيغلبون -٣-﴾، وعلى قوله: ﴿المؤمنون -٤-﴾؛ لأن هذه المواضع جميعها وقع بعد كل منها جار ومجرور متعلق بكل منها ﴿في أدنى الأرض متعلق بـ ﴿غلبت﴾، ﴿في بضع﴾ متعلق بـ ﴿يغلبون﴾، ﴿بنصر الله﴾ متعلق بـ ﴿يفرح﴾ - ولايُفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على هذه المواضع المذكورة؛ لأنها اتفقت في أن مابعدها متعلق بما قبلها ففي الأول: ﴿الروم﴾ جاء ما بعده ظرفاً مكانياً للغلب وهو متعلق بقوله: ﴿غُلبت﴾، والثاني: ﴿سيغلبون﴾ جاء ما

---

(١) البيان: ٢/٢٤٨.

(٢) التبيان: ٢/١٠٣٦.

(٣) روح المعاني: ٢١/٢٧.

بعده ظرفاً زمانياً لقولـه: ﴿سيغلبون﴾، وهو متعلق بقوله: ﴿يغلبـون﴾، أما الثالث: ﴿المؤمنون﴾ فإن ما بعده جـار ومجرور - بنصر الله- في محل نصب بقوله: ﴿يفـرح﴾ وهو متعلق بهذا الفـعل، فكل هذه المواضع التي منع الوقف عليها جاء مابعدها متعلقاً بما قـبلها، وهذا التعلق يجعل المعنى متصلاً، فلا يتم المعنى إلا بذكر المتعلَّق والمتعلِّق به معاً.

يقول الإمام عـبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : في معرض الحديث عن عطف الجمل - : «وإذا كان كـذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكـان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر مايجئ بعـد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

وقد عرضت لهذه العبارة كثيراً من قبل، ولا أرى للتكرار محلاً.

ويقـول ابن عاشـور (١٣٩٤هـ)[٢] : «. . . فـالمقصـود من الكلام هو جملة ﴿وهم من بعـد غلبهم سيـغلبون في بضع سنين﴾ وكـان ما قبله تمهـيداً له. . ﴿لله الأمـر من قبل ومن بعـد﴾ جملة معـترضـة بين المتعـاطفات . . . ﴿ويومئذ يفـرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العـزيز الرحيم﴾ عطف على جملة: ﴿وهم من بعد غلبهم﴾ إلـخ ويوم إذ يغلبون يفرح المؤمنون بنصر الله أي بنصر الله إياهم على الذين كانوا غلبوهم من قبل. .

فـ ﴿يوم﴾ منصوب على الظرفـية، وعامله : ﴿يفرح المؤمنـون﴾» فقول ابن عاشور - طيب الله ثراه - يفيدنا فـي الدلالة على مقصود الكلام وهدفه؛

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٢) التحرير والتنوير: ٢١/ ٤٢.

ذلك أن مناسبة النزول توحي بأن هذه الآيات جاءت رداً على مقولة كفار قريش التي قالوها عندما انتصرت فارس على الروم، فكان الرد على هذه الشماتة هو هدف هذا الكلام وغايته، وكانت جملة: ﴿وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين﴾ تمثل ذلك الهدف وتلك الغاية، وأما ما قبلها فهو بمثابة المقدمة لهذا الهدف وقوله: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ جملة معترضة بين المتعاطفات، وقوله: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم﴾ عطف على جملة المقصود من الكلام - بمثابة النتيجة المترتبة على ذلك الهدف.

فالقارئ يلحظ: كلاماً له مقدمة وهدف ثم جاءت جمل متعاطفة على ذلك الهدف، قد فُصل بين هذه الجمل باعتراض يفيد أن مرد الأمر كله لله من قبل نصر الفرس على الروم ومن بعد نصر الروم على الفرس، ثم جاءت النتيجة المترتبة على ذلك الهدف؛ لذا كان الوصل هو الأنسب للسياق وكان الوقف ممنوعاً على تلك المواضع التي ذكرناها؛ ليؤدي الكلام هدفه ونصل إلى ثمرته.

الموضع الرابع:

﴿قد يعلم الله المعوقين منكم والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ولا يأتون البأس إلا قليلا (18) أشحة عليكم فإذا جاء الخوف رأيتهم ينظرون إليك تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت فإذا ذهب الخوف سلقوكم بألسنة حداد أشحة على الخير أولئك لم يؤمنوا فأحبط الله أعمالهم وكان ذلك على الله يسيرا (19)﴾

[الآيتان: ١٨، ١٩ من سورة الأحزاب].

إضاءة :

هاتان الآيتان تصوران بعض مواقف المنافقين من رسول الله ﷺ وأصحابه في غزوة الأحزاب فهم المثبطون عن رسول الله ﷺ ويقولون لإخوانهم في الكفر والنفاق: تعالوا إلى الراحة والدعة واتركوا محمداً يصلى الحرب وحده.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿المعوقين﴾: المثبطين عن رسول الله ﷺ وهم المنافقون كانوا يقولون لإخوانهم من ساكني المدينة من أنصار رسول الله ﷺ : «ما محمد وأصحابه إلا أكَلة رأس[٢] ، ولو كانوا لحماً لالتهمهم أبو سفيان وأصحابه، فخلوهم و﴿هلم إلينا﴾ أي قربوا أنفسكم إلينا..». فهذه دعوة المنافقين لإخوانهم بالتخلي عن رسول الله ﷺ ، ثم تفضح الآية تصرفهم، فتصف جبنهم وخورهم وخيانتهم للنبي ﷺ فهم لايأتون الحرب إلا إتياناً قليلاً؛ لأنهم بخلاء بأنفسهم وبأموالهم، فهم لايقدمون شيئاً يُنتفع به في المعركة، لايقدمون مالاً ولا جهداً نافعاً، وعندما يحدث التقاء المحاربين تدور أعينهم دوران المغشى عليه من الموت خوفاً وفَرَقاً، وعندما تنتهي المعركة، ويبدأ تقسيم الغنائم تجد سلاطة اللسان وعلوّ الصوت في المطالبة بأكبر نصيب من الغنيمة قائلين: لولا وجودنا وقتالنا ما تم النصر، ولما كانت هذه الغنيمة ، وهم بفعلهم هذا إنما يقدمون الدليل على نفاقهم وكفرهم؛ ولذا كان حكم الله

---

(١) الكشاف : ٣/ ٢٥٥، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٢٥/ ١٧٤، والجامع لأحكام القرآن: ١٤/ ١٤٩، والبحر المحيط: ٨/ ٤٦٣، وروح المعاني: ٢١/ ٢٥٠، والتحرير والتنوير: ٢١/ ٢٩٤.

(٢) «أي نفر قليل يأكلون رأس بعير، وبقية العبارة تمثيل بأنهم سهل تغلب أبي سفيان عليهم» [التحرير والتنوير: ٢١/ ٢٩٤].

عليهم: ﴿أولئك لم يؤمنوا فأحبط الله أعمالهم وكان ذلك على الله يسيرا﴾.
أي أولئك الموصوفون بالنفاق قد أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر، فهم في الحقيقة كفار؛ لذا أبطل الله أعمالهم؛ - لأنها فقدت الإيمان الخالص - وذلك على الله يسير.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿حداد -٣-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: «﴿وما هي بعورة -١٣-﴾ كاف، ومثله ﴿بكم رحمة ١٧﴾ ومثله: ﴿أشحة عليكم -١٩-﴾ ومثله: ﴿أشحة علي الخير -١٩-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿حداد -١٩-﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢]: «﴿على الخير -١٩-ط﴾» ولم يذكر وقفاً على قوله: ﴿حداد﴾ من أي نوع.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣]: «﴿أشحة عليكم -١٩-﴾ كاف ﴿من الموت -١٩﴾ صالح، ﴿أشحة علي الخير -١٩-﴾ حسن». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿حداد﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول الأشموني[٤] - من

---

(١) المكتفى: ٤٥٨.

(٢) علل الوقوف: ٨١٨/٣.

(٣) المقصد: ٣٠٧.

(٤) منار الهدى: ٣٠٧.

علمـاء القرن الحـادي عشر الـهجري - : «﴿حـداد -١٩-﴾ حسن إن جـعل ﴿أشحة﴾ ذماً لاحالاً من فاعل ﴿سلقوكم﴾».

ومن كـلام القراء - إلا الأشـموني - يتـبين لنا منع الوقف على قـوله: ﴿حداد﴾؛ لأن مـا بعده حـال، ولايُفصل بين الحـال وصاحبـها بفـاصل، أما الأشموني: فـإنه يرى أن قوله: ﴿أشحة﴾ يجوز أن تكـون منصوبة على الحال وأن تكون منصوبة على الذم، فإن كـانت منصوبة على الذم حسن الوقف على ﴿حداد﴾، وإن كنت منصوبة على الحـال منع الوقف، وسنرى - بعد استطلاع آراء النحاة في الموضع - الرأى الراجح في هذا الموضع.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[١] : «﴿أشحة﴾ منصوب علي الحال. المعنى : يأتون الحرب بخلاء عليكم بالـظفر والغنيمة، فإذا جاء الخـوف فهم أجبن قوم، فإذا جاءت الغنيمة فأشح قوم وأخصمهم». ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٢] : «أشحة نصب على الحال. .». ثم ذكر رأى الفراء الذي يجيز نصبها علي الذم.

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٣] : «﴿أشحة على الخير﴾ ﴿أشحة﴾ منصوب علي الحـال من الواو في : ﴿سلقـوكم﴾ وهو ا لعـامل فـيـه». ويقـول العكبـري (٦١٦هـ)[٤] : «﴿أشحة﴾ هـو جمع شحيح، وانتـصابه على الحال من الضمـير في ﴿يأتون﴾ و﴿أشحة﴾ الثاني: حال من الضمير المرفوع في ﴿سلقوكم﴾».

---

(١) مـعاني القـرآن وإعـرابه: ٤/ ٢٢٠، وانظر مـعه : مـعـاني القرآن للـفراء: ٢/ ٣٣٨، والكشـاف: ٣/ ٢٥٥.

(٢) إعراب القرآن: ٣/ ٣٠٨.

(٣) البيان: ٢/ ٢٦٦.

(٤) التبيان: ٢/ ١٠٥٤.

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «والجمهور بالنصب على الحال من ﴿سلقوكم﴾». ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «وانتصب ﴿أشحة على الخير﴾ على الحال من ضمير الرفع في ﴿سلقوكم﴾ أي خاصموكم ولاموكم وهم في حال كونهم أشحة على ما فيه الخير للمسلمين».

ومن كلام النحاة يتضح لنا ضعف رأى الأشموني القائل بحسن الوقف على قوله: ﴿حداد﴾ لأنه أخذ بالرأى القائل بجواز نصب ﴿أشحة﴾ علي الذم، وإن كان قد قال به الفراء (٢٠٧هـ)[٣] ، والزمخشري (٥٣٨هـ)[٤] ، وأبو السعود (٩٨٢هـ)[٥] ، والآلوسي (١٢٧٠هـ)[٦] .

لكن القائلين بالنصب على الحال فقط كثيرون، ذكرت منهم الزجاج (٣١١هـ)، وابن الأنباري (٥٧٧هـ)، والعكبري (٦١٦هـ)، وأبا حيان (٧٤٥هـ)، وابن عاشور (١٣٩٤هـ) وسأذكر القرطبي (٦٧١هـ). بل إن أبا حيان[٧] نقل إجماع العلماء على القول بالنصب على الحالية فيه؛ حيث يقول: «والجمهور بالنصب على الحال من ﴿سلقوكم﴾».

فهذا إجماع العلماء علي النصب على الحالية. بل إن القرطبي (٦٧١هـ)

---

(١) البحر المحيط : ٨/ ٤٦٤.

(٢) التحرير والتنوير: ٢/ ٢٩٨.

(٣) معاني القرآن : ٢/ ٣٣٨.

(٤) الكشاف : ٣/ ٢٥٥.

(٥) إرشاد العقل السليم: ٤/ ٢٠٦.

(٦) روح المعاني: ٢١/ ٢٥٠.

(٧) البحر المحيط: ٨/ ٤٦٤.

قد وصف الوقف على قوله: ﴿أشحة على الخير﴾ بأنه وقف حسن، ويفهم من ذلك منع الوقف على قوله: ﴿حـداد﴾؛ حيث يقول[1] : «﴿أشحة عليكم﴾ وقف حسن ومثله: ﴿أشحة علي الخيـر﴾ حال من المضمر في «سلقوكم﴾ وهو العامل فيه».

وبناءً على ما تقـدم فإني أرى القول بنصب ﴿أشحة عـلى ا لخير﴾ على الحـالية فـقط من الواو في : ﴿سلقـوكم﴾، إذ هو المتبـادر إلى الذهن، وهو الأنسب للسياق فـهم اللائمون للمخاصمـون حال كونهم أشحة بكـل خير ينفع المسلمين، فهذه حال تصاحـبهم وتلازمهم، ويكون عندئذ المنع من الوقف على ﴿حداد﴾ هو الأصح.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قـوله: ﴿حداد﴾ لأن ما بعده حال، ولايُفـصل بين الحال وصاحبـها؛ لأن الحال خـبر في المعنى[2] ، وكما لايفصل بين المبتدأ وخبره كذلك لايُفصل بين الحال وصاحبها[3] .

الموضع الخامس :

﴿ قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ ۝ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى وَجَعَلَنِى مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ ۝﴾ [الآيتان: ٢٦، ٢٧ من سورة يس].

إضاءة :

هاتان الآيتـان جزء من حـوار دار بين رجل مؤمن - قـيل: هو حـبيب

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٤/ ١٥١.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ٢١٢، وانظر معه: ص ٥٢٦ من هذا البحث.

(٣) انظر: منار الهدى: ١٧.

النجار[1] - جاء من أقصى المدينة عندما علم بحال الرسل الثلاثة الذين أرسلهم سيدنا عيسى - عليه السلام - إلى أنطاكية - وهي مدينة بالشام - فلما التقى بالرسل الثلاثة ورأى منهم كرامة جعلته يؤمن بالله، ويؤيد هؤلاء الرسل في دعوتهم إلى الله تعالى أخذ يدعو قومه إلى الله.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[2] : «قال قتادة: هذا رجل دعا قومه إلى الله، ومحضهم النصيحة فقتلوه على ذلك وأقبلوا يرجمونه وهو يقول: اللهم اهد قومي. اللهم اهد قومي فأدخله الله الجنة فهو حي فيها يرزق. والمعنى : فلما عذبه قومه ﴿قيل ادخل الجنة﴾ فلما شاهدها ﴿قال ياليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي وجعلني من المكرمين﴾ أي بمغفرة ربي لي ﴿من المكرمين﴾ أي من المدخلين الجنة».

وتلك نهاية الدعاة إلي الله الصادقين في الإيمان والتبليغ فلقد ضرب ذلك المؤمن أروع الأمثلة في صدق الإيمان وكظم الغيظ، قومه يعذبونه وهو يدعو لهم بالهداية، فكان جزاؤه الجنة، وجزاء قومه الهلاك بالصيحة.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿يعلمون -٢٦-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

---

(١) التحرير والتنوير: ٣٦٦/٢٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٣/٤، وانظر معه: الكشاف ٣١٩/٣، ومفاتيح الغيب: ٥٣/٢٦، والجامع لأحكام القرآن: ٢٣/١٥، والتحرير والتنوير : ٣٥٨/٢٢.

والقراء يقـولون بمنع الوقف هنا : فالإمـام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: «﴿مسـرفون -١٩﴾ تام، ومثله: ﴿فـاسمعـون ٢٥﴾ ومثله: ﴿من المكرمين -٢٧-﴾، ولم يذكر وقـفاً من أي نوعٍ على قوله: ﴿يعـلمون﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿يعلمون -٢٦-ﻻ ﴾ لتعلق الباء».
ويقول الأنـصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿ادخل الجنة ٢٦﴾ صـالح، ﴿المكرمين -٢٧-﴾ حسن». ولـم يذكر وقفـاً من أي نوع على قوله: ﴿يعـلمون -٢٦-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشـموني[٤] - من علمـاء القرن الحادي عـشر الهـجري - : «﴿يعلمون -٢٦-﴾ ليس بوقف؛ لأن الباء متعلقة بما قبلها».

ومن كلام القـراء يتضح لنا منع الـوقف على قوله: ﴿يعلمـون﴾ لأن ما بعده جـار ومجرور متعـلق بالفعل ﴿يعلمون﴾، ولايفصل بـين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٥] : «﴿بما غفر لي ربي﴾ فيه ثلاثة أوجه: تكون ﴿ما﴾ مصدراً، وتكون بمعنى ﴿الذي﴾ والثالث: استفهاماً، وهذا

---

(١) المكتفى : ٤٧٢.

(٢) علل الوقوف: ٣/٨٤٥.

(٣) المقصد: ٣١٩.

(٤) منار الهدى: ٣١٩.

(٥) إعـراب القرآن : ٣/ ٣٩٠، وانظر مـعه: مـعاني القـرآن للفراء: ٢/ ٣٧٤، والكشـاف: ٣/٣١٩، والبيان لابن الأنباري: ٢/٣٩٣، والتبيان للعكبري: ٢/ ١٠٨٠.

ضعيف؛ لأن الأكثر في الاستفهام: بم غفر لي ربي؟ بغير ألف».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «والظاهر أن ﴿ما﴾ في قوله: ﴿بما غفر لي ربي﴾ مصدرية، جوزوا أن يكون بمعنى ﴿الذي﴾ والعائد محذوف تقديره: بالذي غفره لي ربي من الذنوب، وليس هذا بجيد؛ إذ يؤول إلى تمنى علمهم بالذنوب المغفرة والذي يحسن تمنى علمهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين وأجاز الفراء أن تكون ﴿ما﴾ استفهاماً».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «... و﴿ما﴾ موصولة أو مصدرية، والباء صلة ﴿يعلمون﴾».

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿يعلمون﴾ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿بما غفر لي ربي﴾ - معمول له ومتعلق به تعلق المعمول بما عمل فيه، وهو هنا: الجار والمجرور المتعلق بقوله: ﴿يعلمون﴾، وهو في محل نصب مفعول ﴿يعلمون﴾[٣] .

قلت: والرأي عندي أن ﴿ما﴾ في قوله: ﴿بما غفر لي ربي﴾ مصدرية لاغير؛ لأن القول بأنها استفهامية يجعلها تقع مخالفة لفصيح الكلام؛ لأن ﴿ما﴾ الاستفهامية عندما يدخل عليها حرف الجر تحذف ألفها فتقول: إلام؟ وعلام؟ وبم؟. وكذلك ليست موصولة لأن القول بذلك يؤدى إلى تمنى علمهم بالذنوب المغفرة والذي يحسن تمنى علمهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين

---

(١) البحر المحيط: ٩/٥٨.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٤/٢٥٢.

(٣) انظر: التحرير والتنوير: ٢٢/٣٧١.

ليقتدوا به كما قال أبو حيان الذي استظهر أن تكون مصدرية فقط، وهذا هو الصواب؛ ولذا لم يقل بغيره ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «... و﴿ما﴾ من قوله: ﴿بما غفر لي ربي﴾ مصدرية، أي يعلمون بغفران ربي وجعله إياى من المكرمين».

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿يعلمون﴾ لأن ما بعده معمول له - وهو ﴿بما غفر لي ربي﴾ - حيث إن الجار والمجرور في موضع المفعول به، وهو معمول لـ ﴿يعلمون﴾، ولايفصل بين العامل ومعموله ولا بين المتعلق والمتعلَّق به.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «وأدخلت الباء على مفعول ﴿يعلمون﴾ لتضمينه معنى يُخبرون؛ لأنه لامطمع في أن يحصل لهم علم ذلك بالنظر والاستدلال».

هذا، وقد تحدثت عن نظائره[٣] كثيراً فيما سبق؛ ولا أري محلاً للتكرار.

أضف إلى ما تقدم أن ما قبل قوله: ﴿يعلمون﴾ وقع جواباً عن سؤال أثارته ﴿قيل ادخل الجنة﴾ فكأن سائلاً سأل: فماذا قال عندما قيل له: ﴿ادخل الجنة﴾؟

﴿قال ياليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي وجعلني من المكرمين﴾. فقوله: ﴿ياليت قومي... إلخ﴾ مقول القول ولايفصل بين القول ومقوله

---

(١) انظر: التحرير والتنوير: ٢٢/ ٣٧١.

(٢) السابق: نفس الموضع.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٣٥، وانظر أيضاً ص ٦٠٧ من هذا البحث.

بفاصل، وإلا فسد المعنى. يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول..». ويقول أيضاً[٢] : «.. وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٣] : «.. فإنه جواب عن سؤال نشأ من حكاية حاله، كأنه قيل: فماذا قال عند نيله تلك الكرامة السنية فقيل: قال ... إلخ».

الموضع السادس:

﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ۝ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِى مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝﴾ [الآيتان : ٦٠ ، ٦١ من سورة الواقعة].

إضاءة :

هاتان الآيتان جزء من حديث الله تعالى عن قدرته على خلق الإنسان وإعلان أدلته على ذلك ابتداءً من المنى الذي يصب في الأرحام حتى يخرج الإنسان إلى الدنيا بشراً سوياً ثم يحيا فيها ما قدر له أن يعيش، فلكل إنسان أجل محدد لايتجاوزه؛ لأن الله هو الذي قدر هذا الأجل مع نفخ الروح في الجنين في الرحم. يقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٤] : «﴿نحن قدرنا بينكم

---

(١) البرهان: ١/٣٥٨.

(٢) السابق: ١/٣٦١.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٤/٢٥٢.

(٤) إعراب القرآن: ٤/٣٣٩، وانظر معه: الكشاف: ٤/٥٦، ومفاتيح الغيب: ١٥٦/٢٩، والجامع لأحكام القرآن: ٢٠٨/١٧، والبحر المحيط: ٨٨/١٠، وروح المعاني: ٢٢٥/٢٧، والتحرير والتنوير: ٣١٦/٢٧.

الموت..﴾ أي فمنكم قريب الأجل وبعيده كل ذلك بقدر ﴿وما نحن بمسبوقين﴾ أي في آجالكم، وما يُفتات علينا فيها، بل هي على ما قدرنا ﴿على أن نبدل أمثالكم﴾.. أي نجيء بغيركم من جنسكم، ﴿وننشئكم في مالا تعلمون﴾ ... في غير هذه الصور فينشئ الله جل وعز المؤمنين يوم القيامة في أحسن الصور، وإن كانوا في الدنيا قبحاء، وينشئ الكافرين والفاسقين في أقبح الصور وإن كانوا نبلاء».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿بمسبوقين -٦٠-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالسجاوندي (٥٦٠هـ)[١] يقول : «﴿بمسبوقين -٦٠﴾لا، لتعلق الجار».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿يوم الدين -٥٦-﴾ تام، وكذا : ﴿تصدقون -٥٧-﴾، ﴿الخالقون -٥٩-﴾، ﴿لاتعلمون -٦١-﴾ حسن» ، ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿بمسبوقين ٦٠﴾، وهذا يدل على المنع. ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : ﴿وما نحن بمسبوقين -٦٠-﴾ ليس بوقف لتعلق الجار».

---

(١) علل الوقوف: ٣/ ٩٩٤.

(٢) المقصد: ٣٨٣.

(٣) منار الهدى: ٣٨٣.

ومن كلام القـراء يتضح لنا منـع الوقف على قوله: ﴿بمسـبوقين﴾ لأن ا لجار والمجرور بعده متعلق به، ولايُفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

هذا، ويقول أبو حـيان (٧٤٥هـ)[١] : «والمعنى: ﴿وما نحن بمسـبوقين على أن نبـدل أمثـالكم﴾ أي نحن قادرون علـى ذلك لاتغلبوننا عليـه إن أردنا ذلك، وقال الطبـري: المعنى: نحن قادرون ﴿قـدرنا بينكم الموت﴾، ﴿على أن نبدل أمثالكم﴾ أي بموت طائفة ونبدلها بطائفة هكذا قرناً بعد قرن. انتهى . فـ ﴿على أن نبـدل﴾ متـعلق بقوله: ﴿نـحن قدرنا﴾ وعلى القـول الأول متـعلق ﴿بمسبوقين﴾ أي لانُسبق على أن نبدل أمثالكم».

ويقول أبو السـعود (٩٨٢هـ)[٢] : «. . . و﴿على أن نبدل . . إلخ﴾ إما حال من فـاعل ﴿قدرنا﴾ أو علة للـتقدير، و﴿على﴾ بمـعنى اللام وما بينهـما اعتراض».

ويقول الصاوي (١٢٤١هـ)[٣] : «قوله: ﴿على أن نبدل أمثالكم﴾ يصح تعلقه: ﴿بمسـبوقين﴾ أي لم يعجزنا أحـد على تبديلنا أمثـالكم أو بـ ﴿قدّرنا﴾ والمعنى: قدّرنا بينكم الموت على أن نميت طائفة ونجعل مكانها أخرى».

ويقـول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[٤] : «وقـوله تعـالى : ﴿على أن نبـدل . . .﴾ إلخ في موضع الحال من الضمير المستتر في ﴿مسبوقين﴾ أي حال كوننا

(١) البحر المحيط: ١٠/٨٨.
(٢) إرشاد العقل السليم: ٥/١٣٢.
(٣) حاشية الصاوي على الجلالين: ٤/١٦٥.
(٤) روح المعاني: ٢٧/٢٢٥.

قادرين أو عـازمين على تبديل أمثـالكم، والجملة السـابقة على حالهـا، وقال الطبـري: ﴿على أن نبدل﴾ يتـعلق بـ ﴿قـدَّرنا﴾ وعلة له، وجملة ﴿ومـا نحن بمسبوقين﴾ اعـتراض، والمعنى: نحن قدَّرنا بينكم الموت لأن نبـدل أمثالكم أي نميت طائفة ونبدلها بطائفة هكذا قرنا بعد قرن».

وخلاصة كلام النحاة: أن قوله: ﴿على أن نبدل أمثالكم﴾ يتعلق بقوله: ﴿بمسبوقين﴾، ويكون المعنى: لم يعجزنا أحـد على تبديلنا أمثالكم، ويجوز أن يكون تعلقـه بقـوله: ﴿قدَّرنا﴾ وأن يكون علة لـه، ويكون قوله: ﴿ومـا نحن بمسبوقين﴾ جملة معترضة، والمعنى: نحن قدَّرنا بينكم الموت لأن نبدل أمثالكم أي نميت طائفة ونبدلها بطائفة أخرى.

وعلى كـلا الرأيين: فـإن هذا التـعلق يجـعل مـعنى: ﴿على أن نبـدل أمثالكم﴾ مرتبطاً بما قبله ومعنى ما قبله متـوقفاً فهمه على الإتيان به؛ فإن الجار والمجرور في مـوقع الحال من الضـمير المسـتتر في ﴿مـسبـوقين﴾ أو من فاعل ﴿قدَّرنا﴾.

قلت : والرأى عندى أن تعلقـه بقوله: ﴿بمسبـوقين﴾ أولى؛ لأنه أقرب مذكور مع استـقامة المعنى على تقدير التعلق، ولانحتـاج إلى القول بأن قوله: ﴿وما نحن بمسبوقين﴾ جملة معترضة. والله أعلم.

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿بمسبوقين﴾؛ لأن ما بعده مـتعلق به وهو الجار والمجرور الذي في موضع الحال من الضـمير المستتر في ﴿مـسبوقين﴾ ولايُفصل بين الحال وصاحبـها، ولابين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿بمسبوقين﴾ لأن ما بعده في موضع الحال من الضمير المستتر في قوله: ﴿مسبوقين﴾ ولايفصل بين الحال وصاحبها، كما لايُفصل بين المبتدأ وخبره؛ لأن الحال خبر في المعنى[1] ، وأيضاً لايفصل بين الجار والمجرور[2] وبين ما تعلق به.

وقد فصلت القول في التعليل البلاغي لمنع الوقف على الموضع الخامس[3] عشر - نظير هذا الموضع - من الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا البحث ولا أرى محلاً للتكرار.

الموضع السابع :

للموضع الثامن:

الموضع التاسع :

الموضع العاشر:

﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ۝ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ۝ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ۝ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ۝ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ۝ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ ۝ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ ۝﴾ [الآيات: من ٨٦ - ٩٤ من سورة الواقعة].

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤١، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

(٢) انظر : دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٣) انظر : ص ٤٢٦، ٤٢٧ من هذا البحث.

إضاءة :

في هذه الآيات - وثلاث قبلها - تصوير لحالة احتضار الميت حيث تبلغ الروح الحلقوم، وأقرباء الميت حضور لايستطيعون أن يفعلوا من أجله شيئاً؛ لأن أمر الروح بيد الله تعالى هو الذي يقبضها متى شاء وكيف شاء؛ لأنه يكون أقرب إلى الميت بعلمه وقدرته، أو بحضور ملائكته الذين يحضرون نزع الروح، ثم يسلمونها إلى ملك الموت بعد نزعها، وفي هذا الموقف يتحدى الله عباده الذين أنكروا من قبل أفعالاً هي لله ونسبوها إلى غيره سبحانه، وأنكروا البعث بعد الموت فيقول لهم: ﴿فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها إن كنتم صادقين﴾ أي فهلا ﴿إن كنتم﴾ وجاء بـ ﴿إنْ﴾ التي تفيد الشك في تحقيق مدخولها ليبطل زعمهم أنهم غير محاسبين على أعمالهم ﴿غير مدينين﴾ أي «غير مجازين على أعمالكم»[1] ﴿ترجعونها﴾ أي الروح في الجسد الذي هي فيه كما كانت ﴿إن كنتم صادقين﴾ في دعواكم عدم البعث بعد الموت للحساب، ثم تفصل الآيات كيفية خروج الروح من هذه الأصناف الثلاثة: فإن كان الميت من المقربين الذين عملوا الطاعات، وتركوا المنهيات، وكان لهم ورع يحجزهم عن بعض الحلال مخافة أن يقعوا في الشبهات فإن الملائكة تبشره بهذا الجزاء فجزاؤه ﴿رَوْح﴾ أي راحة ونعيم.

وإن كان من أصحاب اليمين أي الذين يأخذون كتبهم بأيمانهم يوم القيامة - فإن الملائكة تبشره بذلك - ﴿فسلام لك من أصحاب اليمين﴾ أي تحية من أصحاب اليمين، وإن كان المحتضر من أهل الشمال - أي الذين يأخذون كتبهم

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٧/ ٣٤٥.

بشمالهم - فإن الملائكة تبشره بهذا الجزاء الموافق لأعماله السيئة؛ لأن الميت في حال النزع والاحتضار قبل أن تخرج روحه يرى مكانه ويعرف مصيره إما إلي جنة فيظهر السرور والبشر عليه، ويفرح بلقاء الله وإن كانت الأخرى ظهرت عليه الكآبة وعمه الحزن وظهر عليه الكرب الشديد.

شاهد هذه المواضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مدينين -٨٦-﴾، وعلى قوله: ﴿المقربين -٨٨-﴾ وعلى قوله: ﴿اليمين -٩٠-﴾ وعلى قوله: ﴿الظالين -٩٢-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية ومابعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿من رب العالمين -٨٠-﴾ كافٍ ومثله، ﴿من أصحاب اليمين -٩١-﴾ الثاني، ﴿وتصلية جحيم -٩٤-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله: ﴿مدينين -٨٦-﴾ ولا على قوله: ﴿المقربين -٨٨-﴾، ولا على قوله: ﴿اليمين -٩٠-﴾ الأولى، ولا على قوله: ﴿الضالين -٩٢-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿مدينين -٨٦- لا﴾، ﴿المقربين -٨٨- لا﴾، ﴿اليمين -٩٠- لا﴾، ﴿الضالين -٩٢- لا﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿صادقين -٨٧-﴾ حسن ﴿وجنة

---

(١) المكتفى: ٥٥٣.

(٢) علل الوقوف: ٣/٩٩٦.

(٣) المقصد: ٣٨٣.

نعيم -٨٩-﴾ كافٍ، وكذا: ﴿من أصحاب اليمين -٩١-﴾، ﴿وتصلية جحيم -٩٤-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على هذه المواضع المذكورة، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا وقف من قوله: ﴿فلولا إذا بلغت الحلقوم﴾ - إلى ﴿صادقين﴾؛ لأن قوله: ﴿ترجعونها﴾ جواب ﴿لولا﴾ الأولى. والثانية: توكيد للأولى فكأنه قال: إذا بلغت الروح إلى هذا الموضع وأنتم مشاهدون لهذا الميت فردوها إن كنتم صادقين في قيلكم: إنا غير محاسبين.

ولا وقف على قوله: ﴿من المقربين﴾، ولا يوقف على ﴿الضالين﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله : ﴿مدينين﴾ وعلى قوله: ﴿المقربين﴾، وعلى قوله: ﴿اليمين -٩٠-﴾ وعلى قوله: ﴿الضالين﴾، وقد كان المنع في الموضع السابع: ﴿آية ٨٦ - ﴿مدينين﴾ - ؛ لأن ما بعده - ﴿ترجعونها﴾ جواب ﴿لولا﴾ وأغنى ذلك عن جواب الثانية[2] وقيل: عكس ذلك.

أما بقية المواضع فقد مُنع الوقف عليها، لأن ذلك يؤدى إلى الفصل بين ﴿أمَّا﴾ الشرطية وجوابها: - ﴿فرَوْح﴾، ﴿فسلام﴾ ﴿فنُزُل﴾-.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[3] : «فأما جواب ﴿لولا﴾ الثانية

---

(١) منار الهدى: ٣٨٣.

(٢) في الآية: ٨٣ ﴿فلولا إذا بلغت الحلقوم﴾ والثانية في الآية ٨٦.

(٣) إعراب القرآن : ٤/٣٤٥، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٣/١٣١، والكشاف: ٤/٥٩، والجامع لأحكام القرآن : ١٧/٢٢٣.

فقيه قولان: قال الفراء: أجيبتا بجواب واحد وقيل: حذف من أحدهما ودل عليه الآخر.. فأما جواب ﴿أمَّا﴾ و﴿إنْ﴾ ففيه اختلاف بين النحويين: فقول الأخفش والفراء: أنهما أجيبا بجواب واحد، وهو الفاء وما بعدها وأما قول سيبويه: فإن ﴿إنْ﴾ لاجواب لها ههنا؛ لأن بعدها فعلاً ماضياً كما تقول: أنا أكرمتك إن جئتني. وقول محمد بن يزيد: إن جواب ﴿إن﴾ محذوف؛ لأن بعدها مايدل عليه».

فقول ابن النحاس - طيَّب الله ثراه - يفيد أن قوله: ﴿ترجعونها﴾ جواب ﴿لولا﴾ الأولى - في الآية ٨٣-، وأما الثانية: فقيل : إنها توكيد للأولى لا جواب لها، وهذا صريح قول الزمخشري الذي أجمله الفراء في قوله: أجيبا بجواب واحد أو حذف من أحدهما ودل عليه الآخر، وأما جواب ﴿أمَّا﴾ فهو قوله: ﴿فروح - فسلام - فنزل﴾ ؛ لأن مذهب سيبويه أنه إذا اجتمع شرطان في الكلام كما هنا - ﴿أمَّا﴾ و﴿إن﴾ - كان الجواب للسابق منهما ولا جواب للثاني، أما الفراء والأخفش فقد قالا: إنهما أجيبا بجواب واحد.

وقد رفض أبو حيان (٧٤٥هـ) الرأى القائل بأنهما أجيبا بجواب واحد فيقول[١] : «﴿فَرَوْح - فسلام - فنزل﴾ الفاء جواب ﴿أمَّا﴾ تقدم ﴿أمَّا﴾ وهي في تقدير الشرط و﴿إن كان من المقربين﴾، و﴿إن كان من أصحاب اليمين﴾، و﴿إن كان من المكذبين الضالين﴾ شرط، وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف، ولذلك كان فعل الشرط ماضي اللفظ

---

(١) البحر المحيط: ٩٥/١٠، وانظر معه: البيان : ٤١٩/٢، والتحرير والتنوير: ٣٤٨/٢٧.

أو مصحوباً بـ ﴿لم﴾، وأغنى عنه جواب ﴿أمَّا﴾ هذا مذهب سيبويه».

كما قال بمذهب سيبويه - دون غيره - ابن عاشور[1] أيضاً.

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على هذه المواضع حيث مُنع الوقف على الموضع السابع - ﴿مدينين -٨٦﴾ - لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين ﴿لولا﴾ وجوابها وذلك ممنوع أما بقية المواضع : ﴿المقربين -٨٨-﴾، ﴿اليمين -٩٠-﴾، ﴿الضالين -٩٢-﴾، فإن الوقف يؤدى إلى الفصل بين ﴿اما﴾ الشرطية وجوابها - ﴿فروْح - فسلام - فنزل﴾ - وذلك ممنوع.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على هذه المواضع المذكورة؛ لأن الوقف على الموضع السابع: - ﴿مدينين ٨٦﴾ - يؤدى إلى الفصل بين ﴿لولا﴾ وجوابها وذلك ممنوع؛ لترتُّب الجواب على ما في حيز ﴿لولا﴾؛ لأنها حرف امتناع للوجود بمعنى أنها ترتب على وجود شيء امتناع شيء آخر. يقول سعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ)[2] : «﴿لولا﴾ لامتناع الثاني لوجود الأول نحو : لولا علي لهلك عمر معناه: أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر، لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك».

فعلاقة السببية هي العلاقة الظاهرة التي تربط بين ﴿لولا﴾ وجوابها، وهذه العلاقة هي التي توجب ذكر الجواب مع ﴿لولا﴾ حتى يتم المعنى؛ ولذا منع الوقف.

---

(١) انظر: التحرير والتنوير: ٣٤٨/٢٧.

(٢) المطول: ٣٣٤.

أما بقية المواضع: الثامن، والتاسع، والعـاشر فإن الوقف قد مُنع عليها؛ لأن ذلك يؤدي إلى الفصل بين ﴿أمَّا﴾ الشرطية وجوابها وذلك ممنوع.

وقد عرضتُ بالشرح للتعليل البلاغي لمنع الوقف على نظائر هذه المواضع في الموضع السابع عشـر، والثامن عشر، والتاسع عشـر من الفصل الثاني من الباب الثاني[1] من هذا البحث فلا داعي للتكرار.

الموضع الحادي عشر:

﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴿١٢﴾﴾ [آية : ١٢ الطلاق].

إضاءة:

في هذه الآية يخبـر الله تعـالى عـن نفـسه بـأنه هو الذي خلق سـبع سمـوات، وخلق مـثلهن من الأرض أي سبع أرضين كـذلك، وهذه الآية هي التي دلت صراحـة على أن الله خلق من الأرض سبـعاً، كمـا دلت على ذلك الأحاديث الصحيـحة، يقول القرطبي (٦٧١هـ)[2] : «﴿ومن الأرض مثلهن﴾ يعنى سبعاً واخـتلف فيهن على قولين: أحدهما: - وهو قول الجـمهور - أنها سبع أرضين طبـاقاً بعضها فـوق بعض بين كل أرض وأرض مسافـة، كما بين السمـاء وا لسماء وفي كل أرض سكان من خلق الله، وقال الضـحاك: ﴿ومن الأرض مثلهن﴾ أي سبـعاً من الأرضين، ولكنها مطبقة بعـضها على بعض من

---

(١) انظر : ص ٤٣٤، ٤٣٥ من هذا البحث.

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ١٨/١٦٨، وانظر معه: الكشاف: ٤/١٢٤.

غير فتوق بخلاف السموات والأول أصح؛ لأن الأخبار[1] دالة عليه».

والله تعالى أعلم بما خلق وبمن خلق بين هذه السموات السبع والأرضين السبع من مخلوقات يدبر أمرها ، وينزل رزقها ويصرف شئونها من حياة وموت وفقر وغنى وغير ذلك، ولذا قال: ﴿يتنزل الأمر بينهن﴾ أي أن الله تعالى يحكم قبضته على هذه السموات السبع والأرضين السبع، فيتولى تدبير كل شيء فيها بقدرة لايخرج عنها شيء، وعلم محيط بكل شيء .

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[2] : «﴿يتنزل الأمر بينهن﴾ قال مجاهد: يتنزل الأمر من السموات السبع إلى الأرضين السبع وقال الحسن: بين كل سماء بين أرض وأمر، والأمر هنا: الوحي في قول مقاتل وغيره».

وقد خلق الله هذه السموات السبع والأرضين السبع؛ ليقيم الدليل على قدرته التامة على الخلق والإيجاد؛ وليدل على علمه المحيط بكل المخلوقات، فلا يَنِدُّ عن علمه شيء.

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿قدير -١٢-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[3] يقول:

---

(١) نحو قوله ﷺ : «من أخذ شبرا من الأرض ظلماً فإنه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين» رواه مسلم عن سعيد بن زيد في كتاب المساقاة باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها: ٣/ ١٢٣٠ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ١٦٩ .

(٣) المكتفى: ٥٧٥ .

«﴿. . . مثلهن -١٢-﴾ كاف». ولم يذكر فيها وقفاً آخر من أي نوع على أي لفظ آخر أثناءها، وهذا يدل على المنع. ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] :

«﴿. . . مثلهن -١٢-﴾ كاف، آخر السورة. تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على أي لفظ آخر أثناءها وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - :

«ولايوقف على: ﴿. .بينهن -١٢-﴾ ولا على: ﴿قدير -١٢-﴾ ، ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿قدير﴾ للعطف أي لعطف ما بعدها على ما قبلها.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣] : «﴿لتعلموا أن الله على كل شيء قدير﴾ تكون لام ﴿كي﴾ متعلقة بـ ﴿يتنزل﴾ ويجوز أن تكون متعلقة بـ ﴿خلق﴾، أي خلق السموات والأرض لتعلموا كُنْه قدرته وسلطانه، وأنه لايتعذر عليه شيء أراده ولايمتنع منه شيء شاءه ﴿وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً﴾ أي ولتعلموا مع علمكم بقدرته أنه يعلم جميع ما يفعله خلقه فاحذروا أيها المخالفون أمره وسطوته لقدرته عليكم وأنه عالم بما تفعلون».

فابن النحاس - طيب الله ثراه - يقول: اللام في قوله: ﴿لتعلموا﴾ هي لام التعليل، وهي تفيد أن ما بعدها علة لما قبلها وهو: ﴿الله الذي خلق سبع سموات. .﴾ وهذه اللام متعلقة بـ ﴿خلق﴾ فيكون المعنى: خلق الله سبع

(١) المقصد: ٣٩٧.

(٢) منار الهدى: ٣٩٧.

(٣) إعراب القرآن : ٤/٤٥٧.

سموات ومن الأرض مثلهن . . . لماذا؟ لتعلموا أمرين هامين: الأول: أن الله قادر على كل شيء ولايعجزه شيء أراده. والأمر الثاني: أن الله قد أحاط علمه بكل شيء، فلا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، وهذان الأمران هما المقصودان بالعلم المطلوب، وهذا العلم هو علة الخلق ولكي يكون المعنى تاماً لابد من ذكرهما معاً؛ لأن واو العطف جمعت بينهما فصاراً كالمعنى الواحد الذي لايصح أن يقدم بعضه ويؤخر بعضه.

هذا، والبلاغيون يزيدون منع الوقف على قوله: ﴿قدير﴾ لأن ما بعده معطوف على ما قبله؛ حيث إن علة خلق السموات سبعاً، وخلق الأرضين سبعاً إقامة الدليل ليعلم المخاطبون بهذا على اختلاف الزمان والمكان قدرة الله المطلقة على كل شيء بحيث لايَنِدُّ عنها شيء، وأن الله قد أحاط علمه بكل شيء فلا يغيب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، فقوله: ﴿لتعلموا﴾ فعل مضارع دخلت عليه لام التعليل والفاعل هو ﴿الواو﴾ وجملة: ﴿أن الله على كل شيء قدير﴾ جملة مكونة من : ﴿أنَّ﴾ واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي ﴿علم﴾ في محل نصب، وقوله: ﴿وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً﴾ جملة مكونة - أيضاً - من : ﴿أنَّ﴾ واسمها وخبرها، وهي معطوفة بالواو على الجملة السابقة عطف جملة على جملة، فأخذت حكم الجملة السابقة، وبهذا العطف أصبحت الجملتان واقعتين في حيز العلم - ﴿لتعلموا﴾ - والعطف بالواو يفيد تكرير العامل، فكأنه قال: ولتعلموا أن الله قد أحاط بكل شيء علماً.

والإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[1] لايجيز الفصل بين الجمل المعطوفة، ولا

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

فصل العامل عن معموله؛ حيث يقول في معرض الحديث عن عطف الجمل: «. . . وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفرادة عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته».

وهذا القول يفيد أن الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها قد أصبحتا كالشيء الواحد، والشيء الواحد لايجوز تجزئته وإلا فسد المعنى.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «واللام في قوله: ﴿لتعلموا﴾ لام ﴿كي﴾، وهي متعلقة بـ ﴿خلق﴾ والمعنى: أن يعلم الناس قدرة الله على كل شيء، وإحاطة علمه بكل شيء».

الموضع الثاني عشر:

الموضع الثالث عشر:

﴿إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ۝ وَلَا يَسْتَثْنُونَ ۝ فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَآئِمُونَ ۝ فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ ۝ فَتَنَادَوْا۟ مُصْبِحِينَ ۝ أَنِ ٱغْدُوا۟ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ ۝ فَٱنطَلَقُوا۟ وَهُمْ يَتَخَٰفَتُونَ ۝ أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ ۝ وَغَدَوْا۟ عَلَىٰ حَرْدٍ قَٰدِرِينَ ۝﴾ [الآيات : من ١٧ - ٢٥ من سورة القلم].

إضاءة :

في هذه الآيات حديث عن ابتلاء الله لأهل مكة بالقحط والجدب «بدعوة

(١) التحرير والتنوير: ٢٨/٣٤١.

رسول الله ﷺ وقوله: اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف»[1] . كما ابتلى أصحاب الجنة - قيل كانت حديقة من عنب - حينما مات والدهم - وكان رجلاً صالحاً يخرج منها حق الله للفقراء والمساكين - وورثها بنوه الذين أقسموا أن يمنعوا حق الفقراء منها، وإمعاناً في الإخفاء اتفقوا على أن يقطعوا الثمر في وقت لم يتعوده الفقراء من أبيهم، ولم يستثنوا حق الفقراء فكان العقاب الإلهي أن نزلت عليها جائحة من السماء أتلفتها إتلافاً تاماً صارت معه كأنها قد قطعت ثمارها كما يحدث في الحصاد. وهكذا يكون عقاب الله لمن يتمرد على أحكامه ويمنع حقوق الله في الأموال والزروع والثمار.

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[2] : «قال سعيد بن جبير: كانوا من قرية يقال لها ﴿ضَرَوان﴾ على ستة أميال من صنعاء، وقيل: كانوا من أهل الحبشة، وكان أبوهم قد خلف لهم هذه الجنة وكانوا من أهل الكتاب، وقد كان أبوهم يسير فيهم سيرة حسنة فكان ما يستغل منها يرد فيها ما تحتاج إليه، ويدخر لعياله قوت سنتهم، ويتصدق بالفاضل فلما مات وورثه بنوه قالوا: لقد كان أبونا أحمق إذ كان يصرف من هذه شيئاً للفقراء ولو أنا منعناهم لتوفر ذلك علينا، فلما عزموا على ذلك عوقبوا بنقيض قصدهم، فأذهب الله ما بأيديهم بالكلية: رأس المال والربح والصدقة فلم يبق لهم شيء».

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع هنا على هذين الموضعين : الثاني عشر : قوله: ﴿مصبحين

---

(١) روح المعاني: ٢٩/ ٥٠، وانظر معه: البحر المحيط: ١٠/ ٢٤١، والتحرير والتنوير: ٢٩/ ٧٩.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ٤/ ٤٠٦.

-٢١-﴾ ، والثالث عشر - قوله: ﴿يتخافتون -٢٣-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقراء يقـولون بمنع الوقف هنا : فالإمـام الداني (٤٤٤هـ)[1] يقول: «﴿ولا يستثنون ١٨﴾ كاف، ومثله: ﴿عليكم مسكين -٢٤-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿مصبحين -٢١-﴾ ولا على قوله: ﴿يتخافتون -٢٣﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿فتنادوا مصبحين -٢١-ˇ ﴾ لتعلق ﴿أن اغدوا﴾، ﴿يتخافتون -٢٣-ˇ ﴾ لتعلق ﴿أن﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[3] : «﴿كالصريم - -٢٠-﴾ صالح ﴿صارمين -٢٢-﴾ كاف، وكـذا: مسكين -٢٤-﴾». ولـم يذكـر وقفـاً من أي نوع على قوله: ﴿مصبحين -٢١-﴾ ولا على قوله: ﴿يتخافتون -٢٣-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[4] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا يوقف على ﴿مصبحين -٢١-﴾، لان ﴿أنْ﴾ موضعها نصب بقوله: ﴿فتنادوا﴾ على أنها مصدرية أي تنادوا بهذا الكلام، وكذا إن جـعلت مفسِّرة؛ لأنه تقدمها ما هو بمعنى القـول: أي اغدوا صارمـين. . ﴿يتخافـتون -٢٣-﴾ ليس بوقف

---

(١) المكتفى: ٥٨٢.

(٢) علل الوقوف: ١٠٣٥/٣.

(٣) المقصد: ٤٠١.

(٤) منار الهدى: ٤٠١.

لتعلق ﴿أنْ﴾ بما قبلها».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿مصبحين -٢١-﴾ وعلى قوله: ﴿يتخافتون -٢٣-﴾ لأن ما بعد كل منهما ﴿أنْ﴾ المفسرة التي تجعل ما بعدها تفسيراً لما قبلها ولا يوقف على المفسِّر دون مفسَّره.

يقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «.. ولا يوقف على المفسِّر دون مفسَّره؛ لأن تفسير الشيء لاحق به ومتمم له وجار مجرى بعض أجزائه».

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[2] : «﴿فتنادوا مصبحين -٢١-﴾ نصب على الحال، ﴿أن اغدوا على حرثكم .. ٢٢-﴾ ﴿أنْ﴾ في موضع نصب أي بأن، ويجوز أن يكون لاموضع لها تفسيراً».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[3] : «﴿فتنادوا﴾ أي نادى بعضهم بعضاً ﴿مصبحين﴾ داخلين في الصباح ﴿أن اغدوا﴾ أي اغدوا على أنَّ ﴿أنْ﴾ مفسرة أو بأن اغدوا على أنها مصدرية، أي اخرجوا غدوة».

أما الموضع الآخر فيقول فيه الزمخشري (٥٣٨هـ)[4] : «﴿يتخافتون﴾ يتسارُّون فيما بينهم ... ﴿أن لايدخلنها﴾ ﴿أنْ﴾ مفسِّرة، وقرأ ابن مسعود بطرحها بإضمار القول أي يتخافتون يقولون: لايدخلنها...».

---

(١) منار الهدى: ١٨.

(٢) إعراب القرآن : ٥/ ١١.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٥/ ١٨٥، وانظر معه: روح المعاني: ٢٩/ ٥١.

(٤) الكشاف: ٤/ ١٤٤.

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «﴿أن لايدخلنها﴾ أي يتخافتون بهذا الكلام، وهو لايدخلنها، و﴿أنْ﴾ مصدرية، ويجوز أن تكون تفسيرية، وقرأ عبد الله وابن أبي عبلة: لايدخلنها بإسقاط ﴿أنْ﴾ على إضمار يقولون، أو على إجراء يتخافتون مجرى القول؛ إذ معناه : يسارُّون القول، وا لنهي عن الدخول نهي عن التمكين منه، أي لاتمكنوهم من الدخول فيدخلوا».

وخلاصة كلام ا لنحاة أنَّ ﴿أنْ﴾ في هذين الموضعين تفسيرية أو مصدرية، وعلى كلا الرأيين فهي معمولة للفعل الذي قبلها، وقد قصرها الزمخشري في الموضع الثالث عشر ﴿أن لايدخلنها﴾ على التفسيرية، كما يقول الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[٢] - رحمه الله - ففي هذين الموضعين الاتصال قوي بين الجملتين.

ففي الثاني عشر : ﴿أن اغدوا﴾ تفسير لقوله: ﴿فتنادوا﴾ والثالث عشر: ﴿أن لايدخلنها﴾ تفسير لقوله: ﴿يتخافتون﴾ أو على القول بأنها مصدرية فيهما فـ ﴿أنْ﴾ وما بعدها في تأويل مصدر معمول للفعل قبله، ففي الثاني عشر: (أي تنادوا بهذا الكلام بأن اغدوا) وفي الآخر[٣] : يتخافتون بأن لايدخلنها أي بعدم الدخول.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿مصبحين﴾ وعلى

---

(١) البحر المحيط : ٢٤٢/١٠، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٧٩/٣٠، والجامع لأحكام القرآن : ٢٣٢/١٨.

(٢) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٣٨٥/١ (الآيات التي اقتصر فيها الزمخشري على التفسيرية) موضع ١٢ (أن مفسرة).

(٣) أي الثالث عشر.

قوله: ﴿يتخافتــون﴾؛ لأن الجملة التالية لكل منهما جملة تفــسيرية لامحل لها من الإعراب، والجملة المفــسرة جزء من الجملة المفسًّــرة، فهي مكملة لها ومن تمامها ولايوقف على المفسِّر دون مفسَّره؛ لأنه به يتم المعنى.

والراجح عندي أنَّ ﴿أنْ﴾ هنا في هذين الموضعين مفسِّــرة؛ لأنها تحققت فيــها جمــيع الشروط التي اشتــرطها ابن هشام (٧٦١هـ)؛ حــيث يقول[١] : «ولها[٢] عند مثبتــها شروط : أحدها: أن تُسبق بجملة. . والـثاني: أن تتأخر عنها جملة . . . والثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر. . . والرابع: ألا يكون في الجــملة السابقــة أحرف القول. . والخــامس: ألا يدخل عليها جار، فلو قلت: كتبت إليه بأن افعل كانت مصدرية».

وحين نطبق هذه الشروط على هذين الموضعين اللذيــن معنا فإننا نجد أن كلا منهما قد اجتمعت فيه الشروط الواجب توافرها في ﴿أنْ﴾ التفــسيرية، ومن ثم فإننا نقول: إنَّ ﴿أنْ﴾ في هــذين الموضــعين مفسِّرة، وعلى هذا فــهي واجبة الاتصال بما قــبلها، أي أن الجــملة المبدوءة بـ ﴿أنْ﴾ المفــسِّرة لابد من اتصــالها بالجملة الســابقة لها، لأن المفسِّر عين تفسيره، كما يقول ابن هشام[٣] .

ويقول الزركــشي (٧٩٤هـ)[٤] : والحــاصل أن كل شيء كان تعلقــه بما قبــله كتعــلق البدل بالمبــدل منه أو أقوى لايجــوز الوقف عليه». وهنا الجــملة التفسيرية تعلقها بما قبلها - الجــملة المفسَّرة - تعلق قوي لأنها تعد جزءاً منها؛

(١) مغنى اللبيب: ١/ ٣١.

(٢) أي لـ ﴿أنْ﴾ المفسرة عند القائلين بها.

(٣) مغنى اللبيب: ١/ ٣٢.

(٤) البرهان: ١/٣٥٥.

لذا يذكر الدكتور / تمام حسان[1] العلاقة التفسيرية ويجعلها من العلاقات التي تربط بين الجمل.

وعلى فرض القول بأنْ ﴿أنْ﴾ مصدرية فيهما فهي في موضع نصب بقوله: ﴿فتنادوا﴾ أي تنادوا بهذا الكلام، وبقوله: ﴿يتخافتون﴾ أي يتخافتون بهذا الكلام وهو : لايدخلنها وبناء على القول بأنها مصدرية فهي معمولة للفعل السابق عليها في الموضعين: ﴿فتنادوا﴾، ﴿يتخافتون﴾ ولايفصل بين العامل ومعموله، كما قلنا من قبل كثيراً[2] .

الموضع الرابع عشر :

﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ۝﴾ [الآيتان : ٢٦، ٢٧ من سورة الجن].

إضاءة :

هاتان الآيتان تفيدان أن الله تعالى قد خص نفسه بعلم الغيب - وهو كل ما غاب وخفي على خلقه بسبب زمان أو مكان - فلا يطلع على غيبه أحداً إلا من اصطفى من خلقه وخصه بالرسالة فإنه - عندئذ - يسلك - أي يدخل - ﴿من بين يديه ومن خلفه رصداً﴾ أي يجعل للرسول حرساً من الملائكة يحفظونه من جميع الجهات؛ فلا يصل إليه شيطان حال تلقّيه الوحي من جبريل - عليه السلام - ، كذلك يرسل الله مع جبريل - عليه السلام - ملائكة حفظة له من كل سماء حتى يبلغ الوحي إلى رسوله ﷺ فلا يسترق

---

(١) البيان في روائع القرآن : ٤٠٩/١.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

جن السمع ليبلغه إلى الكهنة فيسبقوا به الرسول ﷺ.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «قال الضحاك: ما بعث الله نبياً إلا ومعه ملائكة يحرسونه من الشياطين عن أن يتشبهوا بصورة الملك فإذا جاءه شيطان في صورة الملك قالوا : هذا شيطان فاحذروه، وإن جاءه الملك قالوا: هذا رسول ربك، وقال ابن عباس وابن زيد: ﴿رصدا﴾ أي حفظة يحفظون النبي ﷺ من أمامه وورائه من الجن والشياطين، قال قتادة وسعيد بن المسيب: هم أربعة من الملائكة حفظة. وقال الفراء: المراد جبريل كان إذا نزل بالرسالة نزلت معه ملائكة يحفظونه من أن تستمع الجن الوحي فيلقوه إلى كهنتهم فيسبقوا الرسول».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أحداً -٢٦-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف،وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٢] يقول: «﴿ربى أمداً -٢٥-﴾ كاف إذا رفع ﴿عالم الغيب -٢٦-﴾ بتقدير : هو عالم الغيب ولم يجعل نعتاً لـ ﴿ربي﴾ -٢٥-». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أحداً -٢٦-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٣] : «﴿أحداً -٢٦- لا ﴾.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٩/ ٣٠، وانظر معه: معاني القرآن للفراء : ٣/١٩٦، وروح المعاني : ٢٩/ ١٧١.

(٢) المكتفى: ٥٩٠.

(٣) علل الوقوف: ٣/١٠٥٦.

ويقـول الأنصـاري (٩٢٦هـ)[1] : «﴿ورسـالاته -٢٣-﴾ تام، وكـذا: ﴿فيها أبداً -٢٣-﴾، ﴿وأقل عددا -٢٤-﴾، ﴿أمداً -٢٥-﴾ ولا يوقف على : ﴿من رسول -٢٧-﴾. آخر السورة. تام».

وبمثل قوله قال الأشموني[2] .

ومن كـلام القراء يتـضح لنا منع الوقـف على قوله: ﴿أحـداً -٢٦-﴾ للاستثناء بعده.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[3] : «﴿إلا من ارتضى من رسول -٢٧-﴾ في مـوضع نصب على الاسـتثناء مـن : ﴿أحد﴾ لأن ﴿أحـداً﴾ بمعنى جماعة».

ويؤخـذ من قـول ابن النحـاس - طيب الله ثراه - أن قـوله: ﴿إلا من ارتضى من رسـول﴾ مـسـتثنى والمسـتثنى منه ﴿أحداً﴾ وصـح الاستـثناء لأن ﴿أحداً﴾ بمعنى جماعة، والمستثنى في موضع نصب على الاستثناء. وبمثل قول ابن النحاس قال كثير من العلماء وهو الظاهر من السياق.

هذا، والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿أحداً﴾ لأن مـا بعده في مـوضع نصب على الاستـثناء من ﴿أحـد﴾ وهذا الاستـثناء يجـعل المعنى متصلاً، وعندئذ فلا يوقف على المستثنى منه قبل الإتيان بالمستثنى.

---

(١) المقصد: ٤٠٦.

(٢) منار الهدى: ٤٠٦.

(٣) إعراب القـرآن : ٥/٥٤، وانظر معه: الكشـاف: ٤/١٧٢، ومفاتيح الغـيب: ١٤٨/٣٠، وإرشاد العقل السـليم: ٥/٢٠٢.

وتأمل قارئاً قرأ: ﴿عـالم الغيب فلا يظهر على غيـبه أحداً﴾ ثم وقف : فماذا يفيد بهذا الوقف؟ يفيد أن الله قـد خص نفسه بعلم الغيب فلا يظهر أحداً من خلقـــه مطلقـــاً على أقل شيء منـه وليس هذا كل المعنـى المراد، إنما المراد الإخبار بأن الله يطلع على غـيبه من اصطفاه من خلقه واختـاره للنبوة والرسالة وإذن فإن المعنى لايتم إلا بذكر ما بعد ﴿إلاّ﴾ ، فلا بد من وصل ما بعد ﴿إلا﴾ بما قبلها. يقول القرطبي (٦٧١هـ)[1] : «قال العلماء - رحمة الله عليهم - : لما تمدح سبحانه بعلم الغيب واستأثر به دون خلقه كان فيه دليل على أنه لايعلم الغيب أحد سـواه ثم استثنى من ارتضاه من الرسل فـأودعهم ما شاء من غـيبه بطريق الوحي إليهم، وجعله معجزة لهم ودلالة صادقة على نبوتهم».

ومن كـلام القرطبي - رحـمـه الله - يتضح لنـا قوة اتصـال المعنى بين المستثنى منه والمستثنى؛ لأن الاستثناء يجـعل المعنى مرتبطاً بعضه ببعض ارتباطًا وثيقاً، وهذا يجعلـه كالكلام الواحد الذي يتعذر الفصل بين أجـزائه لئلا يفسد المعنى.

يقـول النيسـابوري (٧٢٨هـ)[2] : «. . . بناء على أن المستـثنى منه مع الاستثناء وأداته كالكلام الواحد».

وعلى هذا فإن الاستثناء يُعـد من علاقات الوصل التي تربط بين الجمل. يقول الدكتور تمام حسـان[3] : «فالجمل في اللغة العربـية تترابط بغير الواو من

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٢٩/١٩.

(٢) غرائب القرآن: ١٢١/١٥، وانظر معه ص ٥٣٤، ٥٣٥ من هذا البحث.

(٣) البيان في روائع القرآن : ٣٩٨/١.

الأدوات، وبغير مطلق الجمع من العلاقات فـالجملة الثانية قد تكون إضراباً عن الأولى أو استدراكـاً منها أو استثناءً أو غير ذلـك، ولكل معنى من هذه المعاني أدواته الدالة عليه، وكل هذه المعاني روابط بين الجملتين وإن كانت روابط على طريق السلب».

ويفهم من هذا أن الاستثناء واحد من العلاقـات التي تربط بين الجمل، فتجـعل فهم معنى الجـملة الأولى متوقفـاً على مجيئ الجملة الثـانية، لأن أداة الاستـثناء ربطت بين الجـملتين، وإن كان هذا الربط على طريق السـلب، فإن الاستثناء إخراج حكم خاص من حكم عام بأداة من أدواته المعروفة.

الموضع الخامس عشر:

﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ۝ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ۝﴾ [الآيات من ٨-١٠ من سورة المدثر].

إضاءة:

هذه الآيات تنقل لنا مشهداً من مشاهد الآخرة، عندما ينفخ إسرافيل في الصور النفخـة الثانية، فيخـرج الموتى من قبورهم ليساقـوا إلى أرض المحشر؛ حيث الميزان والحساب؛ يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[١]: «أخرج ابن أبي شيبة والطبراني وابن مردوية عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿فإذا نقر في الناقور﴾ قال رسول الله ﷺ: «كيف أنعم وصاحب الصور قد التقم القرن وحنى جبهته يستـمع متى يؤمر» قـالوا: كيف نقول يارسـول الله؟ قال: قولوا حسـبنا الله ونعم الوكيل، وعلى الله توكلنا».

---

(١) روح المعاني: ٢٠٩/٢٩، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ٢٠٨/٥.

ومعنى ﴿نقر في الناقور﴾: أي نفخ في الصور. يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «﴿الناقور﴾ البوق الذي ينادى به الجيش، ويسمى الصور وهو قرن كبير أو شبهه ينفخ فيه النافخ لنداء ناس يجتمعون إليه من جيش ونحوه».

والمعنى: فإذا نفخ إسرافيل في الصور النفخة الثانية خرج الموتى من قبورهم سراعاً إلى أرض للمحشر؛ حيث الميزان والحساب، فذلك اليوم يوم عسير عصيب على الكافرين يسير على المؤمنين. يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢]: «. . . والحق أنها النفخة الثانية؛ إذ هي التي يختص عسرها بالكافرين».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الناقور -٨-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف،وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٣] يقول : «﴿ولربك فاصبر -٧-) كاف، وقيل: تام، ﴿غير يسير -١٠-﴾ تام».

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿الناقور -٨-﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٤] : «﴿قم فأنذر -٢-﴾ كاف، وكذا:

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٩/ ٣٠٠.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٥/٢٠٨، وانظر معه: روح المعاني: ٢٩/٢٠٩.

(٣) المكتفى: ٥٩٤.

(٤) المقصد: ٤٠٨.

﴿فكبر -٣-﴾، ﴿فطهر -٤-﴾، ﴿فاهجر -٥-﴾ ﴿تستكثر -٦-﴾، ﴿فاصبر -٧-﴾، ﴿غير يسير -١٠-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿الناقور -٨-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿في الناقور -٨-﴾ ليس بوقف؛ لأن جواب ﴿إذا﴾ لم يأت بعد».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿الناقور﴾ لأن جواب ﴿إذا﴾ لم يأت بعد، ولايُفصل بين الشرط وجوابه.

هذا، ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[2] : «... والفاء في ﴿فذلك﴾ للجزاء، فإن قلت: بم انتصب ﴿إذا﴾؟ وكيف صح أن يقع ﴿يومئذ﴾ ظرفًا ليوم عسير؟ قلت: انتصب ﴿إذا﴾ بما دل عليه الجزاء؛ لأن المعنى: فإذا نقر في الناقور عَسُر الأمر على الكافرين، والذي أجاز وقوع ﴿يومئذ﴾ ظرفاً ليوم عسير: أن المعنى فذلك وقت النقر وقوع يوم عسير؛ لأن يوم القيامة يأتي ويقع حين ينقر في الناقور».

وكلام الزمخشري - رحمه الله - يفيد أن قوله: ﴿فذلك﴾ هو جواب ﴿إذا﴾ الشرطية، وأنه - أي الجواب - هو الذي عمل في ﴿إذا﴾ النصب، فهي معمول لذلك الجواب؛ لأن المعنى: فإذا نقر في الناقور عَسُر الأمر على الكافرين؛ لأن الجواب هنا -فذلك- في قوة فعل كما يقول ابن عاشور[3]

---

(١) منار الهدى: ٤٠٨.

(٢) الكشاف: ٤/١٨١، وانظر معه: البحر المحيط: ١٠/٣٢٧ والتحرير والتنوير: ٢٩/٣٠١.

(٣) التحرير والتنوير: ٢٩/٣٠١، وانظر معه الكشاف: ٤/١٨١.

وكما قدَّرة الزمخشري.

وبناءً على ما تقدم فإن ﴿إذا﴾ يتضمن معنى شـرط، وقوله: ﴿فذلك﴾ هو جواب الشرط، وهو العامل فيه - أي في الشرط - النصب؛ لذا لايُفصل بين الشرط وجوابه ولا بين العامل ومعموله؛ ولذا مُنع الوقف.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿الناقور﴾ لأن ما بعده جواب ﴿إذا﴾ الشرطية، وذلك الجواب هو العامل في ﴿إذا﴾ النصب، ولايُفصل بين الشرط وجزائه، ولا بين العامل ومعموله، وعبارة الزمخشري السابقة تنهض دليلاً كافياً للبلاغيين في القول بمنع الوقف على قوله: ﴿الناقور﴾ لما ذكرناه.

ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[1] : «والشرط وما في معناه يفيد توقف وجود الجزاء على ما في حيِّزه، فيفيد عدمه عند عدمه».

فهذا القول يدلنا على أن الجزاء مترتب على الشرط أي أن كلا منهما مترتب على الآخر وجوداً وعدماً، وهذا يؤكد قوة العلاقة بينهما، وهي التي يسميها البلاغيون[2] رابطة السببية .

هذا، وقد شرح عبد القاهر (٤٧١هـ)[3] علاقة الشرط بالجزاء وبين أن أداة الشرط تجعل كلا من جملة الشرط وجملة الجزاء بمثابة جملة واحدة أو

---

(١) روح المعاني: ٤٠٣/١٥.

(٢) انظر: مقال أ.د. عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام . السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ يوليو/ اغسطس ٢٠٠١م ص: ١٣.

(٣) انظر : أسرار البلاغة: ١١١.

كالكلمة الواحدة، ثم جاء بعده ابن القيم (٧٥١هـ)[١] فأكد ما قاله عبد القاهر الجرجاني، وقد ذكرت كـلامهما من قبل[٢] في مواضع كثـيرة ولا أرى محلاً للتكرار.

الموضع السادس عشر :

الموضع السابع عشر :

الموضع الثامن عشر :

الموضع التاسع عشر :

﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۝ إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ ۝ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ ۝ عَنِ الْمُجْرِمِينَ ۝ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ۝﴾ [الآيات من ٣٨ - ٤٢ من سورة المدثر].

إضاءة :

في هذه الآيات حـديث عن بعض مشاهد يـوم القيامـة؛ حيث يخـبرنا سبـحانه بأن كل إنسان مسـئول عن نفسـه ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾[٣] ، فكل نفس مرهونة بكسبها أي محاسبة على هذا الكسب إن خيراً فخير وإن شراً فشر إلا صنفاً استثناهم من هذا وهم أصـحاب اليمين، وقد اختلف العلماء في المراد بأصحـاب اليمين هنا فيـروى الفراء (٢٠٧هـ)[٤] بسنده إلى الإمام على

---

(١) انظر: بدائع الفوائد: ١/ ٤٤.

(٢) انظر: (مثلاً): ص ٥٣٨، ٥٣٩ من هذا البحث.

(٣) من الآية: ١٥ الإسراء، ١٨ فاطر .

(٤) معاني القرآن: ٣/ ٢٠٥، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٥/ ٧٣.

كرم الله وجهه أنه: «قال: هم الولدان وهو شبيه بالصواب؛ لأن الولدان لم يكتسبوا ما يرتهنون به، وفي قوله: ﴿يتساءلون (٤٠) عن المجرمين (٤١) ماسلككم في سقر(٤٢)﴾ ما يقوي أنهم الولدان؛ لأنهم لم يعرفوا الذنوب فسألوا: ﴿ماسلككم في سقر﴾».

فعلى هذا الرأى هم أطفال المسلمين، وقيل: هم الملائكة وقيل: هم المؤمنون الذين أطابوا كسبهم وأخلصوا عملهم لله، فهم الذين اعتقوا رقابهم من هذا الرهن كما يخلص صاحب الشيء المرهون رهنه بأن يدفع ما عليه، وقيل: هم الذين يأخذون صحائف أعمالهم بأيمانهم.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[1] : «والمعنى: كل نفس رهن بكسبها عند الله غير مفكوك ﴿إلا أصحاب اليمين﴾ فإنهم فكوا عنه رقابهم بما أطابوا من كسبهم كما يخلص للراهن رهنه بأداء الحق».

ثم يتحدث - سبحانه - عن أصحاب اليمين فيخبر عنهم بأنهم ﴿في جنات يتساءلون * عن المجرمين * ما سلككم في سقر﴾ أي أنهم منعمون في الجنة، وهم في نعيمهم ينظرون من عليائها إلى أهل النار فيعرفونهم فيسألونهم، أو يسأل بعضهم بعضاً عن المجرمين قائلين : فيم كان دخولكم النار؟ فيجيبون : ﴿لم نك من المصلين.. إلخ﴾.

شاهد هذه المواضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿رهينة -٣٨-﴾ وعلى قوله: ﴿عن

---

(١) الكشاف: ٤/١٨٦، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٣٠/١٨٥، والجامع لأحكام القرآن : ١٩/ ٨٤، وإرشاد العقل السليم: ٥/ ٢١١.

المجرمين -٤١-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا ، وعلى قوله : ﴿يتساءلون - ٤٠-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، و في ط. مصحف ليبيا ، وعلى قوله: ﴿ماسلككم ٤٢﴾ في ط. مصحف ليبيا فقط.

والقراء يقولون بمنع الوقف على هذه المواضع، فيقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿اليمين -٣٩- ط[٢] ﴾ على تقدير: هم في جنات يتساءلون فيها، ولو وقف على ﴿جنات﴾ ٤٠ لايحتاج إلى حذفين» .. ولعل السجاوندي لم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿رهينة ٣٨﴾، وعلى قوله: ﴿يتساءلون ٤٠﴾ وعلى قوله: ﴿المجرمين ٤١﴾ ، وعلى قوله: ﴿ماسلككم ٤٢﴾ ليلفتنا إلى المنع.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿أو يتأخر ٣٧﴾ حسن، ﴿إلا أصحاب اليمين -٣٩-﴾ تام، ويبتدئ ﴿في جنات﴾ أي هم في جنات، ﴿في سقر -٤٢-﴾ كافٍ».

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿رهينة ٣٨﴾ ولا على قوله: ﴿يتساءلون ٤٠﴾، ولا على قوله: ﴿المجرمين ٤١﴾ ولا على قوله: ﴿ماسلككم ٤٢﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - :

---

(١) علل الوقوف: ٣/١٠٦٤.

(٢) ط: أي مطلق: وهو ما يحسن الابتداء بما بعده [علل الوقوف: ١/١١٦].

(٣) المقصد: ٤٠٩.

(٤) منار الهدى: ٤٠٩.

«﴿رهينة ٣٨﴾ الأولى وصله بما بعده ﴿أصحاب اليمين ٣٩﴾ تام ورأس آية أيضاً، ثم تبتدئ: ﴿في جنات﴾ أي هم في جنات فالاستثناء متصل؛ إذ المراد بهم المسلمون المخلصون، أو منقطع والمراد بهم الأطفال أو الملائكة ﴿عن المجرمين ٤١﴾ حسن، ﴿في سقر ٤٢﴾ أحسن مما قبله».

ومن كلام القراء يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿رهينة﴾ لأن ما بعده أداة استثناء فالكلام قائم على الاتصال، وعلى قوله: ﴿يتساءلون ٤٠﴾؛ لأن ما بعده جار ومجرور متعلق به، وفي السؤال معنى القول، وقوله: ﴿ماسلككم﴾ هو مقول القول، ولايوقف على القول دون مقوله.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)(١) : «﴿إلا أصحاب اليمين ٣٩﴾ نصب على الاستثناء، وقد صح عن رجلين من أصحاب النبي ﷺ أنه يراد بأصحاب اليمين ههنا الملائكة والأطفال، ويدل على هذا أن بعده ﴿يتساءلون -٤٠- عن المجرمين -٤١- ما سلككم في سقر -٤٢-﴾ فهذا كلام من لم يعمل خطيئة».

وقول ابن النحاس هذا يدلنا على أن منع الوقف على قوله: ﴿رهينة﴾ علته الاستثناء الذي بعده لأنه يدل على اتصال المعنى، كما يدلُّنا قوله ﴿أيضاً﴾ على أن : ﴿يتساءلون عن المجرمين ❁ ما سلككم في سقر﴾ كلام متصل صادر عن من لم يعمل خطيئة، وهذا يدل على أنه كلام الملائكة أو أطفال المسلمين، فهو صادر عن مصدر واحد، ولعل ابن النحاس قد استقى كلامه هذا من قول الفراء السابق، وهو فهم حسن يتسق مع المعنى ولايتعارض معه.

---

(١) إعراب القرآن: ٥/ ٧٣.

وبناءً على قولهما يكون : ﴿يتساءلون .. إلى .. سقر﴾ قول ومقوله، ولايوقف على القول دون مقوله.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «وقوله تعالى: ﴿ما سلككم في سقر﴾ مقدر بقول هو حال من فاعل ﴿يتساءلون﴾ أي يسألونهم قائلين: أي شيء أدخلكم فيها؟..».

هذا، والبلاغيون يزيدون منع الوقف على قوله: ﴿رهينة ٣٨﴾ وعلى قوله: ﴿يتساءلون ٤٠﴾ ، وعلى قوله: ﴿المجرمين ٤١﴾ وعلى قوله: ﴿ماسلككم ٤٢﴾ لما يأتي:

الموضع السادس عشر: ﴿رهينة﴾ منع الوقف عليه؛ لأن ما بعده أداة استثناء، وكما قلت من قبل كثيراً: إن أداة الاستثناء تجعل المستثنى منه والمستثنى كلاماً واحداً والكلام الواحد لايوقف أثناءه، وإلا فسد المعنى، وقد ذكرت من قبل كلام النيسابوري (٧٢٨هـ)[٢] الذي يفيد أن المستثنى منه مع المستثنى وأداته كالكلام الواحد، وأيضاً ما قاله الدكتور / تمام حسان[٣] والذي يفيد أن الاستثناء من علاقات الوصل التي تربط بين الجمل وإن كان ذلك على طريق السلب.

فمن يستمع إلى قارئ يقرأ: ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾ ثم يقف ماذا يفهم؟ إنه يفهم أن كل نفس مرهونة بعملها وكسبها لايخرج عن هذا الإطلاق أحد، لكن الله أخرج صنفاً من هذا الإطلاق: هم أصحاب اليمين أخرجهم

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢١١.

(٢) غرائب القرآن : ١٥/ ١٢١.

(٣) انظر: البيان في روائع القرآن : ١/ ٣٩٨، وانظر معه: ص ٦٨٨، ٦٨٩ من هذا البحث.

من هذا الحكم العام وخصهم بكرامة تميزهم عن كافة الناس، لذا كان وصل الكلام أولى؛ ليتم المعنى المراد ﴿كل نفس بما كسبت رهينة إلا أصحاب اليمين﴾.

أما الموضع السابع عشر : ﴿يتساءلون ٤٠﴾ والثامن عشر : ﴿عن المجرمين ٤١﴾، والتاسع عشر : ﴿ماسلككم ٤٢﴾ فإن السياق يدل على أن هذا قول قاله أصحاب اليمين عن المجرمين متسائلين: أي شيء أدخلكم سقر؟ فهذا قول: ﴿يتساءلون﴾ وما بعده مقول ولايوقف على القول دون مقوله. يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول قاله الجويني في تفسيره».

ويقول - أيضاً - [٢] : «.. وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه». ففي قوله: ﴿يتساءلون﴾ معنى القول، وقوله: ﴿عن المجرمين﴾ جار ومجرور متعلق بـ ﴿يتساءلون﴾، ولايفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به، وقد تكرر من قبل[٣] مثل هذا الموضع كثيراً.

﴿ماسلككم في سقر﴾ هو مقول القول؛ ولكي يتم المعنى لابد أن يقدم القول ومقوله بدون فصل. يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٤] : «وقوله تعالى: ﴿ماسلككم في سقر﴾ مقدر بقول هو حال من فاعل ﴿يتساءلون﴾ أي يسألونهم قائلين: أي شيء أدخلكم فيها؟».

---

(١) البرهان: ١/٣٥٨.

(٢) السابق: ١/٣٦١.

(٣) انظر: ص ٤٦٩، ٤٧٠ من هذا البحث.

(٤) إرشاد العقل السليم: ٥/٢١١.

الموضع العشرون :

﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝٣ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ۝٥ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا۟ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٦ ﴾ [الآيات من ١-٥ من سورة الزلزلة].

إضاءة :

هذه الآيات قد افتُتحت بها سورة (الزلزلة) وهي من السور التي ورد في فضلها من الأحاديث ما يدل على منزلتها عند الله تعالى فقد روى الترمذي[١] بسنده إلى أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «من قرأ ﴿إذا زلزلت﴾ عدلت له بنصف القرآن .. الحديث».

ومعنى: ﴿زلزلت﴾ «حركت من أصلها»[٢] أي تُحركت تحركاً عنيفاً. ﴿وأخرجت الأرض أثقالها﴾ «قال ابن عباس ومجاهد: ﴿أثقالها﴾: موتاها تخرجهم في النفخة الثانية .. وقيل: ﴿أثقالها﴾ كنوزها»[٣].

﴿وقال الإنسان مالها﴾ أي عندما تقع الزلزلة، وما يصحبها من هول وفزع يقول كل إنسان يرى ذلك: ﴿مالها﴾ أي ماالذي جعلها تتحرك هذه الحركة العنيفة وتخرج أثقالها.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[٤] : «... وقيل: أراد كل إنسان يشاهد ذلك

(١) أخرجه الترمذي في كتاب فضائل القرآن: ٢/ ١٦٥، ١٦٦ رقم : ٢٨٩٣، وانظر السيوطي في الدر: ٦/ ٣٧٩ من رواية الترمذي وابن مردوية والبيهقي عن أنس.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ١٤٦.

(٣) السابق: ٢٠/ ١٤٧.

(٤) نفس الموضع : ٢٠/ ١٤٧.

عند قيام الساعة في النفخة الأولى: من مؤمن وكافر...».

﴿يومئذ تحدث أخبارها - بأن ربك أوحى لها﴾ جواب الشرط - إذا- هو: ﴿يومئذ تحدث أخبارها .. إلخ﴾ يعني: عندما تحدث الزلزلة وتخرج الأرض أثقالها، ويحدث للإنسان مايحدث من الهول والفزع يقول: ﴿مالها﴾ عندئذ يُنطق الله الأرض فتجيب محدثة بأخبارها بسبب أن الله أوحى لها أي أمرها فاستجابت لأمره - يقول القرطبي (٦٧١هـ)[1]: «... في الترمذي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿يومئذ تحدث أخبارها﴾ قال: «أتدرون ما أخبارها؟ قالوا: الله ورسوله أعلم قال: فإن أخبارها أن تشهد على كل عبد أو أمة بما عمل على ظهرها تقول: عمل يوم كذا: كذا وكذا قال: فهذه أخبارها»[2] قال: هذا حديث حسن صحيح».

فمعنى التحديث بأخبارها: أنها تشهد يوم القيامة على كل إنسان بما عمل على ظهرها فتقول: يوم كذا، عمل كذا وكذا يُنطقها الله فتنطق وتشهد، وما ذلك على الله بعزيز فهو على كل شيء قدير.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أخبارها -٤-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا .

---

(١) السابق: ٢٠/١٤٨.

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير: ٥/٤٤٦، ٤٤٧ رقم : ٣٣٥٣ وابن كثير في تفسيره: ٤/٥٣٩ من رواية أحمد والترمذي والنسائي.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول «﴿أوحى لها -٥-﴾ تام، أي أوحى إليها». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أخبارها -٤-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿أخبارها -٤-ˇ ﴾ لتعلق الجار». يعني لتعلق ﴿بأن ربك﴾ بقوله: ﴿تحدث﴾.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿أوحى لها﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أخبارها -٤-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «. . . ولايوقف على ﴿أخبارها﴾؛ لأن ما بعده متعلق بما قبلها أي ﴿تحدث﴾ بأخبارها بوحى الله إليها».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿أخبارها -٤-﴾ لأن ما بعده متعلق بما قبله - أي بالفعل ﴿تحدث﴾ - والوقف يؤدى إلى الفصل بين العامل وبين معموله، وذلك ممنوع - كما سيتضح بعد - .

هذا، ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٥] : «فإن قلت: بم تعلقت الباء في قوله: ﴿بأن ربك﴾؟ قلت: بـ ﴿تحدث﴾ معناها: تحدث أخبارها بسبب إيحاء

---

(١) المكتفى: ٦٢٦.

(٢) علل الوقوف : ٣/١١٤٩.

(٣) المقصد: ٤٣٢.

(٤) منار الهدى: ٤٣٢.

(٥) الكشاف: ٤/٢٧٦، وانظر معه: معانى القرآن للفراء: ٣/٢٨٣.

ربك لها وأمره إياها بالتحديث. ويجوز أن يكون المعنى: يومئذ تحدث بتحديث أن ربك أوحى لها أخبارها على أن تحديثها بأن ربك أوحى لها تحديث بأخبارها كما تقول: نصحتني كل نصيحة بأن نصحتني في الدين. ويجوز أن يكون ﴿بأن ربك﴾ بدلاً من ﴿أخبارها﴾ كأنه قيل: يومئذ تحدث بأخبارها بأن ربك أوحى لها؛ لأنك تقول: حدثته كذا، وحدثته بكذا».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[1] : «﴿بأن ربك﴾ الباء تتعلق بـ ﴿تحدث﴾ أي تحدث الأرض بما أوحى إليها، وقيل: هي زائدة و﴿أنَّ﴾ بدل من ﴿أخبارها﴾».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[2] : «﴿بأن ربك أوحى لها﴾ أي بسبب إيحاء الله فالباء متعلقة بـ ﴿تحدث﴾».

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿أخبارها﴾ لأن ما بعده - وهو : ﴿بأن ربك﴾ متعلق بـ ﴿تحدث﴾، والمعنى : تحدث أخبارها بسبب إيحاء ربك لها وأمره إياها بالتحديث. أو يكون قوله: ﴿بأن ربك﴾ بدلاً من ﴿أخبارها﴾ كأنه قيل: يومئذ تحدث بأخبارها بأن ربك أوحى لها؛ لأنك تقول: حدثته كذا، وحدثته بكذا، وعلى هذا فالمنع للبدلية، أي لأن ما بعد ﴿أخبارها﴾ بدل منها ولايفصل بين البدل والمبدل منه بفاصل وإلا فسد المعنى.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿أخبارها﴾ لتعلق ما

---

(١) التبيان: ٢/١٢٩٩.

(٢) البحر المحيط: ١٠/٥٢٢، وانظر معه: روح المعاني: ٣٠/٣٧٦، والتحرير والتنوير: ٣٠/٤٩٢.

بعدها بالفعل ﴿تحدث﴾، والباء للسببية، أى تحدث أخبارها بسبب أن الله أمرها أن تحدث أخبارها، وعلى هذا فالوقف على أخبارها يؤدى إلى الفصل بين الفعل وبين ما تعلق به، وقد ذكرت من قبل رأي عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] في قضية اتصال العامل بمعموله سواء كان ذلك المعمول مفعولاً به أو ظرفاً ونحوهما مما يأتى بعد تمام الجملة، وأنه لايمكن فصله - أي ذلك المعمول - عن الجملة وأن يعتد به كلاماً على حدته. وعلى هذا يمنع الوقف؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين الفعل وبين ماتعلق به.

وكذلك يمنع الوقف على قوله : ﴿أخبارها﴾ إن قلنا: إن ما بعده - ﴿بأن ربك﴾ - بدل منه؛ لأنه يؤدى - أي الوقف عليه - إلى الفصل بين البدل وبين المبدل منه وذلك ممنوع؛ لأن البدل هو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة كما يقول النحاة ولذا يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[٢] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه». وذلك لأن البدل هو الأهم في الكلام إذ هو المقصود بالحكم المعنوى والإعرابي.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٣] : «... وانتصب ﴿أخبارها﴾ على نزع الخافض، وهو باء تعدية فعل ﴿تحدث﴾، وقوله: ﴿بأن ربك أوحى لها﴾ يجوز أن يتعلق بفعل ﴿تحدث﴾ والباء للسببية، أي تحدث أخبارها بسبب أن الله أمرها أن تحدث أخبارها، ويجوز أن يكون بدلاً من ﴿أخبارها﴾، وأظهرت الباء في البدل، لتوكيد تعدية فعل ﴿تحدث﴾ إليه».

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٢) البرهان: ١/ ٣٥٥.

(٣) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٤٩٢.

الموضع الحادي والعشرون :

الموضع الثاني والعشرون :

الموضع الثالث والعشرون:

﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝ يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ ۝ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ۝ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ۝ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ۝ ﴾ [سورة القارعة].

إضاءة :

هذه سورة القارعة وهي تتحدث عن بعض أحوال يوم القيامة وقد افتتحت بهذا اللفظ : ﴿القارعة﴾ ؛ لتلقى الرعب والخوف في نفوس السامعين، ومعنى القارعة «الحادثة العظيمة وجمهور المفسرين على أن هذه الحادثة هي الحشر، فجعلوا القارعة من أسماء يوم القيامة، وقيل: أريد بها صيحة النفخة في الصور»(1) .

فهي التي تقرع الناس أي تفزعهم بأهوالها وأحوالها المخيفة «وإعادة لفظ ﴿القارعة﴾ إظهار في مقام الإضمار عدل عن أن يقال: القارعة ماهية؛ لما في لفظ القارعة من التهويل والترويع»(2).

﴿وما أدراك ما القارعة﴾ أي: أي شيء أعلمك حقيقة القارعة؟ ﴿يوم

---

(1) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٥١٠، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن : ٢٠/ ١٦٤.

(2) السابق: نفس الموضع .

يكون الناس كالفراش المبثوث* وتكون الجبال كالعهن المنفوش﴾ إن القارعة تحدث ﴿يوم يكون الناس كالفراش المبثوث﴾ . يقول الفراء (٢٠٧هـ)[١] : «كغوغاء الجراد يركب بعضه بعضاً، كذلك الناس يومئذ يجول بعضهم في بعض.». أي إن من صفات الناس في هذا اليوم - يوم الحشر - أنهم يخرجون من قبورهم إلى أرض المحشر ﴿كأنهم جراد منتشر﴾[٢] أو كأنهم الفراش المتفرق على وجه الأرض، وهذا يدل على ما هم فيه من فزع وهول وحيرة، وفي هذا اليوم تتبدل الأرض غير الأرض والسموات، ومن هذا التبدل: ﴿وتكون الجبال كالعهن المنفوش﴾ «والعهن: الصوف وقيل: يختص بالمصبوغ الأحمر أو ذي الألوان. . والمنفوش: المفرق بعض أجزائه عن بعض ليغزل أو تحشى به الحشايا»[٣] أي ومن دلائل التبديل في هذا اليوم أن الجبال الشامخات تصير كالصوف المتفرق بعضه عن بعض، ليتطاير في الهواء أجزاءً متناثرة.

ثم تصف الآيات أحوال الناس ومآلهم في هذا اليوم، فهم فريقان: فريق في الجنة وفريق في السعير ﴿فأما من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية * وأما من خفت موازينة * فأمه هاوية * وما أدراك ماهية * نار حامية﴾ ففي هذا اليوم يوضع الميزان؛ لتوزن أعمال الناس ﴿فمن ثقلت موازينة * فهو في عيشة راضية﴾ يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٤] «وقد ورد ذكر الميزان للأعمال يوم القيامة كثيراً في القرآن. قال ابن العربي في العواصم: لم يرد حديث

---

(١) معاني القرآن: ٣/ ٢٨٦.

(٢) من الآية: ٧ سورة القمر.

(٣) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٥١٢.

(٤) السابق: ٣٠/ ٥١٣.

صحيح في الميزان. والمقصود عدم فوات شيء من الأعمال. والله قادر على أن يجعل ذلك يوم القيامة بآلة أو بعمل الملائكة أو نحو ذلك».

أي: أن فريق الجنة هم الذين تثقل موازينهم، لأن الأعمال الصالحة والأقوال الصادقة - كذكر الله من تهليل وتحميد وتكبير - لايثقل معها شيء، أما الأعمال الخبيثة والأقوال الخاطئة كالكذب وشهادة الزور وغيرها فهي طائشة خفيفة، وإن أصحابها هم أهل النار وجعل النار لهم بمثابة الأم التي تضم وليدها إليها، فهي تجمعهم في بطنها، وهاتان صورتان متقابلتان: صورة أهل الجنة الراضين بعيشتهم. يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[1] : «وصف الحياة بـ ﴿راضية﴾ مجاز عقلي؛ لأن الراضي صاحبها راض بها فوصفت به العيشة لأنها سبب الرضا أو زمان الرضا».

وصورة أهل النار: الذين خفت موازينهم فأصبحت النار ملاذاً ومأوى لهم، كما يأوى الولد إلى حضن أمه أو كما تأنس الأم بابنها، فكذلك النار لهم، وياله من هول ويالها من دار عقاب وعذاب.

شاهد هذه المواضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿القارعة -١-﴾ وعلى قوله: ﴿موازينه -٦-، -٨-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[2] يقول:

---

(١) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٥١٤.

(٢) المكتفى: ٦٢٧.

«﴿وما أدراك ما القـارعة -٣-﴾ تام، ومثله: ﴿.. كالعـهن المنفوش -٥-﴾، ﴿في عيشة راضية -٧-﴾ كاف، ومثله: ﴿فأمه هاوية -٩-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قـوله: ﴿القارعـة -١-﴾ ولا على قوله: ﴿مـوازينه ٦، ٨﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[1] : «﴿ما القارعة -٢-ج﴾ لتـمام المبتدأ بالخبر، ولاتصال المبالغة في التعظيم بالمعظَّم». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قـوله: ﴿القارعـة -١-﴾ ولا على قـوله: ﴿مـوازينه ٦، ٨﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[2] : «﴿وما أدراك ما القـارعة -٣-﴾ كاف وقال أبو عمرو كأبي حاتم: تام، ﴿كـالعهن المنفوش -٥-﴾ كاف، ﴿راضية -٧-﴾ صالح، وكذا ﴿هاوية -٩-﴾.

ولم يذكر وقـفاً من أي نوع على المواضع السابـقة وهذا يدل على المنع، وبمثل قوله: قال الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - .

ومن كلام القـراء يتضح لنا منع الوقف على هـذه المواضع المذكورة لأن الوقف على الأول يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ والخبر وعلى الموضعين الآخرين يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجوابه وذلك ممنوع.

هذا، ويقول ابـن الأنباري (٥٧٧هـ)[4] : «﴿القارعـة﴾ مبتـدأ و﴿ما﴾

---

(١) علل الوقوف: ٣/ ١١٥٢.

(٢) المقصد: ٤٣٣.

(٣) منار الهدى: ٤٣٣.

(٤) البيان: ٢/ ٥٣٠.

مبتـدأ ثان، وما بعده خبره وكـان حكمه أن يقال: القارعـة ماهي؟ إلا أنه أقام المظهر مقام المضمر للتعظيم والتفخيم».

وبمثل قوله قال الزمخشري (٥٣٨هـ)[١]، أما أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] فإنه يقول: «﴿ما القارعة﴾ على أن ﴿ما﴾ الاستفهـامية خبر و﴿القارعة﴾ مبتدأ لا بالعكس؛ لما مر غيـر مرة من أن محط الفائدة هو الخبـر لا المبتدأ، ولاريب في أن مدار إفادة الهول والفخامـة ههنا هو كلمة ﴿ما﴾ لا ﴿القارعة﴾ أي: أي شيء عجيب هي؟ في الفـخامة والفظاعة، وقد وضع الظاهر موضع ا لـضمير تأكيداً للتهويل».

وبناءً على ما سـبق فإن ﴿القـارعة﴾ الأولى مبـتدأ باتفاق وقـوله: ﴿ما القارعة﴾ جـملة مكونة من مبتدأ وخـبر، وهذه الجملة هي خبـر المبتدأ الأول، و﴿ما﴾ عند أكثر النحاة استفهاميـة مبتدأ و﴿القارعة﴾ خبرها، ولكن أبا السـعود يرى أن ﴿ما﴾ استـفهاميـة خبر مقدم و﴿القـارعة﴾ مبتدأ مـؤخر. وعلى هذين المذهبين فإن الوقف ممنوع على قوله: ﴿القارعة -١-﴾؛ لأن الخبر لـم يأت بعد وهو قوله: ﴿ما القـارعة -٢-﴾ وهذا ما يفهم من كـلام النحاة ولا يُفصل بين المبتدأ وخبره؛ لأن الخبر هو محط الفائدة كما ذكرنا من قبل كثيراً[٣].

أما الموضعـان الآخران: ﴿موازينه ٦، ٨﴾ - فإن الوقف ممنوع عليـهما؛ لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجوابه وذلك ممنوع.

---

(١) الكشاف: ٤/١٤٩.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٨١.

(٣) انظر: ص ٢٩٤ من هذا البحث.

يقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «قوله تعالى: ﴿فهو في عيشة راضية -٧-﴾ الفاء جواب ﴿أما﴾ لما فيها من معنى الشرط و﴿هو﴾ مبتدأ و﴿في عيشة﴾ ظرف في موضع رفع؛ لأنه خبر المبتدأ، وفيه ضمير مرفوع بالظرف ، و﴿راضية﴾ أي مرضي بها».

وعلى هذا فإن أسلوب الشرط في الموضعين مكون من : ﴿أمَّا﴾ وهي أداة شرط وتفصيل، ﴿من ثقلت موازينه﴾ وقوله: ﴿من خفت موازينه﴾ كل منهما جملة الشرط، وقوله: ﴿فهو في عيشة راضية﴾ جملة جواب الشرط للأول، وقوله: ﴿فأمه هاوية﴾ جملة جواب الشرط للثاني. وعلى هذا فإن الوقف على الشرط في الموضعين: ﴿موازينه ٦ ، ٨﴾ - يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجوابه وذلك ممنوع.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿القارعة -١-﴾ وعلى قوله: ﴿موازينه -٦، ٨﴾؛ لأن الوقف على الأول يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ وخبره، وذلك ممنوع؛ لأن الخبر هو ركن الإسناد الذي لايتم المعنى إلا به، إذ هو محط الفائدة، وقد ذكرت من قبل رأي عبد القاهر (٤٧١هـ)[٢] في قضية الإتيان بالخبر، واهمية ذلك في تقديم المعنى تاماً.

أما الوقف على الأخيرين : ﴿موازينه ٦ ، ٨﴾ - فإنه ممنوع لأنه يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجوابه، والشرط وجوابه بمثابة جملة واحدة والجملة الواحدة لايوقف أثناءها. يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٣] : «وا لشرط وما في

---

(١) البيان: ٢/ ٥٣٠.

(٢) انظر : دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للقزويني ١٩٨.

(٣) روح المعاني: ١٥/٤٠٣.

معناه يفيد توقف وجود الجزاء على ما في حيزه، فيفيد عدمه عند عدمه».

فهذا القول يفيد أن الجزاء مترتب على الشرط أي أن كلاً منهما مترتب على الآخر وجوداً وعدماً، وهذا يؤكد العلاقة بينهما وتلازم كل منهما للآخر، ومن ثم يمنع الفصل بينهما، وهذه الرابطة التي تربط الجزاء بالشرط يسميها البلاغيون[1] : (رابطة السببية). وقد ذكرت من قبل[2] رأي عبد القاهر (٤٧١هـ)[3] في قضية اتصال الجزاء بالشرط، وأن الجملتين بأداة الشرط صارتا جملة واحدة، أو كالكلمة الواحدة والكلمة الواحدة لايوقف أثناءها ؛ لذا مُنع الوقف هنا.

* * *

(١) انظر : مقال أ. د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة : ٦٠ العدد: ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ يوليو / أغسطس ٢٠٠١ ص ١٣.

(٢) انظر: ص ٥٣٨، ٥٣٩ من هذا البحث.

(٣) انظر: أسرار البلاغة: ١١١، وانظر معه : بدائع الفوائد لابن القيم: ١/ ٤٤.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على ثلاثة وعشرين موضعاً اتفقت في العنوان العام: (من الإخبار بالغيب في القرآن الكريم) ثم توزعت على هذه المجموعات الآتية :

- المجموعة الأولى: وتشتمل على ستة مواضع اتفقت في علة منع الوقف - حيث إن الوقف على أيٍّ منها يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به - وهي:

١- الموضع الأول: (آية : ٢ الروم).

٢- الموضع الثاني: (آية: ٣ الروم).

٣- الموضع الثالث: (آية: ٤ الروم).

٤- الموضع الخامس : (آية: ٢٦ يس).

٥- الموضع السادس: (آية ٦٠ الواقعة).

٦- الموضع العشرون: (آية ٤ الزلزلة).

ففي المواضع الثلاثة الأولى حديث عن غيب خاص بنصر الروم على الفُرس بعد أن غلبهم الفرس، وقد حدد القرآن الكريم المدة التي سيحدث فيها نصر الروم على الفرس، وقد صدق القرآن الكريم فيما أخبر به.

أما الموضع الخامس: فهو حديث على لسان ذلك الرجل المؤمن الذي شهد بصدق رسل سيدنا عيسى - عليه السلام - فقتله الكفار. عندئذ رأي كرامة الله له في الجنة فقال: ﴿ياليت قومي يعلمون * بما غفر لي ربي ...﴾.

وفي الموضع السادس: إخبار من الله تعالى بأنه هو الذي حدد الآجال لنا وقت نفخ الروح في الجنين في بطن أمه، ولايوجد من يفتات على الله في شيء، فهو لايسبقه أحد وهو قادر على أن يذهبنا ويأتي بآخرين مكاننا أشباهنا، وهو قادر - أيضاً - أن ينشئنا فيما لانعلم من الأطوار المختلفة، فمن قدر على هذا كله لايعجز عن إعادتنا للبعث والحساب في الآخرة.

وفي الموضع العشرين: حديث عن الأرض عندما تقع الزلزلة في الآخرة بعد النفخة الثانية، وتخرج الأرض الموتى من بطنها ويساقون إلى الحساب تشهد الأرض على كل إنسان بما عمل على ظهرها.

وقد اتفقت هذه المواضع في حرف الجر المتعلق بما قبله في الموضع الأول والثاني؛ حيث جاء (في) الذي يفيد الظرفية؛ لأن الحديث عن أحداث تاريخية تقع في زمن معين فناسب ذلك أن يكون (في).

وجاء حرف الجر (الباء) في الموضع الثالث، والخامس، والعشرين لمناسبته للفرح في الثالث، وللعلم في الخامس، وللتحديث بالأخبار في الموضع العشرين.

وجاء الحرف (على) في موضع واحد - هو السادس - لأن المقام يفيد الاستعلاء والتمكن والقدرة، وذلك يناسب (على).

أما المجموعة الثانية: فإنها تشتمل على ستة مواضع - أيضاً - وقد اتفقت في علة منع الوقف - حيث إن الوقف على أيٍّ منها يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجوابه - وهي:

١- الموضع الثامن: (آية : ٨٨ الواقعة).

٢- الموضع التاسع: (آية: ٩٠ الواقعة).

٣- الموضع العاشر: (آية ٩٢ الواقعة).

٤- الموضع الثاني والعشرون: (آية ٦ القارعة).

٥- الموضع الثالث والعشرون: (آية ٨ القارعة).

٦- الموضع الخامس عشر: (آية ٨ المدثر).

فهذه المواضع الخمسة قد اتفقت في أداة الشرط؛ حيث جاءت كلها مسبوقة بـ (أمَّا)، أما الموضع السادس - وهو الموضع الخامس عشر - فقد جاء مسبوقاً بـ (إذا).

وقد اتفقت المواضع الثلاثة: الموضع الثامن، والتاسع والعاشر - في أنها حديث عن غيب خاص بالمحتضر - أي الذي تحضره الوفاة - فهو إن كان من المقربين فجزاؤه روح وريحان.. وإن كان من أصحاب اليمين فجزاؤه سلام من أصحاب اليمين، وذلك دليل على أنه من أهل الجنة، وإن كان من المكذبين الضالين فجزاؤه نزل من حميم وتصليه جحيم.

وفي الموضعين: الثاني والعشرين والثالث والعشرين : حديث عن غيب خاص بمرحلة من مراحل الآخرة، وهي مرحلة وزن الأعمال: ﴿فمن ثقلت موازينه * فهو في عيشة راضية * وأما من خفت موازينه * فأمه هاوية..﴾ أي في جهنم.

ويلاحظ أن المقام مقام التفصيل في المواضع السابقة؛ ولذلك جاء

الحديث بـ ﴿أمَّا﴾ التي تفيد الشرط والتفصيل، وجاء الجواب مقروناً فيها جميعاً بالفاء.

أما الموضع السادس: الموضع الخامس عشر - فقد جاءت أداة الشرط فيه (إذا) - التي تفيد تحقق وقوع مدخولها - لمناسبتها للمقام؛ حيث إن الحديث عن النفخة الثانية، عندما ينفخ إسرافيل في الصور النفخة الثانية؛ لتقوم الخلائق من قبورها لتساق إلى أرض المحشر، إذا حدث ذلك عسر الأمر على الكافرين.

والمجموعة الثالثة: وتشتمل على ثلاثة مواضع قد اتفقت في علة منع الوقف - حيث إن الوقف على أي منها يؤدى إلى الفصل بين القول ومقوله وذلك ممنوع - وهي:

١- الموضع السابع عشر: (آية: ٤٠ المدثر).

٢- الموضع الثامن عشر: (آية : ٤١ المدثر).

٣- الموضع التاسع عشر: (آية : ٤٢ المدثر).

ففي هذه المواضع الثلاثة تصوير لأصحاب اليمين، وهم في جنات يتساءلون أي يسأل بعضهم بعضاً سؤال تعجب وإنكار عن المجرمين وعن ما هم فيه، ثم يتجهون بالسؤال إلى المجرمين أنفسهم: ﴿ماسلككم في سقر﴾؟ فيجيبون : ﴿لم نك من المصلين . . إلخ﴾. فالسؤال قول ومابعده مقوله.

أما المجموعة الرابعة: فإنها تشتمل على موضعين هما :

١- الموضع الثاني عشر: (آية: ٢١ القلم).

٢- الموضع الثالث عشر: (آية: ٢٣ القلم).

وهذان الموضعان قد اتفقا في علة منع الوقف - حيث إن الوقف على أيٍّ منهما يؤدى إلى الفصل بين المفسَّر وتفسيره وذلك ممنوع - ففي هذين الموضعين تصوير لحال أصحاب الجنة الذين أقسموا ليصرمنها مصبحين ولايستثنون حق الفقراء فتنادوا مصبحين: ماذا كان ذلك النداء؟ ﴿أن أغدوا على حرثكم إن كنتم صارمين﴾ فانطلقوا مسرعين وهم يتسارُّون بهذا القول: ﴿أن لايدخلنها اليوم عليكم مسكين﴾ ولكن يد القدرة كانت أسبق وعوملوا بنقيض مقصودهم ﴿فطاف عليها طائف من ربك وهم نائمون * فأصبحت كالصريم﴾.

والمجموعة الخامسة: قد اشتملت على موضعين هما:

١- الموضع الرابع عشر: (آية ٢٦ الجن).

٢- الموضع السادس عشر: (آية: ٣٨ المدثر).

وقد اتفق هذان الموضعان في علة منع الوقف - حيث إن الوقف على أي منهما يؤدى إلى الفصل بين المستثنى منه والمستثنى وذلك ممنوع - ففي الموضع الرابع عشر: يخبرنا سبحانه أنه عالم الغيب الذي لايظهر على غيبة أحداً، والوقف هنا يفيد أن الله وحده عالم ا لغيب، ولايمكن لغيره أن يعلم شيئاً، لكن الله قد قضى أن يطلع على غيبه من اصطفى من رسله فالوصل هو الذي يؤدى هذا المعنى تاماً.

أما الموضع السادس عشر: فإن الله تعالى يخبرنا فيه عن غيب خاص

بالإنسان وكسبه من الأعمال، وأن كل إنسان مرهون - في الآخرة - بما كسبت يداه في الدنيا فقال: ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾ فلو وقفنا على هذا لكان الحكم مطلقاً ينطبق على كل الناس، لكن الله أراد أن نخرج من هذا الحكم صنفاً من الناس اختارهم لحكمة يعلمها هو فقال: ﴿إلا أصحاب اليمين﴾؛ لذا لايتم المعنى إلا بذكر المستثنى.

أما بقية المواضع فسوف أعالجها - بإذن الله تعالى - مع السمات الفارقة لأنها مواضع مفردة لم تشترك مع غيرها في علة المنع.



سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة التي تميز بعض مواضع هذا الفصل عن بعض فإني أوجزها فيما يلي:

المجموعة الأولى: وتشتمل على ستة مواضع هي:

١- الموضع الأول: (آية : ٢ الروم).

٢- الموضع الثاني: (آية : ٣ الروم).

٣- الموضع الثالث: (آية : ٤ الروم).

٤- الموضع الخامس: (آية : ٢٦ يس).

٥- الموضع السادس: (آية : ٦٠ الواقعة).

٦- الموضع العشرون: (آية : ٤ الزلزلة).

وقد اتفقت هذه المواضع في العنوان العام لهذا الفصل ولكنها اختلفت في الموضوع الخاص ببعضها:

ففي الثلاثة الأولى: إخبار بغيب خاص بنصر الروم على الفرس في وقت محدد، وقد صدق القرآن الكريم فيما أخبر به.

وفي الموضع الخامس: إخبار بغيب خاص بذلك المؤمن الشهيد الذي قال الله على لسانه: ﴿ياليت قومي يعلمون * بما غفر لي ربي ..﴾.

وفي الموضع السادس: إخبار بغيب خاص عن قدرة الله تعالى على إحياء الموتى يوم القيامة وإخراجهم من قبورهم للحساب؛ لأنه فعل ما لمسناه

في الدنيا من خلق الجنين، والأطوار التي مر بها، وهو الذي قدر لكل نفس اجلاً لاتتجاوزه، وهو القادر على أن يذهبنا ويأت بخلق جديد بدلاً منا، وينشئنا فيما لانعلم من الهيئات والأشكال.

وفي الموضع العشرين: حديث عن غيب خاص بيوم الزلزلة عند النفخة الثانية يوم تخرج الأرض أثقالها من الموتى أو من الكنوز، وعندئذٍ تحدث الأرض بأخبارها، فتقول: فلان عمل على ظهري يوم كذا: كذا وكذا.

- كما اختلفت هذه المواضع بحسب اختلاف المقام، فمنها ما كان المقام فيها للغائب، ومنها ماكان المقام فيها للمتكلم.. إلخ وتبعاً لذلك تنوعت الضمائر لتناسب السياق، ومن هذا المنطلق جاءت المواضع الثلاثة الأولى في سياق الغائب، لأن الحديث عن الروم ونصرهم على الفرس، فكان المناسب أن تكون الضمائر للغائبين.

أما الموضع الخامس: فقد كان المقام للمتكلم فجاء الضمير مناسباً لذلك؛ لأن الشهيد لما رأى من الكرامة ما رأى أعلن بنفسه متحدثاً عن فضل الله عليه ودخوله الجنة.

وفي الموضع السادس: كان المقام للحوار والإقناع وإقامة الدليل على إمكان البعث بعد الموت؛ لذا ناسبه أن تكون الضمائر موزعة بين المتكلم المعظم نفسه وهو الله تعالى : ﴿نحن - قدرنا - نحن - بمسبوقين - نبدل - ننشئكم﴾ - وبين المخاطبين وهم الكفار بالبعث لإقناعهم به، لذا جاءت الضمائر : ﴿بينكم - أمثالكم - ننشئكم - فيما لاتعلمون﴾ - .

وفي الموضع العشرين: كان المقام للغائب؛ حيث تحدثت الآيات عن

زلزلة الأرض التي ستحدث بعد النفخة الثانية، وقد جاء الحديث عنها بلفظ الماضي؛ لتحقق الوقوع لأن الأمر بالنسبة لله تعالى: لايقع في دائرة الزمن؛ لذا قال تعالى: ﴿زلزلت - أخرجت الأرض - وقال الإنسان﴾ ثم تحدث عن الأرض بضمير الغائب ﴿تحدث أخبارها﴾.

أما المجموعة الثانية فإنها تشتمل على ستة مواضع هي:

١- الموضع الثامن: (آية : ٨٨ الواقعة).

٢- الموضع التاسع: (آية : ٩٠ الواقعة).

٣- الموضع العاشر: (آية : ٩٢ الواقعة).

٤- الموضع الثاني والعشرون : (آية : ٦ القارعة).

٥- الموضع الثالث والعشرون: (آية : ٨ القارعة).

٦- الموضع الخامس عشر: (آية : ٨ المدثر).

وقد اتفقت الخمسة الأولى من هذه المجموعة في علة منع الوقف - كما ذكرت من قبل - ولكن اختلفت في أن جاءت بعد ﴿أمَّا﴾ في الثلاثة الأولى - آيات الواقعة ﴿إنْ﴾ الشرطية، أما في موضعي سورة القارعة فقد جاء بعد ﴿أمَّا﴾ فيهما ﴿مَنْ﴾ الشرطية.

أما الموضع السادس: الخامس عشر - فقد جاءت أداة الشرط ﴿إذا﴾ التي تدل على تحقق وقوع ما بعدها، وبنى الفعل ﴿نُقِر﴾ لما لم يسم فاعله للعلم بالفاعل، وكان الجواب ﴿فذلك يومئذ يوم عسير﴾.

والمجموعة الثالثة: قد اشتملت على ثلاثة مواضع هي:

١- الموضع السابع عشر: (آية : ٤٠ المدثر).

٢- الموضع الثامن عشر: (آية: ٤١ المدثر).

٣- الموضع التاسع عشر: (آية: ٤٢ المدثر).

وقد اتفقت هذه المجموعة في علة منع الوقف، ولكن اختلفت في مجيء الفعل ﴿يتساءلون﴾ بصورة المضارع؛ ليفيد التجدد والحدوث ليصور الحدث، وهو حوار أصحاب اليمين وتساؤلهم عن المجرمين، وكأنه يرينا بأعيننا، ويُسمعنا بآذاننا حوارهم وتعجبهم وإنكارهم، ولايكون ذلك إلا من خلال الفعل المضارع ﴿يتساءلون﴾ الذي جاء به مخالفاً للسياق.

أما المجموعة الرابعة: فإنها تشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الثاني عشر: (آية: ٢١ القلم).

٢- الموضع الثالث عشر: (آية: ٢٣ القلم).

وقد اتفق الموضعان في علة منع الوقف، ولكن اختلفا في مجيء المفسِّر فعلاً ماضياً - في الأول - ﴿فتنادوا﴾ وفي الثاني جاء فعلاً مضارعاً - يتخافتون -

كذلك اختلفا في أن جاء بعد ﴿أنْ﴾ التفسيرية - في الأول - بالفعل في صورة الأمر ﴿اغدوا﴾، وفي الثاني: جاء بالفعل في صورة المضارع المنفي بلا بعد ﴿أنْ﴾ التفسيرية - ﴿أن لايدخلنَّها﴾ -.

أما المجموعة الخامسة فقد اشتملت على موضعين هما:

١- الموضع الرابع عشر: (آية : ٢٦ الجن).

٢- الموضع السادس عشر: (آية : ٣٨ المدثر).

وقد اتفقا في علة منع الوقف، ولكن اختلفا في الموضوع الخاص بكل منهما فآية (الجن) تتحدث عن اختصاص الله تعالى بعلم الغيب وأنه لايطلع أحداً عليه إلا من ارتضاه من الرسل.

أما الموضع الآخر: فإنه حديث عن ارتهان كل نفس بما عملت في الدنيا يوم القيامة، وهذا عام في كل الناس إلا أصحاب اليمين، كذلك اختلفا في نوع المستثنى: ففي الأول: المستثنى هم الرسل المرتضين، أما في الثاني: فإن المستثنى هم أصحاب اليمين.

والمجموعة السادسة: تشتمل على أربعة مواضع هي:

١- الموضع الرابع: (آية: ١٩ الأحزاب).

٢- الموضع السابع: (آية: ٨٦ الواقعة).

٣- الموضع الحادي عشر: (آية : ١٢ الطلاق).

٤- الموضع الحادى والعشرون: (آية: ١ القارعة).

وقد اتفقت هذه المواضع في العنوان العام لهذا الفصل، ولكن ا ختلفت فيما يأتي:

أ - في الموضوع الخاص بكل منها :

ففي الموضع الرابع: حديث عن المنافقين وموقفهم يوم الخندق من النبى ﷺ ومن الأحزاب.

وفي الموضع السابع: حديث عن الإنسان وقت احتضاره وقد اجتمع حوله أهله؛ لينفعوه بشيء لكن أنَّى لهم ذلك.

وفي الموضع الحادى عشر: جديث عن الحكمة من خلق الله السموات سبعاً ومن الأرض مثلهن؛ ليقيم الدليل على قدرته المطلقة، وعلى إحاطته بكل شيء علماً.

أما الموضع الحادى والعشرون: فإنه حديث عن (القارعة) التي تقرع الناس بأهوالها وأحداثها المفزعة.

ب- في علة منع الوقف:

فقد اختلفت هذه المواضع في علة منع الوقف - حيث إن الوقف (في الرابع) على قوله: (حداد) يؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبها وذلك ممنوع، وفي الموضع السابع: منع الوقف على قوله: (مدينين)؛ لأن جواب (لولا) لم يأت بعد وفي الموضع الحادي عشر: منع الوقف على قوله: ﴿قدير﴾؛ لأن ما بعده معطوف على ما قبله، والمعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، وهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر. وفي الموضع الحادى والعشرين: منع الوقف على قوله: ﴿القارعة﴾ لأن خبر هذا المبتدأ لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿ما القارعة﴾ ولايتم المعنى إلا بالإتيان بالخبر - .

* * *

الباب الثالث

ماتفردت به بعض
طبعات المصاحف الأربعة

* * *

الفصل الأول

من حديث القرآن عن الرسل

* * *

الموضع الأول:

﴿ قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ۝ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴾

[الآيتان: ١١١، ١١٢ الأعراف].

إضاءة:

هذا الموضع قد سبقت دراسة نظيره - وهو الموضع التاسع من الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا البحث - وهو قوله تعالى: ﴿قالوا أرجه وأخاه وابعث في المدائن حاشرين ۗ (٣٦) يأتوك بكل سحَّار عليم (٣٧) [الآيتان: ٣٦، ٣٧ الشعراء]. وقد ذكرت المعنى الإجمالي لهاتين الآيتين هناك ولا أرى محلاً للتكرار.

شاهد هذا الموضع:

هذا الموضع قد تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف من بين المصاحف الأربعة، فلم يرد في مصحف الملك بطبعاته الثلاث، ولا في ط. مصحف المدينة النبوية، ولا في ط. مصحف ليبيا، وإن كان الموضع الذي تمت دراسته[1] - نظير هذا الموضع - قد ورد في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

ويُفهم من هذا أن ما حدث بالنسبة للموضع الذي معنا كان بسبب السهو من اللجنة التي أشرفت على طبعات المصاحف المذكورة، وليس سقوطه منها؛ لأنه خالف القواعد المتبعة في منع الوقف.

(١) وهو الموضع التاسع من الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا البحث [ص: ٤٨٣ وما بعدها].

وعلى هذا فإنه يطبق على هذا الموضع كل ما قلته في موضع الشعراء من حيث كلام القراء والنحاة والبلاغيين، فهذان الموضعان متطابقان في الموضوع الخاص بهما، و في الألفاظ - إلا في بعضها - وهذا ما دعاني أن أقف مع هذه الألفاظ التي اختلفت في هذين الموضعين - وهي ﴿أرسل﴾ في الأعراف، وقوله ﴿ابعث﴾ في الشعراء، وقوله : ﴿ساحر﴾ في الأعراف و﴿سحّار﴾ في الشعراء - فهل لهذا الاختلاف من سبب؟

يقول الكرماني (٥٠٥هـ تقريباً)[١] مجيباً: «قوله : ﴿وارسل﴾ [١١١] وفي الشعراء: ﴿وابعث﴾ [٣٦]؛ لأن الإرسال يفيد معنى البعث، ويتضمن نوعاً من العلو؛ لأنه يكون من فوق فخصت في السورة به لما التبس؛ ليُعلم أن المخاطب به فرعون دون غيره. قوله: ﴿بكل ساحر عليم﴾ [١١٢] وفي الشعراء: ﴿بكل سحّار عليم (٣٧)؛ لأنه راعي ما قبله في هذه السورة - الأعراف - وهو قوله: ﴿إن هذا لساحر عليم﴾ [١٠٩] وراعى في الشعراء : الإمام[٢] ؛ لأنه فيه ﴿بكل سحّار﴾ بالألف وقرئ[٣] في هذه السورة ﴿سحّار﴾ أيضاً طلباً للمبالغة وموافقة لما في الشعراء».

فتلخص من هذا أن المغايرة بين قوله: ﴿ارسل﴾ وقوله: ﴿ابعث﴾ وإن كان المعنى واحداً إلا أن الإرسال فيه معنى العلو وهو المناسب لفرعون من قبل أتباعه وأعوانه، والمغايرة بين قوله: ﴿ساحر عليم﴾ وقوله: ﴿سحّار عليم﴾؛

---

(١) البرهان في توجيه متشابه القرآن : ٦٦، ٦٧، وانظر معه: درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي: ١٢٩، وبصائر ذوي التمييز: ٢١٧/١. وفتح الرحمن: ١١٩.

(٢) أي المصحف الإمام المعتمد في الرسم [حاشية ص ٢١٧ من الجزء الأول من بصائر ذوي التمييز].

(٣) هي قراءة حمزة والكسائي [السبعة لابن مجاهد: ٢٨٩].

لمناسبة الأول لما قبله؛ لأنهم قالوا: ﴿إن هذا لساحر عليم﴾[1] ، وفي الثاني جاء بقوله: ﴿سحّار﴾ قصداً للمبالغة؛ لأنه في سورة الشعراء فصّل القول في قصّة السحرة وأثر ذلك على ملأ فرعون وقومه وعلى سيدنا موسى - عليه السلام - والمؤمنين به؛ لذا ناسب أن يأتي بصيغة المبالغة.

ولكني أرى أن التعليل المناسب لهذه المغايرة بين اللفظين: ﴿أرسل﴾ ، ﴿وابعث﴾، وبين قوله: ﴿ساحر﴾، ﴿سحّار﴾ أن سورة الأعراف هي الأسبق نزولاً؛ حيث إن ترتيبها في النزول - بين السور المكية - الثامنة والثلاثون[2] ، وسورة الشعراء السادسة والأربعون؛ ولأن الأعراف هي الأسبق نزولاً ولايزال فرعون في عزته ومجده ناسبه أن يقال : ﴿أرسل﴾ أما عندما زلزله الخوف من (العصا) ناسب أن يقال في الشعراء: ﴿وابعث﴾ ، كذلك في قوله: ﴿ساحر﴾ لمناسبة ما سبقه من قولهم ﴿إن هذا لساحر عليم [١٠٩]﴾، وايضاً أسبقية النزول يناسبها أن يأتي باللفظ بدون مبالغة، ثم لما لحق الخوف بفرعون وقومه وسحرته من (عصا) موسى - في الشعراء - ناسب أن يقال: ﴿بكل سحّار عليم﴾ بصيغة المبالغة. والله أعلم.

الموضع الثاني:

﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۝﴾ [آية : ٣٥ يونس].

---

(١) من الآية : ١٠٩ الأعراف.

(٢) بصائر ذوي التمييز : ١/ ٩٨.

إضاءة :

في هذه الآية يأمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يسأل عُبَّاد الأصنام: سؤال إنكار وتوبيخ لهم في سياق مجموعة من الأسئلة بقصد حثهم على التفكير الحر والنظر في شأن العقيدة التي يجب عليهم أن يعتنقوها عن اقتناع صحيح بعيد عن التقليد ودفن الرءوس في الرمال ﴿هل من شركائكم من يهدى إلى الحق﴾؟ أي هل هذه الأصنام التي اتخذتموها آلهة من دون الله تهدى إلى الحق؟ ولما كان المشركون قد عميت قلوبهم، ولايُتوقع منهم الإجابة تولى الله تعالى الإجابة على لسان نبيه ﷺ فقال: ﴿قل الله يهدى للحق﴾ أي أن الهداية مقصورة على الله تعالى لاتتعداه إلى غيره، ثم يسأل الله تعالى سؤالاً مترتباً على جواب السؤال السابق - أي ومادامت الهداية مقصورة على الله تعالى: فمن هو الأولى بالاتباع والعبادة ؟ أهو الذي يهدى إلى الحق أولى بالعبادة والاتباع أم الذي لايهتدى بنفسه فضلاً عن أن يهدى غيره؟ - ﴿أفمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع أمَّن لايهدِّى إلا أن يهدى﴾؟ ثم يعقب الله تعالى بسؤال فيه تبكيت لهم وتقريع: ﴿فمالكم﴾؟ أي شيء دهاكم فجعلكم تفقدون القدرة على التمييز بين هذه الأصنام التي لاتنفع ولا تضر وبين الله الذي خلقكم ورزقكم وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة ونصب لكم الأدلة على وجوده وعلى اتصافه بكل كمال يليق بذاته المقدسة، ثم يختم الآية بسؤال فيه - أيضاً - تعجب وإنكار فيقول لهم : ﴿كيف تحكمون﴾؟ أي بأي كيفية وبأي منطق تحكمون على الأشياء أهو منطق العقلاء أم منطق من سُلبت منه القدرة على الحكم الصائب؟ فكيف تسوون الأصنام برب العالمين؟

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أن يتبع﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، فلم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة، ويُفهم المنع من كلام القراء فيقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿.... إلا أن يهدى -٣٥-﴾ كافٍ» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أن يتبع﴾ وهذا يدل على المنع، ويُفهم المنع - أيضاً - من كلام السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] حيث يقول: «﴿... إلى الحق - ٣٥ - الأول - ط)، ﴿للحق -٣٥-ط﴾ ﴿أن يهدى - ٣٥-ج﴾ للاستفهام مع الفاء». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أن يتبع﴾ وهذا يفهم منه المنع.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿إلى الحق﴾ كافٍ، وكذا : ﴿للحق﴾ ﴿إلا أن يهدى﴾ صالح، وقال أبو عمر: كافٍ». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أن يتبع﴾ وهذا يُفهم منه المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿إلى الحق - الأول-﴾ كاف، ومثله: ﴿للحق﴾ على استئناف ما بعده ﴿إلا أن يهدى﴾ حسن، وقال أبو عمرو: كافٍ للاستفهام بعده». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أن يتبع﴾ وهذا يُفهم منه المنع.

---

(١) المكتفى : ٣٠٨.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٥٧٢. و(ط) أي مطلق وقد تحدثت عنه من قبل كثيراً.

(٣) المقصد : ١٧٦.

(٤) منار الهدى: ١٧٦.

ومن كلام الفراء السابق يمكن أن نفهم المنع من الوقف على قوله: ﴿أن يتبع﴾ ؛ لأن المعنى لايتم إلا بذكر معادل الهمزة وهو ما بعد ﴿أم﴾ - أمَّن لايهدى إلا أن يهدى﴾ -

هذا، ويقول ابن الانباري (٥٧٧هـ)[1] : «وأما ﴿أم﴾ فتكون على ضربين: متصلة ومنقطعة، فأما المتصلة فتكون بمعنى (أيٌّ) نحو: (ازيد عندك أم عمرو؟) أي أيُّهما عندك؟ وأما المنقطعة فتكون بمنزلة بل والهمزة».

ويقول ابن القيم (٧٥١هـ)[2] : ﴿أم﴾ المتصلة وهي المعادلة لهمزة الاستفهام، وإنما جعلوها معادلة للهمزة دون هل ومتى وكيف؛ لأن الهمزة أم الباب، والسؤال بها استفهام بسيط مطلق غير مقيد بوقت ولا حال، والسؤال بغيرها استفهام مركب مقيد إما بوقت كـ (متى)، وإما بمكان كـ (أين) وإما بحال نحو: (كيف)، وإما بنسبة نحو: (هل زيد عندك)؟...».

ثم يعلل لتسميتها متصلة فيقول[3] : «... ولذلك سميت متصلة لاتصال ما بعدها بما قبلها وكونه كلاماً واحداً، وفي السؤال بها معادلة وتسوية فأما المعادلة فهي بين الاسمين وا لفعلين؛ لأنك جعلت الثاني عديل الأول في وقوع الألف على الأول، و(أم) على الثاني، وأما التسوية فإن الشيئين المسئول عن تعيين أحدهما مستويان في علم السائل».

---

(١) أسرار العربية: ٣٠٥، وانظر معه: البيان (له) : ٤١١/١.

(٢) بدائع الفوائد: ١٦٦/١.

(٣) السابق: ١٦٨/١، وانظر معه: مغنى اللبيب: ٤١/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٣٠٣/١.

ومما تقدم يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿أن يتبع﴾؛ لأن ما بعدها - وهو قوله: ﴿أم من لايهدى إلا أن يهدى﴾ - هو المعادل لما بعد همزة الاستفهام في قوله: ﴿أفمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع﴾، و﴿أم﴾ هنا متصلة لاتصال ما قبلها بما بعدها فهو كلام واحد؛ ولذا لايتم المعنى إلا بذكر ما بعد ﴿أم﴾ وهو المعادل لما بعد همزة الاستفهام.

وقوله: ﴿أمَّن لايهدِّي﴾: «أصله: ﴿يهتدى﴾ نقلت فتحة التاء إلى الهاء، وأبدلت التاء دالاً وأدغمت في الدال، ويهدِّي - بفتح الهاء وكسرها وبكسر الياء والهاء معاً - فالقراءات ثلاث كلها سبعية، فكسر الهاء للتخلص من التقاء الساكنين وكسر الياء إتباعاً لكسر الهاء»[(١)] .

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿أن يتبع﴾؛ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿أم من لايهدى إلا أن يهدى﴾ - وهو ﴿أم﴾ المتصلة قد وقع بعدها المعادل لما بعد همزة الاستفهام - ﴿أفمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع﴾ - وهذا المعادل هو الذي به يتم المعنى، كما يُفهم من كلام ابن القيم السابق.

ويقول ابن هشام (٧٦١هـ)[(٢)] : «﴿أم﴾ على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون متصلة، وهي منحصرة في نوعين: وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية نحو: ﴿سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم﴾[(٣)] . . . أو

---

(١) حاشية الصاوي على الجلالين: ٢/١٨٨، وانظر معه: البحر المحيط: ٦/٥٥، وروح المعاني: ١١/١٦٦.

(٢) مغنى اللبيب: ١/٤١، وانظر معه: بدائع الفوائد: ١/١٦٨.

(٣) من الآية : ٦ المنافقون.

تتقدم عليها همزة يُطلب بها وبـ ﴿أم﴾ التعيين نحو: (أزيد في الدار أم عمرو؟) وإنما سميت في النوعين متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لايستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمى أيضاً معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني».

وعلى هذا فـ (أم) التي معنا في هذه الآية متصلة، واتصالها يعني أن ما بعدها وما قبلها متصلان في المعنى اتصالاً تاماً بحيث لايستغنى بأحدهما عن الآخر؛ لأن المعنى لايتم إلا بهما معاً؛ ولذا يقول ابن القيم (٧٥١هـ)[1] :
«... ولذلك سميت متصلة لاتصال ما بعدها بما قبلها وكونه كلاماً واحداً».

فابن القيم - طيب الله ثراه - يَعُدُّ الكلام الذي فيه همزة الاستفهام التي جاءت بعدها (أم) المتصلة كلاماً واحداً؛ لأن (أم) ربطت بين ما قبلها وما بعدها فصار الكلام واحداً لايستغنى بجزء منه عن الجزء الآخر.

وتأمل قارئاً قرأ: ﴿افمن يهدى إلى الحق احق ان يتبع﴾ ثم وقف. فماذا أفاد؟ أفاد أنه قدم جزءاً من السؤال، وأخر الجزء الآخر منه ولايفهم السامع السؤال إلا إذا قدم كله مرة واحدة ولذا يكون من المهم جداً لتمام المعنى أن يكمل ويصل القراءة فيقول: ﴿أمَّن لايهدى إلا أن يهدى﴾؛ لأن ما بعد (أم) هو المعادل لما قبلها، وهو معطوف بها على ما قبلها، والمعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد؛ لأنهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر.

يقول الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[2] : «... عادلت (أم) بين

---

(١) بدائع الفوائد: ١/١٦٨.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول ١/٣٠٣.

المفـردين وتوسط الخـبر بين المعطوف والمـعطوف عليه فـي قوله تعـالى: . . . ﴿أفمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع أم من لايهدى إلا أن يهدى﴾.

وعلى هذا فـ (أم) عاطفة وهي قـد عادلت بين من يهدى إلى الحق وبين من لايهتدى بنفســه إلى الحق فضلاً عن أن يهدى غيره. فـأيُّهما أحق بالاتباع؟ والخبر - هنا - الذي توسط بين المعطوف والمعطوف عليه هو ﴿أحق[1]﴾ وهو خبر (مَنْ) . فتلخص من هذه الآراء السابقة أن ﴿أم﴾ المتصلة قد ربطت بين ما قبلها ومـا بعدها وصار الكلام بها واحـداً، والكلام الواحد لايوقف أثناءه؛ لذا مُنع الوقف.

الموضع الثالث:

﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ۝﴾ [آية : ٥٩ يونس].

إضاءة :

في هذه الآية يأمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يسأل كفار مكة - ثم هو عام بعد ذلك إلى كل من يـجترئ على حكم الله فـيقول: هذا حـلال وهذا حرام بدون دليل من الشـرع - أن يخبـروه عن الرزق الذي أنزله الله إليهـم حلالاً، فجعلوا بعـضه حلالاً وبعضه حـراماً من عند أنفسهم كـقولهم: ﴿ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا . . . الآية﴾ [الأنعام: ١٣٩]

---

(١) انظر: البيان: ١/ ٤١١، وانظر معه: حاشية الصاوي على الجلالين: ٢/ ١٨٨.

وكقولهم: هـذه بحيرة[1] وهذه سائبة[2] ، وهذه وصيلة[3] ... إلخ. كل هذا وغيره مما قالوه وفعلوه إنما كان من عند أنفسهم بغير دليل أو إذن من الله.

يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[4] : «المعنى: أخبروني آلله أذن لكم في التحليل والتحريم، فأنتم تفعلون ذلك بإذنه أم تكذبون على الله في نسبة ذلك إليه؟ فنبَّه بتوقيفهم على أحد القسمين وهم لايمكنهم ادعاء إذن الله في ذلك فثبت افتراؤهم».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿حلالا﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

وقد اختلف القراء في هذا الموضع، وسبب اختلافهم يرجع إلى القول في (أم) ، فمن قال بأنها متصلة فُهِم المنع من كلامه أو صرح بالمنع، ومن قال: إنها منقطعة رتب على ذلك القول بحسن الوقف على : ﴿حلالا﴾ أو

---

(١) البحيرة : الناقة إذا انتجت خمسة أبطن وكان الخامس ذكراً نحروه فأكله الرجال والنساء، وإن كان أنثى بحروا اذنها - أي شقوها - وحرم على النساء لحمها ولبنها فإذا ماتت حلت لهن.

(٢) السائبة: ينذر الرجل إن سلمه الله من مرض أو بلّغه منزله أن يُسيِّب بعيره فلا يحبس عن رعي ولا ماء ولا يركب.

(٣) الوصيلة: الشاة إذا ولدت سبعة أبطن وكان السابع ذكراً ذبح فأكله الرجال والنساء، وإن كان أنثى تركت، وإن كان ذكراً وأنثى قالوا: وصلت أخاها فترك لأجلها وحرم على النساء لبنها ولحمها وما مات منهما حل للكل. [الحواشي الثلاث السابقة: من كتاب : بهجة الأريب لابن التركماني: ١٦٣، ١٦٤].

(٤) البحر المحيط: ٦/٧٧، وانظر معه : الكشاف : ٢/٢٤٢، والجامع لأحكام القرآن: ٨/٣٢٧، وإرشاد العقل السليم: ٢/٣٣٥، وروح المعاني: ١١/٢٠٧.

جوازه، وإليك آراء القراء:

يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿... لافتدت به -٥٤-﴾ كاف، ومثله: ﴿ما في السموات والأرض -٥٥-﴾، ومثله: ﴿يوم القيامة -٦٠-﴾.

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿حلالا -٥٩-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿...وحلالاً -٥٩-ط﴾.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿مما يجمعون -٥٨-﴾ حسن وكذا: ﴿وحلالاً -٥٩-﴾، و﴿... تفترون -٥٩﴾».

ويقـول الأشمـوني[٤] - من علمـاء القرن الحـادي عشـر الهجـري - «﴿وحلالاً -٥٩-﴾ حسن للابتداء بعد بالاستـفهام، وهو ما حرموا من الحرث والأنعام والبحيرة[٥] والسائبة[٦] والوصيلة[٧] والحام[٨] - قل آلله أذن لكم بهذا التحريم والتحليـل - و﴿أم﴾ بمعنى (بل) أي بل على الله تفترون التحليل والتحريم، وهو حسن بهذا التقدير، وليس بوقف إن جعلت (أم) متصلة».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن منع الوقف أو حُسنه يترتب على القول في

---

(١) المكتفى: ٣٠٩.

(٢) علل الوقوف: ٢/٥٧٣.

(٣) المقصد: ١٧٧.

(٤) منار الهدى: ١٧٧.

(٥)، (٦)، (٧) : سبق بيان معانيها.

(٨) الحامي: الفحل إذا ركب ولد ولده، وقيل: إذا نتج من صلبه عشرة أبطن قالوا: حمَى ظهره فجعلوه كالسائبة [بهجة الأريب: ١٦٤].

(أم) فمن قال بأنها متصلة منع الوقف على قوله: ﴿حلالاً﴾ ومن قال بأنها منقطعة جعل الوقف حسناً على ﴿حلالاً﴾ ولن يحسم الأمر هنا إلا كلامُ النحاة، وبناءً على آرائهم سوف نرجح القول بحسن الوقف أو منعه.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «والمعنى : أخبروني آلله أذن لكم في التحليل والتحريم فأنتم تفعلون ذلك بإذنه أم تتكذبون على الله في نسبة ذلك إليه، ويجوز أن تكون الهمزة للإنكار، و(أم) منقطعة بمعنى بل أتفترون على الله تقريراً للإفتراء».

ومن كلام الزمخشري نفهم أن (أم) متصلة ويجوز أن تكون منقطعة لكنه قدم القول باتصالها على القول بانقطاعها.

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «(أم) متصلة والاستفهام للتقرير والتبكيت لتحقق العلم بالشق الأخير قطعاً كأنه قيل: أم لم يأذن لكم بل تفترون عليه سبحانه، فأظهر الاسم الجليل وقدم على الفعل دلالة على كمال قبح افترائهم.. ويجوز أن يكون الاستفهام للإنكار و(أم) منقطعة، ومعنى بل فيها الإضراب والانتقال من التوبيخ والزجر بإنكار الإذن إلى ما تفيده همزتها من التوبيخ على الافتراء عليه سبحانه».

وأبو السعود - رحمه الله - يرى القول بأنها متصلة، ويجوز القول بانقطاعها. أما أبو حيان (٧٤٥هـ) فقد استظهر القول باتصالها حيث يقول[٣]:

---

(١) الكشاف : ٢/ ٢٤٢، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٣٢٧.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٢/ ٣٣٥، وانظر معه: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول: ١/ ٣١٨.

(٣) البحر المحيط: ٦/ ٧٧.

«. . . والظاهر أن (أم) متصلة». ولكنه إبراءً للذمة نقل القول بجواز أن تكون منقطعة وعزاه للزمخشري وكأنه يبرأ من القول به.

أما ابن عاشور (١٣٩٤هـ) فلم يقل بشيء غير الاتصال في (أم) حيث يقول[1] : «. . .و(أم) متصلة وهي معادلة لهمزة الاستفهام لأن الاستفهام عن أحد الأمرين».

فتلخص من كلام النحاة أن (أم) متصلة وليست منقطعة بدليل:

١- استظهار أبي حيان للقول باتصالها، وعندما ذكر القول بانقطاعها عزاه إلى الزمخشري وكأنه يبرأ من القول به.

٢- أما ابن عاشور فقد أعرض عن القول بانقطاعها إعراضاً تاماً ولم يذكر فيها إلا الاتصال.

٣- كل من عرض لها من النحاة يذكر الكلام على القول باتصالها أولاً ثم يقول: ويجوز أن تكون منقطعة، وهذا يدل على أن الاتصال هو المتبادر منها - هنا - أولاً ثم الانقطاع احتمالاً.

وبناءً على ما تقدم فإن القول بأن (أم) متصلة هو الرأي الأرجح وعليه فإن الوقف ممنوع على قوله: ﴿حلالاً﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿حلالاً﴾ ؛ لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين العامل - وهو ﴿أرأيتم﴾ - وبين المفعول الثاني لهذا العامل - وهو قوله: ﴿آلله أذن لكم أم على الله تفترون﴾ - يقول ابن

(١) التحرير والتنوير: ١١/٢٠٨.

عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «والاستفهام في (أرأيتم - آلله أذن لكم أم على الله تفترون﴾ تقريري باعتبار إلزامهم بأحد الأمرين: إما أن يكون الله أذن لهم، أو أن يكونوا مفترين على الله، وقد شيب التقرير في ذلك بالإنكار على الوجهين والرؤية علمية، و﴿ما أنزل الله لكم من رزق﴾ هو المفعول الأول لـ ﴿رأيتم﴾ وجملة ﴿جعلتم منه﴾ إلخ معطوفة على صلة الموصول بفاء التفريع أي الذي أنزل الله لكم فجعلتم منه والاستفهام في : ﴿آلله أذن لكم أم على الله تفترون﴾ مفعول ثان لرأيتم ورابط الجملة بالمفعول محذوف تقديره: إذنكم بذلك دل عليه قول: ﴿فجعلتم منه حراماً وحلالاً﴾ و﴿قل﴾ الثاني تأكيد لـ ﴿قل﴾ الأول معترض بين جملة الاستفهام الأولى وجملة الاستفهام الثانية؛ لزيادة إشراف الأسماع عليه، وهي معادلة بهمزة الاستفهام؛ لأنها بين الجملتين المعمولتين لفعل ﴿أرأيتم﴾، وفعل الرؤية معلق عن العمل في المفعول الثاني؛ لأن الأصح جواز التعليق عن المفعول الثاني..».

وكلام ابن عاشور - رحمه الله - هنا يؤكد أن الاستفهام في جملتي: ﴿أرأيتم - آلله أذن لكم أم على الله تفترون﴾ استفهام تقريري مشوب بالإنكار على الوجهين: الأول: تقرير إلزامهم بأن يكون الله أذن لهم، والثاني: تقرير إلزامهم بأن يكونوا مفترين على الله.

و﴿رأى﴾ من قوله: ﴿أرأيتم﴾ علمية تنصب مفعولين: الأول: قوله: ﴿ما أنزل الله لكم من رزق﴾ والمفعول الثاني: قوله : ﴿آلله أذن لكم أم على الله تفترون﴾، وجملة : ﴿فجعلتم منه حراماً وحلالاً﴾ معطوفة على صلة

---

(١) التحرير والتنوير: ١١/٢٠٨.

الموصـول: ﴿أنزل الله لكم من رزق﴾ بفـاء التـفريـع أي الذي أنزله الله لكم فـجعلتم منه، و﴿قل﴾ الـثاني تأكـيد لـ ﴿قل﴾ الأول مـعـترض بين جـملتي الاستفـهام الأولى وا لثانيـة و﴿أم﴾ عاطفة عطفت قوله: ﴿على الله تـفترون﴾ على قوله: ﴿آلله أذن لكم﴾ وهي معادلة بهمزة الاسـتفهام؛ لأنها بين الجملتين المعمولتين لفعل ﴿أرأيتم﴾.

وما تقـدم يدل على أن قوله: ﴿آلله أذن لكم أم على الله تفـترون﴾ هو المفعول الثاني لـ﴿رأيتم﴾، ولفظ ﴿قل﴾ مكرر للتـأكيد، ولكنه لايؤسس كلاماً جديداً مستقلاً، وإنما الآية كلها فِـعْل: ﴿رأيتم﴾ جاء بعده المفعول الأول: ﴿ما أنزل الله لكم من رزق﴾ ثم عطف على صلة الموصـول بالفاء: ﴿فـجعلتم منه حراماً وحلالاً﴾ ثم المفعول الثاني: ﴿آلله أذن لكم أم على الله تفترون﴾ وعلى هذا فإن الوقف على قوله: ﴿حلالاً﴾ يؤدى إلى الفـصل بين العامل ومعموله، وذلك ممنوع[1].

هذا، ولعلك تلاحظ معي أن الاستفهام التقريري الأول هو بمثابة التمهيد للاستفهـام الثاني، كأنه يقول لهم: هذا الرزق مصدره الـله تعالى وحده، وقد أنزله الله حلالاً، ولكنكم - بكفركم - بعّضتموه فـجعلتم بعضه حراماً وبعضه حلالاً من عند أنفسكم ثم جاء الاستفـهام التقريري الثاني : ﴿آلله أذن لكم أم على الله تفترون﴾ ليـضع المشركين أمام كفرهم وجـهلهم ليقول لهم: أعندكم إذن بهذا من الله أم أنتم تكذبون عليه؟ ولما لم يكن عندهم إذن بهذا من الله - لأن ذلك لايكون إلا على لسان الرسول ﷺ فقد ثبت افـتراؤهم وكذبهم على الله تعالى.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

و﴿أم﴾ هنا متصلة معادلة بهمزة الاستفهام في الجملتين؛ لأنها بين الجملتين المعمولتين لفعل ﴿رأيتم﴾ وقد عطفت ما بعدها على ما قبلها، يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[1] : «والمعنى: أرأيتم الذي أنزل الله تعالى لكم من رزق ففعلتم فيه ما فعلتم. أي الأمرين كائن فيه؟ : الإذن من الله تعالى بجعله قسمين، أم الافتراء منكم؟».

وعلى هذا تكون ﴿أم﴾ قد عادلت الاستفهامين معاً، فصار الكلام بها واحداً - كما ذكرت في الموضع السابق - ولايوقف أثناء الكلام الواحد ، لذا منع الوقف.

الموضع الرابع :

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [آية ٢٨ من سورة هود].

إضاءة :

في هذه الآية يقول سيدنا نوح - عليه السلام - رداً على قومه: أخبروني إن كنت في دعوتي إليكم إلى الله على حجة واضحة، وآتاني ربي رحمة من عنده وهي النبوة، فخفي ذلك عليكم فلم تؤمنوا فهل يحق لي أن أكرهكم على الإيمان وأنتم كارهون لهذا الحق الواضح؟

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[2] : «يقول تعالى مخبراً عما رد به نوح على

---

(١) روح المعاني: ٢٠٧/١١، وانظر معه: الموضع السابق.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ٤٤٣/٢، وانظر معه: الكشاف: ٢٦٥/٢، ومفاتيح الغيب ١٧١/١٧، وإرشاد العقل السليم: ١٦/٣.

قومه في ذلك: ﴿أرأيتم إن كـنت على بينة من ربي﴾ أي على يقين وأمر جليّ ونبوة صـادقة، وهي الرحمة العظيـمة من الله به وبهم ﴿فعـميت عليكم﴾ أي خفيت عليكم، فلم تهتدوا إليهـا ولا عرفتم قدرها، بل بادرتم بتكذيبها وردها ﴿أنلزمكموها﴾ أي نغصبكم بقبولها وأنتم لها كارهون».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع على قـوله: ﴿فعمـيت عليكم﴾ في ط. مـصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

وقد اختلف القراء في الحكم على هذا الموضع، فمنهم من يُفهم المنع من كلامه، ومنهم من يقول بحسن الوقف عليه، وإليك آراء القراء:

يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿كارهون -٢٨-﴾كافٍ». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على أي لفـظ في هذه الآية قـبل رأسـها، وهـذا يدل على المنع. ويقـول السجـاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿فـعمـيت عليكم -٢٨- ط.﴾». أي الوقف مطلق[٣] . ويقـول الأنـصـاري (٩٢٦هـ)[٤] : «﴿كـاذبين -٢٧-﴾ حسن، وكـذا: ﴿كارهون -٢٨-﴾». ولم يذكر وقفـاً من أي نوع على قوله: ﴿فعميت عليكم﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشـموني[٥] - من علمـاء القرن الحادي عـشر الهـجري - :

(١) المكتفى : ٣١٥.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٥٨٣.

(٣) الوقف المطلق: ما يحسن الابتداء بما بعده [علل الوقوف: ١/ ١١٦].

(٤) المقصد: ١٨٤.

(٥) منار الهدى: ١٨٤.

«﴿فعميت عليكم -٢٨- حسن﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا اختلافهم في الحكم على هذا الموضع، فمنهم من فُهم المنع من كلامه كالداني والأنصاري، ومنهم من جعل الوقف عليه مطلقاً كالسجاوندي، ومنهم من جعل الوقف عليه حسناً كالأشموني.

ولن يحسم هذا الخلاف إلا كلامُ النحاة؛ ولذلك فإني أعرض القضية عليهم، لنرى رأيهم فيها، وما نخلص إليه سيكون العمدة في الحكم على هذا الموضع.

يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «فهذه الجملة الاستفهامية - أنلزمكموها - في موضع المفعول الثاني لقوله: ﴿أرايتم﴾ وجواب الشرط محذوف يدل عليه ﴿أرايتم﴾.

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «﴿أنلزمكموها﴾ أي أنكرهكم على الاهتداء بها، وهو جواب ﴿أرايتم﴾ وساد مسد جواب الشرط».

ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٣] : «﴿أنلزمكموها﴾ أي أنكرهكم على الاهتداء بها وهو جواب ﴿أرايتم﴾ وساد مسد جواب الشرط».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٤] : «وجملة : ﴿أنلزمكموها﴾ سادة مسد مفعولي ﴿أرايتم﴾؛ لأن الفعل علق عن العمل بدخول همزة الاستفهام،

---

(١) البحر المحيط: ١٤٣/٦.

(٢) إرشاد العقل السليم: ١٦/٣.

(٣) روح المعاني: ٥٨/١٢.

(٤) التحرير والتنوير: ٥٢/١٢.

وجواب الشـرط محذوف دل عليـه فعل ﴿ارأيتم﴾ ومـا سد مسـد مفعـوليه، وتقدير الكلام: قال ياقـوم إن كنت على بينة من ربي إلى آخره أترون أنلزمكم قبول البينة وأنتم لها كارهون».

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن جملة: ﴿أنلزمكموها﴾ سدت مسد مفعولي ﴿ارأيتم﴾ وجـواب الشرط مـحذوف دل عليـه فـعل ﴿ارأيتم﴾ وماسـد مسـد مفعوليه.

وعلى هذا فإن الوقف ممنوع على قوله: ﴿فعميت عليكم﴾؛ لأن الوقف عليها يـؤدى إلى الفصل بين الفعل ﴿ارأيتم﴾ وبين ما سـد مسد مفـعوليه وهو قوله: ﴿أنلزمكموها﴾ والفصـل بين العامل ومعموله ممنوع[١].

وأيضاً الوقف على قوله: ﴿فعـميت عليكم﴾ يؤدى إلى الفصل بين فعل الشرط: ﴿إن كنت . . . إلخ﴾ وجوابه المحذوف والذي دل عليه فعل ﴿آرايتم﴾ وما سد مسد مفعوليه وهو قوله: ﴿ أنلزمكموها﴾ وذلك ممنوع ايضا[٢].

اضف إلى هذا أن الوقف ممنوع على قـوله: ﴿فـعمـيت عليكم﴾؛ لأنه داخل في مقـول القول؛ لأن الآية بدأت بقوله: ﴿قـال﴾ وما بعده حـتى نهاية الآية، فهو مقول القول، ولايوقف على القول دون مقوله[٣].

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿فعميت عليكم﴾ لأن ما بعده وهو جملة: ﴿أنلزمكموها﴾ سدت مسد مفعولي ﴿ارايتم﴾، ولايفصل

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٢) انظر: ص ٥٣٧ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر: منار الهدى: ١٧.

بين الفعل وبين ما عَمِل فيه[1] ، وكذلك هذه الجملة مع الفعل ﴿أرأيتم﴾ دلت على جواب الشرط المحذوف أيضاً، ولايُفصل بين فعل الشرط وبين ما دل على جوابه ؛ لأنه كالجواب؛ لأن جواب الشرط لايتم المعنى إلا به.

يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[2] : «والشرط وما في معناه يفيد توقف وجود الجزاء على ما في حيزه، فيفيد عدمه عند عدمه».

ولأن بين الشرط وجوابه رابطة السببية كما يقول علماء البلاغة[3] .

وقد قلت أكثر من مرة من قبل: إن جملتي الشرط والجزاء قد صارتا بأداة الشرط جملة واحدة، وجملة الجزاء هي الغاية والهدف من أسلوب الشرط؛ لذا لابد أن نقدم أسلوب الشرط كاملاً - أي الأداة والشرط وجزاءه - ليتم المعنى[4] .

كذلك هنا قد صُدِّرت الآية بالقول ﴿قال ياقوم﴾ - وما بعده مقول القول حتى نهاية الآية، ولايُفصل بين القول ومقوله.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[5] : «وجميع مافي القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول».

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٢) روح المعاني: ١٥/٣-٤.

(٣) انظر مقال أ. د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة ٦٠ العدد : ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو / أغسطس ٢٠٠١م ص ١٣.

(٤) انظر : اسرار البلاغة : ١١١، وانظر معه: بدائع الفوائد: ١/ ٤٤.

(٥) البرهان: ١/ ٣٥٨.

ويقول أيضاً[1] : . . وما يكون دخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

وخـلاصة القول أن هذا الموضع قد منع الوقف عليه لهذه العلل البلاغية المذكورة سابقاً وهـي:

١- لأن الوقف عليـه يؤدى إلى الفـصل بين العـامل ومعـمـوله وذلك ممنوع.

٢- لأن الوقف عليـه يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجـوابه وذلك ممنوع أيضاً.

٣- لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين القول ومقوله وذلك ممنوع.

الموضع الخامس :

﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [آية ٢٤ يوسف].

إضاءة :

يصور القرآن الكريم - في هذه الآية - مـشهداً من مشاهد محـنة سيدنا يوسف - عليه السـلام - مع امرأة العزيز ؛ حيث أعدت المكان وتهيأت لتقضى شهوتها من يوسف - عليه السلام - فـهمّت به همّ الشهوة التي تريد أن تنالها منه، ولكنه همّ بها ليدفعها عن نفسـه ويبعدها عنه فلما وجد منها اندفاعاً نحوه هرب منها إلى الباب فـراراً من المواجهة خوفاً من أن تمزق قمـيصه من الأمام، وقد ألهمه الله تعالى أن تمزيق القميص من الخلف سيكون دليل براءته.

---

(١) البرهان: ١/ ٣٦١.

يقول الدكتور/ محمد بكر إسماعيل[1] : «في قوله تعالى: ﴿ولقد همت به وهم بها﴾ أقوال أرجحها وأولاها بالقبول هي: أنها همَّت بضربه أو بحمله على الفاحشة قسراً وقهراً، وهمَّ هو بضربها أو الفرار من وجهها فكان همُّها همَّ إقدام، وكان همُّه همَّ إحجام، والبرهان الذي رآه يوسف هو نور عقلي جعله يختار الفرار من وجهها؛ لأنه مأمون العواقب».

قوله: ﴿كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين﴾ يقول فيه ابن كثير (٧٧٤هـ)[2] : «أي كما أريناه برهاناً صرفه عما كان فيه، كذلك نقيه السوء والفحشاء في جميع أموره».

وهذا يدل على حفظ الله تعالى لنبيه - عليه السلام - وعصمته من السوء - خيانة سيده وولي نعمته في عرضه - وحفظه من الفحشاء - أي الزنى - وذلك لأنه من عباد الله الذين أخلصهم له واجتباهم؛ ليكونوا من عباده المصطفين الأخيار.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

وقد اختلف القراء في الحكم على هذا الموضع، فمنهم من قال بجواز

---

(١) قصص القرآن من آدم - عليه السلام - إلى أصحاب الفيل. ط. دار المنار بالقاهرة ط ٢ في ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ص: ١١٠.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ٢/٤٧٥، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٨/٩٢، والجامع لأحكام القرآن: ٩/١٧١، والبحر المحيط: ٦/٢٥٧، وروح المعاني: ١٢/ ٣٢٠، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير للدكتور / محمد محمد أبي شهبة ص: ٢٢٠.

الوقف عليه ومنهم من قال بمنع الوقف عليه، أو فُهم المنع من كلامه.

وإليك آراء القراء : يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿برهان ربه -٢٤-﴾ كافٍ، ومثله: ﴿... والفحشاء -٢٤-﴾، وكذا: ﴿المخلصين -٢٤-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ وهذا يدل على المنع .

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿وهم بها -٢٤- ج﴾». أى جائز. ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿ولقد همت به -٢٤-﴾ كاف، وكذا ﴿برهان ربه -٢٤-﴾، ﴿لنصرف عنه السوء والفحشاء -٢٤-﴾ وهي أكفى منهما، ﴿المخلصين -٢٤-﴾ حسن». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿همت به -٢٤-﴾ كاف، وبهذا الوقف يتخلص القارئ من شيء لايليق بنبي معصوم أن يهمَّ بامرأة وينفصل من حكم القسم قبله في قوله: ﴿ولقد همت به﴾ ويصير: ﴿وهمَّ بها﴾ مستأنفاً؛ إذ الهمُّ من السيد يوسف منفى لوجود البرهان والوقف على ﴿برهان ربه﴾، ويبتدئ: ﴿كذلك﴾ أي عصمته كذلك فالهمُّ الثاني غير الهمّ الأول. وقيل: الوقف على : ﴿وهمَّ بها﴾، وإن الهمَّ الثاني كالأول، أى ولقد همت به وهم بها كذلك، وعلى هذا: ﴿لولا أن رأى برهان ربه﴾ متصل بقوله: لنصرف عنه، أي أريناه البرهان لنصرف عنه ما همّ

---

(١) المكتفى: ٣٢٥.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٥٩٧.

(٣) المقصد: ١٩٢.

(٤) منار الهدى: ١٩٢.

به وحينئذ الوقف على الفحشاء».

ومن كلام القراء يتضح لنا اختلافهم في الحكم على هذا الموضع، فمنهم من أجاز الوقف عليه صراحة كالسجاوندي، ومنهم من يُفهم منع الوقف من كلامه كالداني والأنصاري، ومنهم من رجح منع الوقف على هذا الموضع وهو الأشموني.

ولن يحسم هذا الخلاف إلا كلامُ النحاة؛ ولذا فإني أعرض القضية عليهم، وسنرى رأيهم الذي سيترتب عليه الحكم على هذا الموضع. يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «فإن قلت : قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ داخل تحت حكم القسم في قوله: ﴿ولقد همَّت بـه﴾ أم هو خارج منه؟ قلت: الأمران جائزان، ومن حق القارئ إذا قدَّر خروجه من حكم القسم وجعله كلاماً برأسه أن يقف على قوله: ﴿ولقد همَّت به﴾ ويبتدئ قوله: ﴿وهمَّ بها لولا أن رأى برهان ربه﴾، وفيه أيضاً إشعار بالفرق بين الهمَّين، فإن قلت: لم جعلت جواب ﴿لولا﴾ محذوفاً يدل عليه ﴿همَّ بها﴾ وهلا جعلته هو الجواب مقدماً؟ قلت: لأن ﴿لولا﴾ لايتقدم عليها جوابها من قِبَل أنه في حكم الشرط، وللشرط صدر الكلام، وهو مع ما في حيِّزه من الجملتين مثل كلمة واحدة، ولايجوز تقدم بعض الكلمة على بعض، وأما حذف بعضها إذا دل الدليل عليه فجائز».

ويُفهم من كلام الزمخشري (٥٣٨هـ) - رحمه الله - : أن القارئ إذا قدر خروج قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ من القسم، وجعل القسم كلاماً مستقلاً أن يقف

(١) الكشاف : ٣١١/٢، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٣٢٣/٢، والمبيان: ٣٨/٢، والتبيان: ٧٢٩/٢.

على قوله: ﴿ولقد همت به﴾؛ لأن الوقف هنا يفيد أن هناك فرقاً بين الهمين: همُّ امرأة العـزيز، وهمُّ يوسف - عليه السلام - الذي لم يقع. وثانيـاً: يجعل قوله: ﴿وهمَّ بهـا لولا أن رأى برهان ربه﴾ كلامـاً جديداً مسـتأنفـاً يُفهم منه: ولولا أن رأى برهان ربه لهَمَّ بها، ولكنه رأى البرهان فلم يحدث الهمُّ منه. أما القول بأن قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ هو جواب ﴿لولا﴾ مقـدماً عليها فقد اختلف في ذلك الكوفيون والبصريون - كما سنـفهم من كلام أبي حيان الآتي بعد - وقد تمسك الزمخشري هنا بمذهب البصريين الذي يمنع تقدم جواب ﴿لولا﴾ عليها؛ لذا يقول الزمـخشري : إن الجواب محـذوف، لكن أبا حيان - كمـا سيأتي - يقول[1] : «فمن ذهب إلى أن قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ هو نفس الجواب لم يبعد».

وإليك عبارة أبـي حيان (٧٤٥هـ)[2] - التي وعدتك بهـا والتي يقول فيها : «والذي أختاره أن يوسف - عليـه السلام - لم يقع منه همٌّ بها البتة بل هو منفي؛ لوجود رؤية البرهان، كما تقول: لقد قارفت لولا أن عصمك الله، ولا نقول: إن جواب ﴿لولا﴾ متقدم عليـها، وإن كان لايقوم دليل على امتناع ذلك، بل صريح أدوات الشرط العاملة مختلف في جواز تقديم أجوبتها عليها، وقد ذهـب إلى ذلك الكوفيـون ومن أعلام البـصريين أبو زيد الأنصـاري وأبو العباس المبرد.

بل نقول: إن جواب ﴿لولا﴾ محذوف؛ لدلالة ما قـبله عليه، كما يقول جمهور البـصريين في قول العرب: أنت ظالم إن فعلت فيـقدرونه : إن فعلت

---

(١) البحر المحيط: ٦/٢٥٧.

(٢) السـابق: نفس الموضع.

فأنت ظالم، ولا يدل قوله: أنت ظالم على ثبوت الظلم بل هو مثبت على تقدير وجود الفعل، وكذلك هنا التقدير: لولا أن رأى برهان ربه لهمَّ بها فكان موجداً الهمّ على تقدير انتفاء رؤية البرهان، لكنه وجد رؤية البرهان فانتفى الهمّ، ولا التفات إلى قول الزجاج: ولو كان الكلام ولهمّ بها كان بعيداً فكيف مع سقوط اللام؟ لأنه يوهم أن قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ هو جواب ﴿لولا﴾ ونحن لم نقل بذلك، وإنما هو دليل الجواب، وعلى تقدير أن يكون نفس الجواب فاللام ليست بلازمة لجواز أن ما أتى جواب ﴿لولا﴾ إذا كان بصيغة الماضي باللام وبغير لام تقول: لولا زيد لأكرمتك، ولولا زيد أكرمتك، فمن ذهب إلى أن قوله: ﴿وهم بها﴾ هو نفس الجواب لم يبعد».

وخلاصة كلام النحاة - ماذكرته نصاً وما أشرت إليه في مراجعه - أن قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ كلام مستأنف ليس داخلاً تحت القسم، وإنما هو متصل بقوله: ﴿لولا أن رأى برهان ربه﴾ وعلى هذا: «فالوقف على قوله: ﴿ولقد همَّت به﴾ وهو الأحسن في هذا المقام لخلوه من الكلفة والشبهة»[1] .

ثم يستأنف القارئ: ﴿وهمَّ بها لولا أن رأى برهان ربه﴾، ويكون قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ دليل الجواب على القول بأن جواب ﴿لولا﴾ محذوف دل عليه المذكور: ﴿وهمَّ بها﴾ أو هو الجواب عينه، كما ذهب إليه الكوفيون، وكما قال أبو حيان: من قال به لم يبعد.

هذا، وبعد الاحتكام إلى آراء النحاة يتضح لنا أن الوقف ممنوع على

---

(١) حاشية الصاوي على الجلالين: ٢/ ٢٤٠، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ٣/ ٦٣، والتحرير والتنوير: ١٢/ ٢٥٢.

قوله: ﴿وهمَّ بها﴾؛ لأن ذلك يثبت همًّا ليوسف - عليه السلام - من نوع همّ امرأة العزيز، وهذا ينافي العصمة، وهذا ما يُفهم من قول أبي حيان وغيره: أن يوسف - عليه السلام - لم يكن له همٌّ أصلاً بناءً على أن الوقف يكون على قوله: ﴿ولقد همَّت به﴾ ثم يستأنف القارئ: ﴿وهمَّ بها لولا أن رأى برهان ربه﴾ ويكون المعنى: لولا أن رأى برهان ربه لهمَّ بها، وقد رأى البرهان فلم يثبت همٌّ أصلاً، وهو المناسب لعصمة يوسف - عليه السلام - ويكون قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ دليل الجواب، أو هو الجواب على مذهب الكوفيين.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ لأن الوقف عليه يثبت همًّا ليوسف - عليه السلام - من نوع همّ امرأة العزيز، وهذا يتنافى مع عصمة الأنبياء - عليهم السلام - وقد ثبت مما قدَّمته أن همّ امرأة العزيز مختلف عن همّ يوسف - عليه السلام - الذي لم يقع؛ لذا فإن الوقف يكون حسناً على قوله: ﴿ولقد همت به﴾، ويكون ما بعده مستأنفاً على أنه كلام جديد مستقل. يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[1] : «وجملة ﴿وهم بها لولا أن رأى برهان ربه﴾ معطوفة على جملة: ﴿ولقد همت به﴾ كلها، وليست معطوفة على جملة: ﴿همت﴾ التي هي جواب القسم المدلول عليه باللام؛ لأنه لما أردفت جملة: ﴿وهمَّ بها﴾ بجملة شرط ﴿لولا﴾ المتمحض لكونه من أحوال يوسف - عليه السلام - وحده لا من أحوال امرأة العزيز تعين أنه لا علاقة بين الجملتين، فتعين أن الثانية مستقلة لاختصاص شرطها بحال المسند إليه فيها فالتقدير: ولولا أن رأى برهان ربه لهمَّ بها.

---

(١) التحرير والتنوير: ١٢/٢٥٢.

فقدم الجواب على شرطه للاهتمام به، ولم يقرن الجواب باللام التي يكثر اقتران جواب ﴿لولا﴾ بها؛ لأنه ليس لازماً؛ ولأنه لما قدم على ﴿لولا﴾ كره قرنه باللام قبل ذكر حرف الشرط، فيحسن الوقف على قوله: ﴿ولقد همت به﴾؛ ليظهر معنى الابتداء بجملة: ﴿وهمَّ بها﴾ واضحاً، وبذلك يظهر أن يوسف - عليه السلام - لم يخالطه همٌّ بامرأة العزيز؛ لأن الله عصمه من الهمِّ بالمعصية بما أراه من البرهان».

وكلام ابن عاشور - رحمه الله - يفيد أن جملة : ﴿وهمَّ بها ﴾ هي جواب ﴿لولا﴾، وقد تقدمت على الشرط للاهتمام بذلك الجواب، وأن قوله: ﴿وهمَّ بها لولا أن رأى برهان ربه﴾ كلام مستقل خاص بسيدنا يوسف - عليه السلام - ، ولا شأن له بامرأة العزيز.

هذا، وقد ذكرت من قبل[1] - كلام الزمخشري الذي يفيد أن ﴿لولا﴾ مع ما في حيزها من الجملتين - الشرط وجوابه - مثل كلمة واحدة ولايجوز تقدم بعض الكلمة على بعض.

وهذا القول قد ذكرت من قبل نظيره للإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[2] والذي يفيد أن جملتي الشرط والجواب وإن كانتا في الظاهر جملتين لكنهما في الحقيقة بمثابة جملة واحدة أو كلمة واحدة، ولايوقف على بعض الجملة الواحدة أو الكلمة الواحدة.

---

(١) أي في هذا الموضع.

(٢) انظر: أسرار البلاغة: ١١١، وانظر معه: بدائع الفوائد: ١/٤٤، وروح المعاني: ١٥/٤٠٣.

وكما قلت من قبل - في نظير هذا الموضع - أن البلاغيين[1] يسمون هذه الرابطة - التي تربط بين جملتي الشرط وجوابه - رابطة السببية بمعنى أنها ترتب الجواب على فعل الشرط في الوجود، وهذا يقتضي استلزام أحدهما للآخر، بحيث لايتم المعنى إلا بذكرهما معاً؛ ولذا مُنع الوقف على قوله: ﴿وهمَّ بها﴾؛ لأنه الجواب بل لابد من ذكر الشرط وجوابه معاً، وإلا فسد المعنى.

الموضع السادس:

﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ ﴾ [آية : ٣٧ الرعد].

إضاءة :

في هذه الآية حديث عن إنزال القرآن الكريم حكمة عربية مترجمة بلسان عربي مبين، ثم تنتقل الآية إلى قسم من الله تعالى في صورة تحذير لأمة النبي ﷺ من خلال خطابه : أن يحذروا أولئك الضالين أعداء الأمة الإسلامية من مختلف الملل والطوائف الذين يريدون لهذه الأمة أن تتحول عن التمسك بأصول هذا الدين وثوابته بعد أن عرفت الحق عن طريق العلم الثابت عن الله بطريق الوحي إلى رسولها ﷺ وهذا التحذير عقابه إن وقعت الأمة فيما حُذرت منه أن يتخلى الله عن ولايته لها وعن نُصرتها، ويتخلى عن وقايتها من الأخطار التي سوف تقع عليها من جراء مخالفتها لتعاليم الله .

---

(١) انظر: مقال أ.د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام: السنة ٦٠ العدد: ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو/ أغسطس ٢٠٠١ م ص: ١٣.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «... كانوا[٢] يدعون رسول الله ﷺ إلى أمور يوافقهم عليها: منها أن يصلي إلى قبلتهم بعدما حوّله الله عنها، فقيل له: لئن تابعتهم على دين ما هو إلا أهواء وشبه بعد ثبوت العلم عندك بالبراهين والحجج القاطعة خذلك الله فلا ينصرك ناصر، وأهلكك فلا يقيك واق».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿من العلم﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة. على الرغم من اتفاق طبعات هذه المصاحف الأربعة على القول بمنع الوقف على موضعين[٣] شبيهين لهذا الموضع، بل هما متفقان في كثير من الألفاظ مع هذا الموضع الذي معنا؛ ولذا فإني أعد ذلك من قبيل السهو الذي وقعت فيه اللجان المشرفة على طبقات المصاحف الأخرى من هذه المصاحف الأربعة، عدا طبعة مصحف الأزهر الشريف وإلا فإن الموضع الذي معنا هو صنو هذين الموضعين وحقه أن يكون الوقف ممنوعاً عليه.

هذا ، والقراء يقولون بمنع الوقف عليه: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٤]

---

(١) الكشاف: ٣٦٣/٢، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ٣٣٦/٩، والبحر المحيط : ٣٩٦/٦، وتفسير القرآن العظيم: ٥١٨/٢، وإرشاد العقل السليم: ١١٣/٣، والتحرير والتنوير: ١٥٩/١٣.

(٢) الضمير هنا يعود إلى اليهود والنصارى ومن تحزب ضده ﷺ .

(٣) الموضعان المقصودان هما: الأول والثاني [آية ١٢٠، ١٤٥ البقرة] من الفصل الثالث من الباب الأول [ص : ٢٠٣ - ٢٠٨] من هذا البحث.

(٤) المكتفى: ٣٣٨.

يقول: «﴿.. من ينكر بعضه -٣٦-﴾ كاف، ومثله: ﴿... وذرية -٣٨-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿من العلم -٣٧-﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[1] : «﴿من العلم -٣٧- لا ﴾؛ لأن قوله: ﴿مالك﴾ جواب ﴿لئن﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[2] : «﴿عربياً -٣٧-﴾ صالح، ﴿ولا واق -٣٧-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿من العلم﴾ وهذا يدل على المنع، ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿من العلم -٣٧-﴾» ليس بوقف للفصل بين الشرط وجوابه؛ لأن اللام في ﴿ولئن﴾ مؤذنة بقسم مقدر قبلها، ولذلك جاء الجواب ﴿مالك﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿من العلم﴾ لأنه يؤدى إلى الفصل بين القسم وجوابه؛ حيث إن قوله: «﴿مالَكَ﴾ ساد مسدَّ جوابي الشرط والقسم»[4] .

هذا ، وقد عرضت لموضعين[5] نظيرين لهذا الموضع عرضاً مفصلاً شرحت فيه العلل النحوية وا لبلاغية لمنع الوقف عليهما؛ ولذا فإني أكتفي بما ذكرته هناك تجنباً للإطالة والتكرار.

---

(١) علل الوقوف: ٢/٦١٩.

(٢) المقصد: ٢٠٣.

(٣) منار الهدى: ٢٠٣.

(٤) إرشاد العقل السليم: ٣/١١٣.

(٥) هما المذكوران في حاشية (١) هنا.

الموضع السابع :

﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [آية : ٤٣ الرعد].

إضاءة :

في هذه الآية يحكى القرآن الكريم قول الكفار وهم أهل مكة - على أن السورة مكية كلها - عندما قالوا لرسول الله ﷺ لست مرسلاً أي منكرين لرسالته ونبوته، عندئذ يتولى الله تعالى الدفاع عنه فيأمره أن يقول لهم: ﴿قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب﴾ أي قل لهم يامحمد الله شاهد على صدقي فيما أرسلت به إليكم بدليل أنه صدقني بالمعجزات المختلفة وأعلاها درجة القرآن الكريم، وهذه أعلى درجة في الشهادة. وكذلك شهادة من علم الكتاب - أي التوراة والإنجيل - وقد علمه من أهل مكة ورقة بن نوفل الذي شهد بصدق النبي ﷺ عندما ذهبت به خديجة - رضى الله عنها - إليه - في بدء الوحي - فأخبره (ورقة) إنه ا لناموس الذي كان يأتى الأنبياء من قبل وبشره بأنه نبي هذه الأمة - كما جاء في حديث بدء الوحي - واشتهر أمر ذلك في مكة لدى كفار قريش يقول الفخر الرازي (٦٠٦هـ)[١] : «اعلم أنه تعالى حكى عن القوم أنهم أنكروا كونه رسولاً من عند الله، ثم إنه تعالى احتج عليهم بأمرين: الأول: شهادة الله على نبوته، والمراد من تلك الشهادة: أنه تعالى أظهر المعجزات الدالة على كونه صادقاً في ادعاء الرسالة، وهذا أعلى

(١) مفاتيح الغيب: ١٩/٥٥، وانظر معه: الكشاف: ٢/٣٦٤، والجامع لأحكام القرآن: ٩/٣٤٥، والبحر المحيط: ٦/٤٠٢، وتفسير القرآن العظيم: ٢/٥٢١، وإرشاد العقل السليم: ٣/١١٥.

مراتب الشهادة؛ لأن الشهادة : قول يفيد غلبة الظن بأن الأمر كذلك.

أما المعجز فإنه فعل مخصوص يوجب القطع بكونه رسولاً من عند الله تعالي، فكان إظهار المعجزة أعظم مراتب الشهادة».

والأمر الثاني : شهادة من قرأوا التوراة والإنجيل، ورأوا صفة الرسول ﷺ في هذين الكتابين، وتحققوا من ذلك فإن المنصفين منهم قد أقروا بنبوته كورقة بن نوفل.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «والمعنى : وكل من عندهم علم الكتاب وإفراد الضمير المضاف إليه (عند) لمراعاة لفظ (مَن)، وتعريف الكتاب تعريف للعهد وهو التوراة.. ويحتمل أن يكون المراد بمن عنده علم الكتاب معيَّناً فهو ورقة بن نوفل..».

هذا المعنى السابق باعتبار أن السورة مكية كلها، أما من قال بأن هذه الآية مدنية - والسورة مكية - فقد قال: إن القائلين هم اليهود وقد أنكروا رسالته ﷺ ونبوته، وقالوا : لست مرسلاً.

يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٢] : «قيل: قاله رؤساء اليهود، وأخرجة ابن مردوية عن ابن عباس قال: قدم على رسول الله ﷺ أسقف من اليمن، فقال له عليه الصلاة والسلام: هل تجدني في الإنجيل رسولاً؟ قال: لا فأنزل الله تعالى الآية..».

---

(١) التحرير والتنوير : ١٧٦/١٣.

(٢) روح المعاني: ٢٥٢/١٣، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٦٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٥١/٣.

وعلى هذا فإن القائلين هم الذين كفروا من اليهود والنصارى، وقد علموا نعته ﷺ في الكتابين، ولكنهم كتموا وأنكروا رسالته ﷺ فرد الله عليهم آمراً رسوله ﷺ أن يرد عليهم بأمرين: الأول: شهادة الله تعالى بصدقه ﷺ فيما يبلغ عن ربه، وقد تقدم شرحها .

والأمر الثاني: شهادة من قرأ الكتب السابقة وهم علماء اليهود والنصارى كعبد الله بن سلام وسلمان الفارسي وتميم الداري وغيرهم. والله أعلم.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وبينكم﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: «﴿ومِنْ عندِهِ عِلْمُ الكتاب﴾ ٤٣ فمن قرأ بهذه القراءة[٢] وقف على قوله: ﴿شهيداً بيني وبينكم﴾، ومن قرأ بفتح الميم والدال، وهي قراءة الجماعة لم يقف على ذلك ووقف على آخر السورة»[٣] .

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٤] : «﴿وبينكم -٤٣-ﻻ ﴾ لأنه تعالى عطف اسم عبد الله بن سلام في الشهادة على اسمه تعالى».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٥] : «﴿لست مرسلاً-٤٣-﴾ كافٍ وآخر

---

(١) المكتفى: ٣٣٨، وانظر معه: الإيضاح لابن الأنباري: ٢/ ٧٣٨.

(٢) أي بكسر ميم (مِن) وكسر الدال (عندِه).

(٣) وآخر السورة قوله: ﴿.. علم الكتاب -٤٣-﴾.

(٤) علل الوقوف: ٢/ ٦٢٠.

(٥) المقصد: ٢٠٤.

السورة تام. ومن قرأ: ﴿ومِنْ عندِه عِلْمٌ الكتاب﴾ بكسر ميم ﴿مِن﴾ - وقف على: ﴿شهيداً بيني وبينكم﴾، ثم على آخر السورة».

ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «وبينكم -٤٣-» ليس بوقف لمن قرأ: ﴿ومَن عِندَه﴾ - بفتح الميم والدال - و﴿عِلْم﴾ - بكسر العين - فاعل بالظرف، أو مبتدأ وما قبله الخبر وهي قراءة العامة وعليها فالوقف آخر السورة؛ لاتصال الكلام بعضه ببعض، ولايوقف على: ﴿بينكم﴾ لأنه تعالى عطف ﴿من عنده علم الكتاب﴾ في الشهادة على اسمه تعالى».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿وبينكم﴾ ؛ لأن ما بعده معطوف على ما قبله، فالوقف ممنوع هنا على قراءة جمهور القراء ﴿ومَن عِندَه عِلْم الكتاب﴾، وهي التي عليها طبعات المصاحف الأربعة. أما القراءتان الأخريان فليستا داخلتين في منهج دراستنا هذه لذا أعرضت عنهما.

هذا، ويقول ابن جني (٣٩٢هـ)[2] : «وقراءة الجماعة : ﴿ومَن عندَهُ عِلْمُ الكتاب﴾ فالعِلْم مرفوع بنفس الظرف؛ لأنه إذا جرى الظرف صلة رفع الظاهر لإيغاله في قوة شبهه بالفعل كقول: مررت بالذي في الدار أخوه». ويقول العكبري (٦١٦هـ)[3] : «قوله تعالى: ﴿ومَن عِندَه﴾ يقرأ بفتح الميم، وهو بمعنى الذي، وفي موضعه وجهان:

---

(١) منار الهدى: ٢٠٤.

(٢) المحتسب: ١/٣٥٨. وانظر معه: البيان : ٢/٥٢.

(٣) التبيان : ٢/ ٧٦٠، وانظر معه : الكشاف: ٢/ ٣٦٤، والبحر المحيط: ٦/٤٠٢.

أحدهما: رفع على موضع اسم الله، أي كفى الله، وكفى من عنده.

والثاني: في موضع جر عطفاً على لفظ اسم الله تعالى، فعلى هذا ﴿علم الكتاب﴾ مرفوع بالظرف؛ لأنه اعتمد لكونه صلة، ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ علم الكتاب».

وبناءً على ما تقدم يجوز في قوله: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ أن يعرب اسم الموصول مبنياً على السكون في محل رفع عطفاً على موضع لفظ الجلالة - أي كفى الله، وكفى من عنده - ويجوز أن يكون في موضع جر عطفاً على لفظ اسم الجلالة ، وعلى هذا يكون ﴿علم الكتاب﴾ فاعلاً بالظرف؛ لأنه إذا جرى الظرف صلة رفع الظاهر ؛ لإيغاله في قوة شبهه بالفعل، ويجوز أن يكون خبراً مقدماً، والمبتدأ ﴿علم الكتاب﴾.

وهكذا يتبين لنا من كلام النحاة أن قوله: ﴿وَمَن عِندَهُ عِلْمُ الكِتَابِ﴾ معطوف على لفظ الجلالة ﴿الله﴾، وعلى هذا يكون معنا شاهدان هما : الله، ومن عنده علم الكتاب، ولايتم المعنى إلا بذكرهما معاً ولذا منع الوقف.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿وبينكم﴾، لأن قوله: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ معطوف على لفظ الجلالة ﴿الله﴾ وهذان الشاهدان لابد من ذكرهما معاً؛ لأن المقام مقام إنكار لرسالة الرسول ﷺ من جانب الكفار، ودفاع من جانب الله عن رسوله ﷺ الذي يأمره بأن يدافع عن صحة رسالته بذكر هذين الأمرين، فلابد من ذكرهما معاً؛ ليتبين وجه الحق في هذا الدفاع، وتنقطع لجاجة الكفار.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : في معرض الحديث عن عطف الجمل، وقوة اتصال الجمل المعطوفة في المعنى : «. . . وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

فالإمام عبد القاهر - طيب الله ثراه - يرى أن الجملة المعطوفة في قوة اتصالها وارتباطها بالجملة الأولى كالشيء الواحد الذي لايستغنى عن أجزائه، ويشبه صلة الجملة المعطوفة - أي الثانية بالأولى - بصلة المفعول بالفعل، والظرف بما يتعلق به ، وكل معمولات الفعل التي تأتي بعده، والتي لايمكن إفرادها عن الجملة وانفصالها عنها بحيث تصير كلاماً مستقلاً عما قبله، كذلك هنا المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد؛ لذا لايتم المعنى إلا بذكرهما معاً؛ لأنهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر .

أضف إلى هذا أن هاتين الجملتين المعطوفتين وقعتا في حيز القول - أي بعده - فهما مقول القول، ولايوقف على القول دون مقوله[٢] . يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[٣] : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول قاله الجويني في تفسيره».

ويقول أيضاً[٤] : «.. وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٢) انظر : منار الهدى: ١٧.

(٣) البرهان: ١/٣٥٨.

(٤) السابق: ١/٣٦١.

وبناءً على ما تقدم فإن هذا الموضع قد مُنع الوقف عليه لعلتين:

الأولى: أن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه وهما كالشيء الواحد وذلك ممنوع.

الثانية: أن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين القول ومقوله وذلك ممنوع.

الموضع الثامن:

﴿ الٓر كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ۝﴾ [الآيتان: ١، ٢ إبراهيم].

إضاءة:

هذه السورة افتتحت بـ ﴿الر﴾ وهو من الحروف المقطعة التي لايعلم المراد منها إلا الله تعالى؛ فهي من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه. ﴿كتاب أنزلناه إليك.. الآية﴾ أي هذا كتاب - وهو القرآن الكريم - أنزلناه إليك - يامحمد - أي أنزله الله على نبيه محمد ﷺ وقد استخدم الله تعالى ضمير ﴿نا﴾ الدال على جماعة المتكلمين، ليدل على عظمته سبحانه التي تناسب قوة التنزيل، ومكانة المنزِّل وقدر المنزَّل عليه.

والهدف من هذا الإنزال لهذا الكتاب: هو إخراج الناس من ظلمات الشرك والجهل إلى نور الإيمان والعلم، ولايكون إخراج الناس على ماذُكر إلا بإذن ربهم - الذي يربيهم على موائد كرمه وبره - وهذا الإذن يفيد أن مُلك الله لايقع فيه إلا ما يريد، فمن شاء الله هدايته اهتدى، ومن شاء إضلاله

ضل، وا لهداية من الله ﴿إلى صراط العزيز الحميد﴾ أي إلى طريق الله ﴿العزيز﴾ القوى الذي لايُغلب ﴿الحميد﴾ المحمود في كل زمان ومكان من كل مخلوقاته بكل أنواع ا لمحامد التي يستحقها سبحانه.

﴿الله الذي له ما في السموات وما في الأرض . . .﴾ الآية لفظ الجلالة بدل من ﴿العزيز الحميد﴾ ولفظ الجلالة ﴿الله﴾ هو العلم الأشهر على الذات المقدسة، والذي لايتسمى به أحد غيره فهو الله الذي لايشبهه أحد من خلقه، وهو مالك السموات والأرض الذي لايخرج عن ملكيته شيء فيها فالواجب على كل إنسان أن يؤمن به خالقاً رازقاً متصفاً بكل كمال يليق بذاته المقدسة والويل - أي الهلاك والخسران في الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة - لكل من كفر بالله المتصف بما سبق.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الحميد﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[1] يقول: «من قرأ : ﴿الله الذي . . . . . -٢-﴾ بالرفع على الابتداء وجعل الخبر فيما بعده وقف على : ﴿الحميد﴾ [١]، ومن قرأ بالخفض على البدل لم يقف على ﴿الحميد﴾ ووقف على : ﴿وما في الأرض -٢-﴾ وهو تام على القراءتين».

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿الحميد -١-ط﴾ لمن قرأ: ﴿الله﴾

---

(١) المكتفى: ٣٣٩.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٦٢١.

بالرفع على الابتداء، ومن خفض وصل على البدل». أي أن الوقف مطلق في حال الرفع، وممنوع في حال الخفض؛ لأنه سيكون مجروراً على البدل من ﴿العزيز الحميد﴾.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[1] : «﴿العزيز الحميد -١-﴾ تام لمن قرأ ﴿الله﴾ بالرفع، وليس بوقف لمن قرأه بالجر، لأنه بدل مما قبله».

ويقول الأشموني[2] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿الحميد -١-﴾ وهو تام لمن قرأ: ﴿الله﴾ بالرفع على الابتداء، والخبر ﴿له ما في السموات وما في الأرض﴾، وليس بوقف لمن قرأه بالجر بدلاً مما قبله أو عطف بيان. قرأ نافع وابن عامر برفع الجلالة والباقون بالجر».

ومن كلام القراء يتضح لنا إجماعهم على منع الوقف في حال جر لفظ الجلالة ﴿الله﴾ على البدل أو عطف البيان، وهي القراءة التي عليها طبعات المصاحف الأربعة، أما القراءة برفع لفظ الجلالة فليست داخلة في منهج دراستنا لهذه المواضع؛ لأن المصاحف الأربعة التي جُعلت ميداناً لهذه الدراسة قد التزمت بقراءة الجر على البدل أو على عطف البيان.

هذا، ويقول الفراء (٢٠٧هـ)[3] : «قول الله عز وجل: ﴿إلى صراط العزيز الحميد -١- الله الذي . . . -٢-﴾ يخفض في الإعراب ويرفع الخفض على أن تُتبعه ﴿الحميد﴾، والرفع[4] على الاستئناف لانفصاله من الآية. .»

(١) المقصد: ٢٠٤.

(٢) منار الهدى: ٢٠٤.

(٣) معاني القرآن : ٢/٦٧.

(٤) الرفع قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر. والخفض : قراءة غيرهم.

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «﴿الله -٢-﴾ يقرأ بالجر والرفع، فالجر على البدل من قوله: ﴿العزيز الحميد﴾، والرفع من وجهين: أحدهما: أن يكون مرفوعاً لأنه مبتدأ وما بعده خبره. والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف وتقديره: هو الله الذي له مافي السموات».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «﴿الله﴾ بالجر عطف بيان للعزيز الحميد لجريانه مجرى الأعلام الغالبة بالاختصاص بالمعبود الحق كالنجم في الثريا وقرئ بالرفع على هو الله أي العزيز الحميد الذي أضيف إليه الصراط الله».

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿الحميد﴾ لأن ما بعده - وهو لفظ الجلالة ﴿الله﴾ - يُقرأ بالجر - في طبعات المصاحف الأربعة التي تلتزم برواية حفص عن عاصم - بدلاً من : ﴿العزيز الحميد﴾ أو عطف بيان.

هذا، وا لبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿الحميد﴾؛ لأن ما بعده - ﴿الله﴾ - مجرور على أنه بدل من ﴿العزيز الحميد﴾ أو عطف بيان؛ لأنه لايُفصل بين البدل والمبدل منه؛ لأن «البدل: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة»[٣] . - كما يقول النحاة - وهذا التابع هو لفظ الجلالة ﴿الله﴾ المقصود بأنه منزل القرآن الكريم؛ ليكون هداية للناس بإذنه وهو الموصوف بالعزيز الحميد والذي له ملك السموات والأرض، فالإبدال هنا جاء لزيادة

---

(١) البيان: ٢/ ٥٤. وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٢/٣٦٣. والكشاف: ٢/٣٦٥. ومفاتيح الغيب: ١٩/ ٦٠، والتبيان: ٢/ ٧٦٢.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٣/١١٦، وانظر معه: البحر المحيط: ٦/ ٤٠٦، وروح المعاني: ١٣/ ٢٦٢.

(٣) شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٤٧. وهذا قول ابن مالك في ألفيته .

التقرير والإيضاح. يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[١] : «.. وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير وا لإيضاح.. ومنه في غيره[٢] قوله تعالى[٣] : ﴿أهدانا الصراط المستقيم * صراط الذين أنعمت عليهم﴾». ويقول الزركشي (٧٩٤هـ)[٤] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

وعلى هذا فإن لفظ الجلالة ﴿الله﴾ قد وقع بدلاً في رواية حفص عن عاصم التي عليها طبعات المصاحف الأربعة، وما دام الأمر كذلك فلا يوقف على ﴿الحميد﴾؛ لئلا يؤدى ذلك إلى الفصل بين البدل والمبدل منه وذلك يفسد المعنى؛ لأنه يؤخر المقصود من الكلام وهو البدل.

الموضع التاسع :

﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ۝ قَالُوٓا۟ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۝ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ ۙ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الآيات من : ٥٧ - ٦٠ الحجر].

هذا الموضع - وهو قوله: ﴿اجمعين (٥٩) - تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة. وقد تمت دراسته في سياقه سابقاً[٥] .

---

(١) الإيضاح: ٨٢.

(٢) أي غير المسند إليه.

(٣) سورة الفاتحة : ٦، ٧.

(٤) البرهان: ١/٣٥٥.

(٥) انظر: ص ٣٤١ من هذا البحث.

الموضع العاشر:

﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ۝ ﴾ [آية: ٤٠ الإسراء].

إضاءة:

في هذه الآية يخاطب الله تعالى هؤلاء الكفار الذين قالوا: إن الملائكة بنات الله منكراً عليهم هذا القول موبخاً إياهم على هذا الافتراء، وهل يعقل عاقل أن يخصكم - أيها الكفار - بأن يعطيكم البنين - وهي أعلى أصناف الذرية كما تعتقدون - ويصطفي لنفسه الذرية الأقل شأناً - في زعمكم - وهم الملائكة الذين زعمتم أنهم إناث. إنكم - في زعمكم هذا - لتقولون قولاً عظيماً في القبح والإثم والعدوان على الله تعالى.

لأن الله تعالى منزّه عن الولد والصاحبة والزوجة؛ ولأن الملائكة هم أكرم الخلق على الله تعالى لايوصفون بذكورة ولا بأنوثة، وإنما هم عباد مكرمون خلقوا للعبادة لايفترون عنها، لايأكلون ولايشربون ولايتناكحون ولايتناسلون؛ لذا فقد أعظم هؤلاء الكفار الفرية على الله تعالى فاستحقوا هذا التوبيخ والإنكار.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿بالبنين﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء فإن المنع يُفهم من كلامهم؛ لأنهم سكتوا عنه فلم يذكروا شيئاً

عنه فمثلاً يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿قولاً عظيماً -٤٠-﴾ تام» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على أي لفظ في هذه الآية قبل نهايتها وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿إناثاً -٤٠-ط.﴾» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على أي لفظ قبله في هذه الآية إلا على قوله: ﴿إناثاً﴾ الذي قال عنه: إنه مطلق. ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿مدحوراً -٣٩-﴾ تام، ﴿عظيماً -٤٠-﴾ أتم منه».

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿مدحوراً -٣٩-﴾ تام، ﴿إناثاً -٤٠-﴾ جائز، ﴿عظيماً -٤٠-﴾ تام» فهؤلاء القراء قد سكتوا عن قوله: ﴿بالبنين -٤٠-﴾ ولم يذكروا وقفاً عليه من أي نوع وهذا يدل على المنع.

هذا، ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٥] : «... أو ضمن (أصفى) معنى آثر فتكون الباء للتعدية دالة على معنى الاختصاص بمجرورها فصار (أصفى) مع متعلقه بمنزلة فعلين أي قصر البنين عليكم دونه، أي جعل لكم البنين خالصة لايساويكم هو بأمثالهم، وجعل لنفسه الإناث التي تكرهونها».

فعلى هذا القول يتضمن (أصفى) معنى (آثر) فيكون الفعل (أصفى) مع متعلقه بمنزلة فعلين؛ حيث إن (آثر) يدل على وجود شيئين أحدهما: مفضل

---

(١) المكتفى : ٣٦٠.

(٢) علل الوقوف: ٦٤٨/٢.

(٣) المقصد: ٢٢٤.

(٤) منار الهدى: ٢٢٤.

(٥) التحرير والتنوير: ١٠٧/١٥.

والآخر: مفضل عليه، وهنا معنا معنيان هما: إصفاء الكفار بالبنين - وهو الأمر المحبوب لديهم - واتخاذ الملائكة إناثاً - وهو الأمر المكروه لديهم - فالمعنيان على هذا متقابلان؛ لذا يلزم الإتيان بهما معاً؛ ليتم المعنى، ولذا جاء بحرف العطف ليجمع بينهما لتتم المقابلة وتحدث المفاضلة والمقارنة ليقع الإنكار والتوبيخ الموقع المؤثر على الأمرين معاً.

وعلى هذا فكلام ابن عاشور - رحمه الله - السابق ينهض دليلاً للنحاة والبلاغيين على منع الوقف على قوله: ﴿بالبنين﴾؛ لأن ما بعده بقية المعنى؛ إذ هو المقابل للإصفاء بالبنين؛ لأن مجرد ذكر الاختصاص بالبنين يُلقى في ذهن السامع والقارئ بالصورة المقابلة وهي الاختصاص بالإناث، والاختصاص بالبنين عندهم أمر محبوب، أما الاختصاص بالإناث فهو أمر مكروه عندهم، وهم الذين عناهم الله تعالى بقوله: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [النحل: ٥٨، ٥٩]، وحتى يقع الإنكار والتوبيخ على الصورتين معاً، ولو أجزنا الوقف على قوله: ﴿بالبنين﴾ لوقع الإنكار على الصورة الأولى فقط وكانت الصورة الثانية كلاماً مستأنفاً جديداً خارجاً عن الإنكار والله تعالى ينكر على الكفار الأمرين معاً.

أضف إلى هذا أن جملة : ﴿اتخذ من الملائكة إناثاً﴾ معطوفة على جملة: ﴿أصفاكم ربكم بالبنين﴾ بالواو، وهذا العطف قد جمع بين الجملتين وجعل كلا منهما مرتبطة بالأخرى؛ لأن العطف يجعل الكلامين كلاماً واحداً؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه متلازمان كل منهما يطلب الآخر.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : في معرض الحديث عن عطف الجمل - : « . . . وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر مايجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته».

الموضع الحادي عشر :

﴿ أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا۟ لَكُمْ وَكِيلًا ۝ ﴾ [آية : ٦٨ الإسراء].

إضاءة :

هذا الموضع - وهو قوله: ﴿حاصباً﴾ -٦٨- الإسراء - قد تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة على الرغم من أن هذه المصاحف المذكورة قد أجمعت على منع الوقف على صنوه - وهو قوله: ﴿بما كفرتم - ٦٩- الإسراء﴾ - وكان حق هذا الموضع - ﴿حاصباً -٦٨- الإسراء﴾ أن يكون ممنوعاً مجمعاً على منع الوقف عليه، لاشتراك الموضعين في جميع موانع الوقف التي ذكرتها - سلفاً - عند الحديث عن الموضع المذكور -٦٩- الإسراء - ولعله سقط من طبعات تلك المصاحف - عدا ط. مصحف الأزهر الشريف - بسبب سهو اللجان المشرفة على إخراج تلك الطبعات، وإلا فإن هذا الموضع نظير ذاك.

هذا، وقد عرضت لهذا الموضع في سياقه سابقاً[٢] ، وما قلته في صنوه

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه:ص ٥٦٣ من هذا البحث.

(٢) انظر : ص ١٦١ وما بعدها من هذا البحث.

-٦٩- الإسراء - ينطبق عليه تماماً؛ لذا فإني أكتفي بما ذكرته هناك تجنباً للإطالة والتكرار.

الموضع الثاني عشر :

﴿ وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ۝ هَٰرُونَ أَخِي ۝ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِي ۝ وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِي ۝ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ۝ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ۝ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا ۝ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ ۝ ﴾ [الآيات من ٢٩ - ٣٦ من سورة طه].

إضاءة :

في هذه الآيات بقية[١] دعاء سيدنا موسى - عليه السلام - ، فقد دعا ربه - هنا - أن يجعل له عونا من أهله وزير صدق يعينه في أمر التبليغ عن الله يكون ردءاً له، كما قال عنه في موضع آخر[٢] : ﴿وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا[٣] يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ۝﴾ وهو سيدنا هارون - عليه السلام - ؛ حيث كان أفصح منه لساناً، وأقدر منه على الكلام الواضح؛ لأن سيدنا موسى عليه السلام ، كانت في لسانه حُبسة بسبب الجمرة التي وضعها على لسانه - كما ذكرتُ من قبل[٤] - وقد استجاب الله له فأرسل إلى سيدنا هارون؛ ليكون معه رسولاً إلى فرعون

---

(١) صدر هذا الدعاء تم الحديث عنه في ص ٦١٦ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) آية : ٣٤ القصص.

(٣) ردءاً : معيناً ولرداته : أعنته [بهجة الأريب : ٣٠٢].

(٤) في ص ٦١٦ وما بعدها من هذا البحث.

وقـومه، وإلى بني إسـرائيل يعـينه في كل شـئـون الرسالة يقـول ابن كـثيـر (٧٧٤هـ)[١] : «﴿كي نسبـحك كثيراً ونذكـرك كثيراً﴾ قال مـجاهد: لايكون العبد من الذاكرين الله كـثيراً حتى يذكر الله قائماً وقاعـداً ومضطجعاً وقوله: ﴿إنك كنت بنا بصيـراً﴾ أي في اصطفائك لنا، وإعطائك إيانا النبوة، وبعـثك لنا إلى عدوك فرعون، فلك الحمد على ذلك».

فلما فرغ سيدنا موسى - عليه السلام - من هذا الدعاء استجاب الله له فقال: ﴿قال قد أوتيت سـؤلك ياموسى﴾ أي قال الله لموسى - عليه السلام - قد أجبتك إلى ما دعوتني به وسألتني إياه.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿كثيراً -٣٣-﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فمنهم من صـرح بجواز الوقف عليه، ومنهم من صرح بمنع الوقف عليه، وإليك آراء القراء:

يقول الداني (٤٤٤هـ)[٢] : «﴿كثيراً -٣٣-﴾ كاف. وكـذا: ﴿كثيراً -٣٤-﴾، ﴿بصيـراً -٣٥-﴾». ويقول السـجاوندي (٥٦٠هـ)[٣] : «﴿كثـيراً -٣٣﴾ لاوقف». ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٤] : «﴿كثـيراً -٣٣-، -٣٤-﴾

---

(١) تفسير القرآن العظيم : ١٤٧/٣.

(٢) المكتفى : ٣٧٩.

(٣) علل الوقوف: ٦٩٣/٢.

(٤) المقصد: ٢٤٢.

جائز، ﴿بصيراً -٣٥-﴾ تام».

ويقول الأشموني[١] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا يوقف من قوله: ﴿واجعل لي وزيراً﴾ إلى ﴿كثيراً﴾ الثاني؛ لأن العطف صيَّرها كالشيء الواحد، وإن جعلت همزة ﴿أشدد﴾ همزة وصل جاز ﴿كثيراً﴾. الثاني: كاف، ﴿بصيراً -٣٥-﴾ تام».

وبعد عرض آراء القراء نلاحظ أن الداني قال إن الوقف كافٍ، وقال الأنصاري بجواز الوقف عليه، أما السجاوندي والأشموني فقد قالا بمنع الوقف على قوله: ﴿كثيراً -٣٣-﴾؛ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿ونذكرك كثيراً -٣٤-﴾ - معطوف على الجملة التي منها قوله: ﴿كثيراً -٣٣-﴾. ولن يحسم هذا الخلاف إلا كلام النحاة لذا فإني أعرض القضية عليهم، وما ينتهي إليه القول عندهم يكون هو الفيصل في الحكم على هذا الموضع.

ولما نظرت في كتب النحاة مثل: معاني القرآن للفراء[٢] ، وإعراب القرآن لابن النحاس[٣] ، والكشاف للزمخشري[٤] ، والبيان[٥] لابن الأنباري والتبيان للعكبري[٦] ، والبحر المحيط لأبي حيان[٧] ، وإرشاد العقل

---

(١) منار الهدى: ٢٤٢.

(٢) ٢/١٧٨.

(٣) ٣/٣٩.

(٤) ٢/٣٥٣.

(٥) ٢/١٤١.

(٦) ٢/٨٩٠.

(٧) ٧/٣٢٩.

السليم[١] لأبي السعود، وروح المعاني[٢] للآلوسي، والتحرير والتنوير[٣] لابن عاشور لم أجد أحداً عرض للعطف هنا - لأن منع الوقف هنا مردُّه إلى العطف أي عطف جملة: ﴿ونذكرك كثيراً﴾ على جملة: ﴿كي نسبحك كثيراً﴾ - إلا محي الدين الدرويش[٤] (١٩٨٢م) الذي قال: «﴿ونذكرك كثيراً -٣٤﴾ عطف على : ﴿نسبحك كثيراً﴾».

ولعل ظهور هذا الحكم هنا هو الذي جعل أكابر النحاة يُعرضون عن ذكره لظهوره.

وبناءً على ما تقدم فإن الحكم على هذا الموضع يكون بمنع الوقف على قوله: ﴿كثيراً -٣٣-﴾ لأن ما بعده معطوف عليه وهو قوله: ﴿ونذكرك كثيراً -٣٤-﴾ ولايُفصل بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأن العطف يصيِّر المعطوفات كالشيء الواحد.

هذا، والبلاغيون[٥] يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿كثيراً -٣٣-﴾ لأن قوله: ﴿ونذكرك كثيراً -٣٤-﴾ معطوف على قوله: ﴿نسبحك كثيراً -٣٣-﴾ والمعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد.

---

(١) ٣/٣٠٤.

(٢) ١٦/٢٧١.

(٣) ١٦/٢١٣.

(٤) إعراب القرآن وبيانه: ٤/٦٧٦.

(٥) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: منار الهدى ص : ٣٢٦. وانظر (أيضاً) : ص ٦٨١ وما بعدها من هذا البحث.

الموضع الثالث عشر :

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ۝ ﴾ [آية : ٧ من سورة سبأ].

إضاءة :

في هذه الآية يحكى الله تعالى ما قاله كفار مكة عندما سمعوا رسول الله ﷺ يتحدث عن البعث بعد الموت، وأن هناك حياة أخرى بعد البعث والخروج من القبور إلى أرض المحشر للحساب.

والحياة بعد ذلك إما في جنة أبداً، وإما في نار أبداً؛ ولذلك سخروا من تلك المقالة التي قالها رسول الله ﷺ بشأن البعث بعد الموت، فأخذوا يهزأون ويقول بعضهم لبعض أو يقول أهل مكة للحجاج الذين يأتون لزيارة البيت الحرام من خارج مكة: ﴿هل ندلكم﴾ أي نعرفكم بكيفية الوصول إلى ﴿رجل﴾ يقصدون محمداً ﷺ ولكنهم أرادوا بهذا التنكير أن يضعوا من مكانته ﷺ فجعلوه رجلاً مجهولاً - وهم يعلمون أنه أشهر الأعلام في مكة وما حولها - هذا الرجل يقول كلاماً عجيباً غريباً لايقبله عقل - في زعمهم - فهو يخبركم إذا مِتُّم وصرتم تراباً فإن الله يبعثكم يوم القيامة بعد النفخة الثانية ويخلقكم خلقاً جديداً، ليحاسبكم على ما قدمتم وما عملتم في الدنيا، هل سمعتم بأغرب أو أعجب من هذا الكلام ؟!

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ممزق﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء : فمنهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من صرح بالقول بمنع الوقف.

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[1] يقول: «﴿... ورزق كريم -٤-﴾ تام وكذا: الفواصل إلى قوله: ﴿لكل عبد منيب -٩-﴾».

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿ممزق﴾ وهذا يدل على المنع، ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿ممزق -٧-ˇ ﴾ لأن ﴿إنَّ﴾ في ﴿إنكم﴾ في تأويل المفتوحة، وإنما كسرت لدخول اللام في خبرها، وإلا فهي مفعول ثان لقوله: ﴿ينبئكم﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[3] : «﴿الحميد -٦-﴾ تام، ﴿لفي خلق جديد﴾ صالح» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿ممزق﴾ وهذا يدل على المنع، ويقول الأشموني[4] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿كل ممزق -٧-﴾ كاف على استئناف ما بعده وليس بوقف إن جعل ما بعده داخلاً فيما قبله؛ لأن ﴿إنكم﴾ في تأويل المفتوحة، وإنما كسرت لدخول اللام في خبرها، وإلا فهي مفعول ثان لـ ﴿ينبئكم﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿ممزق﴾ ؛ لأن ما بعده في موقع المفعول الثاني لقوله: ﴿ينبئكم﴾، وقوله: ﴿إذا مزقتم كل ممزق﴾ جملة شرطية معترضة، ولايفصل بين الفعل ومفعوله.

---

(١) المكتفى : ٤٦٣.

(٢) علل الوقوف: ٨٢٧/٣.

(٣) المقصد: ٣١٢.

(٤) منار الهدى: ٣١٢.

هذا، ويقول الزجاج (٣١١هـ)[1] : «﴿إذا﴾ في موضع نصب بـ ﴿مزقتم﴾ ولايكون أن يعمل فيها ﴿جديد﴾؛ لأن ما بعد ﴿إنَّ﴾ لايعمل فيما قبلها والتأويل: هل ندلكم على رجل يقول لكم: إنكم إذا مزقتم تبعثون ويكون ﴿إذا﴾ بمنزلة ﴿إنْ﴾ الجزاء يعمل فيها الذي يليها.. ويجوز أن يكون العامل في ﴿إذا﴾ مضمراً يدل عليه ﴿إنكم لفي خلق جديد﴾ ويكون المعنى: هل ندلكم على رجل ينبئكم يقول لكم: إذا مزقتم بعثتم ﴿إنكم لفى خلق جديد﴾ ...».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[2] : «العامل في ﴿إذا﴾ فعل دل عليه قوله تعالى ﴿إنكم لفى خلق جديد﴾، وتقديره: إذا مزقتم كل ممزق بعثتم. وزعم بعض النحويين أن العامل فيه ﴿مزقتم﴾ وليس بمرضى لأنه مضاف إليه، والمضاف إليه لايعمل في المضاف، ولايجوز ﴿أيضاً﴾ أن يكون العامل فيه ﴿جديد﴾؛ لأن ما بعد ﴿إنَّ﴾ لايجوز أن يعمل فيما قبلها، ولايجوز ﴿أيضاً﴾ أن يكون العامل فيه ﴿ينبئكم﴾؛ لأن الإخبار ليس في ذلك الوقت».

ومن كلام النحاة - ما ذكرنا لفظه وما أشرنا إليه في مراجعه - يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله : ﴿ممزق﴾ أن الجملة الشرطية ﴿إذا مزقتم كل ممزق﴾ وقعت معترضة بين حكاية القول ومقوله؛ ولذلك لم يعمل فيها الفعل ﴿ينبئكم﴾؛ لأن الإخبار بذلك التمزيق لايقع في ذلك الوقت، وإنما الإخبار يكون في الدنيا والتمزيق يقع في الآخرة؛ لذا لايعمل الفعل ﴿ينبئكم﴾ في

---

(١) معانى القرآن وإعرابه: ٤/ ٢٤١، وانظر معه: إعراب القرآن: ٣/ ٣٣٣.

(٢) البيان : ٢/ ٢٧٥، وانظر معه: الكشاف: ٣/ ٢٨١، والتبيان : ٢/ ١٠٦٣، والبحر المحيط: ٨/ ٥٢١.

الجملة الشرطية، وإنما العامل فيها فعل دل عليه قوله تعالى: ﴿إنكم لفى خلق جديد﴾ وتقديره: إذا مزقتم كل ممزق بعثتم، وعلى ذلك يكون قوله: ﴿إنكم لفى خلق جديد﴾ في موقع المفعول الثاني للفعل ﴿ينبئكم﴾، ويكون الإنباء بهذا المفعول الثاني، أما الجملة الشرطية - ﴿إذا مزقتم كل ممزق﴾ فليس مما نبأ به الرجل، وإنما هو اعتراض كما قلنا، وسيأتي مزيد بيان لهذا الإعتراض.

أما الأشموني - الذي أجاز الوقف على قوله: ﴿كل ممزق﴾ على أن ما بعده استئناف - فإنا نرد عليه بأن الاستئناف هنا غير وارد؛ لأن الكلام متصل، فهو مقول قول الكافرين ولايتم معناه إلا بذكر قوله: ﴿إنكم لفى خلق جديد﴾، ولم يقل به أحد من النحاة الذين عرضوا لهذا الموضع.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿ممزق﴾؛ لأن ما بعده متصل بما قبله؛ فإن قوله: ﴿ينبئكم﴾ فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه يعود على قوله: ﴿رجل﴾، والمفعول الأول ﴿الكاف﴾ والمفعول الثاني قوله: ﴿إنكم لفى خلق جديد﴾ والجملة الشرطية معترضة، وعلى هذا فإن الوقف على قوله: ﴿ممزق﴾ يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله وذلك ممنوع(١).

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)(٢) : «... وجملة ﴿إنكم لفى خلق جديد﴾ هي المنبأ به، ولما كان الإنباء في معنى القول؛ لأنه إخبار صح أن يقع بعده ما هو من قول المنبِّئ فالتقدير من جهة المعنى: يقول ﴿إنكم لفى خلق

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: الإيضاح للخطيب القزويني: ١٣٥، انظر معهما أيضاً: ص ٥٥٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) التحرير والتنوير : ٢٢/ ١٤٩.

جديد﴾ ولذلك اجتُلبت ﴿إنَّ﴾ المكسورة الهمزة دون المفتوحة؛ لمراعاة حكاية القول، وهذا حكاية ما نبَّأ به؛ لأن المنبِّئ إنما نبَّأ بأن الناس يصيرون في خلق جديد، وأما شبه الجملة وهو قوله: ﴿إذا مزقتم كل ممزق﴾ فليس مما نبَّأ به الرجل، وإنما هو اعتراض في كلام الحاكين تنبيها على استحالة ما يقوله هذا الرجل على أنه لازم لإثبات الخلق الجديد لكل الأموات، وليس ﴿إذا﴾ بمفيد شرطاً للخلق الجديد؛ لأنه ليس يلزم للخلق الجديد أن يتقدمه البِلى، ولكن المراد أنه يكون البِلى حائلاً دون الخلق الجديد المنبأ به، وتقديم هذا الاعتراض للاهتمام به؛ ليتقرر في أذهان السامعين؛ لأنه مناط الإحالة في زعمهم؛ فإن إعادة الحياة للأموات تكون بعد انعدام أجزاء الأجساد، وتكون بعد تفرقها تفرقاً قريباً من العدم، وتكون بعد تفرق ما، وتكون مع بقاء الأجساد على حالها بقاء متفاوتاً في الصلابة والرطوبة، وهم أنكروا إعادة الحياة في سائر الأحوال ولكنهم خصوا في كلامهم الإعادة بعد التمزق كل ممزق، أي بعد اضمحلال الأجساد أو تفرقها الشديد لقوة استحالة إرجاع الحياة إليها بعدئذ».

فتلخص مما تقدم أن الوقف ممنوع هنا لعلتين :

الأولى : أن الوقف على قوله: ﴿ممزق﴾ يؤدى إلى الفصل بين القول ومقوله وذلك ممنوع[1] .

الثانية: أن الوقف على قوله: ﴿ممزق﴾ يؤدى إلى الفصل بين الفعل: ﴿ينبئكم﴾ وبين مفعوله الثاني: ﴿إنكم لفى خلق جديد﴾ وذلك ممنوع[2] أيضاً.

---

(١) انظر : البرهان للزركشي: ٣٥٨/١، ٣٦١/١.

(٢) انظر: دلائل الاعجاز: ٢٤٤.

الموضع الرابع عشر :

﴿ وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ [آية: ٤٥ الزخرف].

إضاءة :

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «قال ابن عباس وابن زيد: لما أسرى برسول الله ﷺ - من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى - وهو مسجد بيت المقدس - بعث الله له آدم ومن وُلد من المرسلين وجبريل مع النبي ﷺ فأذن جبريل - عليه السلام - ثم أقام الصلاة، ثم قال: يامحمد تقدم فصل بهم، فلما فرغ رسول الله ﷺ قال له جبريل - عليه السلام - : «سل يامحمد من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون». فقال رسول الله ﷺ : «لاأسأل قد اكتفيت» قال ابن عباس: وكانوا سبعين نبياً منهم إبراهيم وموسى وعيسى - عليهم السلام - فلم يسألهم؛ لأنه كان أعلم بالله منهم».

ففي هذا ، الخبر لم يسأل النبي ﷺ الأنبياء، لأنه لم يكن شاكاً في شيء، فقد كان أعلم بالله منهم وبأنهم لم يأمروا أقوامهم بعبادة شيء غير الله تعالى بناءً على علمه الناشيء من وحي الله والنظر في القرآن المنزل عليه الذي جعله الله مهيمناً على ما سبقه من الكتب ففيه تبيان كل شيء.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : «ليس المراد بسؤال الرسل حقيقة

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٦/ ٩٣، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٣/ ٣٤، وإعراب القرآن لابن النحاس: ٤/ ١١١، ومفاتيح الغيب: ٢٧/ ١٨٥.

(٢) الكشاف : ٣/ ٤٩٠.

السؤال لأحـالته، ولكنه مجاز عن النظر في أديـانهم والفحص عن مللهم هل جاءت عبادة الأوثان قط في ملة من ملل الأنبياء ؟ وكفاه نظراً وفحصاً نظره في كتاب الله المعجز المصدق لما بين يديه وإخبار الله فيه بأنهم يعبدون من دون الله مالم ينزل به سلطاناً».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنـا على قـوله: ﴿من رسلنا﴾ في ط. مـصـحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أمـا القراء : فـإن منهم من يفهم المـنع من كلامـه، ومنهم من وصفـه بالحسـن ومنهم من تردد بين القول بالحسن، والقول بمنع الوقف.

وإليك آراء القراء.

يقـول الإمـام الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿... ولقـومك -٤٤-﴾ تام، ﴿يعبدون -٤٥-﴾ تمام القصة». ولم يذكـر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿من رسلنا﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿من رسلنا -٤٥- ز[٣] ﴾ قد قـيل: للابتداء بالاستـفهام، ولكـنه مفعـول ثان للسـؤال». فعلى رأى السجـاوندي هنا يجوز الأمران: الوقف ومنعه، ولكلٍّ وجـهه فذلك

---

(١) المكتفى: ٥٠٨.

(٢) علل الوقوف: ٣/٩١٧.

(٣) أي مجوز لوجه : وذلك إذا كان للوقف وجه مقبـول وهو هنا الابتداء بالاستفهام بعده، وللوصل - أيضـاً - وجه مـقبـول وهو هنا: ﴿اجعلنا من دون الرحمـن﴾ في موقع المفـعـول الثاني لقـوله: ﴿واسأل﴾ [انظر: علل الوقوف: ١/١١٦، وانظر معه: الإتقان: ١/٢٣٤ وما بعدها].

المجوز لوجه، فمن نظر إلى الاستفهام بعده قال بجواز الوقف ومن نظر إلى أن الاستفهام نفسه في موضع المفعول الثاني لقوله: ﴿واسأل﴾ قال بالمنع من الوقف.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[1] : «﴿من رسلنا -٤٥-﴾ حسن».

ويقول الأشموني[2] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿من أرسلنا -٤٥-﴾ حسن، وقيل: لايحسن؛ لأن ما بعده داخل في السؤال فكأنه قال: قل لأتباع الرسل: أجاءتهم الرسل بعبادة غير الله فإنهم يخبرونك أن ذلك لم يقع ولم يمكن أن يأتوا به قبلك ثم ابتدأ على سبيل الإنكار: ﴿أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾ أي ما جعلنا ذلك».

ومن كلام القراء يتضح لنا اختلافهم في هذا الموضع فمنهم من فُهم المنع من كلامه كالداني، ومنهم من فُهم من كلامه جواز الوقف لوجه مقبول وجواز الوصل أيضاً لوجه مقبول كالسجاوندي ومنهم من قال بحسن الوقف كالأنصاري، ومنهم من تردد بين الجواز والمنع كالأشموني.

ولن يحسم هذا الخلاف إلا كلام النحاة؛ لذا يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[3] : «وجملة ﴿أجعلنا﴾ بدل من جملة ﴿وأسأل﴾ والهمزة للاستفهام، وهو إنكاري، وهو المقصود من الخبر.. ومعنى الكلام: وإنا ما أمرنا بعبادة آلهة دوننا على لسان أحد من رسلنا، وهذا رد لقول المشركين: ﴿لو

---

(١) المقصد: ٣٥٠.

(٢) منار الهدى: ٣٥٠.

(٣) التحرير والتنوير: ٢٥/٢٢٢.

شاء الرحمن ما عبدناهم﴾».

ونأخذ من كلام ابن عاشور - رحمه الله - أن قوله: ﴿أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾ بدل من قوله: ﴿واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا﴾ ولايوقف على المبدل منه دون البدل.

ونأخذ من كلام السجاوندي : أن جملة ﴿أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾ مفعول ثان لقوله: ﴿واسأل﴾.

وبناءً على قولهما يكون الوقف ممنوعاً؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين المبدَل منه والبدل، ويؤدى - أيضاً - إلى الفصل بين الفعل ومفعوله أو العامل ومعموله وذلك ممنوع كذلك.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿من رسلنا﴾؛ لأن ما بعده هو المقصود من الخبر - كما قال ابن عاشور - لأن جملة: ﴿أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾ هي البدل من جملة: ﴿واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا﴾ فهي المقصودة بالحكم وهي غاية الكلام . يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

وعلى القول بأن قوله: ﴿أجعلنا من دون الرحمن ... إلخ﴾ في موضع المفعول الثاني لقوله: ﴿واسأل﴾ يكون الوقف ممنوعاً لأنه يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله وذلك ممنوع كما ذكرت من قبل[٢] كثيراً.

---

(١) البرهان : ١/ ٣٥٥، وانظر معه: الإيضاح للقزويني : ٨٢.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه الإيضاح للقزويني: ١٣٥.

الموضع الخامس عشر:

﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝﴾ [آية: ٨ الحديد].

إضاءة:

في هذه الآية يوبّخ الله تعالى المعرضين عن الإيمان بالله وبرسوله مع قيام الرسول ﷺ بدعوتهم إلى الإيمان بالله رباً وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً، وقد أخذ الله عليهم العهد والميثاق حين نصب لهم الأدلة والبراهين على استحقاقه بالعبودية، فمن ذا الذي ينكص على عقبيه ولايُقبل على ربه مع وضوح الأدلة والبراهين على أحقيته بالعبادة؟ فإن كنتم تؤمنون بشيء لأجل دليل فما لكم لاتؤمنون الآن؟

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[1]: «والمعنى: وأيُّ عذر لكم في ترك الإيمان والرسول يدعوكم إليه وينبهكم عليه، ويتلو عليكم الكتاب الناطق بالبراهين والحجج، وقبل ذلك قد أخذ الله ميثاقكم بالإيمان حيث ركب فيكم العقول ونصب لكم الأدلة، ومكنكم من النظر وأزاح عللكم، فإذا لم تبق لكم علة بعد أدلة العقول وتنبيه الرسول فما لكم لاتؤمنون ﴿إن كنتم مؤمنين﴾ لموجبٍ ما فإن هذا الموجب لا مزيد عليه».

---

(١) الكشاف: ٦١/٤، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٨٩/٢٩، والجامع لأحكام القرآن: ٢٣٠/١٧، والبحر المحيط: ١٠٢/١٠، وتفسير القرآن العظيم: ٣٠٥/٤، وإرشاد العقل السليم: ١٣٦/٥، وروح المعاني: ٢٥٩/٢٧.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿بالله﴾ في ط. مـصحف المدينة النبـوية فقط. ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء فقـد اختلفوا فيه: فمنهم من فُـهم المنع من كلامه، ومنهم من صرَّح بالجواز، ومنهم من صرَّح بمنع الوقف عليه. وإليك آراء القراء :

فالإمـام الداني (٤٤٤هـ)(١) يقـول: «ومثلـه - أي تام وقيل كـاف - ﴿ومـالكم لا تؤمـنون بالله -٨-﴾». ويقـول الســجـاوندي (٥٦٠هـ)(٢) : «﴿بالله - ٨-ج﴾. ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)(٣) : «﴿كبيـر -٧-﴾ حسن، ﴿مؤمـنين -٨- تام». ولم يذكر وقـفاً من أي نوع على قـوله: ﴿بالله﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشـموني(٤) - من علمـاء القرن الحادي عـشر الهـجري - : «﴿بالله -٨-﴾ ليس بوقف؛ لأن الواو في : ﴿والرسـول﴾ للحال، لا للعطف فهو مبتدأ في موضع الحال من ﴿تؤمنون﴾».

ومن كـلام القـراء يتضح لنـا اختـلافـهم في حكم الوقف على قـوله: ﴿بالله﴾ فـقـد صـرح الداني بأن الـوقف تام وقـيل: كـاف، وقـد خطأه ابن

---

(١) المكتفى : ٥٥٤ يقول محققه: «هذا قول أحمد بن موسى، وغلَّطه ابن النحاس لأن ما بعده وإن كان مرفوعاً بالابتداء فهو في موضع الحال (ابن النحاس: القطع : ٧٠٦)».

(٢) علل الوقوف : ٩٩٧/٣.

(٣) المقصد : ٣٨٤.

(٤) منار الهدى: : ٣٨٤.

النحاس[1] لأن ما بعده وإن كان مرفوعاً بالابتداء فهو في موضع الحال، ومنهم من صرّح بجواز الوقف كالسجاوندي، ومنهم من فُهم المنع من كلامه كالأنصاري. ومنهم من صرّح بمنع الوقف عليه كالأشموني.

قلت: هذا الاختلاف بين القراء في الحكم على هذا الموضع لن يحسمه إلا كلام النحاة؛ لذا فإني أنقل القضية إليهم ؛ لنحكمهم فيها: هل نقول بمنع الوقف هنا أو نقول بجوازه؟

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[2] : «﴿لاتؤمنون﴾ حال من معنى الفعل في : ﴿مالكم﴾ كما تقول: مالك قائماً بمعنى : ما تصنع قائماً. أي: ومالكم كافرين بالله؟ والواو في : ﴿والرسول يدعوكم﴾ واو الحال فهما حالان متداخلتان».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[3] : «﴿ومالكم لاتؤمنون بالله والرسول يدعوكم -٨-﴾ ﴿لاتؤمنون﴾ جملة فعلية في موضع نصب على الحال، ﴿والرسول يدعوكم﴾ جملة اسمية في موضع نصب على الحال، والواو في : ﴿والرسول﴾ واو الحال وتقديره: «مالكم غير مؤمنين بالله والرسول في هذه الحال».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[4] : «﴿والرسول يدعوكم﴾ الجملة حال من

(١) انظر: القطع والائتناف: ٧٠٦.

(٢) الكشاف: ٤/٦١.

(٣) البيان: ٢/ ٤٢٠.

(٤) التبيان : ٢/١٢٠٧.

الضمير في : ﴿تؤمنون﴾».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «و﴿لاتؤمنون﴾ حال كما تقول: مالك لاتقوم؟ تنكر عليه انتفاء قيامه، ﴿والرسول﴾: الواو واو الحال، فالجملة بعده حال، ﴿وقد أخذ﴾ حال ثالثة».

ومن كلام النحاة يتبين لنا إجماعهم - أي النحاة - على أن قوله: ﴿والرسول يدعوكم﴾ جملة اسمية في موضع نصب على الحال من الضمير في : ﴿تؤمنون﴾، والواو واو الحال، ولم أر من النحاة من قال بغير هذا، وعلى هذا فإن الوقف ممنوع على قوله: ﴿بالله﴾ قولاً واحداً؛ لأن الحال لايُفصل بينها وبين صاحبها بفاصل كما هو معلوم .

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿بالله﴾؛ لأن ما بعده جملة حالية، وهي قوله: ﴿والرسول يدعوكم﴾ وصاحب الحال هو الضمير في قوله: ﴿تؤمنون﴾ السابق على قوله: ﴿بالله﴾، فالكلام قائم على الاتصال؛ لأن الحال خبر في المعنى، فكما لايصح الفصل بين المبتدأ وخبره، كذلك لايُفصل بين الحال وصاحبها؛ لأن ذلك يفسد المعنى[٢] .

هذا، ويلاحظ أن هذه الآية قد اعتمدت في عرض القضية - وهي المسارعة إلى الإيمان بالله ورسوله - على هذه الأحوال الثلاث: فالحال الأولى: جملة فعلية هي: ﴿لاتؤمنون بالله﴾، والحال الثانية: جملة اسمية هي:

---

(١) البحر المحيط: ١٠٢/١٠ وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ١٣٦/٥، والتحرير والتنوير: ٣٧٠/٢٧.

(٢) انظر : دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤١، والإيضاح للقزويني: ١٩٨.

﴿والرسول يدعوكم﴾ وهاتان حالان متداخلتان، ثم الحال الثالثة وهي: ﴿وقد أخذ ميثاقكم﴾ وهذه الأحوال الثلاث تتعاون في الإقناع بالمسارعة إلى الإيمان بالله ورسوله؛ لتوفر الأدلة والبراهين مع دعوة الرسول ﷺ وأخذ العهد على ذلك، ثم تُختتم بما يفيد الحض على المسارعة إلى الإيمان بإلهاب الشعور بهذا الشرط المحذوف الجواب: ﴿إن كنتم مؤمنين﴾ فالآن آمنوا.

الموضع السادس عشر:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ ﴾ [آية: ١٢ الممتحنة].

إضاءة:

في هذه الآية حديث عن بيعة النساء. يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[١]: «وهذه الآية نزلت - على ما أخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل - يوم الفتح، فبايع رسول الله ﷺ الرجال على الصفا وعمر - رضي الله عنه - يبايع النساء تحتها عن رسول الله ﷺ . وجاء أنه ﷺ بايع النساء أيضاً بنفسه الكريمة. أخرج الإمام أحمد والنسائي وابن ماجة والترمذي وصححه وغيرهم عن أميمة بنت رقية قالت: أتينا النبي ﷺ لنبايعه فأخذ علينا ما في القرآن: أن لانشرك بالله، حتى بلغ ﴿ولايعصينك في معروف﴾ فقال: «فيما استطعن وأطقن» قلنا

(١) روح المعاني: ١١٨/٢٨، وانظر معه: الكشاف: ٩٥/٤، ومفاتيح الغيب: ٢٦٧/٢٩، والجامع لأحكام القرآن: ٦٨/١٨، والبحر المحيط: ١٦٠/١٠.

: الله ورسولـه أرحم بنا من أنفسنا، يارسـول الله : ألا تصافحـنا؟ قال: إني لاأصافح النساء، إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة».

وهذه البيعـة كان النبى ﷺ يأخذها على المهـاجرات من مكة إلى المدينة (أيضاً)، كـما ورد أنه ﷺ قد أمـر بجمع نساء الأنصـار في المدينة في بيت، وأرسل إليهن عمـر - رضي الله عنه - ليبايعهن (رسـولاً منه) على ماجاء في هذه الآية فبايعهن.

وقد اشتملت هذه الآية على ما يأتى:

١- أن لايشركن بالله شيئاً. ٢- أن لايسرقن. ٣- أن لايزنين . ٤- أن لايقـتلن أولادهن (بالوأد الظاهر أو الخفي كـقتل الأجنـة وإسقاطـها). ٥- أن لايأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن. قال الفراء (٢٠٧هـ)[١] : «كانت المرأة تلتقط المولود فتقول لزوجها: هذا ولدي منك فذلك البهتان المفترى».

والمقصود بما بين الأيدي: البطن فقد كان النساء يتناولن بعض المشروبات التي تؤدى إلى انتفـاخ البطن، وحين تأتى الولادة يفتـرين الكذب بنسب مولود يلتقطنه إلى ما بين أرجلهن وهو الفرج الذي يخرج منه الجنين.

٦- ﴿ولايعـصـينـك في معـروف﴾ مـعناه - كـما يقـول ابن النحـاس (٣٣٨هـ)[٢] : «روى ابن أبي طلحـة عن ابن عـبـاس ﴿ولايعـصـينك في معـروف﴾ يقول: لاينُحن ، وقال ابن زيد: لايعـصينك في كل مـا يأمرهن به من الخير».

(١) معانى القرآن : ٣/ ١٥٢.

(٢) إعراب القرآن : ٤/ ٤١٧.

قلت: وهذا أنسب - أي قول ابن زيد - لما يفيده من العموم والشمول، فتلك هي مواد المبايعة التي كان يبايع النبي ﷺ عليها النساء وهي كذلك التي كان يبايع عليها الرجال، وهي في مجملها تشتمل على كل مكارم الأخلاق.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿في معروف﴾ في ط. مصحف المدينة النبوية فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فمنهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من صرّح بمنع الوقف . وإليك آراءهم.

يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿لهن الله -١٢-﴾ كاف، ﴿إن الله غفور رحيم -١٢-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿في معروف﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿لهن الله -١٢- ط﴾ أي مطلق.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿فبايعهن﴾ صالح» . ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿في معروف﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا وقف من قوله: ﴿ياأيها النبي﴾ إلى قوله: ﴿فبايعهن﴾ فلا يوقف على :

---

(١) المكتفى: ٥٦٥.

(٢) علل الوقوف: ٣/١٠١٣.

(٣) المقصد: ٣٩١.

(٤) منار الهدى: ٣٩١.

﴿شـــيـئـــاً﴾ ولا على ﴿أولادهـــن﴾ ولا على: ﴿وأرجلهن﴾ ولا عـلى ﴿في معروف﴾، لأن جواب ﴿إذا﴾ قوله: ﴿فبايعهن﴾ و﴿بايعهن﴾ جائز».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قـوله: ﴿في معروف﴾ سواء كـان القول بالمنع مفـهـوماً دون التـصـريح به، كـما فـهـم من قـوله الداني والسجاوندي، والأنصاري، أو كان المنع قد صُرِّح به كما وجدنا ذلك في كلام الأشموني.

وقد مُنـع الوقف على قوله: ﴿في مـعروف﴾ ؛ لأن جواب الـشرط لم يأت بعد وهو قوله: ﴿فـبايعهن﴾، ولايُفصل بين الشـرط وجوابه بفاصل؛ لأن ذلك يفسد المعنى.

هذا، ويقول الرازي (٦٠٦هـ)[١] : «﴿فبايعـهن﴾ جواب (إذا) أي: إذا بايعنك على هذه الشرائط ﴿فبايعهن﴾».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «وقوله : ﴿فبايعهن﴾ جواب (إذا) تفريع على ﴿يبايعنك﴾».

ومما تقدم يتبين لنا: أن قوله: ﴿إذا جـاءك المؤمنات . . .﴾ جملة شرطية مكونة من أداة الشـرط: ﴿إذا﴾، وفـعل الشرط: ﴿جـاء﴾ أمـا جملة جـواب الشرط فهي: ﴿فبايعهن﴾، ولايوقف على الشرط دون جزائه وجوابه.

هذا، والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿في مـعروف﴾؛ لأن ما بعده جـواب الشرط، وهو قوله: ﴿فبايعـهن﴾، ولايوقف على الشرط دون

---

(١) مفاتيح الغيب: ٢٦٧/٢٩.

(٢) التحرير والتنوير: ١٦٨/٢٨.

جوابه؛ لأنه كما قلنا من قبل: إن جملتي الشرط والجواب بمثابة جملة واحدة أو كالكلمة الواحدة ولايوقف أثناء الكلمة الواحدة أو الجملة الواحدة.

وقد تقدم شرح عبد القاهر (٤٧١هـ)(١) لهذه العلاقة التي تربط بين جملتي الشرط والجزاء، والتي ترتب وقوع جملة الجزاء على وجود جملة الشرط، وقد فهم هذا المعنى الإمام الآلوسي (١٢٧٠هـ)(٢) فقال: «والشرط وما في معناه يفيد توقُّف وجود الجزاء على ما في حيزه، فيفيد عدمه عند عدمه».

وهذه الرابطة هي التي يسميها البلاغيون(٣) رابطة السببية. وقد تكرر هذا الكلام كثيراً؛ لذا فإني أكتفى بما قلته من قبل(٤).

الموضع السابع عشر:

﴿ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ۝ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ۝ ﴾ [الآيتان: ٦، ٧ من سورة الحاقة].

إضاءة:

في هاتين الآيتين: حديث عن كيفية إهلاك قبيلة عاد، وهم قوم سيدنا

---

(١) انظر: أسرار البلاغة: ١١١، وانظر معه: بدائع الفوائد لابن القيم: ١/ ٤٤.

(٢) روح المعاني: ١٥/ ٤٠٣.

(٣) انظر: مقال أ. د. عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام. السنة: ٦٠ العدد: ٥ جمادى الأخرة ١٤٢٢هـ - يوليو/ أغسطس ٢٠٠١م ص: ١٣.

(٤) انظر - مثلاً - ص ٥٣٨ وما بعدها من هذا البحث.

هود - عليه السلام - حين كذبوه، وأنكروا نبوته ورسالته، وأهلكهم الله بأن أرسل إليهم ريحاً شديدة البرد تحرق من شدة بردها. أولها صوت شديد، ولشدة بردها عتت على الخُزَّان - أي الملائكة - فلم يستطيعوا التحكم فيها، لأنها غضبت لغضب الله تعالى، وهذه الريح قد وُصِفت بأنها سُخِّرت من قِبَل الله تعالى عليهم هذه المدة المذكورة دائمة مستمرة متتابعة لم تنقطع حتى أهلكتهم جميعاً، فقد كانت الريح تقطع رءوس الرجال، ومهما فعل الإنسان من محاولة الاختفاء منها والاحتماء بالأبنية أو اللجوء إلى الجبال أو النزول في الحفر فإن الريح كانت تصل إليهم في كل تلك الأمكنة وتخرجهم من مكامنهم ثم تصرعهم، حتى إن عجوزاً هربت في سرب - أي نفق - تحت الأرض في آخر يوم من أيام الريح جاءت بها الريح فأهلكتها في اليوم الثامن؛ ولشدة هذه الريح وقوتها ترى القوم فيها ﴿صرعى﴾ جمع صريع بمعنى مصروع، كقتلى : جمع قتيل ﴿كأنهم أعجاز نخل خاوية﴾ أي كأنهم أصول نخل بالية متهالكة، أو خالية الأجواف لاشيء فيها يمسك عليها قوتها وثباتها. يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[(١)] : «قال ابن عباس: ﴿خاوية﴾ خربة وقال غيره: بالية أي جعلت الريح تضرب بأحدهم الأرض فيخر ميتاً على أم رأسه، فينشدخ رأسه، وتبقى جثته هامدة، كأنها قائمة النخلة إذا خرت بلا أغصان».

---

(١) تفسير القرآن العظيم: ٤/٤١٢، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٨٠ ومجاز القرآن: ٢/٢٦٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ٢١٤، والكشاف: ٤/١٤٩، ومفاتيح الغيب: ٣٠/ ٩١، والجامع لأحكام القرآن: ١٨/٢٤٨، والبحر المحيط: ١٠/ ٢٥٤، وإرشاد العقل السليم: ٥/ ١٨٩، وروح المعاني: ٢٩/ ٧١.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿حسوماً﴾ في ط. مصحف ليبيا فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة .

والقراء يقولون بالوقف على قوله: ﴿حسوماً﴾: فيقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿... بالقارعة -٤-﴾ كافٍ، ومثله: ﴿... حسوماً -٧-﴾.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿أيام -٧-﴾، لأن ﴿حسوماً﴾ صفته أي ثمانية أيام متتابعة». ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿حسوماً -٧-﴾ كافٍ». ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري : «﴿.. حسوماً -٧-﴾ كافٍ».

فقد اتفق القراء هنا على جعل الوقف كافياً على قوله : ﴿حسوماً﴾.

والوقف الكافي - كما يقول الداني (٤٤٤هـ)[٥] : «هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ». ثم يقول[٦] : «وهو كالتام في جواز الوقف عليه، والابتداء بما بعده».

---

(١) المكتفى: ٥٨٤.

(٢) علل الوقوف: ١٠٣٩/٣.

(٣) المقصد: ٤٠٢.

(٤) منار الهدى: ٤٠٢.

(٥) المكتفى: ١٤٣، وانظر معه: النشر لابن الجزري ٢٢٦/١.

(٦) السابق : نفس الموضع .

وبناءً على ما تقدم فإننا نجد اللجنة التي أشرفت على طبع مصحف ليبيا قد منعت الوقف على قوله: ﴿حسوماً﴾ بينما قال القراء بجواز الوقف عليه، ولن يحسم هذا الخلاف إلا كلامُ النحاة؛ لذا فإني أنقل القضية إليهم ؛ لنرى رأيهم ونحكمهم فيها:

يقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[١] : «﴿حسوماً﴾ أصح ما قيل فيه: متتابعة؛ لصحته عن ابن مسعود وابن عباس، و«حسوم» نعت، ومن قال معناه: أتباعٌ جعله مصدراً ﴿فترى القوم فيها صرعى﴾ في موضع نصب على الحال».

فقول ابن النحاس - رحمه الله - إن جملة : ﴿فترى القوم فيها صرعى﴾ في موضع نصب على الحال يفيد أن هذه الجملة مرتبطة بما قبلها ارتباطاً وثيقاً؛ لأن الحال وصف لصاحب الحال وهو يحدث الحدث، وهو كالخبر بالنسبة للمبتدأ، وهذه الجملة معطوفة على جملة : ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً ﴾ بالفاء التي تفيد الترتيب والتعقيب.

يقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[٢] : «﴿فترى القوم فيها صرعى كأنهم أعجاز نخل خاوية﴾ الفاء عاطفة و﴿ترى القوم﴾ فعل مضارع وفاعل مستتر ومفعول به، و﴿فيها﴾ متعلقان بـ ﴿ترى﴾ والضمير يعود على الأيام والليالي، أو على الريح، وأعاده الزمخشري على مهابِّها، و﴿صرعى﴾ حال؛ لأن الرؤية هنا بصرية».

---

(١) إعراب القرآن : ٥/ ٢٠.

(٢) إعراب القرآن وبيانه: ٨/ ٤٥ ط. دار اليمامة، ودار ابن كثير بدمشق الطبعة السابعة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، وانظر معه: روح المعاني: ٢٩/ ٧١.

وبناءً على ما سبق تكون جملة: ﴿فترى القوم فيها صرعى﴾ معطوفة بالفاء على الجملة السابقة ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً﴾، وهذه الجملة - كما يقول ابن النحاس - في موضع نصب على الحال. وعلى هذا: فإن كلام النحاة يعارض كلام القراء في هذا الموضع فقد فُهم المنع من كلامهم على قوله: ﴿حسوماً﴾ ؛ لأن ما بعده وهو قوله: ﴿فترى القوم فيها صرعى﴾ في موضع نصب على الحال معطوفاً على الجملة التي منها ﴿حسوماً﴾ بالفاء التي تفيد الترتيب والتعقيب.

والرأي عندى: أن الوصل هو الأولى؛ لأن جملة : ﴿فترى القوم فيها صرعى﴾ معطوفة بالفاء على الجملة السابقة، وهذا يعنى أن المعنى لايتم إلا بذكر ما بعد الفاء؛ لأن العطف يجعل الجملتين أو الجمل بمثابة جملة واحدة، أو كالكلمة الواحدة، وأيضاً : لأن الوقف على : ﴿حسوماً﴾ لايؤدى المعنى المقصود؛ إذ المقصود رؤية القوم فيها مصروعين مقتولين، وهذا هو الغاية من التسخير، وإلاّ فليس التسخير هدفاً في ذاته، وإنما غايته وثمرته: رؤية القوم مصروعين هالكين.

أضف إلى هذا أن الجملة المعطوفة بالفاء في موضع الحال معطوفة على ما قبلها، وهذا يجعلها متصلة بما قبلها اتصال الحال بصاحبها، وهذا يجعل الوصل هو الأوْلى.

هذا ، وا لبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿حسوماً﴾؛ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿فترى القوم فيها صرعى﴾ - جملة في موضع نصب على الحال، وقد عطفت بالفاء التي تفيد الترتيب والتعقيب على الجملة السابقة

وهي: ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً﴾ وتأمل قارئاً قرأ: ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً﴾ ثم وقف: ماذا أفاد؟ أفاد الإخبار بأن الله سخر الريح على «عاد» هذه المدة تسخيراً متصلاً متتابعاً، وهذا لايؤدى المعنى المراد؛ إذ المراد - والله أعلم بمراده - إفادة أن القوم قتلوا بسبب هذا التسخير، وجيء بالفاء العاطفة؛ لإفادة السرعة في القتل وا لإهلاك لـ «عاد»، والوقف يخالف المقصود؛ إذ هو يؤخر الإخبار بإهلاكهم، وهذا عكس المقصود لأن التعجيل بذكر إهلاكهم هو الغاية من هذا الحديث كله.

والإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] لايجيز الفصل بين الجمل المعطوفة لأنها تصير بالعطف كالشيء الواحد، وا لشيء الواحد لايجوز تجزئته؛ لـذا كان الوقف ممنوعاً، والوصل هو الأولى.

الموضع الثامن عشر:

﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۝ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ۝ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا ۝ ﴾ [الآيات من ١٠ - ١٢ نوح].

إضاءة:

سبق الحديث عن هذا الموضع في سياق الحديث عن الموضع الثاني عشر[٢] من الفصل السابع - بين الأنبياء وأقوامهم - من الباب الثاني من هذا البحث.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: منار الهدى: ٣٢٦.

(٢) انظر: ص ٦٣٩ وما بعدها من هذا البحث.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿وبنين -١٢-﴾ في ط. مصـحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فمنهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من صرح بمنع الوقف على هذا الموضع. وإليك آراء القراء:

يقول الداني (٤٤٤هـ)[1] : «ومثله - أي في التمام - ﴿وأنهاراً -١٢-﴾» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿وبنين﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأنـصاري (٩٢٦هـ)[2] : «﴿جـهاراً -٨-﴾ صـالح، وكـذا: ﴿أنهاراً -١٢-﴾ ولم يذكـر وقفاً من أي نوع علـى قوله: ﴿وبنين﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول الأشموني[3] - من علماء القـرن الحادي عشر الهـجري - «﴿إسراراً -٩-﴾ ليس بوقف؛ لعطف ما بعده على مـا قبله، ومثله - في عدم الوقف - : ﴿غـفـاراً -١٠-﴾، وكـذا: ﴿مـدراراً -١١-﴾ ﴿وبنين -١٢-﴾ لعطفها على الجواب».

ومن كلام الـقراء يتضـح لنا منع الوقف على قوله : ﴿وبنين﴾ ؛ لأنـها مـعطوفة على الجـواب، ولأن مـا بعدها وهو قـوله: ﴿ويجـعل لكم جنات﴾ معطوف على الجواب أيضاً.

---

(١) المكتفى: ٥٨٨.

(٢) المقصد: ٤٠٥.

(٣) منار الهدى: ٤٠٥.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[١] : «﴿يرسل السماء عليكم﴾ جواب الأمر»، ويقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[٢] : «﴿يرسل﴾ فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الطلب.. ﴿ويمددكم﴾ عطف على: ﴿يرسل﴾ .. ﴿وبنين﴾ عطف على ﴿أموال﴾ ﴿ويجعل﴾ فعل مضارع مجزوم عطف على : ﴿ويمددكم﴾».

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن قوله: ﴿وبنين﴾ معطوف على ﴿أموال﴾ المتعلقة بقوله: ﴿يمددكم﴾ المعطوفة على الجواب وهو ﴿يرسل﴾ وما عطف على الجواب فهو جواب، وما بعد قوله : ﴿وبنين﴾ - وهو قوله: ﴿ويجعل لكم جنات﴾ - معطوف على الجواب أيضاً. وعلى هذا فإن الجواب يتكون من قوله: ﴿يرسل السماء عليكم مدراراً﴾ ومن قوله: ﴿ويمددكم بأموال وبنين﴾ ومن قوله: ﴿ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً﴾ فهذا كله هو الجواب، والوقف على بعضه يفسد المعنى؛ لأنك تقدم بعض المعنى وتؤخر بعضه.

أما التعليل البلاغي لمنع الوقف هنا فقد ذكرته في الموضع السابق لأن هذا صنو ذاك؛ حيث إن علة المنع مشتركة بينهما.

الموضع التاسع عشر :

﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارًۢا ﴾ [آية: ٢٨ من سورة نوح].

---

(١) إعراب القرآن ٥/٣٨، وانظر معه: البيان: ٢/٤٦٤، والجامع لأحكام القرآن : ١٨/٢٨٩.

(٢) إعراب القرآن وبيانه: ٨/ ٨٠.

إضاءة :

هذه الآية بقية دعاء سيدنا نوح - عليه السلام - فهو (هنا) يدعو ربه بغفران الذنوب له - وقد بدأ بنفسه اتباعاً لسنة الأنبياء في هذا الشأن بأن يبدأ الداعي لنفسه، ثم بعد ذلك يدعو لمن يحب - ولوالديه وهما أبواه - أبوه وأمه - «وقد ورد اسم أبيه في التوراة لمك - فتح اللام والميم-، وأما أمه فقد ذكر الثعلبي أن اسمها شمخى بنت أنوش»[١] .

ثم دعا - عليه السلام - بالمغفرة لمن دخل بيته - أي منزله ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢]: «﴿بيتي﴾ منزلي وقيل : مسجدي وقيل: سفينتي» - مؤمنا أي حالة كونه متصفاً بالإيمان، ثم يدعو للمؤمنين عموماً وللمؤمنات، وهذه سنة ماضية في الدعاء فكلما كان عاماً كان أقرب إلى الإجابة وا لقبول.

هذه دعوة الخير، أما دعوة الهلاك فقد خص بها الكافرين الذين كفروا به فهو يدعو عليهم بالهلاك والدمار، وقد أجاب الله دعاءه، فقد أهلكوا بالغرق.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿والمؤمنات﴾ في ط. مصحف الملك الثالثة ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة .

أما القراء : فقد اختلفوا في هذا الموضع، فمنهم من لم يذكر فيه وقفاً من أي نوع، ومنهم من قال بتمام الوقف عليه، وإليك آراءهم: يقول

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٩/٢١٥، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٣٠/ ١٣٠، والجامع لأحكام القرآن : ١٨/ ٣٠٠.

(٢) الكشاف: ٤/ ١٦٥.

السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿والمؤمنات -٢٨-ط﴾» أي مطلق. ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿والمؤمنات -٢٨-﴾ تام».

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿والمؤمنات -٢٨-﴾ تام».

فهؤلاء القراء - كما ترى - منهم من قال بأن الوقف مطلق[٤] كالسجاوندي ومنهم من قال بتمامه كالأنصاري والأشموني.

أما القراء الذين لم يذكروا وقفاً هنا فمنهم ابن الأنباري (٣٢٨هـ)[٥] والداني (٤٤٤هـ)[٦] . هذه هي آراء القراء في هذا الموضع، وهي - كما ترى - مختلفة، ولن يحسم هذا الخلاف إلا كلامُ النحاة.

فيقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[٧] : «﴿ولاتزد الظالمين إلا تباراً﴾ أي هلاكاً، وقال مجاهد: خساراً والأول أظهر، وقد دعا - عليه السلام - دعوتين: دعوة على الكافرين، ودعوة للمؤمنين وحيث استجيبت له الأولى، فلا يبعد أن تستجاب له الثانية».

وهذا يفهم منه أن نوحاً - عليه السلام - قد دعا في الآية - بدعوتين

---

(١) علل الوقوف: ١٠٥٣/٣.

(٢) المقصد: ٤٠٥.

(٣) منار الهدى: ٤٠٥.

(٤) تقدم بيانه.

(٥) انظر: إيضاح الوقف والابتدا: ٩٤٩/٢.

(٦) انظر: المكتفى: ٥٨٨.

(٧) روح المعاني: ١٣٩/٢٩.

دعوة بالمغفرة ودعوة بالهلاك، وقد عطفت الثانية على الأولى بواو العطف، ويقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[١] : «... ﴿وللمؤمنين والمؤمنات﴾ عطف أيضاً ﴿ولا تزد الظالمين إلا تباراً﴾ الواو عاطفة، و﴿لا﴾ ناهية دعائية، و﴿تزد﴾: فعل مضارع مجزوم بـ ﴿لا﴾، والظالمين: مفعول به أول، و﴿إلا﴾ أداة حصر و﴿تباراً﴾ مفعول به ثان والاستثناء مفرغ».

ومما تقدم يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿والمؤمنات﴾ لأن قوله: ﴿ولاتزد الظالمين إلا تباراً﴾ معطوف على ما قبله، والعطف يصيِّر المعطوفات شيئاً واحداً.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿والمؤمنات﴾؛ لأن ما بعده جملة معطوفة على الجملة السابقة التي منها قوله: ﴿والمؤمنات﴾ لأن سيدنا نوحاً - عليه السلام - قد دعا بدعوتين: الأولى: بالمغفرة والثانية بالهلاك، وعلى القارئ أن يذكر الاثنتين معاً حتى يقدم المعنى تاماً، أما الوقف على قوله: ﴿والمؤمنات﴾ فإنه يؤدى إلى الفصل بين الدعوة الأولى والثانية، والمقام يتطلب الاثنتين معاً؛ لأن الدعوة الثانية قد عطفت على الأولى بالواو والعطف[٢] يجعل المعطوفات شيئاً واحداً، وقد تقدم نظير هذا الموضع كثيراً؛ لذا فإني أكتفي بما ذكرته في نظائره[٣].

---

(١) إعراب القرآن وبيانه : ٨/ ٨٧.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: منار الهدى: ٣٢٦.

(٣) انظر - مثلاً -ص ٦٨١ وما بعدها من هذا البحث.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على تسعة عشر موضعاً توزعت على خمس مجموعات هي:

المجموعة الأولى : وتشتمل على سبعة مواضع هي:

١- الموضع السابع: {آية : ٤٣ الرعد}.

٢- الموضع العاشر: {آية : ٤٠ الإسراء}.

٣- الموضع الحادى عشر: {آية : ٦٨ الإسراء}.

٤- الموضع الثاني عشر: {آية : ٣٣ طه}.

٥- الموضع السابع عشر : {آية : ٧ الحاقة}.

٦- الموضع الثامن عشر: {آية : ١٢ نوح}.

٧- الموضع التاسع عشر: {آية : ٢٨ نوح}.

وقد اتفقت هذه المواضع في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أيٍّ منها يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، كما اتفقت في الموضوع العام لهذا الفصل - حديث القرآن عن الرسل - وقد اتخذ هذا الحديث طرقاً متنوعة .

١- ففي الموضع السابع : {آية : ٤٣ الرعد} حديث عن قول كفار مكة للرسول ﷺ : ﴿لست مرسلاً﴾ اي أنهم ينكرون نبوته ورسالته، ويتهمونه بالادعاء، فأمره الله أن يرد عليهم دعواهم وأن يقدم دليلين أثنين على رسالته،

وهذان الدليلان كافيان في إبطال دعواهم الكاذبة.

٢- وفي الموضع العاشر: {آية : ٤٠ الإسراء} حديث عن إنكار النبى ﷺ لمزاعم الكفار التي يقولونها: إن الملائكة بنات الله حيث سلك في الرد سبيل الإقناع العقلي، ولكنهم لايعقلون.

٣- وفي الموضع الحادي عشر {آية: ٦٨ الإسراء} يخاطب النبى ﷺ الكفار، فينكر عليهم تماديهم في الكفر، وجحد النعم التي أنعم الله بها عليهم، ومنها: أنه هو الذي يرسل السفن في البحار، ويمسكها من الغرق هي ومن فيها، وهو الذي يحفظ الإنسان في البر كذلك، فهل يستطيع الإنسان أن ينجو من نقمة الله إن أراد به ذلك؟

٤- وفي الموضع الثاني عشر : {آية : ٣٣ طه} حديث عن بقية دعاء موسى - عليه السلام- ؛ حيث يعلن تنزيه الله تعالى عن كل مالا يليق بذاته المقدسة، مع الذكر الكثير له سبحانه؛ لأنه هو صاحب النعم عليه وعلى أخيه وعلى كل المخلوقات.

٥- وفي الموضع السابع عشر: {آية: ٧ الحاقة} حديث عن إهلاك «عاد» وهم قوم «هود» - عليه السلام - حيث أهلكهم بالريح.

وأنتم كذلك ياكفار مكة إن لم تؤمنوا تكن عاقبتكم كهذه العاقبة، فالله تعالى يضرب المثل بالأمم الهالكة؛ لكي يتعظ كفار مكة وغيرهم حتى لايكون مصيرهم كهذه الأمم، وهم أصحاب أسفار ويمرون على ديار هذه الأمم الهالكة.

٦- وفي الموضع الثامن عشر: {آية : ١٢ نوح} يصف سيدنا نوح - عليه السلام - العلاج لقومه مماهم فيه من هلاك الزروع والثمار - بسبب امتناع المطر من النزول وجدب الأرض - وعقم أرحام النساء حتى أصبحوا لايولد لهم أربعين سنة، فما هذا العلاج؟ إنه الاستغفار .

٧- وفى الموضع التاسع عشر: {آية: ٢٨ نوح} يختم سيدنا نوح - عليه السلام - حواره مع قومه بهذا الدعاء، فيدعو بالمغفرة له ولوالديه ولمن دخل بيته مؤمنا، ولكل المؤمنين والمؤمنات. فهذه هي دعوة بالخير، ومعها دعوة بالإهلاك للكافرين به، فهاتان دعوتان دعا بهما نوح - عليه السلام - ودعوة الأنبياء مستجابة.

وللمجموعة الثانية: وتشتمل على أربعة مواضع هي:

١- الموضع الرابع: {آية : ٢٨ هود}.

٢- الموضع الخامس: {آية : ٢٤ يوسف}.

٣- الموضع السادس: {آية : ٣٧ الرعد}.

٤- الموضع السادس عشر: {آية : ١٢ الممتحنة}.

وقد اتفقت هذه المواضع في العنوان العام لهذا الفصل، كما اتفقت في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أيٍّ منها يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجوابه وذلك ممنوع، كما أن بعضها وجدت فيه أكثر من علة لمنع الوقف بجانب هذه العلة التي أخترناها؛ لتكون سمة جامعة بين مواضع هذا الفصل كالموضع الرابع الذي جمع إلى جانب العلة المذكورة علة الفصل بين العامل

ومعموله، وعلة الفصل بين القـول ومقوله. والموضع السـادس: الذي جمع بين العلة المذكورة وعلة أخرى للمنع وهي: أن الوقف يؤدى إلى الفصل بين القسَم وجوابه.

١- ففي الموضع الرابع: {آية : ٢٨ هود} يخاطب هود - عليه السلام - قومه برفق وحلم، فيصفهم بأنهم قـومه الذين يخاف عليهم الهلاك ويرجو لهم الرشد فـيقـول لهم: أخبروني إن كنت قـد أكرمني الله بالرسـالة من دونكم، وخفي عليكم هذا الخير أيكون من العقل أن ألزمكم بشيء أنتم له كارهون؟

٢- وفي الموضع الخـامس: {آية : ٢٤ يوسف} حـديث عن جـانب من جوانب مـحنة يوسف - عليه السـلام - مع «زليخا» ؛ حـيث أعدت له المكان وهيأت كل وسائل الإغـراء، لتنال منه شهوتها، ولكنه احـتمى بالله الذي نجاه من كيدها ومكرها، فهمت به لتنال قصدها. وهم بها ليدفعها عن نفسه، فهداه الله إلى الهرب منها فكان في ذلك نجاته.

٣- وفي الموضع السـادس : {آية : ٣٧ الرعد} حديث عـن إنزال القرآن حكماً عربيـاً هادياً إلى كل خير، ناهياً عن كل شر، ثـم القسَم المؤكد من الله للنبي ﷺ على جهة التـحذير من أن يتبع أهواء اليهـود والنصارى - ومن لف لفّهم - بعـد العلم المؤكد الذي جاءه عن طريق الـوحي إنه إن فعل ذلك واتبع أهواءهم فإن الله يتخلى عن حفظه له ووقايته إياه.

٤- وفي الموضع السـادس عشر : {آيـة ١٢ الممتحـنة} حديث عن بيـعة النسـاء حين بايعهن رسـول الله ﷺ على أهم مكارم الأخـلاق التي يجب أن تلتزم بها المرأة، كما بايع الرجال على ذلك. إعلاناً للمساواة التامة التي أرساها

القرآن بين الجنسين.

أما المجموعة الثالثة: فإنها تشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الثاني : {آية : ٣٥ يونس}.

٢- الموضع الثالث: {آية : ٥٩ يونس}.

وهذان الموضعان قد اتفقا في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أيٍّ منهما يؤدى إلى الفصل بين «أم» المتصلة التي عطفت ما بعدها على ما قبلها، بعد الاتفاق في الموضوع العام لهذا الفصل.

١- ففي الموضع الثاني: {آية : ٣٥ يونس} حديث عن حوار دار بين النبى ﷺ وكفار مكة الذين اتخذوا الأوثان آلهة شركاء مع الله، فهو يقول لهم: ماذا قالت لكم الأصنام التي اتخذتموها آلهة من دون الله وشركاء معه؟ هل منها من يهدى إلى الحق؟ فلما لم تجبهم، لأنها لم تقل لهم شيئاً ولم تهدهم إلى خير، ولا إلى حق تولى الله تعالى الإجابة آمراً نبيه ﷺ أن يصدع بالحق: ﴿قل الله يهدى للحق﴾ ومادام الله هو الذي يهدى إلى الحق فأيهما أوْلى بالاتباع؟ من يهدى إلى الحق أم من لايهتدى بنفسه فضلاً عن أن يهدى غيره؟ المنطق والعقل يقولان: الأوْلى بالاتباع هو : من يهدى إلى الحق.

٢- وفي الموضع الثالث : {آية : ٥٩ يونس} حوار على الطريقة السابقة بين النبى ﷺ وكفار مكة. ولكنه كان في الموضع السابق حواراً حول العقيدة والاهتداء إلى طريق الإيمان، أما الحوار هنا فإنه حوار حول التدخل من الكفار في قضية الحلال والحرام من الرزق الذي مصدره هو الله تعالى، فهم يقولون: هذا حلال وهذا حرام افتراءً على الله من غير دليل ولا برهان.

والمجموعة الرابعة: وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الثالث عشر : {آية : ٧ سبأ}.

٢- الموضع الرابع عشر: {آية: ٤٥ الزخرف}.

وهذان الموضعان قد اتفقا في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أيٍّ منهما يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله بعد الاتفاق في الموضوع العام لهذا الفصل.

١- ففي الموضع الثالث عشر: {آية : ٧ سبأ} حديث عن قول الكفار - على طريق الاستهزاء والتهكم - : هل ندلكم على رجل يقول إن الإنسان بعد موته وفنائه يبعث مرة أخرى للحساب والجزاء؟

هذا ما يحكيه القرآن من قول الكفار حول إخبار النبى ﷺ لهم بالبعث بعد الموت.

٢- وفي الموضع الرابع عشر: {آية : ٤٥ الزخرف} حديث عن اتفاق الأنبياء جميعاً في أصل العقيدة ، وهي: وحدانية الله تعالى ولذلك يأمر سيدنا جبريل - عليه السلام - ليلة الإسراء نبيناً محمداً ﷺ أن يسأل الأنبياء - الذين حشرهم الله تعالى وجمعهم له فصلى بهم إماماً - هذا السؤال : ﴿أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾؟ ولكن النبى ﷺ لم يسأل لما لديه من العلم بالله.

وبعد: فهذه هي المجموعات التي اتفقت في علة منع الوقف، وهناك مجموعة خاصة لم تجمع بين مواضعها رابطة الاتفاق في علة منع الوقف، فجاءت مواضعها مختلفة في هذه العلة، وسأذكرها في موضعها من السمات الفارقة إن شاء الله تعالى.

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات التي تميز بعض مواضع هذا الفصل فإني أجملها فيما يلي:

المجموعة الأولى: وتشتمل على سبعة مواضع هي:

١- الموضع السابع: {آية: ٤٣ الرعد}.

٢- الموضع العاشر: {آية: ٤٠ الإسراء}.

٣- الموضع الحادي عشر: {آية : ٦٨ الإسراء}.

٤- الموضع الثاني عشر: {آية : ٣٣ طه}.

٥- الموضع السابع عشر : {آية : ٧ الحاقة}.

٦- الموضع الثامن عشر: {آية: ١٢ نوح}.

٧- الموضع التاسع عشر: {آية: ٢٨ نوح}.

وهذه المواضع قد اتفقت في علة منع الوقف - كما ذكرت آنفاً وفي الموضوع العام لهذا الفصل، ولكنها اختلفت فيما يأتي :

أ - في الموضوع الخاص بكل منها:

١- ففي الموضع السابع: تحكى الآية قول الكفار للنبي ﷺ ﴿لست مرسلاً﴾ ثم يلقن الله الحجة لنبيه ﷺ لكي يرد بها قول الكفار ويبطل هذا الزعم.

٢- وفي الموضع العاشر: إنكار على الكفار قولهم: إن الملائكة بنات الله مع تلقين النبي ﷺ حجته لرد زعمهم.

٣- وفي الموضع الحادي عشر : تذكير الكفار بأنه لاينجو من عقاب الله أحد مهما اعتـصم بأي شيء يظن فيه الأمان؛ لأن الأمان لايكون إلا في طاعة الله وفي جانبه.

٤- وفي الموضع الثاني عشر: تذييل دعاء سيدنا موسى - عليه السلام - بإعلان تنزيه الله تعالى وتقديسه عـما لايليق بذاته المقدسة مع الإعلان عن ذكر الله كثيراً؛ لأنه بذلك جدير.

٥- وفي الموضع السابع عشر: إخبـار عن إهلاك «عاد» قوم «هود» عليه السلام - بالريح العاتية .

٦- وفي الموضع الثامن عشر: رد سيدنا نوح - عليه السلام - على قومه حين سألوه علاجـاً لهلاك الزروع والثمار، وعقم أرحـام نسائهم أربعين سنة، وهلاك دوابهم وجدب الأرض فجاء العلاج : ﴿فقلت استغفروا ربكم . . .﴾.

٧- أما الموضع التاسع عشر: فقد كان دعاء سيدنا نوح - عليه السلام - الذي ختم به حواره مع قـومه ودعوته لهم، وقد كـان دعاؤه مكوناً من شقين: الأول: خـاص بدعوة الخيـر له ولوالديه ولعـامة المـؤمنين والمؤمنات. والشق الثاني: دعوة على أعدائه بالهلاك.

ب - في السمات المميزة لكل موضع حسب المقام :

١- ففي الموضــع السابع: [آية : ٤٣ الرعـد] حكى القرآن قول الـكفار بصيغة المضارع ﴿يقول﴾ التي تفيد التجدد والحدوث والاستمرار وتصوير الفاعل وهو يحدث الحدث؛ ليـدل على أن هذه الفرية يقولها الكفار جيـلاً بعد جيل، ويقولهـا الكفار لكل نبي، أما الإجـابة عَنْ هذا الكذب فجاءت تـلقينا من الله

تعالى، وانقسمت إلى شقين: شق محسوس: وهو سؤال من عنده علم الكتاب.

والشق الثاني: مردُّه إلى الله تعالى الذي يؤيد رسله بالمعجزات، وتلك أبلغ حجة وأسمى شهادة على صدق الرسول ﷺ.

٢- وفي الموضع العاشر: {آية: ٤٠ الإسراء} المقام مقام جدل فالكفار يصفون الملائكة بأنهم بنات الله، فكان الاستفهام الإنكاري التوبيخي الذي يسفه رأيهم، فيصف قولهم هذا بأنه قول موغل في الفحش والجهل بحقيقة الله المنزهة عن اتخاذ الصاحبة والولد؛ لأنه - سبحانه - في غير حاجة لهما، ولو كان له حاجة إلى ولد كيف يؤثركم ويخصكم بالبنين الذين ترونهم الذرية الأثيرة لديكم للحبية عندكم، ويجعل لنفسه الصنف الأدنى - وهو البنات - كما تزعمون؟

٣- وفي الموضع الحادي عشر : {آية: ٦٨ الإسراء} المقام مقام جحود للنعم من جانب الكفار، فكان الاستفهام الإنكاري التوبيخي، وكأن الله تعالى ينفي وجود الأمن من عقابه في بر أو غيره، وإنما الأمن في الاحتماء بجنابه وتحت طاعته لذا كان الاستفهام الذي يهز النفس السادرة في غيِّها هزاً عنيفاً.

٤- وفي الموضع الثاني عشر : {آية: ٣٣ طه} تكررت كلمة ﴿كثيراً﴾ لتوحى بالإحساس بالنعمة التي أسبغها الله على موسى وأخيه - عليهما السلام - ، وجاءت كلمتا التسبيح والذكر على صورة المضارع لإفادة التجدد والحدوث والاستمرار ﴿نسبحك - نذكرك﴾ أما ما هو في جانب الله فقد جاء على صورة الماضي في سياق أسلوب مؤكد بـ ﴿إنَّ﴾ المتصلة بكاف الخطاب -

خطاب الله تعالى - ليدل على أن كون الله قد استقر أزلاً في علم الله القديم، وما يحدث فيه إنما هي أمور يبديها ولا يبتديها ﴿إنك كنت بنا بصيراً﴾.

٥- أما الموضع السابع عشر : [آية: ٧ الحاقة] ففيه إخبار عن إهلاك «عاد» قوم «هود» - عليه السلام - بالريح الموصوفة بأنها ﴿صرصر - عاتية - سخرها عليهم - سبع ليال وثمانية أيام حسوماً - فترى القوم فيها صرعى - كأنهم أعجاز نخل - خاوية﴾ فهذه صورة مفزعة لهذا الهلاك الذي وقع بهم، وهو جدير بأن تقشعر منه الأبدان، حتى يكون ذلك رادعاً لكل من يكذب الرسل.

٦- أما الموضع الثامن عشر: [آية: ١٢ نوح] ففيه وصف علاج سيدنا نوح - عليه السلام - لأزمة قومه حين أصيبوا بما ذكرناه من قبل فهُرِعوا إليه يطلبون النجاة، وهو يعلم أنهم أهل حرص على الدنيا قال: ﴿فقلت استغفروا ربكم...﴾ فإنكم إن فعلتم ذلك - أي الاستغفار - يكن الجواب من الله لا بلفظ الماضي، ولكن بلفظ المضارع الذي يفيد التجدد والحدوث والاستمرار ﴿يرسل - ويمددكم - ويجعل لكم جنات - ويجعل لكم أنهاراً -﴾ ولكي يلفتنا القرآن إلى أن ذلك العلاج باق إلى يوم القيامة وليس خاصاً بقوم نوح - عليه السلام - جاء به في صورة المضارع لنجعله - نحن أمة الإسلام - علاجاً لنا أيضاً نستشفي به من كل داءاتنا.

٧- وفي الموضع التاسع عشر : [آية: ٢٨ نوح] جاء دعاء سيدنا نوح - عليه السلام - ختاماً لرحلته مع قومه، فبدأه بذكر لفظ ﴿رب﴾ من غير ﴿ياء﴾ النداء؛ ليدل على قرب الله منه.

﴿و نحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ {آية : ١٦ . ق} ثم دعا بالمغفرة له ولوالديه، وخص من دخل بيته مؤمنا ثم دعا لعامة المؤمنين والمؤمنات. هذه دعوة نوح - عليه السلام - لمن أحبهم، أما من كفروا وكذبوه: فإنه دعا عليهم بالهلاك، وقد أغرقوا حتى ابنه وزوجته، فاستجابة الله له في هذه الدعوة دليل على إجابة الله له في النصف الأول من الدعوة. والله أعلم.

والمجموعة الثانية : وتشتمل على أربعة مواضع هي:

١- الموضع الرابع: {آية: ٢٨ هود}.

٢- الموضع الخامس: {آية: ٢٤ يوسف}.

٣- الموضع السادس: {آية: ٣٧ الرعد}.

٤- الموضع السادس عشر: {آية: ١٢ الممتحنة}.

وقد اتفقت هذه المواضع في علة منع الوقف، وفي الموضوع العام لهذا الفصل - كما ذكرت آنفاً - ولكنها تميزت بسمات فارقة نجملها فيما يلي:

١- في الموضع الرابع: {آية: ٢٨ هود} المقام مقام إنكار قوم هود - عليه السلام - لنبوته، فهو يتلطف في إقناعهم ويسلك معهم طريق اللين والمودة، فيقول لهم: ﴿ياقوم﴾ والإنسان - أي إنسان - لايمكن أن يخدع قومه ﴿أرايتم﴾ أخبروني إن كنت على جانب من الخير والصلاح، وآتاني ربي النبوة وأنتم قد خفيت عليكم هذه الأمور، فهل ألزمكم بالإيمان وأنتم لذلك كارهون؟

فتأمل قوله: ﴿ياقوم - أرايتم - إن كنت على بينة من ربي - وآتاني رحمة من عنده - فعميت عليكم - أنلزمكموها - وأنتم لها كارهون﴾؟.

٢- وفي الموضع الخامس: [آية: ٢٤ يوسف] المقام مقام الحديث عن رغبة جنسية عارمة لدى امرأة العزيز وقد اكتملت لها كل مقومات السيطرة والأمر، ومن تحبه تحت إمرتها تأمره ويجب أن يطيع، وقد هيأت له كل وسائل الأمان والستر ولم يبق إلا أن يدنو منها، لتقضى شهوتها، لكنه يتأبى لذا كان التعبير عن همها مؤكداً بالقسم: ﴿ولقد همت به﴾.

ومن جانبه هو ﴿همَّ بها﴾ ليدفعها عن نفسه، أو ليضربها ولكنه رأى برهان ربه وهو الفرار من وجهها فالهم هنا - وإن كان اللفظ واحداً لكنه - مختلف، إذ الهمُّ منها كان همٌّ شهوة جنسية تسعى لتنالها منه أما هو: فكان همه الدفاع عن نفسه ورد جماح هذه المرأة وقد كان بالفرار من وجهها.

٣- وفي الموضع السادس : [آية: ٣٧ الرعد] المقام مقام تحذير من الله تعالى لنبيه ﷺ من اتباع أهواء اليهود والنصارى - ومن لفَّ لفهم - كالعودة إلى الصلاة إلى قبلتهم أو غير ذلك مما كانوا يأملون، وجاء هذا التحذير في سياق القسم: ﴿ولئن اتبعت أهواءهم﴾ ثم جعل ما يطلبه اليهود وغيرهم ﴿أهواء﴾ لاتتصل بالحق بأدنى سبب، ثم جعل عاقبة اتباع أهوائهم تخلُّف نصرة الله له وحفظه إياه.

٤- وفي الموضع السادس عشر: [آية: ١٢ الممتحنة] المقام مقام بيعة ومعاهدة، وأخذ وردٌ، لذا كان الفعل المضارع هو الغالب في هذه الآية ﴿يبايعنك - أن لايشركن - لايسرقن - لايزنين - لايقتلن - لايأتين - يفترينه - يعصينك﴾ فالمضارع - كما ترى - هو الأنسب للمقام؛ لدلالته على تصوير الحدث، وإفادة التجدد والحدوث والاستمرار.

والمجموعة الثالثة: وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الثاني: [آية: ٣٥ يونس].

٢- الموضع الثالث: [آية: ٥٩ يونس].

وهذان الموضعان قد اتفقا في علة منع الوقف، وفي الموضوع العام لهذا الفصل - كما ذكرت آنفاً - ولكنهما اختلفا في الموضوع الخاص بكل منهما:

١- فالموضع الثاني: يدور حول هذه الأصنام التي يتخذونها شركاء لله تعالى، فيطلب الله من نبيه ﷺ أن يسألهم: هل من شركائكم من يهدى إلي الحق؟ لاجواب من قِبَلهم، لأنها لاتستطيع أن تفعل ذلك ﴿قل الله يهدى للحق﴾ وما دام الأمر كذلك وهي لاتستطيع أن تقدم هداية لأحد، فيكون السؤال التالي تلقائياً المقارنة بين يهدى إلى الحق وبين من لايهدى نفسه فضلاً عن هداية غيره. فأيهما أولى بالاتباع والعبادة؟

فالأمر هنا خاص بالعقيدة، وقد غلب على الآية تكرار الأمر ﴿قل﴾ وتكرار الاستفهام؛ ليحرك في نفوسهم ثورة الشك فيما يعبدون وليتفكروا في هذه الأصنام.

٢- أما الموضع الثالث: فالمقام فيه مقام الإنكار على كفار مكة الذين جعلوا من رزق الله - الذي أنزله بقدرته - حلالاً وحراماً دون إذن من الله تعالى افتراء على الله.

فالموضعان (هنا) مختلفان في الموضوع الخاص بكل منهما: هذا عن التحليل والتحريم للرزق بدون إذن من الله، وذاك خاص بالعقيدة.

وقد تكـرر فيه - كـالسابق - الأمـر ﴿قل﴾ وتكرر الاستـفهـام (ايضاً) كالسابق، لإثارة عقولهم حتى تفكر فيما يفترون على الله من الكذب، ليقلعوا عنه.

والمجموعة الرابعة : وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الثالث عشر: {آية: ٧ سبأ}.

٢- الموضع الرابع عشر: {آية: ٤٥ الزخرف}.

وهذان الموضعان قد اتفقـا في علة منع الوقف، وفي الموضوع العام لهذا الفصل - كما ذكرت آنفاً - ولكنهما اختلفا في الموضوع الخاص بكل منهما:

١- فالموضع الثـالث عشر: حكاية قـول الكفار التي قالوها على سـبيل الاستـهزاء والتـهكم بالنبي ﷺ في قوله ﴿إنكم لفـى خلق جديد﴾ أي إنكم سوف تبعـثون يوم القيامة للحسـاب. وقد حكي القرآن قولهـم منسوباً إليهم؛ ليحمِّلهم تبعة كفرهم، فالحديث هنا عن البعث.

٢- أما الموضع الرابـع عشر: فـإن الحديث فيـه عن أصل العقـيدة؛ لذا يطلب سيـدنا جبريل - عليه السـلام - ليلة الإسراء من سيدنا مـحمد ﷺ أن يسـأل الأنبياء - وقد حشرهم الله له ليصلى بهم إماماً - هذا السؤال: ﴿أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾؟

فالموضعان (هنا) غلب عليهما الاستفهام؛ لأنه هو الذي يحرك الأذهان، ويثير في النفوس البحث عن الحقيقة.

أما المجموعة الخامسة: فقد اشتملت على أربعة مواضع هي:

١- الموضع الأول: {آية: ١١١ الأعراف}.

٢- الموضع الثامن: {آية: ١ إبراهيم}.

٣- الموضع التاسع: {آية: ٥٩ الحجر}.

٤- الموضع الخامس عشر: {آية: ٨ الحديد}.

وقد اختلفت هذه المواضع فيما يأتي:

أولاً: في علة منع الوقف.

١- ففي الموضع الأول: {اية : ١١١ الأعراف} علة منع الوقف هي: أن الوقف على قوله: ﴿حاشرين﴾ يؤدى إلى الفصل بين الأمر : ﴿أرسل﴾ وجوابه: ﴿يأتوك﴾ وذلك ممنوع.

٢- وفي الموضع الثامن: علة منع الوقف أن الوقف على قوله: ﴿الحميد﴾ يؤدى إلى الفصل بين البدل - ﴿الله﴾ - وبين المبدَل منه - ﴿الحميد﴾- وذلك ممنوع.

٣- وفي الموضع التاسع: كانت العلة: أن الوقف على قوله: ﴿أجمعين﴾ يؤدى إلى الفصل بين المستثنى منه والمستثنى وذلك ممنوع.

٤- وفي الموضع الخامس عشر: كانت العلة أن الوقف على قوله: ﴿بالله﴾ يودى إلى الفصل بين الحال وصاحبها وذلك ممنوع.

ثانياً: في الموضوع الخاص بكل منها:

١- في الموضع الأول: المقام فيه مقام خوف وقع من فرعون ومن

حاشيته عندما رأوا عصا موسى - عليه السلام - التي صارت حية تسعى، فقالوا لفرعون : أخِّرهُ وأخاه وأرسل إلي المدائن أن يأتوك بكل ساحر متقن لفن السحر .

وتأمل كلمة ﴿المدائن﴾ و﴿حاشرين﴾ تدرك مدى الرهبة التي أحاطت بفرعون وملئه.

٢- وفي الموضع الثامن: حديث عن القرآن ذلك الكتاب الذي أنزله الله المتصف بهذه الصفات المذكورة؛ للدلالة على منزلته وقدره ومنزلة المنزَّل عليه، فذكر أن الهدف من إنزاله هو إخراج الناس من الظلمات إلى النور ﴿بإذن ربهم إلي صراط العزيز الحميد الله. . .﴾ . وتأمل قوله: ﴿ربهم - العزيز - الحميد - الله ﴾، لتدرك مدى أهمية الكتاب.

٣- وفي الموضع التاسع: المقام مقام فزع من جانب إبراهيم - عليه السلام - حيث سأل الملائكة عن سبب مجيئهم فقالوا : ﴿إنا أرسلنا إلى قومٍ مجرمين إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين* إلا امرأته . . .﴾ فالملائكة قد أرسلوا بالعذاب إلى قرى قوم لوط التي تفعل الفاحشة بعدما حذَّرهم لوط - عليه السلام - ثم استثنى الملائكة من العذاب آل لوط فإنهم ناجون جميعاً من العذاب ثم استثنى من آل لوط امرأته لأنها كانت كافرة.

٤- وفي الموضع الخامس عشر: المقام مقام حضٌّ على الإيمان بالله للإسراع في تحصيله، لأن العوامل التي تؤدى إلى سرعة الإيمان ماثلة، فها هُوذَا الرسول ﷺ يدعوكم إلي الإيمان بالرب صاحب النعم - ولذا آثر هنا لفظ ﴿الرب﴾ على لفظ الجلالة: ﴿الله﴾ لأنه الأنسب للمقام؛ لأن الدعوة إلى

الإيمان بصـاحب النعم المربى على مـوائد كرمـه وبره وعطائه تكون أسـرع إلى القبول - والرسول يتلو عليكم الكتاب الناطق بالبراهين والأدلة وقبل ذلك أخذ الله ميثاقكم بالإيمان، فأي عذر لكم بعد ذلك في ترك الإيمان؟

* * *

الفصل الثاني

من صفات أصحاب الجنة

* * *

الموضع الأول:

﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾ ﴾

[آية : ١٣٥ آل عمران].

إضاءة :

يقول الواحدي (٤٦٨هـ)[1] : «قال ابن عباس في رواية عطاء: نزلت الآية في نبهان التمّار أتته امرأة حسناء تبتاع منه تمراً فضمها إلى نفسه وقبّلها، ثم ندم على ذلك فأتى النبي ﷺ وذكر ذلك له، فنزلت هذه الآية».

وفي هذه الآية حديث عن بقية صفات المتقين الذين أعدّ الله لهم جنة عرضها السموات والأرض، فذكر من صفاتهم:

١- الإنفاق في السراء والضراء. ٢- الكاظمين الغيظ، وكظم الغيظ إخفاؤه وإمساكه. ٣- العفو عن الناس فيما أساءوا به إليهم. ٤- الصفة الرابعة: أنهم إذا وقع منهم ذنب سارعوا إلى التوبة والاستغفار، وهؤلاء هم الذين عنتهم الآية - التي معنا - فهم إذا وقعوا في فعل الفاحشة «وهي الفعلة المتجاوزة الحد في الفساد.. فقيل : الفاحشة: المعصية الكبيرة، وظلم النفس: الكبيرة مطلقاً، وقيل : الفاحشة: هي الكبيرة المتعدية إلى الغير، وظلم النفس: الكبيرة القاصرة على النفس، وقيل: الفاحشة[2] : الزنى».

---

(١) أسباب النزول : ١٠٥.

(٢) التحرير والتنوير : ٤/ ٩٢، وانظر معه: الكشاف: ١/ ٤٦٤، ومفاتيح الغيب: ٩/ ١٠، والجامع لأحكام القرآن: ٤/ ٢٢٠، والبحر المحيط: ٣/ ٣٤٨، وإرشاد العقل السليم: ١/ ٢٧٢، وروح المعاني: ٤/ ٩٤.

فهؤلاء إذا وقع منهم الذنب - الذي تحدثنا عنه - ﴿ذكروا الله﴾ أي رجعوا إليه، وعرفوا أن لهم ربا يعلم بالذنب، ويعاقب عليه، فإذا رجعوا إليه واستغفروه من هذا الذنب فإن الله يغفره؛ لأنه سبحانه فتح باب التوبة للعصاة المذنبين مالم تصل الروح إلى الحلقوم، أما قبل ذلك فإن الله يغفر للمستغفرين؛ لأنه لايغفر الذنوب إلا الله؛ فإن المذنب ما دام معترفاً بالذنب رجاعاً بالتوبة والاستغفار إلى الله غير مُصرٍّ على الذنب - أي باقٍ على الذنب متمسك به - ﴿وهم يعلمون﴾ بأن الإصرار على الصغيرة يحولها إلى كبيرة، أو ﴿وهم يعلمون﴾ أن لهم رباً يغفر الذنب، فإن الله تعالى يعفو ويغفر.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿إلا الله﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط. ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

والقراء يقولون بالوقف على هذا الموضع : فيقول الداني (٤٤٤هـ)[(١)] : «﴿عن الناس -١٣٤-﴾ كاف، ومثله: ﴿لذنوبهم -١٣٥-﴾ ، ومثله : ﴿إلا الله -١٣٥-﴾ ». ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[(٢)] : «. . . والوقف لطول الكلام على : ﴿لذنوبهم -١٣٥-ص[(٣)] ﴾ للابتداء بالاستفهام وعلى : ﴿إلا الله﴾ [١٣٥] لاعتراض الاستفهام . ولزوم الجواب بأن يقول الروح: لا أحد

---

(١) المكتفى: ٢١٠، وانظر معه: الإيضاح لابن الأنباري: ٢/ ٥٨٥، والقطع لابن النحاس: ٢٣٥.

(٢) علل الوقوف: ١/ ٣٨٩.

(٣) (ص): هذا الرمز يعنى عند السجاوندي أنه مرخص ضرورة: وهو: «مالا يستغنى ما بعده عما قبله لكنه يرخص لانقطاع النفس، وطول الكلام ولا يلزمه الوصل بالعود لأن ما بعده جملة مفهومة» [علل الوقوف: ١/ ١١٦، والإتقان: ١/ ٢٣٤].

يغفر الذنوب إلا أنت».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿لذنوبهم -١٣٥-﴾ صالح، ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾ أصلح منه... وإنما يصلح الوقف عليهما إن جعل ﴿الذين﴾ الأول نعتاً والثاني عطفاً عليه، وإلا فلا يصلح إلا بتجوز للفصل بين المبتدأ والخبر، ووجه الجواز: طول الكلام بينهما وقِصَر النفس عن بلوغ التمام».

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿لذنوبهم -١٣٥-﴾ حسن. وقيل: كاف للابتداء بالاستفهام، ومثله: ﴿إلا الله -١٣٥-﴾ والجمع بين : ﴿فاستغفروا﴾، ﴿ومن يغفر﴾ أولى: لشدة اتصالهما».

ومن كلام القراء يتضح لنا اختلافهم في الحكم على هذا الموضع: فمنهم من قال إن الوقف عليه حسن كابن الأنباري (٣٢٨هـ)[٣] ، ومنهم من قال إنه تام كنافع (١٦٩هـ)[٤] وخالفه في هذا ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٥] ومنهم من قال إنه كاف كالداني (٤٤٤هـ)، ومنهم من قال: إنه يرخص للضرورة كالسجاوندي (٥٦٠هـ) ومنهم من قال: إنه صالح كالأنصاري (٩٢٦هـ) في حال القول بأن ﴿الذين﴾ الأول نعت، والثاني قد عطف عليه، أما على القول بأن ﴿الذين﴾ الثاني مبتدأ فلا يصلح إلا بتجوز؛ للفصل بين المبتدأ والخبر.

---

(١) المقصد: ٨٨.

(٢) منار الهدى: ٨٨.

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتدا: ٢/ ٥٨٥.

(٤، ٥) انظر: القطع والائتناف: ٢٣٥.

أما الأشموني فقد ذكر رأي من قال إن الوقف عليه حسن، ورأي من قال إن الوقف عليه كاف، لكن الأولى عنده الجمع بين ﴿فاستغفروا﴾، ﴿ومن يغفر﴾ وهكذا ترى - أيها القارئ الكريم - هذا الاختلاف بين القراء في هذا الموضع، ولن يحسم هذا الخلاف إلا كلامُ النحاة؛ لذا فإني أعرض القضية عليهم، وما ينتهي إليه القول عندهم فإني أقول به.

يقول الفخر الرازي (٦٠٦هـ)(١) : «واعلم أن قوله: ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾ جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه والتقدير: فاستغفروا لذنوبهم ولم يصروا على ما فعلوا».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)(٢) : «﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾ جملة اعتراض المتعاطفين، أو بين ذي الحال والحال... وهذه الجملة الاعتراضية فيها ترقيق للنفس وداعية إلى رجاء الله وسعة عفوة واختصاصه بغفران الذنب.. ﴿ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون﴾ أي ولم يقيموا على قبيح فعلهم، وهذه الجملة معطوفة على ﴿فاستغفروا﴾ فهي من بعض أجزاء الجزاء المترتب على الشرط، ويجوز أن تكون الواو للحال ويكون حالاً من الفاعل في : ﴿فاستغفروا﴾ فهي من بعض أجزاء الجزاء، أي: فاستغفروا لذنوبهم غير مصرين».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)(٣) : «﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾ ..

---

(١) مفاتيح الغيب: ٩/ ١٠، وانظر معه: الكشاف: ١/ ٤٦٤.

(٢) البحر المحيط: ٣/ ٣٤٩.

(٣) إرشاد العقل السليم: ١/ ٢٧٢، وانظر معه: روح المعاني: ٤/ ٩٦، والتحرير والتنوير: ٤/ ٩٣، وإعراب القرآن وبيانه: ٤/ ٥٣١.

والجملة معترضة بين المعطوفين، أو بين الحال وصاحبها؛ لتقرير الاستغفار والحث عليه، والإشعار بالوعد بالقبول ﴿ولم يصروا﴾ عطف عليه: ﴿فاستغفروا﴾ وتأخيره عنه مع تقدم عدم الإصرار على الاستغفار رتبة؛ لإظهار الإعتناء بشأن الاستغفار، واستحقاقه للمسارعة إليه عقيب ذكره تعالى أو حال من فاعله أي ولم يقيموا، أو غير مقيمين».

فكلام النحاة هنا جاء واضحاً لالبس فيه ولا غموض، وقد دلَّ على أن قوله: ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾ جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله: ﴿فاستغفروا لذنوبهم﴾ وبين المعطوف وهو قوله: ﴿ولم يصروا على ما فعلوا﴾ ولا يفصل بين المعطوفين بفاصل.

وبناءً على هذا فإن جملة : ﴿ولم يصروا على ما فعلوا﴾ تكون جزءاً من الجزاء المترتب على الشرط ﴿إذا﴾، وعلى القول بأن الواو للحال تكون الجملة هنا حالاً من فاعل ﴿فاستغفروا﴾ فهي أيضاً من بعض أجزاء الجزاء المترتب على الشرط ﴿إذا﴾ أي فاستغفروا لذنوبهم غير مصرين، وأجزاء الجزاء تذكر كلها مرة واحدة؛ لأن من مجموعها يتكون الجزاء، وهو هنا مكون من ثلاث جمل هي: ﴿ذكروا الله﴾، وقوله: ﴿فاستغفروا لذنوبهم﴾ وقوله: ﴿ولم يصروا على مافعلوا﴾، فهذه الأجزاء الثلاثة يجب أن يأتى بها المتكلم مرة واحدة، وإلاَّ فإنه يكون قد قدم جزءاً وأخَّر جزءاً من المعنى وذلك يفسده.

وقد عطفت أجزاء الجزاء على بعضها إيذاناً بأنها لابد أن تذكر كلها مرة واحدة، وتأمَّل هنا عطف قوله: ﴿فاستغفروا لذنوبهم﴾ - وهو الجزء الثاني من الجزاء - على قوله: ﴿ذكروا الله﴾ بالفاء التي تفيد الترتيب والتعقيب؛ ليدل

على أن الاستغفار جاء عقيب الذكر مباشرة؛ ليدل على ما في أنفسهم من خشية الله، ثم جاء بالجزء الثالث من الجزاء معطوفاً بالواو ﴿ولم يصروا..﴾ فهذه الأجزاء الثلاثة منها يتكون جزاء الشرط، وذكرها متصلة هو الأولى؛ لأنه يقدم المعنى تاماً؛ فإن المقام مقام ثناء على هذا الصنف من الناس، فهم إذا وقعوا في الفاحشة ذكروا الله فاستغفروه ولم يصروا على ما فعلوا، وتعداد المناقب يتطلب ذكرها مرة واحدة متتابعة؛ لتتضح صورة المتحدَّث عنهم.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿إلا الله﴾؛ لأن ما بعدها معطوف على ماقبلها، وهو جزء من أجزاء الجزاء المترتب على الشرط، وهذه الأجزاء قد عُطف بعضها على بعض بالفاء ثم بالواو والعطف يصيِّر المعطوفات شيئاً واحداً، وكما قلت: هذه الأجزاء يتكون منها جزاء الشرط، ومجموعها هو جزاء الشرط، وما دام مجموعها هو جزاء الشرط فلا يصح الوقف حتى يؤتى بكل مكونات هذا الجزاء، ولايفصل بين الشرط وجزائه - كما قلت[1] من قبل كثيراً - بفاصل حتى يتم تقديم المعنى المراد تاماً؛ لأن بين الشرط وجزائه رابطة السببية كما يقول البلاغيون[2] .

---

(١) انظر : ص ٦٩١ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر: مقال أ. د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام. السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو/أغسطس ٢٠٠١م ص: ١٣، وانظر معه: أسرار البلاغة: ١١١، وبدائع الفوائد: ٤٤/١.

الموضع الثاني:

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [آية : ٤٢ الأعراف].

إضاءة :

في هذه الآية يخبرنا ربنا عن جزاء الذين يؤمنون بالله، أي يصدّقون تصديقاً قلبياً بالله رباً - متصفاً بكل كمال يليق بذاته المقدسة - وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويؤمنون بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، ويعملون الأعمال الصالحة وفق هذا الإيمان، أي تتفق أعمال الأبدان مع تصديق القلوب؛ فإن هؤلاء يجعل الله جزاءهم الجنة بما فيها من النعيم المقيم، والخلود السرمدي، ثم يطمئن الله قلوب عباده المؤمنين إلى أن الحصول على هذا الثواب العظيم يناله العبد بما لايشق عليه من الطاعة وفعل الخير؛ لأن الله رحيم بعباده لايكلفهم إلا بما يطيقون، وفيه - أيضاً - إلهاب مشاعر المؤمنين ليحرصوا على هذه الأعمال التي تؤهلهم لهذا الثواب وفيه كذلك «تنبيه للكفار على أن الجنة مع عظم محلها يوصل إليها بالعمل السهل من غير تحمل الصعب»[1] .

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وسعها﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء فقد اختلفوا في الحكم على هذا الموضع، وإليك آراءهم: يقول

(١) مفاتيح الغيب: ١٤/٦٥، وانظر معه: منار الهدى: ١٤٥.

الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿الظالمين -٤١-﴾ تام، ﴿رسل ربنا بالحق -٤٣-﴾ كاف». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿وسعها﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿وسعها -٤٢-ز﴾[٣] لأن ﴿أولئك﴾ خبر ﴿والذين آمنوا﴾، وجملة : ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ معترضة ويحتمل أن يكون الخبر الجملة تقديره: لانكلفهم؛ لأن ﴿نفساً﴾ نكرة والنكرة في النفي تعم، ومعنى : ﴿لانكلف﴾ أي لانتقص من ثوابهم لأن إبطال أجر العامل مما لايسعه أي لايطيقه، والوجه هو الأول».

وقد اختار السجاوندي القول بالوجه الأول، أي: أن ﴿أولئك﴾ خبر ﴿والذين آمنوا﴾ ، وجملة: ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ معترضة وعليه فإن الوقف يكون ممنوعاً على قوله: ﴿وسعها﴾.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٤] : «... ويجوز الوقف على ﴿وسعها﴾ إن جُعل خبر المبتدأ، وإن وقف على : ﴿أصحاب الجنة﴾ كان مفهوماً»[٥] .

ويقول الأشموني[٦] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - :

---

(١) المكتفى: ٢٧١.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٥٠٠.

(٣) هذا الرمز: (ز) معناه عند السجاوندي: مجوز لوجه: أي يجوز الوقف عليه هنا على إعراب ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ أنها هي خبر ﴿الذين آمنوا﴾، أما على إعراب ﴿أولئك﴾ خبر ﴿الذين﴾ فإن الوقف يكون ممنوعاً على قوله: ﴿وسعها﴾.

(٤) المقصد: ١٤٥.

(٥) المفهوم هو الحسن [انظر: البرهان للزركشي: ١/ ٣٥٠].

(٦) منار الهدى: ١٤٥.

«﴿إلا وسعها -٤٢-﴾ جائز إن جعلت جملة: ﴿لانكلف﴾ - خبر ﴿والذين آمنوا﴾ وليس بوقف إن جعلت جملة : ﴿أولئك﴾ الخبر، وتكون جملة: ﴿لانكلف﴾ اعتراضاً بين المبتدأ والخبر».

ومن كلام القراء يتضح لنا اختلافهم في الحكم على هذا الموضع: فمنهم من فُهم المنع من كلامه كالداني، ومنهم من صرّح بترجيح القول بالمنع وهو السجاوندي، ومنهم من قال بالجواز على إعراب ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ هي الخبر للاسم الموصول ﴿الذين﴾ وبالمنع على إعراب ﴿أولئك﴾ خبر ﴿الذين﴾.

هذا، وعند اختلاف القراء فإننا نحتكم إلى النحاة؛ لنرى رأيهم، وما ينتهي إليه القول عندهم فإني أقول به:

يقول الزجاج (٣١١هـ)[١] : «... ﴿أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون﴾ ﴿أولئك﴾: رفع بالابتداء و﴿أصحاب﴾ خبر و﴿هم﴾ والجملة خبر ﴿الذين﴾ ويرجع على ﴿الذين﴾ أسماء الإشارة أعني ﴿أولئك﴾...».

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : «﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ جملة معترضة بين المبتدأ والخبر».

ويقول القرطبي (٦٧١هـ)[٣] : «﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ كلام معترض، أي: والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون».

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢/٣٣٩.

(٢) الكشاف: ٢/٧٩.

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٧/٢٠٢.

ويقول السيوطي (٩١١هـ)[١] : «﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ مبتدأ وقول : ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ من العمل اعتراض بينه وبين خبره وهو : ﴿أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون﴾».

وبقول هؤلاء العلماء قال أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] ، وابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٣] ، ومحي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[٤] .

وقد اتفق هؤلاء العلماء جميعاً على القول بأن قوله: ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ اعتراض بين المبتدأ، وهو قوله: ﴿والذين آمنوا﴾ وبين خبره وهو قوله: ﴿أولئك أصحاب الجنة﴾ وعلى ذلك يكون الوقف ممنوعاً على قوله: ﴿وسعها﴾؛ إذ لم يقل أحد منهم بجواز أن يكون قوله: ﴿لانكلف...﴾ خبراً عن ﴿الذين﴾ وعليه فليس فيه إلا المنع.

أما الذين أجازوا القول بإعراب: ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ خبراً لقوله: ﴿الذين﴾ فإنهم يقدمون عليه القول بإعراب ﴿لانكلف﴾ جملة معترضة بين المبتدأ ﴿الذين﴾ وخبره ﴿أولئك أصحاب الجنة﴾ فمثلاً يقول الفخر الرازي (٦٠٦هـ)[٥] : «اعلم أن أكثر أصحاب المعاني على أن قوله: ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ اعتراض وقع بين المبتدأ والخبر، والتقدير: ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون﴾، وإنما حسن وقوع هذا

---

(١) حاشية الصاوي على الجلالين: ٢/ ٧٤.

(٢) انظر : إرشاد العقل السليم: ٢/ ١٦٧.

(٣) انظر : التحرير والتنوير: ٨/ ١٣٠.

(٤) انظر : إعراب القرآن وبيانه: ٨/ ٥٥٤.

(٥) مفاتيح الغيب: ١٤/ ٦٥ وانظر معه: البيان: ١/ ٣٦١، را لبحر للمحيط: ٥/ ٥٢.

الكلام بين المبتدأ والخبر؛ لأنه من جنس هذا الكلام؛ لأنه لما ذكر عملهم الصالح ذكر أن ذلك العمل في وسعهم غير خارج عن قدرتهم... وقال قوم: موضعها خبر عن ذلك المبتدأ والعائد محذوف، كأنه قيل: لانكلف نفساً منهم إلا وسعها، وإنما حذف العائد للعلم به».

ومن عرض آراء النحاة تطمئن النفس إلى القول بأن قوله: ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ جملة معترضة بين المبتدأ وخبره ليس فيها إلا ذلك، وعليه فإن الوقف يكون ممنوعاً على قوله: ﴿وسعها﴾، وتأمل قول الفخر الرازي: «اعلم أن أكثر أصحاب المعاني على أن قوله: ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ اعتراض وقع بين المبتدأ والخبر». وعندما يعرض الرأي الآخر يقول: «وقال قوم...». وهذا يدل على أنه يرجح القول بالاعتراض، كما رجحه السجاوندي من قبل.

هذا، والبلاغيون يؤيدون القول بمنع الوقف على قوله: ﴿وسعها﴾ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ وخبره وذلك ممنوع؛ لأن الخبر هو ركن الإسناد الذي لايتم المعنى إلا بذكره. وقد ذكرتُ من قبل كثيراً رأى عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] في قضية الإتيان بالخبر وأهمية ذلك في تقديم المعنى تاماً؛ لذا فإني أكتفى بما ذكرته من قبل تجنباً للإطالة والتكرار.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

الموضع الثالث :

﴿ وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آية : ١٥٣ الأعراف].

إضاءة :

لما تحدثت الآية السابقة عن جزاء الذين اتخذوا العجل إلهاً عبدوه من دون الله بأنهم سينالهم غضب من ربهم وذلة في الحياة الدنيا وكذلك يكون جزاء الذين اختلقوا الكذب على الله، جاءت هذه الآية لتفتح باب التوبة لكل من عمل السيئات - وهي المعاصي بأنواعها المختلفة - فإن من يتوب عن الذنب ويُقلع عنه، ويندم على ما فعل، ويعزم عزماً أكيداً على عدم العود فإن الله يغفر هذه الذنوب أي يسترها ويمحوها بعفوه عن أصحابها، لأنه - سبحانه - تسمّى بأنه غفار، وأنه رحيم بعباده مبالغ في الغفران لهم والرحمة بهم.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وآمنوا﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء : فإن منهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من رجح الوصل على الوقف، ومنهم من صرّح بجوار الوقف، وإليك آراءهم: يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿أرحم الراحمين -١٥١-﴾ تام، ومثله: ﴿لغفور رحيم -١٥٣-﴾» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿وآمنوا﴾ وهذا يدل على المنع.

---

(١) المكتفى : ٢٧٦.

ويقــول الســجــاوندي (٥٦٠هـ)[1] : «﴿وآمنوا -١٥٣-ز﴾[2] لظاهر ﴿إنَّ﴾ والوجه الوصل؛ لأن الجملة خبر ﴿والذين﴾، والضمير العائد إلى المبتدأ محذوف دلَّ عليـه الضمير العائد إلى صلتـه وهو: (ها) في : ﴿من بعدها﴾؛ فإنها من ضـمير التوبة التي هي من ضرورة ﴿تـابوا﴾ تقديره: إن ربك من بعد توبتهم».

ويقول الأنـصاري (٩٢٦هـ)[3] : «﴿المفـترين -١٥٢-﴾ تام، وكـذا: ﴿رحيم -١٥٣-﴾»، ولم يذكـر وقفاً من أي نوع عـلى قوله: ﴿وآمنوا﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشـموني[4] - من علمـاء القرن الحادي عـشر الهـجري - : «﴿وآمنوا -١٥٣-﴾ كاف، ﴿رحيم -١٥٣-﴾ تام».

ومن كلام القراء يتضح لنا اختلافهم في الحكم على هذا الموضع: فمنهم من فُهـم المنع من كلامـه كالداني والأنصـاري، ومنهم من رجح الوصل على الوقف كالسجاوندي، ومنهم من صرَّح بالجواز كالأشموني.

وعندما يختلف القرَّاء فإننا نحتكم إلى النحاة لنرى رأيهم في الموضع وما ينتهي إليه القول عندهم فإننا نقول به وهاك آراءهم:

يقول النحاس (٣٣٨هـ)[5] : «﴿والذين عملوا الـسيئـات...﴾ ابتداء

(١) علل الوقوف: ٢/٥١٦.

(٢) سبق بيانه في الموضع السابق.

(٣) المقصد: ١٥١.

(٤) منار الهدى: ١٥١.

(٥) إعراب القرآن ٢/١٥٣.

والخبر: ﴿إن ربك من بعدها لغفور رحيم﴾ أي لهم».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «موضع ﴿والذين﴾ رفع بالابتداء و﴿إنَّ﴾ واسمها وخبرها في موضع رفع؛ لأنه خبر المبتدأ».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٢] : «﴿والذين عملوا السيئات...﴾ مبتدأ، والخبر ﴿إن ربك من بعدها لغفور رحيم﴾، والعائد محذوف، أي غفور لهم أو رحيم بهم».

وقد اتفق النحاة هنا على أن قوله: ﴿والذين﴾ في موضع رفع بالابتداء و﴿إنَّ﴾ واسمها وخبرها - في قوله: ﴿إن ربك من بعدها لغفور رحيم﴾ في موضع رفع؛ لأنه خبر المبتدأ.

هذا، والبلاغيون يزيدون منع الوقف على قوله: ﴿وآمنوا﴾؛ لأن ما بعده - ﴿إن ربك من بعدها لغفور رحيم﴾ خبر المبتدأ، ولايُفصل بين المبتدأ وخبره بفاصل.

وتأمَّل قارئاً قرأ: ﴿والذين عملوا السيئات ثم تابوا من بعدها وآمنوا﴾ ثم وقف. فماذا أفاد؟ لم يُفد شيئاً؛ لأنه قدم كلاماً غير تام المعنى؛ لأن السامع إذا قلت له: ﴿والذين عملوا السيئات ثم تابوا من بعدها وآمنوا﴾ ووقفت يقول لك: ماذا تريد أن تقول عنهم؟ فإذا جاء بخبر المبتدأ تم المعنى وأفاد الكلام فائدته، وقد ذكرنا من قبل رأي عبد القاهر (٤٧١هـ)[٣] في قضية الإتيان بخبر

---

(١) البيان : ١/ ٣٧٥.

(٢) التبيان : ١/٥٩٦، وانظر معه: البحر المحيط: ٥/١٨٥، وإعراب القرآن وبيانه لمحي الدين الدرويش: ٩/ ٥٠.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للخطيب القزويني: ١٩٨.

المبتدأ، وأهمية ذلـك في تمام فائدة الكلام؛ إذ هو ركن الإسناد، وبدونه لايفيد الكلام معنى يحسن السكوت عليه.

الموضع الرابع:

﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ۝﴾ [آية : ١٧٠ الأعراف].

إضاءة:

في هذه الآية حديث عن صنف من اليـهود التزموا بما أمـرتهم به التوراة وانتهوا عما نهتهم عنه، ولم يكتموا شيئاً منها، وأقاموا الصلاة - كعبد الله بن سلام وغيره - وخص الصلاة؛ لأنها الفارقة بين الكافر والمؤمن فهؤلاء وعدهم الله الجنة في الآخـرة وصلاح الحال في الدنيـا، لأنه لايضيع أجـر المقيم على الصلاح والتقـوى. يقول الزجاج (٣١١هـ)[1] : «فالمعنى: ﴿والذين يمسكون بالكتاب﴾ أي : يـؤمنون به ويحكمون بما فـيه إنا لانضيع أجـر المصلح منهم، والمصلح: المقيم على الإيمان المؤدى فرائضه اعتقاداً وعملاً».

ففي هذه الآية وعد بعدم ضيـاع أجر المصلحين يقابل الوعيد - في الآية السابقة - على نقيض ما جاء في هذه الآية التي معنا.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هـنا على قـوله: ﴿الصـلاة﴾ فـي ط. مـصـحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٨٨، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٢٩٨.

أما القـرّاء: فقـد اختلفـوا في الحكم على هذا الموضع، وإليك آراءهم: يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «ومثله - أي أكفى - ﴿وأقاموا الصلاة -١٧٠-﴾ ﴿المصلحين -١٧٠-﴾ تام».

ويقـول الـسجـاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿الصلاة -١٧٠-ط﴾[٣] على تقدير حـذف أي: لانضيع أجرهم إنا لانضيع، أو : هم المصلحـون ولا نضيع أجر المصلحين». ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٤] : «﴿تعقلون -١٦٩-﴾ تام، ﴿المصلحين -١٧٠-﴾ كـاف». ولم يذكـر وقـفـاً من أي نـوع على قـوله: ﴿الصـلاة﴾ وهذا يدل على المنع. ويقـول الأشمـوني[٥] - من علمـاء القرن الحـادي عـشر الهـجـري - : «﴿تعـقلون -١٦٩-﴾ تام إن جـعل: ﴿والذين يمـسكون﴾ مـبتـدأ، وليس بوقف إن عطف على قـوله: ﴿للذين يتـقون﴾ فـلا يوقف على : ﴿يتقون﴾، ولا على : ﴿تعقلون﴾ ، وإن جعل: ﴿والذين مبتدأ وخبره ﴿إنا لانضـيع﴾ لم يوقف على قوله: ﴿وأقاموا الـصلاة﴾ لأنه لايفصل بين المبتدأ والخبر بالوقف؛ لأن ﴿المصلحين﴾ هم الذين يمسكون بالكتاب، وفي قـوله: ﴿وأقامـوا الصـلاة﴾ إعادة المبـتـدأ بمعناه والرابط بينهـمـا العمـوم في ﴿المصلحين﴾، أو ضمير محذوف تقديره: المصلحين منهم».

ومن كلام القراء يتبين لنا اخـتلافهم في الحكم على هذا الموضع: فمنهم

---

(١) المكتفى: ٢٧٧.

(٢) علل الوقوف: ٥٢١/٢.

(٣) - (ط) أي مطلق وقد سبق بيانه [انظر: علل الوقوف: ١١٦/١].

(٤) المقصد: ١٥٣.

(٥) منار الهدى: ١٥٣.

من صرَّح بجواز الـوقف عليه كالداني والـسجـاوندي، ومنهم من فُهم المنع من كلامه كالأنصاري، ومنهم من فصَّل القول فيه: فهو جائز على إعراب، وممنوع على إعراب آخر، كما يؤخذ من كلام الأشموني.

وعند اختـلاف القراء في الحكم على موضع مـا فإننا نحيل القضـية إلى النحاة؛ لنرى رأيهم، وما يقولون به يكون هو الفيصل في الحكم على الموضع، وهاك آراءهم:

يقول ابن الـنحاس (٣٣٨هـ)[١] : «﴿والذين يمسكون بالكتـاب﴾ ابتداء والتقدير في خبره: ﴿إنا لانضيع أجر المصلحين﴾ منهم».

ويقـول ابن الأنبـاري (٥٧٧هـ)[٢] : «﴿الذين يمسكون بالكتـاب﴾ في موضع رفع؛ لأنه مـبتدأ وخـبره: ﴿إنا لانضيع أجـر المصلحين﴾ وتقديره: إنا لانضيع أجر المصلحين منهم؛ ليعود من الخـبر إلى المبتدأ عائد ويجوز أن يكون وضع المظهر موضع المضمر كقول الشاعر[٣] :

لاأرى الموت يسبق الموت شيء . . .

أراد يسبقه شيء فوضع المظهر موضع المضمر».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٤] : «والظاهر أن قوله: ﴿والذين﴾ استئناف

(١) إعراب القرآن : ٢/ ١٦٠.

(٢) البيان: ١/ ٣٧٩.

(٣) البيت من شواهد سيبويه: ١/ ٣٠، وهو لسواد بن عدي، وعجزه: (نغص الموت ذا الغنى والفقيرا) الحاشية الموضع السـابق.

(٤) البـحر المحـيط: ٥/ ٢١٢، وانظر معه: مـعاني القـرآن وإعـرابه للزجاج: ٢/ ٣٨٨، والكشـاف: ٢/ ١٢٨، والتبيان: ٢/ ٦٠٢، والتحرير والتنوير: ٩/ ١٦٤، وإعراب القرآن وبيانه: ٣/ ٧١.

إخبار. لما ذكر حال من لم يتمسك بالكتاب ذكر حال من استمسك به فيكون ﴿والذين﴾ على هذا مرفوعاً بالابتداء، وخبره الجملة بعده كقوله[1] : ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيع أجر من أحسن عملاً﴾ إذا جعلنا الرابط هو في : ﴿من أحسن عملاً﴾، وهو العموم، كذلك هذا يكون الرابط هو العموم في ﴿المصلحين﴾».

وكلام النحاة هنا يفيد أن قوله: ﴿والذين﴾ في موضع رفع مبتدأ ، والخبر قوله: ﴿إنا لانضيع أجر المصلحين﴾، وقد استظهر هذا القول أبو حيان بل إن الفخر الرازي (٦٠٦هـ) قد وصفه بالحسن؛ حيث يقول[2] : «... وهذا الوجه حسن؛ لأنه لما ذكر وعيد من ترك التمسك بالكتاب أردفه بوعد من تمسك به».

وبناءً على ما تقدم يكون الوقف ممنوعاً على قوله: ﴿الصلاة﴾؛ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ وخبره، وذلك ممنوع.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿الصلاة﴾؛ لأن ذلك ا لوقف يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ والخبر وذلك ممنوع؛ لأن الخبر هو ركن الإسناد الذي لايتم المعنى إلاّ به؛ إذ المبتدأ والخبر ركنا الكلام، ولايتم المعنى إلا بذكرهما معاً.

وتأمل قارئاً قرأ: ﴿والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة﴾ ثم وقف : فماذا يفيد بهذا الوقف؟ الجواب: لم يُفد معنى يحسن السكوت عليه؛ لأن

---

(١) الكهف: آية: ٣٠.

(٢) مفاتيح الغيب: ٣٧/١٥.

السامع يقول له: ماذا تريد أن تقول عنهم؟ فإذا قال: ﴿إنا لانضيع أجر المصلحين﴾ يكون قد أتى بالمعنى التام، وأفاد معنى يحسن السكوت عليه.

هذا، وقد ذكرت من قبل رأي عبد القاهر (٤٧١هـ)[1] في قضية الإتيان بالخبر، وأهمية ذلك في الكلام؛ لذا فإني اكتفى بما سبق ذكره.

الموضع الخامس:

الموضع السادس:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ۝ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝﴾ [الآيات من ٧٢ : ٧٤ الأنفال].

إضاءة:

تتحدث الآية الأولى - آية ٧٢ - عن ثلاثة أصناف من المؤمنين هم:

١- المهاجرون: وهم الذين خرجوا من (مكة) مهاجرين منها إلى المدينة المنورة تاركين الأهل والمال والولد والوطن؛ لينصروا الله ورسوله مجاهدين بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

٢- الأنصـــار : وهم أهل المـدينة المنورة الـذين آووا رســـول الله ﷺ ونصـــروه، وأنزلوه من أمـــوالهم وأنفـــسهم منزلة أهلهم وجـاهدوا مـعـه ﷺ بأموالهم وأنفـــسهم في سبيل الله ، هـذان الصنفان قد آخي بينهمـا رسول الله ﷺ عند الهجرة، وبهذه المؤاخاة في الله كان كل منهــما يرث أخاه - بسببها - دون أخيه من الـنسب، حتى نزلت ﴿وأولوا الأرحام بعضــهم أولى ببعض في كتـاب الله. . .﴾ الآية فنسخ؛ ولذا قـال الله تعالى: ﴿أولئك بـعضهم أولـياء بعض﴾ أي في الميـراث - كمـا قال ابن عـباس - رضي الله عنهـما - يـقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «قال ابن عباس: ﴿أولياء بعض﴾ في الميراث، فكانوا يتوارثون بالهجرة، وكان لايرث من آمن ولم يهاجر من هاجر، فنسخ الله ذلك بقولـه: ﴿وأولوا الأرحام﴾ الآية أخـرجه أبو داود[٢] ، وصار الميـراث لذوي الأرحام من المؤمنين، ولايتوارث أهل ملتين شيئاً».

أما الصنف الثـالث: في هذه الآية - فهم الذين آمنوا ولم يهاجـروا فإن هؤلاء لايرثون من هاجر بمفهوم النص الـسابق ومنطوقه.

أو المعنى: مـالكم من نصرتهم من شـيء، أي لستم مطالبين بنصـرتهم لكن إن طلبـوا هذه النُصرة فعليكم نـصرهم على عدوهم إلا على قـوم بينكم وبينهم عهد، فلا تنقضوا عهدكم من أجلهم، وفي هذا حث لهم على المسارعة إلى الهجرة حتى ينالوا شرفها.

أما الآية الثانيـة - آية ٧٣ - فإنها تتحدث عن الـكفار، وأنهم يتوارثون

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٨/ ٥٧.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الفرائض. باب نسخ ميراث العقد بميراث الرحم: ٣/ ١٢٨.

فيما بينهم، أي يرث الكافر أخاه، ولايتوارث أهل ملتين؛ فلا يرث المسلم الكافر، وإن كان أباه أو أخاه، وكذلك الكافر.

وقوله : ﴿إلا تفعلوه﴾ الضمير عائد على الموارثة. يقول القرطبي (٦٧١هـ)[1] : الضمير عائد على الموارثة والتزامها، المعنى: إلا تتركوهم يتوارثون كما كانوا يتوارثون قاله ابن زيد، وقيل: هي عائدة على التناصر والمؤازرة والمعاونة واتصال الأيدي».

فعلى هذا يكون المعنى: الكفار بعضهم أولياء بعض في الميراث؛ فلا يرث المسلم الكافر ولا العكس، إلا تفعلوا هذه الموارثة تكن فتنة في الأرض وفساد كبير.

وفي الآية الثالثة : -٧٤- يعود الله تعالى إلى الحديث عن المهاجرين والأنصار بالثناء عليهم، فيصفهم بأنهم هم الذين بلغوا حقيقة الإيمان، كما يريدها الله من المؤمن، ويعلن الجزاء الذي يستحقونه فيقول: ﴿لهم مغفرة ورزق كريم﴾ «أي ثواب عظيم في الجنة»[2] .

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿في سبيل الله﴾ في الموضعين: - آية ٧٢، ٧٤ - في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يردا في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٨/٥٨.

(٢) السابق : نفس الموضع.

أما القراء : فإن الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر شيئاً في هذين الموضعين وكذلك السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] ، وكذلك الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] وهذا يدل على المنع.

أما الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فإنه يقول: «ولا وقف من قوله: ﴿إن الذين آمنوا﴾ إلى: ﴿أولياء بعض﴾ فلا يوقف على : ﴿في سبيل الله﴾».

ويقول في الثاني[٥] : «ولاوقف من قوله: ﴿والذين آمنوا﴾ إلى ﴿حقاً﴾، فلا يوقف على : ﴿في سبيل الله﴾، ولا على : ﴿ونصروا﴾ لأن خبر ﴿والذين﴾ ﴿أولئك﴾؛ فلا يفصل بين المبتدأ وخبره بالوقف».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿في سبيل الله﴾ في الموضعين؛ لأن الوقف عليه فيهما يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ وخبره وذلك ممنوع، كما سيتضح من كلام النحاة.

يقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٦] : «﴿إن الذين آمنوا﴾ -٧٢- اسم ﴿إنَّ﴾ ، ﴿والذين آووا ونصروا﴾ معطوف عليه، ﴿أولئك﴾ رفع بالابتداء ﴿بعضهم﴾ ابتداء ثان ﴿أولى ببعض﴾ خبره، والجميع خبر ﴿إنَّ﴾».

---

(١) انظر: المكتفى : ٢٨٩.

(٢) انظر: علل الوقوف: ٢/٥٤٣.

(٣) انظر: المقصد: ١٦١.

(٤) انظر: منار الهدى: ١٦١.

(٥) السابق: نفس الموضع .

(٦) إعراب القرآن: ٢/١٩٩.

وكلام ابن النحاس - رحمه الله - هنا يفيد أن قوله: ﴿والذين آووا ونصروا﴾ معطوف على اسم ﴿إنَّ﴾، وهذا المعطوف يقع بعد قوله: ﴿في سبيل الله﴾ في ترتيب الألفاظ في هذه الآية فالوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين المعطوف وا لمعطوف عليه، هذا أولاً.

وثانياً: الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين اسم ﴿إنَّ﴾ وخبرها؛ إذ الخبر هو قوله: ﴿أولئك بعضهم أولياء بعض﴾.

وما قيل في هذا الموضع ينطبق على الموضع الثاني تماماً؛ لأن قوله[1] : ﴿أولئك هم المؤمنون حقاً﴾ خبر قوله: ﴿الذين﴾، وقوله: ﴿والذين[2] آووا ونصروا﴾ معطوف على ذلك المبتدأ ﴿الذين آمنوا وهاجروا﴾ فالوقف على : ﴿في سبيل الله﴾ يؤدى إلى الفصل بين المعطوف ﴿والذين آووا ونصروا﴾ - ، والمعطوف عليه وهو قوله: ﴿الذين آمنوا وهاجروا﴾ وذلك ممنوع، وأيضاً الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ ﴿الذين آمنوا وهاجروا﴾ - وبين خبره - ﴿أولئك هم المؤمنون حقاً﴾ - وذلك ممنوع .

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿في سبيل الله﴾ في الموضعين؛ لما ذكرته آنفاً؛ لأن الوقف على أيٍّ منهما يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيهما، وذلك ممنوع.

والعلة الثانية: أن الوقف على أيٍّ منهما يؤدى إلى الفصل - في الأول - بين اسم ﴿إنَّ﴾ وخبرها، وفي الثاني: يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ وخبره،

---

(١) أي في الآية: ٧٤ الأنفال.

(٢) انظر: إعراب القرآن وبيانه: ٣/ ١٧٣.

وكلاهما ممنوع.

هذا، وقد ذكرت من قبل رأى عبد القاهر (٤٧١هـ)[1] في قضية عطف الجمل بعضها على بعض، وأن العطف يصيِّر المعطوفات كلها شيئاً واحداً، بل إن العطف يجعل الجملة المعطوفة - لقوة الصلة بينهما - بمنزلة المفعول من الفعل، وقد تكرر هذا، فلا داعي لإعادته.

أما قضية الفصل بين المبتدأ وخبره، وأهمية الإتيان بالخبر، ليتم المعنى فقد عرضت لها من قبل، وذكرت رأى عبد القاهر[2] (٤٧١هـ) في ذلك مما يجعلني أكتفى بما ذكرته مخافة الإطالة.

الموضع السابع:

﴿قَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن هِهِو وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ و فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ۝﴾ [آية : ٥٩ التوبة].

إضاءة:

هذه الآية تعدل سلوك بعض المنافقين - ذكرته الآية السابقة - حين عاب على النبي ﷺ تقسيمه بعض الغنائم. يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[3] : «روى الشيخان من حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد في قصة ذي الخويصرة، (واسمه حرقوص) لما اعترض على النبي ﷺ حين قسَّم غنائم حنين

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه منار الهدى: ٣٢٦.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للخطيب القزويني: ١٩٨.

(٣) تفسير القرآن العظيم: ٣٦٣/٢، وانظر معه: الكشاف: ١٩٧/٢، ومفاتيح الغيب: ٧٩/١٦، والبحر المحيط: ٤٣٩/٥.

فقال له: اعدل فإنك لم تعدل فقال: لقد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل.. الحديث».

فلما حدث هذا الموقف المذكور نزلت هذه الآية، وا لتي قبلها؛ لتعلم المسلمين كيف يكون الأدب مع رسول الله ﷺ، فهذه الآية -٥٩- تعلم من حضر هذا الموقف - ثم هي عامة لكل المسلمين في كل زمان ومكان - أن يكون الرضا خلقاً لهم يرضون بما يعطيهم رسول الله ﷺ؛ لأنه لايعطى من عند نفسه، وإنما يعطى بأمر من الله تعالى، وقد يميز بعضًا من الناس لحكمة قد تخفى على من حضر فعلى المسلم أن يحسن الظن برسول الله ﷺ لأنه فوق الريب و الظنون، وعلى المسلمين أن يقولوا: حسبنا الله فهو كافينا، وسيؤتينا الله من فضله غنائم أخرى يكون فيها الخير الكثير لنا؛ فإننا نرغب فيما عند الله ونرجوه.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ورسوله﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فقد اختلفوا في الحكم على هذا الموضع، وإليك آراءهم:
يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «ومثله - أي في التمام - ﴿راغبون -٥٩-﴾» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على أي لفظ في هذه الآية قبل رأسها، وهذا يدل على المنع.

---

(١) المكتفى: ٢٩٥.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «ورسوله -٥٩- الأولى لا». إلى قوله: ﴿راغبون -٥٩-﴾؛ لأن الكل متعلق بـ ﴿لو﴾ وجواب ﴿لو﴾ بعد التمام محذوف أي: لكان خيراً لهم».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿حسبنا الله -٥٩-﴾ صالح، ﴿ورسوله -٥٩-﴾ كاف». ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿حسبنا الله -٥٩-﴾ حسن، ومثله: ﴿ورسوله -٥٩-﴾ على استئناف ما بعده، وقيل: ليس بوقف؛ لأن من قوله: ﴿ولو أنهم رضوا﴾ إلى : ﴿راغبون﴾ متعلق بـ ﴿لو﴾ وجواب ﴿لو﴾ محذوف تقديره: لكان خيراً لهم».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف عند السجاوندي؛ حيث صرح بذلك، أما الداني فقد فُهم المنع من كلامه، والأنصاري قد صرَّح بالجواز، أما الأشموني فقد ذكر الرأيين دون ترجيح. وعند اختلاف القراء في الحكم على الموضع فإننا نحيل القضية إلى النحاة، لنرى رأيهم، وما ينتهي إليه القول عندهم فإننا نقول به.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٤] : «جواب ﴿لو﴾ محذوف تقديره ولو أنهم رضوا لكان خيراً لهم». ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٥] : «والآية بأسرها

---

(١) علل الوقوف: ٢/٥٥٢.

(٢) المقصد: ١٦٦.

(٣) منار الهدى: ١٦٦.

(٤) الكشاف: ٢/١٩٧، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٦/٧٩، والتحرير والتنوير: ١٠/٢٣٣.

(٥) إرشاد العقل السليم: ٢/٢٧٧، وانظر معه: روح المعاني: ١٠/١٧٤.

في حيِّز الشرط، والجواب محذوف بناءً على ظهوره، أي لكان خيراً لهم».

ويؤخذ من كلام أبي السعود - رحمه الله - وغيره أن الآية كلها وقعت في حيز الشرط، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وما دخل في حيِّزها بمثابة الكلمة الواحدة، يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «... وللشرط صدر الكلام وهو مع ما في حيزه من الجملتين مثل كلمة واحدة، ولايجوز تقدم بعض الكلمة على بعض».

وخلاصة القول: أن ﴿لو﴾ قد ربطت الشرط بجوابه المحذوف وصارت هذه الأداة مع ما في حيزها من الجملتين مثل كلمة واحدة، والكلمة الواحدة لايتقدم بعضها على بعض.

وعلى هذا يترجح منع الوقف على قوله: ﴿ورسوله﴾؛ لئلا يفصل بين أجزاء الشرط بالوقف، وذلك ممنوع.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿ورسوله﴾؛ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين أجزاء جملة الشرط التي ربطت ﴿لو﴾ بينها وبين الجواب المحذوف، وجَعَلت ما جاء في حيزها كالكلمة الواحدة، والكلمة الواحدة لايجوز الفصل بين حروفها بالوقف.

وكلام الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] السابق ينهض دليلاً للبلاغيين أيضاً في تعليل منع الوقف.

---

(١) الكشاف: ٢/ ٣١١.

(٢) انظر الكشاف: ٢/ ٣١١.

هذا، وقد ذكرت من قبل كثيراً رأى عبد القاهر (٤٧١هـ)[1] الذي يوضح فيه قوة العلاقة بين جملتي الشرط والجواب حتى صارتا بمثابة الجملة الواحدة أو الكلمة الواحدة، ولايوقف أثناء الكلمة الواحدة. كما أن علاقة الجزاء بالشرط تفيد قوة ارتباط كل منهما بالآخر بما يؤدى إلى ترتب الجزاء على الشرط، فيفيد عدمه عند عدمه.

يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[2] : «... والشرط وما في معناه يفيد توقف وجود الجزاء على ما في حيزه، فيفيد عدمه عند عدمه».

وهذه الرابطة التي تربط بين الشرط وجزائه يسميها البلاغيون[3] (رابطة السببية) بمعنى أن الشرط سبب لجزائه؛ فإذا وجد الشرط تسبب وجوده في حدوث الجزاء، ولهذه العلاقة التي تجمع بينهما يلزم ذكرهما معاً بدون فصل، وإلا فسد المعنى.

الموضع الثامن:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَخۡبَتُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [آية: ٢٣ هود].

إضاءة:

في هذه الآية إخبارٌ مؤكد من الله تعالى بأن ﴿الذين آمنوا﴾ - أي

---

(١) انظر: أسرار البلاغة: ١١١، وانظر معه: بدائع الفوائد: ١/٤٤.

(٢) روح المعاني: ١٥/٤٠٣.

(٣) انظر مقال أ. د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو/ أغسطس ٢٠٠١م ص : ١٣.

صدقوا بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره - ﴿وعملوا الصالحات﴾ أي كان عملهم الصالحات مبنياً على إيمان صحيح وكان لهم - مع هاتين الصفتين - إخبات إلى ربهم ومعنى الإخبات - كما يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «الخشوع والإطمئنان أو الإنابة إلى الله عز وجل المستمرة، ذلك على استواء». ﴿أولئك﴾ الموصوفون بتلك الصفات الثلاث ﴿أصحاب الجنة﴾ الذين استحقوها بعملهم فضلاً من الله وكرماً ﴿هم فيها خالدون﴾ أي دائمون في شباب دائم لايشيبون ولا يهرمون ولايدركهم فناء.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فإن منهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من صرَّح بالمنع وإليك آراءهم:

يقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿إلى ربهم -٢٣- لا﴾ لأن ﴿أولئك﴾ وخبره خبر ﴿إنَّ﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿الجنة -٢٣-﴾ صالح، ﴿خالدون -٢٣-﴾تام».

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٩/ ٢٤، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٩، والكشاف: ٢/ ٢٦٤، وإرشاد العقل السليم: ٣/ ١٤، وروح المعاني: ١٢/ ٥٠، والتحرير والتنوير: ٢/ ٣٩.

(٢) علل الوقوف ٢/ ٥٨٣.

(٣) المقصد: ١٨٤.

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿أصحاب الجنة -٢٣﴾ جائز، ﴿خالدون -٢٣-﴾ تام».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ كما ذكر ذلك السجاوندي صراحة، أما غيره فقد فُهم المنع من كلامه كالداني (٤٤٤هـ)[2]، والأنصاري والأشموني؛ حيث لم يذكروا وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ وهذا يدل على المنع؛ لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿أولئك أصحاب الجنة﴾.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[3]: «﴿إن الذين﴾ اسم ﴿إنَّ﴾ ﴿آمنوا﴾ صلة، ﴿وعملوا الصالحات وأخبتوا إلى ربهم﴾ عطف على الصلة .. ﴿أولئك أصحاب الجنة﴾ خبر ﴿إنَّ﴾».

ففي كلام ابن النحاس - رحمه الله - دليل على أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿إلى ربهم﴾؛ لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت بعد، وهو قوله ﴿أولئك أصحاب الجنة﴾، وبمثل قوله قال القرطبي (٦٧١هـ)[4].

ويقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[5]: «... وجملة: ﴿أولئك

---

(١) منار الهدى: ١٨٤.

(٢) المكتفى: ٣١٤.

(٣) إعراب القرآن: ٢/٢٧٨، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ٩/٢٤.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٩/٢٤.

(٥) إعراب القرآن وبيانه: ٣/٤٠٧.

أصحاب الجنة﴾ خبر ﴿إنَّ﴾».

وبناءً على ما تقدم يظهر لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿إلى ربهم﴾. ذلك أن قوله: ﴿أولئك أصحاب الجنة﴾ خبر ﴿إنَّ﴾، والوقف على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ يؤدي إلى الفصل بين ﴿إنَّ﴾ وخبرها وذلك ممنوع.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ لأن الوقف عليه يؤدي إلى الفصل بين ﴿إنَّ﴾ وخبرها، وذلك يُفسد المعنى؛ لأن المعنى لايتم إلا بذكر الخبر؛ لأنه ركن الإسناد، وبه تتم فائدة الكلام.

وقد ذكرت من قبل رأي عبد القاهر (٤٧١هـ)[١]، في قضية الإتيان بالخبر، وأهمية ذلك في تمام فائدة الكلام؛ لذا فإني أكتفي بما سبق ذكره[٢] تجنباً للإطالة والتكرار.

ولكي تدرك - أيها القارئ الكريم - أثر منع الوقف هنا تأمل قارئاً قرأ: ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأخبتوا إلى ربهم﴾ ثم وقف: ماذا أفاد بهذا الوقف؟ الجواب: أفاد أنه قد وصف قوماً بصفات ثلاث وانتهى الأمر، ولايزال الكلام ناقصاً؛ لأن السامع يريد أن يعرف: ماذا يراد بالحديث عنهم؟ فإذا قلت - أو قال القارئ: ﴿أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون﴾ تم المعنى. يقول الفخر الرازي (٦٠٦هـ)[٣]: «... من حصل له هذه الصفات الثلاث فهم أصحاب الجنة، ويحصل لهم الخلود في الجنة».

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

(٢) انظر: ص ٤٨٠ من هذا البحث.

(٣) مفاتيح الغيب: ١٧/١٧٦.

الموضع التاسع :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [آية : ١٧ الحج].

إضاءة :

في هذه الآية - أيضاً - إخبار مؤكد من الله تعالى بوقوع الفصل يوم القيامة بين المؤمنين، وبين أتباع هذه الملل الخمس وهي:

١- ﴿الذين هادوا﴾ : وهم اليهود أتباع سيدنا موسى - عليه السلام -.

٢- ﴿والصابئين﴾: «هم قوم يعبدون النجوم ...»[١] .

٣- ﴿والنصارى﴾: وهم أتباع سيدنا عيسى - عليه السلام -.

٤- ﴿المجوس﴾ : «وهم عبدة النيران القائلين : إن للعالم أصلين نور وظلمة»[٢] .

٥- ﴿والذين أشركوا﴾ : «هم عبدة الأوثان والأصنام ومن عبد غير الله»[٣] .

ومعنى: ﴿يفصل بينهم يوم القيامة﴾ أي يحكم بينهم فيما اختلفوا فيه. وقال أبو حيان (٧٤٥هـ)[٤] : «... والظاهر أن الفصل بينهم يوم القيامة هو

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٢/ ٢٧.

(٢) السابق: نفس الموضع .

(٣) البحر المحيط : ٧/ ٤٩٣.

(٤) السابق: نفس الموضع، وانظر معه: التحرير والتنوير: ١٧/ ٢٢٤.

بصيرورة المؤمنين إلى الجنة والكافرين إلى النار».

وهذا الفصل يوم القيامة بين أتباع هذه الملل وبين الذين آمنوا هو موضع الفائدة، وهو خبر ﴿إنَّ﴾ الأولى، وهو الذي يتم به المعنى، ثم ختمت الآية بإعلان الشهادة من الله تعالى على كل شيء في هذا الكون؛ ليطمئن المؤمن إلى عدالة الله وهيمنته على هذا الوجود بكل ما فيه ومن فيه؛ وليرعوي غير المؤمن حين يعلم أن الله شهيد حاضر عالم بكل ما يحدث.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أشركوا﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فإن منهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من صرَّح بالمنع وإليك آراءهم:

يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿يوم القيامة -١٧-﴾ كاف، ﴿على كل شيء شهيد -١٧- تام﴾. ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أشركوا﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿أشركوا -١٧-ˡ﴾ قد قيل على حذف خبر ﴿إنَّ﴾ الأولى أي: ليبعثن، والأصح أن ﴿إنَّ الله﴾ خبر ﴿إنَّ﴾ الأولى».

---

(١) المكتفى: ٣٩٣.

(٢) علل الوقوف: ٢/٧١٧.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿يوم القيامة -١٧-﴾ حسن، ﴿شهيداً -١٧-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أشركوا﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا وقف من قوله: ﴿إن الذين آمنوا﴾ إلى : ﴿يوم القيامة﴾ لاتصال الكلام بعضه ببعض في المعنى؛ فلا يوقف على: ﴿والنصارى﴾، ولا على: ﴿والمجوس﴾، ولا على: ﴿أشركوا﴾ لأن ﴿إنَّ﴾ الثانية خبر ﴿إنَّ﴾ الأولى».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿أشركوا﴾؛ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين ﴿إنَّ﴾ وخبرها وذلك ممنوع.

هذا، ويقول الفراء (٢٠٧هـ)[٣] : «﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا﴾ إلى قوله: ﴿والذين أشركوا﴾ ثم قال: ﴿إنَّ الله﴾ فجعل في خبرهم ﴿إنَّ﴾».

وكلام الفراء - رحمه الله - يفيد أن قوله: ﴿إن الذين آمنوا﴾ تعرب هكذا: ﴿إنَّ﴾ حرف توكيد ونصب، ﴿والذين آمنوا﴾ اسم ﴿إنَّ﴾ وصلته، وقوله: ﴿والذين هادوا﴾ معطوف على اسم ﴿إنَّ﴾، وقوله: ﴿والصابئين﴾ معطوف على اسم ﴿إنَّ﴾ أيضاً، وقوله: ﴿والنصارى والمجوس والذين أشركوا﴾ كلها معطوفات على اسم ﴿إنَّ﴾، وخبر ﴿إنَّ﴾ - الأولى - جملة: ﴿إن الله يفصل بينهم﴾.

---

(١) المقصد: ٢٥٥.

(٢) منار الهدى: ٢٥٥.

(٣) معاني القرآن: ٢/٢١٨.

ويقـول ابن النحـاس (٣٣٨هـ)[١] : «﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا﴾ خبر ﴿إنَّ﴾ ﴿إن الله يفصل بينهم﴾».

وبهـذا القـول قـال الـقـرطبي (٦٧١هـ)[٢] أيضـاً، بل إن أبا حـيـان (٧٤٥هـ)[٣] جـعل خبـر ﴿إنَّ﴾ - الأولى - قـوله: ﴿إن الله يفـصل بينهم﴾ متعيناً وبهذا رد على من قال: إن الخبـر يجوز أن يكون محذوفاً كابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٤] ، والعكبري (٦١٦هـ)[٥] .

فتلخص من كـلام النحاة السابق أن خبـر ﴿إنَّ﴾ الأولى قوله: ﴿إن الله يفصل بينهم﴾ وعلى هذا يُمنع الوقف على قـوله: ﴿أشركوا﴾ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفـصل بين ﴿إنَّ﴾ - الأولى- وخـبـرها وذلك ممنوع؛ لأنه يُفـسـد المعنى.

هذا، والبـلاغيـون يؤيدون منع الوقـف على قوله: ﴿أشـركـوا﴾ للعلة المذكورة سابقـاً، وقد ذكرت التعليل البـلاغي لمنع الوقف على نظيره وصنوه - الموضع السابق - لأن هذا نظير ذاك.

الموضع العاشر:

﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى

---

(١) إعراب القرآن : ٣/ ٩٠.

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٢/ ٢٧.

(٣) انظر: البحر المحيط : ٧/ ٤٩٣.

(٤) انظر: البيان: ٢/ ١٧١.

(٥) انظر: التبيان: ٢/ ٩٣٦.

زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾ ﴾ [آية: ٣٥ النور].

إضاءة:

المفردات: ﴿نور السموات والأرض﴾: قال القرطبي (٦٧١هـ)[١]: «النور في كلام العرب: الأضواء المدركة بالبصر، واستعمل مجازاً فيما صح من المعاني ولاح فيقال منه: كلام له نور، ومنه الكتاب المنير».

﴿كمشكاة﴾: قال الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢]: «الكوة في الجدار غير النافذة».

﴿المصباح﴾: «سراج ضخم ثاقب»[٣].

﴿دُرِّيٌّ﴾: «مضيء فُعليٌّ منسوب للدُّر وهو أضوأ من الدر لكنه يفضل الكواكب كما يفضل الدر سائر الحَب»[٤].

﴿لاشرقية ولا غربية﴾: «... قال الفراء والزجاج: لاشرقية وحدها ولا غربية وحدها، لكنها شرقية وغربية، أي: تصيبها الشمس عند طلوعها وعند غروبها، فتكون شرقية وغربية تأخذ حظها من الأمرين فيكون زيتها أضوأ...»[٥].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٢/ ٢٥٧.

(٢، ٣) الكشاف: ٣/ ٦٧.

(٤) بهجة الأريب: ٢٨٥.

(٥) إرشاد العقل السليم: ٤/ ٦٠.

﴿يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار﴾ : «أي هو في الصفاء والإنارة بحيث يكاد يضيء بنفسه من غير مساس نار أصلاً..»[1] .

والمعنى - كما يقول الفخر الرازي (٦٠٦هـ)[2] : «... أن هداية الله تعالى قد بلغت في الظهور والجلاء إلى أقصى الغايات وصارت في ذلك بمنزلة المشكاة التي تكون فيها زجاجة صافية، وفي الزجاجة مصباح يتقد بزيت بلغ النهاية في الصفاء... واعلم أن الأمور التي اعتبرها الله تعالى في هذا المثال مما توجب كمال الضوء فأولها: المصباح؛ لأن المصباح إذا لم يكن في المشكاة تفرقت أشعته، أما إذا وضع في المشكاة اجتمعت أشعته فكانت أكثر إنارة، والذي يحقق ذلك أن المصباح إذا كان في بيت صغير فإنه يظهر من ضوئه أكثر مما يظهر في البيت الكبير.

وثانيها: أن المصباح إذا كان في زجاجة صافية فإن الأشعة المنفصلة عن المصباح تنعكس من بعض جوانب الزجاجة إلى البعض؛ لما في الزجاجة من الصفاء والشفافية وبسبب ذلك يزداد الضوء والنور، والذي يحقق ذلك أن شعاع الشمس إذا وقع على الزجاجة الصافية تضاعف الضوء الظاهر حتى إنه يظهر فيما يقابله مثل ذلك الضوء، فإن انعكست تلك الأشعة من كل واحد من جوانب الزجاجة إلى الجانب الآخر كثرت الأنوار والأضواء، وبلغت النهاية الممكنة.

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٤/ ٦٠.

(٢) مفاتيح الغيب: ٢٣/ ٢٠٢ وانظر معه : تلخيص البيان في مجازات القرآن: ٢٠٣، والبحر المحيط: ٨/ ٤٣.

وثالثها: أن ضوء المصباح يختلف بحسب اختلاف ما يتقد به فإذا كان ذلك الدهن صافياً خالصاً كانت حالته بخلاف حالته إذا كان كدراً، وليس في الأدهان التي توقد ما يظهر فيه من الصفاء مثل الذي يظهر في الزيت، فربما يبلغ في الصفاء والرقة مبلغ الماء مع زيادة بياض فيه وشعاع يتردد في أجزائه.

ورابعها : أن هذا الزيت يختلف بحسب اختلاف شجرته فإذا كانت لاشرقية ولا غربية بمعنى أنها كانت بارزة للشمس في كل حالاتها يكون زيتونها أشد نضجاً، فكان زيته أكثر صفاء وأقرب إلى أن يتميز صفوه من كدره، لأن زيادة الشمس تؤثر في ذلك.

فإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة وتعاونت صار ذلك الضوء خالصاً كاملاً، فيصلح أن يجعل مثلاً لهداية الله تعالى».

﴿يهدى الله لنوره من يشاء﴾ أي يهدى بهذه الهداية التي ضرب المثل فيها بالمشكاة من يختصه بفضله ورحمته من عباده ﴿ويضرب الله الأمثال للناس﴾ أي يوضح هذه الأمور المعنوية بأمثلة محسوسة؛ لكي يقربها من أذهان الناس ليدركوها ﴿والله بكل شيء عليم﴾ بما في هذا الكون فينزل ما يصلح عباده.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ولا غربية﴾ في ظ. مصحف الملك الأولى فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فإن منهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من صرح بالمنع، ومنهم من صرح بالجواز، وإليك آراءهم :

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿ولا غربية﴾ وهذا يدل على المنع، ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿ولا غربية -٣٥- لا﴾ ؛ لأن ما بعدها صفة شجرة».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿زيتونة -٣٥-﴾ صالح، وكذا: ﴿ولاغربية -٣٥-﴾». ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿زيتونة -٣٥-﴾ جائز، ومثله: ﴿ولا غربية -٣٥-﴾ وقيل: كافٍ على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعل صفة لشجرة؛ لأن فيه قطع نعت النكرة، وهو قليل».

ومن كلام القراء يتبين لنا اختلافهم في الحكم على هذا الموضع: فمنهم من فُهم المنع من كلامه كالداني، ومنهم من صرح بالمنع كالسجاوندي ، ومنهم من صرح بالجواز كالأنصاري، أما الأشموني فقد تردد بين القول بالجواز والقول بالمنع.

هذا، وقد ألزمت نفسي عند اختلاف القراء في الحكم على الموضع أن أحتكم في القضية إلى النحاة؛ لنرى رأيهم وما ينتهي إليه القول عندهم وعندئذ أقول به لأحسم هذا الخلاف.

يقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٥] : «﴿شرقية﴾ نعت لـ ﴿زيتونة﴾ و﴿لا﴾

---

(١) المكتفى : ٤٠٩.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٧٣٧.

(٣) المقصد: ١٦٨.

(٤) منار الهدى : ١٦٨.

(٥) إعراب القرآن: ٣/ ١٣٦.

ليست تحول بين النعت والمنعوت ﴿ولا غربية﴾ عطف».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[1] : «﴿زيتونة﴾ بدل من شجرة و ﴿لاشرقية﴾ نعت، ﴿يكاد زيتها﴾ الجملة نعت لـ ﴿زيتونة﴾».

ويقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[2] : «...﴿من شجرة﴾ جار ومجرور متعلقان بـ ﴿يوقد﴾، وهي لابتداء الغاية على حذف مضاف أي من زيت شجرة، و﴿مباركة﴾ صفة لـ ﴿شجرة﴾، و﴿زيتونة﴾ بدل من شجرة، و﴿لاشرقية﴾ صفة ثانية لـ ﴿شجرة﴾، ودخلت ﴿لا﴾ لتفيد النفي فلا تحول بين الصفة والموصوف ﴿ولاغربية﴾ عطف.. ﴿يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار...﴾ هذه الجملة صفة ثالثة لـ ﴿شجرة﴾».

فتلخص من كلام النحاة أن قوله: ﴿يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار﴾ صفة ثالثة لـ ﴿شجرة﴾، والوقف على قوله: ﴿ولا غربية﴾ يؤدى إلى الفصل بين الموصوف وصفته وذلك ممنوع؛ لأنه يؤدى إلى فساد المعنى وعلى هذا فالوقف ممنوع على قوله: ﴿ولا غربية﴾ للعلة المذكورة.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿ولا غربية﴾؛ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين الموصوف وصفته وذلك ممنوع[3] .

ويضاف إلى علة المنع المذكورة هنا علة أخرى وهي أن الآية عقدت تشبيها تمثيلياً المشبّه فيه هيئة منتزعة من عدة أشياء.

---

(١) التبيان: ٢/ ٩٧٠.

(٢) إعراب القرآن وبيانه: ٥/٢٧٨.

(٣) انظر : منار الهدى: ١٧، وانظر معه: ص ٦٠٤ وما بعدها من هذا البحث.

والمشبَّه به: هيئة منتزعة من عدة أشياء. فالمشبَّه هنا: هيئة النور المراد به هداية الله تعالى عباده إلي الحق ومعرفته على ما هو عليه المكتسبة من وحي الله وهو القرآن شُبه بالمصباح المحفوف بكل ما يزيد نوره انتشاراً وإشراقاً، فهو في مشكاة، وهذا المصباح في زجاجة كأنها كوكب دُرِّي، وهذا المصباح يوقد من زيت شجرة زيتونة لاشرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار؛ لشدة صفائه ونقائه ونضج شجرته.

فالمشبَّه هيئة مكونة من أجزاء، والمشبَّه به هيئة مكونة من أجزاء.

والوقف على قوله: ﴿ولا غربية﴾ يقطع اتصال الأجزاء المكون منها المشبه به، وذلك يؤدى إلى بتر جزء من مكونات الهيئة المكونة للمشبه به، وذلك الجزء هو الصفة الثالثة للشجرة ﴿يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار﴾.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «﴿كمشكاة فيها مصباح﴾ المقصود كمصباح في مشكاة، وإنما قدم المشكاة في الذكر؛ لأن المشبَّه به هو مجموع الهيئة فاللفظ الدال على المشبَّه به هو مجموع المركب المبتدئ بقوله: ﴿كمشكاة﴾ والمنتهى بقوله: ﴿ولو لم تمسسه نار﴾ فلذلك كان دخول كاف الشبه على كلمة ﴿مشكاة﴾ دون لفظ مصباح لايقتضى أصالة لفظ ﴿مشكاة﴾ في الهيئة المشبه بها دون لفظ ﴿مصباح﴾ بل موجب هذا الترتيب مراعاة الترتيب الذهني في تصور هذه الهيئة المتخيلة حين يلمح الناظر إلى انبثاق النور ثم ينظر إلى مصدره فيرى مشكاة ثم يبدو له مصباح في زجاجة».

ويُفهم من كلام ابن عاشور - رحمه الله - أن اللفظ الدال على المشبَّه به

---

(١) التحرير والتنوير: ١٨/ ٢٣٥.

هو: مجموع المركب المبتدئ بقوله: ﴿كمشكاة﴾ والمنتهي بقوله: ﴿ولو لم تمسسه نار﴾، فالوقف على قوله: ﴿ولا غربية﴾ يقطع هذا المجموع المركب، وهذه الهيئة التي يتكون منها المشبه به؛ لأن التشبيه التمثيلي كل جزء من أجزاء الصورة التشبيهية فيه مقصود في بيان جزء من هذه الصورة، فالوقف يقطع هذا الاتصال وعندئذ نحجب جزءاً مهما من الصورة التشبيهية، وعندما يستأنف القارئ، ويقدم هذا الجزء من الصورة لايتلئم المعنى الذي مزقناه بالوقف؛ لذا يقول الفراء (٢٠٧هـ)[1] : «وقوله: ﴿ولو لم تمسسه نار﴾ انقطع الكلام ههنا، ثم استأنف فقال: ﴿نور على نور﴾».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2] : «... وهذا تشبيه بالغ كمال الإفصاح بحيث هو مع أنه تشبيه هيئة بهيئة هو أيضاً مفرق التشبيهات لأجزاء المركب المشبه مع أجزاء المركب المشبه به، وذلك أقصى كمال التشبيه التمثيلي في صناعة البلاغة، ولما كان المقصود تشبيه الهيئة بالهيئة والمركب بالمركب حسن دخول حرف التشبيه على بعض ما يدل على بعض المركب؛ ليكون قرينة على أن المراد التشبيه المركب، ولو كان المراد تشبيه الهدى فقط لقال: نوره كمصباح في مشكاة.. إلى آخره، فالنور هو معرفة الحق على ما هو عليه المكتسبة من وحي الله وهو القرآن شبه بالمصباح للحفوف بكل ما يزيده انتشاراً وإشراقاً».

---

(١) معاني القرآن : ٢/٢٥٢، وانظر معه: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٣٢٨.

(٢) التحرير والتنوير: ١٨/٢٤٢.

الموضع الحادي عشر :

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ۝ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝ ﴾ [الآيتان : ٧٢، ٧٣ الأحزاب].

إضاءة :

في هاتين الآيتين يخبرنا الله تعالى خبراً مؤكداً بأنه عرض الأمانة - وهي التكاليف الشرعية - على السموات والأرض والجبال وخلق فيهن القدرة على الفهم والإدراك والنطق فكان الرد على هذا العرض الإباء والرفض لتحمل هذه المسئولية، أما الإنسان - والمقصود هنا جنس الإنسان - فقد تحمل هذه المسئولية، ولم يدر أنه كان ظلوماً لنفسه وقت التحمل، جهولاً بعاقبة الأمر، هل يستطيع الأداء أو لايستطيع؟

ولقد كان عاقبة هذا التحمل أن من خان الأمانة - بأن نافق أو أشرك - فالعذاب هو الجزاء الذي ينتظره، وأما من أدّى الأمانة كما أراد الله تعالى فإن الله يتوب عليه ويجزيه جنات تجرى من تحتها الأنهار.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)(١) : «أي حملها الإنسان ليعذب الله بعض أفراده الذين لم يراعوها، ولم يقابلوها بالطاعة على أن اللام للعاقبة فإن

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٤/ ٢٢١، وانظر معه: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٣٨، والكشاف: ٣/ ٢٧٧، ومفاتيح الغيب: ٢٥/ ٢٠٤، والجامع لأحكام القرآن : ٤/ ٢٤٢، والبحر المحيط: ٨/ ٥١١، وتفسير القرآن العظيم: ٣/ ٥٢٤، والتحرير والتنوير: ٢٢/ ١٣١.

التعذيب وإن لم يكن غرضاً له من الحمل لكن لما ترتب عليه بالنسبة إلى بعض أفراده ترتب الأغراض على الأفعال المعللة بهـا أبرز في معرض الغرض أي كان عـاقبـة حمل الإنســان لها أن يعـذب الله تعـالى هؤلاء . .». وهم المنافقـون والمنافقات - الذين أظهـروا الإسلام وأبطنوا الكفر - والمشركـون والمشركات - الذين أعلنوا الكفر وصـرحوا به - أما المؤمنون والمؤمنات فقـد تاب الله عليهم وعفا عنهم؛ لأنه - سبحانه - وعـد المؤمنين بغفران ذنوبهم، وهذه بشارة ثابتة دائمة لكل المؤمنين العاملين بمقتضى إيمانهم.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿والمشركـات﴾ في ط. مصـحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القـراء: فإن المنع يُفهم من كـلامهم، فيـقول الداني (٤٤٤هـ)[1] : «﴿والمؤمنات -٧٣-﴾ كـاف». ولم يذكر وقـفـاً من أي نوع على أي لفظ في الآية قبلها، وهذا يدل على المنع.

ويقـول الســـجـاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿والمؤمنات -٧٣-ط﴾» . أي مطلق[3] ، ويقول الأنـصاري (٩٢٦هـ)[4] : «﴿والمؤمنات -٧٣-﴾ صالح، وقال أبو عمرو: كاف».

---

(١) المكتفى: ٤٦٢.

(٢) علل الوقوف: ٣/٨٢٤.

(٣) سبق بيانه [انظر: علل الوقوف: ١/١١٦].

(٤) المقصد: ٣١١.

ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿والمؤمنات -٧٣-﴾ كاف». ولم يذكر القراء وقفاً من أي نوع على أي لفظ في الآية قبلها، وهذا يُفهم منه المنع.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الفراء (٢٠٧هـ)[2] : «﴿ويتوب -٧٣-﴾ بالنصب على الإتباع، وإن نويت به الائتناف رفعته، كما قال: ﴿لنبين لكم ونقر في الأرحام﴾ [الحج: آية ٥] إلا أن القراءة ﴿ويتوب﴾ بالنصب».

وكلام الفراء هنا يدل على أن قوله: ﴿ويتوب﴾ معطوف على قوله: ﴿ليعذب﴾، والعطف يصيِّر المعطوفات كلها شيئاً واحداً، أما إن نويت الاستئناف فإنك ترفع الفعل ﴿يتوب﴾ على أنه كلام منقطع عن السابق لكن هذه القراءة غير متواترة[3] .

ولذا يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[4] : «ومعنى قراءة العامة : ليعذب الله حامل الأمانة، ويتوب على غيره ممن لم يحملها؛ لأنه إذا تيب على الوافي كان ذلك نوعاً من عذاب الغادر. والله أعلم».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[5] : «ومعنى قراءة العامة : ليعذب الله حامل الأمانة، ويتوب على غيره ممن لم يحملها».

---

(١) منار الهدى: ٣١١.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٣٥١.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٤/ ٢٤٦ [حاشية هذا الموضع].

(٤) الكشاف: ٣/ ٢٧٧.

(٥) البحر المحيط: ٨/ ٥١١.

ويقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[١] : ﴿ويتوب الله﴾ عطف على ﴿يعذب الله﴾».

وكلام النحاة هنا يفيد أن قوله: ﴿ويتوبَ﴾ - بالنصب- معطوف على قوله: ﴿ليعذب﴾، وهذا العطف يصيِّر المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، كما يفيد أن اللام - في قوله: ﴿ليعذب﴾ - لام الصيرورة والعاقبة، وقد وقعت على كل من جاء بعدها من أصناف الناس وهم المنافقون والمنافقات والمشركون والمشركات؛ حيث آل أمرهم إلى العذاب، أما المؤمنون والمؤمنات فقد آل أمرهم إلى التوبة يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٢] : «واللام في : ﴿ليعذب﴾ لام الصيرورة لأنه لم يحملها ؛ لأن يُعذَّب لكنه حملها فآل الأمر إلى أن يُعَذِّب من نافق وأشرك، ويتوب على من آمن».

فهذه اللام قد وقعت على فِعْلَي: ﴿يعذب، ويتوب﴾ باعتبار العاقبة فصار المعنى متصلاً بينهما بسبب اللام من ناحية، وا لعطف من ناحية أخرى؛ لذا مُنع الوقف حتى يؤتى بالفعل الثاني الذي وقعت عليه لام العاقبة، وهو قوله: ﴿ويتوب﴾، أضف إلى هذا أن قراءة الرفع غير متواترة - كما ذكرت آنفاً- .

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿والمشركات﴾؛ لأن ما بعده معطوف على ما قبله - كما ذكرت من قبل - والعطف[٣] يجعل

---

(١) إعراب القرآن وبيانه: ٦/٢٠٧.

(٢) البحر المحيط: ٨/٥١١، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ٤/٢٢١، والتحرير والتنوير: ٢٢/١٣١.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: منار الهدى: ٣٢٦.

المعطوفات شيئاً واحداً، والعطف هنا هو القراءة المتواترة أما قراءة الرفع فهي غير متواترة، فالقول بالعطف هو الأتم معنى لما ذكرناه؛ ولما يفيده من الجمع بين المعنى وضده بالمقابلة حيث إن ذكر المتضادين يقوي المعنى ويؤكده ويبرزه بالتضاد.

هذا، وقول الزمخشري - السابق - ينهض دليلاً قوياً على الجمع بين المتعاطفين هنا؛ لأن ذكر أحدهما يستلزم بالضرورة الإتيان بالثاني، وقد استهله أبو حيان في تعبيره عن معنى هذه القراءة المتواترة - أي بالعطف - حين قال[1] : «ومعنى قراءة العامة: ليعذب الله حامل الأمانة، ويتوب على غيره ممن لم يحملها».

وبناءً على ما تقدم فإن الوقف على قوله: ﴿والمشركات﴾ يؤدى إلى الفصل بين المتعاطفين هنا ﴿يعذب، ويتوب﴾ على القراءة المتواترة - وهذا يؤدى - بدوره - إلى حجب نصف المعنى المراد، كما يؤدى ذلك إلى الاستئناف بقوله: ﴿ويتوبُ﴾ فنجعل القراءة غير المتواترة كالمتواترة وهذا لم يقل به أحد؛ لذا كان الوصل هو الأوفق للمعنى وللسياق. والله أعلم.

الموضع الثاني عشر:

﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۝ إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ ۝ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ ۝ عَنِ الْمُجْرِمِينَ ۝ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ۝﴾ [الآيات: من ٣٨ - ٤٢ المدثر].

---

(١) البحر المحيط: ٨/ ٥١١.

إضاءة :

هذه المواضع قد سبقت دراستها تحت أرقام: السادس عشر، والسابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر من الفصل الثامن تحت عنوان: (من الإخبار بالغيب في القرآن الكريم) من الباب الثاني من هذا البحث، والذي أقصد التنويه عنه هنا هو الموضع الأخير، وهو قوله تعالى: ﴿مَاسَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾﴾ [المدثر: آية ٤٢] فهذا الموضع قد تفردت به ط. مصحف ليبيا وقد سبقت دراسته في سياقه المذكور آنفا[1] .

الموضع الثالث عشر:

الموضع الرابع عشر:

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [الآيات : من ٥ - ١٠ الليل].

إضاءة :

نزلت هذه الآيات في أبي بكر الصديق[2] - رضى الله عنه - تثنى على ما بذله في سبيل الله؛ حيث كان يشترى العبيد والأرقاء ثم يعتقهم ابتغاء مرضاة الله تعالى، كما فعل مع سيدنا بلال - رضي الله عنه - حينما رآه

---

(١) انظر : ص ٦٩٤ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : أسباب النزول للواحدي: ٣٩١، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٣١/ ١٨٠، والجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ٨٤، والبحر المحيط: ١٠/ ٤٩٢، وتفسير القرآن العظيم: ٤/ ٥١٨، وإرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٦٧، وروح المعاني: ٣٠/ ٢٦٤، والتحرير والتنوير: ٣٠/ ٣٨٢.

النبي ﷺ وهو يعذب من سيده (أميَّة بن خلف) في الرمضاء في شدة الحر في الصيف، وهو يقول: (أحدٌ أحدٌ) فقال له الرسول ﷺ ينجيك (أحدٌ أحدٌ)، فلما قص ما رآه على أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - ذهب أبو بكر إلى أميَّة بن خلف، واشترى منه بلالاً ببردة وعشر أواق من ذهب، ثم أعتقه في سبيل الله تعالى، عندئذ نزلت هذه الآيات تتحدث عن سخاء أبي بكر - رضي الله عنه - وجوده وتتوعد البخلاء.

والمعنى: ﴿فأما من أعطى﴾ أي بذل ماله في سبيل الله ﴿واتقى﴾ محارم الله تعالى التي نهى عنها ﴿وصدق بالحسنى﴾ أي اعتقد بالخلف من الله تعالى على هذا العطاء؛ لأن الله وعد المنفقين بأنه يخلف عليهم ما أنفقوا ﴿وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه﴾[1] ﴿فسنيسره لليسرى﴾ فسنهيئه[2] ونرشده لأسباب الخير والصلاح حتى يسهل عليه فعلها، والمراد باليسرى هنا الجنة، كما قال القرطبي (٦٧١هـ)[3]. ﴿وأما من بخل واستغنى﴾ أي ضن بماله وامتنع عن الإنفاق في سبيل الله، واستغنى بماله عن الله ﴿وكذب بالحسنى﴾ أي بالجنة ﴿فسنيسره للعسرى﴾ أي نسهل طريقه للشر والنار.

شاهد هذين الموضعين:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿بالحسنى﴾ في الآيتين: (٦، ٩) في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

---

(١) من الآية: ٣٩. سبأ.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٧١.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ٨٥.

أما القـراء: فإن المنع يُفهم من كـلامهم. فيـقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «جواب القـسم: ﴿إن سعـيكم لشتى﴾ [٤] وهو تام، ﴿لليـسرى -٧-﴾ تام، وقيل: كافٍ[٢] ، ومثله[٣] : ﴿للعسرى -١٠-﴾» ولم يـذكـر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿بالحسنى ٦، ٩﴾ وهذا يدل على المـنع.

ويقول الـسجاوندي (٥٦٠هـ)[٤] : «الوقف على: ﴿لشتى -٤-ط﴾؛ لاتصال الجواب بالقسم ثم : ﴿لليـسرى -٧- ط﴾ لاتصال الجزاء بالشرط، ثم : ﴿للعسرى --١٠-ط﴾ كذلك».

ويقول الأنـصاري (٩٢٦هـ)[٥] : «﴿لليـسـرى -٧-﴾ كافٍ، وكـذا: ﴿للعسرى -١٠﴾ وقـال أبو عمرو: في الثاني: تام وقـيل: كافٍ». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قـوله: ﴿بالحسنى﴾ في الموضعين، وهذا يدل على المنع. وبمثل قوله قـال الأشموني[٦] ومن كلام القراء يفـهم منع الوقف على قوله: ﴿بالحـسنى﴾ في الموضـعين؛ لأن جواب الـشـرط لم يأت بعـد وهو قـوله: ﴿فـنيسره﴾ في الموضعين.

أما النحاة[٧] - أعني المتقدمين منهم - فقد اكتفوا بإعراب نظيري هذين

---

(١) المكتفى: ٦٢١.

(٢) وهو قول ابن الأنباري: (الإيضاح: ٢/ ٩٧٩).

(٣) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري (الإيضاح: ٢/ ٩٧٩) وكذلك عند ابن النحاس: (القطع ٧٧٩).

(٤) علل الوقوف: ٣/ ١١٣٣.

(٥) المقصد: ٤٢٨.

(٦) انظر : منار الهدى: ٤٢٨.

(٧) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس: ٥/ ١٤٧.

الموضعين - وهما الموضع الثامن عشر، والتاسع عشر من الفصل الثاني[1] من الباب الثاني من هذا البحث - لذا لم يذكروا هنا شيئاً اكتفاء بما ذكروه هناك في قوله تعالى[2] : ﴿فأما من طغى (٣٧) وآثر الحياة الدنيا (٣٨) فإن الجحيم هي المأوى (٣٩)، وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى (٤٠) فإن الجنة هي المأوى (٤١)﴾.

أما النحاة المحدثون فإني أكتفي بإعراب محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[3] حيث يقول: «الفاء استئنافية و﴿أمَّا﴾ حرف شرط وتفصيل و ﴿مَنْ﴾ اسم موصول مبتدأ وجملة ﴿أعطى﴾ صلة ﴿واتقى﴾ عطف على ﴿أعطى﴾، ﴿وصدق بالحسنى﴾ عطف أيضاً.

﴿فسنيسره﴾ الفاء رابطة لجواب الشرط، والسين للتسويف و﴿نيسره﴾ فعل مضارع وفاعل مستتر ومفعول به ﴿ولليسرى﴾ متعلقان بنيسره ﴿وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى﴾ عطف على ما تقدم مماثل له في إعرابه».

ومن كلام النحاة - في هذه المواضع جميعاً ما سبق وما هنا - يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿بالحسنى﴾ في الموضعين؛ لأن جواب الشرط لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿فسنيسره لليسرى﴾ وقوله: ﴿فسنيسره للعسرى﴾ وهذا الجواب سد مسد خبر المبتدأ ﴿مَنْ﴾ في الموضعين كذلك.

---

(١) انظر : ص ٤٣٢ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) الآيات من سورة النازعات: من ٣٧ - ٤١.

(٣) إعراب القرآن وبيانه: ٨/ ٣٣٥.

ولست أدرى لماذا منعت ط. مصحف الملك الثانية، وط. مصحف ليبيا الوقف على قوله: ﴿الدنيا﴾ [٣٨ النازعات] وقوله[١] : ﴿الهوى﴾ [٤٠ النازعات]، ولم تمنعا الوقف هنا مع أن الأسلوب واحد، والمانع قائم هنا كما هو موجود هناك؟ لا أدري.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿بالحسنى﴾ في الموضعين؛ لما تقدم؛ حيث إن الشرط يتطلب جواباً، والمبتدأ يتطلب خبراً، ولايتم المعنى إلا بذكر كل من الجواب بالنسبة للشرط، والخبر بالنسبة للمبتدأ، وجواب الشرط هنا قد سد مسد الخبر في الموضعين؛ ولذا لايتم المعنى إلا بذكره.

وقد ذكرت تعليل البلاغيين لمنع الوقف في نظيري هذين الموضعين[٢] بما يغني عن إعادته.

هذا، ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٣] : «﴿فأمّا﴾ تفريع وتفصيل للإجمال في قوله : ﴿إن سعيكم لشتى﴾ فحرف ﴿أمّا﴾ يفيد الشرط والتفصيل، وهو يتضمن أداة شرط وفعل شرط؛ لأنه بمعنى: مهما يكن من شيء والتفصيل: التفكيك بين متعدد اشتركت آحاده في حالة وانفرد بعضها عن بعض بحالة هي التي يعتني بتمييزها... والمحتاج للتفصيل هنا هو السعي المذكور، ولكن جعل التفصيلُ ببيان الساعين بقوله: ﴿فأما من أعطى﴾؛ لأن

---

(١) انظر: ص ٤٣٢ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر : التعليل البلاغي لمنع الوقف في: أسرار البلاغة: ١١١، وبدائع الفوائد : ١/ ٤٤، ومن دلائل الإعجاز: ٥٤١ وما بعدها، ومن الإيضاح للخطيب القزويني: ١٩٨.

(٣) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٣٨١.

المهم هو اختلاف أحوال الساعين ويلازمهم السعي فإيقاعهم في التفصيل بحسب مساعيهم يساوي إيقاع المساعي في التفصيل، وهذا تفنن من أفانين الكلام الفصيح».

فهذا التفصيل لأحوال الساعين وبيان عملهم وجزائهم مما يلفت ذهن السامع والقارئ، ويجعلهما يتطلعان إلى الجزاء الذي سوف يقع على هؤلاء الساعين بحسب سعيهم لذا يتعين ذكر هذا الجزاء؛ ليتم المعنى.

* * *

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على أربعة عشر موضعاً اتفقت في العنوان العام لهذا الفصل (من صفات أصحاب الجنة) ثم توزعت على هذه المجموعات الآتية:

المجموعة الأولى: وتشتمل على خمسة مواضع اشتركت في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أي واحد منها يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ وخبره، أو الفصل بين اسم (إن) وخبرها، وهذه المواضع هي:

١- الموضع الثاني: (آية : ٤٢ الأعراف).

٢- الموضع الثالث: (آية : ١٥٣ الأعراف).

٣- الموضع الرابع: (آية : ١٧٠ الأعراف).

٤- الموضع الثامن: (آية: ٢٣ هود).

٥- الموضع التاسع: (آية: ١٧ الحج).

ففي الموضع الثاني: (آية: ٤٢ الأعراف) إخبار من الله تعالى عن الذين آمنوا وقرنوا هذا الإيمان بالعمل الصالح بأن لهم الجنة هم فيها خالدون.

وفي الموضع الرابع: (آية : ١٧٠ الأعراف) إخبار بجزاء الذين يتمسكون بالتوراة الصحيحة، ويقيمون الصلاة - من اليهود - أي قبل الإسلام فإن الله لايضيع أجر المصلحين، وإنما يجزيهم الجنة جزاء بما عملوا.

وفي الموضع الثامن : (آية ٢٣ هود) إخبار (أيضاً) عن المؤمنين الذين

يعملون الصـالحات وأخبتـوا إلى ربهم ، أي اطمأنوا إليه وانقطعوا إلى عـبادته بالخضوع والتواضع بأن الله يجزيهم الجنة هم فيها خالدون.

ففي هـذه المواضع الثلاثة السـابقة وعـد من الله تعالى للمـؤمنين الذين يعملون الصالحات أن يجزيهم الله الخلود في الجنـة ولايضيع أجر ما قدموا من عمل صالح.

وفي الموضع الثـالث: (آية : ١٥٣ ا لأعـراف) يفـتـح الله باب الأمل والتوبة لمن عملوا الـسيئات ثم رجعـوا إلى الله تائبين نادمين وآمنوا بالله تعالى فإن الله غـفار لذنوبهم رحيم بهم فـهي دعوة لعدم اليأس والقنوط من رحـمة الله.

أمـا الموضع التاسع: (آية : ١٧ الحج) يخـبـرنا الحق تبارك وتعـالي عن عدله يوم القيـامة حين يفصل بين المؤمنين وغيرهم من أصـحاب الملل الأخرى يوم القيامة، فيجزى كل إنسان بحسب عقيدته وعمله؛ حيث لاظلم اليوم.

أما المجموعة الثانية: فإنها تشتمل على أربعة مواضع هي:

١- الموضع الأول: (آية ١٣٥ آل عمران).

٢- الموضع الخامس: (آية ٧٢ الأنفال).

٣- الموضع السادس: (آية ٧٤ الأنفال).

٤- الموضع الحادى عشر: (آية ٧٣ الأحزاب).

وهذه المواضع الأربعة قد اشـتركت في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أي واحد منها يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

١- ففي الموضع الأول: (آية ١٣٥ آل عمران) حـديث عن بعض صفات المتقين، وهـم أنهم حين يقعون في الخطأ يرجعون إلى ربهم مسارعين بالاستغفار والتوبة والندم على ما قدموا ولايصرون على المعصية.

٢- وفي الموضع الخـامس: (آية ٧٢ الأنـفـال) حـديث عن أصناف من المؤمنين هم:

المهاجرون المجـاهدون بأموالهم وأنفسهم في سـبيل الله، والأنصار هذان الصنفـان بعضـهم أوليـاء بعض أي في الميراث - قـبل أن ينسخ ذلك بقـوله: ﴿وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببـعض في كتاب الله﴾ - أمَّا المؤمنون الذين لم يهاجروا فليسـوا كمن هاجر في الميراث والولاية والـنصرة، لكن إذا طلبوا هذه النصرة على قوم ليس بينهم وبين المسلمين عهد وميثاق فإنه يجب على المسلمين أن ينصروهم؛ لأن لهم حق النصرة؛ لاشتراكهم في العقيدة.

٣- وفي الموضع السـادس : (آية : ٧٤ الأنفال) تصف الآية المهـاجرين والأنصار بأنهم هم المؤمـنون الكاملون في إيمانهم، فاستـحقوا المغـفرة لذنوبهم والرزق الكريم وهو الجنة في الآخرة.

٤- وفي الموضع الحادي عـشر: (آية: ٧٣ الأحزاب) حديث عن عـاقبة من تحمل الأمـانة فصـار فريق من المنافـقين والمنافقـات والمشركين والمشـركات فهـؤلاء استحقـوا العذاب، أما من أدي الأمـانة، كما أراد الله فـقد تاب الله عليهم وغفر لهم؛ لأن الله غفور رحيم.

والمجموعة الثالثة : وتشتمل على ثلاثة مواضع هي:

١- الموضع السابع: (اية : ٥٩ التوبة).

٢- الموضع الثالث عشر : (آية ٦ الليل).

٣- الموضع الرابع عشر: (آية ٩ الليل).

وهذه المواضع قد اتفقت في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أي واحد منها يؤدي إلى الفصل بين الشرط وجوابه كما في الموضعين: (الثالث عشر والرابع عشر) ، أما في الموضع السابع فإن الوقف يؤدى إلى الفصل بين أجزاء الشرط وكل ذلك يؤدى إلى فساد المعنى.

١- ففي الموضع السابع (آية ٥٩ التوبة) درس تعليمي للمنافقين أن يرضوا بما يعطيهم رسول الله ﷺ وأن يحسنوا الظن برسول الله ﷺ؛ لأنه فوق الريب والظنون، ولو أنهم رضوا بما أعطاهم لكان خيراً لهم.

٢- وفي الموضع الثالث عشر : (آية: ٦ الليل) تتحدث الآية عن جزاء من أعطى وبذل لله، واتقى محارم الله وصدق بالجنة فإن الجزاء أن يهيئه الله للخير الذي ينتهي به إلى الجنة.

٣- وفي الموضع الرابع عشر: (آية ٩ الليل) تتحدث الآيه عن جزاء من بخل بماله عن الإنفاق في سبيل الله واستغنى عن الله بماله، وكذب بالجنة فإن جزاءه أن يهيئه الله إلى أن يكون من أهل النار في الآخرة جزاء وفاقاً، وبين الآيتين محسن بديعي هو المقابلة[١] ؛ حيث قابل بين (أعطى) (وبخل) وبين

---

(١) المقابلة: «أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو معان مترا فقة ثم بما يقابلهما أو يقابلها على الترتيب». [الإيضاح للخطيب القزويني: ٣٨٨، ٣٨٩].

(اتقى) و(استغنى)، وبين (صدَّق) و(كذَّب) ، وبين (اليسرى) و(العسرى) فقابل أربعاً بأربع. وهذه المقابلة توكد المعنى وتبرزه بالتضاد. هذا، وبقى موضعان هما : الموضع العاشر، والثاني عشر سأتحدث عنهما في السمات الفارقة.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة التي تميز بين مواضع هذا الفصل فإننا نجملها فيما يأتي:

المجموعة الأولى: وتشتمل على خمسة مواضع وهي المذكورة في السمات الجامعة. وهذه المواضع قد اتفقت في علة منع الوقف لكنها تميزت في أمور نجملها فيما يلي:

١- في الموضع الثاني: (آية ٤٢ الأعراف) والموضع الثامن: (آية : ٢٣ هود) اتفق الموضعان في الحديث عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، لكنهما اختلفا فيما يأتى:

في آية الأعراف : جاء الاعتراض بقوله: ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ بين المبتدأ والخبر؛ لأن الآيات السابقة فيها دعوة إلى أخذ الزينة عند كل مسجد، وإلى الاعتدال في المطعم والمشرب لذا ناسب هنا أن يأتى بهذا الاعتراض؛ ليبين يسر الإسلام في تكاليفه، وأنه لايطلب إلا ما يستطيعه الإنسان.

أما في اية هود: فإنه قد أضاف إلى وصف الإيمان والعمل الصالح قيداً آخر، وهو قوله: ﴿وأخبتوا إلى ربهم﴾ ليقابل ما وصف به - في الآيات السابقة (من الآية: ١٨ - ٢٢) - الذين افتروا على الله الكذب، ويصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجاً، ثم حكم عليهم بأنهم الأخسرون في الآخرة، لذا ناسب هنا إضافة هذا القيد، فهم مع إيمانهم وعملهم الصالح مطمئنون خاضعون لله خاشعون. والله أعلم.

وفي الموضع الثاني: منع الوقف؛ لأنه يؤدي إلى الفصل بين المبتدأ وخبره، وفي الموضع الثامن: منع الوقف؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين اسم (إنَّ) وخبرها.

٢- في المواضع الثلاثة الباقية : (آية: ١٥٣ الأعراف، وآية ١٧٠ الأعراف، وآية: ١٧ الحج) اختلفت الموضوعات الخاصة بكل آية:

- ففي الموضع الثالث: يفتح الله باب التوبة لمن عمل السيئات ثم تاب إلى الله وآمن فإن الله يقبله ويغفر له.

وفي الموضع الرابع: حديث عن اليهود الذين كانوا يتمسكون - قبل الإسلام - بالتوراة الصحيحة غير المحرفة ويعملون بمقتضاها ويقيمون الصلاة فإن الله لايضيع أجر المصلحين، وهذا عدل الله المطلق.

وفي الموضع ا لتاسع: يتجلى عدل الله تعالى يوم القيامة؛ حيث يفصل بين أهل الملل المختلفة : وهم المؤمنون واليهود والصابئون والنصارى والمشركون.

- في الموضعين: الثالث والرابع - منع الوقف ؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ وخبره، أما في الموضع التاسع فإن الوقف قد منع لأنه يؤدي إلى الفصل بين اسم (إنَّ) وخبرها.

والمجموعة الثانية: وتشتمل على أربعة مواضع وهي المذكورة في السمات الجامعة، وهذه المواضع قد اتفقت في علة منع ا لوقف لكنها اختلفت فيما يأتي:

١- اختلفت في الموضوع الخاص بكل منها:

ففي الموضع الأول: حديث عن بعض أوصـاف المتقين الذين أعدت لهم الجنة، فهم إذا وقعوا في المعـصية رجعوا إلي الله بالاستـغفار ولم يصروا على المعصية وهم يعلمون.

وفي الموضع الخامس: بيان لأصناف المؤمنين، والحكم فيهم.

فالصنف الأول: مهاجرون جاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله.

والصنف الثاني: هم الأنصار الذين آووا رسول الله ﷺ ونصروه وهذان الصنفان بعضهم أولياء بعض في الميراث - قبل نسخه - .

والصنف الثـالث: مؤمنون لـم يهاجـروا ، فهـؤلاء دون الصنف الأول ولاتوارث بينهم، وهؤلاء حكم الله فيهم بقوله: ﴿مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا﴾ وذلك لحثـهم على الهجرة لكن لهم على النبى ﷺ وأصحابه حق النصـرة. إن استنصروهـم على عدوهم إلا على قـوم بينهم وبين المسلمين ميثاق وعهد فليس على المسلمين أن ينقضوا ميثاقهم من أجلهم.

وفي الموضع الســادس: بيان لحــال صنفين من المؤمنين، وهم المهـاجرون والأنصار فقد وُصفوا بأنهم المؤمنون حقاً وأنهم يستحقون المغفرة للذنوبهم فضلاً من الله ورحمة، ولهم في الآخرة الرزق الكريم وهو الجنة.

وفي الموضع الحادي عشـر: بيان لعاقبـة أصناف من الناس الذين حملوا الأمانة فـآل أمر بعضـهم إلي العذاب، وهم المنافقـون والمنافقات، والمشـركون والمشركات، وآل بعضهم إلى أن يتوب الله عليه، وهم المؤمنون والمؤمنات.

٢- اختلفت هذه المواضع في نـوعية المعطوف والمعطوف عليـه من حيث الاسمية والفعلية:

- ففي الموضع الأول: جـاء المعطوف عليه فعـلاً ماضيـاً ﴿فاستغـفروا﴾ والمعطوف فعلاً مضارعاً مجزوماً بـ ﴿لم﴾ ﴿ولم يصروا﴾.

وجـاء المعطوف عليـه والمعطوف - في الموضع الحـادي عـشـر - فعـلاً مضارعاً منصوباً - ﴿يعذب - ويتوب﴾ أما في الموضعين: (الخامس والسادس) فقد كان المعطوف والمعطوف عليه فيهما اسمًا موصولاً ﴿الذين﴾ -.

٣- جاءت أداة العطف في جـميع مواضع هذه المجمـوعة واحدة وهي: الواو .

وللمجموعة الثالثة: تشتمل على ثلاثة مواضع وهي ا لمذكورة في السمات الجامـعة، وهذه المواضع قد اتفـقت في علة منع الوقف لكنهـا اختلفت فيـما يأتي:

١- في الموضوع الخاص بكل منها:

- ففي الموضع السـابع: كان الحديث عن تعديل سلوك المنافقين ودعوتهم إلى أن يحسنوا الـظن برسول الله ﷺ وأن يثقـوا بأنه فوق الظنون والشكوك، وأن يرضـوا بما يعطيـهم؛ لأنه منزه عن الأغـراض التي تجـول في خـواطرهم الدنيئة.

- أما الموضع الثالث عـشر : ففيه ثناء علي من بذل مـاله في سبيل الله واتقى محارم الله، وصدق بالجنة، ووعـد على ذلك بتسهيل الطرق المؤدية إلى الخير التي توصل إلى الجنة.

- وفي الموضع الرابع عشر: حديث عن الفريق المضاد للفريق السابق في كل صفاته والنهاية التي يستحقها.

٢- اختلفت أداة الشرط في هذه المواضع: فجاءت في الموضع السابع: ﴿لو﴾ وجاءت في الموضعين: الثالث عشر والرابع عشر: ﴿أما﴾.

أما للمجموعة الرابعة: فإنها تشتمل على موضعين هما:

١- الموضع العاشر: (آية: ٣٥ النور).

٢- الموضع الثاني عشر: (آية : ٤٢ المدثر).

وهذان الموضعان قد اختلفا فيما يأتي:

١- في علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف على قوله: ﴿ولا غربية﴾ - في الموضع العاشر - يؤدي إلى الفصل بين النعت والمنعوت وأيضاً يؤدي إلى الفصل بين أجزاء الصورة التمثيلية التي يتكون منها المشبه به، وفي الموضع الثاني عشر: يؤدي الوقف على قوله: ﴿ماسلككم﴾ إلى الفصل بين القول ومقوله.

٢- اختلفا في الموضوع الخاص بكل منهما: ففي الموضع العاشر: حديث عن تمثيل نور الله ومعرفته وهدايته للقلوب بمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لاشرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار.

أما الموضع الثاني عشر: فإنه ينقل لنا مشهداً من مشاهد الآخرة؛ حيث ينظر أصحاب اليمين من أعالي الجنة إلى المجرمين وهم يعذبون في النار، فيسأل بعضهم بعضاً أو يسألون المجرمين قائلين: ﴿ماسلككم في سقر﴾؟.

الفصل الثالث

من صفات أصحاب النار

* * *

الموضع الأول:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ [آية : ٧٧ آل عمران].

إضاءة:

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[1] : «روى الأئمة عن الأشعث بن قيس قال: كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فجحدني فقدمته إلى النبي ﷺ فقال لي رسول الله ﷺ: هل لك بينة؟ قلت : لا. قال لليهودي : احلف . قلت: إذاً يحلف فيذهب بمالي فأنزل الله تعالى: ﴿إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً..﴾ إلى آخر الآية.

والمعنى : يخبرنا الله تعالى خبراً مؤكداً أن ﴿الذين يشترون﴾ - أي يستبدلون - ﴿بعهد الله﴾ - «أي أمر الله تعالى وما يلزم الوفاء به، وقيل: ماعهده إلى اليهود في التوراة من أمر النبي ﷺ»[2] .

﴿وأيمانهم﴾ : أي الحلف الكاذب بالله أو بصفة من صفاته ﴿ثمناً قليلاً﴾: أي متاع الدنيا من الرشا ونحو ذلك. ﴿أولئك لاخلاق لهم في الآخرة﴾ قال الزجاج (٣١١هـ)[3] : «معنى الخلاق: النصيب الوافر من الخير

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٤/ ١٢٧، وانظر معه: أسباب النزول للواحدي: ٩٤، والكشاف: ١/ ٤٣٨، ومفاتيح الغيب: ٨/ ٩١، والبحر المحيط: ٣/ ٢٢٥، وتفسير القرآن العظيم: ١/ ٣٧٥، وإرشاد العقل السليم: ١/ ٢٤٧، وروح المعاني: ٣/ ٣٢٤، والتحرير والتنوير: ٣/ ٢٨٩.

(٢) روح المعاني: ٣/ ٣٢٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٤٣٤ .

ومعنى قوله: ﴿لايكلمهم الله ولاينظر إليهم يوم القيامة﴾ في قوله: ﴿لايكلمهم الله﴾ وجهان: أحدهما: أن يكون إسماع الله أولياءه كلامه بغير سفير خصوصية يخص الله بها أولياءه، كما كلم موسى فكان ذلك خصوصية له دون البشر أجمعين، وجائز أن يكون ﴿ولايكلمهم الله ولاينظر إليهم﴾ تأويله الغضب عليهم والإعراض عنهم، كما تقول: فلان لاينظر إلى فلان ولايكلمه، وتأويله أنه غضبان عليه وإن كلمه بكلام سوء لم ينقض ذلك، ومعنى : ﴿ولايزكيهم﴾ لايجعلهم طاهرين ولايثنى عليهم خيراً، ومعنى: ﴿عذاب اليم﴾ أي موجع».

فهذه خمس عقوبات جعلها الله تعالى جزاء لمن يستبدل بعهد الله وأيمانه التي يحلفها كذباً قاصداً أن يحصل على عرض من أعراض الدنيا ليس له فيه حق ضارباً عُرض الحائط بكل أوامر الله ونواهيه. يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «والظاهر أنها في أهل الكتاب لما احتف بها من الآيات التي قبلها والآيات التي بعدها».

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ثمناً قليلاً﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فإن المنع يفُهم من كلامهم؛ حيث يقول الداني (٤٤٤هـ)[٢]: «﴿. . المتقين -٧٦-﴾ تام، ﴿. . . عذاب أليم -٧٧-﴾ كاف».

---

(١) البحر المحيط : ٣/ ٢٢٥.

(٢) المكتفى: ٢٠٤.

ولم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله: ﴿ثمناً قليلاً﴾ وهذا يدل على المنع.

وكذلك السجاوندي (٥٦٠هـ)[1] لم يذكر عليها وقفاً من أي نوع، وكذلك الأنصاري (٩٢٦هـ)[2]، أما الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فإنه يقول: «﴿في الآخرة -٧٧-﴾ جائز، ﴿ولايزكيهم -٧٧﴾ كاف، ﴿أليم -٧٧-﴾ تام». وهو هنا لم يذكر وقفاً عليها من أي نوع وهذا يدل على المنع.

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿ثمناً قليلاً﴾؛ لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت بعد - وهو قوله: ﴿أولئك لاخلاق لهم في الآخرة ... إلخ﴾.

هذا، ويقول الزجاج (٣١١هـ)[4] : «وقوله: ﴿أولئك لاخلاق لهم في الآخرة﴾ هذه الجملة خبر ﴿إنَّ﴾». ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[5] : «﴿أولئك﴾ ابتداء وما بعده خبره، والجملة خبر ﴿إنَّ﴾».

وبناءً على ما تقدم يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿ثمناً قليلاً﴾؛ حيث إن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين ﴿إنَّ﴾ وخبرها وذلك ممنوع؛ لأنه يفسد المعنى.

---

(١) انظر: علل الوقوف: ١/٣٧٨.

(٢) انظر: المقصد : ٨٢.

(٣) منار الهدى: ٨٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٣٤.

(٥) إعراب القرآن : ١/٣٨٩ وانظر معه: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش: ١/٤٦٧.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿ثمناً قليلاً﴾؛ لما ذكرته في التعليل السابق. وقد ذكرت من قبل رأى عبد القاهر (٤٧١هـ)[(١)] في قضية الفصل بين المبتدأ وخبره وبين إنّ وخبرها بما يغنى عن إعادته.

وتأمل قارئاً قرأ: ﴿إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً﴾ ثم وقف. ماذا يفيد بهذا الوقف؟ لايفيد شيئاً لأن السامع متطلع إلى الخبر ولسان حاله يقول: ماذا يريد الله أن يخبر عن هؤلاء الذين يستبدلون بأوامر الله ونواهيه وبأيمانهم التي يحلفونها كذباً لينالوا غرضاً من أغراض الدنيا؟ ؛ لذا لايتم المعنى إلا بذكر الخبر وهو قوله: ﴿أولئك لاخلاق لهم في الآخرة.. إلخ﴾ لذا منع الوقف.

الموضع الثاني:

﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [آية: ١٨ النساء].

إضاءة:

في هذه الآية ينفى الله تعالى قبول التوبة من الذين يعملون السيئات - وهي المعاصي دون الكفر - عند حضور الموت وظهور علاماته كما ينفى قبولها من الكفار عندما يموتون على الكفر ثم يندمون يوم القيامة على كفرهم.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤١ وما بعدها، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[(١)] : «نفى سبحانه أن يدخل في حكم التائبين من حضره الموت، وصار في حين اليأس كما كان فرعون حين صار في غمرة الماء والغرق فلم ينفعه ما أظهر من الإيمان؛ لأن التوبة في ذلك الوقت لاتنفع؛ لأنها حال زوال التكليف، وبهذا قال ابن عباس وابن زيد وجمهور المفسرين، وأما الكفار يموتون على كفرهم فلا توبة لهم في الآخرة، وإليهم الإشارة بقوله تعالى: ﴿أولئك أعتدنا لهم عذاباً أليما﴾ وهو الخلود، وإن كانت الإشارة بقوله إلى الجميع فهو في جهة العصاة عذاب لاخلود معه، وهذا على أن السيئات ما دون الكفر أي ليست التوبة لمن عمل دون الكفر من السيئات ثم تاب عند الموت، ولا لمن مات كافراً فتاب يوم القيامة، وقد قيل: إن السيئات هنا الكفر فيكون المعنى: وليست التوبة للكفار الذين يتوبون عند الموت ولا للذين يموتون وهم كفار».

ثم ختمت الآية بالجزاء اللائق بهم، وهو : ﴿أولئك أعتدنا لهم عذاباً أليما﴾ أي أعددنا لهم عذاباً موجعاً.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿السيئات﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٩٨/٥، وانظر معه: الكشاف: ٥١٣/١، ومفاتيح الغيب: ٦/١٠ وغرائب القرآن: ٢٠٦/٤، والبحر المحيط: ٥٦٣/٣، وتفسير القرآن العظيم: ٤٦٤/١، وروح المعاني: ٢٧٣/٤، والتحرير والتنوير: ٢٨١/٤.

أما القراء: فإن المنع واضح من كـلامهم. فيقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿عذاباً أليمـاً -١٨-﴾ تام، وقال الأخفش[٢] والدينوري[٣] ونافع[٤] ﴿إني تبت الآن -١٨-﴾ تام، وليس كـذلك؛ لأن ﴿ولا الذين يموتون وهم كـفار -١٨-﴾ معطوف عـلى ما قبله، وقـال الدينوري ونافع: ﴿وهم كـفار -١٨-﴾ تام، وليس كذلك؛ لأن : ﴿أولئك﴾ إشارة إلى المذكورين قبل».

ويقول الـسـجاوندي (٥٦٠هـ)[٥] : «﴿الـسيئـات -١٨-ج﴾ لأن ﴿حتى إذا﴾ يصلح للابتداء وجوابه: ﴿قال إني تبت﴾ ويصلح انتهاء لعمل السيئات».

ويقـول الأنصـاري (٩٢٦هـ)[٦] : «﴿وهم كـفار -١٨-﴾ تام، وكـذا ﴿عذاباً أليما -١٨-﴾». ويقول الأشموني[٧] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «ولا وقف من قوله: ﴿وليست التوبة -١٨-﴾ إلى ﴿أليما -١٨-﴾ فـلا يوقف على : ﴿الـسيئـات﴾ ولا على : ﴿الموت﴾ ولا على : ﴿إني تبت الآن﴾؛ لأن قـوله: ﴿ولا الذين يموتون﴾ عطف على: ﴿وليـست﴾، والوقف

(١) المكتفى: ٢١٨.

(٢) الأخفش: سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط أبو الحسن. نحوي أخذ عن سيبويه توفى سنة ٢١١هـ/ ٨٢٦م (القفطي : إنباه الرواة: ٢/ ٣٦).

(٣) الدينوري: أحمد بن جعفر بن محمد أبو الحسن البغدادي، مقرئ ثقة توفى سنة ٣٣٦هـ/٩٤٧م (ابن الجزري: الغاية ١/ ٤٤).

(٤) نافع بن عبد الرحمن: أحد القراء السبعة اشتهر في المدينة، وانتهت إليه رئاسة القراءة فيها - توفى سنة ١٦٩هـ/ ٧٨٥م (ابن الجزري: الغاية ٢/ ٣٣٠).

(٥) علل الوقوف: ٢/٤١٨.

(٦) المقصد: ٩٨.

(٧) منار الهدى: ٩٨.

على المعطوف عليه دون المعطوف قبيح، فكأنه قال: ﴿وليست التوبة للذين يعملون السيئات﴾ - الذين هذه صفتهم - ﴿ولا الذين يموتون وهم كفار﴾ فالذين مجرور المحل عطفاً على الذين يعملون، أي ليست التوبة لهؤلاء ولا لهؤلاء فسوّى بين من مات كافراً، وبين من لم يتب إلا عند معاينة الموت في عدم قبول توبتهما».

ومن كلام القراء - الداني والأنصارى والأشموني - يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿السيئات﴾؛ لأن الداني لم يذكر وقفاً في الآية كلها إلا على قوله: ﴿أليما﴾، وقد رد قول من قال بتمام الوقف على قوله: ﴿إني تبت الآن﴾؛ لأن : ﴿ولا الذين يموتون وهم كفار﴾ معطوف على ما قبله والوقف على المعطوف عليه دون المعطوف قبيح - كما هو معروف - كما رد قول من قال بتمام الوقف على قوله: ﴿وهم كفار﴾؛ لأن: ﴿أولئك﴾ إشارة إلى المذكورين قبل. فكلام الداني هنا واضح في منع الوقف على كل ألفاظ الآية إلا على رأسها، وهو قوله: ﴿أليما﴾، وبقول الداني يُرد على السجاوندي - الذي أجاز الوقف على قوله: ﴿السيئات﴾ - ويرد به أيضاً على الأنصاري - في قوله بتمام الوقف على قوله: ﴿وهم كفار﴾ - وعلى هذا يكون الوقف ممنوعاً على قوله: ﴿السيئات﴾ عند الداني والأنصاري والأشموني.

هذا، ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[1] : «﴿قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار -١٨-﴾ موضع ﴿الذين﴾ جر بالعطف على قوله: ﴿وليست التوبة للذين يعملون﴾ وتقديره: وليست التوبة للذين يعملون

(١) البيان: ١/٢٤٧.

السيئات ولا للذين يموتون وهم كفار».

وبقوله هذا قال العكبري (٦١٦هـ)[١] ، ومحي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[٢] - أيضاً.

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿السيئات﴾ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف لأن التقدير كما قال ابن الأنباري[٣] «وليست التوبة للذين يعملون السيئات ولا للذين يموتون وهم كفار».

وعلى هذا يأتي اتفاق القراء مع النحاة على منع الوقف على قوله: ﴿السيئات للعلة التي ذكرتها وهي: أن الوقف يؤدى إلى الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف، وذلك ممنوع؛ لأنه قبيح.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿السيئات﴾؛ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف وذلك ممنوع؛ لأن العطف يصيِّر المعطوفات كلها شيئاً واحداً.

وقد ذكرت من قبل رأى عبد القاهر (٤٧١هـ)[٤] في قضية الفصل بين الجمل المعطوفة؛ حيث إنه لايجيز الفصل بين الجمل المعطوفة؛ لأن العطف يجعل الجملة الثانية مع الأولى كالشيء الواحد.

---

(١) انظر : التبيان : ١/ ٣٤٠.

(٢) انظر : إعراب القرآن وبيانه : ٦٣٦/١.

(٣) انظر: البيان: ٢٤٧/١.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: منار الهدى: ٣٢٦.

أضف إلى هذا أن الوقف هنا على قوله: ﴿السيئات﴾ يتصادم مع حقائق الإسلام الثابتة؛ ذلك أن الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، وباب التوبة مفتوح إلى ما قبل الغرغرة فالوقف يناقض هذا.

وتأمل قارئاً قرأ: ﴿وليست التوبة للذين يعملون السيئات﴾ ثم وقف. ماذا أفاد بهذا الوقف؟ إنه أفاد أن التوبة منفية عن الذين يعملون السيئات مطلقاً وفي كل حال، وذلك خلاف مانطق به الكتاب والسنة.

ويضاف إلى علة المنع أن الجملة الشرطية التي بعد ﴿حتى﴾ غاية لما قبلها أي أن هذا القيد الذي بعد ﴿حتى﴾ قد ربط ما بعد ﴿حتى﴾ بما قبلها؛ ولكي يُفهم المعنى لابد من وصل ما بعد ﴿حتى﴾ بما قبلها فنقول:

﴿وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن﴾ أي أن نفي التوبة مقيد بتأخيرها إلى حضور الموت، أما قبل ذلك فهي مقبولة.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١]: «﴿حتى﴾ حرف ابتداء والجملة الشرطية بعدها غاية لما قبلها أي ليس قبول التوبة للذين يعملون السيئات إلى حضور موتهم وقولهم حينئذ إني تبت الآن وذكر الآن لمزيد تعيين الوقت... ﴿ولا الذين يموتون وهم كفار﴾ عطف على الموصول الذي قبله أي ليس قبول التوبة لهؤلاء ولا لهؤلاء». لذا منع الوقف .. والله أعلم.

---

(١) إرشاد العقل السليم: ١/ ٣٢٦، وانظر معه: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ١٥٨/٢.

الموضع الثالث :

﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [آية: ٢٤ التوبة].

إضاءة:

في هذه الآية يأمـر الله تعالى نبـيه ﷺ أن يبلغ من آمن من أهل مكة، ولم يهاجـر وبقي فيها بـهذا التهديد والوعـيد الذي جعله الله تعـالى جزاء لمن أحب الآباء والأبناء و الإخوان والأزواج والعـشيرة والأموال والتجـارة الرابحة والإقامة في الديار التـي ألفوها وآثرها على الله ورسوله والجهـاد في سبيله بأن ينتظر عقوبة آجلة أو عاجلة من الله تعالى على تركه الهجرة إلى الله ورسوله، ومن تخلف عن ذلك فهو من الفاسقين.

يقول الزمـخشري (٥٣٨هـ)[١] : «كان قـبل فتح مكة من آمن لم يتم إيمانه إلا بأن يهاجر ويصـارم أقاربه الكفرة، ويقطع موالاتهم، فـقالوا يارسول الله: إن نحن اعتزلنا من خالفنا في الدين قطعنا آباءنا وأبناءنا وعشائرنا وذهبت تجارتنا، وهلكت أموالنا وخربت ديارنا وبقينا ضـائعين فنزلت، فهاجروا فجعل الرجل يأتيـه ابنه أو أبوه أو أخوه أو بعـض أقاربه فـلا يلتفت إليـه، ولا ينزله

(١) الكشـاف: ٢/ ١٨٠، وانظر معـه: أسبـاب النزول للواحدي: ٢٠٢، ومـفاتيح الغـيب: ١٦/١٦، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٩١، ولباب النقول للسيوطي: ٢٠٢، وحاشية الصاوي على الجلالين: ٢/ ١٤٢.

ولاينفق عليه ثم رخص لهم بعد ذلك».

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿في سـبيـله﴾ في ط. مصـحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما الـقراء: فإن مـنهم من فُهم المنع من كـلامه، ومنهم من صـرح بمنع الوقف وإليك آراءهم:

يقـول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿حـتى يأتي الله بأمره -٢٤-﴾ كـاف، ﴿القوم الفـاسقين -٢٤-﴾ تام»، ولم يذكر وقفـاً من أي نوع على قوله: ﴿في سبيله﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿يأتي الله بأمره﴾ حـسن، وقال أبو عمرو: كاف، ﴿الفاسقين﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿في سبيله﴾ وهذا يدل على المنع.

أما الأشموني[٣] - من علماء القرن الحـادي عشر الهجـري - فإنه قد صرح بمنع الوقف على هذا الموضع؛ حـيث يقول: «ولا وقف من قوله: ﴿قل إن كـان﴾ إلى قوله: ﴿بأمـره﴾؛ لعطف المذكـورات على : ﴿آباؤكم﴾ وخبـر ﴿كـان﴾ ﴿أحب﴾، ولايوقف على اسم كـان دون خـبرها ﴿بـأمره﴾ كـاف، ﴿الفاسقين﴾ تام».

---

(١) المكتفى: ٢٩٢.

(٢) المقصد: ١٦٣.

(٣) منار الهدى: ١٦٣.

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿في سبيله﴾؛ لأن ما بعده جواب شرط ﴿إنْ﴾ ولا يوقف على الشرط دون جوابه.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[١] : «﴿قل إن كان آباؤكم﴾ اسم كان وما بعده معطوف عليه ﴿أحب إليكم﴾ خبر كان».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٢] : «... والقراء على نصب ﴿أحبَّ﴾ لأنه خبر ﴿كان﴾». ويقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[٣] : «﴿إنْ﴾ شرطية، وكان واسمها وما بعده عطف عليه، و﴿أحبَّ﴾ خبر كان، و﴿إليكم﴾ حال و﴿من الله﴾ جار ومجرور متعلقان بـ ﴿أحبَّ﴾ ورسوله وجهاد في سبيله عطف على: ﴿الله﴾ أي من الهجرة إليهما ﴿فتربصوا﴾ الفاء رابطة و﴿تربصوا﴾ فعل أمر وفاعل».

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿في سبيله﴾ لأن ما بعده جواب ﴿إنْ﴾ الشرطية ولايوقف على الشرط دون جزائه.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿في سبيله﴾ لأن ما بعده جواب ﴿إنْ﴾ الشرطية، وأسلوب الشرط المكون من ﴿إنْ﴾ الشرطية، وجملة الشرط ﴿كان﴾ وما بعدها، وجواب الشرط وهو جملة: ﴿فتربصوا﴾ كل هذا الأسلوب بمثابة كلمة واحدة والكلمة الواحدة لايجوز أن تقدم بعضها وتؤخر بعضها الآخر.

---

(١) إعراب القرآن: ٢/٢٠٨.

(٢) البحر المحيط: ٥/ ٣٩١.

(٣) إعراب القرآن وبيانه: ٣/١٩٧.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «وللشرط صدر الكلام وهو مع ما في حيزه من الجملتين مثل كلمة واحدة، ولايجوز تقدم بعض الكلمة على بعض».

وقد تقدم شرح عبد القاهر (٤٧١هـ)[٢] لهذه العلاقة التي تربط بين جملتي الشرط والجزاء، والتي ترتب وقوع جملة الجزاء على وجود جملة الشرط.

وقد فهم الألوسي (١٢٧٠هـ)[٣] هذا المعنى فقال: «والشرط وما في معناه يفيد توقف وجود الجزاء على ما في حيزه فيفيد عدمه عند عدمه».

وهذه الرابطة هي التي يسميها البلاغيون[٤] «رابطة السببية» وقد تكرر هذا الكلام كثيراً من قبل[٥] بما يغني عن إعادته.

وتطبيقاً على ما تقدم استمع - أيها القارئ الكريم - متدبراً إلى قارئ يقرأ قوله تعالى : ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ﴾ ثم وقف : ماذا أفاد بهذا الوقف؟ الجواب: إنه ذكر كلاماً اشتمل على أداة شرط: ﴿إِنْ﴾ وفعل شرط: كان واسمها، ومعطوفات عطفت

---

(١) الكشاف: ٢/٣١١.

(٢) انظر: أسرار البلاغة: ١١١، وانظر معه: بدائع الفوائد لابن القيم: ١/٤٤.

(٣) روح المعاني: ١٥/٤٠٣.

(٤) انظر : مقال أ. د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة : ٦٠ العدد: ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢ هـ يوليو/ أغسطس ٢٠٠١م ص: ١٣.

(٥) انظر: ص ، من هذا البحث.

على اسمها، ثم ذكر خبر كان وهو قوله: ﴿أحبَّ﴾ وما تعلق به.

والمعنى: إن كانت هذه المذكورات أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله، ثم ماذا بعد؟ لاشك أن المعنى ناقص لذا لابد من الوصل؛ ليتم المعنى: ﴿فتربصوا حتى يأتي الله بأمره﴾؛ ولذا منع الوقف على قوله: ﴿في سبيله﴾. والله أعلم.

الموضع الرابع:

﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٩﴾﴾ [آية: ١٠٩ التوبة].

إضاءة:

المفردات: ﴿شفا﴾، ﴿جرف﴾، ﴿هار﴾.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[1]: «الشفا: الحرف والشفير. وجرف الوادي: جانبه الذي يتحفر أصله بالماء، وتجرفه السيول فيبقى واهياً، والهار: الهائر وهو المتصدع الذي أشفى على التهدم والسقوط».

بدأت هذه الآية باستفهام تقريري؛ لتعقد موازنة ومقارنة بين المسجدين - مسجد قباء، ومسجد الضرار - أيهما خير وأيهما أولى بالبقاء؟

أذلك المسجد الذي بني على أساس من التقوى وحب الإسلام ونشره

---

(١) الكشاف: ٢/٢١٥، وانظر معه: مجاز القرآن: ١/٢٦٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/٤٦٩، الجامع لأحكام القرآن: ٨/٢٤٤، والبحر المحيط: ٥/٥٠٦، وبهجة الأريب: ١٩٩.

ورفع كلمته أم ذلك المسجد الذي بنى ليكون موئلاً للنفاق ومضارة للمؤمنين، وتفريقاً لكلمتهم وتمزيقاً لجماعتهم وتحقيقاً لمآرب الكفر؟ لاشك أن ذلك الذي بنى على أساس من التقوى هو الأولى بالبقاء؛ لأن فيه كل الخير لجماعة المؤمنين.

يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)(١) : «واختار غير واحد أن معنى الآية: أفمن أسس بنيان دينه على قاعدة محكمة هي التقوى، وطلب الرضا بالطاعة خير أم من أسس على قاعدة هي أضعف القواعد وأرخاها، فأدى به ذلك لخوره، وقلة استمساكه إلى السقوط في النار».

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿خير﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فمنهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من صرّح بمنع الوقف؛ وإليك آراءهم:

يقول الداني (٤٤٤هـ)(٢) : «ومثله - أي كاف وقيل تام - ﴿في نار جهنم -١٠٩-﴾، ﴿الظالمين -١٠٩-﴾ أكفى».

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿خير﴾ وهذا يدل على المنع.

---

(١) روح المعاني: ١١/ ٣٢، وانظر معه: مفاتيح الغيب : ١٦/ ١٥٦، وتفسير القرآن العظيم: ٢/ ٣٩١، وحاشية الصاوي على الجلالين: ٢/ ١٦٩.

(٢) المكتفى: ٢٩٩.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿في نار جهنم -١٠٩- ط﴾». ولم يذكر في الآية وقفاً غير ذلك.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿في نار جهنم -١٠٩-﴾ كاف، ﴿الظالمين -١٠٩-﴾ تام»، ولم يذكر وقفاً من أي نوع على أي لفظ في الآية غير ذلك.

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿ورضوان خير -١٠٩-﴾ ليس بوقف؛ لعطف ما بعده على ما قبله».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿خير﴾، وذلك لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٤] : «﴿مَنْ﴾ بمعنى الذي وهو في موضع رفع بالابتداء وخبره ﴿خير﴾، ﴿أم من أسس بنيانه﴾ عطف على الأولى».

ويقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[٥] : «الهمزة للاستفهام التقريري والفاء عاطفة على مقدر أي أبعد ما علم حالهم أفمن أسس بنيانه على تقوى.. إلخ و﴿مَنْ﴾ مبتدأ وجملة ﴿أسس بنيانه﴾ صلة، و﴿على

---

(١) علل الوقوف: ٢/ ٥٦٠.

(٢) المقصد: ١٧٠.

(٣) منار الهدى: ١٧٠.

(٤) إعراب القرآن: ٢/ ٢٣٦.

(٥) إعراب القرآن وبيانه: ٣/ ٢٧٧.

تقوى﴾ جار ومجرور متعلقان بـ ﴿أسس﴾ . . . و﴿خير﴾ خبر لـ ﴿مَنْ﴾، ﴿أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار﴾ أم: حرف عطف، و﴿مَنْ﴾ معطوفة على ﴿مَنْ﴾ الأولى وخبرها محذوف تقديره: ﴿خير﴾».

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿خير﴾ ؛ لأن ما بعده معطوف على ما قبله، كما ذكرنا والوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه وذلك ممنوع.

هذا، و البلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿خير﴾؛ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار﴾ - معطوف على ما قبله - وهو قوله: ﴿من أسس بنيانه على تقوى. . .﴾ الأولى - والوقف على قوله: ﴿خير﴾ يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وذلك ممنوع لأنه يفسد المعنى؛ حيث إن ﴿أم﴾ قد ربطت بين أجزاء الكلام، فصار المعطوف والمعطوف عليه بها كلاماً واحداً لايستغني بجزء منه عن الجزء الآخر.

واستمع متدبراً قراءة من قرأ قوله: ﴿أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير﴾ ثم وقف: فماذا أفاد؟ أفاد أنه قدم جزءاً من السؤال وأخر الجزء الآخر، ولايفهم السامع السؤال - ليعرف المقصود منه - إلا بإلقاء الكلام جميعه مرة واحدة؛ ليتأتى له أن يجيب عليه، وما بعد ﴿أم﴾ معادل لما قبلها، ولابد أن يؤتى بالمعادل؛ ليتم معنى السؤال.

وقد عرضت بالتفصيل للعطف بـ ﴿أم﴾ في موضع سابق[1] - في هذا البحث - بما يغنى عن إعادته، كما ذكرت التعليل البلاغي لمنع الوقف مستدلاً

(١) انظر: ص ٧١٧ وما بعدها من هذا البحث.

برأى عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] الذي يرى أن العطف يصيِّر المعطوفات كلها شيئاً واحداً فتصير به كالكلمة الواحدة ولايفصل بين حروف الكلمة الواحدة.

الموضع الخامس:

﴿ إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [آية: ٢٤ يونس].

إضاءة:

المفردات: ﴿زخرفها﴾: «الزخرف: كمال حسن الشيء»[٢].

﴿وازّينت﴾: «المعنى: وتَزَيَّنَتْ فادغمت التاء في الزاى وسكنت الزاى، فاجتلبت لها ألف الوصل»[٣].

﴿كأن لم تغن بالأمس﴾: «أي كأن لم تعمر بالأمس، والمغانى: المنازل التي يعمرها الناس بالنزول فيها»[٤].

والمعنى: في هذه الآية يضرب الله لنا المثل[٥]؛ ليقرِّب المعانى البعيدة إلى الأذهان؛ لتتضح فيصور لنا حال الدنيا في حب الناس لها وإقبالهم عليها و

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: بدائع الفوائد: ١٦٨/١، ومنار الهدى: ٣٢٦.

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ١٥/٣.

(٣) السابق: نفس الموضع.

(٤) السابق: نفس الموضع.

(٥) المثل: «ماشُبِّه مضربه بمورده، ويستعار للأمر العجيب المستغرب» [روح المعاني: ١٤٥/١١].

افتتانهم بها وإعجابهم بما فيها واطمئنانهم إليها، حتى ظنوا تمكنهم من السيطرة عليها، ثم يفاجأون بزوال ذلك كله بحال ماء نزل من السماء إلى الأرض، فنبتت به أنواع شتى من النبات منها ما هو طعام للإنسان، ومنها ما هو خاص بالأنعام، ومنها ما هو للزينة كالزهور والورود، ولبست أبهى حللها بهذا النبات، واطمأن الناس إلى قدرتهم على الانتفاع بهذا النبات، ثم فوجئوا بنزول جائحة من السماء تهلك هذا كله، فتصير الأرض جرداء، ويصير النبات كأنه قد حصد وأزيل من جذوره، وتصبح هذه الأرض كأن لم تكن بها حياة ولا نبات، كذلك التفصيل والبيان يوضح الله الآيات في القرآن والكون لمن يقدر على التفكر، ولمن يستطيع تدبر هذه المعاني ليصل بها إلى الله تعالى، وليرد الأمر في كل شيء إليه وحده.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿والأنعام﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء : فإنهم قد أجازوا الوقف عليه وإليك آراءهم: يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿والأنعام -٢٤-﴾ كاف».

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿والأنعام -٢٤-ط)[٣] ، ﴿عليها -٢٤-لا ﴾؛ لأن ﴿أتاها﴾ جواب ﴿إذا﴾، ﴿بالأمس -٢٤-ط﴾».

---

(١) المكتفى : ٣٠٦.

(٢) علل الوقوف: ٥٦٩/٢.

(٣) ط. أي مطلق ، وقد سبق بيانه، وانظر: علل الوقوف: ١١٦/١.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿والأنعام -٢٤-﴾ صالح، ﴿كأن لم تغن بالأمس -٢٤-﴾ حسن، وقال أبو عمرو فيهما: كاف ﴿يتفكرون -٢٤﴾ تام».

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا وقف من قوله: ﴿إنما مثل﴾ إلى: ﴿والأنعام﴾ فلا يوقف على قوله: ﴿فاختلط﴾ وزعم يعقوب[٣] الأزرق: أنه هنا وفي الكهف[٤] تام[٥] على استئناف ما بعده جملة مستأنفه من مبتدأ وخبر، وفي هذا الوقف شيء من جهة اللفظ والمعنى. فاللفظ: أن ﴿نبات﴾ فاعل بقوله: ﴿فاختلط﴾ أي فنبت بذلك المطر أنواع من النبات يختلط بعضها ببعض.

وفي المعنى: تفكيك الكلام المتصل الصحيح والمعنى الفصيح وذهاب إلى اللغو والتعقيد. ﴿والأنعام﴾ حسن؛ لأن ﴿حتى﴾ ابتدائية تقع بعدها الجملة كقوله[٦] :

فمازالت القتلى تمج دماءها   بدجلة حتى ماء دجلة أشْكلُ

---

(١) المقصد: ١٧٥.

(٢) منار الهدى: ١٧٥.

(٣) هو يوسف بن عمرو أبو يعقوب الأزرق، مقرئ أخذ عن ورش، وعنه إسماعيل النحاس توفي سنة ٢٤٠هـ / ٨٥٤م [ابن الجزري: الغاية: ٢/٤٠٢].

(٤) الآية: ٤٥.

(٥) أخرجه ابن النحاس (القطع والائتناف: ٣٧٥)، وانظر معه: المكتفى : ٣٠٦.

(٦) البيت لجرير بن عطية من قصيدة يهجو فيها الأخطل التغلبي. والأشكل: ما فيه بياض وحمرة مختلطان [القاموس المحيط: مادة (شكل)].

والغاية معنى لايفارقها».

ومن كلام القراء يتضح لنا إجماعهم على جواز الوقف على قوله: ﴿والأنعام﴾ بينما ط. مصحف الأزهر الشريف تمنع الوقف عليها، وحينئذ يلزمنا أن نعرض القضية على النحاة؛ لنرى رأيهم في هذا الموضع.

هل يجوز الوقف على قوله: ﴿والأنعام﴾؟ أو يمنع؟ .

يقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)(١) : «﴿إنما﴾ كافة ومكفوفة و﴿مثل﴾ مبتدأ و﴿الحياة﴾ مضاف إليه، و﴿الدنيا﴾ صفة، ﴿كماء﴾ الجار والمجرورخبر ﴿مثل﴾ ، أو هي اسم فهي الخبر، وجملة: ﴿أنزلناه﴾ صفة لماء و﴿من السماء﴾ متعلقان بأنزلناه، ﴿فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام﴾ الفاء عاطفة و﴿اختلط﴾ عطف على ﴿أنزلناه﴾ و﴿به﴾ متعلقان باختلط ونبات الأرض فاعل اختلط و﴿مما يأكل الناس﴾ الجار والمجرور حال من ﴿نبات الأرض﴾ وجملة ﴿يأكل الناس﴾ صلة ﴿والأنعام﴾ عطف على الناس ﴿حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت﴾ حتى: حرف غاية، وإذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متعلق بالجواب، وهو ﴿أتاها﴾، وجملة: ﴿أخذت﴾ مضافة إليها، والأرض فاعل، وزخرفها مفعول به ﴿وازينت﴾ عطف على ﴿أخذت﴾.

﴿وظن أهلها أنهم قادرون عليها﴾ : و ظن: عطف أيضاً، و﴿أهلها﴾ فاعل ظن وأن وما في حيزها سد مسد مفعولي ﴿ظن﴾، و﴿قادرون﴾ خبر

(١) إعراب القرآن وبيانه: ٣/ ٣٢٣، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٢/ ٢٥١، والبحر المحيط: ٦/ ٣٧، وإرشاد العقل السليم: ٢/ ٣٢١، وحاشية الصاوي على الجلالين: ٢/ ١٨٤.

﴿أن﴾ و﴿عليها﴾ جار ومجرور متعلقان بقادرون ﴿أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً﴾ أتاها: جواب ﴿إذا﴾ والهاء مفعول به، و﴿أمرنا﴾ فاعل و﴿ليلاً﴾ ظرف متعلق بـ ﴿أتاها﴾ و﴿أو﴾ حرف عطف و﴿نهاراً﴾ معطوف على ﴿ليلاً﴾ . ﴿فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس﴾ الفاء: عاطفة و﴿جعلناها﴾ فعل وفاعل ومفعول به أول و﴿حصيداً﴾ مفعول به ثان و﴿كأن﴾ مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، وجملة ﴿لم تغن﴾ خبرها و﴿بالأمس﴾ جار ومجرور متعلقان بتغن..».

هذا، وقد تعمدت أن أذكر لك إعراب الآية بالتفصيل؛ لترى أنها مكونة من جمل تداخلت في بعضها حتى صارت كأنها جملة واحدة. ولذلك وجدنا أبا حيان (٧٤٥هـ)[١] يعارض القول بتمام الوقف على قوله: ﴿فاختلط﴾ على الرغم من أنه قد ورد عن نافع[٢] ؛ حيث يقول: «والوقف على قوله : ﴿فاختلط﴾ لايجوز وخاصة في القرآن؛ لأنه تفكيك للكلام المتصل الصحيح المعنى، الفصيح اللفظ وذهاب إلى اللغز والتعقيد والمعنى الضعيف ألا ترى أنه لو صرح بإظهار الاسم الذي الضمير في كناية عنه فقيل بالاختلاط نبات الأرض، أو بالماء نبات الأرض لم يكد ينعقد كلاماً من مبتدأ و خبر لضعف هذا الإسناد وقربه من عدم الإفادة».

أما قوله: ﴿والأنعام﴾ فإن بعده ﴿حتى﴾ وهي كما يقول ابن الأنباري

---

(١) البحر المحيط : ٣٧/٦.

(٢) انظر: القطع والائتناف لابن النحاس: ٣٧٥، وانظر معه: المكتفى: ٣٠٦، والجامع لأحكام القرآن: ٣٠٣/٨.

(٥٧٧هـ)[1] عنها: «... أن أصل ﴿حتى﴾ أن تكون غـاية، وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها».

ويقـول الشيخ عـضـيمـة[2] - رحـمـه الله - عن هذه الآية: «ويرى الجمهور: أن ﴿حـتى﴾ ابتدائية وتفيد الغاية، وأن ﴿إذا﴾ شـرطية والغاية تؤخذ من جواب الشرط».

وخلاصة كلام النحاة هنا أن الآية تكونـت من جمل تداخلت بعضها في بعض، وتعانقت حتى صارت بمثابة جملة واحـدة، كما صرح بذلك أبو حيان - رحمه الله - في قوله السـابق.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿والأنعام﴾؛ لأن الآية كلها تشـبيـه تمثيلي، والتشـبيـه التمثيلي كما يقـول الخطيب (٧٣٩هـ)[3] : «التمثيل: ما وجهه وصف منتزع من متعدد: أمرين أو أمور».

وهنا في هذه الآية الوجه منتزع من عدة أمـور، كما أن المشبه مكون من عدة أمور قصد مراعاتها، كما أن المشبه به فيها أيضاً مكون من عدة أمور قصد مراعاتها في تأدية المعنى المقصود.

يقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[4] : «وعلى الجملة فينبغي أن تعلم أن

---

(١) أسرار العربية: ٢٦٦.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٢/١٣٧، ١٦٠، وانظر معه: مغني اللبيب: ١/١٢٨.

(٣) الإيضاح : ٢٨٦.

(٤) أسرار البـلاغة : ١٠٨، ١٠٩، وانظر معـه: الإيضاح : ٢٩٢، والتبـيان في علم المعـاني والبديع والبيان للطيبي بتحقيق د. هادي عطية الهلالي: ٢٠٣، وعقود الجمان للمرشدي: ٢/٣٤، وشروح التخليص: ٣/٤٥٦.

المثل الحقيقي والتشبيه الذي هو الأولى بأن يسمى تمثيلاً؛ لبعده عن التشبيه الظاهر الصريح ما تجده لايحصل لك إلا من جملة من الكلام أو جملتين أو أكثر حتى إن التشبيه كلما كان أوغل في كونه عقلياً محضاً كانت الحاجة إلى الجملة أكثر. الا ترى إلى نحو قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ . كيف كثرت الجمل فيه؟ حتى إنك ترى في هذه الآية عشر جمل إذا فصلت وهي وإن كان قد دخل بعضها في بعض، حتى كأنها جملة واحدة، فإن ذلك لايمنع من أن تكون صور الجمل معنا حاصلة تشير إليها واحدة واحدة، ثم إن الشبه منتزع من مجموعها من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض وإفراد شطر من شطر حتى إنك لو حذفت منها جملة واحدة من أي موضع كان أخلَّ ذلك بالمغزى من التشبيه».

فقول عبد القاهر - رحمه الله وهو النحوى البلاغي - يدلُّنا على أن هذه الآية قد جاءت على صورة التشبيه التمثيلي الذي يؤخذ فيه وجه الشبه من هيئة منتزعة من عدة أشياء قُصد بها جميعاً أن تشارك في تكوين وجه الشبه - كما هنا - وأضيف إلى ذلك هنا أن المشبَّه كذلك قصد فيه عدة أشياء، والمشبه به كذلك؛ ولذا كانت هذه الآية من أولها إلى قوله: ﴿بالأمس﴾ كأنها جملة واحدة لايجوز أن تفصل بين أجزائها حتى تأتى إلى تمام الصورة التشبيهية وتأمل قول عبدالقاهر : «... حتى كأنها جملة واحدة»، وتأمل قوله: «ثم إن الشبه منتزع من مجموعها من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض، وإفراد شطر من شطر حتى إنك لو حذفت منها جملة واحدة من أي موضع كان أخلَّ ذلك بالمغزى من التشبيه».

وقد جاء الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] - رحمه الله - فأكد هذا المعنى؛ حتى قال: «هذا من التشبيه المركب: شبهت حال الدنيا في سرعة تقضيها وانقراض نعيمها بعد الإقبال بحال نبات الأرض في جفافه وذهابه حطاماً بعدما التف وتكاثف وزين الأرض بخضرته ورفيفه..».

وبناءً على ما تقدم : فنحن أمام صورة تشبيهية تمثيلية تصور لنا معنى تجمعت عدة أشياء؛ لتبرزه وتظهره على هذه الهيئة المقصودة وكل هذه الجمل متسقة متعاونة متكاملة في رسم هذه الصورة بحيث لايمكن الاستغناء عن لفظ واحد من تلك الألفاظ وإلاَّ فسد المعنى؛ لذا منع الوقف. والله أعلم.

الموضع السادس :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ۝١ ﴾ [آية : ١ الممتحنة].

إضاءة :

في هذه الآية ينادي الله تعالى المؤمنين بأحب صفة إليه وإليهم؛ لينهاهم عن موالاة أعدائه وأعدائهم - وهم الكفار - فلا يظهروا المودة لهم، بل عليهم أن يعاملوهم بما يستحقون من المعاملة بأن يكونوا منهم على حذر؛ فلا

---

(١) الكشاف : ٢/ ٢٣٣، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٧/ ٥٩، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٣٠٣، والبحر المحيط: ٦/ ٣٦، والتحرير والتنوير: ١١/ ١٤١، وروح المعاني: ١١/ ١٤٥.

يطلعوهم على أسـرارهم؛ لأن هؤلاء الكفار قد أظهروا العـداوة لله ولرسوله، فقد أخرجوه ﷺ من وطنه، وأخرجوا من آمن به معه وعلى المؤمنين أن يعلموا أن الله يعلم السر كما يعلم الجهر؛ فلا يخفى عليه شيء.

وقد نزلت هذه الاية في سيدنا حـاطب بن أبي بلتعه - رضى الله عنه - كمـا يقول السـيوطي (٩١١هـ)[١] : «أخرج الشـيخان عن على قـال: بعثنا رسول الله ﷺ أنا والزبيـر والمقـداد بن الأسـود فقـال: انطلقـوا حـتى تأتوا (روضة[٢] خاخ) فـإن بها ظعـينه[٣] معـها كـتاب فـخذوه منها فـأتوني به، فخرجنا حتى أتينا الروضة فإذا نحن بالظعـينة فقلنا: أخرجي الكتاب، فقالت: مامـعي من كتاب فقلنا : لتـخرجن الكتاب أو لنلقين الشـياب، فأخرجـته من عقاصها فأتينا به رسول الله ﷺ فإذا هو من حاطب بن أبي بلتعة إلى ناس من المشركين بمكة يخبـرهم ببـعض أمر النبى ﷺ فقـال: ماهذا ياحـاطب؟ قال: لاتعجل على يارسـول الله؛ إني كنت ملصقـاً في قريش ولم أكن من نفسـها وكان من معك من المهـاجرين لهم قرابات يحمون بهـا أهليهم وأموالهم بمكة،

---

(١) لبـاب النقول: ٤٠٥، وانظر مـعـه: معـاني القرآن وإعـرابه للزجـاج: ١٥٥/٥، وأسبـاب النزول للواحـدي: ٣٥٨، والكشـاف: ٨٩/٤، ومـفاتيح الغـيب: ٢٥٧/٢٩، والجامع لأحكام الـقرآن: ٤٩/١٨، وغـرائب القـرآن: ٣٨/٢٨، والبحـر المحـيط: ١٥٣/١٠، وتفـسيـر القـرآن العظيم: ٣٤٤/٤، وإرشاد الـعقل الـسليم: ١٥٥/٥، وحـاشيـة الصاوي على الجـلالين: ١٩٤/٤، وروح المعاني: ٢٨/ ٩٦.

(٢) روضة خاج: موضع بينه وبين المدينة اثنا عشر ميلاً [حاشية الصاوي على الجلالين: ١٩٤/٤] وراجع : معجم البلدان: ٣٨٣/٢.

(٣) الظعينة: الهودج فيه امرأة أم لا، والجمع : ظُعْن وظُعُن وظعائن وأظعان والمرأة ما دامت في الهودج [القاموس المحيط: مادة (ظعن)].

فأحببت إذ فاتني ذلك من نسب فيهم أن أتخذ يداً يحمون بها قرابتي وما فعلت ذلك كفراً ولا ارتداداً عن ديني ولا رضا بالكفر فقال النبي ﷺ : صدق وفيه أنزلت..».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وإياكم﴾ في ط، مصحف المدينة النبوية فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء : فقد اختلفوا في الحكم على هذا الموضع وإليك آراءهم: يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «وقال نافع[٢] ويعقوب[٣] والقتيبي[٤] : ﴿وإياكم -١-﴾ تام، وقال أبو حاتم[٥] : هو وقف بيان، وقال ابن الأنباري[٦] : هو حسن وكذلك هو عندي، وليس بتام ولاكاف؛ لأن ما بعده متعلق به.

والمعنى: يخرجون الرسول ويخرجونكم لئلا تؤمنوا، أي كراهة أن تؤمنوا».

---

(١) المكتفى: ٥٦٣.

(٢) نافع: سبق التعريف به في ص : ٨٢٩ من هذا البحث.

(٣) يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي أبو محمد، أحد القراء العشرة إمام البصرة توفي سنة ٢٠٥هـ / ٨٢٠م [ابن الجزري: الغاية: ٢/٣٨٦].

(٤) عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري أبو محمد: نحوي محدث أخذ عن أبي حاتم توفي سنة ٢٧٦هـ / ٨٨٠م [القفطي: إنباه الرواة: ٢/١٤٣].

(٥) سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني مقرئ نحوي لغوي عالم البصرة. توفي سنة ٢٥٥هـ/ ٨٦٨م [القفطي: إنباه الرواة: ٢/٥٨].

(٦) هو محمد بن القاسم بن بشار الأنباري أبو بكر نحوي، صاحب كتاب: «إيضاح الوقف والابتداء» توفي سنة ٣٢٨هـ/ ٩٣٩م [ابن الجزري الغاية: ٢/٢٣١].

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿وإياكم -١-﴾ تام عند الجميع، وقيل: وقف بيان، وقيل: حسن ولا أحب شيئاً من ذلك؛ لأن ما بعده متعلق به».

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «لا وقف من : ﴿تلقون﴾ إلى : ﴿تسرون إليهم بالمودة﴾؛ لاتصال الكلام بعضه ببعض؛ فلا يوقف على : ﴿بالمودة﴾ - الأولى - ؛ لأن : ﴿وقد كفروا﴾ جملة حالية وذو الحال الضمير في ﴿تلقون﴾ أي: توادونهم وهذه حالتهم، ولا على: ﴿من الحق﴾ ولا على : ﴿الرسول﴾ ولا على: ﴿وإياكم﴾؛ لأنه معطوف على ﴿الرسول﴾ أي يخرجون الرسول ويخرجونكم. . .».

ومن كلام القراء يتضح لنا اختلافهم في الحكم على هذا الموضع: فمنهم من قال: إنه تام، ومنهم من قال: إنه وقف بيان، ومنهم من قال: إنه حسن، واختاره الداني، ولكن الأنصاري رفض هذا، ويفهم من كلامه المنع.

أما الأشموني: فقد صرح بالقول بمنع الوقف على قوله: ﴿وإياكم﴾ وقد منع الوقف هنا على قوله: ﴿وإياكم﴾؛ لأنه معطوف على ﴿الرسول﴾، وما بعده - وهو قوله: ﴿أن تؤمنوا بالله ربكم﴾ - مفعول له.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣] : «﴿وقد كفروا بما جاءكم من

---

(١) المقصد: ٣٩٠.

(٢) منار الهدى: ٣٩٠.

(٣) إعراب القرآن : ٤/ ٤١٠، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٣/١٤٨، والكشاف: ٤/٨٩، والبيان: ٢/ ٤٣٢.

الحق يخرجون الرسول وإياكم﴾ عطـف على ﴿الرسول﴾ أي ويخرجونكم ﴿أن تؤمنوا بالله ربكم﴾ في موضع نصب، أي لأن تؤمنوا وحقيقته كراهة أن تؤمنوا بالله ربكم».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[١] : «﴿وإياكم﴾ معطوف على : ﴿الرسول﴾ و﴿أن تؤمنوا﴾ مفعول له معمول ﴿يخرجون﴾ ».

ومن كلام النحاة يتبـين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿وإياكم﴾؛ لأن ما بعده مـفعول له معـمول لقوله: ﴿يخرجون﴾، ولا يفـصل بين العامل ومعموله وإلا فسد المعنى.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿وإياكم﴾؛ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله وذلك ممنوع.

وللإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[٢] في قضية الفصل بـين العامل ومعموله رأى ذكرناه من قبل كـثيراً، فهو يمنع ذلك؛ حيث يقـول - في معرض الحديث عن عطف الجمل - : «.. وإذا كان كذلك كـانت مع الأولى كالشيء الواحد وكان منزلتهـا منها منزلة المفعول والظرف وسائر مـا يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

فهو عندمـا يمنع الفصل بين الجمل المعطوفة - لأن العطف يجـعل الثانية مع الأولي كالـشيء الواحد - يشبّـه هذا المنع بمنع الفـصل بين المفعـول وفعله

(١) التبـيان: ٢/١٢١٧، وانظر مـعه: الجامع لأحكام القـرآن: ١٨/٥٣، والبحـر المحيط: ١٠/١٥٣، وحاشية الصاوي على الجلالين: ٤/١٩٤، وإعراب القرآن وبيانه: ٧/ ٤٩٠.

(٢) دلائل الإعجاز : ٢٤٤، وانظر معه: الإيضاح للخطيب القزويني: ١٣٥.

ويجعل المفعـول مما لايمكن إفراده عن الجملة التي هو منها، وأن يعتـد به كلاماً مستقلاً جديداً على حدته.

واستمع متدبراً قراءة قارئ لهذه الآية : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ ثم وقف . فمـاذا يفيد بهذا الوقف؟ إنه يفـيد أن الله ينهى المؤمنين أن يوالوا أعداء الله ورسوله بإظهـار المودة لهم وإطلاعهم على أسرار المؤمنين، مع أنهم كفروا بما جـاء به الرسول من الحق وقد أخرجوه كمـا أخرجوكم من مكة . . فهل لهذا الإخـراج من علة؟ نعم. إن علة الإخراج هي: أنهم آمنوا بالله. فالوقف على قوله: ﴿وإياكم﴾ يحجب علة الإخرج وهذا يفسد المعنى.

كمـا أن الابتداء بقـوله: ﴿أن تؤمنوا با لله ربكم﴾ - على فـرض إجازة الوقف على قوله: ﴿وإياكم﴾ ابتداء غـير صحيح عربية، حـيث إنه المفعول من اجله وهو دائماً يبين علة حدوث الفعل والفـعل هنا ﴿يخرجون﴾ عندئذ سوف يصير فعلاً بلا سبب ولا علة، وأفعال العقلاء ودائماً لها علة ولها سبب.

يقـول أبو الـسـعـود (٩٨٢هـ)[1] : «﴿أن تؤمنوا بالله ربـكم﴾ تعليل للإخراج».

وأيضاً الوقف سـوف يجعل هذا المفعـول له كلاماً جـديداً مـسـتقلاً على حدته عندما يبدأ به، وهذا ما منعه عبد القاهر - رحمه الله - والله أعلم.

(١) إرشاد العقل السليم: ٥/ ١٥٥، وانظر معه: التحرير والتنوير: ٢٨/ ١٣٥.

الموضع السابع :

﴿ فَلَيْسَ لَهُ ٱلْيَوْمَ هَٰهُنَا حَمِيمٌ ۝ وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ ۝ لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ ۝ ﴾ [الآيات من : ٣٥ - ٣٧ الحاقة].

إضاءة :

هذه الآيات امتداد للآيات التي تصور حالة من يؤتى كتابه بشماله في الآخرة؛ حيث إن الضمير في قوله: ﴿له﴾ يعود عليه؛ حيث يصبح في الآخرة مواجهاً لعذابه، وليس له صديق أو قريب يدفع عنه العذاب، بل الكل يفر منه ويهرب، وليس له طعام يأكله إلا صديد أهل النار، وهو ما يسيل من أبدانهم وهذا طعام لايأكله إلا من تعمد الذنب والإثم.

يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)(١) : «﴿حميم﴾ أي صديق ملاطف وادٌّ . . وقيل: قريب يدفع عنه. . ﴿غسلين﴾ : قال ابن عباس: هو صديد أهل النار». ثم يقول(٢) : «﴿الخاطئون: بالهمز اسم فاعل من خطئ وهو الذي يفعل ضد الصواب متعمداً لذلك والمخطئ الذي يفعله غير متعمد».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿حميم﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف

---

(١) البحر المحيط: ١٠/ ٢٦٣، ولتنظر معه: معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٨٣، والكشاف: ٤/ ١٥٤، ومفاتيح الغيب: ٣٠/ ١٠٢، و الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٢٦٢، وتفسير القرآن العظيم: ٤/ ٤١٦، وإرشاد العقل السليم: ٥/ ١٩١، وحاشية الصاوي على الجلالين: ٤/ ٢٤٣، وروح المعاني: ٢٩/ ٨٧، والتحرير والتنوير: ٢٩/ ١٣٩.

(٢) البحر المحيط: ١٠/ ٢٦٤.

فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فإن منهم من يفهم المنع من كلامه ومنهم من صرح بالمنع، وإليك آراءهم:

يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «ومثله - أي كاف- ﴿على طعام المسكين -٣٤-﴾، ﴿إلا الخاطئون -٣٧-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿حميم﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿حميم -٣٥-ˇ ﴾ للعطف ﴿غسلين -٣٦-ˇ ﴾ للوصف».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «وكذا: أي كاف - ﴿المسكين -٣٤-﴾، ﴿الخاطئون -٣٧-﴾ حسن». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿حميم﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا يوقف على قوله: ﴿فليس له اليوم ..-٣٥-﴾ إلى ﴿الخاطئون -٣٧-﴾ فلا يوقف على : ﴿حميم -٣٥-﴾ لعطف ما بعده على ما قبله ولا على : ﴿غسلين -٣٦-﴾ لأن ما بعده صفة له؛ فلا يفصل بين الصفة والموصوف بالوقف».

ومن كلام القراء يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿حميم﴾ لأن ما بعده

---

(١) المكتفى: ٥٨٥.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ١٠٤١.

(٣) المقصد: ٤٠٣.

(٤) منار الهدى: ٤٠٣.

معطـوف على ماقـبله، ولا يفصل بين المعطوف والمعطوف علـيه بالوقف كـما ذكرنا من قبل[1] كثيراً.

هذا، ويقول الصاوي (١٢٤١هـ)[2] : «.. و﴿حميم﴾ وما عطف عليه اسم ﴿ليس﴾ وخبرها الظرف قبله..».

ويقــول ابن عـاشــور (١٣٩٤هـ)[3] : «﴿ولا طعـام﴾ عـطف على ﴿حمـيم﴾» ويقـول محـي الدين الدرويش (١٩٨٢هـ)[4] : «و﴿ليس﴾ فعل ماض ناقص و﴿له﴾ خـبر مقدم.. و﴿حـميم﴾: اسم ليس ولا يصح أن يكون ﴿اليوم﴾ خبر ﴿ليس﴾، لأنه زمان والخبـر عنه جثة و﴿حميم﴾ اسم ليس ﴿ولا طعام إلا من غسلين﴾ الواو: حرف عطـف ولا : نافية و﴿طعام﴾ عطف على ﴿حميم﴾ .. أي ليس له صديق ينفعه، ولا طعام إلا من كلنا...».

ومن كلام النحـاة يتضح لنا السر في منع الوقف على قولـه: ﴿حميم﴾ لأنه وما عطف عليـه اسم ﴿ليس﴾ ولا يفصل بين ﴿ليس﴾ واسمهـا بفاصل، كما لايفصل أيضاً بين المعطوف والمعطوف عليه.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقـف على قوله: ﴿حميم﴾ لأن الوقف عليـه يؤدى إلى الفصل بين ﴿ليس﴾ واسـمـها وبين المعطوف والمعطوف عليـه وكلاهما ممنوع[5] .

---

(١) انظر: الموضع السابق.

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين: ٢٤٣/٤.

(٣) التحرير والتنوير: ٢٩/ ١٤٠.

(٤) إعراب القرآن وبيانه : ٥٨/٨.

(٥) انظر: منار الهدى: ١٧.

وقد عرض البلاغيون لقضية الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ولقضية الفصل بين العامل وما عمل فيه، وقالوا فيهما : بمنع الفصل الذي يؤدى إلى قطع العامل عن معموله، أو الذي يؤدى إلى قطع المعطوف عن المعطوف عليه، كما فهمنا من قول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] ، وقد شرحت هذا في الموضع السابق بما يغنى عن إعادته.

وحين نتأمل هذه الآيات متدبرين ندرك أن قوله: ﴿فليس له اليوم ههنا حميم ولا طعام إلا من غسلين﴾ جزاء لمن أوتى كتابه بشماله، وهذا الجزاء لابد أن يذكر جملة واحدة حتى لايظن السامع أن الجزاء واحد فيهما فقط بل الجزاء مكون من شيئين هما: الحميم والطعام الذي هو من غسلين.

وقد يصبر الإنسان عن فقد الحميم المدافع عنه يوم القيامة لكنه لايستطيع أن يصبر على طعام هو صديد أهل النار وما يسيل من أبدانهم المنصهرة في النار، لذا منع الوقف . والله أعلم.

الموضع الثامن :

﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ۝ وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ وَعَذَابًا أَلِيمًا ۝ ﴾
[الآيات: ١٢، ١٣ . المزمل].

إضاءة :

المفردات : ﴿أنكالا﴾ : «واحدها نِكْل، وجاء في التفسير أنه ههنا قيود من نار»[٢] .

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: الإيضاح للخطيب القزويني : ١٣٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ٢٤١.

﴿وجحيماً﴾: «ناراً شديدة الإيقاد»[1] .

﴿وطعاماً ذا غصة وعذاباً أليماً﴾: «قال ابن عباس: شوك من نار يعترض حلوقهم لايخرج ولا ينزل ، وقال مجاهد وغيره: شجرة الزقوم، وقيل: الضريع وشجرة الزقوم»[2] .

والغُصَّة: - بضم الغين - «اسم لأثر الغص في الحلق وهو تردد الطعام والشراب في الحلق بحيث لايسيغه الحلق من مرض أو حزن أو غيره»[3] .

والمعنى: يتوعد الله تعالى المكذبين برسالة النبي ﷺ بأن عنده يوم القيامة لهم قيود أثقالاً يقيدون بها في نار جهنم، وناراً مسعَّرة شديدة الإيقاد تحيط بهم وطعامهم هو الزقوم والضريع والغسلين وشوك من نار يعترض حلوقهم لايخرج ولاينزل، ومع ذلك كله العذاب الأليم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وجحيماً﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء[4] : فلم يذكروا شيئاً بشأن هذا الموضع وهذا يدل على المنع.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[5] : ﴿إن لدينا أنكالاً﴾ اسم ﴿إنَّ﴾

---

(١) البحر المحيط : ٣١٦/١٠.

(٢) السابق: نفس الموضع.

(٣) التحرير والتنوير: ٢٩/ ٢٧١.

(٤) انظر: المكتفى : ٥٩١، وعلل الوقوف: ٣/ ١٠٥٧، والمقصد: ٤٠٧، ومنار الهدى: ٤٠٧.

(٥) إعراب القرآن : ٥٨/٥ .

الواحد نِكْل ﴿وجحيماً﴾، ﴿وطعامـاً ذا غصة وعذاباً اليماً﴾ نسق كله والمعنى: عندنا هذا».

وبمثل هذا الإعراب قال محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[١] .

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف عـلى قوله: ﴿وجحيماً﴾ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿وطعاماً ذا غصة وعذاباً اليماً﴾ - معطوف على ما قبله - وهو قوله: ﴿وطعاماً ذا غصة وعـذاباً اليماً﴾ - معطوف على ما قبله - وهو قـوله: ﴿وجـحيـمـاً﴾ الذي هو مـعطوف على اسم ﴿إنَّ﴾ وهو قـوله: ﴿أنكالاً﴾ - وعلى هذا فـإن اسم ﴿إنَّ﴾ مكون من أربعة أشـياء هي: الأنكال والجحيم والطعام ذو الغصة والعذاب الأليم.

هذا، والبـلاغيـون يؤيدون منع الوقف على قـوله: ﴿وجحـيمـاً﴾ لأن الوقف عليـه يؤدى إلى الفـصل بين الأجـزاء المكـونة لاسم ﴿إنَّ﴾ لأن هذه الأجزاء قـد عطفت على بعضهـا والعطف يصيِّر المعطوفـات كلها شيئـاً واحد والشيء الواحد لايفصل بين أجزائه.

وهذا الموضع نظير الموضع السابق، لذا فإني أكتفى بالتعليل البلاغي الذي ذكرته هناك تجنباً للإطالة والتكرار.

---

(١) إعراب القرآن وبيانه : ٨/ ١١٣.

الموضع التاسع:

﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝ الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ ۝ وَمَا يُكَذِّبُ بِهِ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ۝ كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ۝﴾ [الآيات : من ١٠ - ١٤ المطففين].

إضاءة :

المفـردات : ﴿ويل﴾ هلاك وشـر، قـال الفيـروزابادي (٨١٧هـ)[١] : «﴿ويل﴾: كلمة عذاب وواد في جهنم أو بئر أو باب لها».

﴿يوم الدين﴾: أي يوم الجزاء وهو يوم القيامة .

﴿معتدٍ﴾ : قال أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «أي متجاوز عن حدود النظر والاعتبار غالٍ في التقليد حتى استقصر قدرة الله تعالى و علمه عن الإعادة مع مشاهدته للبدء ﴿أثيم﴾ أي منهمك في الشهوات المخدجة الفانية».

﴿أساطير الأولين﴾ : يـقول الزجاج (٣١١هـ)[٣] : «أساطير : أباطيل واحدها أسطورة مثل أحدوثة وأحاديث». أي أباطيل الأقدمين.

﴿كلا﴾ : «ردع وتنبيـه. المعنى: ليس الأمر على ما هم عليـه فليرتدعوا عن ذلك»[٤] .

---

(١) القاموس المحيط : مادة (ويل).

(٢) إرشاد العقل السليم: ٥/٢٤٧.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٥/٢٩٩.

(٤) السابق: ٥/٢٩٨.

﴿رانَ﴾ : «بمعنى غطى على قلوبهـم يقال: ران على قلبـه الذنب يَرِين رينًا إذا غشى على قلبه»[1] .

والمعنى: في هـذه الآيات يتـوعـد الله المكذبين بـيـوم الجـزاء وهو يوم القيامـة، فقد أنكروا أن يكون هناك بعث بعد الموت؛ لذا كـان الرد عليهم من الله تعالى بأنه لايكذب بهذا اليوم إلا كل معتد أثيم موصوف - بعد ما تقدم - بأنه يعيب آيات القرآن الكريم ويصفهـا بأنها أباطيل الأقدمين وحكاياتهم، كما كـان يحدث من النضـر بن الحارث - عليـه اللعنة - ؛ لذا كـان الرد من الله تعـالى: ﴿كـلا بل ران على قلوبهم مـا كـانوا يكسـبـون﴾ يقـول ابن كثـيـر (٧٧٤هـ)[2] : «أي ليس الأمر كما زعموا ولا كما قالوا إن هذا القرآن أساطير الأولين بل هو كلام الـله ووحيه وتنزيله عـلى رسوله ﷺ وإنماحجب قلوبهم عن الإيمان به مـاعليـهـا من الرين الذي قـد لبـس قلوبهم من كـثـرة الذنوب والخطايا».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿كلاَّ﴾ في ط. مصـحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء : فقد اختلفوا في الحكم على هذا الموضع وإليك آراءهم :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٢٩٩.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ٤/ ٤٨٥، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٤٦، والجامع لأحكام القرآن: ١٩/ ٢٤٨، والبحر المحيط: ١٠/ ٤٢٨، وروح المعاني: ٣٠/ ١٢٩، والتحرير والتنوير: ٣٠/ ١٩٨.

يقـــول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿كـلاّ﴾ أي لـــيس الأمـــر كـــما زعـــم، ويجوز الابتـــداء بـ ﴿كـلا﴾ على معنى ﴿ألا﴾، وكذلك ســائر ما في القرآن مــن ذكر ﴿كلاّ﴾ يجـوز الابتداء بهـا على تأويل ﴿ألا﴾، ويجـوز أيضاً الوقف عليها بتأويل ﴿لا﴾؛ لأنها حرف نفي ورد وردع وزجر».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿كلاّ﴾ قال أبو حاتم: بمعنى ﴿ألا﴾. وكذا: جميع ما يأتي منها في هذه الســورة فلا يوقف عليها، وقال أبو عمرو: يجوز أن تكون بمعنى رد ما قبلها فيوقف عليها».

ويقول الأشـــموني[٣] - من علمـــاء القرن الحادي عـــشر الهـــجري - : «﴿الأولين -١٣-﴾ تام عند أبي حاتم، ومثله: ﴿يكسبون -١٤-﴾ ولا مقتضي يوجب الوقف على ﴿كلاّ﴾».

ومن كـــلام القراء يتضح لنا اخـتـلافهم فـي الحكم على هذا الموضع، فالداني يجوّز الوقف على ﴿كلاّ﴾، أما الأشـــموني فقد صرّح بمنع الوقف على ﴿كلاّ﴾، ولكن الأنصاري نقل الرأيين بدون ترجيح.

هذا، وقد ذكر الأشموني الكلام على ﴿كـلاّ﴾ بشيء من التفصيل حيث قال[٤] : «وحاصل الكلام على ﴿كلاّ﴾ أن فيها أربعة أقوال: يوقف عليها في جميع القرآن. لايوقف عليـها في جميعه، ولايوقف عليهـا إذا كان قبلها رأس

---

(١) المكتفى : ٦١٣.

(٢) المقصد : ٤٢١.

(٣) منار الهدى: ٤٢١.

(٤) السابق : ٢٠.

آية. الرابع: التفصيل : إن كانت للردع والزجر وقف عليها وإلا فلا قاله الخليل وسيبويه».

ومن هذا التفصيل ا لذي ذكره الأشموني في الوقف على ﴿كلاَّ﴾ ينطبق على الموضع الذي معنا قولان:

الأول : قول من يقول بمنع الوقف على ﴿كلاَّ﴾ في جميع القرآن.

الثاني: قول من يقول: لايوقف عليها إذا كان قبلها رأس آية وهي هنا جاءت بعد رأس آية ﴿أساطير الأولين -١٣-﴾ ﴿كلا بل ران.. -١٤-﴾؛ ولذا قال الأشموني عنها هنا: «ولامقتضى يوجب الوقف على ﴿كلاَّ﴾».

هذا، ويقول ابن خالويه (٣٧٠هـ)[١] : «﴿كلاَّ﴾ بمعنى حقاً، وليس ردّاً ولاتقف عليه».

وبضم رأي ابن خالويه إلى الآراء المتقدمة يصبح القول بمنع الوقف على ﴿كلاَّ﴾ هنا هو الرأي الأقوى.

وقد ذكر الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله ورضى عنه - دراسة مفصلة عن الوقف على ﴿كلاَّ﴾ نختار منها قوله[٢] : «.. ثعلب: لايوقف عليها في جميع القرآن؛ لأنها جواب والفائدة بما بعدها وقال بعضهم: يوقف عليها إلا في : ﴿كلا والقمر﴾[٣] والحق أنها تكون ردّاً لكلام قبلها بمعنى ﴿لا﴾ فيحسن الوقف عليها، وتكون تنبيهاً كألا فلا يحسن الوقف عليها [ابن يعيش: ٩/١٦]».

---

(١) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ١٦٧.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٢/ ٣٨٧.

(٣) آية: ٣٢ المدثر.

والذي تطمئن إليه النفس - بعد عرض آراء القراء والنحاة - أن الأوْلى هو عدم الوقف على ﴿كَلاَّ﴾ هنا؛ لما ذكرته من آراء أكثرها تمنع الوقف خصوصاً ما ذكره الأشموني وابن خالويه وما قال به أبو حاتم ورجحه ابن هشام (٧٦١هـ) في المغنى[1] وما قال به ثعلب وعلل له بقوله: «لأنها جواب والفائدة بما بعدها».

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿كلاَّ﴾؛ لأنها حرف سواء كانت للردع والزجر فتكون بمعنى ﴿لا﴾، أو كانت بمعنى ﴿ألاَ﴾ الاستفتاحية، وذلك لأن البلاغيين لايعتدون إلا بالجمل، أما الحروف فلا يوقف عليها؛ لأن الوقف عليها لايؤدى معنى تاماً، وأهل البلاغة يتتبعون المعانى فيقفون عليها، ولايكون ذلك إلا بعد المعنى التام.

وحديث عبد القاهر (٤٧١هـ) - رحمه الله - عن قضية «النظم» يفيد هذا حيث يقول[2]: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لانعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في «الخبر» إلى الوجوه التي تراها في قولك: (زيد منطلق) .. وفي «الشرط والجزاء» ... وفي «الحال»... إلخ ..».

وذلك يعنى أن علاقات «النحو» بين الجمل لابد من مراعاتها، بل لابد

---

(١) انظر: مغنى اللبيب: ١٨٩/١.

(٢) دلائل الإعجاز: ٨١.

من مرعاة قواعد النحو في تركيب الجملة نفسها، فهذا فعل أُسند إليه فاعل ثم مفعول، وذاك مبتدأ أُسند إليه خبر.. إلخ. والوقف على الحرف ليس من هذا القبيل.

وبناءً على ما تقدم فإن الوقف على ﴿كلاَّ﴾ لايفيد معنى تاماً، بل لابد من ضم بقية الآية إليها، حتى يتبين السامع علة تكذيب الكفار بيوم الدين وبآيات القرآن.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[1] : ﴿كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون﴾ اعتراض بالردع وبيان له لأن ﴿كلاَّ﴾ ردع لقولهم: ﴿أساطير الأولين﴾ أي أن قولهم باطل، وحرف ﴿بل﴾ للإبطال تأكيداً لمضمون ﴿كلاَّ﴾ وبياناً وكشفاً لما حملهم على أن يقولوا في القرآن ماقالوا وأنه ما أعمى بصائرهم من الرين».

***

(١) التحرير والتنوير: ٣٠/١٩٨.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على تسعة مواضع اشتركت كلها في العنوان العام وهو : (من صفات أصحاب النار) وتوزعت على ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: وقد اشتملت على المواضع الآتية:

١- الموضع الثاني: (آية: ١٨ النساء).

٢- الموضع الرابع: (آية: ١٠٩ التوبة).

٣- الموضع السابع: (آية: ٣٥ الحاقة).

٤- الموضع الثامن: (آية : ١٢ المزمل).

وهذه المجموعة قد اشتركت في علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف على أي واحد منها يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

ففي الموضع الثاني: (آية: ١٨ . النساء) حديث عن نفي التوبة بمعنى عدم قبولها من الذين يعملون السيئات ولا يتوبون إلا عند الغرغرة (أي تصل الروح الحلقوم)، وكذلك الذين يموتون وهم كفار.

وفي الموضع الرابع: (آية: ١٠٩ التوبة) تعقد الآية مقارنة - عن طريق العطف بأم - بين مسجد الضرار ومسجد قباء بطريق الاستفهام التقريري؛ لإثارة أذهان السامعين لتأتى المقارنة لصالح مسجد قباء؛ حيث أسس على تقوى من الله ورضوان بخلاف مسجد الضرار الذي أسس على شفا جرف هارٍ فإنهار به في نار جهنم.

وفي الموضع السابع: (آية: ٣٥ الحاقة) حديث عن جزاء من يأخذون صحائف أعمالهم بشمائلهم فإن الجزاء هو الحرمان من الحميم أي ا لصديق الملاطف أو القريب المدافع عنه وطعامه صديد أهل النار.

أما الموضع الثامن : (آية: ١٢ المزمل) فإنه حديث - أيضاً - عن جزاء الكفار في الآخرة وهو القيود والنار والطعام ذو الغصة والعذاب الأليم.

المجموعة الثانية: وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الأول: (آية: ٧٧ آل عمران).

٢- الموضع السادس: (اية: ١ الممتحنة).

وهذان الموضعان قد اشتركا في علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف على أي واحد منهما يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله.

ففي الموضع الأول: يؤدى الوقف إلى الفصل بين «إنَّ» وخبرها.

وفي الموضع السادس: يؤدى الوقف إلى ا لفصل بين الفعل ﴿يخرجون﴾ والمفعول له وهو قوله: ﴿أن تؤمنوا بالله ربكم﴾.

كما أنهما اشتركا في التحذير من الوقوع في فعلٍ منهي عنه:

ففي الموضع الأول: حديث عن أحبار اليهود الذين يكتمون الحق ويشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً. وفي الموضع السادس: حديث عن نهي المؤمنين عن موالاة الذين يوادون أعداء الله ورسوله.

أما بقية المواضع فستحدث عنها - بإذن الله - في السمات الفارقة بين مواضع هذا الفصل.

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات التي تميز بعض مواضع هذا الفصل عن بعض فإني أوجزها فيما يلي:

المجموعة الأولى: وتشتمل على المواضع الآتية:

١- الموضع الثاني: (آية: ١٨ النساء).

٢- الموضع الرابع: (آية: ١٠٩ التوبة).

٣- الموضع السابع: (آية: ٣٥ الحاقة).

٤- الموضع الثامن : (آية: ١٢ المزمل).

وهذه المواضع قد تميز بعضها عن بعض فيما يأتي:

أولاً: في أداة العطف.

فقد جاءت أداة العطف في الموضع الثاني، وفي الموضع السابع، وفي الموضع الثامن واواً؛ لمناسبة ذلك للسياق. ففي الموضع الثاني: نفي لقبول التوبة من صنفين من الناس هما: الذين يداومون على المعاصي حتى يفجأهم الموت - أي تصل الروح الحلقوم - وعندئذ يتوبون في هذا الحال، والصنف الثاني: هم الذين يموتون وهم كفار فهذان الصنفان لاتقبل توبتهم، وذلك يناسبه العطف بالواو.

وفي الموضع السابع: بيان لجزاء من يأخذ كتابه بشماله، وقد جاء على نوعين: الأول ليس له من يدفع عنه العذاب، والثاني: لاطعام له إلا صديد أهل النار وهذان يناسبهما العطف بالواو.

وفي الموضع الثامن: بيان لجزاء من يكفر بالله في الآخرة، وقد تنوع هذا الجزاء إلى أربعة أنواع: الأول: القيود الثقيلة والثاني: الجحيم والثالث: الطعام ذو الغصة والرابع : العذاب الأليم، وهذه الأنواع يناسبها العطف بالواو.

أما الموضع الرابع : فقد اختلفت أداة العطف لمناسبة ذلك للسياق؛ حيث إن الآية بدأت بهمزة الاستفهام التقريري؛ لذلك ناسب أن يكون العطف بـ (أم).

ثانياً: في الموضوع الخاص بكل منها:

فقد تحدث الموضعان : (السابع والثامن) عن جزاء الكافرين في الآخرة بعد الموت.

أما الموضع الثاني: فقد كان بياناً لحالة من تُردُّ توبته ولايُقبل منه إيمان وهما الصنفان اللذان ذكرناهما.

وفي الموضع ا لرابع: دعوة إلى النظر والموازنة بين مسجد الضرار ومسجد قباء : أيهما خير من الآخر؟

أذلك المسجد الذي أسس على تقوى من الله ورضوان أم ذلك المسجد الذي أسس ليكون ﴿مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله﴾؟

وهذه المقارنة خاصة بالحياة الدنيا.

ثالثا: زمن الحدث في هذه المواضع مختلف.

فالموضعان: (السابع والثامن) يقع الجزاء المتحدث عنه يوم القيامة وما بعده.

أما الموضع الثاني: فإن زمنه عندما يكون الإنسان في آخر عهده بالدنيا مفارقاً لها وأول عهده بالآخرة داخلاً فيها.

أما الزمن الخاص بالموضع الرابع فهو الدنيا؛ لأن هذه المقارنة والموازنة تقع في الدنيا، وإن كانت تئول إلى ثواب وعقاب في الآخرة لكل من أصحاب المسجدين.

والمجموعة الثانية: وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الأول: (آية : ٧٧ آل عمران).

٢- الموضع السادس: (آية: ١ الممتحنة).

وقد اختلف الموضعان فيما يأتي:

أولاً: في العامل والمعمول.

فقد جاء العامل في الموضع الأول: حرفاً ناسخاً هو (إنَّ) وكان للمعمول هو «الخبر» ﴿أولئك لاخلاق لهم.. إلخ﴾، أما في الموضع السادس: فقد جاء العامل فعلاً مضارعاً هو قوله: ﴿يُخرجون﴾، والمعمول مفعولاً لأجله وهو قوله: ﴿أن تؤمنوا بالله ربكم﴾.

ثانياً: في الموضوع الخاص بكل منهما.

حيث جاء الموضع الأول: حديثاً عن بعض من اليهود يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً، أما الموضع السادس: فقد كان تحذيراً للمؤمنين من موالاة أعداء الله ورسوله.

ثالثاً : زمن الجزاء مختلف.

ففي الموضع الأول: زمن الجزاء الآخرة ﴿أولئك لاخلاق لهم في الآخرة ولايكلمهم الله ولاينظر إليهم يوم القيامة.. الآية﴾.

أما الموضع السادس: فإن زمن الجزاء على هذه المخالفة المنهي عنها في الدنيا ﴿فقد ضل سواء السبيل﴾.

أما المجموعة الثالثة: فإنها تشتمل على ثلاثة مواضع هي:

١- الموضع الثالث: ﴿آية: ٢٤ التوبة﴾.

٢- الموضع الخامس: (آية: ٢٤ يونس).

٣- الموضع التاسع: (آية: ١٤ المطففين).

وهذه المواضع الثلاثة قد اختلفت فيما يأتى:

أولاً : في علة منع الوقف.

ففي الموضع الثالث: مُنع الوقف على قوله: ﴿في سبيله﴾؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين الشرط ﴿إن كان آباؤكم..﴾ وجوابه - فتربصوا -. وفي الموضع الخامس: مُنع الوقف على قوله: ﴿والأنعام﴾؛ لأنه يؤدى إلي تفكيك الكلام المتصل الصحيح والمعنى الفصيح، وإلى اللغز والتعقيد، ويهدم التمثيل القائم على انتزاع وجه الشبه من عدة أشياء قصد وجودها في المشبه والمشبه به، وذلك مخالف لما عليه أهل البلاغة.

أما الموضع التاسع: فقد مُنع الوقف عليه؛ لأنه يؤدى إلى مخالفة

القواعد المرعية في بناء الكلام؛ حيث إن الوقف يتبع المعنى، وا لمعانى تنشأ من الجمل التــامة؛ لذا كان الوقف تابعــاً للمعنى، وليس هناك معنى تامــاً ينشأ من الحرف كما هنا.

ثانياً: في الموضوع الخاص بكل منها :

ففي الموضع الأول : حثٌّ على حب الله ورســوله وتقديم حبهــما على حب الآباء والأبناء والإخوان والأزواج والعشيــرة والأموال والتجارة والأوطان، وإلا فإن الهلاك واقع بكم والفسق من صفاتكم.

وفي الموضع الخامس: تمثـيل للحياة الدنيا في ســرعة تقضيــها وانقراض نعيمــها بعد الإقبال بحــال نبات الأرض في جفافه وذهابه حطامــاً بعدما التف وتكاثف وزيَّن الأرض بخضرته ورفيفه.

وفي الموضع التاسع: حديث عن جزاء المكذبين بيوم الدين وبيان وصفهم وسبب تكذيبهم بيوم الدين.

* * *



* * *

أولاً : هذا بحث عُنى بالتعليل البلاغي لوصل الجمل في القرآن الكريم ونحوها في مواضع الوقف الممنوع التي تحدثنا عنها، وكان همُّه أن يبحث عن الفائدة البلاغية في هذا الوصل، وهو في هذا العمل يمد بصره ليرنو إلى السكاكي (٦٢٦هـ) وهو يتحدث - في الفن الرابع (الفصل والوصل والإيجاز والإطناب)- عن العطف فيقول[1] : «اعلم أن تمييز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل، كنحو أن تُذكر معطوفاً بعضها على بعض تارة، ومتروكاً العطف بينها تارة أخرى هو الأصل في هذا الفن، وأنه نوعان: نوع يقرب تعاطيه، ونوع يبعد ذلك فيه. فالقريب: هو أن تقصد العطف بينها بغير الواو أو بالواو بينها لكن بشرط أن يكون للمعطوف عليها محل من الإعراب. والبعيد: هو أن تقصد العطف بينها بالواو وليس للمعطوف عليها محل إعرابي، والسبب فى أن قرُب القريب وبَعُد البعيد هو: أن العطف في باب البلاغة يعتمد معرفة أصول ثلاثة: أحدها : الموضع الصالح له من حيث الوضع. وثانيها : فائدته. وثالثها، وجه كونه مقبولاً لا مردوداً.

وأنت إذا أتقنت معاني الفاء وثم وحتى ولا وبل ولكنْ وأوْ وأمْ وأما وأي على قولي حصلت لك الثلاثة؛ لدلالة كل منها على معنى محصل مستدع من الجمل بينا مخصوصاً مشتملاً على فائدته وكونه مقبولاً هناك».

فالسكاكي - رحمه الله - هنا يجوِّز الوصل بالواو وبغيرها من أدوات العطف سواء كان المعطوف عليه مفرداً أو جملة وسواء كانت الجملة لها محل من الإعراب أم لا؛ لكنه يرى أن العطف بالواو على الجملة التي لامحل لها

---

(١) المفتاح : ٢٤٩ .

من الإعراب هو الذي يحتاج إلى إعمال فكر، ثم هو يردُّ القُرب والبُعد إلى هذه الأصول الثلاثة التي ذكرها، وهو يُعنى عناية خاصة بالجهة الجامعة فمتى وجدت صح العطف في الجمل وغيرها وإن لم توجد هذه الجهة الجامعة فلا يصح العطف. فهو يقول هنا[1] : «.. وإذا عرفت أن شرط كون العطف بالواو مقبولاً هو أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة مثل ما ترى: في نحو: الشمس والقمر، والسماء والأرض، والجن والإنس كل ذلك محدث وسنفصل الكلام في هذه الجملة بخلافه في نحو: الشمس ومرارة الأرنب وسورة الإخلاص والرجل اليسرى من الضفدع، ودين المجوس وألف باذنجانة كلها محدثة حصلت لك الأصول الثلاثة وأن الأمر من القرب فيها كما ترى، وأما توسيط الواو بين جمل لامحل للمعطوف عليها من الإعراب فإنما بعُد تعاطيه لكون الأصول الثلاثة في شأنه غير ممهدة لك وهو السر في أن دقَّ مسلكه وبلغ من الغموض إلى حيث قصر بعضُ أئمة علم المعاني البلاغة على معرفة الفصل والوصل وما قصرُها عليه إلاَّ لأن الأمر كذلك».

فالسكاكي يرى أن الوصل بالواو بين الجمل التي لامحل لها من الإعراب قد دقَّ مسلكه، وبلغ من الغموض ما جعل العلماء يجعلون البلاغة هي معرفة الفصل والوصل، وما ذلك إلا لكون الأصول الثلاثة في شأنه غير واضحة أو قريبة التناول.

ومذهب السكاكي هو الذي اعتمده هذا البحث، لأن أدوات الوصل بين الجمل قد تنوعت في القرآن الكريم، وقد وجدنا لكل أداة في موضعها سِرًا بل

---

(١) المفتاح : ٢٥١.

أسراراً بلاغية تجعل المؤمن بهذا القرآن الكريم يقف خاشعاً أمام إعجازه البلاغي وروعته وسحره الحلال.

ثانياً : هذه الأدوات التي ذكرها السكاكي؛ لتكون أدواتٍ للوصل بين الجمل أو المفردات - بخلاف الواو على مذهبه - منها ما ورد في مواضع الوقف الممنوع التي درسناها في بحثنا هذا ومنها ما لم يرد، وإليك تفصيل ذلك :

(أ)-«الفاء) جاءت عاطفة في اثنين وعشرين موضعاً وأقصد هنا أنها تأتي بعد الجملة التي منع الوقف عليها مباشرة متصدرة الجملة التالية لها، فتفيد وصل الجملة اللاحقة بالجملة التي مُنع الوقف عليها وهذه المواضع هي:

١- آية : ٣ المائدة . ٢- آية : ٣٥ الأعراف .

٣- آية: ٢٤ التوبة . ٤- آية : ٣٩ الكهف.

٥- آية : ٢٧ المؤمنون . ٦- آية : ١٩٨ الشعراء.

٧- آية: ٨٨ الواقعة . ٨- آية : ٩٠ الواقعة.

٩- آية: ٩٢ الواقعة . ١٠- آية : ١٢ المتحنة .

١١- آية: ٧ الحاقة. ١٢- آية : ٨ المدثر .

١٣- آية: ٣٩ النازعات. ١٤- آية: ٤١ النازعات.

١٥- آية : ٦ عبس. ١٦- آية: ١٠ عبس.

١٧- آية: ٨ الانشقاق. ١٨- آية: ١١ الانشقاق.

١٩- آية: ٧ الليل. ٢٠- آية: ١٠ الليل.

٢١- آية: ٧ القارعة. ٢٢- آية: ٩ القارعة .

(ب)-(ثُم) وردت في موضعين من المواضع التي درسناها في بحثنا هذاوهما:

١- آية: ٦٨ الإسراء .　　　　　　٢- آية: ٦٩ الإسراء.

يقـول الشيخ عـضيمـة - رحمـه الله-[١] : «جاءت (ثم) في (٣٣٠) موضع من القـرآن الكريم، وجاءت في هذه المواضع عـاطفة للجمـلة وللفعل المنصوب والمجزوم وللجار والمجرور فلم تقع في القرآن عاطفة اسماً مفرداً على اسم مفرد».

ثم يقول في نفس الصـفحة:[٢] «جاءت عـاطفة للفعـل المنصوب على الفعل المنصوب في خمسـة مواضع». ومنها الموضعان اللذان معنا.

(جـ)-(حتى) وردت في ثلاثة مواضع في بحثنا هذا وهي:

١- آية : ١٨ النساء .　　　　　　٢ - آية ٢٤ يونـس.

٣- آية: ٢ التكاثر .

(د)-(أمْ) وردت في موضعين في بحثنا هذا وهما :

١- آية : ١٠٩ التوبة.　　　　　　٢ - آية: ٣٥ يونس .

(هـ) (بل) وردت في موضع واحد وهو:

١- آية : ١٤ المطففين .

(و)-(لكنْ): لم ترد في بحثنا هـذا عاطفة بل قال الشـيخ عضيـمة[٣] : «لم تقع (لكنْ) عاطفة في القرآن ».

---

(١) ، (٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول: ٢/ ١٠٢.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الاول : ٢/ ٥٨٢ .

(ز) - بقية الأدوات التي ذكرها السكاكي لم ترد في أي موضع من مواضع بحثنا هذا.

ثالثاً : (الواو) وهي الأم في باب الفصل والوصل، وقد وردت في بحثنا هذا في ثلاثة وأربعين موضعاً كأداة للربط - وقد بيّنا كل ما يتصل بها في موضعه من البحث - وهذه المواضع هي:

١- آية: ١٣٥ آل عمران.
٢- آية : ٤ المائدة.
٣- آية: ١٣ المائدة .
٤- آية: ٨٤ المائدة.
٥- آية: ١٠٣ المائدة.
٦- آية: ١٠٦ المائدة.
٧- آية: ٤٢ الأنفال.
٨- آية: ٥٢ الأنفال.
٩- آية: ٥٣ الأنفال.
١٠- آية: ٥٤ الأنفال.
١١- آية: ٧٢ الأنفال.
١٢- آية: ٧٤ الأنفال.
١٣- آية: ٢ التوبة .
١٤- آية: ٣ التوبة .
١٥- آية: ١٤ التوبة.
١٦- آية: ٢٥ التوبة.
١٧- آية: ٧ يونس.
١٨- آية: ٤٣ الرعد.
١٩- آية: ٢٥ النحل.
٢٠- آية: ٥٧ النحل.
٢١- آية: ٦٤ النحل.
٢٢- آية: ٧٦ النحل.
٢٣- آية: ٨٠ النحل.
٢٤- آية: ٤٠ الإسراء.
٢٥- آية: ٨٢ الإسراء.
٢٦- آية: ٣٤ طه.
٢٧- آية: ٧٨ الحج.
٢٨- آية: ٧٣ الأحزاب.
٢٩- آية: ١٣٨ الصافات.
٣٠- آية: ٢٦ الدخان.
٣١- آية: ٨ الحديد.
٣٢- آية: ٢٩ الحديد.

٣٣- آية: ٣ الطلاق. ٣٤- آية: ١٢ الطلاق.

٣٥- آية: ٣٦ الحاقة. ٣٦- آية: ٣٩ الحاقة.

٣٧- آية: ١٢ نوح. ٣٨- آية: ٢٨ نوح.

٣٩- آية: ١٢ المزمل. ٤٠- آية: ٢٠ المزمل.

٤١- آية: ٢٠ المزمل. ٤٢- آية: ٣٨ النازعات.

٤٣- آية: ٩ عبس.

رابعاً : اصطلح العلماء على تسمية العلاقات التي تجمع بين الجمل بالعلاقات الملفوظة إن كان الرابط بينها أداة من أدوات الربط التي ذكرناها، أما إن لم يكن هناك رابط بارز بين هذه الجمل فإنهم يسمون تلك العلاقات بالعلاقات الملحوظة كعلاقة السببية والتفسيرية [1] وغيرها.

خامساً : هناك مواضع كثيرة مَنْع الوقف عليها يدل على إعجاز بلاغي قرآني ظاهر لايحتاج إلى إعمال فكر مثل قوله تعالى:

﴿.. فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ ۙ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ.. ﴾ [٢٧ المؤمنون]؛ حيث إن سيدنا نوحاً - عليه السلام - دعا ربه أن ينصره فأسرع الله إليه بالإجابة حيث استعمل الفاء - التي هي للترتيب والتعقيب - مع الأفعال الرئيسة في الآية وهي قوله: ﴿فأوحينا - فإذا جاء - فاسلك﴾؛ ذلك لأن كل فعل من هذه الأفعال يمثل مرحلة مستقلة من مراحل العمل الذي كان بصدده سيدنا نوح - عليه السلام - .

المرحلة الأولى : أوحى الله إليه أن يصنع السفينة، وعلَّمه كيف يصنعها عن

---

(١) انظر : البيان في روائع القرآن : ١/٤٠٦ وما بعدها .

طريق جبريل - عليه السلام -.

المرحلة الثانية : فإذا انتهيت من صنع السفينة، وصارت صالحة للاستعمال فإن هناك علامة إذا رأيتها عليك أن تفعل ما يناسبها فقال: ﴿فإذا جاء أمرنا وفار التنور﴾ ثم تأتي :

المرحلة الثالثة : بعد أن يفور التنور عليك يانوح أن تفعل ما يناسبها فقال: ﴿فاسلك فيها من كل زوجين اثنين﴾ فجاء بالفاء مع هذا الفعل الرئيس الدال على هذه المرحلة أن يقوم بإدخال الأصناف التي أمره الله بأخذها معه في السفينة فأنت تلحظ أن الأفعال التي اقترنت بها الفاء - في هذه الآية - كل فعل منها يمثل مرحلة من مراحل العمل الذي كان سيدنا نوح - عليه السلام - بصدده، والتعبير بالفاء يُلزم القارئ أن يستمر في القراءة ولايتوقف؛ لأن المعنى مبنى على الموالاة والمتابعة والترتيب والإسراع بذكر ما ارتبطت به الفاء الدالة على هذه المعانى المستفادة منها.

فلو أجزنا للقارئ أن يقف على قوله: ﴿التنور﴾ نكون قد أخّرنا الجواب، وتأخير الجواب هنا يترتب عليه المخالفات الآتية :

١- الوقف يترتب عليه الإبطاء والتأخير؛ لأن الفاصل الزمني الذي يستغرقه الوقف ثم الابتداء بعد ذلك يكون فيه مخالفة من سيدنا نوح - عليه السلام - لأمر ربه؛ لأن ربه يأمره عندما يرى فوران الماء في التنور أن يسارع بإدخال الأصناف التي أمره الله أن يأخذها معه في السفينة، وتصوَّر هنا آمِراً هو الله تعالى ومأموراً هو سيدنا نوح - عليه السلام - ومأموراً به وهو الأصناف التي سيدخلها معه في السفينة، وعامل الزمن هنا شيء ضروري، وله

أثره الفعّال في الإتيان بالفعل على الوجه الأكمل.

٢- أضف إلى هذا أن فوران الماء من الأرض وهطول المطر من السماء لن يعطى لسيدنا نوح - عليه السلام - فرصة للإبطاء والتأخير وإلا فإن هذه المخلوقات المأمور بأخذها معه في السفينة ستغرق لو تأخر قليلاً؛ لذا كان منع الوقف هنا مناسباً للمعنى تماماً بل هو الإعجاز البلاغي الذي تميز به ذلك الكتاب الخالد المعجز بكل ما فيه، وهذا كله أثر من آثار الإتيان بالفاء التي ربطت بين جواب الشرط وفعل الشرط.

٣- المعنى يفسد؛ لأن الجواب مترتب على الشرط، فالسامع قد تعلق بالشرط عندما جيء به؛ لذا فإنه ينتظر له جواباً .

سادساً : هناك مواضع مُنع الوقف عليها تجنبًا للوقوع في مخالفات بلاغية خالصة، كأن تكون الآية دالة على تشبيه تمثيلي يقوم على تداخل ألفاظ الآية وارتباطها ببعضها؛ لتؤدى المعنى التمثيلي المراد كما في هذين الموضعين :

١- آية : ٢٤ يونس : ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ. . الآية﴾ .

٢- آية : ٣٥ النور : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ . .الآية﴾ .

أو كان الوقف يؤدى إلى الفصل بين المشبَّه والمشبَّه به كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ (٤٣) طَعَامُ الأَثِيمِ (٤٤) كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ (٤٥) كَغَلْيِ الْحَمِيمِ (٤٦)﴾ [الآيات من ٤٣ - ٤٦ الدخان].

وقوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴿٢٣﴾﴾ [الآيتان: ٢٢، ٢٣ الواقعة].

سابعاً: كان عطاء «السمات الجامعة والسمات الفارقة» عقب كل فصل سخياً حيث تجمعت الآيات تحت عنوان واحد يجمع بينها ثم ظهرت في هذه الآيات عناصر تجمع بينها، وأخرى تميز بينها، وكثيراً ما كان لهذه السمات الجامعة أو الفارقة علاقة قوية بمناسبة النزول أو أسبقيته في بعضها وتأخره في بعضها الآخر، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿٩٦﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿٩٧﴾﴾ [الآيتان: ٩٦ - ٩٧ هود].

وقوله: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿٤٥﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا عَالِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [المؤمنون: ٤٥، ٤٦].

ففي الموضعين: اتفقت الآيتان في المرسل به ﴿بآياتنا وسلطان مبين﴾ - والمرسَل إليه - ﴿إلى فرعون وملئه﴾ - ولكن زاد في آية (المؤمنون) قوله: ﴿وأخاه هارون﴾ فما سر هذه الزيادة؟

والجواب: لعل السر في هذه الزيادة - والله أعلم - أن سورة هود - عليه السلام - التي خلت من هذه الزيادة - قد نزلت قبل سورة (المؤمنون) - التي وردت فيها هذه الزيادة - باثنتين وعشرين سورة حيث إن سورة هود (عليه السلام) ترتيبها في النزول الحادية والخمسون[1] من السورة المكية، أما سورة (المؤمنون) فكان ترتيبها في النزول الثالثة والسبعين[1] من السور المكية، ولعل

---

(١) بصائر ذوي التمييز: ١/٩٨، ٩٩.

الزيادة قد ناسبت التأخر في النزول، أو لعل ذكر الاستكبار في الآية والعلو من فرعون وملئه ناسب هذه الزيادة (والله أعلم).

وكقوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿١١١﴾ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ﴿١١٢﴾ ﴾ [الأعراف : ١١١، ١١٢].

وقوله: ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿٣٦﴾ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴿٣٧﴾ ﴾ [الشعراء: ٣٦، ٣٧].

فهذان الموضعان متطابقان في الموضوع الخاص بهما، وفي الألفاظ - إلا في بعضها - وهذا ما دعاني أن أقف مع هذه الألفاظ التي اختلفت في هذين الموضعين - وهي: ﴿أرسل﴾ في الأعراف وقوله: ﴿ابعث﴾ في الشعراء، وقوله: ﴿ساحر﴾ في الأعراف و﴿سحَّار﴾ في الشعراء - فهل لهذا الاختلاف من سبب؟

لقد ذكرت قول الكرماني وما ردَّ به والذي استقاه من الخطيب الإسكافي ثم اتفق معهما فيه الفيروزابادي والأنصاري.

ومع تقديري لهم جميعاً أرى أن التعليل المناسب لهذه المغايرة بين اللفظين: ﴿أرسل﴾، و﴿ابعث﴾ وبين قوله: ﴿ساحر﴾ و﴿سحَّار﴾ أن سورة الأعراف هي الأسبق نزولاً؛ حيث إن ترتيبها في النزول - بين السور المكية - الثامنة والثلاثون[1] وسورة الشعراء: السادسة والأربعون؛ ولأن الأعراف هي الأسبق نزولاً ولايزال فرعون في عزته وكبريائه ناسبه أن يقال: ﴿أرسل﴾ - التي فيها معنى البعث مع الاستعلاء - أما عندما زلزله الخوف من العصا ناسب أن يقال في الشعراء ﴿وابعث﴾.

---

(١) بصائر ذوي التمييز: ١/٩٨.

كذلك في قوله: ﴿ساحر﴾ لمناسبة ما سبقه من قولهم: ﴿إن هذا لساحر عليم﴾[١٠٩ الأعراف] وأيضاً: أسبقية النزول يناسبها أن يأتي باللفظ بدون مبالغة، ثم لما لحق الخوف بفرعون وقومه وسحرته من عصا موسى - في الشعراء - ناسب أن يقال: ﴿بكل سحَّار عليم﴾ بصيغة المبالغة. (والله أعلم).

ثامناً: وردت كلمة ﴿دأب﴾ في القرآن الكريم أربع مرات: منها موضعان في الأنفال ورد منع الوقف عليهما وهما:

١- قوله تعالى[١] : ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٥٢﴾﴾.

٢- قوله تعالى[٢] : ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴿٥٤﴾﴾.

والموضعان الآخران: لم يرد منع الوقف عليهما مع أنهما يشتركان في علة المنع وهما:

١- قوله تعالى[٣] : ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١١﴾﴾.

٢- قوله تعالى[٤] : ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴿٣١﴾﴾.

---

(١) آية: ٥٢ الأنفال.

(٢) آية: ٥٤ الأنفال.

(٣) آية: ١١ آل عمران.

(٤) آية: ٣١ غافر.

تاسعاً: قوله تعالى: ﴿جهد أيمانهم﴾ ورد في القرآن الكريم خمس مرات منها موضعان مُنع الوقف عليهما في طبعات المصاحف الأربعة وهما:

١- آية: ٥٣ المائدة فقد مُنع الوقف عليها في طبعات المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف: {٢/ ٤٥٧}، ومنار الهدى: {١٢١}.

٢- آية: ٣٨. النحل مُنع الوقف عليها في طبعات المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف: {٢/ ٦٣٨}، وفي منار الهدى: {٢١٥}.

أما بقية المواضع: فلم يرد منع الوقف عليها مع اشتراكها في علة منع الوقف وهي:

١- آية: ١٠٩ الأنعام: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ..الآية﴾. فلم يرد في طبعات المصاحف الأربعة ولا في علل الوقوف: {٢/ ٤٨٧} ولا في منار الهدى: {١٣٦}. ولا في ط. مصحف العراق.

٢- آية: ٥٣ النور: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ .. الآية﴾. لم يرد هذا الموضع في طبعات المصاحف الأربعة ولا في علل الوقوف: {٢/ ٧٤٢}، ولا في منار الهدى: {٢٧٠}. ولا في ط. مصحف العراق.

٣- آية: ٤٢ فاطر. ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ .. الآية﴾. لم يرد هذا الموضع في طبعات المصاحف الأربعة، ولا في ط. مصحف العراق، ولا في علل الوقوف: {٣/ ٨٤١}، ولا في منار الهدى: {٣١٧}.

عاشراً: هناك موضع وضعت عليه (لا) - علامة منع الوقف - بطريق الخطأ، كما في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف ليبيا، وحقه الفصل، وإلا توضع عليه هذه العلامة[1].

حادي عشر: هناك مواضع وقعتُ عليها أثناء قراءتي للمصحف، ولم ترد في طبعات المصاحف الأربعة ولا في علل الوقوف وحقها المنع وهي تسعة عشر موضعاً موزعة على سور القرآن الكريم كالتالي:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ ۖ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [٦٢: البقرة].

٢- ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ۖ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾﴾ [آية: ٢٧٧ البقرة].

٣- ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۖ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾ [٦١: آل عمران].

٤- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا ۖ لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ ﴿٩٠﴾﴾ [آية: ٩٠ آل عمران].

٥- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ ۖ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَىٰ بِهِ﴾ [آية: ٩١ آل عمران].

٦- ﴿إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ ۖ لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٧﴾﴾ [آية: ١٧٧ آل عمران].

---

(١) انظر: ص ٣٣٩ من هذا البحث.

٧- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾﴾ [آية: ٦١ النساء].

٨- ﴿.. وَمَن يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا ﴿١١٩﴾﴾ [آية: ١١٩ النساء].

٩- ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾﴾ [آية: ١٢٤ النساء].

١٠- ﴿.. وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [آية: ١٣٦ النساء].

١١- ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴿١٣٧﴾﴾ [آية: ١٣٧ النساء].

١٢- ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١٢﴾﴾ [آية: ١٢ المائدة].

١٣- ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [آية: ٦٩ المائدة].

١٤- ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴿١٢﴾﴾ [آية: ١٢ التوبة].

١٥- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ

أمتعكن وأسرحكن سراحا جميلا ﴿٢٨﴾ ﴾ {آية : ٢٨ الأحزاب}.

١٦- ﴿وإن كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة فإن الله أعد للمحسنات منكن أجرا عظيما ﴿٢٩﴾﴾ {آية : ٢٩ الأحزاب}.

١٧- ﴿يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيرا ﴿٣٠﴾ ﴾ {آية : ٣٠ الأحزاب}.

١٨- ﴿ ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتها أجرها مرتين وأعتدنا لها رزقا كريما ﴿٣١﴾﴾ {آية : ٣١ الأحزاب}.

١٩- ﴿ إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم ﴿٣٤﴾ ﴾ {آية : ٣٤ محمد ﷺ}.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

* * *

الفهارس

١- فهرس الأحاديث الشريفة.

٢- فهرس الشعر.

٣- فهرس المصادر والمراجع.

٤- فهرس الموضوعات.

* * *

فهرس الأحاديث الشريفة

م	أول الحديث
١	«من يطع الله ورسوله فقد رشد ... الحديث».
٢	«... أن النبي ﷺ كان يُقطِّع قراءته آية آية .. ».
٣	«... إن الملك كان معي فقال لي: اقرأ القرآن حتى بلغ سبعة أحرف...».
٤	«... لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن ...».
٥	«... فقلت لعائشة: أنبئيني عن قيام رسول الله ﷺ / الحديث...».
٦	«الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله».
٧	«الحج عرفة».
٨	«من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من اتبعه.. الحديث».
٩	«من رأى شيئًا فأعجبه فقال: ماشاء الله لاقوة إلا بالله لم يضره عين».
١٠	«تداعوا بدعوى الله الذي سماكم المسلمين المؤمنين عباد الله...»
١١	«الزاني مع الزاني وشارب الخمر مع شارب الخمر وصاحب السرقة مع صاحب السرقة».
١٢	«.. قم ياأبا تراب».
١٣	«اللهم زدنا ولا تنقصنا، وأكرمنا ولا تهنا .. الحديث».
١٤	«... الثيب الزاني، والنفس بالنفس .. الحديث».
١٥	«.. أي الذنب أكبر عند الله؟ قال: أن تدعو لله نداً وهو خلقك... الحديث».
١٦	«.. لو دنا مني لاختطفته الملائكة عضواً عضواً ...».
١٧	«.. من قرأ: ﴿إذا زلزلت﴾ عدلت له بنصف القرآن .. الحديث».
١٨	«.. أتدرون ما أخبارها؟ قالوا : الله ورسوله أعلم قال: فإن أخبارها .. الحديث».
١٩	«.. ما هذا ياحاطب؟ قال: لاتعجل عليّ يارسول الله... الحديث».

فهرس الشعر

م	عجز البيت	قائله
١	فإني وقيار بها لغريب	ضابئ بن الحارث البرجمي
٢	ومختبط مما تطيح الطوائح	نهشل بن حريّ
٣	بي الحال حتى صار إبليس من جندي	الحسن بن هانئ (أبو نواس)
٤	ن على رماح من زبرجد	الصنوبري
٥	له الإله ما مضى وما غبر	العجاج بن رؤبة
٦	نغص الموت ذا الغنى والفقيرا	سواد بن عدي
٧	والطامعون إليّ ثم تصدعوا	عبدة بن الطبيب الشاعر المخضرم
٨	بدجلة حتى ماء دجلة أشكَلُ	جرير بن عطية الخطفي
٩	وجنات وعينا سلسبيلاً	عبد العزيز الكلابي

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

(أ) طبعات المصحف الشريف (وجميعها بقراءة حفص عن عاصم)

١- مصحف الملك فؤاد .

* الطبعة الأولى منه الصادرة في ١٠ / من ربيع الآخر / ١٣٣٧هـ.

* الطبعة الثانية منه الصادرة في ٧ / من ذي الحجة/١٣٤٢هـ.

* الطبعة الثالثة منه الصادرة في ربيع الآخر/١٣٨١هـ- ١٩٦١م.

٢- مصحف الأزهر الشريف :

* الطبعة الأولى منه الصادرة في ١٥ من شعبان/١٣٩٦هـ- ١١ من اغسطس ١٩٧٦م.

٣- مصحف العراق :

* المطبوع بإشراف وزارة الأوقاف العراقية في عام ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٤- مصحف المدينة النبوية :

* المطبوع في غرة جمادى الأولى من عام ١٤٠٥هـ.

٥- مصحف جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بليبيا .

* المطبوع في عام ١٩٨٩م والذي أشرت إليه بـ مصحف ليبيا .

(ب) الكتب :

١- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم. لأبي السعود محمد بن محمد العمادي (٩٨٢هـ) ط. محمد علي صبيح القاهرة بدون تاريخ.

٢- أسرار البلاغة : للإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) بتحقيق محمود شاكر ط. مكتبة الخانجي. القاهرة بدون تاريخ.

٣- إعراب القرآن : لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨هـ) بتحقيق د./زهير غازي زاهر نشر عالم الكتب . بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٤- إيضاح الوقف والابتداء: لابن الأنباري محمد بن القاسم (٣٢٨هـ) بتحقيق د. محي الدين رمضان ط. مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الأولى عام ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٥- الإيضاح في علوم البلاغة: للخطيب القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (٧٣٩هـ) بتحقيق د/ عبد القادر حسين. نشر مكتبة الآداب الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

٦- البحر المحيط : لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي

الغرناطي (٧٤٥هـ) ط. دار الفكر ببيروت عام ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٧- البيان في غريب إعراب القرآن : لابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد أبي البركات ابن الأنباري (٥٧٧هـ) بتحقيق د/ طه عبد الحميد طه مراجعة مصطفى السقا ط. الهيئة العامة للكتاب عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٨-التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) بتحقيق على محمد البجاوي ط. عيسى البابي الحلبي بمصر بدون تاريخ.

٩- التحرير والتنوير : لسماحة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٤هـ) ط. الدار التونسية للنشر بدون تاريخ.

١٠- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) بتحقيق محمود محمد شاكر مراجعة أحمد محمد شاكر الطبعة الثانية. دار المعارف بمصر بدون تاريخ.

١١- دلائل الإعجاز : للإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) بتحقيق محمود شاكر ط. مكتبة الخانجي القاهرة. بدون تاريخ.

١٢- علل الوقوف : لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي (٥٦٠هـ) بتحقيق د/ محمد بن عبد الله بن محمد العيدي. مكتبة الرشد بالرياض السعودية. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٣- غرائب القرآن ورغائب الفرقان : لنظام الدين الحسن بن محمد بن الحسن القمي النيسابوري (٧٢٨هـ) بتحقيق إبراهيم عطوة عوض ط. مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٨٠م.

١٤- القطع والائتناف : لابن النحاس أحمد بن محمد (٣٣٨هـ) بتحقيق د/ أحمد خطاب العمر بوزارة الأوقاف العراقية الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ط. العاني - بغداد .

١٥- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) ط. مصطفى الحلبي القاهرة . الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٦- معاني القرآن : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ) جـ(١) بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار ط. الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٠م.

جـ٢ بتحقيق محمد على النجار . نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة بدون تاريخ .
جـ٣ بتحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ومراجعة على النجدي ناصف ط. الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢م.

١٧- معاني القرآن وإعرابه : للزجاج أبي إسحق إبراهيم بن السّري (٣١١هـ) بتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي. ط. دار الحديث بالقاهرة الطبعة الثانية ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٨- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء: لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ) مطبوع مع منار الهدى ط. محمود مصطفى الحلبي القاهرة الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٩- المكتفى في الوقف والابتدا: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٤هـ) بتحقيق د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي ط. ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م مؤسسة الرسالة. بيروت .

٢٠- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا : لأحمد بن محمد عبد الكريم الأشموني ط. محمود مصطفى الحلبي بالقاهرة الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

ثانيًا : المراجع

(أ) المخطوطات

٢١- مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث : رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم ١٢٨٦/د للدكتور / إبراهيم محمد عبد الله الخولي.

٢٢- الواو ومواقعها في النظم القرآني : رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم ١٨٩٦/د للدكتور محمد الأمين الخضري على

(ب) الكتب :

٢٣-الإتقان في علوم القرآن: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ) بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط. دار التراث بالقاهرة بدون تاريخ.

٢٤- أثر النحاة في البحث البلاغي : للأستاذ الدكتور / عبد القادر حسين ط. دار نهضة مصر للطبع والنشر بالفجالة القاهرة بدون تاريخ .

٢٥- أساس البلاغة : للإمام جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٨٥م.

٢٦- أساليب التوكيد في القرآن الكريم : لعبد الرحمن المطردي ط. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان بليبيا الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٨٦م.

٢٧- أسباب النزول : للواحدي أبي ا لحسن على بن أحمد الواحدي النيسابوري (٤٦٨هـ) بتحقيق أيمن صالح شعبان . ط. دار الحديث بالقاهرة الطبعة الرابعة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٨- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير : لمحمد بن محمد أبي شهبة ط. دار الجيل. بيروت الطبعة الأولى : ١٤١٤هـ - ١٩٩٢م.

٢٩- أسرار الفصل والوصل: للأستاذ الدكتور / صباح عبيد درار ط. مطبعة الأمانة. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٠- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : لمحمد بن على بن محمد الجرجاني (٧٢٩هـ) بتحقيق أ.د/ عبد القادر حسين ط. نهضة مصر بالقاهرة. بدون تاريخ .

٣١- الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر أحمد بن على العسقلاني (٨٥٢هـ) ط. مطبعة السعادة بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م.

٣٢- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق : د/ عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) ط. ثانية. دار المعارف . القاهرة. بدون تاريخ.

٣٣- إعراب القرآن الكريم وبيانه: تأليف الأستاذ محي الدين الدرويش (ت١٩٨٢م) ط. دار ابن كثير ودار اليمامة (لطبعة السابعة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣٤- إنباه الرواة على أنباه النحاة : لجمال الدين أبي الحسن على بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الأولى دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

٣٥- الإنصاف في مسائل الخلاف : لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ) تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ط. مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٥٥م.

٣٦- البحث الأدبي : للأستاذ الدكتور / شوقي ضيف الطبعة الخامسة دار المعارف. القاهرة ١٩٨٣م.

٣٧- البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير : تأليف سيدي أبي المواهب عبد الوهاب الشعراني بتعليق عبد الرحمن حسن محمود الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م نشر مكتبة عالم الفكر بالقاهرة.

٣٨- البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان : تأليف برهان الدين أبي القاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرماني (تاج القراء) (٥٠٥هـ تقريباً) بتحقيق د/ السيد الجميلي ط/ مركز الكتاب للنشر القاهرة بدون تاريخ.

٣٩- البرهان في علوم القرآن: للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط. دار التراث. القاهرة. بدون تاريخ.

٤٠- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (٨١٧هـ) بتحقيق محمد على النجار. الطبعة الثالثة نشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤١- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح : للأستاذ الشيخ عبد المتعال الصعيدي (١٣٩٥هـ ط. مكتبة الآداب بالقاهرة . بدون تاريخ .

٤٢- بهجة الأريب في بيان مافي كتاب الله العزيز من الغريب : تأليف : على بن عثمان بن مصطفى المارديني بن التركماني (٧٥٠هـ) بتحقيق: مرزوق على إبراهيم ط. الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٢م.

٤٣- البيان في روائع القرآن: للأستاذ الدكتور / تمام حسان . طبعة خاصة تصدرها عالم الكتب ضمن مشروع مكتبة الأسرة ٢٠٠٢م الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٤٤- تأويل مشكل القرآن : لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) تحقيق السيد أحمد صقر نشر دار التراث بالقاهرة الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٤٥- تاريخ القرآن : للأستاذ الدكتور / عبد الصبور شاهين. ط ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. بدون رقم الطبعة . مطبعة الطوبجي التجارية بالقاهرة.

٤٦- التبيان في علم المعانى والبديع والبيان : للعلأمة شرف الدين حسين بن محمد الطيبي (٧٤٣هـ) بتحقيق د. هادي عطية مطر الهلالي ط. عالم الكتب. بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٧- التحبير في علم التفسير: للسيوطي (٩١١هـ) بتحقيق أ.د/ فتحى عبد القادر فريد ط. دار المنار. القاهرة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٨- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وإعجاز لابن أبي الإصبع المصري (٦٥٤هـ) بتحقيق د. حفني محمد شرف ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

القرآن: بمصر بدون تاريخ.

٤٩- تذكرة الحفاظ : للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ) تصحيح عبد الرحمن يحيى المعلمي. حيدر آباد. الهند. دائرة المعارف العثمانية. الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٥٠- الترغيب والترهيب : للمنذري زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي (٦٥٦هـ) نشر دار الحديث بالقاهرة بدون تاريخ.

٥١ - التعريفات : لأبي الحسن على بن محمد بن على الجرجاني المعروف بالسيد الشريف الجرجاني ط. دار الشئون الثقافية العامة بالعراق وزارة الثقافة والإعلام . بدون تاريخ.

٥٢- تفسير القرآن العظيم : لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤هـ) ط. عيسى البابي الحلبي. القاهرة . بدون تاريخ.

٥٣- تلخيص البيان في مجازات القرآن : تأليف الشريف الرضى (٤٠٤هـ) بتحقيق د/ على محمود مقلد نشر دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر. بيروت ١٩٨٦م

٥٤-تهذيب التهذيب : لابن حجر أحمد بن على العسقلاني (٨٥٢هـ) ط. حيدر أباد. الهند - الطبعة الأولى دائرة المعارف العثمانية ١٣١٥ - ١٣٢٧هـ /١٩٠٧-١٩٠٩م.

٥٥- تهذيب السعد : وهو ترتيب لكتاب (مختصر المعاني) الذي ألّفه العلاّمة مسعود بن عمر بن عبد الله المشهور بسعد الدين التفتازاني (٧٩١هـ) تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد. ط. محمد على صبيح الطبعة الرابعة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

٥٦- الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (٦٧١هـ) ط. دار الكتب المصرية ١٩٥٢م. بالقاهرة وط. دار الشعب بالقاهرة بدون تاريخ. وط. دار الحديث بالقاهرة ١٩٩٤م ضبط وتعليق د/ محمد إبراهيم الحفناوي وتخريج أحاديث د/ محمود حامد عثمان.

٥٧- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس : لأبي عبد الله الحميري تحقيق محمد بن تاويت الطنجي ط. مكتبة نشر الثقافة الإسلامية بالقاهرة ١٣٧١هـ.

٥٨- جمال القراء وكمال الإقراء : لعلم الدين السخاوي على بن محمد (٦٤٣هـ) الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م مطبعة المدني بتحقيق د/

علي حسين البواب.

٥٩-حاشية الشهاب الخفاجي (١٠٦٩هـ). المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي) على تفسير البيضاوي (٦٨٥هـ وقيل: ٦٨٢هـ) المكتبة الإسلامية. محمد أزدمير. ديار بكر تركيا. الناشر. دار صادر بيروت. بدون تاريخ.

٦٠- حاشية الصاوي على الجلالين: لأحمد بن الصاوي (١٢٤١هـ) نشر المكتبة الإسلامية. بدون تاريخ وبدون رقم الطبعة.

٦١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: لأستاذنا الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة. ط. دار الحديث بالقاهرة. بدون تاريخ وبدون رقم الطبعة.

٦٢- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) تصحيح: محمد زهري الغمراوي الطبعة الأولى المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣١٤هـ - ١٨٩٦م.

٦٣- درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ) ط. المكتبة التوفيقية بالقاهرة. بدون تاريخ وبدون رقم الطبعة.

٦٤- دلالات التراكيب : للأستاذ الدكتور / محمد محمد أبو موسى ط. مكتبة وهبة. القاهرة الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٦٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : للعلاّمة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (١٢٧٠هـ) ط. إدارة الطباعة المنيرية. دار إحياء التراث العربي . بيروت. بدون تاريخ.

٦٦- زاد المعاد في هدى خير العباد : لابن قيم الجوزية شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (٧٥١هـ) بتحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط. ط. مؤسسة الرسالة الطبعة الخامسة عشرة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م بيروت.

٦٧- السبعة في القراءات : لابن مجاهد (٣٢٤هـ) بتحقيق أ.د/ شوقي ضيف. الطبعة الثالثة. دار المعارف القاهرة. بدون تاريخ.

٦٨- سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ المنتهي : لأبي القاسم على بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن القاصح العذري البغدادي من علماء القرن الثامن الهجري ط. مصطفى البابي الحلبي. القاهرة الطبعة الثالثة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٦٩- سنن ابن ماجة : لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥هـ) بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط. دا رإحياء الكتب العربية: بدون تاريخ بالقاهرة .

٧٠- سنن الترمذي المسمى بالجامع الصحيح : للإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين بيروت. دار إحياء التراث (طبعة مصورة عن الطبعة المصرية الأولى) (١٣٥٦ - ١٣٨١هـ / ١٩٣٧ - ١٩٦٢م).

٧١- سنن النسائي: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على النسائي (٣٠٣هـ) بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي نشر دار الريان للتراث . بدون تاريخ.

٧٢- سير أعلام النبلاء : للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ) بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين. بيروت. ط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى (١٤٠١-١٤٠٤هـ / ١٩٨١-١٩٨٤م).

٧٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لأبي الفلاح الحنبلي عبد الحي بن العماد (١٠٨٩هـ) ط. بيروت. المكتب التجاري (طبعة مصورة) بدون تاريخ.

٧٤- شرح ابن عقيل: لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل (٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك (٦٧٢هـ) بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. الطبعة العشرون (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) نشر وتوزيع دار التراث بالقاهرة .

٧٥- شرح التلخيص : للشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرتي بتحقيق د. محمد مصطفى رمضان صوفية ط. المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ليبيا. الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ - ١٩٨٣م).

٧٦- شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع. تأليف: صفي الدين الحلي عبد العزيز بن سرايا بن على السنبسي الحلي (٧٥٠هـ) بتحقيق د. نسيب نشاوي. ط. مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

٧٧- شروح التلخيص : دار السرور . بيروت. لبنان .

٧٨- صحيح مسلم : بشرح النووي حققه وفهرسه . عصام الصبابطي وآخرين. ط. دار الحديث بالقاهرة. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) وأيضاً ط. دا رالشعب بالقاهرة بدون تاريخ.

٧٩- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: للإمام يحيى بن حمزة العلوي (٧٤٥هـ) ط. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

٨٠- طبقات الشافعية الكبرى: للإمام تاج الدين تقي الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ) الطبعة الأولى مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة (١٣٢٤هـ - ١٩٠٦م).

٨١- طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط. دار المعارف. القاهرة الطبعة الثانية . بدون تاريخ.

٨٢- عقود الجمان في المعاني والبيان : لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ) بشرح العلامة عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري المعروف بالمرشدي (١٠٣٧هـ) ط. مصطفى الحلبي بالقاهرة الطبعة الثانية (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).

٨٣- عنوان البيان في علوم التبيان : للشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي بتحقيق الشيخ حسنين محمد مخلوف مفتي الديار المصرية الأسبق وعضو جماعة كبار العلماء ط. مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة الطبعة الثانية (١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م).

٨٤- عون المعبود شرح سنن أبي داود : للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية. ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان . ط. دار الفكر. بيروت. بدون تاريخ.

٨٥- غاية النهاية في طبقات القراء : لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري عنى بنشره ج. برجستراسر ط. مكتبة المتنبي بالقاهرة بدون تاريخ.

٨٦ غيث النفع في القراءات السبع : لولي الله سيدي على النوري السفاقسي المطبوع بهامش سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ المنتهى لابن القاصح ط. مصطفى الحلبي الطبعة الثالثة (١٩٧٣هـ - ١٩٥٤م) بالقاهرة.

٨٧- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي وقرأه تصحيحاً وتحقيقاً عبد العزيز بن عبد الله بن باز ط. دار الفكر بيروت. بدون تاريخ.

٨٨- فتح الرحمن بكشف ما يُلتبس في القرآن : تأليف شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ) بتحقيق الشيخ بهاء الدين عبد الموجود محمد الناشر. دار

الكتاب الجامعي بالقاهرة بدون تاريخ.

٨٩- الفصل والوصل في القرآن الكريم : للأستاذ الدكتور / منير سلطان ط. ١٩٨٣م. دار المعارف بالقاهرة.

٩٠- الفصول المفيدة في الواو المزيدة : لصلاح الدين خليل العلائي بتحقيق د/ حسن موسى الشاعر ط. دار البشير. الأردن الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٩١- الفهرست : لابن النديم ط. دار المعرفة بيروت بدون تاريخ.

٩٢- القاموس المحيط : للفيروزابادي مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي (٨١٧هـ) نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

٩٣- قصص القرآن من آدم عليه السلام إلى أصحاب الفيل : للأستاذ الدكتور / محمد بكر إسماعيل ط. دار المنار بالقاهرة الطبعة الثانية (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

٩٤- كتاب إعراب ثلاثين لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه

سورة من القرآن الكريم : (٣٧٠هـ) ط. دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر أباد الدكن. نشر المكتبة الثقافية بيروت. لبنان بدون تاريخ.

٩٥- كتاب سيبويه : للإمام أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون الطبعة السادسة ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة (١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م).

٩٦- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) تحقيق د. محيي الدين رمضان الطبعة الخامسة (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) نشر مؤسسة الرسالة . بيروت.

٩٧- الكواكب الدرية فيما ورد في إنزال القرآن على سبعة أحرف : للشيخ محمد بن على بن خلف الحسيني شيخ القراء والمقارئ المصرية ط. مصطفى البابي الحلبي بمصر المحرم ١٣٤٤هـ بدون رقم الطبعة .

٩٨- لباب النقول في أسباب النزول : لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ) المطبوع بهامش المصحف الشريف ط. مكتبة عبد المجيد مرزا بمكة المكرمة بدون تاريخ

٩٩- لسان العرب : لابن منظور الإفريقي ط. دار المعارف بمصر بدون تاريخ.

١٠٠- مجاز القرآن : لأبي عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ) بتحقيق د/ محمد فؤاد سزكين. ط. مؤسسة الرسالة بيروت . بدون تاريخ.

١٠١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات : لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) تحقيق علي النجدي ناصف وزميله (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) القاهرة ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

١٠٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (٥٤٦هـ) تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ط. دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

١٠٣- مراتب النحويين: لأبي الطيب اللغوي بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط. دار نهضة مصر للطبع والنشر بالقاهرة بدون تاريخ.

١٠٤- مسائل الرازي لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (٦٦٦هـ)

وأجـويتـهـا من غـرائب القرآن : بتحقيق إبراهيم عطوة عوض ط. مصطفى البابي الحلبي القاهرة. الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م).

١٠٥- المسند : للإمام أحـمد بن حنبل (٢٤١هـ) ط. المطبعة الميـمنية الطبعة الأولى ١٣١٣هـ - ١٨٩٥م.

١٠٦- المصـبـاح في المعـانى والبيان والبديع : تأليف بدر الدين بن مالك الشهير بابن الناظم تحقيق د/ حسني عبد الجليل يوسف ط. مكتبة الآداب بالقاهرة. بدون تاريخ.

١٠٧- المطول على التلخيص: لسعد الدين التفتازاني بحاشية السيد الشريف الجرجاني ط. مطبعة أحمد كـامل الآستانة ١٣٣٠هـ - مع طبعة أخرى بتحقيق د. عبـد الحميد هنداوي نشر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٠٨- مـعـالـم الاهتـداء إلى معرفة الوقف والابتداء: للشيخ مـحـمـود خليل الحصري سلـسلة دراسات في الإسلام يصـدرها المجلس الأعلى للشئـون الإسلامـية بالقاهرة عدد ٧١ ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٠٩- معانى القرآن : للكسـائي على بن حمـزة الكسـائي (١٨٩هـ) أعاد بناءه وقدم له د/ عـيـسى شحاته عـيسى الناشر : دار قـباء

للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة ١٩٩٨م.

١١٠- معانى القرآن : للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (٢١٥هـ) بتحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد ط. عالم الكتب. بيروت ط. أولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

١١١- معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم: للدكتور / عبد الفتاح الحموز ط. دار الفيحاء عمان . الأردن الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

١١٢- معجم ألفاظ القرآن الكريم: إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ط. الهيئة العامة لشئون للطابع الأميرية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١١٣- معجم البلاغة العربية: تأليف أ. د/ بدوي طبانة الطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) نشر دار المنارة بجدة ودار الرفاعي بالرياض بالمملكة العربية السعودية.

١١٤- معجم البلدان : لياقوت الحموي . ط. دار صادر ودار بيروت / بيروت ١٩٥٧م.

١١٥- معجم المؤلفين : للأستاذ / عمر رضا كحالة ط. مطبعة الترقي بدمشق بدون تاريخ.

١١٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : وضع الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي ط. دار الشعب بالقاهرة بدون تاريخ.

١١٧- المعجم الوجيز : إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

١١٨- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب : تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (٧٦١هـ) بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط. محمد على صبيح بالقاهرة بدون تاريخ.

١١٩- مفاتيح الغيب : للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن على الرازي (٦٠٦هـ) ط. دار الكتب العلمية. بيروت ط. أولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).

١٢٠- مفتاح العلوم : لابي يعقوب يوسف بن ابي بكر محمد بن على السكاكي (٦٢٦هـ) ط. مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة الطبعة الثانية (١٤١١هـ- ١٩٩٠م).

وطبعة أخرى بتعليق وضبط نعيم زرزور ط. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

١٢١- المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ) بتحقيق محمد سيد كيلاني ط. مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر الطبعة الأخيرة (١٣٨١هـ - ١٩٦١م).

١٢٢- من أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم: للأستاذ الدكتور / محمد الأمين الخضري على ط. مكتبة وهبة. القاهرة ط. أولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

١٢٣- من أسرار الوقف في القرآن الكريم (دراسة بلاغية). للأستاذ الدكتور / عبد الله عليوه حسن البرفيتي ط. أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ط. دار الأرقم الزقازيق، مصر.

١٢٤- منهاج البلغاء وسراج الأدباء: لأبي الحسن حازم القرطاجني (٦٨٤هـ) بتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة ط. دار الكتب الشرقية. بدون تاريخ. تونس.

١٢٥- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح: لابن يعقوب المغربي ط. المطبعة الخيرية (١٣٤١هـ) القاهرة

١٢٦- النشر في القراءات العشر : للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (٨٣٣هـ) ط. دار الكتب العلمية . بيروت. بدون تاريخ.

١٢٧- النطق بالقرآن الكريم: للدكتور / ضياء الدين الجماس ا لناشر مركز نور الشام للكتاب بدون تاريخ.

١٢٨- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : للإمام برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (٨٨٥هـ) خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه عبد الرازق غالب المهدي ط. دار الكتب العلمية . بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

١٢٩- نظم المتناثر من الحديث المتواتر : للعلامة أبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني الطبعة الثانية دار الكتب السلفية للطباعة والنشر بمصر بدون تاريخ.

١٣٠- النهاية في غريب الحديث والأثر : لابن الأثير تحقيق طاهر أحمد الزواوي ومحمود محمد الطناحي . دار إحياء الكتب العربية الطبعة الأولى

القاهرة ١٩٦٣م.

١٣١- نهاية القول المفيد في علم التجويد : للشيخ محمد مكي نصر مراجعة وتصحيح على محمد الضباع ط. مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٣٩هـ.

(جـ) الدوريات :

١٣٢- مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية العدد الثامن الصادر في عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. وفيها بحث لدكتور / صبحي رشاد عبد الكريم تحت عنوان : الوقوف القرآنية والمعايير البلاغية.

١٣٣- مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة العدد الثامن عشر الصادرة في عام ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م وفيها بحث للدكتور إبراهيم عبد الحميد التلب تحت عنوان : الضمير المنفصل في النظم القرآني ص : ٢١٣ وما بعدها.

١٣٤- مجلة الأزهر الجزء السادس. السنة ٧٣ جمادى الأخرة ١٤٢١هـ - سبتمبر ٢٠٠٠م . ص ٨٨١ وما بعدها .

١٣٥- مجلة الأزهر الجزء السادس . السنة ٧٤ جمادى الأخرة ١٤٢٢هـ - سبتمبر ٢٠٠١م. ص ٩٠٩ وما بعدها .

١٣٦- مجلة منبر الإسلام . السنة ٥٩ العدد ١٠ شوال ١٤٢١ هـ - يناير ٢٠٠١م. ص ٥٠ وما بعدها.

١٣٧- مجلة منبر الإسلام السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الأخرة ١٤٢٢هـ - يوليو / أغسطس ٢٠٠١م ص ١٣ وما بعدها .

١٣٨- مجلة كنوز الفرقان : كان يصدرها الاتحاد العام لجماعة القراء وكان يرأس تحريرها الشيخ على محمد الضباع شيخ عموم المقارئ المصرية وقد صدر العدد الأول منها في المحرم ١٣٦٨هـ - نوفمبر ١٩٤٨ واستمر صدورها خمس سنوات تقريباً .

* * *

فهرس الموضوعات

الفصل الرابع
بين القرآن الكريم والكتب المقدسة

الفصل الخامس

من أوامر القرآن ونواهيه

الفصل السادس

من صفات المؤمنين وجزائهم في الآخرة

الفصل السابع

بين الأنبياء وأقوامهم

الفصل الثامن

من الإخبار بالغيب في القرآن الكريم

الباب الثالث

ما تفردت به بعض طبعات المصاحف الأربعة

الفصل الأول

من حديث القرآن عن الرسل

الفصل الثالث

من صفات أصحاب النار

* * *